

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية



المصرف المركزي الأوروبي



الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الشعبة الإحصائية

السلسلة واو، العدد 113

دراسات في الطرق
دليل للمحاسبة الوطنية

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية



asdf
الأمم المتحدة

نيويورك، 2015

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بدور جهة الوصل الحيوية بين أوساط السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم وبين العاملين في تلك المجالات على الصعيد الوطني. وتعمل الإدارة في ثلاثة مجالات رئيسية مترابطة هي: (1) تجميع وتوليد وتحليل طائفة واسعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستعراض المشاكل المشتركة وتقييم الخيارات السياسية المتاحة؛ (2) تيسير المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في العديد من الهيئات الحكومية الدولية بشأن مسارات العمل المشترك في التصدي للتحديات العالمية القائمة أو المستجدة؛ (3) إسداء المشورة إلى الحكومات المعنية بشأن سبل ووسائل ترجمة الأطر السياسية التي تضعها المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج على الصعيد القطري، والإسهام، بتقديم المساعدة التقنية، في بناء القدرات الوطنية.

ملاحظة

التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض مواده لا تمثل تعبيراً عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ومصطلح "البلد" المستخدم في هذا المنشور يشير أيضاً، حسب الاقتضاء، إلى الأقاليم أو المناطق.

واستخدام التعابير مثل "المناطق المتقدمة النمو" و "المناطق النامية" هو لأغراض إحصائية ولا يعبر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية.

وتتألف رموز وشارات الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

قامت إدارة خدمات الترجمة في الأمم المتحدة بترجمة هذه النشرة إلى اللغة العربية وتم بعد ذلك مراجعة النسخة النهائية من قبل عمر هاكوز، المستشار الاقليمي للحسابات القومية ووفاء أبو الحُسن، رئيس شعبة الاحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاء من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.14.XVII.7

ISBN: 978-92-1-161577-7

eISBN: 978-92-1-054153-4

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة/المصرف المركزي الأوروبي

شكر وتقدير

: اشترك في إعداد دليل الحسابات القومية الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية (الدليل) كل من الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومديرية الإحصاءات العامة بالمصرف المركزي الأوروبي كحلقة في سلسلة الأدلة عن المحاسبة الوطنية التي يجري استحداثها لمساعدة البلدان والمنظمات الدولية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وتلقت عملية وضع هذا الدليل في جميع مراحلها إرشادات مفيدة من فريق استعراض مكون من خبراء في الحسابات القومية، والإحصاءات النقدية والمالية، في مكاتب إحصائية وطنية، ومصارف مركزية، ومنظمات دولية، خلال اجتماعات ومشاورات عُقدت بين عامي 2011 و 2013. وضم فريق الاستعراض (بالترتيب الهجائي للبلدان ثم للمنظمات الدولية) ديريك كولن (أستراليا)، وفليبا ليما (البرتغال)، وكارن كوهن (جنوب أفريقيا)، وفانغ لو (الصين)، وباتريك أوهاغن (كندا)، وفيلتي هفيدسن (النرويج)، ومايكل أندريش (النمسا)، وسوزان هيوم ماكينتوش ومارشال راينسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشيهررو ساكورابا ويوشيكو ساتو (اليابان)، وأرتاك هاروتيونيان، وكيميرلي زيستشانغ (صندوق النقد الدولي)، وندسم أحمد، وميشيل شافوا - ماناتو، وساتورو هاجينو (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

واستفاد هذا الدليل أيضا استفادة كبيرة من التعليقات والمقترحات العديدة والمفيدة التي وردت من المكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية، والزملاء في الشعبة الإحصائية والمصرف المركزي الأوروبي، فضلا عن فرادى الخبراء، أثناء المشاورات العالمية التي جرت في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2011 وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2013.

وقد وضع فيتل هفيدستن وهيرمان سميث (الشعبة الإحصائية) مسودات سابقة للفصول الثلاثة الأولى تحت إشراف وتوجيه عام من فييت فو. وأتم بنسون سيم تلك الفصول تحت إشراف وتوجيه عام من هيرمان سميث. وأضاف أيضا عددا من الأمثلة العملية التوضيحية، مصحوبة بتوجيهات تدريجية، على تجميع وتوزيع إنتاج الخدمات المالية بمساعدة من فينغ لو، وكيونغ كيو (المكتب الإحصائي الوطني في الصين)، وكذلك ناثن منتون وليوناردو سوزا (الشعبة الإحصائية).

وأعد ريموند مينك (المصرف المركزي الأوروبي) الفصول السبعة الأخرى من الدليل بالتعاون الوثيق مع زملائه في المديرية العامة للإحصاءات بالمصرف المركزي الأوروبي. وتتناول تلك الفصول تصميم وتصنيف واستخدام نظام متكامل للحسابات المالية القطاعية، وغيرها من حسابات التدفقات وكشوف الميزانيات، أيضا في سياق العلاقات بين أطراف المعاملات المالية. وتلقى خلال عملية الصياغة هذه مساعدة واسعة النطاق ودعما من ريميغيو إيتشيفيريا. وساهم أندرياس هرتكورن وخورخي ديز دياس (المصرف المركزي الأوروبي) في عملية الصياغة بتقديم تعليقات قيّمة. وقدم أعضاء لجنة الإحصاءات للنظام الأوروبي للمصارف المركزية أيضا تعليقات مفيدة على أساس مشاورات خطية منتظمة.

وأشرف على إنجاز الدليل بوجه عام كل من إيفو هافينغا (الشعبة الإحصائية)، وفيرنر باير (المصرف المركزي الأوروبي).

المحتويات

الصفحة

iii	شكر وتقدير
1	مقدمة
5	الفصل 1 - هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008
5	ألف - مقدمة
5	باء - الإطار المركزي
6	جيم - نطاق التغطية للإطار المركزي
6	1 - الوحدات والقطاعات المؤسسية
8	2 - الإقامة
9	3 - الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح
10	دال - المبادئ المحاسبية للإطار المركزي
10	1 - مبدأ المحاسبة بنظام القيد الثنائي والرباعي
12	2 - وقت القيد
13	3 - مبادئ التقييم
14	4 - تجميع المجلات والقيد بالقيم الإجمالية والصافية
16	5 - التوحيد
18	هاء - الحسابات الاقتصادية المتكاملة
19	1 - العرض المتكامل لسلسلة الحسابات
22	2 - حساب الإنتاج
23	3 - حسابات الدخل
26	4 - الحساب الرأسمالي
27	5 - الحساب المالي
28	6 - حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
29	7 - حساب إعادة التقييم
30	8 - الميزانية العمومية
35	واو - الحسابات الثلاثية الأبعاد للمعاملات المالية وأرصدة الأصول المالية

39	الفصل 2 - الشركات المالية في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008
39	ألف - مقدمة
39	باء - قطاع الشركات المالية وفروعه
42	1 - المصرف المركزي (S121)
42	2 - شركات الايداع، باستثناء البنك المركزي (S122)
43	3 - صناديق سوق المال (S123)
44	4 - صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)
46	5 - جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)
50	6 - الشركات المالية المساعدة (S126)
51	7 - المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127)
53	8 - شركات التأمين (S128)
54	9 - صناديق معاشات التقاعد (S129)
57	جيم - جميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية
57	1 - جميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية لأغراض السياسات النقدية
	2 - جميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها
59	3 - جهات الوساطة المالية، ووكلاء الوساطة المالية، والمؤسسات المالية الأخرى
59	4 - تجميع الشركات المالية على أساس درجة السيطرة
60	5 - تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة
60	الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان
61	ألف - مقدمة
62	باء - طبيعة الخدمات المالية وقياس المخرجات
72	1 - الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم صريحة
74	قياسات حجم الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم صريحة
75	2 - الخدمات المالية المقترنة بفوائد تُدفع على قروض أو ودائع
75	(أ) خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر
84	توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قطاعات المستخدمين
104	توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بحسب الصناعات

116	قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر
125	(ب) الخدمات المالية المرتبطة بالوحدات المؤسسية التي تمارس الإقراض باستخدام أموالها الخاصة أو أموال يوفرها راع
133	قياسات حجم مخرجات الخدمات المالية المرتبطة بالوحدات المؤسسية التي تمارس الإقراض من أموالها الخاصة أو من أموال يوفرها راع
133	(ج) الخدمات المالية التي ينتجها المصرف المركزي
139	قياسات حجم مخرجات للمصرف المركزي
140	(د) أسعار الفائدة التي يحددها المصرف المركزي وجهات الوساطة المالية
154	3 - الخدمات المالية المرتبطة باقتناء أصول وخصوم مالية وبالتصرف فيها
164	قياسات الحجم ل مخرجات الخدمات المالية المرتبطة بالمعاملات في الأصول والخصوم
165	4 - الخدمات المالية المرتبطة بنظم التأمين ومعاشات التقاعد
167	(أ) التأمين على غير الحياة
171	قياس مخرجات التأمين على غير الحياة
172	نهج التوقعات
177	النهج المحاسبي
178	نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي"
179	المعاملات عدا مخرجات شركات التأمين على غير الحياة
181	أمثلة عملية على تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة
202	توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على قطاعات المستخدمين
211	قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة
217	(ب) نظم الضمانات الموحدة
217	أنواع الضمانات
219	المعاملات المرتبطة بنظم الضمانات الموحدة
221	الضمانات التي تقدمها الحكومة
222	قياسات الحجم لمخرجات نظم الضمانات الموحدة
222	(ج) التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
222	التأمين على الحياة
225	قياس مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة

235	قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة
237	التأمين الادخاري.
242	المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري
246	قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري.
248	إعادة تأمين. (د)
249	قياس مخرجات إعادة التأمين ومعاملات أخرى
254	أمثلة عملية على كيفية تسجيل معاملات إعادة التأمين
266	قياسات الحجم لمخرجات إعادة التأمين.
268	نظم التأمين الاجتماعي (هـ)
269	تفاصيل نظم التأمين الاجتماعي.
271	وثائق التأمين الشخصية وقيمتها كتأمين اجتماعي
272	نظرة عامة على الاستحقاقات الاجتماعية
275	نظرة عامة على اشتراكات الضمان الاجتماعي
278	إدارة وتنظيم نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع
280	نظرة عامة على قياس مخرجات نظم التأمين الاجتماعي والمعاملات ذات الصلة
286	العمليات المحاسبية لاشتراكات ومنافع المعاشات التقاعدية
288	المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي
295	نظم المعاشات التقاعدية المتصلة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي
296	نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات
296	المعاملات المسجلة لنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات
305	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع
	حساب استحقاقات المعاش التقاعدي في نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع
318	باستخدام التزامات المنافع المتراكمة والمتوقعة
	قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع
321	معاشات تقاعدية
322	الجدول التكميلي عن نظم المعاشات التقاعدية في التأمين الاجتماعي
332	العمليات المحاسبية لاشتراكات ومنافع المعاشات غير التقاعدية
336	التأمين الاجتماعي الممول عدا المعاشات التقاعدية
345	قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع

	معاشات غير تقاعدية	
346	جيم - دخل الملكية المستحق القبض أو الدفع من الشركات المالية أو إليها
346	1 - دخل الملكية
347	2 - دخل الاستثمار
347	(أ) الفائدة (D41)
348	(ب) دخل الشركات الموزع (D42)
348	الأرباح الموزعة (D421)
349	المسحوبات من دخل أشباه الشركات (D422)
349	الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي (D43)
350	(ج) دخل الاستثمارات الأخرى (D44)
350	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (D441)
350	دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (D442)
351	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (D443)
351	3 - الربح (D45)
	4 - مصادر البيانات المستخدمة في حساب وتخصيص دخل الملكية المستحق القبض والمستحق الدفع من الشركات المالية وإليها	
351	
353	الفصل 4 - الأصول والخصوم المالية
353	ألف - مقدمة
353	باء - تعريف الأصول المالية والمطالبات المالية والخصوم (الالتزامات) المالية
354	جيم - تصنيف الأصول والخصوم المالية
354	دال - التصنيف بحسب نوع الأداة المالية
355	1 - الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
355	(أ) الذهب النقدي
355	نطاق التغطية للذهب النقدي
360	إضفاء الصفة النقدية على الذهب وإبطالها (طرحه للتداول وسحبه من التداول)
362	الذهب غير النقدي مقابل الذهب النقدي
362	الودائع والقروض والأوراق المالية المقومة بالذهب
363	(ب) حقوق السحب الخاصة
364	2 - العملة والودائع

365 (أ) العملة
366 (ب) الودائع
367 (ج) الودائع القابلة للتحويل
369 (د) الودائع الأخرى
373 (هـ) الودائع المركبة
374 - 3 سندات الدين
374 (أ) السمات الرئيسية لسندات الدين
376 (ب) التصنيف بحسب أجل الاستحقاق الأصلي والعملة
376 (ج) التصنيف بحسب نوع سعر الفائدة
376 سندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت
377 سندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير
378 سندات الدين ذات سعر الفائدة المختلط
379 (د) شهادات القبول المصرفي
379 (هـ) عمليات الطرح الخاصة
379 (و) إيصالات الإيداع
379 (ز) التوريق
381 (ح) الأوراق المالية المضمونة بأصول
382 (ط) السندات ذات التغطية
383 (ي) السندات الدائمة
386 (ك) الأوراق المالية المنزوعة القسائم
387 (ل) سندات الدين المركبة
390 (م) الأصول المالية المستبعدة من سندات الدين
390 - 4 القروض
390 (أ) السمات الرئيسية للقروض
390 (ب) تصنيف القروض بحسب أجل الاستحقاق الأصلي، والعملة، والغرض من الإقراض
391 (ج) أنواع القروض
391 (د) التمييز بين القروض والودائع
392 (هـ) التمييز بين القروض وسندات الدين

397	(و) التمييز بين القروض والائتمانات التجارية والكمبيالات التجارية
397	(ز) عقود التأجير التمويلي
400	(ح) بطاقات الائتمان
400	(ط) المشاركة في القروض
400	(ي) الكمبيالات وشهادات القبول
401	(ك) الأصول المالية المستبعدة من القروض
401	(ل) القروض المتعثرة
403	5 - حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
404	(أ) حصص الملكية
404	(ب) سندات الملكية
404	(ج) الأسهم المسجلة في البورصة
405	(د) الأسهم غير المسجلة في البورصة
406	(هـ) السمات الرئيسية للأسهم
406	المطالبات المتبقية
406	السوق، والتسجيل فيها، وسحب التسجيل منها
408	تاريخ الإصدار
408	سعر الإصدار
409	الأسهم بدون أجل استحقاق معلن
409	عملة التقويم
409	قابلية التداول
409	(و) الأسهم العادية والأسهم الممتازة
410	الأسهم العادية
411	الأسهم الممتازة
412	حقوق حملة الأسهم وحقوق الاكتتاب
413	أسهم المنحة
413	(ز) الأدوات المالية الأخرى المدرجة في الأسهم
414	(ح) تجزئة الأسهم والتجزئة العكسية (إعادة تجميع الأسهم المجزأة)
415	(ط) إعادة شراء الأسهم

416 إيصالات الإيداع. (ي)
418 حالات غير قاطعة. (ك)
421 الأصول المالية المستبعدة من الأسهم. (ل)
423 حصص الملكية الأخرى. (م)
424 أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. (ن)
425 أسهم أو وحدات صناديق سوق المال. (ن)
425 أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (عدا صناديق سوق المال)
425 أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (عدا صناديق سوق المال) المفتوحة والمغلقة.
430 نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة. - 6
431 (أ) الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة.
432 (ب) مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري.
433 (ج) المستحقات التقاعدية.
434 (د) مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة.
435 (هـ) مستحقات المنافع غير التقاعدية.
435 (و) مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.
441 تفعيل ضمان موحد.
443 المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين - 7
444 (أ) عقود الخيار.
453 (ب) العقود الآجلة.
458 (ج) المبادلات.
459 المعاملة الإحصائية للمبادلات.
467 مبادلات العملة.
468 (د) اتفاقات الأسعار الآجلة.
471 (هـ) المشتقات الائتمانية.
471 (و) الأدوات المالية غير الداخلة في المشتقات المالية.
472 (ز) خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.
476 - 8 الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع.
477 (أ) الائتمانات التجارية والسلف.

478	(ب) الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع، باستثناء الائتمانات التجارية والسلف . .
479	هاء - نظم تصنيفية أخرى للأصول والخصوم المالية
479	1 - التصنيف بحسب القابلية للتداول
479	2 - التصنيف بحسب نوع الدخل
480	3 - التصنيف بحسب نوع سعر الفائدة
481	4 - التصنيف بحسب أجال الاستحقاق
481	5 - التصنيف بحسب العملة
485	الفصل 5 - التقييم والفوائد المستحقة
485	ألف - مقدمة
486	باء - الميزانية العمومية
486	1 - التعريف
486	2 - الميزانيات العمومية المالية
487	3 - البنود الموازنة في الميزانيات العمومية
488	4 - الدين
492	جيم - العلاقة بين الأرصدة والتدفقات
494	دال - مبادئ التقييم
496	هاء - تقييم الأصول والخصوم المالية
496	1 - تقييم الأرصدة
497	(أ) الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
497	(ب) العملة والودائع
497	(ج) سندات الدين
506	(د) القروض
506	(هـ) حصص أو وحدات الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
509	(و) نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
512	(ز) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
513	(ح) الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
514	2 - تقييم المعاملات المالية
515	(أ) سندات الدين

516 (ب) حصص الملكية
517 (ج) أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
517 (د) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
519 واو - فروق إعادة التقييم
519 1 - المفاهيم المختلفة لمكاسب وخسائر الحيازة
520 2 - فروق إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر حيازة إسمية
521 3 - أسعار الأصول كفروق إعادة تقييم متراكمة
522 زاي - التغييرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم
526 هاء - الفوائد المستحقة
526 1 - قيد الفوائد المستحقة
528 2 - الفوائد المستحقة بحسب نوع الأصول المالية
528 (أ) الودائع والقروض والحسابات المستحقة القبض/الدفوع
529 المبادئ المنهجية
529 أربعة قروض بسمات مختلفة
535 (ب) سندات الدين
552 (ج) مبادلات أسعار الفائدة واتفاقات الأسعار الآجلة
553 (د) عقود التأجير التمويلي
553 (هـ) الفوائد على الأدوات المالية الأخرى
553 (و) الفوائد المستحقة القبض/الدفوع حسب القطاع المؤسسي
	الفصل 6 - من جدول متعلق بالتمويل والاستثمار إلى حسابات مالية وميزانيات عمومية تكشف مَن وإلى من تنتقل التدفقات
555 مقدمة
558 باء - الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار
558 1 - الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار ومصادر بياناته
561 2 - عناصر الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار
565 3 - عرض الاستثمار المالي للقطاعات غير المالية فيما يتعلق بالنقود بالمفهوم الواسع
570 4 - مجاميع التمويل والديون
571 5 - مواصلة العمل بشأن الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار للقطاعات غير المالية
571 جيم - توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار وفق نهج تدريجي

572	1 - توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار إلى سبعة قطاعات
572	(أ) نَهج القطاعات السبعة
574	2 - إدراج جميع فئات الأصول والخصوم المالية
575	(أ) الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
576	(ب) العملة والودائع والقروض
577	(ج) سندات الدين وسندات الملكية
579	(د) الأسهم غير المسجلة في البورصة وحصص الملكية الأخرى
580	(هـ) نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
580	(و) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
581	(ز) الائتمانات والسلف التجارية
581	(ح) نَهج القطاعات السبعة بجميع الأصول والخصوم المالية
582	3 - إدراج الاستثمارات الادخارية وغير المالية
586	4 - حسابات جزئية لانتقال التدفقات المالية من طرف إلى آخر
587	دال - نحو نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي
587	1 - حسابات القطاع المؤسسي لتحليل الاقتصادي والمالي والنقدي
588	2 - التدفقات والأرصدة المالية في سياق مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية
589	3 - إطار مَمَّن وإلى مَمَّن تنتقل الأدوات المالية
595	4 - حسابات مَمَّن وإلى مَمَّن
596	5 - مبدأ المتعامل مقابل مبدأ الدائن/المدين
597	(أ) مبدأ المتعامل
599	(ب) مبدأ المدين/الدائن
602	هاء - نظام متعدد الأبعاد لحسابات التراكم والميزانيات العمومية
604	1 - العناصر التي تحدد درجة تعقّد حسابات مَمَّن وإلى مَمَّن تنتقل الأدوات المالية
605	2 - الخصائص المحددة للأدوات المالية
607	3 - المعاملات المالية بين وحدتين مؤسستين كدائنة ومدينة
610	4 - المعاملات المالية في الأسواق الثانوية
611	5 - المتغيرات النقدية في نظام حسابات ثلاثي الأبعاد
612	(أ) القطاع المصدر للنقود وعلاقته مع القطاعات الحائزة للنقود

612 (ب) عناصر التوحيد
	الفصل 7 - مصادر البيانات المستخدمة في تجميع الحسابات المالية، وحسابات التدفقات الأخرى،
613 والميزانيات العمومية المالية بحسب القطاع المؤسسي
613 ألف - مقدمة
614 باء - جمع البيانات المالية
614 1 - مقدمة
615 (أ) الإحصاءات النقدية والمالية
616 (ب) إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
616 (ج) إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاعات غير المالية الأخرى
617 2 - البيانات المجمعة مباشرة من الوحدات المؤسسية
617 (أ) الإحصاءات النقدية والمالية
619 الإحصاءات المتعلقة بالمصرف المركزي
619 الإحصاءات عن شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي
620 الإحصاءات عن صناديق سوق المال
621 (ب) الإحصاءات عن صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
622 (ج) الإحصاءات عن شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
623 شركات التأمين على الحياة
624 شركات التأمين على غير الحياة
626 شركات إعادة التأمين
626 صناديق المعاشات التقاعدية
627 (د) الإحصاءات عن بقية الشركات المالية
628 (هـ) إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
629 (و) إحصاءات مالية الحكومة
633 3 - البيانات المجمعة بشكل غير مباشر من خلال الوحدات المقابلة
635 4 - البيانات المباشرة مقارنة بالبيانات غير المباشرة للشركات غير المالية والأسر المعيشية
636 (أ) البيانات عن الشركات غير المالية
637 (ب) مصادر البيانات لتجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للشركات غير المالية
637 بيانات الميزانيات العمومية للشركات
639 الإحصاءات الضريبية

639	استقصاءات المؤسسات
640	معلومات الأطراف المقابلة
641	(ج) تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للشركات غير المالية
641	استخدام البيانات المستمدة من حساب الربح والخسارة في تجميع المعاملات المالية ..
644	تجميع حسابات القطاع المؤسسي للشركات غير المالية
651	(د) البيانات عن الأسر المعيشية
651	البيانات الجزئية الاستقصائية
651	البيانات الكلية
655	5 - البيانات المالية المجمعة في قواعد البيانات الجزئية
655	(أ) إحصاءات الأوراق المالية
655	إحصاءات إصدارات الأوراق المالية
656	إحصاءات حيازات الأوراق المالية
656	قواعد بيانات فرادى السندات
661	(ب) سجلات الائتمان
663	تجميع حسابات القطاع المؤسسي
663	1 - نهج اللبنة الأساسية
664	(أ) نهج اللبنة الأساسية والأدلة التي تناولتها
665	(ب) إزالة عدم الاتساق من البيانات المتصلة باللبنة الأساسية في قطاع الشركات المالية ..
666	(ج) قواعد الأولوية المتصلة بالبيانات المقدمة من اللبنة الأساسية للمؤسسات المالية النقدية
667	(د) اللبنة الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية
668	(هـ) اللبنة الأساسية للعالم الخارجي
669	(و) اللبنة الأساسية للحكومة العامة
669	(ز) إجراءات التوفيق بين البيانات
671	2 - استراتيجية التجميع
671	3 - موازنة البيانات
671	(أ) الموازنة الأفقية
674	(ب) الموازنة الرأسية
674	التباين بين صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي

675 الأسباب التي يمكن أن تسهم في التفاوت
677 التوفيق بين الحساب الرأسمالي والحساب المالي
678 (ج) عملية الموازنة المتصلة بالأرصدة والتدفقات
678 4 - هيكل البيانات وتجهيز البيانات
678 (أ) تنظيم بيانات المدخلات
680 (ب) نقل البيانات، والنظم الرئيسية، والبيانات الوصفية
681 الفصل 8 - عرض الحسابات ونشرها
681 ألف - مقدمة
682 باء - النماذج المنسّقة للحسابات القطاعية والميزانيات العمومية
687 جيم - نشر بيانات الحسابات القومية على المستخدمين
689 دال - استخدام النصوص
689 هاء - تصميم الجداول والرسوم البيانية
690 1 - عرض البيانات المستمدة من نموذج المعاملات غير المالية القابلة للمقارنة دولياً (الجدول 8-1) . . .
 2 - عرض البيانات المستمدة من نموذج أرصدة وتدفقات الأصول والخصوم المالية القابلة للمقارنة دولياً (الجدول 8-2) . . .
692 3 - الجداول التي لا تتضمن معلومات عن الطرف المقابل
693 4 - الجداول التي تستند إلى إقامة الدائن
694 (أ) الأدوات المالية المحتفظ بها، بحسب أجل الاستحقاق، والعملية، ونوع سعر الفائدة . . .
694 (ب) الأدوات المالية المحتفظ بها كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول
696 5 - الجداول التي تستند إلى إقامة المدين
697 (أ) جهات إصدار الأدوات المالية بحسب أجل الاستحقاق، والعملية، ونوع سعر الفائدة . . .
697 (ب) الأدوات المالية الصادرة كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم
698 6 - جداول مّمن وإلى مّن تنتقل الأدوات المالية
701 (ج) حائزو ومُصدرو الأدوات المالية بحسب أجل الاستحقاق، والعملية، ونوع سعر الفائدة
701 (د) الأدوات المالية الصادرة والمحتفظ بها كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول
701 (هـ) الأدوات المالية التي تُصدّرها وتحتفظ بها القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية . . .

705 (و) توسيع جداول مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية .
705 7 - جداول تتضمن القيم الإجمالية للأدوات المالية مثل الأوراق المالية .
709 8 - عرض البيانات المستمدة من نموذج الأصول غير المالية القابلة للمقارنة دولياً (الجدول 8-19) . . .
709 9 - الرسوم البيانية
714 واو - نشر بيانات الحسابات القومية
714 1 - نظم المعلومات الإحصائية
715 2 - مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية
721 الفصل 9 - استخدام الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي
721 ألف - مقدمة
722 باء - الإحصاءات النقدية والمالية
722 1 - دمج النقود في حسابات القطاع المؤسسي
726 2 - النقود، والائتمان، والاستثمار المالي والتمويل في نظام لحسابات القطاع المؤسسي
728 جيم - تحليل الهياكل المالية
730 1 - المؤسسات المالية النقدية والمستثمرون المؤسسيون
731 2 - مالية الشركات
731 (أ) الادخار والاستثمار والتمويل
733 (ب) المؤشرات المستخدمة في وصف الهيكل المالي للشركات غير المالية
733 (ج) الرفع المالي، والسيولة، والجدارة الائتمانية للشركات غير المالية
734 (د) الهياكل المالية المتفاوتة
735 3 - مالية الأسرة المعيشية
735 (أ) الميزانية العمومية وصافي القيمة للأسر المعيشية
735 (ب) الأصول غير المالية كجزء من الميزانيات العمومية للأسر المعيشية
736 (ج) فروق إعادة تقييم أصول وخصوم الأسر المعيشية
737 (د) ديون الأسر المعيشية ومدخراتها
738 4 - إحصاءات مالية الحكومة
739 (أ) عجز الحكومة
739 (ب) ديون الحكومة
740 (ج) رصد التطورات الضريبية

741	5 - الاستثمار المالي والتمويل عبر الحدود
744	دال - التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحليل الاستقرار المالي
745	1 - نهج نظام الحسابات القومية ونهج مجموعة الشركات
	2 - تطبيق نهج نظام الحسابات القومية على التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي
748	والاستقرار المالي
750	هاء - بعض الأمثلة على الحسابات القطاعية الفصلية
750	1 - حسابات الولايات المتحدة عن تدفقات الأموال
754	2 - الحسابات الفصلية لمنطقة اليورو
757	3 - نهج الميزانية العمومية لصندوق النقد الدولي
763	الفصل 10 - تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية في الاتحادات النقدية والاقتصادية.
763	ألف - مقدمة
764	باء - الاتحادات النقدية واتحادات العملات
764	1 - الإقليم الاقتصادي لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات
765	2 - الاتحادات النقدية أو اتحادات العملات المركزية واللامركزية
766	3 - الأصول الاحتياطية وترتيبات إدارة الاحتياطيات
767	4 - تعريف العملة المحلية في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات
767	جيم - الاتحادات الاقتصادية
768	دال - الترتيبات الجمركية
769	هاء - الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي
769	1 - الحسابات القومية وحسابات الاتحاد النقدي
770	2 - تجميع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الاتحادات النقدية
770	(أ) تجميع محملات البيانات الوطنية مع مراعاة المعاملات والمراكز الداخلية
771	(ب) المعاملات والمراكز الداخلية المحددة
772	3 - تحويل البيانات بعملات مختلفة
773	واو - تجميع محملات الاتحادات
776	1 - الميزانية العمومية الإجمالية للمؤسسات المالية النقدية في اتحاد نقدي
776	2 - الميزانية العمومية الموحدة للمؤسسات المالية النقدية في اتحاد نقدي

777	3 - البيانات عن المؤسسات المالية النقدية كمدخلات في الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي في اتحاد نقدي
777	4 - مقارنة مختلف مصادر البيانات الإحصائية
778	5 - الميزانيات العمومية القطاعية
778	(أ) حسابات مّمن وإلى مّن تنتقل الأدوات المالية
779	(ب) حسابات العالم الخارجي
783	المراجع
	الأمثلة العملية
88	المثال العملي 1-3 حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والفائدة وفق نظام الحسابات القومية بحسب القطاع المؤسسي
105	المثال العملي 2-3 توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الصناعات
119	المثال العملي 3-3 كيفية حساب قياسات الحجم لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر
128	المثال العملي 4-3 حساب مخرجات الخدمات المالية التي يقدمها مقرضوا الاموال
135	المثال العملي 5-3 كيفية حساب وتسجيل المخرجات غير السوقية للمصرف المركزي
141	المثال العملي 6-3 تسجيل المعاملات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقلّ عن أسعار السوق
146	المثال العملي 7-3 تسجيل المعاملات التي يدفع فيها المصرف المركزي أسعار فائدة أعلى من سعر السوق عندما تكون القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط
150	المثال العملي 8-3 تسجيل المعاملات التي يقوم المصرف المركزي فيها بدور مصرف إثمائي ويعرض على الصناعات ذات الأولوية قروضا بأسعار فائدة أدنى من سعر السوق
158	المثال العملي 9-3 تسجيل المعاملات في الخدمات المالية المرتبطة باقتناء أصول وخصوم مالية وبالتصرف فيها ..
182	المثال العملي 10-3 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات في حالة عدم وجود مطالبات نتيجة وقوع كوارث
189	المثال العملي 11-3 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات، مع تسجيل المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية
195	المثال العملي 12-3 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي
200	المثال العملي 13-3 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف زائداً "الربح العادي"

204 توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على قطاعات المستخدمين	المثال العملي 3-14
213 حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة	المثال العملي 3-15
229 حساب مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات ذات الصلة	المثال العملي 3-16
236 حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة	المثال العملي 3-17
238 طريقة عمل التأمين الادخاري	المثال العملي 3-18
244 مثال عملي على كيفية تسجيل المعاملات المتصلة بالتأمين الادخاري	المثال العملي 3-19
255 حساب مخرجات إعادة التأمين باستخدام إعادة التأمين التناسبي	المثال العملي 3-20
262 حساب مخرجات إعادة التأمين في حالة إعادة التأمين على الخسائر المفرطة	المثال العملي 3-21
290 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظام ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية	المثال العملي 3-22
299 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات	المثال العملي 3-23
311 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	المثال العملي 3-24
334 بالتوظيف عدا الضمان الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية	المثال العملي 3-25
339 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية	المثال العملي 3-26
393 تسجيل بيع لقرض (من إعداد مصرف البرتغال والمصرف المركزي الأوروبي)	المثال العملي 4-1
402 تسجيل القروض المتعثرة	المثال العملي 4-2
437 المعاملة المحاسبية للضمانات الموحدة	المثال العملي 4-3
472 معاملة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (من إعداد مصرف اليابان)	المثال العملي 4-4
499 مقارنة القيمة السوقية والقيمة الإسمية لسندات الدين بوصفها خصوما مالية	المثال العملي 5-1
528 قيد الفوائد المستحقة على القروض	المثال العملي 5-2
538 استخدام نصح المدين ونصح الدائن في تسجيل الفوائد المستحقة	المثال العملي 5-3
547 الفائدة المستحقة لأربعة أنواع مختلفة من سندات الدين	المثال العملي 5-4
550 "الأسعار الصافية" و "الأسعار الشاملة" لسندات الدين	المثال العملي 5-5
600 القيد التفصيلي للأوراق المالية وفق مبدأ المدين/الدائن	المثال العملي 6-1
618 حساب المعاملات الشهرية على أساس المبالغ القائمة	المثال العملي 7-1

الجداول

7 القطاعات المؤسسية	الجدول 1-1
19	... المعاملات والتدفقات والأرصدة الأخرى، كما يعرضها نظام الحسابات القومية لعام 2008	الجدول 2-1
20 العرض المتكامل لسلسلة الحسابات	الجدول 3-1
22 حساب الإنتاج	الجدول 4-1
24 حسابات الدخل	الجدول 5-1
27 حساب رأس المال	الجدول 6-1
28 الحساب المالي	الجدول 7-1
29 حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول	الجدول 8-1
31 حساب إعادة التقييم	الجدول 9-1
32 العلاقة بين الأرصدة والتدفقات	الجدول 10-1
34 الميزانية العمومية كوسيلة لعرض الأصول والخصوم وصافي القيمة	الجدول 11-1
35 الميزانية العمومية	الجدول 12-1
38 معاملات مَمَّن وإلى مَن بين خمسة قطاعات مقيمة والعالم الخارجي لأداة مالية واحدة، غير موحدة	الجدول 13-1
41 قطاع الشركات المالية وفروعه	الجدول 1-2
58 تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية لأغراض السياسات النقدية	الجدول 2-2
67 موجز الطرائق المستخدمة في حساب نواتج الشركات في قطاع الشركات المالية	الجدول 1-3
89 بيانات عن الفوائد المستحقة القبض على القروض، والفوائد المستحقة الدفع على الودائع، التي تعرضها الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع	الجدول 2-3
90 بيانات عن أرصدة القروض والودائع للشركات المقيمة التي تتلقى الودائع	الجدول 3-3
91 متوسط أرصدة القروض والودائع لدى الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع، والتغيرات في تلك الأرصدة	الجدول 4-3
93 حساب متوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع المقدمة من الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع، وسعر الفائدة المرجعي	الجدول 5-3
94 القروض الممنوحة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى ودائع إلى الشركات غير المالية المقيمة	الجدول 6-3
96 حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الجدول 7-3
99 حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية	الجدول 8-3
101 حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الجدول 9-3

102	الجدول 3-10
106	الجدول 3-11
109	الجدول 3-12
111	الجدول 3-13
113	الجدول 3-14
113	الجدول 3-15
119	الجدول 3-16
120	الجدول 3-17
121	الجدول 3-18
122	الجدول 3-19
122	الجدول 3-20
122	الجدول 3-21
124	الجدول 3-22
124	الجدول 3-23
129	الجدول 3-24
129	الجدول 3-25
130	الجدول 3-26
130	الجدول 3-27
131	الجدول 3-28
132	الجدول 3-29
136	الجدول 3-30
136	الجدول 3-31

138	تسجيل المعاملات المتصلة بالمخرجات غير السوقية للمصرف المركزي	الجدول 3-32
142	بيانات عن متوسط أرصدة ودائع الاحتياطي، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي . .	الجدول 3-33
143	حساب الدخل من الفائدة، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغيرات في الأصول والخصوم المالية.	الجدول 3-34
144	تسجيل المعاملات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقل عن أسعار السوق . .	الجدول 3-35
146	بيانات عن متوسط أرصدة الودائع، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي.	الجدول 3-36
147	حساب الدخل من الفائدة، والإعانات الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغيرات في الأصول والخصوم المالية.	الجدول 3-37
149	تسجيل المعاملات التي يدفع فيها المصرف المركزي أسعار فائدة أعلى من سعر السوق عندما تكون القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط.	الجدول 3-38
150	بيانات عن متوسط أرصدة القروض، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي	الجدول 3-39
151	حساب الدخل من الفائدة، والإعانات الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغيرات في الأصول والخصوم المالية.	الجدول 3-40
153	تسجيل المعاملات التي يقوم المصرف المركزي فيها بدور مصرف إثمائي ويعرض على الصناعات ذات الأولوية قروضا بأسعار فائدة أدنى من سعر السوق.	الجدول 3-41
159	بيانات عن المعاملات في سند الخزنة	الجدول 3-42
160	حساب قيمة مخرجات الوسيط المالي والفائدة المستحقة للأسر المعيشية على سند الخزنة	الجدول 3-43
161	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة باقتناء سند الخزنة أو التصرف فيه	الجدول 3-44
162	تسجيل المعاملات في سند الخزنة.	الجدول 3-45
183	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة	الجدول 3-46
184	حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة باستخدام $\alpha, \beta=0.3$	الجدول 3-47
185	أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ باستخدام α و $\beta=(0.10, 0.20, 0.30)$	الجدول 3-48
186	حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t باستخدام $\beta=0.3$	الجدول 3-49
187	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق منهج التوقعات وبدون حدوث مطالبات كارثية في السنة t	الجدول 3-50
188	تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات وبدون مطالبات كارثية في السنة t . .	الجدول 3-51
190	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة	الجدول 3-52
191	حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة بدون تخفيف آثار المطالبات الكارثية وباستخدام $\alpha, \beta=0.3$	الجدول 3-53

192	الجدول 3-54	حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t بدون تخفيف آثار المطالبات الكارثية
193	الجدول 3-55	اشتقاق نسب المطالبات والمطالبات المتوقعة بتخفيف آثار المطالبات الكارثية واستخدام $\alpha, \beta=0.3$
193	الجدول 3-56	حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t مع تخفيف آثار المطالبات الكارثية باستخدام $\alpha, \beta=0.3$
194	الجدول 3-57	اشتقاق المطالبات الكارثية المصنفة كتحويلات رأسمالية وإجمالي الدخل المتاح في السنة $t+1$
194	الجدول 3-58	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق نهج التوقعات، مع معاملة المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية في السنة $t+1$
196	الجدول 3-59	تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات مع معاملة المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية في السنة $t+1$
197	الجدول 3-60	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة
198	الجدول 3-61	حساب المطالبات والمطالبات المتكبدة المعدلة، ومخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة
199	الجدول 3-62	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق منهج التوقعات
199	الجدول 3-63	تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي
201	الجدول 3-64	البيانات المستخدمة في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف زائداً "الربح العادي"
205	الجدول 3-65	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة
207	الجدول 3-66	حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع
207	الجدول 3-67	تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (بالنسب المئوية)
208	الجدول 3-68	حساب وتخصيص مخرجات التأمين على غير الحياة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة
209	الجدول 3-69	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بتوزيع مخرجات التأمين على غير الحياة
210	الجدول 3-70	تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة مع توزيع المخرجات باستخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل"
214	الجدول 3-71	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة
214	الجدول 3-72	حساب مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية
215	الجدول 3-73	مؤشرات الأسعار لبناء قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة
216	الجدول 3-74	حساب قياسات لاسبيرز غير المتسلسلة لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة بأسعار السنة

	السابقة	
216	حساب قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنويا لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة (السنة المرجعية = t) .	الجدول 3-75
230	بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على الحياة.	الجدول 3-76
230	حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع	الجدول 3-77
231	تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (بالنسب المئوية)	الجدول 3-78
	حساب وتخصيص دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، ومخرجات التأمين على الحياة، وصافي الأقساط	الجدول 3-79
232	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بمعاملات التأمين على الحياة	الجدول 3-80
234	تسجيل معاملات التأمين على الحياة	الجدول 3-81
237	بيانات التأمين على الحياة ومؤشر أسعار الاستهلاك	الجدول 3-82
237	حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة	الجدول 3-83
239	بيانات عن التأمين الادخاري	الجدول 3-84
	حساب رسم الخدمة (المخرجات) المرتبط بالتأمين الادخاري، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى صاحب التأمين الادخاري، والمعاملات الأخرى، بافتراض مدفوعات في منتصف السنة اعتبارا من السنة t	الجدول 3-85
241	بيانات عن التأمين الادخاري من شركات التأمين	الجدول 3-86
246	حساب المخرجات المتربط بالتأمين الادخاري والتغيرات في الأصول والخصوم المالية	الجدول 3-87
247	تسجيل المعاملات المتعلقة بالتأمين الادخاري	الجدول 3-88
256	بيانات مستمدة من شركات التأمين المباشر	الجدول 3-89
256	بيانات مستمدة من شركات إعادة التأمين	الجدول 3-90
257	حساب الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة الدفع لكل قطاع	الجدول 3-91
257	حساب الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة القبض لكل قطاع (كنسبة مئوية) .	الجدول 3-92
	حساب وتخصيص مخرجات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط إعادة التأمين.	الجدول 3-93
258	كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بإعادة التأمين التناسبي	الجدول 3-94
261	تسجيل المعاملات وفق نصح إعادة التأمين التناسبي	الجدول 3-95
262	بيانات عن المطالبات مستمدة من شركات التأمين المباشر	الجدول 3-96
263	بيانات مستمدة من شركة إعادة التأمين	الجدول 3-97
264	حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع	الجدول 3-98

264	تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (كنسبة مئوية)	الجدول 3-99
	حساب وتخصيص المطالبات المتكبدة وحصة الأرباح، ومخرجات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار	الجدول 3-100
265	الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط إعادة التأمين	
265	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بإعادة التأمين على الخسائر المفترطة	الجدول 3-101
267	تسجيل المعاملات ذات الصلة بنهج إعادة التأمين على الخسائر المفترطة	الجدول 3-102
291	بيانات من صندوق للضمان الاجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية	الجدول 3-103
292	التكاليف التشغيلية ومخرجات صندوق ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية	الجدول 3-104
	حساب التغيرات في الأصول المالية ذات الصلة بالمعاملات بين صندوق ضمان اجتماعي يدفع	الجدول 3-105
292	منافع معاشات تقاعدية ووحدات مؤسسية أخرى	
294	تسجيل المعاملات المتصلة بصندوق ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية	الجدول 3-106
300	بيانات عن صناديق معاشات تقاعدية محددة الاشتراكات	الجدول 3-107
	حساب المخرجات وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لمديري صناديق المعاشات التقاعدية	الجدول 3-108
301	لنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات	
	حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية ذات الصلة بالمعاملات بين مديري صناديق	الجدول 3-109
301	المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات ووحدات مؤسسية أخرى	
304	تسجيل المعاملات ذات الصلة بمديري صناديق المعاشات التقاعدية لنظم المعاشات المحددة الاشتراكات .	الجدول 3-110
312	بيانات عن صناديق معاشات تقاعدية محددة المنافع	الجدول 3-111
	كيفية حساب المخرجات، واشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل، ودخل	الجدول 3-112
	الملكية المحتسب، وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لصناديق المعاشات التقاعدية المحددة	
313	المنافع	
	كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بالمعاملات بين مديري صناديق	الجدول 3-113
314	المعاشات التقاعدية المحددة المنافع ووحدات مؤسسية أخرى	
316	تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	الجدول 3-114
	جدول تكميلي يبين مدى إدراج نظم المعاشات التقاعدية في تسلسل حسابات نظام الحسابات	الجدول 3-115
328	القومية، ومدى استبعادها منه	
331	التدفقات الاقتصادية الأخرى كفروق إعادة تقييم وتغييرات أخرى في حجم الأصول	الجدول 3-116
335	بيانات من صناديق للتأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف تدفع منافع معاشات غير تقاعدية	الجدول 3-117
	حساب المخرجات، واشتراكات المعاشات غير التقاعدية المحتسبة لأرباب العمل، وصافي	الجدول 3-118
	اشتراكاتهم في صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع	
335	معاشات غير تقاعدية	

336	الجدول 3-119 حساب التغيرات في الأصول المالية ذات الصلة بالمعاملات بين صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية وبين وحدات مؤسسية أخرى
337	الجدول 3-120 تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية
340	الجدول 3-121 بيانات من شركات التأمين التي تشغل صناديق تأمين اجتماعي مرتبط بالتوظيف وتدفع منافع معاشات غير تقاعدية
341	الجدول 3-122 حساب المخرجات وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لشركات التأمين التي تشغل صناديق للتأمين الاجتماعي مرتبطة بالتوظيف ممولة وتدفع منافع معاشات غير تقاعدية
342	الجدول 3-123 حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بالمعاملات بين شركات التأمين التي تشغل نظم تأمين اجتماعي ممولة ومرتبطة بالتوظيف وتدفع معاشات غير تقاعدية وبين وحدات مؤسسية أخرى
344	الجدول 3-124 تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق التأمين الاجتماعي الممولة والمرتبطة بالتوظيف والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية
356	الجدول 4-1 تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم المالية بحسب نوع الأداة المالية
359	الجدول 4-2 معاملة الذهب النقدي في الميزانية العمومية
361	الجدول 4-3 المعاملة المحاسبية لإضفاء الصفة النقدية
361	الجدول 4-4 المعاملة المحاسبية لإبطال الصفة النقدية
362	الجدول 4-5 الذهب النقدي والذهب غير النقدي
365	الجدول 4-6 المعاملة المحاسبية لمخصصات حقوق السحب الخاصة وإلغائها وتحويلها
365	الجدول 4-7 إصدارات وحيازات العملة
366	الجدول 4-8 إصدارات وحيازات العملة المحلية والعملة الأجنبية بحسب الإقامة
388	الجدول 4-9 سمات سندات الدين المركبة
403	الجدول 4-10 تسجيل القروض المتعثرة
404	الجدول 4-11 حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5)
427	الجدول 4-12 سمات صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة
438	الجدول 4-13 ضمان موحد برسوم مدفوعة سنويا
438	الجدول 4-14 منح قرض موحد
439	الجدول 4-15 منح ضمان موحد - السنة 1
440	الجدول 4-16 منح ضمان موحد - السنة 2

462	التدفقات النقدية لمبادلة أسعار فائدة ثابتة/عائمة.	الجدول 4-17
462	كيف يكون نمط المدفوعات؟	الجدول 4-18
463	المعاملات والقيمة الصافية الحالية استنادا إلى تطورات سعر الفائدة	الجدول 4-19
464	المعاملات في نهاية السنة 1	الجدول 4-20
465	المعاملات في نهاية السنة 2	الجدول 4-21
465	المعاملات في نهاية السنة 3	الجدول 4-22
466	المعاملات في نهاية السنة 4	الجدول 4-23
466	المعاملات في نهاية السنة 5	الجدول 4-24
474	تسجيل خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	الجدول 4-25
480	تصنيف المعاملات المالية بحسب نوع الدخل	الجدول 4-26
486	الميزانية العمومية كوسيلة لعرض الأصول والخصوم وصافي القيمة	الجدول 5-1
488	الدين، وصافي القيمة، والأموال الذاتية	الجدول 5-2
493	المتطابقة المحاسبة الأساسية	الجدول 5-3
500	سند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الإسمية.	الجدول 5-4
501	بنود القيد المحاسبي لسند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الإسمية خلال السنة 1	الجدول 5-5
503	سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الإسمية	الجدول 5-6
503	سند بقسيمة صفرية	الجدول 5-7
505	سند مربوط بمؤشر أسعار الاستهلاك	الجدول 5-8
506	سند مربوط بمؤشر سعر الذهب	الجدول 5-9
530	أربعة قروض بسماوات مختلفة	الجدول 5-10
	استخدام نصح المدين ونصح الدائن في قيد الفوائد المستحقة الأرصدة والتدفقات خلال عمر سند	الجدول 5-11
539	ذي قسيمة صفرية	
542	سند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الإسمية.	الجدول 5-12
543	سند ذو سعر فائدة ثابت صادر بخصم	الجدول 5-13
543	سند ذو قسيمة صفرية	الجدول 5-14
547	أربعة أنواع مختلفة من سندات الدين	الجدول 5-15
551	”السعر الصافي“ و”السعر الشامل“ لسند ذي سعر ثابت يدوم خمس سنوات	الجدول 5-16
554	عرض الفوائد المستحقة القبض/الدفع بحسب القطاع المؤسسي والأداة المالية	الجدول 5-17
559	الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار كمجموعة فرعية من الحساب المالي ومن بيانات الميزانية	الجدول 6-1

	العمومية ضمن نظام الحسابات القومية لعام 2008	
563	الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار المالي للقطاعات غير المالية	الجدول 2-6
568	الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار للقطاعات غير المالية بحسب تاريخ الاستحقاق والأداة المالية. .	الجدول 3-6
	القطاعات والقطاعات الفرعية وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والتجميع الموصى به	الجدول 4-6
573	للقطاعات الفرعية للشركات المالية وفق نُهج القطاعات السبعة	
575	نُهج القطاعات السبعة	الجدول 5-6
582	نُهج القطاعات السبعة بجميع فئات الأصول والخصوم المالية	الجدول 6-6
583	نُهج القطاعات السبعة، جامعا بين الحساب المالي والحساب الرأسمالي	الجدول 7-6
590	النهج غير الموحد في عرض مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية	الجدول 8-6
592	المعاملات المالية في سندات الدين (غير الموحدة) في شكل مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية . .	الجدول 9-6
	المعاملات المالية في سندات الدين في شكل مُمّن وإلى مَن تنتقل تلك السندات، وفي شكل	الجدول 10-6
594	سلسلة زمنية	
598	قيد اقتناء أسرة معيشية لسندات دين من شركات مالية وفق مبدأ المتعامل	الجدول 11-6
599	قيد اقتناء أسر معيشية لسندات دين من شركات مالية وفق مبدأ المدين/الدائن	الجدول 12-6
601	القيد التفصيلي وفق مبدأ المدين/الدائن	الجدول 13-6
	عدد الخلايا التي ينبغي تجميعها في مجموعة كاملة من حسابات مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات	الجدول 14-6
604	المالية	
606	القيود التي تفرضها الخصائص المحددة للأدوات المالية (في الخلايا المظللة)	الجدول 15-6
	حسابات مُمّن وإلى مَن في المعاملات بين القطاعات الخمسة المقيمة والعالم الخارجي لأداة	الجدول 16-6
607	مالية F (i)	
609	المعاملات المالية التي تقابلها معاملات مالية أخرى	الجدول 17-6
609	المعاملات المالية في الأسهم المسجلة في البورصة، على أساس مُمّن وإلى مَن	الجدول 18-6
610	المعاملات المالية في سندات الدين على أساس مُمّن وإلى مَن	الجدول 19-6
630	الصلة بين تصنيف الأصول المالية والفئات الوظيفية	الجدول 1-7
	البنود الرئيسية للميزانيات العمومية وبيانات الدخل في قاعدة بيانات للميزانيات العمومية	الجدول 2-7
638	للشركات	
642	مصادر البيانات عن الشركات غير المالية	الجدول 3-7
643	توزيع بيانات حساب الربح والخسارة بحسب البند المحاسبي	الجدول 4-7
676	الحساب الرأسمالي والحساب المالي بحسب القطاع	الجدول 5-7

679 مثال على نظام لتصنيف بيانات الحسابات القومية.	الجدول 6-7
683 نموذج المعاملات غير المالية الفصلية	الجدول 1-8
685 نموذج للأرصدة والمعاملات الفصلية للأصول والخصوم المالية	الجدول 2-8
687 نموذج للأرصدة السنوية للأصول غير المالية	الجدول 3-8
690 جدول يعرض بيانات عن المعاملات غير المالية بحسب القطاع المؤسسي على أساس تسلسل الحسابات	الجدول 4-8
693 جدول يستند إلى إقامة الدائن، غير موحد	الجدول 5-8
694 جدول يستند إلى إقامة المدين، غير موحد	الجدول 6-8
695 سندات الدين مصنفة بحسب الإقامة، والقطاع المقيم، والقطاع الفرعي المالي المقيم للحائز، وإقامة جهة الإصدار، وأجل الاستحقاق	الجدول 7-8
697 الأدوات المالية مصنفة بحسب الإقامة، والقطاع المقيم، والقطاع الفرعي المالي المقيم للحائز، وبحسب المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، لجهة الإصدار	الجدول 8-8
698 الأدوات المالية مصنفة بحسب جهة الإصدار/المدين وأجل الاستحقاق	الجدول 9-8
699 الأدوات المالية بحسب جهة الإصدار/المدين كمراكز وتدفقات	الجدول 10-8
700 جدول يعكس نصح مّمن وإلى من تنتقل الأدوات المالية (غير موحد)	الجدول 11-8
702 الحيازات من الأدوات المالية في إطار انتقال تلك الأدوات من طرف إلى آخر بحسب الإقامة، والقطاع المقيم للحائز، وبحسب العملة، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة، وبحسب الإقامة وقطاع إقامة جهة الإصدار	الجدول 12-8
703 حيازات وإصدارات الأدوات المالية في إطار انتقال تلك الأدوات من طرف إلى آخر: المراكز والتدفقات	الجدول 13-8
704 الحيازات من الأدوات المالية للقطاعات الفرعية للشركات المالية في إطار انتقال تلك الأدوات من طرف إلى آخر، بحسب الإقامة والقطاع المقيم لجهة الإصدار، وبحسب أجل الاستحقاق الأصلي	الجدول 14-8
706 جدول تفصيلي لانتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر (للأرصدة والتدفقات) يبين الأصول والخصوم للشركات المالية بحسب نوع المطالبة والمدين/الدائن	الجدول 15-8
708 الحيازات من الأدوات المالية بحسب البلد، والقطاع المقيم، والعملة، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة	الجدول 16-8
708 حيازات وإصدارات الأدوات المالية بحسب البلد	الجدول 17-8
709 الحيازات من الأدوات المالية بالعملات الرئيسية	الجدول 18-8
710 جدول يعرض بيانات عن الأصول غير المالية بحسب القطاع المؤسسي	الجدول 19-8

724	النقود بالمفهوم الواسع في إطار حسابات القطاع المؤسسي	الجدول 9-1
725	العناصر المقابلة للنقود بالمفهوم الواسع في إطار حسابات القطاع المؤسسي	الجدول 9-2
726	ميزان المدفوعات وصلته بالمعاملات في المقابلات الخارجية للنقود بالمفهوم الواسع	الجدول 9-3
727	النقود بالمفهوم الواسع والائتمان كجزأين من حسابات القطاع المؤسسي	الجدول 9-4
732	ادخار الشركات غير المالية واستثمارها وتمويلها	الجدول 9-5
734	معاملات الشركات غير المالية وتدفيقاتها ومراكزها الأخرى	الجدول 9-6
738	ادخار الأسر المعيشية واستثمارها وتمويلها	الجدول 9-7
746	الاحتياجات الإحصائية لأغراض السياسة النقدية والاستقرار المالي	الجدول 9-8
761	عرض مبسط لمراكز الأصول والخصوم المالية بين القطاعات وفق نهج الميزانية العمومية	الجدول 9-9
الأطر		
48	تعريف وتصنيف المكاتب الرئيسية والشركات القابضة	الإطار 2-1
49	الخطوط الفاصلة بين المكاتب الرئيسية، والشركات القابضة، والكيانات ذات الأغراض الخاصة	الإطار 2-2
55	أنواع التأمين	الإطار 2-3
81	البحوث التي جرت في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008 بشأن خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الإطار 3-1
179	العلاقة بين نهج مجموع التكاليف زائداً "الربح العادي" ونهج التوقعات	الإطار 3-2
224	مقارنة التأمين على الحياة بالتأمين على غير الحياة	الإطار 3-3
282	حساب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية المتعددة أرباب العمل	الإطار 3-4
323	مقارنة طريقتي التزامات المنافع المتراكمة والتزامات المنافع المتوقعة	الإطار 3-5
357	الأصول الاحتمالية، والخصوم الاحتمالية، والضمانات في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الإطار 4-1
371	النقود الإلكترونية	الإطار 4-2
373	ودائع هامش الضمان	الإطار 4-3
384	إقراض الأوراق المالية، واتفاقات إعادة الشراء، وعمليات إعادة البيع/الشراء	الإطار 4-4
398	عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي	الإطار 4-5
419	عمليات متعلقة بالأسهم	الإطار 4-6
428	أنواع صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	الإطار 4-7
445	تسجيل أرصدة المشتقات المالية وتدفيقاتها	الإطار 4-8
446	معاملة عقود الخيار	الإطار 4-9

454	معاملة العقود المستقبلية	الإطار 4-10
469	معاملة اتفاقات الأسعار الآجلة	الإطار 4-11
482	الأصول والخصوم المالية والأدوات المالية في المعايير بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الإطار 4-12
489	دين القطاع الحكومي	الإطار 5-1
507	أسعار الأسهم ومؤشرات أسعار الأسهم	الإطار 5-2
510	تقييم الأسهم غير المسجلة في البورصة	الإطار 5-3
511	مفاهيم استحقاقات المعاشات التقاعدية	الإطار 5-4
524	إعادة تنظيم الدين	الإطار 5-5
526	المتأخرات	الإطار 5-6
566	النقود بالمفهوم الواسع، والجهات التي تحملها أو تُصدرها: القطاعات والخصوم المرجعية	الإطار 6-1
585	البيانات الإحصائية	الإطار 6-2
619	الربط بين الحسابات الوطنية، والحسابات التجارية، والبيانات الرقابية	الإطار 7-1
634	فحوص النوعية لبيانات مالية الحكومة	الإطار 7-2
645	بناء تقديرات الإحصاءات المالية للاقتصاد الكلي عن الشركات غير المالية (من إعداد هيئة الإحصاء الكندية)	الإطار 7-3
651	استخدام البيانات المستمدة من استقصاءات مالية المستهلك وحسابات تدفق الأموال في الولايات المتحدة (من إعداد مجلس الاحتياطي الفيدرالي)	الإطار 7-4
652	بناء تقديرات اقتصادية كلية للإحصاءات المالية للأسر المعيشية (من إعداد هيئة الإحصاء الكندية)	الإطار 7-5
718	تعريف هيكل البيانات للحسابات القومية	الإطار 8-1
743	الاستثمار المباشر الأجنبي	الإطار 9-1
753	التنبؤات، وصافي قيمة الأسر المعيشية، ونمو الديون المستمدة من حسابات الولايات المتحدة لتدفق الأموال (من إعداد مجلس الاحتياطي الفيدرالي)	الإطار 9-2
758	تجميع الحسابات القطاعية خلال الأزمة المالية الأخيرة	الإطار 9-3
774	العملة المتداولة في منطقة اليورو وفي فرادى الدول الأعضاء في منطقة اليورو	الإطار 10-1
780	تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي الأوروبي	الإطار 10-2
			الأشكال
78	العلاقة بين الفائدة المصرفية الفعلية، وسعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الشكل 3-1

251	التدفقات بين حملة وثائق التأمين، وشركات التأمين المباشر، وشركات إعادة التأمين	الشكل 3-2
459	المبادلات	الشكل 4-1
467	مبادلة العملة ومعاملات الأسواق النقدية	الشكل 4-2
468	مبادلة العملة ومعاملات السوق النقدية (خدمة الدين ومدفوعات المبادلة)	الشكل 4-3
468	مبادلة العملة ومعاملات السوق النقدية (خدمة الدين ومدفوعات المبادلة)	الشكل 4-4
552	”السعر الصافي“ و”السعر الشامل“ لسند دين ذي سعر ثابت يدوم خمس سنوات	الشكل 5-1
597	مبدأ المتعامل ومبدأ الدائن/المدين	الشكل 6-1
601	المعاملات وفق مبدأ المدين/الدائن	الشكل 6-2
603	معاملات مَّمن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بين القطاعات الخمسة والعالم الخارجي لأداة مالية واحدة	الشكل 6-3
657	مثال على سمات البيانات المخزّنة في قواعد بيانات فرادى السندات للاستخدام الإحصائي	الشكل 7-1
659	مراحل تطوير قواعد بيانات فرادى السندات	الشكل 7-2
668	البنات الأساسية الرئيسية المساهمة في نظام حسابات القطاع المؤسسي	الشكل 7-3
711	حسابات قطاعية للنمسا أُعدت لتحليل الأزمة المالية الأخيرة	الشكل 8-1
712	التدفقات المالية بين القطاعات خلال الفترة 2010-2011	الشكل 8-2
713	تعرضات الميزانية العمومية بين القطاعات لقطاعات منطقة اليورو والعالم الخارجي	الشكل 8-3
714	تدفق الأموال في البرتغال في عامي 2007 و 2010	الشكل 8-4
715	ديون القطاع الحكومي	الشكل 8-5
729	الهياكل المالية المصرفية الأساس والسوقية الأساس	الشكل 9-1
736	نمو صافي قيمة الأسر المعيشية ومساهماتها بحسب نوع تغير الأصول	الشكل 9-2
745	نُهج نظام الحسابات القومية ونُهج مجموعة الشركات	الشكل 9-3
749	استخدام الحسابات القومية في التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي	الشكل 9-4

مقدمة

معلومات أساسية

اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين والأربعين في شباط/فبراير 2008 وشباط/فبراير 2009 نظام الحسابات القومية لعام 2008 باعتباره المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية وشجعت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ هذا المعيار ودعم جميع جوانب تنفيذ النظام المستكمل للحسابات القومية. وشجعت اللجنة البلدان على استخدام نظام الحسابات القومية لعام 2008 إطاراً لتجميع وإدماج الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة، وإدماجها في تقاريرها الوطنية والدولية عن إحصاءات حساباتها القومية. وطلبت اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين أيضاً من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية القيام بمجهود منسق لوضع أدلة، وأدلة تنفيذية، وأدوات لجمع البيانات، ومواد تدريبية موحدة، واستخدام أدوات حديثة ومبتكرة، مثل التعلم عن بعد وقواعد المعارف، وذلك بغرض تيسير الوصول إلى مجموعة من المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات، من أجل تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية. وقام الفريق العامل في وقت لاحق بصياغة استراتيجية عملية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة، مع مراعاة المستويات المختلفة لتنفيذ المعايير الدولية القائمة والقدرات الإحصائية في مختلف البلدان.

السياق والغرض

دليل الحسابات القومية: الانتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية (الدليل) هو واحد من عدة أدلة وكتيبات ومذكرات توجيهية أصدرها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (أو صدرت بتوجيه منه) بغرض تعزيز القدرة الإحصائية على تجميع الحسابات القومية، وفقاً للبرنامج التنفيذي لنظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة، وتمشيا مع طلب اللجنة الإحصائية. وقد اشتركت في إعداد هذا الدليل اللجنة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والمديرية العامة للإحصاءات بالمصرف المركزي الأوروبي. وهذا الدليل يكمل نظام الحسابات القومية لعام 2008 والكتيبات والأدلة التوجيهية التي تناوله. والمفاهيم المقدمة هنا تتبع وصفها في نظام الحسابات القومية لعام 2008، وتماشى معه. ومن بين الأدلة والكتيبات التي وُضعت خلال السنوات الأخيرة، أو التي يجري تطويرها لتكون متسقة مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

(BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها (MFSMCG)، ودليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014 (GFSM2014)، ودليل إحصاءات سندات الدين، ودليل إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعدّبيها ومستخدميها (PSDSG). وبشكل خاص، يكتمل كل من هذا الدليل ودليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها بعضهما البعض، فالأول يركز على قطاع الشركات المالية من حيث صلتها بقطاعات الاقتصاد الأخرى والعالم الخارجي من منظور نظام الحسابات القومية، في حين يركّز الثاني على الإحصاءات النقدية والمالية بوصفها لبنة تخدم أغراض السياسة العامة.

وهناك حالات قد تتطلب تطبيق اعتبارات خاصة في تجميع الإحصاءات النقدية والمالية في بعض البلدان. ومن الأمثلة على ذلك، البلدان ذات النظم المالية التي تحكمها قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تنص، في جملة أمور، على حظر الربا، بما في ذلك العائدات المحددة سلفاً على أموال مقترضة لمدد محددة.

ولن يناقش هذا الدليل السمات الرئيسية للمؤسسات المالية الإسلامية أو الأنواع الرئيسية من الصكوك المالية الإسلامية وكيفية التعامل معها في الإحصاءات النقدية والمالية، فقد نوقشت تلك المسألة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، وفي كتيب إحصاءات سندات الدين (الجزء الأول، مسائل سندات الدين).

هيكل الدليل

يتألف هذا الدليل من 10 فصول. ويقدم الفصل الأول نظرة عامة عن الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام 2008 وتسلسل الحسابات والقطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ومبادئ التقييم والتسجيل. ويصف الفصل الثاني كل قطاع فرعي في قطاع المؤسسات المالية داخل إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبالإضافة إلى تفاصيل القطاعات الفرعية في نظام الحسابات القومية لعام 2008، والتي تتبع أساساً التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، يقدم ذلك الفصل أيضاً توجيهات بشأن السبل الأخرى للجمع بين هذه القطاعات الفرعية. ويناقش الفصل الثالث طرائق تقديم الخدمات المالية وتحديد رسومها، ويقدم توجيهات بشأن حساب وتوزيع الرسوم والنواتج. ويناقش ذلك الفصل أيضاً كيفية حساب وتوزيع النواتج وما يتصل بها من معاملات مرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي، بما في ذلك نظم الضمان الاجتماعي. ويناقش أيضاً الجدول التكميلي للمعاشات التقاعدية الذي أُدخل في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ويوضح مدى إدراج تلك النظم في سلسلة حسابات النظام أو استبعادها منها. ويصف ذلك الفصل

أيضا، في بعض أبوابه، كيفية حساب قياسات حجم نواتج الخدمات المالية وصناديق الضمان الاجتماعي. ويختتم ذلك الفصل بوصف أنواع الدخل من الممتلكات، المستحقة الدفع أو القبض، لدى المؤسسات المالية، ومصادر البيانات التي يمكن استخدامها في اشتقاق دخل الملكية وتخصيصه.

ويتناول الفصل الرابع كيفية تصنيف الأصول والخصوم المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويقدم توجيهات بشأن سبل أخرى للجمع بين تلك الأدوات المالية. ويناقش الفصل الخامس كيفية تقييم الأصول والخصوم المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008، وكيفية التعامل مع فروق إعادة التقييم في تلك الأدوات. وكما سيتبين أدناه، فحتى مع شرح القطاعات الفرعية والأدوات المالية، يظل الإطار غير مكتمل التفاصيل. ويبين ذلك الفصل أي القطاعات والقطاعات الفرعية تتلقى القروض وتقدم الودائع، ولكنه لا يتعمق في دراسة عملية الوساطة التي تحصل مؤسسة مالية من خلالها على الأموال وتعيد تعليبها ثم تُصدرها إلى وحدات أخرى في شكل أدوات مالية أخرى. ويتطلب استكشاف ذلك عرضا ثلاثي الأبعاد لتلك العمليات في شكل "معاملات تكشف مَن وإلى من تنتقل الأدوات المالية". ويتناول الفصل السادس الجوانب الأساسية لإطار تلك المعاملات.

وينظر الفصل السابع في كيفية جمع الإحصاءات النقدية وغيرها من الإحصاءات عن ذلك الإطار. ويتناول الفصل الثامن الجداول والرسوم البيانية المستخدمة في عرض حسابات هذا الإطار. وينظر الفصل التاسع في استخدام هذه الحسابات في أغراض السياسات العامة وغيرها من الأغراض. ويتجاوز الفصل العاشر والأخير حدود المجال الاقتصادي ويتناول كيفية تجميع تلك الحسابات للشركات المالية داخل اتحاد اقتصادي أو نقدي.

ويقدم الدليل، عند الاقتضاء، أمثلة عملية توضيحية، خاصة في الفصل الثالث، تعطي للمستخدمين وللقائمين بالتجميع صورة أوضح عن كيفية تطبيق مختلف المفاهيم وتفسيرها.

الاصطلاحات المرجعية

نظرا لطبيعة هذا الدليل وصلته القوية بإطار نظام الحسابات القومية لعام 2008، فإنه سيتضمن، بالضرورة، إشارات عديدة إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008. وعلى وجه الخصوص، سيتبع النص الوارد في هذا الدليل بشكل مباشر النص الوارد في نظام الحسابات القومية لعام 2008 في حالات عديدة، تفاديا لأي استنتاج لمعنى غير المعنى المقصود. ولذلك، لن يتضمن هذا النص إشارات إلى فقرات محددة من نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبدلا من ذلك، وعند الاقتضاء، سيشار إلى فصول محددة من نظام

الحسابات القومية لعام 2008 في بداية كل فرع من فصول هذا الدليل. ولا يقدم هذا الدليل شرحا وافيا للتعريف والأساليب المستخدمة في الحسابات القومية، فمن المفترض أن للقارئ نسخة من نظام الحسابات القومية لعام 2008 يرجع إليها. ومع ذلك، فإن هذا الدليل يقدم شرحا تفصيليا لتصنيفات والمفاهيم في الحالتين التاليتين:

(أ) عدم ورود تفاصيل كافية في نظام الحسابات القومية لعام 2008 عن حسابات الخدمات المالية، والتدفقات، والميزانيات؛

(ب) عندما تتطلب احتياجات المجمعين والمستخدمين تفسيرات تتجاوز ما ورد في الحسابات القومية لعام 2008، مثل الموازنة الرأسية والأفقية، والموازنة بين التدفقات والأسهم، أو المزيد من التفاصيل عن الصكوك المالية، بحسب آجال الاستحقاق، مثلا، أو العملة، أو سعر الفائدة، أو القطاع المقابل، أو البلد، أو نوع النشاط.

الفصل 1

هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008

ألف - مقدمة

1-1 يقدم هذا الفصل نظرة عامة عن الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية لعام 2008. وهو يبدأ بالعناصر المفاهيمية للإطار المركزي التي تعكس هيكله المحاسبي. ويلى ذلك وصف لنطاق التغطية وللمبادئ المحاسبية في الإطار المركزي. ثم يصف الفصل الحسابات الاقتصادية المتكاملة، التي تشمل مجموعة من الحسابات ذات الأهمية المركزية في فهم العملية الاقتصادية. ويقدم الفصل في الختام نظرة عامة عن الحسابات الثلاثية الأبعاد (ممن وإلى من) تبين المعاملات المالية وأرصدة الأصول المالية، وتوضح تماما عملية الوساطة التي تسحب من خلالها مؤسسة مالية الأموال ثم تعيد تعليها وإصدارها في شكل أدوات مالية أخرى إلى وحدات أخرى.

باء - الإطار المركزي

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل الثاني، نظرة عامة

2-1 يتألف الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية لعام 2008 من العناصر المفاهيمية الخمسة التالية التي تعكس هيكله المحاسبي:

(أ) الحسابات الاقتصادية المتكاملة بحسب القطاع المؤسسي التي تسجّل مسار الإنتاج والدخل حتى مرحلة تراكم الثروة بالنسبة لكل قطاع مؤسسي؛

(ب) توفير واستخدام الإطار، الذي يتتبع إنتاج المنتجات بحسب الصناعات من خلال استخدامها من طرف القطاعات المؤسسية كمدخلات وسيطة أو كطلب نهائي؛

(ج) جداول السمات الاجتماعية - الديمغرافية والعمالة التي تكون متسقة مع الهيكل المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام 2008، لأغراض تحليل الخصائص الفردية وتحليل الإنتاجية؛

(د) الحسابات الثلاثية الأبعاد (ممن وإلى من) للمعاملات المالية وأرصدة الأصول المالية، التي توضح العلاقة بين القطاعات؛

(هـ) الحسابات الوظيفية التي تقدّم فيها بعض معاملات القطاعات المؤسسية وفقا للغرض منها، مثل نفقات القطاع الحكومي (الصحة، والتعليم والدفاع، وما إلى ذلك)،

والأسر المعيشية (السكن، والغذاء، والنقل، والصحة وما إلى ذلك)، والشركات (الاستخدام الوسيط، والاستثمار).

1-3 ويمكن استخدام الهيكل المحاسبي للإطار المركزي في إنشاء قاعدة بيانات عن الاقتصاد الكلي تساعد في تحليل وتقييم أداء الاقتصاد. ومن الاستخدامات المحددة للهيكل المحاسبي، رصد سلوك الاقتصاد من خلال المجاميع الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتحليل الاقتصاد الكلي مثل التحليل الاقتصادي القياسي للآليات السببية المؤثرة داخل الاقتصاد، والمقارنات الدولية مثل مقارنات الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد بين البلدان، والإحصاءات الهيكلية من قبيل نسب الاستثمار، أو الضرائب، أو النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1-4 ويتسم الإطار المركزي أيضا بالمرونة من حيث أن التركيز على جوانب محددة فيه يمكن أن يختلف وفقا للاحتياجات التحليلية وتوافر البيانات. وسيوضح هذا الدليل، بالتالي ومن منطلق أهدافه، الحسابات الاقتصادية المتكاملة والحسابات الثلاثية الأبعاد للتدفقات والأرصدة.

جيم - نطاق التغطية للإطار المركزي

المراجع:

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل الثاني، نظرة عامة

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل الرابع، الوحدات والقطاعات المؤسسية

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 26، حسابات العالم الخارجي والصلات بميزان المدفوعات

1 - الوحدات والقطاعات المؤسسية

1-5 تمثل القطاعات والوحدات المؤسسية داخل كل قطاع مؤسسي البنات المكونة لسلسلة الحسابات المتكاملة. ويضم القطاع المؤسسي وحدات مؤسسية على أساس مهامها الرئيسية وسلوكها وأهدافها. والوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على حيازة أصول، وتحمل التزامات مالية، والمشاركة في أنشطة اقتصادية وفي معاملات مع كيانات أخرى. وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات التي يمكن اعتبارها وحدات مؤسسية، هي الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسر معيشية، والكيانات القانونية أو الاجتماعية.

1-6 ولغرض وصف الإنتاج، والدخل، والنفقات أو التدفقات المالية، والميزانيات العمومية، تُجمع الوحدات المؤسسية في خمسة قطاعات غير متداخلة، على أساس مهامها الرئيسية، وسلوكها، وأهدافها. (أ) الشركات غير المالية؛ (ب) الشركات المالية؛ (ج) القطاع الحكومي؛

(د) الأسر المعيشية؛ (هـ) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (الجدول 1-1). وهذه القطاعات المؤسسية الخمسة تشكل مع مجموع الاقتصاد. ويتيح هذا النظام تجميع مجموعة كاملة من الحسابات والميزانيات العمومية لكل قطاع مؤسسي، وللمجموع الاقتصادي، وللعالم الخارجي. ويمكن لكل قطاع مؤسسي أن يحتوي أيضا على عدد من القطاعات الفرعية التي تقسم وفقا للتصنيف الهرمي. ويتوقف تقسيم القطاعات إلى قطاعات فرعية على نوع التحليل التي يراد الاضطلاع به، وعلى احتياجات صناعات السياسات، وتوافر البيانات، والظروف الاقتصادية والترتيبات المؤسسية القائمة داخل البلد.

الجدول 1-1

القطاعات المؤسسية

مجموع الاقتصاد
• الشركات غير المالية
• الشركات المالية
• القطاع الحكومي
• الأسر المعيشية
• المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
العالم الخارجي

7-1 ويمكن الوحدات المؤسسية في الاقتصاد أن تقوم بأنشطة اقتصادية مع وحدات خارج الاقتصاد. ويشار إلى الوحدات التي تقع خارج الاقتصاد بعبارة "العالم الخارجي". وبالتالي، كلما وُضعت حسابات لقطاعات مؤسسية، وحساب لمجموع الاقتصاد، يظهر حساب إضافي يُظهر العلاقة مع العالم الخارجي. وبالفعل، فإن المعاملات مع العالم الخارجي تقيّد وكأن العالم الخارجي يمثل، بحكم الواقع، قطاعا سادسا. ويقوم قطاع العالم الخارجي بدور في الهيكل المحاسبي مماثل لما يقوم به قطاع مؤسسي. والمورد أو التغير في الخصوم، بالنسبة للعالم الخارجي، هو استخدام أو تغير في الأصول بالنسبة لمجموع الاقتصاد، والعكس بالعكس. وفي حساب العالم الخارجي، إذا كان أحد البنود الموازنة إيجابيا، فذلك يعني وجود فائض بالنسبة للعالم الخارجي، وعجز بالنسبة لمجموع الاقتصاد، والعكس صحيح إذا كان ذلك البند الموازن سالبا.

2 - الإقامة

8-1 إقامة كل وحدة مؤسسية هي الإقليم الاقتصادي التي لها معه أقوى ارتباط، بوصفه مركز مصالحها الاقتصادية الرئيسية. وتُعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في إقليم اقتصادي ما عندما

يضم ذلك الإقليم الاقتصادي مواقع، أو مساكن، أو أماكن إنتاج أو غيرها من أماكن العمل تقوم الوحدة أو تعتمد القيام فيها أو انطلاقاً منها بأنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع، إما لفترة زمنية غير محددة أو لفترة زمنية محددة ولكن لمدة طويلة. وليس من الضروري أن يكون ذلك الموقع ثابتاً، طالما أنه موجود داخل الإقليم الاقتصادي. ويُستخدم الموقع الفعلي أو المعتمد استخدامه لمدة سنة واحدة أو أكثر كتعريف إجرائي؛ وفي حين أن اختيار مدة السنة الواحدة هو اختيار تعسفي نوعاً ما، فقد اعتمد تفادياً لعدم اليقين وتيسيراً للاتساق الدولي. ولمعظم الوحدات صلات قوية باقتصاد واحد فقط، ولكن العولمة جعلت لعدد متزايد من الوحدات صلات قوية باقتصادين أو أكثر. وبالنسبة للأفراد الكثيرون الانتقال، ممن لهم صلات وثيقة باقتصادين أو أكثر، تُحدد الإقامة على أساس الإقليم الذي يقضون فيه معظم الوقت في السنة. ويُعتبر من يدرسون في الخارج، والمرضى وملتصمو العلاج الطبي في الخارج، والدبلوماسيون، والعسكريون، وموظفو الخدمة المدنية العاملون في جيوب حكومية في الخارج والمقيمون هناك مع أسرهم المعيشية، وطواقم السفن والطائرات والمقيمون في المنصات النفطية والمحطات الفضائية وغيرها من المعدات المماثلة العاملة خارج الإقليم أو عبر عدة أقاليم، يُعتبرون أشخاصاً مقيمين في إقليمهم الاقتصادي، حتى وإن تجاوزت إقامتهم خارجه السنة.

1-9-1 وكمبدأ عام، تُعتبر المؤسسة مقيمة في إقليم اقتصادي عندما تشارك في إنتاج عدد كبير من السلع و/أو الخدمات من موقع داخل ذلك الإقليم. وخلافاً للأفراد والأسر المعيشية الذين قد تكون لهم صلات باقتصادين اثنين أو أكثر، فإن صلات المؤسسات تكاد تقتصر على اقتصاد واحد. وغالباً ما تؤدي الضرائب والشروط القانونية الأخرى إلى استخدام كيان قانوني مستقل للعمليات في كل ولاية قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، وللأغراض الإحصائية، تُحدّد وحدة مؤسسية منفصلة عندما تكون للكيان القانوني الوحيد عمليات في إقليمين أو أكثر (مثل الفروع، أو ملكية الأراضي، أو المؤسسات المتعددة الأقاليم). وعادة ما يؤدي تقسيم هذه الكيانات القانونية إلى جعل إقامة كل واحدة من المؤسسات التي يتقرر وجودها لاحقاً مسألة غير واضحة. ففي بعض الحالات، لا يكفي الموقع المادي للمؤسسة لتحديد إقامتها لأنه ليس لتلك المؤسسة وجود مادي كبير، هذا إن وُجد، مثل الحالات التي يُعهد فيها بإدارة المؤسسة بالكامل إلى كيانات أخرى. ومن الممكن أن تعمل بهذه الطريقة أنشطة الأعمال المصرفية، والتأمين، وصناديق الاستثمار، وكيانات التوريق، وبعض الكيانات المخصصة الغرض. وللعديد من الصناديق الاستثمارية، والشركات، والمؤسسات التي تدير الثروات الخاصة، وجود مادي ضئيل أو معدوم. وفي غياب أي بُعد مادي كبير للمؤسسة ما، تُحدّد إقامتها على أساس إقليمها الاقتصادي الذي تأسست أو سُجلت المؤسسة وفق قوانينه. ويمثل التأسيس والتسجيل درجة كبيرة من الارتباط بالاقتصاد، إضافة إلى الولاية القضائية على وجود المؤسسة وعملياتها. أما

الصلوات الأخرى، مثل الملكية، وموقع الأصول، أو موقع مديري المؤسسة أو إدارتها، فهي، على النقيض من ذلك، لا تمثل صلوات حاسمة⁽¹⁾.

3 - الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح

10-1 يُستخدم مصطلح "الشركة" في نظام الحسابات القومية، استخداما أعمّ من معناه القانوني. وبوجه عام، فإن جميع الكيانات التي تكون (أ) قادرة على توليد الربح أو غيره من المكاسب المالية لأصحابها؛ (ب) ومعترفاً بما قانوناً كوحدات قانونية منفصلة عن أصحابها الذين يتمتعون بمسؤولية محدودة؛ (ج) ومنشأة لأغراض المشاركة في الإنتاج السوقي، هي كيانات تعامل بوصفها شركات في نظام الحسابات القومية، بصرف النظر عما تصف هي نفسها به، أو عما يمكن أن توصف به. ويُشير مصطلح "الشركة"، إضافة إلى أنها تأسست بشكل قانوني، إلى التعاونيات، والشراكات المحدودة المسؤولية، والوحدات الافتراضية المقيمة، وأشباه الشركات. وعندما يُستخدم مصطلح "الشركة"، فإن المعنى المقصود هو المعنى العام، وليس التعريف القانوني الضيق النطاق، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتعريفنا، تمثل الشركات جهات سوقية مُنتجة. ويمكن تقسيمها إلى شركات مالية وشركات غير مالية. ويركز هذا الدليل على الشركات المالية وتفاعلاتها الاقتصادية مع الوحدات المؤسسية الأخرى.

11-1 وتتكون الشركات المالية من جميع الشركات المقيمة التي تشترك أساساً في تقديم خدمات مالية إلى وحدات مؤسسية أخرى، بما في ذلك التأمين، وخدمات تمويل المعاشات التقاعدية. وإنتاج الخدمات المالية هو نتيجة الوساطة المالية، وإدارة المخاطر المالية، وتحويل السيولة، أو الأنشطة المالية المساعدة.

12-1 والخدمات المالية تقدمها أيضاً المؤسسات غير الهادفة للربح وهي جهات سوقية منتجة. والمؤسسات غير الهادفة للربح كيانات قانونية أو اجتماعية أنشئت لغرض إنتاج أو توزيع سلع أو خدمات، ولا يسمح لها مركزها بأن تكون مصدراً للدخل، أو الربح، أو غير ذلك من المكاسب المالية للوحدات المؤسسية التي أنشأتها أو تمولها أو تسيطر عليها. وعملياً، تقتصر أنشطتها الإنتاجية على توليد فائض أو عجز، ولكن لا يجوز لأي وحدات مؤسسية أخرى أن

(1) على سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة المالية قد تأسست داخل ملاذ ضريبي ولكن جميع العاملين فيها موجودون في اقتصاد آخر، فإنها تصنّف كوحدة مؤسسية مقيمة تابعة للملاذ الضريبي. وتسجّل المعاملات المالية بين الشركة المالية وموظفيها ضمن المعاملات الدولية في حساب العالم الخارجي. وكمثال آخر، يمكن أن يكون لصندوق تحوطي صناديق مغذية، في الولايات المتحدة مثلاً، ولكنه يسجل صندوقه الاستثماري الرئيسي في جزر كايمان. وفي هذه الحالة، يصنّف الصندوق التحوطي كوحدة مؤسسية مقيمة تابعة لجزر كايمان، في حين تصنّف الصناديق المغذية كوحدات مؤسسية مقيمة تابعة للولايات المتحدة.

تمتلك أية فوائض ناتجة عن تلك الأنشطة. وتصاغ بنود الارتباط التي تُنشأ بمقتضاها تلك المؤسسات غير الهادفة للربح بشكل لا يسمح للوحدات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تديرها أن تستفيد من أي أرباح أو إيرادات تولدها تلك المؤسسات.

دال - المبادئ المحاسبية للإطار المركزي

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل الثاني، نظرة عامة
 نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 3، الأرصدة، والتدفقات، والقواعد المحاسبية
 نظام الحسابات القومية لعام 2008؛ الفصل 6، حساب الإنتاج
 نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 11، الحساب المالي
 دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل الثالث، المبادئ
 المحاسبية
 دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 5، الأرصدة والتدفقات
 والقواعد المحاسبية

1 - مبدأ المحاسبة بنظام القيد الثنائي والرباعي

1-13 تقوم المحاسبة القومية، بالنسبة للوحدة المؤسسية، على مبدأ القيد الثنائي أو المزدوج، كما هو الحال في المحاسبة التجارية. ويجب قيد كل معاملة مرتين، مرة بوصفها مورداً (أو تغيراً في الخصوم) ومرة بوصفها استخداماً (أو تغيراً في الأصول). ويجب أن يتساوى مجموع المعاملات المقيدة كمورد أو تغيرات في الخصوم مع مجموع المعاملات المقيدة كاستخدامات أو تغيرات في الأصول، وهو ما يتيح التحقق من اتساق الحسابات. والتدفقات الاقتصادية التي ليست معاملات لها مقابلها المباشر في شكل تغيرات في صافي القيمة.

1-14 ومن حيث المبدأ، يقوم قيد النتائج المترتبة على فعل من حيث تأثيره على جميع الوحدات وجميع القطاعات على مبدأ المحاسبة بالقيد الرباعي، لأن معظم المعاملات تتصل بوحدين مؤسسيين. ويجب على كل طرف من طرفي المعاملة قيد كل معاملة من هذا النوع مرتين. ومن ناحية أخرى، لا تتطلب المعاملات الداخلية أو المعاملات داخل الوحدة الواحدة (مثل استهلاك رأس المال الثابت، أو استهلاك الوحدة المنتجة لمنتجاتها لحسابها الذاتي) سوى قيدتين ينبغي وضع تقديرات لقيمتها، وليس من الضروري إدخال القيود المقابلة لإظهار كيفية تمويل تلك المعاملات.

15-1 ويمكن تقسيم المعاملات إلى معاملات مالية ومعاملات غير مالية. والمعاملات المالية لها دائما نظيرها المقابل في نظام الحسابات القومية لعام 2008، يُقَيّد في حساب غير مالي، أو في الحساب المالي نفسه. وعندما تكون المعاملة ونظيرها معاملتين ماليتين، فإنهما تغيّران توزيع حافظة الأصول والخصوم المالية، ويمكن أن تغيّرًا مجاميع كل من الأصول والخصوم المالية للمؤسسات المعنية، ولكنهما لا تغيّران الفرق بين مجموع الأصول والخصوم المالية.

16-1 ومن الأمثلة على معاملة مالية لها نظير في شكل معاملة مالية أخرى، إصدار سند دين أو استعادته. وينبغي أن يفرض ذلك إلى تسجيل أربعة قيود، اثنان لكل وحدة مؤسسية مشتركة في المعاملة (المدين والدائن). فعلى سبيل المثال، تصدر سندات الديون عن مؤسسة مالية (المدين)، وتحصل عليها أسرة معيشية (الدائن) في مقابل تبادل للعملة أو وديعة قابلة للتحويل. وفي الحساب المالي للشركة المالية، تقيّد زيادة في الخصوم (سندات الديون) وفي الأصول (العملة أو الودائع القابلة للتحويل). وفي الحساب المالي للأسرة المعيشية، تقيّد زيادة في الأصول (سندات الديون) يقابلها نقصان في الأصول (العملة أو الودائع القابلة للتحويل)، بدون أي تغيير في الخصوم.

17-1 ويمكن للمعاملات أن تنطوي على مبادلة أداة مالية بأخرى بدون تغيير في العملة أو الودائع القابلة للتحويل. وتشمل تلك العمليات، على سبيل المثال، تحويل سندات الديون إلى سندات ملكية. وفي إطار حسابات "ممن وإلى من"، ينبغي معاملة تلك التحويلات بوصفها معاملتين ماليتين، أي استرداداً لسندات ديون، وإصداراً لسندات ملكية.

18-1 ومن الأمثلة على الحالات التي يكون فيها القيد المقابل لمعاملة مالية معاملة غير مالية، المعاملات في المنتجات، والمعاملات التوزيعية، أو المعاملات في الأصول غير المالية وغير المنتجة. وإذا كان القيد المقابل لمعاملة مالية معاملة غير مالية، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض للوحدات المؤسسية المقيمة أو غير المقيمة والمعنية بالعملية سيتغير.

19-1 والقيد المقابل لمعاملة مالية يمكن أن يكون تحويلًا (جاريًا أو رأسماليًا). وفي هذه الحالة، تنطوي المعاملة المالية على تغيير في ملكية الأصول المالية، وافترض وجود الالتزامات التي يتحملها مدين (التزامات الديون) وتصنيفية متزامنة للأصول المالية وللخصوم المقابلة (إلغاء الديون أو الإعفاء منها). وافترضات الديون وإلغاء الديون عمليات توزيعية مصنفة في فئة التحويلات الرأسمالية (D9) وتقيّد في الحساب الرأسمالي.

20-1 والقيد المقابل لعملية مالية يمكن أن يكون أيضا دخل ملكية في شكل فائدة (D41)، أو توزيعاً لإيرادات شركات (حصص أرباح موزعة (D421) ومسحوبات من إيرادات أشباه شركات (D422))، أو حصائل استثمار أجنبي مباشر أعيد استثمارها (D43)، أو إيرادات

استثمارية أخرى (عوائد استثمارية لحاملي وثائق تأمين (D441)، وإيرادات استثمارية مستحقة لأصحاب المعاشات التقاعدية (D442)، وإيرادات استثمارية لحاملي أسهم أو وحدات (D443)) أو ريعا (D45). فعلى سبيل المثال، تقيّد أرباح الأسهم المالية التي تدفعها الشركة نقداً إلى أسرة معيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي للشركة بوصف تلك المدفوعات استخداماً تحت دخل الملكية، وكافتناء سلبى لأصول مالية تحت العملة والودائع في الحساب المالي. وتقيّد في قطاع الأسر المعيشية كمورد تحت دخل الملكية في حساب تخصيص الدخل الأولي، وكافتناء لأصول مالية تحت العملة والودائع في الحساب المالي.

1-21 وتهدف المحاسبة الرباعية القيد إلى ضمان التناظر فيما تقوم به المؤسسات المعنية من إبلاغ، بما يسمح بالاتساق الكامل في حسابات قياس المتغيرات بين مختلف القطاعات والحسابات. وهي تضمن أن الرصيد الختامي في ميزانية عمومية لكل قطاع يعكس أيضاً نقل الإيرادات من قطاع إلى آخر، مما يفرض على النظام أيضاً اتساقاً في التدفقات والأرصدة. وهذا أمر هام جداً في تحليل العملية الاقتصادية وفهمها. وهذه السمة بالغة الأهمية في التأكد من أن العديد من أنواع التحليلات تؤدي إلى نتائج متسقة.

2 - وقت القيد

1-22 يترتب على مبدأ المحاسبة الرباعية القيد، وجوب قيد المعاملات وغيرها من التدفقات الأخرى في نفس النقطة الزمنية بالنسبة لكل من المؤسستين المعنيتين.

1-23 والمبدأ العام في الحسابات القومية هو وجوب قيد المعاملات بين الوحدات المؤسسية عند نشوء المطالبات والالتزامات، أو عند تحويلها، أو إلغائها. ويسمى هذا الشكل من القيد بالمحاسبة على أساس الاستحقاق. ويحدث في كثير من الحالات تأخير بين المعاملة الفعلية وبين ما يقابلها من دفع أو استلام، فتقيّد المعاملات عندئذ على أساس نقدي. وتنتج عن استخدام هذين النهجين المحاسبيين المختلفين معاملات مقيدة في أوقات مختلفة.

1-24 ويحدد تغيير الملكية الاقتصادية وقت قيد المعاملات في السلع، والأصول غير المنتجة وغير المالية، والأصول المالية. وتقيّد المعاملات في الخدمات عند تقديم تلك الخدمات.

1-25 وتقيّد المعاملات التوزيعية (الإيرادات والتحويلات) عند نشوء المطالبات ذات الصلة. وهذا يعني أن الفوائد المستحقة الدفع أو المستحقة القبض لدى شركة مالية تقيّد على أساس مستمر، وأن أرباح الأسهم تقيّد في تاريخ آخر استحقاق، وأن الأرباح الموزعة تقيّد عند حدوثها فعلاً، وأن الأرباح المعاد استثمارها تقيّد في الفترة التي تحققت فيها الأرباح غير الموزعة.

3 - مبادئ التقييم

1-26 التقييم السوقي هو المبدأ الأساسي لتقييم المعاملات، فضلا عن تقييم وضع الأصول والخصوم. والقيمة السوقية هي قيمة الأصول المالية عند اقتنائها أو التصرف فيها، بين أطراف المعاملة الراغبين في ذلك، على أساس الاعتبارات التجارية فقط، بدون اعتبار للعمولات أو الرسوم والضرائب، سواء كانت داخلة بشكل صريح أو ضمني في السعر الذي يدفعه المشتري أو مخصومة من العائدات الحاصلة للبائع. وسبب ذلك أنه يتعين على كل من الدائن والمدين على السواء قيد المعاملة بنفس المبلغ في نفس الأداة المالية. وينبغي قيد العمولات والرسوم والضرائب منفصلة عن المعاملة نفسها في الأصول والخصوم المالية، تحت الفئات المناسبة. وينبغي للأطراف التجارية، في تحديدها للقيمة السوقية، أن تأخذ في اعتبارها أيضا الفائدة المستحقة.

1-27 وأسعار السوق متاحة عادة بالنسبة للأصول والخصوم المالية القابلة للتداول، وللعقارات (المباني وغيرها من المياكل، وما يتبعها من أراض) ومعدات النقل القائمة، والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، فضلا عن الأصول الثابتة المنتجة حديثا والمخزونات. وعندما لا توجد أسعار سوقية يمكن ملاحظتها، كحالة وجود سوق وعدم حدوث بيع لأصول فيها مؤخرًا، أو حالة عدم وجود سوق، ينبغي وضع تقديرات لما قد يكون عليه سعر تلك الأصول لو أنها اقتُنيت في السوق في تاريخ قيدها في الميزانية العمومية.

1-28 وتنطبق أسعار السوق أيضا على تقييم السلع والخدمات، بما في ذلك الضرائب والإعانات، وبعد أخذ أي خصومات أو مستردات في الحساب. وبخلاف الأدوات المالية، تُدرج الضرائب في أسعار السوق، لأنه ليس من الضروري التأكد من أن مشتري السلع والخدمات وبائعها سيقيدان المعاملة بنفس المبلغ.

1-29 والتقييم الإسمي يعكس مجموع الأموال المقدمة أصلا، إضافة إلى أي سلف، ناقصا أية مدفوعات لاحقة، وأي فائدة مستحقة. والقيمة الإسمية تشير إلى المبلغ المستحق على المدين تجاه الدائن، والذي يتألف من المبلغ الأصلي المستحق، بما في ذلك أي فوائد مستحقة. وهو ينطبق عادة على الأدوات المالية مثل القروض والودائع، وتشير إلى المبلغ المستحق على المدين تجاه الدائن، والذي يتألف من المبلغ الأصلي المستحق، بما في ذلك أي فوائد مستحقة.

1-30 وكثيرا ما يقع الخلط بين القيمة الإسمية وبين القيمة الظاهرية واعتبارهما مترادفتين. ولكن المفهومين مختلفان: فتعريف القيمة الظاهرية هو مبلغ رأس المال المستحق السداد. وهو يعادل سعر الاسترداد لورقة دين بدون احتساب الفوائد المستحقة.

1-31 ويمكن للقيمة السوقية لأداة مالية أن تحيد في أي نقطة زمنية عن قيمتها الإسمية نتيجة فروق إعادة تقييم أحدثتها تغيرات في أسعار السوق. والتحركات في أسعار السوق تنشأ بسبب أحوال الأسواق عموماً مثل التغيرات في سعر الفائدة السوقي؛ أو ظروف محددة، مثل التغيرات في الجدارة الائتمانية للجهة المصدرة للأداة المالية، أو تغيرات السيولة في السوق عموماً، أو ما يتعلق منها بتلك الأداة المالية تحديداً.

1-32 وبالتالي، تنطبق المعادلات الأساسية التالية على أوضاع الأدوات المالية:

$$\begin{aligned} \text{القيمة السوقية} &= \text{القيمة الإسمية} + \text{فروق إعادة التقييم الناشئة عن تغيرات سعر السوق} \\ \text{القيمة الظاهرية} &= \text{القيمة الإسمية} - \text{الفوائد المستحقة} \\ \text{القيمة السوقية} - \text{فروق إعادة التقييم المتراكمة} &= \text{القيمة الظاهرية} + \text{الفوائد المستحقة} \end{aligned}$$

4 - تجميع المحملات والقيود بالقيم الإجمالية والصافية

1-33 تجميع المحملات هو جمع للمراكز الإجمالية، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغيرها من التغيرات في حجم أصول الوحدات المؤسسية المنتمية لقطاع فرعي، أو قطاع في اقتصاد ما.

1-34 والترصيد عملية تجري في القيد المحاسبي بين جانبي بند المعاملة لدى نفس الوحدة المؤسسية، بحيث يقابل كل قيد منهما الآخر. وتسمى تلك العملية أيضاً التسجيل الصافي. أما عملية الجمع التي تظهر فيها جميع البنود الأساسية بقيمتها الكاملة فتسمى التسجيلات الإجمالية. وعملية القيد بالقيم الإجمالية تفي بالشروط القانونية للعرض (فهي تبين المدفوعات الفعلية للقوائم، وما إلى ذلك)، وتحافظ على اتساق العرض مع الإحصاءات السوقية.

1-35 ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بالقيود بالقيم الإجمالية بصرف النظر عن درجة الترصيد، وهي عملية متأصلة في التصنيفات نفسها. وبالفعل، فإن الترصيد من سمات العديد من توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008. وهو يرمي في معظم الأحيان إلى تسليط الضوء على خاصية اقتصادية هامة لا تظهر بوضوح من بيانات القيم الإجمالية.

1-36 وعملية الترصيد عملية ضمنية في مختلف فئات المعاملات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك "التغيرات في المخزون"، التي تُبرز الجانب التحليلي الهام لتكوّن إجمالي رأس المال، بدلا من تتبع عمليات الإضافة والسحب اليومية. وبالمثل، ومع استثناءات قليلة، يقيّد الحساب المالي والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول زيادات في الأصول والخصوم على أساس صاف، مبرزا النتائج النهائية لهذه الأنواع من التدفقات في نهاية الفترة المحاسبية. وجميع البنود الموازنة تنطوي على ترصيد. وتجنباً للخلط، يستخدم نظام الحسابات القومية عبارتي "إجمالي" و "صافي"

استخداما تقيديا جدا. فباستثناء بعض العناوين ("الأقساط الصافية" و "صافي القيمة" و "صافي الإقراض أو صافي الاقتراض") تقتصر تصنيفات نظام الحسابات القومية في استخدامها لكلمة "صافي" على الإشارة إلى قيمة المتغيرات بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت.

1-37 وفي حالة تدفقات الأصول والخصوم المالية، يستخدم مصطلحا "التغيرات الصافية في الأصول" و "التغيرات الصافية في الخصوم" ليعكسا طبيعة التدفقات المالية. وتعكس التدفقات المالية التغيرات الناتجة عن جميع عمليات قيد الائتمان والسحب خلال الفترة المحاسبية. أي أن العمليات المالية تقيّد على أساس صافي القيمة بشكل منفصل لكل بند من الأصول والخصوم المالية. واستخدام عبارة "التغيرات الصافية في الأصول" و "التغيرات الصافية في الخصوم" يجعل الحساب المالي متوافقا مع ما هو متعارف عليه في حسابات التراكم. وهذه أحكام عامة تنطبق على كل من الحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية. واستخدام هذه المصطلحات ييسّر أيضا تفسير البيانات. وبالنسبة لكل من الأصول والخصوم، يعني التغير الإيجابي زيادة في الأرصدة، في حين يعني التغير السالب نقصانا في الارصدة. غير أن تفسير الزيادة أو النقصان في إطار مفهوم القيد الدائن أو المدين، يتوقف على ما إذا كانت تلك الزيادة أو ذلك النقصان يشير إلى الأصول أو إلى الخصوم (فالقيد المدين بالنسبة للأصول يعني زيادة، وبالنسبة للخصوم يعني نقصانا). ومع أن عرض عمليات القيد الدائنة والمدينة ليس محل تأكيد في العمليات المالية، فإنه من المهم معرفة الهويات المحاسبية والمحافظة عليها. فعلى سبيل المثال، يقابل كل قيد دائن قيّدا مدينا يتصل إما بزيادة في أصول أو بنقصان في خصوم.

5 - التوحيد

1-38 ينبغي التمييز بين التوحيد وبين الترسيد. فالتوحيد يشير إلى شطب المعاملات التي تحدث بين وحدات تنتمي إلى نفس المجموعة، وشطب الأصول المالية وما يقابلها من خصوم مقابلة في كل من الاستخدامات والموارد. ويمكن أن ينشأ التوحيد على عدة مستويات من التجميع. والتوحيد نصح يستخدمه المشرفون في عرض البيانات، في حين أن تجميع الحملات هو نصح يُستخدم في تجميع الحساب المالي.

1-39 ومن حيث المبدأ، فإنه لا يجري توحيد المعاملات بين الوحدات المؤسسية في قطاع أو قطاع فرعي. ويركز نظام الحسابات القومية لعام 2008 على عرض البنود المحاسبية في شكل غير موحد، وهو ما يُوصى به في التحليل النقدي وتحليل الاقتصاد الكلي. فذلك العرض يوجز جميع المراكز الإجمالية، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغير ذلك من التغيرات في حجم أصول الوحدات المؤسسية المنتمية إلى قطاع أو قطاع فرعي، تجاه جميع الوحدات المؤسسية في

نفس القطاع أو القطاع الفرعي، والقطاعات الأخرى في الاقتصاد وفي الاقتصادات الأخرى. وفي الممارسة العملية، كثيرا ما تجعل محدودية البيانات العرض الموحد ضروريا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون معاملات قطاع الأسر المعيشية مشتقة في شكل معاملات متبقية، فلا تظهر التدفقات أو المطالبات في القطاع على أساس إجمالي. كما أن الشركات تقوم عادة بتوحيد بيانات فروعها في البيانات الضريبية للشركة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت العولمة إلى تزايد وجود الشركات المتعددة الجنسيات. وهذا يعني أنه يتعين على الخبراء الإحصائيين أن يكفلوا تجميع الحسابات الوطنية والمالية بشكل يتضمن توحيدا للشركات المتعددة الجنسيات يستبعد معاملات الوحدات التابعة لتلك الشركات في الخارج. ويمكن القيام بذلك من خلال استقصاء المؤسسات الموحدة محليا استقصاء مباشرا.

1-40 مع ذلك، يمكن تجميع الحسابات الموحدة لتقديم عروض أو إجراء تحليلات تكاملية. وفي نظام الحسابات القومية لعام 2008، تم تجميع الوحدات المؤسسية وتوحيدها على مستوى القطاع والقطاع الفرعي. والتوحيد على مستوى القطاع أو القطاع الفرعي يزيل المراكز والتدفقات القطاعية وفيما بين القطاعات.

1-41 ولكن ما ينبغي النظر إلى عملية التوحيد على أنها مجرد عملية فقدان للمعلومات، طالما أنها تقدم معلومات أساسية عن طرفي المعاملة. وفي بعض الحالات، قد يكون عرض البيانات موحدة مفيدا من زاوية الأغراض التحليلية. ومن الأمثلة على الإثراء التحليلي للمعلومات، توحيد وضع الشركات المحلية غير المالية داخل القطاع وما يبيته من "ضرورات خارجية" (لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى) في هذا القطاع عند مقارنة الأرقام الموحدة بالأرقام غير الموحدة.

1-42 وهناك شكل ثان من التوحيد شائع الاستعمال، وهو التوحيد على مستوى مجموعة الشركات، وهو شكل لا يوصى به في نظام الحسابات القومية. وتوجد مجموعات كبيرة من التجمعات والشركات المالية وغير المالية التي تقوم فيها الشركة الأم بالسيطرة على عدة فروع، بعضها يسيطر بدوره على فروع له. ولذلك، فإن مفهوم مجموعة الشركات يختلف عن تجميع وحدات مؤسسية أو تجميع مجملاتها في قطاع مؤسسي، لأنه تجمع بين وحدات مؤسسية قائم على مفهوم السيطرة.

1-43 والتوحيد على مستوى المجموعة يزيل مراكز وتدفقات الخصوم التي تكبدها الوحدات المؤسسية في إطار نفس مجموعة الشركات المالية أو غير المالية، بوصفها حائزة للأصول المالية. وإذا ما جمعت الوحدات المؤسسية ذات الصلة لتكوّن مجموعة شركات (مثل تجميع الفروع الأجنبية لمصرف محلي مع المؤسسة الأم)، فإن ذلك سيزيل جميع المعلومات عن المراكز

والتدفقات للأدوات المالية داخل الكيان القائم بالإبلاغ، أي أن البيانات المبلغ عنها لن تُظهر أي مراكز أو تدفقات بين الفروع والمؤسسة الأم. وهذا النهج يمكن أن يشمل البيانات الموضوعية على أساس الإقامة أو غير الإقامة وله صلة بالتحليلات المتصلة بالاستقرار المالي والعملية.

1-44 ولأغراض الاستقرار المالي، من المهم الحصول على معلومات عن الأصول المالية موحدة على مستوى مجموعات الشركات، مثل التكتلات، مع تصنيفها بحسب المدین، والعملية، والاستحقاق، وسعر الفائدة. ولا يمكن تقييم استقرار نظام مالي إلا بتحليل ما يتوافر عن ترابطاته المالية من معلومات في بيانات المجموعة الموحدة. ومع ذلك، فإن وجود روابط قوية داخل القطاع يمكن أن تكون مصدر عدم استقرار مالي. وقد تساعد المقارنة بين حسابات موحدة وحسابات غير موحدة على تقديم معلومات عن تلك الروابط. ويمكن أيضا تقييم مواطن القوة والضعف في نظام مالي باستخدام مؤشرات السلامة المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي. وكما ذكر صندوق النقد الدولي في عام 2006، تمثل تلك المؤشرات في شكلها الحالي مؤشرات عن الصحة والسلامة الماليتين لدى المؤسسات المالية في بلد ما، ولدى نظرائها من الشركات والأسر المعيشية. وهي تشمل كلا من بيانات المؤسسات الفردية المجملية، والمؤشرات الممثلة للأسواق التي تعمل فيها تلك المؤسسات المالية. وتُحسب مؤشرات السلامة المالية وتُنشر بغرض دعم التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي. وهذه هي جوانب تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية، وهي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتُحد، على وجه الخصوص، من احتمال فشل النظام المالي.

هاء - الحسابات الاقتصادية المتكاملة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 2، نظرة عامة

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 4، الوحدات والقطاعات المؤسسية

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 13، الميزانية العمومية

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 3، المبادئ المحاسبية

1-45 يتعقب النموذج المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام 2008 انتقال الدخل إلى الثروة باستخدام "سلسلة الحسابات". واللبنات الأساسية في سلسلة الحسابات هي القطاعات المؤسسية المقيمة الخمسة والعالم الخارجي. والعملية الاقتصادية بأكملها، من الإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار، إلى تراكم الأصول وصافي القيمة، تقيد لكل قطاع مؤسسي مقيم وللعالم الخارجي.

1-46 ويبيّن الجدول 1-2 كيف يقيّد نظام الحسابات القومية لعام 2008 المعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغيرها من التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، والأرصدة. وتُعرض المعاملات في الحساب الجاري الذي يغطي حساب الإنتاج ومختلف حسابات الدخل، وفي الحساب الرأسمالي، والحساب المالي. وتشمل التدفقات الأخرى فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم؛ وهي تقيّد في حساب إعادة التقييم وفي حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وتقيّد أرصدة الأصول والخصوم في الميزانية العمومية.

1-47 ويناقش هذا الفرع سلسلتين من سلسلات الحسابات: سلسلة حسابات المعاملات (العمودية) (الجزء المحاط بإطار رمادي من الجدول 1-2) وسلسلة حسابات التراكم والميزانية العمومية (الأفقية) (الجزء المظلل باللون الرمادي من الجدول 1-2). والحساب وسيلة للقيام، من زاوية معينة في الحياة الاقتصادية، بتسجيل استخدامات الموارد، أو التغيرات في الأصول والخصوم خلال فترة المحاسبة، ولوضع ميزانية عمومية تعكس حالة الأصول والخصوم في بداية أو نهاية فترة زمنية معينة.

الجدول 1-2

المعاملات والتدفقات والأرصدة الأخرى، كما يعرضها نظام الحسابات القومية لعام 2008

الأرصدة	التدفقات الأخرى	المعاملات		
			حساب الإنتاج	الحسابات الجارية
		إنتاج السلع والخدمات، وتوليد الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه	حساب توليد الدخل	
			حساب تخصيص الدخل الأولي	
			حساب التوزيع الثانوي للدخل	
			حساب استخدام الدخل	
		صافي اقتناء الأصول غير المالية، والادخار، والتحويلات الرأسمالية	الحساب الرأسمالي	حسابات التراكم
		صافي اقتناء الأصول المالية وصافي الخصوم المتكبدة	الحساب المالي	
	التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية، والأصول والخصوم المالية		حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول	
	مكاسب وخسائر حيازة الأصول غير المالية، والأصول والخصوم المالية		حساب إعادة التقييم	
الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم، وصافي القيمة كبنء موازن			الميزانية العمومية	

1 - العرض المتكامل لسلسلة الحسابات

1-48 يبيّن الجدول 1-3 عرضاً متكاملًا لسلسلة الحسابات بحسب القطاع المؤسسي. وهو يشمل حساب الإنتاج وحسابات توليد الدخل وتوزيعه الأول والثانوي واستخدامه (التي تعرف مجتمعة باسم الحسابات الجارية)؛ وكذلك الحساب الرأسمالي، والحساب المالي والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، وحسابات إعادة التقييم (التي تعرف مجتمعة باسم حسابات التراكم)؛ والميزانية العمومية.

1-49 ويُستخدم مصطلح "الموارد" للمعاملات التي تزيد من مبلغ القيمة الاقتصادية للوحدة أو القطاع. وجرت العادة (لدى مستخدمي اللغات اللاتينية والبعض من مستخدمي اللغات الأخرى) على إيراد الموارد على اليمين في الحسابات الجارية (أي العنوانين الأول والثاني). فعلى سبيل المثال، تمثل الأجر والمرتبات مورداً للوحدة أو القطاع الذي يتلقاها. ويبيّن الجانب الأيسر للحسابات "الاستخدامات". وهو يتصل بالمعاملات المقيّدة في الحسابات الجارية التي تخفض من القيمة الاقتصادية للوحدة أو القطاع.

1-50 وفي نفس المثال، تمثل الأجر والمرتبات استخداماً للوحدة أو القطاع الذي يدفعها. ويُستخدم مصطلح "التغيرات في الأصول" للمعاملات أو التدفقات الأخرى التي تغيّر مبلغ الأصول التي تحتفظ بها الوحدة أو القطاع. وجرت العادة على إيراد التغيرات في الأصول على اليسار في الحساب المالي، وحسابات رأس المال، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، وإعادة التقييم. ويشير الجانب الأيمن إلى "التغيرات في الخصوم وصافي القيمة". ويُستخدم ذلك في المعاملات أو التدفقات الأخرى التي تغيّر مبلغ الخصوم التي تحتفظ بها الوحدة أو القطاع. وفي حالة المعاملات في الأدوات المالية، كثيراً ما يشار إلى التغيرات بوصفها تكبداً (صافياً) لخصوم، وإلى التغيرات في الأصول بوصفها اقتناءً (صافياً) لأصول مالية. وفي حالة الميزانية العمومية، يُستخدم مصطلح "الأصول" لوصف الجانب الأيسر من الحساب، في حين تُستخدم عبارة "الخصوم والقيمة الصافية" لوصف الجانب الأيمن من الحساب.

الجدول 3-1
العرض المتكامل لسلسلة الحسابات

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخضع للأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخضع للأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع	
الاستخدامات																			
الموارد																			
																			أولا - حساب الإنتاج/الحساب الخارجي للسلع والخدمات
																			ثانيا-1 حساب توليد الدخل
																			ثانيا-2 حساب تخصيص الدخل الأولي
																			ثانيا-3 حساب التوزيع الثانوي للدخل
																			ثانيا-4 حساب استخدام الدخل
التغيرات في الأصول																			
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة																			
																			ثالثا-1 الحساب الرأسمالي
																			ثالثا-2 الحساب المالي
																			ثالثا-3 حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
																			ثالثا-4 حساب إعادة التقييم
الأصول																			
الخصوم وصافي القيمة																			
																			رابعا-1 الميزانية العمومية

51-1 ويشمل العرض المتكامل للحسابات عمودا في كل من الجانبين معنونا "مجموع الاقتصاد". وتمثل الكيانات في هذين العمودين مجموع القطاعات الخمسة في مجموع الاقتصاد (الشركات غير المالية، والشركات المالية، والحكومة العامة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخضع للأسر المعيشية، والأسر المعيشية).

52-1 وإلى جانب العمود المخصص لمجموع الاقتصاد، يوجد عمود العالم الخارجي. وهو يغطي المعاملات بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة والأرصدة ذات الصلة من الأصول والخصوم، عند الاقتضاء. وتقيّد بنود الصادرات والواردات من السلع والخدمات في الحساب الخارجي للسلع والخدمات، الذي يظهر في نفس مستوى حساب الإنتاج للقطاعات المؤسسية. وبما أن العالم الخارجي يقوم في الهيكل المحاسبي بدور شبيه بالدور الذي يقوم به قطاع مؤسسي، فإن حساب العالم الخارجي يوضع من زاوية العالم الخارجي. والمورد بالنسبة للعالم الخارجي هو استخدام لمجموع الاقتصاد، والعكس بالعكس.

1-53 ويشمل العرض المتكامل للحسابات أيضا عمودا في كل من الجانبين معنونا "السلع والخدمات". وتعكس بنود القيد في هذين العمودين مختلف المعاملات في السلع والخدمات التي تظهر في حسابات القطاعات المؤسسية. وترد استخدامات السلع والخدمات في هذه الحسابات في العمود الأيمن للسلع والخدمات، في حين ترد موارد السلع والخدمات في العمود الأيسر للسلع والخدمات. وفي الجانب المخصص للموارد في الجدول، تمثل أرقام عمود السلع والخدمات القيم المقابلة للاستخدامات في مختلف القطاعات والعالم الخارجي. وفي الجانب المخصص للاستخدامات في الجدول، تمثل أرقام عمود السلع والخدمات القيم المقابلة للموارد في مختلف القطاعات والعالم الخارجي.

1-54 ويمثل العمود الأخير مجموع الأعمدة الثلاثة السابقة (مجموع الاقتصاد، والعالم الخارجي، والسلع والخدمات). وليس لهذا العمود قيمة اقتصادية ذات معنى، ولكن وجوده يمثل طريقة بالغة الأهمية لضمان اكتمال الجداول واتساقها، لأن المجاميع على يمين الحسابات ويسارها يجب أن تكون متساوية في كل سطر.

1-55 والعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي تُحسب في شكل بنود موازنة في سلسلة حسابات المعاملات كما تبيّن الجدول من 1-4 إلى 1-7. وتظهر سلسلة حسابات المعاملات للشركات المالية باستخدام حدود خارجية داكنة داخل الجداول. ويُعرب عن البنود الموازنة بقيمتها الإجمالية، مما يشير إلى أن استهلاك رأس المال الثابت لم يُخصم.

2 - حساب الإنتاج

1-56 يبيّن حساب الإنتاج بالقيمة الإجمالية الإنتاج زائدا الضرائب وناقصا الإعانات للمنتجات بوصفها موارد، والاستهلاك الوسيط بوصفه استخداما (انظر الجدول 1-4). ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بتحديد قيمة المخرجات بالأسعار الأساسية. والسعر الأساسي هو المبلغ المستحق للمنتج من المشتري عن وحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة ناقصا أي ضرائب دائنة، وزائدا أي إعانات مستحقة، يُدفع للمنتج نتيجة عملية الإنتاج أو البيع. وهو لا يتضمن أي رسوم نقل قدم المنتج فاتورتها بشكل مستقل. وترد الضرائب على المنتجات (ناقصا منها الإعانات) في جانب الموارد من الحسابات. وجزء (وربما مجموع) الضرائب على المنتجات (ناقصا منه الإعانات على المنتجات) التي لا تدخل في قيمة المنتج لا ينشأ في أي قطاع محدد أو صناعة محددة؛ وهو من موارد مجموع الاقتصاد. وفي المثال العددي، ترد الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات مباشرة في عمود السلع والخدمات. وهي أحد عناصر قيمة الإمدادات من السلع والخدمات التي ليس لها مقابل في قيمة مخرجات أي من القطاعات المؤسسية. والبند الموازن في حساب الإنتاج هو القيمة المضافة. وقيمة الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات وزائدا مبلغ

القيمة المضافة إلى الوحدات المقيمة تساوي قيمة المخرجات

الجدول 4-1

حساب الإنتاج

الاستخدامات

الموارد

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخلى للأسر العيشية	الأسر العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخلى للأسر العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع
أولا - حساب الإنتاج/الحساب الخارجي للسلع والخدمات																		
499.0		499.0							السوريات من السلع والخدمات								499.0	499.0
540.0	540.0								الصادرات من السلع والخدمات							540.0		540.0
3604.0			3604.0	32.0	270.0	348.0	146.0	2808.0	الناتج								3604.0	3604.0
1883.0	1883.0								الاستهلاك الوسيط	1477.0	52.0	222.0	115.0	17.0	1883.0			1883.0
133.0			133.0						الضرائب مخصوما منها الإعانات على للشحاح								133.0	133.0
									القيمة المضافة الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	1331.0	94.0	126.0	155.0	15.0	1854.0			1854.0
									الميزان الخارجي للسلع والخدمات							41.0-		41.0-

المحلي الإجمالي. ومن الجوانب التي لها أهمية خاصة، طريقة حساب الخدمات المالية التي تقدمها شركات الإيداع والشركات المالية الأخرى (كيفية حساب وتوزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وقياس إنتاج نُظم التأمين على الحياة وعلى غير الحياة ونُظم المعاشات التقاعدية). وسيتناول الفصل الثالث من هذا الدليل بالتفصيل الأساليب المستخدمة في حساب مخرجات المؤسسات المالية.

1-57 ويظهر الحساب الخارجي للسلع والخدمات على نفس مستوى حساب الإنتاج للقطاعات المؤسسية. وتمثل الواردات من السلع والخدمات موارد بالنسبة للعالم الخارجي، في حين تمثل الصادرات استخداما. والميزان الخارجي للسلع والخدمات سالب، مما يشير إلى أن للاقتصاد فائضا مع العالم الخارجي.

3 - حسابات الدخل

1-58 يتضمن نظام الحسابات القومية لعام 2008 حسابات الدخل التالية: توليد الدخل، وتخصيص الدخل الأولي، والتوزيع الثانوي للدخل، واستخدام الدخل المتاح (انظر الجدول 1-5). وهي تُستخدم لاشتقاق مختلف أنواع الدخل. ويمثل البند الموازن في حساب الإنتاج، أي القيمة المضافة، نقطة البداية للحساب الأول (أي حساب توليد الدخل).

1-59 ويبيّن حساب توليد الدخل كيفية توزيع القيمة المضافة على العمل (تعويضات العاملين)، ورأس المال، والحكومة (الضرائب على الإنتاج والواردات ناقصا الإعانات بقدر ورودها في تقييم المخرجات). ويظهر التوزيع في رأس المال في البند الموازن في هذا الحساب، أو الفائض التشغيلي، أو الدخل المختلط.

1-60 ويسجل حساب تخصيص الدخل الأولي، لكل قطاع، دخل الملكية المستحق القبض والدفع، وتعويضات العاملين، والضرائب، ناقصا الإعانات على الإنتاج والواردات المستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية والحكومات، على التوالي. وبما أن المعاملات من هذا النوع قد تظهر في حساب العالم الخارجي، فإنه ينبغي إدراجها أيضا. والبند الموازن في حساب تخصيص الدخل الأولي هو ميزان الدخول الأولية.

1-61 ويغطي حساب التوزيع الثانوي للدخل إعادة توزيع الدخل عن طريق التحويلات الجارية عدا التحويلات الاجتماعية العينية إلى الأسر المعيشية من الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتقيّد التحويلات الاجتماعية العينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني. ويقيد حساب التوزيع الثانوي للدخل كموارد، إضافة إلى ميزان الدخول الأولية، والضرائب الجارية على الدخل والثروة وما إلى ذلك، والتحويلات الجارية الأخرى باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية. وفي جانب الاستخدامات، تقيد أيضا نفس الأنواع من التحويلات. وبما أن هذه التحويلات تمثل موارد لبعض القطاعات واستخدامات لأخرى، فإن تفاصيل محتواها تختلف من قطاع إلى آخر. والبند الموازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل هو الدخل المتاح.

1-62 ويبيّن استخدام حساب الدخل المتاح كيفية توزيع الدخل المتاح بين الاستهلاك النهائي والادخار، بالنسبة للقطاعات التي تقوم بذلك الاستهلاك النهائي (أي القطاع الحكومي، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر المعيشية). ويشمل الحساب، إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأسر المعيشية وصناديق المعاشات التقاعدية، بند تسوية يراعي التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية ويتعلق بطريقة قيد المعاملات بين الأسر المعيشية وصناديق المعاشات التقاعدية في نظام الحسابات القومية. وسيرد تفسير لبند التسوية هذا في الفصل 3

من هذا الدليل. والبندان الموازنان في حساب استخدام الدخل المتاح هما الادخار بالنسبة لمجموع الاقتصاد والميزان الخارجي الجاري. والميزان الخارجي الجاري سالب، مما يدل على وجود عجز بالنسبة للعالم الخارجي، وفائض بالنسبة لكامل الاقتصاد. وهذان البندان الموازنان يخرجان سلسلة الحسابات الجارية.

الجدول 1-5

حسابات الدخل

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	الأسم العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبند الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسم العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع
ثانيا-1 حساب توليد الدخل																		
1854.0			1854.0	15.0	155.0	126.0	94.0	1331.0	القيمة المضافة الإجمالية/ الناتج المحلي الإجمالي									
									تعويضات العاملين	986.0	44.0	98.0	11.0	11.0	1150.0			1150.0
									الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات						133.0			133.0
									الضرائب الأخرى ناقصا الإعانات على الإنتاج والواردات	53.0	4.0	1.0	1.0-	1.0	58.0			58.0
									إجمالي الفائض التشغيلي/ إجمالي الدخل المختلط	292.0	46.0	27.0	145.0	3.0	513.0			513.0

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	الأسم العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبند الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسم العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع
ثانيا-2 حساب التوزيع الأولي للدخل																		
513.0			513.0	3.0	145.0	27.0	46.0	292.0	إجمالي الفائض التشغيلي/ إجمالي الدخل المختلط									
1156.0		2.0	1154.0		1154.0				تعويضات العاملين							6.0		6.0
133.0			133.0			133.0			الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات									
58.0			58.0			58.0			الضرائب الأخرى ناقصا الإعانات على الإنتاج									
435.0		38.0	397.0	7.0	123.0	22.0	149.0	96.0	دخل الملكية	134.0	168.0	42.0	41.0	6.0	391.0	44.0		435.0
									إجمالي رصيد الدخل	254.0	27.0	198.0	1381.0	4.0	1864.0			1864.0

الفصل 1 - هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008

الخصم	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأسم العيشية	الأسم العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبندود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسم العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأسم العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الخصم
									الأولي/إجمالي الدخل القومي									
ثانيا-3 حساب التوزيع الثانوي للدخل																		
1864.0			1864.0	4.0	1381.0	198.0	27.0	254.0	إجمالي رصيد الدخل الأولي/إجمالي الدخل القومي									
213.0		0.0	213.0			213.0			الضرائب الجارية على الدخل والثروة	24.0	10.0	0.0	178.0	0.0	212.0	1.0		213.0
333.0		0.0	333.0	4.0	0.0	50.0	213.0	66.0	صافي المساهمات الاجتماعية				333.0		333.0	0.0		333.0
384.0		0.0	384.0		384.0				الاستحقاقات الاجتماعية عند التحويلات الاجتماعية العينية	62.0	205.0	112.0	0.0	5.0	384.0	0.0		384.0
299.0		55.0	244.0	36.0	36.0	104.0	62.0	6.0	التحويلات الجارية الأخرى	12.0	62.0	136.0	71.0	2.0	283.0	16.0		299.0
									إجمالي الدخل المتاح	228.0	25.0	317.0	1219.0	37.0	1826.0			1826.0
ثانيا-4 حساب استخدام الدخل المتاح																		
1826.0			1826.0	37.0	1219.0	317.0	25.0	228.0	إجمالي الدخل المتاح									
									نفقات الاستهلاك النهائي			352.0	1015.0	32.0	1399.0			1399.0
11.0		0.0	11.0		11.0				تسويات التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية	0.0	11.0	0.0		0.0	11.0	0.0		11.0
									إجمالي الادخار	228.0	14.0	35.0-	215.0	5.0	427.0			427.0
									الميزان الخارجي الجاري							13.0-		13.0-

4 - الحساب الرأسمالي

1-63 يبين الحساب الرأسمالي كيف تكون المدخرات والتحويلات الرأسمالية متاحة لتمويل صافي تكوين رأس المال واستهلاك رأس المال. ويعرض الجدول 1-6 الحساب الرأسمالي لفئات الأصول عموماً. وإجمالي الادخار من حساب استخدام الدخل هو نقطة البداية للحساب الرأسمالي كمصدر الأموال لتراكم رأس المال. ويمثل إجمالي الادخار الموارد المتاحة للوحدات المؤسسة لتمويل استبدال الأصول الرأسمالية البالية، والإضافات الصافية إلى أرصدة الأصول الرأسمالية، والمدفوعات الصافية من التحويلات الرأسمالية بدون أن تحتاج إلى الاقتراض. والبند الموازن في الحساب الرأسمالي يسمّى صافي الإقراض/صافي الاقتراض. وعندما يكون إيجابياً، يسمّى إقراضاً صافياً، ويمثل قياساً لما هو متاح للوحدة أو للقطاع من رصيد صاف لتمويل وحدات أو قطاعات أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما يكون سالباً، يسمّى اقتراضاً

صافيا، وهو يعادل ما يتعين على الوحدة أو القطاع اقتراضه من وحدات أو قطاعات أخرى. ومجموع صافي الإقراض/صافي الاقتراض في جميع القطاعات (بما في ذلك العالم الخارجي) يساوي صفرا، لأن صافي الإقراض/صافي الاقتراض لمجموع الاقتصاد يجب أن يعادل صافي الاقتراض/صافي الإقراض للعالم الخارجي.

1-64 والجزء الأكبر من صافي اقتناء الأصول غير المالية هو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وهو يعادل المقتنيات ناقصا التصرف في الأصول الثابتة، بما في ذلك تحسينات معينة على قيمة الأصول غير المنتجة مثل الأرض. ومصطلح "الإجمالي" يعني قبل خصم استهلاك رأس المال الثابت، ولكن بعد خصم المبيعات من الأصول الرأسمالية.

1-65 ويشمل صافي اقتناء الأصول غير المالية التغيرات في المخزونات، والمقتنيات الثمينة، وصافي المقتنيات غير المالية وغير المنتجة. وعبارة "صافي" تعني صافية من بيع الأصول. وتشمل التغيرات في المخزون اقتناء المنتجات التي يُحتفظ بها في المخازن لاستخدامها لاحقا في شكل استهلاك وسيط، ناقصا بيع أو استهلاك المنتجات من المخزون، والتغيرات في المخزون من السلع التي يجري إنتاجها أو السلع التامة الصنع. وصافي المقتنيات الثمينة هو المقتنيات من السلع غير المالية التي لا تستخدم للإنتاج أو الاستهلاك في المقام الأول، ولكن يُحتفظ بها لقيمتها، مثل النفائس، والتحف الفنية. ويتألف صافي المقتنيات من الأصول غير المالية وغير المنتجة من صافي المقتنيات من الأصول غير المنتجة التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، ويشمل ثلاثة أنواع متميزة من الأصول: الموارد الطبيعية، والعقود، والإيجارات والتراخيص، والشهرة التجارية، وتسويق الأصول.

الجدول 1-6

حساب رأس المال

التغيرات في الأصول

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة

الخصوم	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأجر العيشية	الأجر العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبندود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأجر العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأجر العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الخصوم
427.0			427.0	5.0	215.0	35.0-	14.0	228.0	إجمالي الادخار									
13.0-		13.0-							الميزان الخارجي الجاري									
									تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	280.0	8.0	35.0	48.0	5.0	376.0			376.0
									التغيرات في المخزون	26.0	0.0	0.0	2.0	0.0	28.0			28.0
									المقتنيات ناقصا التصرف	2.0	0.0	3.0	5.0	0.0	10.0			10.0

الفصل 1 - هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008

									في الممتلكات الثمينة										
									المقتنيات ناقصا التصرف في الأصول غير المنتجة	7.0-	0.0	2.0	4.0	1.0	0.0				0.0
66.0		4.0	62.0	0.0	23.0	6.0	0.0	33.0	تحويلات رأس المال المستحقة القبض										
66.0-		1.0-	65.0-	3.0-	5.0-	34.0-	7.0-	16.0-	تحويلات رأس المال المستحقة الدفع										
414.0		10.0-	424.0	2.0	233.0	63.0-	7.0	245.0	التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية										
									صافي الاقتراض(+) صافي الاقتراض(-)	56.0-	1.0-	103.0-	174.0	4.0-	10.0	10.0-			0.0

66-1 وتمثل التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض والمستحقة الدفع في منح استثمارية تتلقاها أو تدفعها وحدات أخرى، وفي تحويلات رأسمالية أخرى، مثل التي تقيّد كبنود مقابل لديون باتفاق متبادل. وفي الحسابات القومية، تظهر التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع مصحوبة بإشارة سالبة.

5 - الحساب المالي

67-1 الحساب المالي هو آخر حساب في السلسلة الكاملة للحسابات التي تسجل المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وهو يبيّن التغيرات الناتجة عن المعاملات في الأصول والخصوم المالية مصنفة بحسب نوع الأداة المالية. والبند الموازن في الحساب المالي هو أيضا صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)، وهو، من الناحية النظرية، نفسه في الحساب الرأسمالي. ويمثل ذلك، بالتالي، تحققا رقميا من الاتساق في مجموعة الحسابات ككل. ولكن بما أن القياسات مشتقة بشكل مستقل، فإنها قد تختلف عمليا عن القياس في الحساب الرأسمالي، بسبب الخطأ أو السهو. وفي الممارسة العملية، يمثل تحقيق هذا التطابق واحدة من أصعب المهام في تجميع الحسابات القومية.

68-1 وفي قطاع الشركات المالية، يمثل صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) صافي القيمة للمقتنيات من الأصول المالية على صافي الخصوم المتكبدة، أو الزائد في مدخرات الشركات المالية، بما في ذلك صافي التحويلات الرأسمالية، على استثماراتها غير المالية (انظر الجدول 1-7).

6 - حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

69-1 يسجّل حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول أثر الأحداث الاستثنائية التي تتسبب في تغيير ليس فقط قيمة الأصول والخصوم، وإنما حجمها أيضا. وبالإضافة إلى أحداث

مثل الحروب أو الزلازل وآثارها، يتضمن هذا الحساب أيضا بعض عناصر التسوية، مثل التغييرات في التصنيف والهيكل، يمكن أن تؤثر أو لا تؤثر على صافي القيمة. وقيّد البند الموازن، والتغييرات في صافي القيمة نتيجة تغييرات أخرى في حجم الأصول، في الجانب الأيمن. ويرد في الجدول 1-8 مثال على حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول. وبما أن هذا الحساب لا يسجل المعاملات، فإن نقطة بدايته ليست بندا موازنا منقولاً من حساب معاملات سابق.

الجدول 1-7 الحساب المالي التغييرات في الأصول

التغييرات في الخصوم وصافي القيمة

الخصوم	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الحادقة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	الأسم العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبند الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسم العيشية	المؤسسات غير الحادقة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الخصوم
0.0		10.0-	10.0	4.0-	174.0	103.0-	1.0-	56.0-	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)									
									صافي المقتنيات من الأصول المالية	83.0	172.0	10.0-	189.0	2.0	436.0	47.0		483.0
483.0		57.0	426.0	6.0	15.0	93.0	173.0	139.0	صافي الخصوم المتكيدة									

الجدول 1-8 حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول

التغييرات في الخصوم وصافي القيمة

التغييرات في الأصول

الخصوم	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الحادقة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	الأسم العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبند الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسم العيشية	المؤسسات غير الحادقة للربح التي تستخدم الأسم العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الخصوم
									الظهور الاقتصادي للأصول	26.0	0.0	7.0	0.0	0.0	33.0			33.0
									الانخفاض الاقتصادي للأصول	9.0-	0.0	2.0-	0.0	0.0	11.0-			11.0-
									الخسائر الناتجة عن كوارث	5.0-	0.0	6.0-	0.0	0.0	11.0-			11.0-
									البند المصادرة بدون تعويض	5.0-	0.0	5.0	0.0	0.0	0.0			0.0
1.0			1.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	تغيرت أخرى في الحجم غير مصنفة في موضع آخر	1.0	1.0	0.0	0.0	2.0				2.0

الفصل 1 - هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008

2.0			2.0	0.0	0.0	2.0	0.0	0.0	تغيرات في التصنيف	6.0	2.0-	4.0-	0.0	0.0	0.0			0.0
3.0			3.0	0.0	1.0	2.0	0.0	0.0	مجموع التغيرات الأخرى في الحجم	14.0	1.0-	0.0	0.0	0.0	13.0			13.0
									الأصول غير المالية المتشعبة	2.0-	2.0-	3.0-	0.0	0.0	7.0-			7.0-
									الأصول غير المالية غير المتشعبة	14.0	0.0	3.0	0.0	0.0	17.0			17.0
3.0			3.0	0.0	1.0	2.0	0.0	0.0	الأصول المالية	2.0	1.0	0.0	0.0	0.0	3.0			3.0
			10.0	0.0	1.0-	2.0-	1.0-	14.0	التغيرات في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول									

7 - حساب إعادة التقييم

1-70 يسجل حساب إعادة التقييم مكاسب أو خسائر الحيازة. وهو يبدأ بمكاسب أو خسائر الحيازة الإسمية. وهذا البند يسجل كامل التغير في قيمة مختلف الأصول أو الخصوم نتيجة تغير أسعارها منذ بداية الفترة المحاسبية، أو وقت دخولها أو خروجها من المخزون، أو نهاية الفترة المحاسبية.

1-71 ومثلما ترد المعاملات وغيرها من تدفقات الأصول على يسار الحساب، والمعاملات في الخصوم على اليمين، فإن المكاسب والخسائر الإسمية في الأصول تظهر على يسار حساب إعادة التقييم، وتقيّد المكاسب والخسائر الإسمية للخصوم المالية على الجانب الأيمن. وإعادة التقييم الإيجابية للخصوم المالية تعادل خسارة في الحيازة الإسمية؛ وإعادة التقييم السلبية للخصوم تعادل مكسبا في الحيازة الإسمية.

1-72 والبند الموازن في حساب إعادة التقييم هو التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر في الحيازة الإسمية.

1-73 وتنقسم مكاسب وخسائر الحيازة الإسمية إلى عنصرين. الأول يبيّن فرق التقييم بالنسبة لمستوى الأسعار العام، ويُحسب بتطبيق مؤشر لتغير مستوى الأسعار العام في نفس الفترة الزمنية مقارنة بالقيمة الأولية للأصول والخصوم، حتى ما هو ثابت منها في قيمته النقدية. وتسمى نتيجة هذه العملية مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة، لأن جميع الأصول والخصوم يعاد تقييمها بشكل يحافظ بالضبط على قوتها الشرائية.

1-74 ويبيّن العنصر الثاني من مكاسب وخسائر الحيازة الفرق بين مكاسب وخسائر الحيازة الإسمية ومكاسب وخسائر الحيازة المحايدة. وهذا الفرق يسمّى مكاسب وخسائر الحيازة الحقيقية. فإذا كانت مكاسب وخسائر الحيازة الإسمية أعلى من مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة، فإن ذلك يعني تحقيق مكاسب حيازة حقيقية، لأن الأسعار الحقيقية لتلك الأصول ارتفعت أكثر (أو انخفضت أقل)، في المتوسط، من مستوى الأسعار العام. وبعبارة أخرى، فإن

الأسعار النسبية لتلك الأصول قد زادت. وبالمثل، يؤدي انخفاض الأسعار النسبية للأصول إلى خسائر حقيقية في الحياة.

1-75 وينقسم كل من الأنواع الثلاثة من مكاسب وخسائر الحياة إلى أقسام بحسب المجموعات الرئيسية للأصول والخصوم، وهو تقسيم يقتضيه العرض المحاسبي، حتى في أبسط أشكاله. ويمكن تقسيم التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب وخسائر الحياة الإسمية إلى تغيرات نتيجة مكاسب وخسائر الحياة المحايدة، وتغيرات نتيجة مكاسب وخسائر الحياة الحقيقية. ويعرض الجدول 1-9 مثالا على حساب إعادة التقييم للأصول غير المالية والأصول/الخصوم المالية بحسب القطاع المؤسسي.

8 - الميزانية العمومية

1-76 الميزانية العمومية بيان يعكس ما لوحدة أو مجموعة وحدات مؤسسية من أصول وخصوم في نقطة زمنية معينة. وتعرض الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية الأصول على الجانب الأيسر والخصوم وصافي القيمة على الجانب الأيمن. وتظهر قيمة الأصول والخصوم بأسعارها في التاريخ الذي وُضعت فيه الميزانية العمومية.

1-77 وتعرض الميزانية العمومية الأرصدة الافتتاحية والختامية للأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم في نقطة زمنية معينة. ويشمل رصيد الأصول والخصوم المالية الميزانية العمومية المالية.

الجدول 1-9

حساب إعادة التقييم

التغيرات في الأصول

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة

الخصوم	السلع والشهادات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر العيشية	الأسر العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والشهادات	الخصوم	
مكاسب وخسائر الحياة الإسمية																			
									الأصول غير المالية	144.0	4.0	44.0	80.0	8.0	280.0				280.0
91.0		15.0	76.0	0.0	0.0	7.0	51.0	18.0	الأصول/الخصوم المالية	8.0	57.0	1.0	16.0	2.0	84.0	7.0			91.0
280.0		8.0-	288.0	10.0	96.0	38.0	10.0	134.0	التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحياة الإسمية										
مكاسب وخسائر الحياة المحايدة																			
									الأصول غير المالية	101.0	3.0	32.0	56.0	6.0	198.0				198.0

الفصل 1 - هيكل نظام الحسابات القومية لعام 2008

148.0		22.0	126.0	3.0	5.0	13.0	68.0	37.0	الأصول/الخصوم المالية	18.0	71.0	8.0	36.0	3.0	136.0	12.0		148.0
198.0		10.0-	208.0	6.0	87.0	27.0	6.0	82.0	التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة المحايدة									
مكاسب وخسائر الحيازة الحقيقية																		
									الأصول غير المالية	43.0	1.0	12.0	24.0	2.0	82.0			82.0
57.0-		7.0-	50.0-	3.0-	5.0-	6.0-	17.0-	19.0-	الأصول/الخصوم المالية	10.0-	14.0-	7.0-	20.0-	1.0-	52.0-	5.0-		57.0-
82.0		2.0	80.0	4.0	9.0	11.0	4.0	52.0	التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة الحقيقية									

1-78 والبند الموازن في ميزانية عمومية هو صافي القيمة، وهو الفرق بين الأصول والخصوم. وصافي القيمة هي القيمة الاقتصادية الحالية للأرصدة التي تملكها وحدة أو قطاع. وبالنسبة للاقتصاد ككل، تبين الميزانية العمومية مجموع الأصول غير المالية وصافي المطالبات على العالم الخارجي. ويشار عادة إلى ذلك المجموع باسم الثروة القومية.

1-79 وتوزج التغيرات في الميزانية العمومية مضمون حسابات التراكم، أي أن كل بند من بنود الأصول أو الخصوم هو مجموع قيمة بنود في حسابات التراكم الأربعة مقابلة لتلك الأصول أو الخصوم. ويمكن حساب التغيرات في صافي القيمة من تلك البنود، ولكن ينبغي لها، تعريفاً، أن تكون مساوية للتغيرات في صافي القيمة نتيجة للاذخار وللتحويلات الرأسمالية من الحساب الرأسمالي زائداً للتغيرات في صافي القيمة نتيجة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، زائداً مكاسب وخسائر الحيازة الأسمية في حساب إعادة التقييم.

1-80 ومن حيث المفهوم، تتساوى بنود الميزانية العمومية الختامية، في كل أصل وخصم، مع بنود الميزانية العمومية الافتتاحية زائداً للتغيرات المقيدة في حسابات التراكم الأربعة. وترد العلاقة بين الأرصدة والتدفقات للأصول والخصوم في الجدول 1-10 ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

$$\text{الرصيد في الفترة } t - \text{الرصيد في الفترة } t-1 = \text{التدفقات في الفترة } t$$

الجدول 1-10

العلاقة بين الأرصدة والتدفقات

الأرصدة من الأصول والخصوم في بداية الفترة المحاسبية t (= الأرصدة في نهاية الفترة $t-1$)

+ التدفقات (التغيرات في الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية t نتيجة لـ:

المعاملات؛

والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم؛

وعمليات إعادة التقييم)

= الأرصدة من الأصول والخصوم في نهاية الفترة المحاسبية t (= الأرصدة في بداية
الفترة $t+1$)

81-1 ويشير مصطلح الرصيد في الفترة t إلى ما للوحدة المؤسسية (أو الاقتصاد، أو القطاع، أو القطاع الفرعي) من أصول أو خصوم في نهاية الفترة المحاسبية t ، أما مصطلح الرصيد في الفترة $t-1$ فهو ما للوحدة المؤسسية (أو الاقتصاد، أو القطاع، أو القطاع الفرعي) من أصول أو خصوم في نهاية الفترة المحاسبية $t-1$.

82-1 ويشير مصطلح التدفقات في الفترة t إلى التغيرات في المراكز بين نقطتين متتاليتين في الزمن. وهو مجموع التدفقات من الأصول أو الخصوم خلال الفترة المحاسبية t . ويشمل المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، وفروق إعادة التقييم:

التدفقات في الفترة t = المعاملات في الفترة t + التغيرات الأخرى في حجم الأصول
والخصوم t + فروق إعادة التقييم في الفترة t

83-1 ويشير مصطلح المعاملات في الفترة t إلى صافي المقتنيات (إجمالي المقتنيات ناقصا الموجودات التي استغني عنها) من الأصول وصافي الخصوم (إجمالي الخصوم ناقصا المدفوعات) خلال الفترة المحاسبية t . ويشمل صافي المقتنيات من الأصول المالية أو صافي الخصوم المتكبدة أيضا الفوائد المحصّلة المستحقة القبض أو الفوائد المحصّلة المستحقة الدفع⁽²⁾.

المعاملات في الأصول في الفترة t = صافي المقتنيات في الفترة t = إجمالي المقتنيات في
الفترة t - الموجودات المستغني عنها في الفترة t أو المعاملات في الخصوم في الفترة t
= صافي الخصوم المتكبدة t = إجمالي الخصوم المتكبدة t - المدفوعات المسددة في
الفترة t

84-1 ويشير مصطلح فرق إعادة التقييم في الفترة t إلى التغيرات في الأرصدة نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية t . وتنشأ فروق إعادة تقييم الأصول والخصوم نتيجة لتغير أسعارها و/أو تغير أسعار الصرف. وفي الطبعة السادسة من دليل ميزان

(2) يرد في الفصل 5 مزيد من التفاصيل عن نهجي الدائن والمدين في تسجيل الفائدة المستحقة.

المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، تصنّف فروق إعادة التقييم ضمن التغيرات الناتجة عن تغير أسعار الصرف، وضمن التغيرات الناتجة عن تغيرات أخرى في الأسعار.

1-85 وتشير عبارة *تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم في الفترة*، إلى جميع التغيرات في الأوضاع بين نهاية الفترة المحاسبية *t-1* ونهاية الفترة المحاسبية *t*، لأسباب لا تعود للمعاملات أو لفروق إعادة التقييم.

1-86 ويبيّن الجدول 1-11 تصنيف نظام الحسابات القومية لعام 2008 للأصول غير المالية والأصول والخصوم المالية في الميزانية العمومية. وتُفصّل الأصول غير المالية بحسب الأصول المنتجة وغير المنتجة وإلى فئات فرعية أخرى. وترد الأصول المالية، مع الخصوم، بوصفها عناصر الميزانية العمومية المالية. وهي مصنفة بحسب خصائصها القانونية، وسيولتها، والغرض الاقتصادي منها. وفي حين يؤدي الابتكار المالي إلى نشوء الحاجة إلى أنواع جديدة من الأصول المالية، فإن الغرض من التصنيف هو توفير تعاريف عامة تتيح المقارنة الدولية وإدراج أدوات جديدة في إطار الفئات الموجودة. وقد صُمّمت الفئات ليتمكن تقسيمها تقسيماً إضافياً، وخاصة وفق نوع الأداة المالية وأجل استحقاقها الأصلي. فأسهم الملكية، على سبيل المثال، مقسّمة إلى أسهم مطروحة للتداول، وغير مطروحة للتداول، وأسهم أخرى.

الجدول 1-11

الميزانية العمومية كوسيلة لعرض الأصول والخصوم وصافي القيمة

الأصول	الخصوم وصافي القيمة
<p>الأصول غير المالية</p> <p>الأصول المنتجة</p> <p>الأصول الثابتة</p> <p>المخزونات</p> <p>المقتنيات الثمينة</p> <p>الأصول غير المنتجة</p> <p>الموارد الطبيعية</p> <p>العقود والإيجارات والتراخيص</p> <p>الشهرة التجارية والأصول التسويقية</p>	
<p>الأصول المالية</p> <p>الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الدين</p>	<p>الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الدين</p>

<p>القروض الأسهم وحصص الصناديق الاستثمارية أو الوحدات الاستثمارية التأمين، والمعاشات التقاعدية، ونظم الضمان الموحدة المشتقات المالية، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع صافي القيمة</p>	<p>القروض الأسهم وحصص الصناديق الاستثمارية أو الوحدات الاستثمارية التأمين، والمعاشات التقاعدية، ونظم الضمان الموحدة المشتقات المالية، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين حسابات أخرى محصلة/قابلة للدفع</p>
---	---

87-1 ويرد في الجدول 1-12 مثال على ميزانية عمومية لأصول غير مالية وأصول وخصوم مالية بحسب القطاع المؤسسي.

الأرصدة والتغيرات في الخصوم وصافي القيمة

الأرصدة والتغيرات في الأصول

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسماء العيشية	الأسماء العيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسماء العيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسماء العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع
الميزانية العمومية الافتتاحية																		
									الأصول غير المالية	2151.0	93.0	789.0	1429.0	159.0	4621.0			4621.0
9036.0		1274.0	7762.0	121.0	189.0	687.0	3544.0	3221.0	الأصول/الخصوم المالية	982.0	3421.0	396.0	3260.0	172.0	8231.0	805.0		9036.0
4621.0		469.0	5090.0	210.0	4500.0	498.0	30.0-	88.0-	صافي القيمة									
مجموع التغيرات في الأصول																		
									الأصول غير المالية	300.0	2.0-	57.0	116.0	11.0	482.0			482.0
577.0		72.0	505.0	6.0	16.0	102.0	224.0	157.0	الأصول/الخصوم المالية	93.0	230.0	9.0-	205.0	4.0	523.0	54.0		577.0
482.0		18.0-	500.0	9.0	305.0	54.0-	4.0	236.0	التغيرات في صافي القيمة، المجموع									
الميزانية العمومية الختامية																		
									الأصول غير المالية	2451.0	91.0	846.0	1545.0	170.0	5103.0			5103.0
9613.0		1346.0	8267.0	127.0	205.0	789.0	3768.0	3378.0	الأصول/الخصوم المالية	1075.0	3651.0	387.0	3465.0	176.0	8754.0	859.0		9613.0
5103.0		487.0-	5590.0	219.0	4805.0	444.0	26.0-	148.0	صافي القيمة									

واو - الحسابات الثلاثية الأبعاد للمعاملات المالية وأرصدة الأصول المالية

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 2، نظرة عامة

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 27، روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال

دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 8، الإحصاءات المالية

1-88 إن نظام حسابات التراكم والميزانيات العمومية، الموصوف أعلاه، نظام ذو بُعدين. وبياناته محدودة من حيث أنها لا تكشف عن القطاعات المقابلة في المعاملات، أو التغيرات الأخرى في الأصول، أو في أوضاع الميزانية العمومية. وبعبارة أخرى، فأنها تبين ما هي القطاعات التي تكتسب أصولاً مالية، وما هي الأصول المالية التي تحتفظ بها، ولكنها لا تحدد القطاعات التي تُصدر تلك الأصول. وبالمثل، فإن الحسابات المالية والميزانية العمومية تتيح تحديد قطاعات الاقتراض الصافي وكيف تتكبد تلك القطاعات خصومها المالية، ولكنها لا تبين

القطاعات التي اقتنت أصولاً أو التي تمتلك مطالبات مالية في شكل أصول. ونفس الشيء ينطبق على التغييرات الأخرى في الأصول. وبالتالي، فإن الصورة التي تعطيها تلك الحسابات عن التدفقات والمراكز المالية في الاقتصاد هي صورة غير تفصيلية.

1-89 ويحتاج الحصول على صورة كاملة عن التدفقات والمراكز المالية في الاقتصاد، إلى نظام ثلاثي الأبعاد من حسابات التراكم والميزانيات العمومية، مع تفاصيل عن قطاع الشركات المالية والأصول والخصوم المالية، فضلاً عن تفاصيل عن نظرائها. ويشار أحياناً إلى أسلوب عرض "ممن وإلى من تنتقل التدفقات"، الذي يتبع مبادئ نظام الحسابات القومية لعام 2008 وهيكله، باسم مصفوفة تدفق الأموال. ويُعرض الجدول الثلاثي الأبعاد للمعاملات المالية عادة في شكل مجموعة من المصفوفات، ويتضمن مصفوفة واحدة لكل نوع من الأدوات المالية تعرض التدفقات من قطاع إلى آخر.

1-90 ويقدم نظام الحسابات القومية إطاراً متكاملًا للتدفقات والمراكز المالية على أساس انتقال التدفقات المالية من طرف إلى آخر، لأن المبادئ التي يستند إليها تكفل تسجيل الروابط بين الإجراءات الاقتصادية والمالية في اقتصاد ما. ولكن العرض العادي لنظام الحسابات القومية لم يصمّم صراحة لإظهار الروابط بين القطاعات، فهو يركّز عادةً وأساساً على تقديم المعلومات عن الأنشطة ومن يقوم بها، وليس على الأنشطة ومن يقوم بها مع من. وبما أن ذلك النظام يمثل منهجية مقبولة دولياً فيما يتعلق بتجميع الحسابات القومية، فإن عدم إبرازه لمبدأ "ممن وإلى من" في تجميع البيانات وعرضها قد يكون أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت هذا النهج في تجميع البيانات غير مطبّق إلى حد الآن على نطاق واسع.

1-91 فتوافر حسابات "ممن وإلى من" يسمح بإظهار تفاصيل علاقة الدائن بالمدين بين القطاعات المؤسسية بوضوح تام، أي أنه يمكن لتلك الحسابات أن تبين المعاملات، وفروق إعادة التقييم وغيرها من التغييرات في حجم الأصول والخصوم المالية، ومراكز الميزانية العامة مبوبة تقاطعياً بحسب القطاع الدائن والقطاع المدين. وبالتالي، فإن الإطار المتكامل على أساس انتقال التدفقات المالية من طرف إلى آخر يجيب على أسئلة من نوع "من الذي يمول ماذا، وما هو حجم التمويل وبأي نوع من الأدوات المالية؟"

1-92 والمعلومات التفصيلية عن المحاسبة على أساس ممن وإلى من تنتقل التدفقات المالية هي معلومات آخر ضرورية لفهم كيف يجري التمويل وكيف يتغير بمرور الزمن وكيف يؤثر على تطور الأسواق والمؤسسات المالية في الأجل الطويل. وعلى وجه الخصوص، يمكن للحسابات وللميزانيات العمومية القائمة على أساس ممن وإلى من تنتقل التدفقات المالية أن تكون مفيدة في توضيح العلاقة بين المعاملات المالية وسلوك الاقتصاد غير المالي. والعرض المشترك للحساب

الرأسمالي، والحساب المالي (والذي يتضمن سجلا كاملا بالمعاملات التي تساهم في صافي المكتنيات من الأصول وصافي الخصوم المتكبدة) يمثل أداة تجمع بين الاستثمار المالي وغير المالي وبين مختلف مصادر التمويل من خلال صافي الادخار، وصافي التحويلات الرأسمالية، وصافي الخصوم المتكبدة، وهو ما يمثل ربطا بين الأنشطة المالية والاقتصاد "الحقيقي".

1-93 ومن شأن وجود نظام ثلاثي الأبعاد لحسابات التراكم والميزانيات العمومية، يبيّن تفاصيل قطاع الشركات المالية وفئات الأصول والخصوم المالية، فضلا عن تفاصيل بنودها المقابلة، أن يفتح الباب أمام إمكانية تحديد القيم الجملية في مصفوفة الاقتصاد الكلي. وسوف يتيح ذلك تحليل التطورات الاقتصادية في أوسع إطار مالي ممكن، بشكل ييسر الربط بين التطورات الاقتصادية المسجلة في حسابي الإنتاج والدخل. وفيما يتعلق بتوزيع الدخل، تسمح الحسابات بتعقب من يدفع/يتلقى عناصر الدخل (مثل الفوائد) إلى من أو ممن.

1-94 ومن الناحية الإحصائية، يمثل إنشاء الحسابات على أساس ممن وإلى من تنتقل التدفقات المالية آخر وسيلة هامة لتحسين نوعية البيانات واتساقها. فذلك يتيح التحقق من المعلومات من ناحيتي المدين والدائن على السواء، ويسمح بالتالي بالاتساق التام من حيث القيم والتوقيت في تسجيل المعاملات والتدفقات والأوضاع الأخرى.

1-95 ويبيّن الجدول 1-13 الإطار المتكامل للحسابات على أساس ممن وإلى من تنتقل التدفقات المالية بحسب القطاع المؤسسي والعالم الخارجي بالنسبة لأداة مالية واحدة في شكل مصفوفة. وهو يبيّن بالنسبة لاقتصاد ما المعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، والمراكز بالنسبة لأداة مالية اكتسبها/يملكها مقيمون في قطاعات أو قطاعات فرعية، وغير مقيمين إزاء وحدات مؤسسية كمدنيين، ومفصلة حسب الإقامة والقطاع المؤسسي (خلايا الجدول 1-13 المظللة باللون الرمادي).

1-96 وبالنسبة للمقيمين، يوصى بعرض البيانات في شكل غير مدمج. وهذا يعني بقاء المراكز والمعاملات وفروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم بين القطاعات (الخلايا المظللة باللون الرمادي وذات الخطوط المائلة). أما الأصول المالية لغير المقيمين والصادرة عن غير مقيمين فهي غير مشمولة (الخلية السوداء). وليس لتلك الأصول صلة بالموضوع من زاوية الاقتصاد القومي.

1-97 وحيازات غير المقيمين من الأدوات المالية (إزاء القطاعات المقيمة كالقطاعات المدينة) تظهر كمراكز للعالم الخارجي في الميزانية العمومية، في حين أن مكتنيات غير المقيمين من الأدوات المالية الصادرة عن مقيمين تقيد كمعاملات مالية في الحساب المالي للعالم الخارجي. وتُعرض فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم في حسابات التراكم

للعالم الخارجي (الخلايا المخططة أفقياً وعمودياً في الجدول 1-13). وبالنسبة للاقتصادات التي تقوم فيها الأسواق المالية العالمية بدور هام، تصبح المعلومات عن الاقتصادات المقابلة وعن غير المقيمين مطلوبة بشدة.

الجدول 13-1

معاملات ممتن وإلى من بين خمسة قطاعات مقيمة والعالم الخارجي لأداة مالية واحدة، غير موحدة

جميع الدائنين	غير مقيمين	مقيمون					الدائن بحسب الإقامة والقطاع المقيم	المدين بحسب الإقامة والقطاع المقيم
		المؤسسات غير المهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية		
							الشركات غير المالية	المقيمون
							الشركات المالية	
							القطاع الحكومي	
							الأسر المعيشية	
							المؤسسات غير المهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	
							غير المقيمين	
							جميع المدينين	

المصادر: (Shrestha and Mink (2011).

الفصل 2

الشركات المالية في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008

ألف - مقدمة

1-2 يقدم هذا الفصل نظرة عامة على قطاع الشركات المالية وفروعه في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008. وهو يحدد ويصف الشركات المالية، والقطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية. ويصف الفصل أيضا مختلف الطرائق التي يمكن بها تجميع الشركات المالية لمختلف الأغراض.

باء - قطاع الشركات المالية وفروعه

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 4، الوحدات والقطاعات المؤسسية
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 11، الحساب المالي
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 4، الإقليم
الاقتصادي، والوحدات والقطاعات المؤسسية، والإقامة
النظام الأوروبي للحسابات، 2010، الفصل 2، الوحدات ومجموعات الوحدات
دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 3، الوحدات والقطاعات
المؤسسية

2-2 تتكون الشركات المالية من جميع الشركات المقيمة التي تشترك أساسا في تقديم خدمات مالية إلى وحدات مؤسسية أخرى، بما في ذلك التأمين، وخدمات تمويل المعاشات التقاعدية. والخدمات المالية هي نتيجة الوساطة المالية، وإدارة المخاطر المالية، وتحويل السيولة، أو الأنشطة المالية المساعدة. وبما أن تقديم الخدمات المالية يخضع عادة لقواعد تنظيمية صارمة، فإن الوحدات التي تقدم الخدمات المالية لا تنتج في العادة سلعا أو خدمات أخرى، كما أن الخدمات المالية لا تُقدم في شكل إنتاج ثانوي.

3-2 ويتألف قطاع الشركات المالية من المجموعة التالية من الوحدات المؤسسية المقيمة:

(أ) جميع الشركات المالية المقيمة (بمفهوم نظام الحسابات القومية، وليس اقتصارا على الشركات المنشأة قانونيا)، بصرف النظر عن إقامة حملة أسهمها؛

(ب) فروع الشركات غير المقيمة المشتركة في النشاط المالي في الإقليم الاقتصادي على المدى الطويل؛

(ج) جميع المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح التي تنتج خدمات مالية سوقية.

4-2 ويمكن تقسيم الشركات المالية إلى ثلاث فئات عامة، هي جهات الوساطة المالية، والشركات المالية المساعدة، والشركات المالية الأخرى. وجهات الوساطة المالية وحدات مؤسسية تتحمل التزامات على حسابها لغرض اقتناء أصول مالية من خلال القيام بمعاملات مالية في السوق. وهي تشمل شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. والشركات المالية المساعدة وحدات مؤسسية تشترك أساسا في تقديم الخدمات إلى الأسواق المالية، ولكنها لا تملك الأصول والخصوم المالية التي تتعامل بها. وهناك شركات مالية أخرى في شكل وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية، ومعظم أصولها وخصومها المالية غير متاح في الأسواق المالية المفتوحة. وسترد في أجزاء لاحقة من هذا الفصل أمثلة على هذه الفئات من الشركات المالية.

5-2 ويمكن تقسيم قطاع الشركات المالية إلى تسعة قطاعات فرعية، كما يرد في الجدول 2-1، بحسب نشاطها في السوق، وسيولة خصومها⁽³⁾. ويمكن أيضا تقسيم كل قطاع فرعي بدوره إلى القطاعات الفرعية التالية، تبعا لنوع السيطرة المرتبطة به:

(أ) الشركات المالية العامة؛

(ب) الشركات المالية الخاصة الوطنية؛

(ج) الشركات المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

6-2 وتعتبر شركة تحت سيطرة وحدة أخرى، إذا كانت تلك الوحدة الأخرى تملك أكثر من 50 في المائة من أسهم تلك الشركة. ومن الممكن لوحدة أن تسيطر على شركة حتى مع امتلاك أقل من نصف أسهمها، إذا كان بإمكان تلك الوحدة أن تمارس درجة من السلطة تسمح لها بالسيطرة. ومن أشكال تلك السلطة، السيطرة على مجلس إدارة الشركة أو هيئتها الإدارية، أو على تعيين كبار موظفيها وعزلهم، والسيطرة على لجانها الرئيسية، أو التحكم فيها من خلال زيون هام، أو من خلال ملكية الأسهم أو الخيارات الذهبية. وفي حالة الشركات العامة، يمكن للحكومة أيضا أن تمارس سيطرتها من خلال ما تفرضه على تلك الشركات من لوائح وأنظمة.

(3) ومع ذلك، فإن التطور التاريخي للنظام المالي جعل لبعض البلدان عددا من القطاعات الفرعية يقلّ عن تلك القطاعات الفرعية التسعة أو يزيد عليها، وتصنيفات مختلفة نوعا ما في المستويات دون ذلك.

7-2 ويمكن أيضا الجمع بين الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة والقطاع الحكومي لتكوين القطاع العام.

8-2 ويتضمن الجدول 1-2 أيضا رموز القطاعات الفرعية في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتقدم الفقرات اللاحقة في هذا الفرع قائمة بالشركات المالية العاملة في كل قطاع فرعي. غير أن طابع قطاع الشركات المالية يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر، كما يمكن أن تختلف أسماء الشركات المالية تبعاً لأنشطتها الرئيسية وللتسميات المستخدمة محلياً. ولذلك فإن القائمة أدناه ليست شاملة أو توجيهية. وقد تكون هيئة إعداد البيانات بحاجة إلى التدقيق في خصائص شركة مالية غير مدرجة في القائمة لتحديد أي قطاع فرعي تُدرج فيه.

9-2 ونظراً للتباينات الكبيرة بين البلدان في تعريف المال، فإن نظام الحسابات القومية لعام 2008 لا يتضمن تعريفاً له. ومع ذلك، يتضمن دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها تعريفاً للمال يرمى إلى مساعدة القائمين بإعداد البيانات على تحديد نطاق المال عموماً، بشكل يأخذ ظروفهم الوطنية في الاعتبار. وقد صُمم تصنيف الشركات والأدوات المالية ليكون متوافقاً مع تعريف المال بالمفهوم الواسع في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها.

الجدول 1-2

قطاع الشركات المالية وفروعه

القطاع والقطاعات الفرعية	مجموع الاقتصاد	خاضع لسيطرة القطاع العام	وطني خاص	خاضع لسيطرة أجنبية
الشركات المالية	S12			
المصرف المركزي	S121			
شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي	S122	S12201	S12202	S12203
صناديق سوق المال	S123	S12301	S12302	S12303
الصناديق الاستثمارية عدا صناديق سوق المال	S124	S12401	S12402	S12403
جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	S125	S12501	S12502	S12503
الشركات المالية المساعدة	S126	S12601	S12602	S12603
المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال	S127	S12701	S12702	S12703
شركات التأمين	S128	S12801	S12802	S12803
صناديق المعاشات التقاعدية	S129	S12901	S12902	S12903

1 - المصرف المركزي (S121)

10-2 المصرف المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية للنظام المالي. وعموماً، تصنّف جهات الوساطة المالية التالية في هذا القطاع الفرعي:

(أ) المصرف المركزي الوطني، بما في ذلك عندما يكون جزءاً من منظومة مصارف مركزية؛

(ب) مجالس العملة، أو السلطات النقدية المستقلة التي تُصدر العملة الوطنية المدعومة بالكامل باحتياطيات النقد الأجنبي؛

(ج) الوكالات النقدية المركزية العمومية المنشأة أساساً (مثل الوكالات التي تدير النقد الأجنبي أو تصدر الأوراق والقطع النقدية) التي تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات ولكنها غير مصنّفة كجزء من الحكومة المركزية. ولا تدخل سلطات الإشراف التي تمثل وحدات مؤسسية منفصلة في إطار المصرف المركزي، ولكنها تُعتبر ضمن الشركات المالية المساعدة.

11-2 وما دام المصرف المركزي وحدة مؤسسية منفصلة، فإنه يُعتبر ضمن قطاع الشركات المالية، حتى وإن لم يكن منتجاً سويقياً في المقام الأول.

12-2 وبعض الاقتصادات ليست لها مصارف مركزية. وتعامل الأنشطة العادية للمصارف المركزية التي يضطلع بها القطاع الحكومي ولا يمكن فصلها في وحدات مؤسسية محددة كجزء من القطاع الحكومي ولا تُخصص للقطاع الفرعي للمصرف المركزي.

2 - شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)

13-2 يتمثل النشاط الرئيسي لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي في الوساطة المالية. ولتلك الشركات، في قيامها بذلك النشاط، التزامات في شكل ودائع أو أدوات مالية (مثل شهادات الإيداع القصيرة الأجل) تُعتبر بدائل مشابهة جداً للودائع. والالتزامات التي تتحملها شركات تلقي الودائع ترد عادة ضمن التدابير المتعلقة بالمال بمفهومه العام.

14-2 وعموماً، يتضمن هذا القطاع الفرعي ما يلي:

(أ) المصارف التجارية، والمصارف "الشاملة"، والمصارف المتعددة الأغراض؛

(ب) مصارف الادخار (بما في ذلك مصارف أمناء الادخار، ورابطات الادخار والإقراض)؛

(ج) مؤسسات الدفع بالتحويل البريدي، والمصارف البريدية، ومصارف الدفع بالتحويل البريدي؛

(د) مصارف الائتمان الريفي، ومصارف الائتمان الزراعي؛

(هـ) مصارف الائتمان التعاونية، والاتحادات الائتمانية؛

(و) المصارف المتخصصة أو المؤسسات المالية الأخرى التي تقبل ودائع أو تُصدر بدائل مماثلة للودائع (مثل الشركات التي تشارك في منح الرهون العقارية، بما فيها جمعيات البناء، ومصارف الرهون العقارية، والمصارف التجارية، والمؤسسات الائتمانية البلدية، بما فيها مؤسسات الائتمان الإقليمية أو الجهوية التي تقبل الودائع)⁽⁴⁾.

2-15 والوحدات المؤسسية التالية ليست شركات تلقي الودائع:

(أ) المكاتب الرئيسية التي تدير وحدات أخرى في مجموعة مؤلفة أساساً من شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وتشرف عليها ولكنها ليست هي نفسها شركات تتلقى الودائع. وهي تصنّف كشركات مالية مساعدة (S126)؛

(ب) المؤسسات غير الهادفة للربح والمُعترف بها ككيانات قانونية مستقلة وتخدم شركات تلقي الودائع، ولكنها لا تعمل هي نفسها كجهات وساطة مالية. وهي تصنّف كشركات مالية مساعدة (S126)؛

(ج) الشركات القابضة، المصنفة ضمن القطاع الفرعي للمؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال (S127)، حتى وإن كانت جميع شركاتها التابعة شركات تتلقى الودائع.

3 - صناديق سوق المال (S123)

2-16 صناديق سوق المال هي مؤسسات للاستثمار الجماعي تجمع الأموال عن طريق إصدار أسهم أو وحدات للجمهور. وتُستثمر حصيلة ذلك الجمع أساساً في أدوات سوق النقد، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال، وسندات دين قابلة للتحويل بأجل استحقاق متبق لا

(4) في الفقرة 2-77 من النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010، تُعتبر الشركات التي تمنح الرهون العقارية، بما في ذلك جمعيات البناء، ومصارف الرهن العقاري، ضمن القطاع الفرعي لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، حيث تتمثل أعمالها في تلقي أموال من الجمهور قابلة للاسترداد، سواء في شكل ودائع أو في أشكال أخرى مثل الإصدار المستمر لسندات الدين الطويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 4-71 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، في طبعته السادسة، على أن تُعتبر شركات إصدار الشيكات السياحية التي يتمثل عملها الأساسي في الأنشطة المالية ضمن القطاع الفرعي لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي.

يتجاوز السنة، وأدوات وودائع مصرفية توفر عائدات تقارب أسعار الفائدة على أدوات السوق النقدية. ويمكن تحويل أسهم أو حصص صناديق سوق المال بشيك مصرفي أو غيره من وسائل الدفع المباشر إلى أطراف ثالثة. ونظرا لطبيعة الأدوات التي تستثمر النظم فيها، فإنه يمكن اعتبار أسهمها وحصصها بدائل مشابهة للودائع.

2-17 وعموما، تُصنف الصناديق الاستثمارية، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية الاستثمارية والوحدات الاستثمارية، وغيرها من خطط الاستثمار الجماعي التي تُعتبر أسهمها أو وحداتها بدائل شبيهة بالودائع، كصناديق سوق.

2-18 وصناديق سوق المال لا تشمل ما يلي:

- (أ) المكاتب الرئيسية التي تشرف على مجموعة مؤلفة أساسا من صناديق سوق مال وتديرها، ولكنها هي نفسها ليست صناديق سوق مال. وهي تُصنّف كشركات مالية مساعدة (S126)؛
- (ب) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم صناديق سوق المال ولكنها لا تقوم بالوساطة المالية. وهي تُصنّف كشركات مالية مساعدة (S126).

4 - صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)

2-19 صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال هي خطط استثمارية جماعية تجمع الأموال من خلال إصدار أسهم أو وحدات للجمهور. وتُستثمر حصيلة ذلك الجمع أساسا في أصول مالية، عدا الأصول القصيرة الأجل، وفي أصول غير مالية (في شكل عقارات، عادة). وأسهم ووحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق رأس المال ليست في العادة بدائل شبيهة بالودائع. وهي غير قابلة للتحويل بواسطة شيكات أو من خلال دفع مباشر إلى أطراف ثالثة.

2-20 ويمكن تقسيم صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال إلى صناديق مفتوحة وأخرى مغلقة. وصناديق الاستثمار المفتوحة تُصدر أسهمها وتسدد قيمتها على أساس مستمر: وفي كل مرة تُستثمر أموال جديدة، تُنشأ أسهم أو وحدات جديدة؛ وكل مرة تُستعاد أسهم، يجب بيع استثمارات لمقابلة القيمة المستعادة. أما صناديق الاستثمار المغلقة فهي متاحة فقط عن طريق الاكتتاب خلال فترة محددة عند إطلاق خطة الاستثمار؛ ولا يمكن للمستثمرين اقتناء أسهمها بعد انتهاء تلك الفترة إلا بشرائها من سوق ثانوية أو من مستثمرين آخرين.

2-21 وتشمل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال الصناديق الاستثمارية الاستثمارية، والوحدات الاستثمارية، وغيرها من خطط الاستثمار الجماعي التي تُعتبر أسهمها أو وحداتها بدائل شبيهة بالودائع.

2-22 ويمكن إنشاؤها من خلال ما يلي: (أ) قانون العقود (مثل الصناديق المشتركة التي تديرها شركات إدارة)؛ (ب) القانون الاستثماري (مثل الوحدات الاستثمارية)؛ (ج) النظام الأساسي (مثل شركات الاستثمار)؛ (د) طريقة أخرى ذات أثر مماثل.

2-23 وعموماً، تصنّف جهات الوساطة المالية التالية كصناديق استثمار عدا صناديق سوق المال:

(أ) صناديق الاستثمار القائمة على أسهم رأس المال؛

(ب) صناديق الاستثمار القائمة على الأوراق المالية؛

(ج) صناديق الاستثمار العقاري التي تستثمر في أسهم وسندات ديون الشركات التي تشتري العقارات؛

(د) صناديق الاستثمار في الرهون العقارية⁽⁵⁾ التي تقدم الأموال للمالكي العقارات ومتعهديها إما مباشرة في شكل رهون عقارية، أو في أشكال أخرى من القروض العقارية، أو بشكل غير مباشر من خلال اقتناء أوراق مالية مضمونة برهن عقاري؛

(هـ) صناديق استثمار تستثمر في صناديق أخرى (صناديق الصناديق)؛

(و) الصناديق التحوطية التي تشمل مجموعة غير متجانسة من نظم الاستثمار الجماعي، ولها عادة حد أدنى مرتفع من الاستثمارات، وقواعد تنظيمية مخففة، ومجموعة واسعة من الاستراتيجيات الاستثمارية؛

(ز) صناديق أسهم رأس المال الخاص، وهي نظم استثمار جماعي تُستخدم للاستثمار في شركات معظمها غير مدرج في سوق الأوراق المالية؛

(ح) الصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات.

2-24 ولا تشمل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال ما يلي:

(أ) صناديق معاشات التقاعد التي تشكل جزءاً من القطاع الفرعي لصناديق معاشات التقاعد (S129)؛

(5) تختلف صناديق الاستثمار في الرهون العقارية عن صناديق الاستثمار العقاري السهمية التي تمك وتدير مباشرة ممتلكات عقارية. وهذه الأخيرة لا تُعتبر جهات وساطة مالية وهي بالتالي ليست ضمن قطاع الشركات المالية.

(ب) الصناديق الحكومية المخصصة الغرض، والتي تسمى عادة صناديق الثروة السيادية، والتي تصنّف على أنها مؤسسات مالية حصرية (S127)، بالنظر إلى طابع التزاماتها، إذا ما صنفت كشركات مالية؛

(ج) المكاتب الرئيسية التي تشرف على مجموعة مؤلفة أساسا من صناديق استثمار عدا صناديق سوق المال وتديرها، ولكنها هي نفسها ليست صناديق استثمار. وهي تصنّف شركات مالية مساعدة (S126)؛

(د) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، ولكنها لا تقوم بالوساطة المالية. وهي تصنّف شركات مالية مساعدة (S126).

5 - جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)

2-25 جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد هي الشركات المالية التي تقدم الخدمات المالية بتحمّل التزامات في أشكال أخرى غير العملة، والودائع، والبدائل الشبيهة بالودائع في حساباتها لأغراض اقتناء أصول مالية من خلال المشاركة في المعاملات المالية في السوق. ومن سمات جهات الوساطة المالية أن المعاملات على جانبي الميزانية العمومية تجري في أسواق مفتوحة.

2-26 ويشمل هذا القطاع الفرعي جهات الوساطة المالية المشاركة أساسا في التمويل الطويل الأجل. وهذه السمة الرئيسية في آجال الاستحقاق تميز هذا القطاع الفرعي عن القطاعين الفرعيين، شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123). واستنادا إلى عدم وجود التزامات في شكل أسهم أو وحدات صناديق استثمار لا تُعتبر بدائل شبيهة بالودائع أو نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة، فإنه من الممكن تحديد الخط الفاصل بين هذا القطاع الفرعي وبين القطاعات الفرعية لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124) وشركات التأمين (S128) وصناديق معاشات التقاعد (S129).

2-27 ويمكن أيضا زيادة تقسيم هذا القطاع الفرعي إلى ما يلي:

(أ) الشركات المالية التي تمارس توريق الأصول⁽⁶⁾؛

(ب) وسطاء الأوراق المالية ومشتقاتها⁽⁷⁾ (العاملون لحسابهم الخاص)؛

(6) تصف الفقرة 2-90 من النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010 هذه الشركات بأنها شركات توظيف أموال.

(7) المشتقات هي أدوات مالية مرتبطة بأدوات مالية محددة، أو مؤشر أو بسلة أساسية، ويمكن الاتجار بها في حد ذاتها في الأسواق المالية.

(ج) الشركات المالية التي تقوم بالإقراض⁽⁸⁾ بما في ذلك التأجير التمويلي⁽⁹⁾ والمؤاجرة وتقديم التمويل الشخصي والتجاري؛

(د) الأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة. وتقدم هذه المنظمات معاملات المقاصة والتسوية في الأوراق المالية ومشتقاتها. وتتصل المقاصة بتحديد التزامات كلا الطرفين بموجب المعاملة، في حين تمثل التسوية في تبادل الأوراق المالية أو مشتقاتها بما يقابلها من مدفوعات. وتشارك الأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة وتخفف من مخاطر الطرف المقابل؛

(هـ) الشركات المالية المتخصصة التي تساعد شركات أخرى في جمع الأموال في الأسواق المالية وأسواق الديون وتقدم خدمات استشارية استراتيجية فيما يتعلق بعمليات الإدماج، أو الاقتناء، أو غيرها من أنواع المعاملات المالية. وتُعرف هذه الشركات أحياناً باسم "المصارف الاستثمارية". وإضافة إلى المساعدة على جمع الأموال لزيائنها من الشركات، تستثمر هذه الشركات أموالها الخاصة بها، بما في ذلك في أسهم رأس المال الخاص، والصناديق التحوطية المخصصة للمجازفة المالية، وفي الإقراض بضمناً. أما إذا قبلت تلك الكيانات ودائع أو بدائل شبيهة بالودائع، فإنها تصنّف كشركات تلقي الودائع؛

(و) الشركات المالية المتخصصة التي تقدم الخدمات التالية:

- التمويل القصير الأجل لعمليات دمج الشركات والاستحواذ عليها.
- تمويل التصدير/التوريد.
- خدمات التخصيم.
- شركات رأس مال المجازفة، ورأس المال الإنمائي.
- قروض الرهن العقاري على الممتلكات العقارية بإصدار سندات الرهن العقاري⁽¹⁰⁾.

الإطار 1-2

تعريف وتصنيف المكاتب الرئيسية والشركات القابضة

يصنف نظام الحسابات القومية لعام 2008، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، المكاتب

(8) من الأمثلة المحددة على هذه الشركات المالية، شركات الممتلكات، وشركات تأجير الطائرات وغيرها من شركات تأجير وسائل النقل المتخصصة في الإيجار التمويلي، والرابطات المالية لتجار التجزئة.

(9) الإيجار التمويلي عقد بين مؤجر يملك، قانوناً، أصولاً يتنازل عن ملكيتها الاقتصادية لمستأجر يقبل مخاطر تشغيلها ويتلقى الفوائد الاقتصادية من استخدامها في نشاط إنتاجي.

(10) تُعرف باسم مؤسسات الرهن العقاري.

<p>الرئيسية وفق أنشطتها الرئيسية إما كشركات غير مالية (S11) أو، كما هو متعارف عليه، كشركات مالية مساعدة (S126). وتدرج الشركات القابضة دائما ضمن القطاع الفرعى للشركات المالية المسمى "المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال" (S127)، بصرف النظر عما إذا كانت جميع شركاتها التابعة شركات مالية أو غير مالية.</p>		
الشركات القابضة	المكاتب الرئيسية	
<p>التصنيف الصناعى الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التتقيح 4 الفئة 6420 (التصنيف الصناعى العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية، التتقيح 2، الفئة 64-20):</p> <p>تشمل هذه الفئة أنشطة الشركات القابضة، أي الوحدات التي تحتفظ بأصول مجموعة فرعية من الشركات (وتملك من الأسهم ما يمكنها من السيطرة عليها)، والتي يتمثل نشاطها الرئيسى في ملكية المجموعة. والشركات القابضة في هذه الفئة لا تقدم أي خدمات أخرى للأعمال التجارية التي تملك أسهما فيها، أي أنها لا تدير أي وحدات أخرى أو تشرف عليها مستخدمة أموالها الخاصة، بما في ذلك في حصص الملكية الخاصة، والصناديق التحوطية المخصصة للمجازفة المالية، وفي الإقراض بضمان.</p>	<p>التصنيف الصناعى الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التتقيح 4 الفئة 7010 (التصنيف الصناعى العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية، التتقيح 2، الفئة 70-10):</p> <p>تشمل هذه الفئة، الإشراف على الوحدات الأخرى في الشركة أو المؤسسة وإدارتها؛ والاضطلاع بالتخطيط الاستراتيجى أو التنظيمى وصنع القرارات في الشركة أو المؤسسة؛ وممارسة الرقابة التشغيلية وإدارة العمليات اليومية للوحدات ذات الصلة</p>	<p>يرد الوصف في التصنيف الصناعى الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التتقيح 4، وفى التصنيف الصناعى العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية، التتقيح 2</p>
<p>وتصنّف الشركات القابضة دائما ضمن القطاع الفرعى للمؤسسات المالية الحصرية ومقرضى الأموال (S127) حتى وإن كانت جميع شركاتها التابعة شركات غير مالية.</p>	<p>تُصنّف المكاتب الرئيسية ضمن قطاع الشركات غير المالية (S11) ما لم تكن جميع أو معظم فروعها شركات مالية، وتعامل في تلك الحالة، حسبما هو متعارف عليه، بوصفها شركات مالية مساعدة (S126). ويمكن أن تكون للكيانات الأخرى التي تدير شركات تابعة عمليات كبيرة في حد ذاتها، وفي تلك الحالة قد تكون أنشطة الشركة القابضة أنشطة ثانوية، وتصنّف بالتالي بحسب عملياتها الرئيسية.</p>	<p>التصنيف حسب القطاع/ القطاع الفرعى</p>

الإطار 2-2

الخطوط الفاصلة بين المكاتب الرئيسية، والشركات القابضة، والكيانات ذات الأغراض الخاصة

للمكاتب الرئيسية، والشركات القابضة والكيانات المماثلة، والتي تماثل خصائصها في كثير من الأحيان خصائص الكيانات

ذات الأغراض الخاصة، ميزانيات مالية كبيرة في العادة، مما يجعل للاعتراف بها كوحدات مؤسسية وتصنيفها في قطاع معين أثر كبير على قياس الديون غير الموحدة، وقياس رأس المال بحسب القطاع المؤسسي. وتصنيف هذه الوحدات، التي تتلقى وتدفع عادة مبالغ كبيرة من دخل الملكية، يمكن أن يؤثر كثيرا على تخصيص الدخل الأولي في حسابات القطاع غير المالي.

ولضمان الجدوى التحليلية وقابلية التفسير لبيانات الحسابات القومية بحسب القطاع، وغيرها من البيانات مثل إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وُضعت التوصيات التالية بشأن تسجيل المكاتب الرئيسية والشركات القابضة تسجيلا دوليا قابلا للمقارنة، وتصنيف وترتيب الكيانات ذات الأغراض الخاصة، وفقا لإجراءات استكمال نظام الحسابات القومية:

(أ) بالنسبة للمكاتب الرئيسية، وللشركات القابضة وما يماثلها من كيانات ذات أغراض خاصة، ينبغي دائما تطبيق المعايير الأساسية لنظام الحسابات القومية؛

(ب) تُعتبر الكيانات المملوكة لغير المقيمين، في جميع الأحوال، وحدات مؤسسية، وما ينبغي في هذا الصدد الجمع بين الشركة القابضة وشركة أو شركات تابعة لها "توحيداً إلى أسفل"؛

(ج) بالنسبة للكيانات المملوكة بالكامل لوحدة مقيمة واحدة، فإن "عدم وجود موظفين، وعدم وجود تعويضات للموظفين" ليس معيارا كافيا لاستنتاج عدم وجود استقلالية مؤسسية؛ ولكن يمكن اعتبار ذلك مؤشرا يدعو إلى مزيد النظر في مدى استقلالية الوحدة؛

(د) يكفي وجود علاقات متعددة مع شركة أم، أو عدة حاملي أسهم لها لاعتبار الوحدة وحدة مؤسسية؛

(هـ) ينبغي اعتبار المكاتب الرئيسية دائما وحدات مؤسسية منفصلة؛

(و) نوع النشاط الاقتصادي هو العامل الحاسم في تحديد المكاتب الرئيسية والشركات القابضة، وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار ملكية 50 في المائة على الأقل من الأصول في شكل أسهم في شركات تابعة مؤشرا عمليا لاعتبار الكيانات مكاتب فرعية أو شركات قابضة؛

(ز) ينبغي، في حالة استخدام عتبات العمالة كمؤشر عملي للتمييز بين المكاتب الرئيسية والشركات القابضة، تطبيقه مع مراعاة الظروف الوطنية. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تؤخذ في الاعتبار المتطلبات التشريعية الوطنية بشأن عدد العاملين في الشركات القابضة. وعموما، يُعتبر وجود ثلاثة أشخاص أو أكثر يعملون في الوحدة مؤشرا أوليا على أنها مكتب رئيسي؛

(ح) يمكن للكيانات ذات الأغراض الخاصة، حسب تعريفها الواضح، أن تكون لها أصول غير مالية في ميزانيتها العمومية؛

(ط) كقاعدة عامة، لا يجوز تغيير ملكية أصول الكيانات ذات الأغراض الخاصة. ويلزم مزيد من التوضيح بشأن الملكية (الاقتصادية) والتسجيل اللاحق لبعض أصول الكيانات ذات الأغراض الخاصة؛

(ي) بالنسبة للكيانات ذات الأغراض الخاصة المشاركة في الأنشطة المالية السوقية، يبدو ممكنا اتباع النهج المطبقة عادة في قياس المخرجات والقيمة المضافة. وفيما يتعلق بالكيانات الحصرية ذات الأغراض الخاصة، يُعتبر قياس المخرجات والقيمة المضافة باستخدام نهج مجموع التكاليف بديلا عمليا. وبالنسبة للكيانات ذات الأغراض الخاصة التي تحتفظ بأصول غير مالية تقدم خدمات في شكل إيجار، وعائدات حقوق تأليف ونشر وتراخيص، فإن الأمر يتعلق بالملكية (الاقتصادية)، وهناك حاجة إلى مزيد من النظر في المسألة.

28-2 وهذا القطاع الفرعي لا يشمل ما يلي:

- (أ) المكاتب الرئيسية التي تدير أو تشرف على مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل أساساً في مجال الوساطة المالية و/أو الأنشطة المالية المساعدة؛ وهي تصنّف كشركات مالية مساعدة (S126)؛
- (ب) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم جهات وساطة مالية أخرى، ولكنها لا تعمل في مجال الوساطة المالية؛ وتصنّف كشركات مالية مساعدة (S126).

6 - الشركات المالية المساعدة (S126)

29-2 تتألف الشركات المالية المساعدة أساساً من الشركات المالية المشاركة في الأنشطة المرتبطة بالمعاملات في الأصول والخصوم المالية أو في توفير السياق التنظيمي لهذه المعاملات، ولكن في ظروف لا تقوم فيها الشركات المساعدة بامتلاك الأصول والخصوم المالية التي يجري التعامل فيها.

2-30 وأكثر أشكال الشركات المالية المساعدة شيوعاً هي التالية:

- (أ) وسطاء التأمين، وخبراء المطالبة بالتعويضات والإنقاذ (سواء كانوا يعملون لدى شركة تأمين، أو لحسابهم الخاص، أو لفائدة مشارك في خطة تأمين)، والخبراء الاستشاريون في مجالي التأمين ومعاشات التقاعد؛
- (ب) وسطاء الإقراض، ووسطاء الأوراق المالية الذين يرتبون المعاملات بين المشتريين والبائعين ولكنهم لا يشترون الأوراق المالية لحسابهم الخاص ولا يحتفظون بها، ومستشارو الاستثمار، وغيرهم؛
- (ج) شركات طرح الأسهم الجديدة، التي تدير إصدار الأوراق المالية؛
- (د) الشركات التي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان الكميالات والأدوات المماثلة، بتظهيرها؛
- (هـ) الشركات التي ترتب التعامل بالمشتقات والأدوات التحوطية، مثل المبادلات، والخيارات، والمستقبلات المالية (بدون إصدارها)؛
- (و) الشركات التي توفر الهياكل الأساسية للأسواق المالية، بما في ذلك تلك التي تجهز المعاملات وأنشطة التسوية، مثل معاملات بطاقات الائتمان، وشركات إيداع الأوراق المالية، والأمناء، ومكاتب المقاصة⁽¹¹⁾، والشركات الوكيلة؛

(11) تصنّف مكاتب المقاصة كشركات مالية مساعدة عندما تيسر المعاملات بدون أن تكون طرفاً مقابلاً فيها؛ أما الأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة فهي، على النقيض من ذلك، أطراف مقابلة وتصنّف بالتالي كجهات وسيطة وليست كجهات مساعدة.

- (ز) مديرو صناديق المعاشات التقاعدية⁽¹²⁾، وصناديق الاستثمار المشتركة وغيرها (ولكن ليس الأموال التي يديرونها)؛
- (ح) الشركات التي تقدم خدمات سوق الأوراق المالية، وسوق التأمين، وتبادل السلع الأساسية ومشتقاتها؛
- (ط) مكاتب صرف العملات الأجنبية⁽¹³⁾؛
- (ي) المؤسسات غير الهادفة للربح والمعترف بها ككيانات قانونية مستقلة والتي تقدم خدماتها إلى شركات مالية، ولكنها لا تقدم هي نفسها خدمات مالية؛
- (ك) المكاتب الرئيسية المشاركة أساسا في مراقبة شركات مالية أو مجموعات من شركات مالية، ولكنها لا تدير هي نفسها أعمال شركات مالية؛
- (ل) سلطات الإشراف المركزي لجهات الوساطة المالية والأسواق المالية، عندما تكون وحدات مؤسسية مستقلة.

7 - المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127)

2-31 المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال هي وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية، ومعظم أصولها وخصومها المالية غير متاح في الأسواق المالية المفتوحة. وهي تشمل كيانات يقتصر تعاملها على مجموعة محدودة من الوحدات (كالتعامل مع وحدات تابعة) أو مع وحدات تابعة لنفس الشركة القابضة أو الكيانات التي تقدم قروضا من أموال خاصة بما يوفرها راع وحيد. وعموما، تصنف الشركات المالية التالية تحت هذا القطاع الفرعي⁽¹⁴⁾:

- (أ) الوحدات التي هي كيانات قانونية، مثل الصناديق الاستثمارية، أو التركات، أو حسابات الوكالات، أو شركات ليس لها وجود مادي؛
- (ب) الشركات القابضة التي لا تملك سوى أصول مجموعة من الشركات التابعة (مع ملكية قدر من الأسهم يسمح لها بالسيطرة) والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في ملكية المجموعة بدون تقديم أي خدمات أخرى إلى المؤسسات التي أصدرت تلك الأسهم، أي أنها لا تدير وحدات أخرى أو تشرف عليها؛

(12) بما أن نشاط تلك الوحدات يقتصر على إدارة أنشطة صناديق المعاشات التقاعدية دون امتلاك أصولها وخصومها، فهي تُعرف أيضا باسم شركات إدارة المعاشات التقاعدية.

(13) يشار إليهم أيضا في بعض البلدان، بمسمى الصبارة.

(14) لا يشمل هذا القطاع الفرعي الشركات المالية التي تمارس أنشطة توريق الأصول، والتي تصنف تحت القطاع الفرعي لجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد.

- (ج) الكيانات ذات الأغراض الخاصة أو القنوات التي تُعتبر وحدات مؤسسية وتجمع الأموال في الأسواق المفتوحة لكي تستخدمها شركتها الأم؛
- (د) الصناديق الحكومية المخصصة الغرض، والتي تُدعى عادةً صناديق الثروة السيادية، إذا كانت وحدات مؤسسية وتقدم خدمات مالية إلى الحكومة على أساس سوقي؛
- (هـ) الوحدات التي تقدم خدمات مالية حصرية من أموالها الخاصة أو من أموال يقدمها راع إلى مجموعة من الزبائن، وتحمل ما يمثله تخلف المدين عن السداد من مخاطرة مالية، بما في ذلك:

- مؤسسات الإقراض⁽¹⁵⁾.
- شركات تقوم بالإقراض (كتقديم القروض الطلابية أو قروض الاستيراد/التصدير) من أموال تلقتها من راع، مثل وحدة حكومية أو مؤسسة غير هادفة للربح.
- محلات الرهن الذي يغلب الإقراض على أنشطتها.

2-32 المؤسسات المالية الحصرية التي هي مجرد حاملة أصول وخصوم ولها دائما صلة بمؤسسة أخرى، كشركة تابعة في معظم الأحيان، لا تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة، وإنما كجزء لا يتجزأ من الشركة الأم، إذ ليس بإمكانها التصرف باستقلالية عن شركتها الأم. وإذا كانت تلك المؤسسات قد تكونت خارج البلد الذي تقيم فيها الشركة الأم، فإنها تُعامل كوحدات منفصلة ومقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي أسست أو سُجلت فيه. والكيانات التي تُنشئها القطاع الحكومي والتي لها خصائص ومهام مماثلة للمؤسسات المالية الحصرية تُعامل أيضا كجزء لا يتجزأ من القطاع الحكومي إذا كانت مقيمة، وكوحدات مؤسسية منفصلة إذا لم تكن مقيمة.

2-33 المؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض الحصرية لا تشمل الكيانات ذات الأغراض الخاصة التي يتمثل نشاطها أساسا في تقديم السلع الأساسية أو الخدمات غير المالية. فإذا كانت مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد شركاتها الأم، فإنها تصنّف وفقا لنشاطها الرئيسي كمؤسسات غير مالية.

(15) مؤسسات الإقراض التي هي مؤسسات غير اعتبارية تملكها أسر معيشية، لا تدخل تحت هذا التصنيف، بل تحت قطاع الأسر المعيشية.

8 - شركات التأمين (S128)

2-34 تتمثل شركات التأمين في كيانات ذات شخصية اعتبارية، وكيانات تعاونية، وكيانات أخرى مهمتها الرئيسية هي تقديم خدمات التأمين على الحياة، والتأمين من الحوادث والمرضى، والحريق، وغير ذلك من أشكال التأمين لفرادى الوحدات المؤسسية، ومجموعات الوحدات، أو خدمات إعادة التأمين لشركات تأمين أخرى. ومعظم شركات التأمين كيانات تعاونية أو ذات شخصية اعتبارية. والكيانات ذات الشخصية الاعتبارية مملوكة لحاملي أسهمها والعديد منها مدرج في أسواق الأوراق المالية. أما الكيانات التعاونية فيملكها حاملو وثائقها التأمينية وهي تقدم أرباحها إلى أصحاب تلك الوثائق من المشاركين في الأرباح، والمشاركين في خطط التأمين، في شكل أرباح موزعة أو مكافآت. وشركات التأمين الحصرية، أي التي لا تخدم سوى مالكيها، تُدرج تحت هذا القطاع الفرعي. وتصنف شركات التأمين على الودائع⁽¹⁶⁾، وجهات إصدار ضمانات الودائع وغيرها من جهات إصدار الضمانات الموحدة والتي تُعد كيانات مستقلة تعمل مثل شركات التأمين وتتقاضى أقساطا وتحفظ باحتياطات مالية، كشركات تأمين.

2-35 وتقدم شركات التأمين خدماتها كالتالي:

- (أ) التأمين على الحياة وعلى غير الحياة لفرادى الوحدات أو مجموعات الوحدات؛
 (ب) إعادة التأمين إلى شركات تأمين أخرى.

2-36 ويمكن لخدمات التأمين على غير الحياة التي تقدمها شركات التأمين أن تأخذ أشكال التأمين في المجالات التالية:

- (أ) الحريق (بما في ذلك الممتلكات التجارية والممتلكات الخاصة)؛
 (ب) المسؤولية (الإصابات)؛
 (ج) السيارات (الضرر الذي يلحق بممتلكات صاحب التأمين أو مسؤوليته تجاه الغير)؛
 (د) البحرية، والطيران، والنقل (بما في ذلك المخاطر المتصلة بالطاقة)؛
 (هـ) الحوادث والصحة؛
 (و) الفيضانات؛

(16) ينبغي لها أن تشمل فقط الوحدات التي تمثل الرسوم المدفوعة إليها مدفوعات عن معاملات من نوع معاملات التأمين وليست ضرائب. وينبغي النظر في كل حالة على حدة في معيار التناسب بين المدفوعات وتوفير الخدمات من نوع خدمات التأمين (بما في ذلك المدفوعات المتعلقة بعنصر المخاطرة). وقد يشير وجود صندوق يعمل وفق قواعد التأمين وله مجموعة كاملة من الحسابات إلى وجود تناسب. أما إذا لم تكن المدفوعات توضع جانبا أو أنه يمكن استخدامها لأغراض أخرى، فإن ذلك يعني اعتبار المدفوعات ضرائب.

(ز) المحاصيل؛

(ح) الأعاصير؛

(ط) الشؤون المالية (تقديم الضمانات أو سندات الضمان).

والتأمين على المحاصيل ومن مخاطر الفيضانات والأعاصير تقدمه الحكومة عادة. وبالتالي، ينبغي ألا تصنف ضمن شركات التأمين سوى الوحدات الحكومية التي تقدم هذه الأنواع من التأمين على أساس سوقى. أما الوحدات الحكومية التي تقدم هذه الأنواع من التأمين على أساس غير سوقى فإنها تدرج في القطاع الحكومي.

2-37 وشركات التأمين لا تشمل ما يلي:

(أ) الوحدات المؤسسية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم الاستحقاقات الاجتماعية ويولي كلا من المعيارين التاليين: '1' يفرض القانون أو التنظيمات على بعض فئات السكان المشاركة في الخطة أو دفع اشتراكات؛ '2' القطاع الحكومي مسؤولة عن إدارة المؤسسة فيما يخص تسوية أو إقرار الاشتراكات والاستحقاقات بصورة مستقلة عن دورها كهيئة إشراف أو رب عمل. وهي تصنف كصناديق الضمان الاجتماعي (S1314)؛

(ب) المكاتب الرئيسية التي تشرف على مجموعة مؤلفة أساساً من شركات تأمين وتديرها، ولكنها هي نفسها ليست شركات تأمين. وهي تصنف كشركات مالية مساعدة (S126)؛

(ج) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم شركات التأمين ولكنها لا تقوم بالوساطة المالية. وهي تصنف كشركات مالية مساعدة (S126).

9 - صناديق معاشات التقاعد (S129)

2-38 يضع أرباب العمل (أو النقابات العمالية بالتعاون مع أرباب العمل) نظم معاشات التقاعد لتوفير استحقاقات التقاعد لمجموعات محددة من العاملين (والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص). وتنظم الحكومات أحياناً لموظفيها نظم معاشات تقاعدية مستقلة عن نظام الضمان الاجتماعي. ويتمثل القطاع الفرعي لصناديق معاشات التقاعد فقط في صناديق معاشات التقاعد للتأمين الاجتماعي التي هي وحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات المؤسسية التي تنشئها. وتُستثنى من هذا القطاع الفرعي نظم معاشات التقاعد غير المستقلة التي يديرها أرباب العمل، ونظم معاشات التقاعد التي ترعاها الحكومة والممولة من الضرائب على الأجور (نظم الدفع أولاً بأول) وصناديق الضمان الاجتماعي والترتيبات التي يضعها أرباب العمل غير الحكوميين، عندما تكون احتياطات الصندوق ضمن احتياطات رب العمل نفسه أو مستثمرة في أوراق مالية صادرة عنه.

الإطار 2-3 أنواع التأمين			
توجد ثلاثة أنواع متميزة من التأمين: التأمين المباشر، وإعادة التأمين، والتأمين الاجتماعي. ويغطي التأمين المباشر (للفرد) التأمين على الحياة، والتأمين على غير الحياة، في حين يغطي التأمين الاجتماعي الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف.			
نوع التأمين	تأمين مباشر	إعادة تأمين	تأمين اجتماعي
		تأمين تشتره شركة التأمين لحماية نفسها من المطالبات الكثيرة	حامل وثيقة التأمين/المستفيد ملزم بالتأمين ضد الطوارئ نتيجة تدخل طرف ثالث، أو هو يُشجع على ذلك. المشاركة إلزامية، والخطة جماعية، ورب العمل يدفع اشتراكاته سواء دفع الموظفون اشتراكهم أم لم يدفعوها.
	التأمين على الحياة	بصورة غير متوقعة أو المرتفعة بشكل استثنائي	التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف
	يدفع صاحب وثيقة التأمين اشتراكاته بانتظام إلى شركة التأمين، وتكفل له الشركة مقابل ذلك الحصول على مبلغ متفق عليه، أو معاش سنوي، اعتبار من تاريخ معين أو قبل ذلك		ينظمه أرباب العمل بالنيابة عن الموظفين ومعاليتهم أو جهات أخرى بالنيابة عن فريق معين
		المخاطر مثل الحوادث، والممرض، والحريق، وما إلى ذلك	معاشات أشكال أخرى من التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف
القطاع/القطاع الفرعي	شركات التأمين	شركات التأمين	قطاع رب العمل (في حالة الصناديق غير المستقلة) أو شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد

2-39 وتشمل مجموعات المشتركين عادة في هذه المخططات، موظفي مؤسسة وحيدة أو مجموعة مؤسسات، وموظفي أحد الفروع أو الصناعات، والأشخاص الذين تجمعهم نفس المهنة. ومن بين الاستحقاقات التي يمكن أن ينص عليها عقد التأمين، استحقاقات الورثة التي تُدفع إلى أطفال وأرمل/أرملة الشخص المؤمن عليه بعد وفاته (وخاصة في حالة الوفاة أثناء الخدمة)، واستحقاقات ما بعد التقاعد، والاستحقاقات التي تدفع في حالة إصابة المؤمن عليه بعجز.

2-40 وفي بعض البلدان، يمكن التأمين ضد جميع هذه الأنواع من المخاطر لدى شركات التأمين على الحياة ولدى صناديق المعاشات التقاعدية على حد سواء. وفي بلدان أخرى، لا يمكن التأمين ضد البعض من فئات المخاطر هذه إلا لدى شركات التأمين على الحياة.

وخلافا لشركات التأمين على الحياة، يقتصر نشاط صناديق المعاشات التقاعدية (قانونا) على مجموعات محددة من الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص.

2-41 ويمكن تنظيم مخططات التأمين تلك من طرف أرباب العمل أو الحكومة؛ كما يمكن تنظيمها من طرف شركات تأمين نيابة عن الموظفين؛ ويمكن أيضا إنشاء وحدات مؤسسية مستقلة لامتلاك وإدارة الأصول المستخدمة في الوفاء باستحقاقات المعاشات التقاعدية وتوزيعها.

2-42 وصناديق المعاشات التقاعدية التي تنتمي إلى القطاع الفرعي للشركات المالية هي الصناديق المستقلة. وهذه الصناديق تعمل كوحدات مؤسسية منفصلة عن الوحدات (مثل الشركات) التي تنشئها. وهي تُنشأ لتوفير استحقاقات التقاعد لمجموعات محددة من العاملين، ولها أصولها وخصومها الخاصة بها. كما أنها تقوم بمعاملات أصولها المالية في السوق. وهذه الصناديق تنظم وتوجه من طرف موظفين أفراد يعملون في القطاع الخاص أو الحكومي، أو بصورة مشتركة بين أرباب عمل أفراد وموظفيهم. ويقدم أرباب العمل و/أو الموظفون اشتراكات منتظمة إلى تلك الصناديق. وتُعتبر صناديق المعاشات التقاعدية للمنظمات الدولية المنشأة بصفة مستقلة مؤسسات مالية، وهي تصنف تحت هذا القطاع الفرعي.

2-43 وصناديق المعاشات التقاعدية المصنفة تحت قطاع المؤسسات المالية لا تشمل ما يلي:

(أ) صناديق معاشات التقاعد غير المستقلة. وهذه الصناديق هي ترتيبات معاشات تقاعدية لموظفي كيانات الحكومة أو القطاع الخاص لا تتضمن صندوقا منظما على حدة، ولكنها تتضمن ترتيبات وضعها رب عمل غير حكومي يضاف فيها احتياطي الصندوق إلى احتياطيات الموظفين أو يُستثمر في أوراق مالية يصدرها رب العمل. ولا تُعتبر هذه الصناديق هيئات مستقلة، ومن ثم فهي تصنف تحت القطاع الذي ينتمي إليه رب العمل. ونظم المعاشات التقاعدية غير المستقلة الرئيسية في العديد من البلدان موجهة للعاملين في القطاع الحكومي (مثل نظام معاشات التقاعد لموظفي الخدمة المدنية)؛

(ب) الوحدات المؤسسية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم الاستحقاقات الاجتماعية والتي تلي كل معيار من المعايير التالية: '1' يفرض القانون أو التنظيمات على بعض فئات السكان المشاركة في الخطة أو دفع اشتراكات؛ '2' الحكومة مسؤولة عن إدارة المؤسسة فيما يخص تسوية أو إقرار الاشتراكات والاستحقاقات بصورة مستقلة عن دورها كهيئة إشراف أو رب عمل. وهي تصنف كصناديق الضمان الاجتماعي (S1314). وفي حالة صناديق الضمان الاجتماعي، يمكن للحكومة أن تأخذ الاستحقاقات المتراكمة في إطار ترتيبات تلك الصناديق، أما في حالة نظم المعاشات التقاعدية، فإن للعاملين حقوق ملكية استحقاقاتها

المتراكمة، أي أن الاستحقاقات يمكن أن تتغير بقانون في حالة نظم الضمان الاجتماعي، ولكن لا يمكن تغييرها بدون اتفاق مسبق إذا كانت ناشئة عن اشتراكات في نظم معاشات تقاعدية مرتبطة بالتوظيف؛

(ج) المكاتب الرئيسية التي تتحكم في مجموعة مؤلفة أساساً من صناديق معاشات تقاعدية وتديرها، ولكنها هي نفسها ليست صناديق معاشات تقاعدية. وهي تصنف كشرركات مالية مساعدة (S126)؛

(د) المؤسسات غير الهادفة للربح والمُعترف بها ككيانات قانونية مستقلة وتخدم شركات تلقي الودائع، ولكنها لا تعمل هي نفسها كجهات وساطة مالية. وهي تصنف كشرركات مالية مساعدة (S126).

جيم - تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية

المراجع:

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 27، روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 4، الإقليم الاقتصادي والوحدات والقطاعات المؤسسية والإقامة دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 3، الوحدات والقطاعات المؤسسية

1 - تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية لأغراض السياسات النقدية

2-44 ليس من المفيد التمييز دائماً بين جميع القطاعات الفرعية التسعة في نظام حسابات القطاعات المؤسسية. ولكن تلك التقسيمات تمثل لبنات أساسية يمكن استخدامها بمرونة في وضع مجملات بديلة وفقاً للاحتياجات والإمكانات. وقد يكون من المستصوب أحياناً زيادة تصنيف أحد القطاعات الفرعية، للتمييز، مثلاً، بين مختلف أنواع شركات تلقي الودائع أو شركات التأمين.

2-45 وهناك عدة سبل مفيدة لتجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية، يمكن اعتماد إحداها لأغراض السياسات النقدية، بناءً على طلب من المستخدمين، أو المحللين، أو صنّاع السياسات. وهي تميّز بين المؤسسات المالية النقدية، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، والشركات المالية الأخرى. ويعرض الجدول 2-2 هذه المجموعات وتشمل المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي (S121) وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123). وتُدرج صناديق سوق المال ضمن المؤسسات

2-47 وتغطي المؤسسات المالية النقدية الأخرى (شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي وصناديق سوق المال) جهات الوساطة المالية التي تنتقل من خلالها الآثار الرئيسية للسياسة النقدية التي ينتهجها المصرف المركزي إلى بقية كيانات الاقتصاد.

2-48 ومن مزايا هذا التجميع للقطاعات الفرعية، التحديد الواضح لمجموعي جهات الوساطة المالية الرئيسيتين التي تشملها القطاعات الفرعية للمؤسسات المالية النقدية، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. وهو يسمح أيضا بتجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية عن مصادر التدفقات المالية ومآلها، استنادا إلى عدد معقول من التجميعات. وتبعا للخصائص الوطنية، من الممكن تجميع صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال مع صناديق سوق المال في حالة عدم اعتبار أسهم/وحدات صناديق سوق المال نقودا بالمفهوم الواسع.

2 - تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها

2-49 يجمع دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية بطريقة مختلفة اختلافا طفيفا عن الطريقة المبينة أعلاه. ويُجمع كل من المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123)، إذا اعتُبرت الالتزامات التي تُصدرها جزءا من النقود بالمفهوم الواسع، لتشكّل، معا، "القطاع الفرعي لشركات الإيداع". وينقسم هذا القطاع الفرعي بدوره إلى القطاع الفرعي للمصرف المركزي، والقطاع الفرعي لشركات الإيداع الأخرى (التي تشمل شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال، إذا اعتُبرت الالتزامات التي تصدرها جزءا من النقود بالمفهوم الواسع). وتُجمع القطاعات الفرعية المتبقية من قطاع الشركات المالية لتشكّل قطاع "الشركات المالية الأخرى" الفرعي.

3 - جهات الوساطة المالية، ووكلاء الوساطة المالية، والمؤسسات المالية الأخرى

2-50 هناك طريقة أخرى تجمع بين مختلف القطاعات الفرعية وتضع جميع جهات الوساطة المالية في مجموعة منفصلة. والوساطة المالية تقوم بها معظم الشركات المالية، مثل المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق الاستثمار (صناديق سوق المال، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال)، وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، وغيرها من جهات الوساطة المالية، في حين لا يقدم تلك الوساطة المالية كل من الشركات المالية المساعدة (S126) أو المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127).

51-2 وتنقسم الشركات المالية، بالتالي، إلى ثلاث فئات عامة، هي جهات الوساطة المالية، والشركات المالية المساعدة، والشركات المالية الأخرى. وجهات الوساطة المالية، بوصفها وحدات مؤسسية، تتكبد خصوما على حسابها لغرض اقتناء أصول مالية من خلال القيام بمعاملات مالية في السوق. وهي تشمل جميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية الواردة في الجدول 1-2 باستثناء الشركات المالية المساعدة (S126) والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127). وتقدم وحدات الشركات المالية المساعدة (التي تنتمي إلى الفئة S126) خدماتها أساسا إلى الأسواق المالية، ولكنها لا تملك الأصول والخصوم المالية التي تتعامل بها. وتشمل الشركات المالية الأخرى المؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال (S127). وتقدم هذه الشركات خدمات مالية يكون معظم أصولها وخصومها غير متاح في الأسواق المالية المفتوحة.

4 - تجميع الشركات المالية على أساس درجة السيطرة

52-2 كما هو الحال مع الشركات غير المالية، يمكن تقسيم المؤسسات المالية، على أساس معيار السيطرة، إلى ما يلي: (أ) الشركات المالية العامة؛ (ب) الشركات المالية الوطنية الخاصة؛ (ج) الشركات المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية. ويرد في الجدول 1-2 تقسيم الشركات المالية المقابل لذلك في القطاعات الفرعية.

5 - تجميع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة

53-2 يختلف تقسيم الشركات المالية إلى قطاعات فرعية بعض الشيء بين نظام الحسابات القومية لعام 2008، وما ورد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، في طبعته السادسة. وتصنف العناصر الرئيسية في دليل ميزان المدفوعات الشركات المالية إلى القطاعات الفرعية الثلاثة التالية: المصرف المركزي⁽¹⁹⁾ وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والشركات المالية الأخرى (التي تشمل القطاعات الفرعية السبعة لقطاع الشركات المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ومن الممكن جمع تفاصيل أخرى، حسب الحاجة.

(19) يمكن، عند الاقتضاء، إضافة قطاع فرعي ممثل في السلطات النقدية، مثلما وردت مناقشته في الفقرة 4-70 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

3-1 يصف هذا الفصل طبيعة الخدمات المالية التي تنتجها المؤسسات في قطاع الشركات المالية، وكيفية حساب مخرجات تلك الخدمات. ويتضمن الفصل نظرة عامة على البيانات المصدرية واستخدامها في حساب المخرجات. وفي كثير من الحالات، يمكن الحصول على البيانات المصدرية لحساب مخرجات الخدمات المالية من السجلات التي تقدمها المؤسسات المالية إلى الوكالة الحكومية ذات الصلة، مثل المصرف المركزي، أو من استقصاءات أجرتها هيئة إعداد البيانات أو غيرها من الهيئات الحكومية المسؤولة عن القطاع المالي. ويتضمن الفصل 7 من هذا الدليل وصفا أكثر تفصيلا لكيفية جمع البيانات المصدرية. ويقدم هذا الفصل أيضا نظرة عامة على نظم الضمان الاجتماعي، وعن الأساليب والبيانات المصدرية التي تُستخدم في حساب المخرجات وغيره من المعاملات الأخرى المرتبطة بهذه النظم. وهو يصف أيضا الجدول التكميلي الذي أُدخل في نظام الحسابات القومية لعام 2008، لبيان مدى إدراج نظم المعاشات التقاعدية في تسلسل حسابات ذلك النظام أو استبعادها منه.

3-2 ومخرجات الخدمات المالية، التي تُحسب باستخدام البيانات المصدرية، يقاس بالأسعار الجارية، أي الأسعار السائدة في الفترة الجارية. والتغيرات التي تحدث على مر الزمن في قيمة الأسعار الجارية لمتغير اقتصادي مثل مخرجات الخدمات المالية تكون نتيجة تغيرات في سعر ذلك المخرجات وحجمها. وهذا يعني أنه لا معنى لمقارنة التغيرات في قيمة تلك الخدمات بالأسعار الجارية على مر الزمن، فهي قد تعكس كامل الأثر الذي أحدثه تغير الأسعار. وبالتالي، ينبغي فصل عنصر السعر في مخرجات الخدمات المالية بالأسعار الجارية بحيث يمكن التوصل إلى قياس الأحجام المقابلة. ويتضمن هذا الفصل أيضا إرشادات بشأن كيفية حساب قياسات الحجم لمخرجات الخدمات المالية. ومن حيث المبدأ، ينبغي لقياسات الحجم هذه أن تأخذ في اعتبارها التغيرات في النوعية.

3-3 ويتضمن هذا الفصل عددا من الأمثلة العملية التوضيحية التي تبين كيفية حساب مخرجات مختلف الخدمات المالية بالأسعار الجارية وقياسات الحجم المقابلة لها، وكيفية تسجيل المخرجات وما يتصل بها من معاملات الشركات المالية في نظام الحسابات القومية. ومن قبيل التيسير، تستخدم بعض الأمثلة العملية، عند الاقتضاء، نفس الأرقام التي استُخدمت في الجداول ذات الصلة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ونظرا إلى أن طبيعة قطاع

الشركات المالية يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، قد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى تكيف الأمثلة العملية وفقا لظروف البلد المعني. وتيسيرا للإحالة المرجعية، أُعطي كل بند في أمثلة الجداول العملية خطأ مرقما. وبالإضافة إلى ذلك، وعند الاقتضاء، أُسند لكل بند في جداول الأمثلة العملية سبق استخدامه في تسلسل نظام الحسابات القومية لعام 2008 الرمز المستخدم في ذلك التسلسل. وتسلسل أرقام السطور في الجداول يبدأ من جديد في كل مثال عملي. ويبيّن العديد من الأمثلة العملية كيفية قيد البنود المقابلة في الحسابات المالية لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من ”العملة والودائع“ في الحساب المالي. وفي هذه الأمثلة العملية، يكون صافي الإقراض/صافي الاقتراض المقيّد في الحساب الرأسمالي متطابقا مع ما هو مقيّد في الحساب المالي. وفي الممارسة العملية، يمكن أن تؤدي الاختلافات بين البيانات المصدرية وبين توقيت قيد المعاملات إلى وجود اختلاف بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي. وتصف الأمثلة العملية أيضا المعاملات السنوية. وهي مع ذلك تنطبق بوجه عام على المعاملات ربع السنوية. ويحتتم هذا الفصل بوصف مختلف أنواع دخل الملكية المستحقة الدفع أو المستحقة القبض لدى المؤسسات المالية، والبيانات المصدرية التي يمكن استخدامها في حساب وتحديد دخل الملكية.

باء - طبيعة الخدمات المالية وقياس المخرجات

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 4، الوحدات والقطاعات المؤسسية

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى

3-4 تنقسم الشركات إلى وحدات مؤسسية مقيمة تقدم الخدمات المالية أساسا، وأخرى تقدم السلع وخدمات أخرى أساسا. والنشاط الرئيسي للشركات المالية هو تقديم الخدمات المالية. وإنتاج الخدمات المالية هو نتيجة الوساطة المالية، وإدارة المخاطر المالية، وتحويل السيولة، أو الأنشطة المالية المساعدة.

3-5 وخدمات الوساطة المالية تقدمها جهات الوساطة المالية وتشمل عادة جزءا كبيرا من الخدمات التي يقدمها قطاع الشركات المالية. وتنطوي خدمات الوساطة المالية أيضا على إدارة المخاطر المالية وتحويل السيولة. وتحصل الشركات القائمة بتلك الأنشطة على الأموال، ليس فقط بتلقي الودائع، وإنما أيضا بإصدار الكيبيالات، والسندات، وغيرها من الأوراق المالية. وهي تستخدم تلك الأموال، إضافة إلى أموالها الخاصة بها، لاقتناء أصول مالية أساسا، ليس

فقط بتقديم سلف أو قروض إلى الغير، وإنما أيضا بشراء كمبيالات وسندات وغيرها من الأوراق المالية.

3-6 والأنشطة المالية المساعدة تيسر أنشطة الوساطة المالية، وإدارة المخاطر، وتحويل السيولة. والشركات المالية المساعدة تعمل نيابة عن وحدات أخرى ولا تعرّض نفسها للمخاطر بتحمل التزامات مالية أو اقتناء أصول مالية في إطار تقديمها لخدمات الوساطة.

3-7 وهناك خدمات مالية أخرى تشمل خدمات تقدمها وحدات مؤسسية لا يكون فيها معظم أصولها أو خصومها متاحا في الأسواق المالية المفتوحة. وغالبا ما تحدث تلك الخدمات بين كيانات يقتصر تعاملها على مجموعة محدودة من الوحدات (كالتعامل مع وحدات تابعة) أو مع وحدات تابعة لنفس الشركة القابضة، أو وحدة استحوز عليها كيان يقدم قروضا من أمواله الخاصة به ويوفرها راع وحيد.

3-8 وبالإضافة إلى أنواع الخدمات المالية المذكورة أعلاه، هناك أيضا الخدمات المالية المرتبطة بخطط التأمين وبنظم المعاشات التقاعدية. وتقدم هذه الوحدات المؤسسية خدمات مالية عن طريق إعادة توزيع الأموال بين مختلف الوحدات في نفس الفترة أو بين مختلف الفترات بالنسبة للزبون الواحد. وتنطوي هذه الخدمات أيضا على إدارة المخاطر المالية وتحويل السيولة.

3-9 وعلى أساس تصنيف قطاع الشركات المالية إلى تسعة قطاعات فرعية (انظر الجدول 1-2 في الفصل 2)، فإن خدمات الوساطة المالية يقدمها أساسا المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، وصناديق سوق المال (S123)، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، وجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، وشركات التأمين (S128)، وصناديق معاشات التقاعد (S129)؛ وخدمات المساعدة المالية تقدمها أساسا الشركات المالية المساعدة (S126)، والخدمات المالية الأخرى تقدمها أساسا المؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال (S127).

3-10 وتقدّم الخدمات المالية مقابل مدفوعات ضمنية أو صريحة. فبعض المعاملات في الأصول المالية تنطوي أحيانا على رسوم صريحة وأخرى ضمنية في نفس الوقت. ويمكن تقديم الخدمات المالية وتلقّي مقابلها المادي بأربعة طرائق رئيسية:

(أ) تقديم خدمات مالية مقابل رسوم صريحة؛

(ب) تقديم خدمات مالية مقترنة بفوائد تُدفع على قروض أو ودائع؛

(ج) تقدم خدمات مالية مقترنة باقتناء أصول وخصوم مالية أو التصرف فيها في الأسواق المالية؛

(د) تقدم خدمات مالية مقترنة بنظم تأمين ومعاشات تقاعد.

ومن الأمثلة على الرسوم الصريحة، رسوم إرسال حوالة مصرفية، والرسوم على بطاقات الائتمان، والعمولات التي تدفع إلى الوسطاء على بيع وشراء الأسهم والسندات. أما الأمثلة على الرسوم الضمنية فموجودة في الخدمات المالية التي تقدم مقترنة بفوائد تُدفع على قروض أو ودائع، أو باقتناء أصول أو خصوم مالية أو التصرف فيها في الأسواق المالية، أو بنظم تأمين أو معاشات تقاعد. وفي نظام الحسابات القومية، توصف الخدمات المالية التي تقدم مقترنة بفوائد على القروض والودائع بـ "خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر".

3-11 وتُدفع رسوم الخدمات عندما تبيع الشركات المالية مخرجاتها إلى وحدات مؤسسية أخرى. ونظرا للصلة الوثيقة بين رسوم الخدمات وبين المخرجات، لا بد من فهم كيفية حساب مخرجات الشركات المالية في نظام الحسابات القومية. وبما أنه يمكن دفع مقابل الخدمات المالية صراحة أو ضمنا، فإن ذلك يعني أنه يمكن أيضا حساب مخرجات الشركات المالية بطريقة صريحة أو ضمنية. وكنظرة أولى، يوجز الجدول 3-1 الطرائق المستخدمة في نظام الحسابات القومية لحساب مخرجات الوحدات المؤسسية في هذه القطاعات الفرعية استنادا إلى المناقشة الواردة في الفقرة السابقة. وكما يمكن ملاحظته، يُستخدم عدد من الطرائق لحساب مخرجات الوحدات المؤسسية في القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية. والبعض من هذه الطرائق خاص بقطاع الشركات المالية. وبالنسبة للعديد من هذه الوحدات المؤسسية، توجد أكثر من طريقة لحساب المخرجات. وعموما، يتوقف اختيار الطريقة المستخدمة على عدد من العوامل منها ما إذا كانت المخرجات سوقية أم غير سوقية، وما إذا كانت المخرجات معدة للاستخدام النهائي الداخلي، كما يتوقف ذلك الاختيار على القطاع الفرعي الذي تنتمي إليه الوحدة المؤسسية، وعلى توافر البيانات. ويمكن الحصول على المخرجات مقرونة برسوم صريحة على الخدمة من استقصاءات الأسر المعيشية، واستقصاءات المؤسسات، أو من السجلات التي تقدمها المؤسسات المالية إلى السلطات النقدية في العديد من البلدان. أما المخرجات المقترنة برسوم ضمنية على الخدمة فلا يظهر بشكل مباشر في مصادر البيانات المذكورة أعلاه. بل ينبغي هيئة إعداد البيانات حسابه انطلاقا من المعلومات المجمعة من تلك المصادر.

3-12 وكما يمكن ملاحظته في الجدول 3-1، فإن معظم الشركات المالية تفرض رسوما صريحة. ويمكن أن تتخذ هذه الرسوم الصريحة شكل رسوم بمعدل موحد أو رسوم تحددها قيمة المعاملة أو التدفق المشمول بالمعاملة (أي رسوم حسب القيمة). ومن الأمثلة على الرسوم بمعدل

ثابت، فرض رسم سنوي على استخدام بطاقة ائتمان أو بطاقة مصرفية. ومن الأمثلة على الرسوم حسب القيمة، العمولة التي تُدفع إلى جهات الوساطة المالية عن المعاملات في الأسهم والسندات. ويمكن حساب الرسوم المدفوعة كنسبة مئوية من قيمة الصفقات في الأسهم والسندات. غير أنه توجد حالات عديدة لا تمثل فيها الرسوم الصريحة سوى جزء بسيط من مخرجات العديد من الشركات المالية. فالشركات المالية التي تقوم بالإقراض، بما فيها رابطات تمويل تجار التجزئة، التي قد تكون مسؤولة عن تقديم التأجير التمويلي، والقروض الشخصية والتجارية، مثلا، تعمل أساسا في مجال تقديم خدمات الوساطة المالية. وكما هو مبين في الجدول 3-1، فإن حساب النواتج المرتبطة بهذه الخدمات يكون بالضرورة حسابا ضميا. غير أنه يمكن لهذه الشركات أن تفرض رسوما متنوعة ضمنية قد لا تتضمن جزءا هاما من مخرجاتها. ومع ذلك، ينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تأخذ تلك الرسوم في اعتبارها عند حساب مخرجات تلك الشركات.

3-13 ويبيّن الجدول 3-1 أيضا أنه يمكن حساب مخرجات الخدمات المالية المرتبطة بعدد من الشركات المالية، بوصفه مجموع تكاليف. وهي تشمل المصرف المركزي، والمكاتب الرئيسية للشركات المالية التي تعمل أساسا في مجال مراقبة شركات مالية أو مجموعات من شركات مالية ولكنها لا تقوم هي نفسها بأعمال الشركات المالية، والوحدات التي هي كيانات قانونية (مثل الصناديق الاستثمارية، والتركات، وحسابات الوكالات، أو الشركات التي ليس لها وجود مادي، والشركات القابضة التي لا تملك سوى أصول مجموعة من الشركات التابعة والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في امتلاك تلك المجموعة بدون تقديم أي خدمات أخرى إلى المؤسسات المستثمر فيها، وشركات التأمين على غير الحياة، والتأمين على الحياة، وصناديق المعاشات التقاعدية. ومع ذلك، يمكن أيضا ملاحظة وجود اختلافات في تكوين البنود التي تُستخدم في حساب مخرجات هذه الشركات المالية. وينتج عن تلك الاختلافات وجود ثلاث طرائق لحساب المخرجات باستخدام مجموع التكاليف. ففي الطريقة الأولى، يُحسب المخرجات كمجموع الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى، ناقصا الإعانات على الإنتاج. وينطبق ذلك على المخرجات غير السوقية لسياسة المصرف المركزي النقدية وخدماته الرقابية. وفي الطريقة الثانية، يُحسب المخرجات كمجموع الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى، ناقصا الإعانات على الإنتاج. والتكاليف الرأسمالية هي مجموع استهلاك رأس المال الثابت مع عائد رأس المال الثابت. وينطبق ذلك على مخرجات المكاتب الرئيسية للشركات المالية التي تعمل أساسا في مجال مراقبة شركات مالية أو مجموعات من شركات مالية ولكنها لا تقوم هي نفسها بأعمال الشركات المالية، والوحدات التي هي كيانات قانونية (مثل الصناديق الاستثمارية، والتركات، وحسابات

الوكالات، أو الشركات التي ليس لها وجود مادي)، والشركات القابضة التي لا تملك سوى أصول مجموعة من الشركات التابعة والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في امتلاك تلك المجموعة بدون تقديم أي خدمات أخرى إلى المؤسسات المستثمر فيها، وصناديق المعاشات التقاعدية. ويُحسب هذا المخرجات عادة للاستخدام النهائي الداخلي في المؤسسات ذات الصلة. ويُحسب باستخدام مجموع التكاليف، لأسباب أهمها صعوبة تحديد سعر سوقي حقيقي لتقييم المخرجات. والفرق بين الطريقتين الأولى والثانية هو أن الأولى لا تأخذ في اعتبارها عائد رأس المال الثابت، لأن العادة جرت على عدم إدراج ذلك العنصر في المحاسبة القومية عند حساب المخرجات غير السوقية. وفي الطريقة الثانية، تُحسب المخرجات كمجموع الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى، ناقصا الإعانات على الإنتاج. وينطبق ذلك على حالي التأمين على الحياة، وعلى غير الحياة. وينبغي حساب المخرجات باستخدام مجموع التكاليف، وذلك بسبب عدم وجود بيانات تسمح بحسابه بطرائق أخرى. والفرق بين الطريقتين الثانية والثالثة هو أن الثانية تشمل علاوة لـ "الريح العادي". والسبب في ذلك هو أن مخرجات التأمين على الحياة، والتأمين على غير الحياة تشتريه في معظم الأحيان وحدات مؤسسية غير ذات صلة. وبالتالي، هناك حاجة إلى إدراج علاوة لـ "الريح العادي"، تقدّر قيمتها بمتوسط أرباح الفترات السابقة بدون خصم الضرائب.

3-14 وتتناول بقية هذا الفصل تفاصيل الأساليب المبينة في الجدول 3-1، وهو يقدم، عند الاقتضاء، أمثلة عملية توضيحية لإعطاء صورة أفضل عن كيفية حساب نواتج مختلف الشركات المالية. وبالنظر إلى أن طبيعة المؤسسات المالية قد تختلف من بلد إلى آخر، فإن الطرائق الواردة في الجدول 3-1 ليست شاملة ولا توجيهية. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى التحقق من طبيعة الخدمات المالية التي تقدمها شركة مالية ما قبل تحديد كيفية حساب مخرجاتها.

موجز الطرائق المستخدمة في حساب نواتج الشركات في قطاع الشركات المالية

طريقة حساب المخرجات	القطاع الفرعي
	المصرف المركزي (S121) ⁽¹⁾
هذه الخدمات مخرجات غير سوقية تُقدر قيمته كمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج).	خدمات السياسة النقدية
هذه الخدمات مخرجات سوقية، يوصف بأنه خدمات وساطة مالية مقيسة بشكل غير مباشر، ويحسب كالتالي: $FISIM = (r_L - rr) \times Y_L + (rr - r_D) \times Y_D$ ، حيث تمثل r_L و r_D و rr و Y_L و Y_D على التوالي، سعر الإقراض، وسعر الإيداع، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط أرصدة القروض، ومتوسط أرصدة الودائع	خدمات الوساطة المالية
يمكن أن تكون الخدمات مخرجات سوقية أو غير سوقية، حسبما إذا كانت الرسوم الصريحة كافية لتغطية تكاليف تقديم تلك الخدمات. والنتائج السوقية هي قيمة الرسوم الصريحة. وتُقدَّر قيمة المخرجات غير السوقية بمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج).	الحالات غير القاطعة، مثل الخدمات الرقابية
تشمل المخرجات مزيجاً من العناصر التالية: (أ) الرسوم الصريحة المفروضة لقاء تقديم الخدمات؛ (ب) خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وتُحسب حسب الصيغة: $(r_L - rr) \times Y_L + (rr - r_D) \times Y_D$ ، حيث تمثل r_L و r_D و rr و Y_L و Y_D على التوالي، سعر الإقراض، وسعر الإيداع، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط حجم القروض، ومتوسط حجم الودائع؛ (ج) المعاملات بالعملة الأجنبية، وتُحسب بأنها الفرق بين سعر الشراء (أو سعر العرض)، والسعر الوسيط، وبين السعر الوسيط وسعر البيع (أو سعر الطلب) للعملة الأجنبية موضوع المعاملة.	شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)
تشمل المخرجات مزيجاً من الرسوم التالية: (أ) رسوم الشراء والاسترداد، وتُحسب كنسبة مئوية من قيمة شراء/استرداد الوحدات/الأسهام؛ (ب) رسوم الصرف؛ (ج) رسوم الحسابات؛ (د) الرسوم السنوية المتكررة، مثل رسوم الإدارة، ورسوم التوزيع و/أو رسوم الخدمات وغيرها من الرسوم المقررة المفروضة كنسبة مئوية من قيمة الأصول المالية	صناديق سوق المال (S123)

طريقة حساب المخرجات	القطاع الفرعي
تشمل المخرجات مزيجاً من الرسوم التالية: (أ) رسوم الشراء والاسترداد، وتُحسب كنسبة مئوية من قيمة شراء الوحدات/الأسهم وقيمة استردادها؛ (ب) رسوم الصرف؛ (ج) رسوم الحسابات؛ (د) الرسوم السنوية المتكررة، مثل رسوم الإدارة، ورسوم التوزيع و/أو رسوم الخدمات وغيرها من الرسوم المقررة المفروضة كنسبة مئوية من قيمة الأصول المالية؛ (هـ) رسوم الأداء (التي تنطبق أكثر في حالة الصناديق التحوطية)، وتُحسب كنسبة مئوية من الأرباح التي تخنيها الأموال	صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)
	جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	الشركات المالية التي تمارس توريق الأصول (تحويلها إلى أوراق مالية)
المخرجات هي الفرق بين سعر الشراء (أو سعر العرض) والسعر الوسط، وبين السعر الوسط وسعر البيع (أو سعر الطلب) للأداة المالية موضوع المعاملة	تجار الأوراق المالية ومشتقاتها (العاملون لحسابهم الخاص)؛
تشمل المخرجات مجموع ما يلي: (أ) الرسوم الصريحة؛ (ب) الخدمات المالية الضمنية المقدمة، وتُحسب حسب الصيغة $(r_L - rr) \times Y_L$ حيث تمثل r_L و rr و Y_L ، على التوالي، سعر الإقراض، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط حجم القروض	الشركات المالية المشاركة في تقديم القروض، بما في ذلك التاجير التمويلي، والمؤاجرة، وتقديم التمويل الشخصي والتجاري
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	الأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	الشركات المالية المتخصصة التي تساعد الشركات الأخرى في جمع الأموال في الأسواق المالية وأسواق الديون، وتقديم خدمات استشارية استراتيجية فيما يتعلق بعمليات الإدماج، أو الاقتناء، أو غيرها من أنواع المعاملات المالية
تشمل المخرجات مزيجاً من: (أ) الرسوم الصريحة؛ (ب) الخدمات المالية الضمنية المقدمة، وتُحسب حسب الصيغة $(r_L - rr) \times Y_L$ حيث تمثل r_L و rr و Y_L ، على التوالي، سعر الإقراض، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط حجم القروض	الشركات المالية المتخصصة التي تقدم التمويل القصير الأجل لعمليات دمج الشركات والاستحواذ عليها؛ وتمويل التصدير/الاستيراد؛ وخدمات التخصيم؛ وشركات رأس المال المشاريعي ورأس المال الإنمائي؛ وقروض الرهن العقاري على الممتلكات العقارية بإصدار سندات الرهن العقاري

طريقة حساب المخرجات	القطاع الفرعي
	الشركات المالية المساعدة (S126)
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	سماسة التأمين، وخبراء تسوية المطالبات وعمليات الإنقاذ المالي (سواء كانوا يعملون لدى شركة تأمين، أو لحسابهم الخاص، أو لفائدة مشارك في خطة تأمين)، والخبراء الاستشاريون في مجالي التأمين والمعاشات التقاعدية
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	سماسة الإقراض، وسماسة الأوراق المالية الذين يرتبون المعاملات بين المشترين والبائعين ولكنهم لا يشترون الأوراق المالية لحسابهم الخاص ولا يحتفظون بها، ومستشارو الاستثمار، وما إلى ذلك
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	شركات طرح الأسهم الجديدة، التي تدير إصدار الأوراق المالية
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	الشركات التي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان الكمبيالات والأدوات المماثلة، بتظهيرها
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	الشركات التي ترتب المشتقات المالية وأدوات التغطية التحوطية، (دون إصدارها)
النتاج هو قيمة الرسوم الصريحة	الشركات التي توفر الهياكل الأساسية للأسواق المالية، بما فيها الشركات التي تجهز المعاملات وأنشطة التسوية، مثل معاملات بطاقات الائتمان، وشركات إيداع الأوراق المالية، والأمناء ومكاتب المقاصة وشركات التداول بالوكالة
تُحسب المخرجات كالتالي: (أ) بالنسبة لشركات إدارة صناديق المعاشات التقاعدية (أي التي تشرف على تلك الصناديق)، المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة؛ (ب) بالنسبة لشركات إدارة صناديق الاستثمار المشتركة، المخرجات هي قيمة الرسوم مثل رسوم الإدارة ورسوم التوزيع/الخدمة، ورسوم الأداء (بالنسبة للصناديق التحوطية)، وتُحسب كنسبة مئوية من قيمة الأموال، ورسوم الأداء (بالنسبة للصناديق التحوطية، عادة)، وتُحسب كنسبة مئوية من الأرباح التي تجنيها الأموال	شركات إدارة صناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الاستثمار المشتركة وغيرها (ولكن ليس الأموال التي تديرها)
النتاج هو قيمة الرسوم الصريحة	الشركات التي تخدم خدمات سوق الأوراق المالية، وسوق التأمين، وتبادل السلع الأساسية ومشتقاتها
المخرجات هي الفرق بين سعر الشراء (أو سعر العرض) والسعر الوسط، وبين السعر الوسط وسعر البيع (أو سعر الطلب) للعملة الأجنبية موضوع المعاملة	مكاتب صرف العملات الأجنبية

طريقة حساب المخرجات	القطاع الفرعي
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	المؤسسات غير الهادفة للربح المعترف بها ككيانات قانونية مستقلة والتي تقدم خدماتها إلى شركات مالية، ولكنها لا تقدم هي نفسها خدمات مالية
تُحسب المخرجات كقيمة الرسوم الصريحة أو مجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج	المكاتب الرئيسية المشاركة أساسا في مراقبة شركات مالية أو مجموعات من شركات مالية، ولكنها لا تدير هي نفسها أعمال شركات مالية
المخرجات هي قيمة الرسوم الصريحة	سلطات الإشراف المركزية لجهات الوساطة المالية والأسواق المالية، عندما تكون وحدات مؤسسية منفصلة
	المؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال (S127)
تُحسب تقديرات المخرجات كمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج	الوحدات التي هي كيانات قانونية، مثل الصناديق الاستثمارية، أو التراكات، أو حسابات الوكالات، أو شركات ليس لها وجود مادي
تُحسب المخرجات كقيمة الرسوم الصريحة أو مجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج	الشركات القابضة التي لا تملك سوى أصول مجموعة من الشركات التابعة (مع ملكية قدر من الأسهم يسمح لها بالسيطرة عليها) والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في ملكية تلك المجموعة بدون تقديم أي خدمات أخرى إلى المؤسسات المستثمر فيها، أي أنها لا تدير وحدات أخرى أو تشرف عليها
تُحسب المخرجات كقيمة الرسوم الصريحة أو مجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى (ناقصا الإعانات) على الإنتاج.	الكيانات ذات الأغراض الخاصة أو القنوات التي تُعتبر وحدات مؤسسية وتجمع الأموال في الأسواق المفتوحة لكي تستخدمها شركتها الأم
يشمل الناتج مزيجا من العناصر التالية: (أ) الخدمات المالية الضمنية المقدمة، وتُحسب حسب الصيغة $(r_L - rr) \times Y_L$ حيث تمثل r_L و rr و Y_L ، على التوالي، سعر الإقراض، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط حجم القروض؛ (ب) الرسوم الصريحة	الوحدات التي تقدم خدمات مالية حصرية من أموالها الخاصة أو من أموال يقدمها راع إلى مجموعة من الزبائن، وتحمل ما يمثله تخلف المدين عن السداد من مخاطرة مالية. وهي تشمل مؤسسات الإقراض، والشركات التي تقدم قروضا (القروض الطلابية، وقروض الاستيراد/التصدير، على سبيل المثال) من أموال تتلقاها من راع، مثل وحدة حكومية أو مؤسسة غير هادفة للربح، فضلا عن محلات الرهن التي يغلب الإقراض على أنشطتها

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

طريقة حساب المخرجات	القطاع الفرعي
	شركات التأمين (S128)
<p>تُحسب المخرجات باستخدام (أ) أو (ب) أو (ج)، إضافة إلى (د):</p> <p>(أ) تُحسب المخرجات كقيمة الأقساط الفعلية المحيية، تُضاف إليها مكملات الأقساط المتوقعة وتُخصم منها المطالبات المتكبدة المتوقعة، وتُقدّر قيمة تلك المطالبات والمكملات استنادا إلى نتائج الفترات السابقة (نحج التوقعات)؛</p> <p>(ب) تُحسب المخرجات باعتبارها الأقساط الفعلية المكتسبة إضافة إلى مكملات الأقساط ناقصا المطالبات المعدلة المتكبدة، وتُحدّد المطالبات المعدلة باستخدام قيمة المطالبات المستحقة الدفع إضافة إلى التغيرات في مخصصات التسوية، وعند الاقتضاء إلى التغيرات في الأموال الخاصة (النهج المحاسبي)؛</p> <p>(ج) تُحسب المخرجات كمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى ناقصا الإعانات) على الإنتاج، إضافة إلى علاوة لـ "الربح العادي"؛</p> <p>(د) الرسوم الصريحة</p>	التأمين على غير الحياة
<p>تُحسب المخرجات باستخدام (أ) أو (ب)، إضافة إلى (ج):</p> <p>(أ) تُحسب المخرجات باعتبارها الأقساط الفعلية المكتسبة إضافة إلى مكملات الأقساط، ناقصا الاستحقاقات المستحقة الدفع، ويُخصم النقصان (أو تُضاف الزيادة) في الاحتياطات الاكتوارية واحتياطيات التأمين مع أرباح؛</p> <p>(ب) تُحسب المخرجات كمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى ناقصا الإعانات) على الإنتاج، إضافة إلى علاوة لـ "الربح العادي"؛</p> <p>(ج) الرسوم الصريحة</p>	التأمين على الحياة
<p>تشمل المخرجات مزيجا من العناصر التالية:</p> <p>(أ) تُحسب المخرجات باعتبارها الأقساط الفعلية المكتسبة مخصوما منها العمولات المستحقة الدفع، زائدا مكملات الأقساط، ناقصا المطالبات المعدلة المتكبدة وتقاسم الأرباح؛</p> <p>(ب) الرسوم الصريحة</p>	إعادة التأمين
<p>تُحسب تقديرات المخرجات كمجموع التكاليف (أي الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، والتكاليف الرأسمالية، والضرائب الأخرى ناقصا الإعانات) على الإنتاج</p>	صناديق معاشات التقاعد (S129)

(أ) إذا تعذر فصل المخرجات السوقية عن المخرجات غير السوقية، تُعامل مخرجات المصرف المركزي، بأكمله، كمخرجات غير سوق وتُقيّم كمجموع التكاليف.

1 - الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم صريحة

المراجع:

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى،
الجزء الرابع، التدفق المرتبط بالأصول والخصوم المالية
الدليل التجميعي للطبعة السادسة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الفصل 12، الخدمات

3-15 كما يتبين من الجدول 3-1، تتمثل الخدمات المالية مقابل رسوم صريحة في خدمات تقدمها عدة فئات من المؤسسات المالية. فيمكن مثلا لشركات تلقي الودائع أن تفرض على الأسر المعيشية رسوما لقاء ترتيب حصولها على رهن عقاري، أو إدارة حافظة استثمارات، أو إسداء مشورة ضريبية، أو إدارة ممتلكات عقارية، وما إلى ذلك. ويمكن لمؤسسات مالية أن تفرض على مؤسسات غير مالية رسوما مقابل ترتيب طرح أسهمها في السوق، أو إدارة مجموعة من الشركات أو إعادة هيكلتها.

3-16 وأكثر الرسوم المباشرة انتشارا، وقد تكون أكبرها حجما، هي الرسوم التي تفرضها الهيئات المصدرة لبطاقات الائتمان، والتي تقبل تلك البطاقات وسيلة لسداد ما تقدمه من سلع وخدمات. وتُحسب تلك الرسوم عادة كنسبة مئوية من قيمة المبيعات؛ وفي حالة البيع بالتجزئة، تقابل قيمة المبيع رقم الأعمال وليس الناتج. ورغم أن النسبة المئوية صغيرة عادة، وقد تتراوح بين 1 و 2 في المائة، فإن تطبيقها على هذه المجموع الكبيرة يعني أن قيمة الرسوم الإجمالية كبيرة جدا. وتمثل الرسوم مخرجات شركات بطاقات الائتمان والاستهلاك الوسيط للشركات التي تقبل بطاقات الائتمان كوسيلة للسداد. وتجاهل دور شركة بطاقات الائتمان لا يؤثر على قياس النفقات (الاستهلاك النهائي أو الصادرات، عادة) على السلع والخدمات المعنية، ولكنه يقلل من قيمة تقديرات تكاليف الجهة المقدمة للسلع والخدمات، ومن مخرجات شركة بطاقات الائتمان. وهذا يؤدي بدوره إلى سوء إسناد القيمة المضافة، من شركة بطاقة الائتمان إلى مقدم السلع والخدمات المدفوعة بواسطة تلك البطاقة.

3-17 ومثال شركة بطاقة الائتمان يبيّن بوضوح أنه من الممكن أن تقدم شركة مالية خدمات يسدها مختلف الزبائن بوسائل مختلفة أو في ظروف مختلفة. فبالإضافة إلى الرسوم التي تفرضها الشركات التي تقبل بطاقات الائتمان وسيلة للدفع، يجوز أيضا فرض رسوم صريحة، سنوية عادة، على حامل البطاقة مقابل حملها. وبالإضافة إلى ذلك، إذا استخدم حامل بطاقة الائتمان خدمات الائتمان التي تمنحها البطاقة، فإنه يدفع رسوما غير مباشرة مرتبطة بسعر الفائدة المستحقة الدفع على الرصيد غير المسدد (والذي يعامل كقرض في نظام الحسابات القومية).

3-18 ويمكن لكل من المؤسسات المالية المقيمة وغير المقيمة أن تقدم خدمات مالية لقاء رسوم صريحة. وينبغي في جميع الأحوال تسجيل الرسوم الصريحة كمبالغ مستحقة الدفع من طرف الوحدة التي تلقت الخدمات إلى المؤسسة التي قدمتها. وإذا قُدمت الخدمات إلى شركة، أو حكومة أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم أسرا معيشية، فإن التكاليف تكون جزءا من الاستهلاك الوسيط. وإذا ما قُدمت تلك الخدمات إلى أسر معيشية، فإنها تُعامل كاستهلاك نهائي، ما لم تكن الخدمات المالية مرتبطة بمؤسسة غير اعتبارية، بما في ذلك امتلاك مسكن والسكن فيه. وإذا ما قُدمت تلك الخدمات إلى غير مقيمين، فإنها تُعامل كصادرات من السلع والخدمات. ويمكن الحصول على تقديرات للرسوم الصريحة التي تقدمها المؤسسات المالية المقيمة مقابل خدماتها المالية من عدة مصادر وبطريقة بسيطة نسبيا، بما في ذلك استقصاءات المؤسسات المالية المقيمة، والسجلات التي تقدمها تلك المؤسسات إلى السلطات النقدية. وينبغي لهيئة إعداد البيانات، إن أمكنها ذلك، أن تطلب من الأطراف الجيبة تقديم تفاصيل قطاعية لرسومها الصريحة في إجاباتها على استقصاءات العائدات أو في السجلات التي تقدمها إلى السلطات النقدية. وينبغي للهيئة، في حالة توافر تلك التفاصيل، أن تنظر في تصنيف البيانات حسب القطاعات مستخدمة البيانات من مختلف المصادر، مثل استقصاءات الأسر المعيشية، واستقصاءات المؤسسات، والبيانات المالية الحكومية.

3-19 والرسوم الصريحة التي تدفعها الوحدات المؤسسية المقيمة إلى المؤسسات المالية غير المقيمة مقابل الخدمات المالية التي تقدمها هي جزء من مجموع الواردات من السلع والخدمات. ويمكن الحصول على تقديرات لهذه الرسوم الصريحة مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات. وإذا لم تكن إحصاءات ميزان المدفوعات تتضمن تفاصيل عن تلك البنود، فقد يتعين على هيئة إعداد البيانات وضع تقديرات لها باستخدام عدة مصادر، منها نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، واستقصاءات المؤسسات العاملة في مجال تبادل الخدمات الدولية، واستقصاءات الأسر المعيشية، وبيانات البلدان الشريكة. ويقيس نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية المعاملات النقدية لفرادى موازين المدفوعات المدفوعة عبر حسابات المؤسسات في المصارف المحلية والأجنبية، فضلا عن أوضاع الأرصدة والمعاملات غير النقدية. وتقوم جهات إعداد البيانات بتجميع الإحصاءات من جداول تحصل عليها من المصارف المحلية، وأخرى من المؤسسات. وينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تضع تقديرات للرسوم الصريحة بالتشاور مع القائمين بتجميع ميزان المدفوعات ضمنا للاتساق في تسجيل هذه المعاملات في الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وبعد الحصول على البيانات المطلوبة إما مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات أو من خلال المصادر الأخرى المذكورة أعلاه، يتعين على هيئة إعداد البيانات توزيع البيانات عن مجموع الواردات من تلك الرسوم الصريحة على القطاعات المؤسسية المقيمة. ويمكن إجراء ذلك

التوزيع باستخدام بيانات مستمدة من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، إذا كان يتضمن بيانات تفصيلية موثوقة عن توزيعها بحسب قطاع المستخدم. وكبديل عن ذلك، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في تخصيص البيانات بشكل يتناسب مع استهلاك الرسوم الصريحة المنتجة محليا من طرف قطاعات المستخدمين المقيمة.

قياسات حجم الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم صريحة

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 15، قياسات الأسعار والأحجام
دليل لقياس الأسعار والأحجام في الحسابات القومية، الفصل 4، الطرائق ألف/باء/جيم في
قياس المخرجات بحسب المنتجات

3-20 يُعرب عن تقديرات الرسوم الصريحة مقابل الخدمات المالية التي نوقشت في الفرع السابق بالأسعار الجارية، وهي الأسعار السائدة في الفترة المحاسبية. والتغيرات التي تحدث على مر الزمن في قيمة الأسعار الجارية لمتغير اقتصادي مثل الرسوم الصريحة تكون نتيجة تغيرات في سعر تلك المخرجات وفي حجمها. وينبغي بالتالي فصل عنصر السعر عن الرسوم الصريحة بالأسعار الجارية ليتمكن قياس الرسوم الصريحة قياسا خاليا من تغير الأسعار. ويُعرف قياس الرسوم الصريحة الحالية من تأثير التضخم في نظام الحسابات القومية بقياسات حجم الرسوم الصريحة.

3-21 وقد تتوقف الأساليب المتبعة في بناء قياسات حجم الخدمات المالية مقابل رسوم صريحة على ما إذا كانت تلك الخدمات مقدمة من مؤسسات مالية مقيمة أو غير مقيمة. والطريقة المثالية للحصول على قياسات حجم الرسوم الصريحة المستحقة الدفع إلى المؤسسات المالية المقيمة هي تخفيض قيمة الأسعار الجارية لكل فئة من فئات الرسوم الصريحة وفق مؤشر أسعار مناسب يعدّل قدر الإمكان لاحتساب أي تغيرات في النوعية. وفي هذه الحالة، يكون مؤشر الأسعار المناسب هو مؤشر فرعي لمؤشر أسعار الإنتاج، لأن هذا المؤشر مرتبط بتغير أسعار النواتج. ولكي تتمكن هيئة إعداد البيانات من قياس حجم الرسوم السنوية لبطاقات الائتمان، فإنه يتعين عليها، بالتالي ومن حيث المبدأ، استخدام الرقم القياسي لأسعار الإنتاج لتلك الرسوم، كعامل انكماش. وفي الحالات التي لا يتوافر فيها هذا المؤشر الفرعي لمؤشر أسعار الإنتاج، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات بديلة، مثل مؤشر لأسعار الإنتاج يغطي الخدمات المالية تغطية أوسع. ويمكن أيضا، كطريقة بديلة، وإذا ما كانت الخدمة المالية المعنية تُستخدم فقط أو أساسا من طرف الأسر المعيشية، استخدام مؤشر فرعي لمؤشر أسعار المستهلك، كعامل انكماش. ومع ذلك، يحدث ألا تتوافر مؤشرات لأسعار العديد من الخدمات المالية، أو أن يصعب جمعها بسبب تعدد أنواع تلك الخدمات. ونتيجة لذلك، قد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى النظر في استخدام مؤشرات حجم مناسبة لبناء

قياسات حجم الرسوم الصريحة. ومن الأمثلة على مؤشرات الحجم التي يمكن استخدامها لبناء قياسات لحجم الرسوم السنوية على بطاقات الائتمان، عدد بطاقات الائتمان المتداولة.

22-3 وقد لا تكون التقديرات بالأسعار الجارية للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية غير المقيمة مقابل رسوم صريحة مفصلة بدرجة تسمح لهيئة إعداد البيانات ببناء قياسات الحجم المقابلة مستخدمة المؤشرات الفرعية المناسبة لمؤشر أسعار الاستيراد. وبالتالي، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشر أسعار استيراد يغطي الخدمات المالية تغطية أوسع. وإذا لم تتوافر مؤشرات مناسبة لأسعار الاستيراد، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في وضع مؤشر أسعار مركب يتألف من مؤشرات مناسبة للأسعار في كامل فئة الرسوم الصريحة على الخدمات المالية المستخدمة في البلدان الشريكة، وتعديلها بحسب أسعار الصرف المنطبقة. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر أيضا في وضع مؤشر مركب للحجم لقياس الصادرات من الرسوم الصريحة ذات الصلة أو حجم الرسوم الصريحة ذات الصلة من البلدان الشريكة. ويمكن عندئذ استخدام المؤشر المركب للحجم لاستقراء الواردات من الرسوم الصريحة في فترة مرجعية للحصول على قياسات الحجم المقابلة. وإذا لم تتوافر بيانات من البلدان الشريكة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تُستخدم لتقليص أسعار الرسوم الصريحة المنتجة محليا بالأسعار الجارية.

2 - الخدمات المالية المقترنة بفوائد تُدفع على قروض أو ودائع

(أ) خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 7، حسابات توزيع الدخل

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 11، الحساب المالي

نظام الحسابات القومية لعام 2008، المرفق 3، التغييرات مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام

1993

الدليل التجميعي للطبعة السادسة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 3،

خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

23-3 من الطرائق التقليدية في تقديم الخدمات المالية، تقديمها من خلال وساطة مالية.

والمقصود بذلك، حسب المفهوم، هي العملية التي تقبل فيها مؤسسة مالية مثل شركة لتلقي

الودائع ودائع من وحدات ترغب في الحصول على فوائد على أموال تملكها ولا تنوى

استخدامها في وقت قريب وتُقرضها بسعر فائدة أعلى إلى وحدات أخرى ليس لديها من الأموال ما يكفي لتلبية احتياجاتها. وبذلك تقدم شركة تلقي الودائع خدمة مالية ضمنية تسمح للوحدة الأولى بإقراض أموال للوحدة الثانية، وتستفيد الشركة من صافي الإيرادات الإيجابية، الناتجة عن الفارق بين سعر الفائدة المدفوع إلى صاحب الوديعة وسعر الفائدة المقبوض من المقترض، لتمويل جزء كبير من تكاليفها التشغيلية. ومن حيث المبدأ، لا تُدرج إيرادات الفائدة عادة في حساب المخرجات والقيمة المضافة في نظام الحسابات القومية، لأنها تصنّف كدخل ملكية. ولكن عدم إدراج إيرادات الفائدة في حالة شركات تلقي الودائع يؤدي إلى قياس للمخرجات لا تسجل جانبا كبيرا من الخدمات التي تقدمها تلك الشركات إلى زبائنها، لأن الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة هو شكل آخر للرسوم الضمنية المقدمة مقابل خدمات. وبالتالي، إذا حُسبت القيمة المضافة لشركات تلقي الودائع بنفس طريقة حسابها للشركات الأخرى، فإن قيمتها المضافة وفائضها التشغيلي سيكونان منخفضين جدا وربما سلبين. ولتفادي هذه المفارقة، ينبغي إدراج قيمة الخدمات المالية الضمنية التي تنتجها شركات تلقي الودائع في الحسابات القومية. وتُعرف هذه الخدمات المالية الضمنية في نظام الحسابات القومية بخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر.

3-24 وتُحسب هذه الخدمات بتقسيم المعاملات المالية مع الشركات المالية إلى فئتين، واحدة تُظهر الفائدة حسبا هو مفهوم في نظام الحسابات القومية، وأخرى تعرض المدفوعات الضمنية مقابل خدمات الوساطة المالية. وتعرف الفائدة الفعلية المستحقة الدفع إلى الشركات المالية أو المستحقة القبض منها بتسمية "الفائدة المصرفية". ويمكن تقسيم الفائدة المصرفية المستحقة الدفع إلى الشركات المالية إلى عنصرين: الفائدة بالمعنى المقصود في نظام الحسابات القومية، أي "الفائدة وفق نظام الحسابات القومية" والمدفوعات الضمنية مقابل خدمات الوساطة المالية، أي "خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر". ويمكن تقسيم الفائدة المستحقة القبض، بمفهوم نظام الحسابات القومية، من الشركات المالية إلى فوائدها مصرفية فعلية، وإلى خدمات وساطة مالية مقيسة بشكل غير مباشر. ومثلما ورد في نظام الحسابات القومية لعام 2008، تنطبق خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر "فقط على القروض والودائع، كما تنطبق فقط عندما تكون تلك القروض مقدمة من المؤسسات المالية أو مودعة لديها".

3-25 ومن أنواع القروض التي ينبغي إدراجها في حساب خدمات الوساطة المالية تلك، المبالغ المسحوبة على المكشوف، والقروض المسددة بأقساط، وقروض المؤاجرة، والائتمان الدائر، وقروض تمويل الائتمان التجاري، وقروض الرهن العقاري. ويمكن أيضا تصنيف اتفاقات

إعادة شراء الأوراق المالية، وتبادل الذهب، والتمويل عن طريق التأجير التمويلي، قروضا. وحتى في الحالات التي تقدم فيها المؤسسة المالية تلك القروض مستخدمة أموالها الخاصة، فإنه ينبغي إدراجها في حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر.

26-3 ومن أنواع الودائع التي ينبغي إدراجها في خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، الودائع القابلة للتحويل، والتي تشمل عادة ودائع الادخار، والودائع المحددة المدة، وشهادات الإيداع غير القابلة للتداول، والودائع ذات امكانيات التحويل المحدودة، واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة أو لآجال قصيرة جدا، إذا ما اعتُبرت جزءا من تعريف النقود بالمفهوم الواسع. ومن الأنواع الأخرى المشمولة بذلك، الأسهم، وشهادات الإيداع المماثلة التي تصدرها رابطات الادخار والإقراض، وجمعيات البناء، والاتحادات الائتمانية وما شابهها، وكذلك مدفوعات الهامش النقدية القابلة للرد والمتصلة بعقود المشتقات المالية.

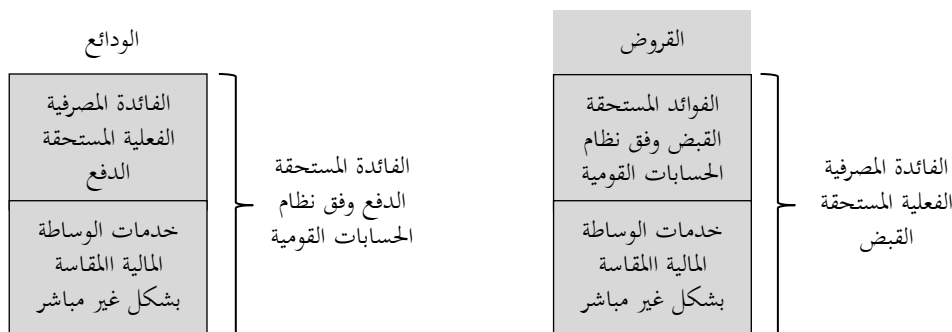
27-3 وليس ضروريا أن تقدم المؤسسة المالية خدمات تلقي الودائع وخدمات الإقراض معا لكي تنتج خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. ومن الأمثلة على المؤسسات المالية التي تقدم قروضا ولا تتلقى ودائع، الشركات المالية التابعة، وتجار التجزئة، والمؤسسات المالية المتخصصة في التأجير (مثل الشركات العقارية أو شركات تأجير الطائرات). ويمكن لمقرضوا الأموال الذين لديهم من الحسابات التفصيلية ما يكفي لاعتبارها شركة فعلية أو شبه شركة أن تتلقى هذا النوع من الرسوم؛ وبما أن مقرضوا الأموال تفرض عادة رسوما بأسعار فائدة مرتفعة، فإن رسوم خدماتها قد تتجاوز بمبالغ كبيرة مدفوعات الفائدة في نظام الحسابات القومية.

28-3 ويبيّن الشكل 1-3 العلاقة بين الفائدة المصرفية الفعلية في نظام الحسابات القومية وبين خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لكل من القروض والودائع. وهو يُبرز الدور الرئيسي للفائدة وفق نظام الحسابات القومية في حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. وحساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية يتطلب تطبيق سعر فائدة مناسب على القروض والودائع. ويوصف سعر الفائدة هذا في نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأنه سعر الفائدة "المرجعي". وسعر الفائدة المرجعي هو سعر الفائدة الذي يجري وفقه الإقراض والاقتراض بدون احتساب أي رسوم خدمة. ويُستخدم سعر الفائدة المرجعي هذا لحساب سعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية بالنسبة للودائع والقروض. وبعد حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، تُحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بالطريقة الواردة في الشكل 1-3 كالفرق بين الفائدة المصرفية الفعلية المستحقة القبض والفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض من طرف الشركات المالية على القروض

التي تقدمها، والفرق بين الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع والفائدة المصرفية الفعلية المستحقة الدفع من طرف الشركات المالية على ودائع زبائنها. وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر عنصر من عناصر الفائدة المصرفية المستحقة القبض من طرف الشركات المالية على القروض التي تقدمها، لأسباب منها أن المقترضين مستعدون لدفع فائدة تتجاوز الفائدة وفق نظام الحسابات القومية مقابل استخدام الخدمات التي تقدمها تلك الشركات. وبالمثل، تمثل خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر عنصرا من عناصر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، المستحقة الدفع من طرف الشركات المالية على ودائع زبائنها لأن أولئك الزبائن مستعدون لقبول مدفوعات فوائد مصرفية أدنى على ودائعهم مقابل الخدمات التي تقدمها تلك الشركات.

الشكل 3-1

العلاقة بين الفائدة المصرفية الفعلية، وسعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر



3-29 ورياضيا، يعبر عن خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر كالتالي:

$$FISIM = FISIM_L + FISIM_D = \left(\frac{r_L - rr}{100.0} \right) Y_L + \left(\frac{rr - r_D}{100.0} \right) Y_D \quad (3.1)$$

حيث تمثل $FISIM_L$ و $FISIM_D$ و r_L و r_D و rr و Y_L و Y_D ، على التوالي، خدمات الوساطة على القروض التي تقدمها المؤسسات المالية، وخدمات الوساطة على الودائع التي تتلقاها المؤسسات المالية، وأسعار الفائدة على القروض والودائع، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط حجم القروض، ومتوسط حجم الودائع. ويعبر عن مختلف أسعار الفائدة بالنسب المئوية.

3-30 ومن النادر أن تعادل مبالغ القروض التي تقدمها المؤسسات المالية تماما مبالغ ما تتلقاه من ودائع. فمن الممكن أن تكون لديها أموال مودعة لم تقدم بعد كقروض. ويمكن أن تكون بعض القروض ممولة من أموال المصرف الخاصة وليس من أموال مقترضة. ومع ذلك، يتلقى صاحب الوديعة المالية نفس القدر من الفائدة والخدمة سواء أقرضت أمواله أم لم تُقرض من

طرف المصرف إلى زبون آخر، ويدفع المقترض نفس سعر الفائدة ويتلقى نفس الخدمات سواء كانت الأموال التي اقتترضها متأتية من أموال وسيطة أو من أموال المصرف الخاصة. ولهذا السبب تُحتسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على جميع القروض والودائع التي تقدمها وتلقاها مؤسسة مالية، بصرف النظر عن مصدر الأموال.

31-3 وليس ضرورياً أن تكون المؤسسات المالية المعنية مؤسسات مقيمة؛ كما أنه ليس ضرورياً أن يكون زبائنها مقيمين. ولذلك، من الممكن تصدير واستيراد خدمات الوساطة المالية.

32-3 ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن يكون مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر موزعا على المستخدمين في جميع القطاعات المؤسسية. ويشمل ذلك العالم الخارجي، نظراً إلى أنه ليس من الضروري أن تكون المؤسسات المالية التي تقدم خدمات الوساطة تلك مؤسسات مقيمة. ويسمح تخصيص تلك الخدمات للوحدات المؤسسية المقيمة بتصنيف استخدامهما كاستهلاك وسيط أو نهائي، في حين يدخل تخصيصها للعالم الخارجي تحت الصادرات من الخدمات. ويتوقف التمييز بين الاستهلاك الوسيط والنهائي على الغرض الذي يستهلك القطاع المؤسسي من أجله تلك الخدمات. فالاستهلاك الوسيط يحدث في الشركات، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية (لدورها كمالك للساكن ومؤسسات غير اعتبارية) وفي المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتخصيص خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للاستهلاك الوسيط للقطاعات المؤسسية يتطلب أيضاً تصنيفها بحسب الصناعات المعنية ليتمكن حساب قيمتها المضافة حساباً سليماً. ونفقات الاستهلاك النهائي يتكبدها القطاع الحكومي، والأسر المعيشية (بوصفها مستهلكة) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ويُخصص مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر إلى الاستهلاك الوسيط والنهائي للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لأن هذين القطاعين يشعلان منتجين غير سوقيين تقيّم مخرجات كل منهما كمجموع التكاليف. ومخرجات خدمات الوساطة تلك التي تخصّص للاستهلاك الوسيط لوحدات المؤسسات المالية في هذين القطاعين يزيد من قيمة ناتجها وأيضاً من قيمة نفقات استهلاكها النهائي.

33-3 وسعر الفائدة المرجعي الذي يُستخدم في حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية هو سعر يقع بين سعر الفائدة المصرفية المعروضة للودائع وسعر الفائدة المصرفية المفروضة على القروض. وينبغي ألا يتضمن السعر المرجعي أي عنصر من عناصر الخدمة وأن يعكس درجة المخاطرة وهيكل آجال الاستحقاق للودائع والقروض. وإذا كانت القيمة المطلقة لأثر خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، المقدمة للمودعين، على سعر الفائدة المستحقة

الدفع لهم تعادل أثرها على متوسط الفائدة المستحقة القبض من المقترضين⁽²⁰⁾، فإنه يمكن لعملية حساب بسيطة أن تحدد سعر الفائدة المرجعي الذي يعكس هيكل آجال الاستحقاق للأصول والخصوم المالية، بحساب متوسط نسبة الفوائد المستحقة القبض على القروض إلى أرصدة القروض، ونسبة الفائدة المستحقة الدفع على الودائع إلى أرصدة الودائع، مثلما هو مبين في المعادلة (2-3):

$$rr_s = 0.5 \left(\frac{R_L}{Y_L} + \frac{R_D}{Y_D} \right) \times 100.0 \quad (3.2)$$

حيث تمثل rr_s المتوسط البسيط للسعر المرجعي معربا عنه كنسبة مئوية، و R_L الفائدة المستحقة القبض على القروض التي تقدمها المؤسسات المالية، و R_D الفائدة المستحقة الدفع على الودائع التي تلقتها المؤسسات المالية، و Y_L متوسط حجم القروض، و Y_D متوسط حجم الودائع.

34-3 ويُعرف النهج المبين أعلاه بنهج سعر الفائدة المرجعي الداخلي، ولعل استعماله أنسب للبلدان التي لا تملك قدرا كبيرا من البيانات التفصيلية. وينبغي تقييمه بعناية للتأكد من سلامة النتيجة. ومن الناحية المثالية، لا تُستخدم في الحساب سوى القروض المقدمة عن طريق وسيط (مثل القروض المقدمة من مصارف) وذلك تجنباً للوصول إلى نتائج مشكوك في سلامتها. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر أيضا في حساب سعر الفائدة المرجعي كمتوسط مرجح لأسعار الفائدة على القروض والودائع، باستخدام المعادلة التالية:

$$rr_w = \frac{R_L + R_D}{Y_L + Y_D} \times 100.0 \quad (3.3)$$

حيث تمثل rr_w المتوسط المرجح لسعر الفائدة المرجعي معربا عنه كنسبة مئوية، ويمثل الجانب الأيمن من المعادلة نظيره في المعادلة (2-3).

وإذا كان عنصر الخدمة في سعر الفائدة على القروض مختلفا عن مثيله في سعر الفائدة على الودائع، يضاف نصف الفرق إلى سعر الفائدة المرجعي المرجح، أو يُطرح منه، في حال استخدام نهج نقطة الوسط. وإذا كان الاختلاف كبيرا، فقد يُفضل استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة المرجعي على المتوسط البسيط لذلك السعر المرجعي.

35-3 وبدلا من استخدام أسعار الفائدة الداخلية على القروض والودائع، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر أيضا في حساب سعر الفائدة المرجعي كمتوسط مرجح لأسعار الفائدة الخارجية الملاحظة بمختلف آجال الاستحقاق (مرجحة بحسب أرصدة القروض والودائع في كل أجل استحقاق).

(20) يعني ذلك أن هوامش القروض والودائع متساوية.

36-3 والسعر السائد للإقراض والاقتراض بين المصارف اختيار مناسب آخر كسعر فائدة مرجعي، وإن كان لا يعكس تماما هيكل مخاطر وآجال الودائع والقروض، لأنه لا ينطبق إلا على الإقراض والاقتراض القصير الأجل. ومن الخيارات المتاحة الأخرى، سعر الفائدة المستخدم في الأدوات المالية الخالية من الخدمات، مثل السندات الحكومية. ومع ذلك، قد يحتاج الأمر إلى استخدام أسعار فائدة مرجعية مختلفة لكل عملة أودعت أو أقرضت بها أموال، لا سيما بالنظر إلى اشتراك مؤسسات غير مقيمة في تلك العمليات. وقد تحتاج الهيئة المسؤولة عن تجميع البيانات، بالتالي، إلى احتساب أسعار فائدة مرجعية للتجارة الدولية في خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، إضافة إلى أسعار فائدة مرجعية لخدمات الوساطة المنتجة محليا. وبالنسبة للصادرات من تلك الخدمات، يمكن لسعر الفائدة المرجعي أن يطابق السعر المستخدم في حساب خدمات الوساطة المالية المنتجة محليا. وبالنسبة للواردات من تلك الخدمات، يمكن لأسعار الفائدة المرجعية أن تطابق الأسعار المقابلة المستخدمة في حساب مخرجات البلدان التي وردت منها خدمات الوساطة تلك. ويهدف ذلك إلى ضمان الاتساق العالمي في إحصاءات التجارة الدولية. وكما ذكر في الإطار 3-1، تحتاج البلدان إلى اختيار سعر فائدة مرجعي يناسب ظروفها الوطنية. وبالنسبة للمصارف في نفس الاقتصاد، لا يوجد إلا القليل من الخدمات التي تنطوي على إقراض أو اقتراض مع مصارف أخرى، وقد لا توجد تلك الخدمات بالمرّة.

37-3 وقد تقدم المصارف قروضا تصنفها بأنها قروضا بأسعار فائدة ثابتة. ويفسر ذلك بأنه الحالة التي يكون فيها مستوى الفائدة المصرفية ثابتا، ولكن مستوى سعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية ومستوى رسوم الخدمة يتغيران مع تغير سعر الفائدة المرجعية. وعمليا، يعني ذلك أن سعر الفائدة الثابت يحدّد بحيث يكون الفرق بين سعر الفائدة على القرض وسعر الفائدة المرجعي كافيا في المتوسط لتغطية رسوم الخدمة خلال مدة القرض.

الإطار 3-1

البحوث التي جرت في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008 بشأن خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

من المعترف به منذ زمن طويل، ومنذ وضع صيغة نظام الحسابات القومية لعام 1953 على الأقل، أن قيمة الخدمات المالية بالأسعار الجارية تتضمن عنصرا هاما مقيسا بشكل غير مباشر تتمثل قيمته كليا أو جزئيا في الفرق بين عائد أصول المؤسسات المالية ونفقاتها على التزاماتها. وقد شهد قياس مخرجات الاقتصاد واستخدام خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر تحسينات في كل تنقيح لنظام الحسابات القومية منذ عام 1968، بما في ذلك عند إعداد صيغة عام 2008^(أ). وبالرغم من أن

(أ) تقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1998) نظرة عامة واسعة على تناول خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر في نظام الحسابات القومية للأعوام 1953، و 1968، و 1993.

نظام الحسابات القومية لعام 2008 يلاحظ أن إنتاج الخدمات المالية هو نتيجة أنشطة الوساطة المالية، وإدارة المخاطر المالية، وتحويل السيولة أو الأنشطة المالية المساعدة، فإنه لا يزال هناك توافق دولي واسع على ضرورة توضيح الجوانب التالية من التوصيات الدولية بشأن خدمات الوساطة تلك، ومواصلة دراستها:

(أ) كيف يؤثر تكوين الخدمات التي تغطيها خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، لا سيما إدارة المخاطر وتحويل السيولة، على اختيار سعر الفائدة المرجعي وعلى تفاصيل تلك الخدمات من حيث سعرها وحجمها؟

(ب) الأداة المالية لتلك الخدمات ونطاق وحداتها؟

(ج) الصلة بين التوصيات بشأن تنفيذ تلك الخدمات وتعريف الدخل.

والجانب (أ) مسألة قصيرة الأجل تتعلق بتوضيح كيفية فهم وتطبيق النص الحالي لنظم الحسابات القومية لعام 2008 في جميع الحسابات القومية. والجانبان (ب) و (ج) مسألتان بحثيتان سيجري تناولهما في مرحلة لاحقة. والجانب (ب) يعكس الحاجة في الأجل المتوسط إلى أجوبة على الأسئلة البحثية المتعلقة بكيفية معاملة نظام الحسابات القومية لعام 2008 لدور رأس المال المالي في الإنتاج في سياق عدة تحليلات وتوصيات منها، على سبيل المثال، التحاليل والتوصيات الواردة في دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قياس رأس المال. ويتناول الجانب (ج)، في جملة أمور، كيف تسلط الاستنتاجات تحت (أ) و (ب) الضوء على موضوع آخر من المواضيع البحثية في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008، وهو تعريف الدخل.

وهناك أربع مسائل توضيحية ذات صلة بالجانب (أ):

- كيف ينبغي وصف وإدراج ما تقوم به المؤسسات المالية من أنشطة لإدارة المخاطر أو التخفيف منها في خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر؟

- كيف ينبغي إدراج عنصر تحويل السيولة هذا في خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر؟ وهل ينبغي مراعاة الفروق في آجال الاستحقاق في حسابات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يكون ذلك؟

- كيف يمكن تحقيق الاتساق بين خدمات الوساطة تلك وبين التجارة الدولية؟

- ما هي الآثار المترتبة على توضيح المسائل المثارة أعلاه بالنسبة لقياس سعر وحجم خدمات الوساطة تلك؟

ووفقا لإجراءات استكمال نظام الحسابات القومية، قُدمت التوصيات الرئيسية التالية لاحقا:

(أ) لغرض تقدير الواردات والصادرات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ينبغي قياس تلك الخدمات باستخدام مجموعتين من العملات على الأقل (العملات الوطنية والأجنبية)؛

(ب) لا لزوم لأن يكون السعر المرجعي لعملة محددة هو نفس السعر بالنسبة لمقدمي خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر المقيمين في بلدان ذات اقتصادات مختلفة. غير أنه من المتوقع، في الظروف العادية، أن يكون السعران متقاربين نسبيا، ولذلك تُشجع الوكالات الإحصائية الوطنية على استخدام معلومات البلدان الشريكة عندما لا تتوفر تقديرات وطنية؛

(ج) ينبغي أن تظل خدمات تحويل السيولة جزءا من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وأن يُستخدم سعر مرجعي واحد في تحديد خدمات الوساطة تلك؛

(د) ينبغي حساب (تحدد) السعر المرجعي وفقا للظروف الوطنية، ويفضل أن يكون ذلك باستخدام أحد النهج التالية:

'1' سعر مرجعي استنادا إلى سعر خارجي ملحوظ ووحيد لأداة مالية محددة، مثل سعر الإقراض السائد بين المصارف؛

'2' سعر مرجعي استنادا إلى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الملحوظة لمختلف آجال الاستحقاق (مرجحة حسب أرصدة القروض والودائع لكل أجل استحقاق)؛

'3' متوسط مرجح لأسعار الفائدة الداخلية على القروض والودائع؛

(هـ) ينبغي الحرص في تحديد تقديرات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، أثناء فترات تقلب الأسعار المرجعية وعندما يظهر خلل في أداء أسواق السيولة. ومن سمات تلك الفترات أن تقديرات خدمات الوساطة تلك تكون سلبية، خاصة بالنسبة للمودعين، ولكن أيضا بالنسبة للمقترضين. وعندما تحدث حالات من ذلك القبيل، تشجع البلدان على استعراض إمكانية تطبيق السعر المرجعي الأساسي لتلك الفترة في حساب خدمات الوساطة؛

(و) ينبغي قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر كالتالي:

'1' استخدام نهج الأرصدة المخفضة (بعوامل ترجيح تستند إلى أنواع القروض والودائع) نظرا لبساطتها؛

'2' إزالة أثر التضخم من أرصدة القروض والودائع باستخدام سعر عام يستبعد، بطبيعته، خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر؛

'3' استخدام مؤشرات أسعار محلية للصادرات، وتستخدم مع الواردات مؤشرات أسعار البلد المعني؛

'4' ينبغي أيضا استخدام مؤشرات المخرجات في قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. وينبغي تجنب الازدواجية في حساب الرسوم الصريحة للخدمات.

ومن المواضيع البحثية الأخرى المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ما يلي:

(أ) زيادة توضيح الإشارات الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ولا سيما بشأن خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ولا سيما ما يتعلق منها بمعالجة المخاطر وتعريف الخدمات المالية؛

(ب) مواصلة تطوير الحجج المفاهيمية بشأن إدراج أو استبعاد مخاطر التخلف عن السداد في حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وفي حالة الاستبعاد، وضع الأساليب وإيجاد البيانات التي يمكن أن تدعم استبعاد مخاطر التخلف عن السداد من الحساب في المستقبل؛

(ج) النظر في إمكانية استخدام نهج مختلطة في قياس الأسعار والأحجام؛

(د) مواصلة تطوير نهج "تكاليف التمويل" من أجل تحديد السعر المرجعي، وكذلك تطوير نهج بديلة ممكنة (مثل السعر المرجعي الأفضل)؛

(هـ) النظر في الأدوات المالية لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ونطاق وحداتها؛

(و) الصلة بين التوصيات بشأن تنفيذ تلك الخدمات وتعريف الدخل.

ويمكن اعتبار البنود الثلاثة الأولى، أي (أ)، و (ب) و (ج)، توضيحا لنظام الحسابات القومية لعام 2008.

38-3 وعندما تقتني مؤسسة أصلاً ثابتاً بموجب شروط تأجير تمويلي، يُحتسب القرض بين المؤجّر والمستأجر. وتعامل المدفوعات المنتظمة بموجب عقد التأجير كمدفوعات فائدة وسداد للمبلغ الأصلي. وعندما يكون المؤجّر مؤسسة مالية، تكون الفائدة المستحقة الدفع بموجب التأجير التمويلي مقابلاً للفوائد المصرفية، وينبغي الفصل فيها بين الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وبين رسوم الخدمة المالية، مثلما هو الحال بالنسبة لأي قرض.

39-3 وحتى عندما يوصف القرض بأنه متعثر، يستمر تسجيل الفائدة وما يتصل بها من رسوم خدمات في نظام فرعي تابع لنظام الحسابات القومية.

40-3 وقد تكون القيمة المحسوبة لخدمات الوساطة تلك قيمة سلبية. وهذا يتطلب تفسيراً، لأنه لا يمكن أن يكون الناتج سلبياً. وفيما يلي بعض الأسباب المؤدية لذلك. أولاً، يمكن أن يكون استمرار القيمة السلبية لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر يعود إلى استخدام أسعار مرجعية غير مناسبة. فقد تختار هيئة إعداد البيانات، مثلاً، سعر إقراض قصير الأجل بين المصارف، كسعر مرجعي. وقد لا يكون ذلك السعر المرجعي متسقاً مع هيكل آجال الاستحقاق للقروض والودائع. وبالتالي، عندما تكون أسعار الفائدة المعروضة على المودعين أعلى من السعر المرجعي، تُصبح خدمات الوساطة المقدمة إليهم سلبية. وللتخفيف من ذلك، تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى إعادة النظر في السعر المرجعي الذي تستعمله. ثانياً، حتى عندما يكون السعر المرجعي المختار مناسباً، يمكن ملاحظة حدوث خدمات وساطة سلبية خاصة بالنسبة للمودعين وأيضاً بالنسبة للمقترضين، من حين إلى آخر خلال فترات تقلب الأسعار المرجعية وعند حدوث خلل في أسواق السيولة. ويمكن أن يحدث ذلك في أوقات الأزمات المالية. وينبغي توخي الحذر الشديد في حساب تقديرات خدمات الوساطة خلال تلك الفترات. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات عندئذ إلى استعراض إمكانية تطبيق السعر المرجعي الأساسي لتلك الفترة في حساب خدمات الوساطة.

توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قطاعات المستخدمين

المرجعان:

الدليل التجميعي للطبعة السادسة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 3، خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر
النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010، الفصل 14، خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

41-3 يُفترض أن تكون البيانات المستخدمة في حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وسعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وسعر الفائدة المصرفي، متاحة

كلها في التقارير التي تقدمها شركات تلقي الودائع إلى السلطة النقدية. فإذا لم يكن الحال كذلك، فإنه ينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تناقش مع السلطات النقدية كيفية الحصول على تلك البيانات. ومن الأمثلة على مصادر البيانات الممكنة الأخرى، الاستقصاءات والتعدادات التي أجرتها وكالات حكومية أخرى، واستقصاءات المؤسسات الخاصة والمجموعات الصناعية، والبيانات الخاصة كالتالي تملكها وكالات الإبلاغ عن الائتمانات.

3-42 وتبعاً لطبيعة البيانات المصدرية، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في نهجين لتوزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر وما يتصل بها من معاملات على مختلف القطاعات. ويمكن وصف النهج الأول بنهج "الانتقال من أسفل إلى أعلى". وهذا النهج يفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على بيانات عن الفوائد المستحقة القبض على القروض، والفوائد المستحقة الدفع على الودائع، وعن أرصدة القروض والودائع بحسب القطاع المؤسسي (بما في ذلك العالم الخارجي). ويمكنها بالتالي حساب ما سيُدرج في كل قطاع من خدمات وساطة وفوائد وفق نظام الحسابات القومية على القروض والودائع. وتُجمع تلك المعاملات بعد ذلك للحصول على تقديرات على نطاق الاقتصاد. وستحتاج هيئة إعداد البيانات خلال هذه العملية أيضاً إلى تجزئة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والمخصصة للأسر المعيشية إلى الفئات التالية:

- الاستهلاك الوسيط للأسر المعيشية بوصفها مالكة مساكن.
- الاستهلاك الوسيط للأسر المعيشية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية.
- الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

وهذا التوزيع يوافق التوزيع التالي للقروض المقدمة إلى الأسر المعيشية (من حيث الحجم وسعر الفائدة):

- القروض السكنية⁽²¹⁾.
- القروض المقدمة إلى الأسر المعيشية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية.
- القروض الأخرى المقدمة إلى الأسر المعيشية.

وإذا كانت البيانات عن القروض السكنية والقروض المقدمة إلى الأسر المعيشية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية متاحة من مصادر مثل الإحصاءات النقدية أو المالية، فسيكون

(21) يمكن استخدام القروض السكنية التي تحصل عليها الأسر المعيشية في شراء مساكن للسكن أو للتأجير. ولا تدخل في القروض السكنية التسهيلات الائتمانية المتجددة أو القروض التجارية المضمونة بقروض سكنية.

بإمكان هيئة إعداد البيانات أن تحسب مباشرة خدمات الوساطة والفائدة وفق نظام فرعي تابع لنظام الحسابات القومية لهاتين الفئتين. ويمكن عندئذ حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وسعر الفائدة المصرفي بالنسبة للقروض الأخرى بطرح فئات القروض المذكورة سابقا من المجموع.

وتنقسم ودائع الأسر المعيشية إلى:

- ودائع الأسر المعيشية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية.
- ودائع الأسر المعيشية بوصفها جهات مستهلكة.

وإذا كانت البيانات المصدرية عن هذا التصنيف متاحة، فسيكون بإمكان هيئة إعداد البيانات أن تحسب مباشرة خدمات الوساطة، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية لهاتين الفئتين.

3-43 وحتى في حالة توافر البيانات المصدرية بحسب القطاع، فإن الأمر قد يحتاج إلى إدخال تعديلات إذا لم يكن تعريف القطاع في البيانات المصدرية متوافقا مع التعريف المستخدم في الحسابات القومية.

3-44 غير أنه من المرجح أن تكون البيانات الأولية متاحة فقط بدون توزيع قطاعي. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات، نتيجة لذلك، إلى النظر في استخدام النهج الثاني، الذي يمكن وصفه بنهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل". وفي هذا النهج، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تستخدم البيانات المصدرية المتاحة لحساب مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية على القروض والودائع. وستستخدم تلك الهيئة بعد ذلك مختلف المؤشرات مثل أرصدة القروض/الودائع أو الفائدة المستحقة القبض/الدفوع من مصادر أخرى لتوزيع البيانات المحسوبة على قطاعات المستخدمين⁽²²⁾.

(22) يمكن تحسين هذه الطريقة إذا أمكن تجزئة المؤشرات بحسب الفئات الفرعية للقروض/الودائع. مثلا، إذا أمكن حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر حسابا منفصلا بالنسبة للرهن العقاري، وبطاقات الائتمان، وغيرها من القروض التي تسدد بأقساط، مع وجود مؤشر منفصل لكل نوع من أنواع القروض هذه، فإنه يمكن توزيع كل نوع من أنواع القروض على القطاعات بشكل منفصل، كما يمكن إضافة خدمات الوساطة إلى جميع الفئات الفرعية للقروض داخل كل قطاع والتوصل إلى حساب خدمات الوساطة بحسب القطاع. وبالمثل، إذا توافرت مؤشرات لمختلف الفئات الفرعية للودائع، مثل الطلب، والوقت، والودائع الادخارية، فإنه يمكن القيام بذلك بالنسبة لخدمات الوساطة المقدمة للمودعين.

3-45 وستحتاج هيئة إعداد البيانات أيضا إلى توزيع تقديرات خدمات الوساطة، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية، المخصصة للأسر المعيشية إلى الفئات ذات الصلة، على النحو المبين سابقا. وبإمكان تلك الهيئة أن تنظر في استخدام نفس المؤشرات التي ورد وصفها أعلاه في إجراء ذلك التوزيع. أما إذا لم تكن تلك المؤشرات متاحة، فيمكن للهيئة أن تنظر في استخدام طرائق أخرى. فعلى سبيل المثال، إذا لم تتوفر بيانات عن الأسر المعيشية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية، فإنه يمكن وضع تقديرات لها بافتراض أن نسبة أرصدة الودائع إلى القيم المضافة أو رقم الأعمال الملاحظ لأصغر المؤسسات هي قيم تنطبق على المؤسسات غير الاعتبارية. ويمكن عندئذ استخدام البيانات عن الودائع في تخصيص تقديرات خدمات الوساطة، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية على الودائع بالنسبة للأسر المعيشية.

3-46 ومن المرجح أن تكون الوحدات المؤسسية المقيمة أيضا من زبائن الشركات غير المقيمة لتلقي الودائع. ويمكن الحصول على تقديرات عن مجموع الواردات من خدمات الوساطة، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية على القروض والودائع، مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات. ولكن، إذا لم تتضمن إحصاءات ميزان المدفوعات تقديرات لتلك البنود، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لها باستخدام مجموعة من المصادر. ويمكنها النظر في إجراء استقصاءات للمؤسسات وللأسر المعيشية لجمع بيانات عن حجم القروض والودائع، وعما يرتبط بها من أسعار فائدة ومعاملات مع الشركات غير المقيمة لتلقي الودائع. ويمكن الحصول على البيانات الأولية عن واردات الحكومة من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، من الحسابات الحكومية. ويمكن، كبديل عن ذلك، النظر في استخدام بيانات بلدان شريكة. كما يمكن استكشاف إمكانية استخدام بيانات مصرف التسويات الدولية عن ودائع وقروض المصارف في العالم المصنفة بحسب بلد الطرف المقابل. وينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تضع تقديرات للواردات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والفائدة بحسب نظام الحسابات القومية، وأسعار الفائدة المصرفية، بالتشاور مع القائمين بإعداد بيانات ميزان المدفوعات، ضمنا للاتساق في تسجيل هذه المعاملات في الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات⁽²³⁾.

(23) عموما، تكون البيانات المتاحة لحساب الواردات والصادرات من خدمات الوساطة، ولا سيما خدمات الوساطة ذات الأسعار المرجعية المنفصلة وفيما يتعلق بفرادى القطاعات والقطاعات الفرعية والصناعات، غير متاحة بكثرة، بحيث توجد حاجة إلى إجراء شكل من أشكال التنسيق الدولي يتيح توافر المعلومات عن الصادرات والواردات من تلك الخدمات بحسب البلد، تيسيرا للاتساق بين البلدان.

3-47 وبعد الحصول على البيانات المطلوبة، إما مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات أو من خلال تقنيات أخرى لوضع التقديرات، يتعين على هيئة إعداد البيانات توزيع البيانات عن مجموع الواردات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية، على القطاعات المؤسسية المقيمة. وإذا تمكنت هيئة إعداد البيانات من الحصول على البيانات الأولية مصنفة بحسب القطاع المؤسسي من مختلف المصادر مثل الاستقصاءات الإحصائية والبيانات الإدارية كالحسابات المالية الحكومية، فإنها ستكون قادرة على حساب استهلاك المستورد من خدمات الوساطة، والفوائد المصرفية المستحقة الدفع وفق نظام الحسابات القومية، والفائدة المصرفية المستحقة الدفع إلى كل قطاع. ويمكن عندئذ حساب مجموع قيمة الواردات من خدمات الوساطة تلك بوصفها مجموع التقديرات القطاعية المقابلة. أما إذا كانت هيئة إعداد البيانات قادرة فقط على حساب مجموع قيمة خدمات الوساطة المستوردة، باستخدام البيانات الأولية، فإنها ستحتاج إلى توزيع تلك التقديرات على القطاعات المؤسسية المقيمة على أساس مختلف الافتراضات. ويمكنها، على سبيل المثال، أن تنظر في توزيع البيانات بشكل متناسب مع البيانات القطاعية عن أرصدة القروض والودائع للشركات المقيمة التي تتلقى الودائع.

المثال العملي 3-1 حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والفائدة وفق نظام الحسابات القومية بحسب القطاع المؤسسي

3-48 يبين هذا المثال العملي كيفية حساب مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والفائدة وفق نظام الحسابات القومية بالأسعار الجارية، باستخدام نهج "الانتقال من أسفل إلى أعلى"⁽²⁴⁾. وتتوقف تقديرات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على تواتر عملية الحساب. ويمكن لخدمات الوساطة المحسوبة باستخدام بيانات أولية سنوية أن تختلف عن التقديرات المماثلة لتلك الخدمات المحسوبة باستخدام بيانات ربع سنوية. وهذه التقديرات الأخيرة قد تكون أكثر دقة وتحديدا. وللتوضيح، استُخدمت في هذا المثال العملي بيانات سنوية وليس ربع سنوية في حساب خدمات الوساطة، ولذلك قد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى تكييف هذا المثال العملي ليوافق استخدام بيانات ربع سنوية. ويبين هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية قيد البنود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

(24) يبين المثال العملي 3-2 كيفية توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل" في الصناعات.

3-49 ويتضمن الجدول 3-2 معلومات عن تفاصيل الفوائد المستحقة القبض على القروض والفوائد المستحقة الدفع على الودائع بالنسبة للشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، بحسب قطاع الاقتصاد. وتسمى الفائدة المستحقة القبض على القروض، والمستحقة الدفع على الودائع في نظام الحسابات القومية "فائدة مصرفية". وتشمل الفائدة المستحقة الدفع من طرف الأسر المعيشية على القروض التي تلقتها مبلغا منفصلا للقروض السكنية. وكما ذكر من قبل، تُعتبر خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والمتعلقة بالقروض السكنية استهلاكا وسيطا لقطاع الأسر المعيشية، لأنه يُستخدم كأحد المدخلات لإنتاج خدمات سكنية. وللتبسيط، يُفترض أن الأسر المعيشية لا تملك مؤسسات غير اعتبارية. ولذلك تنقسم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والمتعلقة بالقروض المقدمة إلى الأسر المعيشية إلى استهلاك وسيط للأسر المعيشية بصفتها مالكة مساكن، وإلى استهلاك نهائي للأسر المعيشية، في حين تُخصص خدمات الوساطة لودائع الأسر المعيشية بالكامل للاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

3-50 وترد في الجدول 3-3 الميزانية العمومية التي تبين تفاصيل القروض (الأصول) والودائع (الخصوم) لشركات تلقي الودائع، بحسب القطاع المؤسسي. وتُستخدم بيانات الميزانية العمومية في الجدول 3-3 لاشتقاق متوسطات تلك القروض والودائع، وكذلك تغيراتها في كل قطاع في الجدول 3-4. ويُحسب المستوى المتوسط باستخدام المتوسط البسيط لقيمتي مستوى القروض أو الودائع في 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر، في حين يُحسب التغير بوصفه الفارق بين قيمتي مستوى القروض والودائع في 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر.

الجدول 3-2

بيانات عن الفوائد المستحقة القبض على القروض، والفوائد المستحقة الدفع على الودائع، التي تعرضها الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	الفوائد المستحقة القبض على القروض	150.1
(أ1)	الشركات غير المالية	80.0
(ب1)	الشركات المالية الأخرى	7.5
(ج1)	القطاع الحكومي	10.0
(د1)	الأسر المعيشية	36.1
(ه1)	منها: القروض السكنية	20.0
(و1)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	7.5
(ز1)	العالم الخارجي	9.0
(2)	الفوائد المستحقة الدفع على الودائع	62.9

رقم الخط	البند	القيمة
(أ2)	الشركات غير المالية	36.0
(ب2)	الشركات المالية الأخرى	6.6
(ج2)	القطاع الحكومي	5.0
(د2)	الأسر المعيشية	8.0
(هـ2)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	4.3
(و2)	العالم الخارجي	3.0

الجدول 3-3

بيانات عن أرصدة القروض والودائع للشركات المقيمة التي تتلقى ودائع

رقم الخط	الأصول والمخضوم المالية	القيمة
(3)	أرصدة القروض الممنوحة في 1 كانون الثاني/يناير	1809.0
(أ3)	الشركات غير المالية	982.0
(ب3)	الشركات المالية الأخرى	102.0
(ج3)	القطاع الحكومي	110.0
(د3)	الأسر المعيشية	430.0
(هـ3)	منها: القروض السكنية	230.0
(و3)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	90.0
(ز3)	العالم الخارجي	95.0
(4)	أرصدة الودائع المحتفظ بها في 1 كانون الثاني/يناير	1127.0
(أ4)	الشركات غير المالية	650.0
(ب4)	الشركات المالية الأخرى	99.0
(ج4)	القطاع الحكومي	98.0
(د4)	الأسر المعيشية	150.0
(هـ4)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	80.0
(و4)	العالم الخارجي	50.0
(5)	أرصدة القروض الممنوحة في 31 كانون الأول/ديسمبر	1893.0
(أ5)	الشركات غير المالية	1022.0
(ب5)	الشركات المالية الأخرى	104.0
(ج5)	القطاع الحكومي	116.0
(د5)	الأسر المعيشية	440.0
(هـ5)	منها: القروض السكنية	240.0
(و5)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	96.0
(ز5)	العالم الخارجي	115.0
(6)	أرصدة الودائع المحتفظ بها في 31 كانون الأول/ديسمبر	1155.0

رقم الخط	الأصول والخصوم المالية	القيمة
(أ6)	الشركات غير المالية	660.0
(ب6)	الشركات المالية الأخرى	101.0
(ج6)	القطاع الحكومي	92.0
(د6)	الأسر المعيشية	152.0
(هـ6)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	84.0
(و6)	العالم الخارجي	66.0

3-51 ويبيّن الجدول 3-5 كيفية اشتقاق متوسط سعر الفائدة على القروض والودائع لكل قطاع باستخدام بيانات الجدولين 3-2 و 3-4. ويُحسب كل متوسط سعر فائدة بقسمة تدفقات الفائدة خلال السنة على متوسط أرصدة القروض أو الودائع، ثم ضرب النتيجة في 100. ويبيّن الجدول 3-5 أيضا سعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM}) الذي يُشتق باستخدام الطريقة الداخلية، مثلما سبق شرحه أعلاه في المعادلة (2-3). ويُحسب سعر الفائدة المرجعي الداخلي كالتالي:

- يُحسب متوسط سعر الفائدة على جميع القروض (r_L) بقسمة مجموع إيرادات الفوائد المستحقة القبض على جميع القروض المقدمة من الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع على متوسط أرصدة جميع القروض، ثم ضرب النتيجة في 100.
- يُحسب متوسط سعر الفائدة على جميع الودائع (r_D) بقسمة مجموع الفوائد الواجبة الدفع على جميع الودائع لدى الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع على متوسط أرصدة جميع الودائع، ثم ضرب النتيجة في 100.
- ويُحسب سعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM}) بحساب المتوسط البسيط للقيمتين.

الجدول 3-4

متوسط أرصدة القروض والودائع لدى الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع، والتغيرات في تلك الأرصدة

رقم الخط	الأصول والخصوم المالية	وصف النشاط	القيمة
(7)	متوسط أرصدة القروض الممنوحة ($Y_{L,av}$)	$2/[(5)+(3)]$	1851.0
(أ7)	الشركات غير المالية	$2/[(أ5)+(أ3)]$	1002.0

رقم الخط	الأصول والخصوم المالية	وصف النشاط	القيمة
(ب7)	الشركات المالية الأخرى	$2/[(ب5)+(ب3)]$	103.0
(ج7)	القطاع الحكومي	$2/[(ج5)+(ج3)]$	113.0
(د7)	الأسر المعيشية	$2/[(د5)+(د3)]$	435.0
(ه7)	منها: القروض السكنية	$2/[(ه5)+(ه3)]$	235.0
(و7)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	$2/[(و5)+(و3)]$	93.0
(ز7)	العالم الخارجي	$2/[(ز5)+(ز3)]$	105.0
(8)	متوسط أرصدة الودائع المحتفظ بها $(Y_{D,av})$	$2/[(6)+(4)]$	1141.0
(أ8)	الشركات غير المالية	$2/[(أ6)+(أ4)]$	655.0
(ب8)	الشركات المالية الأخرى	$2/[(ب6)+(ب4)]$	100.0
(ج8)	القطاع الحكومي	$2/[(ج6)+(ج4)]$	95.0
(د8)	الأسر المعيشية	$2/[(د6)+(د4)]$	151.0
(ه8)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	$2/[(ه6)+(ه4)]$	82.0
(و8)	العالم الخارجي	$2/[(و6)+(و4)]$	58.0
(9)	التغير في القروض الممنوحة	(3)-(5)	84.0
(أ9)	الشركات غير المالية	(أ3)-(أ5)	40.0
(ب9)	الشركات المالية الأخرى	(ب3)-(ب5)	2.0
(ج9)	القطاع الحكومي	(ج3)-(ج5)	6.0
(د9)	الأسر المعيشية	(د3)-(د5)	10.0
(ه9)	منها: القروض السكنية	(ه3)-(ه5)	10.0
(و9)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(و3)-(و5)	6.0
(ز9)	العالم الخارجي	(ز3)-(ز5)	20.0
(10)	التغير في الودائع المحتفظ بها	(4)-(6)	28.0
(أ10)	الشركات غير المالية	(أ4)-(أ6)	10.0
(ب10)	الشركات المالية الأخرى	(ب4)-(ب6)	2.0
(ج10)	القطاع الحكومي	(ج4)-(ج6)	6.0-
(د10)	الأسر المعيشية	(د4)-(د6)	2.0
(ه10)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه4)-(ه6)	4.0
(و10)	العالم الخارجي	(و4)-(و6)	16.0

الجدول 3-5

حساب متوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع المقدمة من الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع، وسعر الفائدة المرجعي

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة
(11)	متوسط سعر الفائدة على القروض (r_I)	$100.0 \times (7) / (1)$	8.11
(أ11)	الشركات غير المالية	$100.0 \times (أ7) / (أ1)$	7.98
(ب11)	الشركات المالية الأخرى	$(ب7) / (ب1) \times 100.0$	7.28
(ج11)	القطاع الحكومي	$100.0 \times (ج7) / (ج1)$	8.85
(د11)	الأسر المعيشية	$100.0 \times (د7) / (د1)$	8.30
(ه11)	منها: القروض السكنية	$100.0 \times (ه7) / (ه1)$	8.51
(و11)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	$100.0 \times (و7) / (و1)$	8.06
(ز11)	العالم الخارجي	$100.0 \times (ز7) / (ز1)$	8.57
(12)	متوسط سعر الفائدة على الودائع (r_D)	$100.0 \times (8) / (2)$	5.51
(أ12)	الشركات غير المالية	$100.0 \times (أ8) / (أ2)$	5.50
(ب12)	الشركات المالية الأخرى	$(ب8) / (ب2) \times 100.0$	6.60
(ج12)	القطاع الحكومي	$100.0 \times (ج8) / (ج2)$	5.26
(د12)	الأسر المعيشية	$100.0 \times (د8) / (د2)$	5.30
(ه12)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	$100.0 \times (ه8) / (ه2)$	5.24
(و12)	العالم الخارجي	$100.0 \times (و8) / (و2)$	5.17
(13)	سعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM})	$2 / [(12) + (11)]$	6.81

3-52 وبين الجدول 3-6 بيانات عن القروض المقدمة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى الودائع إلى الاقتصاد، والفوائد المستحقة القبض على القروض الممنوحة من تلك الشركات. وللتبسيط، يُفترض أن تلك القروض تأتي من الشركات غير المقيمة التي تتلقى الودائع في بلد أجنبي واحد فقط، وبعملة ذلك البلد الأجنبي. ويُفترض أيضاً أن تلك القروض تمنحها فقط شركات مقيمة غير مالية.

3-53 وبما أن البيانات عن القروض التي تقدمها الشركات غير المقيمة التي تتلقى الودائع والفائدة المستحقة القبض عليها مقومة بعملة أجنبية، يجب تحويل تلك البيانات إلى العملة المحلية ليتمكن قيدها في نظام الحسابات القومية. وللتبسيط، يُفترض أن سعر الصرف بين العملة

المحلية والعملية الأجنبية هو سعر ثابت طوال الفترة المحاسبية، وقد افترض ذلك في الجدول 3-6، كالتالي:

- يُضرب متوسط أرصدة القروض والفائدة المستحقة القبض على القروض التي قدمتها الشركات المالية غير المقيمة، المقيمة بعملية أجنبية، في سعر الصرف للحصول على القيمة المعادلة بالعملية المحلية.

الجدول 3-6

القروض الممنوحة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى ودائع إلى الشركات غير المالية المقيمة

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة
(14)	أرصدة القروض الممنوحة بعملات أجنبية في 1 كانون الثاني/يناير		80.0
(15)	أرصدة القروض الممنوحة بعملات أجنبية في 31 كانون الأول/ديسمبر		86.0
(16)	متوسط أرصدة القروض بعملات أجنبية $(Y_{L,F,av})$	$100.0 \times (15)/(14)$	83.0
(17)	التغير في القروض بعملات أجنبية	$(14)-(15)$	6.0
(18)	الفوائد الواجبة الدفع بعملات أجنبية		5.8
(19)	متوسط سعر الفائدة $(r_{L,F})$	$100.0 \times (16)/(18)$	7.00
(20)	سعر الفائدة المرجعي في البلد الأجنبي (r_{F})	سعر الفائدة بين البنوك	5.00
(21)	سعر الصرف	1-3 وحدات العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية	1.3
(22)	متوسط أرصدة القروض بالعملية المحلية	$(21) \times (16)$	107.9
(23)	التغير في القروض بالعملية المحلية	$(21) \times (17)$	7.8
(24)	الفائدة المستحقة الدفع على القروض بالعملية المحلية	$(21) \times (18)$	7.5

وبالإضافة إلى ذلك، يحسب الجدول أيضا متوسط سعر الفائدة بالعملية الأجنبية، التي تستخدم في حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. ويكون ذلك على النحو التالي:

- تُقسم الفائدة المستحقة القبض على متوسط رصيد القروض بالعملية الأجنبية وتُضرب النتيجة في 100.

ولحساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، يجب أيضا تحديد سعر الفائدة المرجعي الأجنبي الذي يجب استخدامه. وفي هذا المثال، يُفترض أن قيمة خدمات الوساطة في البلد الأجنبي الذي يقدم القروض تُحسب على أساس سعر الفائدة بين البنوك في ذلك البلد، ولذلك يُستخدم ذلك السعر السائد بين البنوك كسعر فائدة مرجعي أجنبي.

وإذا كانت القروض التي تقدمها الشركات المالية غير المقيمة متاحة أيضا بعملات أجنبية أخرى، فينبغي القيام بالخطوات المذكورة أعلاه مع كل عملة للحصول على قيمة القروض والفائدة المستحقة القبض بالعملة المحلية. ويفترض المثال العملي أيضا أنه ليس للوحدات المؤسسية المقيمة ودائع لدى شركات غير مقيمة تتلقى الودائع. وإذا كانت للوحدات المؤسسية المقيمة ودائع لدى شركات غير مقيمة تتلقى الودائع، فينبغي القيام بالخطوات المشار إليها أعلاه للحصول على قيمة الودائع والفائدة المستحقة الدفع من طرف تلك الشركات بالعملة المحلية.

3-54 وباستخدام بيانات الجداول أعلاه، تُحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بشكل منفصل للقروض وللودائع لكل قطاع في الجدول 3-7. وبالنسبة لكل قطاع، تُحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض التي تقدمها الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع على النحو التالي:

- يُحسب الفارق بين متوسط سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM}) في الجدول 3-5.

- ويُضرب هذا الفارق في متوسط مستوى القروض للحصول على قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض.

على سبيل المثال، تبلغ قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض التي تقدمها الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع إلى الشركات المالية غير المقيمة

$$\left(\frac{7.98 - 6.81}{100.0} \right) \times 1002.0 = 11.8 \text{ units.}$$

وبالنسبة لكل قطاع، تُحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع لدى الشركات المقيمة التي تتلقى ودائع على النحو التالي:

- يُحسب الفرق بين سعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM}) ومتوسط سعر الفائدة على الودائع في الجدول 3-5.

- يُضرب هذا الفارق في متوسط مستوى الودائع للحصول على قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع.

مثلاً، تبلغ قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على ودائع

$$\left(\frac{6.81-5.50}{100.0}\right) \times 665.0 = 8.6 \text{ units.}$$

الشركات غير المالية لدى الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع

وفي حالة القروض المقدمة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى ودائع، تُحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على النحو التالي:

- يُضرب الفرق بين متوسط سعر الفائدة على القروض ($r_{L,F}$) وسعر الفائدة المرجعي الأجنبي (rr_F)، وكلاهما مقيماً بالعملة الأجنبية، في الجدول 3-6.

- ويُضرب هذا الفارق في متوسط مستوى القروض ($Y_{L,F,av}$) للحصول على قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض بالعملة الأجنبية.

- وتحوّل خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف المحدد (1.3 وحدة نقدية محلية تساوي وحدة نقدية أجنبية واحدة).

وفي حالة هذا المثال العملي، تبلغ قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل

غير مباشر على القروض المقدمة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى ودائع

$$\left(\frac{r_{L,F} - rr_F}{100.0}\right) \times Y_{L,F,av} \times 1.3 = \left(\frac{7.00 - 5.00}{100.0}\right) \times 83.0 \times 1.3 = 2.2 \text{ units.}$$

الجدول 3-7

حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(25)	مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(27)+(28)+(29)	41.0	
(26)	المخرجات المحلية من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(27)+(28)	38.8	P1
(27)	خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	(أ27)+(ب27)+(ج27)+(د27)+(و27)+(ز27)	24.0	
(أ27)	الشركات غير المالية	(أ11)-(أ13) × 100.0 / (أ7)	11.8	
(ب27)	الشركات المالية الأخرى	(ب11)-(ب13) × 100.0 / (ب7)	0.5	
(ج27)	القطاع الحكومي	(ج11)-(ج13) × 100.0 / (ج7)	2.3	
(د27)	الأسر المعيشية	(د11)-(د13) × 100.0 / (د7)	6.5	
(هـ27)	منها: القروض السكنية	(هـ11)-(هـ13) × 100.0 / (هـ7)	4.0	
(و27)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية	(و11)-(و13) × 100.0 / (و7)	1.2	

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(27ز)	العالم الخارجي	(11ز)-(13)/100.0×(7ز)	1.8	
(28)	خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	(28أ)+(28ب)+(28ج)+(28د)+(28هـ)+(28و)	14.8	
(28أ)	الشركات غير المالية	(13)-(12أ)/100.0×(8أ)	8.6	
(28ب)	الشركات المالية الأخرى	(13)-(12ب)/100.0×(8ب)	0.2	
(28ج)	القطاع الحكومي	(13)-(12ج)/100.0×(8ج)	1.5	
(28د)	الأسر المعيشية	(13)-(12د)/100.0×(8د)	2.3	
(28هـ)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(13)-(12هـ)/100.0×(8هـ)	1.3	
(28و)	العالم الخارجي	(13)-(12و)/100.0×(8و)	1.0	
(29)	الواردات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(19)-(20)/100.0×(22)	2.2	P7
(30)	مجموع استخدام خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(31)+(32)+(33)	41.0	
(31)	الاستهلاك الوسيط	(31أ)+(31ب)+(31ج)+(31د)+(31هـ)	33.4	P2
(31أ)	الشركات غير المالية	(27أ)+(28أ)+(29)	22.5	P2
(31ب)	الشركات المالية الأخرى	(27ب)+(28ب)	0.7	P2
(31ج)	القطاع الحكومي	(27ج)+(28ج)	3.8	P2
(31د)	الأسر المعيشية (الخدمات السكنية)	(27د)	4.0	P2
(31هـ)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(27و)+(28هـ)	2.5	P2
(32)	النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية	(27د)-(27هـ)+(28د)	4.8	P3
(33)	الصادرات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(27ز)+(28ز)	2.8	P6

وتُجمع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض المقدمة من الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع في كل قطاع للحصول على قيمة مجموع خدمات الوساطة المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض (24.0 وحدة). وبالمثل، تُجمع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع، التي تقدمها الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع في كل قطاع للحصول على قيمة مجموع خدمات الوساطة المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع (14.8 وحدة). ويبلغ مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض بالعملة الأجنبية 2.2 وحدة. ويبيّن الجزء الأسفل من الجدول أيضاً كيفية توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على مستخدميها النهائيين

ومستخدميها في مرحلة وسيطة⁽²⁵⁾. وفي حالة الأسر المعيشية، ينبغي التمييز بين خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للاستهلاك النهائي، وتلك الخدمات للاستهلاك الوسيط في حالة القروض السكنية.

3-55 ويبيّن الجدول 3-8 كيفية اشتقاق سعر الفائدة وفق نظام الحسابات القومية بالنسبة لقروض وودائع كل قطاع مؤسسي. وفي حالة القروض، تُشتق الفائدة وفق نظام الحسابات القومية بوصفها الفرق بين الفائدة المصرفية المستحقة القبض من طرف شركات تلقي الودائع وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لكل قطاع. وفي حالة الودائع، تُشتق الفائدة وفق نظام الحسابات القومية بوصفها مجموع الفائدة المصرفية المستحقة الدفع من طرف شركات تلقي الودائع وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لكل قطاع. ثم تُجمع الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض/الدفع على القروض/الودائع من/إلى كل قطاع، للحصول على التقديرات المقابلة في الاقتصاد ككل. ومثلما سبقت الإشارة إليه، تُقيد الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، وليس الفائدة المصرفية، في حساب تخصيص الدخل الأولي⁽²⁶⁾.

3-56 ويبيّن الجدول 3-9 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة المعاملات بين الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع وغيرها من الوحدات المؤسسية. وعموماً، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية على أساس المبادئ التالية: بالنسبة للشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، تمثل الفائدة المقبوضة على القروض خلال الفترة المحاسبية زيادة في النقد وفي الودائع في الحساب المالي، في حين تمثل الفائدة المدفوعة على الودائع والقروض الممنوحة خلال الفترة المحاسبية نقصاناً في تلك الأصول المالية في الحساب المالي. والعكس ينطبق أيضاً على الوحدات المؤسسية المناظرة. وكمثال على ذلك، للشركات المقيمة التي تتلقي الودائع نقصان صاف قدره 3.2 وحدة في أصولها من النقد والودائع خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- الفائدة المقبوضة على القروض (150.0 وحدة).
- الفائدة المدفوعة على الودائع (-62.9 وحدة).
- القروض الممنوحة (-84 وحدة).

(25) للتبسيط، لا ترد آثار خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الناتج وعلى الاستهلاك الوسيط للحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

(26) يمكن أيضاً الحصول على قيمة الفائدة وفق نظام الحسابات القومية على القروض والودائع بضرب سعر الفائدة المرجعي في متوسط أرصدة القروض والودائع، على التوالي.

وللشركات المقيمة التي تتلقى الودائع أيضا زيادة صافية قدرها 84.0 وحدة في أصولها من القروض خلال الفترة المحاسبية.

الجدول 3-8

حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
		الفائدة وفق نظام الحسابات القومية لشركات تلقي الودائع		
(34)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على القروض	(أ34)+(ب34)+(ج34) +(د34)+(ه34)+(و34)	126.1	D4, D41
(أ34)	الشركات غير المالية	(أ1)-(أ27)	68.2	
(ب34)	الشركات المالية الأخرى	(ب1)-(ب27)	7.0	
(ج34)	القطاع الحكومي	(ج1)-(ج27)	7.7	
(د34)	الأسر المعيشية	(د1)-(د27)	29.6	
(ه34)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(و1)-(و27)	6.3	
(و34)	العالم الخارجي	(ز1)-(ز27)	7.2	
(35)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على الودائع	(أ35)+(ب35)+(ج35) +(د35)+(ه35)+(و35)	77.7	D4, D41
(أ35)	الشركات غير المالية	(أ2)+(أ28)	44.6	
(ب35)	الشركات المالية الأخرى	(ب2)+(ب28)	6.8	
(ج35)	القطاع الحكومي	(ج2)+(ج28)	6.5	
(د35)	الأسر المعيشية	(د2)+(د28)	10.3	
(ه35)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه2)+(ه28)	5.6	
(و35)	العالم الخارجي	(و2)+(و28)	4.0	
		الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للشركات غير المقيمة التي تتلقى الودائع		
(36)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على القروض	(24)-(29)	5.4	
		الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للشركات غير المالية		
(37)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع	(أ35)	44.6	D4, D41
(38)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(أ34)+(ب36)	73.6	D4, D41
		الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للشركات المالية الأخرى		
(39)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع	(ب35)	6.8	D4, D41
(40)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(ب34)	7.0	D4, D41
		الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للحكومة العامة		
(41)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع	(ج35)	6.5	D4, D41

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(42)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(34ج)	7.7	D4, D41
	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للأسر المعيشية			
(43)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع	(35د)	10.3	D4, D41
(44)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(34د)	29.6	D4, D41
	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
(45)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع	(35هـ)	5.6	D4, D41
(46)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(34هـ)	6.3	D4, D41
	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية لغير المقيمين			
(47)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض على الودائع والقروض	(35و)+[(24)-(29)]	9.3	D4, D41
(48)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة الدفع على القروض	(34و)	7.2	D4, D41

3-57 وبيّن الجدول 3-10 كيفية تسجيل خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر ومعاملات أخرى. وتبسيطاً للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. كما لا يرد أثر خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على المخرجات ونفقات الاستهلاك النهائي للمنتجين غير السوقين (وهم عموماً، القطاع الحكومي والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وحرصاً على التوضيح، ترد معاملات شركات تلقي الودائع وغيرها من الشركات المالية منفصلة وليس مجتمعة لإظهار معاملات قطاع الشركات المالية. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات شركات تلقي الودائع 38.8 وحدة. ويشمل ذلك خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض (24.0 وحدة) وعلى الودائع (14.8 وحدة). وتفيد المخرجات في حساب الإنتاج لشركات تلقي الودائع. وتفيد خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض من الشركات غير المقيمة التي تقدم الودائع (2.2 وحدة) كمستوردات من السلع والخدمات. وتفيد خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض والودائع للشركات غير المالية (22.5 وحدة)، والشركات المالية الأخرى (0.7 وحدة)، والقطاع الحكومي (3.8 وحدة)، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (2.5 وحدة)، والأسر المعيشية (4.0 وحدات) كاستهلاك وسيط في حساب الإنتاج. ومثلما ذكر أعلاه، يمثل استهلاك الأسر المعيشية الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر تلك الخدمات على القروض السكنية. ويصنف الجدول 3-10 أيضاً الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بحسب تلك

القطاعات إلى خدمات وساطة على القروض وعلى الودائع. ونظرا لهذه الافتراضات، تشمل خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض التي استهلكتها الشركات غير المالية (13.9 وحدة) أيضا 2.2 وحدة من خدمات الوساطة المستوردة؛

(ب) تمثل الفوائد المقيّدة في حساب تخصيص الدخل الأولي الفائدة وفق نظام الحسابات القومية وليس الفوائد المصرفية؛

الجدول 3-9

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
		التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)		
(49)	الشركات غير المالية	(أ1)+(أ2)+(أ9)-(24)	3.7-	F2
(50)	شركات تلقي الودائع	(1)-(2)-(9)	3.2	F2
(51)	الشركات المالية الأخرى	(ب1)+(ب2)+(ب9)	1.1	F2
(52)	القطاع الحكومي	(ج1)+(ج2)+(ج9)	1.0	F2
(53)	الأسر المعيشية	(د1)+(د2)+(د9)	18.1-	F2
(54)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(و1)+(و2)+(و9)	2.8	F2
(55)	العالم الخارجي	(ز1)+(ز2)+(ز9)-(23)-(24)	13.7	F2
		التغيرات في الأصول المالية (القروض)		
(56)	شركات تلقي الودائع	(9)	84.0	F4
(57)	العالم الخارجي	(23)	7.8	F4
		التغيرات في الخصوم (القروض)		
(57)	الشركات غير المالية	(أ9)+(24)	47.8	F4
(58)	الشركات المالية الأخرى	(ب9)	2.0	F4
(59)	القطاع الحكومي	(ج9)	6.0	F4
(60)	الأسر المعيشية	(د9)	10.0	F4
(61)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(و9)	6.0	F4
(62)	العالم الخارجي	(ز9)	20.0	F4

(ج) قيّدت خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر التي استهلكتها الأسر المعيشية كاستهلاك نهائي (4.8 وحدة) في حساب استخدام الدخل المتاح. ويبيّن هذا الحساب أيضا إجمالي المدخرات لكل قطاع ومجموع الاقتصاد، إضافة إلى الميزان الخارجي الجاري؛

(د) بما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات والميزان الخارجي الجاري في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) يقيّد الحساب المالي التغيرات في النقد والودائع وقروض الوحدات المالية. وبما أن هذه البنود هي بنود مقابلة لبنود في الحسابات الأخرى أو أنها تعكس فقط المبادلات في الأصول والخصوم المالية، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض مطابق لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي. أما في الممارسة العملية، فإن الاختلافات في مصادر البيانات وفي توقيت قيد المعاملات يمكن أن تؤدي إلى وجود اختلاف بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

الجدول 3-10

قيد خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والمعاملات ذات الصلة

الاستخدامات

الموارد

الاجمعي	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	شركات تلقي الودائع	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	شركات تلقي الودائع	الشركات المالية الأخرى	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الاجمعي
حساب الإنتاج																					
2.2		2.2								السورادات من السلع والخدمات	P7									2.2	2.2
2.2		2.2								خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض										2.2	2.2
										خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع											
2.8	2.8									الصادرات من السلع والخدمات	P6								2.8		2.8
1.8	1.8									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض									1.8		1.8
1.0	1.0									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع									1.0		1.0
38.8			38.8					38.8		الناتج	P1									38.8	38.8

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	شركات تلقي الودائع	الشركات غير المالية	المعاملات والبود للموازنة	المركز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	شركات تلقي الودائع	الشركات المالية الأخرى	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع
24.0			24.0							خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض										24.0	24.0
14.8			14.8							خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع										14.8	14.8
33.4	33.4									الاستهلاك الوسيط	P2	22.5		0.7	3.8	4.0	2.5	33.4			33.4
21.9	21.9									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض		13.9		0.5	2.3	4.0	1.2	21.9			21.9
11.6	11.6									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع		8.6		0.2	1.5		1.3	11.6			11.6
										إجمالي القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي	B1g	- 22.5	38.8	0.7-	3.8-	4.0-	2.5-	5.4			5.4
										الميزان الخارجي للسلع والخدمات	B11								0.6-		0.6-
حساب تخصيص الدخل الأولي																					
209.2		9.3	199.8	5.6	10.3	6.5	6.8	126.1	44.6	دخل الملكية	D4	73.6	77.7	7.0	7.7	29.6	6.3	202.0	7.2		209.2
209.2		9.3	199.8	5.6	10.3	6.5	6.8	126.1	44.6	الفائدة (الفائدة) وفسق نظام الحسابات القومية	D41	73.6	77.7	7.0	7.7	29.6	6.3	202.0	7.2		209.2
										إجمالي رصيد الدخل الأولي/إجمالي الدخل القومي	B5g	51.5-	87.2	0.9-	5.0-	23.3-	3.2-	3.2			3.2
حساب استخدام الدخل المتاح																					
4.8	4.8									نفقات الاستهلاك النهائي	P3					4.8		4.8			4.8
2.5	2.5									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض						2.5		2.5			2.5
2.3	2.3									خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع						2.3		2.3			2.3
										إجمالي الادخار	B8g	- 51.5	87.2	0.9-	5.0-	28.1-	3.2-	1.5-			1.5-
										الميزان الخارجي	B12								1.5		1.5

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	شركات تقيمي الودائع	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة لعام 2008	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	شركات تقيمي الودائع	الشركات المالية الأخرى	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع	
										الجارى												
التغيرات في الأصول											التغيرات في الأصول											
الحساب الرأسمالي																						
										صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	51.5-	87.2	0.9-	5.0-	- 28.1	3.2-	1.5-	1.5		0.0	
الحساب المالي																						
0.0		1.5	1.5-	3.2-	- 28.1	5.0-	0.9-	87.2	- 51.5	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9											
										النقد والودائع	F2	3.7-	3.2	1.1	1.0	- 18.1	2.8	13.7-	13.7		0.0	
91.8	20.0	71.8	6.0	10.0	6.0	2.0	47.8			القروض	F4		84.0				84.0	7.8		91.8		

توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بحسب الصناعات

3-58 ناقش الفرع السابق كيفية توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قطاعات المستخدمين. ويصنّف توزيع تلك الخدمات على الشركات، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية كمالكة مساكن، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، بوصفها نفقات استهلاك وسيط لتلك الوحدات المؤسسية. ويتطلب توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على تلك الوحدات المؤسسية أيضا تصنيفا بحسب الصناعات المعنية ليتمكن حساب قيمتها المضافة حسابا سليما.

3-59 ومن غير المرجح أن تكون البيانات الأولية اللازمة لحساب خدمات الوساطة والفائدة وفق نظام الحسابات القومية متاحة حسب الصناعات وعلى مستواها. ولذلك، قد يتعذر على هيئة إعداد البيانات أن تحسب مباشرة قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والفائدة وفق نظام الحسابات القومية باستخدام نهج "الانتقال من أسفل إلى أعلى". وتحتاج هيئة إعداد البيانات، بدلا من ذلك، إلى توزيع الاستهلاك الوسيط لتلك الخدمات المنتجة محليا على الصناعات باستخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل" ومؤشرات مثل أسهم أرصدة القروض والودائع، وإجمالي القيمة المضافة، أو مخرجات كل صناعة من الصناعات. وستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى تقييم فعالية الطريقة أو مجموعة الطرائق التي ستستخدمها في توزيع الاستهلاك

الوسيط لخدمات الوساطة المنتجة محليا على الصناعات. وتوقف نتيجة ذلك التقييم على نوع البيانات المتاحة، وعلى طريقة أو طرائق المعالجة التي تُعتبر أكثر موثوقية.

3-60 وينبغي أيضا إدراج بعض الواردات من خدمات الوساطة التي تقدمها شركات غير مقيمة تتلقى الودائع في نفقات الاستهلاك الوسيط للصناعات. ومرة أخرى، ليس من المرجح أن تتمكن هيئة إعداد البيانات من الحصول على بيانات تفصيلية عن أرصدة القروض والودائع، والفائدة المستحقة القبض على القروض، والفائدة المستحقة الدفع على الودائع للشركات غير المقيمة التي تتلقى الودائع، بحسب الصناعات. وينبغي، بالتالي، إدراج قيمة الواردات من الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر في كل صناعة من الصناعات باستخدام الأساليب المبينة في الفقرة السابقة. ومرة أخرى، ستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى تقييم مدى موثوقية الطريقة أو مجموعة الطرائق المستخدمة.

3-61 وسيلزم أيضا النظر في توزيع الاستهلاك الوسيط من خدمات الوساطة على الأسر المعيشية بوصفها مالكة مساكن، علما بأنها تُعامل في نظم الحسابات القومية كمنتجة للخدمات السكنية. وبالنسبة لهذه الأسر المعيشية، تُعتبر خدمات الوساطة المستحقة الدفع على القروض السكنية استهلاكًا وسيطا للأنشطة العقارية.

المثال العملي 3-2 توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الصناعات

3-62 يبيّن هذا المثال العملي كيفية توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الصناعات باستخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل"، وباستخدام قيمة تلك الخدمات المحسوبة في المثال العملي 3-1.

3-63 ويعيد الجدول 3-11 تقديم مجموع العرض من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر في الاقتصاد التي سبق حسابه في المثال العملي 3-1. ويقاس مجموع العرض من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بالأسعار الجارية، وهو يشمل خدمات الوساطة تلك التي انتجتها الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، والواردات من خدمات الوساطة تلك. وتقسّم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، التي تنتجها الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، أيضا إلى خدمات وساطة على القروض وخدمات وساطة على الودائع. ويبيّن الجدول أيضا كيفية توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر إلى استهلاك وسيط، واستهلاك نهائي، وصادرات. ويصنّف الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر (41.0 وحدة) أيضا بحسب القطاع. وكما يتبيّن من الجدول،

توزع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قطاع الشركات غير المالية على أساس الاستهلاك في المثال العملي 3-1. والسؤال الآن هو كيف يوزع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة على مختلف الصناعات.

الجدول 3-11

البيانات عن مخرجات وواردات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة
(1)	مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(2)+(3)+(4)	41.0
(2)	خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	(أ2)+(ب2)+(ج2)+(د2)+(و2)+(ز2)	24.0
(أ2)	الشركات غير المالية		11.8
(ب2)	الشركات المالية الأخرى		0.5
(ج2)	القطاع الحكومي		2.3
(د2)	الأسر المعيشية		6.5
(ه2)	منها: القروض السكنية		4.0
(و2)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		1.2
(ز2)	العالم الخارجي		1.8
(3)	خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	(أ3)+(ب3)+(ج3)+(د3)+(ه3)+(و3)	14.8
(أ3)	الشركات غير المالية		8.6
(ب3)	الشركات المالية الأخرى		0.2
(ج3)	القطاع الحكومي		1.5
(د3)	الأسر المعيشية		2.3
(ه3)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		1.3
(و3)	العالم الخارجي		1.0
(4)	الواردات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر		2.2
(5)	مجموع استخدام خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(6)+(7)+(8)	41.0
(6)	الاستهلاك الوسيط	(أ6)+(ب6)+(ج6)+(د6)+(ه6)	33.4
(أ6)	الشركات غير المالية	(2)+(أ3)+(4)	22.5
(ب6)	الشركات المالية الأخرى	(ب2)+(ب3)	0.7
(ج6)	القطاع الحكومي	(ج2)+(ج3)	3.8
(د6)	الأسر المعيشية (الخدمات السكنية)	(ه2)	4.0

رقم الخط	البند	وصف النشاط	القيمة
(6هـ)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(2و)+(3هـ)	2.5
(7)	النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية	(2د)-(2هـ)+(3د)	4.8
(8)	الصادرات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	(2ز)+(3و)	2.8

3-64 ويُفترض أن الاقتصاد المعني يشمل الفئات الصناعية العامة التالية:

- الزراعة، والحراثة، وصيد الأسماك.
- المناجم، والمحاجر.
- الصناعة التحويلية.
- إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.
- إمدادات الماء؛ والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم.
- البناء.
- تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية.
- النقل والتخزين.
- الإيواء وخدمات تقديم الطعام.
- المعلومات والاتصالات.
- الأنشطة العقارية.
- الأنشطة المهنية، والعلمية، والتقنية.
- الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم.
- التعليم.
- الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي.
- الفنون والترفيه والاستحمام.
- أنشطة خدمية أخرى.
- الأنشطة المالية والتأمينية.
- الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي.

ويشمل قطاع الشركات غير المالية جميع المؤسسات العاملة في المجموعات الصناعية العامة المذكورة أعلاه باستثناء ما يرتبط منها بالأنشطة المالية والتأمينية وبالإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي. وتشمل الأنشطة العقارية أيضا ملكية المساكن. ويُفترض أن

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لا توجد إلا في المجموعات الصناعية العامة التي لها صلة بأنشطة التعليم، والصحة البشرية، والعمل الاجتماعي. والاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لدى الأنشطة المالية والتأمينية يقابل الاستهلاك الوسيط لتلك الخدمات لدى الشركات المالية الأخرى، في حين يمكن اعتبار الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لدى الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي الإلزامي مقابلاً للاستهلاك الوسيط لتلك الخدمات لدى القطاع الحكومي. وبالتالي، فإنه يمكن توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لدى قطاعي الشركات المالية الأخرى والقطاع الحكومي، مباشرة على هاتين المجموعتين الصناعيتين العامتين. وهناك، من ناحية أخرى، حاجة إلى توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لدى الشركات غير المالية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على المجموعات الصناعية العامة المعنية.

3-65 ويعرض الجدول 3-12 بيانات عن أرصدة القروض والودائع للمجموعات الصناعية العامة التي تنتمي إلى قطاعي الشركات غير المالية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، في 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر. ويُفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على جمع البيانات عن أرصدة القروض والودائع لدى تلك المجموعات الصناعية العامة، من خلال إجراء استقصاءات. وترد في الجدول 3-13 متوسطات أرصدة القروض والودائع لتلك المجموعات الصناعية العامة. وعلى أساس الافتراضات الواردة في الفقرة السابقة، تتضمن بيانات هذه الجداول مزيجاً من أرصدة القروض والودائع للشركات غير المالية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. غير أن البيانات لا تتضمن أي تفاصيل عن المنتجين السوقيين، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، تتعلق بأنشطة التعليم والصحة البشرية والعمل الاجتماعي. ولذلك ينبغي، عند توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على تلك الوحدات، وضع افتراضات أخرى سيرد وصفها في الفقرة التالية. ومن الملاحظ أن البيانات عن مجموع أرصدة القروض والودائع، الواردة في الجدول 3-12 تختلف عن البيانات المقابلة للشركات غير المالية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، الواردة في الجدول 3-13، لأنه يُفترض أن بيانات الجدولين مستمدة من مصادر مختلفة.

3-66 ويبيّن الجدول 3-14 كيفية توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على المجموعات الصناعية العامة المعنية باستخدام بيانات الجداول أعلاه. ولكل مجموعة صناعية عامة ذات صلة بقطاع الشركات غير المالية، يُحسب توزيع خدمات

الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر حسابا منفصلا لكل من القروض والودائع، على النحو التالي:

- تُحسب حصة متوسط أرصدة قروض وودائع المجموعة الصناعية العامة في مجموع متوسط القروض التي تقدمها/الودائع التي تحتفظ بها المجموعات الصناعية العامة.
- يُضرب الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض/الودائع الموزع على قطاع الشركات غير المالية في تلك الحصة للحصول على قيمة الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة تلك على القروض/الودائع لدى المجموعة الصناعية العامة.

وكمثال على ذلك، تُحسب حصة الصناعة التحويلة في الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قروض قطاع الشركات غير المالية على النحو التالي: $13.9 \times \left(\frac{229.9}{1189.9} \right) = 2.7$ units.

وكما ذكر أعلاه، تشمل خدمات الوساطة تلك على القروض المقدمة إلى قطاع الشركات غير المالية خدمات الوساطة الممنوحة من الشركات غير المقيمة التي تتلقى ودائع. وكما ذكر أعلاه أيضا، تشمل المجموعات الصناعية ذات الصلة بأنشطة التعليم، والصحة البشرية، والعمل الاجتماعي، مزيجا من المنتجين السوقيين والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وبذلك تفترض حسابات هاتين المجموعتين الصناعيتين أن إدراج قروض وودائع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لن يؤثر كثيرا على حصص المنتجين السوقيين المنتمين لهاتين المجموعتين في مجموع قروض وودائع الشركات غير المالية.

الجدول 3-12

بيانات عن أرصدة القروض والودائع بحسب المجموعات الصناعية العامة

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	القيمة
(9)	القروض الممنوحة إلى المجموعات الصناعية العامة في 1 كانون الثاني/يناير	1138.0
(9أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	55.0
(9ب)	المناجم، والمهاجر	8.0
(9ج)	الصناعة التحويلية	220.0
(9د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف	18.0
(9هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	12.0
(9و)	البناء	66.0
(9ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	100.0
(9ح)	النقل والتخزين	78.0

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	القيمة
(9ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام.	110.0
(9ي)	المعلومات والاتصالات	22.0
(9ك)	الأنشطة العقارية.	60.0
(9ل)	الأنشطة المهنية، والعلمية، والتقنية	45.0
(9م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	32.0
(9ن)	التعليم	120.0
(9س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	150.0
(9ع)	الفنون والترفيه والاستحمام	17.0
(9ف)	أنشطة خدمية أخرى	25.0
(10)	الودائع لدى المجموعات الصناعية العامة في 1 كانون الثاني/يناير	924.0
(10أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك.	48.0
(10ب)	المناجم، والمحاجر	9.0
(10ج)	الصناعة التحويلية	160.0
(10د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	13.0
(10هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	9.0
(10و)	البناء	56.0
(10ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	78.0
(10ح)	النقل والتخزين	65.0
(10ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	70.0
(10ي)	المعلومات والاتصالات	15.0
(10ك)	الأنشطة العقارية	48.0
(10ل)	الأنشطة المهنية، والعلمية، والتقنية	37.0
(10م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	22.0
(10ن)	التعليم	106.0
(10س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	150.0
(10ع)	الفنون والترفيه والاستحمام	20.0
(10ف)	أنشطة خدمية أخرى	18.0
(11)	القروض الممنوحة إلى المجموعات الصناعية العامة في 31 كانون الأول/ديسمبر	1241.7
(11أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	56.1
(11ب)	المناجم، والمحاجر	8.8
(11ج)	الصناعة التحويلية	239.8
(11د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	19.8
(11هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	13.2
(11و)	البناء	73.3

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	القيمة
(11ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	110.0
(11ح)	النقل والتخزين	79.6
(11ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	113.3
(11ي)	المعلومات والاتصالات	23.1
(11ك)	الأنشطة العقارية	67.2
(11ل)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	48.6
(11م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	32.6
(11ن)	التعليم	138.0
(11س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	174.0
(11ع)	الفنون والترفيه والاستجمام	17.9
(11ف)	أنشطة خدمية أخرى	26.5
(12)	الودائع لدى المجموعات الصناعية العامة في 31 كانون الأول/ديسمبر	948.9
(12أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	49.0
(12ب)	المناجم، والمناجم	9.2
(12ج)	الصناعة التحويلية	164.8
(12د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	13.1
(12هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	9.7
(12و)	البناء	57.7
(12ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	79.6
(12ح)	النقل والتخزين	66.3
(12ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	71.4
(12ي)	المعلومات والاتصالات	15.5
(12ك)	الأنشطة العقارية	49.9
(12ل)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	37.7
(12م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	22.7
(12ن)	التعليم	109.2
(12س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	153.0
(12ع)	الفنون والترفيه والاستجمام	21.0
(12ف)	أنشطة خدمية أخرى	19.3

الجدول 3-13

متوسط أرصدة القروض والودائع بحسب المجموعات الصناعية العامة

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	وصف النشاط	القيمة
(13)	متوسط أرصدة القروض بحسب المجموعات الصناعية العامة	$2/[(11)+(9)]$	1189.9

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	وصف النشاط	القيمة
(13أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	2/[(9أ)+(11أ)]	55.6
(13ب)	المناجم، والمحاجر	2/[(9ب)+(11ب)]	8.4
(13ج)	الصناعة التحويلية	2/[(9ج)+(11ج)]	229.9
(13د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	2/[(9د)+(11د)]	18.9
(13هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	2/[(9هـ)+(11هـ)]	12.6
(13و)	البناء	2/[(9و)+(11و)]	69.6
(13ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	2/[(9ز)+(11ز)]	105.0
(13ح)	النقل والتخزين	2/[(9ح)+(11ح)]	78.8
(13ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	2/[(9ط)+(11ط)]	111.7
(13ي)	المعلومات والاتصالات	2/[(9ي)+(11ي)]	22.6
(13ك)	الأنشطة العقارية	2/[(9ك)+(11ك)]	63.6
(13ل)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2/[(9ل)+(11ل)]	46.8
(13م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	2/[(9م)+(11م)]	32.3
(13ن)	التعليم	2/[(9ن)+(11ن)]	129.0
(13س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	2/[(9س)+(11س)]	162.0
(13ع)	الفنون والترفيه والاستجمام	2/[(9ع)+(11ع)]	17.4
(13ف)	أنشطة خدمية أخرى	2/[(9ف)+(11ف)]	25.8
(14)	متوسط أرصدة الودائع بحسب المجموعات الصناعية العامة	2/[(10)+(12)]	936.5
(14أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	2/[(10أ)+(12أ)]	48.5
(14ب)	المناجم، والمحاجر	2/[(10ب)+(12ب)]	9.1
(14ج)	الصناعة التحويلية	2/[(10ج)+(12ج)]	162.4
(14د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	2/[(10د)+(12د)]	13.1
(14هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	2/[(10هـ)+(12هـ)]	9.4
(14و)	البناء	2/[(10و)+(12و)]	56.8
(14ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	2/[(10ز)+(12ز)]	78.8
(14ح)	النقل والتخزين	2/[(10ح)+(12ح)]	65.7
(14ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	2/[(10ط)+(12ط)]	70.7
(14ي)	المعلومات والاتصالات	2/[(10ي)+(12ي)]	15.2
(14ك)	الأنشطة العقارية	2/[(10ك)+(12ك)]	49.0
(14ل)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2/[(10ل)+(12ل)]	37.4

رقم الخط	المجموعة الصناعية العامة	وصف النشاط	القيمة
(14م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	2/[(م12)+(م10)]	22.3
(14ن)	التعليم	2/[(ن12)+(ن10)]	107.6
(14س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	2/[(س12)+(س10)]	151.5
(14ع)	الفنون والترفيه والاستجمام	2/[(ع12)+(ع10)]	20.5
(14ف)	أنشطة خدمية أخرى	2/[(ف12)+(ف10)]	18.6

الجدول 3-14

توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على المجموعات الصناعية العامة

رقم الخط	توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الوصف	القيمة
(15)	الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	(16)+(18)+(19)+(20)	21.9
(16)	المجموعات الصناعية العامة في قطاع الشركات غير المالية (بما في ذلك ملكية المساكن)	(17)+(17ل)	17.9
(17)	المجموعات الصناعية العامة في قطاع الشركات غير المالية (باستثناء ملكية المساكن)	(2أ)+4	13.9
(17أ)	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك	(17)×(13أ)/(13)	0.6
(17ب)	المناجم، والمحاجر	(17)×(13ب)/(13)	0.1
(17ج)	الصناعة التحويلية	(17)×(13ج)/(13)	2.7
(17د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	(17)×(13د)/(13)	0.2
(17هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	(17)×(13هـ)/(13)	0.1
(17و)	البناء	(17)×(13و)/(13)	0.8
(17ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	(17)×(13ز)/(13)	1.2
(17ح)	النقل والتخزين	(17)×(13ح)/(13)	0.9
(17ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	(17)×(13ط)/(13)	1.3
(17ي)	المعلومات والاتصالات	(17)×(13ي)/(13)	0.3
(17ك)	الأنشطة العقارية	(17)×(13ك)/(13)	0.7
(17ل)	بما في ذلك ملكية المساكن	(2هـ)	4.0
(17م)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	(17)×(13ل)/(13)	0.5
(17ن)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	(17)×(13م)/(13)	0.4
(17س)	التعليم	(17)×(13ن)/(13)	1.5
(17ع)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	(17)×(13س)/(13)	1.9
(17ف)	الفنون والترفيه والاستجمام	(17)×(13ع)/(13)	0.2
(17ص)	أنشطة خدمية أخرى	(17)×(13ف)/(13)	0.3

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الوصف	القيمة
(18)	المجموعات الصناعية العامة في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(و2)	1.2
(18أ)	التعليم	$(18) \times (ن13) / [(ن13) + (س13)]$	0.5
(18ب)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	$(18) \times (س13) / [(ن13) + (س13)]$	0.6
(19)	الأنشطة المالية والتأمينية	(ب2)	0.5
(20)	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	(ج2)	2.3
(21)	الاستهلاك الوسيط من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	$(22) + (23) + (24) + (25)$	11.6
(22)	المجموعات الصناعية العامة في قطاع الشركات غير المالية	(أ3)	8.6
(22أ)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	$(22) \times (أ14) / (14)$	0.4
(22ب)	المناجم، والمحاجر	$(22) \times (ب14) / (14)$	0.1
(22ج)	الصناعة التحويلية	$(22) \times (ج14) / (14)$	1.5
(22د)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	$(22) \times (د14) / (14)$	0.1
(22هـ)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	$(22) \times (هـ14) / (14)$	0.1
(22و)	البناء	$(22) \times (و14) / (14)$	0.5
(22ز)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	$(22) \times (ز14) / (14)$	0.7
(22ح)	النقل والتخزين	$(22) \times (ح14) / (14)$	0.6
(22ط)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	$(22) \times (ط14) / (14)$	0.7
(22ي)	المعلومات والاتصالات	$(22) \times (ي14) / (14)$	0.1
(22ك)	الأنشطة العقارية	$(22) \times (ك14) / (14)$	0.5
(22ل)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	$(22) \times (ل14) / (14)$	0.3
(22م)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	$(22) \times (م14) / (14)$	0.2
(22ن)	التعليم	$(22) \times (ن14) / (14)$	1.0
(22س)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	$(22) \times (س14) / (14)$	1.4
(22ع)	الفنون والترفيه والاستجمام	$(22) \times (ع14) / (14)$	0.2
(22ف)	أنشطة خدمية أخرى	$(22) \times (ف14) / (14)$	0.2
(23)	المجموعات الصناعية العامة في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(هـ3)	1.3
(23أ)	التعليم	$(23) \times (ن14) / [(ن14) + (س14)]$	0.5
(23ب)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	$(23) \times (س14) / [(ن14) + (س14)]$	0.8
(24)	الأنشطة المالية والتأمينية	(ب3)	0.2
(25)	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	(ج3)	1.5

رقم الخط	توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر	الوصف	القيمة
(26)	الاستهلاك الوسيط من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض والودائع	(أ26)+(ب26)+(ج26)+(د26)+(هـ26)+(و26)+(ز26)+(ح26)+(ط26)+(ي26)+(ك26)+(ل26)+(م26)+(ن26)+(س26)+(ع26)+(ف26)+(ص26)+(ق)	33.4
(أ26)	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	(أ17)+(أ22)	1.1
(ب26)	المناجم، والمحاجر	(ب17)+(ب22)	0.2
(ج26)	الصناعة التحويلية	(ج17)+(ج22)	4.2
(د26)	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، والهواء المكثف.	(د17)+(د22)	0.3
(هـ26)	إمدادات الماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة الترميم	(هـ17)+(هـ22)	0.2
(و26)	البناء	(و17)+(و22)	1.3
(د26)	تجارة الجملة، وتجارة التجزئة؛ وتصليح السيارات والدراجات النارية	(ز17)+(ز22)	2.0
(ح26)	النقل والتخزين	(ح17)+(ح22)	1.5
(ط26)	الإيواء وخدمات تقديم الطعام	(ط17)+(ط22)	2.0
(ي26)	المعلومات والاتصالات	(ي17)+(ي22)	0.4
(ك26)	الأنشطة العقارية	(ك17)+(ل17)+(ك22)	5.2
(ل26)	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	(ل17)+(م17)+(ل22)	0.9
(م26)	الأنشطة الإدارية، وأنشطة خدمات الدعم	(م17)+(ن17)+(م22)	0.6
(ن26)	التعليم	(ن17)+(أ18)+(ن22)+(أ23)	3.5
(س26)	الصحة البشرية، وأنشطة العمل الاجتماعي	(س17)+(ب18)+(س22)+(ب23)	4.7
(ع26)	الفنون والترفيه والاستجمام	(ع17)+(ف17)+(ع22)	0.4
(ف26)	أنشطة خدمية أخرى	(ف17)+(ص17)+(ف22)	0.5
(ص26)	الأنشطة المالية والتأمينية	(19)+(24)	0.7
(ق26)	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	(20)+(25)	3.8

وبالنسبة للمجموعات الصناعية العامة المرتبطة بأنشطة التعليم والصحة البشرية والعمل الاجتماعي، والعاملة في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، يُحسب الاستهلاك الوسيط لتلك المؤسسات بشكل منفصل لقروض وودائع كل مجموعة صناعية على النحو التالي:

- تُحسب حصة رصيد القروض/الودائع لدى كل مجموعة صناعية في مجموع أرصدة القروض المقدمة/الودائع المحتفظ بها لدى المجموعات الصناعية العامة المرتبطة بأنشطة التعليم والصحة البشرية والعمل الاجتماعي والعاملة في قطاع الشركات غير المالية.

• تُضرب قيمة الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض/الودائع الموزعة على قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في قيمة تلك الحصة للحصول على قيمة الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة تلك على القروض/الودائع لدى المجموعة الصناعية العامة.

وكمثال على ذلك، تُحسب حصة التعليم في الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على قروض قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كالتالي: $0.5 \text{ units} = \frac{129.0}{129.0+162.0} \times 1.2$.

وبالتالي، فإن الحسابات أعلاه تفترض أن قروض/ودائع المجموعات الصناعية العامة المرتبطة بأنشطة التعليم والصحة البشرية والعمل الاجتماعي العاملة في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية موزعة بنفس حصة توزيع مقابلاتها في قطاع الشركات غير المالية.

3-67 وقد بين هذا المثال العملي كيفية توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الصناعات. واستُخدمت في توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة تلك بيانات عن تفاصيل أرصدة القروض والودائع لدى مختلف المجموعات الصناعية العامة. وكطريقة بديلة، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام طرائق بديلة، مثل الحصص في إجمالي القيمة المضافة، أو مخرجات كل مجموعة صناعية عامة، للقيام بالتوزيع، إذا خلص تقييمها إلى أن هذه الطرائق تفضي إلى نتائج أكثر موثوقية. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تستخدم الخطوات الموصوفة أعلاه في توزيع الاستهلاك الوسيط لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الصناعات الفرعية في كل مجموعة صناعية عامة. ومرة أخرى، يتوقف اختيار الطريقة المستخدمة في التوزيع على توافر البيانات وعلى المؤشرات التي تعتبرها الهيئة موثوقة. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام الطرائق الموصوفة أعلاه لتوزيع الفائدة وفق نظام الحسابات القومية على المجموعات الصناعية العامة.

قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

3-68 تنطوي الأمثلة العملية المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، الواردة أعلاه، على حساب المخرجات من تلك الخدمات بالأسعار الجارية أو بالأسعار السائدة خلال الفترة المحاسبية. والتغيرات التي تحدث على مر الزمن في قيمة الأسعار الجارية لمتغير اقتصادي مثل مخرجات خدمات الوساطة تلك تكون نتيجة تغيرات في سعر تلك المخرجات وحجمها. وهذا يعني أن التغيرات في المخرجات من خدمات الوساطة المالية المقاسة

بشكل غير مباشر، على مر الزمن وباستخدام بيانات الأسعار الجارية، قد تعكس تغيير الأسعار. ولذلك فإن حساب حجم التغيير يتطلب فصل عنصر السعر عن مخرجات خدمات الوساطة بالأسعار الجارية ليتمكن قياس المخرجات من تلك الخدمات قياسا خاليا من تأثير تغيير الأسعار. ويُعرف قياس المخرجات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، خاليا من تأثير التضخم، في نظام الحسابات القومية، بقياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر.

3-69 والطريقة المثلى لحساب حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر هي إزالة أثر التضخم من كل عنصر من عناصر خدمات الوساطة تلك وفق مؤشر أسعار مناسب لذلك العنصر. ولكن قد لا تكون تلك الطريقة ممكنة عمليا لأنه من الصعب العثور على أسعار يمكن ملاحظتها تمثل حقا مخرجات خدمات الوساطة تلك. ولذلك يجب النظر في استخدام طرائق أخرى لحساب حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر.

3-70 وتُعرف الطريقة الأولى بطريقة مؤشر الناتج. وتبني هذه الطريقة مؤشرا للحجم لكل فئة من فئات القروض والودائع باستخدام مؤشرات مخرجات ممثلة للأنشطة التي تولّد خدمات الوساطة على القروض والودائع المعنية. وتطبق هذه الطريقة أيضا وحسب المفروض على الواردات من تلك الخدمات. ومن الأمثلة على مؤشرات المخرجات الممكن استخدامها، عدد الحسابات المصرفية، وعدد القروض والودائع، وعدد الشيكات المصروفة، وعدد التحويلات المصرفية، وعدد القروض الاستهلاكية الجديدة الممنوحة، وعدد بطاقات الائتمان التي أُصدرت، وعدد القروض السكنية الجديدة الممنوحة. ثم ترجّح مؤشرات المخرجات وفقا لعناصر التكلفة، أو لقيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على كل نشاط، للتوصل إلى مؤشر الحجم للقروض أو الودائع، الذي يمكن استخدامه في قياس الحجم. وينبغي بناء مؤشرات حجم منفصلة للأعمال التجارية وللمستهلكين إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين هذين السوقين. ويمكن من ثم تجميع قياسات الحجم لكل نوع من القروض والودائع والتوصل إلى قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لكامل الاقتصاد. وكما أوصى نظام الحسابات القومية، ينبغي لقياسات الحجم الكلية لخدمات الوساطة تلك أن تكون مرتبطة تسلسليا. ومن حيث المبدأ، ونظرا للروابط بين طريقة مؤشر المخرجات وبين أنشطة شركات تلقي الودائع، قد تكون لتلك الطريقة فائدة إعطاء فكرة متعمقة عن عمليات تلك الشركات. ولكن هذه الطريقة تنطوي على مشاكل منها أن البيانات التي تتطلبها كثيفة، وأن البيانات الأولية اللازمة لبناء تلك المؤشرات ليست أحيانا متاحة بشكل ييسر تحديد الأنشطة المناسبة التي تولّد خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر لكل فئة من فئات

القروض والودائع. ومن بين تلك المشاكل أيضا أن كل فئة من فئات القروض والودائع يمكن أن يكون مرتبطا بعدد من الأنشطة، بحيث قد لا يكون مؤشر وحيد مناسباً لنوع معين من القروض أو الإيداع. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن الخدمات المرتبطة بأحد حسابات الودائع تحت الطلب خدمات مقاصة الشيكات، أو خدمات الصرف الآلي، أو خدمات سداد الفواتير، أو خدمات مسك الدفاتر، أو الحفظ، وما إلى ذلك. وبما أن هذه الخدمات معروضة كحزمة بسعر وحيد، فإن أوزان ترجيحها في مؤشر ما ليست متاحة. وإذا كانت مستويات هذه المؤشرات تنمو بنفس المعدل، فالمتوقع أن ترجيحها ترجيحاً متساوياً سيولد تحيزاً. وطريقة المؤشر لا تكون سليمة إلا إذا وُجد مؤشر وحيد يمثل تمثيلاً جيداً لجميع الأنشطة التي تقوم بها شركة تلقي الودائع ذات صلة بنوع محدد من القروض أو الودائع.

3-71 وتُعرف الطريقة الثانية باسم طريقة إزالة أثر التضخم. وتمثل هذه الطريقة في تطبيق هوامش فائدة القروض والودائع لفترة الأساس على أرصدة القروض والودائع بعد تخفيض أسعارها إلى مستوى أسعار فترة الأساس تلك. وهامش الفائدة لفترة الأساس على القروض هو الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة المرجعي. وهامش الفائدة لفترة الأساس على الودائع هو الفرق بين سعر الفائدة المرجعي وسعر الفائدة على الودائع. وينبغي تطبيق هوامش فترة الأساس على كل فئة من فئات القروض والودائع، لأن لمختلف أنواع القروض والودائع هوامش مختلفة بين أسعار فائدتها وسعر الفائدة المرجعي. وبالتالي، يجب معاملة تلك القروض والودائع على أن لها أسعاراً مختلفة⁽²⁷⁾. ويجب تجميع قياسات الحجم الناتجة عن ذلك لكل فئة من فئات القروض والودائع لإنتاج قياسات حجم مرتبطة تسلسلياً لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. وليس من المستصوب تطبيق هامش فترة الأساس على مجموع أرصدة القروض والودائع، لأن ذلك يعني استخدام وحدة قياس لتغيير الأسعار تتأثر بالتغيرات في تكوين القروض أو الودائع وبالتغيرات في هيكل أسعار الفائدة. وينبغي لمعامل الانكماش المثالي المستخدم مع أرصدة القروض والودائع أن يكون قادراً على قياس التغيير الفعلي في أسعار المال. ولكن ذلك ليس ممكناً عملياً، ويبدو أن التخفيض بواسطة مؤشر أسعار عام يعطي أفضل التقديرات في قياس تغيير القوة الشرائية للنقود. ومن الأمثلة على مؤشرات الأسعار العامة التي يمكن استخدامها، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل انكماش الطلب المحلي النهائي، ومؤشر الأسعار الاستهلاكية الشامل. وينبغي للمؤشرين الأولين أن يستبعدا خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. ومن حيث المبدأ، ينبغي لطريقة إزالة أثر التضخم أن

(27) يمكن الحصول على هوامش الفائدة لفترة الأساس على القروض والودائع أيضاً بقسمة قيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للقروض والودائع في فترة الأساس على متوسط أرصدة القروض والودائع المقابلة في فترة الأساس.

تطبَّق على الواردات من خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، إذا توافرت البيانات عن هوامش الفائدة لفترة الأساس على القروض التي تقدمها أو الودائع التي تتلقاها شركات تلقي الودائع غير المقيمة. ويمكن لهيئة إعداد البيانات، إذا لم تكن تلك المعلومات متاحة، أن تستخدم مؤشرات أسعار مناسبة لخدمات الوساطة المماثلة المستخدمة في اقتصادات شريكة. ورغم أن مؤشرات الأسعار المتاحة لتخفيض أرصدة القروض والودائع قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالتغيُّر في أسعار المال، فإن هذه الطريقة تسمح بقياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر قياساً عملياً وبسيطاً. وقد تكون هذه الطريقة بصفة عامة ونظراً لقلة احتياجاتها من البيانات، أفضل من طريقة مؤشر الناتج.

3-72 وتمثل الطريقة الثالثة مزيجاً من طريقة المؤشر وطريقة إزالة أثر التضخم. ويمكن لهيئة إعداد البيانات استخدامها إذا كانت قادرة على إيجاد مؤشرات مناسبة لبعض أنواع القروض أو الودائع. وبالنسبة لأنواع أخرى من القروض والودائع لا تتوافر بشأنها مؤشرات ملائمة، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تستخدم طريقة إزالة أثر التضخم.

المثال العملي 3-3 كيفية حساب قياسات الحجم لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر

3-73 يبيِّن هذا المثال العملي كيفية حساب قياسات الحجم المتسلسلة سنوياً لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام طريقة إزالة أثر التضخم. وللتبسيط، تُحسب قياسات الحجم المتسلسلة سنوياً لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام أسعار السنة السابقة. وهذا يعني أن قياسات الحجم هذه تُحسب باستخدام صيغة مؤشر لاسبيرز للأسعار.

3-74 ويتضمن الجدول 3-15 بيانات عن تصنيف الفائدة المستحقة القبض بحسب نوع القرض، والفائدة المستحقة الدفع بحسب نوع الوديعة لمدة خمس سنوات. ويُفترض أن البيانات تتعلق بنفس شركات تلقي الودائع المقيمة التي تناولها المثال العملي 1-3، وأن لتلك الشركات ثلاثة أنواع من القروض وثلاثة أنواع من الودائع. ويُفترض أيضاً أن مجموع الفوائد المستحقة القبض على القروض ومجموع الفوائد المستحقة الدفع على الودائع للسنة t هما نفسهما الواردان في المثال العملي 3-1.

3-75 ويعرض الجدول 3-16 بيانات عن متوسط أرصدة الأنواع الثلاثة من القروض والودائع ومجموع قروض وودائع الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، لنفس الفترة. وحُسبت تلك البيانات باستخدام نفس الطريقة الجملية في المثال العملي 3-1. وعلى أساس تلك الافتراضات، تكون بيانات السنة t هي نفس البيانات الواردة في المثال العملي 3-1.

الجدول 3-15

بيانات عن فوائد القروض المستحقة القبض والودائع المستحقة الدفع للشركات المقيمة التي تتلقى ودائع

رقم الخط	البند	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(1)	فائدة القروض المستحقة القبض	150.1	156.2	162.3	174.9	181.9
(أ1)	قروض الرهن العقاري	20.0	20.5	21.3	23.2	23.9
(ب1)	قروض السيارات	13.5	13.7	14.0	15.7	16.0
(ج1)	القروض التجارية	116.6	122.0	127.0	136.0	142.0
(2)	فائدة الودائع المستحقة الدفع	62.9	63.3	63.5	64.3	65.7
(أ2)	الودائع تحت الطلب	2.5	2.2	1.7	1.5	1.2
(ب2)	الودائع لأجل	46.0	46.6	47.1	48.0	49.0
(ج2)	الودائع الادخارية	14.4	14.5	14.7	14.8	15.5

الجدول 3-16

بيانات عن متوسط أرصدة القروض والودائع للشركات المقيمة التي تتلقى ودائع

رقم الخط	البند	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(3)	متوسط أرصدة القروض	1851.0	2013.3	2184.9	2304.4	2488.2
(أ3)	قروض الرهن العقاري	235.0	259.8	288.2	305.2	337.6
(ب3)	قروض السيارات	182.0	199.3	218.1	231.1	250.5
(ج3)	القروض التجارية	1434.0	1554.2	1678.6	1768.1	1900.1
(4)	متوسط أرصدة الودائع	1141.0	1254.9	1373.2	1445.1	1552.2
(أ4)	الودائع تحت الطلب	233.0	255.3	284.0	297.1	322.9
(ب4)	الودائع لأجل	678.0	746.0	810.0	850.0	911.3
(ج4)	الودائع الادخارية	230.0	253.6	279.2	298.0	318.0

3-76 ويعرض الجدول 3-17 بيانات عن متوسط أسعار الفائدة للأنواع الثلاثة من القروض والودائع ومجموع قروض وودائع الشركات المقيمة التي تتلقى الودائع، لنفس الفترة. وهو يعرض أيضا بيانات عن أسعار الفائدة المرجعية الداخلية، ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي باستثناء خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. وحُسب متوسط أسعار الفائدة وأسعار الفائدة المرجعية بنفس الطريقة المستخدمة في المثال العملي 3-1. وحُسب معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي باستثناء خدمات الوساطة تلك بأسعار السنة السابقة. وكما ذُكر آنفا، تشمل مؤشرات الأسعار العامة التي يمكن استخدامها معامل الانكماش للطلب المحلي النهائي (باستثناء خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر) ومؤشر الأسعار

الاستهلاكية الشامل. ويتوقف اختيار مؤشر الأسعار الذي سيستخدم على نتيجة التقييم الذي تقوم به هيئة إعداد البيانات.

77-3 وبيّن الجدول 3-18 كيفية حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بالأسعار الجارية لكل نوع من أنواع القروض والودائع. وحُسبت تلك البيانات باستخدام نفس الطريقة الموصوفة في المثال العملي 3-1.

78-3 وبيّن الجدول 3-19 كيفية حساب المتوسط المخفّض لأرصدة القروض والودائع لكل فئة من فئات القروض والودائع بأسعار السنة السابقة. ويُحسب الرصيد المخفّض لكل فئة من فئات القروض والودائع بقسمة رصيدها بالأسعار الجارية على معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي باستثناء خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ثم ضرب الناتج في 100.0. وليس ضروريا حساب البيانات للسنة t لأنها سنة البداية في السلسلة.

79-3 وبيّن الجدول 3-20 كيفية حساب مؤشر لاسبيرز للحجم غير المتسلسل لخدمات الوساطة لكل فئة من فئات القروض والودائع بأسعار السنة السابقة. ولكل نوع من القروض، اعتبارا من السنة $t+1$ ، تُحسب قياسات حجم خدمات الوساطة تلك على النحو التالي:

- يُحسب الفرق بين متوسط سعر الفائدة على القرض وسعر الفائدة المرجعي للسنة السابقة، وتُقسم النتيجة على 100.0 (ويُعرف ذلك بهامش سعر الفائدة لفترة الأساس على القروض).

- وتُضرب قيمة أرصدة القروض المخفّضة في السنة الجارية في ذلك الفرق للحصول على حجم خدمات الوساطة بأسعار السنة السابقة.

فعلى سبيل المثال، يكون قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير

$$\text{مباشر على قروض الرهن العقاري للسنة } t+1 \text{ مساويا للتالي: } 256.2 \times \left(\frac{8.51 - 6.81}{100} \right) = 4.35 \text{ units.}$$

الجدول 3-17

بيانات عن متوسط أسعار الفائدة، وسعر الفائدة المرجعي، ومعامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي (باستثناء خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر)

رقم الخط	البند	الوصف	t	$t+1$	$t+2$	$t+3$	$t+4$
(5)	متوسط سعر الفائدة على القروض	$100.0 \times [(3)/(1)]$	8.11	7.76	7.43	7.59	7.31
(5أ)	قروض الرهن العقاري	$100.0 \times [(3)/(1)]$	8.51	7.89	7.39	7.60	7.08
(5ب)	قروض السيارات	$\times [(3)/(1)]$ 100.0	7.42	6.87	6.42	6.79	6.39
(5ج)	القروض التجارية	$100.0 \times [(3)/(1)]$	8.13	7.85	7.57	7.69	7.47

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(6)	متوسط سعر الفائدة على الودائع	$100.0 \times [(4)/(2)]$	5.51	5.04	4.62	4.45	4.23
(أ6)	الودائع تحت الطلب	$100.0 \times [(أ4)/(أ2)]$	1.07	0.86	0.60	0.50	0.37
(ب6)	الودائع لأجل	$100.0 \times [(ب4)/(ب2)]$	6.78	6.25	5.81	5.65	5.38
(ج6)	الودائع الادخارية	$100.0 \times [(ج4)/(ج2)]$	6.26	5.72	5.27	4.97	4.87
(7)	سعر الفائدة المرجعي المحلي (rr_{DOM})	$2/[(6)+(5)]$	6.81	6.40	6.03	6.02	5.77
(8)	معامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي (باستثناء خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر) (السنة السابقة = 100.0)			101.4	103.5	103.5	102.8

الجدول 3-18

حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، بالأسعار الجارية

رقم الخط	البند	الوصف	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(9)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	$(أ9)+(ب9)+(ج9)$	24.0 3	27.3 2	30.6 3	36.1 8	38.2 9
(أ9)	قروض الرهن العقاري	$(أ3) \times 0,100 / [(7)-(أ5)]$	3.99	3.87	3.93	4.83	4.42
(ب9)	قروض السيارات	$-(ب5)$ $(ب3) \times 0,100 / [(7)]$	1.10	0.94	0.86	1.79	1.54
(ج9)	القروض التجارية	$(ج3) \times 0,100 / [(7)-(ج5)]$	18.9 3	22.5 1	25.8 4	29.5 7	32.3 3
(10)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	$(أ10)+(ب10)+(ج10)$	14.8 1	17.0 3	19.2 5	22.6 9	23.8 9
(أ10)	الودائع تحت الطلب	$(أ4) \times 0,100 / [(أ6)-(7)]$	13.3 7	14.1 4	15.4 1	16.3 8	17.4 4
(ب10)	الودائع لأجل	$-(7)$ $(ب4) \times 0,100 / [(ب6)]$	0.18	1.15	1.71	3.17	3.60
(ج10)	الودائع الادخارية	$(ج4) \times 0,100 / [(ج6)-(7)]$	1.27	1.73	2.13	3.14	2.85
(11)	مجموع خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر	$(10)+(9)$	38.8 4	44.3 5	49.8 8	58.8 7	62.1 8

الجدول 3-19

حساب المتوسط المخفض لأرصدة القروض والودائع بأسعار السنة السابقة

رقم الخط	البند	الوصف	t+1	t+2	t+3	t+4
(12)	متوسط أرصدة القروض المخفضة	(أ12)+(ب12)+(ج12)	1985.3	2112.0	2225.8	2419.7
(أ12)	قروض الرهن العقاري	$0,100 \times (8) / (أ3)$	256.2	278.6	294.8	328.3
(ب12)	قروض السيارات	$0,100 \times (8) / (ب3)$	196.5	210.8	223.2	243.6
(ج12)	القروض التجارية	$0,100 \times (8) / (ج3)$	1532.6	1622.6	1707.8	1847.8
(13)	متوسط أرصدة الودائع المخفضة	(أ13)+(ب13)+(ج13)	1237.5	1327.4	1395.8	1509.5
(أ13)	الودائع تحت الطلب	$0,100 \times (8) / (أ4)$	251.8	274.5	287.0	314.0
(ب13)	الودائع لأجل	$0,100 \times (8) / (ب4)$	735.6	783.0	821.0	886.2
(ج13)	الودائع الادخارية	$0,100 \times (8) / (ج4)$	250.1	269.9	287.8	309.2

الجدول 3-20

حساب قياسات لاسبيرز غير المتسلسلة لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بأسعار السنة السابقة

رقم الخط	البند	الوصف	t+1	t+2	t+3	t+4
(14)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	(أ14)+(ب14)+(ج14)	25.78	28.65	31.19	37.98
(أ14)	قروض الرهن العقاري	$0,100 / [1 - (أ5) - 1 - (أ7)] \times (أ12)$	4.35	4.15	4.02	5.19
(ب14)	قروض السيارات	$(ب12) \times [1 - (ب5) - 1 - (ب7)] / 0,100$	1.19	1.00	0.88	1.89
(ج14)	القروض التجارية	$(ج12) \times [1 - (ج5) - 1 - (ج7)] / 0,100$	20.23	23.50	26.29	30.90
(15)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	(أ15)+(ب15)+(ج15)	16.01	18.26	19.50	23.88
(أ15)	الودائع تحت الطلب	$0,100 / [1 - (أ6) - 1 - (أ7)] \times (أ13)$	14.45	15.21	15.58	17.32
(ب15)	الودائع لأجل	$(ب13) \times [1 - (ب6) - 1 - (ب7)] / 0,100$	0.19	1.21	1.74	3.30
(ج15)	الودائع الادخارية	$(ج13) \times [1 - (ج6) - 1 - (ج7)] / 0,100$	1.38	1.85	2.19	3.26
(16)	مجموع خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر	(14)+(15)	41.79	46.91	50.69	61.85

ثم تُجمع نتيجة حساب حجم خدمات الوساطة تلك للحصول على مجموع قياسات الحجم غير المتسلسلة لتلك الخدمات على القروض بأسعار السنة السابقة.

ولكل نوع من الودائع، اعتباراً من السنة t+1، تُحسب قياسات حجم خدمات

الوساطة تلك على النحو التالي:

- يُحسب الفرق بين سعر الفائدة المرجعي ومتوسط سعر الفائدة على الودائع في السنة السابقة، ثم تُقسم النتيجة على 100.0 (ويُعرف ذلك بعامش فترة الأساس للودائع).
 - وتُضرب قيمة أرصدة الودائع المخفّضة في السنة الجارية في ذلك الفرق للحصول على قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر بأسعار السنة السابقة. فعلى سبيل المثال، يكون قياس حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع تحت الطلب للسنة $t+1$ مساويا للتالي: $251.8 \times \left(\frac{6.81-1.07}{100.0} \right) = 14.45$ units.
 - ثم تُجمع نتيجة قياسات حجم تلك الخدمات للحصول على مجموع قياسات الحجم غير المتسلسلة لخدمات الوساطة على الودائع بأسعار السنة السابقة. ثم تُجمع نتيجة قياسات الحجم غير المتسلسلة لتلك الخدمات على القروض والودائع للحصول على مجموع قياسات الحجم غير المتسلسلة لتلك الخدمات بأسعار السنة السابقة.
- 3-80 ويبيّن الجدول 3-21 كيفية حساب معدلات نمو حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وفق طريقة لاسبيرز، بأسعار السنة السابقة. ولكل بند في الجدول، يُحسب معدل النمو بقسمة قيمته بأسعار السنة السابقة الواردة في الجدول 3-20 على القيمة المقابلة بالأسعار الجارية الواردة في الجدول 3-18.

الجدول 3-21

معدل النمو في قياسات لاسبيرز غير المتسلسلة لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، بأسعار السنة السابقة

رقم الخط	البند	الوصف	t+1	t+2	t+3	t+4
(17)	معدل النمو في قياسات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	$[1-t(9)]/[t(14)]$	1.073	1.048	1.018	1.050
(17أ)	قروض الرهن العقاري	$[1-t(9أ)]/[t(14أ)]$	1.090	1.072	1.023	1.076
(17ب)	قروض السيارات	$[1-t(9ب)]/[t(14ب)]$	1.080	1.058	1.023	1.054
(17ج)	القروض التجارية	$[1-t(9ج)]/[t(14ج)]$	1.069	1.044	1.017	1.045
(18)	معدل النمو في قياسات حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	$[1-t(10)]/[t(15)]$	1.081	1.072	1.013	1.052
(18أ)	الودائع تحت الطلب	$[1-t(10أ)]/[t(15أ)]$	1.080	1.075	1.010	1.057
(18ب)	الودائع لأجل	$[1-t(10ب)]/[t(15ب)]$ [1]	1.085	1.050	1.014	1.043
(18ج)	الودائع الادخارية	$[1-t(10ج)]/[t(15ج)]$	1.087	1.064	1.031	1.038
(19)	معدل النمو في قياسات مجموع حجم خدمات الوساطة المحلية	$[1-t(11)]/[t(16)]$	1.076	1.058	1.016	1.051

81-3 يبيّن الجدول 3-22 كيفية وضع سلسلة قياسات لاسبيرز لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، التي سبق قياسها أعلاه، بحيث يمكن التعبير عنها بأسعار سنة مرجعية محددة. وبما أن قياسات لاسبيرز للحجم هي قياسات متسلسلة تستخدم الأسعار السنوية، فإنها تُعرف باسم قياسات لاسبيرز للحجم المتسلسلة سنويا. ويُفترض في هذا المثال أن السنة المرجعية هي السنة t . ولكل بند في الجدول، يمكن استنتاج قياسات الحجم المتسلسلة سنويا، بداية من السنة $t+1$ بضرب قياس الحجم المتسلسل سنويا للسنة السابقة في معدل نموه. وليس ضروريا حساب القياسات المتسلسلة سنويا لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للسنة t ، لأنها هي السنة المرجعية. وباستثناء السنتين t و $t+1$ ، فإن قيم حجم تلك الخدمات لا تقبل الإضافة. وفقدان قابلية الإضافة هو نتيجة طبيعية لعملية التسلسل.

الجدول 3-22

قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنويا لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر (السنة المرجعية = t)

رقم الخط	البند	الوصف ⁽¹⁾	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(20)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على القروض	$[t(17)] \times [1-t(20)]$	24.03	25.78	27.03	27.52	28.89
(20أ)	قروض الرهن العقاري	$[t(17أ)] \times [1-t(20أ)]$	3.99	4.35	4.67	4.78	5.14

رقم الخط	البند	الوصف ^(أ)	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(20ب)	قروض السيارات	$[1-t(ب20)] \times [1-t(ب17)]$	1.10	1.19	1.26	1.29	1.36
(20ج)	القروض التجارية	$[1-t(ج20)] \times [1-t(ج17)]$	18.93	20.23	21.12	21.49	22.46
(21)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع	$[1-t(21)] \times [1-t(18)]$	14.81	16.01	17.17	17.40	18.31
(21أ)	الودائع تحت الطلب	$[1-t(أ21)] \times [1-t(أ18)]$	13.37	14.45	15.53	15.69	16.59
(21ب)	الودائع لأجل	$[1-t(ب21)] \times [1-t(ب18)]$	0.18	0.19	0.20	0.21	0.21
(21ج)	الودائع الادخارية	$[1-t(ج21)] \times [1-t(ج18)]$	1.27	1.38	1.46	1.51	1.57
(22)	مجموع خدمات الوساطة المالية المحلية المقاسة بشكل غير مباشر	$[1-t(22)] \times [1-t(19)]$	38.84	41.79	44.20	44.92	47.20

(أ) تنطبق على بيانات السنة t+1.

82-3 وقد بيّن هذا المثال العملي كيفية حساب قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنويا لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام طريقة إزالة أثر التضخم. وطُبقت هوامش الفائدة لفترة الأساس على أرصدة القروض المخفّضة قبل تجميع قياسات الحجم الناتجة لكل فئة من فئات القروض والودائع، والتوصل إلى حساب قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنويا لحجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. وتطبيق هوامش الفائدة لفترة الأساس على كل نوع من أنواع القروض والودائع أفضل من تطبيق هوامش فترة الأساس على مجموع أرصدة القروض والودائع، لأن تطبيقها على المجموع يعادل استخدام وحدة قياس لتغير الأسعار تتأثر بالتغيرات في تكوين القروض أو الودائع وبالتغيرات في هيكل أسعار الفائدة.

(ب) الخدمات المالية المرتبطة بالوحدات المؤسسية التي تمارس الإقراض باستخدام أموالها الخاصة أو أموال يوفرها راع

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 4، الوحدات والقطاعات المؤسسية
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج

83-3 يمكن للمؤسسات المالية أن تقدم أيضا قروضا ولا تتلقى ودائع، والقروض التي تمنحها تلك المؤسسات المالية الخاصة تستخدم الأموال الخاصة بالمؤسسة أو أموالا يوفرها راع. ومن الأمثلة على تلك المؤسسات المالية، مقرضوا الأموال، وإصدار بطاقات الائتمان، والرباطات المالية لتجار التجزئة التي قد تتولى أنشطة الإيجار التمويلي، ومحلات الرهن، والشركات التي تقدم قروضا (القروض الطلائية، وقروض الاستيراد/التصدير، على سبيل المثال). وكما هو الحال بالنسبة لشركات تلقي الودائع، تقدم هذه الشركات المالية خدمات مالية ضمنية على القروض

التي تمنحها. ولكنها لا تقدم أي خدمات مالية على الودائع، لأنها لا تتلقى أي ودائع. وتُحسب مخرجات الخدمات المالية الضمنية التي تنتجها هذه الشركات المالية بتغيير صيغة حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر في المعادلة (3-4) كما يلي:

$$F_L = \left(\frac{r_L - rr}{100.0} \right) Y_L \quad (3.4)$$

حيث تمثل F_L و r_L و rr و Y_L ، على التوالي، مخرجات الخدمات المالية على القروض، وسعر فائدة الإقراض، وسعر الفائدة المرجعي، ومتوسط أرصدة القروض. ويُعرب عن أسعار الفائدة بالنسب المئوي

ومثلما هو الحال بالنسبة لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، ينبغي توزيع المخرجات على القطاعات المؤسسية والصناعات⁽²⁸⁾. ويختلف سعر فائدة الإقراض من مؤسسة مالية إلى أخرى، في حين يُعتبر سعر الفائدة المرجعي هو نفس السعر المرجعي المستخدم في حساب خدمات الوساطة تلك التي تقدمها شركات تلقي الودائع العاملة في نفس الاقتصاد. وهذا هو الأساس لاعتبار أن التوصيات الرئيسية المتعلقة بخدمات الوساطة والمقدمة وفقا لإجراءات استكمال نظام الحسابات القومية، في الإطار 3-1، تعني أنه ينبغي احتساب سعر مرجعي واحد لكل عملة. وبما أن مقرضوا الأموال تفرض عادة رسوما بأسعار فائدة مرتفعة، فإن رسوم خدماتها قد تتجاوز بمبالغ كبيرة مدفوعات الفائدة في نظام الحسابات القومية.

3-84 ويعتبر مقرضوا الأموال مصدر رئيسي للائتمانات في العديد من البلدان. وفي العديد من البلدان النامية، يمكن الحصول على قروض من مؤسسات غير اعتبارية تملكها أسر معيشية. وتوزع هذه الوحدات على قطاع الأسر المعيشية بدلا من القطاع الفرعي للمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال ضمن قطاع الشركات المالية. وهذه المؤسسات المالية غير الاعتبارية تكون غير مسجلة عادة لدى السلطات و تعمل في القطاع غير الرسمي⁽²⁹⁾. وهي تزدهر حيث يقل وجود الممتلكات التي يمكن رهنها، وحيث يصعب الإنفاذ القانوني لعقود الدين، وخاصة في المناطق الريفية. ولها مزايا تسمح لها بتقديم القروض في حالات لا تستطيع المصارف منافستها فيها، منها معرفة أفضل بالجدارة الائتمانية للزبائن، وقدرة أكبر على استرداد أموالها، وتعويض غياب وفورات الحجم بفرض أسعار فائدة أعلى.

(28) يمكن القيام بالتوزيع باستخدام طرائق توزيع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، الموصوفة أعلاه.

(29) يلاحظ Kulshreshtha (2006) أن حجم هذه الأنشطة المالية غير الرسمية في العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية لا يستهان به.

3-85 ومن المرجح جدا أن تكون الأنشطة التي يمارسها مقرضوا الأموال والمؤسسات المالية الأخرى التي تُفرض أموالها الخاصة مسجلة ضمن الاستقصاءات الرسمية للمؤسسات أو السلطات النقدية، إذا كانوا شركات أو أشباه شركات فعلية. ولكن قد لا يكون الأمر كذلك إذا كانت أنشطة المؤسسات مالية غير اعتبارية تملكها أسر معيشية. ونظرا للحالة غير المتطورة نسبيا للنظام المصرفي الرسمي في العديد من البلدان النامية، فإنه من المرجح أن يكون لتلك المؤسسات نصيب كبير من أنشطة الإقراض في تلك البلدان. وبالتالي، فإن عدم إدراج أنشطتها في الحسابات يؤدي إلى تقدير قيمة مساهمتها في الاقتصاد بأقل من قيمتها الحقيقية. وبالتالي، هناك حاجة إلى جمع وقياس مدى انتشار الخدمات المالية التي تقدمها تلك المؤسسات غير الاعتبارية. ويمكن القيام بذلك إما عن طريق استقصاءات الأسر المعيشية أو استقصاءات المؤسسات. وفي حالة استقصاء الأسر المعيشية، يمكن تضمين استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية أسئلة لجمع المعلومات عن مسائل مثل مستوى القروض، والغرض من الاقتراض، ومدته، وسعر فائدته، ويمكن إجراء تلك الاستقصاءات بانتظام في العديد من البلدان النامية. ويمكن أيضا، إذا ما سمحت الموارد بذلك، إدراج تلك الأسئلة في استقصاءات خاصة لجمع المعلومات عن الوضع المالي للأسر المعيشية⁽³⁰⁾. ولكن قد لا تستطيع استقصاءات الأسر المعيشية، بمفردها، تسجيل حصة الخدمات المالية في استهلاك الأسر المعيشية. وبالتالي، قد تكون هناك حاجة إلى حساب الخدمات المالية التي يقدمها مقرضوا الأموال غير الرسميون من خلال استقصاءات لمؤسساتها تُجرى بشكل خاص. ويمكن، أيضا وكبديل عن ذلك، إجراء استقصاءات مختلطة للأسر المعيشية لجمع البيانات عن أنشطة الإقراض التي تقوم بها الأسر المعيشية بصفقتها شركات غير اعتبارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة، يُفترض أن تكون تلك الاستقصاءات قادرة على الفصل بين ما يُقدم من تلك الخدمات إلى الأوساط التجارية، وإلى الأسر المعيشية بوصفها مستهلكة، وإلى تلك الأسر بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية. وفي نهاية المطاف، يتوقف اختيار الطريقة المناسبة لتسجيل أنشطة مقرضوا الأموال غير الاعتباريون على مدى قدرة أساليب جمع البيانات على تغطية تلك الأنشطة. ويتوقف الاختيار أيضا على طبيعة المعلومات الناقصة في مجموعات البيانات الموجودة، وعلى درجة تنظيم النظم الإحصائية، وعلى الموارد المتاحة، واحتياجات المستخدمين.

(30) توجد أمثلة على هذه الاستقصاءات في Coleman and Williams (2006) وفي وزارة الإحصاءات وتنفيذ البرامج بالهند (2001).

المثال العملي 3-4 حساب مخرجات الخدمات المالية التي يقدمها مقرضوا الأموال

3-86 بيّن هذا المثال كيفية حساب مخرجات الخدمات المالية التي يقدمها مقرضوا الأموال بالأسعار الجارية. ويُفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على جميع البيانات الأولية اللازمة لحساب الناتج، انطلاقاً من بيانات الاستقصاءات، وأنها جمّعت البيانات للتوصل إلى تقديرات لمجموع الاقتصاد. وتقيّد المعاملات بين وحدتين مؤسستين باستخدام مبدأ القيد الرباعي في المحاسبة. وبالنسبة للعديد من هذه المعاملات، تقيّد القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع التي سوّيت بها تلك المعاملات. ويبيّن المثال العملي أيضاً كيفية تسجيل القيود المقابلة لتلك المعاملات في الحساب المالي. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-87 ويعرض الجدول 3-23 بيانات الفوائد المستحقة الدفع إلى مقرضوا الأموال على القروض التي يمنحوها. ويُفترض أن بيانات الاستقصاءات تُظهر أن مقرضوا الأموال يقرضون فقط الوحدات المؤسسية في قطاع الشركات غير المالية والأسر المعيشية. ويُفترض أيضاً أن جميع مقرضوا الأموال في الاقتصاد هم شركات أو اشباه شركات. كما يُفترض أن القروض التي تتلقاها الأسر المعيشية تُستخدم للاستهلاك النهائي فقط. ولا توجد بيانات عن الفوائد المستحقة الدفع على الودائع لدى مقرضوا الأموال، لأنهم لا يتلقون ودائع.

3-88 ويظهر الجدول 3-24 بيانات عن أرصدة القروض التي يمنحها مقرضوا الأموال إلى الشركات غير المالية والأسر المعيشية في 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر، ومتوسط أرصدة القروض المقدمة إلى هذين القطاعين. ويُحسب متوسط أرصدة القروض لكل قطاع بحساب المتوسط البسيط لأرصدة تلك القروض في بداية السنة وفي نهايتها. ولا يتضمن الجدول أي بيانات عن أرصدة الودائع، لأن مقرضوا الأموال يستخدمون أموالهم الخاصة ولا يقبلون، بالتالي، ودائع.

3-89 ويبيّن الجدول 3-25 كيفية حساب متوسط سعر الفائدة على القروض التي يقدمها مقرضوا الأموال إلى الشركات غير المالية والأسر المعيشية باستخدام بيانات الجدولين 3-23 و 3-24. ويُحسب كل متوسط سعر فائدة بقسمة تدفقات الفائدة خلال السنة على متوسط أرصدة القروض، ثم ضرب النتيجة في 100.0. ويبيّن الجدول 3-25 أيضاً سعر الفائدة المرجعي المحلي الذي ينبغي استخدامه في حساب مخرجات الخدمات المالية للمقرضين. ويُفترض في هذا المثال العملي أن مقرضوا الأموال ينتمون إلى نفس الاقتصاد الذي تنتمي إليه الوحدات المؤسسية الأخرى المذكورة في المثال العملي 3-1، ويمكن هنا استخدام سعر الفائدة المرجعي المستخدم هناك.

الجدول 3-23

بيانات عن الفوائد المستحقة القبض على القروض الممنوحة من مقرضوا الاموال

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	الفوائد المستحقة القبض على القروض الممنوحة من	62.0
(أ1)	الشركات غير المالية	12.0
(ب1)	الأسر المعيشية	50.0

الجدول 3-24

بيانات عن أرصدة القروض الممنوحة من مقرضوا الاموال وعن التغيرات في تلك القروض

رقم الخط	البند	1 كانون الثاني/يناير	31 كانون الأول/ديسمبر	المتوسط	التغير
(2)	القروض	468.0	474.0	471.0	6.0
(أ2)	الشركات غير المالية	94.0	96.0	95.0	2.0
(ب2)	الأسر المعيشية	374.0	378.0	376.0	4.0

الجدول 3-25

حساب متوسط أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من مقرضوا الاموال

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(3)	متوسط سعر الفائدة على القروض	$100.0 \times_{av} (2)/(1)$	13.16
(أ3)	الشركات غير المالية	$100.0 \times_{av} (أ2)/(أ1)$	12.63
(ب3)	الأسر المعيشية	$100.0 \times_{av} (ب2)/(ب1)$	13.30
(4)	سعر الفائدة المرجعي	r_{DOM}	6.81

3-90 وبيّن الجدول 3-26 كيفية حساب مخرجات الخدمات المالية التي يقدمها مقرضوا الاموال باستخدام البيانات الواردة في الجداول السابقة. وتُحسب مخرجات الخدمات المالية بالنسبة لكل قطاع على النحو التالي:

• يُحسب الفرق بين متوسط سعر الفائدة على القروض والسعر المرجعي ثم تُقسم النتيجة على 100.0.

• ويُضرب الفرق في متوسط أرصدة القروض للتوصل إلى الناتج.

3-91 وبيّن الجدول 3-27 كيفية حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية الناتجة عن المعاملات مع مقرضوا الاموال باستخدام بيانات الجدولين 3-23 و 3-24. وتُحسب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية لكل قطاع، باعتبارها الفرق بين الفوائد الفعلية المستحقة

لمقرضي الأموال ومخرجات الخدمات المالية⁽³¹⁾. وينبغي تسجيل الفائدة وفق نظام الحسابات القومية في حساب تخصيص الدخل الأولي.

3-92 ويبيّن الجدول 3-28 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين مقرضي الأموال والوحدات المؤسسية الأخرى، كما يبيّن عند الاقتضاء وسائل الدفع في تلك المعاملات. وعموماً، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: بالنسبة لمقرضي الأموال، تمثل الفائدة المقبوضة على القروض الممنوحة خلال الفترة المحاسبية زيادة في النقد والودائع في الحساب المالي. ومن ناحية أخرى، تمثل قيمة القروض الممنوحة نقصاناً في تلك الأصول في الحساب المالي. والعكس ينطبق أيضاً على الوحدات المؤسسية المقابلة. وكمثال على ذلك، لمقرضي الأموال زيادة صافية قدرها 56.0 وحدة في أصولها من العملة والودائع خلال الفترة المحاسبية. وهي نتيجة ما يلي:

- الفائدة المقبوضة على القروض (62.0 وحدة).
- القروض الممنوحة (-6.0 وحدات).

ولها أيضاً زيادة صافية قدرها 6.0 وحدات في أصولها من القروض خلال الفترة المحاسبية.

الجدول 3-26

حساب مخرجات الخدمات المالية المقدمة من مقرضي الاموال

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(5)	مخرجات الخدمات المالية على القروض	(أ5)+(ب5)	29.9	P1
(أ5)	الشركات غير المالية	$av(أ2) \times 100.0 / [(4)-(أ3)]$	5.5	P2
(ب5)	الأسر المعيشية	$av(ب2) \times 100.0 / [(4)-(ب3)]$	24.4	P3

الجدول 3-27

حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض لمقرضي الأموال

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(6)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض لمقرضي الأموال	(أ6)+(ب6)	32.1	D4, D41
(أ6)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض من الشركات غير المالية	(أ1)-(أ5)	6.5	D4, D41

(31) يمكن أيضاً الحصول على قيمة الفائدة وفق نظام الحسابات القومية على القروض بضرب سعر الفائدة المرجعي في متوسط أرصدة القروض.

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(ب6)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية للمستحقة القبض من الأسر المعيشية	(ب1)-(ب5)	25.6	D4, D41

الجدول 3-28

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية لمقرضي الأموال والوحدات المؤسسية الأخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(7)	جهات الإقراض	$ch(2)-(1)$	56.0	F2
(8)	الشركات غير المالية	$ch(أ2)+(أ1)-$	10.0-	F2
(9)	الأسر المعيشية	$ch(ب2)+(ب1)-$	46.0-	F2
التغيرات في الأصول المالية (القروض)				
(10)	جهات الإقراض	$ch(2)$	6.0	F4
التغيرات في الخصوم (القروض)				
(11)	الشركات غير المالية	$ch(أ2)$	2.0	F4
(12)	الأسر المعيشية	$ch(ب2)$	4.0	F4

3-93 وبيّن الجدول 3-29 كيفية تسجيل مخرجات الخدمات المالية المقدمة من مقرضي الأموال وغيرها من المعاملات. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات مقرضوا الأموال 29.9 وحدة. وتقيّد المخرجات في حساب الإنتاج لمقرضي الأموال. وجزء من هذه المخرجات (5.5 وحدات) تستهلكها الشركات غير المالية. وقيّد هذا المبلغ بوصفه استهلاكها الوسيط في حساب الإنتاج؛

(ب) وتمثل الفوائد المقيّدة في حساب تخصيص الدخل الأولي الفائدة وفق نظام الحسابات القومية عوضا عن الفائدة المصرفية؛

(ج) أما الجزء المتبقي من مخرجات الخدمات المالية التي ينتجها مقرضوا الأموال (24.4 وحدة) فتستهلكها الأسر المعيشية في شكل نفقات الاستهلاك النهائي. وقيّد هذا المبلغ في حساب استخدام الدخل المتاح كاستخدام من طرف الأسر المعيشية. ويُظهر حساب استخدام الدخل المتاح أيضا إجمالي المدخرات في كل قطاع وفي مجموع الاقتصاد؛

(د) وبما أنه لا توجد أي معاملات لحسابات رأس المال، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في حساب رأس المال هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) ويسجل الحساب المالي التغيرات في العملة والودائع وقروض الوحدات المالية. وبما أن هذه القيود هي مقابلة لقيود في حسابات أخرى، أو هي تعكس التغير في الأصول والخصوم فقط، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقاً لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في حساب رأس المال، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

الجدول 3-29

تسجيل مخرجات الخدمات المالية المقدمة من مقرضي الأموال، والفائدة وفق نظام الحسابات القومية، ومعاملات أخرى ذات صلة

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	الأسم المعيشية	مقرضي الأموال	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الرؤس في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	مقرضي الأموال	الأسم المعيشية	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج													
29.9		29.9		29.9		الناتج	P1					29.9	29.9
5.5	5.5					الاستهلاك الوسيط	P2	5.5			5.5		5.5
						إجمالي القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي	B1g	5.5-	29.9		24.4		24.4
حساب تخصيص الدخل الأولي													
32.1		32.1		32.1		دخل الملكية	D4	6.5		25.6	32.1		32.1
32.1		32.1		32.1		الفائدة (الفائدة وفق نظام الحسابات القومية)	D41	6.5		25.6	32.1		32.1
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/إجمالي الدخل القومي	B5g	12.0-	62.0	25.6-	24.4		24.4
حساب استخدام الدخل المتاح													
24.4	24.4					نفقات الاستهلاك النهائي	P3			24.4	24.4		24.4
						إجمالي الادخار	B8g	12.0-	62.0	50.0-	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9	12.0-	62.0	50.0-	0.0		0.0
الحساب المالي													
0.0		0.0	50.0-	62.0	12.0-	صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9						
						العملة والودائع	F2	10.0-	56.0	46.0-	0.0		0.0
6.0		6.0	4.0		2.0	القروض	F4		6.0		6.0		6.0

3-94 ويمكن استخدام طريقة حساب مخرجات الخدمات المالية المقدمة من مقرضي الأموال في هذا المثال العملي أيضا لحساب مخرجات الخدمات المالية المقدمة من وحدات مؤسسية أخرى تقدم قروضا من أموالها الخاصة، مثل الهيئات المصدرة لبطاقات الائتمان، والرباطات المالية لتجار التجزئة التي قد تمارس التأجير التمويلي، ومحلات الرهن، والشركات التي تقدم قروضا (القروض الطلابية، وقروض الاستيراد/التصدير، على سبيل المثال).

قياسات حجم مخرجات الخدمات المالية المرتبطة بالوحدات المؤسسية التي تمارس الإقراض من أموالها الخاصة أو من أموال يوفرها راع

3-95 ينطوي المثال العملي أعلاه على حساب مخرجات الخدمات المالية المقدمة من مقرضي الأموال بالأسعار الجارية. وتحتاج بيانات السلاسل الزمنية عن المخرجات إلى تعديل يزيل آثار تغير الأسعار. ومن حيث المبدأ، يمكن الحصول على قياسات حجم المخرجات باستخدام طريقة إزالة أثر التضخم لحساب قياسات حجم خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، مثلما ورد وصفه أعلاه. ويمكن تطبيق هذه الطريقة أيضا على مخرجات الخدمات المالية المقدمة من وحدات مؤسسية أخرى تقدم قروضا من أموالها الخاصة، مثل الهيئات المصدرة لبطاقات الائتمان، والرباطات المالية لتجار التجزئة التي قد تمارس الإيجار التمويلي، ومحلات الرهن، والشركات التي تقدم قروضا (القروض الطلابية، وقروض الاستيراد/التصدير، على سبيل المثال).

(ج) الخدمات المالية التي ينتجها المصرف المركزي

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 8، حساب إعادة توزيع الدخل

3-96 يمكن عموما تصنيف الخدمات التي ينتجها المصرف المركزي في ثلاث فئات:

- خدمات السياسة النقدية.
- وخدمات الوساطة المالية.
- والحالات غير القاطعة، مثل الخدمات الرقابية.

وتشير السياسة النقدية إلى التدابير أو الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثير على مستوى الأسعار العام وعلى مستوى السيولة في الاقتصاد. ويمكن أن يتضمن ذلك تحديد أسعار الفائدة، وتحديد مستوى العرض من المال في الاقتصاد من خلال مختلف الأدوات، مثل زيادة أو تخفيض متطلبات الاحتياطي. وخدمات السياسة النقدية هي خدمات جماعية الطابع،

وتخدم المجتمع ككل، وتمثل بالتالي ناتجا غير سوقي ينتجه المصرف المركزي. وخدمات الوساطة المالية فردية الطابع، ويمكن اعتبارها، في غياب تدخل على صعيد السياسات في أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف المركزية، انتاجا سويقيا. وطريقة حساب مخرجات خدمات الوساطة المالية هذه هي نفسها طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر. ويمكن تصنيف الحالات غير القاطعة، مثل الخدمات الرقابية، كخدمات سوقية أو غير سوقية، تبعا لفرض أو عدم فرض رسوم صريحة تكفي لتغطية تكاليف تقديم تلك الخدمات.

3-97 ومن حيث المبدأ، ينبغي التمييز بين النواتج السوقية وغير السوقية، ولكن في الممارسة العملية، ينبغي، قبل تنفيذ التوصيات المفاهيمية، النظر فيما يمكن أن يُحدثه ذلك من استخدام كثيف للموارد، وفي الأهمية النسبية للقيام بذلك التمييز. وفي الحالات التي يتعذر فيها فصل المخرجات السوقية عن المخرجات غير السوقية، يُعامل مخرجات المصرف المركزي، بأكمله، كمخرجات غير سوقية ويُقيّم كمجموع التكاليف. وبما أن المخرجات غير سوقية، فإنه يجب قياسها بوصفها مجموع الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى ناقصا الإعانات على الإنتاج.

3-98 ويجب تسجيل المخرجات غير السوقية للمصرف المركزي كنفقات استهلاك جماعي للحكومة العامة. غير أن القطاع الحكومي لا يُنفق في الواقع على المخرجات غير السوقية للمصرف المركزي. وبالتالي، يجب تسجيل التحويل الجاري المعادل لقيمة المخرجات غير السوقية كقيمة مستحقة الدفع على المصرف المركزي ومستحقة القبض للحكومة العامة لتغطية شراء القطاع الحكومي للمخرجات غير السوقية التي أنتجها المصرف المركزي. وفي نظام الحسابات القومية، يُدرج التحويل الجاري في التحويلات الجارية المتنوعة (D75)⁽³²⁾.

3-99 وكثيرا ما تقدم المصارف المركزية خدمات الإشراف على المؤسسات المالية. ويمكن القول إن هذا الأمر يعود بالفائدة على المجتمع بصفة عامة، وأنه ينبغي للحسابات القومية أن تقيّد تلك الخدمات كاستهلاك نهائي حكومي. وتأييدا لهذا الرأي، يمكن تشبيه تلك الخدمات بسياسات الحكومة الرامية إلى تنظيم الأسواق، والذي يمكن للحكومة أن تعهد به إلى وكالة متخصصة، أو

(32) في المقابل، ورد في الفقرة 14-16 من النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010 أن الممارسة جرت على اعتبار الجزء غير المبيع من مجموع ناتج المصرف المركزي (مجموع التكاليف بعد خصم العمولات والرسوم) فقط جزءا من الاستهلاك الوسيط للوسطاء الماليين الآخرين - قطاعا شركات تلقي الودائع باستثناء البنك المركزي (S122) وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125) - بشكل متناسب مع القيمة المضافة لكل واحد من هذين القطاعين الفرعيين.

بأنشطة الحكومة لتعبيد الطرق وبناء السدود وإقامة الجسور. ومن هذا الزاوية، تُعتبر خدمات المراقبة خدمات جماعية وينبغي تسجيلها كنفقات استهلاكية حكومية.

3-100 غير أنه من الممكن أيضا القول إن الخدمات التنظيمية التي تقوم بها الحكومة تفيد جهات الوساطة المالية، لأن هذه الخدمات تسهم في عمل هذه المؤسسات وأدائها المالي. وهي، من هذا المنظور، مماثلة للخدمات التنظيمية التي تقوم بها الحكومة مثل مراقبة جودة الأغذية والعقاقير، التي تسجلها الحسابات القومية كاستهلاك وسيط للمنتجين. ومما يؤدي هذا الرأي أن جهات الوساطة المالية تدفع رسومات مقابل تلك الخدمات في بعض البلدان (كعدد من بلدان أمريكا اللاتينية). ووفق هذا المنطق، لا تكون خدمات المراقبة خدمات جماعية، ولكن ينبغي تسجيلها كاستهلاك وسيط لجهات الوساطة المالية. وينبغي للمصرف المركزي أن يكون قادرا على تقديم معلومات عن الرسوم الصريحة المستحقة القبض مقابل خدمات الرقابة تلك. ومع ذلك، وحتى مع اعتبار خدمات الإشراف ناتجا سوقيا لأنها تقدّم مقابل رسوم، إذا لم تكن تلك الرسوم كافية لتغطية التكاليف التي يتكبدها المصرف في تقديم تلك الخدمات، فإنه ينبغي معاملتها كمخرجات غير سوقية للمصرف المركزي وجانبا من النفقات الاستهلاكية للحكومة.

3-101 وإذا كانت خدمات الوساطة المالية المقدمة من المصرف المركزي كبيرة، وإذا كان من الممكن ومن المفيد تجميع البيانات لفائدة مؤسسة مستقلة نشرها، فإنه ينبغي لتلك الخدمات أن تظهر كخدمات تدفع تكاليفها الوحدات التي تتلقاها. وتقيّد الخدمات الرقابية التي تُعامل كمخرجات سوقية بطريقة مماثلة.

المثال العملي 3-5 كيفية حساب وتسجيل المخرجات غير السوقية للمصرف المركزي⁽³³⁾

3-102 يبيّن هذا المثال كيفية حساب المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي بالأسعار الجارية وتسجيل الناتج والمعاملات الأخرى بين المصرف المركزي والقطاع الحكومي. وكما ذكر أعلاه، يمكن للناتج غير السوقي أن يشمل خدمات السياسات النقدية و/أو العنصر غير السوقي في الخدمات الرقابية. وتقيّد المعاملات بين وحدتين مؤسستين في نظام الحسابات القومية باستخدام مبدأ القيد الرباعي في المحاسبة. وفي العديد من هذه المعاملات، تقيّد القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع التي سوّيت بها تلك المعاملات. وسيبيّن المثال العملي أيضا كيفية تسجيل القيود المقابلة لتلك المعاملات في الحساب المالي. وللتبسيط،

(33) هذا المثال العملي مقتبس من Bloem, Gorter and Rivas (2006).

يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-103 ويبيّن الجدول 3-30 التكاليف المرتبطة بإنتاج المصرف المركزي للناتج غير السوقي. وعلى هيئة إعداد البيانات وضع تقديرات لتلك التكاليف بالتشاور مع المصرف المركزي إذا لم يكن هو نفسه القائم بإعداد البيانات. وللتبسيط، يُفترض أن تلك التكاليف تشمل فقط الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين، وأنه لا يوجد استهلاك لرأس المال الثابت أو ضرائب أخرى مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج. وجميع السلع والخدمات المستخدمة في الاستهلاك الوسيط يقتنيها القطاعان المالي وغير المالي في الاقتصاد. وبما أننا بصدد قياس الناتج غير السوقي، فإنه من الضروري الحصول على تقديرات لعائد رأس المال الثابت. وتُحسب المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي كمجموع الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين.

3-104 ويبيّن الجدول 3-31 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة المعاملات بين المصرف المركزي والوحدات المؤسسية الأخرى. وعموماً، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية باستخدام المبادئ التالية: بالنسبة للمصرف المركزي، يمثل استهلاك الوسيط وتعويضات العاملين زيادة في الخصوم من العملة والودائع في الحساب المالي. وسبب ذلك أن المصرف المركزي هو مُصدر العملة، ولا يحتفظ، بالتالي، بالعملة والودائع كأصول مالية.

الجدول 3-30

التكاليف التي يتحملها المصرف المركزي في إنتاج الناتج غير السوقي

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	الاستهلاك الوسيط		90.0	P1, P2
(2)	تعويضات العاملين		360.0	D1
(3)	المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي	(1)+(2)	450.0	P1, P3, P32, D7, D75

الجدول 3-31

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية للمصرف المركزي والوحدات المؤسسية الأخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(4)	الأسر المعيشية	(2)	360.0	F2
(5)	الشركات المالية وغير المالية	(1)	90.0	F2

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الخصوم المالية (العملة والودائع)				
(6)	المصرف المركزي	(3)	450.0	F2

وبالنسبة للوحدات المؤسسية التي توفر مدخلات السلع والخدمات واليد العاملة للمصرف المركزي، يمثل مقابل هذه المعاملات زيادة في أصولها من العملة والودائع. فعلى سبيل المثال، للمصرف المركزي زيادة في الالتزامات من العملة والودائع قدرها 450.0 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- مدفوعات الاستهلاك الوسيط (90.0 وحدة).
- مدفوعات تعويضات العاملين (360.0 وحدة).

105-3 وبيّن الجدول 3-32 كيفية تسجيل المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي والمعاملات الأخرى. ولضمان الوضوح، ترد معاملات المصرف المركزي منفصلة عن معاملات الشركات المالية الأخرى، بدلا من الجمع بينها. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا يتضمن الجدول معاملات أخرى، مثل الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات من طرف الوحدات المؤسسية الأخرى، وترد معاملات الشركات المالية وغير المالية الأخرى مجتمعة. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تقيّد المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي (450.0 وحدة) في حساب الإنتاج. و يقيّد الاستهلاك الوسيط للمصرف المركزي (90.0 وحدة) أيضا في ذلك الحساب. و يقيّد ذلك المبلغ أيضا كنتاج لقطاع الشركات غير المالية والشركات المالية الأخرى، لأنه يُفترض أن كامل الاستهلاك الوسيط للمصرف المركزي مصدره تلك الشركات؛

(ب) أُدرجت التعويضات المدفوعة من المصرف المركزي إلى موظفيه لإنتاج المخرجات غير سوقية (360.0 وحدة) في عمود "الاستخدامات" في حساب توليد الدخل؛

(ج) و يقيّد ذلك المبلغ كمورد للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(د) نفقات الاستهلاك الجماعي التي تمثلها المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي (450.0 وحدة) استهلكها القطاع الحكومي. ولذلك قُيّدت تلك النفقات كجزء من نفقات الاستهلاك الجماعي للحكومة العامة في حساب استخدام الدخل المتاح. ولكن هذه المخرجات لم ينتجها القطاع الحكومي. ونتيجة لذلك، هناك انخفاض في مدخرات الحكومة، وبالتالي في صافي

الإقراض/صافي الإقتراض. وبالنسبة للمصرف المركزي، تلاحظ الآثار المقابلة. وبغية إزالة تلك الآثار، يقيّد أيضا تحويل جار (450.0 وحدة) ك مبلغ مستحق الدفع من المصرف المركزي إلى القطاع الحكومي لتغطية شراء المخرجات غير سوقية للمصرف المركزي. و يقيّد التحويل الجاري كجزء من التحويلات الجارية المتنوعة في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛

الجدول 3-32

تسجيل المعاملات المتصلة بالمخرجات غير سوقية للمصرف المركزي

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية وغير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية وغير المالية	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج															
540.0		540.0			450.0	90.0	الناتج	P1						540.0	540.0
	90.0						الاستهلاك الوسيط	P2		90.0			90.0		90.0
							إجمالي القيمة المضافة/ الناتج المحلي الإجمالي	B1g	90.0	360.0			450.0		450.0
حساب توليد الدخل															
							تعويضات العاملين	D1		360.0			360.0		360.0
							إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	90.0	0.0			90.0		90.0
حساب تخصيص الدخل الأولي															
360.0		360.0	360.0				تعويضات العاملين	D1							
450.0		450.0					إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	90.0	0.0		360.0	450.0		450.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
450.0		450.0		450.0			التحويلات الجارية الأخرى	D7		450.0			450.0		450.0
450.0		450.0		450.0			تحويلات جارية متنوعة	D75		450.0			450.0		450.0
							إجمالي الدخل المتاح	B6g	90.0	450.0-	450.0	360.0	450.0		450.0
حساب استخدام الدخل المتاح															
450.0	450.0						نفقات الاستهلاك النهائي	P3			450.0		450.0		450.0
450.0	450.0						النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية	P32			450.0		450.0		450.0
							إجمالي الادخار	B8g	90.0	450.0-	0.0	360.0	0.0		0.0
التغيرات في الأصول															
الحساب الرأسمالي															
							صافي الإقتراض(+)	B9	90.0	450.0-	0.0	360.0	0.0		0.0

يعني أنه سيلزم النظر في استخدام طرائق أخرى. وبالنسبة للخدمات الجماعية، تُناقش أدناه طريقتان للقيام بذلك.

3-107 وتُستخدم الطريقة الأولى لوضع شبه مؤشر لأسعار المخرجات بحيث يعكس الفارق، عند مقارنته بالمؤشر الإجمالي لأسعار المدخلات، نموّ الانتاجية المتوقع من عملية الإنتاج. ويمكن اشتقاق أشباه مؤشرات أسعار المخرجات بعدة طرائق، منها تعديل مؤشر أسعار المخرجات وفقا لنمو الانتاجية الملاحظ في عملية إنتاج ذات صلة، أو حساب نمو شبه المؤشر ذلك على أساس مؤشرات أسعار المخرجات الملاحظة في منتجات مماثلة. غير أنه ليس من المرجح أن تنطبق هذه الطريقة على مخرجات الخدمات الجماعية للمصرف المركزي، لأنه من الصعب العثور على منتجات مماثلة لهذه الخدمات.

3-108 وتُعرف الطريقة الثانية بـ "طريقة المدخلات". وقد يكون استخدام هذه الطريقة أنسب مع الخدمات الجماعية. وتتمثل "طريقة المدخلات" في قياس تغيرات المخرجات باستخدام التغيرات في المجموع المرجح لقياسات حجم جميع المدخلات. وتعكس هذه الطريقة، حسب المفروض، التغيرات في كل من الكم والكيف. وعادة ما تكون أحسن طريقة لحساب تلك القيم هي تخفيض مختلف تكاليف المدخلات بمؤشرات للأسعار تحافظ على ثبات النوعية، أو، إذا لم تتوافر مؤشرات الأسعار تلك، باستخدام مؤشرات عن الحجم تعكس التغير في حجم المدخلات (مثل عدد الساعات التي يقضيها الموظفون في العمل).

3-109 وعادة ما يكون قياس التغيرات في حجم الخدمات الجماعية أصعب من قياس التغيرات في حجم الخدمات الفردية لأن الأولى أصعب تحديدا وملاحظة. وهذا مجال بحاجة إلى مزيد من البحث. وينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تنظر أيضا في تقديم معلومات توضيحية توجه اهتمام المستخدمين إلى طريقة القياس المستخدمة.

(د) أسعار الفائدة التي يحددها المصرف المركزي وجهات الوساطة المالية

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 7، حسابات توزيع الدخل

3-110 تتمثل مسؤولية المصرف المركزي الرئيسية في صياغة وتنفيذ جانب من سياسات الحكومة في المجال الاقتصادي. ولذلك، فهو يتصرف في كثير من الأحيان بشكل مختلف عن تصرف الشركات المالية، وله عموما سلطة الحكومة والقدرة على الإنفاذ. وفي الحالات التي يستخدم فيها المصرف المركزي صلاحياته الخاصة لفرض التزامات على المشاركين في السوق بدفع تحويلات مباشرة بدون مقابل، من المناسب تسجيل عائدات تلك العمليات بوصفها

ضرائب ضمنية. أما في الحالات التي يقدم فيها المصرف المركزي مدفوعات لأغراض السياسة العامة وليس لأغراض تجارية، فإنه يمكن القول إن إعانات ضمنية قد دُفعت. وفيما يلي ثلاث حالات عن هذا الموضوع:

- المصرف المركزي قادر على فرض أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقلّ عن سعر السوق.
- المصرف المركزي يدفع أسعار فائدة أعلى من سعر السوق عندما تكون القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط.
- المصرف المركزي يقوم بدور مصرف إنمائي يعرض على الصناعات ذات الأولوية قروضا بأسعار فائدة تقلّ عن سعر السوق.

111-3 وإذا كانت أسعار الفائدة التي يحددها المصرف المركزي لا تتماشى مع أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية، فإن ذلك يُدخل تشويها على تقديرات مخرجات خدمات الوساطة وينبغي، بالتالي، عدم إدراجها في الحسابات. ويجب تسجيل الفرق بين التدفقات المحسوبة باستخدام سعر الفائدة المرجعي وسعر الفائدة الفعلي الذي يحدده المصرف المركزي، ليس كمخرجات سوقية، وخاصة بالنسبة لخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، وإنما كضرائب وإعانات ضمنية. وينبغي حساب مخرجات خدمات الوساطة تلك باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق. وتماثل هذه الطريقة الممارسة المتمثلة في معاملة الفرق بين سعر الصرف السائد في السوق وسعر صرف بديل يفرضه المصرف المركزي كضريبة أو إعانة ضمنية، وتتسق مع تلك الممارسة. وعلى وجه التحديد، تصنّف الضرائب والإعانات الضمنية على أنها ضرائب أخرى على الإنتاج (D29) وإعانات أخرى على الإنتاج (D39)، لأنها لا تؤثر على مستوى إنتاج المنتجين الذين تشملهم. وينبغي أيضا تسجيل التحويلات التعويضية بين الحكومة والمصرف المركزي في نظام الحسابات القومية تفاديا لأي اختلال في التوازن بين الحسابين الجاري والمالي. وتصنّف هذه التحويلات كتحويلات جارية متنوعة (D75).

112-3 وبما أن الانحرافات عن الأسعار السائدة في السوق يمكن أن تكون صغيرة في الممارسة العملية، فإنه قد لا يكون من المفيد محاولة إسقاطها من حساب مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، في جميع الحالات. أما عندما تكون تلك الانحرافات كبيرة، فإنه يُستصوب أن تقوم هيئة إعداد البيانات بتحديد وإسقاطها من حسابات مخرجات خدمات الوساطة تلك، تفاديا لتقدير مخرجات المصرف المركزي بأكثر أو بأقل من قيمته الحقيقية.

المثال العملي 3-6 تسجيل المعاملات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقلّ عن أسعار السوق⁽³⁴⁾

3-113 يبيّن هذا المثال العملي كيفية تسجيل المعاملات في الحالات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقلّ عن أسعار السوق. ويعرض المثال أيضا كيفية تسجيل التغيرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة لتلك المعاملات.

3-114 وبيّن الجدول 3-3 متوسط أرصدة ودائع الاحتياطي التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي لتلك المصارف على ودائع احتياطيتها خلال الفترة المحاسبية. وتلك البيانات متاحة عادة لدى المصرف المركزي. وسعر الفائدة المرجعي المستخدم هو سعر الفائدة بين المصارف. والهدف من احتياطي الودائع هو، في جملة أمور، حماية الوسطاء الماليين من سحب مفرط للودائع قد يتسبب في أزمة مصرفية. وسعر الفائدة الفعلي المدفوع من قبل المصرف المركزي إلى المصارف (3.0 في المائة) هو أدنى من سعر الفائدة المرجعي (4.5 في المائة). وبيّن الجدول 3-33 أيضا مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام سعر الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي على ودائع الاحتياطي إلى المصارف التجارية، وسعر الفائدة بين المصارف باعتباره سعر الفائدة المرجعي. ويُحدث استخدام سعر فائدة يقلّ عن سعر السوق ارتفاعا غير عادي لمخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي. ولذلك، ينبغي حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، في حين ينبغي تسجيل الفرق بين التدفقات المحسوبة باستخدام سعر الفائدة المرجعي وسعر الفائدة الفعلي الذي يحدده المصرف المركزي كضرائب أخرى على الإنتاج.

الجدول 3-33

بيانات عن متوسط أرصدة ودائع الاحتياطي، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(1)	متوسط أرصدة ودائع الاحتياطي من المصارف التجارية		50000.0
(2)	سعر الفائدة بين المصارف (سعر الفائدة المرجعي) (بالنسبة المتقوية)		4.5

(34) هذا المثال العملي مقتبس من Bloem, Gorter and Rivas (2006).

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(3)	سعر الفائدة الفعلي (المستحق للمصارف التجارية) (بالنسبة المئوية)		3.0
(4)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، باستخدام أسعار الفائدة الفعلية وأسعار الفائدة بين المصارف	$(1) \times (2) -$ $100.0 / (3)$	750.0

3-115 ويبيّن الجدول 3-34 كيفية حساب مختلف أنواع الدخل المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي والضرائب الأخرى على الإنتاج. وطريقة حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والسعر الفعلي للفائدة المستحقة من المصرف المركزي، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، هي نفسها الطريقة المقابلة المستخدمة في المثال العملي 3-1، باستثناء أن هذا المثال العملي لا يتضمن القروض. وتُحسب خدمات الوساطة تلك باستخدام أسعار الفائدة السوقية، وهي تساوي صفراً. وتُحسب الضرائب الأخرى على الإنتاج المستحقة من المصارف التجارية على النحو التالي:

- يُحسب الفرق بين سعر الفائدة بين المصارف وسعر الفائدة الفعلي على ودائع الاحتياطي.
- ويُضرب هذا الفرق في متوسط أرصدة ودائع الاحتياطي للحصول على قيمة الضرائب الأخرى على الإنتاج.

ويبيّن الجدول 3-34 أيضاً التغييرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة المعاملات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية. وقيّد المصرف المركزي زيادة في خصومه من العملة والودائع ناتجة عن الفائدة على ودائع الاحتياطي المستحقة للمصارف (1500.0 وحدة). والعكس ينطبق على المصارف التجارية فيما يتعلق بالتغييرات في أصولها من العملة والودائع.

الجدول 3-34

حساب الدخل من الفائدة، والضرائب الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغييرات في الأصول والخصوم المالية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(5)	الدخل من الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية	$(1) \times (2) / 100.0$	2250.0	D4, D41

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(6)	الدخل من الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية	$100.0/(3) \times (1)$	1500.0	
(7)	الضرائب الأخرى على الإنتاج المستحقة من المصارف التجارية	$100.0/[(3)-(2)] \times (1)$	750.0	D2, D29, D7, D75
(8)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي باستخدام أسعار الفائدة السوقية	$100.0/[(2)-(2)] \times (1)$	0.0	P1, P2
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(9)	المصارف التجارية	(6)	1500.0	F2
التغيرات في الخصوم (العملة والودائع)				
(10)	المصرف المركزي	(6)	1500.0	F2

الجدول 3-35

تسجيل المعاملات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة لودائع الاحتياطي تقل عن أسعار السوق

الموارد

الاستخدامات

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية الأخرى	العمالات والبند الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية الأخرى	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج													
0.0		0.0		0.0		الناتج	P1					0.0	0.0
0.0	0.0					الاستهلاك الوسيط	P2	0.0			0.0		0.0
						إجمالي القيمة المضافة/ الناتج المحلي الإجمالي	B1g	0.0	0.0		0.0		0.0
حساب توليد الدخل													
						الضرائب على الإنتاج والواردات	D2	750.0			750.0		750.0
						الضرائب الأخرى على الإنتاج	D29	750.0			750.0		750.0
						إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	-750.0	0.0		750.0-		750.0-
حساب تخصيص الدخل الأولي													
750.0		750.0	750.0			الضرائب على الإنتاج والواردات	D2						
750.0		750.0	750.0			الضرائب الأخرى على الإنتاج	D29						
2250.0					2250.0	دخل الملكية	D4		2250.0		2250.0		2250.0

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية الأخرى	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية الأخرى	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
		2250.0											
2250.0		2250.0			2250.0	الفائدة	D41		2250.0		2250.0		2250.0
						إجمالي رصيد الدخل الأولي / إجمالي الدخل القومي	B5g						
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
750.0		750.0		750.0		التحويلات الجارية الأخرى	D7			750.0	750.0		750.0
750.0		750.0		750.0		تحويلات جارية متنوعة	D75			750.0	750.0		750.0
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	1500.0	1500.0-	0.0	0.0		0.0
حساب استخدام الدخل المتاح													
						إجمالي الادخار	B8g	1500.0	1500.0-	0.0	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	1500.0	1500.0-	0.0	0.0		0.0
الحساب المالي													
0.0		0.0	0.0	- 1500.0	1500.0	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9						
1500.0		1500.0		1500.0		العملة والودائع	F2	1500.0			1500.0		1500.0

116-3 وبيّن الجدول 3-35 كيفية تسجيل مختلف المعاملات. وكفالة الوضوح، تقيّد معاملات المصرف المركزي والمصارف التجارية منفصلة وليس مجتمعة تحت قطاع الشركات المالية. و تقيّد معاملات المصارف التجارية تحت قطاع الشركات المالية الأخرى. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا يتضمن الجدول المعاملات الأخرى، مثل الأجور والمرتببات. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ قيمة مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي صفرا، وهي تقيّد في حساب الإنتاج. وتقيّد هذه المخرجات أيضا كاستهلاك وسيط للمصارف التجارية؛

(ب) لا تتلقى المصارف التجارية في الواقع إلا 1500.0 وحدة (أي 3.0 في المائة من 50000.0 وحدة) كـ "فائدة" على ودائع احتياطيتها. و يقيّد هذا المبلغ في الحساب المالي. ولكنها مسجّلة كمتلقية لـ 2250.0 وحدة (أي 4.5 في المائة من 50000.0 وحدة) كفائدة وفق نظام الحسابات القومية في حساب تخصيص الدخل الأولي، ودافعة لـ 750.0 وحدة (أي 1.5 في المائة من 50000.0 وحدة) إلى الحكومة كضرائب أخرى على الإنتاج في حساب توليد الدخل؛

(ج) وسجّل أن القطاع الحكومي تلقى 750.0 وحدة من المصارف التجارية كضرائب أخرى على الإنتاج، مقيّدة في حساب تخصيص الدخل الأولي، وأجرت تحويلات جارية متنوعة لـ 750.0 وحدة إلى المصرف المركزي، مقيّدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وكل من هذين التدفقين تدفق قومي؛

(د) دفع المصرف المركزي في الواقع 1500.0 وحدة كفائدة على ودائع الاحتياطي التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه. وهو مبلغ مقيّد في الحساب المالي. ولكن سجّل المصرف كدافع لـ 2250.0 وحدة إلى المصارف التجارية في حساب تخصيص الدخل الأولي، وكمثلق لتحويلات جارية متنوعة بـ 750.0 وحدة من الحكومة العامة في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛

(هـ) إجمالي الوفورات في استخدام الدخل المتاح هو نفسه صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب المالي، لأنه لا توجد أي معاملات في حساب رأس المال. وأمکن الإبقاء على التساوي بين صافي الإقراض/صافي الاقتراض في حساب رأس المال والحساب المالي بإدراج تحويل جار تعويضي من القطاع الحكومي إلى المصرف المركزي، مع أنه يمكن للاختلافات في مصادر البيانات وفي توقيت تسجيل المعاملات أن تسفر، في الممارسة العملية، عن تفاوت بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

المثال العملي 3-7 تسجيل المعاملات التي يدفع فيها المصرف المركزي أسعار فائدة أعلى من سعر السوق عندما تكون القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط

117-3 يبيّن هذا المثال العملي كيفية تسجيل المعاملات في نظام الحسابات القومية في الحالات التي يفرض فيها المصرف المركزي أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لمدة محدودة، في الحالات التي تكون فيها القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط. وتقيّد أيضا التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناتجة عن تلك المعاملات.

3-118 ويبيّن الجدول 3-36 متوسط أرصدة الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي إلى تلك المصارف على ودائعها خلال الفترة المحاسبية. وتلك البيانات متاحة عادة لدى المصرف المركزي. وسعر الفائدة المرجعي المستخدم هو سعر الفائدة السائد بين المصارف. وسعر الفائدة الفعلي المدفوع من قبل المصرف المركزي إلى المصارف (7.0 في المائة) هو أعلى من سعر السوق، وهو سعر الفائدة بين المصرف (4.5 في المائة). ويبيّن الجدول 3-36 أيضا مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام سعر الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي على ودائع المصارف التجارية، وسعر الفائدة بين المصارف باعتباره سعر الفائدة المرجعي. واستخدام سعر فائدة أعلى من سعر السوق يجعل مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي ناتجا سلبيا. ولذلك، ينبغي حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، في حين ينبغي تسجيل الفرق في التدفقات المحسوبة باستخدام سعر الفائدة المرجعي وسعر الفائدة المحدد من قبل المصرف المركزي كإعانات أخرى على الإنتاج.

الجدول 3-36

بيانات عن متوسط أرصدة الودائع، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(1)	متوسط أرصدة الودائع من المصارف التجارية		50000.0
(2)	سعر الفائدة بين المصارف (سعر الفائدة المرجعي) (بالنسبة المئوية)		4.5
(3)	سعر الفائدة الفعلي (المستحق للمصارف التجارية) (بالنسبة المئوية)		7.0
(4)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، باستخدام سعر الفائدة الفعلي وسعر الفائدة بين المصارف	$(1) \times (2) - (3)$	-1250.0

الجدول 3-37

حساب الدخل من الفائدة، والإعانات الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغيرات في الأصول والخصوم المالية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
----------	-------	-------	--------	--

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(5)	الدخل من الفائدة في نظام الحسابات القومية، المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية	$100.0/(2) \times (1)$	2250.0	D4, D41
(6)	الدخل من الفائدة الفعلي المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية	$100.0/(3) \times (1)$	3500.0	
(7)	الضرائب الأخرى على الإنتاج المستحقة للمصارف التجارية	$-(3) \times (1)$ $100.0/[2]$	1250.0	D3, D39, D7, D75
(8)	خدمات الوساطة للمصرف المركزي بأسعار الفائدة السائدة في السوق.	$-(2) \times (1)$ $100.0/[2]$	0.0	P1, P2
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(9)	المصارف التجارية	(6)	3500.0	F2
التغيرات في الخصوم (العملة والودائع)				
(10)	المصرف المركزي	(6)	3500.0	F2

119-3 وبيّن الجدول 3-37 كيفية حساب مختلف أنواع الدخل من الفائدة المستحق من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، والإعانات الأخرى على الإنتاج. وطريقة حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والسعر الفعلي للفائدة المستحقة من المصرف المركزي، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، هي نفسها الطريقة المقابلة المستخدمة في المثال العملي 1-3، باستثناء أن هذا المثال العملي لا يتضمن القروض. وتُحسب خدمات الوساطة تلك باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، وهي تساوي صفراً. وتُحسب الإعانات الأخرى على الإنتاج المستحقة الدفع إلى المصارف التجارية كالتالي:

- يحسب الفرق بين سعر الفائدة الفعلي وسعر الفائدة بين المصارف على الودائع.
- ويُضرب ذلك الفرق في متوسط أرصدة الودائع للحصول على قيمة الإعانات الأخرى على الإنتاج.

ويبيّن الجدول 3-37 أيضاً التغيرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة المعاملات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية. وسجل المصرف المركزي زيادة في خصومه المالية من العملة والودائع ناتجة عن الفائدة المستحقة الدفع إلى المصارف على ودائعها (3500.0 وحدة). والعكس ينطبق على المصارف التجارية فيما يتعلق بالتغيرات في أصولها من العملة والودائع.

3-120 ويبيّن الجدول 3-38 كيفية قيد مختلف المعاملات في نظام الحسابات القومية. ولكفالة الوضوح، تقيّد معاملات المصرف المركزي والمصارف التجارية منفصلة وليس مجتمعة تحت قطاع الشركات المالية. و تقيّد معاملات المصارف التجارية تحت قطاع الشركات المالية الأخرى. وتبسيطاً للعرض والتحليل، لا يتضمن الجدول المعاملات الأخرى، مثل الأجور والمرتبّات. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ قيمة مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي صفراً، وهي تقيّد في حساب الإنتاج. وتسجّل هذه المخرجات أيضاً كاستهلاك وسيط للمصارف التجارية؛

(ب) وتتلقّى المصارف التجارية في الواقع 3500.0 وحدة (أي 7.0 في المائة من 50000.0 وحدة) كـ "فائدة" على ودائعها. وهو مبلغ مقيّد في الحساب المالي. ولكنها مسجّلة كمتلقية لـ 2250.0 وحدة (أي 4.5 في المائة من 50000.0 وحدة) كفائدة وفق نظام الحسابات القومية مقيّدة في حساب تخصيص الدخل الأولي، ومتلقية لـ 1250.0 وحدة أخرى (أي 2.5 في المائة من 50000.0 وحدة) من القطاع الحكومي كإعانات أخرى على الإنتاج، مقيّدة في حساب توليد الدخل؛

(ج) وسجّل أن القطاع الحكومي دفع 1250.0 وحدة إلى المصارف التجارية كإعانات أخرى على الإنتاج، مقيّدة في حساب تخصيص الدخل الأولي، وتلقت تحويلات جارياً تحت التحويلات الجارية المتنوعة بـ 1250.0 وحدة من المصرف المركزي، مقيّدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وكل من هذين التدفقين تدفق قومي؛

(د) فالمصرف المركزي دفع في الواقع 3500.0 وحدة كفائدة على الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه. وهو مبلغ مقيّد في الحساب المالي. ولكن سجّل أنه دفع 2250.0 وحدة إلى المصارف التجارية، قيّدت في حساب تخصيص الدخل الأولي، وقدم تحويلات جارية متنوعة بـ 1250.0 وحدة إلى القطاع الحكومي، قيّدت في حساب توزيع الدخل الثانوي؛

(هـ) وإجمالي الوفورات في حساب استخدام الدخل المتاح هو نفسه صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب المالي، لأنه لا توجد أي معاملات في الحساب الرأسمالي. وأمکن الإبقاء على التساوي بين صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي بإدراج تحويل جار تعويضي من المصرف المركزي إلى القطاع الحكومي، مع أنه يمكن للاختلافات في مصادر البيانات وفي توقيت تسجيل المعاملات أن تسفر، في الممارسة العملية، عن تفاوت بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

الجدول 3-38

تسجيل المعاملات التي يدفع فيها المصرف المركزي أسعار فائدة أعلى من سعر السوق عندما تكون القيمة الخارجية للعملة تحت الضغط

الاستخدامات

الموارد

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية الأخرى	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية الأخرى	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج													
0.0		0.0		0.0		النتاج	P1					0.0	0.0
0.0	0.0					الاستهلاك الوسيط	P2	0.0			0.0		0.0
						إجمالي القيمة المضافة/ النتاج المحلي الإجمالي	B1g	0.0	0.0		0.0		0.0
حساب توليد الدخل													
						الإعانات (-)	D3	-			1250.0-		-
								1250.0					1250.0
						الإعانات الأخرى على الإنتاج (-)	D39	-			1250.0-		-
								1250.0					1250.0
						إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	1250.0			1250.0		1250.0
حساب تخصيص الدخل الأولي													
-		-	1250.0			الإعانات (-)	D3						
1250.0		1250.0											
-		-	1250.0			الإعانات الأخرى على الإنتاج (-)	D39						
1250.0		1250.0											
2250.0		2250.0		2250.0		دخل الملكية	D4		2250.0		2250.0		2250.0
2250.0		2250.0		2250.0		الفائدة	D41		2250.0		2250.0		2250.0
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	3500.0	2250.0-	-	0.0		
										2250.0			
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
1250.0		1250.0	1250.0			التحويلات الجارية الأخرى	D7		1250.0		1250.0		1250.0
1250.0		1250.0	1250.0			تحويلات جارية متنوعة	D75		1250.0		1250.0		1250.0
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	3500.0	3500.0-	0.0	0.0		0.0
حساب استخدام الدخل المتاح													
						إجمالي الادخار	B8g	1500.0	1500.0-	0.0	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	3500.0	3500.0-	0.0	0.0		0.0
الحساب المالي													
0.0		0.0	0.0	3500.0-	3500.0	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9						
3500.0		3500.0		3500.0		العملة والودائع	F2	3500.0			3500.0		3500.0

المثال العملي 3-8 تسجيل المعاملات التي يقوم المصرف المركزي فيها بدور مصرف إنمائي ويعرض على الصناعات ذات الأولوية قروضا بأسعار فائدة أدنى من سعر السوق⁽³⁵⁾

121-3 يبيّن هذا المثال العملي كيفية تسجيل المعاملات في نظام الحسابات القومية عندما يقوم المصرف المركزي بدور المصرف الإنمائي ويعرض على الصناعات ذات الأولوية أسعار فائدة أدنى من سعر السوق. ويسجل المثال أيضا التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناتجة عن تلك المعاملات.

الجدول 3-39

بيانات عن متوسط أرصدة القروض، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(1)	متوسط أرصدة القروض الممنوحة إلى الصناعات ذات الأولوية (الشركات غير المالية)		100000.0
(2)	سعر الفائدة بين المصارف (سعر الفائدة المرجعي) (بالنسبة المئوية)		4.5
(3)	سعر الفائدة الفعلي (المستحق على القروض من الصناعات ذات الأولوية إلى المصرف المركزي) (بالنسبة المئوية).		3.0
(4)	سعر الفائدة السائد في السوق على القروض (بالنسبة المئوية)		5.0
(5)	خدمات الوساطة المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام سعر الفائدة الفعلي وسعر الفائدة بين المصارف	$(1) \times (3) - (2) / 100.0$	-1500.0

122-3 ويبيّن الجدول 3-39 متوسط أرصدة القروض الممنوحة من المصرف المركزي إلى الصناعات ذات الأولوية، وسعر الفائدة بين المصارف، وسعر الفائدة الفعلي المستحق الدفع من الصناعات ذات الأولوية على القروض الممنوحة من المصرف المركزي، وأسعار الفائدة السائدة في السوق لتلك القروض خلال الفترة المحاسبية. وتلك البيانات متاحة عادة لدى المصرف المركزي. وسعر الفائدة المرجعي المستخدم هو سعر الفائدة بين المصارف. والسعر الفعلي للفائدة المستحقة الدفع من الصناعات ذات الأولوية على القروض الممنوحة لها من المصرف المركزي هي 3.0 في المائة، في حين أن سعر الفائدة السائد في السوق على تلك القروض هو 5.0 في المائة. وللتبسيط، يُفترض أن الصناعات ذات الأولوية تنتمي إلى قطاع

(35) هذا المثال العملي مقتبس من Bloem, Gorter and Rivas (2006).

الشركات غير المالية. ويبيّن الجدول 3-39 مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، محسوبا باستخدام سعر الفائدة المرجعي وسعر الفائدة الذي حدده المصرف المركزي على القروض الممنوحة للصناعات ذات الأولوية. واستخدام سعر فائدة أدنى من السعر المرجعي يجعل مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي ناتجا سلبيا. ولذلك، ينبغي حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، في حين ينبغي تسجيل الفرق في التدفقات المحسوبة باستخدام سعر السوق على القروض وسعر الفائدة المحدد من قبل المصرف المركزي على تلك القروض كإعانات أخرى على الإنتاج.

الجدول 3-40

حساب الدخل من الفائدة، والإعانات الأخرى على الإنتاج، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر، والتغيرات في الأصول والخصوم المالية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(6)	الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة من الصناعات ذات الأولوية إلى المصرف المركزي	$100.0/(2) \times (1)$	4500.0	D4, D41
(7)	سعر الفائدة الفعلي المستحق من الصناعات ذات الأولوية إلى المصرف المركزي	$100.0/(3) \times (1)$	3000.0	
(8)	الإعانات الأخرى على الإنتاج المستحقة للصناعات ذات الأولوية	$-(4) \times (1)$ $100.0/[(3)]$	2000.0	D3, D39, D7, D75
(9)	خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي	$-(4) \times (1)$ $100.0/[(2)]$	500.0	P1, P2
التغيرات في الأصول المالية (القروض)				
(10)	المصرف المركزي	(7)	3000.0	F4
التغيرات في الخصوم (القروض)				
(11)	الصناعات ذات الأولوية	(7)	3000.0	F4

123-3 ويبيّن الجدول 3-40 كيفية حساب مختلف أنواع الدخل من الفائدة المستحقة للمصرف المركزي على قروضه الممنوحة إلى الصناعات ذات الأولوية، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، والإعانات الأخرى على الإنتاج.

وطريقة حساب الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، والسعر الفعلي للفائدة المستحقة من المصرف المركزي، ومخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي، هي نفسها الطريقة المقابلة المستخدمة في المثال العملي 1-3، باستثناء أن هذا المثال العملي لا يأخذ الودائع في الاعتبار. وتُحسب خدمات الوساطة تلك باستخدام أسعار الفائدة السائدة في السوق، وهي تساوي 500.0 وحدة. وتُحسب الإعانات الأخرى على الإنتاج المستحقة للصناعات ذات الأولوية على النحو التالي:

- يحسب الفرق بين سعر الفائدة السائد في السوق على القروض وبين سعر الفائدة الفعلي المحدد من قبل المصرف المركزي على تلك القروض الممنوحة إلى الصناعات ذات الأولوية.
- ويضرب هذا الفرق في متوسط أرصدة القروض للحصول على قيمة الإعانات الأخرى على الإنتاج.

ويبين الجدول 3-40 أيضا التغييرات في الأصول والخصوم المالية نتيجة المعاملات بين المصرف المركزي والصناعات ذات الأولوية. وسجل المصرف المركزي زيادة في أصوله من القروض نتيجة الفائدة المستحقة له على القروض الممنوحة إلى الصناعات ذات الأولوية (3000.0 وحدة). وهذا المبلغ يمثل أيضا الزيادة في التزامات القروض لدى الصناعات ذات الأولوية.

3-124 ويبيّن الجدول 3-41 كيفية تسجيل مختلف المعاملات. وتقيّد معاملات الصناعات ذات الأولوية تحت قطاع الشركات غير المالية، لأنه يُفترض أنها تنتمي إلى ذلك القطاع. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا يتضمن الجدول المعاملات الأخرى، مثل الأجور والمرتبّات. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ قيمة مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر للمصرف المركزي 500.0 وحدة، وهي تقيّد في حساب الإنتاج. وتقيّد هذه المخرجات أيضا كاستهلاك وسيط للصناعات ذات الأولوية تحت قطاع الشركات غير المالية في حساب الإنتاج؛

(ب) وتدفع الشركات غير المالية في الواقع 3000.0 وحدة (أي 3.0 في المائة من 100000.0 وحدة) كـ "فائدة" على القروض الممنوحة من المصرف المركزي. وهو مبلغ مقيّد في الحساب المالي. ولكنها مسجّلة كدافعة لـ 5000.0 وحدة (أي 5.0 في المائة من 100000.0 وحدة) كفائدة تنقسم بين فائدة وفق نظام الحسابات القومية في حساب تخصيص الدخل الأولي (4500.0 وحدة) وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير

مباشر (500.0 وحدة)، وكمتملكية لـ 2000.0 وحدة (أي 2.0 في المائة من 100000.0 وحدة) من القطاع الحكومي كإعانات أخرى على الإنتاج، مقبلة في حساب توليد الدخل؛

الجدول 3-41

تسجيل المعاملات التي يقوم المصرف المركزي فيها بدور مصرف إنمائي ويعرض على الصناعات ذات الأولوية قروضا بأسعار فائدة أدنى من سعر السوق

الاستخدامات

الموارد

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية الأخرى	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية الأخرى	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج													
500.0		500.0		500.0		الناتج	P1					500.0	500.0
500.0	500.0					الاستهلاك الوسيط	P2	500.0			500.0		500.0
						إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	500.0-	500.0		0.0		0.0
حساب توليد الدخل													
						الإعانات (-)	D3	2000.0-			2000.0-		2000.0-
						الإعانات الأخرى على الإنتاج (-)	D39	2000.0-			2000.0-		2000.0-
						إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	1500.0	500.0		2000.0		2000.0
حساب تخصيص الدخل الأولي													
						الضرائب على الإنتاج والواردات	D3						
						الإعانات الأخرى على الإنتاج (-)	D39						
						دخل الملكية	D4	4500.0			4500.0		4500.0
						الفائدة	D41	4500.0			4500.0		4500.0
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	3000.0-	5000.0	2000.0-	0.0		0.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
						التحويلات الجارية الأخرى	D7		2000.0		2000.0		2000.0
						تحويلات جارية متنوعة	D75		2000.0		2000.0		2000.0
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	3000.0-	3000.0	0.0	0.0		0.0
حساب استخدام الدخل المتاح													
						إجمالي الادخار	B8g	3000.0-	3000.0	0.0	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض (+)/صافي	B9	3000.0-	3000.0	0.0	0.0		0.0

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاع الحكومي	المصرف المركزي	الشركات المالية الأخرى	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية الأخرى	المصرف المركزي	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
						الافتراض (-)							
الحساب المالي													
0.0		0.0	0.0	3000.0	-	صافي الإقراض (+) / صافي الافتراض (-)	B9						
3000.0		3000.0			3000.0	القروض	F4	3000.0			3000.0		3000.0

(ج) وسجّل أن القطاع الحكومي دفع 2000.0 وحدة إلى الشركات غير المالية كإعانات أخرى على الإنتاج، مقيّدة في حساب توزيع الدخل، وتلقّت تحويلًا جاريًا تحت التحويلات الجارية المتنوعة بـ 2000.0 وحدة من المصرف المركزي، مقيّدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وكل من هذين التدفقين تدفق قومي؛

(د) ويتلقى المصرف المركزي في الواقع 3000.0 وحدة من المؤسسات غير المالية كـ "فائدة" على القروض التي يمنحها لها. وهو مبلغ مقيّد في الحساب المالي. ولكن سُجّل أنه تلقى 5000.0 وحدة من الشركات غير المالية كـ فائدة قُسمت إلى فائدة وفق نظام الحسابات القومية وقِيّدت في حساب توزيع الدخل الأولي (4500.0 وحدة)، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر (500.0 وحدة)، وأنه قدّم تحويلًا جاريًا متنوعًا بـ 2000.0 وحدة إلى القطاع الحكومي، قيّدت في حساب توزيع الدخل الثانوي؛

(هـ) وإجمالي الوفورات في حساب استخدام الدخل المتاح هو نفسه صافي الإقراض/صافي الافتراض في الحساب المالي، لأنه لا توجد أي معاملات في الحساب الرأسمالي. وأمكن الإبقاء على التساوي بين صافي الإقراض/صافي الافتراض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي بإدراج تحويل جارٍ تعويضي من المصرف المركزي إلى القطاع الحكومي، مع أنه يمكن للاختلافات في مصادر البيانات وفي توقيت تسجيل المعاملات أن تسفر، في الممارسة العملية، عن تفاوت بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الافتراض في هذين الحسابين.

3 - الخدمات المالية المرتبطة باقتناء أصول وخصوم مالية وبالصرف فيها

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى،
الجزء الرابع، تسجيل التدفقات المرتبطة بالأصول والخصوم المالية

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 10، حساب السلع والخدمات

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 11، حساب الدخل الأولي

الدليل التجميعي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 12، الخدمات

3-125 تفرض الشركات المالية أحيانا رسوما كاملة أو جزئية على الخدمات التي تقدمها مقابل اقتناء أصول والتصرف فيها، بوضع فرق بين سعري الشراء والبيع. ويُعرف ذلك الفرق باسم الفرق بين سعري الشراء والبيع. وتُحسب المخرجات بالأسعار الجارية أو الهامش الناشئ عن الخدمة المالية المقدمة إلى المشتري باعتباره الفرق بين سعر البيع (سعر البائع أو سعر العرض) والسعر الوسط وقت شراء الأصل المالي. ويمثل سعر الشراء، بالتالي، القيمة السوقية للأصل المالي مضافا إليها الهامش. وتُحسب المخرجات بالأسعار الجارية أو الهامش الناشئ عن الخدمة المالية المقدمة إلى البائع باعتباره الفرق بين السعر الوسط وسعر الشراء (سعر المشتري) وقت بيع الأصل المالي. ويمثل سعر البيع، بالتالي، القيمة السوقية للأصل المالي مخصوما منها الهامش. وسعر المشتري وسعر العرض هما السعران المنطبقان على فرادى المشتريين والبائعين، لأنهما قد يتغيران تبعا للكميات موضع المعاملة أو عوامل أخرى. والسعر الوسط للأصل المالي هو المتوسط بين سعر المشتري وسعر البائع في نقطة زمنية معينة. واستخدام السعر الوسط وقت الشراء أو البيع يستبعد أي مكاسب أو خسائر في حيازة الأصل المالي من الخدمة المالية المقدمة. وتجاهل الهامش يجعل قيمة مخرجات الخدمات المالية الناشئة عن تلك المعاملات أقل من مستواها الحقيقي.

3-126 وكما هو مبين في الجدول 3-1، تشمل الشركات المالية التي يُحسب ناتجها بهذه الطريقة وسطاء الأوراق والمستثقات المالية، ومكاتب الصرف الأجنبي، وشركات تلقي الودائع. ويتضح من وجود فرق بين سعري الشراء والبيع أن هذه الشركات المالية تخدم السوق بطريقة مماثلة نوعا ما للخدمة التي يقدمها تاجر الجملة بتوفير السيولة والمخزون. وتشمل الأصول المالية التي تُشتري وتباع بهذه الطريقة من قبل هذه الشركات المالية النقد الأجنبي، والأسهم، وسندات الديون - مثل الكمبيالات والسندات - والمستثقات المالية، وأسهم الصناديق الاستثمارية.

3-127 ونظرا إلى أنه ينبغي لسعر المشتري وسعر البائع المستخدمين في حساب الهامش أن يكونا السعرين المنطبقين على فرادى البائعين والمشتريين، فإن هيئة إعداد البيانات ستحتاج إلى وضع قاعدة بيانات للأوراق المالية تسجل كل معاملة في الأصل المالي مع سعر المشتري وسعر البائع، لكي يمكنها حساب الهامش لكل معاملة. غير أن وضع قاعدة بيانات من ذلك النوع غير متاح في العديد من البلدان، وقد يكون تطويرها وتعهدا عملية مكلفة. ويمكن هيئة إعداد

البيانات، كبديل عن ذلك، جمع البيانات عن قيمة المعاملات في الأصول المالية المتاجر بها، باستخدام الفرق بين سعري الشراء والبيع ثم تطبيق متوسط الهامش كنسبة مئوية لقيمة تلك المعاملات. ويمكن حساب متوسط الهامش بالرجوع إلى الشركات المالية التي تكسب من الرسوم على الخدمات في شكل فرق بين سعري الشراء والبيع.

3-128 وينبغي تسجيل الهامش كاستهلاك وسيط للشركات، أو القطاع الحكومي، أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، إذا كانت الخدمات المالية مقدمة إلى تلك القطاعات. أما إذا كانت مقدمة إلى الأسر المعيشية، فينبغي تسجيلها كاستهلاك نهائي لها ما لم تكن الخدمة المالية مقدمة إلى مؤسسة غير اعتبارية. والهوامش التي تسجل كاستهلاك وسيط للحكومة العامة أو للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، تسجل أيضا في ناتجها وفي نفقاتها الاستهلاكية النهائية، لأن الوحدات المؤسسية في هذين القطاعين جهات إنتاج غير سوقية يُحسب ناتجها كمجموع التكاليف. وينبغي من ناحية أخرى، تسجيل الهوامش في الصادرات من السلع والخدمات إذا كانت الخدمات المالية مقدمة إلى العالم الخارجي. وحيثما أمكن، ينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تستخدم نهج "الانتقال من أسفل إلى أعلى" في حساب قيمة الهامش على مستوى الاقتصاد ككل. ويمكن القيام بذلك بحساب قيمة الهوامش التي يستهلكها كل قطاع بتطبيق هامش قطاعي متوسط كنسبة مئوية للقيمة القطاعية لمعاملات الأصول المالية المتاجر بها، باستخدام الفرق بين سعري الشراء والبيع. ويمكن بعد ذلك جمع قيمة الهوامش القطاعية للحصول على القيمة بالنسبة للاقتصاد ككل. وفي كثير من الحالات، قد لا يتسنى لهيئة إعداد البيانات أن تحسب مباشرة، انطلاقا من البيانات الأولية، قيمة الهوامش المستهلكة في كل قطاع. ويمكنها عندئذ النظر في استخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل". ويكون ذلك بتطبيق هامش متوسط على نطاق الاقتصاد كنسبة مئوية من مجموع قيمة المعاملات في الأصول المالية المتاجر بها، باستخدام الفروق بين أسعار الشراء والبيع. ويمكن عندئذ توزيع قيمة الهامش على نطاق الاقتصاد ككل إلى قطاعات المستخدمين باستخدام مختلف المؤشرات، مثل القيمة القطاعية للمعاملات.

3-129 ويحدث أيضا أن تتكبد الوحدات المؤسسية المقيمة هذه الهوامش عندما تشتري أو تبيع، من خلال مؤسسات مالية غير مقيمة، عملة أجنبية، أو سندات ديون، أو أسهما، أو مشتقات مالية، أو حصصا في صناديق استثمارية. ويمكن الحصول على تقديرات للواردات من هذه الهوامش مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات. وإذا لم تتضمن إحصاءات ميزان المدفوعات تقديرات لتلك الهوامش، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لها. وإحدى الوسائل للقيام بذلك هي تقدير حصة البلد المعني في بيانات البلد الشريك من الصادرات من الرسوم الضمنية على الخدمات. وتوجد طريقة أخرى تتمثل في تقدير حصة البلد

المعني، باستخدام بيانات حجم التداول في العالم، من المعاملات العابرة للحدود في الأدوات المالية مثل العملات الأجنبية، والمشتقات المالية، ثم تطبيق هامش متوسط على تلك الحصة. ويمكن حساب متوسط الهامش بالتشاور مع خبراء الصناعة المعنية. وينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تضع تقديرات لمتوسط الهامش بالتشاور مع القائمين بتجميع ميزان المدفوعات ضمانا للاتساق في تسجيل هذه المعاملات في الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وبعد الحصول على البيانات المطلوبة إما مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات أو من خلال تقنيات أخرى لوضع التقديرات، يتعين على هيئة إعداد البيانات توزيع البيانات عن الواردات من تلك الهوامش على القطاعات المؤسسية المقيمة. ويمكن القيام بذلك مباشرة إذا كانت هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على بيانات المدخلات لكل قطاع مؤسسي. فإذا لم تكن قادرة على ذلك، فعليها أن تنظر في استخدام تقنيات أخرى لتوزيع مجموع قيمة الهوامش المستوردة. فعلى سبيل المثال، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في توزيع الهوامش المستوردة بشكل متناسب مع استهلاك الهوامش المنتجة محليا في قطاعات المستخدمين المقيمة.

3-130 وتنشأ عن سندات الديون، والكمبيالات والسندات، فوائد مستحقة من مُصدر الأوراق المالية إلى مالكيها. وقد يكون البعض من رسوم الفائدة هذه محسوبا من التغيرات في قيمة الأوراق المالية مع اقتراب آجال استحقاقها. وتنشأ الفائدة على سندات الديون عندما تكون صادرة بخصم في قيمتها الاسمية. ويعادل مبلغ الفائدة المبلغ الذي يتعين على مُصدر الأوراق المالية دفعه إلى مالكيها زيادة على المبلغ الذي سبق أن دفعه مالكيها الأصلي. وتُحسب الفوائد المستحقة على الديون كامل عمر الأداة المالية على أساس الشروط المحددة عند إنشائها. وتُحسب الفوائد المستحقة باستخدام القيمة الأصلية للعائد حتى تاريخ الاستحقاق. ويُستخدم عائد فعلي وحيد، يُحدد عند إنشاء الورقة المالية، لحساب مبلغ الفائدة المستحقة خلال كل فترة حتى تاريخ الاستحقاق. ويُعرف هذا النهج أيضا باسم نهج المدين. وإضافة إلى ذلك، يُقيد مردود الفائدة باستمرار لصالح الحائز في حساب تخصيص الدخل الأولي. ثم يقوم الحائز بـ "إعادة استثمار" ذلك العائد في سند الدين، ويُقيد ذلك في الحساب المالي كإقتناء من طرف الحائز لمزيد من سندات الديون وكإصدار مزيد من تلك السندات من طرف مُصدر.

3-131 وإضافة إلى كونها أُصدرت بخصم عن قيمتها الظاهرية، يمكن أن تكون سندات الديون الطويلة الأجل، مثل السندات المضمونة وغير المضمونة، صادرة بقيمة تعادل قيمتها الظاهرية أو تزيد عليها. وفي جميع هذه الحالات، يمكن أيضا لسندات الدين أن تدرّ مبلغا من الدخل ثابتا أو متغيرا بنسب محددة تعاقديا، في شكل قسائم مدفوعات دورية خلال عمر سند الدين. وبالتالي، فإن الفوائد المستحقة لحائز سندات الدين تلك تشمل الفوائد المتراكمة

والناشئة عن الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار ومدفوعات القسائم. وينبغي تسجيل كل من الفائدة المتراكمة ومدفوعات القسائم في حساب تخصيص الدخل الأولي.

3-132 ومن المهم عند قياس الفائدة بوصفها زيادة في قيمة سند الدين بين تاريخ الشراء وتاريخ الاستحقاق (أو البيع)، قياس ذلك من نقطة وسيطة إلى أخرى ومعاملة الفرق بين السعر في نقطة وسيطة وسعر الشراء أو سعر البيع، وقت الشراء أو البيع أو الاسترداد كهامش خدمة. وتجاهل الهامش تعطي لمخرجات المؤسسات المالية قيمة أدنى من قيمتها الحقيقية، وقد يعطي مدفوعات الفائدة أيضا قيمة أدنى من قيمتها الحقيقية.

3-133 وتولّد أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار أيضا دخل ملكية عدا الفوائد. وفي حالة الأسهم، يُعرف دخل الملكية باسم الأرباح الموزعة ويقيد في حساب تخصيص الدخل الأولي. وفي حالة حصص الصناديق الاستثمارية، يتضمن دخل الملكية عنصرين. الأول هو الأرباح الموزعة على المساهمين في صندوق الاستثمار. والثاني هو الأرباح غير الموزعة والمحسبة للمساهمين في صندوق الاستثمار. وتقيّد الأرباح الموزعة في حساب تخصيص الدخل الأولي. وتقيّد الأرباح غير الموزعة في حساب تخصيص الدخل الأولي ثم "يعاد استثمارها" من قبل حملة حصص صناديق الاستثمار. ويسجّل ذلك الاستثمار في الحساب المالي مع الأداة المالية ذات الصلة.

3-134 ويمكن لهيئة إعداد البيانات الحصول على البيانات عن الفوائد المتراكمة لسندات الديون من قاعدة بيانات الأوراق المالية، إن وُجدت. وإذا لم تتوفر قاعدة بيانات من ذلك النوع، فستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى إجراء استقصاء لجمع ما تحتاجه من معلومات. وبالمثل، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تجري الاستقصاء لجمع البيانات عن دخل الملكية المرتبط بالأسهم المالية وبالخصص في الصناديق الاستثمارية.

3-135 ولا يوجد دخل ملكية مرتبط بالصراف الأجنبي أو بالمشتقات المالية.

المثال العملي 3-9 تسجيل المعاملات في الخدمات المالية المرتبطة باقتناء أصول وخصوم مالية وبالتصرف فيها

3-136 يبيّن هذا المثال العملي كيفية حساب وتسجيل المخرجات بالأسعار الجارية للخدمات المالية المرتبطة بشراء وبيع سندات الديون وغيرها من المعاملات ذات الصلة. وتقيّد المعاملات بين وحدتين مؤسستين في نظام الحسابات القومية باستخدام مبدأ القيد الرباعي. وبالنسبة للعديد من هذه المعاملات، تقيّد القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع التي سوّيت بها تلك المعاملات. وسيبيّن المثال العملي أيضا كيفية تسجيل القيود المقابلة لتلك

المعاملات في الحساب المالي. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-137 ويعرض الجدول 3-42 المعلومات المتعلقة بالمعاملات في سندات الخزانة. ولنفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على جمع المعلومات من قاعدة بيانات تسجل فرادى المعاملات في الأصول المالية. ولنفترض أن أسرة معيشية 1 حائزة لسند خزانة صادر عن القطاع الحكومي وأن سعر الفائدة السائد في السوق لسند الخزانة ذلك لم يتغير خلال الفترة المحاسبية، بحيث لم يحدث أي تغيير بسبب حيازته، كسبا أو خسارة. وليس لسندات الخزانة مدفوعات قسائم. وتقرر الأسرة المعيشية 1 أن تبيع سند الخزانة لأسرة معيشية 2 من خلال وسيط مالي. وللتبسيط، نفترض أن الأسرة المعيشية 2 تقرر أن تبيع سند الخزانة ذلك إلى أسرة معيشية 3 من خلال الوسيط المالي نفسه. ولنفترض أن الأسر المعيشية الثلاث لا تشتري سندات الخزانة أو تتصرف فيها كمؤسسات غير اعتبارية. فيكون السعر الوسيط للمعاملة بين الأسرتين المعيشيتين الأوليين 100.0 وحدة، في حين تكون النقطة الوسيط للمعاملة بين الأسرتين المعيشيتين الثانية والثالثة 120.0 وحدة.

3-138 ويبيّن الجدول 3-43 كيفية استخدام المعلومات الواردة في الجدول 3-42 لحساب مخرجات الوسيط المالي من معاملات شراء وبيع سند الخزانة، فضلا عن الفوائد المتراكمة والمستحقة من مُصدر سند الخزينة إلى حائزه. وتمثل المخرجات الهامش الذي اكتسبه الوسيط المالي من شراء وبيع تلك الورقة المالية. ومن منظور الوسيط المالي، تُحسب المخرجات كالتالي:

- بالنسبة للتصرف في السند المالي، تُحسب المخرجات باعتبارها الفرق بين السعر الوسيط وسعر المشتري.
- وبالنسبة لشراء السند المالي، تُحسب المخرجات باعتبارها الفرق بين سعر البائع والسعر الوسيط.

الجدول 3-42

بيانات عن المعاملات في سند الخزانة

رقم الخط	البند	القيمة
	أسعار بيع سند الخزانة من الأسر المعيشية 1 إلى الأسرة المعيشية 2 من خلال وسيط مالي	
(1)	سعر البائع	102.0
(2)	سعر المشتري	98.0

رقم الخط	البند	القيمة
(3)	السعر الوسط	100.0
أسعار بيع سند الخزانة من الأسرة المعيشية 2 إلى الأسرة المعيشية 3 من خلال نفس الوسيط المالي		
(4)	سعر البائع	122.0
(5)	سعر المشتري	118.0
(6)	السعر الوسط	120.0

وكما هو واضح، جرت أربع معاملات في عملية بيع وشراء سند الخزانة، وأسفرت عن مخرجات للوسيط المالي قدره 8.0 وحدات مقابل الخدمة التي قدمها.

والفائدة الناتجة (20 وحدة) هي فائدة مستحقة للأسرة المعيشية 2، لأن هذه القيمة نشأت خلال حيازة تلك الأسرة للسند المالي قبل بيعه للأسرة المعيشية 3. وتُحسب الفائدة المستحقة باعتبارها الفرق بين السعيرين الوسيطين في المعاملتين.

الجدول 3-43

حساب المخرجات للوسيط المالي والفائدة المستحقة للأسر المعيشية على سند الخزانة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(7)	مخرجات الوسيط المالي	(أ7)+(ب7)+(ج7)	8.0	P1
(أ7)	الأسرة المعيشية 1 - بيع سند الخزانة إلى الأسرة المعيشية 2	(3)-(2)	2.0	P3
(ب7)	الأسرة المعيشية 2	(ب7'1)+(ب7'2)	4.0	P3
(ب7'1)	شراء سند الخزانة من الأسرة المعيشية 1	(1)-(3)	2.0	
(ب7'2)	بيع سند الخزانة إلى الأسرة المعيشية 3	(5)-(6)	2.0	
(ج7)	الأسر المعيشية 3 - شراء سند الخزانة من الأسرة المعيشية 2	(6)-(4)	2.0	P3
الفائدة المستحقة للأسر المعيشية				
(8)	الأسرة المعيشية 2	(3)-(6)	20.0	D4, D41

139-3 وبيّن الجدول 3-44 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين الوسيط المالي والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع في المعاملتين. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع لدى الوسيط المالي والأسر المعيشية هي نتيجة المدفوعات في شراء

وبيع سند الخزانة. ويمكن حساب تلك التغيرات باستخدام أسعار المشتري وأسعار البائع. وبالنسبة للوسيط المالي وللأسر المعيشية، تمثل عملية البيع زيادة في الأصول من العملة والودائع، في حين تمثل عملية الشراء نقصاناً في الأصول من النقد والودائع. ولننظر، على سبيل المثال، في حالة الوسيط المالي. لقد سجل زيادة في أصوله المالية من العملة والودائع قدرها 8 وحدات خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن بيع سند الخزانة
(102.0 + 122.0 = 224.0 وحدة).

- نقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن شراء سند الخزانة
(118.0 + 98.0 = 216.0 وحدة).

والتغيرات في الأصول من سندات الديون للأسر المعيشية هي نتيجة شراء وبيع الأسر المعيشية لسند الخزانة، وكذلك لإعادة استثمار الفائدة المستحقة على السند. ولننظر، على سبيل المثال، في حالة الأسرة المعيشية 3. لقد سجلت زيادة في أصولها من سندات الديون قدرها 120.0 وحدة. وذلك نتيجة لما يلي:

- شراء سند الخزانة مقابل 122.0 وحدة.

- وإزالة هامش قدره وحدتان (2.0)، بما أنه ينبغي للمعاملات المالية أن تقيّم بدون احتساب رسوم الخدمات المستحقة على ما تضمنته من اقتناء للأصول أو التصرف فيها.

وفي حالة مُصدر الأوراق المالية، توجد زيادة في خصومه من سندات الديون قدرها 20.0 وحدة. ويعود ذلك إلى إعادة استثمار الفوائد المتراكمة المستحقة للأسرة المعيشية 2.

الجدول 3-44

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة باقتناء سند الخزانة أو التصرف فيه

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(9)	الوسيط المالي	[(1)-(2)]+[(4)-(5)]	8.0	F2
(10)	الأسرة المعيشية 1	(2)	98.0	F2
(11)	الأسرة المعيشية 2	(1)-(5)	16.0	F2
(12)	الأسرة المعيشية 3	(4)-	- 122.0	F2

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (سندات الدين)				
(13)	الوسيط المالي	(2)-(7)	100.0	F3
(14)	الأسرة المعيشية 1	(1)-(7'1)+(-5)-(-7'2)+(8)	0.0	F3
(15)	الأسرة المعيشية 2	(4)-(7ج)	120.0	F3
التغيرات في الخصوم (سندات الدين)				
(16)	مُصدر الأوراق المالية	(8)	20.0	F3

الجدول 3-45

تسجيل المعاملات في سند الخزانة

الاستخدامات

الموارد

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	الأسرة المعيشية 3	الأسرة المعيشية 2	الأسرة المعيشية 1	القطاع الحكومي	الشركات المالية	المعاملات والبند الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسرة المعيشية 1	الأسرة المعيشية 2	الأسرة المعيشية 3	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج																	
8.0		8.0					8.0	الناتج	P1							8.0	8.0
								إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	8.0					8.0		8.0
حساب تخصيص الدخل الأولي																	
20.0		20.0		20.0				دخل الملكية	D4		20.0				20.0		20.0
20.0		20.0		20.0				الفائدة	D4I		20.0				20.0		20.0
								إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	8.0	20.0-		20.0		8.0		8.0
حساب استخدام الدخل المتاح																	
8.0	8.0							نفقات الاستهلاك النهائي	P3			2.0	4.0	2.0	8.0		8.0
								إجمالي الادخار	B8g	8.0	20.0-	2.0-	16.0	2.0-	0.0		0.0
التغيرات في الأصول																	
الحساب الرأسمالي																	
								صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9	8.0	20.0-	2.0-	16.0	2.0-	0.0		0.0
الحساب المالي																	
0.0		0.0	2.0-	16.0	2.0-	20.0-	8.0	صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9								
								العملة والودائع	F2	8.0		98.0	16.0	-	0.0	0.0	0.0
20.0		20.0				20.0		سندات الديون	F3			-	0.0	120.0	20.0		20.0
												100.0					

3-140 وبيّن الجدول 3-45 كيفية تسجيل مختلف المعاملات. فمعاملات الوسيط المالي تُقيد تحت قطاع الشركات المالية، في حين تُقيد معاملات مُصدر سندات الديون تحت القطاع الحكومي. ولكفالة الوضوح، قُيدت معاملات الأسر المعيشية الثلاث منفصلة وليس مجتمعة تحت قطاع الأسر المعيشية. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) قُيدت مخرجات الوسيط المالي (8.0 وحدات) في حساب الإنتاج لقطاع الشركات المالية؛

(ب) و قُيدت الفوائد المستحقة الدفع (20.0 وحدة) من مُصدر الأوراق المالية على سند الخزانة باعتبارها استخداما حكوميا عاما في حساب تخصيص الدخل الأولي. كما قُيدت كمورد للأسرة المعيشية 2 في نفس الحساب؛

(ج) ومخرجات الوسيط المالي تستهلكها الأسر المعيشية الثلاث ويُقيد كنفقات استهلاك نهائي في حساب استخدام الدخل المتاح، لأنه يُفترض أن تلك الأسر المعيشية لا تشتري وتبيع السندات المالية بوصفها مالكة لمؤسسات غير اعتبارية؛

(د) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) وقُيدت لقطاع الشركات المالية في الحساب المالي زيادة صافية قدرها 8.0 وحدات في العملة والودائع نتيجة لدور الوسيط المالي في شراء وبيع سند الخزانة. وقُيدت للحكومة العامة زيادة في خصومها من سندات الدين نتيجة إعادة استثمار الفائدة المتراكمة المستحقة على سند الخزانة. وقُيدت للأسرة المعيشية 1 زيادة في أصولها من العملة والودائع (98.0 وحدة) ناشئة عن بيع سند الخزانة. ويقابل ذلك نقصان في الأصول من سندات الديون (100.0 وحدة) بسبب البيع. وقُيدت للأسرة المعيشية 2 زيادة في أصولها من العملة والودائع (16.0 وحدة) ناشئة عن شراء سند الخزانة (102.0 وحدة) ثم بيعه (118.0). وليس لها أي تغيير في أصولها من سندات الدين لأن شراءها لسند الدين (100.0 وحدة) ثم بيعه (120.0 وحدة) يقابلها بالكامل إعادة استثمارها للفائدة المتراكمة المستحقة على ذلك السند (20.0 وحدة). وسُجل للأسرة المعيشية 3 نقصان في أصولها من العملة والودائع (122.0 وحدة) ناشئ عن شراء سند الخزانة. وقُيدت لها أيضا زيادة في أصولها من سندات الدين (120.0 وحدة) ناشئة عن شرائها لسند الخزانة⁽³⁶⁾. وبما أن هذه البنود هي مقابلة

(36) في جميع معاملات شراء سند الخزانة أو بيعه من طرف الأسر المعيشية، كانت التغييرات في الأصول من العملة والودائع مختلفة عن التغييرات المقابلة في الأصول من سندات الديون، لأن رسوم الخدمة لم تُحتسب في قيمة معاملات تلك الأصول.

لبنود في حسابات أخرى، أو هي تعكس التغيير في الأصول والخصوم فقط، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقا لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

3-141 وتنطبق الطريقة المبينة في المثال العملي أعلاه أيضا على الحالات التي تفرض فيها الشركات المالية رسوما على الخدمات التي تقدمها في شراء وبيع الأصول المالية الأخرى، من قبيل السندات، والمشتقات المالية، والأسهم، والخصص في الصناديق الاستثمارية، والعملات الأجنبية، في شكل فرق بين سعري الشراء والبيع، باستثناء أنه لا يوجد في حالتى المشتقات المالية والعملات الأجنبية دخل ملكية مرتبط بتلك الأدوات المالية.

قياسات الحجم لمخرجات الخدمات المالية المرتبطة بالمعاملات في الأصول والخصوم المالية

المرجعان:

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 15، قياسات الأسعار والأحجام
دليل لقياس الأسعار والأحجام في الحسابات القومية، الفصل 4، الطرائق ألف وباء وجيم في
قياس المخرجات بحسب المنتجات

3-142 أوضح الفرع السابق كيفية حساب المخرجات (الهوامش) الناشئة عن الخدمات المالية المرتبطة بالمعاملات في الأصول والخصوم المالية بالأسعار الجارية. ولاشتقاق قياس الحجم لهذا الناتج، ينبغي تعديل البيانات الزمنية عن الهوامش لإزالة آثار تغيرات الأسعار. ومن حيث المبدأ، يمكن قياس حجم المخرجات بتخفيض السعر الجاري للمخرجات وفق مؤشر مناسب فرعي لمؤشر أسعار الإنتاج معدلا حسب التغيرات في النوعية. وبالتالي، فإن قياس حجم المخرجات للخدمات المالية التي يقدمها الوسطاء الماليون في المعاملات في سندات الديون يتطلب استخدام مؤشر لأسعار الإنتاج لمعاملات الوسطاء الماليين في تلك السندات، كعامل لإزالة أثر التضخم. وفي الحالات التي لا يتوافر فيها مؤشر أسعار الإنتاج هذا، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات بديلة للأسعار، مثل مؤشر لأسعار الإنتاج يغطي الخدمات المالية تغطية أوسع. فإذا لم تتمكن هيئة إعداد البيانات من العثور على مؤشر أسعار مناسب لإزالة أثر التضخم، فإنه يمكنها النظر في استخدام مؤشرات حجم مناسبة لبناء قياسات لحجم الهوامش. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس حجم الهوامش الناشئة عن المعاملات في سندات الدين باستقراء هوامش فترة الأساس من خلال التغيير الحاصل في عدد وحدات سندات الدين المتداولة.

3-143 و لقياس حجم الواردات من تلك الهوامش، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في تخفيض التقديرات بالأسعار الجارية وفق مؤشر مناسب فرعي لمؤشر أسعار الاستيراد معدل حسب التغيرات في النوعية. وفي الحالات التي لا يتوافر فيها مؤشر أسعار الإنتاج هذا، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات بديلة للأسعار، مثل مؤشر لأسعار الاستهلاك يغطي الخدمات المالية تغطية أوسع. وإذا لم تتوافر مؤشرات مناسبة لأسعار الاستيراد، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في وضع مؤشر أسعار مركب يتألف من مؤشرات مناسبة للأسعار مستخدمة في البلدان الشريكة، وتعديلها بحسب أسعار الصرف المنطبقة. وكبديل عن ذلك، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في بناء مؤشر مركب للحجم يتألف من قياسات حجم مجموع الصادرات أو النواتج من تلك الهوامش من البلدان الشريكة. ويمكن عندئذ استخدام المؤشر المركب للحجم لاستقراء الواردات من الهوامش في فترة مرجعية للحصول على قياسات الحجم المقابلة. وإذا لم تتوافر بيانات من البلدان الشريكة، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تُستخدم لتخفيض أسعار الهوامش المنتجة محليا بالأسعار الجارية.

4 - الخدمات المالية المرتبطة بنظم التأمين ومعاشات التقاعد

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 6 (ج)، ملخص
مواضيعي - نظام التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة

3-144 هناك خمسة أنواع من الأنشطة المشمولة بنظم التأمين ومعاشات التقاعد:

- التأمين على غير الحياة.
- نظم الضمانات الموحدة.
- التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
- إعادة التأمين.
- نظم التأمين الاجتماعي.

3-145 ونظم التأمين تغطي التأمينَ على غير الحياة، والتأمين على الحياة، والتأمين الادخاري، وإعادة التأمين. وهي توفر لفرادى الوحدات المؤسسية المعرضة لبعض المخاطر المحددة حماية مالية من نتائج وقوع أحداث محددة. وتأخذ الحماية المالية المقدمة من شركات التأمين شكل وثيقة تأمين. ووثيقة التأمين، في أبسط أشكالها، هي اتفاق بين شركة التأمين ووحدة مؤسسية أخرى تُدعى حاملة الوثيقة. وبموجب ذلك الاتفاق، يدفع حامل الوثيقة مبالغ (أقساط) إلى شركة التأمين، ومتى وقع الحدث المحدد المؤمّن ضده، تسدد شركة التأمين إلى صاحب التأمين قيمة المطالبات. وبهذه الطريقة، يحمي حامل الوثيقة نفسه من أشكال معينة من المخاطر؛ وتهدف شركة التأمين، من خلال تجميع المخاطر، إلى تلقي أقساط تزيد قيمتها على قيمة ما تدفعه لتلبية للمطالبات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم شركات في كثير من الأحيان بدور الوسيط المالي وتستثمر أموالاً تجمعها من أصحاب وثائق التأمين أو غيرها من الأصول المالية لتلبية المطالبات المقبلة.

3-146 وأكثر أشكال التأمين شيوعاً، هو التأمين المباشر، وفيه تُصدر شركة تأمين وثيقة تأمين إلى مؤسسة مالية من نوع آخر غير شركات التأمين. وهناك نوعان من التأمين المباشر: التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة. والتأمين على الحياة نشاط يقوم فيه حامل الوثيقة بدفع مبالغ منتظمة إلى شركة التأمين التي تكفل، مقابل ذلك، له (أو لشخص معين آخر، في بعض الحالات) الحصول على مبلغ متفق عليه، أو استحقاق سنوي، في تاريخ معين أو قبل ذلك في حالة وفاة صاحب الوثيقة. والتأمين على غير الحياة نشاط مماثل للتأمين على الحياة، باستثناء أنه يشمل جميع المخاطر الأخرى من حوادث، ومرض، وحرائق، وما إلى ذلك. وهناك شكل آخر من أشكال التأمين تقدمه شركة تأمين إلى شركة تأمين أخرى. ويُسمى هذا النوع من التأمين إعادة التأمين.

3-147 وتغطي نظم الضمانات الموحدة أحكام الضمانات التي تقدم لبعض الأنواع الموحدة من الالتزامات، مثل ائتمانات التصدير والقروض الطلابية. ويتم إصدارها بأعداد كبيرة وعادة ما تكون بمبالغ صغيرة ووفق طريقة متماثلة. ويشمل ذلك أيضاً ضمان مدفوعات رأس المال والفوائد إلى أصحاب السندات المضمونة، والتأمين على الودائع، والتأمين على استحقاقات المعاشات التقاعدية. ومن بين مُصدري الضمانات الموحدة، شركات التأمين، والوكالات الحكومية، والمصارف التجارية. وكما سيبيّن هذا الفصل، يكون تسجيل معاملات نظم الضمانات الموحدة ممثلاً لتسجيل معاملات التأمين على غير الحياة.

3-148 وتشمل نظم التأمين الاجتماعي كلا من نظم المعاشات التقاعدية ونظم الضمان الاجتماعي. وتُنشأ نظم المعاشات التقاعدية بغرض توفير استحقاقات التقاعد أو العجز لفئات

محددة من العاملين. ويمكن لنظم المعاشات التقاعدية أن يشغلها صندوق أنشئ بشكل منفصل أو صندوق تابع لرب العمل، أو أن تكون تلك النظم غير ممولة. وصناديق المعاشات التقاعدية مشابهة لشركات التأمين من حيث أنها تقوم بدور الوسيط الذي يستثمر الأموال لفائدة المنتفعين، ويعيد توزيع بعض المخاطر. وتغطي نظم الضمان الاجتماعي المجتمع ككل أو أجزاء كبيرة منه، وهي مفروضة من طرف الوحدات الحكومية التي تراقبها. وتغطي هذه النظم مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج، وتوفر استحقاقات نقدية أو عينية للمنتفعين تتصل بالشيخوخة، والعجز، والمرضى، والأمومة، وإصابات العمل، والبطالة، وعلاوة الأسرة، والرعاية الصحية، ولمن تُوفي عنهم المنتفع، وما إلى ذلك. ولا توجد بالضرورة صلة مباشرة بين قيمة الاشتراكات التي يدفعها الفرد والفوائد التي يمكن أن يتلقاها.

149-3 وعمليات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية سمات مشتركة، ولكن يمكن التمييز بينهما لأن التأمين على الحياة والمعاش التقاعدي يشعلان عنصر ادخار كبير، في حين يهدف التأمين على غير الحياة، أساسا، إلى تجميع المخاطر.

150-3 وتؤدي جميع هذه النظم إلى إعادة توزيع الأموال، وهو ما يسجل إما في حساب التوزيع الثانوي للدخل، أو في الحساب المالي. وبالنسبة للتأمين على غير الحياة، وخطط الضمانات الموحدة، يحدث معظم إعادة التوزيع بين مختلف الوحدات في نفس الفترة، وتقيّد في حساب التوزيع الثانوي للدخل. والعديد من المشتركين يدفعون رسوما أو أقساط تأمين صغيرة نسبيا، ويتلقى عدد صغير منهم مطالبات أو مدفوعات كبيرة نسبيا. وبالنسبة للتأمين على الحياة والتأمين الادخاري، ونظم المعاشات التقاعدية، تحدث إعادة التوزيع أساسا، ولكن ليس في جميع الأحوال، بين فترات مختلفة للمشارك الواحد، وتقيّد في الحساب المالي. وتقوم شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، في الوفاء بمسؤوليات إدارة هذه الأموال، بإدارة المخاطر وتحويل السيولة، وتلك هي المهام الرئيسية للشركات المالية.

(أ) التأمين على غير الحياة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 5، تبويب الأصول
والخصوم المالية

3-151 تقبل شركة التأمين، بموجب وثيقة التأمين على غير الحياة، أقساطاً من المشترك وتحتفظ بها إلى أن تتلقى منه مطالبة أو إلى أن تنتهي فترة التأمين. وهي تقوم، في غضون ذلك، باستثمار الأقساط، وتمثل إيرادات دخل الملكية مصدراً إضافياً للأموال تلي به أي مطالبات مستحقة. ويمثل دخل الملكية دخلاً تخلى عنه صاحب وثيقة التأمين، ويعامل بالتالي كتكملة ضمنية للأقساط الفعلية. وتحدد شركة التأمين مستويات الأقساط الفعلية بشكل يسفر مجموعها، زائداً إيرادات دخل الملكية الناتج عن تلك الأقساط، ناقصاً المطالبات المتوقعة، عن هامش يمكن أن تحتفظ به شركة التأمين؛ ويمثل هذا الهامش مخرجات شركة التأمين. وفي نظام الحسابات القومية، يحدّد مخرجات صناعة التأمين بشكل يحاكي السياسات التي تتبعها شركات التأمين في تحديد الأقساط.

3-152 وفيما يلي الطريقة الأساسية لقياس مخرجات التأمين على غير الحياة:

أقساط التأمين المكتسبة⁽³⁷⁾

(3-5)

زائداً مكّمّلات الأقساط المعدلة

ناقصاً تسويات المطالبات المتكبدة.

ويعود استخدام مكّمّلات الأقساط، وتسوية المطالبات، في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة إلى أنه في الحالات الكارثية، يمكن لمخرجات نشاط التأمين الذي يقدر باستخدام الخوارزمية الأساسية لنظام الحسابات القومية لعام 1993، وتبعاً لرصيد الأقساط والمطالبات (على أساس الاستحقاق)، أن يكون متقلبا للغاية (بل سلبيا أحيانا). ويتضمن القسم التالي مزيداً من المعلومات عن كيفية حساب مدفوعات المطالبات المتكبدة ومتى يجب تعديل مكّمّلات الأقساط في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

وتوجد عدة أنواع من التأمين على غير الحياة. ومن الأمثلة على ذلك، التأمين على المركبات الآلية، والتأمين ضد الحوادث الشخصية، والتأمين على السفر، وتأمين التعويضات العمالية، والتأمين على المسكن، والتأمين على نقل البضائع، والتأمين الصحي والطبي، والتأمين ضد الفيضانات، والتأمين على المحاصيل الزراعية، والتأمين ضد الأعاصير. وينبغي حساب مخرجات التأمين على غير الحياة لكل بند من بنود التأمين، قبل جمعها للحصول على تقديرات على نطاق الاقتصاد ككل.

(37) في نظام الحسابات القومية لعام 2008، يُستخدم مصطلح "الأقساط الفعلية المكتسبة" في معادلة حساب ناتج التأمين على غير الحياة. ويستخدم هذا الدليل مصطلح "الأقساط المكتسبة" تبادياً للالتباس مع مصطلح "الأقساط الفعلية". ويرد تعريف "الأقساط الفعلية" و "الأقساط المكتسبة" في الفقرتين 3-153 و 3-154، على التوالي.

3-153 والقسط الفعلي هو المبلغ الواجب السداد إلى المؤمن المباشر مقابل تغطية تأمينية ضد حدث معين خلال فترة زمنية محددة. وتقاس الأقساط الفعلية بالمبالغ المستحقة الدفع بعد خصم جميع الحسومات والعلاوات المنطبقة. وكثيرا ما يغطي التأمين فترة سنة واحدة، مع استحقاق دفع القسط في بدايتها، ويمكن أن تكون فترة التغطية أقصر (أو أطول) من ذلك، كما يمكن أن يكون دفع الأقساط على فترات، كالأقساط الشهرية، مثلا. ويمكن لشركات التأمين أن تشتري خدمة إعادة التأمين لحماية نفسها من مخاطر تجاوز المطالبات عتبات معينة. وفي حالة إعادة التأمين على مخاطر معينة، تتنازل شركة التأمين إلى شركة إعادة التأمين عن جزء من الأقساط متناسب مع المخاطرة التي تقبلها شركة إعادة التأمين. وتستخدم شركة التأمين بقية القسط لتمويل تغطية الجزء المتبقي من المخاطرة. ويمكن أن تقوم شركة التأمين أيضا بإعادة التأمين وتقبل معاملات غير مباشرة من شركة تأمين أخرى بأقساط تأمينية على المخاطر المقبولة. وينبغي ألا تُخصم من الأقساط الفعلية المستحقة للمؤمن المباشر أية أقساط يُتنازل عنها للقائمين بإعادة التأمين، وألا تتضمن تلك الأقساط الفعلية أية أقساط تغطيها عمليات تأمينية أخرى. والأساس المنطقي لذلك هو أن شركة التأمين المباشر مسؤولة بالكامل إزاء صاحب الوثيقة، بصرف النظر عما إذا كان هناك جزء من المخاطرة تحت إعادة تأمين.

3-154 والأقساط المكتسبة هو الجزء من الأقساط الفعلية المتصلة بالتغطية خلال الفترة المحاسبية. وهذا البند، وليس الأقساط الفعلية، هو أحد العناصر المستخدمة في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، لأنه يقابل المخرجات المرتبطة بالتغطية المقدمة خلال الفترة المحاسبية. فعلى سبيل المثال، إذا بدأ في 1 نيسان/أبريل نفاذ تأمين سنوي بقسط قدره 120 وحدة، تكون قيمة القسط المكتسب خلال تلك السنة التقويمية 90 وحدة، إذا كانت الحسابات تُعدّ على أساس السنة التقويمية. أما القسط غير المكتسب فهو مبلغ القسط الفعلي المقبوض والمتعلق بالفترة التي تتجاوز النقطة المحاسبية. وفي المثال أعلاه، سيكون هناك في نهاية الفترة المحاسبية قسط غير مكتسب قدره 30 وحدة، الغرض منه تغطية الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية. وبالتالي، فإن مجموع الأقساط المكتسبة والأقساط غير المكتسبة هو الأقساط الفعلية⁽³⁸⁾. وينبغي ألا تُخصم من أي من البندين أي أقساط يُتنازل عنها للقائمين بإعادة التأمين، وألا يتضمن البنود أية أقساط تغطيها عمليات تأمينية أخرى.

3-155 والمطالبة (الاستحقاق) مبلغ واجب الدفع من المؤمن المباشر أو القائم بإعادة التأمين إلى صاحب وثيقة التأمين، فيما يتعلق بحدث يغطيه التأمين ووقع خلال الفترة المشمولة بذلك التأمين. وتصبح المطالبات مستحقة عند وقوع الحدث، حتى وإن دُفعت المبالغ في وقت

(38) في حسابات شركات التأمين، تُعرف الأقساط الفعلية أيضا باسم الأقساط الكنتائية.

لاحق. وتوصف المطالبات التي تصبح مستحقة بالمطالبات المتكبدة⁽³⁹⁾. وفي بعض الحالات الخلافية، يحدث أن تتأخر تسوية المطالبات عدة سنوات بعد وقوع الحدث. وتشمل المطالبات القائمة المطالبات التي لم يُبلغ عنها، والتي أُبلغ عنها ولم تحدث تسويتها، والتي أُبلغ عنها وحدثت تسويتها ولكن تعويضاتها لم تُدفع بعد. وتسمى المطالبات مدفوعة عندما تُدفع المبالغ النقدية فعلا إلى أصحاب المطالبات تعويضا لهم عن الأحداث المؤمّن ضدها في الفترات الجارية أو السابقة. والمطالبات المتكبدة هي مجموع المطالبات المدفوعة والتغيرات في المطالبات القائمة خلال الفترة المحاسبية. وتُعتبر النفقات المتصلة بالمطالبات بصفة عامة جزءا من تكاليف المطالبات بالنسبة لشركة التأمين.

3-156 وتوجد تحت تصرف شركة التأمين احتياطات في شكل أقساط غير مكتسبة، ومبالغ مدفوعة مقدما، ومبالغ مطالبات قائمة، يمكنها استثمارها حتى مواعيد الإبلاغ عن المطالبات أو تسويتها. وتُسمى هذه الاحتياطات الاحتياطات الفنية⁽⁴⁰⁾. وفي نظام الحسابات القومية، يقيّد الدخل المتأتي من استثمار الاحتياطات الفنية، بصرف النظر عن مصدرها، كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين في حساب تخصيص الدخل الأولي، لأن الاحتياطات النقدية جانب من التزامات شركة التأمين تجاه صاحب الوثيقة. ومع ذلك، يبقى ذلك الدخل لدى شركة التأمين، وهو يمثل في الواقع مكّلا خفيا للقسط الظاهر. وبقيد الدخل، بالتالي، كمكّمل للقسط مستحق الدفع من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

3-157 والبيانات عن مجموع تقديرات الأقساط المكتسبة، والأقساط غير المكتسبة، والمطالبات المدفوعة، والتغيرات في المطالبات القائمة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين هي معلومات متاحة عادة لدى السلطات النقدية أو الوكالة المسؤولة عن الإشراف على قطاع التأمين أو تنظيمه، مثل هيئة تنظيم التأمين.

(39) المطالبات المتكبدة تُعرف أيضا باسم الخسائر المتكبدة في المحاسبة التأمينية.

(40) ورد في الفقرة 5-64 (ب) من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، والفقرة 5-173 من النظام الأوروبي للحسابات، لعام 2010، أنه يمكن لشركات التأمين أن تحدد احتياطات أخرى، مثل احتياطات التسوية (وهي مخصصات تُدرجها شركات التأمين في حساباتها وتخصصها لتغطية أي مطالبات كبيرة بشكل استثنائي). ومع ذلك، لا تُعتبر تلك الاحتياطات خصوما وأصولا مقابلة إلا في حالة وقوع حدث تنشأ عنه التزامات. وفيما عدا ذلك، فإن احتياطات التسوية تُعتبر قيودا محاسبية داخلية تضعها شركة التأمين في شكل مدخرات لتغطية كوارث تحدث بصورة غير منتظمة، وهي لا تمثل، بالتالي، أي مطالبات قائمة لحملة وثائق التأمين.

3-158 ويحدث أحيانا أن تُدخل تغييرات على مستويات الاحتياطيات الفنية أو مخصصات التسوية (التي تسترشد بها شركات التأمين في إدارة المبالغ التي تحتفظ بها لتلبية أي مطالبات كبيرة بشكل غير متوقع) استجابة للقواعد التنظيمية المالية وليس بسبب حدوث تغيرات في الأنماط المتوقعة للأقساط أو المطالبات. وينبغي تسجيل هذه التغيرات في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، وعدم إدراجها في طريقة حساب الناتج.

قياس مخرجات التأمين على غير الحياة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
 نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
 أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
 نظام الحسابات القومية لعام 2008، المرفق 3، التغيرات في نظام الحسابات القومية من عام
 1993

3-159 تمثل مخرجات شركة التأمين على غير الحياة الخدمة المقدمة إلى حملة الوثائق. وتقوم المخرجات على مبدأ إضافة أقساط ومكّمات أقساط (قد تحتاج إلى تعديل تبعاً للطريقة المستخدمة في حساب الناتج) وخصم تسويات المطالبات المتكبدة. ويمكن الحصول على البيانات الأولية لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة من سجلات شركات التأمين لدى الوكالة الحكومية المسؤولة عن قطاع التأمين، مثل هيئة تنظيم التأمين. وإذا لم تتوفر تلك البيانات، فستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى إجراء استقصاء لجمع تلك المعلومات. وفي العادة، تتضمن البيانات المالية لشركات التأمين البيانات اللازمة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-160 وينبغي توزيع مخرجات خدمات التأمين على غير الحياة على المستخدمين في سائر القطاعات المؤسسية، بما فيها العالم الخارجي. ويسمح ذلك التوزيع على القطاعات المؤسسية المقيمة بتصنيف المخرجات المستهلكة كاستهلاك وسيط أو نهائي، وإدراج العالم الخارجي، في نفس الوقت، في الصادرات من الخدمات. ويتوقف التمييز بين الاستهلاك الوسيط والنهائي على القطاع الذي يستهلك الخدمة. فالاستهلاك الوسيط يحدث في الشركات، والحكومة، والأسر المعيشية، بوصفها مالكة للمساكن وكمؤسسات غير اعتبارية، وفي المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتوزيع الخدمة على قطاع الاستهلاك الوسيط والقطاع المؤسسي يتطلب أيضا تصنيفها بحسب الصناعات المعنية ليتمكن حساب قيمتها المضافة حسابا سليما. ونفقات الاستهلاك النهائي تتكبدها الحكومة، والأسر المعيشية، بوصفها

مستهلكة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتوزع مخرجات التأمين على غير الحياة على الاستهلاك الوسيط والنهائي للحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لأن هذين القطاعين يشعلان منتجين غير سوقيين تقيّم نواتجهم كمجموع التكاليف. ومخرجات التأمين على غير الحياة التي توزع على الاستهلاك الوسيط لوحدة المؤسسات المالية في هذين القطاعين يزيد من قيمة ناتجها وأيضاً من قيمة نفقات استهلاكها النهائي.

3-161 وكما هو مبين أدناه، يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بثلاث طرق لقياس مخرجات شركات التأمين على غير الحياة.

نهج التوقعات

3-162 تُعرف الطريقة الأولى بنهج التوقعات، وتتمثل في تطبيق النموذج السابق الذي تستخدمه شركات التأمين في تحديد أقساط التأمين. والصيغة المستخدمة في هذا النهج لحساب المخرجات هي التالية:

الأقساط المكتسبة

زائداً مكملات الأقساط المتوقعة (3-6)

ناقصاً المطالبات المتكبدة المتوقعة.

3-163 وكما ذكر أعلاه، ينبغي ألا تُخصم من الأقساط الفعلية المكتسبة أي أقساط يُتنازل عنها للقائمين بإعادة التأمين، وألا تتضمن تلك الأقساط الفعلية أي أقساط تغطيها عمليات تأمينية أخرى.

3-164 ومثلما ذكر أعلاه، تراعي شركات التأمين في قبولها للمخاطر وتحديد أقساط التأمين، كلا من توقعات الخسائر (المطالبات)، والدخل (الأقساط ومكملات الأقساط). ويمثل الهامش المتوقع (الأقساط زائداً مكملات الأقساط المتوقعة، ناقصاً المطالبات المتوقعة) قياساً لخدمة التأمين على غير الحياة.

3-165 ويمكن تطبيق طريقتين في حساب المطالبات المتوقعة ومكملات الأقساط المتوقعة. وتُعرف الطريقة الأولى باسم المتوسط المتحرك لعدة نقاط. وتحسب هذه الطريقة المتوسط المتحرك في أحدث عدد (n) من النقاط الملاحظة لتقدير القيمة الحالية للمتوسط، ويُعتبر هذا المتوسط هو القيمة المتوقعة للفترة القادمة. والقصد من حساب المتوسط هو التقليل من التقلبات في قيم المجموعة الأصلية. وخيار متوسط النقاط العدة يقع بين المتوسط المتحرك

المتأخر والمتوسط المتحرك الوسيط⁽⁴¹⁾. ويُعتبر تطبيق الطريقتين سهلا، من الناحية الحسابية. غير أن طريقة المتوسط المتحرك لعدة نقاط لها بعض المساوئ. أولا، يعتمد تحديد النقاط (n)، إلى حد كبير، على حكم ذاتي لأن الطريقة لا تقوم على أي نمذجة إحصائية. ثانيا، إن التوقعات التي تولدها هذه الطريقة تكون متأخرة كلما ازداد اتجاه البيانات الفعلية أو نقص. ثالثا، تضع هذه الطريقة ترجيحاً متساوياً لكل ملاحظة من الملاحظات (n) وتتجاهل جميع الملاحظات السابقة التي لم تُستخدم في الحساب. وأخيراً، فإن طريقة المتوسط المتحرك لا تعكس بدقة مفهوم التوقع النظري، لأنها تستخدم بيانات سابقة. وبالتالي، ستلزم إعادة حساب مخرجات التأمين على غير الحياة عندما تتوافر البيانات الفعلية.

3-166 وتُعرف الطريقة الثانية باسم طريقة المتوسط المتحرك المرجح هندسياً. ويمكن اعتبارها طريقة لتقدير قيمة α (وهي بارامتر تمهيد تتراوح قيمته بين صفر و 1) تُناسب أكثر من غيرها النموذج الانحداري التالي:

$$Z = w_1 Z_{t-1} + w_2 Z_{t-2} + \dots + e_t \quad (3.7)$$

حيث تمثل e_t and $w_i = \alpha(1-\alpha)^{i-1}$ for $i=1, \dots$, and e_1 تقلبات الضجيج الأبيض.

وهذه الصيغة مطابقة للصيغة المشتقة من نموذج التوقعات التكييفية الذي وضعه Cagan (1956). وطريقة المتوسط المتحرك المرجح هندسياً أفضل من طريقة المتوسط المتحرك لعدة نقاط، لأنها تعطي لأحداث الملاحظات أوزاناً ترجيحية أثقل نسبياً. وتتوقف تلك الطريقة أيضاً على بارامتر تمهيد تُستمد تقديراته من السلسلة الزمنية بأكملها. ولهذا السبب فإنها تفضّل على طريقة المتوسط المتحرك لعدة نقاط.

3-167 وطريقة المتوسط المتحرك المرجح هندسياً يستخدمها مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة⁽⁴²⁾.

3-168 ولكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة، يُضرب متوسط متحرك ومرجح هندسياً للمطالبات المتكبدة السابقة ($L_{t+1|t}$) في الأقساط المكتسبة (P_{t+1}) خلال الفترة المحاسبية

$$L_{t+1|t}$$

$$L_{t+1|t} = L_{t+1|t} \times P_{t+1} \quad (3.8)$$

(41) على سبيل المثال، يستخدم مكتب الإحصاء الأسترالي في قياس ناتج التأمين على غير الحياة متوسط متحرك لفترة مدتها خمس سنوات من المطالبات المتوقعة. وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر مكتب الإحصاء الأسترالي (1999).

(42) يمكن الرجوع إلى تفاصيل الطريقة التي يستخدمها مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة في Moulton (2003) and Seskin، و Chen and Fixler (2003)، و Seskin and Smith (2009).

$t+1$ للحصول على المطالبات المتكبدة المتوقعة⁽⁴³⁾. وحسابيا، يمكن كتابة المطالبات المتكبدة المتوقعة⁽⁴⁴⁾ في الفترة $t+1$ كالتالي:

حيث $I_{t+1|t}$ هي نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة المرجحة هندسيا في الفترة $t+1$ ، على أساس المعلومات المتاحة في الفترة الزمنية t و P_{t+1} هي الأقساط المكتسبة.

3-169 وتُحسب العبارة $I_{t+1|t}$ بوصفها $I_{t+1|t} = E(I_{t+1} | I_t, I_{t-1}, \dots)$ أخذ نموذج المتوسط المتحرك المرجح هندسيا الشكل التالي:

$$E(I_{t+1} | I_t, I_{t-1}, \dots) = \alpha I_t + (1-\alpha)E(I_t | I_{t-1}, I_{t-2}, \dots) = \alpha \sum_{i=0}^{\infty} (1-\alpha)^i I_{t-i} \\ = \alpha I_t + \alpha(1-\alpha)I_{t-1} + \alpha(1-\alpha)^2 I_{t-2} + \dots \quad (3.9)$$

حيث I_t هي نسبة المطالبات المتكبدة $(\frac{L_t}{P_t})$ ،

و L_t هي المطالبات الفعلية المتكبدة في الفترة t

و P_t هي الأقساط المكتسبة.

وينطبق نفس التفسير على العبارة I_{t-1}, I_{t-2} ، إلى آخره.

3-170 وفي الصيغة الواردة أعلاه، أُعطي مزيد من الثقل إلى أحدث نسب المطالبات المتكبدة في حساب المطالبات المتوقعة والمتكبدة على أساس أن أحدث الملاحظات هي أحسنها تنبؤا بالمطالبات المتوقعة المتكبدة. و α هي الثابت المهمّد بين النقطتين صفر و 1، وينبغي وضع تقديرات لها قبل غيرها. وإذا كانت مجموعة بيانات خالية من الارتباط التسلسلي 30 ملاحظة على الأقل⁽⁴⁵⁾، فإنه يمكن وضع تقديرات جيّدة ل α باستخدام تقنيات الانحدار. ثم تُستخدم القيمة التقديرية ل α في حساب $I_{t+1|t}$ و $L_{t-1|t}$.

3-171 أما إذا لم تكن سلسلة البيانات طويلة بما فيه الكفاية، أو إذا كانت تتضمن ترابطا تسلسليا، فإن تحديد قيمة α في مستوى معقول يعطي نتائج أكثر موثوقية مما يعطيه الاعتماد على تقديرات غير دقيقة. واستنادا إلى المؤلفات الإحصائية والهندسية، تُحدد ل α قيمة بين 0.1

(43) التمهيد باستخدام نسب المطالبات المتكبدة إلى الأقساط المكتسبة هو أفضل من التمهيد المباشر باستخدام بيانات المطالبات المتكبدة، لأن الطريقة الأولى أقدر من الثانية على التعامل مع التضخم.

(44) يصف مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة هذه المطالبات المتكبدة المتوقعة بأنها خسائر عادية.

(45) الارتباط التسلسلي يعني وجود علاقة بين عناصر الأخطاء في بيانات السلسلة الزمنية.

و 0.3. والقيمة المختارة لـ α هي أدنى جذر تربيعي لمتوسط مربعات خطأ التنبؤ⁽⁴⁶⁾. ويكفي عادة اختيار 0.1 أو 0.2 أو 0.3 كقيمة لـ α وتشير بعض الدراسات إلى أن وجود قيمة تقديرية لـ α تزيد على 0.3 يوحي بوجود ارتباط تسلسلي في مجموعة البيانات. وفي حالة مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة، تستند قيمة 0.3 المسندة إلى α إلى أدلة تؤكد أن تلك القيمة تفضي إلى أحسن التنبؤات بالقيم المستقبلية. وهذا يعني أنه لكل انحراف في نسبة الخسارة عن قيمتها المتوقعة السابقة، تعدّل القيمة العادية أو المتوقعة للفترة اللاحقة بـ 30 في المائة.

3-172 وبالمثل، بالنسبة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة، يُضرب متوسط متحرك مرجح هندسيا لنسب الربح/الخسارة السابقة ($i_{t+1|t}$) في الأقساط المكتسبة (P_{t+1}) خلال الفترة المحاسبية $t + 1$ للحصول على مكملات الأقساط المتوقعة. وحسابيا، يمكن كتابة مكملات الأقساط المكتسبة في الفترة $t+1$, $I_{t+1|t}$ ، كالتالي:

$$I_{t+1|t} = i_{t+1|t} \times P_{t+1} \quad (3.10)$$

حيث

$i_{t+1|t}$ هي نسبة أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة والمرجحة هندسيا في الفترة $t + 1$ على أساس المعلومات المتاحة في الفترة t و P_{t+1} هي الأقساط المكتسبة.

3-173 ومرة أخرى، تُحسب العبارة $i_{t+1|t}$ بالشكل التالي: ($i_{t+1|t} = E(i_{t+1} | i_t, i_{t-1}, \dots)$)، فيأخذ نموذج المتوسط المتحرك المرجح هندسيا الشكل التالي:

$$\begin{aligned} E(i_{t+1} | i_t, i_{t-1}, \dots) &= \beta i_t + (1 - \beta) E(i_t | i_{t-1}, i_{t-2}, \dots) = \beta \sum_{i=0}^{\infty} (1 - \beta)^i i_{t-i} \\ &= \beta i_t + \beta (1 - \beta) i_{t-1} + \beta (1 - \beta)^2 i_{t-2} + \dots \end{aligned} \quad (3.11)$$

حيث

i_t هي نسبة صافي أرباح/خسائر الاستثمار ($\frac{I_t}{P_t}$)
 I_t هي صافي ربح/خسارة الاستثمار في الفترة t و
 P_t هي الأقساط المكتسبة.

وينطبق نفس التفسير على العبارة i_{t-1}, i_{t-2} ، إلى آخره.

(46) الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التنبؤ هو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الفروق بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة للفترة المستخدمة كعينة. وتعني القيمة الصفرية لذلك المتوسط أن القيم المتوقعة تطابقت تماما مع القيم الفعلية.

174-3 وتفسير ثابت التمهيد β مماثل لتفسير α . كما أن اختياره يجري باستخدام نفس طريقة اختيار α . ومرة أخرى، في حالة مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة، تستند قيمة 0.3 إلى أدلة تؤكد أن تلك القيمة تفضي إلى أحسن التنبؤات بالقيم المستقبلية.

175-3 وبما أن الظروف تختلف من بلد إلى آخر، فإن هيئة إعداد البيانات قد تحتاج إلى تحديد أفضل تواتر لوضع تقديرات لثابتي التمهيد α و β . غير أن هيئة إعداد البيانات قد لا تحتاج إلى وضع تقديرات لتلك البارامترات كل سنة، لأنها بارامترات مستقرة نسبياً في الأجل القصير.

176-3 وتستخدم المطالبات المتكبدة المتوقعة، ومكاملات الأقساط المتوقعة مع بيانات الأقساط المكتسبة فعلاً لحساب مخرجات خدمات التأمين المقدمة بالنسبة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة.

177-3 ومع ذلك، فإن أي وسيلة تمهيد عادية ستعرضها زيادة كبيرة في المطالبات المتكبدة عندما تدخل في صيغة التمهيد أحداث استثنائية مثل الخسائر الناتجة عن كوارث. وللتخفيف من أثر الخسائر الناتجة عن كوارث في المطالبات المستحقة الدفع والكبيرة بشكل استثنائي، تُعدّل هذه الطريقة بالشكل التالي⁽⁴⁷⁾. أولاً، تُحسب نسب المطالبات المتكبدة المتوقعة، وتُعامل بيانات السنة التي حدثت فيها كوارث كملاحظات ناقصة. ثانياً، تُحسب نسبة المطالبات الكارثية كالفرق بين نسبة المطالبات المتكبدة فعلاً والنسبة التقديرية للمطالبات المتكبدة. ثالثاً، توزّع نسبة المطالبات الكارثية بالتساوي على العشرين سنة القادمة، بداية بالسنة التي شهدت وقوع الكارثة⁽⁴⁸⁾. ثم تضاف التسوية لنسبة المطالبات الكارثية من جديد إلى نسب المطالبات المتكبدة المتوقعة للسنوات اللاحقة.

178-3 ويتطلب تطبيق طريقة المتوسط المتحرك المرجح توافر سلسلة بيانات زمنية طويلة نسبياً عن الأقساط المكتسبة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، بشكل يكفل أن يكون مجموع معاملات الترجيح في نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة

(47) يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بتصنيف المطالبات الناشئة عن الخسائر الكارثية كتحويلات رأسمالية بدلا من تحويلات جارية. ولكنه لا يحدد عتبة يُعتبر عندها أي حدث منفرد كارثة. وورد في Seskin and Smith (2009) أن العتبة التي يُعتبر عندها أي حدث منفرد كارثة في الحسابات الوطنية للولايات المتحدة هي عندما تتجاوز الخسائر في الممتلكات أو مدفوعات التأمين المرتبطة بذلك الحدث 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(48) قد يكون الأساس المنطقي الذي يستند إليه توزيع مطالبات الخسائر الكارثية على فترة 20 سنة في حساب الناتج وفقاً لنهج التوقعات هو معدل استهلاك الأصول، الذي عادة ما يكون 5 في المائة (أي أن قيمة الأصول تُسترد بعد 20 سنة).

المرجحة هندسياً ($I_{t+1|t}$) ونسبة أرباح/خسائر الاستثمار ($i_{t+1|t}$) يساوي أو يقارب 1. وليكون مجموع أوزان الترجيح قريباً بما في الكفاية من 1، يجب عادة توافر ما لا يقل عن 30 ملاحظة. وسلاسل البيانات الزمنية هذه قد لا تكون متاحة بسهولة في العديد من البلدان. وبالتالي، إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية أقصر مما ينبغي، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى تغيير النسب المرجحة هندسياً، بتوحيد البارامترات لكي يكون مجموع الأوزان الترجيحية 1. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن لهيئة إعداد البيانات سوى خمس سنوات من البيانات عن الأقساط المكتسبة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، فإنها ستحتاج إلى تعديل طريقة حساب نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة في السنة الخامسة بقسمة كل بند له صلة بـ α على بارامتر التوحيد

$$\alpha \sum_{i=0}^3 (1-\alpha)^i$$

179-3 سيلزم تعديل نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة لإدراج مزيد من العناصر مع توافر المزيد من الملاحظات. وسيلزم أيضاً القيام بتعديل مماثل لنسبة أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة. 180-3 وإلى جانب الحاجة إلى عدد من الخطوات الوسيطة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة، تتطلب هذه الطريقة بيانات عالية الكثافة نسبياً. وقد تكون بالتالي أنسب استعمالاً لهيئات إعداد البيانات التي لديها موظفون ذوو كفاءة تقنية عالية وقادرون على الحصول على ما يلزم لتطبيق تلك الطريقة من بيانات أولية في شكل سلاسل زمنية متسقة وموثوق بها.

النهج المحاسبي

181-3 يُعرف النهج الثاني باسم النهج المحاسبي، وفيه تُحسب المخرجات كالتالي:

$$\frac{\text{الأقساط المكتسبة}}{\text{زائد/مكتملات الأقساط}} - \text{ناقصا المطالبات المتكبدة المعدلة} = (12-3)$$

وهذا النهج يختلف عن نهج التوقعات كالتالي: أولاً، ما يُستخدم في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة هي المكملات الفعلية للأقساط وليست المكملات المتوقعة للأقساط. ثانياً، المطالبات المتكبدة المعدلة تحدّد لاحقاً كمجموع المطالبات المتكبدة فعلاً، زائداً التغييرات في مخصصات التسوية (أي الإضافات، ناقصا المسحوبات من مخصصات التسوية) و، عند الاقتضاء، التغييرات في الأموال الخاصة (أي الإضافات مخصوماً منها المسحوبات من الأموال الخاصة). والبند "التغييرات في مخصصات التسوية" هو بند في حسابات شركات التأمين تسترشد به تلك الشركات في تحديد الأموال التي ينبغي لها أن تضعها جانباً لتلبية أي مطالبات كبيرة غير متوقعة. وفي الحالات التي تكون فيها مخصصات التسوية غير كافية للرجوع بمستوى

المطالبات المعدلة إلى المستوى العادي، يتعين على الشركة إضافة مبالغ من أموالها الخاصة. وإذا ما توافرت البيانات المطلوبة، فإن هذه الطريقة قد تكون أنسب للوكالات القائمة بالتجميع والتي لا يسعها تطبيق نهج التوقعات لأسباب مختلفة، مثل قلة الموظفين ذوي المهارات المطلوبة و/أو عدم وجود سلاسل زمنية من البيانات الأولية المتسقة والموثوق بها.

نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي"

3-182 الطريقة الثالثة هي نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي". وإذا لم تتوافر البيانات المحاسبية اللازمة، وكانت البيانات الإحصائية التاريخية لا تكفي لوضع تقديرات معقولة لمتوسطات الناتج، فإنه يمكن تقدير مخرجات التأمين على غير الحياة كمجموع التكاليف (بما في ذلك التكاليف الوسيطة، وتكاليف اليد العاملة ورأس المال، والضرائب الأخرى ناقصا الإعانات على الإنتاج) زائدا مخصص لـ "الربح العادي". والتكاليف الرأسمالية هي مجموع استهلاك رأس المال الثابت مع عائد رأس المال الثابت. وهي تمثل قيمة تدفق الخدمات الإنتاجية التي تقدمها الأصول الثابتة في عملية الإنتاج. واستهلاك رأس المال الثابت هو الانخفاض الذي يحدث خلال الفترة المحاسبية في القيمة الجارية للأصول الثابتة المملوكة والتي يستخدمها المنتج نتيجة لتدهور المادي، والتقاعد الطبيعي، والأضرار العرضية العادية. ويمثل عائد رأس المال الثابت الدخل الذي يحصل عليه مالكو الأصول الثابتة من استخدام تلك الأصول في عملية الإنتاج. وعلى غرار الوحدات المؤسسية الأخرى التي تشارك في الإنتاج، تملك شركات التأمين عادة أصولا ثابتة خاصة بها تستخدمها في إنتاج خدمات التأمين. وبالتالي، فإنه لا يمكن ملاحظة قيمة تكاليف رأس المال ملاحظة مباشرة، بل ينبغي استنتاجها. وللقيام بذلك، تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لرصيد رأس المال الإنتاجي وتكاليف المستخدمين للخدمات الرأسمالية. وتمثل نتيجة هذين البندين تقديرات للتكاليف الرأسمالية. ويقاس رصيد رأس المال الإنتاجي رصيد الأصول الثابتة، الذي يصحح لمراعاة المسحوبات وتناقص الفعالية. وتكاليف الخدمات الرأسمالية بالنسبة للمستخدم هي السعر الذي يدفعه مالك/مستخدم الأصول الثابتة إلى نفسه مقابل استخدام أصوله الثابتة الخاصة به. وتكاليف استخدام رأس المال مستمدة من البيانات عن معدل عائد رأس المال الثابت، ومعدل الاستهلاك، والتغيرات في أسعار الأصول⁽⁴⁹⁾.

(49) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية حساب تكاليف رأس المال من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).

3-183 يمكن الحصول على علاوة الربح العادي بتمهيد الأرباح الفعلية السابقة. وسيتعين على هيئة إعداد البيانات أن تقرر طول المدة الزمنية للأرباح السابقة التي ستستخدمها في عملية التمهيد. وسيتوقف ذلك على موثوقية واتساق البيانات التاريخية عن الأرباح. وينبغي للأرباح السابقة المستعملة في عملية التمهيد أن تكون إجمالية (أي قبل خصم أي ضرائب على الدخل مستحقة الدفع). وبما أن أي تقديرات معقولة لـ "الربح العادي" تتضمن حسب الأرجح مطالبات متوقعة، فإن هذا الخيار لا يختلف كثيرا عن نهج التوقعات (انظر الإطار 3-2).

الإطار 3-2

العلاقة بين نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي" ونهج التوقعات^(أ)

يمكن قياس مخرجات التأمين على غير الحياة بالمعادلة التالية $o = p + ie - ce$ حيث تمثل o الناتج، و p الأقساط المكتسبة، و ie مكملات الأقساط المتوقعة، و ce المطالبات المتوقعة. ويمكن أيضا التعبير عن الأقساط بالشكل التالي $p = ce + a + w - ie$ وفيه تنقسم o إلى تكاليف مناولة رسم خدمة التأمين (a) وهامش الربح (w). فُتْحَسَب المخرجات عندئذ كالتالي $o = a + w$. ويمكن حساب التكاليف بسهولة، ولكن حساب هامش الربح، الذي يمكن ان يكون متقلبا، ليس بتلك السهولة. وأحد السبل للتخفيف من شدة تقلب هامش الربح هو وضع تقديرات للربح "العادي" بحيث يمكننا إعادة كتابة المعادلة السابقة في الشكل $o = a + we$ حيث تمثل we قياسا للربح "العادي". ويمكن حساب الربح "العادي" عن طريق تمهيد الأرباح السابقة تمهيدا مباشرا. وإعادة ترتيب المعادلات أعلاه، يصبح لدينا $we = p + ie - ce - a$ ، التي تبين العلاقة بين الربح المتوقع والمطالبات المتوقعة ومكملات الأقساط المتوقعة. وبالتالي، يكون نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي" يعادل ضمينا، نهج التوقعات.

(أ) هذا الإطار مستمد من Lequiller (2004).

المعاملات عدا مخرجات شركات التأمين على غير الحياة

3-184 يصف هذا الفرع المعاملات عدا مخرجات شركات التأمين على غير الحياة ليتسنى فهم الآثار الكاملة المترتبة على وثيقة تأمين على غير الحياة.

3-185 وترد الأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط في نظام الحسابات القومية مقسمة بين نوعين من المعاملات. الأول هو قيمة مخرجات التأمين، الذي يرد، كما ذكر من قبل، إما في شكل استهلاك أو تصدير لخدمات تأمينية. أما الثاني فهو صافي الأقساط التي تكتسبها لها شركات التأمين. ويُعرّف صافي الأقساط المكتسبة بأنه الأقساط الفعلية المكتسبة زائدا مكملات الأقساط، ناقصا رسم خدمة التأمين المستحق الدفع على حاملي وثائق التأمين. وطريقة تعريف

قيمة مخرجات الخدمة يجعل صافي أقساط التأمين على الحياة معادلا في مجموعه للمطالبات المعدلة، وليس الفعلية. وأي تباين بين المطالبات المعدلة والمطالبات الفعلية يمثل تحويلا بين حاملي وثائق التأمين وشركة التأمين. وبمرور الوقت، يقابل التحويل في اتجاه ما تحويلا في الاتجاه المعاكس.

3-186 ووقت تسجيل المطالبات القائمة هو، عموما، الفترة التي وقع فيها الحدث موضوع المطالبة. ويطبق هذا المبدأ حتى عندما تحدث التسوية، في حالة المطالبات الخلافية، بعد عدة سنوات من الحدث. وتُستثنى الحالات التي لا يُعترف فيها بالمطالبة إلا بعد فترة طويلة من حدوث الحدث. فعلى سبيل المثال، لم يُعترف بمجموعة كبيرة من المطالبات إلا بعد التأكد من أن التعرض للأسبستوس كان هو السبب في الإصابة بمرض خطير، وأنه يستوجب المطالبة بتعويضات بموجب وثيقة التأمين المدفوعة في وقت التعرض. وفي حالات كهذه، تسجل المطالبة في الوقت الذي تقبل فيه شركة التأمين المسؤولية. وقد لا يكون ذلك الوقت هو نفسه، وقت الموافقة على حجم المطالبة، أو وقت دفع مبلغها.

3-187 وبما أن صيغة المخرجات تستخدم المطالبات المعدلة وليس المطالبات الفعلية، فإن صافي الأقساط والمطالبات لا تكون متساوية القيمة في فترة معينة إلا عندما تكون المطالبات الفعلية متساوية القيمة مع المطالبات المتوقعة. بيد أنه ينبغي لهما أن تكونا متساويتين تقريبا على مدى سنوات باستثناء السنة التي شهدت حدوث كارثة.

3-188 وتسجل المطالبات القائمة عادة بوصفها تحويلات جارية مستحقة الدفع من شركة التأمين إلى حامل وثيقة التأمين. وفي بعض الظروف، تحدد شركة التأمين الأقساط في مستوى منخفض جدا إلى درجة لا يُتوقع أنها تغطي التكاليف ومستوى المطالبات المتوقع. ويحدث ذلك عندما يُستخدم الفائض في أحد فروع الأعمال، كالتأمين على المنازل، مثلا، مصدرا لتقديم أعمال إلى فرع آخر، مثل التأمين على المركبات.

3-189 وهناك حالة واحدة، تسجل فيها المطالبات كتحويلات رأسمالية بدلا من تحويلات جارية، وهي الحالة التي تعقب حدوث كارثة كبرى. ومعيار معاملة آثار كارثة ما بهذه الطريقة يجب أن يحدّد وفقا للظروف الوطنية، التي تشمل عدد حاملي وثائق التأمين المتضررين، وحجم الضرر الذي لحق بهم. والأساس المنطقي لتسجيل المطالبات كتحويلات رأسمالية في هذه الحالة يقوم على أن العديد من المطالبات تكون متعلقة بدمار أو حصول أضرار شديدة بالملتملكات من قبيل المساكن والمباني والهياكل. والأضرار المقابلة لمستوى عادي من المطالبات يغطيها، مثلا، استهلاك رأس المال الثابت، أو الخسائر من المخزونات. وتقيّد تلك الخسارة كنفقات جارية في أماكن أخرى في النظام. أما الخسائر الكبيرة الناتجة عن كوارث فتقيّد في حساب

التغيرات الأخرى في حجم الأصول كنتيجة لأحداث غير متوقعة، وتُسقط من النفقات الجارية. ولذلك يوصى بتسجيل المطالبات كتحويلات رأسمالية جارية بطريقة مماثلة.

3-190 ويوصى بتسجيل مجموع قيمة المطالبات الزائدة عن الأقساط، إثر حدوث كارثة، كتحويلات رأسمالية من شركة التأمين إلى صاحب وثيقة التأمين. وهذا يعني أنها لا تغطى في حسابات شركات التأمين من احتياطات التأمين الفنية، بل من أموال الشركة ذاتها. وعموما، لا يتأثر صافي قيمة شركة التأمين بالتسجيل البديل.

3-191 وتسجيل هذه المطالبات كتحويلات رأسمالية يعني أن الدخل المتاح للأسر المعيشية وغيرها من حاملي وثائق التأمين لا يزداد بشكل مخالف للبدئية، كما يحدث في حالة تسجيل تلك المطالبات كتحويلات جارية. وتظهر من صافي قيمة حاملي وثائق التأمين آثار كل من تلف الأصول (كتغيير آخر في الحجم) وزيادة (مبدئية) في الأصول المالية من التحويلات الرأسمالية. وهذا التسجيل متسق مع تسجيل مساعدة تقدمها الحكومة إلى مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، لتغطية جميع أو بعض تكاليف تصليح أو استبدال أصولها التالفة نتيجة كارثة، مما لا تغطيه وثيقة تأمين.

أمثلة عملية على تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة

3-192 يقدم هذا الفرع أمثلة عملية على حساب مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية، ومعاملات أخرى ذات صلة بنوع خاص من التأمين على غير الحياة. وتفترض هذه الأمثلة أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول من شركات التأمين على البيانات الأولية عن الأقساط المكتسبة، والأقساط غير المكتسبة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المدفوعة، والتغيرات في المطالبات القائمة. وينبغي ألا تُخصم من الأقساط المكتسبة والأقساط غير المكتسبة أي أقساط يُتنازل عنها لشركات إعادة التأمين، وألا تتضمن تلك الأقساط أية أقساط تنازلت عنها شركات تأمين أخرى. وتُحسب التغيرات في المطالبات القائمة كالفرق بين مستوى المطالبات القائمة في بداية الفترة المحاسبية ونهايتها.

3-193 وفي المثال العملي 3-10، يُستخدم نهج التوقعات، الذي يتبعه مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة، لحساب المخرجات في حالة عدم وجود مطالبات كبيرة قائمة نتيجة لكوارث. وتختلف المطالبات المتكبدة المتوقعة عن المطالبات المتكبدة فعلا، وتختلف مكملات الأقساط المتوقعة عن مكملات الأقساط الفعلية. وهذا يعني أن صافي أقساط التأمين على غير الحياة لا تعادل مطالبات التأمين على غير الحياة في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وتتميز عملية الفصل هذه بأنها تعكس تقلبات المطالبات ومكملات الأقساط في الدخل

المتاح، وليس في الناتج. وفي المثال العملي 3-11، يتكرر استعمال نهج التوقعات، ولكننا نفترض وجود مطالبات كبيرة متكبدة نتيجة وقوع كوارث. وبالتالي، يعدّل هذا النهج ليستبعد من حساب المخرجات تلك المطالبات الكبيرة المتكبدة. وتسجّل بعض المطالبات كتحويلات رأسمالية في الحساب الرأسمالي لكي لا يتأثر إجمالي الدخل المتاح وإجمالي المدخرات تأثراً لا موجب له. ويستند المثال العملي 3-12 إلى النهج المحاسبي. وفي ذلك المثال، لم تكن المطالبات المتكبدة نتيجة وقوع كوارث. وللتبسيط، نفترض هذه الأمثلة العملية أن جميع حاملي وثائق التأمين هم من الأسر المعيشية المقيمة بوصفها مستهلكة نهائية⁽⁵⁰⁾. وتبيّن الأمثلة العملية، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحسابات المالية لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي. ويفترض المثال العملي 3-13 عدم وجود بيانات كافية لوضع تقديرات معقولة للمخرجات تسمح بحسابها وفق النهج المذكورة أعلاه. ولذلك فإن المخرجات تُحسب باستخدام نهج مجموع التكاليف زائداً "الربح العادي".

المثال العملي 3-10 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات في حالة عدم وجود مطالبات نتيجة وقوع كوارث

3-194 يستخدم هذا المثال العلمي نهج التوقعات الذي يتبعه مكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-195 ويعرض الجدول 3-46 المعلومات ذات الصلة بفئة معينة من فئات التأمين على غير الحياة يمكن استخدامه لحساب ناتجه وغير ذلك من المعاملات للسنوات من $t-4$ إلى t . ويُفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على جمع بيانات أولية عن تلك السنوات الخمس فقط. ويشير دخل الاستثمار إلى دخل الملكية المستحق القبض لدى شركات التأمين من استثمار الاحتياطات الفنية. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الملكية هذا مستحق الدفع من طرف قطاعات مقيمة أخرى وأن كامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية ذلك.

3-196 وبما أن سلسلة البيانات قصيرة نسبياً، فإنه لن يمكن استخدام تقنيات الانحدار لوضع تقديرات لقيمتي a و β (ثابتا التمهيد) لحساب المطالبات المتكبدة المتوقعة، ونسب

(50) في الممارسة العملية، يُستهلك ناتج التأمين على غير الحياة عادة، ويُصدّر، من طرف أكثر من قطاع مقيم واحد. وسيتضمن الفرع التالي مثالا عملياً على كيفية توزيع ناتج التأمين على غير الحياة ومعاملات أخرى ذات صلة على القطاعات المؤسسية وعلى العالم الخارجي باستخدام بيانات عن الأقساط الفعلية.

أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة. وبدلاً من ذلك، تُسند لـ α و β القيم 0.1 و 0.2 و 0.3. ثم تُختار لـ α و β القيم ذات أدنى متوسط للجذر التربيعي لخطأ التنبؤ، لحساب المطالبات المتكبدة المتوقعة ونسب أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة.

الجدول 3-46

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	t	t-1	t-2	t-3	t-4	البند	رقم الخط
	750.0	693.0	624.0	564.0	510.0	الأقساط المكتسبة (P_t)	(1)
	195.0	165.0	140.0	116.0	89.0	الأقساط غير المكتسبة	(2)
	195.0	176.0	167.0	148.0	137.0	المطالبات المدفوعة	(3)
	166.0	161.0	156.0	139.0	131.0	التغيرات في المطالبات القائمة	(4)
D4, D441	63.0	68.0	61.0	69.0	57.0	دخل الاستثمار (I_t)	(5)

197-3 وبيّن الجدول 3-47 كيفية حساب نسب المطالبات المتكبدة المتوقعة، وأرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة والمتكبدة، ومكاملات الأقساط المتوقعة باستخدام قيمة 0.3 لـ α و β . وتُحسب نسب المطالبات المتكبدة والمطالبات المتوقعة كالتالي:

- تُضرب قيمة (0.3) α بمكملها ($\alpha-1$) الذي يُرفع إلى الأس المناسب لاشتقاق مختلف الأوزان الترجيحية الهندسية.
- وتُحسب المطالبات المتكبدة فعلاً (L_t) لكل سنة كمجموع المطالبات المدفوعة والتغيرات في الاحتياطات المخصصة للمطالبات القائمة.
- وتُحسب نسبة المطالبات المتكبدة (I_t) لكل سنة بقسمة المطالبات المتكبدة فعلاً (L_t) على الأقساط المكتسبة (P_t).
- وتُضرب نسب المطالبات المتكبدة (I_t) في القيم المناسبة لـ α لكل سنة للحصول على نسب المطالبات المتكبدة المرجحة هندسياً.

- وتُجمع تلك النسب للحصول على نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة $(L_{t|t-1})$.
- وبما أن السلاسل الزمنية للبيانات قصيرة نسبياً، فإن هناك حاجة إلى تغيير النسب المرجحة هندسياً للمطالبات المتكبدة، بتوحيد البارامترات لكي يكون مجموع الأوزان الترجيحية 1. ويكون ذلك بقسمة كل عنصر من العناصر المتصلة بـ α في معادلة حساب نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة على مجموع جميع العناصر المتصلة بـ α . وبالتالي، إذا لم يكن لهيئة إعداد البيانات سوى خمس سنوات من البيانات الأولية، تكون صيغة حساب السنة الخامسة وفق المعلومات المتاحة في السنة الرابعة كالتالي:

$$L_{5|4} = \frac{\alpha}{\alpha + \alpha(1-\alpha)^3} I_4 + \frac{\alpha(1-\alpha)}{\alpha + \alpha(1-\alpha) + \dots + \alpha(1-\alpha)^3} I_3 + \frac{\alpha(1-\alpha)^2}{\alpha + \alpha(1-\alpha) + \dots + \alpha(1-\alpha)^3} I_2 + \frac{\alpha(1-\alpha)^3}{\alpha + \alpha(1-\alpha) + \dots + \alpha(1-\alpha)^3} I_1$$

- وتُضرب نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة في الأقساط المكتسبة (P_t) للحصول على المطالبات المتكبدة المتوقعة $(L_{t|t-1})$.

وتُتبع الخطوات نفسها في حساب نسب أرباح/خسائر الاستثمار (i_t) ، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة $(i_{t|t-1})$ ومكملات الأقساط المتوقعة $(I_{t|t-1})$.

الجدول 3-47

حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة باستخدام $\alpha, \beta=0.3$

رقم الخط	البند	الوصف	t-4	t-3	t-2	t-1	t
(6)	α		...	0.300	0.300	0.300	0.300
(7)	$\alpha-1$	(6)-1	...	0.700	0.700	0.700	0.700
(8)	$(\alpha-1)\alpha$	(7)×(6)	0.210	0.210	0.210
(9)	$2^{(\alpha-1)\alpha}$	$2^{(7) \times (6)}$	0.147	0.147
(10)	$3^{(\alpha-1)\alpha}$	$3^{(7) \times (6)}$	0.103
(11)	مجموع البارامترات	(10)+(9)+(8)+(6)	...	0.300	0.510	0.657	0.760
(12)	المطالبات المتكبدة فعلاً (L_t)	(4)+(3)	268.0	287.0	323.0	337.0	361.0
(13)	نسبة المطالبات المتكبدة فعلاً (I_t)	(1)/(12)	0.525	0.509	0.518	0.486	0.481
(14)	نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة $(L_{t t-1})$	$\alpha \sum_{i=0}^t (1-\alpha)^i I_{t-i-1} / (11)_t$	0.525	0.516	0.505
(15)	المطالبات المتكبدة المتوقعة $(L_{t t-1})$	(1)×(14)	...	296.4	321.8	358.0	378.5
(16)	β		...	0.300	0.300	0.300	0.300
(17)	$\beta-1$	(16)-1	...	0.700	0.700	0.700	0.700
(18)	$(\beta-1)\beta$	(17)×(16)	0.210	0.210	0.210

رقم الخط	البند	الوصف	t-4	t-3	t-2	t-1	t
(19)	$2^{(\beta-1)\beta}$	$2^{(17)\times(16)}$	0.147	0.147
(20)	$3^{(\beta-1)\beta}$	$3^{(17)\times(16)}$	0.103
(21)	مجموع البارامترات	$(20)+(19)+(18)+(16)$...	0.300	0.510	0.657	0.760
(22)	نسبة أرباح/خسائر الاستثمار (i_t)	$(1)/(5)$	0.112	0.122	0.098	0.098	0.084
(23)	نسبة أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة ($i_{t t-1}$)	$\beta \sum_{i=0}^{\infty} (1-\beta)^i i_{t-i-1} / (21)_t$...	0.112	0.118	0.109	0.105
(24)	مكملات الأقساط المتوقعة ($I_{t t-1}$)	$(1)\times(23)$...	63.0	73.6	75.4	78.4

3-198 وتكرر العملية بأسرها لحساب نسب المطالبات المتكبدة المتوقعة، والمطالبات المتكبدة المتوقعة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة، باستخدام القيمتين 0.1 و 0.2 ل α و β . ولا ترد هنا الحسابات التفصيلية لذلك، لأنها نفس الحسابات الواردة في الجدول 3-47.

3-199 ويبين الجدول 3-48 أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ باستخدام القيم 0.1 و 0.2 و 0.3 ل α و β . وفي حالة ل α ، يُحسب أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ كالجذر التربيعي لمتوسط الفروق التربيعية بين المطالبات المتكبدة فعلا (L_t) والمطالبات المتكبدة المتوقعة (NL_T) لفترة العينة. وفي حالة β ، يُستخدم الدخل الفعلي للاستثمار (I_t) والدخل المتوقع للاستثمار (PS_t). وكمثال على ذلك، وفي حالة $\alpha=0.3$ ، يُحسب أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ كالتالي:

$$\cdot \sqrt{\frac{(361.0 - 378.5)^2 + (337.0 - 358.0)^2 + (323.0 - 321.8)^2 + (287.0 - 296.4)^2}{4}} = 14.451$$

الجدول 3-48

أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ باستخدام α و $\beta=(0.10, 0.20, 0.30)$

β			α			أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ
0.3	0.2	0.1	0.3	0.2	0.1	
11.03	11.35	11.85	14.451	15.047	15.960	
1	3	2				

3-200 ويلاحظ من الجدول أن قيمتي $\alpha=0.3$ و $\beta=0.3$ لهما أدنى متوسط الجذر التربيعي لخطأ التنبؤ. ولذلك اختيرت هاتان القيمتان لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-201 ويبين الجدول 3-49 كيفية استخدام المعلومات في الجداول أعلاه لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة وصافي أقساط التأمين على غير الحياة في السنة t باستخدام

قيمة 0.3 لكل من α و β . ويبين الجدول أيضا بيانات المطالبات المتكبدة في السنة t . وتُحسب مخرجات التأمين على غير الحياة كالتالي:

الأقساط المكتسبة
زائدا مكملات الأقساط المتوقعة
ناقصا المطالبات المتكبدة المتوقعة.

وتُحسب أقساط التأمين على غير الحياة على النحو التالي:

الأقساط المكتسبة
زائدا مكملات الأقساط الفعلية
ناقصا مخرجات التأمين على غير الحياة

الجدول 3-49

حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t باستخدام $\beta=0.3$

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(25)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(1)+(25)- (15)	449. 9	P1, P3
(26)	أقساط التأمين على غير الحياة	(1)+(5)-(26)	363. 1	D71, D711
(27)	المطالبات المتكبدة	(12)	361. 0	D72, D721

3-202 ويبيّن الجدول 3-50 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات في السنة t . وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة الأقساط المدفوعة من الوحدات المؤسسية الأخرى إلى شركات التأمين والمطالبات المدفوعة من تلك الشركات إلى تلك الوحدات. وبالنسبة لشركات التأمين، تمثل الأقساط المكتسبة زيادة في العملة والودائع، في حين تمثل المطالبات المدفوعة نقصانا. والعكس ينطبق أيضا على الوحدات المؤسسية المقابلة. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة هي نتيجة الأقساط غير المكتسبة والتغيرات في الاحتياطيات المحتفظ بها لتغطية المطالبات القائمة. وبالنسبة لشركات التأمين، تمثل تلك البنود زيادة في الخصوم المالية، أما بالنسبة للوحدات المؤسسية الأخرى، فهي

- تمثل زيادة في الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، لشركات التأمين زيادة في الأصول من العملة والودائع قدرها 813.0 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وتلك هي نتيجة ما يلي:
- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن الأقساط المكتسبة (945.0 وحدة)، والتي تألفت من أقساط مكتسبة (750.0 وحدة) وأقساط غير مكتسبة (195.0 وحدة)؛ ومن دخل استثمار مستحق القبض (63.0 وحدة).
 - ونقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن مطالبات مدفوعة (98.0 وحدة).
- ولشركات التأمين أيضا زيادة في الخصوم المالية للاحتياطيات الفنية تبلغ 361.0 وحدة تمثل تسويات استحقاقية. وذلك نتيجة لزيادة فيما يلي:
- الأقساط غير المكتسبة (195.0 وحدة).
 - الاحتياطيات في المطالبات القائمة (166.0 وحدة).

الجدول 3-50

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق منهج التوقعات وبدون حدوث مطالبات كارثية في السنة ؛

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(28)	شركات التأمين	(1)+(2)-(3)+(5)	813.0	F2
(29)	الأسر المعيشية	(3)-(1)-(2)	750.0-	F2
(30)	القطاعات الأخرى	(5)-	63.0-	F2
التغيرات في الأصول (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(31)	الأسر المعيشية	(2)+(4)	361.0	F61
التغيرات في الخصوم (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(32)	شركات التأمين	(2)+(4)	361.0	F61

3-203 ويستخدم الجدول 3-51 ما ورد في جداول سابقة من معلومات ذات صلة لتسجيل مختلف معاملات التأمين على غير الحياة. وتبسيطا للعرض والتحليل، لم يتضمن الجدول البيانات الأخرى مثل الاستهلاك الوسيط لسلع وخدمات الوحدات المؤسسية. وهناك معاملات ينبغي تسجيلها: زوجان من المعاملات يتعلقان بقياس إنتاج واستهلاك خدمة التأمين، وثلاثة أزواج تتعلق بإعادة التوزيع، واثنان بالحساب المالي: وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) قيّد مخرجات التأمين على غير الحياة (449.9 وحدة) في حساب الإنتاج للشركات التأمين؛

(ب) وقيّد حساب تخصيص الدخل الأولي دخل الملكية المستحق القبض لشركات التأمين من القطاعات الأخرى (63.0 وحدة) على استثمار الاحتياطيات الفنية. وقيّد هذا المبلغ بعد ذلك بوصفه دخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين فيما يتعلق بالتأمين على غير الحياة (الأسر المعيشية، في هذه الحالة) لشركات التأمين؛

(ج) وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، يبلغ صافي أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة لشركات التأمين من الأسر المعيشية 363.1 وحدة. أما مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة المستحقة من شركات التأمين إلى الأسر المعيشية فهي تُقدّر بـ 361.0 وحدة. وبالتالي، فإن هناك فصلا بين أقساط التأمين المباشر على غير الحياة (D711) وبين مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة (D721)؛

الجدول 3-51

تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات وبدون مطالبات كارثية في السنة t

الموارد

الاستخدامات

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج													
449.9		449.9			449.9	الناتج	P1					449.9	449.9
						إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	449.9			449.9		449.9
حساب تخصيص الدخل الأولي													
63.0		63.0			63.0	دخل الملكية	D4			63.0	63.0		63.0
						دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441						
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g						63.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
363.1		363.1			363.1	أقساط التأمين على غير الحياة	D71		363.1		363.1		363.1
363.1		363.1			363.1	صافي أقساط التأمين المباشر على غير الحياة	D711		363.1		363.1		363.1
361.0		361.0		361.0		مطالبات التأمين على غير الحياة	D72	361.0			361.0		361.0
361.0		361.0		361.0		مطالبات التأمين المباشر	D721	361.0			361.0		361.0

المجموع	السلع والخدمات	المجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	المجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
						على غير الحياة							
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	452.0	60.9	63.0-	449.9		449.9
حساب استخدام الدخل المتاح													
449.9	449.9					نفقات الاستهلاك النهائي	P3		449.9		449.9		449.9
						إجمالي الادخار	B8g	452.0	-	63.0-	0.0		0.0
									389.0				
التغيرات في الأصول													
حساب رأس المال													
						صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)	B9	452.0	-	63.0-	0.0		0.0
									389.0				
الحساب المالي													
0.0		0.0	-	-	452.0	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)	B9						
			63.0	389.0									
						العملة والودائع	F2	813.0	-	63.0-	0.0		0.0
									750.0				
361.0		361.0			361.0	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	F61		361.0		361.0		361.0
195.0		195.0			195.0	الأقساط غير المكتسبة			195.0		195.0		195.0
166.0		166.0			166.0	المطالبات القائمة			166.0		166.0		166.0

(د) وتقيّد مخرجات التأمين على غير الحياة (449.9 وحدة) كنفقات استهلاك

نهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي

الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(و) ويسجل الحساب المالي التغيرات في العملة والودائع، وكذلك في الاحتياطيات

الفنية (التي تشمل الأقساط غير المكتسبة والمطالبات القائمة) للوحدات المؤسسية. ولشركات

التأمين زيادة في الخصوم من الأقساط غير المكتسبة (195.0 وحدة) ومن المطالبات القائمة

(166.0 وحدة). وللأسر المعيشية زيادة مقابلة في تلك الأصول المالية. ولشركات التأمين

زيادة صافية في العملة والودائع قدرها 813.0 وحدة، يقابلها نقصان صاف في نفس الأصول

المالية للوحدات المؤسسية الأخرى. وصافي الإقراض/صافي الاقتراض يساوي صافي

الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي لأن معاملات الحساب المالي تقابل القيود في

الحسابات الأخرى، أو تعكس فقط التبادل في الأصول والخصوم المالية، مع أنه يمكن

للاختلافات في مصادر البيانات وفي توقيت تسجيل المعاملات أن تسفر، في الممارسة العملية،

عن تفاوت بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في كل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي.

3-204 ويمكن هيئة إعداد البيانات أن تكرر هذه الخطوات مع الفئات الأخرى من التأمين على غير الحياة للحصول على التقديرات الاقتصادية لمخرجات التأمين على غير الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة.

المثال العملي 3-11 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات، مع تسجيل المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية

3-205 يستخدم هذا المثال العملي الطريقة المستخدمة في المثال العملي 3-10 لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة، ولكنه يفترض وجود مطالبات كارثية. ويمكن وضع تقديرات لأثر هذه المطالبات على نظام الحسابات القومية كالتالي: أولاً، يُفترض أن هذه المطالبات الكارثية ليست مخففة، بحيث يمكن وضع تقديرات لأثرها على مخرجات التأمين على غير الحياة، وأجمالي الدخل المتاح، وأجمالي الادخار. ثانياً، يعاد حساب مخرجات التأمين على غير الحياة بتعديل نهج التوقعات للتخفيف من آثار تلك المطالبات الكارثية. وتُدخل تعديلات أيضاً لتسجيل بعض المطالبات الكارثية المتكبدة كتحويلات رأسمالية لتفادي زيادة حادة في إجمالي الدخل المتاح وإجمالي الادخار لحملة وثائق التأمين.

3-206 يعرض الجدول 3-52 المعلومات ذات الصلة من شركات التأمين لنفس النوع من التأمين على غير الحياة، مثلما ورد في المثال العملي السابق للسنوات من $t-4$ إلى $t+2$. ويُفترض أن تكون هيئة إعداد البيانات واصلت جمع البيانات الأولية عن سنتين إضافيتين بعد السنة t . فتصبح البيانات الواردة في الجدول 3-52 عن السنوات من $t-4$ إلى t متطابقة مع بيانات الجدول 3-46. ويُفترض أيضاً وجود مطالبات كبيرة بصورة استثنائية نتيجة وقوع حدث مصنف ككارثة في السنة $t+1$. ويشير دخل الاستثمار إلى دخل الملكية المستحق لشركات التأمين من استثمار الاحتياطيات الفنية. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الملكية هذا مستحق الدفع من طرف قطاعات مقيمة أخرى وأن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية ذلك.

الجدول 3-52

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	$t-4$	$t-3$	$t-2$	$t-1$	t	$t+1$	$t+2$	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
----------	-------	-------	-------	-------	-------	-----	-------	-------	--

رقم الخط	البند	t-4	t-3	t-2	t-1	t	t+1	t+2	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	الأقساط المكتسبة (P_t)	510.0	564.0	624.0	693.0	750.0	825.0	870.0	
(2)	الأقساط غير المكتسبة	89.0	0.116	140.0	165.0	195.0	236.0	281.0	
(3)	المطالبات المدفوعة	0.137	148.0	0.167	0.176	195.0	1670.0	200.0	
(4)	التغيرات في المطالبات القائمة	0.131	0.139	156.0	0.161	166.0	0.197	222.0	
(5)	دخل الاستثمار (I_t)	57.0	69.0	61.0	68.0	63.0	70.0	65.0	D4, D441

3-207 ويبيّن الجدول 3-53 كيفية حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة باستخدام القيمتين $\alpha = 0.3$ و $\beta = 0.3$ إذا لم تكن هناك محاولة للتخفيف من آثار المطالبات الكارثية. والخطوات المتبعة في حساب هذه البنود هي نفس الخطوات التي استُخدمت في المثال العملي 3-10. ومن النتائج الملاحظة مباشرة، أن نسبة المطالبات المتكبدة في السنة $t+2$ أعلى بكثير من النسب المماثلة في السنوات السابقة بسبب المطالبات المستحقة الدفع، والمرفعة بشكل استثنائي. وبالتالي، كانت المطالبات المتكبدة المتوقعة أكبر بكثير أيضا.

3-208 ويستخدم الجدول 3-54 المعلومات الواردة في الجدولين 3-52 و 3-53 لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة، وإجمالي الدخل المتاح لأحدث ثلاث سنوات. والتطبيق الصارم لنهج التوقعات يؤدي إلى جعل مخرجات التأمين على غير الحياة سالبا في السنة $t+2$ بسبب المطالبات المتوقعة الكبيرة جدا في السنة $t+1$ ⁽⁵¹⁾. ويبيّن الجدول أيضا أن المطالبات الكبيرة بشكل استثنائي في السنة $t+1$ ستسبب في زيادة كبيرة في إجمالي الدخل المتاح (وبالتالي، في إجمال الادخار) لحملة وثائق التأمين في نفس السنة. وبالتالي، يجب تعديل نهج التوقعات بالتخفيف من آثار المطالبات الكارثية ليتمكن وضع تقديرات أقرب إلى المعقول لمخرجات التأمين على غير الحياة. ويلزم أيضا إعادة تصنيف بعض المطالبات الكبيرة بشكل استثنائي كتحويلات رأسمالية تفاديا لزيادة حادة مخالفة للبدية في إجمالي الدخل المتاح وإجمالي الادخار لحملة وثائق التأمين.

الجدول 3-53

(51) بالإضافة إلى ذلك، إذا ارتأت هيئة إعداد البيانات أن تحسب ناتج التأمين على غير الحياة في السنة $t+1$ باستخدام طريقة نظام الحسابات القومية لعام 1993 كأقساط مكتسبة، زائدا مكملات الأقساط، ناقصا المطالبات المتكبدة فعلا، فإن ذلك يعني $825.0 - 70.0 + 1867.0 = 972.0$ وحدة. وبذلك تكون المطالبات الكبيرة بشكل استثنائي في السنة $t+1$ قد أحدثت ناتجا سالبا في تلك السنة.

حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكاملات الأقساط المتوقعة بدون تخفيف آثار المطالبات الكارثية وباستخدام $\alpha, \beta=0.3$

رقم الخط	النبد	الوصف	t-4	t-3	t-2	t-1	t	t+1	t+2
(6)	α		...	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300
(7)	$\alpha-1$	(6)-1	...	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
(8)	$(\alpha-1)\alpha$	(7)×(6)	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210
(9)	$2^{(\alpha-1)\alpha}$	$2^{(7) \times (6)}$	0.147	0.147	0.147	0.147
(10)	$3^{(\alpha-1)\alpha}$	$3^{(7) \times (6)}$	0.103	0.103	0.103
(11)	$4^{(\alpha-1)\alpha}$	$4^{(7) \times (6)}$	0.072	0.072
(12)	$5^{(\alpha-1)\alpha}$	$5^{(7) \times (6)}$	0.050
(13)	مجموع البارامترات	(12)+(11)+(10)+(9)+(8)+(6)	...	0.300	0.510	0.657	0.760	0.832	0.882
(14)	المطالبات المتكبدة فعلا (L_t)	(4)+(3)	268.0	287.0	323.0	337.0	361.0	1867.0	422.0
(15)	نسبة المطالبات المتكبدة فعلا (lt)	(1)/(14)	0.525	0.509	0.518	0.486	0.481	2.263	0.485
(16)	نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة (lt_{t-1})	$\alpha \sum_{i=0}^t (1-\alpha)^i L_{t-i-1} / (13)_t$...	0.525	0.516	0.517	0.505	0.496	1.097
(17)	المطالبات المتكبدة المتوقعة (L_{t-1})	(1)×(16)	...	296.4	321.8	358.0	378.5	409.4	954.3
(18)	β		...	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300
(19)	$\beta-1$	(18)-1	...	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
(20)	$(\beta-1)\beta$	(19)×(18)	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210

رقم الخط	البند	الوصف	t-4	t-3	t-2	t-1	t	t+1	t+2
(21)	$2^{(\beta-1)\beta}$	$2^{(19)\times(18)}$	0.147	0.147	0.147	0.147
(22)	$3^{(\beta-1)\beta}$	$3^{(19)\times(18)}$	0.103	0.103	0.103	0.103
(23)	$4^{(\beta-1)\beta}$	$4^{(19)\times(18)}$	0.072	0.072
(24)	$5^{(\beta-1)\beta}$	$5^{(19)\times(18)}$	0.050
(25)	مجموع البارامترات	$24+(23)+(22)+(21)+(20)+(18)$...	0.300	0.510	0.657	0.760	0.832	0.882
(26)	نسبة أرباح/خسائر الاستثمار (i)	(1)/(5)	0.112	0.122	0.098	0.098	0.084	0.085	0.075
(27)	نسبة أرباح/خسائر الاستثمار المتوقعة (i _{t t-1})	$\beta \sum_{i=0}^{\infty} (1-\beta)^i i_{t-i-1} / (25)_t$...	0.112	0.118	0.109	0.105	0.097	0.093
(28)	مكملات الأقساط المتوقعة (I _{t t-1})	(1)×(27)	...	63.0	73.6	75.4	78.4	80.1	80.9

الجدول 3-54

حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t بدون تخفيف آثار المطالبات الكارثية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(29)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين) في السنة t	(1)-(28)-(17)	449.9
(30)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين) في السنة t+1	(1)-(28)-(17)	495.8
(31)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين) في السنة t+2	(1)-(28)-(17)	3.5-
(32)	صافي أقساط التأمين على غير الحياة في السنة t	(1)-(5)-(31)	363.1
(33)	صافي أقساط التأمين على غير الحياة في السنة t+1	(1)-(5)-(31)	399.2
(34)	المطالبات المتكبدة في السنة t	(14)	361.0
(35)	المطالبات المتكبدة في السنة t+1	(14)	1867.0
(36)	إجمالي الدخل المتاح للأسر المعيشية في السنة t	(5)-(34)-(32)	60.9
(37)	إجمالي الدخل المتاح للأسر المعيشية في السنة t+1	(5)-(35)-(33)	1537.8

209-3 وبيّن الجدول 3-55 طريقة حساب نسب المطالبات المتكبدة، ونسب أرباح/خسائر الاستثمار، والمطالبات المتوقعة، ومكملات الأقساط المتوقعة في السنة t باستخدام

المعلومات الواردة في الجدول 3-52 بعد إدخال تعديلات على نهج التوقعات للتخفيف من آثار المطالبات الكارثية. وفيما يلي تلك التعديلات:

- أولاً، عدم احتساب السنة التي شهدت كوارث عند حساب نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة. وذلك يعني، في هذا المثال، أن بيانات المطالبات الفعلية للسنة $t+1$ لا تدخل في حساب نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة للسنة $t+2$.
- ثانياً، تُحسب نسبة المطالبات الكارثية كالفرق بين نسبة المطالبات المتكبدة فعلاً ونسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة.
- وتوزع نسبة المطالبات الكارثية المحسوبة توزيعاً متعادلاً على 20 سنة، اعتباراً من السنة التي شهدت حدوث الكارثة.
- وتُضاف تسوية نسبة المطالبات الكارثية إلى نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة لكل سنة من السنوات العشرين⁽⁵²⁾.

الجدول 3-55

اشتقاق نسب المطالبات والمطالبات المتوقعة بتخفيف آثار المطالبات الكارثية واستخدام $\alpha, \beta=0.3$

رقم الخط	البيد	الوصف	$t-4$	$t-3$	$t-2$	$t-1$	t	$t+1$	$t+2$
(38)	a	...	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300	0.300
(39)	$a-1$	$(38)-1$...	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700	0.700
(40)	$(a-1)a$	$(39) \times (38)$	0.210	0.210	0.210	0.210	0.210
(41)	$2^{a-1}a$	$2^{(39) \times (38)}$	0.147	0.147	0.147	0.147
(42)	$3^{a-1}a$	$3^{(39) \times (38)}$	0.103	0.103	0.103
(43)	$4^{a-1}a$	$4^{(39) \times (38)}$	0.072	0.072
(44)	$5^{a-1}a$	$5^{(7) \times (6)}$	0.050
(45)	مجموع البارامترات	$(43)+(42)+(41)+(40)+(38)$ (44)	0.760	0.832	0.832
(46)	المطالبات المتكبدة فعلاً (L_t)	$(4)+(3)$	268.0	287.0	323.0	337.0	361.0	1867.0	422.0
(47)	نسبة المطالبات المتكبدة فعلاً (l_t)	$(1)/(46)$	0.525	0.509	0.518	0.486	0.481	2.263	0.485
(48)	نسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة ($l_{t t-1}$) باستثناء السنة التي شهدت الكارثة	$\alpha \sum_{i=0}^{\infty} (1-\alpha)^i l_{t-i-1} / (45)_t$	0.505	0.496	0.496
(49)	الفرق بين نسبة المطالبات المتكبدة فعلاً (l_t) ونسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة ($l_{t t-1}$) باستثناء سنة الكارثة.	$(48)-(47)$	1.767	...

(52) مثلما ورد في المثال العملي 3-10، لا يلزم توحيد البارامترات لكفالة كون مجموع معاملات الترجيح هو 1، لأن سلسلة البيانات قصيرة نسبياً.

رقم الخط	البند	الوصف	t-4	t-3	t-2	t-1	t	t+1	t+2
(50)		الفرق بين نسبة المطالبات المتكبدة فعلا (I _t) ونسبة المطالبات المتكبدة المتوقعة (I _{t t-1}) باستثناء سنة الكارثة، موزعة على 20 سنة.	0.088	0.088
(51)		المطالبات المتكبدة المتوقعة (I _{t t-1}) مع نسب المطالبات الكارثية ممهدة.	0.585	0.585
(52)		المطالبات المتكبدة المتوقعة (I _{t t-1}) مع المطالبات الكارثية ممهدة.	482.3	508.6
(53)		مجموع المطالبات الكارثية	1457.6	...

ومن النتائج التي تُلاحظ مباشرة أن نسب المطالبات المتكبدة أصبحت الآن أدنى بكثير من النسب الواردة في الجدول 3-53. وأصبحت المطالبات المتكبدة المتوقعة في السنة t+2، بالتالي، أدنى بكثير أيضا.

الجدول 3-56

حساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، والمطالبات المتكبدة في السنة t مع تخفيف آثار المطالبات الكارثية باستخدام $\alpha, \beta=0.3$

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(54)		نتائج مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين) في السنة t+1	422.9	P1, P3
(55)		مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين) في السنة t+2	442.3	
(56)		صافي أقساط التأمين على غير الحياة في السنة t+1	472.1	D71, D711

3-210 ويستخدم الجدول 3-56 المعلومات الواردة في الجدولين 3-52 و 3-55 لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة للسنتين السابقتين في حالة إدخال تعديلات للتخفيف من آثار المطالبات الكارثية. وبذلك تصبح مخرجات التأمين على غير الحياة غير سالب، بسبب استخدام نسب المطالبات المتكبدة بدون بيانات السنة التي شهدت حدوث الكارثة.

الجدول 3-57

اشتقاق المطالبات الكارثية المصنفة كتحويلات رأسمالية وإجمالي الدخل المتاح في السنة t+1

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
----------	-------	-------	--------	--

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(57)	المطالبات المتكبدة	(46)	1867.0	
(57)	المطالبات المتكبدة والمصنفة كتحويلات رأسمالية	(53)	1457.6	D9r, D99r, D9p, D99p
(59)	المطالبات المتكبدة والمصنفة كتحويلات جارية	(57)-(58)	409.4	D72, D721
(60)	إجمالي الدخل المتاح للأسر المعيشية	(5)+(59)-(56)	7.3	B6g

الجدول 3-58

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق نهج التوقعات، مع معاملة المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية في السنة $t+1$

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(61)	شركات التأمين	(1)+(2)-	-	F2
		(3)+(5)	539.0	
(62)	الأسر المعيشية	(3)-(1)-(2)	609.0	F2
(63)	القطاعات الأخرى	(5)-	70.0-	F2
التغيرات في الأصول المالية (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(64)	الأسر المعيشية	(2)+(4)	433.0	F61
التغيرات في الخصوم المالية (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(65)	شركات التأمين	(2)+(4)	433.0	F61

3-211 وسيلزم تعديل المطالبات المتكبدة فعلا بغية إعادة تصنيف بعض المطالبات تلك كتحويلات رأسمالية بدلا من تحويلات جارية تفاديا لزيادة كبيرة مخالفة للبديهية في الدخل المتاح لحملة وثائق التأمين، في حالة حدوث كوارث. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تطلب من شركات التأمين موافقتها بتقديرات للمطالبات المستحقة الدفع نتيجة لحدوث كوارث، وتصنيف تلك المطالبات كتحويلات رأسمالية. فإذا لم تتوافر تلك البيانات، فإنه سيتعين على هيئة إعداد البيانات أن تضع لها تقديرات بنفسها. وترد في الجدول 3-57 إحدى الطرق للقيام بذلك. وبافتراض أن المطالبات الكارثية التي أورد الجدول 3-55 تقديراتها هي تحويلات رأسمالية. فإن التحويلات الجارية تُحسب كالفرق بين المطالبات المتكبدة والتحويلات الرأسمالية. ويبين الجدول أيضا إجمالي الدخل المتاح لحملة وثائق التأمين بعد تصنيف بعض المطالبات كتحويلات رأسمالية. وبالمقارنة بالتقديرات السابقة الواردة في الجدول 3-54، فإن تقديرات إجمالي الدخل المتاح (وبالتالي إجمالي الادخار) لم ترتفع ارتفاعا حادا.

3-212 ويبيّن الجدول 3-58 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات في السنة t . وخطوات حساب هذه التغيرات مماثلة للخطوات التي اتبعت في الجدول 3-50.

3-213 ويبيّن الجدول 3-59 كيفية تسجيل المعاملات ذات الصلة. وتحليل هذه المعاملات هو أساسا نفس التحليل المتبع في المثال العملي 3-10. ويقيّد المبلغ التقديري للمطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية في الحساب الرأسمالي. ويساعد ذلك على التخفيف من تقلب إجمالي الدخل المتاح وإجمالي الادخار.

المثال العملي 3-12 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي

3-214 يستخدم هذا المثال العلمي النهج المحاسبي في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة. وتنطوي هذه الطريقة على إضافة التغيرات في مخصصات التسوية إلى المطالبات المتكبدة للحصول على مطالبات معدلة من أجل حساب الناتج.

3-215 ويعرض الجدول 3-60 المعلومات ذات الصلة المستمدة من شركات التأمين بشأن فئة معينة من فئات التأمين على غير الحياة. والبيانات الواردة في الجدول هي أساسا نفس بيانات السنة t في الجدول 3-46، باستثناء أنها تتضمن أيضا بيانات عن التغيرات في مخصصات التسوية. ويُفترض ان التغيرات في مخصصات التسوية لا تنشأ عنها زيادة في الخصوم المالية، ولا تقيّد، بالتالي، في الحساب المالي. ويشير دخل الاستثمار إلى دخل الملكية المستحق لشركات التأمين من استثمار الاحتياطيات الفنية. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الملكية هذا مستحق الدفع من طرف قطاعات مقيمة أخرى وأن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية ذلك.

الجدول 3-59

تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات مع معاملة المطالبات الكارثية كتحويلات رأسمالية في السنة

$t+1$

الاستخدامات

الموارد

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الروبر في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

المجموع	السلع والخدمات	المجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	المجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج													
422.9		422.9			422.9	الناتج	P1					422.9	422.9
						إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	422.9			422.9		422.9
حساب تخصيص الدخل الأولي													
70.0		70.0			70.0	دخل الملكية	D4			70.0	70.0		70.0
70.0		70.0		70.0		دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441	70.0			70.0		70.0
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	422.9	70.0	70.0-	422.9		422.9
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
472.1		472.1			472.1	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	D71		472.1		472.1		472.1
472.1		472.1			472.1	صافي أقساط التأمين المباشر على غير الحياة	D711		472.1		472.1		472.1
409.4		409.4		409.4		مطالبات التأمين على غير الحياة	D72	409.4			409.4		409.4
409.4		409.4		409.4		مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة	D721	409.4			409.4		409.4
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	485.6	7.3	70.0-	422.9		422.9
حساب استخدام الدخل المتاح													
422.9	422.9					نفقات الاستهلاك النهائي	P3		422.9		422.9		422.9
						إجمالي الادخار	B8g	485.6	415.6-	70.0-	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						تحويلات رأسمالية مستحقة القبض	D9r		1457.6		1457.6		1457.6
						تحويلات رأسمالية أخرى مستحقة القبض	D99r		1457.6		1457.6		1457.6
1457.6		1457.6			1457.6	تحويلات رأسمالية مستحقة الدفع	D9p						
1457.6		1457.6			1457.6	تحويلات رأسمالية أخرى مستحقة الدفع	D99p						
						صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	B9	-972.0	1042.0	70.0-	0.0		0.0

المجموع	السلع والخدمات	المجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبند الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	المجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
الحساب المالي													
0.0		0.0	-70.0	1042.0	-972.0	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)	B9						
						العملة والودائع	F2	-539.0	609.0	70.0-	0.0		0.0
433.0		433.0			433.0	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	F61		433.0		433.0		433.0
236.0		236.0			236.0	الأقساط غير المكتسبة			236.0		236.0		236.0
197.0		197.0			197.0	المطالبات القائمة			197.0		197.0		197.0

الجدول 3-60

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	الأقساط المكتسبة	750.0	
(2)	الأقساط غير المكتسبة	195.0	
(3)	المطالبات المدفوعة	195.0	
(4)	التغيرات في المطالبات القائمة	166.0	
(5)	التغيرات في مخصصات التسوية	200.0	
(6)	دخل الاستثمار	63.0	D4, D441

216-3 وبيّن الجدول 3-61 كيفية استخدام المعلومات الواردة في الجدول 3-60

لحساب المطالبات المعدلة، والمطالبات المتكبدة المعدلة، ونتائج التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة. وتُحسب المطالبات المتكبدة كالتالي:

المطالبات المدفوعة

زائد/ التغيرات في احتياطيات تغطية المطالبات القائمة.

وتُحسب المطالبات المعدلة كالتالي:

المطالبات المتكبدة

زائد/ التغيرات في مخصصات التسوية

ويُحسب ناتج التأمين على غير الحياة كالتالي:

الأقساط المكتسبة

زائد/ مكملات الأقساط

ناقصا تسويات المطالبات.

وتُحسب أقساط التأمين على غير الحياة على النحو التالي:

الأقساط المكتسبة

زائدا مكتملات الأقساط

ناقصا مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-217 ويبيّن الجدول 3-62 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وطريقة الحساب عموما مماثلة للطريقة المستخدمة في الأمثلة العملية الأخرى على التأمين على غير الحياة.

3-218 ويبيّن الجدول 3-63 كيفية تسجيل المعاملات ذات الصلة. والتحليل المتبع هنا هو أساسا نفس التحليل الوارد في الأمثلة العملية السابقة على التأمين على غير الحياة. ومثلما حدث في الأمثلة العملية السابقة، هناك فصل بين أقساط التأمين المباشر على غير الحياة وبين مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة. ويعود ذلك إلى استخدام صيغة الحساب لمطالبات معدلة بدلا من مطالبات متكبدة فعلا. والقيود في الحساب المالي هي نفسها القيود المستخدمة في المثال العملي 3-10، لأنها لا تتأثر باستخدام البنود المعدلة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-219 ويمكن هئية إعداد البيانات أن تكرر هذه الخطوات مع الفئات الأخرى من التأمين على غير الحياة للحصول على التقديرات الاقتصادية لمخرجات التأمين على غير الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة.

الجدول 3-61

حساب المطالبات والمطالبات المتكبدة المعدلة، ومخرجات التأمين على غير الحياة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(7)	المطالبات المتكبدة	(3)+(4)	361.0	D72, D721
(8)	المطالبات المتكبدة المعدلة	(5)+(7)	561.0	
(9)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(1)+(6)-(8)	252.0	P1, P3
(10)	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	(1)+(6)-(9)	561.0	D71, D711

الجدول 3-62

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة وفق منهج التوقعات

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(11)		شركات التأمين	813.0	F2
(12)		الأسر المعيشية	-	F2
			750.0	
(13)		القطاعات الأخرى	63.0-	F2
التغيرات في الأصول (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(14)		الأسر المعيشية	361.0	F61
التغيرات في الخصوم (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(15)		شركات التأمين	361.0	F61

الجدول 3-63

تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج													
252.0		252.0			252.0	الناتج	P1					252.0	252.0
						إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	252.0			252.0		252.0
حساب تخصيص الدخل الأولي													
63.0		63.0			63.0	دخل الملكية	D4			63.0	63.0		63.0
						دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441						
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g						63.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
561.0		561.0			561.0	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	D71		561.0		561.0		561.0

المجموع	السلع والخدمات	المجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر العيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر العيشية	القطاعات الأخرى	المجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
561.0		561.0			561.0	صافي أقساط التأمين المباشر على غير الحياة	D711		561.0		561.0		561.0
361.0		361.0		361.0		مطالبات التأمين على غير الحياة	D72	361.0			361.0		361.0
361.0		361.0		361.0		مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة	D721	361.0			361.0		361.0
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	452.0	137.0-	63.0-	252.0		252.0
حساب استخدام الدخل المتاح													
252.0	252.0					نفقات الاستهلاك النهائي	P3		252.0		252.0		252.0
						إجمالي الادخار	B8g	452.0	389.0-	63.0-	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
التغيرات في الأصول													
						صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9	452.0	389.0-	63.0-	0.0		0.0
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9	452.0	389.0-	63.0-	0.0		0.0
الحساب المالي													
0.0		0.0	-63.0	389.0-	452.0	صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9						
						العملة والودائع	F2	813.0	750.0-	63.0-	0.0		0.0
361.0		361.0			361.0	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	F61		361.0		361.0		361.0
195.0		195.0			195.0	الأقساط غير المكتسبة			195.0		195.0		195.0
166.0		166.0			166.0	المطالبات القائمة			166.0		166.0		166.0

المثال العملي 3-13 حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي"

3-220 يحدث أن تكون البيانات الإحصائية التاريخية أو البيانات المحاسبية غير كافية أو غير متاحة لوضع تقديرات مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج التوقعات أو النهج المحاسبي. وفي تلك الحالات، يتعين وضع تقديرات مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف. وينطوي ذلك أساساً على حساب المخرجات بجمع حصيلة التكاليف ذات الصلة (بما في ذلك التكاليف الوسيطة، وتكاليف راس المال واليد العاملة، وغيرها من الضرائب ناقصاً الإعانات الأخرى على الإنتاج)، زائداً علاوة للربح العادي. ويستخدم هذا المثال العلمي هذا النهج في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة.

3-221 ويعرض الجدول 3-64 المعلومات ذات الصلة اللازمة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف. ويمكن الحصول من شركات التأمين على

البيانات عن تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط، والضرائب الأخرى والإعانات الأخرى على الانتاج. ويُحسب الربح العادي بتمهيد الأرباح الفعلية في الفترات السابقة. وينبغي للأرباح السابقة المستعملة في عملية التمهيد أن تكون إجمالية (أي قبل خصم أي ضرائب مستحقة الدفع على الدخل). ويمكن الحصول من شركات التأمين على المعلومات عن الأرباح الفعلية السابقة. وسيتعين على هيئة إعداد البيانات أن تقرر طول المدة الزمنية للأرباح السابقة التي ستستخدمها في عملية التمهيد.

الجدول 3-64

البيانات المستخدمة في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف زائدا "الربح العادي"

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(1)	تعويضات العاملين		100.0
(2)	الاستهلاك الوسيط		20.0
(3)	التكاليف الرأسمالية		15.0
(4)	الضرائب الأخرى على الإنتاج		8.0
(5)	الإعانات الأخرى على الإنتاج		3.0
(6)	الربح العادي		20.0
(7)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(1)+(2)+(3)+(4)-(5)+(6)	160.0

3-222 يُفترض أن شركات التأمين تملك جميع الأصول الثابتة التي تستخدمها في إنتاج خدمات التأمين على غير الحياة. فلا يمكن، بالتالي، ملاحظة التكاليف الرأسمالية أو قيم استئجار تلك الأصول الثابتة، ملاحظة مباشرة، من معاملات الإيجار. وسيلزم احتساب التكاليف الرأسمالية كمجموع استهلاك رأس المال الثابت وعائد رأس المال. ولن يكون بمقدور شركات التأمين، على الأرجح، أن تقدم معلومات عن استهلاك رأس المال الثابت وعائد رأس المال، لأن طريقة حساب هذين البندين تكون وفقا للمبادئ المحاسبية القومية وليس التجارية.

3-223 وباستخدام المعلومات الواردة في الجدول، يكون مخرجات التأمين على غير الحياة كالتالي:

تعويضات العاملين

زائدا الاستهلاك الوسيط

زائدا التكاليف الرأسمالية

زائدا الضرائب على الإنتاج

ناقصا الإعانات على الإنتاج

زائدا الربح العادي.

توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على قطاعات المستخدمين

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 9، حساب استخدام الدخل
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
الدليل التجميعي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 2، معاملات التأمين،
والوظائف، ونظم معاشات التقاعد

3-224 تفترض الأمثلة العملية الواردة في الفرع السابق بشأن استخدام نهج التوقعات والنهج
الحسابي لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة، للتبسيط، أن كافة المخرجات موزعة على الأسر
المعيشية بوصفها مستهلكا نهائيا. غير أن هناك أنواعا مختلفة من التأمين على غير الحياة يرجح أن
ينتمي حملة وثائقها إلى القطاعات المؤسسية المقيمة الخمسة، بما فيها المؤسسات غير الاعتبارية.
ومن المرجح أيضا أن يحمل غير المقيمين وثائق بعض أنواع التأمين على غير الحياة⁽⁵³⁾. وفي ضوء
ما تقدم، لن يكون بإمكان هيئة إعداد البيانات أن تسند مخرجات التأمين على غير الحياة،
ببساطة، إلى قطاع معين من قطاعات المستخدمين. وسيتعين عليها، بدلا من ذلك، تقييم طريقة
توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على أكثر من قطاع واحد من قطاعات المستخدمين. وتبعا
لطبيعة البيانات الأولية، يمكن النظر في استخدام منهجين. ويمكن وصف النهج الأول بنهج "من
الأسفل إلى الأعلى". ويفترض هذا النهج أنه بالنسبة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة،
ستكون هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول من شركات التأمين على بيانات تفصيلية عن كل
فئة من تلك الفئات لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة وغيره من المعاملات ذات الصلة،
مصنفة بحسب القطاع المؤسسي (بما في ذلك العالم الخارجي). وسيمكنها، بالتالي، أن تحسب
حسابا مباشرا مخرجات التأمين على غير الحياة والمعاملات ذات الصلة، مثل صافي أقساط التأمين
على غير الحياة، وتوزيعها على كل قطاع بالنسبة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة.

(53) من الأمثلة على ذلك، التأمين على المركبات الآلية، الذي يمكن أن ينتمي حملة وثائقه إلى القطاعات المؤسسية
المقيمة الخمسة، فضلا عن الطلبة بالخارج المتابعين لدراساتهم في الاقتصاد المضيف والمصنّفين، بالتالي، كغير
مقيمين.

وتُجمع تلك المعاملات بعد ذلك للحصول على تقديرات على نطاق الاقتصاد ككل. غير أنه من المرجح ألا تكون البيانات الأولية متاحة بسهولة وفق ذلك التفصيل. فقد لا يكون بإمكان شركات التأمين، مثلاً، تقديم معلومات قطاعية تفصيلية عن دخل الاستثمار المستحق القبض لها نتيجة استثمارها للاحتياطات الفنية. ولذلك يمكن أن تكون بعض البيانات الأولية متاحة فقط في شكل لا يتضمن توزيعاً قطاعياً. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات، نتيجة لذلك، إلى النظر في استخدام النهج الثاني، الذي يمكن وصفه بنهج ”الانتقال من أعلى إلى أسفل“. ويمكن لهيئة إعداد البيانات، في هذا النهج، استخدام البيانات الأولية المتاحة لحساب مخرجات التأمين على غير الحياة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة. وتستعمل بعد ذلك مختلف الافتراضات لتوزيع المخرجات على قطاعات المستخدمين، استناداً إلى البيانات المتاحة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت لشركات التأمين بيانات عن تصنيف الأقساط الفعلية بحسب القطاع، فإنه يمكن استخدام تلك المعلومات لتوزيع مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة توزيعاً متناسباً مع بيانات الأقساط الفعلية⁽⁵⁴⁾. وينبغي لدخول الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (مثل مكملات الأقساط) أن يوزع، من حيث المبدأ، على قطاعات المستخدمين توزيعاً متناسباً مع الاحتياطات المسندة لمختلف فئات حملة وثائق التأمين. وفي الممارسة العملية، تتمثل الطريقة المتبعة في القيام بالتوزيع بشكل متناسب مع بيانات الأقساط الفعلية. ويهدف ذلك إلى ضمان الاتساق مع الطريقة المستخدمة في توزيع مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة. ثم تُحسب تقديرات أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة من كل قطاع حساباً مباشراً بخصم المخرجات المخصصة لكل قطاع من قطاعات المستخدمين، استناداً إلى البيانات المقابلة عن الأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط. ثم تُجمع التقديرات القطاعية للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة لشركات التأمين.

3-225 والوحدات المؤسسية أيضاً تشتري، بحسب المرجح، تأميناً على غير الحياة من شركات تأمين غير مقيمة. ويمكن الحصول مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات على تقديرات لمجموع رسوم خدمة التأمين على غير الحياة، وكذلك على بيانات المعاملات في دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة، بين شركات التأمين على غير الحياة المقيمة وغير المقيمة. ولكن، إذا لم تكن إحصاءات ميزان المدفوعات تتضمن تقديرات لتلك البنود، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لها استناداً إلى مجموعة من المصادر، منها النسب المتاحة من القطاع المحلي للتأمين على غير الحياة،

(54) هناك خيار آخر يتمثل في استخدام بيانات المطالبات لتوزيع ناتج التأمين على غير الحياة. ولكنها طريقة لا يوصى باتباعها، لأن دفع المطالبات يتوقف على حدوث الأحداث المؤمن ضد وقوعها. إضافة إلى أن المطالبات تكون عادة أكثر تقلباً من الأقساط. وينبغي لتوزيع ناتج التأمين على غير الحياة على الصناعات أن يكون متناسباً أيضاً مع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على تلك الصناعات.

ونظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (الذي يسجل المعلومات عن الجهات التي تتلقى أقساط التأمين التي تدفعها الجهات المقيمة، ومصادر المطالبات التي تتلقاها الجهات المقيمة على أساس نقدي)، وبيانات البلدان الشريكة، أو الاستقصاءات التي يمكن استخدامها مصدرا للمعلومات عن الأقساط المدفوعة والمطالبات المحصلة من حملة وثائق التأمين المحليين. وإذا كان للاقتصاد قطاع تأمين على غير الحياة، فإنه يمكن هيئة إعداد البيانات أن تطبق رسم الخدمة على نسبة الأقساط المدفوعة من ذلك القطاع على الأقساط المدفوعة من طرف شركات التأمين على غير الحياة، المقيمة إلى الشركات غير المقيمة، للحصول على تقديرات لرسم الخدمات المستوردة للتأمين على غير الحياة. ويمكن أيضا تطبيق نسب مناسبة على أقساط التأمين على غير الحياة المدفوعة من طرف الشركات المقيمة إلى الشركات غير المقيمة، للحصول على تقديرات للأقساط غير المكتسبة، ودخل الاستثمار الذي يعزى لحملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة بين حملة وثائق التأمين المقيمين وشركات التأمين على غير الحياة غير المقيمة. أما إذا لم يكن للاقتصاد قطاع تأمين على غير الحياة، فإنه يمكن هيئة إعداد البيانات أن تفكر في الاتصال بالبلدان الشريكة للحصول على تلك النسب. ويمكن الحصول من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية على قائمة البلدان التي يمكن الاتصال بها للحصول على تلك المعلومات. وينبغي هيئة إعداد البيانات أن تضع تقديرات لمعاملات التأمين على غير الحياة بين شركات التأمين المقيمة وغير المقيمة، بالتشاور مع القائمين بإعداد بيانات ميزان المدفوعات ضمنا للاتساق في تسجيل هذه المعاملات في الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وبعد الحصول على البيانات المطلوبة إما مباشرة من إحصاءات ميزان المدفوعات أو من خلال تقنيات التقدير، ستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى أن توزع على القطاعات المؤسسية المقيمة البيانات عن مجموع الواردات من رسوم خدمات التأمين على غير الحياة، والمعاملات في دخل الاستثمار الذي يعزى لحملة وثائق التأمين، والأقساط غير المكتسبة، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة. ويمكن القيام بذلك التوزيع باستخدام البيانات عن الأقساط، المستمدة من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية. ويمكن هيئة إعداد البيانات، كبديل عن ذلك، النظر في توزيع البيانات بشكل يتناسب مع استهلاك رسوم خدمة التأمين على غير الحياة المنتجة محليا، التي تفرضها قطاعات المستخدمين المقيمة.

المثال العملي 3-14 توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على قطاعات المستخدمين

226-3 يبين هذا المثال العملي كيفية توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة على القطاعات المؤسسية (بما في ذلك العالم الخارجي) في حالة لا توجد

فيها معلومات كافية لحساب المخرجات التي يستهلكها كل قطاع، حسابا مباشرا. وللتبسيط، يُفترض أن المخرجات الموزعة على قطاع الأسر المعيشية يقصد بها الاستهلاك النهائي. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-227 ويعرض الجدول 3-65 البيانات ذات الصلة المستمدة من شركات التأمين بشأن فئة معينة من فئات التأمين على غير الحياة. والبيانات عن مجموع الأقساط المكتسبة، والأقساط غير المكتسبة، والمطالبات المدفوعة، والمطالبات القائمة، والتغيرات في مخصصات التسوية، ودخل الاستثمار المتأني من استثمار الاحتياطيات الفنية، هي نفسها بيانات الجدول 3-60. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الاستثمار هذا مستحق الدفع من طرف قطاعات مقيمة أخرى وأن كامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية ذلك. وبمقدور شركات التأمين تقديم بيانات تفصيلية عن الأقساط المكتسبة، والأقساط غير المكتسبة، والمطالبات المدفوعة، والتغيرات في المطالبات القائمة، بحسب القطاع المؤسسي. ولكن ليس بمقدورها تقديم أي بيانات تفصيلية عن التغيرات في مخصصات التسوية ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين. ونظرا إلى أن مجموعة البيانات غير كاملة، فإن الحاجة تدعو إلى تطبيق نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل" في توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة. وبالتالي، يُحسب أولا مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة. ويمكن بعد ذلك توزيع مجموع الناتج، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، على كل قطاع مؤسسي باستخدام البيانات عن الأقساط الفعلية كأوزان ترجيحية. ثم تُحسب تقديرات أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة الدفع على كل قطاع حسابا مباشرا قبل تجميع التقديرات القطاعية، للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة القبض من طرف شركات التأمين.

الجدول 3-65

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	الأقساط المكتسبة	750.0
(أ1)	الشركات غير المالية	240.0
(ب1)	الشركات المالية	210.0
(ج1)	القطاع الحكومي	120.0
(د1)	الأسر المعيشية	90.0

رقم الخط	البند	القيمة
(ه1)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	60.0
(و1)	العالم الخارجي	30.0
(2)	الأقساط غير المكتسبة	195.0
(أ2)	الشركات غير المالية	60.0
(ب2)	الشركات المالية	52.5
(ج2)	القطاع الحكومي	37.5
(د2)	الأسر المعيشية	22.5
(ه2)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	15.0
(و2)	العالم الخارجي	7.5
(3)	المطالبات المدفوعة	195.0
(أ3)	الشركات غير المالية	60.0
(ب3)	الشركات المالية	45.0
(ج3)	القطاع الحكومي	35.0
(د3)	الأسر المعيشية	26.0
(ه3)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	21.0
(و3)	العالم الخارجي	8.0
(4)	التغيرات في المطالبات القائمة	166.0
(أ4)	الشركات غير المالية	45.0
(ب4)	الشركات المالية	39.0
(ج4)	القطاع الحكومي	32.0
(د4)	الأسر المعيشية	22.0
(ه4)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	17.0
(و4)	العالم الخارجي	11.0
(5)	التغيرات في مخصصات التسوية	200.0
(6)	دخل الاستثمار	63.0

3-228 ويبيّن الجدول 3-66 كيفية حساب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع. وتُحسب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع بوصفها مجموع الأقساط المقابلة المكتسبة وغير المكتسبة. ويُحسب مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على جميع القطاعات بوصفها مجموع البيانات المقابلة عن الأقساط المكتسبة وغير المكتسبة.

3-229 ويستخدم الجدول 3-67 البيانات الواردة في الجدول 3-66 لاشتقاق حصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية. وتُحسب حصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية بقسمة الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع على مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على

جميع القطاعات ثم ضرب النتيجة في 100.0. وتستخدم هذه البيانات في تقسيم مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين.

الجدول 3-66

حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(7)	الأقساط الفعلية	(1)+(2)	945.0
(أ7)	الشركات غير المالية	(أ1)+(أ2)	300.0
(ب7)	الشركات المالية	(ب1)+(ب2)	262.5
(ج7)	القطاع الحكومي	(ج1)+(ج2)	157.5
(د7)	الأسر المعيشية	(د1)+(د2)	112.5
(ه7)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه1)+(ه2)	75.0
(و7)	العالم الخارجي	(و1)+(و2)	37.5

الجدول 3-67

تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (بالنسب المئوية)

رقم الخط	البند	الوصف	(في المائة)
(8)	الأقساط الفعلية	(أ8)+(ب8)+(ج8)+(د8)+(ه8)+(و8)	100.0
(أ8)	الشركات غير المالية	$100.0 \times [(7)/(أ7)]$	31.7
(ب8)	الشركات المالية	$100.0 \times [(7)/(ب7)]$	27.8
(ج8)	القطاع الحكومي	$100.0 \times [(7)/(ج7)]$	16.7
(د8)	الأسر المعيشية	$100.0 \times [(7)/(د7)]$	11.9
(ه8)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	$100.0 \times [(7)/(ه7)]$	7.9
(و8)	العالم الخارجي	$100.0 \times [(7)/(و7)]$	4.0

3-230 ويبيّن الجدول 3-68 كيفية حساب مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي ثم توزيع مجموع المخرجات على كل قطاع. ويبيّن الجدول أيضا كيفية توزيع دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين وكيفية حساب صافي أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة الدفع على كل قطاع. ويوزع مجموع المخرجات (252.0 وحدة) على كل قطاع بضرب حصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية للجدول 3-67 في مجموع المخرجات ثم قسمة النتيجة على 100.0. ويوزع دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (63.0) أيضا على كل قطاع باستخدام نفس الطريقة. ثم تُحسب أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة الدفع على كل قطاع حسابا مباشرا قبل تجميع التقديرات القطاعية، للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة القبض من طرف شركات التأمين.

3-231 ويبيّن الجدول 3-69 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع

المستخدمة في تلك المعاملات. وطريقة الحساب عموماً مماثلة للطريقة المستخدمة في الأمثلة العملية الأخرى على التأمين على غير الحياة.

3-232 ويبيّن الجدول 3-70 كيفية تسجيل المعاملات ذات الصلة. والتحليل المستخدم هو، أساساً، نفس التحليل المتبع في الأمثلة العملية السابقة على التأمين على غير الحياة، باستثناء أن بعض مخرجات ذلك التأمين مسجّل الآن كاستهلاك وسيط للشركات الأخرى والقطاع الحكومي، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتبسيطاً للعرض والتحليل، لم يؤخذ في الاعتبار أثر توزيع مخرجات التأمين على غير الحياة على مخرجات، ونفقات الاستهلاك النهائي للمنتجين غير السوقيين (مثل القطاع الحكومي والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وبما أن غير المقيمين يحملون وثائق تأمين أيضاً، فقد قيّدت بعض المخرجات كصادرات من السلع والخدمات. ومثلما حدث في الأمثلة العملية السابقة، هناك فصل بين أقساط التأمين المباشر على غير الحياة وبين مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة. ويعود ذلك إلى استخدام صيغة الحساب لمطالبات معدّلة بدلا من مطالبات متكبّدة فعلا. ونظرا إلى أن حملة وثائق التأمين ينتمون إلى جميع القطاعات المقيمة وغير المقيمة، فقد قيّد هذان البندان في حساب التوزيع الثانوي للدخل لتلك القطاعات وللعالم الخارجي. وخلافاً للأمثلة العملية السابقة على التأمين على غير الحياة، لم يعد صافي الإقراض/صافي الاقتراض لمجموع الاقتصاد يساوي صفراً. وتقدير قيمة صافي الإقراض/صافي الاقتراض لمجموع الاقتصاد بـ -9.0 وحدات يعني أن هناك زيادة قدرها 9.0 وحدات في صافي الاقتراض من العالم الخارجي.

3-233 ويمكن هئية إعداد البيانات أن تكرر هذه الخطوات مع الفئات الأخرى من التأمين على غير الحياة للحصول على التقديرات القطاعية لمخرجات التأمين على غير الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة.

الجدول 3-68

حساب وتخصيص مخرجات التأمين على غير الحياة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(9)	المطالبات المتكبّدة	(3)+(4)	361.0	D72, D721
(أ9)	الشركات غير المالية	(أ3)+(أ4)	105.0	D72, D721
(ب9)	الشركات المالية	(ب3)+(ب4)	84.0	D72, D721
(ج9)	القطاع الحكومي	(ج3)+(ج4)	67.0	D72, D721
(د9)	الأسر المعيشية	(د3)+(د4)	48.0	D72, D721
(ه9)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه3)+(ه4)	38.0	D72, D721
(و9)	العالم الخارجي	(و3)+(و4)	19.0	D72, D721

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(10)	المطالبات المعدلة	(9)+(5)	561.0	
(11)	مخرجات شركات التأمين على غير الحياة (رسوم خدمات التأمين)	(1)+(6)-(10)	252.0	P1
(أ11)	الشركات غير المالية	(أ8)/[100.0/(11)]	80.0	P2
(ب11)	الشركات المالية	(ب8)/[100.0/(11)]	70.0	P2
(ج11)	القطاع الحكومي	(ج8)/[100.0/(11)]	42.0	P2
(د11)	الأسر المعيشية	(د8)/[100.0/(11)]	30.0	P3
(ه11)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه8)/[100.0/(11)]	20.0	P2
(و11)	العالم الخارجي	(و8)/[100.0/(11)]	10.0	P6
(12)	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	(6)	63.0	D4, D441
(أ12)	الشركات غير المالية	(أ8)/[100.0/(12)]	20.0	D441
(ب12)	الشركات المالية	(ب8)/[100.0/(12)]	17.5	D441
(ج12)	القطاع الحكومي	(ج8)/[100.0/(12)]	10.5	D441
(د12)	الأسر المعيشية	(د8)/[100.0/(12)]	7.5	D441
(ه12)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه8)/[100.0/(12)]	5.0	D441
(و12)	العالم الخارجي	(و8)/[100.0/(12)]	2.5	D441
(13)	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	(أ13)+(ب13)+(ج13)+(د13)+(ه13)+(و13)	561.0	D71, D711
(أ13)	الشركات غير المالية	(أ1)+(أ12)-(أ11)	180.0	D71, D711
(ب13)	الشركات المالية	(ب1)+(ب12)-(ب11)	157.5	D71, D711
(ج13)	القطاع الحكومي	(ج1)+(ج12)-(ج11)	88.5	D71, D711
(د13)	الأسر المعيشية	(د1)+(د12)-(د11)	67.5	D71, D711
(ه13)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه1)+(ه12)-(ه11)	45.0	D71, D711
(و13)	العالم الخارجي	(و1)+(و12)-(و11)	22.5	D71, D711

الجدول 3-69

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بتوزيع مخرجات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(14)	الشركات غير المالية	(أ3)-(أ1)-(أ2)	240.0-	F2
(15)	شركات التأمين	(1)+(2)+(6)-(3)	813.0	F2
(16)	الشركات المالية	(ب3)-(ب1)-(ب2)-(6)	280.5-	F2
(17)	القطاع الحكومي	(ج3)-(ج1)-(ج2)	122.5-	F2
(18)	الأسر المعيشية	(د3)-(د1)-(د2)	86.5-	F2
(19)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه3)-(ه1)-(ه2)	54.0-	F2
(20)	العالم الخارجي	(و3)-(و1)-(و2)	29.5-	F2
التغيرات في الأصول (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(21)	الشركات غير المالية	(أ2)+(أ4)	105.0	F61
(22)	الشركات المالية	(ب2)+(ب4)	91.5	F61

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(23)	القطاع الحكومي	(ج2)+(ج4)	69.5	F61
(24)	الأسر المعيشية	(د2)+(د4)	44.5	F61
(25)	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	(ه2)+(ه4)	32.0	F61
(26)	العالم الخارجي	(و2)+(و4)	18.5	F61
التغيرات في الخصوم (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(27)	شركات التأمين	(2)+(4)	361.0	F61

الجدول 3-70

تسجيل معاملات التأمين على غير الحياة مع توزيع المخرجات باستخدام نهج "الانتقال من أعلى إلى أسفل"

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	مؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	شركات التأمين	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	شركات التأمين	الشركات المالية الأخرى	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	مؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	المجموع	
حساب الإنتاج																						
10.0	10.0									الصادرات من السلع والخدمات	P6								10.0		10.0	
								252.0		الناتج	P1									252.0	252.0	
212.0	212.0									الاستهلاك الوسيط (رسوم الخدمات)	P2	80.0		70.0	42.0		20.0				212.0	212.0
										إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	80.0	252.0	70.0	42.0		20.0	40.0				40.0
										الميزان الخارجي للسلع والخدمات	B11									10.0		10.0
حساب تخصيص الدخل الأولي																						
63.0			63.0					63.0		دخل الملكية	D4			63.0						63.0		63.0
63.0		2.5	60.5	5.0	7.5	10.5	17.5		20.0	دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441		63.0							63.0		63.0
										إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	60.0	252.0	115.5	31.5	7.5	15.0	37.5				37.5
حساب التوزيع الثانوي للدخل																						
561.0			561.0					561.0		صافي أقساط التأمين على غير الحياة	D71	180.0		157.5	88.5	67.5	45.0	538.5	22.5			561.0
561.0			561.0					561.0		صافي أقساط التأمين المباشر على غير الحياة	D711	180.0		157.5	88.5	67.5	45.0	538.5	22.5			561.0
361.0		19.0	342.0	38.0	48.0	67.0	84.0		105.0	مطالبات التأمين على غير الحياة	D72		361.0					361.0				361.0

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

التصنيف	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	مبيعات غير الحافذة للربح التي تستخدم الأسمر المعيشية	الأسمر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	شركات التأمين	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الشركات غير المالية	شركات التأمين	الشركات المالية الأخرى	القطاع الحكومي	الأسمر المعيشية	مبيعات غير الحافذة للربح التي تستخدم الأسمر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	التصنيف	
		19.0	342.0	38.0	48.0	67.0	84.0		105.0	مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة إجمالي الدخل المتاح	D721		361.0					361.0			361.0	
										إجمالي الدخل المتاح	B6g	135.0	452.0	189.0	53.0	12.0	22.0	41.0			41.0	
حساب استخدام الدخل المتاح																						
	30.0	30.0								الاستهلاك النهائي (رسوم الخدمات)	P3					30.0		30.0			30.0	
										إجمالي الادخار	B8g	135.0	452.0	189.0	53.0	42.0	22.0	11.0			11.0	
										الميزان الخارجي الجاري	B12							11.0			11.0	
التغيرات في الأصول																						
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة																						
الحساب الرأسمالي																						
										صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	135.0	452.0	189.0	53.0	42.0	22.0	11.0	11.0		0.0	
الحساب المالي																						
	0.0	11.0	11.0	22.0	42.0	53.0	189.0	452.0	135.0	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9											
										العملة والودائع	F2	240.0	813.0	280.5	122.5	86.5	54.0	29.5	29.5			0.0
	361.0		361.0					361.0		الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	F61	105.0		91.5	69.5	44.5	32.0	342.5	18.5		361.0	
	195.0		195.0					195.0		الأقساط غير المكتسبة		60.0		52.5	37.5	22.5	15.0	187.5	7.5		195.0	
	166.0		166.0					166.0		المطالبات القائمة		45.0		39.0	32.0	22.0	17.0	155.0	11.0		166.0	

قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة

المرجعان:

الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 15، قياسات الأسعار والأحجام؛ دليل لقياس الأسعار والأحجام في الحسابات القومية، الفصل 4، الطرائق ألف وباء وحييم في قياس المخرجات بحسب المنتجات

3-234 حسبت الأمثلة العملية الواردة أعلاه مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية. وكما هو الحال مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هناك حاجة إلى حساب قياسات حجم التأمين على غير الحياة بإزالة آثار تغيرات الأسعار. والطريقة المثلى لذلك هي إزالة أثر التضخم من مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية وفق مؤشر مقابل لأسعار الناتج، للحصول على قياس الحجم. ولكن، كما هو الحال مع العديد من أنواع الخدمات المالية الأخرى، لا يمكن ملاحظة الأسعار التي تمثل الطابع الحقيقي لمخرجات التأمين على غير الحياة، ملاحظة مباشرة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى اللجوء إلى طرق أخرى.

3-235 وإحدى تلك الطرق هي طريقة إزالة أثر التضخم. وتتمثل هذه الطريقة في إزالة أثر التضخم من الأسعار الجارية للأقساط المكتسبة ومكاملات الأقساط في كل فئة من فئات التأمين على غير الحياة، بتطبيق مؤشر أسعار مناسب ثم استخدام القيم الناتجة لاستقراء مستوى مخرجات التأمين على غير الحياة في سنة الأساس للحصول على قياسات الحجم. ويمكن الحصول على مؤشر أسعار أقساط التأمين من مؤشر أسعار الاستهلاك، أو مؤشر أسعار الإنتاج⁽⁵⁵⁾. ثم تجمّع قياسات الحجم الناتجة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة للتوصل إلى قياسات حجم متسلسلة لمخرجات التأمين على غير الحياة. وفي حالة التوصل إلى مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية باستخدام طريقة مجموع التكاليف، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في إزالة أثر التضخم من المخرجات باستخدام مؤشر مركب لأسعار المدخلات للتوصل إلى قياسات الحجم.

3-236 وهناك طريقة أخرى تُعرف باسم طريقة مؤشر الحجم. ويتمثل أحد أشكالها في استخدام مؤشرات تفصيلية لمستوى النشاط، مثل الاقتناء، أو تطبيق السياسات، والمطالبات الإدارية، مرجحة وفقاً للتكلفة، لبناء مؤشر حجم لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة. ثم يُستخدم مؤشر الحجم لاستقراء مخرجات فترة الأساس للتأمين على غير الحياة. ثم تجمّع قياسات الحجم لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة للتوصل إلى قياسات حجم متسلسلة لمخرجات التأمين. غير أن هذه الطريقة تتطلب معلومات تفصيلية عن مستوى النشاط لمختلف الخدمات المنتجة، إضافة إلى معلومات تفصيلية عن التكلفة تسمح بوضع الأوزان الترجيحية. وقد يتطلب ذلك موارد كثيرة. وإضافة إلى ذلك، قد يصعب عند استعمال هذه الطريقة أخذ تغير النوعية في الاعتبار. وأحد الأشكال الأخرى لهذه الطريقة، هو استخدام عدد الوثائق المباعة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة في استقراء المخرجات المقابلة لفترة الأساس. غير أن لهذا النهج أوجه قصور مفاهيمية وعملية. فعلى سبيل المثال، قد يتأثر عدد وثائق التأمين بين سنة وأخرى بتغير سياسات التسويق، مما يجعل من الصعب تفسير التغير في حجم خدمات التأمين على غير الحياة، إلا إذا اقتصر على مفهوم واحد فقط لحجم خدمات التأمين على غير الحياة بوصفه النشاط الحقيقي لشركات التأمين. وخدمة التأمين المقدمة إلى حملة وثائق التأمين لا تعتمد على عدد الوثائق، بل على حجم الأصول والإيرادات. وهذه الطريقة، خلافاً لطريقة إزالة أثر التضخم، لا تأخذ المبلغ المؤمن في الحسبان. وللتوضيح: إذا جمعت بوليصتا تأمين سكينتان معاً، وبقي مبلغ قسط التأمين ومكاملات الأقساط بدون تغيير، فإن تطبيق طريقة إزالة أثر التضخم لن يسفر عن أي تغيير في الحجم، في حين أن تطبيق الطريقة القائمة على عدد الوثائق ستؤدي خطأً

(55) تفترض هذه الطريقة ضمناً أن الأقساط المكتسبة ومكاملات الأقساط لها نفس معدل نمو المطالبات المعدلة.

إلى نقصان. وعلى العكس من ذلك، لنفترض أن حاملا لوثيقة تأمين يؤمن سيارة رخيصة في سنة معينة ثم يستعيز عنها في السنة التالية بسيارة أعلى. وعلى افتراض أنه لم تحدث تغييرات في سعر السيارات وفي أقساط التأمين، فإن قسط التأمين لهذا المؤمن سيزداد كثيرا في السنة الثانية، لأن المبلغ المؤمن قد ارتفع كثيرا. وباستخدام طريقة مؤشر الحجم، يظل عدد الوثائق ثابتا، ويظل بالتالي حجم خدمات التأمين على غير الحياة ثابتا. أما بطريقة إزالة أثر التضخم، فإن حجم خدمات التأمين على غير الحياة المستهلكة يزداد، بما أن مبلغ تأمين السيارة قد ازداد في حين بقي سعرها بدون تغيير. ويبدو أن هذا التحليل سليم، فمخرجات حجم خدمات التأمين، بالنسبة للزبون، يرتفع مع ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول والدخل المؤمن عليهما. ولذلك يُفضّل استخدام طريقة إزالة أثر التضخم في بناء قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة⁽⁵⁶⁾.

3-237 وقد لا يكون ممكنا استخدام طريقة مؤشر الحجم لبناء قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات التأمين على غير الحياة، بسبب صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية اللازمة لذلك. وهذا يعني أن حساب قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات التأمين على غير الحياة يحتاج إلى استخدام طريقة إزالة أثر التضخم. وينطوي ذلك على بناء مؤشر أسعار مركب يشمل مؤشرات الأسعار المناسبة من البلدان الشريكة، مع تعديلها لمراعاة أسعار الصرف. ويمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر أيضا في بناء مؤشر مركب للحجم يتألف من قياسات حجم الصادرات أو مخرجات التأمين على غير الحياة من البلدان الشريكة. ويمكن عندئذ استخدام المؤشر المركب للحجم لاستقراء رسوم خدمة التأمين على غير الحياة في فترة مرجعية للحصول على قياسات الحجم المقابلة. وإذا لم تتوافر بيانات من البلدان الشريكة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تستخدم عادة في تخفيض مخرجات التأمين على غير الحياة المنتج محليا بالأسعار الجارية.

المثال العملي 3-15 حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة

3-238 يبين هذا المثال العملي كيفية حساب قياسات الحجم المتسلسلة للتأمين على غير الحياة باستخدام طريقة إزالة أثر التضخم. ويُفترض أن مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية تُحسب باستخدام النهج المحاسبي. وللتبسيط، تُحسب قياسات الحجم المتسلسلة للتأمين على غير الحياة باستخدام أسعار السنة السابقة، ويعني ذلك أن صيغة مؤشر لاسبيرز قد استعملت في العملية.

(56) يمكن الرجوع إلى مناقشة أكثر تفصيلا لمزايا طريقة إزالة أثر التضخم مقارنة بطريقة مؤشر الحجم في Nordin (2006).

3-239 وبيّن الجدول 3-71 البيانات الأولية المستمدة من شركات التأمين والمستخدم في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية باستخدام النهج المحاسبي لخمس سنوات. ويُفترض أن شركات التأمين تقدم ثلاث فئات من التأمين على غير الحياة. وبيانات التأمين على المركبات الآلية للسنة t هي نفسها بيانات الجدول 3-60.

3-240 وبيّن الجدول 3-72 كيفية حساب المخرجات بالسعر الجاري لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة باستخدام النهج المحاسبي. ويمكن الحصول على مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية بجمع المخرجات المقابلة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة.

الجدول 3-71

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	t	$t+1$	$t+2$	$t+3$	$t+4$
(1)	الأقساط المكتسبة	2055.0	2226.0	2640.0	2910.0	3135.0
(أ1)	التأمين على المركبات الآلية	750.0	771.0	876.0	945.0	990.0
(ب1)	التأمين الطبي والصحي	765.0	900.0	1134.0	1260.0	1380.0
(ج1)	التأمين على المساكن	540.0	555.0	630.0	705.0	765.0
(2)	الأقساط غير المكتسبة	537.0	583.5	675.5	717.5	774.0
(أ2)	التأمين على المركبات الآلية	195.0	202.5	220.5	232.5	249.0
(ب2)	التأمين الطبي والصحي	207.0	240.0	263.0	270.0	285.0
(ج2)	التأمين على المساكن	135.0	141.0	192.0	215.0	240.0
(3)	المطالبات المدفوعة	560.0	612.0	612.0	633.0	616.0
(أ3)	التأمين على المركبات الآلية	195.0	222.0	200.0	210.0	198.0
(ب3)	التأمين الطبي والصحي	210.0	230.0	245.0	255.0	260.0
(ج3)	التأمين على المساكن	155.0	160.0	167.0	168.0	158.0
(4)	التغيرات في المطالبات القائمة	447.0	450.0	450.0	465.0	487.0
(أ4)	التأمين على المركبات الآلية	166.0	155.0	152.0	160.0	167.0
(ب4)	التأمين الطبي والصحي	170.0	180.0	186.0	187.0	200.0
(ج4)	التأمين على المساكن	111.0	115.0	112.0	118.0	120.0
(5)	التغيرات في مخصصات التسوية	567.0	521.6	525.2	494.3	488.9
(أ5)	التأمين على المركبات الآلية	180.0	163.6	178.2	165.5	172.7
(ب5)	التأمين الطبي والصحي	167.0	154.3	148.8	141.6	132.5

رقم الخط	البند	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(ج5)	التأمين على المساكن	220.0	203.6	198.2	187.3	183.6
(6)	دخل الاستثمار	173.0	179.3	174.6	173.9	179.9
(أ6)	التأمين على المركبات الآلية	63.0	65.3	63.6	63.3	65.6
(ب6)	التأمين الطبي والصحي	65.0	67.4	65.6	65.3	67.5
(ج6)	التأمين على المساكن	45.0	46.7	45.5	45.3	46.8

الجدول 72-3

حساب مخرجات التأمين على غير الحياة بالأسعار الجارية

رقم الخط	البند	الوصف	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(7)	مخرجات شركات التأمين	(أ7)+(ب7)+(ج7)	654.0	821.7	1227.4	1491.6	1723.0
(أ7)	التأمين على المركبات الآلية	(أ1)+(أ6)-(أ3)-(أ4)-(أ5)	272.0	295.6	409.4	472.8	517.8
(ب7)	التأمين الطبي والصحي	(ب1)+(ب6)-(ب3)-(ب4)-(ب5)	283.0	403.1	619.7	741.7	855.0
(ج7)	التأمين على المساكن	(ج1)+(ج6)-(ج3)-(ج4)-(ج5)	99.0	123.0	198.3	277.0	350.2

الجدول 73-3

مؤشرات الأسعار لبناء قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة

رقم الخط	البند	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(8)	مؤشر الأسعار لأقساط التأمين (السنة t-1 = 100.0)					
(أ8)	التأمين على المركبات الآلية	103.5	103.0	102.1	103.8	103.8
(ب8)	التأمين الطبي والصحي	106.0	105.0	105.6	104.0	104.0
(ج8)	التأمين على المساكن	104.0	103.2	104.8	105.4	105.4

241-3 ويبيّن الجدول 73-3 مؤشرات الأسعار اللازمة لبناء قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة. ويُفترض أنه يوجد لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة مؤشر أسعار للأقساط المقابلة. وقد عُدلت مؤشرات الأسعار ليتأتى تحديد قيمة المؤشر في السنة السابقة بـ 100.0.

242-3 ويبيّن الجدول 74-3 كيفية حساب قياسات الحجم غير المتسلسلة لمخرجات التأمين على غير الحياة.

- ولكل سنة اعتباراً من السنة $t+1$ ، تُخفض البيانات عن الأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط بالأسعار الجارية وفق مؤشر أسعار لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة، للحصول على قياسات الحجم المقابلة وغير المتسلسلة بأسعار السنة السابقة.
- ويُحسب معدل نمو قياسات الحجم غير المتسلسلة للأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة. وكما هو مبين في الجدول، يمثل معدل النمو هذا معدل نمو قياسات الحجم غير المتسلسلة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة.
- ويُستخدم مع كل فئة من فئات التأمين على غير الحياة معدل نموه لاستقراء ناتجه بالأسعار الجارية في السنة السابقة وحساب قياس المقابل غير المتسلسل. وتُجمع قياسات الحجم غير المتسلسلة للحصول على قياسات الحجم غير المتسلسلة المقابلة لمخرجات التأمين على غير الحياة بأسعار السنة السابقة. ويُحسب معدل نمو قياسات الحجم غير المتسلسلة لمجموع مخرجات التأمين على غير الحياة.

243-3 وبيّن الجدول 3-75 كيفية سلسلة قياسات لاسبيرز للحجم غير المتسلسلة لمخرجات التأمين على غير الحياة في الجدول 3-74، للإعراب عنها بأسعار سنة مرجعية محددة. وفي هذا المثال، يُفترض أن السنة المرجعية هي السنة t . ويمكن الحصول على قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنوياً لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة وعناصره الثلاثة باستقراء المخرجات بالأسعار الجارية وفق معدلات النمو الحقيقية التي حُسبت في الجدول 3-74. وليس ضرورياً حساب قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنوياً لمخرجات التأمين على غير الحياة في السنة t ، لأنها هي السنة المرجعية. وباستثناء السنوات t و $t+1$ ، فإن قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنوياً لحجم التأمين على غير الحياة لا تقبل الإضافة. وعدم قابلية الإضافة يعود إلى السلسلة.

الجدول 3-74

حساب قياسات لاسبيرز غير المتسلسلة لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة بأسعار السنة السابقة

رقم الخط	البند	الوصف	$t+1$	$t+2$	$t+3$	$t+4$
(9)	قياسات الحجم للأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط					
(9)	التأمين على المركبات الآلية	$(1) + (6) / (8)$	808.0	920.3	978.9	1016.9

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	t+1	t+2	t+3	t+4
(9ب)	التأمين الطبي والصحي	$(ب1)+(ب6)/(ب8)$	912.6	1142.5	1255.0	1391.9
(9ج)	التأمين على المساكن	$(ج1)+(ج6)/(ج8)$	578.5	654.5	715.9	770.2
(10)	قياسات الحجم للأقساط المكتسبة ومكملات الأقساط ^(أ)					
(10أ)	التأمين على المركبات الآلية ^(أ)	$[1-t(أ9)]/[1-t(أ1)+1-t(أ6)]$	0.994	1.100	1.042	1.009
(10ب)	التأمين الطبي والصحي ^(أ)	$[1-t(ب9)]/[1-t(ب1)+1-t(ب6)]$	1.100	1.181	1.046	1.050
(10ج)	التأمين على المساكن ^(أ)	$[1-t(ج9)]/[1-t(ج1)+1-t(ج6)]$	0.989	1.088	1.060	1.027
(11)	قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة	$(أ11)+(ب11)+(ج11)$	679.4	935.2	1285.1	1540.2
(11أ)	التأمين على المركبات الآلية	$[1-t(أ7)] \times [1-t(أ10)]$	270.3	325.3	426.6	476.9
(11ب)	التأمين الطبي والصحي	$[1-t(ب7)] \times [1-t(ب10)]$	311.2	476.1	648.4	779.0
(11ج)	التأمين على المساكن	$[1-t(ج7)] \times [1-t(ج10)]$	97.9	133.8	210.2	284.4
(12)	معدل نمو قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة	$[1-t(11)]/[1-t(7)]$	1.039	1.138	1.047	1.033

(أ) يمثل معدل النمو لقياسات لاسبيرز غير المتسلسلة لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة.

الجدول 3-75

حساب قياسات لاسبيرز المتسلسلة سنويا لحجم مخرجات التأمين على غير الحياة (السنة المرجعية

t =

رقم الخط	البند	الوصف ^(أ)	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(13)	مخرجات التأمين على غير الحياة	$[1-t(12)] \times [1-t(13)]$	654.0	679.4	773.2	809.5	835.9
(13أ)	التأمين على المركبات الآلية	$[1-t(أ13)] \times [1-t(أ10)]$	272.0	270.3	297.5	309.9	312.6
(13ب)	التأمين الطبي والصحي	$[1-t(ب13)] \times [1-t(ب10)]$	283.0	311.2	367.5	384.5	403.8
(13ج)	التأمين على المساكن	$[1-t(ج13)] \times [1-t(ج10)]$	99.0	97.9	106.5	112.9	115.9

(أ) تنطبق على بيانات السنة t+1.

(ب) نظم الضمانات الموحدة⁽⁵⁷⁾

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء 3، معاملة الضمانات الموحدة في نظام الحسابات القومية

أنواع الضمانات

3-244 يتمثل ضمان القروض عادة في ترتيب يضمن بمقتضاه أحد الأطراف، وهو الضامن، للمُقترض تعويض الخسارة التي سيتكبدها في حالة تخلف المقترض عن السداد. ويُدفع في أحيان كثيرة، مقابل توفير الضمان، رسم له أشكال متعددة. ففي بعض الأحيان، يكتسب الضامن بعض الحقوق على المقترض المتخلف عن السداد. ويمكن أيضا تقديم ضمانات مماثلة فيما يتعلق بالصكوك المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع. ويتناول هذا الفرع ضمانات مماثلة لجميع الأدوات المالية.

3-245 وللضمانات تأثير كبير على سلوك الجهات الفاعلة الاقتصادية، من حيث تأثيرها على قرارات تتعلق بالإنتاج، والدخل، والاستثمار، والادخار، وتغيير شروط الإقراض والاقتراض في الأسواق المالية. وفي حالة عدم وجود ضمانات، قد لا يكون بمقدور بعض المقترضين الوصول إلى قروض، وقد لا يكونون مستعدين لتقديم ودائع، أو لا يكون بمقدور بعضهم الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة نسبيا. وللضمانات أهمية خاصة بالنسبة للقطاع الحكومي وللقطاع العام، لأن أنشطة الحكومة مرتبطة في كثير من الأحيان بإصدار ضمانات أو تفعيلها.

3-246 وهناك ثلاث فئات من الضمانات. ولا تُقترح أية معاملة خاصة للضمانات في شكل ما يقدمه الصانعون من ضمان لبضائعهم أو غير ذلك من أشكال الضمانات. (فتكلفة استبدال السلع المعيبة بأخرى تُعتبر تكلفه وسيطة للصانع)

3-247 وتتألف ضمانات الدرجة الأولى من الضمانات المقدمة في شكل مشتقات مالية، من قبيل مبادلة مخاطر الائتمان. وهذه المشتقات متداولة بكثرة في الأسواق المالية. وهي تستند إلى مخاطر التخلف عن سداد أداة مرجعية وليست، بالتالي، مرتبطة بقرض أو سند معين.

(57) يناقش هذا الفرع نتائج نظم الضمانات الموحدة والمعاملات ذات الصلة بها. ويناقش الفصل 4 من هذا الدليل نظم الضمانات الموحدة بوصفها فئة من فئات الأصول المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

3-248 وتتألف ضمانات الدرجة الثانية، وهي الضمانات الموحدة، من أنواع الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة في العادة، وفق طريقة مماثلة. وهناك ثلاثة أطراف مشمولة بهذه الترتيبات: المدين، والدائن، والضامن. ويجوز لكل من المدين والدائن أن يتعاقدا مع الضامن بشأن تعويض الدائن في حالة تخلف المدين عن السداد. ومن الأمثلة المألوفة على ذلك، ضمان ائتمانات التصدير، وضمن القروض الدراسية. ومن الأمثلة الأخرى، الضمانات الحكومية للأدوات المالية الأخرى، مثل القروض، وبعض سندات الدين، مقابل رسوم. وهناك وبالرغم من أنه لا يمكن تحديد احتمال تخلف مدين معين عن السداد، فإنه من الممكن، بل من الممارسات المتبعة، وضع تقديرات لنسبة المتخلفين عن السداد في مجموعة معينة من المدينين. وإذا كان الضامن يعمل وفق طرق تجارية بحثة، فإنه يتوقع دفع جميع الرسوم، إضافة إلى دخل الاستثمار المكتسب على الرسوم، وأية احتياطات محتفظ بها، لتغطية التخلف المتوقع على السداد، إضافة إلى التكاليف، وتحصيل أرباح بعد ذلك. وهذا هو بالضبط نفس النموذج الذي يسير عليه التأمين على غير الحياة، ونفس المعاملة تُتبع مع هذه الضمانات التي توصف بـ "الضمانات الموحدة". وينطوي ذلك على إدراج بنود معاملات وميزانية عمومية مماثلة لبنود التأمين على غير الحياة، بما في ذلك توليد المخرجات ودفع متلقي الضمانات لمدفوعات رسم تكميلي ورسم خدمة.

3-249 وتتألف الدرجة الثالثة من الضمانات الموحدة، والتي توصف بالضمانات التي تُمنح مرة واحدة، من الحالات التي يمثل فيها القرض أو الورقة المالية حالة خاصة إلى درجة لا يمكن معها حساب درجة المخاطرة المتصلة بها حسابا بأي درجة من الدقة. وفي معظم الحالات، يُعتبر منح ضمان لمرة واحدة ظرفا طارئاً ولا يقيّد كبنود في الأصول أو الخصوم المالية. (من الاستثناءات على ذلك، ضمانات المرة الواحدة التي تمنحها الحكومات إلى الشركات في ضائقات مالية محددة تحديدا جيدا، والتي يرجح جدا استخدامها، وهي ضمانات تُعامل كما لو أنها استخدمت بمجرد حدوث الضائقة المالية). وفي حالة تحميل رسوم، تسجّل تلك الرسوم كمدفوعات مقابل خدمات، وقت دفعها. وفي حالة استخدام الضمانات، يسجّل تحويل رأسمالي من الضامن إلى حامل الضمان وقت التخلف عن السداد، وفي الحالات التي يحصل فيها الضامن على مطالبة فعلية تجاه حامل الضمان، تسجّل معاملة مالية (تشمل أي زيادات في المساهمة في رأس المال).

3-250 ويجب التمييز بين الضمانات الموحدة وبين الضمانات التي تُمنح مرة واحدة، على أساس معيارين:

(أ) كثيرا ما تكون الضمانات الموحدة معاملات تتكرر، بسمات متشابهة وبتجميع للمخاطر متماثل؛

(ب) بإمكان الضامنين تقدير متوسط الخسائر المتوقعة استنادا إلى الإحصاءات المتاحة، وباستخدام أحد مفاهيم الاحتمالات المرجحة.

أما الضمانات التي تُمنح مرة واحدة فهي، على العكس من ذلك، ضمانات فردية ليس بإمكان الضامنين وضع تقديرات موثوقة لمخاطرها أو احتمالات تقديم مطالبات في إطارها.

المعاملات المرتبطة بنظم الضمانات الموحدة

3-251 الضمانات الموحدة يمكن أن تقدمها شركات مالية، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر شركات التأمين. كما يمكن أن تقدمها وحدات حكومية. ويمكن أيضا، وإن كان ذلك من غير المرجح، أن تقدم شركات غير مالية هذا النوع من الضمانات؛ ومن المستبعد جدا أن تصدر تلك الضمانات عن أي وحدة لفائدة وحدة غير مقيمة. وكما ذكر أعلاه، فإن لنظم الضمانات الموحدة سمات كثيرة مشتركة مع نظم التأمين على غير الحياة. وفي الحالات العامة، يوصى بتسجيلها بنفس الطريقة، مثلما سيرد أدناه.

3-252 وعندما تقدم وحدة ما ضمانات موحدة، فإنها تقبل رسوما وتتكبد التزامات بتحمل تبعات الضمان، في حالة استخدامها. وقيمة الخصوم المالية في حسابات الضامن تعادل القيمة الحالية للمطالبات المتوقعة تقديمها في إطار الضمانات القائمة، بعد خصم أي مبالغ يتوقع الضامن استردادها من المقترضين المتخلفين عن السداد. وتُسمى هذه الخصوم مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.

3-253 ويمكن للضمان أن يغطي فترة عدة سنوات. ويمكن دفع الرسوم سنويا أو مقدما. ومن حيث المبدأ، ينبغي للرسوم أن تمثل المصاريف المكتسبة في كل سنة يتواصل فيها الضمان، مع تناقص الخصوم المالية كلما قصرت المدة المتبقية، وأن تُتبع في التسجيل نفس الطريقة المستخدمة مع التأمين الادخاري باكتساب الرسوم المدفوعة مع تناقص الالتزامات المستقبلية. وفي الممارسة العملية، قد لا تكون لبعض الوحدات التي تقدم ضمانات سوى بيانات ذات أساس نقدي. وهذا غير دقيق بالنسبة لضمان فردي، ولكن طبيعة نظام الضمانات الموحدة هو وجود عدة ضمانات من نفس النوع، وإن لم تكن كلها لنفس الفترة، أو أنها تبدأ وتنتهي في نفس التواريخ. وما لم يكن هناك ما يفترض وجود تغيير كبير في طبيعة حملة الضمانات على مر الزمن، فإن استخدام البيانات على أساس نقدي لا يتسبب في قدر كبير من الخطأ.

3-254 وفي المجموع، توجد ست مجموعات من المعاملات ينبغي تسجيلها: اثنتان متصلتان بقياس إنتاج واستهلاك خدمة الضمانات، وثلاثة تتعلق بإعادة التوزيع، وواحدة بالحساب المالي: وتُحسب قيمة مخرجات النشاط، ودخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حامل الضمان (سواء كان دائناً أو مديناً) وقيمة رسوم الخدمات، وفق الطريقة الموصوفة أعلاه للتأمين على غير الحياة، مع الاستعاضة عن مفاهيم الأقساط بمفاهيم الرسوم، وعن مفاهيم المطالبات بمفاهيم المطالبات المشمولة بنظام ضمانات في نظم الضمانات الموحدة.

3-255 وفيما يلي معاملات الإنتاج والاستهلاك:

(أ) تقيّد المخرجات في حساب الإنتاج للقطاع أو القطاع الفرعي الذي ينتمي إليه الضامن؛

(ب) رسوم الخدمة يدفعها إما مقترض أو مقرض الدين موضوع الضمان. وعندما تدفع شركات غير مالية أو شركات مالية أو القطاع الحكومي أو مؤسسات غير هادفة للربح رسوماً للحصول على هذا النوع من الضمان، فإن الرسوم تمثل استهلاكاً وسيطاً، وتقيّد في حساب الإنتاج، التابع لها. وأي رسوم على تلك الضمانات مستحقة الدفع من طرف الأسر المعيشية هي جزء من نفقات الاستهلاك النهائي، وتقيّد في حسابات استخدام الدخل.

3-256 وتشمل معاملات إعادة التوزيع دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الضمان فيما يتعلق بنظم الضمانات الموحدة، وصافي الرسوم، والمطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة:

(أ) وقيّد دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الضمانات فيما يتعلق بنظم الضمانات الموحدة كمبلغ مستحق الدفع على الضامن. ويسجّل كمستحق القبض للوحدة التي دفعت الرسم. وتقيّد المبالغ المستحقة الدفع والمستحقة القبض في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(ب) ويُحسب صافي الرسوم كمبالغ مستحقة القبض إضافة إلى مكملات رسوم (تعادل دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى الوحدة الدافعة لرسوم الضمان) ناقصاً قيمة الخدمات المستهلكة. وصافي الرسوم هذا مستحق الدفع من طرف جميع قطاعات الاقتصاد ومستحق القبض لدى قطاع الضامن؛

(ج) والمطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة مستحقة الدفع على الضامن ومستحقة القبض لدى مقرض الدين بموجب الضمانات، بصرف النظر عما إذا كانت الرسوم قد دفعها المقرض أو المقترض. وتقيّد كل من الرسوم والمطالبات المشمولة بالضمانات في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

3-257 ويُدرج في الحساب المالي قيد يبيّن الفرق بين الرسوم المدفوعة عن الضمانات الجديدة وبين المطالبات التي قُدمت في إطار الضمانات القائمة.

3-258 ومن المفترض أن البيانات الأولية اللازمة لحساب مخرجات النظم الموحدة، وغيرها من المعاملات ذات الصلة متاحة من المصرف المركزي أو من سلطة الإشراف المسؤولة عن القطاع المالي. ويمكن لهيئة إعداد البيانات، مع ذلك، الحصول على البيانات الأولية مصنفة بحسب القطاع، لحساب تلك المعاملات. وستكون، بالتالي، بحاجة إلى حساب مجموع مخرجات تلك النظم وغيرها من المعاملات ذات الصلة قبل توزيعها على القطاعات المؤسسية المعنية، باستخدام مؤشرات مثل الرسوم.

الضمانات التي تقدمها الحكومة

3-259 تقدم الحكومات في كثير من الأحيان ضمانات لأغراض سياسية محددة. ومن الأمثلة على ذلك ضمانات ائتمانات التصدير. ويمكن أن تصدر تلك الضمانات عن وحدة حكومية تُعتبر وحدة مؤسسية منفصلة. وفي هذه الحالة، تنطبق القواعد العادية المتبعة في تخصيص الوحدات الحكومية إما لشركات القطاع العام، أو كجزء من القطاع الحكومي. وعندما تفرض وحدة ضمان رسوماً كبيرة من الناحية الاقتصادية (وقد يعني ذلك، في هذه الحالة، أن معظم المطالبات المشمولة بالضمانات، إضافة إلى التكاليف الإدارية، تغطيها الرسوم المفروضة)، يُعتبر ذلك نشاطاً سوقياً. وينبغي التعامل معها كشركة مالية، وتسجيل المعاملات على النحو المبين أعلاه. وإذا كانت الرسوم تغطي معظم التكاليف وليس كلها، يكون التسجيل أيضاً على النحو المبين أعلاه. ويمكن أن تغطّي خسائر الوكالة التي قدمت الضمانات من طرف الحكومة على أساس مستمر أو متقطع، ولكن ذلك لا ينطبق على من يطلبون ضمانات في شكل إعانات. وتسجّل المدفوعات العادية بوصفها إعانة مقدمة إلى الوكالة، وتسجّل المدفوعات المتقطعة، والتي تغطي الخسائر المتراكمة، بوصفها تحويلات رأسمالية، عند تلقي المدفوعات فقط.

3-260 وبوجه عام، عندما تقدم وحدة حكومية ضمانات موحدة بدون رسوم أو بأسعار منخفضة تجعل تلك الرسوم أدنى بكثير من المطالبات المشمولة بالضمانات، والتكاليف الإدارية، فإنه ينبغي معاملة الوحدة بوصفها منتجاً غير سوقي داخل القطاع الحكومي. وتُحسب مخرجات النظام كمجموع التكاليف. أما إذا كانت الحكومة تدرك أنها قد تحتاج إلى تمويل بعض المطالبات المشمولة بالضمانات، إلى درجة إدراج مخصصات لذلك في حساباتها، فإنه ينبغي تسجيل التحويلات بهذا الحجم من الحكومة إلى الوحدات المعنية، وخصوماً مالية بنفس القدر (تحت مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة).

3-261 ومن المفترض أن البيانات الأولية اللازمة لحساب مخرجات النظم الموحدة، وغيرها من المعاملات ذات الصلة متاحة من القطاع الحكومي أو من شركات القطاع العام المالية. ومرة أخرى، إذا لم تتمكن هيئة إعداد البيانات من الحصول على البيانات الأولية مصنفة بحسب القطاعات لحساب تلك المعاملات، فإنها ستكون بحاجة إلى حساب مجموع مخرجات تلك النظم وغيرها من المعاملات ذات الصلة قبل توزيعها على مختلف القطاعات المؤسسية باستخدام مؤشرات مثل الرسوم.

قياسات الحجم لمخرجات نظم الضمانات الموحدة

3-262 تقاس مخرجات نظم الضمانات الموحدة، الذي يُحسب من البيانات الأولية، بالأسعار الجارية. وينبغي في حساب قياسات حجم المخرجات إزالة آثار تغير الأسعار. وتتوقف الطريقة المستخدمة في حساب قياسات الحجم على الطريقة المستخدمة في حساب المخرجات بالأسعار الجارية. وبالنسبة للمخرجات المحسوبة كمجموع التكاليف، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في إزالة أثر التضخم من المخرجات باستخدام مؤشر مركب لأسعار المدخلات للتوصل إلى قياسات الحجم. وبالنسبة للمخرجات المحسوبة باستخدام صيغة مخرجات التأمين على غير الحياة، يمكن وضع تقديرات لقياسات الحجم باستخدام الطريقة المتبعة في حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة.

(ج) التأمين على الحياة والتأمين الادخاري

التأمين على الحياة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 6 (ج)، ملخص
مواضيعي - نظام التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة

3-263 التأمين على الحياة نشاط يقوم فيه حامل الوثيقة بدفع مبالغ منتظمة إلى شركة التأمين التي تكفل، مقابل ذلك، له (أو لشخص معين آخر، في بعض الحالات) الحصول على مبلغ متفق عليه، أو استحقاق سنوي، في تاريخ معين أو قبل ذلك في حالة وفاة حامل الوثيقة. ويسمى المبلغ المالي الذي يضمن المؤمن تقديمه إلى حامل الوثيقة استحقاقاً. ووثيقة التأمين على الحياة شكل من أشكال الادخار. فحامل الوثيقة يدفع مدة سنوات أقساطاً إلى شركة التأمين

مقابل وعد بالتمتع بمنافع في المستقبل. وتُدفع المنافع إلى حامل الوثيقة وفي بعض الأحيان إلى شخص آخر معيّن. ويمكن الإعراب عن تلك المنافع بصيغة تقوم على الأقساط المدفوعة، وقد تكون تتوقف على مدى نجاح شركة التأمين في استثمار الأموال. وبالنسبة لهذه لأحيرة، يستخدم عادة مصطلحا التأمين على الحياة "مع أرباح" أو وثيقة تأمين استثماري⁽⁵⁸⁾. وقد تتغير المبالغ والتواريخ، ولكن المطالبات تُدفع دائما في حالة وثيقة التأمين على الحياة.

3-264 والوثيقة التي تنص على استحقاقات في حالة الوفاة في غضون فترة معينة دون أي ظروف أخرى تسمى عادة تأميناً محدد الأجل⁽⁵⁹⁾، وهي تُعتبر تأميناً على غير الحياة، لأن المطالبة باستحقاقات ذلك التأمين، مثلها مثل أي مطالبات التأمين على غير الحياة، لا تُدفع إلا عند استيفاء ظروف محددة. وفي الممارسة العملية، ونظرا للطريقة التي تمسك بها شركات التأمين حساباتها، قد لا يكون من الممكن دائما الفصل بين التأمين على الحياة المحدد الأجل وغيره من أشكال التأمين على غير الحياة. وفي ظل هذه الظروف، قد يتعين التعامل مع التأمين المحدد الأجل بنفس طريقة التعامل مع التأمين على الحياة لأسباب عملية بحتة. ويوجز الإطار 3-3 أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية بين وثائق التأمين على غير الحياة ووثائق التأمين على الحياة.

3-265 وثراكم شركة التأمين الأقساط المدفوعة حتى التاريخ الذي تصبح فيه المنافع مستحقة الدفع وفي غضون ذلك، تستخدم الاحتياطات لتوليد دخل استثماري (في شكل فوائد وأرباح). ويسجل هذا الدخل في نظام الحسابات القومية كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين. ومن الممكن أيضا أن تكون لشركة التأمين ممتلكات، من قبيل العقارات، وأن تولّد فائضا تشغيليا صافيا على تلك الممتلكات يُدرج أيضا ضمن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين. ويضاف البعض من دخل الاستثمار إلى احتياطات التأمين على الحياة العائدة لحملة وثائق التأمين، للوفاء بالمنافع في المستقبل. وهذا التخصيص أصل من الأصول المالية لحملة وثائق التأمين، ولكن يُحتفظ به لدى شركة التأمين التي تواصل استثماره حتى موعد استحقاق دفع المنافع. وتحتفظ شركة التأمين بما تبقى من دخل الاستثمار غير المخصص لحملة وثائق التأمين، كرسوم على الخدمات التي تقدمها.

(58) تشمل وثائق التأمين مع أرباح أيضا وثائق التأمين على الحياة المرتبطة بوحدة معينة، وهي منتجات مرتبطة بصناديق مالية يمكن لحملة وثائق التأمين من خلالها اختيار نوع معين من الاستثمار باختيار صندوق معين، وبالتالي تحمّل مخاطر الاستثمار فيه. وتتفاوت المطالبات التي تتيحها وثائق التأمين تلك باختلاف قيمة الصناديق المختارة.

(59) يشمل ذلك وثائق تأمين على الحياة تصدرها الشركات لموظفيها.

الإطار 3-3

مقارنة التأمين على الحياة بالتأمين على غير الحياة

يمثل توزيع المخاطر العنصر المشترك بين التأمين على الحياة وعلى غير الحياة. فشركات التأمين تتلقى مدفوعات منتظمة وصغيرة (نسبياً) في شكل أقساط يدفعها حملة وثائق التأمين، وتدفع مبالغ أكبر للمطالبين المؤمنّين عند حدوث الطوارئ المؤمنّ ضدها. وبالنسبة للتأمين على غير الحياة، توزّع المخاطر على جميع من يستصرون وثائق التأمين. فعلى سبيل المثال، تقرر شركة التأمين قيمة أقساط التأمين على المركبات في سنة معينة على أساس قيمة المطالبات التي تتوقع دفعها مقابل ذلك التأمين في تلك السنة. وعادة ما يكون عدد أصحاب المطالبات أصغر بكثير من عدد حملة وثائق التأمين. وبالنسبة للفرد الذي يحمل وثيقة تأمين على غير الحياة، لا توجد علاقة بين الأقساط المدفوعة وبين استحقاقات المطالبات المقبوضة، حتى في الأجل الطويل، ولكن شركة التأمين تحدد سنوياً تلك العلاقة بالنسبة لكل فئة من فئات التأمين على غير الحياة. وبالنسبة للتأمين على الحياة، من المهم وجود علاقة بين الأقساط والمطالبات بمرور الوقت، لكل من حامل وثيقة التأمين وشركة التأمين. وبالنسبة لمن يؤمّن على حياته، يُتوقع ألا تقلّ المنافع التي ستقبض عن الأقساط المدفوعة حتى موعد الاستحقاق، ويمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الادخار. ويجب على شركة التأمين، عند تحديد العلاقة بين مستويات الأقساط والمنافع، الجمع بين هذا الجانب المتعلق بوثيقة تأمين وحيدة وبين الحسابات الاكتوارية بشأن عدد الزبائن المؤمنّ عليهم، فيما يتعلق بالعمر المتوقع (بما في ذلك مخاطر الحوادث القاتلة). وفي الفترة الفاصلة بين تلقي الأقساط ودفع منافع مطالبات التأمين، تكسب شركة التأمين دخلاً من استثمار الأقساط المستلمة. ويؤثر هذا الدخل أيضاً على مستويات الأقساط والمنافع التي تحددها شركات التأمين.

وبالرغم من التشابه بين أنشطة التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، توجد أوجه اختلاف بينهما تؤدي إلى استخدام قيودات مختلفة في نظام الحسابات القومية. فالتأمين على غير الحياة يتمثل في إعادة توزيع بين جميع حملة وثائق التأمين وعدد محدود من أصحاب المطالبات التأمينية، خلال الفترة الجارية. أما التأمين على الحياة فهو إعادة توزيع للأقساط المدفوعة خلال فترة زمنية، تُدفع في نهايتها المنافع إلى حامل وثيقة التأمين نفسه. وتمثل أقساط التأمين على الحياة ومنافعه، في الأساس، معاملات مالية وليس معاملات جارية.

3-266 ومن الشائع أن تذكر شركات التأمين صراحة أن مبالغ التأمين على الحياة معزوة إلى حامل وثيقة التأمين كل سنة. وكثيراً ما توصف تلك المبالغ بأنها علاوات⁽⁶⁰⁾. وتلك المبالغ لا تُدفع إلى حملة وثائق التأمين، ولكن قيمة الخصوم المالية لشركة التأمين إزاء حملة الوثائق تزداد بمقدار تلك المبالغ. ويسجّل هذا المبلغ كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين. وكون أن بعض تلك المبالغ هو مكسب حيازة لا يغير هذه التسمية. وهي تمثل، بالنسبة لحملة وثائق التأمين، عائداً عن إتاحة تلك الأصول المالية لشركة التأمين. وإضافة إلى ذلك، فإن أي دخل من استثمار احتياطيات التأمين على الحياة يتجاوز أي مبالغ معزوة صراحة لحملة الوثائق يظهر كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين، بصرف النظر عن مصدر الدخل. وكامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، سواء كان ذلك العزو صراحة من طرف شركة التأمين أو ضمناً في الحسابات القومية، يظهر كمبالغ مستحقة الدفع إلى حملة وثائق التأمين في حساب تخصيص الدخل الأولي. وفي حالة التأمين على الحياة، يسجّل هذا المبلغ بعد ذلك كمكملات أقساط في الحساب المالي. أما بالنسبة للتأمين المباشر على الحياة، فإن جميع حملة الوثائق أفراد، فيصبح دخل الاستثمار يعزى إلى الأسر المعيشية (مع إمكانية كون بعضها أسراً معيشية غير مقيمة).

قياس مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 6 (ج)، ملخص
مواضيعي - نظام التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
الدليل التجميعي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 2، معاملات التأمين،
والوظائف، ونظم معاشات التقاعد

3-267 تُحسب مخرجات التأمين على الحياة بوصفه

الأقساط المكتسبة

(3-13)

زائدًا مكملات الأقساط

ناقصًا المنافع المستحقة الدفع

ناقصًا الزيادات (زائدًا النقصان) في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين مع أرباح.

(60) العلاوات مستحقة الدفع لحملة وثائق التأمين المشاركين في خطط التأمين مع أرباح. وهي لا تُدفع إلى حملة وثائق التأمين غير المشاركين في تلك الخطط، أو إلى حملة وثائق التأمين بدون أرباح، مثل خطط التأمين المرتبطة بوحدات معينة.

3-268 وتبوع طريقة حساب مخرجات التأمين على الحياة نفس المبادئ العامة المتبعة مع التأمين على غير الحياة، ولكن الفارق الزمني بين وقت تلقي الأقساط ووقت دفع المنافع يتطلب إدراج مخصصات خاصة تقابل التغيرات في الاحتماليات الفنية.

3-269 وتحدّد الأقساط بنفس الطريقة في التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة.

3-270 ومكاملات الأقساط أكبر في التأمين على الحياة منها في التأمين على غير الحياة. وهي تتألف من كامل دخل الاستثمار (بما في ذلك مكاسب/خسائر الحيازة) المكتسب على احتياطات حملة وثائق التأمين. وكما ذكر من قبل، يشمل ذلك العلاوات التي تعلنها شركات التأمين سنويا لحملة وثائق التأمين. وهي مبالغ تمثل أرباحا لم يستلمها حملة الوثائق وتركوها تحت تصرف شركة التأمين، ولذلك فهي تسجّل كدخل ملكية في حساب التوزيع الأولي للدخل.

3-271 وتُسجل المنافع عند منحها أو دفعها. ولا حاجة في إطار التأمين على الحياة إلى اشتقاق رقم معدّل، لأنه لا توجد تقلبات غير متوقعة في استحقاقات المدفوعات. ومن الممكن لشركة التأمين أن تضع تقديرات موثوقة للمنافع المستحقة الدفع مستقبلا، حتى بعد عدة سنوات. وعادة ما يحق لحامل وثيقة تأمين على الحياة يلغي خطة التأمين قبل تاريخ انتهائها المتفق عليه، الحصول على استحقاقات جزئية من شركة التأمين. وبالتالي، فإن هناك استحقاقات تُدفع دائما إلى حامل وثيقة التأمين أو إلى المستفيد منها. ولهذا الأسباب، يمكن اعتبار جزء من الأقساط التي يدفعها حامل وثيقة التأمين ادخارا، وجزء من الاستحقاقات التي يقبضها المستفيد سحبا من المدخرات. وبالتالي، فإن تسجيل صافي الأقساط (جزء الادخار) ودفع الاستحقاقات يحدث في الحساب المالي وليس في حساب التوزيع الثانوي للدخل، مثلما هو الحال مع التأمين على الحياة. ويُحسب صافي الأقساط بخصم مخرجات التأمين على الحياة من مجموع الأقساط الفعلية ومكاملات الأقساط.

3-272 وتمثل الاحتياطات الاكتوارية للتأمين على الحياة واحتياطات التأمين مع أرباح المبالغ الموضوعة جانبا لتغطية مدفوعات الاستحقاقات في المستقبل. فهي تمثل جزءا من الاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة، وتشمل الأقساط غير المكتسبة، واحتياطات تغطية الاستحقاقات القائمة. وتزداد الاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة كل سنة نتيجة المعاملات التي تتضمن الأقساط الجديدة المدفوعة، والدخل الاستثماري الجديد الذي يعزى لحملة وثائق التأمين (ولا يُسحب من طرفهم)، كما أن تلك الاحتياطات تنقص نتيجة المعاملات التي تتضمن مدفوعات الاستحقاقات، والمبالغ الواجبة الدفع على خطط التأمين المنهية قبل تاريخ انتهائها الأصلي. ويمكن للاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة أن تنخفض بإنهاء خطط

للتأمين على الحياة. غير أن هذه التدفقات لا تُعتبر معاملات ولا تسجّل بالتالي في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

3-273 ويمكن الحصول على البيانات الأولية لحساب مخرجات التأمين على الحياة، باستخدام المعادلة (13-3)، من سجلات شركات التأمين لدى الوكالة الحكومية المسؤولة عن قطاع التأمين، مثل هيئة تنظيم التأمين. وإذا لم تتوافر تلك البيانات، فستحتاج هيئة إعداد البيانات إلى إجراء استقصاء لجمعها. وفي العادة، تتضمن البيانات المالية لشركات التأمين البيانات اللازمة لحساب مخرجات التأمين على الحياة. وإذا لم يتوافر ما يكفي من البيانات لحساب التأمين على الحياة وفقا لهذه الصيغة، فإنه يمكن استخدام نهج قائم على مجموع التكاليف، مماثل للنهج الموصوف للتأمين على غير الحياة. وكما هو الحال بالنسبة للتأمين على غير الحياة، ينبغي إدراج علاوة للأرباح العادية.

3-274 وبما أن حامل وثيقة التأمين على الحياة هو فرد في جميع الحالات، فإن معاملات التأمين على الحياة تجري فقط بين شركات التأمين والأسر المعيشية، سواء كانت مقيمة أم غير مقيمة⁽⁶¹⁾. وتسجّل المخرجات المخصصة للأسر المعيشية كنفقات استهلاكها النهائي، في حين تسجّل المخرجات المخصصة لغير المقيمين كصادرات من السلع والخدمات. وفي أحيان كثيرة، لا يكون بمقدور شركات التأمين تقديم البيانات الأولية التفصيلية عن كل بند من البنود (كمكاملات الأقساط، مثلا) اللازمة لحساب مخرجات التأمين على الحياة بحسب القطاع (مثل الأسر المعيشية والعالم الخارجي). وقد تكون قادرة فقط على تقديم البيانات التي تسمح لهيئة إعداد البيانات بحساب مجموع مخرجات التأمين على الحياة. وفي مثل هذه الحالات، تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع افتراضات بشأن تخصيص البيانات الأولية باستخدام البيانات المتاحة قبل حساب مجموع المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة. فقد يكون بإمكانها، على سبيل المثال، استنتاج تفاصيل الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على الأسر المعيشية المقيمة وغير

(61) مع ذلك، يمكن للشركات في بعض البلدان شراء وثائق للتأمين على الحياة، مثل وثائق التأمين على الحياة طوال العمر، لكبار مديريها التنفيذيين للتحوط ضد تكلفة فقدان أولئك الإداريين الرئيسيين بسبب وفاة غير متوقعة، أو ضد المخاطر المرتبطة بتعيين وتدريب من سيخلفهم. ويُعرف هذا النوع من التأمين على الحياة باسم التأمين على الحياة المملوك لشركة. وعندما يكون رب العمل مصرفا، يُعرف التأمين باسم التأمين على الحياة المملوك لمصرف. وبما أن الشركات تملك وثائق التأمين، فهي تدفع أقساطها أيضا. ويمكن استخدام وثائق التأمين هذه لتحقيق مزايا ضريبية، إذا لم تكن الاستحقاقات التي تقبضها الشركة عند حدوث الوفاة خاضعة للضرائب على الدخل. وبما أن عنصرا كبيرا من تمويل استحقاقات الوفاة، المعفاة من الضرائب، يتمثل في دخل ملكية متراكم متأة من الأقساط التي تدفعها تلك الشركات، فإن شراءها لتأمين على حياة كبار مديريها التنفيذيين يمثل طريقة تخبّي بها تلك الشركات دخل ملكية بدون دفع أي ضرائب عليها. وفي حالة التأمين المملوك لشركة أو التأمين المملوك لمصرف، تحدث المعاملات بين شركة التأمين وتلك الشركات.

المقيمة باستخدام البيانات الأولية المستمدة من شركات التأمين. وإذا لم يكن بمقدور شركات التأمين تقديم تفاصيل عن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (مثل مكملات الأقساط)، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تخصص ذلك البند بشكل متناسب مع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على الأسر المعيشية والعالم الخارجي، ثم حساب مخرجات التأمين على الحياة المخصصة للأسر المعيشية المقيمة وللعالم الخارجي حساباً مباشراً. ويمكن عندئذ الحصول على مجموع مخرجات التأمين على الحياة بوصفها مجموع مخرجات القطاع.

3-275 ومن الممكن أيضاً للأسر المعيشية المقيمة شراء تأمين على الحياة من شركات تأمين غير مقيمة. ويمكن في هذه الحالات، الحصول من إحصاءات ميزان المدفوعات على تقديرات للواردات من رسوم خدمات التأمين على الحياة، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمنافع المستحقة الدفع، وصافي الأقساط. ولكن، إذا لم تكن إحصاءات ميزان المدفوعات تتضمن تقديرات لتلك البيانات، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لها استناداً إلى مجموعة من المصادر، منها النسب المتاحة من القطاع المحلي للتأمين، ونظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (الذي يسجل المعلومات عن الجهات التي تتلقى أقساط التأمين التي تدفعها الجهات المقيمة، ومصادر المطالبات التي تتلقاها الجهات المقيمة على أساس نقدي)، وبيانات البلدان الشريكة، أو الاستقصاءات التي يمكن استخدامها مصدراً للمعلومات عن الأقساط المدفوعة والاستحقاقات المدفوعة من حملة وثائق التأمين المحليين. وإذا كان للاقتصاد قطاع تأمين على الحياة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تطبق رسم الخدمة على نسبة الأقساط المدفوعة من ذلك القطاع على الأقساط المدفوعة من طرف شركات التأمين على الحياة المقيمة إلى الشركات غير المقيمة، للحصول على تقديرات لرسوم الخدمات المستوردة للتأمين على الحياة. ويمكن أيضاً تطبيق نسب مناسبة على الأقساط التي دفعتها شركات التأمين المقيمة إلى شركات التأمين غير المقيمة للحصول على تقديرات للواردات من دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (مكملات الأقساط)، والمنافع المستحقة الدفع، وصافي الأقساط. أما إذا لم يكن للاقتصاد قطاع تأمين على الحياة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تفكر في الاتصال بالبلدان الشريكة للحصول على تلك النسب. ويمكن الحصول من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية على قائمة البلدان التي يمكن الاتصال بها للحصول على تلك المعلومات. وينبغي وضع تقديرات معاملات التأمين على الحياة بين الأسر المعيشية المقيمة وشركات التأمين على الحياة غير المقيمة بالتشاور مع القائمين بإعداد ميزان المدفوعات، لكفالة الاتساق في تسجيل تلك المعاملات في الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات.

المثال العملي 3-16 حساب مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات ذات الصلة

3-276 يحسب هذا المثال العملي مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة. ويقاس مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة بالأسعار الجارية. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل البنود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع المستخدمة في بعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي⁽⁶²⁾.

3-277 ويعرض الجدول 3-76 المعلومات المستمدة من شركات التأمين على الحياة من أجل حساب مخرجات التأمين على الحياة والمعاملات الأخرى ذات الصلة. ويُفترض أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على بيانات منفصلة عن الأقساط المكتسبة، والأقساط غير المكتسبة، والمنافع المستحقة الدفع، والتغيرات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة بالنسبة للأسر المعيشية المقيمة وللعالم الخارجي. ويشير مصطلح "دخل الاستثمار" إلى دخل الاستثمار المستحق القبض من شركات التأمين نتيجة استثمار احتياطيات التأمين على الحياة. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الاستثمار مستحق من قطاعات مقيمة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن شركات التأمين لا تستخدم احتياطيات التأمين على الحياة في الاستثمار في الممتلكات. وبالتالي، يمثل دخل الاستثمار كامل دخل الملكية المستحق القبض لدى شركات التأمين من استثمار احتياطيات التأمين، ويُفترض أن كامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية ذلك. ويعود ذلك الدخل إلى شركات التأمين في شكل مكملات للأقساط. وشركات التأمين غير قادرة على تقديم أي تفاصيل عن هذا البند. وبالتالي، فإن هيئة إعداد البيانات بحاجة إلى وضع تقديرات للتفاصيل القطاعية لدخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، مستخدمة البيانات عن الأقساط الفعلية، قبل حساب المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة.

3-278 ويبيّن الجدول 3-77 كيفية حساب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع. وتُحسب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع بوصفها مجموع الأقساط المقابلة المكتسبة والأقساط غير المكتسبة. وتُحسب الأقساط الفعلية بوصفها مجموع البيانات المقابلة عن الأقساط المكتسبة والأقساط غير المكتسبة.

الجدول 3-76

(62) لا يرد هنا مثال عملي على حساب ناتج التأمين على الحياة باستخدام نهج مجموع التكاليف، لأن ذلك الحساب مماثل لما ورد أعلاه في المثال العملي على حساب ناتج التأمين على غير الحياة.

بيانات من شركات التأمين عن معاملات التأمين على الحياة

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	الأقساط المكتسبة	750.0
(أ1)	الأسر المعيشية	720.0
(ب1)	العالم الخارجي	30.0
(2)	الأقساط غير المكتسبة	195.0
(أ2)	الأسر المعيشية	187.5
(ب2)	العالم الخارجي	7.5
(3)	المنافع المستحقة الدفع	195.0
(أ3)	الأسر المعيشية	187.0
(ب3)	العالم الخارجي	8.0
(4)	الزيادة في الاحتياطيات الاكتوارية	240.0
(أ4)	الأسر المعيشية	225.0
(ب4)	العالم الخارجي	15.0
(5)	دخل الاستثمار	63.0

3-279 ويستخدم الجدول 3-78 البيانات عن الأقساط الفعلية الواردة في الجدول 3-77 لاشتقاق النسبة المثوية لحصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع. وتُحسب حصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية بقسمة الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع على مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع ثم ضرب النتيجة في 100.0. وتستخدم هذه البيانات في تحديد عناصر دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين.

الجدول 3-77

حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(6)	الأقساط الفعلية	(1)+(2)	945.0
(أ6)	الأسر المعيشية	(أ1)+(أ2)	907.5
(ب6)	العالم الخارجي	(ب1)+(ب2)	37.5

الجدول 3-78

تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (بالنسب المئوية)

رقم الخط	البند	الوصف	النسبة المئوية
(7)	الأقساط الفعلية	(أ7)+(ب7)	100.0
(أ7)	الأسر المعيشية	$100.0 \times [6/(أ6)]$	96.0
(ب7)	العالم الخارجي	$\times [6/(ب6)]$ 100.0	4.0

3-280 يبيّن الجدول 3-79 كيفية تخصيص دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين على كل قطاع قبل حساب مخرجات التأمين على الحياة وصافي الأقساط. ويخصّص هذا البند إلى كل قطاع بضرب حصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية، الواردة في الجدول 3-78، في مجموع دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (63.0 وحدة) ثم قسمة النتيجة على 100.0.

3-281 ثم تُحسب مخرجات التأمين على الحياة المخصصة لكل قطاع بعد ذلك حسابا مباشرا كالتالي:

الأقساط المكتسبة

زائدا مكتملات الأقساط

ناقصا المنافع المستحقة الدفع

ناقصا الزيادة في احتياطات التأمين على الحياة.

ويُحسب صافي الأقساط المخصصة لكل قطاع حسابا مباشرا كالتالي:

الأقساط الفعلية (أي مجموع الأقساط المكتسبة وغير المكتسبة)

زائدا مكتملات للأقساط

ناقصا مخرجات التأمين على غير الحياة المخصصة⁽⁶³⁾.

وتُحسب تقديرات مخرجات التأمين على الحياة وصافي الأقساط، على الصعيد الوطني، بجمع البنود المقابلة لكل قطاع.

3-282 ويبيّن الجدول 3-80 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية الناشئة عن المعاملات فيما بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وعموما، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق

(63) صافي الأقساط يعادل أيضا مجموع الأقساط غير المكتسبة والزيادة في الاحتياطات الاكتوارية.

المبادئ التالية: التغييرات في العملة والودائع هي نتيجة الأقساط المدفوعة من طرف حملة وثائق التأمين ودخل الاستثمار المدفوع من طرف الوحدات المقيمة الأخرى إلى شركات التأمين، والاستحقاقات المدفوعة من تلك الشركات إلى حملة وثائق التأمين. وبالنسبة لشركات التأمين، تمثل الأقساط ودخل الاستثمار المستحق القبض زيادة في العملة والودائع، في حين تمثل الاستحقاقات المدفوعة نقصانا. والعكس ينطبق أيضا على الوحدات المؤسسية المقابلة. ومن ناحية أخرى، تمثل التغييرات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة نتيجة التغييرات في صافي الأقساط والمنافع المستحقة الدفع. وبالنسبة لشركات التأمين، تمثل هذه التغييرات تغييرات في الخصوم، أما بالنسبة للوحدات المؤسسية الأخرى، فهي تمثل زيادات في الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، لشركات التأمين زيادة صافية في الأصول من العملة والودائع قدرها 813.0 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وتلك هي نتيجة ما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن الأقساط المكتسبة (945.0 وحدة)، والتي تألفت من أقساط مكتسبة (750.0 وحدة) وأقساط غير مكتسبة (195.0 وحدة)؛ ومن دخل استثمار مستحق القبض من قطاعات أخرى (63.0 وحدة).
- ونقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن استحقاقات مدفوعة (195.0 وحدة).

ولشركات التأمين أيضا زيادة صافية في الخصوم المالية للاحتياطيات الفنية قدرها 435.0 وحدة. وهي نتيجة لزيادة في صافي الأقساط (630.0 وحدة) تقابلها منافع مستحقة الدفع (195.0 وحدة).

الجدول 3-79

حساب وتخصيص دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، ومخرجات التأمين على الحياة، وصافي الأقساط

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(8)	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	(5)	63.0	D4, D441
(8)	الأسر المعيشية	(7)×[100.0/(8)]	60.5	D441
(8ب)	العالم الخارجي	(7ب)×[100.0/(8)]	2.5	D441
(9)	مخرجات شركات التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(9)+(9ب)	378.0	P1
(9)	الأسر المعيشية	(1)+(8)-(3)-(4)	368.5	P2
(9ب)	العالم الخارجي	(1ب)+(8ب)-(3ب)-(4ب)	9.5	P3
(10)	صافي الأقساط	(10)+(10ب)	630.0	
(10)	الأسر المعيشية	(1)+(2)+(8)-(9)	599.5	

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(10ب)	العالم الخارجي	(1ب)+(2ب)-(8ب) (9ب)	30.5	

الجدول 3-80

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بمعاملات التأمين على الحياة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(11)	شركات التأمين	(1ب)+(2ب)-(5ب)-(3ب)	813.0	F2
(12)	الأسر المعيشية	(1أ)-(2أ)-(3أ)	-	F2
(13)	القطاعات الأخرى	(5ب)-	63.0-	F2
(14)	العالم الخارجي	(3ب)-(1ب)-(2ب)	29.5-	F2
التغيرات في الأصول المالية (مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري)				
(15)	الأسر المعيشية	(10أ)-(3أ)	412.5	F62
(16)	العالم الخارجي	(10ب)-(3ب)	22.5	F62
التغيرات في الخصوم (مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري)				
(17)	شركات التأمين	(10ب)-(3ب)	435.0	F62

3-283 ويستخدم الجدول 3-81 المعلومات الواردة في الجداول السابقة لتسجيل مختلف معاملات التأمين على الحياة. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات التأمين على الحياة 378.0 وحدة. وتقيّد هذه المخرجات في حساب الإنتاج لشركات التأمين؛

(ب) ويقيّد دخل الاستثمار المستحق القبض من طرف شركات التأمين على استثمار احتياطيّات التأمين الفنية (63.0 وحدة) كدخل ملكية مستحق القبض لها في حساب تخصيص الدخل الأولي. وهذا الدخل مستحق الدفع من القطاعات الأخرى. ثم يسجّل الدخل كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين، فيما يتعلق بالتأمين على الحياة، ويقيّد في حساب تخصيص الدخل الأولي. ومن بين الوحدات الـ 63.0 هذه، توجد 60.5 وحدة مستحقة القبض للأسر المعيشية، و 2.5 وحدة للعالم الخارجي؛

(ج) ومن المخرجات البالغة 378.0 وحدة، توجد 368.5 وحدة استهلكتها الأسر المعيشية بوصفها مستهلكا نهائيا. ويقيد هذا المبلغ كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل المتاح. وتقيد الوحدات المتبقية (9.5 وحدات) كصادرات من السلع والخدمات في حساب العالم الخارجي؛

الجدول 3-81

تسجيل معاملات التأمين على الحياة

الاستخدامات

الموارد

الجمع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الروهنز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الجمع
حساب الإنتاج															
9.5	9.5						الصادرات من السلع والخدمات	P6					9.5		9.5
378.0			378.0			378.0	الناتج	P1						378.0	378.0
							إجمالي القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي	B1g	378.0			378.0			378.0
							الميزان الخارجي للسلع والخدمات	B11					9.5-		9.5-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
63.0			63.0			63.0	دخل الملكية	D4			63.0	63.0			63.0
63.0		2.5	60.5		60.5		دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441	63.0			63.0			63.0
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	378.0	60.5	63.0-	375.5			375.5
حساب استخدام الدخل المتاح															
368.5	368.5						نفقات الاستهلاك النهائي	P3		368.5		368.5			368.5
							إجمالي الادخار	B8g	378.0	-	63.0-	7.0			7.0
							الميزان الخارجي الجاري	B12					7.0-		7.0-
التغيرات في الأصول															
الحساب الرأسمالي															
							صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9	378.0	-	63.0-	7.0	7.0-		0.0
الحساب المالي															
0.0		7.0-	7.0	63.0-	-	378.0	صافي الإقراض(+)/صافي الاقتراض(-)	B9							
							العملة والودائع	F2	813.0	-	63.0-	29.5	29.5-		0.0
435.0			435.0			435.0	مستحقات التأمين على	F62		412.5		412.5	22.5		435.0

الجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر العيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الروهنز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر العيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الجموع
							الحياة والتأمين الادخاري								
630.0			630.0			630.0	صافي الأقساط			599.5		599.5	30.5		630.0
-			-			-	المستحقات المستحقة الدفع			-		-	8.0-		-
195.0			195.0			195.0				187.0		187.0			195.0

(د) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/ صافي

الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات والميزان الخارجي الجاري في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) ويسجل الحساب المالي التغيرات في العملة والودائع وفي مستحقات التأمين

على الحياة والتأمين الادخاري للقطاعات المؤسسية. ولشركات التأمين زيادة صافية في الخصوم المالية للاحتياطيات الفنية قدرها 435.0 وحدة. ويُقيّد هذا المبلغ في مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري وهو يعادل صافي الأقساط (630.0 وحدة) ناقصا المنافع المستحقة الدفع (195.0 وحدة). والزيادة الصافية في الخصوم تقابلها زيادة صافية في الأصول المالية المقابلة للقطاعات الأخرى. ولشركات التأمين زيادة صافية في العملة والودائع قدرها 813.0 وحدة، يقابلها نقصان صافي في العملة والودائع للقطاعات المؤسسية الأخرى. وبما أن هذه البنود هي نظيرة بنود في حسابات أخرى، أو هي تعكس التغير في الأصول والخصوم فقط، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقا لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة

3-284 يحسب المثال العملي أعلاه مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية. وكما هو الحال مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هناك حاجة إلى حساب قياسات الحجم للتأمين على الحياة بإزالة آثار تغيرات الأسعار. والطريقة المثلى لذلك هي إزالة أثر التضخم من مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية باستخدام مؤشر لأسعار الناتج، للحصول على قياس الحجم. ولكن، كما هو الحال مع العديد من أنواع الخدمات المالية الأخرى، لا يمكن ملاحظة

الأسعار التي تمثل الطابع الحقيقي لمخرجات التأمين على الحياة، ملاحظة مباشرة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى اللجوء إلى طرق أخرى.

3-285 وكما هو الحال مع التأمين على غير الحياة، هناك طريقتان للحصول على قياسات الحجم للتأمين على الحياة: طريقة إزالة أثر التضخم، وطريقة مؤشر الحجم. وكما سبق شرحه، في الفرع المتعلق بحساب قياسات الحجم للتأمين على غير الحياة، توجد أوجه قصور في طريقة مؤشر الحجم. ولذلك يُفضَّل استخدام طريقة إزالة أثر التضخم من الأقساط في بناء قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة.

3-286 وقد لا يكون ممكناً استخدام طريقة مؤشر الحجم لبناء قياسات الحجم للواردات من خدمات التأمين على الحياة، بسبب صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية اللازمة لذلك. وهذا يعني أن حساب قياسات الحجم للواردات من خدمات التأمين على الحياة يحتاج إلى استخدام طريقة إزالة أثر التضخم. وينطوي ذلك على استخدام مؤشر أسعار مركب يشمل مؤشرات الأسعار المناسبة من البلدان الشريكة، مع تعديلها لمراعاة أسعار الصرف. ويمكن لهيئة إعداد البيانات، كبديل عن ذلك، النظر في استخدام مؤشر مركب للحجم مؤلف من قياسات الحجم لمخرجات أو صادرات التأمين على الحياة من البلدان الشريكة واستقراء الواردات من رسوم خدمات التأمين على الحياة في فترة الأساس، للحصول على قياسات الحجم. وإذا لم تتوفر بيانات من البلدان الأجنبية، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تُستخدم لتخفيض مخرجات التأمين على الحياة المنتجة محلياً بالأسعار الجارية. كما يمكنها أيضاً النظر في إنتاج قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات التأمين على الحياة باستقراء قيمتها في فترة الأساس باستخدام نمو الحجم لمخرجات التأمين على الحياة المنتجة محلياً.

المثال العملي 3-17 حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة

3-287 يبيّن هذا المثال العملي كيفية حساب قياسات الحجم للتأمين على الحياة باستخدام طريقة إزالة أثر التضخم. ويفترض هذا المثال العملي أن التأمين على الحياة هو قيمة إجمالية أولية، ولذلك ليس من الضروري سلسلة قياسات ناتجة.

3-288 ويبين الجدول 3-82 البيانات المستمدة من شركات التأمين والمستخدم في حساب مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية لخمس سنوات. ويعرض الجدول أيضاً مؤشر الأسعار المستخدم في إزالة أثر التضخم من الأقساط المكتسبة ومكاملات الأقساط (أي دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين). وحددت قيمة مؤشر الأسعار للسنة t بـ

100.0، على افتراض أنها سنة الأساس لتقديرات حجم التأمين على الحياة. وفي حالة عدم توافر مؤشر لأسعار أقساط التأمين، يمكن التفكير في استخدام مؤشر عام بديل مثل مؤشر أسعار الاستهلاك. ويُحسب مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية أيضا.

289-3 وبيّن الجدول 3-83 كيفية حساب قياسات الحجم للتأمين على الحياة باستخدام بيانات الجدول 3-82. وفيما يلي خطوات ذلك الحساب:

- لكل سنة، يُزال أثر التضخم من بيانات الأقساط المكتسبة ومكاملات الأقساط باستخدام مؤشر أسعار أقساط التأمين، للحصول على قياسات الحجم المقابلة.
- ويُحسب النمو في قياسات حجم الأقساط مع مكاملات الأقساط.
- ويُستخدم ذلك النمو في استقراء مخرجات التأمين على الحياة، اعتبارا من السنة t لحساب قياسات الحجم.

الجدول 3-82

بيانات التأمين على الحياة ومؤشر أسعار الاستهلاك

رقم الخط	البند	الوصف	t	$t+1$	$t+2$	$t+3$	$t+4$
(1)	الأقساط المكتسبة		750. 0	771. 0	810. 0	864. 0	900. 0
(2)	الأقساط غير المكتسبة		195. 0	203. 0	212. 0	226. 0	243. 0
(3)	المنافع المستحقة الدفع		195. 0	222. 0	200. 0	210. 0	198. 0
(4)	الزيادة في الاحتياطيات الاكتوارية		240. 0	262. 0	146. 0	85.0	117. 0
(5)	دخل الاستثمار		63.0	68.0	69.0	69.0	70.0
(6)	مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية	(1)+(4)-(3)-(5)	378. 0	355. 0	533. 0	638. 0	655. 0
(7)	مؤشر الأسعار لأقساط التأمين على الحياة (السنة $t-1 = 100.0$)		100. 0	103. 0	104. 1	104. 7	103. 8

الجدول 3-83

حساب قياسات الحجم لمخرجات التأمين على الحياة

رقم الخط	البند	الوصف	t	t+1	t+2	t+3	t+4
(8)	قياسات حجم الأقساط المكتسبة مع مكملات الأقساط	$100.0 \times (7) / [(5) + (1)]$	813.0	814.6	844.4	891.5	934.5
(9)	معدل نمو الأقساط المكتسبة مع مكملات الأقساط ^(أ)	$[1 - (8)_t] / [(8)_t]$		1.002	1.037	1.056	1.048
(10)	قياسات حجم مخرجات التأمين على الحياة	$(9)_t \times [1 - (10)_t]$ ^(ب)	378.0	378.7	392.6	414.5	434.5

(أ) يمثل معدل نمو قياسات الحجم لمخرجات التأمين على غير الحياة.

(ب) تنطبق على بيانات السنة t+1.

التأمين الادخاري

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين

290-3 عقد التأمين الادخاري هو عقد بين حامل وثيقة تأمين (ويُعرف باسم صاحب التأمين الادخاري) وشركة تأمين تلتزم فيه الشركة بأن تدفع له مبلغاً معيناً من المال، على أساس سنوي ولمدة محددة. وفي أبسط أشكال التأمين الادخاري، يدفع صاحب التأمين الادخاري مبلغاً مقطوعاً وحيداً إلى شركة التأمين، ويتلقى مقابل ذلك تدفقا من المدفوعات إما للفترة المتفق عليها أو طوال حياته (وأحيانا طوال حياة صاحب التأمين الادخاري وحياة شخص آخر معيّن في العقد). وتبعاً لوقت الدفع، يمكن تصنيف المدفوعات كمدفوعات تأمين ادخاري فورية أو كمدفوعات تأمين ادخاري مؤجلة. وفي التأمين الادخاري الفوري، يبدأ صاحب التأمين الادخاري في تلقي المدفوعات بمجرد شراء التأمين الادخاري. وفي التأمين الادخاري المؤجل، يتلقى صاحب التأمين الادخاري المدفوعات بعد فترة زمنية، ويكون ذلك عادة عند تقاعده من العمل. ويشتري التأمين الادخاري المؤجل لمزاياه المتعلقة بالضرائب على الدخل. وفي التأمين الادخاري المؤجل، يتراكم دخل الملكية على فترة سنوات قبل أن يبدأ صاحب التأمين الادخاري في تلقي المدفوعات. ولا تُفرض ضرائب على دخل الملكية قبل توزيعه على صاحب التأمين الادخاري. وتأخير الضرائب يسمح بتراكم مبلغ من المال أكبر مما يمكن جمعه لو كانت الضرائب مستحقة الدفع في السنة التي يتحقق فيها دخل الملكية. ويمكن للتأمين الادخاري

المؤجل أن ينتقل إلى ورثة صاحب التأمين الادخاري إذا لم تكن المدفوعات قد بدأت عند وفاته، كما يمكن أن تشمل استحقاقات وفاة تُدفع إلى ورثته. وتنقسم مدفوعات التأمين الادخاري الفوري والمؤجل إلى مدفوعات ثابتة ومتغيرة. وفي المدفوعات الثابتة، يتلقى صاحب التأمين الادخاري مبالغ ثابتة على فترات منتظمة. أما المدفوعات المتغيرة فهي تكفل لصاحب التأمين الادخاري تدفقا من دخل أدنى مع مبلغ إضافي يتغير بتغير أداء استثمارات التأمين الادخاري. وبالتالي، فإن صاحب التأمين الادخاري يتحمل بعضا من مخاطر الاستثمار في التأمين الادخاري، ويتلقى بعضا من الأرباح إذا كان أداء الاستثمار جيدا.

3-291 والتأمين الادخاري تنظمه شركات التأمين وهو من أدوات إدارة المخاطر. وفيه يتجنب صاحب التأمين الادخاري المخاطرة بالموافقة على تلقي تدفق مالي محدد (إما في شكل مبلغ مطلق أو وفق صيغة معينة مرتبطة بمؤشر، مثلا) مقابل التخلي عن مبلغ كبير. وتحمل شركة التأمين مخاطرة تحقيق أرباح من استثمار ذلك المبلغ تفوق ما ستدفعه إلى صاحب التأمين الادخاري. وتحدد معدلات التأمين الادخاري مع أخذ معدلات العمر المتوقع في الاعتبار. وعلى شركة التأمين أن تدفع مبالغ أكبر من المبالغ المتوقعة إلى أصحاب التأمين الادخاري الأطول عمرا، الذي يتلقون أكثر من مدفوعاتهم الأصلية، إضافة إلى الدخل المكتسب من استثمارها. أما من يتوفون مبكرا، فيتلقون أقل بكثير من ذلك، وتتلقى شركة التأمين، في حالتهم، أكثر مما كان متوقعا.

المثال العملي 3-18 طريقة عمل التأمين الادخاري

3-292 يبين هذا المثال العملي طريقة عمل التأمين الادخاري.

3-293 لنفترض أن شركة تأمين عرضت في السنة t مدفوعات فردية قدرها 600.0 وحدة سنويا مدى الحياة مقابل مبلغ مقطوع قدره 10000.0 وحدة. ولنفترض أن كل عملية دفع تحدث في منتصف السنة، اعتبارا من السنة t . ولنفترض أيضا أن شركة التأمين تتوقع أن يعيش الشخص المعني 25 سنة أخرى، وأن معدل الخصم المستعمل يبلغ 5.0 في المائة. ويعرض الجدول 3-84 هذه المعلومات.

الجدول 3-84

بيانات عن التأمين الادخاري

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	سعر شراء التأمين الادخاري	10000.0
(2)	المدفوعات السنوية إلى صاحب التأمين الادخاري	600.0

رقم الخط	البند	القيمة
(3)	العمر المتوقع لصاحب التأمين الادخاري	25.0
(4)	سعر الخصم (بالنسبة المئوية)	5.0

294-3 ويبيّن الجدول 3-85 كيفية حساب رسم الخدمة السنوي المرتبط بالتأمين الادخاري، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى صاحب التأمين الادخاري وغير ذلك من المعاملات. وفيما يلي طريقة حساب رسم الخدمة السنوي المرتبط بالتأمين الادخاري:

- بما أن المدفوعات السنوية إلى صاحب التأمين الادخاري هي مدفوعات ثابتة (600.0 وحدة)، وأنه من المتوقع أن يعيش 25 أخرى، فإن سلسلة المدفوعات تمثل متوالية هندسية، مع دفع أول مبلغ في منتصف السنة الأولى. وبالتالي، يمكن حساب صافي القيمة الحالية للمدفوعات السنوية إلى صاحب التأمين الادخاري (NFV) باستخدام المعادلة $FV \left[\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right]$ وتصحيحها بمعامل $\sqrt{1+i}$ كالتالي:
- $$NFV = (\sqrt{1+i}) \left\{ FV \left[\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right] \right\} = (\sqrt{1+0.05})(600.0) \left[\frac{1-(1+0.05)^{-25}}{0.05} \right] = 8665.2 \text{ units,}$$

حيث

تمثل FV المدفوعات السنوية

و i سعر الخصم (بالقيمة العشرية)

و n عدد السنوات

- وتبلغ القيمة الحالية الصافية للمدفوعات السنوية 8665.2 وحدة فقط. وبما أن سعر شراء التأمين الادخاري هو 10000.0 وحدة، فإن ذلك يعني أن الوحدات المتبقية وقدرها 1334.8 وحدة تمثل القيمة الحالية الصافية لرسوم الخدمة السنوية التي تتوقع شركة التأمين الحصول عليها.

- ويمكن الإعراب عن القيمة الحالية الصافية السنوية لرسوم الخدمة (NSC) كالتالي: $(\sqrt{1+i}) \left\{ ASC \left[\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right] \right\}$ حيث تمثل ASC رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي. ويُجمع بين هذه الصيغة وبين الصيغة المستخدمة لاستخلاص القيمة الحالية الصافية للمدفوعات السنوية $(NFV = (\sqrt{1+i}) \left\{ FV \left[\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right] \right\})$ وهذا يعني ضمناً أنه يمكن اختصار صافي القيمة الحالية لرسوم الخدمة السنوية في الشكل $NSC = (ASC) \left(\frac{NFV}{FV} \right)$ ثم إعادة ترتيب عناصره ليصبح $ASC = (FV) \left(\frac{NSC}{NFV} \right)$. ونحصل بالتالي على رسم الخدمة (ASC = 92.4 وحدة) بضرب المبالغ السنوية المدفوعة إلى صاحب التأمين الادخاري (FV = 600.0 وحدة) في القيمة الحالية الصافية الحالية لرسم الخدمة السنوي (NSC = 1334.8 وحدة) ثم قسمة النتيجة على

القيمة الحالية الصافية للمدفوعات السنوية إلى صاحب التأمين الادخاري
 $NFV = 8665.2$ وحدة). ورسم الخدمة المحسوب على أساس سنوي هو مخرجات
 شركة التأمين عن إدارتها للتأمين الادخاري.

3-295 وبذلك يكون المبلغ المعروض من شركة التأمين والبالغ 600 وحدة هو مبلغ
 صاف، سواء أدرك صاحب التأمين الادخاري ذلك أم لم يدركه. وفي الواقع، فإن صاحب
 التأمين الادخاري يحق له الحصول على 692.4 وحدة في السنة، ولكن شركة التأمين تحتفظ بـ
 92.4 وحدة كرسوم على خدماتها.

3-296 ويوجد في كل سنة دخل استثمار مستحق القبض لصاحب التأمين الادخاري يعادل
 تأثير انخفاض سعر الخصم بـ 5.0 في المائة على المبلغ المتبقي لدى شركة التأمين. وفي السنة t ، يبلغ
 دخل الاستثمار 500.0 وحدة، منها 66.7 وحدة⁽⁶⁴⁾ مستخدمة لتمويل رسم الخدمة المحسوب
 على أساس سنوي والجزء المتبقي من رسم الخدمة وقدره 25.7 وحدة متأت من الانخفاض التدريجي
 للقيمة الحالية الصافية لرسم الخدمة المحسوب على أساس سنوي، من 1334.8 وحدة إلى
 1309.1 وحدة. ويضاف دخل الاستثمار المتبقي (433.3 وحدة) إلى قيمة صافي احتياطات
 التأمين الادخاري البالغة 8665.2 وحدة. وفي نهاية السنة الأولى، يكون صافي القيمة الحالية
 للمدفوعات السنوية قد بلغ 8498.5 وحدة؛ وهو المبلغ الأصلي البالغ 8665.2 وحدة، زائداً
 الفائدة وقدرها 433.3 وحدة، ناقصاً المدفوعات البالغة 600 وحدة. ويبلغ الانخفاض التدريجي
 لصافي القيمة الحالية للمدفوعات السنوية في بداية السنة، بالتالي، 166.7 وحدة، ويبلغ الانخفاض
 التدريجي لصافي القيمة الحالية لرسوم الخدمة السنوية 25.7 وحدة. وبذلك يبلغ الانخفاض التدريجي
 لمجموع احتياطات التأمين الادخاري 192.4 وحدة.

الجدول 3-85

حساب رسم الخدمة (الناتج) المرتبط بالتأمين الادخاري، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى صاحب
 التأمين الادخاري، والمعاملات الأخرى، بافتراض مدفوعات في منتصف السنة اعتباراً من السنة t

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(5)	مجموع القيمة الصافية الحالية لمدفوعات سنوية قدرها 600 لمدة 25 سنة	$\sqrt{(100.0/4)+1} \times (2) \times (100.0/4) - 1 + 1$ $\{ [100.0/4] / (3)^{-1} - (100.0/4) \}$	8665. 2
(6)	مجموع القيمة الصافية الحالية لرسوم الخدمة مدة 25 سنة	(1)-(5)	1334. 8
(7)	رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	(2) × (6) / (5)	92.4

(64) هذا المبلغ هو دخل الاستثمار المتأني من "استثمار" القيمة الحالية الصافية لرسم الخدمة المحسوب على أساس
 سنوي بسعر خصم قدره 5.0 في المائة.

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
	السنة t		
	دخل الاستثمار فيما يتعلق بـ:		
(8)		التأمين الادخاري	500.0
(8أ)		المدفوعات السنوية	433.3
(8ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	66.7
(9)		المبالغ المستحقة الدفع	
(9أ)		التأمين الادخاري	692.4
(9ب)		المدفوعات السنوية	600.0
(9ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	92.4
(10)		التغير في قيمة الأرصدة	
(10أ)		التأمين الادخاري	-
(10ب)		المدفوعات السنوية	192.4
(10ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	-
(11)		الأرصدة في نهاية السنة	166.7
(11أ)		التأمين الادخاري	25.7-
(11ب)		المدفوعات السنوية	
(11ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	9807.6
(11ب)		المدفوعات السنوية	8498.5
(11ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	1309.1
	السنة t+1		
	دخل الاستثمار فيما يتعلق بـ:		
(12)		التأمين الادخاري	490.4
(12أ)		المدفوعات السنوية	424.9
(12ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	65.5
(13)		المبالغ المستحقة الدفع	
(13أ)		التأمين الادخاري	692.4
(13ب)		المدفوعات السنوية	600.0
(13ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	92.4
(14)		التغير في قيمة الأرصدة	
(14أ)		التأمين الادخاري	-
(14ب)		المدفوعات السنوية	202.0
(14ج)		رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	-
(15)		الأرصدة في نهاية السنة	175.1
			27.0-

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(15أ)	التأمين الادخاري	(11أ)+(14أ)	9605.5
(15ب)	المدفوعات السنوية	(11ب)+(14ب)	8323.4
(15ج)	رسوم الخدمة المحسوبة على أساس سنوي	(11ج)+(14ج)	1282.1

297-3 وتتواصل هذه العملية كل سنة. ومع مرور الوقت، يمثل الانخفاض التدريجي للاحتياطيات المتبقية جانبا متزايدا من المبالغ المستحقة الدفع، في حين يتضاءل الجزء الذي يمثل دخل الاستثمار المستحق الدفع. ومن حيث المبدأ، يمكن لشركة التأمين أن تستعرض كل سنة افتراضاتها بشأن العمر المتوقع المتبقي لصاحب التأمين الادخاري، وأن تعيد حساب المبلغ المتاح كرسوم خدمة. (أما في الممارسة العملية، فإن ذلك يحدث، على الأرجح، على فترات زمنية ومع تغير أجيال المستفيدين من التأمين الادخاري).

298-3 والمقصود من المثال الرقمي التفصيلي هو بيان كيفية عمل التأمين الادخاري، ولكن تلك الحسابات ليست ضرورية لتحديد مخرجات شركة التأمين. فاستنادا إلى العرض الوارد في الفقرات السابقة، يمكن تحديد قيمة المخرجات ببساطة كمجموع دخل الاستثمار المستحق الدفع إلى صاحب التأمين الادخاري (500 وحدة) ناقصا المبلغ المستحق الدفع له (600 وحدة)، ناقصا منها التغير في قيمة احتياطيات التأمين الادخاري (بنقصان قدره 192.4 وحدة) أو 92.4 وحدة (500-600-192.4) وحدة). وهذه النتيجة، كما يمكن رؤيته، موازية لقياس التأمين على الحياة، باستثناء غياب عنصر الأقساط الفعلية،

المخرجات المترتبة بالتأمين الادخاري

299-3 يبين المثال العملي أعلاه الخطوات التفصيلية لحساب المخرجات المترتبة بخطة واحدة للتأمين الادخاري. غير أن شركة التأمين تبيع عادة العديد من خطط التأمين الادخاري في أي فترة محاسبية. ولخطط التأمين الادخاري تلك أعمار متوقعة مفترضة لأصحابها، وكذلك مدفوعات أولية وسنوية مختلفة. ولذلك، يصعب على هيئة إعداد البيانات حساب المخرجات المترتبة بالتأمين الادخاري وفق الطريقة الموصوفة أعلاه. ويمكن، بدلا من ذلك، حساب مخرجات شركة التأمين المترتبة بإدارة التأمين الادخاري كالتالي:

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري

ناقصا المبلغ المستحق الدفع إلى أصحاب التأمين الادخاري (أو المستفيدين المتبقين على قيد الحياة) وفق شروط التأمين الادخاري (14-3) ناقصا التغير في احتياطات التأمين الادخاري، مع استثناء المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة.

300-3 ومبلغ دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري يعادل معامل الخصم مضروبا في قيمة الاحتياطات في بداية السنة، وهو مستقل عن الدخل الفعلي الذي تجنيه شركة التأمين من الاستثمار. وهذا البند يوازي مفهوم مكملات الأقساط في سياق التأمين على الحياة.

301-3 وستكون هيئة إعداد البيانات، بالتالي، بحاجة إلى جمع معلومات كلية عن كل بند من البنود المستخدمة في صيغة المعادلة (14-3) لحساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري.

302-3 وعند بداية تطبيق خطة للتأمين الادخاري، يحدث تحويل أموال من الأسر المعيشية إلى شركة التأمين. ويتمثل ذلك في حالات كثيرة وببساطة، في "ترحيل" مبلغ مقطوع مستحق الدفع من طرف تلك الشركة أو شركة تأمين أخرى، عند حلول استحقاق خطة عادية للتأمين على الحياة، مباشرة إلى خطة تأمين ادخاري. ولا حاجة في هذه الحالة إلى تسجيل دفع المبلغ المقطوع واقتناء التأمين الادخاري. ويحدث مجرد تغيير من احتياطات التأمين على الحياة إلى احتياطات التأمين الادخاري في القطاع الفرعي لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. وفي حالة شراء خطة تأمين ادخاري بشكل مستقل عن استحقاق خطة تأمين على الحياة، يسجل ذلك كمعاملتين ماليتين بين الأسرة المعيشية وشركة التأمين. وتدفع الأسرة المعيشية مبلغا إلى شركة التأمين وتتلقى أصلا ناشئا عن شروط خطة التأمين الادخاري. وتتلقى شركة التأمين أصلا ماليا من الأسرة المعيشية وتحمل التزامات مالية إزاءها.

303-3 والتأمين الادخاري ينتهي عادة بالوفاة، وعندها تحوّل أي احتياطات متبقية لصاحب التأمين الادخاري إلى شركة التأمين، أو إلى ورثته في حالة التأمين الادخاري المؤجل. أما إذا افترضنا أن شركة التأمين توقعت بدقة العمر المتوقع لصاحب التأمين الادخاري، أو لمجموعة أصحاب التأمين الادخاري ككل، فإن متوسط الأموال المتبقية عند الوفاة يكون صفرا. وإذا تغيرت الأعمار المتوقعة، فإنه يتعين إدخال تعديلات على الاحتياطات. وبالنسبة لخطط التأمين الادخاري الجارية، يقلل تمديد العمر المتوقع من المبلغ المتاح لشركة التأمين كرسوم خدمة، وقد يجعله مبلغا سالبا. ويتعين على شركة التأمين في هذه الحالة استخدام أموالها الخاصة بأمل استعادة تلك الأموال في المستقبل بربط خطط التأمين الادخاري برسوم خدمة أعلى.

3-304 وكما هو الحال مع التأمين على الحياة، فإن صاحب التأمين الادخاري هو فرد في جميع الحالات، ولذلك تجري معاملات التأمين الادخاري فقط بين شركات التأمين والأسر المعيشية، سواء كانت مقيمة أم غير مقيمة. وتسجل المخرجات المخصصة للأسر المعيشية كنفقات استهلاكها النهائي، في حين تسجل المخرجات المخصصة لغير المقيمين كصادرات من السلع والخدمات. وفي أحيان كثيرة، لا يكون بمقدور شركات التأمين تقديم البيانات الأولية التفصيلية عن كل بند من البنود (كمكاملات الأقساط، مثلاً) اللازمة لحساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري بحسب القطاع (مثل الأسر المعيشية المقيمة والعالم الخارجي). وقد تكون قادرة فقط على تقديم البيانات التي تسمح لهيئة إعداد البيانات بحساب مجموع الناتج. وفي مثل هذه الحالات، تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع افتراضات بشأن تخصيص البيانات الأولية باستخدام البيانات المتاحة قبل حساب مجموع المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الممكن أن تقدم شركات التأمين بيانات منفصلة عن المدفوعات الأولية المقدمة من الأسر المعيشية المقيمة والعالم الخارجي. وإذا لم يكن بمقدور شركات التأمين تقديم تفاصيل عن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تخصص ذلك البند بشكل متناسب مع المدفوعات الأولية المقدمة من الأسر المعيشية والعالم الخارجي، ثم حساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري المخصص لكل قطاع حساباً مباشراً. ويمكن عندئذ الحصول على مجموع المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري بوصفها مساوية لمجموع مخرجات القطاع.

3-305 ومن الممكن أيضاً للأسر المعيشية المقيمة شراء خطط للتأمين الادخاري من شركات تأمين غير مقيمة. ويمكن في هذه الحالات، الحصول من إحصاءات ميزان المدفوعات على تقديرات للواردات من رسوم الخدمات، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري، والمبالغ المستحقة الدفع إلى أصحاب التأمين الادخاري، والتغيرات في احتياطات التأمين الادخاري. وإذا لم تكن البيانات متاحة من إحصاءات ميزان المدفوعات، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام الأساليب المتبعة في حساب المعاملات المتصلة بمستوردات التأمين على الحياة التي سبق وصفها في سياق وضع تقديرات لتلك البيانات.

المثال العملي 3-19 مثال عملي على كيفية تسجيل المعاملات المتصلة بالتأمين الادخاري

3-306 يبيّن هذا المثال العملي كيفية حساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري والمعاملات الأخرى ذات الصلة، بالأسعار الجارية، باستخدام المحاملات المستمدة من شركات التأمين. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب

المالي لإظهار وسيلة الدفع المستخدمة في بعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

307-3 ويعرض الجدول 3-86 المعلومات المستمدة من شركات التأمين على الحياة من أجل حساب المعاملات المتصلة بالتأمين الادخاري. ويُفترض أن شركات التأمين قادرة على تقديم بيانات عن التغيرات في احتياطات التأمين الادخاري، باستثناء المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة. وإذا لم تتوافر تلك البيانات من شركات التأمين، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات حساب القيم انطلاقاً من الفرق بين التغير في احتياطات التأمين الادخاري والمدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة. ويفترض أن جميع خطط التأمين الادخاري اشترتها أسر معيشية مقيمة، ولن يُحتاج عندها إلى تصنيف البيانات إلى معاملات شركات التأمين مع الأسر المعيشية، وأخرى مع العالم الخارجي. ويُفترض أيضاً أن دخل الملكية المستحق القبض من طرف شركات التأمين نتيجة استثمار احتياطات التأمين الادخاري هو دخل مستحق الدفع من قطاعات مقيمة أخرى. وهذا المبلغ مختلف عن دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري، لأن هذا الأخير محسوب آكتوارياً.

308-3 ويبيّن الجدول 3-87 كيفية استخدام معلومات الجدول 3-86 لحساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري، فضلاً عن التغيرات في الأصول والخصوم المالية. وتُحسب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري (462.1 وحدة) كالتالي:

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري (2480.8 وحدة)
 ناقصاً المبلغ المستحق الدفع إلى أصحاب التأمين الادخاري (أو المستفيدين المتبقين على قيد الحياة) وفق شروط التأمين الادخاري (3000.0 وحدة)
 ناقصاً التغير في احتياطات التأمين الادخاري، مع استثناء المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة (-981.4 وحدة).

وتُحسب التغيرات في العملة والودائع لتعكس المدفوعات الفعلية الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة والمدفوعات السنوية من شركات التأمين إلى أصحاب التأمين الادخاري. ولننظر، على سبيل المثال، في حالة شركات التأمين. إن لها زيادة صافية في الأصول من العملات والودائع قدرها 29018.6 وحدة. وذلك نتيجة لما يلي:

- زيادة ناشئة عن المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة (30000.0 وحدة).

- زيادة ناشئة عن دخل الملكية المستحق القبض (2587.2 وحدة).
- انخفاض ناشئ عن المدفوعات السنوية إلى أصحاب التأمين الادخاري (3000.0 وحدة).

وُتْحَسَب التغيرات في مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري لتعكس اقتناء الأسر المعيشية لأصول مالية (التأمين الادخاري) وتكبد شركات التأمين لخصوم مالية.

الجدول 3-86

بيانات عن التأمين الادخاري من شركات التأمين

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة	30000.0	
(2)	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري	2480.8	D441
(3)	دخل الملكية المستحق القبض لشركات التأمين	2587.2	D4
(4)	المدفوعات السنوية إلى أصحاب التأمين الادخاري	3000.0	
(5)	التغير في احتياطات التأمين الادخاري باستثناء المدفوعات الأولية لخطط التأمين الادخاري الجديدة	-981.4	

الجدول 3-87

حساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري والتغيرات في الأصول والخصوم المالية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(6)	المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري	(2)-(4)-(5)	462.1	P1, P3
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(7)	شركات التأمين	(1)+(3)-(4)	29587.2	F2
(8)	الأسر المعيشية	(4)-(1)	-27000.0	F2
(9)	القطاعات الأخرى	(3)-(3)	-2587.2	F2
التغيرات في الأصول المالية (مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري)				
(10)	الأسر المعيشية	(1)+(5)	29018.6	F62
التغيرات في الخصوم (مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري)				

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(11)	شركات التأمين	(1)+(5)	29018.6	F62

309-3 ويبيّن الجدول 3-88 كيفية تسجيل القيود الواردة في الجدولين أعلاه. وتسجيل البنود مماثل لما ورد في المثال العملي على التأمين على الحياة.

قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري

310-3 يحسب المثال العملي أعلاه المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري بالأسعار الجارية. وكما هو الحال مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هناك حاجة إلى حساب قياسات حجم هذه المخرجات مع إزالة آثار تغيرات الأسعار. والطريقة المثلى لذلك هي إزالة أثر التضخم من المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري بالأسعار الجارية وفق مؤشر مقابل لأسعار الناتج، للحصول على قياس الحجم. ولكن، كما هو الحال مع العديد من أنواع الخدمات المالية الأخرى، لا يمكن ملاحظة الأسعار التي تمثل الطابع الحقيقي لمخرجات التأمين على الحياة، ملاحظة مباشرة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى اللجوء إلى طرق أخرى.

الجدول 3-88

تسجيل المعاملات المتعلقة بالتأمين الادخاري

الاستخدامات

الموارد

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج													
462.1		462.1			462.1	الناتج	P1					462.1	462.1
						إجمالي القيمة المضافة / إجمالي الناتج المحلي	B1g	462.1			462.1		462.1
حساب تخصيص الدخل الأولي													
2587.2		2587.2			2587.2	دخل الملكية	D4			2587.2	2587.2		2587.2
2480.8		2480.8		2480.8		دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441	2480.8			2480.8		2480.8
						إجمالي رصيد الدخل الأولي / إجمالي الدخل القومي	B5g	568.6	2480.8	- 2587.2	462.1		462.1
حساب استخدام الدخل المتاح													
462.1	462.1					نفقات الاستهلاك النهائي	P3		462.1		462.1		462.1

المجموع	السلع والخدمات	المجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	المجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
						إجمالي الادخار	B8g	568.6	2018.6	- 2587.2	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)	B9	568.6	2018.6	- 2587.2	0.0		0.0
الحساب المالي													
0.0		0.0	- 2587.2	2018.6	568.6	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)	B9						
						العملة والودائع	F2	29587.2	- 27000.0	- 2587.2	0.0		0.0
29018.6		29018.6			29018.6	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	F62		29018.6		29018.6		29018.6

3-311 وكما هو الحال مع أنواع أخرى من التأمين، هناك طريقتان للحصول على قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري، هما طريقة إزالة أثر التضخم، وطريقة مؤشر الحجم. وكما سبق شرحه، في الفرع المتعلق بحساب قياسات الحجم للتأمين على غير الحياة، توجد أوجه قصور في طريقة مؤشر الحجم. ولذلك يفضل استخدام طريقة إزالة أثر التضخم في بناء قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري باستخدام مؤشرات أسعار مناسبة قادرة على تسجيل التغير في أقساط التأمين الادخاري. غير أنه، خلافا لحالة التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، تستبعد صيغة حساب المخرجات المرتبطة بالتأمين الادخاري المدفوعات الأولية لخطط التأمين الجديدة. وبالتالي، لا يمكن استخدام مؤشر الأسعار لأقساط التأمين الادخاري إلا لإزالة أثر التضخم من دخل الاستثمار الذي يعزى إلى أصحاب التأمين الادخاري، ثم استخدام القيم الناتجة لاستقراء المخرجات في سنة الأساس بالأسعار الجارية.

3-312 وقد لا يكون ممكنا استخدام طريقة مؤشر الحجم لبناء قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات التأمين الادخاري، بسبب صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية اللازمة لذلك. ويمكن هيئة إعداد البيانات، في تلك الحالة، النظر في إنتاج قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات التأمين الادخاري باستخدام الطرق الموصوفة أعلاه والمتعلقة بإنتاج قياسات حجم الواردات من رسوم خدمات التأمين على الحياة.

(د) إعادة تأمين

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
 دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 6 (ج)، ملخص
 مواضيعي - نظام التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة

313-3 مثلما يحدث أن تحدّد وحدة مؤسسية فردية من تعرضها للمخاطر بالتأمين على نفسها، يحدث ذلك أيضا لشركات التأمين نفسها. ويسمى التأمين بين شركة تأمين وشركة تأمين أخرى إعادة التأمين⁽⁶⁵⁾. ويمكن لجميع الشركات اتخاذ شكل من أشكال إعادة التأمين، ولكن غالبا ما تخصص بعض كبريات الشركات في إصدار وثائق إعادة التأمين. ونظرا إلى أن هذه الشركات تتركز في عدد من المراكز المالية، فإن الكثير من التدفقات المرتبطة بإعادة التأمين تنطوي على معاملات مع العالم الخارجي. ومن الشائع أن تستصدر شركات إعادة التأمين وثائق إعادة تأمين مع شركات تأمين أخرى لزيادة التخفيف من مخاطرها. ويُسمى هذا النوع من التأمين تغطية إعادة التأمين.

314-3 ووثائق إعادة التأمين أكثر شيوعا مع التأمين على غير الحياة، ولكن يمكن أن تنطبق أيضا على وثائق التأمين على الحياة. وهناك نوعان من إعادة التأمين: إعادة التأمين التناسبي، وإعادة التأمين على الخسائر المفرطة. وبموجب إعادة التأمين التناسبي، تقبل شركة إعادة التأمين جزءا متفقا عليه من المخاطر؛ و"يُنازل" عن ذلك الجزء من الأقساط إلى شركة إعادة التأمين التي تتولى تغطية نفس النسبة من المطالبات. وفي هذه الحالة، تُعامل أي عمولة إعادة تأمين تدفعها شركة إعادة التأمين إلى حامل وثيقة التأمين (سواء كانت شركة تأمين مباشر أو شركة إعادة تأمين أخرى) كخصم في أقساط إعادة التأمين المستحقة الدفع. والمقصود بعمولة إعادة التأمين هو تغطية التكاليف التشغيلية لشركة التأمين المباشر⁽⁶⁶⁾. وفي إعادة التأمين على الخسائر المفرطة، تلتزم شركة إعادة التأمين بدفع جميع الخسائر التي تتجاوز عتبة معينة. وفي حالة عدم تقديم مطالبات أو تقديم مطالبات قليلة فوق تلك العتبة، يمكن لشركة إعادة التأمين التنازل عن

(65) من ناحية أخرى، يُعرف التأمين الذي تقدمه شركات التأمين إلى الوحدات المؤسسية التي ليست شركات تأمين باسم التأمين المباشر.

(66) يعرّب عادة عن عمولة إعادة التأمين بنسبة مئوية من أقساط إعادة التأمين الأولوية.

جانب من أرباحها لشركة التأمين المباشر. وجرت العادة على أن يعامل تقاسم الأرباح كتحويل جار من شركة إعادة التأمين إلى شركة التأمين المباشر بطريقة مماثلة لدفع مبالغ المطالبات.

قياس مخرجات إعادة التأمين ومعاملات أخرى

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى، الجزء الأول، معاملة التأمين
الدليل التجميعي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 2، معاملات التأمين، والوظائف، ونظم معاشات التقاعد

3-315 تقاس مخرجات إعادة التأمين بطريقة مماثلة لقياس التأمين المباشر على غير الحياة. وتوجد، مع ذلك، بعض المدفوعات الخاصة بإعادة التأمين. وهي عمولات مستحقة الدفع إلى شركة التأمين المباشر في إطار إعادة التأمين التناسبي، وتقاسم الأرباح في إعادة التأمين على الخسائر المفرطة. ومتى أخذت هذه العمولات في الاعتبار، يمكن حساب مخرجات إعادة التأمين كما يلي:

الأقساط المكتسبة ناقصا العمولات المستحقة الدفع

زائدا مكملات الأقساط (3-15)

ناقصا المطالبات المتكبدة المعدلة وتقاسم الأرباح.

3-316 وتُعرّف الأقساط المكتسبة بنفس طريقة تعريفها في التأمين على الحياة وعلى غير الحياة.

3-317 ويمكن اشتقاق المطالبات المتكبدة المعدلة باستخدام نهج التوقعات والنهج المحاسبي، على النحو المبين في الفرع المتعلق بالتأمين على غير الحياة. وعند استخدام نهج التوقعات، تحتاج هيئة إعداد البيانات أيضا إلى حساب مكملات الأقساط المتوقعة.

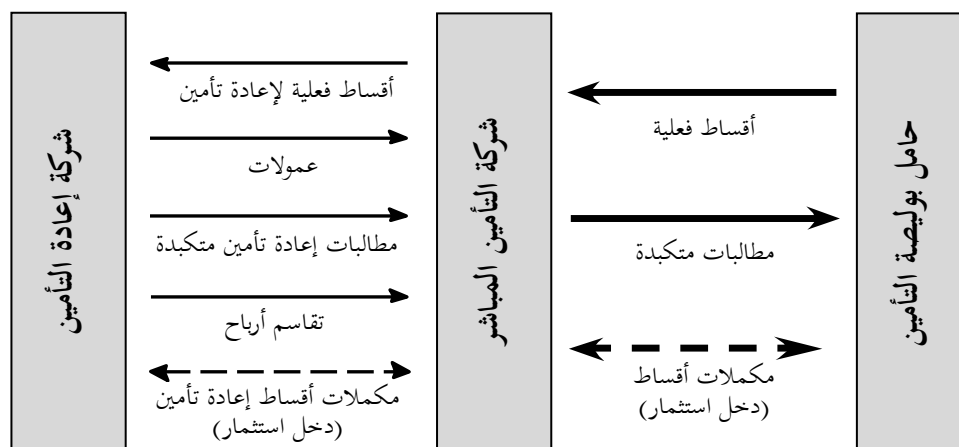
3-318 وحامل وثيقة التأمين المباشر لا يعرف، وليس بحاجة إلى أن يعرف، ما إذا كانت شركة التأمين المباشر تُشرك معها شركة إعادة تأمين لحمايتها من تكبد خسائر على تلك الوثيقة. وتتلقى شركة التأمين المباشر أقساطا فعلية من حملة وثائقها التأمينية. وهي تتنازل عن البعض منها لشركة إعادة تأمين. وتظهر الأقساط كمستحقة الدفع أولا إلى شركة التأمين المباشر، ثم يظهر قسط أقل قيمة كمستحق الدفع إلى شركة إعادة التأمين. وبعبارة أخرى، تُقيد المعاملات بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين كمعاملتين منفصلتين تماما، ولا يحدث أي توحيد بين معاملات شركة التأمين المباشر بوصفها مُصدرة لوثائق التأمين مع زبائنها، من

جهة، والمعاملات بين حامل وثيقة التأمين وشركة إعادة التأمين، من جهة ثانية. ويُعرف عدم التوحيد هذا باسم التسجيل الإجمالي من جانب شركة التأمين المباشر. والبديل (أي التسجيل الصافي) هو إظهار نصيب كل من شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين من أقساط التأمين، ولكن هذه الطريقة لا يوصى بها لا في المحاسبة التجارية ولا في نظام الحسابات القومية.

3-319 وتستخدم الأقساط الفعلية المستحقة الدفع من طرف شركة التأمين المباشر إلى شركة إعادة التأمين من طرف هذه الأخيرة لتوليد دخل استثماري. ويعامل دخل الاستثمار هذا كدخل استثمار مستحق الدفع إلى شركة التأمين المباشر، ويعود إلى شركة إعادة التأمين كمكمل للأقساط. وبذلك، تدفع شركة التأمين المباشر دخل استثمار إلى حملة وثائقها على أساس كامل الأقساط المكتسبة (أو الأقساط المستحقة الدفع، إذا ما استخدمنا القيمة التقريبية)، ولكنها تتلقى أيضا دخل استثمار من شركة إعادة التأمين على مبلغ الأقساط التي تنازلت عنها إلى شركة إعادة التأمين. ويمكن استخدام دخل الاستثمار المستحق لشركة التأمين المباشر من شركة إعادة التأمين لمقابلة جانب من دخل الاستثمار المستحق من شركة التأمين المباشر لحملة وثائقها، ولكن ذلك لا يسجل صراحة في ذلك الشكل. ويوجز الشكل 3-2 التدفقات بين حملة الوثائق وشركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين. ويشير السهم الداكن إلى أن التدفقات بين حملة الوثائق وشركات التأمين المباشر تشمل التدفقات المقابلة بين شركة التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين. ويشير السهم المتقطع إلى أن التدفقات من شركات التأمين المباشر إلى حملة الوثائق تعود إلى تلك الشركات، وأن التدفقات من شركات إعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر تعود إلى الأولى. ومن الشائع أن تحتفظ شركات التأمين التي تنازل عن جانب من خططها التأمينية بجزء من أقساط إعادة التأمين المستحقة لشركة إعادة التأمين. والدافع إلى ذلك عادة، هو أن يكون ذلك الجزء ضمانا في حالة عدم وفاء شركة إعادة التأمين بالتزاماتها في المستقبل. وأقساط إعادة التأمين المستحقة من شركة التأمين المباشر المتنازلة عن جزء من خططها التأمينية لشركة إعادة التأمين تشمل، حسب المفروض، تلك الودائع الضمانية، بما أن تلك الأقساط مسجلة على أساس الاستحقاق. وفي الحساب المالي، تسجل تلك الودائع الضمانية كخصوم مالية (أصول مالية) لشركات التأمين المباشر (شركات إعادة التأمين) تحت "القروض".

الشكل 3-2

التدفقات بين حملة وثائق التأمين، وشركات التأمين المباشر، وشركات إعادة التأمين



320-3 إعادة التأمين طريقة أساسية تواجه بها شركات التأمين المباشر المطالبات الاستثنائية. وفي حالة حدوث كوارث، يغطى جزء كبير من المطالبات المستحقة على شركات التأمين المباشر بتمويل من شركات إعادة التأمين. ويمكن تسجيل جانب من مطالبات إعادة التأمين كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية. ولكن بما أن الدافع الرئيسي وراء إعادة التأمين هو الحد من المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين المباشر، فإن تعامل شركة إعادة التأمين مع المطالبات الكبيرة بشكل استثنائي يدخل في نطاق عملها العادي. ولهذا السبب، وبما أن سوق إعادة التأمين تتركز على عدد صغير نسبيا من الشركات الكبيرة في جميع أنحاء العالم، فإنه من غير المرجح أن تتعرض شركة إعادة التأمين إلى خسائر كبيرة تتجاوز خسائر شركة التأمين المباشر، لا سيما في حالة خسائر التأمين المفرطة.

321-3 وكافة مخرجات شركة إعادة التأمين تمثل استهلاكاً وسيطاً لشركة التأمين المباشر الحاملة لبوليصة إعادة التأمين. وكما ذكر من قبل، فإن العديد من وثائق إعادة التأمين مبرمة بين شركات تأمين مقيمة في اقتصادات مختلفة. وبالتالي، تمثل قيمة المخرجات في هذه الحالات واردات لشركة التأمين التي تطلب إعادة تأمين، وصادرات لشركة إعادة التأمين.

322-3 وفي حالات كثيرة، لا يكون بمقدور شركة إعادة التأمين أن تقدم بيانات أولية تسمح لهيئة إعداد البيانات بحساب مخرجات إعادة التأمين حساباً مباشراً، لتخصيصه لكل قطاع من قطاعات المستخدمين (أي شركات التأمين المباشر المقيمة والعالم الخارجي). فقد لا يكون بإمكان شركات إعادة التأمين، مثلاً، تقديم معلومات قطاعية تفصيلية عن دخل الاستثمار المستحق القبض لها نتيجة استثمارها للاحتياطيات الفنية. وبالتالي، وكما هو الحال بالنسبة للتأمين على غير الحياة، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تستخدم البيانات الأولية المتاحة

لحساب مجموع مخرجات إعادة التأمين. ويمكنها بعد ذلك أن تستخدم مختلف الافتراضات لتخصيص المخرجات إلى قطاعات المستخدمين، استناداً إلى البيانات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الممكن لشركات إعادة التأمين تقديم بيانات منفصلة تسمح لهيئة إعداد البيانات بحساب بيانات الأقساط المستحقة من كل من شركات التأمين المقيمة والعالم الخارجي. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتخصيص مجموع مخرجات إعادة التأمين ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (أي، مكملات للأقساط). ويمكن عندئذ وضع تقديرات مباشرة لأقساط إعادة التأمين المستحقة من كل قطاع. ثم يُجمع التقديرات القطاعية للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة لشركات إعادة التأمين.

3-323 ويمكن الحصول من إحصاءات ميزان المدفوعات على تقديرات لواردات شركات التأمين المباشر المقيمة من خدمات إعادة التأمين وغيرها من المعاملات ذات الصلة مثل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط إعادة التأمين. ولكن، إذا لم تتضمن إحصاءات ميزان المدفوعات تلك البيانات، فقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى وضع تقديرات لها باستخدام إحدى التقنيات المتاحة. أولاً، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استقصاء شركات التأمين المحلية المتلقية لتلك الخدمات للحصول على بيانات عن الأقساط المستحقة الدفع، والمطالبات، وعمولات إعادة التأمين، والأرباح المستحقة لتلك الشركات. ومن الممكن أيضاً الحصول على تلك البيانات من الوكالة المسؤولة عن الإشراف على قطاع التأمين. ولكن ليس بإمكان شركات التأمين المحلية المتلقية لتلك الخدمات أن تقدم بيانات عن دخل الاستثمار الذي يعزى إليها، وعن مخصصات التسوية لدى شركات إعادة التأمين غير المقيمة. وستحتاج هيئة إعداد البيانات، بالتالي، إلى الاتصال بالبلدان الشريكة للحصول على بيانات عن البندين الناقصين لتكملة البيانات المستمدة من شركات التأمين المحلية المتلقية لتلك الخدمات. وقد يلزم، بعد ذلك، أن تطبق هيئة إعداد البيانات النسب المناسبة على البندين الناقصين قبل أن تتمكن من وضع تقديرات للواردات من رسوم خدمات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط إعادة التأمين. ثانياً، بإمكان هيئة إعداد البيانات أن تنظر في الاتصال بالبلدان الشريكة للحصول على جميع البيانات الأولية. ولعل هذه المهمة أيسر نسبياً من الحصول على بيانات البلدان الشريكة عن أنواع أخرى من التأمين، نظراً إلى أن أنشطة شركات إعادة التأمين تتركز في عدد محدود من البلدان. ويمكن، بعد ذلك، استخدام البيانات الأولية لوضع تقديرات للواردات من رسوم خدمات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والمطالبات المتكبدة، وصافي أقساط إعادة التأمين. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى التشاور مع القائمين بإعداد ميزان المدفوعات عند وضع تقديرات لمعاملات إعادة

التأمين. والهدف من ذلك هو ضمان الاتساق عند تسجيل تلك المعاملات في الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات.

3-324 وتنشئ شركات التأمين أحيانا كيانات إعادة تأمين منتسبة (ويكون ذلك عادة لتلبية متطلبات تتعلق برأس المال) محليا أو في الخارج، وتشتري منها خطط إعادة تأمين. ويمكن أن تحدث تلك المعاملات، كما هو الحال في المعاملات بين المؤسسات المتعددة الجنسيات وشركاتها المنتسبة، بأسعار لا تمثل أسعار السوق. وهذه الممارسة المعروفة باسم التسعير التحويلي يمكن أن تشوّه قياس قيمة خدمات إعادة التأمين المنتجة محليا والمستوردة. وينبغي لهيئات إعداد البيانات التي تتفطن إلى وجود هذه الممارسة أن تنظر في الاستعاضة عن الأسعار التحويلية بما يعادلها من أسعار السوق، لا سيما عندما يكون الفارق كبيرا وعندما يسمح توافر البيانات بذلك (من قبيل بيانات التسويات التي يجريها موظفو الضرائب، أو البيانات المستمدة من البلدان الشريكة). ومع ذلك، تتطلب عملية اختيار أفضل الأسعار السوقية المعادلة لتحل محل القيم الدفترية حذرا كبيرا وقرارات مستنيرة. وعند اتخاذ تلك القرارات، ينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تقوم أيضا بالتعديلات المقابلة في الحسابات الأخرى، مثل حسابات الدخل و/أو الحسابات المالية. والهدف من ذلك هو ضمان الاتساق في تسجيل هذه المعاملات في جميع الحسابات. غير أن تحديد القيم السوقية المقابلة يمثل في كثير من الحالات صعوبات، وقد لا تجد هيئة إعداد البيانات خيارا عدا التقييم على أساس التكاليف الصريحة المتكبدة في الإنتاج، أو غير ذلك من القيم التي تحددها المؤسسة المعنية.

3-325 وتسجيل المعاملات المرتبطة بإعادة التأمين مماثل لتسجيل التأمين على غير الحياة، باستثناء أن حامل بوليصة إعادة تأمين هو في جميع الأحوال شركة تأمين أخرى.

أمثلة عملية على كيفية تسجيل معاملات إعادة التأمين

3-326 يقدم هذا الفرع مثالين عمليين على كيفية حساب مخرجات إعادة التأمين بالأسعار الجارية، والمعاملات الأخرى ذات الصلة، وكذلك كيفية تسجيل هذه المعاملات. ويفترض المثالان العمليان أن شركات إعادة التأمين غير قادرة على تزويد هيئة إعداد البيانات بالبيانات الأولية اللازمة لتحسب حسابا مباشرا مخرجات إعادة التأمين التي سُخِّصت لحملة وثائق التأمين المقيمين وغير المقيمين (شركات التأمين المباشر). وبالتالي، فإن هيئة إعداد البيانات ستحتاج إلى حساب مجموع مخرجات إعادة التأمين أولا وقبل استخدام البيانات الأولية المتاحة لتخصيص المخرجات إلى قطاعي المستخدمين هذين. ويُفترض في المثالين أن مخرجات إعادة التأمين تُحسب باستخدام النهج المحاسبي. وسُجِّلت جميع المطالبات في المثالين كتحويلات جارية، أي بافتراض عدم وجود مطالبات كارثية. وتبيّن الأمثلة العملية، إضافة إلى ذلك، كيفية

تسجيل القيود المقابلة في الحسابات المالية لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-327 ويفترض المثال العملي 3-20 إعادة تأمين تناسبي. وهو يفترض أن شركات إعادة التأمين تطبق نفس نسب المخاطر التي ستغطيها، ونفس معدلات العمولات التي ستفرضها على زبائنها، بحيث يمكن لهيئة إعداد البيانات حساب مبالغ الأقساط التي تتنازل عنها شركات التأمين المباشر لشركات إعادة التأمين، وعمولات إعادة التأمين المستحقة من شركات إعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر، والمطالبات المتكبدة من طرف شركات التأمين والمستحقة من شركات إعادة التأمين. ويفترض المثال العملي 3-21 إعادة تأمين على الخسائر المفرطة. ولتوضيح مفهوم إعادة التأمين على الخسائر المفرطة، يفترض المثال العملي وجود شركة إعادة تأمين مقيمة واحدة، وشركة تأمين مباشر مقيمة واحدة، وشركة تأمين مباشر غير مقيمة واحدة. ويفترض أيضا أن جميع حملة وثائق التأمين لهم نفس الحصة المتناسبة من أرباح شركة إعادة التأمين، مما يجعل هيئة إعداد البيانات قادرة على حساب مبلغ الأرباح المشتركة.

3-328 ومن المرجح، في الممارسة العملية، أن تعرض شركات إعادة التأمين توليفة من إعادة التأمين التناسبي وإعادة التأمين على الخسائر المفرطة. ويمكن لها أن تطبق أيضا على جميع حملة وثائق التأمين نفس درجات المخاطرة ونفس معدلات العمولات (في حالة إعادة التأمين التناسبي) أو نفس معدلات الربح (في حالة التأمين على الخسائر المفرطة). ويشمل أي اقتصاد عادة شركات تأمين متعددة. ولذلك، وبدلا من أن تقوم هيئة إعداد البيانات بنفسها بحساب مبالغ الأقساط المتنازل عنها، والمطالبات المتكبدة من طرف شركات التأمين المباشر والتي تغطيها شركات إعادة التأمين، وعمولات إعادة التأمين، وأرباح شركات إعادة التأمين المستحقة لحملة وثائقها، بإمكانها أن تفكر في الحصول على البيانات المحملة عن تلك البنود من شركات إعادة التأمين. ومن الممكن أيضا الحصول على تلك البيانات الأولية من الوكالة المسؤولة عن الإشراف على قطاع التأمين.

المثال العملي 3-20 حساب مخرجات إعادة التأمين باستخدام إعادة التأمين التناسبي

3-329 يعرض الجدول 3-89 بيانات شركات التأمين المباشر المقيمة وغير المقيمة اللازمة لحساب الأقساط المتنازل عنها لشركات إعادة التأمين، ونصيب كل منها في المطالبات المتكبدة وعمولات إعادة التأمين المستحقة لشركات إعادة التأمين.

330-3 ويعرض الجدول 3-90 البيانات الأولية المستمدة من شركات إعادة التأمين. ويُفترض أن شركات التأمين المباشر تغطي ثلاثة أرباع المخاطر في حين تغطي شركات إعادة التأمين ريعها. وتدفع شركات إعادة التأمين أيضا عمولة إعادة تأمين قدرها 10.0 في المائة من إجمالي إعادة أقساط إعادة التأمين الأولية لمساعدة شركة التأمين المباشر على تغطية تكاليفها التشغيلية. وكما ذكر آنفا، قد لا تحتاج هيئة إعداد البيانات إلى أن تحسب بشكل مباشر المخاطر المتنازل عن تغطيتها وعمولات إعادة التأمين، لأنه من الممكن الحصول على تلك البيانات من شركات إعادة التأمين. ويُفترض أن دخل الاستثمار المستحق من شركات إعادة التأمين على استثمارها لاحتياطات حملة الوثائق هو دخل مستحق من قطاعات مقيمة أخرى. ويُفترض أن كامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق يشمل دخل الملكية هذا. وشركات إعادة التأمين غير قادرة على تقديم أي بيانات تفصيلية عن دخل الاستثمار هذا وعن التغيرات في مخصصات التسوية. وبالتالي، فإن هيئة إعداد البيانات بحاجة إلى حساب مجموع مخرجات إعادة التأمين قبل تخصيص تلك المخرجات لقطاعات المستخدمين باستخدام البيانات المشتقة عن الأقساط الفعلية المستحقة ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة لكل قطاع من قطاعات المستخدمين.

الجدول 3-89

بيانات مستمدة من شركات التأمين المباشر

رقم الخط	البند	القيمة
(1)	الأقساط المكتسبة	735.0
(أ1)	شركات التأمين المباشر المقيمة	685.0
(ب1)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	50.0
(2)	الأقساط غير المكتسبة	365.0
(أ2)	شركات التأمين المباشر المقيمة	330.0
(ب2)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	35.0
(3)	المطالبات المدفوعة	630.0
(أ3)	شركات التأمين المباشر المقيمة	530.0
(ب3)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	100.0
(4)	التغيرات في المطالبات القائمة	514.0
(أ4)	شركات التأمين المباشر المقيمة	424.0
(ب4)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	90.0

الجدول 3-90

بيانات مستمدة من شركات إعادة التأمين

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(5)	الأقساط المكتسبة	(أ5)+(ب5)	183.8
(أ5)	شركات التأمين المباشر المقيمة	0.25×(أ1)	171.3
(ب5)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	0.25×(ب1)	12.5
(6)	الأقساط غير المكتسبة	(أ6)+(ب6)	91.3
(أ6)	شركات التأمين المباشر المقيمة	0.25×(أ2)	82.5
(ب6)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	0.25×(ب2)	8.8
(7)	المطالبات المدفوعة	(أ7)+(ب7)	157.5
(أ7)	شركات التأمين المباشر المقيمة	0.25×(أ3)	132.5
(ب7)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	0.25×(ب3)	25.0
(8)	التغيرات في المطالبات القائمة	(أ8)+(ب8)	128.5
(أ8)	شركات التأمين المباشر المقيمة	0.25×(أ4)	106.0
(ب8)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	0.25×(ب4)	22.5
(9)	التغيرات في مخصصات التسوية		140.0
(10)	دخل الاستثمار من احتياطات التأمين		380.0
(11)	عمولات إعادة التأمين	(أ11)+(ب11)	27.5
(أ11)	شركات التأمين المباشر المقيمة	0.1×[(أ5)+(أ6)]	25.4
(ب11)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	0.1×[(ب5)+(ب6)]	2.1

الجدول 3-91

حساب الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة لكل قطاع

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(12)	الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين	(5)+(6)-(11)	247.5
(12أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(5أ)+(6أ)-(11أ)	228.4
(12ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(5ب)+(6ب)-(11ب)	19.1

331-3 ويبين الجدول 3-91 كيفية حساب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة لكل قطاع. وتُحسب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع كمجموع الأقساط المقابلة المكتسبة وغير المكتسبة. وتُحسب مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع مخصوما منها عمولات إعادة التأمين المستحقة القبض لجميع القطاعات كمجموع البيانات القطاعية المقابلة.

332-3 ويستخدم الجدول 3-92 البيانات الواردة في الجدول 3-91 لاشتقاق النسبة المئوية لخصصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة القبض. وتُحسب خصصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة القبض بقسمة الأقساط الفعلية المستحقة الدفع ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة لكل قطاع على مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة لجميع القطاعات ثم ضرب النتيجة في 100.0. وتُستخدم هذه البيانات في تقسيم مجموع مخرجات إعادة التأمين ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين.

333-3 ويبيّن الجدول 3-93 كيفية حساب مجموع مخرجات إعادة التأمين باستخدام النهج المحاسبي ثم تخصيص مجموع المخرجات لكل قطاع. ويبين الجدول أيضا كيفية تخصيص دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين وكيفية حساب صافي أقساط إعادة التأمين المستحقة الدفع على كل قطاع. وتُخصص مجموع المخرجات (110.3 وحدات) لكل قطاع بضرب خصصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية في الجدول 3-92 في مجموع المخرجات ثم قسمة النتيجة على 100.0. ويوزع دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (380.0) أيضا على كل قطاع باستخدام نفس الطريقة. ثم تُحسب أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة الدفع على كل قطاع حسابا مباشرا قبل تجميع التقديرات القطاعية، للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة لشركات التأمين.

الجدول 3-92

حساب الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين المستحقة القبض لكل قطاع (كنسبة مئوية)

رقم الخط	البند	الوصف	النسبة المئوية
(13)	الأقساط الفعلية ناقصا عمولات إعادة التأمين	(13أ)+(13ب)	100.0
(13أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	$100.0 \times [(12أ)/(12)]$	92.3

رقم الخط	البند	الوصف	النسبة المئوية
(13ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	$\times [(12ب)/(12)]$ 100.0	7.7

الجدول 3-93

حساب وتخصيص مخرجات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط إعادة التأمين

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(14)	المطالبات المتكبدة	(14)+(14ب)	286.0	D72, D722
(14أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(7أ)+(8أ)	238.5	D72, D722
(14ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(7ب)+(8ب)	47.5	D72, D722
(15)	المطالبات المتكبدة المعدلة	(9)+(14)	426.0	
(16)	مخرجات إعادة التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(5)-(10)+(11)-(15)	110.3	P1
(16أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(13أ)/[100.0/(16)]	101.7	P2
(16ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(13ب)/[100.0/(16)]	8.5	P6
(17)	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	(17)+(17أ)	380.0	D4, D441
(17أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(13أ)/[100.0/(17)]	350.6	D441
(17ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(13ب)/[100.0/(17)]	29.4	D441
(18)	صافي أقساط إعادة التأمين	(18)+(18ب)	426.0	D71, D712
(18أ)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(5)-(11)+(17أ)-(16أ)	394.8	D71, D712
(18ب)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(5)-(11)+(17ب)-(16ب)	31.2	D71, D712

الجدول 3-94

كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بإعادة التأمين التناسبي

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(19)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(7أ)-(5أ)-(11أ)	95.9-	F2
(20)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(7ب)-(5ب) (6ب)+(11ب)	5.9	F2
(21)	شركات إعادة التأمين	(5)+(6)-(10)-(11)-(7)	470.0	F2
(22)	القطاعات الأخرى	(10)-	-	F2
			380.0	

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
	التغيرات في الأصول المالية (احتياطيات التأمين الفنية)			
(22)	شركات التأمين المباشر المقيمة	(أ6)+(أ8)	188.5	F61
(23)	شركات التأمين المباشر غير المقيمة	(ب6)+(ب8)	31.3	F61
	التغيرات في الخصوم المالية (احتياطيات التأمين الفنية)			
(24)	شركات إعادة التأمين	(6)+(8)	219.8	F61

334-3 وبيّن الجدول 3-94 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية للوحدات المؤسسية. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة الأقساط ومبالغ دخل الاستثمار المدفوعة من الوحدات المؤسسية الأخرى إلى شركات إعادة التأمين، والمطالبات وعمولات إعادة التأمين المدفوعة من تلك الشركات إلى تلك الوحدات. وبالنسبة لشركات إعادة التأمين، تمثل الأقساط ودخل الاستثمار المستحق القبض زيادة في العملة والودائع، في حين تمثل المطالبات وعمولات إعادة التأمين المدفوعة نقصانا. والعكس ينطبق أيضا على الوحدات المؤسسية المقابلة. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة هي نتيجة الأقساط غير المكتسبة والتغيرات في الاحتياطيات المحتفظ بها لتغطية المطالبات القائمة. وبالنسبة لشركات إعادة التأمين، تمثل تلك البنود تغيرا في الخصوم المالية، أما بالنسبة للوحدات المؤسسية الأخرى، فهي تمثل تغيرا في الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، لشركات إعادة التأمين زيادة صافية في العملة والودائع قدرها 470.0 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن الأقساط المكتسبة (275.1 وحدة)، والتي تألفت من أقساط مكتسبة (183.8 وحدة) وأقساط غير مكتسبة (91.3 وحدة)؛ ومن دخل استثمار مستحق القبض من قطاعات مقيمة أخرى (380.0 وحدة).

- ونقصان في الأصول المالية من العملة والودائع ناشئ عن مطالبات مدفوعة (157.5 وحدة) وعمولات إعادة تأمين مدفوعة (27.5).

ولشركات إعادة التأمين أيضا زيادة صافية في الخصوم المالية للاحتياطيات الفنية قدرها 219.8 وحدة. وذلك نتيجة لزيادة فيما يلي:

- الأقساط غير المكتسبة (91.3 وحدة).
- الاحتياطيات في المطالبات القائمة (128.5 وحدة).

3-335 ويسجّل الجدول 3-95 المعاملات في الجداول الواردة أعلاه. وتسجيل معاملات إعادة التأمين مماثل لتسجيل التأمين على غير الحياة، باستثناء أن حامل بوليصة إعادة تأمين هو في جميع الأحوال شركة تأمين أخرى. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا تُقيّد سوى المعاملات بين شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر. وحرصا على التوضيح، ترد معاملات شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر المقيمة منفصلة وليس مجتمعة لإظهار معاملات قطاع الشركات المالية. وتُقيّد المعاملات مع شركات التأمين المباشر غير المقيمة تحت العالم الخارجي. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات شركات إعادة التأمين 110.3 وحدات. وتُقيّد هذخ المخرجات في حساب الإنتاج لشركات إعادة التأمين. و 101.7 وحدة من تلك المخرجات تستهلكها شركات التأمين المباشر المقيمة. ويُقيّد هذا المبلغ كاستهلاك وسيط في حساب الإنتاج. وتسجّل الوحدات الـ 8.5 الأخرى في الصادرات من السلع والخدمات، لأنها تدخل في استهلاك شركات التأمين المباشر غير المقيمة؛

(ب) ويُقيّد دخل الاستثمار المستحق القبض من طرف شركات إعادة التأمين على استثمار احتياطات التأمين (380.0 وحدة) كدخل ملكية مستحق القبض لها في حساب تخصيص الدخل الأولي. وهذا المبلغ مستحق الدفع على القطاعات الأخرى. ويُقيّد دخل الملكية بدوره كدخل استثمار يعزى إلى حملة وثائق التأمين (380.0 وحدة). وتوجد 350.6 وحدة مستحقة القبض لشركات التأمين المباشر، و 29.4 وحدة للعالم الخارجي؛ وتُقيّد هذه البنود في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(ج) وتُقيّد كل من أقساط إعادة التأمين، والمطالبات في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وصافي أقساط التأمين البالغ 426.0 وحدة مستحق القبض لشركات إعادة التأمين. ومن هذا المبلغ، توجد 394.8 وحدة مستحقة القبض لشركات التأمين المباشر المقيمة، و 2.31 وحدة للعالم الخارجي؛ ومطالبات إعادة التأمين البالغة 286.0 وحدة مستحقة الدفع على شركات إعادة التأمين. ومن هذا المبلغ، توجد 238.5 وحدة مستحقة القبض لشركات التأمين المباشر المقيمة، و 47.5 وحدة للعالم الخارجي؛

(د) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحسابات الرأسمالية، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات والميزان الخارجي الجاري في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) وفي الحساب المالي، سجلت شركات إعادة التأمين زيادة صافية قدرها 219.8 وحدة في خصومها المالية لاحتياطات التأمين الفنية. وتقابل ذلك زيادة صافية في

الأصول المقابلة لشركات التأمين المباشر المقيمة والعالم الخارجي. ولشركات إعادة التأمين أيضا زيادة صافية قدرها 470.0 وحدة في العملة والودائع. ويقابل ذلك نقصان صاف في الأصول المقابلة لشركات التأمين المباشر المقيمة والعالم الخارجي. وبما أن هذه البنود هي بنود مقابلة لبنود في الحسابات الأخرى أو أنها تعكس فقط المبادلات في الأصول والخصوم المالية، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض مطابق لصافي الإقراض/صافي الاقتراض الصافي في الحساب الرأسمالي.

الجدول 3-95

تسجيل المعاملات وفق نهج إعادة التأمين التناسبي

الاستخدامات

الموارد

الجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	التقطاعات الأخرى	شركات إعادة التأمين	شركات التأمين	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين المباشر المقيمة	شركات إعادة التأمين	التقطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج															
8.5	8.5						الصادرات من السلع والخدمات	P6					8.5		8.5
110.3			110.3		110.3		الناتج	P1						110.3	110.3
101.7	101.7						الاستهلاك الوسيط	P2	101.7			101.7			101.7
							إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	101.7-	110.3		8.5			8.5
							الميزان الخارجي للسلع والخدمات	B11					8.5-		8.5-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
380.0			380.0		380.0		دخل الملكية	D4			380.0	380.0			380.0
380.0	29.4		350.6			350.6	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441		380.0		380.0			380.0
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	248.9	110.3	380.0-	20.8-			20.8-
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
426.0			426.0		426.0		صافي أقساط التأمين على غير الحياة	D71	394.8			394.8	31.2		426.0
426.0			426.0		426.0		صافي أقساط إعادة التأمين على غير الحياة	D712	394.8			394.8	31.2		426.0
286.0		47.5	238.5			238.5	مطالبات التأمين على غير الحياة	D72		286.0			286.0		286.0
286.0		47.5	238.5			238.5	مطالبات إعادة التأمين على غير الحياة	D722		286.0			286.0		286.0
							إجمالي الدخل المتاح	B6g	92.6	250.3	380.0-	37.1-			37.1-
حساب استخدام الدخل المتاح															
							نفقات الاستهلاك النهائي	P3							
							إجمالي الادخار	B8g	92.6	250.3	380.0-	37.1-			37.1-
							الميزان الخارجي الجاري	B12					37.1		37.1
التغيرات في الأصول															
الحساب الرأسمالي															
							صافي الإقراض(+)	B9	92.6	250.3	380.0-	37.1-	37.1		0.0

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

الجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	شركات إعادة التأمين	شركات التأمين المباشر المقيمة	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين المباشر المقيمة	شركات إعادة التأمين	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الجموع
							صافي الاقتراض(-)								
الحساب المالي															
0.0		37.1	37.1-	-	250.3	92.6	صافي الإقراض(+) صافي الاقتراض(-)	B9							
					380.0		العملة والودائع	F2	95.9-	470.0	380.0-	5.9-	5.9		0.0
219.8			219.8		219.8		الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	F61	188.5			188.5	31.3		219.8
91.3			91.3		91.3		الأقساط غير المكتسبة		82.5			82.5	8.8		91.3
128.5			128.5		128.5		التغيرات في المطالبات القائمة		106.0			106.0	22.5		128.5

المثال العملي 3-21 حساب مخرجات إعادة التأمين في حالة إعادة التأمين على الخسائر المفردة

336-3 يعرض الجدول 3-96 بيانات المطالبات المتعلقة بشركات التأمين المباشر المقيمة وغير المقيمة، اللازمة لتحديد حجم مطالباتها المستحقة الدفع التي ستغطيها إعادة التأمين. وبالنسبة لكل شركة، تُحسب المطالبات المتكبدة كمجموع المطالبات المدفوعة والتغير في المطالبات القائمة. وتبلغ المطالبات التي تكبدها شركات التأمين المباشر المقيمة 954.0 وحدة، في حين تبلغ المطالبات التي تكبدها شركات التأمين المباشر غير المقيمة 190.0 وحدة.

الجدول 3-96

بيانات عن المطالبات مستمدة من شركات التأمين المباشر

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(1)	المطالبات المدفوعة	(أ1)+(ب1)	630.0
(أ1)	شركة التأمين المباشر المقيمة		530.0
(ب1)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة		100.0
(2)	التغيرات في المطالبات القائمة	(أ2)+(ب2)	514.0
(أ2)	شركة التأمين المباشر المقيمة		424.0
(ب2)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة		90.0
(3)	المطالبات المتكبدة	(أ3)+(ب3)	1144.0
(أ3)	شركة التأمين المباشر المقيمة	(أ1)+(أ2)	954.0
(ب3)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(ب1)+(ب2)	190.0

337-3 ويعرض الجدول 3-97 البيانات المستمدة من شركة إعادة التأمين، اللازمة لحساب مخرجات إعادة التأمين والمعاملات ذات الصلة في إطار افتراض إعادة التأمين على الخسائر المفردة. وفي إطار افتراض إعادة التأمين على الخسائر المفردة، لا تتحمل شركة إعادة

التأمين جزءا محددًا سلفًا من المخاطر التي تكبدها حملة وثائقها، ولا تمثل أقساط إعادة التأمين جزءًا ثابتًا من أقساط حملة وثائقها. ويُفترض أن شركة إعادة التأمين توافق على دفع جميع المطالبات التي تكبدها شركات التأمين المباشر المقيمة وغير المقيمة التي تتجاوز 800.0 وحدة و 150.0 وحدة، على التوالي. ويُفترض أيضًا أن شركة إعادة التأمين ستتنازل عن 15.0 في المائة و 10.0 في المائة من أرباحها لشركات التأمين المباشرة المقيمة وغير المقيمة، على التوالي. وبما أن المطالبات التي تكبدها شركات التأمين المباشر المقيمة تبلغ 954.0 وحدة، فإن شركة إعادة التأمين ستغطي مبلغ المطالبات البالغ 154.0 وحدة. وبما أن المطالبات التي تكبدها شركات التأمين المباشر غير المقيمة تبلغ 190.0 وحدة، فإن شركة إعادة التأمين ستغطي مبلغ تلك المطالبات البالغ 40.0 وحدة. ويُفترض أن المبلغ الذي تغطيه شركة إعادة التأمين ينقسم بالتساوي إلى مطالبات مدفوعة ورسوم في احتياطات تغطية المطالبات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يبيّن الجدول 3-97 أن شركة إعادة التأمين أبلغت عن أرباح بلغت 207.0 وحدة. وبالتالي، فإن حصة شركة التأمين المباشر المقيمة من الأرباح تبلغ 31.1 وحدة، في حين تبلغ حصة شركة التأمين المباشر غير المقيمة من تلك الأرباح 20.7 وحدة. وكما ذكر آنفاً، قد لا تحتاج هيئة إعداد البيانات في الممارسة العملية إلى أن تحسب الأرباح المستحقة الدفع على شركات إعادة التأمين إلى حملة وثائقها، لأنه من الممكن الحصول على تلك البيانات من شركات إعادة التأمين. ويُفترض أن دخل الاستثمار المستحق من شركات إعادة التأمين على استثمارها لاحتياطات حملة الوثائق هو دخل مستحق الدفع من قطاعات مقيمة أخرى. ويُفترض أن كامل دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يشمل دخل الملكية هذا. ويبيّن الجدول أن شركة إعادة التأمين غير قادرة على تقديم أي تفاصيل عن دخل الاستثمار هذا وعن التغييرات في مخصصات التسوية. وبالتالي، سيلزم حساب مجموع مخرجات إعادة التأمين أولاً قبل تخصيصه لقطاعات المستخدمين بنسب مستمدة من البيانات عن الأقساط الفعلية المستحقة عليها.

الجدول 3-97

بيانات مستمدة من شركة إعادة التأمين

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(4)	الأقساط المكتسبة	(أ4)+(ب4)	210.0
(أ4)	شركة التأمين المباشر المقيمة		150.0
(ب4)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة		60.0
(5)	الأقساط غير المكتسبة	(أ5)+(ب5)	104.0
(أ5)	شركة التأمين المباشر المقيمة		84.0
(ب5)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة		20.0

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(6)	المطالبات المدفوعة	(أ6)+(ب6)	97.0
(أ6)	شركة التأمين المباشر المقيمة	2/[800-(أ3)]	77.0
(ب6)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	2/[150-(ب3)]	20.0
(7)	التغيرات في المطالبات القائمة	(أ7)+(ب7)	97.0
(أ7)	شركة التأمين المباشر المقيمة	2/[800-(أ3)]	77.0
(ب7)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	2/[150-(ب3)]	20.0
(8)	التغيرات في مخصصات التسوية		131.0
(9)	دخل الاستثمار من احتياطات التأمين		388.0
(10)	الأرباح		207.0
(11)	حصة الأرباح المستحقة لحملة وثائق التأمين	(أ11)+(ب11)	51.8
(أ11)	شركة التأمين المباشر المقيمة	(10)×0.15	31.1
(ب11)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(10)×0.10	20.7

338-3 وبيّن الجدول 3-98 كيفية حساب الأقساط الفعلية المستحقة الدفع على كل قطاع. والخطوات المتبعة في اشتقاق هذه البيانات مماثلة للخطوات الواردة في الجدول 3-91، باستثناء أنه ليس ضرورياً تعديل البيانات لإزالة عمولات إعادة التأمين.

الجدول 3-98

حساب الأقساط الفعلية بحسب القطاع

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة
(12)	الأقساط الفعلية	(أ12)+(ب12)	314.0
(أ12)	شركة التأمين المباشر المقيمة	(أ4)+(أ5)	234.0
(ب12)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(ب4)+(ب5)	80.0

339-3 يستخدم الجدول 3-99 البيانات الواردة في الجدول 3-98 لاشتقاق النسبة المتفوية لحصة كل قطاع في مجموع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع. وخطوات اشتقاق هذه الحصص مماثلة للخطوات التي اتبعت في الجدول 3-92. وتستخدم هذه البيانات في تقسيم مجموع مخرجات إعادة التأمين ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين.

340-3 وبيّن الجدول 3-100 كيفية حساب المطالبات المتكبدة والأرباح المستحقة الدفع إلى كل قطاع من قطاعات المستخدمين. وبالنسبة لكل قطاع من قطاعات المستخدمين، تُحسب المطالبات المتكبدة كمجموع المطالبات المدفوعة والتغيرات في المطالبات القائمة قبل إضافتها إلى الأرباح المستحقة الدفع، للحصول على النتيجة المطلوبة. ثم تُجمع التقديرات القطاعية للحصول على تقديرات المبالغ المستحقة الدفع على شركة إعادة التأمين. وبيّن الجدول أيضاً كيفية حساب مجموع مخرجات إعادة التأمين باستخدام النهج المحاسبي ثم تخصيص

بمجموع المخرجات لكل قطاع. ويبين الجدول أيضا كيفية تخصيص دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين وكيفية حساب صافي أقساط إعادة التأمين المستحقة الدفع على كل قطاع. وخطوات القيام بذلك مماثلة للخطوات المتبعة في المثال العملي 3-20.

الجدول 3-99

تفاصيل الأقساط الفعلية بحسب القطاع (كنسبة مئوية)

رقم الخط	البند	الوصف	النسبة المئوية
(13)	الأقساط الفعلية	(14)أ+(14)ب	100.0
(13)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	$100.0 \times [(13)أ / (13)ب]$	74.5
(13)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	$[(13)ب / (13)ب] \times 100.0$	25.5

الجدول 3-100

حساب وتخصيص المطالبات المتكبدة وحصة الأرباح، ومخرجات إعادة التأمين، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، وصافي أقساط إعادة التأمين

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(14)	المطالبات المتكبدة	(15)أ+(15)ب	194.0	
(14)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	(16)أ+(17)أ	154.0	
(14)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(16)ب+(17)ب	40.0	
(15)	المطالبات المتكبدة والأرباح المستحقة الدفع	(16)أ+(16)ب	245.8	D72, D722
(15)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	(16)أ+(17)أ+(12)أ	185.1	D72, D722
(15)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(16)ب+(17)ب+(12)ب	60.7	D72, D722
(16)	المطالبات المتكبدة المعدلة	(8)+(15)	325.0	
(17)	المطالبات المتكبدة المعدلة والأرباح المستحقة الدفع	(17)+(12)	376.8	
(18)	مخرجات شركة إعادة التأمين (رسوم خدمات التأمين)	(4)+(9)-(18)	221.3	P1
(18)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	$[(14)أ / 100.0] \times (19)$	164.9	P2
(18)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	$[(14)ب / 100.0] \times (19)$	56.4	P6
(19)	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	(9)	388.0	D4, D441
(19)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	$[(14)أ / 100.0] \times (20)$	289.1	D441
(19)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	$[(14)ب / 100.0] \times (20)$	98.9	D441
(20)	صافي أقساط إعادة التأمين	(21)أ+(21)ب	376.8	D71, D712
(20)أ	شركة التأمين المباشر المقيمة	(14)أ+(20)أ-(19)أ	274.3	D71, D712
(20)ب	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(4)ب+(20)ب-(19)ب	102.5	D71, D712

الجدول 3-101

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بإعادة التأمين على الخسائر المفترطة

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(21)	شركة التأمين المباشر المقيمة	(أ6)+(أ11)-(أ4)-(أ5)	-	F2
			126.0	
(22)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(ب6)+(ب11)-(ب4)-(ب5)	-	F2
			39.3	
(23)	شركات إعادة التأمين	(4)+(5)-(6)+(9)-(11)	553.3	F2
(24)	القطاعات الأخرى	(9)-	-	F2
			388.0	
التغيرات في الأصول المالية (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(25)	شركة التأمين المباشر المقيمة	(أ7)+(أ5)	161.0	F61
(26)	شركة التأمين المباشر غير المقيمة	(ب5)+(ب7)	40.0	F61
التغيرات في الخصوم (الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة)				
(27)	شركات إعادة التأمين	(5)+(7)	201.0	F61

341-3 يبيّن الجدول 3-101 كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية للوحدات المؤسسية. والحسابات، بوجه عام، مماثلة للحسابات الواردة في الجدول 3-94، باستثناء أن هناك بنوداً إضافية ضرورية لتسجيل المعاملات في العملة والودائع الناشئة عن الأرباح المستحقة الدفع على شركة إعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر، والمشتريات من السلع والخدمات للاستهلاك الوسيط لشركة إعادة التأمين، من شركات غير مالية.

342-3 ويسجل الجدول 3-102 مختلف المعاملات ذات الصلة. والتحليل أساساً هو نفسه المتبع مع المثال العملي على إعادة التأمين التناسبي، باستثناء أن مطالبات إعادة التأمين تشمل أيضاً حصة الأرباح المستحقة الدفع على شركة إعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر.

قياسات الحجم لمخرجات إعادة التأمين

343-3 تحسب الأمثلة العملية أعلاه مخرجات التأمين على الحياة بالأسعار الجارية. وكما هو الحال مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هناك حاجة إلى حساب قياسات حجم هذه المخرجات بإزالة آثار تغيرات الأسعار. والطريقة المثلى لذلك هي إزالة أثر التضخم من المخرجات المرتبطة بإعادة التأمين بالأسعار الجارية وفق مؤشر أسعار للمخرجات مقابل، للحصول على قياس الحجم. ولكن، وكما هو الحال مع العديد من أنواع الخدمات المالية الأخرى، لا يمكن ملاحظة الأسعار التي تمثل الطابع الحقيقي لمخرجات إعادة التأمين، ملاحظة مباشرة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى اللجوء إلى طرق أخرى.

3-344 وكما هو الحال مع أنواع أخرى من إعادة التأمين، هناك طريقتان للحصول على قياسات الحجم لمخرجات إعادة التأمين، هما طريقة إزالة أثر التضخم، وطريقة مؤشر الحجم. وكما سبق شرحه، في الفرع المتعلق بحساب قياسات حجم التأمين على غير الحياة، توجد أوجه قصور في طريقة مؤشر الحجم. ولذلك يُفضَّل استخدام طريقة إزالة أثر التضخم في بناء قياسات حجم المخرجات لإعادة التأمين. غير أن نشاط إعادة التأمين قد لا يكون منتشرًا في بعض الاقتصادات بدرجة انتشار التأمين على غير الحياة، فيكون من المرجح ألا تتوافر فيها مؤشرات أسعار لأقساط إعادة التأمين. وفي تلك الحالات، وفي ضوء الروابط بين إعادة التأمين والتأمين على غير الحياة، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في بناء مؤشر مركب يستند إلى مؤشرات أسعار أقساط التأمين على غير الحياة باستخدام المخرجات لنوعي التأمين كأوزان ترجيحية.

3-345 وقد لا يكون ممكناً استخدام طريقة مؤشر الحجم لبناء قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات إعادة التأمين، بسبب صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية اللازمة لذلك. ويمكن لهيئة إعداد البيانات، في تلك الحالة، النظر في إنتاج قياسات حجم الواردات من رسوم خدمات إعادة التأمين باستخدام الطرق المستخدمة في إنتاج قياسات الحجم للواردات من رسوم خدمات أنواع أخرى من التأمين، ورد وصفها أعلاه.

الجدول 3-102

تسجيل المعاملات ذات الصلة بنهج إعادة التأمين على الخسائر المفردة

الموارد

الاستخدامات

الجموع	السلع والخدمات	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	التقطاعات الأخرى	شركات إعادة التأمين	شركات التأمين المباشرة القيمة	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	شركات التأمين المباشرة القيمة	شركات إعادة التأمين	التقطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج															
56.4	56.4						الصادرات من السلع والخدمات	P6					56.4		56.4
221.3			221.3		221.3		الناتج	P1						221.3	221.3
164.9	164.9						الاستهلاك الوسيط	P2	164.9			164.9			164.9
							إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	164.9-	221.3		56.4			56.4
							الميزان الخارجي للسلع والخدمات	B11					56.4-		56.4-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
388.0			388.0		388.0		دخل الملكية	D4			388.0	388.0			388.0
388.0		98.9	289.1			289.1	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	D441		388.0		388.0			388.0
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	124.3	221.3	388.0-	42.5-			42.5-
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
376.8			376.8		376.8		صافي أقساط التأمين على	D71	274.3			274.3	102.5		376.8

- (أ) الاستحقاقات التي يتلقاها المستفيد تكون مشروطة بمشاركته في النظام وتمثل استحقاقات اجتماعية، عملاً بأن هذا المصطلح مستخدم في نظام الحسابات القومية؛
- (ب) وينبغي الوفاء بشرط على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:
- '1' المشاركة في النظام إلزامية، إما قانوناً أو بموجب أحكام وشروط عقد العمل مع موظف أو مجموعة من الموظفين؛
- '2' النظام جماعي ويجري العمل به لفائدة مجموعة معينة من العمال، سواء كانوا في حالة عمل أم لا، مع قصر المشاركة على أفراد تلك المجموعة؛
- '3' يقدم رب العمل اشتراكاً (فعلياً أو محتسباً) إلى النظام بالنيابة عن الموظف، بصرف النظر عما إذا كان الموظف يقدم اشتراكاً أيضاً.

348-3 ويقدم المشتركون في نظم التأمين الاجتماعي اشتراكات في تلك النظم (أو أن هناك من يقدم تلك الاشتراكات بالنيابة عنهم) ويتلقون الاستحقاقات. وتحدد الاشتراكات والاستحقاقات بطريقة مماثلة لتحديد أقساط التأمين ومطالباته. ويجب دفع الاشتراك إلى نظام التأمين الاجتماعي لكي يحق للمستفيد منه الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية التي يقدمها النظام. واستحقاق التأمين الاجتماعي هو استحقاق اجتماعي يُدفع لأن المشترك شارك في نظام للتأمين الاجتماعي ولأن المخاطرة الاجتماعية المؤمنَ ضدها حدثت.

تفاصيل نظم التأمين الاجتماعي

349-3 تنقسم نظم التأمين الاجتماعي في نظام الحسابات القومية لعام 2008 إلى عدة أقسام بحسب خصائصها، مثل نوع النظام، والقطاع المؤسسي، ونوع الاستحقاق، ودرجة الاستقلالية، والتمويل.

350-3 ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من نظام التأمين الاجتماعي والقطاعات التي تشغلها:

- (أ) ويشمل النوع الأول من نظم التأمين الاجتماعي المجتمع بأكمله، أو أجزاء كبيرة منه، وهو نوع تفرضه أو تشرف عليه وتموله وحدات حكومية. ومعاشات التقاعد المدفوعة في إطار هذه النظم يمكن أن تكون أو لا تكون لها صلة بمستويات مرتبات المستفيدين أو تاريخ عملهم. أما منافع المعاشات غير التقاعدية فهي أقل ارتباطاً بمستوى المرتبات. وتختلف أهمية الضمان الاجتماعي النسبية، مقارنة بغيره من نظم التأمين، اختلافاً كبيراً بين البلدان حسب الترتيبات المؤسسية المعمول بها فيها. ويمكن أن يقتصر الضمان الاجتماعي في بعض البلدان على معاشات

التقاعد الأساسية المقدمة في إطار شبكة للسلامة الاجتماعية. وفي تلك الحالات، فإن معاشات التقاعد المقدمة إلى موظفي القطاع الحكومي، نفسها، يمكن تقديمها عبر قنوات أخرى غير الضمان الاجتماعي. وعلى الطرف الآخر، يمكن تقديم جميع معاشات التقاعد، بما فيها المستحقة لموظفي المؤسسات الخاصة، من خلال الضمان الاجتماعي؛

(ب) ويتمثل النوع الثاني في نظم التأمين الاجتماعي عدا الضمان الاجتماعي المرتبطة بالتوظيف. وتقوم هذه النظم على العلاقة بين العامل ورب العمل لتوفير استحقاق لمعاشات تقاعد يشكل جزءا من شروط العمل، ولا تعود مسؤولية تقديمه إلى القطاع الحكومي في إطار أحكام الضمان الاجتماعي. وهذه النظم يطبقها أحيانا القطاع الحكومي على موظفيها، أو يطبقها أرباب العمل في القطاعات غير الحكومية. ويمكن أيضا أن تقوم شركة تأمين بتطبيق هذه النظم نيابة عن أرباب العمل.

3-351 وتنقسم استحقاقات نظم التأمين الاجتماعي إلى معاشات تقاعد واستحقاقات غير المعاشات التقاعدية. وتنقسم الاشتراكات في التأمين الاجتماعي، بالتالي، إلى اشتراكات في نظم المعاشات التقاعدية، واشتراكات في نظم غير المعاشات التقاعدية. وأهم استحقاقات المعاش التقاعدي التي تشملها نظم التأمين الاجتماعي هو الدخل بعد التقاعد، ولكن يمكنها أن تشمل أيضا عددا من الطوارئ. فعلى سبيل المثال، يمكن دفع معاشات تقاعدية إلى أرمل/أرملة الشخص المستفيد من التأمين، أو إلى من تعرضوا لإصابات أثناء العمل وأصبحوا غير قادرين عن العمل. وتُعامل كحالات تستوجب تقديم معاش تقاعدي جميع هذه الحالات الطارئة التي تؤدي إلى توقف مكتسب الدخل الرئيسي، نتيجة الوفاة أو العجز، عن كسب الدخل له وللمعاليه. وتُجمع جميع المنافع الأخرى تحت منافع المعاشات غير التقاعدية. وهي تشمل، على سبيل المثال، المدفوعات المستحقة في حالة المرض أو البطالة، أو لأسباب متصلة بالإسكان، أو بالتعليم، أو بظروف أسرية خاصة. والتمييز بين النوعين هام لأن نظام الحسابات القومية يعترف بالالتزامات بتقديم بعض المعاشات التقاعدية سواء حُصصت بالفعل، للوفاء بها، أصول مالية أم لم تخصص، ولكنه لا يعترف باحتياطيها منافع المعاشات غير التقاعدية إلا عندما تكون مخصصاتها موجودة فعلا.

3-352 ويمكن تقسيم نظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف عدا الضمان الاجتماعي، أيضا إلى نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع. ونظام المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات (ويشار إليه أحيانا بنظام شراء المال) هو نظام تتحدد فيها استحقاقات الموظف عند تقاعده فقط على أساس مستوى اشتراكاته المتراكمة أثناء فترة عمله وتزايد قيمتها نتيجة استثمارها من طرف مديري النظام. ويتحمل

الموظف، بالتالي، كامل مخاطرة النظام في دفع دخل كاف للموظف بعد تقاعده. وبحكم التعريف، يساوي صافي قيمة صندوق معاشات تقاعدية في نظام محدد الاشتراكات صفراً في جميع الحالات، لأن قيمة خصومه المالية تعادل قيمة أصوله المالية. والنظام المحدد الاستحقاقات هو نظام يتحدد فيه استحقاقات الموظف عند تقاعده باستخدام صيغة معينة، تحدد كامل المبلغ المستحق الدفع، أو الحد الأدنى لذلك المبلغ. وفي هذه الحالة، يتحمل مخاطرة دفع دخل كاف إلى الموظف بعد تقاعده إما رب العمل بمفرده، أو يتقاسم تلك المخاطرة كل من رب العمل والموظف. وفي بعض الحالات، تكون مخاطرة رب العمل مغطاة بنظام تأمين متعدد أرباب العمل يشغل نظاماً للمعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات، نيابة عن رب العمل. والنظم التي يمكن تعريفها بشكل مماثل لنظام محدد الاشتراكات ولكن بضمانات دنيا، أو غير ذلك من النظم المهجنة الأخرى، يضعها نظام الحسابات القومية ضمن نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع.

3-353 ويمكن تصنيف نظم التأمين الاجتماعي أيضاً من حيث درجة استقلاليتها. ونظم التأمين الاجتماعي المستقلة هي التي لها صناديق تعمل كوحدات منفصلة ومستقلة عن الوحدات التي أنشأتها (مثل الشركات). وهي تُنشأ لتوفير استحقاقات التقاعد لمجموعات محددة من العاملين، ولها أصولها وخصومها الخاصة بها. كما أنها تقوم بمعاملات أصولها المالية في السوق. وهذه الصناديق تنظم وتوجه من طرف موظفين أفراد يعملون في القطاع الخاص أو الحكومي، أو بصورة مشتركة بين أرباب عمل فرادى وموظفيهم. ويقدم أرباب العمل و/أو الموظفون اشتراكات منتظمة إلى تلك الصناديق. وتُعرف هذه الصناديق أيضاً باسم صناديق المعاشات التقاعدية (وتُخصص لقطاع الشركات المالية) أو صناديق الضمان الاجتماعي إذا كانت تشغلها الحكومة (وتُخصص إلى القطاع الحكومي)⁽⁶⁷⁾. أما صناديق المعاشات التقاعدية غير المستقلة فهي ترتيبات المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة أو كيانات القطاع الخاص التي لا تشمل صندوقاً عاملاً بصورة مستقلة. وهي تشمل أيضاً الترتيبات التي ينظمها رب عمل من غير الحكومة، يحتفظ فيها باحتياطيات الصندوق مع الاحتياطيات الخاصة به أو يستثمرها في أوراق مالية يُصدرها بنفسه. وتُخصص هذه الصناديق لقطاع رب العمل.

(67) مثلما ورد تفسيره في Dippelsman (2009)، ينبغي النظر إلى "نظام المعاشات التقاعدية" في إطار تباينه مع "صندوق المعاشات التقاعدية". فنظام المعاشات التقاعدية هو مجموعة من القواعد والترتيبات الموضوعية لدفع المعاشات التقاعدية، في حين أن صندوق المعاشات التقاعدية هو مجموعة من الأصول المالية المستخدمة في دفع الاستحقاقات.

3-354 وتصنّف نظم التأمين الاجتماعي أيضا بحسب ما إذا كانت مموّلة أم غير مموّلة. والنظام المموّل هو الذي تتراكم فيه احتياطات محددة لتغطية الالتزامات بدفع أي مبالغ مستحقة في المستقبل. أما النظام غير المموّل فهو الذي لا يتضمن احتياطات محددة مخصصة لدفع الاستحقاقات. وفي هذه الحالات، تُدفع الاستحقاقات من إيرادات الاشتراكات مع مراعاة أي فائض يضاف إلى الموارد الأخرى الخاصة بمدير النظام، أو عجز يُنقص من تلك الموارد. ويمكن أن تكون نظم التأمين الاجتماعي المموّلة مستقلة أو غير مستقلة، في حين أن نظم التأمين الاجتماعي غير المموّلة ليست مستقلة. ونظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات هي، تعريفاً، مموّلة في حين أن نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع يمكن أن تكون مموّلة أو غير مموّلة.

وثائق التأمين الشخصية وقيمتها كتأمين اجتماعي

3-355 تسمح بعض نظم التأمين الاجتماعي للمشاركين باستصدار وثائق تأمين باسمهم، بل تشترط ذلك أحيانا. ولكي تعامل وثيقة التأمين الفردية كجزء من نظام التأمين الاجتماعي، يجب أن تكون استحقاقات المشترك من النوع الاجتماعي، كما يجب أن تلي شرطا أو أكثر من الشروط الواردة في الفقرة 3-347 (ب).

3-356 وثقيد الأقساط المستحقة الدفع والمطالبات المستحقة القبض تحت وثائق التأمين الفردية الصادرة في إطار نظام للتأمين الاجتماعي كاشتراكات الضمان الاجتماعي واستحقاقات التأمين الاجتماعي. وكثيرا ما تُدفع اشتراكات نظم التأمين الاجتماعي شهريا أو على أساس أكثر تواترا، لأنها تُخصم في كثير من الأحيان مباشرة من الأجور والمرتببات عند دفعها.

3-357 ومعظم وثائق التأمين الفردية التي تُعتبر نظم تأمين اجتماعي هي على الأرجح لأغراض المعاش التقاعدي، ولكن يمكن أن تغطي أيضا طوارئ أخرى، كتوفير الدخل في حالة عجز حامل الوثيقة عن العمل لمدة طويلة بسبب المرض، أو في حالة وفاته.

نظرة عامة على الاستحقاقات الاجتماعية

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 8، حساب إعادة توزيع الدخل
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء 2، نظم التأمين الاجتماعي

3-358 تمثل نظم التأمين الاجتماعي وسيلة هامة يحصل من خلالها الأفراد المشتركون في تلك النظم على استحقاقات توصف بالاستحقاقات الاجتماعية، في حالة حدوث ما يمكن أن يؤثر سلباً على رفاهتهم. ومع ذلك، فإن بعض الاستحقاقات الاجتماعية تُدفع بصورة مستقلة عن المشاركة في نظام للتأمين الاجتماعي. وشروط دفع الاستحقاقات، وليس طبيعة الاستحقاقات نفسها، هي التي تحدد نظام التأمين الاجتماعي. ويقدم هذا الفرع نظرة عامة على الاستحقاقات الاجتماعية، ويقدم الفرع التالي نظرة عامة على الاشتراكات الاجتماعية.

3-359 والاستحقاقات الاجتماعية هي تحويلات جارية تتلقاها الأسر المعيشية، والهدف منها هو تلبية الاحتياجات التي تنشأ نتيجة أحداث مثل المرض أو البطالة أو التقاعد، أو نتيجة ظروف تتعلق بالسكن أو بالتعليم أو بظروف أسرية خاصة.

3-360 وتصبح الاستحقاقات الاجتماعية مستحقة الدفع عند وقوع أحداث معينة، أو نتيجة ظروف معينة، يمكن أن تؤثر سلباً على رفاه الأسر المعيشية المعنية، بزيادة أعبائها أو بالحد من مواردها أو دخلها. والاستحقاقات الاجتماعية تقدم نقداً أو عينا. وهناك عدد من الظروف التي تستوجب عادة دفع استحقاقات اجتماعية:

(أ) حاجة المستفيدين أو مُعاليتهم إلى العلاج الطبي، أو علاج الأسنان وغيرها من أشكال العلاج، أو إلى الرعاية الاستشفائية، أو الطويلة الأجل، أو في فترة النقاهة، أو رعاية النوافس، أو المصابين بعجز مزمن، أو المسنين، وما إلى ذلك. ويمكن تقديم استحقاقات اجتماعية عينا في شكل علاج أو رعاية مجانا أو بأسعار لا تعكس قيمتها السوقية، أو في شكل سداد نفقات الأسر المعيشية. ويمكن أيضاً تقديم استحقاقات اجتماعية نقداً إلى المستفيدين الذين يحتاجون إلى رعاية صحية؛

(ب) ظروف المستفيدين الذين يحتاجون إلى دعم معالين من قبيل الزوج والأطفال والمسنين الأقارب، والعجز وغيرهم. وعادة ما تدفع الاستحقاقات الاجتماعية نقداً في شكل بدلات للمعالين أو للأسرة؛

(ج) ظروف المستفيدين الذين ينخفض دخلهم في حالة العجز عن العمل أو العجز عن العمل كامل الوقت. وعادة ما تدفع الاستحقاقات الاجتماعية نقداً بانتظام طوال بقاء الظروف التي تستوجب دفع تلك الاستحقاقات. وفي بعض الحالات، يُدفع مبلغ مقطوع إضافة إلى المدفوعات المنتظمة أو بدلا عنها. وقد يتوقف الشخص عن العمل لأسباب منها:

'1' التقاعد الطوعي أو الإلزامي؛

- '2' والبطالة القسرية، بما في ذلك حالات التسريح من العمل المؤقت أو العمل لفترات قصيرة؛
- '3' المرض أو الإصابة العرضية، أو ولادة طفل، وما إلى ذلك، مما يمنع الشخص من العمل، أو من العمل كامل الوقت؛
- (د) ويتلقى المستفيدون مدفوعات للتعويض عن انخفاض الدخل بسبب وفاة من كان مصدر الدخل الرئيسي لهم؛
- (هـ) ويحصل المستفيدون على سكن، إما مجاناً أو بأسعار رمزية، أو بتسديد نفقات أسرهم المعيشية. وهناك استحقاقات اجتماعية عينية؛
- (و) ويتلقى المستفيدون بدلات لتغطية نفقات التعليم لهم ولمعاليهم. وتقدم الخدمات التعليمية أحياناً عينا.
- 3-361 والظروف الموصوفة أعلاه هي الظروف التي تُقدم فيها عادة الاستحقاقات الاجتماعية. وهذه القائمة توضيحية وليست حصرية. فمن الممكن، مثلاً، أن تكون بعض الاستحقاقات مستحقة الدفع بموجب بعض نظم التأمين الاجتماعي. ولكن جميع النظم لا تقدم استحقاقات في جميع الظروف المذكورة أعلاه. وفي الممارسة العملية، يختلف نطاق نظم التأمين الاجتماعي اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ومن نظام إلى آخر داخل البلد الواحد.
- 3-362 وتقدم الاستحقاقات الاجتماعية أحياناً في إطار نظم التأمين الاجتماعي أو في إطار برامج المساعدة الاجتماعية. وتنقسم المنافع الاجتماعية المقدمة في كلا الترتيبين إلى منافع معاشات تقاعدية ومنافع معاشات غير تقاعدية. ومنافع المعاشات التقاعدية تُدفع نقداً في جميع الحالات، في حين تُدفع منافع المعاشات غير التقاعدية عينا في بعض الحالات. واستحقاقات التأمين الاجتماعي يقدمها أحياناً القطاع الحكومي، أو أرباب العمل إلى الموظفين ومعاليهم، كما يمكن أن تقدمها وحدات أخرى مثل النقابات العمالية في إطار نظام للتأمين الاجتماعي. ويمكن أن يكون تلقي تلك الاستحقاقات مشروطاً بالمشاركة في نظام التأمين الاجتماعي. وتشمل استحقاقات التأمين الاجتماعي التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي معاشات نقدية تقاعدية و/أو غير تقاعدية. وقد تشمل استحقاقات التأمين الاجتماعي التي تدفعها النظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي، معاشات تقاعدية وغير تقاعدية نقدية وعينية⁽⁶⁸⁾.

(68) تعامل الاستحقاقات الواجبة الدفع عينا كأنها تُدفع نقداً.

3-363 وعلى العكس من ذلك، فإن استحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية أو العينية التي يدفعها القطاع الحكومي أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية لا تعتبر استحقاقات تأمين اجتماعي لأن المساعدة الاجتماعية ليست نظاما ولا تتطلب اشتراكا، مثل دفع اشتراكات اجتماعية. وتقتصر المساعدة الاجتماعية في كثير من الأحيان على الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو المصابين بإعاقات، أو الأشخاص ذوي خصائص أخرى. ويجوز عادة لجميع أفراد الأسر المعيشية المقيمة طلب الحصول على المساعدة الاجتماعية، ولكن الحصول عليها مقيد في كثير من الأحيان بشروط. وكثيرا ما يجري تقييم للدخل المتاح ومقارنته بالاحتياجات المتصورة للأسرة المعيشية، ولا تحصل على هذا النوع من المساعدة الاجتماعية سوى الأسر المعيشية التي يقل دخلها عن عتبة معينة. (وكثيرا ما توصف هذه العملية بأنها "تحقق من القدرات" المادية للأسرة المعيشية). غير أن المعاشات التقاعدية تُدفع للجميع في بعض البلدان بدون أي حاجة للاشتراك في أي نظم، وتكون تلك المعاشات التقاعدية في تلك الحالة جزءا من المساعدة الاجتماعية أيضا.

3-364 وتمكّن الاستحقاقات الاجتماعية المدفوعة للأسر المعيشية التي تتلقاها من استخدام تلك المبالغ بنفس طريقة استخدامها لما تتلقاه من مصادر الدخل الأخرى. وعندما تُدفع الاستحقاقات الاجتماعية عينا، لا يكون للأسرة المعيشية أي خيار في كيفية استخدام تلك الاستحقاقات. فتلك الاستحقاقات تخفف على الأسرة المعيشية عبء تحمل تلك المصاريف من دخلها المتأتي من مصادر أخرى. غير أن الحكومات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم تتولى مسؤولية تزويد الأسر المعيشية بخدمات يمكن استخدامها ولكن لا يمكن مقايضتها بخدمات أخرى أو مبادلتها مع أسر معيشية أخرى. وهذه الخدمات تقدمها الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر مجانا أو بأسعار لا تعكس قيمتها السوقية. وتوصف هذه الاستحقاقات بأنها تحويلات اجتماعية عينية. ومن الأمثلة على ذلك، خدمات الصحة والتعليم. وتمثل التحويلات الاجتماعية العينية في استحقاقات الضمان الاجتماعي العينية واستحقاقات المساعدة الاجتماعية العينية.

نظرة عامة على اشتراكات الضمان الاجتماعي

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 7، حسابات توزيع الدخل
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 8، حساب إعادة توزيع الدخل

3-365 اشتراكات الضمان الاجتماعي هي مدفوعات فعلية أو محتسبة إلى نظم التأمين الاجتماعي بغرض توفير مبالغ استحقاقات التأمين الاجتماعي التي ستُدفع. واشتراكات الضمان الاجتماعي يمكن أن يدفعها أرباب العمل نيابة عن موظفيهم. وهي تشكل، بالتالي، جزءاً من تعويضات العاملين وتُدرج في ميزان الدخول الأولية للأسر المعيشية. وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تسجّل هذه الاشتراكات، بالإضافة إلى المبالغ التي تدفعها الأسر المعيشية ذاتها بوصفها أشخاصاً عاملين، أو عاملين لحسابهم الخاص، أو عاطلين عن العمل، كمبالغ مستحقة الدفع من طرف الأسر المعيشية ومستحقة القبض للوحدات المسؤولة عن نظم التأمين الاجتماعي. ويمكن لاشتراكات الضمان الاجتماعي أن تكون مستحقة القبض لوحدة في أي قطاع بوصفها مقدماً لنظام للتأمين الاجتماعي إلى موظفيها (وينطبق ذلك بشكل استثنائي على الأسر المعيشية، بوصفها مؤسسات غير اعتبارية عندما تدير نظاماً للتأمين الاجتماعي لموظفيها) أو لطرف ثالث ممثل في وحدة أوكلت لها مسؤولية إدارة النظام الاجتماعي. غير أن معظم الاشتراكات تسجّل حسب المرجح تحت موارد القطاع الحكومي، بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية في قطاع الشركات المالية. وتسجّل اشتراكات الضمان الاجتماعي تحت الاستخدامات فقط بالنسبة للأسر المعيشية، سواء كانت مقيمة أم غير مقيمة.

3-366 واشتراكات أرباب العمل هي اشتراكات ضمان اجتماعي مستحقة الدفع على أرباب العمل إلى صناديق الضمان الاجتماعي أو إلى نظم التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالتوظيف، لكفالة الاستحقاقات الاجتماعية لموظفيهم.

3-367 وعندما يدفع رب العمل اشتراكات الضمان الاجتماعي لفائدة موظفيه، تسجّل قيمة تلك الاشتراكات كأحد عناصر تعويضات العاملين إلى جانب المرتبات والأجور النقدية والعينية. ثم تسجّل اشتراكات الضمان الاجتماعي بوصفها مدفوعة من طرف الموظفين كتحويلات جارية إلى نظم الضمان الاجتماعي أو إلى نظم تأمين اجتماعي أخرى مرتبطة بالتوظيف. ورغم أن دفع أرباب العمل لاشتراكات موظفيهم نيابة عنهم هو إجراء أكفأ من الناحية الإدارية، فإنه ما ينبغي لذلك الإجراء أن يحجب ما يحيط به من واقع اقتصادي. فالمبلغ الذي يدفعه رب العمل إلى نظام الضمان الاجتماعي أو غيره من نظم التأمين الاجتماعي المرتبطة بالتوظيف ليس في الواقع تحويلاً جارياً إلى الصندوق من جانب رب العمل. وهو تحويل يحدث بين الموظف ونظام الضمان الاجتماعي أو غيره من نظم التأمين الاجتماعي المرتبطة بالتوظيف ويُقتطع من الأجر الذي يقدمه رب العمل. وهي حالة مماثلة لحصم الضرائب على الدخل المستحقة الدفع على الموظفين من مرتباتهم أو أجورهم ودفعها مباشرة إلى السلطات

الضريبية. وواضح في هذه الحالة أن الضرائب ليست تحويلات جارية مستحقة الدفع على أرباب العمل. وجرت العادة على وصف اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل بأنها مبالغ يعاد توجيهها عن طريق حسابي توزيع الدخل الأولي والثانوي للموظفين. ولكن الحسابات تصنف مختلف المبالغ المستحقة الدفع والقبض وصفا صحيحا. فالدفع المباشر لاشتراكات الضمان الاجتماعي أو الضرائب على الدخل من طرف أرباب العمل إلى نظم التأمين الاجتماعي أو نظم التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالتوظيف أو إلى السلطات الضريبية ليس سوى إجراء ملائم يختصر عملية الدفع ويحقق كفاءة إدارية.

368-3 ويمكن أن تكون الاشتراكات المدفوعة إلى نظم الضمان الاجتماعي ثابتة وبحسب عدد الموظفين، أو متغيرة بحسب مستويات مرتباتهم وأجورهم. وتتوقف المبالغ المدفوعة بموجب نظم التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالتوظيف على الترتيبات المتفق عليها بين أرباب العمل والموظفين.

369-3 وتنقسم نظم التأمين الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية إلى نوعين، هما النظم المحددة الاشتراكات، والنظم المحددة الاستحقاقات.

370-3 وتنقسم الاشتراكات المقدمة من أرباب العمل إلى نظم التأمين الاجتماعي إلى اشتراكات فعلية واشتراكات محتسبة.

371-3 وبالنسبة للاشتراكات الفعلية والمحتسبة على السواء، ترد العناصر المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والمعاشات غير التقاعدية بشكل منفصل.

372-3 وتمثل الاشتراكات الفعلية التي يقدمها أرباب العمل إلى نظم التأمين الاجتماعي في اشتراكات تقدم إلى كل من نظام الضمان الاجتماعي والنظم الأخرى المرتبطة بالتوظيف. وترد الاشتراكات المتصلة بالمعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات بصورة منفصلة.

373-3 ولا توجد اشتراكات محتسبة بالنسبة لنظم الضمان الاجتماعي.

374-3 وبالنسبة لنظام المعاشات المحدد الاشتراكات، لا توجد اشتراكات محتسبة إلا عندما يقوم رب العمل بتشغيل ذلك النظام بنفسه. وفي تلك الحالة، تُعامل قيمة تكلفة تشغيل النظام كاشتراك محتسب واجب الدفع إلى الموظفين كجزء من تعويضات العاملين. ويسجل هذا المبلغ أيضا كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية على الخدمات المالية.

375-3 وبالنسبة لنظام المعاشات المحدد الاستحقاقات، توجد اشتراكات محتسبة يقدمها رب العمل وتُحسب كقيمة متبقية. ويجب أن يكون مجموع الاشتراك الفعلي لرب العمل زائدا

بمجموع أي اشتراكات أخرى للموظفين زائدا الاشتراك المحتسب لرب العمل تساوي الزيادة في استحقاقات فترة العمل الجارية زائدا تكاليف تشغيل النظام⁽⁶⁹⁾.

3-376 وتدار بعض نظم المعاشات المحددة المنافع أحيانا إدارة جيدة تجعل الأموال المتاحة للنظام تتجاوز التزاماته إزاء الموظفين الحاليين والسابقين. ومن الممكن لرب العمل، في هذه الحالة، إقرار "عطلة اشتراكات" لا يدفع فيها أي اشتراكات فعلية خلال فترة اشتراك أو أكثر. ويجب، مع ذلك، حساب وتسجيل اشتراك محتسب من رب العمل.

3-377 ويمكن وصف بعض النظم بأنها لا تقوم على الاشتراكات لأن الموظفين لا يقدمون فيها أبدا أي اشتراكات فعلية. ومع ذلك، تُحسب وتسجل فيها اشتراكات محتسبة من رب العمل.

3-378 ويقدم بعض أرباب العمل بأنفسهم منافع معاشات غير تقاعدية إلى موظفيهم، أو موظفيهم السابقين أو مُعالِيهم، بدون اللجوء إلى مؤسسة تأمين، أو صندوق معاشات مستقل، وبدون إنشاء صندوق خاص أو احتياطي منفصل لذلك الغرض. وفي هذه الحالة، يُعتبر الموظفون الموجودون محميين من مختلف الاحتياجات أو الظروف المحددة، حتى في غياب احتياطات متراكمة لتغطية الاستحقاقات في المستقبل. ولذلك ينبغي أن تُحتسب في أجور أولئك الموظفين قيمة معادلة لقيمة اشتراكات الضمان الاجتماعي اللازمة لكفالة الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية الفعلية المتراكمة لفائدتهم. وتلك المبالغ تأخذ في الاعتبار أي اشتراكات فعلية قدمها رب العمل أو الموظف، وهي تتوقف ليس فقط على مستويات الاستحقاقات المستحقة الدفع حاليا وإنما أيضا على الطرق التي يرجح أن تتطور وفقها التزامات الموظفين في إطار تلك النظم في المستقبل نتيجة عوامل مثل التغيرات المتوقعة في عدد الموظفين الحاليين والسابقين، وتوزيعهم العمري، وأعمارهم المتوقعة. وبالتالي، فإن القيم التي ينبغي احتسابها للاشتراكات ينبغي أن تقوم، من حيث المبدأ، على نفس الاعتبارات الاكتوارية التي تحدد مستويات الأقساط التي تفرضها مؤسسات التأمين.

3-379 ولكن قد يصعب في الممارسة العملية تحديد الحجم الذي ينبغي إسناده لتلك الاشتراكات المحتسبة. وقد تضع المؤسسة بنفسها تقديرات لذلك، ربما على أساس الاشتراكات المدفوعة في خطط ممولة مماثلة، لحساب الالتزامات المحتملة في المستقبل، ويمكن استخدام تلك التقديرات في حالة وجودها. وثمة طريقة مقبولة أخرى هي استخدام نسبة مئوية معقولة من

(69) يرد في فرع لاحق وصف لأساليب حساب التكاليف أو رسوم الخدمات التي ينطوي عليها تشغيل نظم التأمين الاجتماعي.

الأجور والمرتببات المدفوعة إلى الموظفين الحاليين. وما عدا ذلك، قد يكون البديل العملي الوحيد هو استخدام منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة من المؤسسة خلال نفس الفترة المحاسبية كقيمة تقديرية للأجور المحتسبة اللازمة لتغطية الاشتراكات المحتسبة. وفي حين أنه من الواضح أن هناك أسبابا عديدة قد تجعل قيمة تلك الاشتراكات المحتسبة اللازمة تختلف عن قيمة منافع المعاشات غير التقاعدية غير الممولة والمدفوعة فعليا في نفس الفترة، مثل تغيير تكوين قوة العمل في المؤسسة والهيكل العمري لموظفيها، فإن المنافع المدفوعة فعليا في الفترة الجارية يمكن مع ذلك أن تكون أفضل تقدير متاح للاشتراكات والأجور المحتسبة ذات الصلة.

380-3 والواقع أن إعطاء الاشتراكات في نظام غير تشاركي قيمة مساوية لقيمة الاستحقاقات، في غياب أي معلومات أخرى، لا يعني أن الاستحقاقات نفسها تُعامل كجزء من تعويضات العاملين.

إدارة وتنظيم نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع

المرجعان:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 11، الحساب المالي
نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
أخرى، الجزء 2، نظم التأمين الاجتماعي

381-3 يجوز لرب العمل التعاقد مع طرف ثالث لإدارة صناديق المعاشات التقاعدية لموظفيه. وإذا وصل رب العمل تحديد شروط نظم المعاشات التقاعدية متوليا مسؤولية سد أي نقص في التمويل، ومحتفظا بأي فائض، فإنه يُعتبر مدير نظام المعاشات التقاعدية⁽⁷⁰⁾ وتُعتبر الوحدة التي تعمل تحت توجيهه وحدة الإشراف على نظام المعاشات التقاعدية⁽⁷¹⁾. وإذا كان الاتفاق بين رب العمل والطرف الثالث ينص على أن رب العمل يتنازل، في حالة عجزه عن التمويل، عن المخاطر والمسؤوليات للطرف الثالث مقابل حق ذلك الطرف الثالث في الاحتفاظ بأي فائض، فإن الطرف الثالث يُصبح مدير نظام المعاشات التقاعدية وأيضا المشرف على ذلك النظام في نفس الوقت. وعندما يكون مدير نظام المعاشات التقاعدية وحدة مختلفة عن وحدة الإشراف عن النظام، مع ما يترتب عن ذلك من أن المسؤولية عن أي عجز أو مطالبات أو فائض تقع على عاتق مدير النظام، فإن مطالبات صندوق المعاشات التقاعدية على مدير النظام تظهر تحت هذا العنوان. (ويكون التسجيل سلبا إذا حقق صندوق المعاشات التقاعدية

(70) يُعرف مدير نظام المعاشات التقاعدية أيضا باسم راعي نظام المعاش التقاعدي.

(71) المشرف الإداري على نظام المعاشات التقاعدية مسؤول عن التشغيل اليومي لذلك النظام.

من الدخل الاستثماري على استحقاقات المعاشات التقاعدية التي يحتفظ بها أكثر مما هو ضروري لتغطية الزيادة في الاستحقاقات، وكان الفرق مستحق الدفع إلى مدير نظام المعاشات التقاعدية).

382-3 ومع ذلك، فليس من غير المألوف أن تتعاقد وحدة وحيدة مع عدة أرباب عمل على إدارة صناديق المعاشات التقاعدية لموظفيهم في إطار صندوق معاشات تقاعدية متعدد أرباب العمل. وتنص ترتيبات هذا النوع من التعاقد على أن يتولى صندوق المعاشات التقاعدية المتعدد أرباب العمل مسؤولية أي نقص في الأموال اللازمة لتغطية الالتزامات مقابل حق الاحتفاظ بأية أموال فائضة. ويتوقع الصندوق المتعدد أرباب العمل أن يسفر تجميع المخاطر التي قد يتعرض إليها عدد من الموظفين عن توازن بين النقص والزيادة في التمويل، وعن فائض في الأموال بعد دفع جميع المطالبات، بشكل مماثل لما تقوم به شركات التأمين من تجميع للمخاطر التي قد يتعرض لها عدد كبير من زبائنها. وفي هذه الحالة، تصبح الوحدة المسؤولة عن الوفاء بالالتزامات المعاشات التقاعدية هي مديرة النظام وتحلّ في ذلك محلّ رب العمل. ولكن في هذه الحالات، إذا كانت الاشتراكات الفعلية التي يدفعها أرباب العمل والموظفون إلى صناديق المعاشات التقاعدية لا تكفي لتغطية الزيادة في الاستحقاقات من المعاشات التقاعدية نتيجة حالة العمالة في الفترة الجارية، فإن مسؤولية ذلك النقص تظل على عاتق أرباب العمل.

نظرة عامة على قياس مخرجات نظم التأمين الاجتماعي والمعاملات ذات الصلة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 6، حساب الإنتاج
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 6 (ج)، ملخص
مواضيعي - نظام التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
الدليل التجميعي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التذييل 2، معاملات التأمين،
والوظائف، ونظم المعاشات التقاعدية

383-3 يقدم هذا الفرع نظرة عامة على كيفية حساب مخرجات نظم التأمين الاجتماعي والمعاملات ذات الصلة. وسيرد في فروع لاحقة وصف أشمل للمعاملات المتعلقة بمختلف نظم المعاشات التقاعدية وغير التقاعدية.

384-3 وهناك أربع طرائق مختلفة لتنظيم التأمين الاجتماعي:

- (أ) تقدم الحكومة في إطار الضمان الاجتماعي قدرا من التأمين الاجتماعي؛
- (ب) ويمكن لرب العمل أن يضع لموظفيه نظاما للتأمين الاجتماعي؛
- (ج) ويمكن لرب العمل أن يكلف شركة تأمين بتشغيل النظام نيابة عنه بمقابل؛

(د) ويمكن لشركة تأمين أن تعرض خدماتها لتشغيل نظام معاشات تقاعدية لرب عمل أو عدة أرباب عمل مقابل أي دخل ملكية ومكاسب رأسمالية تحصل زيادة عما هو مستحق للمشاركين في النظام. ويدعى هذا الترتيب نظاما متعدد أرباب العمل.

وتحسب المخرجات لكل طريقة من طرائق تشغيل نظام التأمين الاجتماعي بطريقة مختلفة. وكافة مخرجات نظم التأمين الاجتماعي تستهلكه الأسر المعيشية لأنها المستفيد النهائي من استحقاقات التأمين الاجتماعي.

3-385 ويجري تشغيل نظم الضمان الاجتماعي كجزء من نشاط الحكومية العامة. وفي حالة التمييز بين الوحدات المستقلة، فإن ناتجها يحدّد بنفس الطريقة المتبعة مع جميع النواتج غير السوقية كمجموع التكاليف. وفي حالة عدم التمييز بين الوحدات المستقلة، تُدرج مخرجات الضمان الاجتماعي مع مخرجات مستوى الحكومة الذي يعمل فيه ذلك النظام.

3-386 وعندما يشغل رب عمل نظام التأمين الاجتماعي الخاص به، تُحدّد قيمة المخرجات أيضا كمجموع للتكاليف يشمل تقديرات للعائد من أي رأسمال ثابت يستخدم في تشغيل النظام. وحتى في حالة قيام رب العمل بإنشاء صندوق معاشات تقاعدية منفصل لتشغيل النظام، فإن قيمة المخرجات تقاس أيضا بنفس الطريقة.

3-387 وعندما يستخدم رب العمل شركة تأمين لتشغيل النظام نيابة عنه، تكون قيمة المخرجات هي قيمة الرسوم التي تتقاضاها شركة التأمين. وفي هذه الحالة، يكون رب العمل هو مدير نظام المعاشات التقاعدية، وتكون شركة التأمين هي المشرفة على إدارة ذلك النظام. ويسجّل الرسم الصريح الذي تفرضه شركة التأمين كاستهلاك وسيط لصندوق المعاشات التقاعدية. ويسجّل هذا المبلغ أيضا كمخرجات لصندوق المعاشات التقاعدية.

3-388 وفي حالة النظام المتعدد أرباب العمل، تقوم شركة التأمين بدور كل من مدير نظام المعاشات التقاعدية والمشرف على إدارته. وتحتاج قيمة المخرجات إلى قياس ضمني وهي تقاس بنفس طريقة قياس خطط التأمين على الحياة؛ وتُحسب بوصفها المبلغ الزائد في دخل الاستثمار المستحق القبض للأنظمة ناقصا المبلغ المضاف إلى الاحتياطات المخصصة لتغطية استحقاقات المعاشات التقاعدية حاليا ومستقبلا. وتكتب المخرجات كالتالي:

اشتراكات الضمان الاجتماعي

(3-16)

زائدا مكملات الاشتراكات

ناقصا المستحقات المستحقة الدفع

ناقصا الزيادات (زائدا النقصان) في الاستحقاقات من المعاشات التقاعدية⁽⁷²⁾.

(72) هذه الطريقة، مع ذلك، معادلة لحساب الناتج باستخدام مجموع التكاليف بما في ذلك عائد رأس المال الثابت (انظر الإطار 3-4).

3-389 وتُحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي بنفس الطريقة الواردة أعلاه. وهي تتألف، في حالة صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات، من مجموع الاشتراكات التقاعدية الفعلية التي دفعها أرباب العمل والموظفون. وهي تتألف، في حالة صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع، من مجموع الاشتراكات التقاعدية الفعلية التي دفعها أرباب العمل والموظفون، إضافة إلى اشتراكات الموظفين المحتسبة.

3-390 وتحتفظ صناديق المعاشات التقاعدية باحتياطيات في شكل استحقاقات المعاشات التقاعدية للوفاء بالالتزامات تجاه المستفيدين. وتمثل استحقاقات المعاشات التقاعدية خصوما مالية لصندوق المعاشات التقاعدية وأصولا مالية للمستفيدين. ويمكن أن تكون لبعض النظم خصوم مالية أخرى، مماثلة لخصوم منافع المعاشات غير التقاعدية. وللوفاء بالتزاماتها، تستثمر صناديق المعاشات التقاعدية في مختلف الأصول، مثل الأصول المالية أو الأرض أو المباني. ويُستخدم الدخل المتأتي من تلك الاستثمارات لتمويل دخل الاستثمار المستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية. وهذا الدخل مستحق للأسر المعيشية، ولكن صندوق المعاشات التقاعدية يحتفظ به في الممارسة العملية. وبالتالي، فإن الأسر المعيشية تعامل على أنها تدفع إلى صندوق المعاشات التقاعدية في حساب التوزيع الثانوي للدخل مبلغا معادلا لذلك في شكل مكملات اشتراكات.

الإطار 3-4

حساب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية المتعددة أرباب العمل

في غياب رسوم صريحة، يمكن حساب المخرجات (y) لمدير صندوق معاشات تقاعدية متعدد أرباب العمل باستخدام الصيغة المتبعة في حساب مخرجات التأمين على الحياة، كالتالي:

$$(3-4-1)$$

$$y=e+i+h+cs-p-pe$$

حيث تمثل e اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية، و i اشتراكات أرباب العمل المكتسبة في صناديق المعاشات التقاعدية و h اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية، و cs مكملات الاشتراكات، و p المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع، و pe التغيرات في مستحقات المعاشات التقاعدية.

ويجب أن تكون قيمة i في مستوى يجعل الاشتراكات الفعلية لرب العمل زائداً أي اشتراكات للموظفين زائداً اشتراكات رب العمل المحتسبة تعادل الزيادة في المنافع المستحقة الدفع لموظفي الفترة الجارية زائداً التكاليف التي تكبدها مدير النظام في تشغيل الصندوق. وفي حالة صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع والمتعددة أرباب العمل، تشمل التكلفة تقديرات لعائد رأس المال الثابت المستخدم في إدارة الصناديق.

وإذا كانت تكاليف تشغيل صندوق المعاشات التقاعدية المحدد المنافع صفراً والزيادة في الخدمة الجارية في استحقاق المعاش التقاعدي للموظفين هي ce تكون علاقة i بالعناصر الأخرى كالتالي:

$$(3-4-2)$$

$$e-i+h=o+ce$$

وباستخدام عناصر (3-4-2) في (3-4-1) تكون النتيجة:

$$(3-4-3)$$

$$y=o+ce+cs-p-pe$$

ولكن $pe=ce-cs-p$ وباستخدام هذه العبارة في المعادلة (3-4-3) تصبح النتيجة:

$$y=o+ce+cs-p-(ce+cs-p)=o$$

وهذا يعني أن استخدام صيغة التأمين على الحياة لحساب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع والمتعددة أرباب العمل يمكن أن يكون معادلاً لحساب المخرجات بوصفها مجموع التكاليف، بما في ذلك عائد رأس المال الثابت المستخدم في تشغيل الصناديق.

ويمكن حساب المخرجات (y) لمدير صندوق معاشات تقاعدية متعدد أرباب العمل باستخدام الصيغة المتبعة في حساب مخرجات التأمين على الحياة، كالتالي:

$$(3-4-4)$$

$$y=e+h+cs-p-pe$$

والعناصر المستخدمة في (3-4-4) هي العناصر المحددة في (3-4-1).

وإذا كانت تكاليف تشغيل صندوق المعاشات التقاعدية المحدد الاشتراكات صفراً فيجب أن تكون قيمة مكملات الاشتراكات في مستوى يجعل اشتراكات رب العمل الفعلية زائداً أية اشتراكات للموظفين زائداً مكملات الاشتراكات تعادل التغير في مستحقات المعاشات التقاعدية زائداً منافع المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع زائداً التكاليف التي تكبدها مدير الصندوق في تشغيل ذلك الصندوق. وبالتالي، يصبح لنا:

$$(3-4-5)$$

$$o+pe+p=e+h+cs$$

وباستخدام عناصر (3-4-5) في (3-4-4) تكون النتيجة:

$$y=o+pe+p-p-pe=o$$

وهذا يعني أن استخدام صيغة التأمين على الحياة لحساب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات والمتعددة أرباب العمل يمكن أن يكون معادلاً لحساب المخرجات بوصفها مجموع التكاليف، بما في ذلك عائد رأس المال الثابت المستخدم في تشغيل الصناديق.

3-391 ودخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية للنظم المحددة الاشتراكات يعادل دخل استثمار الأموال زائداً أي فائض تشغيلي صاف مكتسب عن تأجير الأراضي أو المباني التي يملكها الصندوق.

3-392 ودخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية للنظم المحددة الاستحقاقات يعادل الزيادة في المنافع المستحقة الدفع، وهي زيادة ناتجة عن اقتراب أجل استحقاقها. وهذا محدد اكتواريا لأن الخصوم المالية لصندوق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع تُحسب اكتواريا. ومبلغ الزيادة لا يتأثر بما إذا كان نظام المعاش التقاعدي قد كسب بالفعل دخلا من أصوله يكفي لتغطية التزاماته. وبالتالي، ينبغي لدخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (أي مكملات الاشتراكات) أن يشمل عنصرا محتسبا، إضافة إلى عنصر فعلي. ويمثل العنصر الفعلي دخل الاستثمار المستحق القبض من الأصول الفعلية التي تحتفظ بها صناديق المعاشات التقاعدية. ويمثل العنصر المحتسب دخل الاستثمار المحتسب المستحق الدفع على مدير صندوق المعاشات التقاعدية عن الفرق بين احتياطات الصندوق وخصومه المالية الاكتوارية. وهذا العنصر المحتسب ضروري عندما تقل الأصول المالية لصندوق المعاشات التقاعدية عن خصومه المالية الاكتوارية، مما يؤدي إلى مطالبة محتسبة لصندوق المعاشات التقاعدية على مدير الصندوق. وبإدراج دخل الملكية المحتسب والمستحق الدفع من مدير الصندوق، تتحقق المساواة بين دخل الاستثمار المستحق الدفع من الصندوق على استحقاقات معاشاته التقاعدية وبين دخل الاستثمار المستحق القبض للصندوق. ويكفل ذلك أن يعادل صافي قيمة الصندوق المعاشات التقاعدية صفرا.

3-393 والمقصود بالمنافع المستحقة الدفع هي منافع التأمين الاجتماعي، مثلما سبق وصفه. وجدير بالإشارة، مع ذلك، أن مدفوعات اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى نظم المعاشات التقاعدية والمبالغ التي يستلمها أصحاب تلك المعاشات التقاعدية تمثل اقتناء لأصول مالية وتصرفا فيها. وهي، إضافة إلى ذلك، تسجل كتحويلات جارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل في شكل اشتراكات ضمان اجتماعي ومنافع اجتماعية، على التوالي، بحيث تعكس الدخول المتاحة للأسر المعيشية تلك التدفقات. غير أن المعاملة المزدوجة لاشتراكات المعاشات التقاعدية ومنافعها تؤثر على ادخار الأسر المعيشية إذا لم تكن الاشتراكات والمنافع متساوية تماما. وبغية التوفيق بين معاملة المعاشات التقاعدية كتحويلات جارية وبين معاملة استحقاقات المعاشات التقاعدية كأصول مالية، من الضروري إدخال بند تعديلي. وهذا البند التعديلي يعيد اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى رصيد الدخل الثانوي ويخصم منه مبالغ المعاشات المستلمة. وبعد التعديل، يصبح ادخار الأسر المعيشية مساويا لما كان سيكون عليه لو أن اشتراكات الضمان الاجتماعي ومبالغ

المعاشات المستلمة لم تسجّل كتحويلات جارية. ويسمى هذا البند "التعديل مقابل التغيير في مستحقات المعاشات التقاعدية"، وهو يساوي:

مجموع قيمة اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية المستحقة الدفع إلى نظم المعاشات
التقاعدية

زائد/ مجموع قيمة مكملات الاشتراكات المستحقة الدفع من دخل الملكية الذي يعزى
إلى المستفيدين من صندوق المعاشات التقاعدية

ناقصا قيمة رسوم الخدمات ذات الصلة

ناقصا مجموع قيمة المعاشات التقاعدية التي دفعتها نظم المعاشات في شكل منافع
اجتماعية.

3-394 وينبغي للزيادة (أو النقصان) في منافع المعاشات التقاعدية أن تشمل المعاملات فقط، أي التغييرات الناتجة عن الخدمة المقدمة إلى رب العمل أو دخل الاستثمار على مستحقات المعاش التقاعدي المتراكمة، ناقصا منافع المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع. وما ينبغي أن يشمل ذلك التغييرات في مستحقات المعاشات التقاعدية نتيجة مكاسب وخسائر (مفاجآت) اكتوارية، أو تغييرات مفترضة، أو قواعد يتبعها صندوق المعاشات التقاعدية.

3-395 وعموما، تسري أساليب الحساب المذكورة أعلاه أيضا على نظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية. غير أنه في حالات نظم التأمين الاجتماعي الممولة والتي تقدم منافع معاشات غير تقاعدية، تُحسب المخرجات بنفس طريقة حساب مخرجات التأمين على غير الحياة وليس التأمين على الحياة.

3-396 وتنقسم اشتراكات الضمان الاجتماعي ومكملات الاشتراكات إلى نوعين من المعاملات. الأول هو قيمة مخرجات التأمين الاجتماعي، الذي يشكل رسوم الخدمة التي تفرضها الوحدة التي تشغل النظام. وتبعا لطبيعة النظام، تُدرج رسوم الخدمة إما كاشتراكات يدفعها رب العمل، أو كمكملات للاشتراكات. أما النوع الثاني من المعاملات فهو صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي. وهي الاشتراكات الفعلية أو المحتسبة التي تدفعها الأسر المعيشية إلى نظم التأمين الاجتماعي بغرض تخصيص المبالغ التي ستُدفع لتغطية منافع التأمين الاجتماعي. ويُحسب صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي كالتالي:

اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية لأرباب العمل

زائد/ اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل

زائد/ اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية للموظفين

زائد/ مكملات الاشتراكات المقابلة لدخل الاستثمار المستحقة من نظم المعاشات

التقاعدية على المستحقات التقاعدية

ناقصا رسوم الخدمة المستحقة الدفع إلى نظم المعاشات التقاعدية.

3-397 واشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل لا تنطبق إلا في حالة نظم المعاشات غير التقاعدية غير الممولة والمرتبطة برب عمل، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات التي يشغلها أرباب عمل، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي ذا صلة في حالة نظم الضمان الاجتماعي للأسباب التالية: أولاً، لا توجد مكملاً اشتراكات، لأن استحقاقات المعاش التقاعدي لا تسجل في الحسابات الأساسية في تلك النظم. ثانياً، لا تدخل رسوم الخدمات في اشتراكات الضمان الاجتماعي لرب العمل. وبدلاً من ذلك، تمثل رسوم الخدمات نفقات استهلاكية يقوم بها القطاع الحكومي لصالح فرادى الأسر المعيشية. وتدخل هذه الرسوم في الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية، وهي ممولة من تحويل اجتماعي عيني من القطاع الحكومي إلى الأسر المعيشية.

3-398 وتختلف مصادر البيانات اللازمة لحساب مخرجات نظم التأمين الاجتماعي وما يتصل بها من معاملات باختلاف نوع النظام وما إذا كان الصندوق الذي يعمل في إطار ذلك النظام هو وحدة مؤسسية مقيمة أم غير مقيمة. والبيانات الأولية اللازمة لحساب الناتج، والمعاملات الأخرى ذات الصلة المرتبطة بنظم الضمان الاجتماعي التي يشغلها القطاع الحكومي لموظفيها متاحة، حسب المفترض، في حسابات القطاع الحكومي. ومن ناحية أخرى، يمكن الحصول من مصادر متنوعة على البيانات الأولية اللازمة لحساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بالنظم المقيمة المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي والتي لا يشغلها القطاع الحكومي. ومن الخيارات المتاحة لهيئة إعداد البيانات، إجراء استقصاء للصناديق المقيمة. وقد أنشئت في بعض البلدان سجلات مركزية لجمع البيانات عن قطاع الترتيبات المقيمة للمعاشات التقاعدية. ويمكن أن تكون تلك السجلات مصدراً إضافياً للحصول على البيانات الأولية. وقد تكون صناديق المعاشات التقاعدية في بعض البلدان ملزمة بتقديم تقارير عن أصولها وخصومها المالية ونفقاتها إلى الوكالات الحكومية لأغراض مراجعة الحسابات وحساب الضرائب. ويمكن لهيئات إعداد البيانات في تلك البلدان أن تنظر في استخدام تلك التقارير في حساباتها للمخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي المقيمة. وفي جميع الحالات، وبما أن البيانات الأولية مقيسة بالأسعار الجارية، فإن المخرجات المشتقة تقاس أيضاً بالأسعار الجارية.

3-399 وبما أن المستفيد النهائي من نظم التأمين الاجتماعي هي الأسر المعيشية فإن معاملات التأمين الاجتماعي لا تُخصص إلا للأسر المعيشية، المقيمة منها وغير المقيمة. وتسجل المخرجات المخصصة للأسر المعيشية كنفقات استهلاكها النهائي الفعلي، في حين

تسجّل المخرجات المخصصة للأسر المعيشية غير المقيمة كصادرات من السلع والخدمات. وكثيراً ما تكون البيانات غير متاحة عن المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة، بما فيها دخل الاستثمار المستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية بحسب القطاع (أي الأسر المعيشية المقيمة والعالم الخارجي). وقد تكون هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول فقط على البيانات الأولية اللازمة لحساب مجموع المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة. وتحتاج الهيئة في تلك الحالات إلى وضع افتراضات لتخصيص تلك المعاملات على أساس البيانات المتاحة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمحيين على الاستقصاءات أن يقدموا بيانات تفصيلية عن اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية بحسب القطاع. ويمكن استخدام تلك المعلومات لتخصيص المخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي والمعاملات الأخرى ذات الصلة.

3-400 ومن الممكن أيضاً أن تشترك الأسر المعيشية المقيمة في نظم التأمين الاجتماعي التي تديرها جهات غير مقيمة. وفي هذه الحالات، يمكن الحصول من إحصاءات ميزان المدفوعات على تقديرات للواردات من رسوم الخدمات والمعاملات الأخرى ذات الصلة. وإذا لم تكن إحصاءات ميزان المدفوعات تتضمن تلك البيانات، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في الاسترشاد بما ورد في الفروع السابقة من هذا الدليل لوضع تقديرات للواردات ومعاملات التأمين ذات الصلة لحساب تقديرات للمعاملات الناقصة. وينبغي لتقديرات تلك المعاملات أن توضع بالتشاور مع القائمين بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات من أجل ضمان اتساق التسجيل في الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

العمليات المحاسبية لاشتراكات ومنافع المعاشات التقاعدية

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى، الجزء 2، نظم التأمين الاجتماعي

3-401 تُقدّم المعاشات التقاعدية إلى الأفراد في اقتصاد ما في إطار إحدى الآليات الثلاث التالية: عن طريق الضمان الاجتماعي، أو عن طريق النظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي، أو عن طريق المساعدة الاجتماعية. ويشكل الضمان الاجتماعي، ونظم المعاشات التقاعدية المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي، معاً، نظم التأمين الاجتماعي. وعلى الرغم من أن المنافع المقدمة في إطار المساعدة الاجتماعية وبعض نظم التأمين الاجتماعي يمكن أن تتشابه، فإن الفرق الرئيسي بينهما هو أن منافع التأمين الاجتماعي لا تُدفع إلا إذا اشترك المستفيد في نظام للتأمين الاجتماعي، باشتراكات تؤهله لذلك، سواء قدمها بنفسه أو قدمها

غيره بالنيابة عنه. ويمكن للمستفيدين الذي لم يقدموا اشتراكات تؤهلهم لتلقي تلك المنافع أن يطلبوا مساعدة اجتماعية، يمكن الحصول عليها بعد التحقق من قدراتهم المادية.

3-402 وتختلف طرائق تقديم المعاشات التقاعدية إلى المتقاعدين، اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ويصف هذا الفرع أكثر أشكال تقديم المعاشات التقاعدية شيوعا في إطار نظم التأمين الاجتماعي، وجميع الجوانب التي سيرد ذكرها لا تنطبق على جميع البلدان.

3-403 ومعاشات التأمين الاجتماعي تُقدم في جميع البلدان التي تقدّم فيها، من طرف القطاع الحكومي وبعضها يقدمه أرباب العمل. والجزء الذي تقدمه الحكومة العامة يسمى الضمان الاجتماعي، ويسمى الجزء الذي يقدمه أرباب العمل النظم المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي. ويختلف كثيرا من بلد إلى آخر تحديد من يتلقى معاشا تقاعديا من الضمان الاجتماعي ومن يتلقى ذلك المعاش من نظم أخرى مرتبطة بالتوظيف، ونتيجة لذلك تختلف كثيرا أيضا النتائج بالنسبة للتغطية، كما تختلف كثيرا، بالتالي، النظرة الوطنية لمدلول مصطلح "الضمان الاجتماعي". وبغية توضيح التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية، من الضروري النظر في أنواع التغطية المقدمة في مختلف البلدان.

3-404 وأضيق أشكال المعاشات التقاعدية التي يقدمها الضمان الاجتماعي هو شكل بسيط جدا. ويمكن أن يكون مستواه محددًا بشكل مستقل عن حجم الاشتراكات المدفوعة (ولكن ليس بشكل مستقل عما إذا كانت تلك الاشتراكات قد قدمت لفترة معينة من الزمن). وكثيرا ما يكون حق الموظف في معاش تقاعدي في إطار الضمان الاجتماعي قابلا للنقل من رب عمل إلى آخر، وهي ميزة لا تنطبق دائما على أحكام أخرى للمعاشات التقاعدية، ولكنها قد تمثل بالنسبة للعديد من العاملين في الوظائف المنخفضة الأجر، أو في الأعمال المؤقتة أو على فترات متقطعة، الشكل الوحيد للمعاشات التقاعدية التي يمكنهم الحصول عليها.

3-405 وعلى العكس من ذلك، تُقدّم جميع المعاشات التقاعدية في بعض البلدان عن طريق الضمان الاجتماعي. وفي هذه الحالة، تقوم الحكومة بدور الوسيط بالنسبة لرب العمل بحيث تتلقى الحكومة الاشتراكات في النظام من رب العمل والأسر المعيشية، ثم تتولى إدارة مخاطر تقديم المدفوعات. والحكومة تُعفي رب العمل من مخاطرة دفع تكلفة معاشات تقاعدية قد تتجاوز قدرات مؤسسته، وتتعهد للسكان بدفع المعاشات التقاعدية، وقد توضح أنها قد تغير مبالغ المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع، حتى بأثر رجعي، إذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك.

3-406 ونظم المعاشات التي يديرها أرباب العمل في القطاع الخاص لا تخضع مبالغها المستحقة الدفع، في العادة، لتعديلات بأثر رجعي، ولكن ثمة خطر في ألا يكون رب العمل قادرا على الدفع في حالة توقف أعماله. غير أن حماية استحقاقات الأفراد من المعاشات

التقاعدية تزداد شيوعاً. وبالمثل، فإن المعاشات التقاعدية المتراكمة مع رب عمل معين قد لا تكون قابلة للنقل إلى رب عمل آخر، وإن كانت هذه المسألة أيضاً تشهد تغييراً. وفي حين أن الضمان الاجتماعي، يمكن أن يكون ممولاً على أساس الدفع أولاً بأول، وهي الحالة السائدة في كثير من الأحيان، وبدون بناء احتياطات لتغطية الالتزامات المستقبلية، يتزايد عدد النظم التي يديرها أرباب عمل ولها احتياطات مخصصة لذلك. وحتى في حال عدم وجود احتياطات، قد تقتضي الأعراف المحاسبية الاعتراف منهم في سجلاتهم باستحقاقات المعاشات التقاعدية للموظفين الحاليين والسابقين.

3-407 ويُنظر إلى المعاشات التقاعدية المرتبطة بالتوظيف، عدا أبسط أشكال الضمان الاجتماعي، كجزء من مجموعة عناصر الأجر، ويمكن أن تركز المفاوضات بين العمال وأرباب العمل على استحقاقات المعاشات التقاعدية بنفس قدر التركيز على شروط الخدمة الحالية وجداول الأجر. وكثيراً ما تكون المعاشات التقاعدية مقدمة من أرباب العمل من صناديق يديرونها أو يتعاقدون بشأنها مع طرف ثالث، مثل شركة تأمين. ويمكن أن تقدم تلك الأموال أيضاً منافع اجتماعية عدا المعاشات التقاعدية، كالتغطية الطبية الخاصة، على سبيل المثال. ومن الممكن أحياناً أن توافق وحدة متخصصة على تولى مسؤولية تقديم المعاشات التقاعدية لعدد من الموظفين مقابل تحمل مخاطرة توافر التمويل اللازم لدفع المعاشات التقاعدية الموعودة. ويدعى هذا الترتيب نظاماً متعدد أرباب العمل.

3-408 ويمكن لكل من الموظفين الحاليين والموظفين السابقين الذين هم مستفيدون حالياً أو مستقبلاً، أن يقدموا اشتراكات في النظام وأن يتلقوا دخلاً استثمارياً منه. ويعامل دخل الاستثمار ذلك كمكاملات اشتراكات من طرف من يتلقونه.

المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي

3-409 ومن الشائع أن يقدم كل من أرباب العمل والموظفين اشتراكات في نظام المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي، ولكن ذلك ليس ضرورياً. ومن الشائع أيضاً أن تكون المشاركات إلزامية. وكثيراً ما تكون المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي ممولة على أساس الدفع أولاً بأول. والافتراض العادي في الحسابات الرئيسية لنظام الحسابات القومية هو أن هذه هي طريقة تمويل المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي، أي أن الاشتراكات المستحقة القبض في فترة معينة تُستخدم لتمويل المنافع المستحقة الدفع في الفترة نفسها. والعملية لا تنطوي على أي ادخار، سواء بالنسبة للحكومة التي تدير النظام أو للأفراد المشتركين فيه. ولا تسجل في الحسابات الرئيسية لنظام الحسابات القومية أية خصوم مالية، على الرغم من أنه يُعرب في الكثير من الأحيان عن القلق من أن المنافع قد تتجاوز الاشتراكات، وأن الحالة قد

تزداد سوءاً مع تشيخ السكان. ولهذا السبب، فإن تقديرات الخصوم المالية للضمان الاجتماعي، وغيره من نظم المعاشات التقاعدية التي لا تتضمنها الحسابات الرئيسية، تُدرج في جدول تكميلي سيرد وصفه في فرع لاحق من هذا الفصل.

3-410 وتعامل تكاليف تشغيل نظم الضمان الاجتماعي كجزء من النفقات العادية للحكومة العامة إذا لم تكن تلك النظم تدار من طرف وحدات مؤسسية منفصلة، وبذلك لا تتضمن المعاملة المحاسبية لعمليات الضمان الاجتماعي قياساً للنتائج. وإذا عوملت تلك المخططات كوحدات مؤسسية منفصلة، فإن ناتجها يُحسب كمجموع التكاليف. وهذه المخرجات غير سوقية في طبيعته، وهي تسجل في مخرجات القطاع الحكومي. وتسجل تكلفة إنتاج تلك المخرجات أيضاً في نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة، لأن الحكومة تستهلك المخرجات لتقدم سلع وخدمات إلى السكان. وينبغي تقسيم نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي إلى نفقات استهلاك فردي (أي النفقات المتكبدة لصالح فرادى الأسر المعيشية) ونفقات استهلاك جماعي (أي النفقات المتكبدة لصالح المجتمع ككل، أو لصالح فئات أو مجموعات منه). وتسجل نفقات الاستهلاك الفردي كجزء من الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية، وهي ممولة من تحويل اجتماعي معادل وعيني من القطاع الحكومي إلى الأسر المعيشية. وتعتبر المخرجات المرتبطة بنظم الضمان الاجتماعي نفقات استهلاك فردي في نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي. ويُدرج بالتالي ضمن الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية، وينبغي احتساب تحويل اجتماعي عيني من القطاع الحكومي إلى الأسر المعيشية بقيمة معادلة لقيمة نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة المرتبط بتلك النظم، وذلك لتمويل استهلاك الأسر المعيشية لذلك الناتج.

3-411 وفي نظام الحسابات القومية، تُسجل التدفقات كالتالي:

(أ) إذا كان نظام الضمان الاجتماعي يعامل كوحدة مؤسسية منفصلة، تسجل المخرجات في حساب الإنتاج؛

(ب) وتظهر اشتراكات الضمان الاجتماعي لأرباب العمل كمبالغ مستحقة الدفع من القطاع الذي يعمل فيه رب العمل، ومستحقة القبض للأسر المعيشية. ويمكن لقطاع رب العمل أن يكون أيًا من المؤسسات غير المالية، أو المؤسسات المالية، أو القطاع الحكومي (باعتبارها رب عمل)، أو أسرة معيشية كأرباب عمل، أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، أو العالم الخارجي (عندما تعمل جهة مقيمة لفائدة وحدة غير مقيمة). وبالنسبة لأرباب العمل، تظهر المبالغ المستحقة الدفع في حساب توليد الدخل؛ وتظهر المبالغ المستحقة على أرباب العمل غير المقيمين في حساب التوزيع الأولي للدخل، بالنسبة للعالم

الخارجي. وتظهر المبالغ المستحقة للأسر المعيشية المقيمة في حساب تخصيص الدخل الأولي، والمبالغ المستحقة للأسر المعيشية غير المقيمة في حساب التوزيع الأولي للدخل للعالم الخارجي. ونفس المعاملة تنطبق على اشتراكات الضمان الاجتماعي؛

(ج) ففي حساب التوزيع الثانوي للدخل، يظهر مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة من أرباب العمل ومن الأسر المعيشية، بوصفها أرباب عمل، كمبالغ مستحقة من الأسر المعيشية للحكومة. وأي اشتراكات يقدمها أشخاص غير عاملين أو يعملون لحسابهم الخاص تُدرج أيضا مع الاشتراكات المستحقة الدفع من الأسر المعيشية إلى الحكومة. وتظهر استحقاقات الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع إلى الأسر المعيشية كمبالغ مستحقة الدفع من الحكومة (أو العالم الخارجي، إذا كانت الحكومة أجنبية) ومستحقة القبض للأسر المعيشية؛

(د) ويسجل استهلاك رسوم الخدمات (النواتج) أولا كنفقات الاستهلاك النهائي الفردي لنظام الضمان الاجتماعي في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(هـ) ويسجل حساب إعادة توزيع الدخل العيني التحويلات الاجتماعية العينية من نظام الضمان الاجتماعي إلى الأسر المعيشية المقيمة أو غير المقيمة لتمويل استهلاك رسوم الخدمات من طرف تلك الأسر؛

(و) ويسجل استهلاك رسوم الخدمات كاستهلاك نهائي فعلي في حساب استخدام الدخل المتاح المعدل للأسر المعيشية المقيمة، أو كصادرات للأسر المعيشية غير المقيمة.

المثال العملي 3-22 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظام ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية

3-412 يحسب هذا المثال العملي، بالأسعار الجارية، المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظام للضمان الاجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية. ويُفترض أن النظام يعمل كوحدة مؤسسية منفصلة وأن جميع المشتركين فيه والمستفيدين منه مقيمون. ويُفترض أيضا أن نظام الضمان الاجتماعي لا يحتفظ بأي احتياطات لدفع منافع المعاشات التقاعدية ويفترض المثال العملي كذلك أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول من الحكومة على البيانات الأولية اللازمة. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-413 ويعرض الجدول 3-103 البيانات الأولية عن اشتراكات واستحقاقات المعاشات التقاعدية لصندوق ضمان اجتماعي. ويُفترض أن كلا من أرباب العمل والموظفين يدفعون اشتراكات إلى صندوق الضمان الاجتماعي. وكما يُلاحظ، فإن مجموع اشتراكات أرباب العمل والموظفين الفعلية في المعاشات التقاعدية من الضمان الاجتماعي تكفي بالكاد لتغطية منافع تلك المعاشات لتلك الفترة.

3-414 ويُنتج صندوق الضمان الاجتماعي ناتجا غير سوقي يُحسب كمجموع التكاليف. ويبين الجدول 3-104 التكاليف المتكبدة في إدارة نظام الضمان الاجتماعي. ويُفترض أن تلك التكاليف لا تشمل سوى الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات. ويُفترض أيضا أن جميع السلع والخدمات في الاستهلاك الوسيط اقتنتها قطاعات مقيمة أخرى. ويبين الجدول 3-104 أيضا كيفية اشتقاق مخرجات صندوق الضمان الاجتماعي. وتُحسب مخرجات صندوق الضمان الاجتماعي (1.0 وحدة) كقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات.

3-415 ويبين الجدول 3-105 كيفية حساب التغيرات في الأصول المالية نتيجة المعاملات بين صندوق الضمان الاجتماعي والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة ما تدفعه وما تستلمه الوحدات المؤسسية من مبالغ. فعلى سبيل المثال، لصندوق الضمان الاجتماعي نقصان صاف في الأصول من العملة والودائع قدره 0.7 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وتلك هي نتيجة ما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (139.0 وحدة) واشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (87.0 وحدة) مستحقة القبض.
- نقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن استهلاك وسيط لسلع وخدمات مشتراة من جميع القطاعات (0.7 وحدة)؛ ومنافع معاشات تقاعدية من الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع (226.0 وحدة).

الجدول 3-103

بيانات من صندوق للضمان الاجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	139.0	D1211, D6111
(2)	اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	87.0	D11, D6131

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(3)	منافع المعاشات التقاعدية من الضمان الاجتماعي	226.0	D62, D6211

الجدول 3-104

التكاليف التشغيلية ومخرجات صندوق ضمان اجتماعي الذي يدفع منافع معاشات تقاعدية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(4)	الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات		0.7	P1, P2
(5)	مخرجات صندوق الضمان الاجتماعي	(4)	0.7	P1, P3, P31, D63, P4, P41

الجدول 3-105

حساب التغيرات في الأصول المالية ذات الصلة بالمعاملات بين صندوق ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية ووحدات مؤسسية أخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(6)	أرباب الأعمال	(1)-(2)	226.0-	F2
(7)	صندوق الضمان الاجتماعي	(1)+(2)-(3) (4)	0.7-	F2
(8)	الأسر المعيشية	(3)	226.0	F2
(9)	القطاعات الأخرى	(4)	0.7	F2

3-416 ويستخدم الجدول 3-106 المعلومات الواردة في الجداول أعلاه لتسجيل مختلف المعاملات. ولضمان الوضوح، ترد معاملات أرباب العمل وصندوق الضمان الاجتماعي منفصلة عن معاملات القطاع المؤسسي الذي تنتمي إليه، بدلا من الجمع بينها. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات صندوق الضمان الاجتماعي 0.7 وحدة. وتسجل المخرجات في حساب الإنتاج للصندوق. ويسجل الاستهلاك الوسيط للصندوق من السلع والخدمات (0.7 وحدة) أيضا في حساب الإنتاج. ويسجل نفس المبلغ في مخرجات قطاعات أخرى، لأنه يُفترض أن هذه السلع والخدمات اقتنتها تلك القطاعات؛

(ب) وتعامل اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (139.0 وحدة) كجزء من تعويضات العاملين، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع على أرباب العمل في حساب توليد الدخل. وتعامل اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (87.0 وحدة) كجزء من الأجور والمرتبات (وبالتالي، من تعويضات العاملين)، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في نفس الحساب؛

(ج) القيود في حساب توليد الدخل تسجل كمبالغ مستحقة للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(د) وتسجل الاشتراكات الفعلية في صندوق المعاشات التقاعدية المدفوعة من أرباب العمل (139.0 وحدة) ومن الأسر المعيشية (87.0 وحدة) كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لصندوق الضمان الاجتماعي. منافع الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع من صندوق الضمان الاجتماعي والمستحقة القبض للأسر المعيشية (226.0 وحدات) مسجلة أيضا في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛

(هـ) وتسجل مخرجات الضمان الاجتماعي (0.7 وحدة) كنفقات الاستهلاك النهائي الفردي للصندوق في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(و) ويسجل حساب إعادة توزيع الدخل العيني تحويلا عينيا (0.7 وحدة) من صندوق الضمان الاجتماعي إلى الأسر المعيشية لتمويل استهلاك الأسر المعيشية لمخرجات الصندوق؛

(ز) ثم يسجل حساب استخدام الدخل المتاح المعدل استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفردي الفعلي للخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي (0.7 وحدة)؛

(ح) وبما أنه لا توجد أي معاملات في الحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(ط) ويسجل الحساب المالي التغيرات في العملة والودائع كقيود مقابلة للمعاملات المذكورة أعلاه. وبالتالي، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض مطابق لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين. ولا تسجل أي معاملات أخرى في الحساب

المالي، نظرا إلى أن استحقاقات المعاشات التقاعدية من صندوق الضمان الاجتماعي لا تسجل في الحسابات الأساسية.

تسجيل المعاملات المتصلة بصندوق ضمان اجتماعي يدفع منافع معاشات تقاعدية

الموارد

الاستخدامات

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	صندوق الضمان الاجتماعي	أرباح العمل	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	صندوق الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج													
1.4		1.4	0.7		0.7		PI					1.4	1.4
							P2	0.7			0.7		0.7
							B1g	0.0	0.7	0.7			0.7
حساب توليد الدخل													
							D1	226.0			226.0		226.0
							D11	87.0			87.0		87.0
							D1211	139.0			139.0		139.0
							B2g	226.0-	0.0	0.7	225.3-		225.3-
حساب تخصيص الدخل الأولي													
226.0		226.0		226.0			D1						
87.0		87.0		87.0			D11						
139.0		139.0		139.0			D1211						
							B5g	226.0-	0.0	226.0	0.7	0.7	0.7
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
139.0		139.0		139.0			D611		139.0		139.0		139.0
87.0		87.0		87.0			D6131		87.0		87.0		87.0
226.0		226.0		226.0			D62	226.0			226.0		226.0
226.0		226.0		226.0			D6211	226.0			226.0		226.0
							B6g	226.0-	0.0	226.0	0.7	0.7	0.7
حساب استخدام الدخل المتاح													
0.7	0.7						P3		0.7		0.7		0.7
0.7	0.7						P31		0.7		0.7		0.7
							B8g	-	0.7-	226.0	0.7	0.0	0.0
								0.226					

الجمع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر العيشية	صندوق الضمان الاجتماعي	أرباب العمل	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	المعاملات والبنود الموازنة	أرباب العمل	صندوق الضمان الاجتماعي	الأسر العيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجمع
حساب إعادة توزيع الدخل العيني															
0.7		0.7		0.7			التحويلات الاجتماعية العينية	D63		0.7			0.7		0.7
							إجمالي الدخل المتاح المعدل	B7g	226.0-	0.7-	226.7	0.7	0.7		0.7
حساب استخدام الدخل المتاح المعدل															
0.7	0.7						الاستهلاك النهائي الفعلي	P4		0.0	0.7		0.7		0.7
0.7	0.7						الاستهلاك الفردي الفعلي	P41		0.0	0.7				
							إجمالي الادخار	B8g	226.0-	0.7-	226.0	0.7	0.0		0.0
التغيرات في الأصول															
الحساب الرأسمالي															
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	226.0-	0.7-	226.0	0.7	0.0		0.0
الحساب المالي															
0.0		0.0	0.7	226.0	0.7-	-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9							
							العملة والودائع	F2	226.0-	0.7-	226.0	0.7	0.0		0.0

نظم المعاشات التقاعدية المتصلة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي

3-417 يوجد شكلان من نظم المعاشات التقاعدية المرتبطة بالتوظيف بخلاف الضمان الاجتماعي. الأول هو نظام محدد الاشتراكات، ويشار إليه أحيانا باسم نظام شراء المال. (وعبارة "نظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات" ليست بديهية، ولكنها مستخدمة على نطاق واسع في أوساط المعاشات التقاعدية.) والثاني هو نظام المنافع المحددة، ويشار إليه أحيانا بنظام المرتب النهائي، رغم أن هذا المصطلح لا يصف بدقة جميع نظم المنافع المحددة. وفي العادة، يقوم النظامان على الاشتراكات، وفي كثير من الأحيان على اشتراكات كل من رب العمل والموظف. وسبق تعريف النظامين في الجزء المتعلق بتفاصيل نظم التأمين الاجتماعي.

3-418 وفي نوعي النظام، تسجل استحقاقات المعاشات التقاعدية للمشاركين وهي تتراكم. وفي كلتا الحالتين، هناك دخل استثمار مكتسب على الاستحقاقات، ويسجل بوصفه يوزع على المستفيدين ثم يعاد استثماره من طرفهم في نظام المعاشات التقاعدية. ولكن يوجد عدد من السمات المختلفة بين النظامين، ولذلك سيرد وصف تفصيلي للمعاملات المتعلقة بكل منهما قبل تناول التغيرات الأخرى في مستويات استحقاقات المعاشات التقاعدية. ويرد أولا تسجيل معاملات النظام المحدد الاشتراكات، وهو أقل تعقيدا من تسجيل معاملات النظام المحدد المنافع.

3-419 ويُفترض بالنسبة لنوعي النظم، وجود صندوق للمعاشات التقاعدية. وبالنسبة لنظام المعاشات التقاعدية المحدد الاشتراكات، لا بد من وجود صندوق. أما بالنسبة لنظام المعاشات المحدد الاستحقاقات، فإنه يمكن وجود صندوق فعلي، أو صندوق افتراضي. فإن وُجد، فإنه يكون جزءاً من نفس الوحدة المؤسسية التي ينتمي إليها رب العمل، وقد يكون وحدة مؤسسية منفصلة (نظام معاشات تقاعدية مستقل)، وقد يكون جزءاً من مؤسسة مالية أخرى كشركة تأمين أو نظام معاشات تقاعدية متعدد أرباب العمل. وفي وصف تسجيل المعاملات، يجب أولاً عزو المعاملات مع صندوق المعاشات التقاعدية إلى القطاع الذي ينتمي إليه الصندوق. وقد يكون ذلك هو القطاع الذي ينتمي إليه رب العمل إذا كان الصندوق جزءاً من رب العمل، أو قطاع الشركات المالية إذا كان الصندوق وحدة مؤسسية منفصلة أو جزءاً من مؤسسة مالية أخرى..

3-420 وتتوقف طريقة قياس ناتج صناديق المعاشات التقاعدية على طريقة تنظيم تلك الصناديق. فعندما يشغل رب عمل نظام تأمين اجتماعي خاص به، تقاس المخرجات كمجموع التكاليف، ويشمل ذلك تقديرات لعائد رأس المال الثابت، بصرف النظر عما إذا كان رب العمل قد أنشأ أم لم يُنشئ صندوق معاشات تقاعدية منفصلاً لإدارة النظام. وعندما يستخدم رب عمل شركة تأمين لتشغيل النظام نيابة عنه، تكون قيمة المخرجات هي قيمة الرسوم التي تتقاضاها شركة التأمين. وفي حالة النظام المتعدد أرباب العمل الذي تديره وتشغله شركة تأمين، تقاس مخرجات صندوق المعاشات التقاعدية قياساً ضمناً باستخدام المعادلة المستخدمة في حساب مخرجات التأمين على الحياة.

نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات

3-421 لا ينطوي تسجيل المعاملات المتصلة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات على أي مشاكل مفاهيمية. فلا توجد أي احتسابات مرتبطة، لا بالنسبة للتدفقات المعنية أو للقيم الواردة في الميزانية العمومية عن استحقاقات المستفيدين من المعاشات التقاعدية، كما لا توجد أي شكوك بشأن تحديد الوحدة التي عليها التزامات أو لها أصول.

المعاملات المسجلة لنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات

3-422 تعامل الاشتراكات التي يقدمها رب العمل إلى نظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات، نيابة عن موظفيه، كجزء من تعويضات العاملين. وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع على رب العمل في حساب توليد الدخل، وكمبالغ مستحقة القبض للموظف في حساب تخصيص الدخل الأولي. وتنطبق نفس المعاملة على اشتراكات الموظفين.

3-423 ويسجل دخل الاستثمار على مستحقات المعاش التقاعدي المتراكمة أيضا بوصفه موزعا على الأسر المعيشية (أو مستحق القبض لها) في حساب تخصيص الدخل الأولي ويظهر كمبلغ مستحق الدفع على صندوق المعاشات التقاعدية. ويشمل دخل الاستثمار الفوائد والأرباح المستحقة الدفع إضافة إلى الدخل الموزع لنظم الاستثمار الجماعي، إذا كانت لصندوق المعاشات التقاعدية أسهم فيها. ومن الممكن أن تكون لصندوق المعاشات التقاعدية ممتلكات خاصة به وأنها تولد فائضا تشغيليا صافيا يُدرج أيضا، إلى جانب دخل الاستثمار، بوصفه موزعا على المستفيدين من الصندوق. وفي هذه الحالة، يفسر مصطلح دخل الاستثمار بمرونة تكفي لشمول مصدر الدخل هذا، إن وُجد. ولا يشمل دخل الاستثمار المكاسب والخسائر المالية الناشئة عن استثمار مستحقات المعاش التقاعدي المتراكمة.

3-424 ويُستخدم جزء من الدخل الموزع على الأسر المعيشية لتغطية تكلفة تشغيل صندوق المعاشات التقاعدية. وتظهر تلك التكلفة كمخرجات صندوق المعاشات التقاعدية في حساب الإنتاج، وكعنصر في النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل. ويعامل الجزء المتبقي من الدخل الموزع كمكاملات مشاركات في صندوق المعاشات التقاعدية مستردة من الأسر المعيشية إلى الصندوق.

3-425 وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تظهر اشتراكات الضمان الاجتماعي كمبالغ مستحقة الدفع على الأسر المعيشية ومستحقة القبض لصندوق المعاشات التقاعدية. ويتألف مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع من الاشتراكات الفعلية المستحقة الدفع على أرباب العمل كجزء من تعويضات العاملين، والاشتراكات الفعلية للموظفين وربما لأفراد آخرين (مشاركون سابقون في النظام، وعاملون لحسابهم الخاص، وعاطلون عن العمل، إضافة إلى المتقاعدين)، ومكاملات المشاركات المذكورة. وللتوضيح، ولزيد من المقارنة بالنظم المحددة المنافع، تظهر المكاملات بقيمتها الكاملة في كل من حساب تخصيص الدخل الأولي، حيث تظهر كدخل استثمار، وحساب التوزيع الثانوي للدخل، حيث تظهر كمكاملات مشاركات. غير أن رسوم الخدمة تظهر كعنصر سالب مقابل لاشتراكات الأسر المعيشية في حساب التوزيع الثانوي للدخل، ويمكن بالتالي اشتقاق صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي. وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي المقدمة من الأسر المعيشية إلى نظام المعاشات التقاعدية هو قيمة صافية، بنفس الطريقة التي تكون بها أقساط التأمين قيمة صافية، أي أنه مجموع جميع الاشتراكات المقدمة ناقصا رسوم الخدمة التي تظهر في حساب استخدام الدخل.

3-426 أما الأفراد، من غير الموظفين، الذين يشتركون في نظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات، فقد يكونون عاملين لحسابهم الخاص ومشاركين في نظام معاشات محدد

الاشتراكات، أو أشخاصا عاطلين عن العمل ومشاركين في نظام معاشات محدد الاشتراكات بحكم مهنتهم أو حالتهم الوظيفية السابقة، على سبيل المثال.

3-427 وتظهر في حساب التوزيع الثانوي للدخل أيضا منافع المعاشات التقاعدية المستحقة للأسر المعيشية من صندوق المعاشات التقاعدية. غير أن المستحقات المستحقة الدفع في نظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات تأخذ شكل مبلغ مقطوع مستحق الدفع عند التقاعد. وقد يشترط النظام تحويل تلك المبالغ فورا إلى تأمين ادخاري لدى نفس المؤسسة المالية أو مؤسسة أخرى، ولكن هذا الشرط لا يُفرض في جميع الحالات. والطريقة السليمة في تسجيل المنافع هي عدم إظهار المنافع كمبالغ مستحقة الدفع فور التقاعد ثم إعادة استثمارها، عند الاقتضاء، في تأمين ادخاري، أو في شكل آخر من أشكال الأصول المالية، بل كمبالغ افتراضية لاستحقاقات تأمين على الحياة معاد تصنيفها إلى استحقاقات تأمين ادخاري. ولكن بما أنه لا يوجد في العادة تمييز بين هاتين المجموعتين من الاستحقاقات، فإن الحسابات لن تُظهر أي تغيير فعلي في التصنيف.

3-428 وفي حساب استخدام الدخل يوجد بند لدفع رسوم الخدمة المقدمة من صندوق المعاشات التقاعدية (معادلة لقيمة مخرجات الصندوق)⁽⁷³⁾ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية إلى الصندوق.

3-429 وفي الحساب نفسه، هناك بند يُظهر الزيادة (أو النقصان) في استحقاقات المعاشات التقاعدية الناجمة عن الزيادة (أو العجز) في الاشتراكات المستحقة الدفع ناقصا المبالغ المستحقة القبض في حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويظهر هذا المبلغ كمبلغ مستحق الدفع إلى الأسر المعيشية من صندوق المعاشات التقاعدية. والأساس المنطقي لذلك هو أن هذه الزيادة (أو النقصان) في استحقاقات المعاشات التقاعدية تؤثر مباشرة على القيمة الصافية للأسر المعيشية، ولذلك ينبغي إدراجها في ادخار قطاع الأسر المعيشية. ونظرا إلى أن قدرا كبيرا من الزيادة في استحقاقات المشاركين في نظام المعاشات التقاعدية المحدد الاشتراكات، وبالتالي في تمويل المنافع، متأت من مكاسب رأسمالية لا تتضمنها كمالات المشاركة للمساهمين في نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات، فإن التعديل مقابل التغيير في الاستحقاقات التقاعدية لأولئك الأفراد يكون سالباً في كثير من الحالات.

(73) يختلف ناتج صندوق المعاشات التقاعدية المحدد الاشتراكات، مفاهيمياً، عن مصروفات المعاش التقاعدي للصندوق الواردة في حسابات الشركة. ومصروفات المعاش التقاعدي هي مبلغ اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها رب العمل.

3-430 والتعديل مقابل التغيير في استحقاقات المعاشات التقاعدية الوارد في حساب استخدام الدخل بوصفه مستحق الدفع من صناديق المعاشات التقاعدية يظهر في الحساب المالي كمستحق الدفع من الأسر المعيشية إلى صندوق المعاشات التقاعدية. ويظهر في الحساب المالي أيضا الأثر الذي يحدثه أي تحويل للالتزامات بتغطية استحقاقات المعاش التقاعدي من وحدة في قطاع إلى أخرى.

3-431 وإذا كانت إدارة نظم المعاشات المحددة الاشتراكات تجري على يد مدير صندوق للمعاشات التقاعدية، فإن المعاملات تسجل بين مدير الصندوق ووحدات مؤسسية أخرى، مثل المشاركين في الصندوق أو المستفيدين منه.

3-432 وتظهر في حسابات التغييرات الأخرى في الأصول العوامل الأخرى التي تؤثر على تغيير البند المتعلق بتغيير استحقاقات المعاشات التقاعدية في الميزانية العمومية. وعلى وجه الخصوص، تبيّن التزامات النظام إزاء المستفيدين مكاسب أو خسائر الحيازة في حساب إعادة التقييم التي تقابل تماما مثيلاتها في الأصول التي يحتفظ بها النظام لتغطية تلك الالتزامات. وعندما تكون المدفوعات في إطار نظام محدد الاشتراكات عن طريق التأمين الادخاري، فإن التغييرات الأخرى في الحجم قد تحتاج إلى تسجيل.

المثال العملي 3-23 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات

3-433 يحسب هذا المثال العملي، بالأسعار الجارية، المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات ويُفترض أن هذه النظم تشمل صناديق معاشات تقاعدية يشغلها مديرو الصناديق. ولا يفرض مديرو صناديق المعاشات التقاعدية رسوما صريحة، مما يتطلب اشتقاق ناتجها اشتقاقا ضمينا باستخدام الصيغة المتبعة في حساب مخرجات التأمين على الحياة. ويفترض المثال العملي أيضا أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على البيانات الأولية اللازمة لحساب المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة، وأن جميع المشتركين والمستفيدين مقيمون. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع بالنسبة لبعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-434 ويبين الجدول 3-107 البيانات الأولية عن صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات. ويشترك في الصناديق كل من أرباب العمل والموظفين. وأفادت الصناديق بأن

دخل الاستثمار المكتسب على استحقاقات المعاشات التقاعدية بلغ 16,2 وحدة. ويُفترض أن دخل الاستثمار هذا مستحق من قطاعات مقيمة أخرى. ويفترض كذلك أن مدير صندوق المعاشات التقاعدية لا يستخدم استحقاقات المعاشات التقاعدية للاستثمار في الملكية، فيكون دخل الاستثمار يمثل دخل استثمار مستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية.

435-3 ويبيّن الجدول 3-108 كيفية حساب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُحسب مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية (1.4 وحدة) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.0 وحدة)
 زائد/ اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.5 وحدة)
 زائد/ مكملات الاشتراكات (معادلة لدخل الاستثمار على مستحقات المعاشات التقاعدية) (16.2 وحدة).
 ناقصا منافع المعاشات التقاعدية (26.0 وحدة)
 ناقصا الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية (11.3 وحدة).
 ويُحسب صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي (3.7 وحدة) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.0 وحدة)
 زائد/ اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.5 وحدة)
 زائد/ مكملات الاشتراكات (معادلة لدخل الاستثمار على مستحقات المعاشات التقاعدية) (16.2 وحدة).
 ناقصا مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات (رسوم الخدمات) (1.4 وحدة).

الجدول 3-107

بيانات عن صناديق معاشات تقاعدية محددة الاشتراكات

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	11.0	D1211, D6111
(2)	اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	11.5	D11, D6131
(3)	دخل الاستثمار على استحقاقات المعاشات التقاعدية	16.2	D4, D442, D6141
(4)	منافع المعاشات التقاعدية	26.0	D62, D6221
(5)	الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية	11.3	

الجدول 3-108

حساب المخرجات وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لمديري صناديق المعاشات التقاعدية لنظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(6)	مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية	(1)+(2)-(3)-(4)-(5)	1.4	P1, P3
(7)	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	(1)+(2)-(3)-(6)	37.4	D61

3-436 ويبيّن الجدول 3-109 كيفية حساب التغيرات في الأصول المالية المتصلة بالمعاملات بين مديري صناديق المعاشات التقاعدية والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة ما تدفعه وما تستلمه الوحدات المؤسسية من مبالغ. وتسجل صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات، من جهة أخرى، زيادة في التزامات استحقاقات المعاشات التقاعدية تجاه المستفيدين. وتسجل هذه التغيرات في الالتزامات كالتغيرات المقابلة في الأصول المالية للأسر المعيشية. فعلى سبيل المثال، لمديري صناديق المعاشات التقاعدية زيادة صافية في الأصول من العملة والودائع قدرها 12.7 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

الجدول 3-109

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية ذات الصلة بالمعاملات بين مديري صناديق المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات ووحدات مؤسسية أخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(8)	أرباب العمل	(1)-(2)	22.5-	F2
(9)	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	(1)+(2)-(3)-(4)	12.7	F2
(10)	الأسر المعيشية	(4)	26.0	F2
(11)	القطاعات الأخرى	(3)-	16.2-	F2
التغيرات في الأصول المالية (استحقاقات المعاشات التقاعدية)				
(12)	الأسر المعيشية	(5)	11.3	D8, F63
التغيرات في الخصوم المالية (استحقاقات المعاشات التقاعدية)				

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(13)	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	(5)	11.3	D8, F63

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.0 وحدة) واشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.5 وحدة) مستحقة القبض؛ ودخل استثمار على استحقاقات المعاشات التقاعدية مستحق القبض من قطاعات أخرى (16.2 وحدة).
- ونقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن منافع معاشات تقاعدية مستحقة الدفع (26.0 وحدة).

ولهذا، إضافة إلى ذلك، زيادة صافية في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية قدرها 11.3 وحدة.

3-437 ويستخدم الجدول 3-110 المعلومات الواردة في الجداول أعلاه لتسجيل مختلف المعاملات. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. ولضمان الوضوح، ترد معاملات أرباب العمل ونظم المعاشات التقاعدية المحددة للاشتراكات منفصلة عن معاملات القطاعات المؤسسية التي تنتمي إليها، بدلا من الجمع بينها. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات مديري صناديق الضمان الاجتماعي 1.4 وحدة. وتسجل المخرجات في حساب الإنتاج لمديري الصناديق؛

(ب) وتعامل اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.0 وحدة) كجزء من تعويضات العاملين، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في حساب توليد الدخل. وتعامل اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.5 وحدة) كجزء من الأجور والمرتببات (وبالتالي، من تعويضات العاملين)، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في نفس الحساب؛

(ج) وتسجل تلك البنود في حساب توليد الدخل كمبالغ مستحقة للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويسجل دخل الاستثمار على أصول صناديق المعاشات التقاعدية (16.2 وحدة) أولا كدخل ملكية مستحق الدفع من طرف قطاعات أخرى ومستحق القبض لمديري صناديق المعاشات التقاعدية في هذا الحساب. ثم يسجل نفس المبلغ كدخل استثمار على الاستحقاقات التقاعدية مستحق الدفع من مديري صناديق المعاشات التقاعدية ومستحق القبض للأسر المعيشية في نفس الحساب؛

(د) وتسجّل اشتراكات الضمان الاجتماعي (37.3 وحدة) في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لمديري صناديق المعاشات التقاعدية. ويشمل صافي الاشتراكات المستحقة الدفع من الأسر المعيشية اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (11.0 وحدة)، لأن جميع اشتراكات الضمان الاجتماعي تسجّل بوصفها مدفوعة من الأسر المعيشية إلى نظم التأمين الاجتماعي. وتسجّل منافع المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع (26 وحدة) في هذا الحساب كمنافع معاشات تقاعدية أخرى مستحقة الدفع من مديري صناديق المعاشات التقاعدية ومستحقة القبض للأسر المعيشية؛

(هـ) وتسجّل مخرجات مديري صناديق المعاشات التقاعدية (1.4 وحدة) كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل المتاح. ويسجل هذا الحساب أيضا التعديل مقابل التغيير في مستحقات المعاشات التقاعدية (11.3 وحدة) لكفالة بقاء إجمالي الادخار بدون تغيير في التعامل المزدوج مع المعاشات التقاعدية كتحويلات جارية، واستحقاقات المعاشات التقاعدية كأصول مالية؛

(و) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(ز) ويسجل الحساب المالي التغييرات في العملة والودائع والتغيرات في مستحقات المعاشات التقاعدية لمختلف القطاعات. وبما أن بنود الحساب المالي هذه هي مقابلة لبنود في الحسابات الأخرى أو أنها تعكس فقط مبادلات في الأصول والخصوم المالية، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض مطابق لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي.

3-438 ويمكن لأرباب العمل أيضا استخدام مديري صناديق المعاشات التقاعدية لإدارة تلك الصناديق نيابة عنهم مقابل رسوم صريحة. وتسجّل تلك الرسوم كمخرجات لمديري صناديق المعاشات التقاعدية وكاستهلاك وسيط للصناديق. ثم تسجّل كمخرجات لصناديق المعاشات التقاعدية يستهلكه قطاع الأسر المعيشية.

تسجيل المعاملات ذات الصلة بمديري صناديق المعاشات التقاعدية لنظم المعاشات المحددة
الاشتراكات

الموارد

الاستخدامات

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	التقطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرموز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	الأسر المعيشية	التقطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
حساب الإنتاج															
1.4		1.4			1.4		الناتج	P1					1.4	1.4	1.4
							إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g		1.4			1.4		1.4
حساب توليد الدخل															
							تعويضات العاملين	D1	22.5				22.5		22.5
							الأجور والمرتببات	D11	11.5				11.5		11.5
							اشتراكات أرباب العمل الفعليية في صناديق المعاشات التقاعدية	D1211	11.0				11.0		11.0
							إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	22.5-	1.4			21.1-		21.1-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
22.5		22.5		22.5			تعويضات العاملين	D1							
11.5		11.5		11.5			الأجور والمرتببات	D11							
11.0		11.0		11.0			اشتراكات أرباب العمل الفعليية في صناديق المعاشات التقاعدية	D1211							
16.2		16.2		16.2			دخل الملكية	D4				16.2	16.2		16.2
16.2		16.2		16.2			دخل الاستثمار المستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية	D442		16.2			16.2		16.2
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	22.5-	1.4	38.7	16.2-	1.4		1.4
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
37.3		37.3		37.3			صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	D61			37.3		37.3		37.3
11.0		11.0		11.0			اشتراكات أرباب العمل الفعليية في صناديق المعاشات التقاعدية	D6111			11.0		11.0		11.0
11.5		11.5		11.5			اشتراكات أرباب العمل الفعليية في المعاشات التقاعدية	D6131			11.5		11.5		11.5
16.2		16.2		16.2			مكملات اشتراكات الأسر المعيشية في المعاشات التقاعدية	D6141			16.2		16.2		16.2
1.4-		1.4-		1.4-			رسوم خدمات نظام المعاشات التقاعدية (-)				1.4-		1.4-		1.4-
26.0		26.0		26.0			الاستحقاقات الاجتماعية	D62		26.0			26.0		26.0

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر العيشية	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	مديرو صناديق المعاشات التقاعدية	الأسر العيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع	
							عدا التحويلات الاجتماعية العينية									
26.0		26.0		26.0			منافع معاشات تقاعدية أخرى من الضمان الاجتماعي	D6221		26.0			26.0		26.0	
							إجمالي الدخل المتاح	B6g	22.5-	12.7	27.4	16.2-	1.4		1.4	
حساب استخدام الدخل المتاح																
1.4	1.4						الاستهلاك النهائي (رسم الخدمة)	P3			1.4		1.4		1.4	
11.3		11.3		11.3			التعديل مقابل التغير في الاستحقاقات التقاعدية	D8		11.3			11.3		11.3	
							إجمالي الادخار	B8g	22.5-	1.4	37.3	16.2-	0.0		0.0	
التغيرات في الأصول																
الحساب الرأسمالي																
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	22.5-	1.4	37.3	16.2-	0.0		0.0	
الحساب المالي																
0.0		0.0	16.2-	37.3	1.4	22.5-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9								
							العملة والودائع	F2	22.5-	12.7	26.0	16.2-	0.0		0.0	
11.3		11.3		11.3			استحقاقات المعاشات التقاعدية	F63			11.3		11.3		11.3	

نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع

الاختلافات بين نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع ونظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات

3-439 يكمن الفرق المحاسبي الأساسي بين نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع ونظام معاشات تقاعدية محدد الاشتراكات في أن منافع الموظف في النظام المحدد المنافع في الفترة الجارية تحددها التزامات رب العمل على مستوى المعاشات التقاعدية التي تصبح مستحقة الدفع في نهاية المطاف، في حين أن منافع الموظف في نظام المعاشات المحددة الاشتراكات في الفترة الجارية تحددها بالكامل الاشتراكات المدفوعة إلى النظام ودخل الاستثمار ومكاسب أو خسائر الحياة المتأتبة من الاشتراكات الجارية والسابقة. وبالتالي، وفي حين أنه توجد (من حيث المبدأ) معلومات دقيقة متاحة عن منافع المشترك في نظام معاشات محدد الاشتراكات، فإن المعلومات عن منافع المشترك في نظام معاشات محدد المنافع تحتاج إلى تقدير. ومصدر تلك التقديرات هي التقديرات الاكتوارية التي يواجها رب العمل في وضعه لحساباته الخاصة.

440-3 وهناك أربعة مصادر للتغيرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية في نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع:

- الزيادة في الخدمات الجارية، وهي زيادة في الاستحقاقات المرتبطة بالمرتبات والأجور المكتسبة في الفترة الجارية.
- والزيادة في الخدمات السابقة، وهي زيادة في قيمة الاستحقاقات ناتجة عن اقتراب موعد الاستحقاق، بالنسبة لجميع المشاركين، بسنة واحدة، نتيجة التقاعد (أو الوفاة).
- والنقص في مستوى الاستحقاق نتيجة دفع منافع المتقاعدين في النظام.
- وهناك عوامل أخرى تنعكس في حساب التغيرات الأخرى في الأصول.

441-3 وفيما يتعلق بنظام المعاشات التقاعدية المحدد الاشتراكات، يقوم كل من رب العمل والموظفين بدفع اشتراكات فعلية إلى النظام خلال الفترة الجارية. غير أن تلك المدفوعات قد لا تكون كافية لتغطية الزيادة في المستحقات الناتجة عن العمل خلال السنة الجارية. ولذلك يُحتسب اشتراك إضافي من رب العمل بغية تحقيق المساواة بين الاشتراكات والزيادة في استحقاقات الخدمة الجارية. وعادة ما تكون تلك الاشتراكات المحتسبة إيجابية، ولكن يمكن أن تكون سالبة إذا تجاوز مجموع الاشتراكات المستلمة الزيادة في استحقاقات الخدمة الجارية. وترد أدناه مناقشة للآثار المترتبة على هذه الحالة، في إطار تناول العلاقة بين رب العمل والصندوق.

442-3 وفي نهاية الفترة المحاسبية، يمكن حساب مستوى استحقاقات المعاشات التقاعدية الناتج عن اشتراكات الموظفين السابقة والجارية بوضع تقديرات للقيمة الحالية للمبالغ المستحقة الدفع عند التقاعد، باستخدام تقديرات اكتوارية لعمر المشتركين المتوقع⁽⁷⁴⁾. وهذا هو المبلغ الذي يظهر في الميزانية العمومية كالتزام تجاه الموظفين. وأحد عناصر الزيادة في هذا المبلغ سنة بعد أخرى هو ان القيمة الحالية للاستحقاقات القائمة في بداية السنة والتي لا تزال مستحقة الدفع في نهاية السنة قد ازدادت لأن المستقبل اقترب بسنة واحدة وقلّ بوحدة عدد معاملات الخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية. وانخفاض قيمة الخصم هذا هو الذي يفسر زيادة المستحقات الناتجة عن الخدمة السابقة.

443-3 وهناك فرق أساسي آخر بين نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع وآخر محدد الاشتراكات، يتعلق بدفع تكلفة تشغيل النظام. وكما ذكر أعلاه، فإن المستفيدين يتحملون جميع المخاطر في نظام المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات. ونظام المعاشات التقاعدية

(74) ترد معلومات تفصيلية عن كيفية حساب التقديرات الاكتوارية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمصرف المركزي الأوروبي (2011).

يشغل بالنيابة عنهم، وهم يدفعون تكاليف التشغيل. وبما أن الصندوق يمكن أن تشغله وحدة غير صاحب العمل، فإنه من الملائم معاملة تكلفة التشغيل كجزء من دخل الاستثمار المحتفظ به في الصندوق لتغطية تكاليفه (وتوليد أرباح). ومثلما هو الحال في المحاسبة المتعلقة بالتأمين، يُعامل دخل الاستثمار على أنه يُعزى بالكامل للمستفيدين، مع استخدام جزء منه لتغطية التكاليف وإعادة استثمار الجزء المتبقي.

3-444 والحالة مختلفة نوعا ما مع نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع. فمخاطرة ألا تكون الأموال كافية لتغطية الاستحقاقات الموعودة يتحملها جزئيا أو كليا مدير صندوق المعاشات التقاعدية (إما رب العمل أو وحدة أخذت على عاتقها مخاطرة الوفاء بالتزامات المعاشات التقاعدية) وليس المستفيدون بمفردهم. ويمكن أن يكون الصندوق خاضعا بشكل مباشر لسلطة رب العمل أو أن يمثل جزءا من نفس الوحدة المؤسسية، وقد يكون مجرد صندوق افتراضي. وحتى في هذه الحالة، فإن هناك تكاليف مرتبطة بتشغيل النظام. ورغم أن تلك التكاليف يتحملها رب عمل في البداية، فإنه من المناسب اعتبار ذلك كشكل من أشكال الدخل العيني المقدم إلى الموظفين، وإدراجه، بغرض التيسير، في اشتراكات أرباب العمل. وينطوي ذلك على عنصر من الواقعية، لأن هذا يفترض أن الموظفين الحاليين يتحملون جميع التكاليف، في حين لا يتحمل المتقاعدون أي تكاليف. ويفترض أيضا أن العزو الذي يتعين إسناده في حالة النظم الافتراضية يمكن تطبيقه في ظروف أخرى أيضا.

3-445 وبالنسبة لنظام محدد المنافع، من المستبعد أن يشترك فيه حاليا عاطلون عن العمل أو عاملون لحسابهم الخاص، مع أن اشتراكهم ممكن في حالة قيامهم بعمل سابق استحقوا عليه معاشا محدد المنافع وحقا في مواصلة الاشتراك. ويتلقى من سبق لهم العمل (سواء كانوا يتلقون أو لا يتلقون حاليا معاشا تقاعديا) دخل استثمار ويدفعون مكملات اشتراكات.

المعاملات المسجلة لنظام معاشات تقاعدية محدد المنافع

3-446 تفترض المناقشة الأولية أن رب العمل يتولى كامل مسؤولية الوفاء بمدفوعات المعاشات التقاعدية.

3-447 وينبغي لمجموع الاشتراكات المقدمة من رب العمل في نظم معاشات تقاعدية محددة المنافع أن يكون كافيا، مع أي اشتراكات فعلية من الموظفين وبعد خصم تكاليف تشغيل النظام، لتغطية الزيادة الناتجة عن الخدمة الحالية في استحقاقات المعاشات التقاعدية للموظفين. وتنقسم اشتراكات رب العمل إلى جزء فعلي وآخر محتسب، ويُحسب هذا الجزء الأخير بحيث يغطي الحاجة إلى المطابقة التامة بين جميع الاشتراكات في الصندوق التي تضاف إلى استحقاقات الموظفين، وبين تكلفة الخدمة الحالية لتلك الاستحقاقات.

3-448 وينبغي أن تُحسب اشتراكات رب العمل فيما يتعلق باستحقاقات المعاشات التقاعدية المكتسبة خلال الفترة المعنية بصرف النظر عن أي دخل استثمار مكتسب خلال نفس الفترة أو أي تمويل زائد للنظام. وتمثل استحقاقات الفترة الحالية جزءاً من تعويضات العاملين، وعدم إدراج القيمة الكاملة لاشتراكات رب العمل يجعل تعويضات العاملين تظهر بأقل من قيمتها الحقيقية، ويجعل، بالتالي، الفئات التشغيلية يظهر بأكثر من قيمته الحقيقية. وفي حالة قصوى حدثت في السابق، سجّل استثمار استحقاقات المعاشات التقاعدية نتائج جيدة إلى درجة جعلت رب العمل يأخذ "عطلة اشتراكات"، أي أنه لم يقدم اشتراكات فعلية لتغطية الاستحقاقات الجديدة. ومن المهم أن يتواصل تسجيل الاشتراكات حتى في حالة عطلة الاشتراكات، لأن في ذلك بالنسبة لرب العمل فائدة حدوث تعيّر في الالتزامات المالية بين صندوق المعاشات التقاعدية ورب العمل. وهذا يجعل صافي القيمة نفسه بالنسبة للجانبين كما هو الحال لو أن الاشتراكات لم تسجل تحت عطلة اشتراكات بدون تخفيض تعويضات العاملين بشكل مصطنع.

3-449 وفي إطار العديد من النظم المحددة المنافع، هناك فترة تأهيل يقضيها الموظف قبل أن يحصل على الحق في معاش تقاعدي. وبالرغم من فترة التأهل هذه، يجب تسجيل كل من الاشتراكات والاستحقاقات منذ بداية التوظيف، وتعديلها بعامل يعكس احتمال تلبية الموظف لشروط فترة التأهيل.

3-450 ويعامل مجموع الاشتراكات الفعلية والمختسبة لأرباب العمل كجزء من تعويضات العاملين. ويسجّل كمبالغ مستحقة الدفع على رب العمل في حساب توليد الدخل، وكمبالغ مستحقة القبض للموظف في حساب تخصيص الدخل الأولي. ونفس المعاملة تنطبق على اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية.

3-451 والزيادة في القيمة الحالية لاستحقاقات الموظفين المشاركين والموظفين الذين توقفوا عن المشاركة ولكن لا يزالون مؤهلين لتلقي معاشات تقاعدية في المستقبل (زيادة الخدمة السابقة) تمثل دخل الاستثمار الموزع على الموظفين. ولا يوجد أي خصم لأي مبالغ يمكن تمويلها من مكاسب حيازة أو لا تقابلها حالياً اعتمادات موجودة. وهي تعادل المبلغ المستحق بشكل لا لبس فيه للموظف بموجب الاتفاقات القائمة؛ وليست للوسيلة التي يمكن أن يستخدمها رب العمل في نهاية المطاف للوفاء بهذا الالتزام أهمية في تسجيله كدخل استثمار، كما أنه ليس هناك أي تأثير للوسيلة التي تمّول بها الفائدة أو الأرباح الموزعة على تسجيلها كدخل استثمار. ويسجّل دخل الاستثمار بوصفه مستحق الدفع من صندوق المعاشات التقاعدية، ومستحق القبض للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويعاد استثماره مباشرة في الصندوق من طرف الأسر المعيشية، ويوصف، بصفته تلك، كمكملات لاشتراكات

المعاشات التقاعدية. ويسجل حساب تخصيص الدخل الأولي أيضا دخل الملكية الفعلي الذي يكتسبه صندوق المعاشات التقاعدية على الأموال التي يديرها. ويستخدم دخل الاستثمار الفعلي لتمويل دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية. غير أن رب العمل مسؤول بوجه عام عن تغطية العجز بين دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية، ودخل الملكية الفعلي الذي يكتسبه الصندوق عن الأموال التي يديرها. ويحسب العجز كالفرق بين دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية وبين دخل الملكية الفعلي الذي اكتسبه صندوق المعاشات التقاعدية عن الأموال التي يديرها، ويسجل في نفس الحساب كدخل ملكية محتسب ومستحق الدفع من رب العمل ومستحق القبض للصندوق.

3-452 وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تظهر اشتراكات الضمان الاجتماعي كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لصندوق المعاشات التقاعدية. ويتألف مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع من الاشتراكات الفعلية أو المحتسبة المستحقة الدفع من أرباب العمل كجزء من تعويضات العاملين (باستثناء مبلغ تكاليف تشغيل نظام المعاشات التقاعدية)، زائدا الاشتراكات الفعلية للموظفين، زائدا مكملات المشاركات المذكورة آنفا. وكما سبق شرحه في مناقشة نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات، تُظهر الحسابات كامل قيمة الاشتراكات ومكملات الاشتراكات مع عنصر موازن يمثل رسوم الخدمة المستحقة الدفع. وبذلك يكون المبلغ المستحق الدفع فعليا هو رقم يمثل المشاركة الصافية.

3-453 وتظهر في حساب التوزيع الثانوي للدخل أيضا منافع المعاشات التقاعدية المستحقة للأسر المعيشية من صندوق المعاشات التقاعدية. وعندما تؤخذ المنافع في شكل تأمين ادخاري، تكون مدفوعات التأمين الادخاري هي التي تظهر هنا، وليس المبلغ المقطوع المستحق الدفع عند التقاعد. (وما لم تتغير السمات الديمغرافية للمتقاعدين تغيرا كبيرا، فإن الرقمين يظنان متقاربين في جميع الأحوال).

3-454 ويوجد في حساب استخدام الدخل بند لدفع رسوم الخدمة المقدمة من صندوق المعاشات التقاعدية (معادل لقيمة مخرجات الصندوق)⁽⁷⁵⁾ زائدا مخرجات المؤسسات التي تشغل

(75) يختلف ناتج صندوق المعاشات التقاعدية المحدد المنافع، مفاهيميا، عن مصروفات المعاش التقاعدي للصندوق الواردة في حسابات الشركة. ومصروفات المعاش التقاعدي عنصر مباشر في التغيرات الدورية التي تحدث في كل من استحقاقات المعاشات التقاعدية وأصول الصندوق. وهي مجموع الزيادة في الخدمة الجارية، زائدا الزيادة في الخدمة السابقة، ناقصا العائد الفعلي عن أصول الصندوق، زائدا/ناقصا الجزء المستهلك من تكلفة الخدمة السابقة المعزوة إلى خدمة الموظفين قبل إجراء تعديل على الصندوق، زائدا/ناقصا الجزء المستهلك من الأرباح/الخسائر الناتجة عن تنقيحات استحقاقات المعاشات التقاعدية أو عن استثمار أصول الصندوق.

خطة التأمين الادخاري التي اشترت بالاستحقاقات التقاعدية) المستحق الدفع من الأسر المعيشية إلى صندوق المعاشات التقاعدية، ويسجل كنفقات استهلاك نهائي.

3-455 وفي حساب استخدام الدخل أيضا، هناك بند يُظهر الزيادة (أو النقصان) في استحقاقات المعاشات التقاعدية الناجمة عن الزيادة في الاشتراكات المستحقة الدفع ناقصا المبالغ المستحقة القبض في حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويظهر هذا المبلغ كمبلغ مستحق للأسر المعيشية من صندوق المعاشات التقاعدية. والأساس المنطقي لذلك هو أن هذه الزيادة (أو النقصان) في استحقاقات المعاشات التقاعدية تؤثر مباشرة على القيمة الصافية للأسر المعيشية، وينبغي بالتالي إدراجها في ادخار قطاع الأسر المعيشية. وفي حالة نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع، لا يرجح أن يكون المبلغ سالبا، إلا في حالة نظام رب عمل توقف عن العمل، وأصبحت عملياته تقتصر على دفع المنافع بدون تلقي أي اشتراكات جديدة.

3-456 ونفس المبلغ المدرج في حساب استخدام الدخل بوصفه تعديلا مقابل التغيير في الاستحقاقات التقاعدية يظهر في الحساب المالي كمطالبة للأسر المعيشية من صندوق المعاشات التقاعدية. ويسجل الحساب المالي أيضا بنودا بشأن مطالبة لصندوق المعاشات التقاعدية من مدير الصندوق لإظهار التزامات رب العمل بشأن أي نقص في التمويل أو أي منافع مستحقة له نتيجة أي تمويل زائد. (ويعكس الجزء الآخر من هذا البند أي تغيير في مسؤولية استحقاقات المعاشات التقاعدية المسجلة كجزء من التحويلات الرأسمالية). ومطالبة صندوق المعاشات التقاعدية من رب العمل (مدير المعاشات التقاعدية) تساوي الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية الناشئة عن الخدمة المقدمة إلى رب العمل ودخل الاستثمار المستحق الدفع على القيمة الافتتاحية للمنافع المستحقة، زائدا الرسوم التي يفرضها مدير المعاشات التقاعدية، ناقصا مجموع الاشتراكات الفعلية ومكملات الاشتراك الفعلية⁽⁷⁶⁾. وعندما يتجاوز المبلغ المتراكم في صندوق المعاشات التقاعدية الزيادة في الاستحقاقات، يكون هناك مبلغ مستحق الدفع من الصندوق إلى رب العمل بوصفه مديرا لصندوق المعاشات التقاعدية. وبهذه الطريقة، يظل صافي قيمة صندوق المعاشات التقاعدية صفرا تماما في جميع الأوقات.

3-457 ويعكس المبلغ المستحق من صندوق المعاشات التقاعدية إلى مدير الصندوق أثر عطلة الاشتراكات، لأن ذلك المبلغ يعادل الفرق بين اشتراكات رب العمل الفعلية والاشتراكات اللازمة لتغطية المبالغ المستحقة في الفترة الجارية والفوائد على المبلغ التراكمي المستحق من الفترات السابقة.

(76) ويمكن اشتقاق مطالبة صندوق المعاشات التقاعدية من مدير الصندوق أيضا كمجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة للموظفين، ودخل الملكية المحتسب الناشئ عن زيادة الخدمة السابقة.

3-458 وتظهر في حسابات التغيرات الأخرى في الأصول العوامل الأخرى التي تؤثر على تغير البند المتعلق بتغير استحقاقات المعاشات التقاعدية في الميزانية العمومية.

نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع التي تديرها جهة غير رب العمل

3-459 من الممكن أن تقوم منظمات أخرى، مثل النقابات العمالية، بتشغيل نظام معاشات تقاعدية محددة المنافع لصالح أعضائها يوازى، مع جميع الوجوه، نظاما ماثلا للمعاشات يشغله رب عمل. وتُتبع في التسجيل نفس الطريقة الموصوفة أعلاه، باستثناء أنه يستعاض في الإشارات السابقة إلى رب العمل بمشغل النظام، وفي الإشارات إلى الموظفين بالمشاركين فيه. وينبغي أيضا حساب مخرجات الصندوق محدود المنافع كمجموع التكاليف.

المثال العملي 3-24 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع⁽⁷⁷⁾

3-460 يحسب هذا المثال العملي، بالأسعار الجارية، المخرجات والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع. ويُفترض أن هذه النظم يشغلها أرباب العمل، ولذلك يجب اشتقاق مخرجات الصناديق باستخدام مجموع التكاليف. ويُفترض أيضا أن أرباب العمل يتولون تبعات أي نقص في التمويل ويستفيدون من أي تمويل زائد. وبالتالي، فإن أرباب العمل يقومون أيضا بدور مديري صناديق المعاشات التقاعدية. ويفترض المثال العملي أيضا أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على البيانات الأولية اللازمة لحساب المخرجات والمعاملات الأخرى ذات الصلة، وأن جميع المشتركين والمستفيدين مقيمون. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع المستخدمة في بعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-461 ويعرض الجدول 3-111 البيانات عن صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع. ويُفترض أن كلا من أرباب العمل والموظفين يدفعون اشتراكات إلى الصناديق. وأفادت الصناديق أيضا أن دخل الملكية الفعلي المكتسب عن الأموال التي تديرها بلغ 2.2 وحدة. وللتبسيط، يُفترض أن دخل الملكية هذا مستحق الدفع من قطاعات مقيمة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الحسابات الاكتوارية أن الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية تبلغ 19.0 وحدة، وتشمل زيادة الخدمة الجارية (15.0 وحدة) ودخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (4.0 وحدات). ويمثل دخل الاستثمار المستحق الدفع عن

(77) هذا المثال العملي مأخوذ من Reinsdorf (2011).

استحقاقات المعاشات التقاعدية الزيادة في تلك الاستحقاقات نتيجة زيادة الخدمة السابقة وتناقص عامل الخصم بسبب اقتراب سن التقاعد بسنة واحدة. وبما أن دخل الملكية الفعلي الذي اكتسبه صندوق المعاشات يقلّ عن دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية، فإن هناك عجزاً يتعين على أرباب العمل تغطيته. ويبين الجدول أيضاً التكاليف المتصلة بتشغيل صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع. ويُفترض أن تلك التكاليف لا تشمل سوى الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات. ويُفترض أيضاً أن جميع السلع والخدمات في الاستهلاك الوسيط اقتنتها قطاعات مقيمة أخرى.

الجدول 3-111

بيانات عن صناديق معاشات تقاعدية محددة المنافع

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
من المعاملات الملاحظة			
(1)	اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	10.0	D1211, D6111
(2)	اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	1.5	D11, D6131
(3)	دخل الملكية	2.2	D4
(4)	منافع المعاشات التقاعدية	16.0	D62, D6221
(5)	الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات	0.6	P1, P2
من التقديرات الاكتوارية			
(6)	الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية	19.0	
(6أ)	زيادة الخدمات الجارية	15.0	
(6ب)	دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية	4.0	D4, D442, D6141

3-462 ويبيّن الجدول 3-112 كيفية اشتقاق مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية، واشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل، ودخل الملكية المحتسب، وصافي المساهمات الاجتماعية. وتُحسب مخرجات صندوق المعاشات التقاعدية (0.6 وحدة) كقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات. وتُحسب اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل (4.1 وحدة) كالتالي:

الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية من الخدمة الجارية (15.0 وحدة)

ناقصاً اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (10.0 وحدات)

ناقصاً الاشتراكات الفعلية للأسر المعيشية (للموظفين) في صناديق المعاشات التقاعدية

(1.5 وحدة)

زائداً رسوم الخدمات (الناتج) لصناديق المعاشات التقاعدية (0.6 وحدة).

ويُحسب دخل الملكية المحتسب (1.8 وحدة) كالتالي:

دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (4.0 وحدات)
ناقصا دخل الاستثمار الفعلي (2.2 وحدة).

ويحسب صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحق الدفع إلى صناديق الضمان الاجتماعي
(19.0 وحدة) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (10.0 وحدات)
زائد/ اشتراكات ارباب العمل المحتسبة في صناديق المعاشات التقاعدية (4.1 وحدة)
زائد/ الاشتراكات الفعلية للأسر المعيشية (للموظفين) في صناديق المعاشات التقاعدية
(1.5 وحدة)

زائد/ مكملات اشتراكات الأسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعدية (معادلة لدخل
الاستثمار المستحق الدفع عن مكملات المعاشات التقاعدية) (4.0 وحدات).
ناقصا رسوم الخدمات (الناتج) لصناديق المعاشات التقاعدية (0.6 وحدة).

الجدول 3-112

كيفية حساب الناتج، واشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل، ودخل الملكية
المحتسب، وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لصناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(7)	مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	(5)	0.6	P1, P3
(8)	اشتراكات أرباب العمل المحتسبة في صناديق المعاشات التقاعدية	(أ6)-(1)-(2)+(7)	4.1	D1221, D6121
(9)	دخل الملكية المحتسب	(ب6)-(3)	1.8	D4
(10)	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	(1)+(2)+(ب6)+(8)-(7)	19.0	D61

3-463 ويبيّن الجدول 3-113 كيفية حساب التغيرات في الأصول المالية الناشئة عن المعاملات بين صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع والوحدات المؤسسية الأخرى، فضلا عن وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة ما تدفعه وما تستلمه الوحدات المؤسسية من مبالغ. وتسجل صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع، من جهة أخرى، زيادة في التزامات استحقاقات المعاشات التقاعدية تجاه المستفيدين. وتسجل هذه التغيرات في الالتزامات كالتغيرات المقابلة في الأصول المالية للأسر المعيشية. وبما أن أرباب

العمل مسؤولون عن أي نقص في الأموال، فإن لصناديق المعاشات التقاعدية أيضا مطالبة على أرباب العمل (مديري المعاشات التقاعدية). فعلى سبيل المثال، لصناديق الضمان الاجتماعي المحددة المنافع نقصان صاف في الأصول من العملة والودائع قدره 2.9 وحدة خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (10.0 وحدات) واشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (1.5 وحدة) مستحقة القبض؛ ودخل استثمار فعلي مستحق القبض من قطاعات مقيمة أخرى (2.2 وحدة).
- ونقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن منافع معاشات تقاعدية مستحقة الدفع (16.0 وحدة). ومشتريات من السلع والخدمات للاستهلاك الوسيط من قطاعات أخرى (0.6 وحدة).

الجدول 3-113

كيفية حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بالمعاملات بين مديري صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع ووحدات مؤسسية أخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(11)	أرباب العمل	(1)-(2)	- 11.5	F2
(12)	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	(1)+(2)-(3)-(4) (5)	- 2.9	F2
(13)	الأسر المعيشية	(4)	16.0	F2
(14)	القطاعات الأخرى	(3)-(5)	- 1.6	F2
التغيرات في الأصول المالية (استحقاقات المعاشات التقاعدية)				
(15)	الأسر المعيشية	(4)-(6)	3.0	D8, F63
التغيرات في الأصول المالية (استحقاقات المعاشات التقاعدية)				
(16)	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	(4)-(6)	3.0	D8, F63
التغيرات في الأصول المالية (مطالبة صندوق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية)				
(17)	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	(8)+(9)	5.9	F64
(أ17)	من زيادة الخدمة الجارية	(8)	4.1	
(ب17)	من زيادة الخدمة السابقة	(9)	1.8	

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الخصوم المالية (مطالبة صندوق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية)				
(18)	أرباب العمل	(8)+(9)	5.9	F64
(18أ)	من زيادة الخدمة الجارية	(8)	4.1	
(18ب)	من زيادة الخدمة السابقة	(9)	1.8	

ولهذه الصناديق أيضا زيادة صافية في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية قدرها 3.0 وحدات. ولها كذلك مطالبة على أرباب العمل (مديري صناديق المعاشات التقاعدية) قدرها 5.9 وحدة تشمل المطالبة من زيادة الخدمة الجارية (4.1 و) والمطالبة من زيادة الخدمة السابقة (1.8 وحدة).

3-464 ويستخدم الجدول 3-114 المعلومات الواردة في الجداول أعلاه لتسجيل مختلف المعاملات. وتبسيطا للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. ولضمان الوضوح، ترد معاملات أرباب العمل ونظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات منفصلة عن معاملات القطاعات المؤسسية التي تنتمي إليها، بدلا من الجمع بينها. وترد الأرقام المحتسبة بخط داكن، والأرقام الناتجة عن تغيير المسار بخط مائل. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع 0.6 وحدة. وتسجل المخرجات في حساب الإنتاج للصناديق. ويسجل الاستهلاك الوسيط للصناديق من السلع والخدمات (0.6 وحدة) أيضا في حساب الإنتاج. ويسجل نفس المبلغ في مخرجات القطاعات الأخرى، لأنه يُفترض أن هذه السلع والخدمات مشترة من قطاعات مقيمة؛

(ب) وتعامل اشتراكات أرباب العمل الفعلية (10.0 وحدات) والمحتسبة (4.1 وحدة) في صناديق المعاشات التقاعدية كجزء من تعويضات العاملين، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في حساب توليد الدخل. وتعامل اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (1.5 وحدة) كجزء من الأجور والمرتببات (وبالتالي، من تعويضات العاملين)، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في نفس الحساب؛

(ج) وتسجل تلك البنود في حساب توليد الدخل كمبالغ مستحقة القبض للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويسجل دخل الاستثمار الاكتواري المكتسب عن استحقاقات المعاشات التقاعدية المتراكمة (4.0 وحدات) أيضا بوصفه مستحق الدفع من صناديق المعاشات التقاعدية، ومستحق القبض للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويسجل دخل الاستثمار الفعلي الذي اكتسبته الصناديق (2.2 وحدة) كدخل ملكية

مستحق القبض للصناديق ومستحق الدفع من القطاعات الأخرى في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويسجل النقص البالغ 1.8 وحدة (أي الفرق بين دخل الاستثمار الاكتواري عن استحقاقات المعاشات التقاعدية ودخل الملكية الفعلي) كدخل ملكية محتسب مستحق الدفع من أرباب العمل ومستحق القبض للصناديق في نفس الحساب؛

الجدول 3-114

تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق المعاشات التقاعدية المحددة المنافع

الموارد

الاستخدامات

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر العيشية	نظم المعاشات التقاعدية المخلدة المنافع	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	نظم المعاشات التقاعدية المخلدة المنافع	الأسر العيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج															
1.2		1.2	0.6		0.6		الناتج	P1						1.2	1.2
							الاستهلاك الوسيط	P2		0.6			0.6		0.6
							إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g		0.0		0.6	0.6		0.6
حساب توليد الدخل															
							تعويضات العاملين	D1	15.6				15.6		15.6
							الأجور والمرتببات	D11	1.5				1.5		1.5
							اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	D1211	10.0				10.0		10.0
							اشتراكات أرباب العمل المختسبة في صناديق المعاشات التقاعدية	D1221	4.1				4.1		4.1
							إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	15.6-	0.0		0.6	15.0-		15.0-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
15.6		15.6		15.6			تعويضات العاملين	D1							
1.5		1.5		1.5			الأجور والمرتببات	D11							
10.0		10.0		10.0			اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية	D1211							
4.1		4.1		4.1			اشتراكات أرباب العمل المختسبة في صناديق المعاشات التقاعدية	D1221							
4.0		4.0		4.0			دخل الملكية	D4	1.8			2.2	4.0		4.0
4.0		4.0		4.0			دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية	D442		4.0			4.0		4.0
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	17.4-	0.0	19.6	1.6-	0.6		0.6
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
19.0		19.0		19.0			صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	D61			19.0		19.0		19.0
10.0		10.0		10.0			اشتراكات أرباب العمل	D6111			10.0		10.0		10.0

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية

الجمع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجمع	
							الفعليّة في صناديق المعاشات التقاعدية									
4.1		4.1			4.1		اشتراكات أرباب العمل المختسبة في صناديق المعاشات التقاعدية	D6121			4.1		4.1		4.1	
1.5		1.5			1.5		اشتراكات الأسر المعيشية الفعليّة في صناديق المعاشات التقاعدية	D6131			1.5		1.5		1.5	
4.0		4.0			4.0		مكملات اشتراكات الأسر المعيشية في المعاشات التقاعدية	D6141			4.0		4.0		4.0	
0.6-		0.6-			0.6-		رسوم خدمات نظام المعاشات التقاعدية (-)				0.6-		0.6-		0.6-	
16.0		16.0		16.0			المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية	D62		16.0			16.0		16.0	
16.0		16.0		16.0			منافع معاشات تقاعدية أخرى من الضمان الاجتماعي	D6221		16.0			16.0		16.0	
							إجمالي الدخل المتاح	B6g	17.4-	3.0	16.6	1.6-	0.6		0.6	
حساب استخدام الدخل المتاح																
0.6	0.6						الاستهلاك النهائي (رسوم الخدمة)	P3			0.6		0.6		0.6	
3.0		3.0		3.0			التعديل مقابل التغير في مستحقات المعاشات التقاعدية	D8		3.0			3.0		3.0	
							إجمالي الادخار	B8g	17.4-	0.0	19.0	1.6-	0.0		0.0	
							الادخار الإجمالي (الفعلي)	B8g	11.5-	5.9-	19.0	1.6-	0.0		0.0	
							الادخار الإجمالي (المحتسب)	B8g	5.9-	5.9			0.0		0.0	
التغيرات في الأصول																
الحساب الرأسمالي																
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	17.4-	0.0	19.0	1.6-	0.0		0.0	
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (الفعلي)	B9	11.5-	5.9-	19.0	1.6-	0.0		0.0	
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (المحتسب)	B9	5.9-	5.9			0.0		0.0	
الحساب المالي																
0.0		0.0	1.6-	19.0	0.0	17.4-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9								
0.0		0.0	1.6-	19.0	5.9-	11.5-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (الفعلي)	B9								
0.0		0.0			5.9	5.9-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (المحتسب)	B9								
							العملة والودائع	F2	11.5-	2.9-	16.0	1.6-	0.0		0.0	
3.0		3.0		3.0			استحقاقات المعاشات التقاعدية	F63			3.0		3.0		3.0	
5.9		5.9				5.9	مطالبة صندوق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية	F64		5.9			5.9		5.9	

الجمع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية للعام 2008	أرباب العمل	نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجمع
4.1		4.1				4.1	من زيادة الخدمة الجارية			4.1			4.1		4.1
1.8		1.8				1.8	من زيادة الخدمة السابقة			1.8			1.8		1.8

(د) ويسجّل صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي (19.0 وحدة) في حساب التوزيع الثانوي للدخل كبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لصناديق المعاشات التقاعدية. ويشمل صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع من الأسر المعيشية اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات التقاعدية (10.0 وحدات)، واشتراكات أرباب العمل المحتسبة في الضمان الاجتماعي (4.1 وحدة)، لأن جميع اشتراكات التأمين الاجتماعي تسجّل بوصفها مدفوعة من الأسر المعيشية إلى نظم التأمين الاجتماعي. وتسجّل منافع المعاشات التقاعدية التي دفعها الصندوق (16.0 وحدة) كمنافع معاشات تقاعدية أخرى مستحقة الدفع من مديري صناديق المعاشات ومستحقة القبض للأسر المعيشية؛

(هـ) وتسجّل مخرجات صناديق المعاشات التقاعدية محددة المنافع (0.6 وحدة) كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل المتاح. ويسجل هذا الحساب أيضا كتعديل مقابل التغيير في استحقاقات المعاشات التقاعدية (3.0 وحدات) لكفالة بقاء إجمالي الادخار بدون تغيير عند التعامل المزدوج مع المعاشات التقاعدية كتحويلات جارية، واستحقاقات المعاشات التقاعدية كأصول مالية؛

(و) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(ز) ويسجل الحساب المالي التغييرات في العملة والودائع والتغييرات في مستحقات المعاشات التقاعدية لمختلف القطاعات. وبما أن أرباب العمل يتحملون تبعات أي نقص في تمويل صناديق المعاشات التقاعدية، فإن الحساب المالي يسجّل أيضا مبلغ النقص في تمويل الصناديق (5.9 وحدات) كمطالبة من الصناديق على أرباب العمل. وهذه المطالبة تشمل المطالبة من زيادة الخدمة الجارية (4.1 وحدات) والمطالبة من زيادة الخدمة السابقة (1.8 وحدة). وبما أن البنود الواردة في الحساب المالي هي مقابلة لبنود في حسابات أخرى، أو هي تعكس فقط تبادلا في الأصول والخصوم، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقا لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات

وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

حساب استحقاقات المعاش التقاعدي في نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع باستخدام التزامات المنافع المتراكمة والمتوقعة

3-465 يستخدم العديد من نظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع صيغة⁽⁷⁸⁾ تقوم على المرتب الأخير أو على متوسط المرتبات، كعنصر أساسي في تحديد تلك المنافع. وهذا يعني أن أي زيادة في الأجر تزيد من مجموع استحقاقات المعاش التقاعدي المتراكمة وتأخذ مستوى الأجر الجديد في الاعتبار. ويمثل ذلك مزايا هامة للموظف الفرد المعني، ولكن ما هي تبعات ذلك على التزامات رب العمل بالنسبة للمعاشات التقاعدية؟

3-466 تستخدم مهنة المحاسبة مصطلحين اكتواريين لهما أهمية في هذه المناقشة: نصح التزامات المنافع المتوقعة، ونصح التزامات المنافع المتراكمة. والفرق الرئيسي بين منهجي التجميع هذين يتعلق بمعاملة الزيادات المستقبلية في الأجر. ففي حالة نصح التزامات المنافع المتوقعة، تؤخذ في الاعتبار التام زيادات الدخل المستقبلية (المتوقعة) - إما نتيجة التريعات أو نتيجة زيادة عامة في الأجر والمرتبات لأسباب متنوعة مثل مواكبة التضخم، أو تقاسم مكاسب الإنتاجية مع الموظفين، أو نتيجة تغيرات في الحد الأدنى القانوني للأجور أو في ظروف سوق العمل. وبالنسبة للفرد، يضع نصح التزامات المنافع المتوقعة افتراضات بشأن زيادات الدخل المستقبلية التي يرجح أن يتلقاها الشخص ويحسب مرتبه النهائي وفقا لذلك. فإذا كان قد عمل 20 سنة فقط من أصل 40 سنة عمل متوقعة، فإن ذلك النهج يخفض إلى النصف من مرتبه النهائي، ويحسب استحقاقه من المعاش التقاعدي كما لو كان مرتبه الحال هو مرتبه الأخير. أما نصح التزامات المنافع المتراكمة، فهو لا يأخذ في الاعتبار سوى القيمة الحالية للمنافع المكتسبة حتى الآن. وهو لا يأخذ في الاعتبار أي زيادات مستقبلية في الأجر. وهو يمثل المبلغ الذي يمكن للموظف أن يستلمه إذا ما قرر مغادرة العمل غدا، ويمكن اعتباره أساسا لتقييم صافي قيمة الشخص، في حالة تسوية قضية طلاق، مثلا. وإذا كانت التزامات المنافع المتراكمة لشخص ما تزداد تدريجيا بزيادة مرتبه، فإن التزامات منافع المتوقعة تزداد بمرور الوقت. وبالنسبة للموظف الفرد، تكون التزامات المنافع المتوقعة دائما أعلى من التزامات المنافع المتراكمة حتى تاريخ بلوغه تاريخ التقاعد، وعنها ترتفع قيمة التزامات المنافع المتراكمة إلى مستوى قيمة التزامات المنافع

(78) يمكن لصيغة المعاشات التقاعدية أن تحدد منافع التقاعد، في مستوى 1.5 في المائة مضروبة في عدد سنوات الخدمة مضروبة في مرتب السنة النهائية، على سبيل المثال.

المتوقَّعة. ومن وجهة نظر مدير نظام المعاشات التقاعدية، يمثل نهج التزامات المنافع المتوقَّعة خياراً أكثر حذراً في قياس ما سيكون عليه مستوى استحقاقات المعاشات التقاعدية في نهاية المطاف. وعلى العكس من ذلك، ومن وجهة نظر الفرد، يمثل نهج التزامات المنافع المتراكمة نهجاً أكثر حذراً في سياق تكون فيه المخاطرة بفقدان فرصة الاستفادة من زيادات كبيرة في الأجر في المستقبل مخاطرة كبيرة.

3-467 ويبدو للوهلة الأولى أن مستوى استحقاقات المعاشات التقاعدية لشركة ما ينبغي أن يكون مجموع استحقاقات المعاشات التقاعدية لكل موظف، وبالتالي فإن مجموع تقديرات التزامات المنافع المتوقَّعة يكون أعلى بكثير من مجموع تقديرات التزامات المنافع المتراكمة، وأنه سيتطور بسلاسة أكبر بمرور الزمن. ولكن ما يصحّ بالنسبة للموظف الفرد لا يصحّ بالضرورة لمجموعة من الموظفين. فلنفترض أن على رب عمل ما مسؤولية المعاشات التقاعدية لمجموعة من الأشخاص، وأربع رتب من الموظفين، ومجموعة واحدة من المتقاعدين، ونفترض للتبسيط أن لكل مجموعة نفس العدد من الأفراد. ولنفترض أن في سنة ما يتوفى المتقاعدون؛ ويتقاعد فيها موظفو المجموعة الأقدم، ويترقى فيها جميع موظفي المجموعات الثلاث التالية، وتوظف فيها مجموعة من الموظفين الجدد في أدنى مستوى. ويصبح كل واحد من الموظفين في حالة أحسن مما كان عليه قبل الترقية، ولكن الالتزامات الكلية لرب العمل لا تتغير. فالأثر الذي يحدثه تجميع التزامات المنافع المتراكمة هو مزيد من السلاسة في مجموع الاستحقاقات التي تظل أدنى قيمة من القيمة التجميعية لالتزامات المنافع المتوقعة، ولا تكون بالضرورة أكثر تقلباً. بل قد تكون في الواقع أكثر استقراراً. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون نهج التزامات المنافع المتوقَّعة متقلباً في حالة عدم حدوث زيادة متوقعة في الأجر، أو عندما يخرج الموظفون من نظام معاشات تقاعدية لأن مدير النظام أو رب العمل ألغى النظام أو توقف عن العمل.

3-468 وفي حين أن التزامات المنافع المتراكمة في حالة الموظف الفرد تتسم بتغيرات تدريجية عند حدوث زيادات في الأجر، فإن التأثير يكون أكثر سلاسة بكثير في حالة مجموعة من الموظفين من نفس الفئة العمرية. وفي حالة بقاء مجموعة من الموظفين من نفس الفئة العمرية في الشركة طوال حياتهم المهنية، تكون التزامات المنافع المتراكمة أدنى بكثير من تقديرات التزامات المنافع المتوقَّعة في السنوات الأولى، ولكن معدل الزيادة في التزامات المنافع المتراكمة يكون أسرع من مثليه في التزامات المنافع المتوقَّعة، بحيث تتساوى مجموعتا التقديرات مباشرة قبل التقاعد. والجمع بين مجموعات عمرية من الموظفين ممن لهم فترات متفاوتة من الخدمة لدى الشركة يجعل التزامات المنافع المتراكمة لجميع الموظفين أقرب لالتزامات المنافع المتوقعة، أيضاً.

3-469 وطالما بقي هيكل الرتب في الشركة على حاله، فإن التزامات المنافع المتراكمة والتزامات المنافع المتوقعة سيتطوران بشكل متماثل تقريبا. وإذا توسعت الشركة ووظفت عددا كبيرا من الموظفين الجدد في الرتب الدنيا، فإن التزامات المنافع المتوقعة ستزداد بسرعة أكبر وبشكل ملحوظ من ازدياد التزامات المنافع المتراكمة، لأن التزامات المنافع المتوقعة تضع تقديرات لفترة بقاء أولئك الموظفين ومدى ترقبهم في سلم الرتب، في حين أن التزامات المنافع المتراكمة تكتفي بتسجيل استحقاقات المعاشات التقاعدية المتراكمة في سنة العمل الأولى. وإذا قررت الشركة تقليص عدد موظفيها مديريها، فإن ذلك سيخفض من احتمالات ترقب الموظفين، وسيدخل بالضرورة تغييرا إلى الأدنى في التزامات المنافع المتوقعة. أما التزامات المنافع المتراكمة فهي تعكس ببساطة المعاش التعاقدية "الحاصل فعلا"، ولا تتأثر تقديراتها، بالتالي، بقرار التقليص.

3-470 ومع ذلك، فإن السؤال المطروح هو كيفية تسجيل أثر الترقية على الموظف، إذا ما استخدم التسجيل بطريقة التزامات المنافع المتراكمة. وأي صيغة من صيغ التعامل مع الزيادة على أنها شكل من أشكال تعويضات العاملين أو دخل الاستثمار هي صيغة تفترض من جديد أن الاستحقاقات المحملة تمثل مجموع الاستحقاقات الفردية، ولكن بدون النظر في الآثار الفردية الأخرى على الجملة، مثل توقف شخص عن العمل أو عدم حصوله على استحقاقات معاش تقاعدي لأنه لم يعمل فترة كافية، أو وفاته قبل بلوغه سن التقاعد. والحل البسيط والكافي لذلك هو التعامل مع أثر التريقات في الوحدة ككل، كتغير في الأسعار، وتسجيل ذلك التغير في حساب إعادة التقييم.

3-471 وإذا اختيرت طريقة التزامات المنافع المتوقعة كطريقة التقييم المفضلة، فلا يلزم إدخال تعديل في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، إلا في حالة تغيير هيكل المؤسسة بشكل يغير فرص الترقية. ومن ناحية أخرى، ستكون التقديرات العادية لاشتراكات رب العمل في نظام التأمين الاجتماعي الداخلة في تعويضات العاملين دائما أعلى من التقديرات التي توضع في إطار نظام التزامات المنافع المتراكمة، لأن الزيادة في استحقاقات المعاش التقاعدي التي تحدد حجم الاشتراكات تقوم على مرتب افتراضي محسوب على أساس التزامات المنافع المتوقعة وليس على أساس مرتب فعلي.

قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات تقاعدية

3-472 تقاس المخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي والمحسوب من البيانات الأولية، بالأسعار الجارية. وينبغي في حساب قياسات حجم المخرجات إزالة آثار تغيير الأسعار.

وتتوقف الطريقة المستخدمة في حساب قياسات الحجم على الطريقة المستخدمة في حساب المخرجات والأسعار الجارية. وبالنسبة للمخرجات المحسوبة كمجموع التكاليف، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في إزالة أثر التضخم من تلك المخرجات باستخدام مؤشر مركب لأسعار المدخلات للتوصل إلى قياسات الحجم. وبالنسبة للمخرجات المشتقة من رسوم صريحة، يمكن الحصول على قياسات الحجم بإزالة أثر التضخم باستخدام مؤشر أسعار مناسب. وفي حالة حساب المخرجات باستخدام صيغة مخرجات التأمين على الحياة، يمكن وضع تقديرات لقياسات الحجم عن طريق استقراء مخرجات فترة الأساس، من خلال نمو حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي. ويمكن الحصول على قياسات حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي عن طريق إزالة أثر التضخم باستخدام مؤشر أجور مناسب.

3-473 ويمكن الحصول على قياسات الحجم لرسوم الخدمة المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي غير المقيمة التي تدفع منافع معاشات تقاعدية، عن طريق إزالة أثر التضخم من واردات رسوم الخدمة بالأسعار الجارية، باستخدام مؤشر أسعار مركب يشمل مؤشرات أسعار لتلك الرسوم من بلدان شريكة. وتحتاج مؤشرات الأسعار، قبل استخدامها، إلى تعديلها وفق أسعار الصرف السائدة. وكبديل عن ذلك، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استقراء الواردات من رسوم الخدمة تلك بالأسعار الجارية من خلال النمو المسجل لمؤشر حجم مركب يشمل مؤشرات حجم المخرجات أو حجم الصادرات من رسوم الخدمة تلك من بلدان شريكة. وإذا لم تكن البيانات متاحة من البلدان الشريكة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تُستخدم في إزالة أثر التضخم من مخرجات رسوم الخدمة المنتجة محليا بالأسعار الجارية، أو استقراء قيمة فترة الأساس من الواردات من رسوم الخدمة من خلال نمو حجم رسوم الخدمة المنتجة محليا.

الجدول التكميلي عن نظم المعاشات التقاعدية في التأمين الاجتماعي

3-474 مثلما سبقت الإشارة في هذا الفصل، تنقسم نظم التأمين الاجتماعي إلى نظم للضمان الاجتماعي، ونظم للتأمين الاجتماعي عدا الضمان الاجتماعي مرتبطة بالتوظيف.

3-475 وأهم النظم التي تقع في إطار التأمين الاجتماعي، هي نظم المعاشات التقاعدية ولكن بما أن الضمان الاجتماعي يتلقى تمويله في العادة على أساس الدفع أولا بأول، فإن استحقاقات المعاشات التقاعدية الناتجة في إطار الضمان الاجتماعي لا تظهر عادة في نظام الحسابات القومية. ولو كانت جميع البلدان تقدم منافع مماثلة في إطار الضمان الاجتماعي وفي إطار النظم التي يديرها القطاع الخاص، لكانت مقارنتها دوليا سهلة نسبيا. ولكن تلك ليست هي الحالة، والتصورات الوطنية لما هو مشمول بالضمان الاجتماعي متباينة جدا.

3-476 وهناك مشكلتان تحولان دون إظهار استحقاقات الضمان الاجتماعي في نظام الحسابات القومية. الأولى، هي أن التقديرات الموثوق بها للاستحقاقات قد لا تكون متاحة بسهولة، في حين أن تلك التقديرات متاحة بشكل متزايد بالنسبة للنظم التي يديرها القطاع الخاص. والثانية، هي أنه يمكن التحجج بأن تلك التقديرات محدودة الفعالية عندما يكون بمقدور الحكومة تغيير الأساس الذي تتحدد وفقه الاستحقاقات، لكي تُبقيها في حدود ما تسمح به ميزانياتها. غير أن تبعات القبول بإظهار استحقاقات النظم التي يديرها القطاع الخاص وعدم إظهار استحقاقات الضمان الاجتماعي يعني أن بعض البلدان سوف تدرج الجزء الأكبر من استحقاقات المعاشات التقاعدية في الحسابات وأن البعض الآخر لن يدرج منها إلا القلة القليلة.

الإطار 3-5

مقارنة طريقتي التزامات المنافع المتراكمة والتزامات المنافع المتوقعة^١

يمكن توضيح الفروق بين طريقتي التزامات المنافع المتراكمة، والتزامات المنافع المتوقعة باستخدام نظام معاشات تقاعدية افتراضية. يعمل المشتركون في نظام المعاشات التقاعدية لمدة ثلاث سنوات، ويتقاعدون في السنة الرابعة، ويقضون سنة كمتقاعدين في السنة الخامسة. وينمو مرتبهم بنسبة 5 في المائة في كل فترة بداية من مستوى 25000.0 وحدة. واكتساب المنافع فوري، ولا توجد فترات انقطاع عن الخدمة، ولا يوجد تقاعد مبكر. وتبلغ منافع المعاش التقاعدي المستحقة 10 في المائة من المرتب مضروبة في عدد فترات الخدمة مضروبة في المرتب النهائي. ويبلغ سعر الفائدة 15.0 في المائة. وتمثل الممارسة الاكتوارية المتبعة في اشتراط دفع زيادة الخدمة الجارية في بداية كل فترة.

ويتبع الجدول 3-5-1 مشتركا وحيدا خلال حياته الوظيفية وتقاعده. وفيما يلي الخطوات لحساب التزامات المعاشات التقاعدية:

- تحديد منافع التقاعد المستحقة باستخدام صيغة المعاشات التقاعدية.
- إيجاد القيمة الحالية لمنافع التقاعد في تاريخ التقاعد.
- إيجاد القيمة الحالية لمنافع التقاعد (التزامات المعاش التقاعدي) حاليا.

على سبيل المثال، تُحسب منافع التقاعد المستحقة في السنة الثانية، حسب طريقة التزامات المنافع المتراكمة، (2500.0 وحدة) باستخدام صيغة المعاشات التقاعدية: 10.0 في المائة مضروبة في سنة واحدة مضروبة في 25000.0 وحدة. ويمثل مبلغ 2500.0 وحدة أيضا القيمة الحالية لمنافع التقاعد المستحقة في تاريخ التقاعد، لأنه يُفترض أن فترة التقاعد ستكون سنة واحدة. وتُحسب القيمة الحالية لمنافع التقاعد في السنة الثانية (1890.4 مضروبة في 2500.0) بالصيغة $2500.0 / (1.15)^2$. ويمكن اتباع نفس الخطوات لحساب التزامات المعاشات التقاعدية وفق طريقة التزامات المنافع المتراكمة في السنتين الثالثة والرابعة، باستثناء أن المرتب النهائي المستخدم هو المرتب المتقاضى في السنتين الثانية والثالثة، وأنه يلزم استخدام معاملات خصم مختلفة.

وفي حالة طريقة التزامات المنافع المتوقعة، تتبع نفس الخطوات أيضا لحساب التزامات المعاشات التقاعدية في السنة الثانية، باستثناء أن المرتب النهائي المستخدم هو 27562.5 وحدة في كامل الفترة.

وفيما يلي الخطوات المتبعة لحساب زيادة الخدمة الجارية:

- تحديد الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية باستخدام البيانات عن منافع التقاعد المستحقة.
- إيجاد القيمة الحالية للزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية للحصول على زيادة الخدمة الجارية اعتبارا من التاريخ الحالي.

على سبيل المثال، وباستخدام طريقة التزامات المنافع المتراكمة، يمكن حساب الزيادة في استحقاقات المعاشات التقاعدية في السنة الثانية بوصفها الفرق بين منافع التقاعد المستحقة في السنة الثالثة (5250.0 وحدة) وفي السنة الثانية

(2500.0 وحدة). ثم تُخصم هذه الزيادة للحصول على زيادة الخدمة الجارية في السنة الثانية. ويمكن استخدام نهج مماثل لحساب زيادة الخدمة الجارية وفق طريقة التزامات المنافع المتوقعة.

ولكل سنة من سنوات الخدمة، تُحسب زيادة الخدمة السابقة بضرب سعر الفائدة في مجموع التزامات المعاشات التقاعدية وزيادة الخدمة الجارية. فعلى سبيل المثال، ووفق طريق التزامات المنافع المتراكمة، تُحسب زيادة الخدمة السابقة في السنة الثانية بضرب سعر الفائدة (15.0 في المائة) في مجموع التزامات المعاش التقاعدي المقابلة (1890.0 وحدة) وزيادة الخدمة الجارية (2079.4 وحدة). ويمكن استخدام نهج مماثل لحساب زيادة الخدمة الجارية وفق طريقة التزامات المنافع المتوقعة. وتدخّل زيادة الخدمة الجارية في حساب زيادة الخدمة السابقة نتيجة افتراض أن زيادة الخدمة الجارية تُدفع في بداية السنة.

وفي الجدول، يمكن ملاحظة أن التزامات المنافع المتوقعة تفوق في البداية التزامات المنافع المتراكمة وأن قيمتهما تتساويان عند التقاعد. وزيادة الخدمة الجارية، وفق التزامات المنافع المتوقعة، أعلى من مثيلتها وفق التزامات المنافع المتراكمة في البداية، ثم تصبح أدنى منها في السنة الأخيرة من الحياة الوظيفية.

الجدول 3-5-1

مقارنة بين طريقتي التزامات المنافع المتراكمة والتزامات المنافع المتوقعة في حياة موظف افتراضية

زيادة الخدمة السابقة		زيادة الخدمة الجارية			التزامات المعاش التقاعدي			منافع المعاش التقاعدي المستحقة						
التزامات المنافع المتوقعة/ المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة/ المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة/ المتراكمة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المتراكمة				
1.10	271.8	246.6	1.10	1812.3	1643.8	...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	0.0	25000.0	1
1.05	625.2	595.5	1.00	2084.1	2079.4	1.10	2084.1	1890.4	1.10	2756.3	2500.0	0.0	26250.0	2
1.00	1078.5	1078.5	0.91	2396.7	2625.0	1.05	4793.5	4565.2	1.05	5512.5	5250.0	0.0	27562.5	3
...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	1.00	8268.8	8268.8	1.00	8268.8	8268.8	8268.8	0.0	4
...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	0.0	0.0	5

ويستخدم الجدول 3-5-2 نظام معاشات تقاعدية يتسم بنفس السمات الواردة في الجدول 3-5-1. ورب العمل الذي يشغل النظام يبدأ بعشرة مشتركين جدد ويضيف عشرة آخرين كل سنة حتى السنة الخامسة. ثم يتوقف تعيين الموظفين الجدد ويتوقف النظام في السنة التاسعة. ومع تقدم الموظفين في العمر، ترتفع تكلفة الخدمة المقاسة، كنسبة مئوية من المرتبات ووفق طريقة التزامات المنافع المتراكمة، بأسرع من مثيلتها وفق طريقة التزامات المنافع المتوقعة. وإذا كان التوزيع العمري متماثلاً بين الموظفين، فإن قياس تكلفة الخدمة وفق طريقة التزامات المنافع المتراكمة يكون أعلى من مثيله وفق طريقة التزامات المنافع المتوقعة، وتكون طريقة التزامات المنافع

المترابكة تميل إلى عزو نمو استحقاقات المعاشات التقاعدية أكثر إلى التعويضات في شكل اشتراكات محتسبة، في حين تميل طريقة التزامات المنافع المتوقعة إلى عزوها أكثر إلى دخل الاستثمار المحتسب والمكتسب على التزامات منافع النظام.

الجدول 3-5-2

مقارنة بين طريقتي التزامات المنافع المترابكة والتزامات المنافع المتوقعة لنظام معاشات تقاعدية افتراضي من بدايته إلى نهايته (بالوحدات، باستثناء عدد المشتركين، والنسب، والنسب المئوية)

	التزامات المعاش التقاعدي			منافع المعاش التقاعدي المستحقة				
	التزامات المنافع المتوقعة/المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة/المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المترابكة		
...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	0.0	250000.0	1
1.10	20841.2	18903.6	1.10	27562.5	25000.0	0.0	512500.0	2
1.07	68776.0	64555.8	1.07	82687.5	77500.0	0.0	788125.0	3
1.03	151463.5	147243.3	1.03	165375.0	160187.5	82687.5	788125.0	4
1.03	151463.5	147243.3	1.03	165375.0	160187.5	82687.5	788125.0	5
1.03	151463.5	147243.3	1.03	165375.0	160187.5	82687.5	538125.0	6
1.02	130622.3	128339.7	1.02	137812.5	135187.5	82687.5	275625.0	7
1.00	82687.5	82687.5	1.00	82687.5	82687.5	82687.5	0.0	8
...	0.0	0.0	...	0.0	0.0	0.0	0.0	9

المشركون	زيادة الخدمة السابقة			زيادة الخدمة الجارية كنسبة مئوية من المرتبات		زيادة الخدمة الجارية			
	موظفون في الخدمة	التزامات المنافع المتوقعة/المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة/المترابكة	التزامات المنافع المتوقعة	التزامات المنافع المترابكة	
صفر	10	1.10	2718.4	2465.7	7.2	6.6	1.10	18122.8	16437.9
صفر	20	1.07	8970.8	8420.3	7.6	7.3	1.05	38964.0	37231.9
صفر	30	1.03	19756.1	19205.6	8.0	8.1	0.99	62931.4	63481.9
10	30	1.03	19756.1	19205.6	8.0	8.1	0.99	62931.4	63481.9
10	30	1.03	19756.1	19205.6	8.0	8.1	0.99	62931.4	63481.9
10	20	1.02	17037.7	16740.0	8.3	8.7	0.95	44808.6	47044.0
10	10	1.00	10785.3	10785.3	8.7	9.5	0.91	23967.4	26250.0
10	صفر	...	0.0	0.0	0.0	0.0
صفر	صفر	...	0.0	0.0	0.0	0.0

(أ) هذا الإطار مقتبس من Reinsdorf (2009) و Reinsdorf and Lenze (2009).

477-3 والنظر إلى اختلاف الترتيبات المؤسسية التي تتبعها البلدان فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن تنظر البلدان في تجميع جدول

تكميلي يبيّن المجموعة الكاملة لنظم المعاشات التقاعدية. ويرد هذا الجدول التكميلي في الجدول 3-115⁽⁷⁹⁾. وهو لا يشمل نظم المساعدة الاجتماعية.

3-478 وتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للجدول التكميلي في تزويد المستخدمين بمعلومات شاملة تسمح بتجميع ومقارنة مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية البديلة، مثل استحقاقات المعاشات التقاعدية، ومعدلات الادخار لدى الأسر المعيشية، أو أرقام العجز أو الديون للحكومة العامة.

3-479 والمنطق العام وراء وضع الجدول هو عرض الأرصدة الافتتاحية والختامية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية للأسر المعيشية مقابل التزامات المعاشات التقاعدية في جميع نظم المعاشات التي يقدمها التأمين الاجتماعي (بما في ذلك الضمان الاجتماعي)، والمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة الفاصلة بين الفتح والإغلاق، مما يبين بصورة منهجية التزامات المعاشات التقاعدية لكل نظام من تلك الأنظمة. وبالإضافة إلى البيانات عن التزامات المعاشات التقاعدية وتراكمها، يقدم الجدول مؤشرات أخرى ذات صلة يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي الجدول. وهذه هي المخرجات المنتجة، والأصول التي تحتفظ بها نظم المعاشات التقاعدية، والتغيرات في التزاماتها إزاء تلك المعاشات والمتصلة بإعادة تقييم الأصول المالية.

3-480 وتميّز أعمدة الجدول بين نظم المعاشات التقاعدية على النحو التالي:

(أ) بحسب نوع التسجيل: مراكز وتدفقات نظم المعاشات التقاعدية المسجلة في الحسابات الأساسية (نظم المعاشات التقاعدية في الأعمدة من ألف إلى واو)، ومراكز نظم المعاشات التقاعدية المسجلة فقط في الجدول التكميلي (خطط المعاشات التقاعدية في العمودين زاي وحاء)؛

(ب) بحسب مدير نظام المعاشات التقاعدية: الحكومة غير العامة (الأعمدة من ألف إلى جيم)، ونظم المعاشات التقاعدية التي تديرها الحكومة العامة (الأعمدة من دال إلى حاء)؛

(ج) بحسب القطاع المؤسسي: نظم المعاشات التقاعدية المصنفة في القطاعات غير الحكومية (الأعمدة من ألف إلى هاء)، ونظم المعاشات التقاعدية بما فيها نظم الضمان الاجتماعي المصنفة في القطاع الحكومي (الأعمدة واو وزاي وحاء)؛

(79) ترد معلومات تفصيلية عن كيفية حساب الجدول التكميلي في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمصرف المركزي الأوروبي (2011).

(د) بحسب نوع نظام المعاشات التقاعدية: النظم المحددة الاشتراكات (العمودان ألف ودال)، والنظم المحددة المنافع بما فيها النظم الأخرى غير المحددة الاشتراكات (الأعمدة باء وهاء وزاي).

3-481 ويشمل العمود ألف النظم المحددة الاشتراكات التي يديرها القطاع غير الحكومي، ويشمل العمود دال النظم المحددة الاشتراكات التي يديرها القطاع الحكومي العام. وينبغي إدراج جميع نظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات في الحسابات الأساسية.

3-482 ويشمل العمود باء النظم المحددة المنافع التي تديرها جهات غير حكومية؛ غير أنه يتضمن نظاماً هجينة للمعاشات التقاعدية تتضمن عناصر من كل من النظام المحدد المنافع والنظام المحدد الاشتراكات. والعمود جيم هو مجموع العمودين ألف وباء.

3-483 وتظهر النظم التي تديرها الحكومة لموظفيها والتي تتضمن حساباتها الرئيسية معلومات محاسبية منفصلة، متميزة عن الضمان الاجتماعي، في العمودين هاء وواو. ويبيّن العمود هاء النظم التي تديرها شركات التأمين، والعمود واو النظم التي تديرها الحكومة نفسها. ويبيّن العمود واو الجزء من النظم المحددة المنافع التي تديرها الحكومة والتي أبقى عليها في الحسابات الحكومية بشكل متميز عن النظم التي نُقلت إلى وحدات منفصلة أو التي تديرها وحدة مؤسسية أخرى نيابة عن الحكومة.

3-484 ويشمل العمودان زاي وحاء نظم المعاشات التقاعدية التي لا تندرج أرصدها ومعاملاتها أو تدفقاتها الأخرى المتعلقة بالتزامات المعاشات التقاعدية في الحسابات القومية الأساسية. وترد في العمود زاي النظم التي تديرها الحكومة لموظفيها والمنفصلة عن الضمان الاجتماعي والتي لا تظهر في الحسابات الرئيسية. والتمييز بين العمودين واو وزاي يقوم على مدى قرب النظام من النظام القومي للضمان الاجتماعي. ويتصل العمود حاء بنظم الضمان الاجتماعي. ويمثل العمودان زاي وحاء موضع التركيز في هذا الجدول التكميلي: إضافة التزامات المعاشات التقاعدية الواردة في هذين العمودين إلى تلك الواردة في الحسابات الأساسية يسمح بمقارنة البيانات بين البلدان مقارنة أحسن.

3-485 ويبيّن مجموع الأعمدة هاء وواو وزاي مجموع مسؤولية الحكومة إزاء توفير المعاشات التقاعدية لموظفيها. ويمثل العمود طاء مجموع النظم بما فيها نظام الضمان الاجتماعي. وهو يوجز جميع استحقاقات المعاشات التقاعدية التي اكتسبتها الأسر المعيشية المقيمة أو التي تحتفظ بها. ويبين العمود باء استحقاقات المعاشات التقاعدية التي اكتسبتها الأسر المعيشية غير المقيمة أو التي تحتفظ بها. وينبغي إظهار استحقاقات المعاشات التقاعدية التي اكتسبتها أو تحتفظ بها

الأسر المعيشية غير المقيمة إذا كانت ذات أهمية بالنسبة للبلد. غير أن مصادر البيانات لهذا العمود قد تكون ضعيفة.

3-486 وتعلق صفوف الجدول بالمراكز، والمعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتزامات المعاشات التقاعدية للنظم المذكورة في الجدول. وتسجل اشتراكات الضمان الاجتماعي سواء كانت فعلية أم محتسبة. وهناك مؤشرا ذات صلة يتعلقان بالمرحلات وبالأصول التي تحتفظ بها نظم المعاشات التقاعدية لتغطية دفع تلك المعاشات التقاعدية.

الجدول 3-115

جدول تكميلي يبين مدى إدراج نظم المعاشات التقاعدية في تسلسل حسابات نظام الحسابات القومية، ومدى استبعادها منه

رقم الصف	المركز/المعاملة/التدفقات الأخرى	التزامات تظهر في الحسابات القومية الأساسية						التزامات لا تظهر في الحسابات القومية الأساسية			
		القطاع الحكومي			جهات غير القطاع الحكومي			مدير نظام المعاشات التقاعدية			
		النظم المحددة للاشتراكات	النظم المحددة للمنافع	المجموع	النظم المحددة للاشتراكات	النظم المحددة للمنافع	المجموع	نظم المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي	نظم المعاشات التقاعدية للأسر المعيشية غير المقيمة	استحقاقات المعاشات التقاعدية للأسر المعيشية غير المقيمة	
											في القطاع الحكومي
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء		
الميزانية العمومية الافتتاحية											
1	استحقاقات المعاشات التقاعدية										
المعاملات											
2	اشتراكات الضمان الاجتماعي المتصلة بنظم المعاشات التقاعدية										
1-2	اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية لأرباب العمل										
2-2	اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل										
3-2	اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية للأسر المعيشية										
4-2	مكملات اشتراكات الضمان الاجتماعي للأسر المعيشية										
3	استحقاقات معاشات تقاعدية (أكتوارية) أخرى متراكمة في صناديق الضمان الاجتماعي										
4	منافع المعاشات التقاعدية										
5	تسويات التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية										
6	التغيرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية نتيجة نقل الاستحقاقات										
7	التغيرات في الاستحقاقات نتيجة تغييرات تفاوضية في هيكل النظام										
تدفقات اقتصادية أخرى											
8	فروق إعادة التقييم										
9	تغييرات أخرى في الحجم										

الميزانية العمومية الختامية									
10	استحقاقات المعاشات التقاعدية								
مؤشرات ذات صلة									
11	الناتج								

ملاحظات: تشير الخلايا الفارغة إلى أن البنود تظهر في الحسابات الرئيسية، وتشير الخلايا السوداء إلى عدم وجود بند مناسب. وتشير الخلايا الرمادية إلى أن المعلومات ترد في الجدول التكميلي فقط.

ويمثل الصف 2 مجموع الصفوف من 1-2 إلى 4-2.

والصف 3 مماثل للاشتراكات المحتسبة لأرباب العمل في حالة تولي الحكومة المسؤولية النهائية عن أي نقص في توفير المعاشات التقاعدية.

ويمثل الصف 5 مجموع الصفين 2 و 3 ناقصا الصف 4 ناقصا رسوم الخدمة.

487-3 ويمثل الصف 1 الرصيد الافتتاحي لاستحقاقات المعاشات التقاعدية، وهو يعادل الرصيد الختامي للسنة السابقة. ويظهر في الصف 10 الرصيد الختامي المقابل لاستحقاقات المعاشات التقاعدية في نهاية الفترة المعنية.

488-3 ويسجل الصفان 1-2 و 3-2 اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية المقدمة من أرباب العمل والموظفين. وتظهر في العمودين زاي وحاء اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية المقدمة من كل من أرباب العمل (الصف 1-2) والموظفين (الصف 2-3) في الحسابات الأساسية، في حين لا تظهر جميع البنود الأخرى الواردة في هذين العمودين إلا في الجدول التكميلي (باستثناء الصف 4). ويسجل الصف 2-2 اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل في حالة النظم المحددة المنافع. وتقاس اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة لأرباب العمل عادة بوصفها البند الموازن. ويسجل الصف 2-2 أي تغيير في استحقاقات المعاشات التقاعدية خلال السنة غير مدرج في صف آخر من الجدول. ويغطي هذا الصف أيضا أي "آثار خبيرة"، تجعل النتيجة الملاحظة لافتراضات نمذجة المعاشات التقاعدية (معدل النمو الحقيقي للأجور، ومعدل الخصم وما إلى ذلك) تختلف عن المستويات المفترضة⁽⁸⁰⁾. وجددير بالإشارة أن "آثار الخبرة" هذه، بالنسبة لنظم المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي، لا تسجل في الصف 2-2 وإنما في الصف 3. وقد بُني الجدول بشكل يجعل هذا الصف لا ينطبق على النظم المحددة الاشتراكات. ويشير الصف 4-2 إلى دخل الملكية المكتسب، أو المحتسب، عن النظم التي توجّه عن طريق الأسر المعيشية أو قطاع العالم الخارجي. وبالنسبة لجميع النظم المحددة المنافع، بما فيها الضمان الاجتماعي، وسواء كانت ممولة أم غير ممولة، يكون دخل الملكية هذا معادلا لتناقص سعر الخصم الإسمي.

489-3 وبالنظر إلى أن الجدول التكميلي يقدم نظرة عامة كاملة على التغييرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية خلال الفترة المحاسبية، فإن هناك حاجة إلى صف يعرض

(80) ترد "آثار التجربة" هذه في الصف 2-2، لأنها تؤثر على تكلفة نظم المعاشات التقاعدية بالنسبة لأرباب العمل.

الحالات التي لا تكون فيها اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية في نظم المعاشات التقاعدية اكتوارية الأساس. وهذه الحالات تعكس الاشتراكات المحتسبة (التي لا تندرج تحت مسؤولية رب العمل). ويعرض الصف 3 المعاملات المحتسبة لنظم المعاشات التقاعدية من الضمان الاجتماعي (مثل الزيادات (الاكتوارية) الأخرى إلى استحقاقات المعاشات التقاعدية في نظم المعاشات من الضمان الاجتماعي). والبنود في هذا الصف يمكن أن تكون موجبة أو سالبة. وتنشأ الحالات السالبة في نظم المعاشات التقاعدية من الضمان الاجتماعي عندما يكون سعر الخصم أعلى من معدل العائد الداخلي للنظام، مثل حالة زيادة الاشتراكات إلى مستوى يفوق المستوى المطلوب اكتواريا لتمويل نقص نقدي قصير المدة. أما القيم الإيجابية فتحدث عندما يكون سعر الخصم أدنى من معدل العائد الداخلي. والصف 3 لا يبيّن التحويلات النقدية من إيرادات الضرائب، التي تسجل في الحسابات الرئيسية كتحويلات جارية بين الوحدات الحكومية، ما لم تكن تؤثر على استحقاقات المعاشات التقاعدية. ويسجل الصف 3 أيضا "آثار التجربة" التي توجد في نظم المعاشات التقاعدية والتي تبدو فيها النتائج الملاحظة لافتراضات نمذجة المعاشات التقاعدية (معدل نمو الأجر الحقيقية، وسعر الخصم، وما إلى ذلك) تختلف عن المستويات المفترضة في التقديرات السابقة.

3-490 ويسجل الصف 4 منافع المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع خلال الفترة. ويعرض الصف 5 التغيرات التي تطرأ على استحقاقات المعاشات التقاعدية نتيجة الاشتراكات والمنافع. وهي تساوي الصف 2 زائدا الصف 3 ناقصا الصف 4 ناقصا رسوم الخدمة. وهذا البند الموازن، إذا قيس من الزاوية غير المالية، يعادل مفاهيميا نفس البند المقيس من الزاوية المالية.

3-491 ويعرض الصف 6 عمليات النقل الممكنة لاستحقاقات المعاش التقاعدي بين النظم، سواء كانت محلية أم في العالم الخارجي. ونقل استحقاقات المعاشات التقاعدية يمكن أن يحدث في حالة تغيير رب العمل، أو إذا تولت الحكومة مسؤولية التزامات المعاشات التقاعدية لموظفي وحدة غير حكومية من خلال معاملة صريحة.

3-492 ويبيّن الصف 7 أثر الإصلاحات التفاوضية بشأن المعاشات التقاعدية على استحقاقات تلك المعاشات. وتسجل الإصلاحات التفاوضية كمعاملات على النحو التالي:

(أ) إذا كانت استحقاقات نظام معاشات تقاعدية مدرجة في الحسابات الأساسية، ووافق رب العمل/مدير نظام المعاشات على تغيير شروط الاستحقاقات عن طريق التفاوض مع الموظفين المعنيين، يُسجل هذا التغيير كمعاملة في الجدول التكميلي تحت الصف 7؛

(ب) وإذا لم تكن استحقاقات نظام معاشات تقاعدية مسجلة في الحسابات الأساسية، ووافق رب العمل/مدير نظام المعاشات على إدخال تغيير على شروط الاستحقاقات

عن طريق التفاوض مع الموظفين المعنيين، يُسجّل هذا التغيير كعامل في الصف 7 من الجدول التكميلي؛

(ج) وتسجّل التغييرات المتفق عليها في البرلمان بشأن استحقاقات المعاشات التقاعدية في إطار برامج الضمان الاجتماعي كما لو كانت التغييرات حصلت بالتفاوض.

3-493 ويبيّن الصفان 8 و 9 التدفقات الاقتصادية الأخرى كعمليات إعادة تقييم وتغييرات أخرى في الحجم مرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية في التأمين الاجتماعي. ويعرض الجدول 3-116 تفاصيل التدفقات الاقتصادية الأخرى في شكل فروق إعادة تقييم وتغييرات أخرى في حجم الأصول.

الجدول 3-116

التدفقات الاقتصادية الأخرى كفروق إعادة تقييم وتغييرات أخرى في حجم الأصول

رقم الصف	تدفقات اقتصادية أخرى
8	فروق إعادة التقييم
	التغيرات في سعر الخصم المفترض
	التغيرات في تطورات الأجر الحقيقي المفترض
	التغيرات في تطورات الأسعار المفترضة
9	تغييرات أخرى في الحجم
	تغييرات أخرى في الافتراضات والمواصفات النموذجية
	تغييرات أخرى

3-494 سبب فروق إعادة التقييم هو التغييرات التي تدخل على افتراضات النموذج الرئيسية في الحسابات الاكتوارية، ويشملها الصف 8. وهذه الافتراضات هي سعر الخصم، ومعدل الأجر، ومعدل التضخم إذا استُخدم في النموذج. ويشمل الصف 8 أيضا التغييرات الأخرى في الأسعار، مثل التخفيضات. ومن حيث المبدأ، لا تدخل آثار الخبرة هنا، بالرغم من أنه يمكن في بعض الظروف تناولها بشكل منفصل.

3-495 وعندما تتغير الافتراضات الديمغرافية المستخدمة في الحسابات الاكتوارية، فإنها تسجّل كتغييرات أخرى في حجم الأصول (الصف 9). وأي تغيير آخر يدخل على الافتراضات عدا إعادة التقييم يُدرج في الصف 9. ويشمل ذلك الافتراضات بشأن السلوك التقاعدي المستقبلي. وإذا ما تغيرت أنماط التقاعد هذه في النموذج، تسجّل التغييرات الناتجة عن ذلك في الصف 9. غير أن تلك التغييرات لا ترد إلا في الصف 9، إذا لم تكن مستمدة من إصلاحات تشريعية.

3-496 وإلى جانب التغييرات في الافتراضات الأساسية، من الممكن أيضا أن يتغير الإطار العام للنموذج الاكتواري من سنة إلى أخرى لتحسين دقة النتائج. ويسجل الصف 9 التغييرات التي تُدخل على نهج التقديرات نتيجة تغيير في الإطار النموذجي وليس بسبب تغيير الافتراضات.

3-497 ويغطي الصف 9 أيضا عددا من التغييرات الأخرى في حجم الأصول. وهي تشمل التغييرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية التي تُفرض بدون تفاوض، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات التي لها خسائر في صناديق معاشاتها التقاعدية.

3-498 ويبيّن الصف 11 مخرجات الخدمات المالية المتصلة بتلك النظم. وقد ناقشت الفروع السابقة كيفية حساب هذا الناتج.

العمليات المحاسبية لاشتراكات ومنافع المعاشات غير التقاعدية

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 17، قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة أخرى، الجزء 2، نظم التأمين الاجتماعي

3-499 يمكن أن تكون منافع المعاشات غير التقاعدية مستحقة الدفع من الضمان الاجتماعي وفي إطار نظم أخرى غير الضمان الاجتماعي مرتبطة بالتوظيف. وبالرغم من أنه قد لا توجد في العديد من البلدان منافع معاشات غير تقاعدية، فإن هذا الدليل يورد طريقة تسجيلها في حالة وجودها. وبالنسبة لنظم التأمين الاجتماعي الأخرى، تختلف طريقة التسجيل تبعاً لما إذا كانت هناك احتياطات قد وُضعت جانبا للاستحقاقات المستقبلية، أم لا. وبالرغم من أن تلك الاحتياطات غير موجودة في العديد من الحالات، وأن المنافع تُدفع أولاً بأول، يرد في كل حالة وصف لطريقة التسجيل المناسبة.

منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة الدفع في إطار الضمان الاجتماعي

3-500 يحدث عادة في نظم الضمان الاجتماعي أن تكون الاشتراكات مستحقة الدفع على كل من رب العمل والموظفين. وتعامل تكاليف تشغيل نظم الضمان الاجتماعي كجزء من النفقات العادية للحكومة العامة إذا لم تكن تلك النظم تدار من طرف وحدات مؤسسية منفصلة، وبذلك لا تتضمن المعاملة المحاسبية لعمليات الضمان الاجتماعي قياساً للناتج. وإذا عوملت تلك المخططات كوحدات مؤسسية منفصلة، فإن ناتجها يُحسب كمجموع التكاليف.

3-501 وتسجيل معاملات نظم الضمان الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية هو مماثل في مضمونه لتسجيل معاملات نظم الضمان الاجتماعي التي لها منافع المعاشات التقاعدية. وبالتالي، فإن هذا الدليل لن يقدم مثالا عمليا على كيفية تسجيل معاملات نظم الضمان الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية.

منافع المعاشات غير التقاعدية غير الممولة عدا التي يقدمها الضمان الاجتماعي

3-502 في نظام الحسابات القومية، يُعتبر رب العمل الذي يشغل نظاما غير ممول أنه يقدم إلى ذلك النظام اشتراكات ضمان اجتماعي محتسبة نيابة عن موظفيه. وفي الممارسة العملية، تحدد قيمة اشتراكات أرباب العمل والموظفين عادة في مستوى يعادل قيمة المنافع المستحقة الدفع في الفترة المعنية (إضافة إلى تكلفة تشغيل النظام على النحو المبين في الفقرة التالية). وتشكل الاشتراكات المحتسبة جانبا من تعويضات العاملين، وهي تظهر أيضا كمبالغ مستحقة الدفع من الموظفين إلى النظام، إلى جانب أي مدفوعات دفعها الموظفون فعلا. ورغم أن النظام غير ممول، فإن الموظف يمكن أن يقدم مع ذلك اشتراكات؛ ومع ذلك، ليس من غير المألوف أن تكون النظم غير الممولة نظاما غير قائمة على اشتراكات الموظفين.

3-503 وحتى عندما يكون النظام غير ممول، فإن إدارته تنطوي على تكاليف. ومن حيث المبدأ، ينبغي معاملة المخرجات المساوية لمجموع تلك التكاليف على أن المستفيدين يدفعونه من عنصر محتسب في الاشتراكات. وينبغي لاشتراكات الموظفين المحتسبة أن تشمل تلك التكاليف، فضلا عن قيمة المنافع التي يتلقاها الموظفون. وتسجل قيمة مساوية لتكاليف تشغيل النظام في حساب استخدام الدخل كشراء الموظفين لخدمة من رب العمل.

3-504 وهناك نوعان من المعاملات المسجلة في إنتاج واستهلاك الخدمات التي يقدمها رب العمل. وبما أن النظام غير ممول، فإنه لا توجد تدفقات دخل استثمار أو مكملات اشتراك تحتاج إلى تسجيل. وتوجد مجموعتان من معاملات إعادة التوزيع المسجلة.

3-505 وفيما يلي معاملات الإنتاج والاستهلاك:

(أ) تُحتسب مخرجات الخدمات في حساب الإنتاج لرب العمل، وتشكل قيمة المخرجات جزءا من اشتراكات أرباب العمل المحتسبة في التأمين الاجتماعي والداخلية في تعويضات العاملين؛

(ب) ويُسجل استهلاك الخدمة كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل للأسر المعيشية المقيمة، أو كصادرات للأسر المعيشية غير المقيمة.

3-506 وفيما يلي معاملات إعادة التوزيع:

(أ) تظهر الاشتراكات المحتسبة لأرباب العمل في نظم التأمين الاجتماعي غير الممولة كمبالغ مستحقة الدفع من القطاع الذي ينتمي إليه رب العمل في حساب توليد الدخل ومستحقة القبض للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(ب) وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تظهر الاشتراكات المحتسبة لأرباب العمل والاشتراكات الفعلية للموظفين كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لرب العمل. وتُخصم رسوم الخدمة لنظم التأمين الاجتماعي غير الممولة من تلك الاشتراكات للحصول على صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتظهر المنافع المستحقة للأسر المعيشية من رب العمل كمبالغ مستحقة الدفع من رب العمل ومستحقة القبض للأسر المعيشية.

المثال العملي 3-25 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم التأمين الاجتماعي غير الممولة والمرتبطة بالتوظيف عدا الضمان الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

3-507 يحسب هذا المثال العملي المخرجات بالأسعار الجارية والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم التأمين الاجتماعي غير الممولة والمرتبطة بالتوظيف عدا الضمان الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية. وبما أن النظم غير ممولة، فإنها غير مستقلة، ويُحسب ناتجها، بالتالي، باستخدام مجموع التكاليف. وبما أن النظم غير مستقلة، فإن حسابات صناديق تأمينها الاجتماعي تمثل جزءاً من حسابات أرباب العمل. ويُفترض أن جميع المشتركين والمستفيدين مقيمون. ويفترض المثال العملي كذلك أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على البيانات الأولية المتعلقة بالمعاملات. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع المستخدمة في بعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-508 ويبيّن الجدول 3-117 البيانات الأولية المستمدة من صناديق التأمين الاجتماعي غير الممولة والمرتبطة بالتوظيف والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية. ويُفترض أن الموظفين لا يقدمون إلى الصناديق اشتراكات معاشات غير تقاعدية. ولا توجد اشتراكات فعلية لأرباب العمل في معاشات غير تقاعدية، لأنه، كما سبق أن أشرنا، يُعتبر رب العمل الذي يشغل نظاماً غير ممول أنه يقدم إلى ذلك النظام اشتراكات ضمان اجتماعي محتسبة نيابة عن موظفيه. ويبيّن الجدول أيضاً التكاليف التي ينطوي عليها تشغيل صناديق التأمين الاجتماعي. ويُفترض أن

تلك التكاليف لا تشمل سوى الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات. ويُفترض أيضا أن جميع السلع والخدمات في الاستهلاك الوسيط مشتراة من قطاعات مقيمة أخرى.

الجدول 3-117

بيانات من صناديق للتأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	منافع المعاشات غير التقاعدية	9.0	D62, D6222
(2)	الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات	0.7	P1, P2

3-509 وبيّن الجدول 3-118 كيفية اشتقاق مخرجات صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف، واشتراكات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية، وصافي اشتراكاتهم في الضمان الاجتماعي. وتُحسب مخرجات صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف (0.7 وحدة) كقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات. وتُحسب اشتراكات المعاش غير التقاعدي المحتسبة لأرباب العمل (9.7 وحدة) كالتالي:

مخرجات صناديق التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبط بالتوظيف (0.7 وحدة).

زائد/ منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى من التأمين الاجتماعي (9 وحدات)

ويحسب صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي في صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف الأخرى (9.0 وحدات) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية (9.7 وحدات).

ناقصا رسوم الخدمة (الناتج) لصناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف (0.7 وحدة).

الجدول 3-118

حساب الناتج، واشتراكات المعاشات غير التقاعدية المحتسبة لأرباب العمل، وصافي اشتراكاتهم في صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(3)	الناتج	(2)	0.7	P1, P3
(4)	اشتراكات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية	(1)+(3)	9.7	D1, D1222, D6122
(5)	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	(3)-(4)	9.0	D61

3-510 ويبيّن الجدول 3-119 كيفية حساب التغيرات في الأصول المالية الناشئة عن المعاملات المذكورة أعلاه، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وحسابات هذه التغيرات مماثلة عموماً للحسابات الواردة في المثال العملي 3-22، باستثناء أن صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير مستقلة، وأن معاملاتهما تمثل جزءاً من معاملات أرباب العمل.

الجدول 3-119

حساب التغيرات في الأصول المالية ذات الصلة بالمعاملات بين صناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية وبين وحدات مؤسسية أخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
الأصول المالية (العملة والودائع)				
(6)	أرباب العمل	(1)-(2)	9.7-	F2
(7)	الأسر المعيشية	(1)	9.0	F2
(8)	القطاعات الأخرى	(2)	0.7	F2

3-511 ويستخدم الجدول 3-120 المعلومات الواردة في الجداول أعلاه لتسجيل مختلف المعاملات. وتبسيطاً للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. وتسجيل المعاملات مماثل لما ورد في المثال العملي 3-22 باستثناء أن هذا المثال العملي يسجل فقط المبالغ المحتسبة لأرباب العمل وليس الاشتراكات الفعلية في نظم المعاشات غير التقاعدية التي تستخدم جزئياً لتمويل التكاليف التشغيلية للصناديق. وبما أن صناديق التأمين الاجتماعي غير الممولة ليست مستقلة، فإن ناتجها، وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي، ومنافع المعاشات غير التقاعدية من التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع تسجل في قطاع أرباب العمل. وبما أن البنود في الحساب المالي هي مقابلة لبنود في حسابات أخرى، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقاً لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

التأمين الاجتماعي الممول عدا المعاشات التقاعدية

3-512 نظم الاستحقاقات الممولة عدا المعاشات التقاعدية ليست شائعة جداً. ويمكن أن توجد في حالتين. الأولى، عندما يكون لرب عمل صندوق لتلك المنافع وتراكم لديه مبالغ غير منفقة في سنة ما لتغطية زيادات محتملة في النفقات في سنوات مقبلة. ويمكن أيضاً أن يدرك رب عمل أن تغطية الالتزامات بدفع مبالغ في المستقبل قد تتطلب إنشاء احتياطي لذلك الغرض.

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

ومن الأمثلة على ذلك، النظام الذي يوفر تغطية صحية للموظفين الحاليين والسابقين. وعلى عكس حال المعاشات التقاعدية، فإن تقديرات المطالبات المقبلة الممكنة على استحقاقات التأمين الاجتماعي عدا المعاشات التقاعدية لا تندرج بالضرورة في نظام الحسابات القومية. والالتزامات تسجل فقط متى وردت، وبقدر ورودها، في حسابات رب العمل.

الجدول 3-120

تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف غير الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

الاستخدامات

الموارد

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	أرباب العمل	المعاملات والبند الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية للعام 2008	أرباب العمل	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
حساب الإنتاج													
1.4		1.4	0.7		0.7	الناتج	P1					1.4	1.4
0.7	0.7					الاستهلاك الوسيط	P2	0.7			0.7		0.7
						إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g	0.0		0.7	0.7		0.7
حساب توليد الدخل													
						تعويضات العاملين	D1	9.7			9.7		9.7
						اشتراكات أرباب العمل المختسبة في المعاش غير التقاعدي	D1222	9.7			9.7		9.7
						إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	9.7-		0.7	9.0-		9.0-
حساب تخصيص الدخل الأولي													
9.7		9.7		9.7		تعويضات العاملين	D1						
9.7		9.7		9.7		اشتراكات أرباب العمل المختسبة في المعاش غير التقاعدي	D1222						
						إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	9.7-	9.7	0.7	0.7		0.7
حساب التوزيع الثانوي للدخل													
9.0		9.0			9.0	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	D61		9.0		9.0		9.0
9.7		9.7			9.7	اشتراكات أرباب العمل المختسبة في المعاشات غير التقاعدية	D6122		9.7		9.7		9.7
0.7-		0.7-			0.7-	رسوم خدمة صناديق التأمين الاجتماعي (-)			0.7-		0.7-		0.7-
9.0		9.0		9.0		المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية	D62	9.0			9.0		9.0
9.0		9.0		9.0		منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى من التأمين الاجتماعي	D6222	9.0			9.0		9.0
						إجمالي الدخل المتاح	B6g	9.7-	9.7	0.7	0.7		0.7
حساب استخدام الدخل المتاح													
0.7	0.7					الاستهلاك النهائي (رسم الخدمة)	P3		0.7		0.7		0.7

الجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرؤسز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الجموع
						إجمالي الادخار	B8g	9.7-	9.0	0.7	0.0		0.0
التغيرات في الأصول													
الحساب الرأسمالي													
						صافي الإقراض(+)/ صافي الاقتراض(-)	B9	9.7-	9.0	0.7	0.0		0.0
الحساب المالي													
						صافي الإقراض(+)/ صافي الاقتراض(-)	B9						
0.0		0.0	0.7	9.0	9.7-	صافي الإقراض(+)/ صافي الاقتراض(-)	B9						
						العملة والودائع	F2	9.7-	9.0	0.7	0.0		0.0

3-513 ونظم التأمين الاجتماعي الممولة والتي تغطي منافع أخرى عدا المعاشات التقاعدية يمكن أن تقوم بها شركات التأمين أو أرباب العمل، نيابة عن موظفيهم. وتقاس مخرجات هذا النشاط بنفس طريقة قياس مخرجات التأمين على غير الحياة⁽⁸¹⁾، ولكن استهلاك الخدمات المقابل يكون مستحق الدفع فقط على أسر المستفيدين المعيشية. وهذه الأسر المعيشية مقيمة باستثناء الحالات التي يكون فيها منتج مقيم مطالبا بدفع استحقاقات موظف حالي أو سابق ليس مقيما أو له من بين أفراد أسرته شخص غير مقيم يحق له التمتع بتلك المنافع. ولا يمكن لدخل الاستثمار الذي يعزى إلى المستفيدين من نظم التأمين الاجتماعي أن يكون مستحق القبض إلا لنفس الأسر المعيشية.

3-514 واشتراكات أرباب العمل لا تتعلق إلا بالموظفين. غير أنه يمكن لكل من الموظفين الحاليين والسابقين المستفيدين حاليا أو مستقبلا من النظام أن يشتركوا فيه وأن يتلقوا منه دخل استثمار. ويعامل دخل الاستثمار ذلك كمكاملات اشتراكات مستحقة الدفع لمن يتلقونه.

3-515 وتسجل جميع الاشتراكات في النظام كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية. وتشمل هذه الاشتراكات الحصة المدفوعة من رب العمل كجزء من تعويضات العاملين في حساب توليد الدخل، وكذلك كاشتراكات مدفوعة مباشرة من طرف الموظفين وممولة من الأجور المرتبات أو من طرف آخرين، بمن فيهم الموظفون السابقون. وتتلقى الأسر المعيشية دخل استثمار معزوا إلى حملة وثائق التأمين فيما يتعلق بتلك الاشتراكات، ويعامل ذلك، في المجموع، كمكاملات اشتراكات. ويظهر بندان متعلقان بالاشتراكات في حساب التوزيع الثانوي للدخل. الأول هو اشتراكات الضمان الاجتماعي الفعلية لأرباب العمل، وهي تعادل تماما قيمة المبالغ المستحقة القبض للأسر المعيشية من صاحب العمل في حساب توليد الدخل.

(81) من المناسب استخدام صيغة التأمين على غير الحياة لقياس الناتج، لأن نظم التأمين الاجتماعي هذه تميل إلى مراكمة الالتزامات بصورة عشوائية وليس بطريقة منهجية قائمة على نوايا المستفيدين.

والثاني، وهو اشتراكات الضمان الاجتماعي للأسر المعيشية، ويشمل المدفوعات المباشرة من تلك الأسر زائدا مكملات الاشتراكات ناقصا رسوم الخدمة المستحقة الدفع إلى نظم التأمين الاجتماعي.

3-516 ويجب تسجيل سبع معاملات، واحدة تتعلق بإنتاج واستهلاك خدمة التأمين، وثلاث معاملات تتعلق بالاشتراكات والمنافع، ومعاملة واحدة تتعلق بدخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين، ومعاملتان متعلقان بالفرق بين الاشتراكات والمنافع:

(أ) أنشطة الوحدات المقيمة تضطلع بها شركات التأمين أو رب عمل؛ وتسجل المخرجات في حساب الإنتاج لشركات التأمين أو في قطاع رب العمل، حسب الاقتضاء؛

(ب) تظهر الاشتراكات الفعلية لأرباب العمل في نظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف كمبالغ مستحقة الدفع من القطاع الذي ينتمي إليه رب العمل في حساب توليد الدخل ومستحقة القبض للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ونفس المعاملة تنطبق على اشتراكات الموظفين الفعلية في الضمان الاجتماعي؛

(ج) دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (المستفيدين) في تلك النظم هو دخل مستحق الدفع من شركات التأمين وأرباب العمل، ومستحق القبض للأسر المعيشية. وتسجل المبالغ المستحقة الدفع والمستحقة القبض في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

(د) يظهر صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لشركات التأمين أو قطاع رب العمل، حسب الاقتضاء؛

(هـ) المنافع الاجتماعية المرتبطة بالتوظيف عدا المعاشات التقاعدية تظهر أيضا في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمبالغ مستحقة الدفع من شركات التأمين أو من قطاع رب العمل ومستحقة القبض للأسر المعيشية؛

(و) قيمة الخدمة مستحقة الدفع من الأسر المعيشية كجزء من نفقات الاستهلاك النهائي وتسجل في حساب استخدام الدخل، باستثناء ما يتعلق بأسر الموظف غير المقيم، وتكون عندها مستحقة الدفع من العالم الخارجي؛

(ز) ويمثل صافي الاشتراكات الزائد عن المنافع زيادة في التزامات نظم التأمين إزاء المستفيدين. ويظهر هذا البند كتسوية في حساب استخدام الدخل. وهو يظهر أيضا، كزيادة في الالتزامات، في الحساب المالي. وكما ذكر أعلاه، لا يظهر هذا البند إلا نادرا، وقد تُدرج

تغييرات في استحقاقات المعاشات غير التقاعدية مع التغييرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية، لأسباب عملية.

المثال العملي 3-26 حساب المخرجات والمعاملات الأخرى المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

3-517 يحسب هذا المثال العملي، بالأسعار الجارية، المخرجات والمعاملات الأخرى المتصلة بنظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف الممولة والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية. ويُفترض أن هذه النظم تشغلها شركات تأمين. ويُفترض أيضا عدم وجود رسوم صريحة، بحيث ينبغي حساب المخرجات باستخدام الصيغة المتبعة في حساب مخرجات التأمين على غير الحياة. ويُفترض أيضا أن جميع المشتركين والمستفيدين مقيمون. ويفترض المثال العملي كذلك أن هيئة إعداد البيانات قادرة على الحصول على البيانات الأولية المتعلقة بالمعاملات. ويبيّن هذا المثال العملي، إضافة إلى ذلك، كيفية تسجيل القيود المقابلة في الحساب المالي لإظهار وسيلة الدفع المستخدمة في بعض المعاملات بين الوحدات المؤسسية. وللتبسيط، يُفترض أن هذه المعاملات تُسوّى بالعملة أو بالودائع القابلة للتحويل، والتي هي جزء من "العملة والودائع" في الحساب المالي.

3-518 ويبيّن الجدول 3-121 البيانات الأولية المستمدة من شركات التأمين التي تشغل صناديق تأمين اجتماعي مرتبط بالتوظيف أخرى ممولة وتدفع منافع معاشات غير تقاعدية. ويُفترض أن كلا من أرباب العمل والموظفين يقدمون إلى الصناديق اشتراكات معاشات غير تقاعدية. وسيستخدم دخل الاستثمار عن الاستحقاقات غير التقاعدية كمكاملات اشتراكات لحساب مخرجات تلك الصناديق. ويُفترض أن دخل الاستثمار هذا مستحق القبض من قطاعات مقيمة أخرى.

الجدول 3-121

بيانات من شركات التأمين التي تشغل صناديق تأمين اجتماعي مرتبط بالتوظيف وتدفع منافع معاشات غير تقاعدية

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(1)	اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية	6.0	D1212, D6112
(2)	اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية	5.0	D11, D6132

رقم الخط	البند	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(3)	دخل الاستثمار عن استحقاقات المعاشات التقاعدية	4.0	D4, D442, D6142
(4)	منافع المعاشات غير التقاعدية	0.7	D62, D6222

3-519 وبيّن الجدول 3-122 كيفية اشتقاق المخرجات وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لشركات التأمين. ولأغراض حساب الناتج، يُفترض أن هيئة إعداد البيانات قدّرت أن المنافع المعدلة الأخرى للمعاشات غير التقاعدية من التأمين الاجتماعي تبلغ 8.0 وحدات⁽⁸²⁾.

الجدول 3-122

حساب المخرجات وصافي اشتراكات الضمان الاجتماعي لشركات التأمين التي تشغل صناديق للتأمين الاجتماعي مرتبطة بالتوظيف ممولة وتدفع منافع معاشات غير تقاعدية

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
(5)	منافع معدلة لمعاشات غير تقاعدية أخرى من التأمين الاجتماعي		8.0	
(6)	الناتج	(1)+(2)-(3)-(5)	7.0	P1, P3
(7)	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	(1)+(2)-(3)-(6)	8.0	D61

3-520 وتُحسب مخرجات شركات التأمين التي تشغل نظم تأمين اجتماعي مرتبط بالتوظيف أخرى (7.0 وحدات) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية (6.0 وحدات).
 زائد/ اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية (5.0 وحدات)
 زائد/ مكملات الاشتراكات (معادلة لدخل الاستثمار عن مستحقات المعاشات غير التقاعدية) (4.0 وحدات).
 ناقصا المنافع المعدلة الأخرى من المعاشات غير التقاعدية من التأمين الاجتماعي (8.0 وحدات).

ويُحسب صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي (8.0 وحدات) كالتالي:

اشتراكات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية (6.0 وحدات).

(82) طريقة وضع التقديرات هي نفسها الطريقة المتبعة في حساب المطالبات المعدلة للتأمين على غير الحياة التي سبق وصفها آنفا ولن تُكرر في هذا المثال العملي.

زائد/ اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية (5.0 وحدات)
 زائد/ مكملات الاشتراكات (معادلة لدخل الاستثمار عن مستحقات المعاشات غير
 التقاعدية) (4.0 وحدات).
 ناقصا مخرجات شركات التأمين (رسوم الخدمة) (7.0 وحدات).

521-3 وبيّن الجدول 3-123 كيفية حساب التغيرات في الأصول المالية نتيجة المعاملات بين شركات التأمين والوحدات المؤسسية الأخرى، وكذلك وسائل الدفع المستخدمة في تلك المعاملات. وبوجه عام، تُحسب التغيرات في الأصول والخصوم المالية وفق المبادئ التالية: التغيرات في العملة والودائع هي نتيجة ما تدفعه وما تستلمه الوحدات المؤسسية من مبالغ. ومن الناحية الأخرى، تتكبد شركات التأمين أيضا زيادة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات المعاشات غير التقاعدية لصالح المستفيدين، الناشئة عن زيادة صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي على منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى من التأمين الاجتماعي. وتسجل هذه التغيرات في الالتزامات كالتغيرات المقابلة في الأصول المالية للأسر المعيشية. فعلى سبيل المثال، لننظر إلى حالة شركات التأمين التي تشغل نظم التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف الأخرى. إن لها زيادة صافية في الأصول من العملة والودائع قدرها 8.0 وحدات خلال الفترة المحاسبية. وذلك نتيجة لما يلي:

- زيادة في الأصول من العملة والودائع ناشئة عن الاشتراكات الفعلية للمعاشات غير التقاعدية المستحقة القبض لأرباب العمل (6.0 وحدات) والموظفين (11.5 وحدة)؛ ودخل استثمار عن استحقاقات المعاشات غير التقاعدية مستحق القبض من قطاعات أخرى (4.0 وحدات).

- ونقصان في الأصول من العملة والودائع ناشئ عن منافع أخرى للمعاشات غير التقاعدية من الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع (7.0 وحدات).

ولشركات التأمين هذه أيضا زيادة صافية في الخصوم المالية لمنافع المعاشات غير التقاعدية قدرها 1.0 وحدة. وتلك هي نتيجة ما يلي:

صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة القبض (8.0 وحدات)
 ناقصا منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى من الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع
 (7 وحدات).

الجدول 3-123

حساب التغيرات في الأصول والخصوم المالية المتصلة بالمعاملات بين شركات التأمين التي تشغل نظم تأمين اجتماعي ممولة ومرتبطة بالتوظيف وتدفع معاشات غير تقاعدية وبين وحدات مؤسسية أخرى

رقم الخط	البند	الوصف	القيمة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008
التغيرات في الأصول المالية (العملة والودائع)				
(8)	أرباح العمل	(1)-(2)-	11.0-	F2
(9)	شركات التأمين	(1)+(2)-(3)+(4)	8.0	F2
(10)	الأسر المعيشية	(4)	7.0	F2
(11)	القطاعات الأخرى	(3)-	4.0-	F2
التغيرات في الأصول المالية (منافع المعاشات غير التقاعدية)				
(12)	الأسر المعيشية	(7)-(4)	1.0	D8, F65
التغيرات في الخصوم (منافع المعاشات غير التقاعدية)				
(13)	شركات التأمين	(7)-(4)	1.0	D8, F65

3-522 ويستخدم الجدول 3-124 المعلومات الواردة في الجداول أعلاه لتسجيل مختلف المعاملات. وتبسيطاً للعرض والتحليل، لا ترد المعاملات التي لا صلة لها بالمثال العملي. ولضمان الوضوح، ترد معاملات أرباح العمل وصناديق التأمين الاجتماعي المرتبط بالتوظيف منفصلة عن معاملات القطاعات المؤسسية التي تنتمي إليها، بدلا من الجمع بينها. وفيما يلي وصف للمعاملات:

(أ) تبلغ مخرجات شركات التأمين التي تشغل نظم التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالتوظيف 7.0 وحدات. وتسجل هذه المخرجات في حساب الإنتاج لشركات التأمين؛

(ب) وتعامل اشتراكات أرباح العمل الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية (6.0 وحدات) كجزء من تعويضات العاملين وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباح العمل في حساب توليد الدخل. وتعامل اشتراكات الموظفين الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية (5.0 وحدات) كجزء من الأجور والمرتببات (وبالتالي، من تعويضات العاملين)، وتسجل كمبالغ مستحقة الدفع من أرباح العمل في نفس الحساب؛

(ج) وتسجل تلك البنود في حساب توليد الدخل كمبالغ مستحقة للأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي. ويسجل دخل الاستثمار المكتسب عن أصول صناديق التأمين الاجتماعي (4.0 وحدات) أولا كدخل ملكية مستحق الدفع من قطاعات أخرى ومستحق القبض لشركات التأمين في هذا الحساب. ثم يسجل نفس المبلغ كدخل استثمار عن

الاستحقاقات غير التقاعدية مستحق الدفع من شركات التأمين ومستحق القبض للأسر المعيشية في نفس الحساب؛

(د) ويسجل صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي (8.0 وحدات) في حساب التوزيع الثانوي للدخل كبالغ مستحقة الدفع من الأسر المعيشية ومستحقة القبض لشركات التأمين. ويشمل صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع من الأسر المعيشية اشتراكات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية (6.0 وحدات)، لأن جميع اشتراكات التأمين الاجتماعي تسجل بوصفها مدفوعة من الأسر المعيشية إلى نظم التأمين الاجتماعي. وتسجل منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى الاجتماعية والمستحقة الدفع من شركات التأمين والمستحقة القبض للأسر المعيشية (7.0 وحدات) أيضا في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛

(هـ) وتسجل مخرجات شركات التأمين (7.0 وحدات) كنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في حساب استخدام الدخل المتاح؛

الجدول 3-124

تسجيل المعاملات المتصلة بصناديق التأمين الاجتماعي الممولة والمرتبطة بالتوظيف والتي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

الموارد

الاستخدامات

الاجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	الاجموع
حساب الإنتاج															
7.0	7.0		7.0			7.0	الناتج	P1						7.0	7.0
							إجمالي القيمة المضافة/ إجمالي الناتج المحلي	B1g		7.0			7.0		7.0
حساب توليد الدخل															
							تعويضات العاملين	D1	11.0				11.0		11.0
							الأجور والمرتبات	D11	5.0				5.0		5.0
							اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية	D1212	6.0				6.0		6.0
							إجمالي الفائض التشغيلي	B2g	11.0-	7.0			4.0-		4.0-
حساب تخصيص الدخل الأولي															
							تعويضات العاملين	D1							
							الأجور والمرتبات	D11							
							اشتراكات أرباب العمل الفعلية في صناديق المعاشات غير التقاعدية	D1212							
					4.0		دخل الملكية	D4				4.0-	4.0-		4.0-
							دخل الاستثمار عن	D442		4.0			4.0		4.0

الفصل 3 - الإنتاج والدخل الماليان

المجموع	السلع والخدمات	مجموع الاقتصاد	القطاعات الأخرى	الأسر المعيشية	شركات التأمين	أرباب العمل	المعاملات والبنود الموازنة	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	أرباب العمل	شركات التأمين	الأسر المعيشية	القطاعات الأخرى	مجموع الاقتصاد	السلع والخدمات	المجموع
							استحقاقات المعاشات التقاعدية المستحق الدفع								
							إجمالي رصيد الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	B5g	11.0-	7.0	15.0	4.0-	7.0		7.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل															
8.0		8.0			8.0		صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	D61			8.0		8.0		8.0
6.0		6.0			6.0		اشتراكات أرباب العمل الفعيلة في صناديق المعاشات غير التقاعدية	D6112			6.0		6.0		6.0
5.0		5.0			5.0		اشتراكات الأسر المعيشية الفعيلة في صناديق المعاشات غير التقاعدية	D6132			5.0		5.0		5.0
4.0		4.0			4.0		مكملات اشتراكات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية	D6142			4.0		4.0		4.0
7.0-		7.0-			7.0-		رسوم خدمة نظم التأمين الاجتماعي (-)	D6141			7.0-		7.0-		7.0-
7.0		7.0		7.0			المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية			7.0			7.0		7.0
7.0		7.0		7.0			منافع المعاشات غير التقاعدية الأخرى من التأمين الاجتماعي	D62		7.0			7.0		7.0
8.0		8.0			8.0		إجمالي الدخل المتاح	D6222	11.0-	8.0	14.0	4.0-	7.0		7.0
							صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي	B6g			8.0		8.0		8.0
حساب استخدام الدخل المتاح															
7.0	7.0						الاستهلاك النهائي (رسم الخدمة)	P3			7.0		7.0		7.0
1.0		1.0		1.0			التعديلات مقابل التغير في الاستحقاقات غير التقاعدية	D8		1.0			1.0		1.0
							إجمالي الادخار	B8g	11.0-	7.0	8.0	4.0-	0.0		0.0
التغيرات في الأصول															
الحساب الرأسمالي															
							صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9	11.0-	7.0	8.0	4.0-	0.0		0.0
الحساب المالي															
0.0		0.0	4.0-	8.0	7.0	11.0-	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	B9							
							العملة والودائع	F2	11.0-	8.0	7.0	4.0-	0.0		0.0
1.0		1.0			1.0		المستحقات من منافع المعاشات غير التقاعدية	F65			1.0		1.0		1.0

(و) وبما أنه لا توجد أي معاملات للحساب الرأسمالي، فإن صافي الإقراض/صافي

الاقتراض في الحساب الرأسمالي هو نفسه إجمالي المدخرات في حساب استخدام الدخل المتاح؛

(ز) ويسجّل الحساب المالي التغيرات في العملة والودائع والتغيرات في المستحقات من منافع المعاشات غير التقاعدية لمختلف القطاعات. وتسجّل التغيرات في المستحقات من منافع المعاشات غير التقاعدية أيضاً، كتعديل في حساب استخدام الدخل المتاح. وبما أن البنود الواردة في الحساب المالي هي مقابلة لبنود في حسابات أخرى، أو هي تعكس فقط مبادلة الأصول والخصوم، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض يكون مطابقاً لصافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي، وإن كانت الفروق في مصادر البيانات وتوقيت تسجيل المعاملات يمكن أن تؤدي، في الممارسة العملية، إلى اختلافات بين تقديرات صافي الإقراض/صافي الاقتراض في هذين الحسابين.

قياسات الحجم للمخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية

3-523 حسبت الأمثلة العملية أعلاه، بالأسعار الجارية، المخرجات المرتبطة بنظم التأمين الاجتماعي التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية. وينبغي في حساب قياسات الحجم للمخرجات إزالة آثار تغيير الأسعار. وتتوقف الطريقة المستخدمة في حساب قياسات الحجم للمخرجات مخرجات على الطريقة المستخدمة في حساب المخرجات بالأسعار الجارية. وبالنسبة للمخرجات المحسوبة كمجموع التكاليف، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في إزالة أثر التضخم من المخرجات باستخدام مؤشر مركب لأسعار المدخلات للتوصل إلى قياسات الحجم. وفي حالة حساب المخرجات باستخدام صيغة مخرجات التأمين على غير الحياة، يمكن وضع تقديرات لقياسات الحجم عن طريق استقراء مخرجات فترة الأساس، من خلال معدل نمو الحجم المركب للفئات ذات الصلة من التأمين على غير الحياة التي توجد أيضاً في التأمين الاجتماعي.

3-524 ويمكن الحصول على قياسات الحجم لرسوم الخدمة المتصلة بنظم التأمين الاجتماعي غير المقيمة التي تدفع منافع معاشات غير تقاعدية، بإزالة أثر التضخم من واردات رسوم الخدمة بالأسعار الجارية باستخدام مؤشر أسعار مركب يشمل مؤشرات أسعار لتلك الرسوم من بلدان شريكة. وتحتاج مؤشرات الأسعار، قبل استخدامها، إلى تعديلها وفق أسعار الصرف السائدة. وكبديل عن ذلك، يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استقراء الواردات من رسوم الخدمة تلك بالأسعار الجارية من خلال النمو في مؤشر حجم مركب يشمل مؤشرات حجم الناتج أو حجم الصادرات من رسوم الخدمة تلك من بلدان شريكة. وإذا لم تكن البيانات متاحة من البلدان الشريكة، فإنه يمكن لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في استخدام مؤشرات أسعار تُستخدم في إزالة أثر التضخم من مخرجات رسوم الخدمة المنتجة محلياً بالأسعار

الجارية، أو استقراء قيمة فترة الأساس من الواردات من رسوم الخدمة من خلال نمو حجم رسوم الخدمة المنتجة محليا.

جيم - دخل الملكية المستحق القبض أو الدفع من الشركات المالية أو إليها

المرجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 7، حسابات توزيع الدخل

3-525 ينشأ عن معاملات الشركات المالية دخل ملكية. ويصف هذا الفرع دخل الملكية المستحق القبض أو الدفع من الشركات المالية أو إليها، ومصادر البيانات التي يمكن استخدامها في حساب دخل الملكية وتخصيصه.

1 - دخل الملكية

3-526 ينشأ دخل الملكية (D4) عندما يقوم مالكو أصول مالية وموارد طبيعية بوضعها تحت تصرف وحدات مؤسسية أخرى. ويسمى الدخل المستحق الدفع عن استخدام الأصول المالية دخل استثمار، في حين يسمى الدخل المستحق الدفع عن استخدام الموارد الطبيعية ريعا. ودخل الملكية هو مجموع دخل الاستثمار والريع.

3-527 ويصنّف دخل الملكية في نظام الحسابات القومية لعام 2008 كالتالي:

دخل الاستثمار

- الفائدة (D41)
- دخل الشركات الموزع (D42)
 - الأرباح الموزعة (D421)
 - المسحوبات من دخل أشباه الشركات (D422)
 - الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي (D43)
- دخل الاستثمارات الأخرى (D44)
 - دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (D441)
 - دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (D442)
 - دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (D443)

الريع (D45)

2 - دخل الاستثمار

3-528 يشمل دخل الاستثمار البنود التالية:

(أ) الفائدة (D41)

3-529 الفائدة شكل من أشكال الدخل المستحق القبض لمالكي بعض أنواع الأصول المالية، وهي: الودائع، وسندات الدين، والقروض، و(ربما) حسابات أخرى مستحقة القبض عن وضع أصول مالية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. ويُعامل كفائدة أيضا كل من الدخل المتأتي عن حيازات ومخصصات حقوق السحب الخاصة، وعن حسابات الذهب غير المخصصة. والأصول المالية التي تنشأ عنها فائدة هي كلها مطالبات لدائنين لدى مدينين. ويُقرض الدائنون أموالا للمدينين وتنشأ عن ذلك أداة من الأدوات المالية المذكورة أعلاه. وتشمل الفائدة أيضا مدفوعات القسائم المستحقة الدفع من مُصدري سندات الدين في فترات زمنية محددة وعلى مدى عمر الأدوات المالية.

3-530 وتسجّل الفائدة على أساس الاستحقاق، أي باعتبار أنها تتراكم باستمرار مع مرور الوقت لصالح الدائن وتضاف إلى أصل الدين القائم. ويجب تسجيل الفائدة المتراكمة في كل فترة محاسبية، بصرف النظر عما إذا كانت دُفعت بالفعل أو أضيفت إلى أصل الدين القائم. وعندما لا تُدفع الفائدة بالفعل، يجب أيضا تسجيل زيادة في أصل الدين في الحساب المالي كإقتناء إضافي من نفس نوع الأصل المالي لصالح الدائن واقتناء معادل لذلك كخصم على المدين.

3-531 وينبغي تسجيل الفائدة قبل خصم أي ضرائب عليها. وتسجّل الفائدة المقبوضة والمدفوعة دائما شاملة أي منح أو تخفيف من الفائدة، حتى وإن كانت تلك المنح مدفوعة مباشرة إلى المؤسسات المالية وليس إلى المستفيدين.

3-532 وتحتاج المقبوضات والمدفوعات الفعلية من الفائدة من جهات الوساطة المالية أو إليها إلى تعديل لإزالة الهوامش التي تمثل رسوما ضمنية تفرضها جهات الوساطة المالية. ويجب خصم قيمة تقديرية للرسوم المستحقة الدفع من مبالغ الفائدة التي يدفعها المقترض إلى جهات الوساطة المالية، كما يجب زيادة مبالغ الفائدة المستحقة القبض للمودعين بالمثل. وتعامل قيم الرسوم كمدفوعات عن الخدمات التي تقدمها جهات الوساطة المالية إلى زبائنها وليس كمدفوعات فائدة.

3-533 وتُصمم بعض الأدوات المالية، مثل الأذون، والكمبيالات، والسندات الصفرية القسائم، بشكل لا يجعل المدين مطالبا بدفع أي مبالغ إلى الدائن قبل أجل استحقاق الأداة

المالية. وبالفعل، فإن الفائدة لا تصبح مستحقة الدفع إلا في نهاية عمر الأصل المالي، وعندما يفي المدين بالتزاماته بدفع مبلغ وحيد يغطي كلا من مبلغ الأموال التي تلقاها من الدائن والفائدة التي تراكمت خلال عمر ذلك الأصل المالي. وفي هذه الحالات، يُشتق مبلغ الفائدة المستحقة الدفع خلال عمر السند المالي كالفارق بين قيمة الأداة المالية عند اقتنائها وقيمتها في أجل استحقاقها.

(ب) دخل الشركات الموزع (D42)

534-3 يشمل دخل الشركات الموزع الأرباح الموزعة (D421)، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات (D422)، والأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي (D43).

الأرباح الموزعة (D421)

535-3 الأرباح الموزعة شكل من أشكال الملكية المستحقة لحملة الأسهم المالية نتيجة وضعهم أموالا تحت تصرف الشركات. ويمثل جمع رأس المال السهمي من خلال إصدار أسهم شكلا بديلا عن جمع الأموال باقتراضها. وخلافا للقروض، لا تنشأ عن رأس المال السهمي التزامات ثابتة نقدية، وهو لا يعطي لحملة أسهم شركة ما دخلا ثابتا أو محددًا سلفًا.

536-3 وتأخذ الأرباح الموزعة أحيانا شكل إصدار أسهم، ولكن ذلك لا يتضمن إصدار أسهم المنحة التي ليست في الواقع سوى إعادة تصنيف بين أموال نفس الشركة واحتياطياتها وأرباحها غير الموزعة. وإذا كانت الأرباح الموزعة كبيرة بصورة غير متناسبة بالقياس إلى مستوى الفوائد والأرباح في الفترة السابقة، أي أن نسبتها إلى دخل الشركة القابل للتوزيع تفوق بكثير النسب المسجلة مؤخرًا، فإنه ينبغي معاملة الفوائد كسحب لحقوق ملكية الأسهم من الشركة، وتسجيله بالتالي في الحساب المالي.

537-3 وعلى الرغم من أن الفوائد الموزعة تمثل جزءًا من الدخل الذي تولّد على مدى فترة من الزمن، فإنها لا تسجل على أساس استحقاق صرف. وبعد فترة زمنية قصيرة من الإعلان عن توزيع الفائدة، ولكن قبل دفعها فعليًا، يمكن بيع الأسهم كأسهم "بدون أرباح موزعة"، أي أن الأرباح تظل واجبة السداد إلى مالك الأسهم في تاريخ الاعلان عن توزيع الفائدة، وليس لمالك الأسهم في تاريخ دفعها. ولذلك فإن قيمة السهم الذي يباع "بدون أرباح موزعة" تقل عن قيمته لو بيع بدون ذلك القيد. ووقت تسجيل الأرباح الموزعة هو عندما يبدأ تداول السهم بسعره بدون أرباح موزعة وليس بسعره الذي يشمل تلك الأرباح.

المسحوبات من دخل أشباه الشركات (D422)

3-538 تتألف المسحوبات من دخل أشباه الشركات من مبالغ يسحبها أصحاب المشاريع بالفعل من الأرباح التي حققتها أشباه شركات يملكونها، لاستخدامهم الخاص. وتسجل المسحوبات من دخل أشباه الشركات عند سحبها من طرف مالكيها.

الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي (D43)

3-539 الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي هي حصة الاستثمار المباشر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة التي حققتها مؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبي. وتعادل الأرباح غير الموزعة لمؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبي الفائض التشغيلي لتلك المؤسسة زائدا أية دخول ملكية أو تحويلات جارية مستحقة القبض، ناقصا أية دخول ملكية أو تحويلات جارية مستحقة الدفع، بما في ذلك التحويلات المالية الفعلية إلى المستثمرين المباشرين الا جانب، وأية ضرائب جارية مستحقة الدفع على ما لمؤسسة الاستثمار المباشر الاجنبي من دخل، أو ثروة أو ما إلى ذلك. وتسجل الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي عند اكتسابها.

(ج) دخل الاستثمارات الأخرى (D44)

3-540 يشمل دخل الاستثمارات الأخرى دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (D441)، ودخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (D442)، ودخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (D443).

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين (D441)

3-541 دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين يقابل مجموع الدخول الأولية المتأتية من استثمار احتياطات التأمين. والاحتياطات المعنية هي التي تغطي بواسطتها شركات التأمين التزاماتها تجاه حملة وثائقها التأمينية. وتستثمر شركات التأمين احتياطياتها في أصول مالية أو في أراض (تتلقى منها دخل ملكية صاف، أي بعد خصم أي فوائد) أو في مبان (تولد فوائض تشغيل صافية). وينبغي تقسيم دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين بين حملة وثائق التأمين على غير الحياة وبين أصحاب التأمين الادخاري. ويمكن لهذه الفئة أن تشمل أيضا دخل الاستثمار الذي يعزى إلى الوحدات التي تشتري ضمانات موحدة.

دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية (D442)

3-542 ينشأ دخل الاستثمار المستحق الدفع عن استحقاقات المعاشات التقاعدية عن نوع أو نوعين مختلفين من نظم المعاشات التقاعدية. وهما النظم المحددة الاشتراكات، والنظم المحددة المنافع. ودخل الاستثمار المستحق الدفع عن الاستحقاقات المحددة الاشتراكات يعادل دخل استثمار الأموال زائداً أي فائض مكتسب من تأجير الأراضي أو المباني التي يملكها الصندوق.

3-543 ومما يتسم به النظام المحدد المنافع، استخدام صيغة لتحديد مستوى المدفوعات المستحقة لأصحاب المعاشات التقاعدية. وهذه السمة تجعل من الممكن تحديد القيمة الحالية لجميع المستحقات المقبلة، محسوبة على أساس افتراضات اكتوارية بشأن العمر المتوقع، وافتراضات اقتصادية عن أسعار الفائدة وأسعار الخصم. والقيمة الحالية للاستحقاقات في بداية السنة تزداد نتيجة اقتراب أجل استحقاق دفعها بسنة واحدة. وتعتبر هذه الزيادة استثمار دخل يُعزى إلى أصحاب المعاشات التقاعدية في حالة النظم المحددة المنافع. وقيمة الزيادة لا تتأثر بما إذا كان لنظام المعاشات التقاعدية ما يكفي من المال للوفاء بجميع التزاماته، ولا بنوع الزيادة في الأموال، أي سواء كانت في شكل دخل استثمار، أو مكاسب حيازة، أو غيرها.

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (D443)

3-544 يتألف دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي (بما في ذلك صناديق الاستثمار المشترك، أو صناديق الاستثمار المفتوحة) من عنصرين منفصلين: الأول هو الأرباح الموزعة على حملة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. والثاني هو الأرباح غير الموزعة التي تعزى إلى حملة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار.

3-545 ويسجل عنصر الأرباح الموزعة بنفس طريقة تسجيل الأرباح التي توزعها فرادى الشركات، على النحو المبين أعلاه. ويسجل عنصر الأرباح غير الموزعة وفق نفس المبادئ الموصوفة لمؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنه يُحسب بدون إدراج الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي. ويعني ذلك أن الأرباح غير الموزعة المتبقية توزع على حملة الأسهم (فيبقى صندوق الاستثمار بدون أي مدخرات) ثم يعيد حملة الأسهم استثمارها في الصندوق في معاملة تسجل في الحساب المالي.

3 - الربيع (D45)

3-546 الربيع دخل استثمار مستحق القبض لمالك مورد طبيعي (المالك أو المؤجر) عن وضع ذلك المورد الطبيعي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (المستأجر) مقابل استخدامه في الإنتاج. وفيما يلي حالتان خاصتان تتعلقان ببيع الموارد: ربيع الأرض، وبيع موارد باطن الأرض.

ويتبع ريع الموارد على الموارد الطبيعية الأخرى، مثل طيف الموجات الإذاعية، نفس النمط المبين في هاتين الحالتين. ومن المستبعد جدا أن تقوم الشركات المالية بمعاملات ينشأ عنها ريع.

4 - مصادر البيانات المستخدمة في حساب وتخصيص دخل الملكية المستحق القبض والمستحق الدفع من الشركات المالية وإليها

3-547 نوقشت مصادر البيانات الممكن استخدامها في حساب وتخصيص معظم فئات دخل الملكية المستحق القبض والمستحق الدفع من الشركات المالية وإليها في أجزاء سابقة من هذا الفصل تناولت حساب مختلف أنواع الخدمات المالية. ويمكن عادة حساب دخل الملكية المستحق القبض والمستحق الدفع من الشركات المالية وإليها من مجموعة من المصادر، مثل العائدات التي تبلغ تلك الشركات بها سلطات الإشراف، والاستقصاءات، ونظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية. وينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تحاول جمع البيانات التي تتضمن التفاصيل القطاعية لدخل الملكية من تلك القطاعات. فإذا تعذر ذلك، فإنه ينبغي لهيئة إعداد البيانات أن تنظر في مختلف أساليب تخصيص مجموع قيمة كل فئة من فئات دخل الملكية لقطاعات المستخدمين وفق افتراضات مختلفة. فعلى سبيل المثال، إذا تعذر على هيئة إعداد البيانات الحصول من البيانات الأولية على التفاصيل القطاعية لدخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، فإنه يمكنها النظر في تخصيص مجموع القيمة التقديرية لهذه المعاملة بشكل متناسب مع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع من الوحدات المؤسسية المقيمة والعالم الخارجي. وقد تكون هناك حالات لا تتمكن فيها الشركات المالية من تقديم البيانات الأولية. فقد لا يكون بإمكان شركات التأمين المقيمة، مثلا، تقديم بيانات عن دخل الاستثمار الذي يعزى إليها من شركات إعادة تأمين غير مقيمة. وقد تحتاج هيئة إعداد البيانات، في تلك الحالات، إلى الحصول على البيانات الناقصة من بلدان شريكة.

الفصل 4

الأصول والخصوم المالية

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 11، الحساب المالي
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 5، تويب الأصول
والخصوم المالية
دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 4، تصنيف الأصول المالية
دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014، الفصل 7، الميزانية العمومية، والفصل 9،
المعاملات في الأصول والخصوم المالية
كتيب إحصاءات سندات الدين

ألف - مقدمة

4-1 يقدم هذا الفصل نظرة عامة على تصنيف الأصول والخصوم المالية في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008. وهو يعرف ويصف مختلف فئات الأصول والخصوم المالية بحسب نوع الأداة المالية، فضلا عن نظم تصنيف أخرى.

4-2 ويتداخل هذا الفصل بقدر ما مع الفصل 5 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، المتعلق بتصنيف الأصول والخصوم المالية، ومع الفصل 4 من دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، المتعلق بتصنيف الأصول المالية، ومع الفصلين 7 و 9 من دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014، المتعلق بالميزانية العمومية والمعاملات في الأصول والخصوم المالية، ومع كتيب إحصاءات سندات الدين. ويحافظ هذا الدليل على الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، ومع الأدلة المذكورة أعلاه.

باء - تعريف الأصول المالية والمطالبات المالية والخصوم (الالتزامات) المالية

4-3 تتألف الأصول المالية من جميع المطالبات المالية، والأسهم وغيرها من أشكال حصص الملكية في الشركات، بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية.

4-4 والمطالبة المالية هي مبلغ أو مجموعة مبالغ يدفعها المدين إلى الدائن بموجب شروط التزام ما. وينشأ الخصم (الالتزام) المالي عندما تلتزم وحدة ما (المدين) في ظروف معينة، بتقديم دفعة أو مدفوعات مالية إلى وحدة أخرى (الدائن).

4-5 وتعامل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار كأصول مالية لها خصوم مالية مقابلة حتى وإن لم تكن المطالبة المالية لحامل الحصص أو الأسهم على مصدرها ذات قيمة نقدية ثابتة أو محددة مسبقاً.

4-6 وسبائك الذهب عنصر من عناصر الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كأصول احتياطية، وتعامل كأصل مالي مع أنه ليس لحائزها مطالبات على وحدات أخرى معينة ولا يوجد خصم مالي يقابل سبائك الذهب.

جيم - تصنيف الأصول والخصوم المالية

4-7 يمكن تصنيف الأصول والخصوم المالية وفقاً لعدة معايير بحسب نوع الأداة المالية، وحسب تفاصيلها الفنية، وكذلك بحسب قابليتها للتداول، أو بحسب الدخل، أو تاريخ الاستحقاق، أو العملة، أو سعر الفائدة، أو الطرف المقابل (عرض البيانات يكشف مَن وإلى من تنتقل الأدوات المالية). وترد التفاصيل الفنية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (انظر ذلك الدليل).

4-8 ويتضمن تصنيف الأصول والخصوم المالية بحسب نوع الأداة المالية وصفاً دقيقاً لتفاصيلها. ونظراً للتناظر بين الأصول والخصوم المالية، يُستخدم مصطلح "الأداة" مع كل من الجانب المتعلق بالأصل، والجانب المتعلق بالخصم في المعاملات، والتدفقات المالية الأخرى، والميزانيات العمومية. وقد استُخدم ذلك المصطلح في نظام الحسابات القومية لعام 2008 توجهاً للتيسير فقط، وهو لا يعني توسيع نطاق تغطية الأصول والخصوم المالية ليشمل بنوداً لا تدخل في الميزانيات العمومية وتوصف أحياناً بالأدوات المالية في الإحصاءات النقدية والمالية.

دال - التصنيف بحسب نوع الأداة المالية

4-9 توجد ثماني فئات من الأصول المالية ترد كبنود في الميزانية العمومية (AF) وهي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1)؛ والعملية والودائع (AF2)؛ وسندات الدين (AF3)؛ والقروض (AF4)؛ وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5)؛ ونظم التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة (AF6)؛ والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7)؛ والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (AF8).

4-10 ولكل أصل مالي خصم مالي يقابله، باستثناء سبائك الذهب التي تحتفظ بها السلطات المالية كأصول احتياطية وتصنّف في فئة الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1). وحسابات الذهب غير المخصصة التي يحتفظ بها غير المقيمين، وغيرها من عناصر الذهب

النقدي، لها خصم مالي يقابلها. وبالتالي، توجد ثماني فئات من الخصوم المالية مقابلة لفئات الأصول المالية (باستثناء جزء من الذهب النقدي).

4-11 وتصنيف المعاملات المالية (F) يقابل تصنيف الأصول والخصوم المالية كبنود في الميزانية العامة. وهناك ثماني فئات من المعاملات المالية: المعاملات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1)؛ المعاملات في العملة والودائع (F2)؛ والمعاملات في سندات الدين (F3)؛ والمعاملات في القروض (F4)؛ والمعاملات في حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5)؛ والمعاملات في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (F6)؛ والمعاملات في المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7)؛ والمعاملات في الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (F8).

4-12 ويوجز الجدول 1-4 التصنيف المقترح للمعاملات المالية. وترد المعاملات المالية مصنفة في قوائم بحسب الفئة، والفئة الفرعية، والفئة الفرعية الثانوية. وجميع التفاصيل المتعلقة بآجال الاستحقاق مرتبة بحسب أجل الاستحقاق الأصل أو الأولي، فتلك سمة هامة من سمات الأداة المالية. ويمكن الإشارة في بنود تذكيرة إلى أجل الاستحقاق المتبقي، لبعض الأغراض.

1 - الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

4-13 الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1 كأرصدة، و F1 كمعاملات) الصادرة عن صندوق النقد الدولي هي أصول مالية تحتفظ بها عادة السلطات النقدية. وتتألف هذه الفئة من فئتين فرعيتين: (أ) الذهب النقدي (AF11)؛ و (ب) حقوق السحب الخاصة (AF12).

(أ) الذهب النقدي

نطاق التغطية للذهب النقدي

4-14 الذهب النقدي هو ذهب تعود ملكيته للسلطات النقدية (أو لجهات أخرى تعمل تحت إشراف السلطات النقدية) ويُحتفظ به كأصول احتياطية حسب التعريف الوارد في الفقرات من 6-64 إلى 6-92 في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. ويشمل الذهب النقدي سبائك الذهب (بما فيها الذهب المحتفظ به في حسابات مخصصة) وحسابات الذهب غير المخصصة لدى غير المقيمين التي تُعطي حق المطالبة بتسليم الذهب. ويوجد جميع الذهب النقدي ضمن الأصول الاحتياطية أو في حيازة المنظمات المالية الدولية. وباستثناء ظروف مؤسسية محدودة، لا يمكن لسبائك الذهب أن تكون أصلاً مالياً إلا لدى مصرف مركزي أو حكومة مركزية. وحيازات سبائك الذهب التي لا تشكل جزءاً من الأصول الاحتياطية تصنف على أنها أصول غير مالية.

الجدول 1-4

تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم المالية بحسب نوع الأداة المالية

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008		نوع المعاملة في الأصول والخصوم المالية بحسب الفئة والفئة الفرعية والفئة الثانوية	
الفئة الثانوية	الفئة الفرعية	الفئة	
		F1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
	F11		الذهب النقدي
	F12		حقوق السحب الخاصة
		F2	العملة والودائع
	F21		العملة
	F22		الودائع القابلة للتحويل
	F29		ودائع أخرى
		F3	سندات الدين
	F31		قصيرة الأجل
	F32		طويلة الأجل
		F4	القروض
	F41		قصيرة الأجل
	F42		طويلة الأجل
		F5	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
	F51		حصص الملكية
F511			الأسهم المسجلة في البورصة
F512			الأسهم غير المسجلة في البورصة
F519			حصص الملكية الأخرى
	F52		أسهم/وحدات صناديق الاستثمار
F521			أسهم/وحدات صناديق سوق المال
F522			أسهم/حصص صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
		F6	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
	F61		الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
	F62		مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
	F63		استحقاقات المعاشات التقاعدية
	F64		مطالبات صناديق التقاعد على مديري نظم المعاشات التقاعدية
	F65		المستحقات من منافع المعاشات غير التقاعدية
	F66		مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
		F7	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
	F71		المشتقات المالية
	F72		خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
		F8	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
	F81		الائتمانات والسلف التجارية
	F89		الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

4-15 وسبائك الذهب التي تشكل جزءا من الذهب النقدي هي أصل مالي لا يوجد خصم مالي يقابله. وتعامل المعاملات في سبائك الذهب، باستثناء المعاملات بين السلطات النقدية والمؤسسات المالية الدولية، كمعاملات في أصول غير مالية.

الإطار 4-1

الأصول الاحتمالية، والخصوم الاحتمالية، والضمانات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 الأصول الاحتمالية والخصوم الاحتمالية

الأصول الاحتمالية والخصوم الاحتمالية ترتيبات مالية تعاقدية بين وحدتين مؤسستين مقيمتين، أو بين وحدة مؤسسية مقيمة وأخرى غير مقيمة. وهى تتضمن عقدا قانونيا يقضى بالتزام أحد الطرفين بتقديم مبلغ أو سلسلة من المدفوعات أو من السلع إلى الطرف الاخر، في حالة استيفاء شروط محددة. وبما أن الأصول والخصوم الاحتمالية لا تنشأ عنها التزامات غير مشروطة بتقديم مدفوعات أو أشياء أخرى ذات قيمة، فإنها لا تمثل أصولا أو خصوما مالية، ولا تسجل في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وتشمل الأصول الاحتمالية والخصوم الاحتمالية ما يلي:

- (أ) ضمانات الدفع التي تمنح مرة واحدة من طرف ثالث لأن الدفع مطلوب فقط في حالة تخلف المدين عن السداد؛
- (ب) التعهدات بالإقراض التي تقدم ضمانات بإتاحة أموال، ولكن الأصول المالية لا تكون موجودة قبل تقديم الأموال فعليا؛
- (ج) خطابات الاعتماد التي تشكل وعودا بدفع مبالغ رهنا بتقديم وثائق محددة في عقد؛
- (د) والاعتمادات الائتمانية التي تمثل تسهيلات، أي أصولا احتمالية وخصوما احتمالية، وإنشاء تلك التسهيلات لا ينشأ عنها قيد في الحساب المالي؛

(هـ) وتوفر تسهيلات إصدار السندات الإذنية المشمولة باكتتاب ضمانا بأن يكون المقترض قادرا على بيع سندات الدين القصيرة الأجل التي يُصدرها، أي أن المصرف أو المصارف تتعهد بأنها سوف تستوعب أي جزء لا يباع من تلك السندات الإذنية في السوق أو أنها ستقدم سُلفا معادلة لقيمتها.

وتُستبعد احيانا استحقاقات معاشات التقاعد لنظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع، غير الممولة والتابعة لرب عمل والتي تديرها الحكومة (S13 باستثناء S1314)، أما استحقاقات معاشات التقاعد من صناديق الضمان الاجتماعي (S1314) فهي دائما مستبعدة من الميزانية العمومية. غير أن استحقاقات معاشات التقاعد تلك ليست أصولا احتمالية وخصوما احتمالية لأن عدم اليقين يقتصر على حجمها ولا يتعلق بما إذا كانت ستُدفع أم لا. وتسجّل هذه المراكز في استحقاقات معاشات التقاعد فقط في الجدول التكميلي لنظم معاشات التقاعد في التأمين الاجتماعي.

ولا تشمل الأصول الاحتمالية والخصوم الاحتمالية ما يلي:

- (أ) نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة ((AF6)؛ التي تسجّل في نظام الحسابات القومية لعام 2008 كأصول مالية للوحدات المؤسسية الحاملة للوثائق التأمينية؛
- (ب) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7) التي تكون فيها للترتيبات التعاقدية نفسها قيمة سوقية لأنها قابلة للتداول التجاري أو للتبادل في السوق.

الضمانات

تمثل الضمانات ترتيبات مالية تعاقدية يتعهد بمقتضاها طرف، هو الضامن، بتعويض ما قد يتكبده المقرض من خسارة، في حالة

تختلف المقترض عن السداد. ويُدفع في أحيان كثيرة، مقابل توفير الضمان، رسم تتعدد أشكاله. وهناك ثلاث فئات من الضمانات.

(أ) الضمانات التي ينطبق عليها تعريف المشتقات المالية؛

(ب) والضمانات الموحدة؛

(ج) والضمانات التي تُمنح مرة واحدة.

ولا تُقترح أية معاملة خاصة للضمانات الواردة في شكل الضمان الذي يقدمه المصنّعون أو غيره من أشكال ذلك الضمان.

والنوع الأول من الضمانات يتألف من الضمانات المقدمة في شكل مشتقات مالية، من قبيل مبادلة مخاطر الائتمان. وتقوم هذه المشتقات على مخاطر التخلف عن سداد الأصول المالية المرجعية، وهي بالتالي غير مرتبطة فعليا بقروض أو سندات دين فردية. وعند نشأة هذا النوع من الضمان، يدفع المشتري مبلغا إلى المؤسسة المالية التي أنشأت ذلك المشتق المالي. ويسجّل ذلك كمعاملة في مشتقات مالية. وتسجّل التغيرات في قيمة المشتقات المالية كعمليات إعادة تقييم. وفي حالة تخلف الأداة المالية المرجعية عن السداد، يدفع الضامن إلى المشتري تعويضا عن خسارته النظرية في القرض المرجعي أو سند الدين. ويسجّل ذلك أيضا كمعاملة في مشتقات مالية.

ويشمل النوع الثاني الضمانات الموحدة. ويتم إصدارها بأعداد كبيرة وعادة ما تكون بمبالغ صغيرة ووفق طريقة متماثلة. ومن الأمثلة على ذلك، ضمان ائتمانات التصدير، وضمن القروض الدراسية. وبالرغم من أن احتمال طلب تنفيذ أي ضمان موحد ليس مؤكدا، فإن وجود عدة ضمانات متماثلة يعني أنه من الممكن وضع تقديرات موثوقة لعدد حالات طلب تنفيذ تلك الضمانات. وتعامل الضمانات الموحدة على أنها تنشئ أصولا مالية وليس أصولا احتمالية. وسيرد تفسير ذلك عند تناول مسائل تأمين فئات الأدوات المالية، ونظم معاشات التقاعد، والضمانات الموحدة.

ويشمل النوع الثالث الضمانات التي تُمنح مرة واحدة، وهي حالات يكون فيها القرض أو سند الدين حالة خاصة إلى درجة لا يمكن حساب ما تنطوي عليه من مخاطر حسابا بأي درجة من الدقة. ويُعتبر منح ضمان مرة واحدة أصلا احتماليا أو خصما احتماليا ولا يسجّل كبندي الأصول أو الخصوم المالية.

ومن الاستثناءات من ذلك، معاملة ضمانات المرة الواحدة التي تمنحها الحكومات إلى الشركات التي تمر بضائقات مالية يرجح جدا فيها طلب تنفيذ تلك الضمانات، معاملة الضمانات كما أنه تُلَبّ تنفيذها لحظة منحها.

4-16 وحساب الذهب المخصص يعادل الحق في ملكية الذهب، في حين أن حساب

الذهب غير المخصص لا يعطي صاحبه الحق في ملكية ذهب مادي وإنما في مطالبة به مقومة

بالذهب لدى الجهة المحتفظ لديها بالحسابات.

4-17 ويصنّف حساب الذهب غير المخصص كوديعة بعملة أجنبية⁽⁸³⁾. وإذا كانت

حسابات الذهب غير المخصصة لا تمثل سوى مطالبات على أطراف غير مقيمة، فإنها تصنّف

(83) تعرض شركات أخرى لتلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي في بعض البلدان حسابات ودائع تُسوّى بالعملة

المحلية ويرتبط عائدها بسعر الذهب في السوق، ولكن بدون ارتباط بالذهب نفسه. وتصنّف تلك الودائع

أيضا كودائع بالعملة الأجنبية.

تحت "ودائع أخرى بالعملة الأجنبية لدى غير المقيمين" (84). ونفس المبدأ الشيء ينطبق على الحسابات غير المخصصة للمعادن النفيسة الأخرى (مثل الفضة والبلاتين). وتدرج الحسابات غير المخصصة لجميع المعادن النفيسة تحت الودائع بالعملة الأجنبية، وتدرج الحسابات المخصصة لجميع المعادن عدا الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية (85) تحت الأصول غير المالية.

4-18 وتتألف المعاملات في الذهب النقدي من مبيعات ومشتريات الذهب فيما بين السلطات النقدية التي تحتفظ بالذهب كأصول أجنبية أو المنظمات المالية الدولية. وتسجل هذه المعاملات كذهب نقدي في الحساب المالي. ويعرض الجدول 4-2 صورة عن معاملة الذهب النقدي في ميزانية عمومية لنظام الحسابات القومية لعام 2008.

الجدول 4-2

معاملة الذهب النقدي في الميزانية العمومية

القطاعات المقيمة (مثل شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي)		العالم الخارجي		السلطة النقدية	
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
		الودائع			الذهب النقدي
					سبائك الذهب (بما في ذلك سبائك الذهب في حسابات الذهب المخصصة)
		حسابات الذهب غير المخصصة لدى السلطات النقدية المقيمة			حسابات الذهب غير المخصصة لدى المقيمين
				الودائع	
					حسابات الذهب غير المخصصة لدى المقيمين
حسابات الذهب غير المخصصة لدى السلطات النقدية المقيمة					

(84) يُصنّف حساب الودائع المقومة بالذهب مع إمكانية الدفع لطرف ثالث تحت "الودائع القابلة للتحويل" بالعملة الأجنبية.

(85) يعامل الذهب النقدي معاملة مختلفة بسبب دوره كوسيلة للمدفوعات الدولية، وكمخزون يحتفظ بقيمته ويُستخدم كأصل احتياطي.

إضفاء الصفة النقدية على الذهب وإبطالها (طرحه للتداول وسحبه من التداول)

4-19 تسجّل المشتريات (المبيعات) من سبائك الذهب في حسابات السلطة النقدية (المصرف المركزي أو الحكومة المركزية) كزيادة (نقصان) في الأصول. وتعامل المعاملات في سبائك الذهب، باستثناء المعاملات بين السلطات النقدية والمؤسسات المالية الدولية، كمعاملات في أصول غير مالية.

4-20 وعندما تشتري السلطة النقدية سبائك ذهب لإدراجها في احتياطاتها الرسمية فإنها تضيف عليها الصفة النقدية، بما ينتج عن ذلك من تغير في تصنيف سبائك الذهب من أصل غير مالي إلى أصل مالي. وعندما تبيع السلطة النقدية ذهباً من الاحتياطات الرسمية، فإنه تنزع عنه الصفة النقدية، بما ينتج عن ذلك من تغير في تصنيف سبائك الذهب من أصل مالي إلى أصل غير مالي قبل تسجيل المعاملة في الأصول غير المالية.

4-21 ويسجّل إضفاء الصفة النقدية على الذهب أو إبطال تلك الصفة النقدية كتغير في تصنيف سبائك الذهب (أي بين الذهب النقدي والذهب غير النقدي) في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول للسلطة النقدية.

4-22 وتُضفى الصفة النقدية على الذهب عندما تقوم سلطة نقدية بإعادة تصنيف سبائك ذهب من المخزونات النفيسة إلى الأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها السلطات النقدية. ويقيّد حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول للسلطة النقدية عندئذ نقصاناً في حيازتها من المخزونات الثمينة، وزيادة في حيازتها من الذهب النقدي. ويحدث إبطال الصفة النقدية للذهب عندما تحوله سلطة نقدية من أصول احتياطية إلى مخزونات ثمينة. وتنقص عندئذ حيازة السلطة النقدية من الذهب النقدي، وتزداد حيازتها من المخزونات الثمينة.

4-23 وتصنّف مشتريات ومبيعات الذهب النقدي بين السلطات النقدية كمعاملات في الذهب النقدي. وتقيّد جميع المشتريات أو المبيعات الأخرى، بما فيها ما يجري مع جهات الوساطة المالية، أو عن طريق سوق ذهب منظمة، كمشتريات أو مبيعات لمخزونات ثمينة، يسبقها أو يتبعها تغيير في التصنيف. ويتبع عمليات شراء النفاثس تغيير في التصنيف إلى ذهب أُضيفت عليه الصفة النقدية، في حين يسبق بيع النفاثس تغيير في التصنيف إلى ذهب أُبطلت عنه الصفة النقدية.

4-24 وترد البنود المحاسبية المقابلة لذلك في الجدولين 3-4 و 4-4.

الجدول 3-4

المعاملة المحاسبية لإضفاء الصفة النقدية

البنود المحاسبية		إضفاء الصفة	البنود المحاسبية		الاقتناء	الطرف المقابل	السلطة النقدية
الطرف المقابل	السلطة النقدية		الطرف المقابل	السلطة النقدية			
لا توجد قيود	الذهب النقدي (100+) النفائس (-100)	يُقَيّد إضفاء الصفة النقدية كتغير في تصنيف الأصول	صادرات (-100)	واردات (100+)	المعاملات في المنتجات	3' إلى غير المقيمين	شراء سبائك الذهب
			زيادة في العملة (100+)	نقصان في العملة (100-)			
			المقتنيات ناقصا التصرف في النفائس/التغير في المخزونات (-) 100	المقتنيات ناقصا التصرف في النفائس/التغير في المخزونات (100+)			
			الزيادة في العملة (100+)	نقصان في العملة (100-)			

الجدول 4-4

المعاملة المحاسبية لإبطال الصفة النقدية

البنود المحاسبية		التصرف	البنود المحاسبية		إبطال الصفة	الطرف المقابل	السلطة النقدية
الطرف المقابل	السلطة النقدية		الطرف المقابل	السلطة النقدية			
واردات (100+)	صادرات (-100)	المعاملات في المنتجات	لا توجد قيود	الذهب النقدي (100-)	يسجّل إبطال الصفة النقدية بوصفه تغيرا في تصنيف الأصول	1' إلى غير المقيمين	بيع سبائك الذهب
نقصان في العملة (100-)	زيادة في العملة (100+)		المقتنيات ناقصا التصرف في النفائس/التغير في المخزونات (100+)	النفائس (100+)			

4-25 وتقيّد مقتنيات الذهب غير النقدي قبل تحويلها إلى أموال نقدية من طرف السلطة النقدية في الحساب الرأسمالي كبنود إيجابي تحت المقتنيات ناقصا التصرف في النفائس أو التغيرات في المخزون. وفي حالة اقتناء الذهب غير النقدي من الخارج، يُقَيّد تحت الواردات.

4-26 ويعامل إبطال الصفة النقدية بطريقة متماثلة. وتقيّد مقتنيات الذهب غير النقدي بعد إبطال صفته النقدية من طرف السلطة النقدية في الحساب الرأسمالي كبنود سالب تحت المقتنيات ناقصا التصرف في النفائس أو التغيرات في المخزون. وفي حالة التصرف في الذهب غير النقدي في الخارج، فإنه يُقَيّد تحت الصادرات.

الذهب غير النقدي مقابل الذهب النقدي

4-27 سبائك الذهب التي لا يُحتفظ بها كأصول احتياطية ليس أصلا ماليا ولا تُدرج تحت الذهب غير النقدي (الجدول 4-5). وفي بعض الحالات، يمتلك المصرف المركزي سبائك ذهب ولا يُدرجها ضمن الاحتياطيات (كما يحدث أحيانا عندما يتصرف المصرف كجهة تحتكر إعادة بيع الذهب المستخرج).

4-28 ويمكن أن يكون الذهب غير النقدي في شكل سبائك ذهبية (أي عملات معدنية، أو قوالب، أو سبائك بنقاوة لا تقل عن 995 جزء من الالف، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصصة)، أو مسحوق ذهب، أو ذهب خام أو نصف مصنّع. وتدخل المجوهرات، والساعات اليدوية، وغيرها من البنود التي تتضمن ذهباً في فئة السلع العامة، وليس الذهب النقدي. ويمكن الاحتفاظ بالذهب غير النقدي إما كمخزن للقيمة، أو لأغراض صناعية.

4-29 ولذلك، تقيّد المعاملات في الذهب غير النقدي كمقتنيات ناقصا التصرف في النفائس (إذا كان الغرض الوحيد منها هو استخدامه كمخزن للقيمة) أو كاستهلاك نهائي أو وسيط، أو تغيير في المخزونات، أو الصادرات أو الواردات.

الجدول 4-5

الذهب النقدي والذهب غير النقدي

الذهب النقدي	لا يعامل كذهب نقدي سوى الذهب الذي يمثل عنصرا من عناصر الاحتياطيات الأجنبية. وفي الأساس، لا تحتفظ بالذهب النقدي كأصل مالي سوى السلطات النقدية أو المنظمات المالية الدولية
الذهب غير النقدي	الذهب كأصل مالي، إما كبنود من المخزون أو كبنود من النفائس؛ ملكية الذهب كاملة

الودائع والقروض والأوراق المالية المقومة بالذهب

4-30 تصنّف الودائع والقروض والأوراق المالية المقومة بالذهب كما لو كانت مقومة بعملة أجنبية.

4-31 ومبادلات الذهب مماثلة لاتفاقيات إعادة الشراء باستثناء أن الضمان هو ذهب. وتنطوي مبادلة الذهب على تبادل للذهب بودائع بالنقد الأجنبي مع الاتفاق على إجراء معاملة مقابلة في تاريخ أجل متفق عليه وبسعر للذهب متفق عليه. وفي العادة، لا يقيّد متلقي

الذهب (دافع النقد) الذهب في ميزانيته العمومية، في حين لا يشطب مقدم الذهب (متلقي النقد) عادة الذهب من ميزانيته العمومية. وعلى هذا النحو، تكون المعاملة ماثلة لاتفاق إعادة شراء، وينبغي قيدها كقرض مضمون، أو كوديعة. وتجري مبادلات الذهب النقدي بين السلطات النقدية أو بين سلطة نقدية وطرف آخر، في حين تكون مبادلات الذهب غير النقدي ماثلة للمعاملات التي تجري بدون مشاركة السلطات النقدية.

4-32 وتتمثل قروض الذهب في تسليم ذهب يُحتفظ به فترة زمنية محددة. وبالنسبة للمعاملات العكسية الأخرى، تحوّل الملكية القانونية للذهب (ويمكن للمقترض المؤقت أن يبيع الذهب لاحقاً إلى طرف ثالث)، ولكن المخاطر والأرباح الناتجة عن تغير سعر الذهب تبقى مع المقرض. وكثيراً ما يستخدم مقترضو الذهب (وهم عادة سماسرة أو وسطاء) تلك المعاملات لتغطية مبيعاتهم إلى أطراف ثالثة في الفترات التي يقل فيها عرض الذهب (مؤقتاً). ويُدفع رسم، تحدده قيمة الذهب، إلى المالك الأصلي لقاء استخدام الذهب.

4-33 وجرت العادة على أنه ينبغي قيد جميع الرسوم المستحقة الدفع لأصحاب الذهب عن الذهب المستخدم في قروض الذهب (سواء كان من حسابات ذهب مخصصة أو غير مخصصة) كفاءة.

(ب) حقوق السحب الخاصة

4-34 حقوق السحب الخاصة (AF12) هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي لأعضائه لتكملة الأصول الاحتياطية الموجودة⁽⁸⁶⁾. وتدير إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي⁽⁸⁷⁾ الأصول الاحتياطية بتخصيص تلك الحقوق بين البلدان الأعضاء في الصندوق وبعض الوكالات الدولية (المعروفة جماعياً باسم المشاركين).

4-35 وحقوق السحب الخاصة لا تحوزها سوى المصارف المركزية (أو الحكومة المركزية) وعدد محدود من المؤسسات المالية الدولية التي يؤذن لها بجازتها، وهي قابلة للتحويل بين المشاركين. وتمثل حيازات حقوق السحب الخاصة الحق المضمون واللامشروط لكل حائز لها في الحصول

(86) انظر أيضاً دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، المرفق، 4-2.

(87) أنشئت إدارة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، التي تتولى الترتيبات الإدارية للموارد المالية، بغرض تنفيذ جميع المعاملات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، بعد أن أنشأ الصندوق أصولاً احتياطية دولية جديدة في عام 1969. ويقضي النظام الأساسي للصندوق بالفصل الكامل بين الإدارة العامة وإدارة حقوق السحب الخاصة. ويعكس هذا الفصل كون مرفق حقوق السحب الخاصة منفصل تماماً عن الآلية المالية في صندوق النقد الدولي (انظر *Financial Organization and Operations of the IMF, Pamphlet Series, No. 45, Sixth Edition, 2001*).

على العملات الأجنبية أو غيرها من الأصول الاحتياطية من الأعضاء الآخرين في صندوق النقد الدولي.

4-36 وتنشأ معاملات عن الآلية التي يجري من خلالها إنشاء حقوق السحب الخاصة (ويشار إليها بتخصيص حقوق السحب الخاصة) أو إلغاؤها (إلغاء حقوق السحب الخاصة). وتقيّد هذه المعاملات بالقيمة الإجمالية للمخصصات في الحسابات المالية للسلطة النقدية للمشارك، من جهة، والعالم الخارجي الذي يمثل المشاركين بصورة جماعية، من جهة أخرى.

4-37 وحقوق السحب الخاصة أصول لها خصوم تقابلها ولكن الأصول تمثل مطالبة على المشاركين بصورة جماعية وليس على صندوق النقد الدولي. ويجوز لأحد المشاركين أن يبيع بعض أو جميع حيازاته من حقوق السحب الخاصة إلى مشارك آخر وأن يتلقى منه مقابلها أصولاً احتياطية أخرى، تكون نقداً أجنبياً في معظم الحالات.

4-38 وينبغي تسجيل حيازات حقوق السحب الخاصة ومخصصاتها بالقيمة الإجمالية للأصول والخصوم في الميزانيات العمومية للسلطات النقدية. وعلى وجه الخصوص، تصنّف مخصصات حقوق السحب الخاصة كديون طويلة الأجل مستحقة الدفع على غير مقيمين⁽⁸⁸⁾. ويقوم هذا التصنيف على خاصيتي الدين الأساسيتين في حقوق السحب الخاصة: (أ) الفوائد مستحقة الدفع على المخصصات؛ و (ب) إذا غادر عضو صندوق النقد الدولي، أو انتهت خطة حقوق السحب الخاصة، فإنه يتعين عليه سداد التزاماته، بما فيه ذلك أي مخصصات من حقوق السحب الخاصة.

4-39 وتقيّد عمليات تخصيص أو إلغاء حقوق السحب الخاصة وفق المبدأ المحاسبي للقيّد الرباعي. وهذا يعني أن المخصصات تصحبها دائماً عمليات زيادة في حيازات حقوق السحب الخاصة وإلغاء في شكل تخفيض من تلك الحيازات (الجدول 4-6).

2 - العملة والودائع

4-40 تنقسم فئة العملة والودائع (AF2) إلى ثلاث فئات فرعية: (أ) العملة (AF21)؛ (ب) الودائع القابلة للتحويل (AF22)؛ (ج) الودائع الأخرى (AF29).

(88) في نظام الحسابات القومية لعام 1993 والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، صنّفت حقوق السحب الخاصة كأصول بدون خصوم تقابلها. وفي دليل الإحصاءات النقدية والمالية (صندوق النقد الدولي، 2000)، صنّفت مخصصات حقوق السحب الخاصة كأسهم وحصص ملكية أخرى.

الجدول 4-6

المعاملة المحاسبية لمخصصات حقوق السحب الخاصة وإلغائها وتحويلها

أ) تخصيص حقوق السحب الخاصة					
السلطة النقدية			العالم الخارجي (يمثل المشاركين)		
المعاملة في الخصوم		المعاملة في الأصول المالية	المعاملة في الخصوم		المعاملة في الأصول المالية
حقوق السحب الخاصة المخصصة (100+)		حقوق السحب الخاصة (100+)	حقوق السحب الخاصة (100+)		حقوق السحب الخاصة المخصصة (100+)
ب) إلغاء حقوق السحب الخاصة					
السلطة النقدية			العالم الخارجي (يمثل المشاركين)		
المعاملة في الخصوم		المعاملة في الأصول المالية	المعاملة في الخصوم		المعاملة في الأصول المالية
حقوق السحب الخاصة المخصصة (-50)		حقوق السحب الخاصة (-50)	حقوق السحب الخاصة (-50)		حقوق السحب الخاصة المخصصة (-50)
ج) تحويل حقوق السحب الخاصة من السلطة النقدية ألف إلى السلطة النقدية باء					
السلطة النقدية باء		السلطة النقدية ألف		العالم الخارجي (يمثل المشاركين)	
المعاملة في الخصوم		المعاملة في الأصول المالية	المعاملة في الخصوم	المعاملة في الأصول المالية	المعاملة في الخصوم
1) سداد حقوق السحب الخاصة					
			حقوق السحب الخاصة (-80) العملة (80+)	حقوق السحب الخاصة تجاه السلطة النقدية ألف (-80)	العملة (-80)
2) اقتناء حقوق السحب الخاصة					
		حقوق السحب الخاصة (80+) العملة (-80)		حقوق السحب الخاصة تجاه السلطة النقدية باء (80+)	العملة (80+)

أ) العملة

4-41 تتألف العملة من نقود ورقية ومعدينية ذات قيمة ظاهرية ثابتة، أصدرتها أو أذنت بإصدارها مصارف مركزية أو حكومات عامة⁽⁸⁹⁾.

4-42 ويميّز بين العملة المحلية (أي العملة التي تتولى مسؤوليتها وحدات مقيمة مثل المصرف المركزي والقطاع الحكومي) وبين العملية الأجنبية التي تُعتبر مطالبات على مصارف مركزية غير مقيمة أو حكومات عامة (الجدول 4-7)⁽⁹⁰⁾.

الجدول 4-7

إصدارات وحيازات العملة

حيازات العملة		العملة المحلية المتداولة الصادرة عن المصرف المركزي والقطاع الحكومي
من طرف غير مقيمين	من طرف مقيمين	

(89) يسمح المصرف المركزي أو القطاع الحكومي في بعض البلدان لمصارف تجارية بإصدار العملة.
(90) في الاتحادات النقدية، تُعامل العملة المحلية والعملات الأجنبية بصورة مختلفة (انظر الفصل 10).

حيازات العملة	
من طرف مقيمين	العملة الأجنبية المتداولة الصادرة عن مصارف مركزية وحكومات عامة غير مقيمة

4-43 والعملة لا تشمل ما يلي:

(أ) الأوراق والقطع النقدية غير المتداولة، مثل حيازات المصرف المركزي والقطاع الحكومي من عملة لم تصدر؛

(ب) العملات المعدنية التذكارية التي لا تستخدم عادة في دفع مبالغ. وهي تصنّف كنفائس (AN13).

الجدول 4-8

إصدارات وحيازات العملة المحلية والعملة الأجنبية بحسب الإقامة

الخصوم				الأصول			
مجموع إصدارات من العملة	إصدارات العملة في العالم الخارجي	إصدارات العملة في الاقتصاد القومي	إصدارات العملة المحلية	حيازات العملة المحلية	حيازات الاقتصاد القومي من العملة	حيازات العالم الخارجي من العملة	مجموع الحيازات من العملة
العملة المحلية 100		العملة المحلية 100	العملة المحلية 100	العملة المحلية 90	العملة المحلية 90	العملة المحلية 10	العملة المحلية 100
العملة الأجنبية 15	العملة الأجنبية 15			العملة الأجنبية 15	العملة الأجنبية 15		العملة الأجنبية 15
العملة المحلية والعملة الأجنبية 115	العملة الأجنبية 15	العملة المحلية 100	العملة المحلية 100	العملة المحلية والعملة الأجنبية 105	العملة المحلية والعملة الأجنبية 105	العملة المحلية 10	العملة المحلية والعملة الأجنبية 115

4-44 وتعامل الأوراق والقطع النقدية كخصوم بقيمتها الظاهرية. وتقيّد تكلفة إصدار الأوراق والقطع النقدية كنفقات حكومية ولا تُرصدّ مقابل المتحصلات من إصدار العملة. وتمثل أرباح سك العملة (وهي دخل نقدي) الناتجة عن نشاط سك العملة، بالتالي، هامش ربح صاف على هذا الدين ذي سعر الفائدة الصفري (بافتراض مبادلة النقود بأصول تدرّ فائدة) ناقصا تكلفة الإنتاج.

4-45 وفي المثال الوارد في الجدول 4-8، يبلغ حجم العملة المحلية المتداول 100. وتوجد تلك العملة في حيازة المقيمين (90) وغير المقيمين (10). وللمقيمين أيضا مبلغ من العملات الأجنبية قدره 15.

(ب) الودائع

46-4 تشمل الودائع جميع المطالبات، المثبتة بشهادات إيداع، على المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والوحدات الحكومية، وفي بعض الحالات وحدات مؤسسية أخرى. وتضم فئة الودائع القابلة للتحويل (AF22) والودائع الأخرى (AF29).

47-4 وعادة ما تكون الودائع عقوداً موحدة وغير قابلة للتداول ومفتوحة للجمهور العام، وتسمح بتوظيف مبالغ متغيرة من المال. وتنطوي الودائع عادة على قيام المدين بتسديد كامل المبلغ الأصلي إلى الدائن⁽⁹¹⁾.

48-4 وتقدمها أساساً شركات تلقي الودائع (المصرف المركزي (S121) وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122))، وفي بعض الحالات الحكومة المركزية (S1311) كجهات مدينة.

(ج) الودائع القابلة للتحويل

49-4 تشمل الودائع القابلة للتحويل (AF22) جميع الودائع التي هي:

(أ) قابلة للمبادلة بأوراق وقطع مصرفية بسعر التعادل، عند الطلب، وبدون غرامات أو قيود؛

(ب) قابلة للاستخدام مباشرة في سداد المدفوعات إلى طرف ثالث عن طريق الشيكات، أو أوامر التحويل البريدي، أو القيد المدين/الدائن، أو غير ذلك من وسائل تسوية المدفوعات المباشرة.

50-4 ولبعض أنواع الودائع قابلية للتحويل محدودة. فبعض الودائع مقيدة، مثلاً، بعدد عمليات الدفع المسموح بها لطرف ثالث.

51-4 وتمثل الودائع القابلة للتحويل أساساً التزامات على شركات تلقي الودائع (المصرف المركزي (S121) وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122))، وفي بعض الحالات الحكومة المركزية (S1311)، ووحدات مؤسسية مقابلة غير مقيمة. ويجوز لجميع القطاعات المقيمة والعالم الخارجي حيازة الودائع القابلة للتحويل.

52-4 وتشمل الودائع القابلة للتحويل ما يلي:

(91) يرد وصف للعلاقة بين الودائع والقروض في الفقرات من 4-120 إلى 4-125.

(أ) مراكز المعاملات بين المصارف، عدا الأوراق المالية والحسابات المستحقة القبض أو الدفع بين شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن تظهر مراكز المعاملات بين المصارف كعنصر ودائع منفصل. وللاقتراض والإقراض في القطاع الفرعي المصرفي، اللذين يمكن أن يكونا كبيرين، أهمية اقتصادية مختلفة عن أنشطة قطاع الوساطة الفرعي التي تشمل قطاعات أخرى. وتحدّد مراكز المعاملات بين المصارف وتقيّد تحت الودائع القابلة للتحويل (نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرتان 11-56 و 11-57)⁽⁹²⁾؛

(ب) الودائع التي تحتفظ بها لدى المصرف المركزي شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والتي يمكنها تحويلها؛

(ج) ويشترى زبائن شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي شيكات مضمونة الدفع أو أدوات مماثلة لاستخدامها في شراء سلع أو خدمات من موردين، أو في تسوية التزامات مالية. والشيك المضمون الدفع هو شيك مسحوب على نفس حساب شركة لتلقي الودائع. ويوقع صراف شركة تلقي الودائع الشيك ويجعله مستحق الدفع إلى الطرف الذي يحدده المشتري. وسواء اشترى الشيك المضمون الدفع بالعملة أو عن طريق سحب ودائع، فإنه ينبغي إدراجه ضمن خصوم الودائع القابلة للتحويل لشركة تلقي الودائع التي سُحب عليها ذلك الشيك⁽⁹³⁾؛

(د) ويمكن لزبائن شركات تلقي الودائع أن يشتروا حوالة مصرفية (وتدعى أحيانا شيكا مصرفيا)، أي شيكا أو أداة مماثلة صادرة عن شركة لتلقي الودائع مسحوبة على حساب ودائعها في شركة أخرى لتلقي الودائع. وينبغي لشركة تلقي الودائع أن تقيّد ما يلي عن كل حوالة مصرفية يشتريها أحد زبائنها: '1' انخفاض في التزامات الودائع، ناشئ عن سحب الزبون لحيازته من الودائع (أو زيادة في حيازات شركة تلقي الودائع من العملة، في حالة شراء الشيك نقدا)؛ '2' انخفاض في حيازات الودائع لدى شركة تلقي الودائع التي سُحبت عليها الحوالة

(92) قد توجد حالات لا يكون فيها تصنيف الأدوات المستخدمة في مراكز المعاملات بين المصارف واضحا، كأن يكون الطرفان غير متأكدين من ذلك التصنيف، أو لأن أحدهما اعتبر المعاملة قرضا واعتبرها الثاني إيداعا. ولذلك، وكممارسة متبعة لكفالة التناظر، تصنّف جميع مراكز المعاملات بين المصارف، عدا الأوراق المالية والحسابات المستحقة القبض أو الدفع، تحت الودائع.

(93) بالنسبة لتصنيف الودائع بحسب القطاع، ينبغي إسناد الشيك المصرفي إلى القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه مشتري الشيك، وليس إلى القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المتلقي. وينبغي للشيك المصرفي الذي يشتريه زبون في أحد قطاعات حيازة النقود أن يوضع ضمن الودائع القابلة للتحويل الداخلة في إطار النقود بالمفهوم الواسع. وإذا اشترته حكومة مركزية، أو جهة غير مقيمة، أو (وهذا ممكن) شركة أخرى لتلقي الودائع، فإنه يُدرج ضمن الودائع القابلة للتحويل غير الداخلة في إطار النقود بالمفهوم الواسع.

المصرفية⁽⁹⁴⁾. وينبغي إدراج الحوالة المصرفية (أو الشيك المصرفي) ضمن خصوم الودائع القابلة للتحويل لشركة تلقي الودائع التي سُحب عليها ذلك الشيك⁽⁹⁵⁾؛

(هـ) ويؤذن للمودعين في بعض البلدان بالحصول على ائتمان في شكل سحب على المكشوف، أي في شكل شيك أو بند آخر يسحب من حساب ودائع قابلة للتحويل مبلغا يفوق قيمة ذلك الحساب. وينبغي تصنيف جميع المطالبات القائمة الناشئة عن سحب على المكشوف من حسابات الودائع كقروض وليس كأرصدة سالبة في حسابات المودعين، بصرف النظر عما إذا كان المودع قد سحب على المكشوف قصداً أو خطأ؛

(و) والشيكات السياحية تصدرها مؤسسات مالية أو مؤسسات غير مالية لتكون وسيلة صرف تحمل سمات كل من العملة والودائع السائلة. وهي منتجات ورقية الأساس ومدفوعة سلفاً وصادرة بفئات محددة القيمة لاستخدامها في السفر الشخصي أو في المهام التجارية. والشيكات السياحية لا تُصدر لمستفيد محدد، وهي غير قابلة للتحويل بعد التوقيع عليها، ولا يمكن أن يحوّلها إلى نقد إلا مالكيها المحدد⁽⁹⁶⁾. وينبغي إدراج الشيك السياحي ضمن خصوم الودائع القابلة للتحويل لشركة تلقي الودائع التي سُحب عليها ذلك الشيك.

4-53 ويمكن تقسيم الودائع القابلة للتحويل بحسب العملة إلى ودائع قابلة للتحويل مقومة بالعملة المحلية وأخرى بالعملات الأجنبية.

(د) الودائع الأخرى

4-54 تشمل الودائع الأخرى (AF29) جميع المطالبات عدا الودائع القابلة للتحويل المثبتة بشهادات إيداع.

4-55 ولا يمكن استخدام الودائع الأخرى لتقديم مدفوعات إلى أطراف ثالثة إلا عند حلول أجل استحقاقها أو بعد فترة إشعار متفق عليها، وهي ليست قابلة للمبادلة بعملة أو بودائع قابلة للتحويل إلا بغرامة أو بتخفيض كبير في قيمتها.

(94) ينبغي لشركة تلقي الودائع أن تقيّد انخفاضاً في حيازاتها من الودائع لدى الشركة الأخرى لتلقي الودائع، وذلك بالرغم من أن البند المقابل لن يقيّد في حسابات الشركة الأخرى إلا عند تقديم الشيك لصرفه من خلال نظام المقاصة.

(95) لا تُدرج الحوالة المصرفية ضمن النقود بالمفهوم الواسع ما دامت في حوزة مشتريها أو في طريقها إلى الطرف المدفوع له.

(96) يحمل كل شيك رقماً فريداً، على غرار الشيكات العادية. وفي حالة فقدان الشيك أو سرقة، يمكن لصاحبه ببساطة إلغاؤه والحصول على شيك جديد من الجهة التي أصدرته.

4-56 وتشمل الودائع الأخرى ما يلي:

- (أ) الودائع لأجل، وهي ودائع لا يمكن التصرف فيها على الفور، بل بعد أجل يُتفق عليه؛
- (ب) الودائع تحت الطلب التي تسمح بسحب مبالغ نقدية فوراً ولكن لا تسمح بالدفع مباشرة إلى أطراف ثالثة؛
- (ج) الودائع الادخارية⁽⁹⁷⁾؛
- (د) الودائع المحددة الأجل وشهادات الإيداع غير القابلة للتداول؛
- (هـ) والتزامات الشركات المالية في شكل حصص أو غيرها من إثباتات الإيداع المماثلة التي تُعتبر، من الناحية القانونية أو في الممارسة العملية، قابلة للاسترداد مباشرة أو بمهلة قصيرة نسبياً؛
- (و) الودائع المحدودة القابلة للتحويل والتي لا تدخل في فئة الودائع القابلة للتحويل؛
- (ز) المطالبات على صندوق النقد الدولي التي تمثل عناصر في الاحتياطات الدولية (وهي تختلف عن القروض المقدمة إلى حساب الموارد العامة)، بما في ذلك الإقراض في إطار الاتفاقات العامة للاقتراض، والترتيبات الجديدة للاقتراض؛
- (ح) المطالبات السائلة على الصناديق الاستثمارية التي يديرها صندوق النقد الدولي؛
- (ط) مدفوعات الهامش القابلة للسداد النقدية والمتصلة بعقود المشتقات المالية، والتي تمثل التزامات لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي؛
- (ي) والنقود بالمفهوم الواسع تشمل اتفاقات إعادة الشراء ليلية واحدة أو لأجل قصيرة. وينبغي تصنيف اتفاقات إعادة الشراء التي لا تدخل في إطار النقود بالمفهوم الواسع تحت القروض؛
- (ك) ويصنّف الذهب غير المخصص (وغيره من المعادن النفيسة) كودائع عملة أجنبية⁽⁹⁸⁾. وإذا كانت حسابات الذهب غير المخصص تمثل مطالبات على غير المقيمين فقط، فإنه

(97) تمثل الودائع الادخارية التي تتضمن خدمة للتحويل الآلي ودائع قابلة للتحويل.

(98) تعرض شركات أخرى لتلقي الودائع في بعض البلدان حسابات ودائع بالعملة المحلية يرتبط عائدها بسعر الذهب في السوق، ولكن بدون ارتباط بالذهب نفسه. وتصنّف هذه الودائع أيضاً "ودائع - بالعملة الأجنبية".

تصنّف تحت ”ودائع أخرى بالعملة الأجنبية لغير المقيمين“⁽⁹⁹⁾. ونفس الشيء ينطبق على حسابات المعادن النفيسة الأخرى غير المخصصة (مثل الفضة والبلاطين). وتُدرج الحسابات غير المخصصة بالنسبة لجميع المعادن النفيسة تحت الودائع بالعملة الأجنبية، وتُدرج الحسابات المخصصة بالنسبة لجميع المعادن عدا الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية⁽¹⁰⁰⁾ تحت الأصول غير المالية⁽¹⁰¹⁾؛

الإطار 2-4

النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية أداة دفع تُخزّن بواسطتها قيمة نقدية في جهاز تقني أو عن بعد في خادوم بحوزة الزبون^(أ). وتنقص القيمة النقدية المخزنة أو تزيد، حسب الاقتضاء، كلما استخدم صاحب الجهاز جهازه في الشراء أو البيع أو المعاملات. ولكي تُعتبر أداة الدفع نقوداً إلكترونية، يجب أن تكون لها قوة شرائية عامة، أي أنه يجب أن تكون قابلة للاستعمال في شراء السلع والخدمات من مجموعة واسعة من البائعين^(ب).

وتشمل النقود الإلكترونية المنتجات القائمة على المعدات الحاسوبية والمنتجات القائمة على البرمجيات^(ج). وتُستخدم المعدات القائمة على المعدات الحاسوبية (وهي في العادة بطاقات بلاستيكية أُدمجت فيها رقاقة معالج دقيق) أساساً في المدفوعات المباشرة، ولكن يمكن استخدامها أيضاً في المدفوعات عن بعد من خلال جهاز لقراءة البطاقات مرتبط بالإنترنت. ويمكن استخدام النقود الإلكترونية كمصطلح عام يشمل عدداً من المنتجات والخدمات ذات ”قيمة إلكترونية“ أكثر تحديداً. ومن الأمثلة على ذلك البطاقات المدفوعة مسبقاً، وحافظات النقود الإلكترونية، وخدمات النقود الإلكترونية (مثل PayPal) والنقود الشبكية^(د)، والأموال المتنقلة. وتشير النقود الشبكية إلى النقود الإلكترونية المحولة من خلال قنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بواسطة تكنولوجيا قائمة على المعدات أو على البرمجيات. والنقود المتنقلة (ويُقصد بها أيضاً الدفع المتنقل، والتحويلات الآلية للنقود المتنقلة، وحافظات النقود المتنقلة) تشير إلى خدمات الدفع من هاتف أو جهاز متنقل وفق القواعد المالية السائدة. ولأداة الدفع المرتبطة بخدمات الدفع المتنقل سمات النقود الإلكترونية.

وتُخزّن النقود الإلكترونية في جهاز مادي أو في خادوم يُستخدم من بعد. وعلى متلقى تلك المدفوعات أن يقدم دليلاً على ملكية تلك الأموال إلى مُصدر البطاقة ليتمكن استرداد قيمتها في إطار التداول المغلق للنقود الإلكترونية. ويسمح التداول المفتوح بتحويل الأموال من خلال المعاملات بين البائعين بدون تدخل من مُصدر النقود الإلكترونية^(هـ).

وفي حين أن معظم الجهات التي تُصدر النقود الإلكترونية هي شركات مالية، فإنه يمكن الإذن للشركات غير المالية بإصدار نقود إلكترونية. وجمع البيانات عملية سهلة بالنسبة للنقود الإلكترونية التي تصدرها شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي في إطار التداول المغلق، وذلك بالنظر للتماثل في المحاسبة المتعلقة بمعاملات وأرصدة النقود الإلكترونية والودائع العادية القابلة للتحويل^(و).

(أ) انظر أيضاً دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها.

(ب) يحمل كل شيك رقماً فريداً، على غرار الشيكات العادية. وفي حالة فقدان شيك أو سرقة، يلغى ويعاد إصدار شيك جديد محله.

(99) غير أن تصنيف حساب ودائع مقومة بالذهب مع إمكانية الدفع إلى طرف ثالث يكون تحت ”الودائع القابلة للتحويل - بالعملة الأجنبية“.

(100) يعامل الذهب النقدي معاملة مختلفة لأنه وسيلة دفع دولية، ومخزن للقيمة يُستخدم كأصل احتياطي.

(101) من المتصور أن تنشأ حسابات ودائع لمطالبات مالية على سلع غير مخصصة عدا المعادن النفيسة.

(ج) يشار أيضا إلى نوعي النقود الإلكترونية القائمة على التكنولوجيا باسمي نظم النقود المالية القائمة على البطاقات، و نظم النقود الإلكترونية القائمة على البرمجيات.

(د) يشير مسمى النقود الشبكية إلى النقود الإلكترونية المحولة من خلال قنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بواسطة تكنولوجيا قائمة على المعدات أو على البرمجيات.

(هـ) في حين أن للعملة سمات مادية، فإن للمعاملات بالنقود الإلكترونية ترميز إلكتروني يكفل أمنها وسريتها، وتجهيز بيانات يكفل سلامتها.

(و) عند تحميل الأموال على بطاقات النقود الإلكترونية، تحصل شركة تلقي الودائع على "ودائع متنقلة" مقابل ودائع عادية (في شكل عملة). ومعاملات شركات تلقي الودائع مع متلقي الأموال الإلكترونية ماثلة للتسويات الإلكترونية لأنواع الأخرى من البنود القابلة للتحويل.

(ل) والودائع المقيدة، أي الودائع التي تُقيد عمليات السحب منها لأسباب قانونية أو تنظيمية أو تجارية⁽¹⁰²⁾. ومن الأمثلة على الودائع المقيدة، ما يلي:

- '1' ودائع الاستيراد التي يتعين على المستوردين إيداعها قبل عمليات الاستيراد؛
 - '2' الودائع القابلة للتحويل التي أُدرجت في حسابات المودعين ولكن لا يمكن السحب منها قبل وصول البنود المودعة (مثل الشيكات أو الحوالات المصرفية) إلى شركات تلقي الودائع التي قبلتها؛
 - '3' الودائع الادخارية الإلزامية الناشئة عن شرط رسمي يقضي بوضع جزء من أجر العامل في حساب إيداع لا يمكن السحب منه إلا بعد فترة محددة ولأغراض محددة (مثل شراء منزل أو عند التقاعد)؛
 - '4' الودائع بعملة أجنبية التي جُمّدت (أي لم يعد ممكنا السحب منها) بسبب تقنين استخدام النقد الأجنبي كإجراء من إجراءات السياسة الوطنية؛
 - '5' الودائع في المؤسسات المالية التي هي قيد التصفية أو إعادة التنظيم؛
- وينبغي مراعاة طبيعة وفترة هذه القيود عند اتخاذ أي قرارات تتعلق بأنواع الودائع المقيدة التي ينبغي إدراجها تحت النقود بالمفهوم الواسع⁽¹⁰³⁾؛

(م) الودائع بالعملة الأجنبية الداخلة في ترتيبات المبادلة⁽¹⁰⁴⁾.

(102) لا تشمل قيود الإيداع حدودا على السحب المبكر للودائع التي تحمل آجال استحقاق متفقا عليها. وقد لا يُسمح بسحب وديعة لأجل سحبا مبكرا، وفي حالة السماح بالسحب المبكر، تُفرض عليه في العادة غرامة. وتُعامل هذه الشروط المتعلقة بالسحب بوصفها أحكاما عادية تتعلق بآجال الاستحقاق، وليس كقيود على الودائع.

(103) تُعتبر حيازات الشركات المالية من الودائع المتراجعة القيمة ودائع مقيدة.

(104) مبادلات النقد الأجنبي هي عقود بين المصرف المركزي وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي. ويحصل المصرف المركزي على النقد الأجنبي من شركة تلقي الودائع مقابل وديعة في المصرف المركزي مع الالتزام

4-57 والودائع المحددة الأجل، أو الودائع لأجل هي ودائع غير متاحة فورا، ولكنها متاحة بعد حلول أجل استحقاق متفق عليه. وتوافرها يخضع لانقضاء فترة محددة أو يمكن استردادها بمهلة قبل سحبها. وهي تشمل أيضا الودائع لدى المصرف المركزي (S121) التي تحتفظ بها شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي كاحتياطات إلزامية، بمعنى أنه لا يمكن للمودعين استخدامها بدون إشعار أو قيود.

4-58 والودائع الأخرى لا تشمل شهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات الادخار القابلة للتداول. وهي تصنف كسندات دين (AF3).

4-59 ويمكن تقسيم الودائع الأخرى بحسب العملة إلى ودائع أخرى مقومة بالعملة المحلية، وبالعملة الأجنبية.

(هـ) الودائع المركبة

4-60 الوديعة المركبة تجمع عادة بين وديعة ومشتقة مالية أو تمثل سلّة من المشتقات المالية. وعادة ما تكون المشتقة المالية أو سلّة المشتقات المالية جزءا من الوديعة. وتصنف الأدوات غير القابلة للتداول التي تتضمن مشتقات مالية كودائع في الحالات التي يدفع فيها المستثمر مبلغا أصليا عند إنشائها.

الإطار 3-4

ودائع هامش الضمان⁽¹⁾

هوامش الضمان هي مدفوعات نقدية أو ودائع تقدم لغرض الضمان وتغطي التزامات متكبدة فعليا أو احتماليا. ويعكس شرط تقديم هامش الضمان مخاطر الطرف المقابل ويشكل قاعدة ثابتة في أسواق المشتقات المالية (انظر أيضا الفرع المتعلق بالمشتقات المالية أدناه). ويتوقف تصنيف هامش الضمان على ما إذا كانت تلك الهوامش قابلة أم غير قابلة للرد⁽²⁾.

ويتكون هامش الضمان القابل للرد من ضمانات نقدية أو ضمانات أخرى مودعة لحماية الطرف المقابل من مخاطر التخلف عن السداد. ويظل هامش الضمان مملوكا للوحدة التي أودعته. ورغم أن استخدام هامش الضمان يمكن أن يكون خاضعا لقيود، فإنه يصنف كقابل للرد إذا ما احتفظ المودع بمخاطر ومزايا الملكية، مثل تلقي دخل أو التعرض لأرباح وخسائر الحيازة. وعند التسوية، يُرد الهامش القابل للرد إلى المودع (أو يُرد له مبلغ الهامش بعد خصم أي التزامات مستحقة على العقد المالي). وفي الأسواق المنظمة، يُعرف الهامش القابل للرد، أحيانا، باسم الهامش الأولي.

ومدفوعات الهامش القابل للرد هي معاملات في الودائع، وليست معاملات في الأصول المالية المتصلة (مثل المشتقات المالية). وتصنف مدفوعات الهامش القابلة للرد كودائع إذا كانت صادرة عن شركات تلقي الودائع، أو في الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع إذا لم تكن صادرة عن تلك الشركات. وعندما توضع وديعة هامش قابل للرد في شكل غير نقدي (مثل الأوراق

بإجراء معاملة عكسية في وقت لاحق. وحتى إذا كان حساب الإيداع يتيح التحويلات، فقد لا يكون بإمكان صاحب الوديعة تقديم مدفوعات خلال مدة ترتيب المبادلة. ولا تصنف مبادلات النقد الأجنبي تحت فئة القروض.

المالية)، لا تقيّد أي معاملة لأنه لم يحدث أي تغيير في الملكية.

ومدفوعات الهامش غير القابل للرد هي معاملات في الأصول المالية المتصلة (مثل المشتقات المالية)؛ والمدفوعات تخفيض من الالتزامات المالية التي نشأت من خلال الأصول المالية المتصلة، ويقابلها في القيد تخفيض في أصل مالي آخر (هو في العادة الودائع أو العملة). ويقيد استلام هامش غير قابل للرد كتخفيض في الأصل المالي المتصل. والقيد المقابل هو زيادة في أصل مالي آخر (هو في العادة الودائع أو العملة).

وفي بعض البلدان، تقيد الهوامش القابلة للرد وغير القابلة للرد في حساب وحيد، فيكون من الصعب أحيانا التمييز بين النوعين. ويجب استعراض الترتيبات المؤسسية (مثل هوية الوحدات التي تقدم المدفوعات وأنواع الأدوات المستخدمة). والمسألة الرئيسية هي ما إذا كان الهامش قابلا للرد، وما إذا كان دفع الهامش يمثل تحويلا فعليا للملكية بين طرفي العقد المالي.

(أ) انظر أيضا دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفقرات من 4-39 إلى 4-43.

(ب) انظر أيضا دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها.

3 - سندات الدين

4-61 سندات الدين (AF3) هي أدوات مالية قابلة للتداول وتمثل إثباتا لوجود دين⁽¹⁰⁵⁾. ويكون الأصل المالي قابلا للتداول إذا كانت ملكيته القانونية تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. وسندات الدين، مثلها مثل سندات الملكية، أدوات قابلة للتداول مصممة للتبادل في الأسواق المنظمة أو خارج الأسواق الرسمية. والتداول الفعلي ليس شرطا لكي يُعتبر سند الدين قابلا للتداول.

4-62 وتشمل سندات الدين الكميالات، والسندات، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق التجارية، والسندات الطويلة الأجل، والسندات المضمونة بأصول، وغيرها من الأدوات المماثلة التي يجري تداولها في الأسواق المالية.

4-63 الأذون في العادة أوراق مالية قصيرة الأجل تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول في تاريخ معين على مبلغ ثابت ومحدد. وفي العادة، تصدر الأذون ويجري تداولها في الأسواق المنظمة بخصم عن قيمتها الظاهرية يتوقف على سعر فائدتها وأجل استحقاقها. ومن الأمثلة على السندات القصيرة الأجل، سندات الخزنة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات القبول المصرفي، والأوراق التجارية.

4-64 السندات وصكوك المديونية هي أوراق مالية طويلة الأجل تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على: (أ) مدفوعات دخل ثابتة أو متغيرة تعاقديا في شكل مدفوعات

(105) انظر أيضا كتيب إحصاءات سندات الدين (منشور مشترك لمصرف التسويات الدولية، والمصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي) ويتناول كتيب إحصاءات سندات الدين الإطار المفاهيمي لتجميع وعرض إحصاءات الأوراق المالية.

قسائم. أو (ب) مبلغ ثابت محدد في تاريخ أو تواريخ الاستحقاق؛ أو (ج) كل من (أ) و (ب). ومعظم السندات تقع في هذه الفئة.

4-65 وسندات الدين تصدرها الشركات المالية وغير المالية المقيمة، والقطاع الحكومي، وغير المقيمين. ويمكن أن يحملها أي قطاع أو قطاع فرعي مقيم، كما يمكن أن يحملها غير المقيمين كجزء من حافظات الأصول المالية.

(أ) السمات الرئيسية لسندات الدين

4-66 تتسم سندات الدين، بوصفها أدوات مالية قابلة للتداول في الأسواق الثانوية، ببعض أو بجميع الخصائص التالية:

- (أ) تاريخ إصدار صدر فيه سند الدين؛
- (ب) سعر إصدار اشترى فيه المستثمر سند الدين بعد إصداره أول مرة؛
- (ج) تاريخ استرداد أو تاريخ استحقاق يحدد متى يُدفع القسط النهائي المحدد تعاقدياً للمبلغ الأصلي⁽¹⁰⁶⁾؛
- (د) سعر الاسترداد أو القيمة الظاهرية، هو المبلغ الذي يدفعه مُصدر الأداة المالية إلى حاملها في تاريخ الاستحقاق؛
- (هـ) وأجل الاستحقاق الأصلي هو الفترة المنقضية من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفع القسط النهائي المحدد تعاقدياً أو أجل الاستحقاق؛
- (و) وأجل الاستحقاق المتبقي هو الفترة المنقضية من التاريخ المرجعي حتى تاريخ دفع القسط النهائي المحدد تعاقدياً أو أجل الاستحقاق؛
- (ز) سعر القسيمة الذي يدفعه المصدر إلى حامل سند الدين؛ ويمكن أن تكون القسيمة ثابتة طوال عمر سند الدين أو متغيرة بحسب معدل التضخم وأسعار الفائدة أو أسعار الأصول. ولا تدفع الأذون وسندات الدين بدون قسائم فائدة قسائم؛
- (ح) تاريخ القسيمة الذي يدفع فيه المصدر قيمة القسيمة إلى حامل السند؛

(106) قد يوافق أجل الاستحقاق تاريخ تحويل سند دين إلى سهم. وفي هذا السياق، تعني قابلية التحويل أنه بإمكان حامل السند أن يبادل بحصص ملكية في الأسهم العادية للجهة التي أصدرت السند. وقابلية التبادل تعني أنه بإمكان حامل السند أن يبادل بحصص ملكية في الأسهم العادية لجهة أخرى غير الجهة التي أصدرت السند. وتصنف سندات الدين الدائمة التي لا تحمل أجل استحقاق محدد، كسندات دين.

(ط) يمكن أن يكون سعر الإصدار، وسعر الاسترداد، وسعر القسيمة مقوّمًا (أو مسدداً) بالعملة المحلية أو بعملة أجنبية؛

(ي) المرتبة الائتمانية لسندات الدين، التي تشير إلى الجدارة الائتمانية لفرادى إصدارات سندات الدين. وتُسنَد فئات المراتب الائتمانية إلى الوكالات المعترف بها.

4-67 وتشمل سندات الدين الأصول والخصوم المالية التي يمكن وصفها وفقاً لتصنيفات مختلفة - بحسب آجل الاستحقاق، والقطاع أو القطاع الفرعي الذي يحوز السند أو الذي أصدره، والعملة، ونوع سعر الفائدة.

(ب) التصنيف بحسب آجل الاستحقاق الأصلي والعملة

4-68 يمكن تقسيم سندات الدين بحسب آجل الاستحقاق الأصلي وفي فئتين فرعيتين: (أ) سندات الدين القصيرة الأجل (AF31)؛ (ب) سندات الدين الطويلة الأجل (AF32). وسندات الدين القصيرة الأجل لها آجل استحقاق أصلي يدوم سنة أو أقل، وهي مستحقة السداد عند الطلب، في حين أن السندات الطويلة الأجل لها آجل استحقاق يدوم أكثر من سنة واحدة وليس لها آجل استحقاق محدد. ويقوم التمييز بين النوعين على آجل الاستحقاق التعاقدية المحدد عند الإصدار.

4-69 ويمكن أن تكون سندات الدين مقوّمة بالعملة المحلية أو بعملة أجنبية. وقد يكون مناسباً زيادة تصنيف سندات الدين المقومة بمختلف العملات الأجنبية، وقد يختلف ذلك باختلاف الأهمية النسبية للعملة الأجنبية لاقتصاد قومي ما.

4-70 وتُصنّف سندات الدين التي يرتبط كل من رأس مالها الأصلي وقسائمها بعملة أجنبية تصنيفاً يقوم على قيمتها بتلك العملة. والسندات المزدوجة العملة هي سندات دين تكون مدفوعات قسائمها و/أو مبلغها الأصلي بعملة تختلف عن العملة التي صدر بها السند.

(ج) التصنيف بحسب نوع سعر الفائدة

4-71 يمكن تصنيف سندات الدين بحسب نوع سعر الفائدة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من سندات الدين: سندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت، وسندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير، وسندات الدين ذات سعر الفائدة المحتلّط.

سندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت

4-72 تشمل سندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت ما يلي:

- (أ) سندات الدين العادية التي تُصدر وتُستعاد بالقيمة الظاهرية؛
- (ب) سندات الدين الصادرة بخصم أو بتخفيض عن قيمتها الظاهرية، عدا السندات ذات القسائم الصفريّة (انظر أدناه). ومن الأمثلة على ذلك، أذون الخزانة، والأوراق التجارية، والسندات الإذنية، وشهادات القبول المصرفي، والسندات المظّهرة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول؛
- (ج) السندات ذات الخصم الشديد التي لها مدفوعات فائدة صغيرة وتصدر بخصم كبير على قيمتها الظاهرية؛
- (د) السندات ذات القسائم الصفريّة التي هي عادة سندات دين يدفع مبلغها مرة واحدة وليس لها مدفوعات قسائم. وتباع القسيمة بخصم على قيمتها الظاهرية، ويسدّد المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق ويُسترد أحياناً على أقساط. ويمكن إنشاء سندات صفريّة قسائم من سندات دين ثابتة السعر بنزع قسائمها، أي بالفصل بين دفع أصل الدين الأصلي للسند وبين دفع قسائمها، وجعلهما العنصرين قابليين للتداول بشكل منفصل؛
- (هـ) السندات ذات الفائدة والمبلغ الأصلي المنفصلان أو سندات الدين المنزوعة القسائم، وهي سندات فصل فيها بين الفائدة والمبلغ الأصلي، أي أن قسائمها تُزعت منها ويمكن بيعها منفصلة؛
- (و) سندات الدين الدائمة (غير المؤرخة)، والقابلة للاسترداد، والتي تعطي حاملها خيار بيعها، ولها صندوق لاستهلاك دين السندات؛
- (ز) السندات القابلة للتحويل، وتصنّف عادة كسندات دين ثابتة السعر، ولحاملها خيار تحويلها إلى حصص ملكية لدى مُصدرها، وتصنّف عندئذ كحصص ملكية؛
- (ح) السندات القابلة للمبادلة، وهي عادة سندات ثابتة السعر تعطي لحاملها خيار مبادلتها، في تاريخ مقبل ووفق شروط متفق عليها، بخصص ملكية في شركة غير الشركة التي أصدرتها، هي عادة فرع لشركة الإصدار أو شركة أخرى تملك فيها شركة الإصدار حصصاً.
- 73-4 ويمكن لسندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت أن تشمل أيضاً سندات دين أخرى مثل السندات التي تحمل خيار بيع أو شراء حصص رأس المال، والسندات التابعة، والأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح⁽¹⁰⁷⁾ التي تحصل على دخل ثابت ولكنها لا تعطي حاملها

(107) تُعرف الأسهم الممتازة أيضاً بمسميات الأسهم المفضلة، أو حصص الملكية المفضلة، أو الأسهم المفضلة المشاركة، أو غير المشاركة، في توزيع الأرباح.

الحق في المشاركة في الحصول عن حصة من القيمة المتبقية للشركة في حالة حلها، والأدوات المالية المقرونة.

سندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير

4-74 سندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير هي سندات يرتبط سعر فائدتها و/أو مدفوعات مبلغها الأصلي بما يلي:

(أ) مؤشر أسعار عام للسلع والخدمات (مثل مؤشر أسعار الاستهلاك)؛

(ب) سعر فائدة؛

(ج) سعر أصل مالي.

4-75 وتصنف سندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير، عادة، كسندات دين طويلة الأجل، ما لم يكن لها تاريخ استحقاق أصلي يدوم سنة أو أقل، أو كانت قابلة للسداد عند الطلب.

4-76 وتشمل سندات الدين المرتبطة بالتضخم وأسعار الأصول سندات الدين الصادرة كسندات مرتبطة بالتضخم وكسندات مرتبطة بمؤشر سلعي. وتكون القسائم و/أو المبالغ الأصلية للسندات المرتبطة بمؤشر سلعي مرتبطة بسعر سلعة. وينبغي تصنيف سندات الدين التي يكون سعر فائدتها مرتبطاً بالمرتبة الائتمانية لمقترض آخر كسندات دين مرتبطة بمؤشر، لأن المرتبة الائتمانية لا تتغير باستمرار بحسب أحوال السوق.

4-77 وبالنسبة لسندات الدين المرتبطة بسعر الفائدة، يكون سعر الفائدة و/أو قيمة السداد متغيرين من حيث قيمة العملة المحلية. وجهة الإصدار لا تعرف، في تاريخ الإصدار، قيمة مدفوعات الفائدة ورأس المال الأصلي.

4-78 وهناك نوع خاص من سندات الدين المرتبطة بسعر الفائدة هو السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير. ويختلف الفرق بين قيمتها وبين قيمة المؤشر المرجعي بمرور الزمن تبعاً للتغيرات في المخاطرة الائتمانية المتصورة للمصدر.

4-79 الأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة)، أو مبلغها الأصلي، أو كليهما بمؤشر كمؤشر أسعار أو مؤشر سلعة أساسية. وتصنف هذه الأوراق المالية كسندات دين ذات سعر فائدة متغير.

سندات الدين ذات سعر الفائدة المختلط

4-80 سندات الدين ذات سعر الفائدة المختلط لها سعر فائدة ثابت وأيضا سعر فائدة متغير خلال عمرها، وتصنّف كسندات دين ذات سعر فائدة متغير. وهي تشمل سندات الدين التي لها:

(أ) قسيمة ثابتة، وأخرى متغيرة في نفس الوقت؛

(ب) قسيمة ثابتة أو متغيرة حتى نقطة مرجعية، ثم قسيمة ثابتة أو متغيرة اعتبارا من تلك النقطة المرجعية وحتى تاريخ الاستحقاق؛

(ج) مدفوعات قسائم محددة سلفا خلال عمر سند الدين، ولكن غير ثابتة في الزمن. وتسمى سندات دين متدرجة.

(د) شهادات القبول المصرفي

4-81 تعامل شهادات القبول المصرفي كأصول مالية من وقت قبولها (حتى وإن حدث تبادل الأموال في تاريخ لاحق)، وتصنّف تحت سندات الدين. وتنطوي شهادات القبول المصرفي على قبول شركة مالية لحوالة مصرفية أو كميّالة وتعهدتها غير المشروط بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد. ويجب أن تكون شهادة القبول المصرفي قابلة للتداول. وتمثل شهادة القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب حاملها والتزاما غير مشروط من جانب الشركة المالية التي تقبلها. والأصل المقابل لدى الشركة المالية هو مطالبة على زبونها.

(هـ) عمليات الطرح الخاصة

4-82 تشمل سندات الدين أيضا عمليات الطرح الخاصة. والطرح الخاص هو قيام جهة مُصدرة ببيع سندات دين مباشرة إلى عدد صغير من المستثمرين. وعادة ما لا تكون الجدارة الائتمانية لمصدري سندات الدين تلك محل تقييم من طرف وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، ولا يُعاد عادة بيع تلك الأوراق المالية أو تسعيرها، فتكون سوقها الثانوية ضحلة. غير أن معظم عمليات الطرح الخاصة تفي بشروط قابلية التداول، وتصنّف تحت سندات الدين.

(و) إيصالات الإيداع

4-83 تسمح إيصالات الإيداع لوحدة مؤسسية غير مقيمة بطرح حصص ملكيتها أو سندات دينها في سوق أخرى في شكل يسهل على مستثمري تلك السوق قبوله. وتشتري شركة مقيمة لتلقي الودائع الأوراق المالية الأساسية ثم تُصدر إيصالات بعملة أكثر قبولا لدى المستثمر. ويمكن تداول تلك الإيصالات بعد صدورها تداولاً حراً بين المستثمرين، إما في سوق

الأوراق المالية أو خارج الأسواق الرسمية. وتصنّف إيصالات الإيداع بحسب طبيعة الأداة المالية الأساسية التي تدعمها، أي كسندات ملكية أو كسندات دين. وذلك لأن الجهة المصدرة (شركة تلقي الودائع) لا تدرج الأوراق المالية الأساسية في ميزانيتها العمومية، بل تقوم بدور الميسر.

(ز) التوريق

4-84 التوريق هو إصدار سندات دين تكون قسائمها أو مدفوعات مبلغها الأصلي مدعومة بأصول محددة أو بتدفقات دخل مستقبلية. ويمكن توريق مجموعة متنوعة من الأصول أو تدفقات الدخل المستقبلية، منها:

- (أ) الأصول المالية، مثل قروض الرهن العقاري السكنية أو التجارية، وقروض المستهلكين، وقروض الشركات، والقروض الحكومية؛ و عقود التأمين؛ والمشتقات الائتمانية؛
- (ب) الأصول غير المالية؛
- (ج) الإيرادات المستقبلية.

4-85 وتوريق الأصول أو تدفقات الدخل المستقبلية ابتكار مالي هام أدى إلى خلق شركات مالية جديدة واستخدامها على نطاق واسع في إنشاء سندات الدين وإصدارها وتسويقها. ويحدث التوريق لعدة اعتبارات. منها، بالنسبة للشركات، قلة تكلفة تمويله مقارنة بما هو متاح من خلال المرافق المصرفية؛ وقلة متطلبات رأس المال التنظيمية، نسبياً؛ وإمكانية نقل مختلف أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر التأمين؛ وتنوع مصادر التمويل.

4-86 وتختلف نظم التوريق بين أسواق الأوراق المالية وداخلها. ويمكن الجمع بين هذه النظم في نوعين رئيسيين عامين:

- (أ) نوع تقوم فيه شركات مالية بتوريق الأصول وبتحويل الأصول التي تمثل ضماناً من حاملها الأصلي، ويُعرف ذلك بمسمى البيع الحقيقي؛
- (ب) نوع تقوم فيها شركات مالية بتوريق الأصول وبتحويل مخاطر الائتمان فقط، من خلال مبادلة مخاطر الائتمان: أي أن المالك الأصلي يحتفظ بالأصول ولكنه يتخلى لغيره عن مخاطرة الائتمان. ويُعرف ذلك باسم التوريق التركيبي⁽¹⁰⁸⁾.

(108) انظر البند التنظيمي 2009/24 للمصرف المركزي الأوروبي، المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008، المتعلق بإحصاءات أصول وحصوم شركات توظيف الأموال المشتركة في معاملات التوريق (OJ (ECB/2008/30)

4-87 وفي نظام التوريق (أ)، تُنشأ شركة توريق لحيازة أصول موزقة أو غيرها من الأصول التي سبق للمالكها الأصلي أن وزيها، وتصدر سندات دين مضمونة بتلك الأصول.

4-88 ومن المهم بشكل خاص تحديد إن كانت الشركة المالية القائمة بتوريق الأصول تقوم بإدارة حافظتها فعليا من خلال إصدار سندات دين، أم أنها تكتفي بالقيام بدور المستأمن الذي يدير الأصول إدارة سلبية أو يحتفظ بسندات دين. وعندما تكون الشركة المالية هي المالك القانوني لحافطة أصول، وتصدر سندات دين تمثل فائدة في الحافطة، ولها مجموعة كاملة من الحسابات، فإنها تقوم بدور وسيط مالي يصنّف تحت جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125).

4-89 وينبغي التمييز بين الشركات المالية القائمة بتوريق الأصول وبين غيرها من الكيانات التي تُنشأ فقط للاحتفاظ بحافظات محددة من الأصول والخصوم المالية. فهذه الأخيرة تُجمع مع شركتها الأم، إن كانت تلك الشركة مقيمة في نفس البلد. أما الكيانات غير المقيمة، فهي تعامل كوحدات مؤسسية منفصلة وتصنّف تحت المؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال (S127).

4-90 وفي نظام التوريق (ب)، يحوّل مالك الأصول الأصلي، أو مشتري الحماية، من خلال مبادلة مخاطر الائتمان، مخاطرة الائتمان المتصلة بمجموعة أصول مرجعية متنوعة إلى شركة توريق، ولكنه يحتفظ بالأصول نفسها. وتوضع حصيلة إصدار سندات الدين في وديعة أو في استثمار آمن آخر مثل سندات الدرجة الأولى (AAA)، وتموّل الفائدة المحصلة على الوديعة، مع أقساط مبادلة مخاطر الائتمان، الفائدة على سندات الدين الصادرة. وفي حالة التخلف عن السداد، يحقّض الأصل المستحق لحملة السندات المضمونة بأصول، مع تضرر الشرائح الصغرى قبل غيرها، إلى غير ذلك. ويمكن أيضا إعادة توجيه مدفوعات القسائم والمبلغ الأصلي إلى مالك الضمان الأصلي من طرف المستثمرين في سندات الدين لتغطية الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد.

(ح) الأوراق المالية المضمونة بأصول

4-91 الأوراق المالية المضمونة بأصول هي سندات دين يُدفع مبلغها الأصلي و/أو فائدتها فقط في شكل تدفقات نقدية ناتجة عن مجموعة محددة من الأصول المالية أو غير المالية⁽¹⁰⁹⁾. والأوراق المالية المضمونة بأصول تصدرها عادة الشركات المالية التي تقوم بتوريق الأصول، ولا

L 15, 20.1.2009, p. 1. وترد أعمال الفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التوريق في (Chavoix-Mannato (2011).

(109) يتماشى أجل استحقاق الدين عادة مع نوع الضمان.

يكون لحاملها مطالبة متبقية على الأصول الأساسية. وكثيرا ما تصدر في فئات مختلفة من الأقدمية تقابل مختلف أولويات الحق في تلقي مدفوعات الأصل و/أو الفائدة من التدفقات النقدية التي تولدها مجموعة الأصول. وتشمل الأوراق المالية المضمونة بأصول ما يلي:

(أ) الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري سكني، والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري تجاري، والتي لها في العادة آجال استحقاق أصلية طويلة وتضمنها مجموعة من قروض الرهن العقاري؛

(ب) التزامات الدين المضمونة بأصول، وهي مضمونة بمجموعة من الأصول المالية أقل تجانسا تتضمن في كثير من الأحيان شرائح من الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري سكني والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري تجاري و/أو غيرها من التزامات الدين المضمونة بأصول؛

(ج) والتزامات القروض المضمونة بأصول، والتي تجري إدارتها في كثير من الأحيان بشكل نشط وتضمنها حافظات استثمارية من القروض المتوسطة والكبيرة الحجم، المشتركة والمشتراة في الأسواق الثانوية؛

(د) الأوراق المالية الأخرى المضمونة بأصول مثل مجموعات مستحقات بطاقات الائتمان، والمستحقات التجارية، والقروض الطلائية، أو تدفقات الدخل لمؤسسة تجارية بأكملها، أو فرع كامل من الأعمال التجارية؛

(هـ) الأوراق التجارية المضمونة بأصول، وهي أذون صادرة بأجل استحقاق أصلي قصير الأجل في سياق برنامج أوراق جارية مضمونة بأصول. وكثيرا ما تكون هذه البرامج برعاية مصارف، وتستخدم عائدات الأذون لتمويل المستحقات التجارية، والائتمان الاستهلاكي، والتأجير التمويلي وغير التمويلي، وشرائح من الأوراق المالية المضمونة بأصول، الصادرة في كثير من الأحيان عن مصادر متنوعة بما فيها شركات غير مالية؛

(و) الالتزامات المضمونة برهن عقاري، وهي سندات تمثل مطالبات على تدفقات نقدية معينة من مجموعات كبيرة من الرهونات العقارية السكنية.

(ط) السندات ذات التغطية

4-92 السندات ذات التغطية هي سندات دين تصدرها أو تضمنها بالكامل شركة مالية. وهذه السندات مضمونة أيضا بالتزام صادر عن مجموعة تغطية مؤلفة من قروض رهن عقاري أو ديون الحكومية. وإصدار السندات ذات التغطية يحكمه إطار قانوني خاص ويخضع لرقابة

احترازية⁽¹¹⁰⁾. وفي حالة تخلف شركة الإصدار أو الضمان عن السداد، يكون لحملة السندات أولية المطالبة على مجموعة التغطية، إضافة إلى المطالبة العادية على الشركة المالية.

4-93 وتختلف السندات ذات التغطية عن الأوراق المالية المضمونة بأصول من حيث أن مُصدر/مالك الأصول يتحمل التزاما غير مشروط بتسديد أصل الدين والفائدة بصرف النظر عن أداء الأصول. ودور الأصول لا يتعدى كونها ضمانا ملتزما به لصالح حملة السندات في حالة عدم الوفاء بتلك الالتزامات. وبالتالي، فإن الضمان الملتزم به لا يساهم في تخفيف المخاطرة الائتمانية من وجهة نظر مالك الأصول في إصدارات السندات ذات التغطية.

(ي) السندات الدائمة

4-94 السندات الدائمة هي سندات ليست لها آجال استحقاق. وبالتالي فإن عمرها غير محدود. ويدفع مُصدرو السندات الدائمة قسائم عليها بدون توقف، ولا يتعين عليهم رد مبالغها الأصلية.

4-95 والسندات الدائمة تأمين ادخاري تبدأ مدفوعاته الدورية في تاريخ معين وتتواصل إلى ما لا نهاية له. ويشار إليها أحيانا بمسمى التأمين الادخاري الدائم. وقيمة السند الدائم محددة لأن متحصلاتها المتوقعة في المستقبل البعيد لها قيمة حالية منخفضة للغاية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية). وخلافا للسندات العادية، لأن مبالغها الأصلية لا تُسترد أبدا، فإنه ليس لمبلغها الأصلي قيمة حالية. وبافتراض أن المدفوعات تبدأ في نهاية الفترة الحالية، يكون سعر السند الدائم ببساطة هو مبلغ القسائم على سعر الخصم المناسب، أو المردود، كالتالي:

$$PV = A/(1+r)^1 + A/(1+r)^2 + \dots + A/(1+r)^\infty$$

$$PV = A/r$$

4-96 حيث PV = القيمة الحالية للسند، و A = مبلغ المدفوعات الدورية، و r = العائد، أو سعر الخصم، أو سعر الفائدة.

(110) على سبيل المثال، تضع القاعدة التنظيمية رقم 2013/575 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 26 حزيران/يونية 2013 بشأن المتطلبات الاحترازية لمؤسسات الائتمان وشركات الاستثمار، والقاعدة التنظيمية المعدلة رقم 2012/648 (OJ L 176, 27.6.2013)، ص. 1، (وهي جزء مما يسمى بالصيغة الرابعة للتوجيهات بشأن المتطلبات الرأسمالية) قواعد التعامل بالسندات ذات التغطية). وتمثل مجموعة التغطية أساسا في رهون عقارية ذات درجة ائتمانية عالية، أو قروض مقدمة من القطاع الحكومي. وتشمل سندات الدين الصادرة في إطار نظم شبيهة بذلك ما يلي: *Pfandbriefe; obligations foncières; obbligazioni bancarie; Pfgarantite; lettres de gage hypothécaires and lettres de gage publiques; obrigações hipotecárias and obrigações hipotecárias sobre a sector público; and cédulas hipotecárias and cédulas territoriales*

4-97 وللسند الدائم قيمة ظاهرية قدرها 1.000، وهو يقدم قسيمة سنوية بسعر فائدة A قدرها 80. ويساوي سعر الخصم r 10 في المائة، وتُحسب قيمة السند الدائم كالتالي:

$$PV = A/(1+r)^1 + A/(1+r)^2 + \dots + A/(1+r)^\infty$$

$$PV = A/r$$

$$= 80/0.1 = 800.$$

4-98 ومن الأمثلة على السندات الدائمة، سندات الاقتراض الحكومي الدائمة (consols) التي تصدرها خزانة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وأصدرت كندا بعض السندات الدائمة في أواخر سبعينات القرن الماضي. ومعظم السندات الدائمة تتمثل في سندات تابعة بشدة وصادرة عن مصارف. ومعظمها قابل للاسترداد، ولكن بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ الإصدار، وهي فترة حماية من الاسترداد.

الإطار 4-4
إقراض الأوراق المالية، واتفاقات إعادة الشراء، وعمليات إعادة البيع/الشراء

إقراض الأوراق المالية هو تحويل مؤقت لأوراق مالية يقوم به المقرض (بائع الأوراق المالية أو مستلم النقد) إلى المقترض. وقد يُشترط على مقترض الأوراق المالية أن يقدم إلى مقرض الأوراق المالية ضماناً في شكل نقدي أو أوراق مالية. وينتقل سند الملكية القانوني بين طرفي المعاملة بحيث يمكن بيع أو إقراض الأوراق المالية المقترضة وأصول الضمان.

واتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب ينطوي على تقديم أوراق مالية مثل سندات الدين أو أسهم مقابل مبالغ نقدية أو غيرها من وسائل الدفع، مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة بسعر ثابت. ويُلتزم بإعادة الشراء إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أجل استحقاق "مفتوح". وعمليات إعادة البيع/الشراء هي اتفاقات إعادة شراء تجمع بين معاملة فورية ومعاملة آجلة.

وإقراض الأوراق المالية بضمناً نقدي، وعمليات إعادة الشراء أو إعادة البيع/الشراء هي مصطلحات مختلفة لترتيبات لها نفس الأثر الاقتصادي، وهو ضمان القرض، فجميعها تنطوي على تقديم أوراق مالية كضمان لقرض أو وديعة، وفيها تباع شركة لتلقى الودائع أوراقاً مالية في إطار ذلك الترتيب.

وفي الحالات التي تقدّم فيها أوراق مالية في عملية إقراض لأوراق مالية، أو اتفاقات إعادة بيع أو شراء، لا يحدث تغيير في الملكية الاقتصادية لأن البائع لا يزال هو المستفيد من الدخل الذي تولّده الورقة المالية (عن طريق قسيمة الدفع و آلية تمرير الأرباح الموزعة، وما يسمى بـ "الأرباح الموزعة المصنوعة" والمعرض لمخاطرة ومزايا أي تغيير في سعر الورقة المالية.

ولا ينطوي تقديم واستلام الأموال في إطار اتفاق شراء الأوراق المالية، أو إقراض الأوراق المالية (بضمان نقدي)، أو عمليات إعادة الشراء/البيع على أي إصدار جديد لسندات دين. ويعامل كقرض توفير تلك الأموال إلى وحدات مؤسسية عدا شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي؛ وتُصنف تلك الأموال كودائع إذا كانت تنطوي على التزامات لشركة لتلقى الودائع، وتُدرج في التدابير القومية المتعلقة بالنفود بالمفهوم الواسع. وفي الجدول أدناه سرد لسندات مختلف تلك العمليات.

نوع المعاملة	اتفاقات إعادة الشراء		إقراض الأوراق المالية		الضمان النقدي
	أوراق مالية محددة	ضمان عام	بدون ضمان نقدي	الضمان النقدي	
بيع فوري وشراء آجل لأوراق مالية	بيع أوراق مالية مع التزام بإعادة شرائها بموجب اتفاق رئيسي		إقراض أوراق مالية مع اتفاق مع المقترض بإعادتها إلى المقرض		طريقة تبادل رسمية
مبالغ نقدية مقابل أوراق مالية	ضمانات عامة مقابل مبالغ نقدية	أوراق مالية محددة مقابل مبالغ نقدية	أوراق مالية ل ضمانات أخرى (إن وجدت)	أوراق مالية مقابل مبالغ نقدية	موضع تبادل
مبالغ نقدية	مبالغ نقدية		أوراق مالية		تُدفع العائدات إلى مقدم الأوراق المالية
الفرق بين الأسعار الفورية والأسعار الآجلة (ويساوي عادة سعر الفائدة على الريبو)	سعر الفائدة على معاملات إعادة الشراء (الريبو)		رسوم		تُرَدّ المدفوعات في شكل

وإذا لم يتضمن إقراض الأوراق المالية نقداً، أي أنه اقتصر على مبادلة أوراق مالية بأخرى، أو إذا قدم أحد الأطراف ورقة نقدية بدون ضمان، فإنه لا تكون هناك معاملات في القروض، أو الودائع، أو الأوراق المالية. وتصنّف ضمن القروض طلبات إيداع هامش الضمان نقداً بموجب اتفاقات إعادة الشراء.

ومبادلات الذهب مماثلة لاتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية، باستثناء أن الضمان هو ذهب. وهي تنطوي على مبادلة الذهب بودائع بالنقد الأجنبي مع الاتفاق على إجراء معاملة عكسية في تاريخ متفق عليه في المستقبل وبسعر الذهب المتفق عليه. وتسجل المعاملة كقرض بضمان أو وديعة بضمان.

مثال على اتفاق إعادة شراء

يتفق الطرفان في اتفاق إعادة الشراء أو في معاملة مماثلة على مبادلة سندات أو أدوات مالية بمبلغ معادل من النقد، مع اتفاق ملزم بالقيام بمعاملة عكسية. وتُدعى هذه المعاملة أحيانا ببيع سندات مقابل ضمان نقدي، وتُعامل إحصائيا معاملة القرض النقدي مقابل ضمان في شكل سندات. وتظل السندات في الميزانية العمومية للحائز الأصلي، الذي يحتفظ بجميع فوائد ومخاطر امتلاكها (بما في ذلك الحق في الفوائد المتركمة على السندات). وعند حلول أجل استحقاق الريو يعيد مقترض النقد أكثر مما اقترض في الأصل، ويمثل الفارق الفائدة على استخدام النقد خلال فترة العقد. وينبغي تسجيل الفائدة تحت الأداة المالية ذات الصلة في الميزانية العمومية لكل من مقترض النقد ومقرضه.

والبيع على المكشوف هو ممارسة بيع أصول، تكون عادة أوراقا مالية، مقترضة من طرف ثالث، بنية إعادة شراء أصول مطابقة لها في تاريخ لاحق وإعادتها للمقرض^(أ). والبائع على المكشوف يأمل في انخفاض سعر الأصول ليكسب عندما يدفع في إعادة شرائها سعرا يقل عن السعر الذي باعها به. وبالعكس، يخسر البائع على المكشوف عندما ترتفع أسعار تلك الأصول. ويسر الوسطاء أحيانا البيع على المكشوف، بمقابل، ويرتبون إقراض أوراق مالية يملكها أحد الزبائن (المقرض) لزبون آخر ("البائع على المكشوف"). ثم يقوم البائع على المكشوف ببيع الورقة المالية في السوق (إلى "المشتري"). ويحتفظ "المقرض" بالملكية القانونية والاقتصادية، ويجوز له أن يطلب استعادة الورقة المالية من الوسيط في أي وقت. ويقدم له الوسيط عندئذ ورقة مالية مطابقة، يمكنه الحصول عليها عادة من مجموعة كبيرة من الأوراق المالية يجوزها زبائنه.

وعندما تباع سندات الدين أو الأوراق المالية يباع على المكشوف، يُعتبر كل من مقرض الورقة المالية (مالكها الأصلي) ومشتري الورقة المباعة على المكشوف مالكا قانونيا واقتصاديا لها، لأن كليهما معرّض لما تحمله الورقة من مخاطر الكسب والخسارة. ولمقابلة هذا الحساب المزدوج، ينبغي تسجيل حيازة سالبة للورقة المالية بالنسبة للبائع على المكشوف، وينبغي لحسابات المعاملات أن تعكس بيعا من البائع على المكشوف للمشتري، يمثل أيضا مقابلا لقيود التدفق النقدي من المشتري إلى البائع على المكشوف. وفي حساب توزيع الدخل، تعامل الفائدة المتحصلة أو الدخل الآخر المستحق الدفع من البائع على المكشوف إلى المقرض كدخل سالب مستحق القبض للبائع على المكشوف، في حين يسجل كل من المشتري والمقرض الفائدة المتحصلة المقابلة أو مدفوعات الدخل الأخرى.

مثال على بيع على المكشوف لأوراق مالية واتفاقات إعادة شراء عكسية

يمكن لتاجر في الأوراق المالية لا يملك ورقة مالية معينة ولكنه يتوقع انخفاض سعرها أن يبيعها، مع ذلك، متوقعا إعادة شرائها بسعر أدنى فيما بعد. ويسمى هذا "بيعا على المكشوف". وعلى البائع على المكشوف أن يسلم الورقة المالية إلى المشتري؛ ولكي يمكنه القيام بذلك، عليه أن يقترض الورقة المالية، ويكون ذلك عادة من خلال اتفاق إعادة شراء عكسي. وبما أن الورقة المالية ستظل على الميزانية العمومية للمالك الأصلي وتظهر في الميزانية العمومية للمالك الجديد، فإنه يتعين على البائع على المكشوف أن يسجل حيازة سالبة لتجنب الازدواجية في الحساب.

(أ) ينطبق البيع على المكشوف أيضا على اتفاقات إعادة الشراء.

(ك) الأوراق المالية المنزوعة القسائم

4-99 الأوراق المالية المنزوعة القسائم هي أوراق مالية حُوِّلت من مبلغ أصلي ذي مدفوعات قسائم إلى سلسلة من السندات الصفرية القسائم بأجال استحقاق تتوافق مع تاريخ/تواريخ دفع القسائم وتاريخ استرداد المبلغ الأصلي/المبالغ الأصلية. ويُطلق عليه أيضاً المختصر (STRIPS) إشارة إلى التداول المنفصل لكل من المبالغ الأصلية للأوراق المالية وقسائم فوائدها (Separate Trading of Registered Interest and Principal of Securities). وتلبي عملية الفصل بين القسائم وبين المبلغ الأصلي تفضيل بعض المستثمرين الحصول على التدفقات النقدية بشكل يختلف عن مزيج التدفقات في الورقة المالية الأصلية. ويمكن أن تصدر الورقة المالية المنزوعة القسائم عن جهة غير مُصدر الورقة الأصلي. وفيما يلي حالتان للأوراق المالية المنزوعة القسائم:

(أ) عندما لا تُجمع أموال جديدة، وتُنزع قسائم المدفوعات عن الأوراق المالية الأصلية وتُسَوَّق بشكل منفصل من طرف المصدر أو من يمثلونه (كوسطاء الأوراق المالية المنزوعة القسائم)، متصرفين بموافقتهم؛

(ب) عندما يقتني طرف ثالث الأوراق المالية الأصلية ويستخدمها في دعم إصدار الأوراق المالية المنزوعة القسائم. وعندما تُجمع أموال جديدة وتُنشأ أداة مالية جديدة.

4-100 عندما تشتري شركات مالية سندات أو أدوات مماثلة، وتنزع قسائم مدفوعاتها وتبيع تدفقاتها النقدية المستقبلية إلى مستثمرين آخرين، أي أن المطالبة على المبلغ الأصلي فقط تباع إلى مستثمر، وتباع المطالبة على القسائم فقط إلى مستثمر آخر أو أكثر. ويتلقى المستثمرون في المبلغ الأصلي فقط والمستثمرون في القسائم فقط التدفقات النقدية للسندات، على أساس تمرير المدفوعات. ويسجل مُصدر السندات المنزوعة القسائم (الشركة المالية) خصوماً (مصنفة تحت سندات الدين) للتدفقات النقدية التي تُزعت قسائمها ويبيع. والشركات المالية تشتري وتُصدر أيضاً سندات المبلغ الأصلي فقط وسندات القسائم فقط.

4-101 وتُنشأ سندات المبلغ الأصلي فقط وسندات القسائم فقط أيضاً من خلال توريق مجموعات قروض الرهن العقاري في شكل خاص من الالتزامات المضمونة برهن عقاري. ويتلقى المستثمرون في سندات الفائدة فقط تدفقات نقدية من مدفوعات الفائدة الدورية الواردة من مجموعة قروض الرهن العقاري، ويتلقى المستثمرون في سندات المبلغ الأصلي فقط ما يتعلق بالمبلغ الأصلي من المدفوعات الدورية. وتعكس التدفقات النقدية وعوائد سندات المبلغ الأصلي فقط وسندات الفائدة فقط، على غرار التدفقات النقدية لسندات تمرير المدفوعات الأخرى المدعومة بقروض الرهن العقاري، نمط مدفوعات القروض.

4-102 وعندما يُنشئ مُصدر الأوراق المالية الأصلية سندات المبلغ الأصلي فقط وسندات القسائم فقط، فإنه يسحب السندات الأصلية أو يحتفظ بها في مستودع (أي في مرفق تسويات أو مقاصة) في شكل سندات "حاملة" حتى تاريخ إعادة إصدار السندات أو استعادة مبالغها. ويستعاض عن السندات الأصلية بسندات شبيهة بالسندات المنزوعة القسائم تجنباً للازدواجية في حسابات خصوم المصدر.

(ل) سندات الدين المركبة

4-103 يجمع سند الدين المركب عادة بين سند الدين، أو سلة من سندات الدين، وبين مشتقة مالية أو سلة من المشتقات المالية. ولا يمكن عادة تداول هذه المشتقة المالية المتضمّنة أو سلة المشتقات المالية بشكل منفصل عن سند الدين. وينبغي معاملة الأدوات المالية ذات المشتقات المالية المتضمّنة كسندات دين.

4-104 وفيما يلي أمثلة على سندات الدين المركبة:

(أ) السندات الإذنية المرتبطة بالائتمان، وهي سندات دين تتضمن مبادلة مخاطر الائتمان وتسمح للمُصدر بتحويل مخاطر الائتمان على بعض الأصول الأخرى إلى المستثمرين. وعند حدوث حالة محددة أو أكثر من حالات التخلف عن السداد، يُخفّض مبلغ السند الإذني المرتبط بالائتمان وفقاً لذلك؛

(ب) السندات الإذنية المركبة ذات سعر الفائدة المتغير هي شكل من أشكال السندات العادية ذات سعر الفائدة المتغير التي يعاد دورياً تحديد مدفوعات فائدتها وفق مؤشر مرجعي ومستقل لسعر الفائدة، مثل سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن. ويشمل الإصدار المركب مشتقة مالية تسمح بحساب القسيمة حساباً يلي توقعات المستثمرين لسعر الفائدة. وكمثال على ذلك، يمكن أن يوجد طوق أو نطاق لسعر الفائدة؛

(ج) وللسندات الإذنية المركبة ذات سعر الفائدة المتغير ما للسندات ذات سعر الفائدة المتغير من خصائص عادية، باستثناء أن التغير في نطاق المؤشر المرجعي ليس ثابتاً بل هو يتغير بمرور الزمن مع تغير المخاطرة المتصورة للإصدار أو للمُصدر. وتعطي السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير لحاملها خيار بيعها من جديد إلى المدير الرئيسي للاتحاد المالي الذي أصدرها، بقيمتها الظاهرية، في أي تاريخ تُدفع فيه الفائدة.

4-105 ويمكن استخدام سمات الأوراق المالية المركبة لتحديد خمسة معايير أُجملت أدناه (الجدول 4-9):

(أ) ويمكن أن تكون درجة المخاطر الرئيسية كالتالي: '1' محمية ومردودة في تاريخ الاستحقاق، بصرف النظر عن أداء الأداة المالية المرجعية؛ '2' معرضة لخسائر تقل عن كامل المبلغ الأصلي؛ '3' معرضة بالكامل لمخاطر في مستوى الحماية من الخسائر الأولية؛ '4' معرضة بالكامل لمخاطر؛

(ب) وعلى أساس التباين في عائدات الاستثمار، يمكن التمييز بين ستة أنواع مختلفة من الأوراق المالية المركبة: '1' "توليفية وقابلة للتحويل"، وفيها يتلقى المستثمر قسيمة مع زيادة محتملة في قيمة المبلغ الأصلي؛ '2' "قابلة للتحويل العكسي"، وفيها يتلقى المستثمر قسيمة مع انخفاض محتمل في قيمة المبلغ الأصلي؛ '3' "توزيع دينامي"، وفيه يوزع الاستثمار أغوليتيميا أو ديناميا بين الأصول خلال عمر الاستثمار؛ '4' "محددة السقف دوريا" وفيها يُحسب عائد الاستثمار على أساس مجموع عائدات المبلغ الأصلي المقاسة دوريا؛ '5' "عائد مستهدف"، وفيه يُنهي الاستثمار بمجرد تحقيقه مستوى معين من العائدات؛ '6' "تعرض توليفي"، وفيه يكون الاستثمار ممثالا من الناحية الاقتصادية للاستثمار مباشرة في المبلغ الأصلي؛

الجدول 4-9

سمات سندات الدين المركبة

درجة تعرض المبلغ الأصلي للمخاطرة					
معرض بالكامل لمخاطر معرض بالكامل للمخاطر	معرض بالكامل لمخاطر في مستوى الحماية من الخسائر الأولية	محمي جزئيا	محمي		
				توليفية قابلة للتحويل قابلة للتحويل العكسي توزيع دينامي محددة السقف دوريا العائد المستهدف تعرض توليفي للمخاطر	عائد الاستثمار
				المتوسط العادي متغير محسّن	المشاركة
				متغير ثابت حد أدنى	نوع القسيمة
				قابل للشراء قابل للشراء آليا	نوع الشراء

(ج) تحدد المشاركة ما إذا كان العائد: '1' محددًا على أساس المستويات الأساسية الأولية والنهائية - أي أنه لا يشمل متوسطًا لأكثر من 10 في المائة من عمر الاستثمار، ومعدل الاشتراك ثابت في تاريخ التسعير؛ '2' محدد على أساس دوري يتجاوز في المتوسط 10 في المائة من عمر الاستثمار، أي أن معدل المشاركة ثابت في تاريخ التسعير؛ '3' غير ثابت في تاريخ التسعير، ولكنه متوقف على التغييرات التي تحدث في المبلغ الأصلي؛ '4' يقوم على أساس التغيير في المبلغ الأصلي مع نسبة تزيد على الواحد؛

(د) ويمكن أن يكون نوع القسيمة كالتالي: '1' متغيرة، بحسب تغيير المبلغ الأصلي الأساسي؛ '2' ثابتة ومحددة في تاريخ التسعير؛ '3' ذات حد أدنى من العائدات يتجاوز المبلغ الأصلي ومحددة في تاريخ التسعير؛

(هـ) ويمكن استرداد الاستثمار من المستثمر في الحالات التالية: '1' بحسب خيار المصدر (قابلية الاسترداد)، أو '2' في حالة حدوث حركة محددة سلفًا في المبلغ الأصلي (الاسترداد الآلي).

4-106 وباستخدام درجة المخاطرة بالمبلغ الأصلي كمعيار رئيسي، ونوع عائد الاستثمار والمشاركة كمعيارين ثانويين، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من سندات الدين المركبة. وفيما يلي وصف لكل منها:

4-107 المنتجات المحمية بالمبلغ الأصلي، وهي تتسم بأن رأس المال المستثمر في البداية مضمون من وجهة نظر المستثمر. وتتسم هذه المنتجات بحماية كاملة من الجوانب السلبية لسندات الدين مع إمكانية الاستفادة من الجوانب الإيجابية لسندات الملكية. ويتخلى المستثمرون عادة عن جزء من ارتفاع قيمة سند الملكية مقابل حماية المبلغ الأصلي. وينبغي بالتالي تصنيف المنتجات التي تجمع بين سند الدين وبين خيار أو أكثر كسندات دين.

4-108 والمنتجات المحسنة العائد مصممة لتحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمار. وبالتالي فإن المبلغ الأصلي محمي جزئياً فقط، أو معرض للمخاطرة جزئياً، أو معرض للمخاطرة بالكامل. ولهذا المنتجات إمكانيات أكثر إيجابية مما للمنتجات المحمية بالمبلغ الأصلي، ولكنها لا تضمن عودة المبلغ الأصلي بأكمله. وهي معرضة جزئياً لمخاطر انخفاض قيمة الاستثمار الأساسي إلى ما دون مستوى منطقة عازلة. وعادة ما تجمع هذه المنتجات بين سندات الدين وبين خيارات البيع أو الشراء. وينبغي تصنيفها تحت سندات الدين.

4-109 وتستمد منتجات المشاركة قيمتها من عدة أنواع من الأوراق المالية. وتبعا للأوراق المالية الأساسية، ينبغي تصنيف تلك المنتجات كسندات دين، أو سندات ملكية، أو أسهم أو وحدات صناديق استثمار.

4-110 وتجمع المنتجات الممولة بالديون وذات المخاطر العالية مقارنة بالاستثمار الأولي بين الاستثمار في ورقة مالية أساسية وبين مستقبلات أو خيارات. وحتى عندما يكون الاستثمار الأولي صغيرا مقارنة بالمخاطر المتوقعة، فإنه ينبغي تصنيف المنتجات الممولة بالديون كسندات دين.

(م) الأصول المالية المستبعدة من سندات الدين

4-111 ينبغي تصنيف الأدوات المالية غير القابلة للتداول، مثل شهادات المديونية، كقروض وليس كسندات دين.

4-112 وينبغي تصنيف مبادلة مخاطر الائتمان كمشتقة مالية وليس كسند دين.

4 - القروض

4-113 القروض (AF4) هي أصول مالية:

(أ) تنشأ عندما يقرض الدائن أموالا مباشرة إلى مدين؛

(ب) وتثبتها وثائق غير قابلة للتداول.

(أ) السمات الرئيسية للقروض

4-114 تتسم القروض بالسمات التالية:

(أ) تكون الشروط التي تحكم القروض إما ثابتة تحددها الشركة المالية التي تمنح القرض، أو متفقا بشأنها بين المقرض والمقترض اتفقا مباشرا أو من خلال وسيط؛

(ب) عادة ما تصدر مبادرة طلب القرض عن المقترض؛

(ج) القرض دين غير مشروط مستحق الدفع إلى المقرض عند حلول أجل السداد، ويولد فائدة.

4-115 ويمكن أن تكون القروض أصولا أو خصوما مالية لجميع القطاعات المقيمة وللعالم الخارجي. وجرت العادة على أن تقيّد شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي الخصوم القصيرة الأجل كودائع قابلة للتحويل، وليس كقروض.

(ب) تصنيف القروض بحسب أجل الاستحقاق الأصلي، والعملية، والغرض من الإقراض

4-116 يمكن تقسيم القروض، عند الاقتضاء، بحسب أجل الاستحقاق الأصلي إلى فئتين فرعيتين:

- (أ) القروض القصيرة الأجل التي لها أجل استحقاق أصلي مدته سنة أو أقل أو المستحقة السداد عند الطلب (AF41)؛
- (ب) القروض الطويلة الأجل التي لها أجل استحقاق أصلي مدته أكثر من سنة (AF42).
- 117-4 وقد يكون من المفيد، من الناحية التحليلية، الإشارة إلى ما يلي: (أ) القروض المقومة بالعملة المحلية؛ (ب) القروض المقومة بالعملات الأجنبية.

(ج) أنواع القروض

118-4 تشمل القروض ما يلي:

- (أ) السحب على المكشوف في حسابات الودائع القابلة للتحويل، ويُعامل كقرض وليس كوديعة سالبة قابلة للتحويل؛
- (ب) السحب على المكشوف في الحسابات الجارية الأخرى، مثل الأرصدة داخل المجموعة الواحدة بين الشركات غير المالية وفروعها، ولكن باستثناء الأرصدة التي تمثل التزامات لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، المصنفة في الفئات الفرعية للودائع؛
- (ج) القروض التي تمثل مقابلات لشهادات قبول مصري؛
- (د) قروض الرهن العقاري؛
- (هـ) الائتمان الاستهلاكي، مثل القروض المتجددة أو القروض المقسّطة؛
- (و) القروض المدفوعة كضمان للوفاء بالتزامات معينة؛
- (ز) المطالبات المالية على صندوق النقد الدولي التي تمثلها قروض في حساب الموارد العامة، بما في ذلك الإقراض في إطار الاتفاقات العامة للاقتراض، والترتيبات الجديدة للاقتراض. وينبغي إدراجها في وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

(د) التمييز بين القروض والودائع

- 119-4 كمبدأ عام، تصنّف جميع الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في المدفوعات المباشرة إلى أطراف ثالثة كودائع قابلة للتحويل، بصرف النظر عن تسمية الأداة، وسواء كانت حساب شيكات، أم حسابا جاريا، أم حسابا للتحويل البريدي، أم حساب "أرصدة حسابنا لديكم وحسابكم لدينا"، وما إلى ذلك.
- 120-4 ولا يجوز تصنيف القرض كوديعة قابلة للتحويل، لأنه لا يمكن استخدام القروض في المدفوعات إلى طرف ثالث.

4-121 وقد يكون من الأصعب التمييز بين الودائع الأخرى (أي غير القابلة للتحويل) وبين القروض. ويستند التصنيف كودائع (AF29) أو كقروض (AF4) إلى خصائص الأداة المالية المحددة في الوثائق وإلى ما جرت عليه العادة في الممارسة القومية فيما يتعلق بالتمييز بين الودائع الأخرى والقروض. وقد يكون من أسس ذلك التمييز، في حالة الودائع ولكن ليس في حالة القروض، أن المدينين (ولا سيما شركات تلقي الودائع) (المصرف المركزي (S121))، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وفي بعض الحالات الحكومة المركزية (S131))، يعرضون عقوداً موحدة وغير قابلة للتداول ومفتوحة مع الجمهور العام كدائنين تسمح بتوظيف المبلغ الأصلي وبسحبه لاحقاً من طرف الدائنين.

4-122 وفي الممارسة العملية، تصنّف القروض القصيرة الأجل الممنوحة إلى شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي كودائع⁽¹¹¹⁾. وقد يكون مفيداً من الناحية التحليلية وضع استثناءات لهذه الممارسة. ومن الأمثلة على ذلك الودائع الادخارية لدى القطاع الحكومي ومبادلات الذهب غير النقدي بين شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي.

4-123 وتقيّد المبالغ الموظفة بين شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي دائماً كودائع.

4-124 وينبغي أن يكون تصنيف الأداة المالية هو نفسه في حسابات الدائن (حائز الأصول المالي) والمدين (مصدر الالتزام). وعندما يحدث تبادل لأموال بين شركتين ماليتين، يجب أن تستخدم كلاهما نفس التصنيف، إما كودائع أو كقروض⁽¹¹²⁾.

(هـ) التمييز بين القروض وسندات الدين

4-125 الفرق بين القروض (AF4) وسندات الدين (AF3) هو أن القروض أدوات مالية غير قابلة للتداول، في حين أن سندات الدين أدوات مالية قابلة للتداول. والأدوات المالية القابلة للتداول هي الأدوات التي يسهل انتقال ملكيتها القانونية من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. والأدوات المالية مصمّمة لتداول في الأسواق المنظمة وفي غيرها.

4-126 والديون تُثبت بوثيقة وحيدة، ومعاملاتها تجري بين دائن ومدين. (غير أنه يمكن لعدة دائنين أن يمنحوا قروضاً مشتركة). وعلى العكس من ذلك، تتمثل الأوراق المالية في عدد كبير من الوثائق المتطابقة التي تمثل معاً مجموع المبالغ المقترضة.

(111) عند إعداد بيانات الحسابات والميزانيات العمومية التي تتضمن تفاصيل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، ينبغي تصنيف جميع القروض الممنوحة إلى شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي كودائع؛ فالبيانات المستمدة من الإحصاءات النقدية لا تسمح بتقسيم تلك القروض إلى ودايع وقروض.

(112) ينبغي تصنيف مراكز المعاملات بين المصارف دائماً كعنصر من عناصر الودائع القابلة للتحويل.

4-127 وتوجد سوق ثانوية للقروض، وقد تنشأ حالتان في هذا الصدد:

(أ) إذا كان القرض محل عروض كثيرة في السوق، فإنه يُصنّف كسند دين⁽¹¹³⁾؛

(ب) إذا كان القرض محل تداول وحيد، وإذا لم يكن هناك ما يثبت وجوده باستمرار في السوق، فهو لا يصنّف ويتواصل التعامل معه كقرض.

4-128 وفي العديد من الحالات، تعرض الشركات المالية قروضا موحدة. ومن خصائص هذه القروض أن شروط عقودها تحددها الشركة المالية. وليس بوسع المقترض سوى قبول تلك الشروط أو رفضها. وهو ما تتسم به عادة قروض الأسر المعيشية. أما الشروط المطبقة على القروض غير الموحدة، فهي ناتجة في العادة عن تفاوض بين الدائن والمدين. وهذا معيار هام ييسر التمييز بين القروض غير الموحدة وبين سندات الدين. وفي حالة الإصدارات العامة، يحدد المقترض شروط الإصدار، ويكون ذلك أحيانا بعد استشارة مدير المصرف/مدير الاتحاد المالي. أما في حالة الإصدارات الخاصة، فإن الدائن والمدين يتفاوضان بشأن شروط الإصدار.

المثال العملي 4-1 تسجيل بيع لقرض (من إعداد مصرف البرتغال والمصرف المركزي الأوروبي)

4-129 يتناول هذا المثال العملي بيع قرض في إطار عملية إنقاذ. والهدف الرئيسي من بيع القرض هو "تنظيف" الميزانية العمومية لشركة من شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي. وهناك خياران فيما يتعلق بسعر بيع القروض:

(أ) يباع القرض بـ "سعر السوق" (القيمة العادلة)؛

(ب) أو يباع القرض بسعر مختلف عن "سعر السوق" (القيمة العادلة)؛ وهذا له تأثير على صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) لكل من الوحدة المؤسسية المشتري، والوحدة المؤسسية البائعة، مع استعمال علامات عكسية. ويعني ذلك أن الوحدة المؤسسية البائعة تستفيد من البيع في حالة افتراض أن سعر البيع أعلى من سعر السوق⁽¹¹⁴⁾.

4-130 وتُظهر الميزانية العمومية لكل من الوحدة المؤسسية البائعة (إحدى شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي) والوحدة المؤسسية المشتري، وهي القطاع الحكومي من خلال هيئة مالية

(113) عندما يباع القرض عدة مرات، ينبغي تصنيفه كسند دين، وينبغي لتقييمه أن يتحول من القيمة الإسمية إلى القيمة السوقية. ومن شأن ذلك أن يُحدث تغيرا آخر في حجم الأصول عند التحويل إلى قروض وسندات دين، ثم إعادة تقييم لاحق بوصفه سند دين.

(114) انظر أيضا الفرع عن الفسخ المالي للديون في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2013)، الفصل الرابع - 5.

لفسخ الدين، أرقام الأصول والخصوم المستخدمة في العمليات المتوخاة قبل بيع القروض في بداية الفترة من t (صفر) إلى t (1). ويُفترض أن القيمة الإسمية للقروض هي 1 300.0 وحدة نقدية، وأن القيمة السوقية (القيمة العادلة) للقروض هي 800.0 وحدة نقدية.

131-4 وفي نظام الحسابات القومية لعام 2008، تقيّد القروض بالقيمة الإسمية في الميزانية العمومية لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي كوحدات مؤسسية بائعة. والمعلومات عن القيمة السوقية (القيمة العادلة) للقروض متاحة من بيانات المحاسبة المالية (الحسابات التجارية) لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي كوحدات مؤسسية بائعة.

الميزانيات العمومية الافتتاحية في بداية الفترة من t (صفر) إلى t (1)

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)					
الخصوم والقيمة الصافية		الأصول المالية		الخصوم والقيمة الصافية		الأصول المالية	
		Y	العملة والودائع (AF2)			X	العملة والودائع (AF2)
						1300.0	القروض (AF4)
	حصص الملكية (AF51)	صفر			600.0		حصص الملكية (AF51)
	القيمة الصافية (B90)	Y			700.0+X		القيمة الصافية (B90)

الخيار I: تباع القروض بـ "سعر السوق" (القيمة العادلة)

132-4 يُفترض أن تباع شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي القروض إلى القطاع الحكومي بـ "سعر السوق" (القيمة العادلة)، وهي 800.0 وحدة نقدية. ويبيّن الجدول التالي المعاملات كقيود محاسبية في الحساب المالي لكل من الوحدتين المؤسستين.

المعاملات

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)					
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة		التغيرات في الأصول المالية		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة		التغيرات في الأصول المالية	
		800.0-	العملة والودائع (F2)			800.0	العملة والودائع (F2)
		800.0	القروض (F4)			800.0-	القروض (F4)
	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-) (B9)	صفر				صفر	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-) (B9)

فروق إعادة التقييم

4-133 يبين الجدول التالي خسائر الحيازة المتحققة لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، كباقي القروض (500.0 وحدة نقدية) ومكاسب الحيازة المتحققة للحكومة العامة كمشترى القروض (500.0 وحدة نقدية) في شكل قيود محاسبية في حساب إعادة التقييم لكل من الوحدتين المؤسستين. ويُفترض أن مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة تنعكس مباشرة في حصص الملكية لكل من الوحدتين المؤسستين.

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)			
التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة
500.0+		القروض (AF4)		500.0-	القروض (AF4)
500.0	حصص الملكية (AF51)			500.0-	حصص الملكية (AF51)
صفر	التغيرات في صافي القيمة (B90)			صفر	التغيرات في صافي القيمة (B90)

الميزانيات العمومية الختامية في نهاية الفترة من t (صفر) إلى t (1)

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)			
الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية	الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية	الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية
	-Y 800.0	العملة والودائع (AF2)		800.0+X	العملة والودائع (AF2)
	1300.0	القروض (AF4)			
500.0	حصص الملكية (AF51)			100.0	حصص الملكية (AF51)
0	صافي القيمة (B90)			700.0+X	القيمة الصافية زائدا حصص الملكية
Y					

ولا يحدث في هذه الحالة تأثير على صافي قيمة كل من الوحدتين المؤسستين. ويؤدي بيع القروض إلى نقل الأصول والخصوم بين الوحدتين المؤسستين المشتركتين في المعاملات.

الخيار 2: تباع القروض بثمن أعلى من "سعر السوق" (القيمة العادلة)

4-134 يُفترض أن شركة تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي تباع القروض إلى القطاع الحكومي بسعر 1 000.0 وحدة نقدية. وهذا السعر أعلى من "سعر السوق" (القيمة العادلة)، الذي يبلغ 800.0 وحدة نقدية. وتقدم القطاع الحكومي إلى شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي تحويلاً رأسمالياً قدره 200.0 وحدة نقدية يمثل الفرق بين 1 000.0

الفصل 4 - الأصول والخصوم المالية

وحدة نقدية و 800.0 وحدة نقدية التي هي "سعر السوق" (القيمة العادلة). ويبيّن الجدول التالي المعاملات كقيود محاسبية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي لكل من الوحدتين المؤسستين.

المعاملات

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقى الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)			
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة		التغيرات في الأصول		التغيرات في الأصول	
الحساب الرأسمالي					
تحويل رأسمالي مستحق الدفع (D9p)	200.0-			تحويل رأسمالي مستحق القبض (D9r)	200.0
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (B9)		- 200.0		صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (B9)	200.0
الحساب المالي					
		- 1000.0	العملة والودائع (F2)		1000.0
		800.0	القروض (F4)		800.0-
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (B9)	200.0-			صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (B9)	200

فروق إعادة التقييم

4-135 يبيّن الجدول التالي مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة كقيود محاسبية في حساب إعادة التقييم لكل من الوحدتين المؤسستين. ويُفترض أن خسائر ومكاسب الحيازة المتحققة تنعكس مباشرة في حصص الملكية لكل من الوحدتين المؤسستين.

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقى الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)			
التغيرات في الخصوم وصافي القيمة		التغيرات في الأصول المالية		التغيرات في الأصول المالية	
التغيرات في القيمة الصافية زائداً حصص الملكية	+ 500.0	500.0+	القروض (AF4)		500.0-
حصص الملكية (AF5)	+ 500.0			حصص الملكية (AF5)	500.0-
التغيرات في القيمة الصافية	صفر			التغيرات في القيمة الصافية	صفر

الميزانيات العمومية الختامية في نهاية الفترة من t (صفر) إلى $t+1$ (1)

القطاع الحكومي (المشتري)		شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (البائع)			
الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية	الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية	الخصوم والقيمة الصافية	الأصول المالية
	-Y 1000.0	العملة والودائع (AF2)		1000.0+X	العملة والودائع (AF2)
	1300.0	القروض (AF4)			
حصص الملكية (AF51)	500.0		حصص الملكية (AF51)	100.0	
القيمة الصافية (B90)	+Y 200.0		القيمة الصافية (B90)	900.0+X	

وفي هذه الحالة، هناك تأثير على صافي القيمة لكل من الوحدتين المؤسستين، يساوي التحويل الرأسمالي من القطاع الحكومي إلى شركة تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي. ومثلما حدث في الحالة السابقة، يؤدي بيع القروض أيضا إلى نقل الأصول والخصوم بين الوحدات المؤسسية المشتركة في المعاملات.

(و) التمييز بين القروض والائتمانات التجارية والكمبيالات التجارية

4-136 الائتمان التجاري هو ائتمان يقدمه مباشرة مورّدو السلع والخدمات إلى زبائنهم. وينشأ الائتمان التجاري عندما لا يُدفع ثمن السلع والخدمات في نفس الوقت الذي تنتقل فيه ملكية تلك السلع أو تُقدّم فيه تلك الخدمات.

4-137 ويختلف الائتمان التجاري عن القروض المقدمة لتمويل التجارة، والمصنفة كقروض. أما الكمبيالات التجارية التي يسحبها مورّد سلع أو خدمات على زبون، والتي يتنازل عنها المورّد لاحقا بخخص لمؤسسة مالية، فهي تصبح مطالبات لطرف ثالث على الزبون.

(ز) عقود التأجير التمويلي

4-138 عقد التأجير التمويلي هو عقد بين مؤجّر هو المالك القانوني لأصل يتنازل عن ملكيته الاقتصادية لمستأجر يقبل مخاطر تشغيله ويتلقى المنافع الاقتصادية لاستخدامه في نشاط إنتاجي. وفي عقد التأجير التمويلي، يُعتبر أن المؤجر يقدم إلى المستأجر قرضا يقتني به المستأجر ذلك الأصل. ويظهر بعدها الأصل المؤجّر في الميزانية العمومية للمؤجر وليس للمستأجر. ويظهر القرض كأصل مالي للمؤجر وخصم مالي للمستأجر.

4-139 ويمكن التمييز بين عقود التأجير التمويلي وبين أشكال أخرى من عقود التأجير لأن مخاطر الملكية ومزاياها تُنقل من المالك القانوني للسلعة (المؤجر) إلى مستخدم تلك السلعة (المستأجر) ومن أنواع الإيجار الأخرى: (أ) عقود التأجير التشغيلي؛ (ب) وعقود إيجار الموارد؛ (ج) وغيرها من العقود وعقود الإيجار والتراخيص.

الإطار 4-5

عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي

هناك شكلان أساسيان من التأجير: التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي. ويرد وصف للاختلافات الرئيسية بينهما في المعيار الدولي للمحاسبة 17.

والتأجير التمويلي شكل من أشكال التمويل يحوّل إلى حد كبير كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصول المؤجرة من المؤجر إلى المستأجر. وبالتوقيع على العقد وتسليم الأصل المؤجر، يحوّل المؤجر ملكية الأصل المؤجر الاقتصادية، في حين لا تتحول الملكية القانونية إلا عند انتهاء مدة التأجير، ودفع القسط الأخير. وفي التأجير التمويلي، يستخدم المستأجر الأصل المؤجر خلال معظم عمر الأصل، مثلما يحدث مع القروض.

ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد تأجير ضمن عقود التأجير التمويلي،

ما يلي:

- (أ) تحوّل الملكية القانونية إلى المستأجر في نهاية مدة التأجير؛
- (ب) للمستأجر خيار الحصول على الملكية القانونية في نهاية مدة التأجير بسعر منخفض بدرجة كافية تجعل ممارسة ذلك الخيار مؤكدة بشكل معقول؛
- (ج) تغطي مدة التأجير معظم الحياة الاقتصادية للأصل؛
- (د) في البداية، تبلغ القيمة الحالية لمدفوعات التأجير عملياً كامل قيمة الأصل؛
- (هـ) إذا كان بإمكان المستأجر أن يلغى عقد التأجير، فإنه يتحمل ما سيتكبده المؤجر من خسائر؛
- (و) تعود المكاسب أو الخسائر في قيمة الأصل المتبقية إلى المستأجر؛
- (ز) للمستأجر خيار مواصلة التأجير لفترة ثانية بمدفوعات أدنى بكثير من القيمة السوقية.

غير أن هذه السمات لا تثبت بشكل قاطع أن جميع المخاطر قد نُقلت. فعلى سبيل المثال، إذا نُقل الأصل إلى المستأجر في نهاية عقد التأجير بقيمته العادلة آنذاك، فإن المؤجر يتحمل قدرًا كبيرًا من مخاطر الملكية. وتسمّى عقود التأجير التمويلي أيضاً عقود التأجير المالي، وعقود التأجير الرأسمالي، وعقود التأجير الكاملة السداد، مما يؤكد أن الدافع وراءها هو تمويل اقتناء الأصول. ويُعترف في الممارسات المحاسبية بعقود التأجير التمويلي على ذلك الأساس.

وقد صُمّمت معاملة عقود التأجير التمويلي لكي تبعد عن الترتيبات القانونية المتبعة في تسجيل الواقع الاقتصادي لتلك الترتيبات، وذلك بمعاملة الأصول المشمولة بعقود التأجير التمويلي كمشتريات وكممتلكات مستخدمها. فعندما يؤجر مصرف طائرة لشركة طيران، مثلاً، تظهر الطائرة، في الوقت الذي يُعتبر فيه أن الشركة تولت ملكيتها الاقتصادية، كأصل في الميزانية العمومية لشركة الطيران، ويقيّد القرض كخصم مالي.

وعقد الإيجار التشغيلي هو تأجير تظل بموجبه كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المؤجر مع المؤجر. وفي هذه الحالة، يحتفظ المؤجر بالملكية الاقتصادية والقانونية للأصل المؤجر، في حين لا يحصل المستأجر إلا على الحق في الاستخدام. وعند انقضاء مدة العقد، يعاد الأصل المؤجر إلى المؤجر. وفي عقد التأجير التشغيلي، يستخدم المستأجر الأصل المؤجر مدة تقل عن العمر الافتراضي لاستخدام الأصل.

ويتضح الفرق بين عقد التأجير المالي وعقد التأجير التشغيلي في المعاملة الضريبية لكل منهما. فمقدم عقد الإيجار التمويلي يُصدر فاتورة للمستأجر مباشرة بعد تفعيل العقد. وتتضمن الفاتورة الالتزام الكامل: المبلغ الأصلي زائداً إيجار لكل عقد (فائدة مركبة عن كامل مدة العقد) زائداً جميع ضرائب القيمة المضافة (القيمة المضافة على الأصل المؤجّر، وعلى الفاتورة، وعلى الفائدة). واستناداً إلى ذلك، يُدرج المستأجر الأصل المؤجّر، (قطعة من المعدات على سبيل المثال) في ميزانيته العمومية. وبناءً على ذلك، تقيّد المعدات تحت الأصول، ويقىّد الالتزام الطويل الأجل تجاه عقد التأجير تحت الخصوم. وقطعة المعدات قابلة للاستهلاك. فإذا كانت أصلاً ثابتاً يعطى لمستخدمه حق الحصول على خصم ضريبي، فإن الفاتورة تكون أساساً لخصم كامل مبلغ ضريبة القيمة المضافة.

وفي عقد التأجير التشغيلي، يتلقى المستأجر فاتورة شهرية عن التزاماته التأجيرية. وتبين الفاتورة القيمة الصافية إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. وتشمل القيمة الصافية مدفوعات المبلغ الأصلي مع الفوائد عن الفترة المعنية. وفي هذا النوع من التأجير، لا يحدث تغير في الميزانية العمومية للمستأجر. وتقيّد فواتير التأجير الشهرية كنفقات، وتظهر في بيان الدخل. ويظهر الأصل المؤجّر في سجلات المؤجّر. فإذا كان ذلك الأصل بنداً يحق لمستخدمه الحصول على خصم لضريبة القيمة المضافة، يُجرى الخصم على أساس الفواتير الشهرية، حيث تُحسب تلك الضريبة على كل قسط شهري.

يقدم الجدول التالي نظرة عامة على الفروق الأساسية بين عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي.

الجدول 4-5-1

الفروق الأساسية بين عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي

الرقم	الخصائص	التأجير التمويلي	الإيجار التشغيلي
1	المعاملة الضريبية	كشجارة في السلع	كشجارة في الخدمات
2	الجانب المالي	قروض طويلة الأجل	تأجير طويل الأجل
3	ملكية قانونية	مؤجّر	مؤجّر
4	ملكية اقتصادية	مستأجر	مؤجّر
5	وفورات ضريبية بالنسبة للمستخدم	استهلاك وفوائد	إيجار
6	مخاطر استخدام السلعة	مستأجر	مؤجّر
7	مدة الإيجار	اختياري	ما يصل إلى 75 في المائة من العمر الاقتصادي للأصل
8	فواتير ضريبة القيمة المضافة	في بداية معاملة التأجير، على مجموع قيمة الأصل الممولة + ضريبة القيمة المضافة عن الفوائد	على الإيجار الفردي، وضريبة على كل عقد تأجير، وصافي قيمة الإيجار + ضريبة القيمة المضافة
9	نقل الملكية بعد انتهاء مدة عقد التأجير	عند سداد القسط النهائي، يصبح المستأجر مالكا للأصل	عند انقضاء مدة العقد، يحق للمستأجر شراء الأصل بقيمته السوقية
10	الشكل المناسب للتأجير	عندما يرغب المستخدم في أن يصبح مالكا للأصل	عندما لا يرغب المستخدم في أن يصبح مالكا للأصل المؤجّر، يتحمل المؤجّر كامل المخاطرة

المصدر: المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

(ح) بطاقات الائتمان

4-140 تُستخدم بطاقات الائتمان كوسيلة دفع سهلة الاستعمال للشراء وتمويل المشتريات. وفي العادة، لا يتكبد حامل البطاقة رسوما مالية إذا دفع كامل الرصيد المستحق الدفع على مشتريات البطاقة الائتمانية في كل دورة فواتير شهرية. وحامل بطاقة الائتمان الذي يرَجُل أرصدة من شهر إلى آخر يتكبد فوائد على جميع الأرصدة غير المدفوعة، بما في ذلك الأرصدة الناتجة عن المشتريات الجديدة بالبطاقة خلال الشهر المؤدي إلى دورة الفاتورة.

4-141 وبطاقات الائتمان ليست أدوات مالية، بل هي وسيلة لتمويل المدفوعات. وينبغي تصنيف جميع أرصدة بطاقات الائتمان كقروض، وكذلك مدفوعات الفائدة عليها أو الرسوم على المدفوعات المتأخرة.

(ط) المشاركة في القروض

4-142 تحدث المشاركة في القروض عندما يشترك مستثمران أو أكثر (مؤسستان ماليتان أو أكثر، عادة) في تمويل قرض مقدم إلى مقترض وحيد، إما من خلال قرض مشترك التمويل - وهو قرض تقدمه مجموعة أو فريق مكون من شركة رئيسية ودائن آخر أو أكثر يشتركون في تمويل القرض - أو من خلال شراء أجزاء من قرض قائم سبق لأحد الدائنين إصداره. ويسجل كل مشارك في القرض المبلغ الذي اشترك به في تمويله.

4-143 وينبغي تجزئة المشاركة في القروض بحسب القطاع الاقتصادي للمدين ولكل دائن. والعلاقات بين المدين والدائنين في المشاركات في القروض تحددها الترتيبات القانونية. فإذا كانت المشاركة في القرض على أساس الإحالة (وهي الأكثر شيوعا)، فإن لكل مشارك مطالبة مباشرة لدائن على المدين. وإذا كانت المشاركة في القرض على غير أساس الإحالة، فإن العقد الأولي بين دائن وحيد والمدين يظل قائما، ولكن الدائن الأصلي يتكبد التزاما تجاه كل مشتري لمشاركة في القرض.

4-144 ويمكن لمؤسسة مالية أن تخصص في إصدار قروض تباع (عادة بعد فترة قصيرة من إصدارها) إلى شركة مالية أخرى تنوي الاحتفاظ بالديون حتى موعد استحقاق سدادها. ويوصى بتصنيف هذه الأدوات كقروض.

(ي) الكمبيالات وشهادات القبول

4-145 الكمبيالة أمر كتابي غير مشروط يحمل توقيع طرف (هو صاحب الكمبيالة) ويقضي بأن يقوم الطرف الموجه إليه الأمر بأن يدفع لحامل الكمبيالة مبلغا معيناً عند الطلب أو في

تاريخ مستقبلي محدد. والكمبيالات - التي تُدعى أحيانا كمبالات تجارية - مرتبطة في معظم الأحيان بالتجارة الخارجية، ويمكن استخدامها أيضا في التجارة الداخلية. وتُدعى الكمبيالات في كثير من الأحيان حوالات فورية أو حوالات مؤقتة، بحسب ما إذا كانت مستحقة الدفع عند الطلب أو في تاريخ مقبل محدد. والكمبيالة أمر بالدفع، وليست وعدا بالدفع. وعندما يستلم الطرف الذي سُحبت عليه الكمبيالة و”يقبلها“ ويحتمها⁽¹¹⁵⁾ تصبح تلك الكمبيالة سندا إذنيا وتسمى شهادة قبول⁽¹¹⁶⁾.

(ك) الأصول المالية المستبعدة من القروض

4-146 لا تشمل القروض ما يلي:

- (أ) الائتمانات التجارية والسلف (AF81) التي تختلف عن قروض تمويل التجارة؛
- (ب) الأصول أو الخصوم المالية الناشئة عن ملكية غير المقيمين لأصول غير منقولة، مثل الأرض والمباني. وهي تصنف تحت الفئة الفرعية الثانوية ”حصص الملكية الأخرى“ (AF519).

(ل) القروض المتعثرة

- 4-147 يعتبر القرض متعثرا عندما يتأخر سداد الفائدة أو المبلغ الأصلي 90 يوما أو أكثر؛ أو عندما تكون مدفوعات الفائدة عن 90 يوما أو أكثر قد رُسمت، أو أعيد تمويلها، أو تأخر دفعها باتفاق؛ أو عندما تكون مدفوعات الفائدة متأخرة أقل من 90 يوما، ولكن توجد أسباب وجيهة (مثل إعلان المدين إفلاسه) أو تدعو إلى الشك في أن المدفوعات ستسدد بالكامل.
- 4-148 وتُدرج القروض التي لم تُدفع خدماتها لبعض الوقت في بند تذكرة في ميزانية الدائن العمومية. وتسمى هذه القروض ”قروضا متعثرة“.
- 4-149 ويتوقف تعريف القروض المتعثرة على ما هو متعارف عليه وطنيا فيما يتعلق بمتى تُعتبر القروض متعثرة. وعندما يصنّف القرض كقرض متعثر، يظل (ذلك القرض أو أي قرض يحل محله) تحت ذلك التصنيف حتى استلام المدفوعات أو شطب مبلغه الأصلي أو المبالغ الأصلية للقروض التي حلت محله لاحقا.

(115) يُطب في العادة ختم وتوقيع، ولكن الكمبيالات الحديثة لا تتطلب ختما.

(116) الشيك العادي المسحوب على مصرف هو كمبيالة تُدعى أحيانا حوالة فورية لأنها مستحقة الدفع عند الطلب. و”يقبل“ المصرف الشيك بدفع المبلغ المطلوب.

المثال العملي 4-2 تسجيل القروض المتعثرة

4-150 يجب تسجيل القروض المتعثرة للحكومة العامة ولقطاعات المؤسسات المالية كبنود تذكرة. وإذا كانت القروض للعالم الخارجي أو عليه كبيرة، فإنها تقيّد أيضا كبنود تذكرة.

4-151 ويصف الجدول 4-10 المراكز والمعاملات وغيرها من التدفقات التي تقيّد كقروض متعثرة. وتشير التدفقات الأخرى إلى عمليات إعادة التصنيف وعمليات الشطب.

4-152 ويبين المثال مبلغا غير مسدد من القروض بقيمة اسمية قدرها 1 000 في الفترة t-1، منها 500 منتظمة و 500 متعثرة. وتغطي مخصصات خسائر القروض معظم الجزء المتعثر، ويبلغ 400، في حين أن الجزء البالغ 100 لا تشمله تغطية. ويقدم الجزء الثاني من الجدول معلومات تكميلية مفصلة عن القيمة السوقية المعادلة للقروض المتعثرة. وهي مستمدة من الفرق بين القيمة الإسمية وبين مخصصات خسائر القروض. ويُفترض أنها تبلغ 375 في t-1. وخلال الفترة من t-1 إلى t، يعاد تصنيف جزء من القروض (من قروض منتظمة أو غير مشمولة بعد بتغطية إلى قروض متعثرة، أو العكس) أو تُشطب (ويتطلب ذلك شروطا محددة). وتظهر التدفقات في الأعمدة المقابلة من الجدول. وبالنسبة لمخصصات خسائر القروض، تظهر أيضا القيم المعادلة لقيمتها الاسمية والسوقية.

4-153 ويجب إجراء التقييمات المتعلقة بمخصصات خسائر القروض في إطار المعايير المحاسبية، والوضع القانوني، والقواعد الضريبية المنطبقة على الوحدات المعنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج غير متجانسة إلى حد ما من حيث مبالغ مخصصات خسائر القروض ومدتها. وهذا يجعل من الصعب تسجيل القروض المتعثرة في الحسابات الرئيسية وجعلها تسجل كبنود تذكرة. ومن الأفضل، بدلا من ذلك، استخدام قيمة سوقية معادلة كبنود تذكرة، إضافة إلى قيمة القرض السوقية، سواء كان القرض منتظما أو متعثرا.

4-154 وفيما يتعلق بالقرض المتعثر، يوصى باستخدام بندي تذكرة. الأول هو قيمة ذلك القرض الاسمية، بما في ذلك أي فوائد ورسوم خدمة مستحقة. والثاني هو القيمة السوقية المعادلة لذلك القرض. وأقرب تقدير للقيمة السوقية هي القيمة العادلة، وهي "القيمة التي تقارب القيمة التي سوف تنشأ من معاملة سوقية بين طرفين". ويمكن تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى معاملات في أدوات مماثلة، أو باستخدام القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية، وقد تكون تلك القيمة متاحة أحيانا في الميزانية العمومية للدائن. وفي غياب البيانات عن القيمة العادلة، يكون ثاني أفضل نهج لإدراج بند تذكرة هو استخدام القيمة الاسمية ناقصا الخسائر المتوقعة.

الجدول 4-10

تسجيل القروض المتعثرة

الرصيد	شطب الدين	إعادة التصنيف	المعاملة	الرصيد	المراكز
t	الفترة t-1 إلى t			t-1	
القيمة الاسمية					
1110	90-	صفر	200	1000	القروض
650		50-	200	500	قروض منتظمة
460	90-	50		500	قروض متعثرة
380	90-	70		400	مغطاة بمخصصات خسائر القروض
80		20-		100	غير مغطاة بعد بمخصصات خسائر القروض
القيمة السوقية المعادلة					
348	51-	24		375	قروض متعثرة
460	90-	50		500	= القيمة الاسمية
112	39-	26		125	- مخصصات خسائر القروض
80		20-		100	منها ما هو ليس مغطى بعد

5 - حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار

4-155 تسجل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5) المطالبات على القيمة المتبقية لشركة أو لشبه شركة، بعد تلبية مطالبات جميع الدائنين.

4-156 وهي تنقسم إلى فئتين فرعيتين: (أ) حصص الملكية (AF51)؛ (ب) أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (AF52).

4-157 ويعود وجود حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار معا في فئة واحدة من فئات الأدوات المالية إلى عدة أسباب:

(أ) هي تمثل مطالبات من حملة الأسهم على القيمة الصافية للشركة؛

(ب) تمثل الأسهم، والسندات، والوحدات، وإيصالات الإيداع، والمشاركات، وغيرها من الوثائق المشابهة، عادة إثباتا لخصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار. والملكية لا ينشأ عنها التزام ثابت من حيث القيمة النقدية، ولا تعطي لصاحبها دائما الحق في دخل ثابت أو محدد سلفا؛

(ج) أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار مشابهة في العديد من الجوانب لسندات الملكية من وجهة نظر حاملها.

(أ) حصص الملكية

4-158 حصص الملكية (AF51) هي أصل مالي يسجل المطالبات على القيمة المتبقية لشركة أو لشبه شركة، بعد تلبية مطالبات جميع الدائنين. وهي لا تشمل أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (AF52).

4-159 وتمثل الأسهم، والسندات، وإيصالات الإيداع، والمشاركات، وغيرها من الوثائق المشابهة، عادة إثباتات لخصص الملكية في كيانات قانونية. ولأسهم مقابلات بالإنكليزية (Shares و stocks) لهما نفس المعنى.

4-160 ويمكن تقسيم حصص الملكية إلى: (أ) أسهم مسجلة في البورصة (AF511)؛ (ب) أسهم غير مسجلة في البورصة (AF512)؛ (ج) حصص الملكية الأخرى (AF519).

(ب) سندات الملكية

4-161 سندات الملكية جزء من فئة الأدوات المالية AF5 ومن فتحها الفرعية AF51. وسندات الملكية أدوات مالية قابلة للتداول؛ وهي تشمل كلا من الأسهم المسجلة في البورصة (AF511) والأسهم غير المسجلة في البورصة (AF512) (انظر الجدول 4-11).

الجدول 4-11

حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5)

أسهم/وحدات صناديق الاستثمار (AF52)		حصص الملكية (AF51)		
		حصص الملكية الأخرى (AF519)	سندات الملكية	
صناديق عدا صناديق سوق المال	أسهم/وحدات صناديق سوق المال (AF521)			الأسهم المسجلة في البورصة (AF511)
أسهم/وحدات صناديق الاستثمار الأخرى (AF522)				

(ج) الأسهم المسجلة في البورصة

4-162 الأسهم المسجلة في البورصة (AF511) هي سندات ملكية مسجلة في سوق للبورصة. ويمكن أن تكون تلك السوق سوقا معترفا بها للأوراق المالية أو أي شكل آخر من أشكال السوق الثانوية. ويشار إلى الأسهم المسجلة في البورصة بمسمى الأسهم المسعرة. ووجود أسعار مععلن عنها لأسهم مسجلة في سوق للبورصة يعني أن الأسعار السوقية الجارية متاحة بسهولة.

4-163 ومن الممكن أن يكون السهم مسجلا في البورصة وغير متداول بكثرة أو غير متداول إطلاقا، مثل أسهم الشركات المغلقة. وتنقسم أسواق الأوراق المالية في كثير من الأحيان إلى فروع: سوق رسمية، وسوق ثانوية، وسوق ثالثة. وتداول الأسهم في بعض هذه الفروع التي تسمى "أسواقا ثالثة" يكون أقل تواترا؛ وبالتالي، قد لا تكون الأسعار متاحة على أساس يومي ولكن في نقاط زمنية محددة تحدث فيها المعاملات، أو يجري فيها تقييم المراكز في فترات منتظمة، كنهاية الشهر مثلا⁽¹¹⁷⁾.

4-164 وإلى جانب دفع رسوم التسجيل العادية، يجب على الشركة أن تفي ببعض الشروط، مثل الاحتفاظ بقدر أدنى من الأصول، ونشر معلومات مالية محددة عند تسجيلها في البورصة ثم دوريا بعد ذلك.

(د) الأسهم غير المسجلة في البورصة

4-165 الأسهم غير المسجلة في البورصة (AF512) هي سندات ملكية غير مسجلة في سوق للبورصة. ويشار إليها أيضا بمسمى الأسهم غير المسجّرة. ويمكن الإشارة إلى الأسهم غير المسجلة في البورصة أيضا باسم حصص الملكية الخاصة. ويأخذ رأس مال المجازفة عادة هذا الشكل. وبما أنه قد لا يمكن ملاحظة أسعار الأسهم غير المسجلة في البورصة، فقد يتعين استخدام طرائق تقييم أخرى (انظر الفصل 5).

4-166 وتتصف الأسهم غير المسجلة في البورصة بالسلمات التالية:

(أ) أسهم رأس مال تعطي حملتها مركز المشتركين في الملكية والحق في تقاسم مجموع الأرباح الموزعة، وفي تقاسم صافي الأصول في حالة التصفية؛

(ب) أسهم مستردة سُدد رأس مالها ويحتفظ بها حملتها الذين لا يزالون مالكيين مشاركين ويحق لهم تقاسم الأرباح المتبقية بعد توزيع الأرباح على رأس المال المسجل المتبقي، وتقاسم أي فائض متبق بعد التصفية، أي صافي الأصول ناقصا رأس المال المسجل المتبقي؛

(ج) أسهم الأرباح الموزعة (وتسمى أحيانا أسهم المؤسسين، وأسهم الأرباح، إلى غير ذلك) وهي ليست جزءا من رأس المال المسجل. وأسهم الأرباح الموزعة لا تعطي حاملها مركز المالك المشارك، ولا تمنحه بالتالي حق المشاركة في تسديد رأس المال المسجل، أو حق الحصول على عائد منه، أو حق التصويب في اجتماعات حملة الأسهم، وما إلى ذلك. ومع

(117) هناك أنواع أخرى من أوساط التبادل، مثل التي تنشط خارج الأسواق الرسمية. والأسهم المتداولة في أوساط التبادل تلك يمكن أن تكون عديدة وهامة، ولكنها قد لا تكون ذات سيولة كافية لتسجيلها رسميا في البورصة.

ذلك، فإن تلك الأسهم تعطي حاملها نسبة من أي أرباح متبقية بعد توزيع الأرباح على رأس المال المسجل وجزءاً من أي فائض متبق بعد التصفية؛

(د) الأسهم الممتازة المشاركة في توزيع الأرباح، التي تعطي حاملها الحق في المشاركة في توزيع القيمة المتبقية لشركة بعد تصفيتها. ولحاملها أيضاً الحق في المشاركة في أية أرباح موزعة إضافية تزيد على النسبة المئوية المحددة لتوزيع الأرباح، وفي الحصول عليها. وعادة ما تُدفع الأرباح الموزعة الإضافية بشكل متناسب مع أي أرباح موزعة عادية أعلن عنها. وفي حالة التصفية، يكون لحملة الأسهم الممتازة المشاركين الحق في المشاركة في أي حصائل متبقية يتلقاها حامل السهم العادي، وفي استرداد المبالغ التي دفعوها لشراء أسهمهم.

(هـ) السمات الرئيسية للأسهم

4-167 وفيما يلي السمات الرئيسية للأسهم: هي تمثل مطالبات من حملة الأسهم على القيمة الصافية للشركة؛ ويمكن أن تكون مسجلة أو غير مسجلة في سوق للبورصة؛ ورغم أنها صادرة في تاريخ محدد وبسعر محدد، فإنها لا تحمل عادة تاريخ استحقاق محدد؛ وهي تصدر عادة بالعملة المحلية.

المطالبات المتبقية

4-168 يملك حملة الأسهم مطالبة متبقية على أصول الوحدة المؤسسية التي أصدرت الأداة المالية.

السوق، والتسجيل فيها، وسحب التسجيل منها

4-169 الأسهم المسجلة في البورصة (أو المسوّرة) هي أسهم مسجلة في سوق للأوراق المالية. ويقال عن شركة إنها مسجلة في البورصة، أو مسوّرة، أو أن أسهمها مدرجة، إذا كانت أسهمها قابلة للتداول في سوق أو في سوق للأوراق المالية. وفي العادة تطلب الشركة المصدرة تسجيل أسهمها في البورصة، ولكن يمكن لسوق الأوراق المالية في بعض البلدان أن تسجل الشركة، لأسباب منها أن أسهمها متداولة بالفعل من خلال قنوات غير رسمية.

4-170 والإدراج في سجل الأسهم الرسمي شرط مسبق للتداول في سوق الأوراق المالية. وتشمل شروط الإدراج الأولية عادة ما يلي:

(أ) إصدار الشركة لبيانات مالية لعدد من السنوات؛

(ب) مبلغ كاف لدى الجمهور العام، من حيث كل من القيمة المطلقة والنسبة المئوية من مجموع الأرصدة القائمة؛

(ج) نشرة اكتتاب معتمدة، تتضمن عادة آراء مقيمين مستقلين.

171-4 ويمكن لشركة ما أن تكون مسجلة في أكثر من سوق من خلال التسجيلات الثانوية، أو من خلال التسجيل المزدوج الأكثر تعقيدا.

172-4 ومن الشائع أن يكون أحد التسجيلات تسجيلا أوليا والتسجيلات الأخرى تسجيلات ثانوية. وتسمح التسجيلات المتعددة (سجلات الأسهم المتعددة) للمصدر بالوصول إلى مجموعة أوسع من المستثمرين. وهناك آليات تسمح بتعدد التسجيلات الأولية، ولكنها أعقد وأكثر تكلفة. وبإمكان الشركة، حتى وإن كانت مسجلة في سجل أسهم واحد فقط، أن تصل إلى عدة نظم تجارية وإلى سوق أوسع لأوراقها المالية. ويمكن أن تكون التسجيلات الثانوية تسجيلات مباشرة لسندات الملكية المعنية، كما يمكن أن تكون تسجيلات لإيصالات ودائع.

173-4 ويسمح التسجيل المزدوج للشركة بأن تكون مسجلة في سوقين مختلفتين. وعادة ما يكون ذلك من خلال إنشاء هيكل ملكية يشمل شركتين قابضتين، كل منهما مسجلة في سوق مختلفة. ويمكن أن تملك كل واحدة من الشركتين 50 في المائة من المجموعة. والسبب الرئيسي في التسجيل المزدوج هو الحاجة إلى التسجيل في بلدين مختلفين إثر دمج شركتين مسجلتين في بلدين مختلفين. ويمكن أن يكون التسجيل المزدوج نتيجة أيضا لتسجيل جديد يهدف إلى الوصول إلى رأس المال في سوق أكبر.

174-4 وللشركات المزدوجة التسجيل متطلبات خاصة تتعلق بالحوكمة المؤسسية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق بين حملة أسهم كل شركة من الشركات المسجلة من حيث حقوق التصويت وتوزيع الأرباح، من خلال هيكل إداري مناسب.

175-4 والتجمعات الخفية هي متديات للمشاركين في السوق ممن يرغبون في إجراء معاملات كبيرة لا يراها جميع المشاركون في السوق. وتجري تلك المعاملات خارج البورصة.

176-4 ويشير مصطلح سحب التسجيل إلى الممارسة المتمثلة في إزالة أسهم شركة من سوق الأوراق المالية. ويحدث ذلك عندما توقف الشركة أعمالها، أو تعلن عن إفلاسها، أو عندما تصبح غير قادرة على تلبية شروط إبقاء أسهمها مسجلة في سوق الأوراق المالية، أو عندما تصبح شبه شركة، أو شركة غير اعتبارية، ويكون ذلك في كثير من الأحيان نتيجة دمج أو اقتناء. ويمكن أن يكون سحب التسجيل أيضا عملية طوعية.

تاريخ الإصدار

4-177 تاريخ الإصدار هو التاريخ الذي تُصدر فيه شركة أسهما للجمهور. وإذا كان ذلك الطرح هو الأول من نوعه، فإنه يسمى الطرح العام الأولي ويشار إليه ببساطة بـ "الطرح" أو "طرح الأسهم الجديدة"؛ فإذا لم يكن هو الأول من نوعه، فإنه يسمى طرحا لاحقا.

4-178 وعند إصدار أسهم غير مسجلة في البورصة، يقابل تاريخ الإصدار تاريخ دفع رأس المال المقابل.

4-179 وفي الطرح العام الأولي، قد يتلقى المصدر مساعدة من كيان مشارك في الاكتتاب يساعده في تحديد نوع الأسهم التي ستصدر، وأفضل سعر طرح لها، وأحسن وقت ومكان ل طرحها على المستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

4-180 وكثيرا ما يتيسر الطرح العام الأولي بصدور شهادات مخصصات تمثل أسهم الشركة ويمكن تداولها في سوق الأوراق المالية⁽¹¹⁸⁾. وهذه الشهادات تنتهي مدة صلاحيتها ثم تُحوّل بنسبة واحد إلى واحد إلى أسهم بدون أي مدفوعات إضافية عند تسجيل الإصدار الأساسي.

4-181 ويسمح خيار التمديد (greenshoe)، أو خيار "المخصصات الإضافية" الشائع الاستخدام للمصدر ببيع أسهم إضافية إذا كان الطلب على الأسهم الصادرة حديثا يزيد عن عددها الأصلي المطروح. ولهذا الممارسة في كثير من الأحيان أهمية في توفير السيولة وتثبيت سعر السهم بعد الطرح العام الأولي.

سعر الإصدار

4-182 سعر إصدار السهم هو السعر الذي يُعرض به السهم في السوق عند إصداره. ويمكن أيضا تسميته بسعر الطرح العام.

4-183 وعندما يُطرح السهم على الجمهور في طرح عام أولي، يمكن للمصدر أن يحدد سعرا للسهم، يُعرف بسعر الطرح. ويعرض السهم في عمليات الطرح اللاحقة أيضا بسعر محدد.

4-184 ويُحدد سعر الإصدار في طرح عام أولي على أساس مبلغ رأس المال المراد جمعه، وعدد الأسهم المقرر إصدارها. وسعر الإصدار لسهم جديد (في طرح ثانوي) يحدّد في مستوى يقارب السعر السائد في السوق. وعندما يبدأ تداول السهم، قد يكون سعره أعلى أو أدنى من سعر إصداره.

(118) يمكن إصدار شهادات المخصصات كعمليات طرح ثانوية.

الأسهم بدون أجل استحقاق معلن

4-185 ليس للأسهم أجل استحقاق محدد⁽¹¹⁹⁾. وتُعتبر الشركات (وبالتالي الأسهم) خالدة من الناحية النظرية، ولكن يمكن حل أي منهما إما بعملية قانونية، أو بأمر من محكمة، أو بإجراء طوعي يقوم به حملة الأسهم. ويؤدي الإعسار أحيانا إلى "موت الشركة" عندما يفرض دائئوها تصفيتها وحلها بموجب أمر قضائي.

عملة التقييم

4-186 تقوّم جميع الأسهم عند تداولها في البورصات الوطنية عادة بالعملة المحلية، أي بعملة الإصدار⁽¹²⁰⁾.

4-187 ويمكن أن يحتفظ المستثمرون المليون بحافظات أسهم مقومة بالعملة المحلية وأيضا بعملات أجنبية.

قابلية التداول

4-188 السمة المميزة للأسهم، مثلها مثل سندات الدين، هي قابليتها للتداول. وتتصل قابلية التداول بالشكل القانوني للأداة المالية. والأصل المالي قابل للتداول إذا كانت ملكيته القانونية تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. وبعض الأوراق المالية يمكن أن تكون من الناحية القانونية قابلة للتداول، ولكن قد لا توجد، من الناحية العملية، أسواق سيولة يسهل بيعها أو شراؤها فيها. وبالتالي، فإن القابلية للتداول قد لا تكون متوافقة مع القابلية للتسويق: فالأصول تكون قابلة للتسويق عند وجود من يرغب في بيعها وشراؤها.

(و) الأسهم العادية والأسهم الممتازة

4-189 يُنظر إلى الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة من حيث ما يحمله كل منهما من حقوق ووفق أي شروط وفي أي ظروف تصدر تلك الأسهم. وكون تلك الأسهم عادية أو ممتازة يتوقف على ما إذا كانت لحاملها أولوية المطالبة على أصول الشركة. فعلى سبيل المثال،

(119) شهادات المشاركة (Genußscheine أو Genußrechte) لها أحيانا تاريخ استحقاق؛ وهي تصدر أساسا في بلدان أوروبية، مثل النمسا وألمانيا وسويسرا.

(120) تُصدر بعض الشركات أسهما في أسواق أجنبية للأوراق المالية (مثل أسهم الودائع الأمريكية)، ولكنها مؤشرة بالكامل بالعملة المحلية لبلد الإقامة للشركة المصدرة، وليست بالتالي "عملة أجنبية" (انظر دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة 11-50). وفي بعض الحالات تصدر الأسهم بعملة غير العملة المحلية، مثل اليورو في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير العاملة باليورو.

يمكن أن تكون للأسهم الممتازة أولوية على الأسهم العادية في مدفوعات الأرباح الموزعة وعند التصفية، ولكن أولويتها تأتي بعد سندات الدين.

الأسهم العادية

4-190 تعطي الأسهم العادية لحملةها، في العادة، الحق فيما يلي:

(أ) المشاركة في رسم السياسة العامة للشركة. ويمكن أن يكون لهم الحق في حضور الاجتماعات العامة وفي الكلام (الأسهم المصوّتة). وبإمكان حملة الأسهم العادية التصويت على أهداف الشركة وسياساتها، وقرارات تجزئة الأسهم، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة؛

(ب) الاكتتابات التفضيلية في حالة زيادة عدد الأسهم. وللبعض من أصحاب الأسهم العادية أيضا حقوق استباقية تسمح لهم باستبقاء ملكيتهم التناسبية في الشركة في حالة طرح أسهم جديدة؛

(ج) المشاركة في الأرباح. لا تُدفع لحملة الأسهم العادية أرباح موزعة ثابتة. والعائد الذي يتلقونه غير مؤكد وهو رهن بما تحققه الشركة من كسب، وما تعيد استثماره، وبما تحققه أسهمها من قيمة ومبيعات في السوق.

4-191 ويمكن أن تكون الأسهم العادية (وشهاداتها)⁽¹²¹⁾ أسهما لحاملها. والمكتتبون في الأسهم لحاملها غير محدد الهوية ولذلك فهم غير معروفين لدى مُصدر تلك الأسهم. والمكتتبون في الأسهم المسجلة مدرجون في سجلات أسهم الشركة.

4-192 والأسهم ذات الأولوية هي أسهم مسجلة تعطي لحملةها صلاحيات محددة مثل سلطة تسمية مرشحين لمجلس الإدارة. كما تعطيهم أيضا حقوقا خاصة فيما يتعلق بتعديل نظام الشركة الأساسي.

4-193 وللأسهم المؤجلة حقوق تصويت أقل أو ليس لها حقوق تصويت، ولا يتلقى حملةها، في حالة الإفلاس، أي مدفوعات من رأس مال الشركة وأصولها إلا بعد أن يتلقى حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة مدفوعاتهم بالكامل.

4-194 وتختلف الأسهم العادية عن الأسهم الممتازة. ففي حالة الإفلاس، يتلقى المستثمرون في الأسهم العادية أموالهم بعد حملة الأسهم الممتازة، وحملة السندات، والدائنين، وما إلى ذلك.

(121) كثيرا ما تكون لشهادات الأسهم العادية حقوق تصويت محدودة.

الأسهم الممتازة

4-195 تحتل الأسهم الممتازة (أو الأسهم الممتازة المشاركة)، عادة، مرتبة أعلى من الأسهم العادية. وقد يكون لحقوق تصويتها وزن أثقل من وزن حقوق تصويت الأسهم العادية (تصل أحيانا إلى صوتين لكل سهم) وقد لا تكون لها حقوق تصويت بالمرّة⁽¹²²⁾.

4-196 وفي الحالات التي لا تكون فيها للأسهم حقوق تصويت، لا يحق لحملتها التصويت في اجتماعات حملة الأسهم. ويعوّض عادة عن غياب حق التصويت لتلك الأسهم بأرباح موزعة أعلى أو بنصيب أكبر في توزيع القيمة المتبقية للشركة في حالة حلها.

4-197 ويمكن للأسهم الممتازة أن تعطي حاملها الحق في أرباح موزعة ممتازة قد تكون أعلى قيمة وأولوية في الدفع من الأرباح المدفوعة إلى حملة الأسهم العادية. ويمكن أن تكون تلك الأسهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وقد تعطي حاملها حقوقا على سبيل الأولوية في حالة تصفية الشركة.

4-198 وتمثل الأسهم الممتازة، على غرار الأسهم العادية، ملكية جزئية في الشركة وكثيرا ما تدفع أرباحا ثابتة لا تتغير، بالرغم من أن الشركة ليست مجبرة على دفع تلك الأرباح إذا لم تكن لها القدرة المالية على ذلك.

4-199 ويمكن تقسيم الأسهم الممتازة إلى:

(أ) أسهم ممتازة تراكمية وأسهم ممتازة غير تراكمية، بحسب ما إذا كانت الأرباح الموزعة تتراكم أو لا تتراكم؛

(ب) أسهم ممتازة مشاركة وأسهم ممتازة غير مشاركة، بحسب ما إذا كانت تحمل الحق في المشاركة في القيمة المتبقية للشركة في حالة حلها. وهذه الأسهم هي أيضا سندات ملكية، بصرف النظر عما إذا كان الدخل ثابتا أم محددا وفقا لصيغة ما. وتصنّف الأسهم الممتازة غير المشاركة كسندات دين؛

(ج) الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للمبادلة، بحسب ما إذا كان من الممكن تحويلها إلى عدد محدد من الأسهم العادية أو السندات؛

(د) الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد أو القابلة لإعادة الشراء، والتي تسدد قيمتها أو يعاد شراؤها بسعر ثابت في تاريخ محدد أو على فترة زمنية محددة، بناء على طلب من الشركة أو من حاملها؛

(122) من الترتيبات الشائعة ألا يكون للأسهم الممتازة حقوق تصويت ما لم يحدث تخلف عن توزيع الأرباح عددا من المرات، وفي تلك الحالة يكون للأسهم الممتازة حقوق تصويت أكثر.

- (هـ) الأسهم الممتازة الدائمة، والتي لها تاريخ لتعديل سعر الفائدة، وذات سعر فائدة عائم وأنماط مختلفة لدفع الأرباح الموزعة؛
- (و) الأسهم الممتازة المقسمة والمركبة، والقائمة على حافظة أساسية من الأسهم العادية أو أدوات مالية أخرى.

حقوق حملة الأسهم وحقوق الاكتتاب

4-200 لحملة الأسهم حقوق تحددها فئة الأسهم التي يحملونها. ومنها الحقوق التالية: (أ) التصويت على مسائل مثل انتخابات أعضاء مجلس الإدارة؛ (ب) الحصول على حصة من توزيع دخل الشركة؛ (ج) شراء أسهم جديدة تصدرها الشركة (حقوق الاكتتاب)؛ (د) المطالبة على أصول الشركة في حالة تصفيتها.

4-201 غير أن حقوق حملة الأسهم في أصول الشركة تأتي في مرتبة أدنى من حقوق دائيتها. كما أن حقوق حملة الأسهم العادية تأتي في مرتبة أدنى من حقوق حملة الأسهم الممتازة.

4-202 ويمكن أن تكون حقوق التصويت مرجحة بين مختلف حملة الأسهم، ولكن من الأكثر شيوعاً أن تكون تلك الحقوق متناسبة مع عدد الأسهم العادية المحمولة أو مع قيمتها الإسمية. وما لم ينص القانون الأساسي للشركة على خلاف ذلك، فإن لكل عضو صوت واحد عن كل سهم عادي يحمله.

4-203 ويمنح القانون الأساسي أحياناً حقوقاً محددة لحملة سهم معين (أو فئة من الأسهم)، عملاً بشروط إصدار تلك الأسهم، أو عملاً باتفاق مع حملة الأسهم. ويمكن أن تكون لشركة ما فئات منفصلة من الأسهم في رأس مالها، مرتبطة بحقوق محددة.

4-204 ومن الممكن أن تكون للشركة أيضاً أسهم بدون حقوق تصويت؛ وعندما تكون الشركة قد أصدرت عدداً من الأسهم ذات حقوق تصويت، فإنه لا يوجد قيد على النسبة المفوية من رأس المال التي يمكن أن تمثلها نسبة الأسهم بدون حق تصويت.

4-205 ويستخدم مصدر الأسهم حقوق الاكتتاب لإعطاء حملة الأسهم الحاليين فرصة المشاركة في الإصدارات الجديدة، وذلك تجنباً لفقدانهم جزءاً من الفوائد. ولترغيبهم في شراء الأسهم الجديدة، يمكن أن تتضمن حقوق حملة الأسهم الحاليين شراءها بسعر يقل عن سعر السوق. وحقوق الاكتتاب نوع خاص من سندات خيار الشراء (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة 5-87) وهي تعامل كمشتقات مالية.

4-206 وعندما تُصدر شركة أسهماً جديدة، يمكن أن تكون حقوق الاكتتاب:

(أ) معروضة على حملة الأسهم (العادية أو الممتازة) ممن اكتسبوا قدرا من حقوق الاكتتاب في تاريخ معين. يمكن تداول تلك الحقوق بشكل منفصل في سوق الأوراق المالية خلال فترة زمنية معينة. لا يسمح إلا لحملة حقوق الاكتتاب بشراء الأسهم الجديدة. هذه الحقوق القابلة للتداول في شكل أوراق مالية مسجلة في البورصة مؤقتا تدعى "أوراقا لم يُدفع فيها مقابل". وهي تعطي لحملة الأسهم الحاليين فرصة اقتناء الأسهم بأسعار تفضيلية في حالة إصدار أسهم إضافية تعطيهم الحق في ذلك؛

(ب) مستبعدة من حملة الأسهم الذين لا يتمتعون بأي حق في شراء أسهم جديدة.

أسهم المنحة

4-207 أسهم المنحة هي أسهم جديدة صادرة لجميع المساهمين بشكل تناسبي مع حيازاتهم السهمية، بتحويل احتياطات الشركة إلى رأس مالي سهمي (سندات ملكية). وهي مجرد رزمة لاحتياطات الشركة. ويتلقى حملة الأسهم أسهما جديدة، ويزيد عدد الأسهم، ولكن نسبة ملكية الأسهم/حيازتها لا تتغير.

4-208 وأسهم المنحة لا تمثل معاملة مالية بين حملة الأسهم والشركة لأنه لا يحدث أي تغيير في المبلغ الإجمالي للأصل المالي الأساسي. وتظل مطالبات حملة الأسهم على الشركة بدون تغيير، أي أنها لا تتغير نتيجة لإصدار أسهم المنحة.

4-209 والغرض من إصدار أسهم المنحة هو تحسين سيولة الأسهم في السوق وبالتالي فإن القيمة السوقية الإجمالية للأسهم يمكن أن ترتفع: ويقيد أي تغيير من هذا القبيل كمكسب حيازة. ويمثل إصدار تلك الأسهم أيضا وسيلة لمكافأة حملة الأسهم بدون التسبب في حدث ضريبي من النوع الذي يحدث عادة عند توزيع الأرباح النقدية.

(ز) الأدوات المالية الأخرى المدرجة في الأسهم

4-210 الأسهم الممتازة القابلة للتحويل هي أوراق مالية ثابتة الدخل تُصدرها شركة وتمنح حملة أسهمها إمكانية تحويلها إلى سندات ملكية تابعة للشركة بعد فترة زمنية محددة مسبقا أو في تاريخ محدد.

4-211 شهادات المساهمة (أو شهادات رأس المال الأولي) هي أسهم تصدرها مصارف الادخار ومؤسسات مالية أخرى غير معترف بها كشركات ذات مسؤولية محدودة أو كشركات محدودة عامة. ويمكن أن تكون هذه الشهادات مسجلة في البورصة (وخاصة شهادات المساهمة الصادرة عن مصارف الادخار) أو غير مسجلة في البورصة.

4-212 تُستخدم شهادات رأس المال الإنمائي في تمويل رأس مال المجازفة. وشهادات رأس المال الإنمائي هي أوراق مالية في شكل أسهم غير مسجلة في البورصة وصادرة عن صناديق استثمارية لتوجيه الموارد الاستثمارية إلى سندات الملكية في القطاعات والأنشطة الواعدة بالنمو في الطويل الأجل. ويتوقف عائد هذه الأدوات على نتائج مختلف المشاريع؛ ولا يوجد ضمان لا فيما يتعلق بتحقيق فوائد ولا باسترداد المبلغ الأصلي. وشهادات رأس المال الإنمائي مماثلة للأدوات المالية الصادرة عن شركات الاقتناء المخصصة الغرض في الولايات المتحدة، وصناديق الدخل الاستثمارية في كندا، وصناديق الهياكل الأساسية في أستراليا، وسوق المال المتخصصة في المملكة المتحدة. وتعطي كل شهادة رأس مال إنمائي لحاملها الحق في تلقي الأرباح الموزعة، والمشاركة في تخفيضات رأس المال ورد الأسهم، وبيعها أو التصرف فيها.

4-213 وتمثل خطط إعادة استثمار الأرباح الموزعة وخطط الاستثمار المباشر طرائق تسمح لحملة الأسهم باستثمار مبالغ متنوعة في شركة ما. وهي خطط تعرضها الشركات لتمكين المستثمرين من إعادة استثمار أرباحهم الموزعة، بشراء أسهم إضافية أو أجزاء من أسهم في الشركة في تاريخ توزيع الأرباح.

(ح) تجزئة الأسهم والتجزئة العكسية (إعادة تجميع الأسهم المجزأة)

4-214 تجزئة الأسهم عملية لتجزئة أسهم موجودة. وتجزئة الأسهم تخفض سعر السهم وتزيد من عدد الأسهم المتاحة في السوق بهدف تعزيز السيولة وتيسير شراء السهم. فعلى سبيل المثال، في عملية تجزئة كل سهم إلى سهمين، يحصل كل حامل سهم على سهم إضافي. فإذا كان لشركة ما 10 ملايين سهم صادرة قبل التجزئة، يصبح ذلك العدد 20 مليون سهم بعد التجزئة.

4-215 ويتأثر سعر السهم أيضا بالتجزئة. فبعد التجزئة، ينخفض سعر السهم، نتيجة لارتفاع عدد الأسهم الصادرة. وفي مثال تجزئة السهم إلى سهمين، ينخفض سعره إلى النصف. وبالتالي، وبالرغم من تغير كل من عدد الأسهم وسعر السهم الواحد، فإن راس المال السوقي يظل ثابتا.

4-216 وتقوم الشركات عادة بتجزئة الأسهم التي أصبحت أسعارها أعلى مما تستصوبه الشركة أو أن تلك الأسعار تجاوزت مستوى أسعار أسهم شركات مماثلة. والدافع الرئيسي وراء التجزئة هو جعل الأسهم في متناول المستثمرين الصغار، حتى وإن كان ذلك لا يغير من القيمة الأساسية للشركة.

4-217 وهناك نوع آخر من التجزئة وهو التجزئة العكسية (أو إعادة تجميع الأسهم المجزأة). وهذه الطريقة تستخدمها الشركات التي لها أسهم منخفضة الأسعار وتريد لأسهمها أن تكتسب مكانة أعلى في السوق، أو أن الشركة تسعى إلى تفادي سحب أسهمها من البورصة (فالعديد من أسواق المالية تسحب من قائمتها الأسهم التي تنخفض أسعارها إلى ما دون سعر معين للسهم الواحد). فعلى سبيل المثال، في عملية جمع كل خمسة أسهم في سهم واحد، يصبح 10 ملايين سهم قيمة كل منها 0.5 وحدة نقدية 2 مليون سهم قيمة كل منها 2.5 وحدة نقدية. وتظل قيمة الشركة، في الحالتين، 5 ملايين وحدة نقدية.

4-218 ولا تمثل تجزئة الأسهم أو إعادة تجميع الأسهم المجزأة معاملات.

(ط) إعادة شراء الأسهم

4-219 تعيد بعض الشركات أحيانا شراء أسهمها في عملية إعادة شراء تدعى أيضا إعادة شراء الأسهم.

4-220 وتسجل إعادة شراء الأسهم كمعاملة مالية، وفيها تُقدم مبالغ نقدية إلى حملة الأسهم مقابل استعادة جزء من أسهم الشركة. أي أنها تقدم نقدا مقابل تخفيض عدد أسهمها الصادرة. وتقوم الشركة إما بسحب الأسهم أو تحتفظ بها كـ "أسهم خزانة" متاحة لإعادة الإصدار وقت الحاجة.

4-221 ويحتفظ العديد من الشركات المسجلة في البورصة بمقادير متفاوتة من أسهمها لأغراض مختلفة (مثل توفير السيولة في الأسواق). وتخضع تلك الأسهم المحتفظ بها لأنظمة والتزامات إبلاغ صارمة تقدم إلى المشرفين على الأسواق المالية و/أو أسواق أوراق المالية. ولا يمكن تسجيل التخفيض من عدد الأسهم الصادرة إلا بعد استرجاع تلك الأسهم، أو بعد سحبها أو إلغائها رسميا (مثلا، بتخفيض القيمة الإسمية لرأس المال أو الأسهم الصادرة في الميزانية العمومية للشركة و/أو بالتخفيض الرسمي لرأس المال السوقي في سوق الأوراق المالية). وقد يكون من الصعب التمييز بين حجم الأسهم الصادرة لشركة ما وبين رأس مالها المسجل (المدفوع).

4-222 وجدير بالإشارة أن الطريقتين المختلفتين المستخدمتين في تسجيل إعادة شراء الأسهم تؤديان إلى اختلافات بين إحصاءات الأوراق المالية والحسابات القومية. ففي إحصاءات في الأوراق المالية، تسجل عمليات إعادة شراء الأسهم بالقيمة الإجمالية. وهي عمليات لا تُرصد لأنه يمكن للشركات المسجلة في البورصة أن تشتري وتبيع أسهمها باستمرار.

(ي) إيصالات الإيداع

4-223 إيصالات الإيداع أوراق مالية تيسر ملكية الأوراق المالية المتداولة في الاقتصادات الأخرى؛ وهي مسجلة في سوق للأوراق المالية ولكنها تمثل ملكية أوراق مالية مسجلة في سوق أخرى. وإيصالات الإيداع مستخدمة على نطاق واسع بهدف تيسير تداول الأسهم خارج الولاية القضائية التي صدرت فيها الأسهم الأصلية.

4-224 وتمثل إيصالات الإيداع ملكية أوراق مالية صادرة في اقتصادات أخرى؛ وتعامل ملكية إيصالات الإيداع كملكية مباشرة للأداة المالية الأساسية التي تدعم تلك الإيصالات (سندات الدين أو سندات الملكية). وبالتالي، ينبغي تسجيل إيصالات الإيداع، حيثما أمكن، بطريقة "لا تتأثر" بالمؤسسة المالية التي "أصدرت" الإيصالات. أي يجب اعتبار أن الحامل الإيصال مطالبة على مُصدر الأوراق المالية الأساسية.

4-225 وينبغي تخصيص هذه الإيصالات لبلد إقامة الجهة التي أصدرت الأوراق المالية الأصلية (أو الأساسية) وليس لبلد إقامة المؤسسة المالية التي أصدرت الإيصالات. فعلى سبيل المثال، تمثل إيصالات الإيداع الأمريكية التزامات من جانب الوحدة المؤسسية، خارج الولايات المتحدة، التي أصدرت الأوراق المالية الداعمة لإصدار الإيصالات وليس من جانب المؤسسة المالية في الولايات المتحدة التي أصدرت الإيصالات.

4-226 وتوجد إيصالات الإيداع في بلدان أخرى في شكل إيصالات إيداع عالمية، وإيصالات إيداع أوروبية، وإيصالات إيداع دولية.

4-227 وإيصالات الإيداع العالمية هي أوراق مالية متاحة في سوق أو أكثر خارج البلد الأصلي للشركة. والميزة الأساسية لإيصالات الإيداع، مقارنة بإيصالات الإيداع الأمريكية، هي أنها تسمح للشركة التي تُصدرها بجمع رأس المال في سوقين أو أكثر في نفس الوقت، وهو ما يوسّع قاعدة المساهمين في تلك الشركة. وقد اكتسب هذا النوع من الأوراق المالية شعبية أيضا بسبب مرونة هيكله. فإيصال الإيداع العالمي يمثل سهما أو أكثر (أو جزءا من سهم) في شركة. ويُحتفظ بالأسهم لدى مصرف وديع في بلد الأصل. وللمستثمر في إيصالات الإيداع نفس حقوق حامل الأسهم العادية، ولكن بدون حق التصويت، عادة. وفي بعض الأحيان، يمكن للمصرف الوديح أن ينفذ حقوق التصويت بالنيابة عن حملة إيصالات الإيداع العالمية. وإيصالات الإيداع العالمية مسجلة على نطاق واسع في الأسواق المالية الأوروبية، مثل بورصة لندن للأوراق المالية. وكل من إيصالات الإيداع الأمريكية وإيصالات الإيداع العالمية مقومة عادة بدولارات الولايات المتحدة، ولكن يمكن أن تكون أيضا مقومة بعملات أخرى، مثل اليورو.

4-228 ولا يتعين على جهات الوساطة المالية الإبلاغ عن حيازات الأوراق المالية لدى غير المقيمين التي صدرت عنها أو بيعت إيصالات. وفي حالة صدور إيصال إيداع قبل حصول الشركة المالية التي رتبت ذلك الإصدار على الأوراق المالية الأصلية (أو الأساسية)، فإنه يتعين على الشركة المالية الإبلاغ عن حيازة سالبة للأوراق المالية الأصلية (أو الأساسية).

4-229 وللشركات الخيار في أربعة أنواع من مرافق إيصالات الإيداع:

(أ) إيصالات إيداع بدون رعاية، التي تصدرها جهة أو أكثر من الجهات الوديعية استجابة للطلب في السوق، ولكن بدون أي اتفاق رسمي مع الشركة. وتُعتبر إيصالات الإيداع بدون رعاية شكلا يتجاوز الزمن وتوقف العمل به إلى حد بعيد بسبب عدم قدرة الشركات على التحكم فيه وبسبب تكاليفه الخفية؛

(ب) إيصالات الإيداع برعاية، التي تصدرها جهة وديعة تعيّن الشركة في إطار اتفاق إيداع أو عقد خدمات. وتسمح إيصالات الإيداع برعاية بالسيطرة على هذا المرفق، وهي تتسم بالمرونة اللازمة للتسجيل في أسواق الأوراق وبالقدر على جميع رأس المال. وهناك ثلاثة مستويات من إيصالات الإيداع برعاية. برنامج إيصالات الإيداع من مستوى الرعاية الأول وهو أيسر طريقة تصل بها الشركة إلى أسواق رأس المال. وإيصالات الإيداع من المستوى الأول متداولة في الأسواق غير الرسمية بالولايات المتحدة وفي بعض أسواق الأوراق المالية خارجها. والشركة غير ملزمة بالامتثال للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة، أو لجميع توصيات لجنّتها المعنية بالأوراق المالية والبورصة. وأساسا، يسمح برنامج إيصالات الإيداع من مستوى الرعاية الأول للشركات بالتمتع بمنافع تداول الأوراق المالية تدولا عاما بدون تغيير عملية إبلاغها الحالية. وتستخدم الشركات الراغبة في تسجيل أوراقها المالية في بورصة بالولايات المتحدة أو في جمع رأس مال إيصالات إيداع برعاية من المستويين الثاني أو الثالث. ويمكن تسجيل هذين النوعين من إيصالات الإيداع أيضا في بعض البورصات خارج الولايات المتحدة. ويتطلب كل مستوى تسجيلا وإبلاغا مختلفا لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة، إضافة إلى الانضمام إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة. ويجب على الشركات أن تستوفي أيضا شروط التسجيل في أسواق الأوراق المالية التي تختارها في الولايات المتحدة. وكلما ارتفع مستوى برنامج إيصالات الإيداع، يرتفع عموما مستوى وعي المستثمرين بوجوده وجاذبيته لهم.

4-230 وإضافة إلى المستويات الثلاثة من برامج إيصالات الإيداع المتداولة على نطاق عام، يمكن للشركة أن تصل أيضا إلى الأسواق داخل الولايات المتحدة وخارجها من خلال التوظيف الخاص لوصولات الإيداع برعاية. ويمكن للشركة من خلال الطرح الخاص لإيصالات الإيداع أن

تجمع رأس المال بتوظيف إيصالات إيداع لدى جهات استثمار مؤسسية كبيرة في الولايات المتحدة، متفادية بذلك التسجيل لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة.

(ك) حالات غير قاطعة

4-231 **شهادات المشاركة** إثبات لحقوق المشاركة. في كثير من البلدان، لا تكاد توجد قيود قانونية على هذا النوع من الأدوات المالية. وتبعاً للسمات الخاصة بشهادات المشاركة، فإن تلك الشهادات تُعتبر إما أسهماً أو سندات دين. ويمكن القيام بذلك التمييز على أساس المعايير التالية: (أ) مطالبات حملة شهادات المشاركة هي مطالبات ثانوية؛ (ب) مكافآت حملة شهادات المشاركة مرتبطة بالأداء؛ (ج) رأس المال مقدم لفترة غير محددة، أو على الأقل على أساس طويل الأجل. واستناداً إلى هذه المعايير، فإن معظم شهادات المشاركة تعتبر أسهماً⁽¹²³⁾.

4-232 **وتتمثل حصص الملكية الخاصة في حصص ملكية شركة غير متداولة تداولاً عاماً في سوق الأوراق المالية، مثل رأس مال المجازفة. وهي تصنف إما كأسهم غير مسجلة في البورصة (AF512) أو كحصص ملكية أخرى (AF519).**

4-233 **ولأسهم أعضاء الكيانات التعاونية بعض خصائص حصص الملكية. وهي تعطي حاملها الحق في طلب استرداد قيمتها نقداً، وقد يكون استخدام ذلك الحق خاضعاً لبعض القيود. وتصنف هذه الأسهم عادة كسندات دين؛**

4-234 **ومع ذلك، ينبغي تصنيفها كحصص ملكية أخرى في الحالتين التاليتين: (أ) عندما يكون للكيان حق غير مشروط في رفض الاسترداد؛ (ب) عندما يكون الاسترداد محظوراً بموجب القوانين أو الأنظمة المحلية أو النظام التأسيسي للكيان.**

4-235 **وعادة ما تكون أسهم الكيانات التعاونية، بما في ذلك أسهم المصارف التعاونية والاتحادات الائتمانية، أدوات مالية غير قابلة للتداول، وينبغي تصنيفها كودائع. ومع ذلك، قد توجد حالات تُصدر فيها الاتحادات الائتمانية شهادات تصنف كحصص ملكية.**

4-236 **الاتحادات الائتمانية هي مؤسسات مالية تعاونية يملكها ويشغلها زبائنها الذين يملكونها. ولكل زبون-مالك صوت في الاجتماع العام السنوي. وحملة أسهم الاتحادات الائتمانية هم زبائنها ومالكوها في نفس الوقت. ولتلك الاتحادات مجلس إدارة مؤلف من متطوعين يرشحهم وينتخبهم حملة الأسهم.**

(123) تُعتبر شهادات *Genussscheine* (أو *Genussscheine*) فئة فرعية من شهادات المشاركة. وهي تصدر أساساً في بلدان أوروبية، مثل النمسا وألمانيا وسويسرا. ولشهادات *Genussscheine* أحياناً تاريخ استحقاق محدد.

الإطار 4-6 عمليات متعلقة بالأسهم الدمج والتملك

يحدث الدمج أو الاندماج عندما تتفق شركتان أو أكثر على التجمع في كيان واحد. وتنطوي عمليات الدمج على قيام شركة أو مجموعة شركات بشراء شركة أو مجموعة شركات أخرى (وقد لا يكتسب المشتري جميع الأسهم في عملية الشراء).

ونتيجة لإعادة هيكلة الشركات عن طريق الدمج والتملك تظهر وتختفى أصول وخصوم مالية. وعندما ينتهي وجود شركة ما ككيان قانوني مستقل لأن شركة أخرى استوعبتها، فإن جميع أصولها وخصومها المالية، بما في ذلك أسهمها وغيرها من حصص الملكية إزاء الشركة المستوعبة، تختفى من نظام الحسابات القومية. ويسجل ذلك الاختفاء كتغيرات في تصنيف القطاعات وهيكلها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

ومع ذلك، يسجل شراء أسهم شركة ما وغيرها من حصص ملكيتها، في عملية دمج أو تملك، كمعاملة مالية بين الشركة المشتري والمالك السابق.

ويسجل استبدال الأسهم القائمة بأسهم في الشركة المشتري أو الشركة الجديدة كعمليات استعادة لأسهم وإصدار أسهم جديدة. وتظل الأصول والخصوم المالية القائمة بين الشركة المستوعبة وأطراف ثالثة بدون تغيير وتتحول إلى الشركة (الشركات) المستوعبة.

وفي سياق الدمج والتملك، أو البيع القسري للأسهم، أو غير ذلك من عمليات إعادة الهيكلة، كثيرا ما يحدث إصدار أسهم بشكل مؤقت أو مرحلي، لأسباب فنية. ويقتصر تداول الأسهم المؤقتة عادة على بضعة أشهر، وتستخدم في إجراء العمليات المعقدة لتبادل الأسهم وتحويلها.

وعند تقسيم شركة بشكل قانوني إلى وحدتين مؤسستين أو أكثر، تسجل الأصول والخصوم المالية الجديدة (ظهور الأصول المالية) كتغيرات في تصنيف القطاعات وهيكلها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

الخصخصة والتأميم

الخصخصة هي عموما تنازل وحدة حكومية للمالكين غير حكوميين عن قدر من حصص الملكية في شركة أو شبه شركة عامة يسمح بالسيطرة عليها. وعائدات الخصخصة ليست إيرادات حكومية ولكنها معاملة مالية لا تؤثر على عجز الحكومة أو فائضها، لأن حصيلة الحدث محايدة من حيث القيمة الصافية وتمثل تغيرا في تكوين الأصول (حصص الملكية (F51) مقابل العملة والودائع (F2)) في الميزانية العمومية للحكومة. وينبغي، بالتالي، تسجيل حصيلة الخصخصة بالقيم الإجمالية في الحسابات المالية.

الخصخصة غير المباشرة

يمكن أن تحدث الخصخصة في إطار ترتيبات مؤسسية أكثر تعقيدا. فمن الممكن، مثلا، أن تباع أصول شركة عامة من طرف شركة قابضة عامة، أو شركة عامة أخرى خاضعة لسيطرة الحكومة، وأن يؤول جانب من حصيلة البيع، أو كلها، إلى الحكومة.

وفي جميع الحالات، تقيّد المدفوعات إلى الحكومة نتيجة بيع أصول في عملية خصخصة غير مباشرة كمعاملة مالية، بصرف النظر عن الطريقة التي عرضت بها في حسابات الحكومة أو هيئاتها الفرعية، مع تخفيض متزامن في الأسهم وغيرها من حصص الملكية يقابل التصفية الجزئية لأصول الشركة القابضة. وأي عائدات للخصخصة تحتفظ بها الشركة القابضة هي عائدات حكومية تعاد إليها في شكل ضخ رؤوس الأموال.

ويحدث أيضا أن تقوم شركة عامة بدور "هيئة إعادة الهيكلة". وفي مثل هذا السياق، قد لا تُدفع عائدات البيع إلى الحكومة ولكن يحتفظ بها لدى وكالة لإعادة الهيكلة تضعها في رأسمال مؤسسات أخرى.

وعندما تقوم هيئة إعادة الهيكلة، أيا كان مركزها القانوني، بدور الوكيل المباشر للحكومة، تكون وظيفتها الرئيسية هي إعادة الهيكلة وتغيير مركز الملكية للمؤسسة العامة، وتوجيه الأموال من وحدة إلى أخرى. ويكون تصنيف الوحدة عادة تحت القطاع الحكومي.

ومع ذلك، عندما تكون وحدة إعادة الهيكلة شركة قابضة تتحكم في مجموعة من الشركات الفرعية، ولا يُخصص سوى جزء صغير من أنشطتها لتوجيه التمويل بالشكل المبين أعلاه، نيابة عن الحكومة ولأغراض السياسات العامة، تصنف الشركة القابضة في أحد قطاعات الشركات وفقا لنشاطها الرئيسي، ويعاد توجيه المعاملات التي جرت بالنيابة عن الحكومة إلى القنوات الحكومية.

والتأميم هو عموما قيام وحدة حكومية باقتناء من مالكين غير حكوميين لقدر من حصص الملكية في شركة أو شبه شركة عامة يسمح بالسيطرة عليها. وفي العادة، يأخذ التأميم شكل شراء أسهم مقابل عملة أو ودائع أو تمويل بأداة دين: تشتري الحكومة جزءا من أسهم الشركة، أو جميع أسهمها، بسعر يعادل أو يقارب سعر السوق، ويراعى الممارسات السوقية العادية فيما يتعلق بتقييم الشركات التي تقوم بنفس النشاط.

وتكون المعاملة باتفاق الجانبين، بالرغم من أنه قد لا تكون بيد المالك الأصلي القدرة على رفض العرض أو التفاوض على السعر. وشراء الأسهم هو معاملة مالية وينبغي قيدها في الحساب المالي.

وفي حالات استثنائية، يمكن أن تستحوذ الحكومة على ملكية الشركة من خلال الاستيلاء أو المصادرة: أي أن تغيير ملكية الأصول لا يكون نتيجة معاملة متفق عليها بين الجانبين. ولا تقدم مدفوعات إلى المالكين، أو أن المدفوعات لا تعكس القيمة العادلة للأصول. ويقيد الفرق بين القيمة السوقية للأصول المكتسبة وبين أي تعويضات قُدمت كاستيلاء بدون تعويض في حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول.

الاستثمار في حصص الملكية

تعامل التدفقات بين وحدة حكومية والشركة أو شبه الشركة التي تتحكم فيها تلك الوحدة فيما يتعلق بالاستثمار في حصص الملكية بنفس معاملة التدفقات بين أي شركة ومالكها: تكون الاستثمارات في حصص الملكية من المستثمر إلى الوحدة المتحكّم فيها؛ ويكون توزيع الأرباح من طرف الوحدة المتحكّم فيها.

ومن المهم التمييز بين قيام المالك بسحب حصص الملكية من الشركة وبين عائد الاستثمار في حصص الملكية، ولا سيما الدخل المكتسب من توزيع الأرباح. والتوزيع العادي لدخل المشاريع هو وحده الذي يقيد كأرباح مدفوعة من الشركات أو كمسحوبات من دخل شبه شركات. وتقيّد المدفوعات الكبيرة وغير العادية إلى المالك كسحب لخصص الملكية.

ومن الضروري تحديد متى تكون مدفوعات الحكومة إلى المؤسسات العامة نفقات حكومية أو اقتناء لأصول، وبالتالي معاملة مالية، ومتى تكون مدفوعات المؤسسات العامة إلى الحكومة إيرادات حكومية أو معاملة مالية.

ضخ رأس المال

المدفوعات التي تقدمها القطاع الحكومي بغرض رسملة أو إعادة رسملة شركة مستفيدة وتبقى تحت تصرف تلك الشركة مدة طويلة تسمى "ضخا لرأس المال". وهي ليست إعانات.

وذلك الضخ ليس تحويلات رأسمالية أو مقتنيات لخصص ملكية، أو مزيجا بين الاثنين. ويمكن التمييز بين الحالتين كالتالي: تقيّد المبالغ المدفوعة لتغطية الخسائر المتراكمة، أو الاستثنائية، أو المستقبلية أو المقدمة لأغراض السياسات العامة، كتحويلات رأسمالية. والخسائر الاستثنائية هي الخسائر الكبيرة التي تقيّد في فترة محاسبية في الحسابات التجارية لشركة، والتي تنشأ عادة عن إعادة تقييم نحو الأسفل في الميزانيات العمومية، بشكل يعرض الشركة لخطر الضائقة المالية (رصيد سالب لأموال الشركة، أو عجزها عن الوفاء بالتزاماتها، وما إلى ذلك). والمبلغ الذي تدفعه الحكومة وهي تقوم بدور حامل الأسهم، أي بتوقع الحصول على مردود كاف في

شكل أرباح موزعة أو مكاسب في الحياة، هو اقتناء لحصص ملكية. وينبغي أن يكون للشركة قدر كبير من الحرية في كيفية استخدام الأموال المقدمة. وفي الحالات التي تكون فيها أموال المستثمرين الخاصة جزءا من ضخ رأس المال، يدل ذلك على أن المدفوعات تمثل، حسب المرجح، اقتناء لحصص ملكية.

وفي العديد من الحالات، يكون الغرض من مدفوعات الوحدات الحكومية إلى الشركات العامة هو التعويض عن خسائر تكبدتها تلك الشركات في الماضي. ولا تعامل مدفوعات الحكومة كإقتناء لحصص ملكية إلا إذا كانت هناك أدلة كافية على قدرة الشركة على تحقيق أرباح وعلى توزيعها في المستقبل.

ونظرا إلى أن ضخ رأس المال يزيد من الأموال الخاصة بالوحدة المستثمر فيها، فإنه يؤدي، حسب المرجح أيضا، إلى زيادة قيمة حصة المستثمر في تلك الوحدة. وهذه هي دائما حالة الشركات العامة المملوكة بنسبة 100 في المائة والتي تمثل أموالها الخاصة بما قيمة حصص ملكيتها. ولا تُستخدم تلك الزيادة في حصص الملكية كميّار للحكم على طابع ضخ رأس المال: بل هي تستخدم كبنء في حساب إعادة التقييم (وكبنء في الحساب الرأسمالي) عندما يقبّد ضخ رأس المال كتحويل رأسمالي، وكبنء في الحساب الرأسمالي عندما يقبّد الضخ كإضافة إلى حصص الملكية.

4-237 والملكية مفتوحة عادة أمام أي منظمة أو شركة مقيمة، وهي تقوم على أساس حساب أسهم مشترك. والأسهم قابلة للاسترداد عند إلغاء تلك الملكية. ولها أيضا أرباح يُعلن عنها في حالة تحقيق الاتحاد الائتماني لمكاسب، وتوزع حسبما يقرره مجلس الإدارة.

4-238 ويمكن لأعضاء الاتحاد الائتماني أن يحتفظوا بمدخراتهم في حسابات مختلفة. ويجب، مع ذلك، أن تكون الحسابات في الشكل (القانوني) المتمثل في حسابات ودائع أو حسابات أسهم عادية. وبناء على ذلك، يمكن معاملة أسهم الاتحادات الائتمانية كودائع أو كحصص ملكية أخرى.

(ل) الأصول المالية المستبعدة من الأسهم

4-239 لا تشمل الأسهم ما يلي:

- (أ) الأسهم المعروضة للبيع والتي لم تشتتر عند إصدارها. وهي لا تقبّد؛
- (ب) سندات الدين غير المضمونة وأرصدة القروض القابلة للتحويل إلى أسهم (السندات القابلة للتحويل). وهي تصنف كسندات دين (AF3) إلى أن يتم تحويلها؛
- (ج) حصص ملكية الشركاء بالتزامات غير محدودة (شراكة غير محدودة) في شراكات مساهمة. وهي تصنف تحت الفئة الثانوية "حصص الملكية الأخرى" (AF519)؛
- (د) استثمارات القطاع الحكومي أو المصارف المركزية في رأسمال المنظمات الدولية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية (باستثناء حصص صندوق النقد الدولي)، حتى ولو كانت موارد مالية منشأة بصورة قانونية لاتحاد عملة مركزي (مثل المصرف المركزي الأوروبي)

ومقدّمة كمساهمة من مصارف مركزية وطنية. وهي تصنف تحت حصص الملكية الأخرى (AF519)؛

(هـ) إصدارات أسهم المنحة؛ وهي إصدارات أسهم بدون مدفوعات يحصل عليها حملة الأسهم بشكل متناسب مع حيازاتهم. وتلك الإصدارات، وهي لا تغير لا التزامات الشركة إزاء حملة أسهمها ولا نسبة الأصول التي يملكها كل حامل سهم في الشركة، لا تمثل معاملة مالية. ولا تقيّد أيضا إصدارات تجزئة الأسهم.

4-240 وتصنف القروض ذات الضمانات السهمية كقروض. وهي قروض ذات ضمانات في شكل أسهم عادية وممتازة. ويتلقى القرض فائدة ثابتة السعر، مثله مثل أي قرض عادي، ويمكن أن يكون مكفولا أو غير مكفول. وتدعى القروض المكفولة بضمانات سهمية أيضا قروضا ذات ضمانات سهمية قابلة للتحويل إذا كان من الممكن تحويلها مباشرة إلى أسهم في ظروف معينة وبسعر تحويل محدد سلفا، كما هو الحال بالنسبة للقروض ذات الضمانات السهمية غير المكفولة، القابلة للتحويل وغير القابلة للاسترداد.

4-241 الأذون المربوطة بخصص رأس المال - وهي فرع من الأدوات المربوطة بخصص رأس المال - سندات دين تختلف عن سندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت من حيث أن قيمة استردادها تسند إلى عائد سهم وحيد، أو سلة أسهم (مسجلة أو غير مسجلة في البورصة) أو مؤشر حصص ملكية ("حصص الملكية الأساسية"). وهذا يعني أنها معدة، بشكل عام لتحقيق عائد رأس مال الاستثمار الأصلي في أجل الاستحقاق، ولكن خلافا لسندات الدين ذات سعر الفائدة الثابت، فإن قيمة قسائمها يحددها تغير قيمة حصص الملكية الأساسية. وهي تختلف أيضا عن أذونات الصرف المركبة من حيث أن الأذون المربوطة بخصص رأس المال هي في العادة أدوات مالية ذات مبلغ أصلي محمي.

4-242 ويمكن بناء الأذن المربوط بخصص رأس المال بالجمع بين خيار شراء وسند ذي قسيمة صفرية. ويسمح خيار الشراء للمشتري بإمكانية الوصول إلى حصص الملكية الأساسية. أما السند ذو القسيمة الصفرية فيمنحه حماية للمبلغ الأصلي. وتسمح السندات ذات القسائم الصفرية بحماية المبلغ الأصلي لأنها تنمو من قيمتها المخصومة إلى قيمتها الظاهرية خلال مدة زمنية محددة بدون مدفوعات فائدة دورية. ويمكن استخدام خصم السند ذي القسيمة الصفرية من قيمته الظاهرية لشراء خيار شراء لخصص الملكية الأساسية.

4-243 ودفع قيمة الأذن المربوط بخصص رأس المال يتوقف على ما إذا كان سعر السهم في أجل الاستحقاق يزيد أو يقل عن مستوى محدد، هو سعر التنفيذ. وإذا تجاوز سعر السهم ذلك المستوى، يمكن أن يحصل المستثمرون على مبلغ نقدي محسوب على أساس الفائدة

المكتسبة خلال عمر الأداة المربوطة بحصص رأس المال؛ وإلا فإنهم يحصلون على مبلغ نقدي محدد مسبقاً أو على كمية من الأسهم الأساسية.

4-244 وفي ظروف معينة، يمكن أن يكون المبلغ الأصلي لحامل إذن مربوط بحصص رأس المال معرضاً للخطر. ومن بين الأشكال التي يمكن أن يتخذها الإذن المربوط بحصص رأس المال، ما يسمى بالإذن المربوط بحصص رأس المال والقابل للتحويل العكسي، وهو يحمل قسيمة مضمونة ويتسم بحماية كاملة للمبلغ الأصلي ما دام سعر السهم لا ينخفض دون مستوى معين، عادة ما يكون 60 إلى 80 بالمئة من السعر الأصلي للسهم. وفي حال انخفاض سعر السهم المرجعي الأساسي إلى ما دون ذلك المستوى، يصبح الإذن المربوط بحصص رأس المال والقابل للتحويل العكسي غير مضمون.

4-245 وأساساً، عندما يتجاوز الانخفاض المستوى الأدنى، يصبح المبلغ الأصلي عائماً مع سعر السهم الأصلي. وهذا ما يعادل تقريباً إرغام حامل الأذن المربوطة بحصص رأس المال على تحويلها إلى أسهم في الشركة (وهذا هو سبب وصفه بالقابل للتحويل العكسي)، على الرغم من أن الصفقة لا تحدث بالفعل، وليس للمستثمر مطالبة متبقية على الشركة. بل إن الوحدة البائعة لم تعد ملزمة بإعادة كامل المبلغ الأصلي إلى المستثمر عند حلول أجل الاستحقاق، ويصبح المبلغ الفعلي للأصل متوقفاً على مدى انخفاض سعر السهم إلى ما دون المستوى المذكور.

(م) حصص الملكية الأخرى

4-246 تشمل حصص الملكية الأخرى (AF519) جميع أشكال الملكية عدا ما هو مصنف تحت الفئتين الثانويتين: الأسهم المسجلة في البورصة (AF511)، والأسهم غير مسجلة في البورصة (AF512).

4-247 وتشمل حصص الملكية الأخرى ما يلي:

(أ) جميع أشكال حصص الملكية في الشركات، عدا الأسهم:

'1' حصص الملكية في شركات مساهمة مفتوحة لاكتتاب عدد غير محدود من الشركاء؛

'2' حصص الملكية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون مالكوها شركاء وليس حملة أسهم؛

'3' رأس المال المستثمر في شركات عادية أو محدودة معترف بها ككيانات قانونية مستقلة؛

'4' رأس المال المستثمر في جمعيات تعاونية معترف بها ككيانات قانونية مستقلة؛

- (ب) استثمارات القطاع الحكومي في رأس مال الشركات العامة التي لا يقسم رأسمالها إلى أسهم، والمعترف بها بموجب تشريع خاص ككيانات قانونية مستقلة؛
- (ج) استثمارات الحكومة في رأسمال المصرف المركزي؛
- (د) استثمارات القطاع الحكومي في رأسمال المنظمات الدولية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية (باستثناء حصص صندوق النقد الدولي)، حتى ولو كانت تلك المنظمات منشأة بصورة قانونية كشركات ذات رأسمال سهمي (مثل المصرف المركزي الأوروبي)؛
- (هـ) الموارد المالية للمصرف المركزي الأوروبي التي تسهم بها المصارف المركزية الوطنية؛
- (و) رأس المال المستثمر في الشركات المالية وغير المالية وشبه الشركات. ويقابل هذا الاستثمار الاستثمارات النقدية أو العينية الجديدة ناقصاً أي سحب لرأس المال؛
- (ز) المطالبات المالية للوحدات غير المقيمة على الوحدات الافتراضية المقيمة، والعكس.

(ن) أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار

- 4-248 تمثل صناديق الاستثمار مشاريع استثمارية جماعية يقوم المستثمرون من خلالها بتجميع الأموال لاستثمارها في أصول مالية أو غير مالية. وتقوم الوحدات التي تقتني أسهم تلك الصناديق بتوزيع مخاطرها المالية على جميع الأدوات المالية في الصندوق.
- 4-249 وتشمل صناديق الاستثمار صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المفتوحة. وتُصدر صناديق الاستثمار أسهماً عندما يكون لها هيكل الشركة، وتُصدر صناديق الاستثمار المفتوحة أسهماً عندما يكون لها هيكل الصندوق الاستثماري. ويشير مصطلح أسهم صناديق الاستثمار إلى الأسهم التي تصدرها صناديق الاستثمار المشترك، وليس إلى الأسهم التي يمكن أن تحوزها تلك الصناديق؛ ويمكن أن تكون تلك الصناديق مفتوحة، أو شبه مفتوحة، أو مغلقة.
- 4-250 وتُصدر صناديق الاستثمار أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (AF52)؛ وهي تقبل المطالبات على القيمة المتبقية لشركة أو لشبه شركة، بعد تلبية مطالبات جميع الدائنين. وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار يمكن أن تكون مسجلة أو غير مسجلة في البورصة. وعندما تكون غير مسجلة، تكون عادة قابلة للسداد عند الطلب، بقيمة تقابل حصتها في الأموال الخاصة بالشركة المالية. ويعاد تقييم تلك الأموال الخاصة بتقييمها منتظماً على أساس أسعار مختلف عناصرها في السوق.

4-251 ويمكن تقسيم أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار إلى ما يلي: (أ) أسهم/وحدات صناديق سوق المال (AF521)؛ (ب) أسهم/وحدات صناديق الاستثمار الأخرى (AF522)، عدا صناديق سوق المال.

أسهم أو وحدات صناديق سوق المال

4-252 تُصدر صناديق سوق المال أسهما أو وحدات لصناديق سوق المال. وتستثمر صناديق سوق المال عادة في أدوات سوق المال بأجل استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة، وكثيرا ما تكون تلك الاستثمارات قابلة للتحويل، وتُعتبر بدائل للودائع.

أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال

4-253 تمثل أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال مطالبة على جزء من قيمة صندوق استثمار عدا صناديق سوق المال. وتُصدر صناديق الاستثمار أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال. وهي تستثمر عادة في الأصول المالية في الأجل الطويل، وأحيانا في العقارات. وتلك الاستثمارات غير قابلة للتحويل، وتُعتبر عادة بدائل للودائع،

4-254 وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال غير المسجلة في البورصة هي عادة أسهم ووحدات قابلة للسداد عند الطلب، بقيمة تعادل حصتها في الأموال الخاصة بالشركة المالية.

أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (عدا صناديق سوق المال) المفتوحة والمغلقة

4-255 يمكن تصنيف صناديق الاستثمار كصناديق مفتوحة أو مغلقة تبعا لدرجة تغير قاعدتها الرأسمالية وأموالها الاستثمارية.

4-256 وبإمكان صناديق الاستثمار المفتوحة أن تُصدر وأن تسدد الأسهم على أساس مستمر، أو على فترات زمنية محددة (قصيرة الأجل) (انظر الجدول 4-12). وصندوق الاستثمار المفتوح هو صندوق تنقسم حصص ملكيته إلى أسهم ووحدات، تختلف أسعارها اختلافا متناسبا مباشرة مع تغير صافي قيمة أصول الصندوق⁽¹²⁴⁾.

(124) يعرف معيار تصنيف الأدوات المالية (الأوراق المالية والأدوات المالية ذات الصلة) صناديق الاستثمار المفتوحة بأنها الصناديق التي "تقوم باستمرار ببيع وحدات جديدة للجمهور وباسترداد الوحدات القائمة عند الطلب، مما يؤدي إلى زيادة أو نقصان في رأس المال القائم".

4-257 وفي كل مرة، يُضاف استثمار جديد، تُنشأ أسهم أو وحدات لمواكبة أسعار الأسهم السائدة. وفي كل مرة، تُستعاد أسهم أو وحدات، تقابل الأصول المباعة أسعار الأسهم السائدة. وبهذه الطريقة، لا ينشأ عرض للأسهم أو الوحدات أو طلب عليها وتظل تعكس بشكل مباشر قيمة الأصول الأساسية.

4-258 وصافي قيمة الأصول هي قيمة أصول الصندوق ناقصا قيمة خصومه المالية. وتختلف طريقة حساب صافي قيمة الأصول تبعا لنوع الصندوق ويمكن أن تكون خاضعة لقواعد تنظيمية. ويستند التسعير إلى نصيب السهم الواحد من صافي قيمة الأصول.

4-259 وعادة ما لا يكون للأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المفتوحة فترة استحقاق ثابتة. ويشترى المستثمرون عموما أسهم الصندوق مباشرة من الصندوق نفسه. وعلى عكس ذلك، تُصدر صناديق الاستثمار المغلقة جميع أسهمها أو وحداتها عادة مسجلة في البورصة منذ البداية وتتيحها للتداول بين المستثمرين بعد ذلك.

4-260 ويمكن أن تكون لأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المفتوحة آجال استحقاق محددة. وهي تقدم عادة إلى المستثمر ضمانا لرأس ماله بشرط أن يحتفظ بالأسهم أو الوحدات حتى أجل استحقاقها.

4-261 وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المغلقة محدودة العدد ولها (أحيانا) فترة استحقاق محددة، تدوم، على سبيل المثال، ما بين خمس وسبع سنوات (انظر الجدول 4-12). وتوصف تلك الصناديق بالمغلقة لأنه نادرا ما تصدر عنها، بعد إنشاء الصندوق، أسهم أو وحدات جديدة، ولأن تلك الأسهم والوحدات ليست في العادة قابلة للاسترداد قبل تصفية الصندوق.

4-262 وصناديق الاستثمار المغلقة مفتوحة للاكتتاب فقط خلال فترة محددة عند إنشاء الصندوق⁽¹²⁵⁾. وبإمكان المستثمرين الاستثمار في خطة الصندوق عند أول إصدار عام لأسهمه ووحداته. ويمكن للمستثمرين بعد ذلك اقتناء أسهم صندوق الاستثمار المغلق في الأسواق الثانوية من إحدى جهات الوساطة، أو صنّاع السوق، أو مستثمرين آخرين، وتنطوي جميع معاملات صناديق الاستثمار المفتوحة، عمليا، على إصدار أو استعادة الصندوق لأسهم أو وحدات (مقابل مبالغ نقدية أو أوراق مالية). وتتيح بعض صناديق الاستثمار المغلقة خيار بيع الأسهم أو الوحدات إلى الصندوق نفسه من خلال عمليات إعادة شراء دورية بأسعار محددة على أساس صافي قيمة الأصول.

(125) صناديق أسهم رأس المال الخاص هي صناديق مغلقة.

الجدول 4-12

سمات صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة

السمة	صناديق الاستثمار المفتوحة	صناديق الاستثمار المغلقة
الوصول إلى أسواق رأس المال	مفتوحة أمام رؤوس المال الجديدة بعد بداية عملها	مغلقة أمام رؤوس المال الجديدة بعد بداية عملها
الإصدار والاستعادة	الأسهم أو الوحدات يستعيدها (عادة) الصندوق مباشرة	الأسهم أو الوحدات تكون (عادة) موضع تداول في البورصة (كأوراق مالية)
التسعير	التداول لا يكون في العادة إلا بالسعر الختامي لليوم السابق في السوق.	يمكن تداولها في أي وقت أيام السوق
أساس التسعير	البيع على أساس صافي قيمة الأصول (باستثناء رسوم البيع)	يتأثر بالعرض والطلب، ويمكن أن يتضمن علاوة أو خصما مقارنة بالسعر المستند إلى صافي قيمة الأصول.
أصول الصندوق	عادة، الأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمسجلة في البورصة	يمكن أن يمتلك الأوراق المالية الخاصة به غير المسجلة في البورصة
أجل الاستحقاق	ليست لها في العادة آجال استحقاق محددة	آجال الاستحقاق ليست محددة في العادة، ولكن المتعارف عليه أن أجل الاستحقاق هو تاريخ بداية تصفية الأصول. الوحدات لا تُستعاد إلا بعد الانتهاء من التصفية، وكثيرا ما يكون ذلك بعد انقضاء بضع سنوات.

4-263 ويمكن، في حالة وجود طلب مرتفع على أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المغلقة، أن يكون تداولها بأسعار تتضمن علاوة على الأسعار المستندة لصافي قيمة الأصول. كما يمكن، إذا كان الطلب عليها منخفضا، أن يكون تداولها بأسعار تتضمن خصما مقارنة بالأسعار المستندة لصافي قيمة الأصول. ويمكن أن يعرض الصندوق أسهما أو وحدات جديدة، في حالة الطلب المرتفع عليها، وإن كان ذلك يؤثر على أسعار الأسهم والوحدات.

4-264 وهناك بعض الحالات الوسيطة، خاصة فيما يتعلق بالصناديق التحوطية، وهي ليست صناديق مفتوحة ولا مغلقة وتقوم عادة بعمليات اكتتاب واسترداد شهرية أو ربع سنوية.

الإطار 4-7

أنواع صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال

يمكن وضع بيانات أساسية لفرادى القطاعات أو القطاعات الفرعية، مثل القطاع الفرعى لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (SI24). وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في ذلك هي تحديد نطاق هذا القطاع الفرعى من حيث وحداته المؤسسية. وينبغي بعد ذلك جمع البيانات عن مختلف أنواع صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، مثل البيانات عن صناديق الاستثمار العقاري، والصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات، وغيرها. ويقدم هذا الإطار نظرة عامة على مختلف فئات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال التي يمكن منها جمع بيانات مصدرية.

الصناديق العقارية

معظم الصناديق العقارية صناديق مغلقة. وكثيرا ما تستخدم الصناديق العقارية الشكل القانوني للشراكة المحدودة، أو الشركة الخاصة أو العامة المحدودة.

وتوجد هياكل قانونية محددة للصناديق العقارية. ومن الأمثلة على تلك الهياكل صندوق الاستثمار العقاري. وصندوق الاستثمار العقاري هو شركة تملك عقارات وتشغلها في معظم الأحيان. ويقوم صندوق الاستثمار العقاري، في جملة أمور، بالاستثمار في مراكز التسوق، ومباني المكاتب، والشقق السكنية، والمستودعات، والفنادق. وتقوم بعض صناديق الاستثمار العقاري أيضا بتمويل العقارات. كثيرا ما تكون أسهمها متداولة في أسواق الأوراق المالية.

ولكى تعتبر شركة ما صندوق استثمار عقاري، يجب أن يكون معظم أصولها ودخلها مرتبطين بالاستثمار العقاري، وأن توزع معظم دخلها الخاضع للضرائب على حملة أسهمها في شكل أرباح موزعة. وهناك نوعان رئيسيان من صناديق الاستثمار العقاري: صناديق الاستثمار في حصص الملكية العقارية، التي تستثمر في الممتلكات الخاصة بها، وصناديق الاستثمار في الرهن العقاري، التي تستثمر في الرهن العقاري.

وبإمكان حملة الأسهم الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري إما بشراء أسهمها مباشرة في سوق أوراق مالية مفتوحة، أو بالاستثمار في صندوق استثمار متخصص في المجال العقاري. وللعديد من صناديق الاستثمار العقاري خطط لإعادة استثمار الأرباح الموزعة. وهي طريقة يعيد المستثمرون بها استثمار مبالغ متنوعة في الشركة. ويمكن للمستثمرين إعادة استثمار أرباحهم الموزعة، بشراء أسهم إضافية أو أجزاء من أسهم من الشركة في تاريخ توزيع الأرباح.

وفي بعض البلدان، لا تُعتبر صناديق الاستثمار العقاري صناديق مالية، وهي لا تخضع دائما للأطر التنظيمية المنطبقة على صناديق الاستثمار.

الصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات

الصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات هي أنواع من الصناديق المتتبعه للمؤشرات، وهي تدار عادة إدارة نشطة تعكس بدقة أداء المؤشر.

ويمكن أن تكون الصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات شركات استثمارات صغيرة، أو صناعات فردية، أو أي مزيج من استثمارات البلدان أو المناطق. ويمكن أن تكون الصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات مربوطة بسندات دين صادرة عن الحكومة، أو عن شركات، أو عالية المردود، أو أوراق مالية ذات آجال استحقاق متنوعة. والبعض من تلك الصناديق قائم على مؤشرات سلعية وعلى أسواق عقارية؛ في حين يركز بعضها الآخر على مجالات اهتمام أفراد أو مجموعات، مثل الجماعات المدافعة عن البيئة، أو الطوائف الدينية. وتوجد صناديق متداولة متتبعه للمؤشرات ومرفوعة ماليا تعرض عائدات موجهة حسب مؤشر محدد، كما توجد صناديق عكسية تنخفض قيمتها عندما يرتفع مؤشر معين (والعكس بالعكس)، وتوجد، بالطبع، صناديق متداولة متتبعه للمؤشرات عكسية ومرفوعة ماليا.

وعلى عكس أسهم ووحدات الصناديق المغلقة، تتسم الأسعار السوقية للصناديق المتداولة المتتبعه للمؤشرات بشدة قربها للقيمة التي يحددها صافي قيمة أصولها. والسبب في ذلك هو أن هيكل تلك الصناديق يسمح للمشاركين الرئيسيين في السوق باسترداد قيمة أسهم تلك الصناديق مقابل "سلة" من أصول الصندوق الأساسية. وهذه السمة يمكن أن تؤدي إلى إمكانية تحقيق أرباح مراجعة إذا كان السعر السوقى للصندوق يختلف كثيرا عن صافي قيمة أصوله. ويبلغ سعر السوق لأسهم ووحدات الصناديق المغلقة في كثير من الأحيان 10 إلى 20 في المائة أعلى أو أدنى من صافي قيمة أصولها، في حين أن سعر السوق لصندوق متداول متتبع للمؤشرات لا يتعد عن صافي قيمة أصوله بأكثر من 1 في المائة.

صناديق الصناديق

صناديق الصناديق هي صناديق استثمار تستثمر في صناديق أخرى. وتتمثل استراتيجيتها في الاحتفاظ بحافظة من أسهم أو وحدات صناديق استثمار أخرى، بدلا من الاستثمار مباشرة في الأسهم أو السندات أو غيرها من الأوراق المالية. وهناك عدة أنواع من صناديق الصناديق، كالتى تستثمر في صناديق الاستثمار المشترك، وفي الصناديق التحوطية، وفي صناديق أسهم رأس المال الخاص، أو في صناديق الاستثمار الاستثنائية⁽¹⁾.

الصناديق الخاصة

تشمل الصناديق (الاستثمارية) الخاصة جميع أنواع الصناديق. ويمكن أن تكون مغفأة من بعض الأحكام المتعلقة بمجالات الاستثمار، أو تنوع المخاطر، أو الحظر على الاقتراض لحساب صندوق استثمار، أو الحظر على بيع أدوات مالية لا يحتفظ بها صندوق الاستثمار (البيع على المكشوف).

الصناديق التحوطية

الصناديق التحوطية هي صناديق استثمار غير مقيدة وتشترك في مجموعة من الأصول تنطوي عادة على حد عال من الاستثمارات الدنيا، وتخضع لقيود تنظيمية بسيطة، وتطبق مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات الاستثمارية. وتختلف الصناديق التحوطية عن صناديق الاستثمار "التقليدية" من عدة جوانب:

- (أ) تشترك الصناديق التحوطية عادة في مجموعة كبيرة من أنشطة الاستثمار والمبادلة، مقارنة بما تقوم به صناديق الاستثمار التقليدية، وتستثمر في مجموعة واسعة من الأصول، بما فيها الأوراق المالية والسلع والعقارات؛
- (ب) وتقوم الصناديق التحوطية بالمضاربة في حركات الأصول الأساسية في المستقبل باتخاذ مراكز مكشوفة أو مغطاة؛
- (ج) وترمى معظم الاستراتيجيات الاستثمارية للصناديق التحوطية إلى تحقيق عائد إيجابي على الاستثمار، بصرف النظر عن أداء السوق عموما؛
- (د) وعادة ما يستثمر مديرو الصناديق التحوطية أموالهم الخاصة في الصندوق الذي يديرونه، وهو ما يجعل مصلحتهم متوافقة مع مصلحة المستثمرين فيه؛
- (هـ) ويدفع المستثمرون في الصناديق التحوطية عادة رسم إدارة يدخل في تكاليف الصندوق التشغيلية، وربما يحدد على أساس أداء الصندوق؛
- (و) والصناديق التحوطية مفتوحة في العادة لعدد محدود من المستثمرين المعتمدين أو المؤهلين الذين يستوفون معايير تحددها الهيئات التنظيمية؛
- (ز) ويمكن للصناديق التحوطية أن تستثمر أيضا، كليا أو جزئيا، في صناديق تحوطية أخرى بشرط استيفائها لذلك التعريف.

ويتطلب تحديد صندوق تحوطي تقييم هذه المعايير ومقارنتها بنشرة الاكتتاب في الصندوق، فضلا عن قواعد الصندوق ونظامه التأسيسي، ووثائق الاكتتاب، وعقود الاستثمار، وأي وثائق تسويقية أو بيانات مماثلة. ويصعب أحيانا الحصول على بيانات عن الصناديق التحوطية لأنها لا تخضع للضوابط التنظيمية بنفس درجة خضوع صناديق الاستثمار المشترك التقليدية.

صناديق رأس مال المجازفة

يُقصد بصندوق رأس مال المجازفة صندوق استثمار يستثمر أساسا رأس المال المالي لأطراف استثمارية ثالثة في شركات تتسم بدرجة من المجازفة تفوق ما يوجد عادة في أسواق رأس المال أو المصارف.

وتدوم معظم صناديق رأس مال المجازفة مدة ثابتة هي 10 سنوات، مع إمكانية تمديدتها بضع سنوات. وللمستثمرين في تلك الصناديق التزام ثابت تجاه الصندوق الذي يبدأ بدون تمويل ثم "ينشأ" بضخ رأس مال المجازفة مع مرور الوقت ومع قيام الصندوق باستثماراته. وعندما يكتمل جمع الأموال، يُعتبر الصندوق مقفلا، وتبدأ فترة العشر سنوات.

صناديق الاستثمار على فترات

تجمع صناديق الاستثمار على فترات بين سمات صناديق الاستثمار المفتوحة وصناديق الاستثمار المغلقة. ويمكن لحملة وحدات صناديق الاستثمار على فترات طلب استرداد بعض أو جميع الوحدات التي يحملونها خلال فترات زمنية محددة. وتحدد تلك الفترات عادة على أساس فصلي. وصناديق الاستثمار على فترات مفتوحة لرؤوس الأموال الجديدة لفترة محددة من الزمن، ويمكن تداولها في أي وقت، وتستعاد وحداتها عادة من الصندوق مباشرة.

صناديق التوريق

تُصدر صناديق التوريق وحدات توريق مصنفة كأسهام أو وحدات صناديق الاستثمار. وتعطى وحدات التوريق لحاملها الحقوق التراكمية أو الحصرية التالية: (أ) الحق في تلقي عائدات دورية؛ (ب) الحق في استعادة القيمة الظاهرية لوحدات التوريق؛ (ج) الحق، عند إنهاء الصندوق أو تصفيته، في الحصول على حصة متناسبة مع حيازته في مجموع القيمة المتبقية، بعد دفع الصندوق للعائدات الدورية والنفقات والرسوم الأخرى⁽⁴⁾.

الصناديق الحكومية المخصصة الغرض

الصناديق الحكومية المخصصة الغرض التي تدعى عادة صناديق الثروة السيادية، بالنظر لطابع خصومها المالية، تصنف حسب الأرباح كمؤسسات مالية حصرية وليس كصناديق استثمار، وذلك إذا ما تم تصنيفها كشركات مالية (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة 4-75).

(أ) يمكن فصل صناديق الصناديق عن القطاع الفرعي لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، عند قياس وتحليل تدفق الأموال من وإلى القطاعات والقطاعات الفرعية للشركات المالية الأخرى.

(ب) قد توجد حالات تُصدر فيها صناديق التوريق سندات وليس وحدات توريق.

6 - نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة

265-4 تمثل نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة (AF6) احتياطات

التأمين الفنية لجهات التأمين، ومعاشات التقاعد، وجهات إصدار الضمانات الموحدة.

4-266 وتنطوي المعاملات في نظم التأمين ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة على دفع حامل وثيقة التأمين مبلغا مسبقا أو سلسلة من المدفوعات تعطيه الحق في تلقي مبلغ أو سلسلة من المدفوعات، في حالة حدوث حدث احتمالي.

4-267 وتنقسم نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة إلى ست فئات:

- (أ) الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (AF61)؛
- (ب) مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (AF62)؛
- (ج) المستحقات التقاعدية (AF63)؛
- (د) مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة (AF64)؛
- (هـ) مستحقات المنافع غير التقاعدية (AF65)؛
- (و) مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (AF66).

(أ) الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة

4-268 الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (AF61) هي مطالبات مالية لحملة وثائق التأمين على غير الحياة على الاحتياطيات الفنية لشركات التأمين على غير الحياة، فيما يتصل بالأقساط غير المكتسبة المدفوعة والمطالبات المتكبدة.

4-269 وتتصل المعاملات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة للأقساط غير المكتسبة والمطالبات المتكبدة بالمخاطر من قبيل الحوادث، والمرض، والحرائق، فضلا عن إعادة التأمين.

4-270 والأقساط غير المكتسبة هي أقساط مدفوعة وليست مكتسبة بعد. وتُدفع الأقساط عادة في بداية الفترة التي تغطيها خطة التأمين. وعلى أساس الاستحقاق، تُكتسب الأقساط خلال فترة خطة التأمين، بحيث يشمل أول مبلغ مدفوع مبلغا مدفوعا مسبقا، أو سلفة.

4-271 والمطالبات القائمة هو مطالبات مستحقة ولكنها لم تُسوّ بعد، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها المبلغ موضوع نزاع أو الحالات التي تكون فيها المطالبة قد حدثت ولكن لم يُبلغ عنها بعد. وتقابل المطالبات المستحقة والتي لم تُسوّ بعد الاحتياطيات لتغطية المطالبات التأمينية القائمة، وهي مبالغ تخصصها شركات التأمين لتغطية ما تتوقع دفعه نتيجة وقوع أحداث لم تكتمل تسوية المطالبات بشأنها.

4-272 ويمكن لشركات التأمين أن تخصص احتياطيات فنية أخرى، مثل مخصصات التسوية (التي تحدد المبالغ التي ينبغي لشركات التأمين أن تضعها جانبا لمواجهة المطالبات الكبيرة بشكل استثنائي). ومع ذلك، لا تُعتبر تلك الاحتياطيات خصوما لها أصول تقابلها إلا في حالة وقوع

حدث ينشأ عنه التزام. وفيما عدا ذلك، تُعتبر احتياطات التسوية قيودا محاسبية داخلية تضعها شركة التأمين في شكل مدخرات لتغطية كوارث تحدث بصورة غير منتظمة، ولا تمثل، بالتالي، مطالبات موجودة لحملة وثائق التأمين.

4-273 وفيما يتعلق بإعادة التأمين، تقيّد المعاملات بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين كمجموعي معاملات منفصلتين تماما، ولا يحدث أي توحيد بين معاملات شركة التأمين المباشر بوصفها مُصدرة لوثائق التأمين، مع زبائنها من جهة، ومعاملات حملة الوثائق مع شركة إعادة التأمين، من جهة ثانية. وتجري المعاملات المالية المحددة لإعادة التأمين بين شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر، وهي معاملات في الاحتياطات الفنية لإعادة التأمين، ومعاملات في المطالبات المالية مع شركات تنازلت عن عمليات تأمين لغيرها.

4-274 وتظهر الاحتياطات الفنية لإعادة التأمين الناشئة عن عقود إعادة التأمين كأصول مالية لشركة التأمين المباشر في شكل مطالبات على شركة إعادة التأمين؛ ولا تُؤخذ تلك الاحتياطات مع الخصوم الخاصة بشركة التأمين المباشر في شكل احتياطات فنية.

4-275 وينبغي تصنيف الاحتياطات الفنية لإعادة التأمين كاحتياطات فنية للتأمين على غير الحياة. ويمكن زيادة تقسيمها بحسب نوع التأمين (على الحياة، وعلى غير الحياة، ومعاشات تقاعدية) أو بحسب نوع الاحتياطي (أقساط غير مكتسبة، أو مطالبات غير مدفوعة، أو احتياطات تأمينية).

4-276 والمطالبات المالية لشركات إعادة التأمين على الشركات المتنازلة هي أصول مالية لشركات إعادة التأمين لدى شركات التأمين المباشر (الشركات المتنازلة)، وتمثل ضمانا مقدما لتغطية الالتزامات التأمينية تحتفظ به شركة التأمين المباشر مما لديها من أموال سائلة لدفع مستحقات شركة إعادة التأمين بموجب عقد إعادة التأمين. وتحدد تلك المطالبات على أساس عقود التأمين القصيرة أو الطويلة الأجل بدون نقل لأية مخاطر اكتتاب كبيرة. وهي تتضمن تسجيل وقياس الأصل أو الخصم المالي عند نشوء تلك العقود. وتصنّف تلك المطالبات عادة كقروض (AF4).

(ب) مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري

4-277 مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (AF62) هي مطالبات مالية لحملة وثائق التأمين والمستفيدين من التأمين الادخاري على الشركات التي تقدم التأمين على الحياة.

4-278 وتستخدم مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري لتقديم استحقاقات لحملة وثائق التأمين في نهاية فترة التأمين، أو لتعويض المستفيدين في حالة وفاة حامل وثيقة التأمين، ولذلك يُحتفظ بتلك المستحقات منفصلة عن أموال حملة الأسهم. وتقوم الاحتياطات المحتفظ بها في شكل تأمين ادخاري على الحساب الاكتواري للقيمة الحالية للالتزام بدفع دخل مستقبلي حتى وفاة المستفيدين.

4-279 والمعاملات في مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري تتمثل في عمليات الإضافة والسحب، التي ينبغي التمييز بينها وبين مكاسب أو خسائر الحيازة الإسمية للأموال التي تستثمرها شركات التأمين وبين التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

4-280 وتتمثل الإضافات من حيث المعاملات المالية فيما يلي: (أ) الأقساط الفعلية المكتسبة خلال الفترة المحاسبية الجارية؛ (ب)، مكملات الأقساط، التي تقابل الدخل من استثمار المستحقات التي تعزى إلى حملة الوثائق بعد خصم رسوم الخدمة؛ (ج) الأقساط غير المكتسبة والاستحقاقات القائمة.

4-281 وتتمثل التخفيضات فيما يلي: (أ) المبالغ المستحقة لحملة وثائق التأمين الاستثماري ووثائق التأمين المماثلة؛ (ب) المدفوعات المستحقة عن خطط التأمين التي أوقف العمل بها قبل موعد استحقاقها.

4-282 وفي حالة التأمين الجماعي الذي تتخذه شركة لموظفيها، يكون المستفيد هم الموظفون وليس رب العمل، لأنهم يُعتبرون حملة الوثائق.

(ج) المستحقات التقاعدية

4-283 المستحقات التقاعدية (AF63) هي مطالبات مالية يملكها الموظفون الحاليون (المتقاعدون مستقبلاً) والموظفون السابقون (المتقاعدون حالياً) على أي من: (أ) رب عملهم؛ (ب) نظام عينه رب العمل لدفع معاشات تقاعدهم كجزء من اتفاق تعويضات بين الموظفين ورب العمل؛ (ج) شركة تأمين على الحياة (أو على غير الحياة).

4-284 والمعاملات في معاشات التقاعد تتمثل في عمليات الإضافة والسحب، التي ينبغي التمييز بينها وبين مكاسب أو خسائر الحيازة الإسمية للأموال التي تستثمرها صناديق معاشات التقاعد والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

4-285 وتتمثل الإضافات من حيث المعاملات المالية فيما يلي: (أ) المساهمات الفعلية في نظم معاشات التقاعد المستحقة الدفع من الموظفين، والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص،

وغيرهم من الوحدات المؤسسية نيابة عن الأفراد أو الأسر المعيشية ممن لهم مطالبات على النظام، والمكتسبة خلال الفترة المحاسبية الجارية؛ (ب) اشتراكات الضمان الاجتماعي المحتسبة والمستحقة الدفع من أرباب العمل؛ (ج) مكملات الاشتراكات المقابلة للدخل المكتسب عن استثمار نظام التقاعد للمستحقات التقاعدية المعزوة إلى الأسر المعيشية المشاركة، بعد خصم رسوم خدمات إدارة النظام خلال تلك الفترة.

4-286 وتمثل التخفيضات فيما يلي: (أ) الاستحقاقات الاجتماعية المقابلة للمبالغ المستحقة الدفع إلى المتقاعدين أو معاليهم في شكل مدفوعات دورية، أو غير ذلك من الاستحقاقات؛ (ب) الاستحقاقات الاجتماعية التي تتألف من أي مبالغ مقطوعة مستحقة الدفع للأشخاص عند تقاعدهم⁽¹²⁶⁾.

4-287 وترد مستحقات معاشات التقاعد لمختلف أنواع أنظمة معاشات التقاعد في جدول تكميلي يرد وصفه في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتفسر الأرصدة الافتتاحية والختامية لمستحقات معاشات التقاعد للأسر المعيشية مقابل التزامات معاشات التقاعد في جميع نظم المعاشات التي يقدمها التأمين الاجتماعي (بما في ذلك الضمان الاجتماعي)، والمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة المنقضية الفرق بين مركزي الفتح والإغلاق (انظر الفقرة 3-474 وو).

4-288 ولا تشمل المستحقات التقاعدية المستحقات التي تنشأها الوحدات المؤسسية المصنفة كنظم معاشات تقاعد غير ممولة ومحددة المنافع وتابعة لرب عمل وتديرها الحكومة (S13) باستثناء (S1314) أو كصناديق معاشات تقاعدية للضمان الاجتماعي (S1314). ومعاملاتها لا تقيّد بالكامل وأرصدها وتدفعاتها المالية الأخرى لا تظهر في الحسابات العادية، ولكن في الجداول التكميلية لنظم المعاشات التقاعدية في التأمين الاجتماعي. وهذه "الاستحقاقات" ليست التزامات للحكومة المركزية، أو الدولة، أو الحكومة المحلية، أو للقطاعات الفرعية لصناديق الضمان الاجتماعي، وهي ليست أصولاً مالية للمستفيدين المحتملين (الأسر المعيشية، إن كانت مقيمة، أو العالم الخارجي، إن لم تكن مقيمة).

(د) مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة

4-289 فيما يتعلق بصندوق معاشات تقاعدية محدد المنافع، يجوز لرب العمل التعاقد مع طرف ثالث لإدارة الصندوق لموظفيه. وإذا ما واصل رب العمل تحديد شروط نظم المعاشات

(126) قد تنشأ أيضاً إضافات أو تخفيضات ناجمة عن عمليات نقل استحقاقات المعاش التقاعدي من نظام معاشات إلى آخر.

التقاعدية متوليا مسؤولية سد أي نقص في التمويل، ومحتفظا بأي فائض، فإنه يُعتبر مدير النظام وتوصف الوحدة التي تعمل تحت إشراف مدير النظام بأنها مشغل النظام. وإذا كان الاتفاق بين رب العمل والطرف الثالث ينص على أن رب العمل يتنازل، في حالة العجز عن التمويل، عن المخاطر والمسؤوليات للطرف الثالث مقابل حق ذلك الطرف الثالث في الاحتفاظ بأي فائض، فإن الطرف الثالث يُعتبر مديرا للنظام وأيضا المسؤول الإداري عنه في نفس الوقت.

4-290 وعندما يكون مدير النظام وحدة مختلفة عن الوحدة المسؤولة عن إدارته، مع ما يترتب عن ذلك من أن المسؤولية عن أي عجز أو مطالبات أو فائض تقع على عاتق مدير النظام، فإن مطالبات صندوق المعاشات التقاعدية على مدير النظام تظهر تحت هذا العنوان (AF64). (ويكون التسجيل سلبا إذا حقق صندوق المعاشات التقاعدية دخلا استثماريا عن استحقاقات التقاعد التي يحتفظ بها أكثر مما هو ضروري لتغطية الزيادة في الاستحقاقات، وكان الفرق مستحق الدفع إلى مدير المعاشات في النظام).

(هـ) مستحقات المنافع غير التقاعدية

4-291 يمثل صافي الاشتراكات الزائد عن الاستحقاقات زيادة في التزامات نظم التأمين إزاء المستفيدين (AF65). ويظهر هذا البند كتعديل في حساب استخدام الدخل. وهو يظهر أيضا، كزيادة في الالتزامات، في الحساب المالي. ولا يظهر هذا البند إلا نادرا، وقد تُدرج تغييرات في استحقاقات المعاشات غير التقاعدية هذه مع التغييرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية، لأسباب عملية.

(و) مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة

4-292 مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (AF66) هي مطالبات مالية لحملة الضمانات الموحدة على الوحدات المؤسسية التي توفرها.

4-293 والأرصدة المتعلقة بالمطالبات المشمولة بضمانات موحدة هي مدفوعات مسبقة صافية من الرسوم وأرصدة مخصصة لتغطية تلك المطالبات بموجب الضمانات الموحدة. وعلى غرار المخصصات لأقساط التأمين المدفوعة مسبقا والاحتياطيات، تشمل مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة الرسوم غير المكتسبة (الأقساط) والتغطية (المطالبات) التي لم تسوّ بعد.

4-294 والضمانات الموحدة هي ضمانات تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة إلى حد ما في العادة، وبنفس المواصفات. وهناك ثلاثة أطراف مشمولة بهذه الترتيبات: المقترض (المدين)،

والمقرض (الدائن)، والضامن. ويجوز لكل من المقرض أو المقرض أن يتعاقد مع الضامن بشأن تعويض المقرض في حالة تخلف المقرض عن السداد. ومن الأمثلة على ذلك، ضمانات ائتمانات التصدير، و ضمانات القروض الدراسية.

4-295 وبالرغم من أنه لا يمكن تحديد احتمال تخلف مقرض معين عن السداد، فإنه من العادة وضع تقديرات لنسبة للمتخلفين عن السداد في مجموعة معينة من المقرضين. والضامن الذي يقوم بدور مماثل لما تقوم به شركة تأمين على غير الحياة، ويعمل وفق قواعد تجارية، يتوقع دفع جميع الرسوم، إضافة إلى دخل ملكية مكتسب على الرسوم وأية احتياطات محتفظ بها، لتغطية التخلف المتوقع عن السداد والتكاليف المتصلة، وتحصيل أرباح بعد ذلك. وبناء على ذلك، تعامل الضمانات الموحدة معاملة مماثلة لمعاملة التأمين على غير الحياة.

4-296 وتغطي الضمانات الموحدة الضمانات المتعلقة بأدوات مالية متنوعة مثل الودائع، وسندات الدين، والقروض، والائتمانات التجارية. وتلك الضمانات تقدمها عادة الشركات المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر شركات التأمين ووحدات القطاع الحكومي.

4-297 وعندما تقدم وحدة مؤسسية ضمانات موحدة، فإنها تفرض رسوماً وتتكدب خصوماً بتحمل تبعات الضمانات، في حالة استخدامها. وقيمة الخصوم المالية في حسابات الضامن تعادل القيمة الحالية للمطالبات المتوقع تقديمها في إطار الضمانات القائمة، بعد خصم أي مبالغ يتوقع الضامن استردادها من المقرضين المتخلفين عن السداد. وتُسمى هذه الخصوم مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.

4-298 والقطاع المقابل لهذه المخصصات هو الدائن الأساسي.

4-299 ويمكن للضامن أن يغطي فترة عدة سنوات. ويمكن دفع الرسوم سنوياً أو مقدماً. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تمثل الرسوم المبالغ المكتسبة في كل سنة من سنوات الضمان، مع تناقص الالتزامات كلما قصرت المدة (بافتراض أن المقرض يدفع أقساطاً). وبالتالي، ينبغي أن يكون القيد مماثلاً لقيد التأمين الادخاري، مع تناقص المدفوعة بتناقص الالتزامات.

4-300 وطبيعة نظم الضمانات الموحدة هي وجود عدة ضمانات من نفس النوع، ولكن ليست كلها لنفس الفترة، كما أنها لا تبدأ وتنتهي في نفس التواريخ.

4-301 ويحسب صافي الرسوم كرسوم مستحقة القبض ناقصاً التكاليف الإدارية والتكاليف الأخرى، وما إلى ذلك. ويمكن أن يكون صافي الرسوم هذا مستحق الدفع من طرف أي قطاع من قطاعات الاقتصاد ومستحق القبض لدى القطاع الذي ينتمي إليه الضامن. والمطالبات المشمولة بضمانات موحدة مستحقة الدفع من طرف الضامن ومستحقة القبض لمقرض الأداة

المالية بموجب الضمانات، وبصرف النظر عما إذا كانت الرسوم يدفعها المقرض أو المقترض. وتشير المعاملات المالية إلى الفرق بين دفع الرسوم لضمانات جديدة وبين مطالبات جديدة قُدمت في إطار ضمانات قائمة.

المثال العملي 4-3 المعاملة المحاسبية للضمانات الموحدة

4-302 تتمثل مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة في مدفوعات مسبقة لأرصدة ورسوم صافية تغطي المطالبات القائمة المشمولة بضمانات موحدة. ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة، المقيّدة في حسابات القطاع، شبيهة باحتياطات التأمين على غير الحياة؛ وهي تشمل الرسوم غير المكتسبة والمطالبات التي لم تسوّ بعد.

4-303 ويُفترض أن القرض (الموحد) (F4) البالغ 100 وحدة يقدم لمدة 5 سنوات بسعر فائدة قدره 12 في المائة. واحتمال التخلف عن سداد القرض (المبلغ الأصلي والفوائد) في كل عام هو 5 في المائة. ويعني ذلك تخلف عن السداد مرة في كل 20 عملية دفع. ويُفترض أيضا تقديم ضمان لكامل مبالغ القروض.

4-304 ويبين الجدول 4-13 في العمود الثاني صافي القيمة الحالية لقرض بافتراض سعر فائدة سنوي قدره 12 في المائة. وتظهر في العمود الخامس من الجدول القيمة الحالية الصافية المقابلة للضمان، بافتراض احتمال تخلف عن السداد قدره 5 في المائة ووجود 20 قرضا. ويظهر في العمود 9 من الجدول مجموع الرسوم المفروضة في كل سنة. وهو يشمل قيمة الخصوم في بداية كل سنة بخدمة مالية سنوية قدرها 20. وفي نهاية السنة الخامسة، يُفرض مبلغ تراكمي قدره 459 يغطي قيمة الخصوم المتراكمة وقدرها 360 والخدمات المالية وقدرها 100. وتمثل الفائدة جزءا من الناتج، تماما مثل تكملة الرسوم في حالة التأمين على غير الحياة.

4-305 ويرد أدناه وصف للقيود المحاسبية (مُنح القروض وتوفير الضمان لتنفيذ الضمانات).

4-306 يقدم الدائن قرضا (موحدة) إلى المدينين لفترة خمس سنوات ($20 \times 100 = 2000$). ويقيّد ذلك كمعاملات مالية في حسابات كل من الدائن والمدينين (F2 كمعاملات في العملة والودائع).

الجدول 4-13

ضمان موحد برسوم مدفوعة سنويا

الرسم المفروض	الخدمات المالية	قيمة الضمان بما في ذلك الفوائد	الفائدة	قيمة الضمان	احتمال التخلف عن السداد (بالنسبة المئوية سنويا)	صافي القيمة الحالية 20x	صافي القيمة الحالية لقرض	
9	8	7	6	5	4	3	2	1
				57	5	1135	57	1 كانون الثاني/يناير 2001
77	20	64	7	7		136		السنة 1
				64	5	1271	64	1 كانون الثاني/يناير 2002
84	20	71	8	8		153		السنة 2
				71	5	1424	71	1 كانون الثاني/يناير 2003
91	20	80	9	9		171		السنة 3
				80	5	1594	80	1 كانون الثاني/يناير 2004
99	20	89	10	10		191		السنة 4
				89	5	1786	89	1 كانون الثاني/يناير 2005
109	20	100	11	11		214		السنة 5
				100	5	2000	100	31 كانون الأول/ديسمبر 2005

الجدول 4-14

منح قرض موحد

الضامن (مصرف الضمان)		الدائن (المصرف)		المدينون (شركات غير مالية)	
الحساب المالي					
صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية
			F2(-2000)	F4(+2000)	F2(+2000)
			F4(+2000)		

منح قرض موحد

4-307 يبيع الضامن ضمانا لتغطية 77 مخاطرة وخدمات مالية خلال السنة الأولى. وتبلغ قيمة ذلك الخصم 57، والفائدة المستحقة الدفع/القبض 7، والخدمات المالية 20.

4-308 وعندما يُعطى ضمان، وتقيّد المعاملة تحت F65، يقيّد تحمل صاف للخصوم (للوحة التي أعطت الضمان) معادل لصافي القيمة الحالية للخسائر المتوقعة. ويضاف أصل مالي معادل إلى الميزانية العمومية للقطاع الذي تلقى الضمان، أي قطاع الكيان الذي ضمن

القرض الأولي. وبما أن المقرض هو المستفيد من الضمان، فإن الضمان يُعتبر أصلاً. ومن المسلم به أن هذا ينطوي على مغالاة في تقدير أصول المقرض وقيمتها الصافية. وهي الحالة لو قُيِّد القرض بقيمته الإسمية. وينبغي أن تكون بعض المعلومات عن المخصصات التي تقيّد في سجلات المقرض متاحة في شكل بند مذكرة أو في مجموعة من الحسابات التكميلية ليتمكن المحللين تقييم تلك "المغالاة" في التقدير في جانب الأصول.

309-4 و يبلغ صافي القيمة الحالية للخسارة المتوقعة على الضمان 57 في بداية السنة و 64 في نهايتها. ولم تقدم أي مطالبات في السنة الأولى؛ وبالتالي، فإن المطالبات الفعلية ناقصا المطالبات المتوقعة هي -64 بالنسبة للقروض التي منحها الدائن للمدينين.

منح ضمان موحد

- (أ) المبالغ النقدية F2 (77) والقيود المقابل لها في F65 (77)؛
 (ب) الفوائد (تناقص الخصم): F65 (7) و D44 (7)؛
 (ج) P1/P2 (20) والقيود المقابل لها في F65 (-20)؛
 (د) F65 (-64) و D71 (64).

الجدول 4-15

منح ضمان موحد - السنة 1

الضامن (مصرف الضمان)		الدائن (شركات تلقي الودائع)		المدينون (شركات غير مالية)	
الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات
حساب الإنتاج					
(c) P1 (+20)			(c) P2 (+20)		
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
	(b) D44 (+7)	(b) D44 (+7)			
(d) D71 (+64)			(d) D71 (+64)		
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)					
	B9 (+77)		B9 (-77)		
صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية
الحساب المالي					
	(a) F2 (+77)		(a) F2 (-77)		
(a) F65(+77)			(a) F65(+77)		
(b) F65(+7)			(b) F65(+7)		
(c) F65(-20)			(c) F65(-20)		
(d) F65 (-64)			(d) F65 (-64)		

الجدول 4-16

منح ضمان موحد - السنة 2

الضامن (مصرف الضمان)		الدائن (شركات تلقي الودائع)		المدينون (شركات غير مالية)	
الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات
حساب الإنتاج					
(c) P1 (+20)			(c) P2 (+20)		
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
	(b) D44 (+8)	(b) D44 (+8)			
	(d) D72 (+100)	(d) D72 (+100)			
(e) D71 (+71)			(e) D71 (+71)		
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)					
	B9 (-17)		B9 (+17)		
صافي تحمل الأصول المالية الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الأصول المالية الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الأصول المالية الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية
الحساب المالي					
	(a) F2 (+84)		(a) F2 (-84)		
(a) F65 (+84)			(a) F65 (+84)		
(b) F65 (+8)			(b) F65 (+8)		
(c) F65 (-20)			(c) F65 (-20)		
	(d) F2 (-100)		(d) F2 (+100)		
(e) F65 (-71)			(e) F65 (-71)		

4-310 وفي بداية السنة الثانية، يبيع الضامن ضمانا مقابل رسم قدره 84 يغطي المخاطر والخدمات المالية خلال تلك السنة. وتبلغ قيمة ذلك الخصم 64، والفائدة المستحقة الدفع/القبض 8، والخدمات المالية 20. ويبلغ صافي القيمة الحالية للخسارة المتوقعة على الضمان 64 في بداية السنة و 71 في نهايتها. وتُدفع مطالبة قدرها 100، في حين كان يُتوقع مطالبة قدرها 71؛ وبالتالي، فإن المطالبات الفعلية ناقصا المطالبات المتوقعة هي 29 بالنسبة للقروض التي منحها الدائن للمدينين. ولم يحدث اقتناء أي أصول عند دفع المطالبة.

(أ) المبالغ النقدية (F2) 84 والقيد المقابل لها في (84) F64؛

(ب) الفوائد (تناقص الخصم): (8) F65 و (8) D44؛

(ج) (20) P1/P2 والقيد المقابل لها في (20) F65؛

(د) المطالبات الفعلية: F2 و (100) D72؛

(هـ) المطالبات المتوقعة: (71) F65 و (71) D71.

عمر الضمان الموحد وانتهاء مدته

4-311 يُفترض أن نفس المعاملات تنطبق خلال السنوات الثلاث التالية. وفي بداية كل سنة من السنوات الثلاث التالية، يبيع الضامن ضمانا مقابل رسم قدره 91 و 100 و 109، على التوالي، تغطي المخاطر والخدمات المالية خلال كل سنة من تلك السنوات. وتبلغ قيمة الخصوم 71 و 80 و 89، على التوالي؛ وتبلغ الفائدة المستحقة الدفع/القبض 9 و 10 و 11؛ وتبلغ الخدمات المالية 20 عن كل سنة. ويبلغ صافي القيمة الحالية للخسارة المتوقعة على الضمان 71 و 80 و 89 في بداية تلك السنوات، و 80 و 89 و 100 في نهاية كل منها، على التوالي. وتُدفع مطالبة قدرها 100 في كل سنة من تلك السنوات، في حين كان يُتوقع مطالبة قدرها 80 و 90 و 100؛ وبالتالي، فإن المطالبات الفعلية ناقصا المطالبات المتوقعة هي 20 و 11 وصفر بالنسبة للقروض التي منحها الدائن للمدينين. ولم يحدث اقتناء أي أصول عند دفع المطالبات.

تفعيل ضمان موحد

4-312 عند تفعيل ضمان موحد خلال فترة سريانه (وهي سنة في هذا المثال)، يشطب الدائن (أو يخفض) التزام المدين. ولا يصنّف ذلك كعمالة مالية لأنه لا ينطوي على تفاعل بين وحدات مؤسسية بموافقة الطرفين. ويقيّد شطب أو تخفيض الدائنين للديون المدومة في حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول (وأیضا للمدينين). وينبغي تفسير قيام الدائن لاحقا بإزالة ذلك الأصل المالي من ميزانيته العمومية، إضافة إلى تفسير إزالة الخصم المقابل للمدين.

4-313 وينبغي، كخطوة أخرى، تحويل (القيمة المتبقية من) الضمان إلى الضامن مقابل تحويل (جار) رأسمالي. وأخيرا، ينبغي للضامن تعويض الدائن عن خسارة الدين.

الضمانات الموحدة والضمانات التي تُمنح مرة واحدة

4-314 ينبغي التمييز بين الضمانات الموحدة وبين الضمانات التي تُمنح مرة واحدة، على أساس معيارين: (أ) الضمانات الموحدة هي معاملات تتكرر في كثير من الأحيان وتتسم بخصائص متشابهة وتتجميع للمخاطر؛ (ب) تكون الجهات الضامنة قادرة على وضع تقديرات لمتوسط الخسائر على أساس الإحصاءات المتاحة (انظر أيضا الإطار 4-1).

4-315 أما الضمانات التي تُمنح مرة واحدة فهي، على العكس من ذلك، ضمانات ذات طبيعة محددة، وليس بمقدور الجهات الضامنة لها أن تضع تقديرات لمخاطر المطالبات بها. ومنح ضمان المرة الواحدة عملية طارئة لا تُقيّد.

الضمانات التي يمنحها القطاع الحكومي مرة واحدة في حالات محددة من الضائقة المالية

4-316 يمنح القطاع الحكومي ضمانات لمرة واحدة في حالات استثنائية للشركات التي تمر بحالات محددة من الضائقة المالية (كحالة الرصيد السلبي للأموال الخاصة) وعندما يكون احتمال طلب تنفيذ الضمانات عاليا جدا، إلى درجة اعتبار أنه طُلب تنفيذها بمجرد منحها.

4-317 وتعامل ضمانات الحكومة في حالات إنقاذ الشركات على أنها منح ضمانات لمرة واحدة لكيانات تمر بضائقة مالية. ومن الأمثلة على ذلك، عندما لا يكون الكيان قادرا على الوفاء بالتزاماته، أو يواجه صعوبات كبيرة في الوفاء بها بسبب محدودية قدرته على توليد النقد، أو لأن أحداثا استثنائية جعلت تداول أصوله محدودا بشدة. ويؤدي ذلك عادة إلى قيد تحويل رأسمالي في البداية، كما لو أنه طُلب تنفيذ الضمان، لكامل الضمان الممنوح، أو، في حالة وجود تقديرات موثوقة، لمبلغ المطالبة المتوقعة، وهي الخسارة المتوقعة للحكومة.

4-318 ويعامل تفعيل الضمان الممنوح لمرة واحدة بنفس طريقة معاملة تحمل الدين. ويصقّى الدين الأصلي ويُنشأ دين جديد بين الضامن والدائن. وتحمل الدين يعني قيد تحويل رأسمالي لفائدة المدين المتخلف عن السداد. وتقابل التحويل الرأسمالي معاملة مالية، وتحويل للخصم المالي من الشركة إلى الحكومة.

4-319 ويمكن لتفعيل الضمان أن يتطلب أو لا يتطلب تسديدا فوريا للدين. ويوحي مبدأ الاستحقاق فيما يتعلق بوقت التسجيل بوجوب تسجيل تحمّل كامل مبلغ الدين في تاريخ تفعيل الضمان وتحمل الدين. والضامن هو المدين الجديد، وينبغي تسجيل مدفوعات سداده للمبلغ الأصلي، والفائدة المستحقة على الدين الذي تم تحمّله، عند تقديم تلك المدفوعات. وبالتالي، عندما ينطوي طلب تنفيذ الضمانات فقط على تسوية خدمة الدين المستحقة على الدين خلال الفترة المحاسبية، مثلما هو الحال في طلبات النقدية، يسجّل تحويل رأسمالي بمبالغ التسوية. أما في حالة ملاحظة نمط من طلبات تنفيذ الضمان الجزئية، مثل حدوثها ثلاث مرات متتالية، وتوقع استمرارها، يسجّل تحمل للدين.

4-320 وعندما يسدد المدين الأصلي المبالغ المطلوبة إلى الضامن حين تسجيل النفقات على ضمانات سبق طلب تنفيذها، يسجل الضامن إيرادات. غير أنه ينبغي اختبار هذه الإيرادات لتحديد إن كانت تتضمن توزيعا لأرباح متراكمة، في حالة سيطرة الضامن على المدين. وتوزيعات الأرباح المتراكمة هي أرباح موزعة كبيرة مقارنة بمستوى توزيع الأرباح والمكاسب المتحققة مؤخرا.

4-321 ويُستخدم هذا الاختبار لتوزيع الأرباح المتراكمة لتحديد إن كانت تلك الأرباح الموزعة كبيرة بشكل غير متناسب. ويُستخدم لهذا الغرض مفهوم الدخل القابل للتوزيع؛ والدخل القابل للتوزيع لشركة ما يعادل دخل المشاريع، زائداً جميع التحويلات الجارية المستحقة القبض، ناقصاً جميع التحويلات الجارية المستحقة الدفع، ناقصاً تسويات التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية المتصلة بنظام معاشات التقاعد لتلك الشركة. ويسمح ذلك بفحص نسبة الأرباح الموزعة إلى الدخل القابل للتوزيع على مدى الفترة الأخيرة وبتقييم مدى اتساق المستوى الحالي للأرباح الموزعة المعلن عنها مع الممارسة المتبعة مؤخراً، مع قبول درجة ما من التمهيد بين سنة وأخرى. وإذا كان مستوى الأرباح الموزعة المعلن عنها يتجاوز كثيراً المستوى المتوقع، فإنه ينبغي معاملة تلك الزيادة كمعاملة مالية، خاصة ما يتعلق منها بسحب مالك لحصص ملكية من الشركة.

7 - المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

4-322 تنقسم المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين إلى فئتين فرعيتين: (أ) المشتقات المالية عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ((AF71)؛ (ب) خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF72).

4-323 والمشتقات المالية (AF71) هي أدوات مالية مرتبطة بأدوات مالية محددة، أو بمؤشر أو بسلعة أساسية، ويمكن من خلالها، وفي حد ذاتها، الاتجار بمخاطر مالية محددة في الأسواق المالية. وتسند قيمة المشتقة المالية إلى سعر البند الأساسي؛ وهو السعر المرجعي. وقد يكون السعر المرجعي متصلاً بسلعة أساسية، أو بأصل مالي، أو بسعر فائدة، أو بسعر صرف، أو غير ذلك من المشتقات، أو بفرق بين سعرين. ويمكن لعقد المشتقات أن يشير أيضاً إلى مؤشر، أو سلة أسعار، أو غير ذلك من البنود، مثل تبادل حقوق الانبعاثات أو الأحوال الجوية.

4-324 وتستخدم المشتقات المالية لعدة أغراض، منها إدارة المخاطر، وعمليات التحوط المالي، والمراوحة بين الأسواق، والمضاربة، وتعويضات العاملين. وهي تمكن الأطراف من الاتجار في مخاطر مالية محددة، مثل مخاطر أسعار الفائدة، والعملية، وحصص الملكية، والائتمان، التي تتعرض لها كيانات أخرى مستعدة للمجازفة بها، بدون الاتجار في الأصول الرئيسية، عادة. ولذلك يشار إلى المشتقات المالية بمسمى الأصول الثانوية.

4-325 وتشمل المشتقات المالية عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF71) عقود الخيار، والعقود الآجلة، والمبادلات، واتفاقات الأسعار الآجلة، والمشتقات الائتمانية.

4-326 وفي بعض الحالات، تصنّف المشتقات المالية بحسب الأداة (عقود الخيار، والعقود الآجلة، والمشتقات الائتمانية، كنوع محدد من تلك العقود) أو بحسب مخاطرة السوق (مبادلات العملة، ومبادلات سعر الفائدة، وما إلى ذلك).

(أ) عقود الخيار

4-327 عقود الخيار، القابلة للتداول في الأسواق المنظمة وخارجها، هي عقود تعطي لحاملها الحق، ولكن بدون التزام، في الشراء من مُصدر الخيار (خيار الشراء) أو في البيع إلى مُصدر الخيار (خيار البيع) لأصل مالي أو غير مالي (الأداة الأساسية) بسعر محدد مسبقاً (سعر التنفيذ) خلال فترة زمنية معينة (الخيار الأمريكي) أو في تاريخ محدد (الخيار الأوروبي). وقد وُضعت عدة أشكال لعقود الخيار، وهي تُستخدم في الاستراتيجيات التحوطية (مثل عقود خيارات الشراء المتزامنة) واستراتيجيات المضاربة (مثل عقود خيارات الشراء الرباعية). ومن هذه الخيارات البسيطة، اشْتُقت هياكل مدفوعات أكثر تعقيداً.

4-328 ويدفع مشتري الخيار علاوة (سعر الخيار) مقابل التزام محرر الخيار ببيع أو بشراء المبلغ المحدد للأداة الأساسية بالسعر المتفق عليه، أو بأن يدفع لحامل عقد الخيار الفرق بين السعر في العقد والسعر الجاري. وجرى العرف على معاملة ذلك الالتزام كأصل مالي لحامل عقد الخيار، وكخصم مالي لمحرر العقد. وبائعو الخيارات ملزمون بالأداء عندما يمارس مشترو الخيارات حقوقهم بمقتضى عقود الخيار.

4-329 ويمكن اعتبار العلاوة، من الناحية المفاهيمية، بأنها تشمل رسم خدمة تسجّل بشكل منفصل. ولكن في غياب البيانات التفصيلية، يستحسن عدم وضع افتراضات كثيرة لتحديد عنصر تلك الخدمة.

4-330 وسندات الخيار (سندات خيار البيع أو الشراء) هي عقود خيار وينبغي تصنيفها كمشتقات مالية. وهي أدوات مالية قابلة للتداول تعطي حاملها الحق في أن يشتري، وفق شروط محددة وفي مدة زمنية محددة، من مُصدر سند الخيار (وهو عادة شركة) عدداً محدداً من الأسهم أو سندات الدين (نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة 11-119).

4-331 وتشمل سندات الخيار ما يلي:

- (أ) سندات خيار الشراء أو البيع الصادرة على أساس أداة مالية أساسية (سهم أو صندوق متداول متتبع للمؤشرات) أو على أساس مؤشر؛
- (ب) سلال سندات الخيار، سواء كانت سندات خيار شراء أو بيع، صادرة على أساس سلة أو سلتين أو أكثر من الأسهم الأساسية؛

الإطار 4-8

تسجيل أرصدة المشتقات المالية وتدفقاتها

تسمح المشتقات المالية بالاتجار بمخاطر محددة، مثل تغير أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والأسعار، والحالة الائتمانية، في الأسواق المالية كعناصر قابلة للتداول في حد ذاتها. ويتطلب نظام الحسابات القومية لعام 2008 تسجيل المراكز، والمعاملات، وغيرها من التدفقات في الأدوات المالية إذا كانت لها قيمة سوقية أو كان من الممكن تبادلها في السوق، أي أنه بإمكان طرف في عقد ما أن يعكسه بإبرام عقد آخر بأثر عكسي.

والسعر الجاري في السوق لمشتقة مالية يعكس قيمة مطالبة أحد الطرفين على الآخر. وتلك هي القيمة التي تسجل في الميزانية العمومية.

وتسجيلها كأصل أو كخصم يتوقف على القيمة السوقية، التي يمكن أن تتغير بين قيمة إيجابية (فتكون أصلاً) وقيمة سلبية (فتكون خصماً) خلال مدة سريان العقد (ويمكن بالتالي تسجيل نفس المشتقة المالية كأصل أو كخصم خلال عمرها). ويمكن أيضاً لسعر السوق أن يكون صفرياً، كما هو الحال في بداية عقد مبادلة.

وتسجل المشتقات المالية عادة في الميزانيات العمومية بالقيم الإجمالية على أساس القيمة السوقية، ما لم تكن قواعد محاسبة الأعمال التجارية تقضى بتسجيلها خارج تلك الميزانيات. وفي محاسبة الأعمال التجارية، يمكن تصنيف المشتقات المالية تحت الأصول المتبقية إذا كانت لها قيمة إيجابية بالنسبة للوحدة القائمة بالإبلاغ، أو تحت الخصوم المتبقية إذا كانت لها قيمة سلبية، بدون تقديم أي تفاصيل أخرى.

ويمكن أيضاً تسجيل التغيرات في القيمة السوقية لعقود المشتقات المالية بصورة مستقلة أو استنتاجها من مراكز الميزانية العمومية. وتتأثر هذه التغيرات في القيمة السوقية بثلاثة عوامل رئيسية:

- فروق إعادة التقييم بسبب التغيرات في الأداة الأساسية. وعند تداول عقود المشتقات، تكون قيمتها السوقية عادة صفراً، باستثناء عقود الخيارات. وعموماً، يتسبب تغير التوقعات بشأن المتغيرات الأساسية للعقد عند التقييم، مقارنة بالتوقعات التي كانت سائدة بشأن تلك المتغيرات وقت نشوء العقد، في ابتعاد القيمة السوقية للمشتقة المالية عن الصفر.
 - المعاملات في المشتقات المالية. بما أن القيمة السوقية لمشتقة مالية تساوي صافي القيمة الحالية لتدفقات مدفوعاتها المستقبلية، فإن أي مدفوعات تحدث في إطار أي عقد بشأنها ستؤثر على قيمتها السوقية تلك.
 - التغيرات في عدد العقود المحتفظ بها. كلما ارتفع عدد العقود المتجر بها، يرتفع إجمالي مراكز السوق.
- وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل بحسب الظروف السائدة في السوق. وتحوّل مراكز العملات الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام أسعار الصرف لنهاية الفترة.

وللأغراض الإحصائية، تعامل المشتقة المالية بوصفها أداة مالية منفصلة عن الأداة التي يستند إليها العقد. وبالتالي لا تكون مراكز المشتقة المالية المسجلة في الميزانية العمومية مرتبطة بالأداة المالية الأساسية، كما أن تلك المراكز لا تكشف المبلغ الاسمي الذي أُبرم به العقد.

(ج) الأدوات المربوطة بخصص رأس المال المتنامية التي تعطي للمستثمرين الحق في

شراء الأسهم الأساسية بنسبة خصم مئوية مقارنة بالسعر السائد للسهم عند صدوره. وإذا تجاوز السعر الأساسي للسهم سعر الممارسة، يحق للمستثمر أن يحصل على تسوية نقدية في نهاية سند الخيار، تعادل سعر الممارسة مضروباً في عدد سندات الخيار المشتراة. وإذا انخفض

السعر الأساسي للسهم إلى ما دون سعر الممارسة، فإنه يجوز للمستثمر أن يتلقى عدد الأسهم الأساسية أو مبلغا نقديا معادلا لقيمتها؛

(د) الشهادات القابلة للاسترداد، المتنامية أو المتراجعة، والتي تتعقب أداء سهم أساسي بدون اشتراط دفع المستثمر كامل السعر لامتلاك السهم فعليا. وهي تصدر كشهادات متنامية أو متراجعة وبتاريخ انتهاء ثابت وتسمح للمستثمرين باتخاذ موقف "جريء" أو "حذر" من السهم الأساسي، مع إمكانية إنهاء الشهادة مبكرا قبل تاريخ انتهائها، إذا ما تحرك السهم في اتجاه يخالف توقعات المستثمر.

4-332 وكثيرا ما تكون سندات الخيار مرتبطة بأسهم ممتازة (أو بسندات دين) تسمح لمصدرها بدفع أرباح موزعة أو أسعار فائدة أدنى. ويمكن استخدامها لتحسين مردود سند وجعله أكثر جاذبية للمشتريين المحتملين، أو في معاملات حصص الملكية الخاصة. وكثيرا ما تكون سندات الخيار قابلة للفصل عن السهم أو سند الدين وللاتجار بها بشكل مستقل عنهما. وفي حالة سندات الخيار الصادرة بأسهم ممتازة، قد يحتاج حاملها إلى فصلها وبيعها قبل تلقي أرباحها الموزعة.

الإطار 4-9

معاملة عقود الخيار

(أ) خصائص عقود الخيار

عقود الخيار، سواء كانت عقود خيار مسجلة في البورصة أو معروضة خارج الأسواق الرسمية، تعطي حاملها حق الشراء، بدون التزام بالشراء، في فترة زمنية معينة (عقود الخيار الأمريكية) أو في نقطة زمنية معينة (عقود الشراء الأوروبية)، على أصول مالية وغير مالية مثل السلع الأساسية (الأداة الأساسية) بسعر معين (سعر التنفيذ أو سعر الممارسة) من مُصدر عقد الخيار (خيار الشراء)، أو بيعها إلى مُصدر ذلك العقد (خيار البيع). ومقابل ذلك الحق، يدفع المشتري علاوة (سعر الخيار).

وعقود خيار أسعار الفائدة مصممة للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة. وهي تشير إلى الأدوات الأساسية مثل سندات الدين في شكل ورقة مالية ثابتة الدخل، أو سندات إذنية. وهي تمثل الحق في شراء أو بيع كمية إسمية معينة من سندات الدين بسعر محدد. وللتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، تُستخدم عقود خيارات العملة؛ وهي مبالغ بالعملة الأجنبية تُقِيم بسعر صرف محدد. والأدوات الأساسية لعقود خيارات الأسهم المستخدمة للتحوط من مخاطر حصص الملكية هي أسهم فردية أو مؤشرات سهمية.

وعموما، تؤثر أربعة عوامل على سعر الخيار: الفرق بين سعر العقد وقيمة الأداة الأساسية؛ ودرجة تقلب الأداة الأساسية؛ والمدة المتبقية من فترة سريان العقد؛ وأسعار الفائدة في السوق. وفي غياب أسعار سوقية ملحوظة، يمكن حساب تلك القيمة حسابا تقريبا باستخدام صيغة Black-Scholes التي تراعي تلك العوامل الأربعة.

وعند إنجاز العقد، يكون للخيار قيمة سوقية تعادل العلاوة المدفوعة. غير أن قيمته السوقية تتغير بتغير السعر المرجعي واقترب تاريخ الانتهاء. وخلال فترة سريان عقد الخيار، يوجد اتجاه حامله التزام من المشتقة المالية بتسليم الأداة الأساسية أو إمكانية الحصول على مدفوعات؛ وللبائع مطالبة مقابلة. ويحدث ان تقضى فترة الخيار بدون استخدامه، إذا لم تكن للمشتري مصلحة في ممارسة ذلك الخيار.

(ب) تحديد مخاطر أسعار الفائدة وغيرها من مخاطر الأسعار بالنسبة لعقود الخيار

بإمكان مشتري عقد الخيار أن يدير مخاطر الأسعار إدارة فعلية. ويمكنه ذلك من خلال ما يسمى بسمات الكسب/الخسارة لفترة الخيار. لننظر في سعر سند الدين. ولنفترض أن المستثمر يشتري مبلغا معيناً من هذه الأداة المالية، لأنه يفترض أن سعرها سيرتفع وبالتالي أن سعر الفائدة سينخفض. وقد اشترى سند الدين بسعر قدرة 100 مما جعل مركز سندات يتحول، بزيادة سعر أصوله (أو انخفاض سعر الفائدة)، إلى منطقة الكسب (الشكل 1-9-4 (أ)). وإذا انخفض سعر الأصل (ارتفع سعر الفائدة) سيتحول مركزه إلى منطقة الخسارة. ويمثل هذا الاستثمار مركزاً غير تحوطي يتعادل فيه احتمال الكسب مع احتمال الخسارة.

ولتفادي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، يشتري المستثمر، توقعاً من ارتفاعها في أسعار الأصل، عقد خيار (خيار شراء)، يعطيه الحق في شراء سند الدين بسعر تنفيذ محدد (الشكل 1-9-4 (ب)). وتبعاً لتطور سعر سند الدين (بعد خصم العلاوة (=1)، يتحول الشراء إلى منطقة (الكسب) "المالية" حيث تقتصر الخسارة على العلاوة المدفوعة في حالة انخفاض سعر الأصل المالي. وجاذبية هذا الخيار، مقارنة بالمركز غير المضمون، هي محدودية المخاطر في حالة انخفاض سعر الأصل، وعدم محدودية فرص الكسب في حالة ارتفاع ذلك السعر. وينبغي أخذ تكلفة العلاوة (=1) في الاعتبار.

أما مركز بائع خيار الشراء (شراء مكشوف) فهو عكس مركز المستثمر تماماً (الشكل 1-9-4 (ج)). ففي حالة انخفاض سعر الأصل، تكون العلاوة هي كسبه، أما في حالة ارتفاع ذلك السعر فإن خسارته المحتملة تكون غير محدودة.

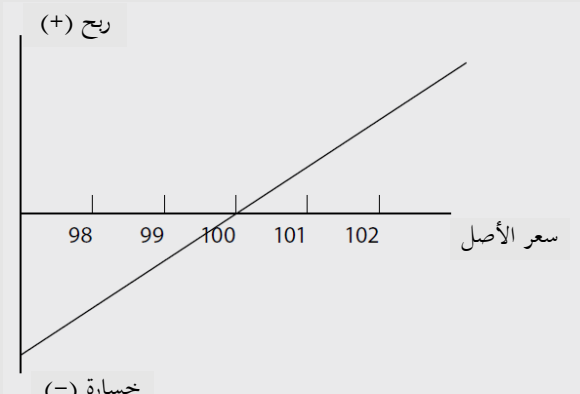
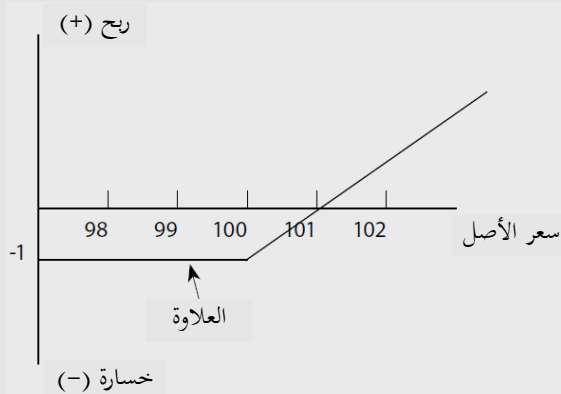
وفي حالات انخفاض أسعار الأصول، يشتري المستثمر عقود خيار (بيع مغطى). ويظهر من سمات الكسب/الخسارة في الشكل 1-9-4 (د) أن حامل عقد الخيار يخسر علاوته إذا ما ارتفعت أسعار الأصول. ويكون كسبه غير محدود إذا ما تغيرت أسعار الأصول في الاتجاه المتوقع. أما بائع عقد الخيار (بيع مكشوف)، فإنه يخسر إذا ما انخفضت أسعار الأصول، في حين يقتصر كسبه على العلاوة التي دفعها حامل عقد الخيار (سمات الكسب/الخسارة في الشكل 1-9-4 (ه)).

الشكل 1-9-4

سمات الكسب والخسارة في عقود الخيار

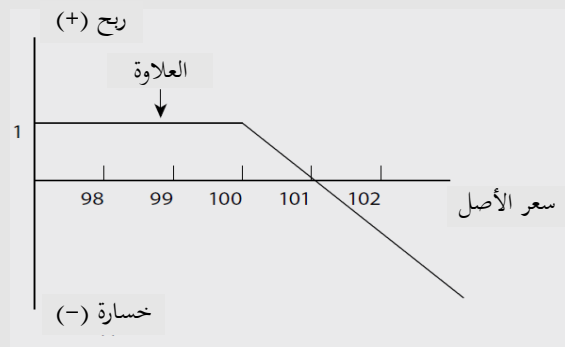
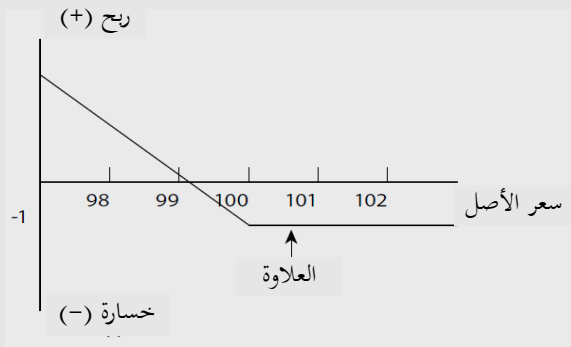
(ب) سمات الربح/الخسارة لشراء أوراق مالية مغطى (شراء خيار الشراء)

(أ) سمات الربح/الخسارة لمركز أوراق مالية غير مغطى

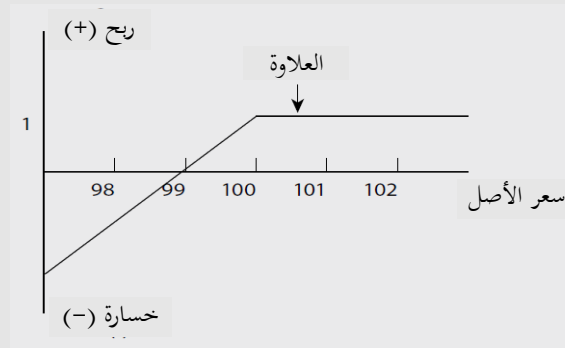


(د) سمات الربح/الخسارة لبيع مغطى (شراء خيار البيع)

(ج) سمات الربح/الخسارة لشراء مكشوف (بيع خيار الشراء)



(هـ) سمات الربح/الخسارة لبيع مكشوف (بيع خيار البيع)



وتكون مكاسب أو خسائر حياة عقود الخيار محدودة أو غير محدودة تبعاً لنوع عقد الخيار ولتطورات سعر الأصل (سعر الفائدة). ويستفيد مشتري عقد خيار الشراء من ارتفاع أسعار الأصول، في حين يتحمل بائعه الخسائر. غير أن مخاطرة مشتري عقد خيار الشراء وأرباح بائعه تقتصر على العلاوة في حالة انخفاض أسعار الأصول. وعلى النقيض من ذلك، فإن مشتري خيار البيع المغطى يحقق مكسباً عندما ينخفض سعر الأصل، وبالتالي يتكبد البائع خسارة. وعندما يرتفع سعر الأصل، تقتصر مخاطرة مشتري خيار البيع وأرباح بائعه على مستوى العلاوة.

الجدول 4-9-1

خصائص عقود خيار الشراء وخيار البيع

الحقوق	الشراء المغطى	الشراء المكشوف	البيع المغطى	البيع المكشوف
الحق في اكتساب الأصل الأساسي بسعر معين	الحق في بيع الأصل الأساسي بسعر معين	استلام العلاوة	دفع العلاوة	استلام العلاوة
ممارسة الخيار تتطلب تسليم الأصل الأساسي بسعر التنفيذ	ممارسة الخيار تتطلب تسليم الأصل الأساسي بسعر التنفيذ	دفع العلاوة	دفع العلاوة	ممارسة الخيار تتطلب تسليم الأصل الأساسي بسعر التنفيذ
$M > (B+P)$	$M > (B+P)$	$M < (B+P)$	$M < (B+P)$	$M > (B+P)$
ربح	ربح	ربح	ربح	ربح
أقصى قدر من الربح	غير محدود	غير محدود	غير محدود	غير محدود
خسارة في حالة	$M < (B+P)$	$M < (B+P)$	$M < (B+P)$	$M < (B+P)$
خسارة	خسارة	خسارة	خسارة	خسارة
أقصى قدر من الخسارة	غير محدود	غير محدود	غير محدود	غير محدود

M = سعر السوق؛ B = سعر الأداة المالية الأساسية؛ P = العلاوة؛ G = الربح؛ V = الخسارة.

ويمكن استخدام سمات الربح/الخسارة لشرح مخاطر أسعار الصرف المتصلة بخيارات العملة. ويفترض أن الشركة اشترت مبلغاً محددًا

من العملة 2 (CU2) بسعر صرف محدد (العملة 1 (CU1)/(CU2)). وفي حالة انخفاض العملة 2، ينتقل مركزها إلى منطقة الربح والعكس بالعكس. ويمكن النظر إلى معاملة الصرف الأجنبي كمركز غير مغطى تتساوى فيه احتمالات الربح والخسارة.

وبدلاً من التعرض لمخاطر سعر الصرف، تشتري الشركة، توقعاً منها ارتفاعاً في سعر صرف العملة 2، عقد خيار شراء (شراء العملة 2). ويعطى هذا الخيار للشركة، في حالة ارتفاع سعر الصرف، نفس النتيجة التي يمنحها المركز غير المغطى، في حين أن تعرضها لمخاطر الخسارة لا يتجاوز مبلغ العلاوة (انظر سمات الربح/الخسارة في الشكلين 1-9-4 (ب) و 1-9-4 (ج) أعلاه).

وإذا كانت الشركة تتوقع انخفاض سعر صرف العملة 2، فإنها تغطي تلك المخاطرة بشراء عقد خيار على ذلك (بيع العملة 2). وتبين سمات الربح/الخسارة في الشكل 1-9-4 (د) أن الشركة، بوصفها حاملة هذا الخيار تخسر العلاوة عندما يرتفع سعر صرف العملة 2، ولكنها تكسب إذا ما تغير سعر الصرف في الاتجاه المتوقع. وبالمقارنة، فإن احتمال حدوث الخسارة كبير بالنسبة لبائع عقد الخيار في حالة انخفاض العملة 2، إذا لم يتم بتغطية مركزه المفتوح، مثلما يبين الشكل 1-9-4 (هـ).

أما بالنسبة لسعر الفائدة وخيارات العملة، فإن مزايا عقود الخيار المتعلقة بمؤشرات أسعار الأسهم وأسعار الأسهم تتمثل في أنه يمكن لمشتري الخيار أن يدير بفعالية مخاطره المتصلة بسعر الأسهم، من خلال عملية شراء خياري إذا كان يتوقع ارتفاع أسعار الأسهم، أو عملية بيع خياري في حالة توقعه انخفاضاً لتلك الأسعار. فعلى سبيل المثال، إذا كان من المتوقع حدوث انخفاض في سوق الأوراق المالية، فإنه من المناسب شراء خيار بيع لحماية حافظة الأسهم.

(ج) معاملة مخاطر الأسعار المتعلقة بعقود الخيار في نظام الحسابات القومية لعام 2008

لعقد الخيار قيمة سوقية تساوي سعر الخيار المدفوع وقت إبرام العقد. ويحدد ذلك الخسارة القصوى لمشتري عقد الخيار، والربح الأقصى لبائعه في حالة عدم ممارسة الخيار. وبالنسبة لتقييم عقود الخيارات المتداولة في البورصة، تُستخدم عادة الأسعار السارية في يوم التداول. وبالنسبة لعقود الخيار خارج الأسواق الرسمية، يمكن استخدام الأسعار السوقية المتاحة. ويمكن في حالات أخرى حساب قيمة عقد الخيار باستخدام نماذج أسعار عقود الخيار (مثل صيغة Black-Scholes المشار إليها أعلاه) أو تحديدها عن طريق أحد صانعي السوق.

وعادة ما يتوقف المبلغ الذي يجب على مشتري عقد الخيار دفعه كعلاوة، على تكلفة الاقتناء، ويسجل كخصم مالي. وبالمثل، يسجل محرم عقد الخيار مبلغاً مقابلاً مستحق القبض خلال فترة سريان العقد. ويمكن إسقاط عقد الخيار بدون غرامة/بدون تبعات مالية إذا لم يجد المشتري مصلحة في ممارسة ذلك الخيار.

وتستند القيود المحاسبية المبينة في الجدول 2-9-4 إلى خيار الشراء، في تاريخ اقتناء الخيار، t (صفر)، وتاريخ انتهاء فترة ممارسة الخيار t (1). وعند الاقتناء، يسجل حق الخيار كأصل مالي (المشتقات المالية عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF71) - علاوة الخيار $p(0) \times q$ - يدفعها مشتري عقد الخيار، وكخصم لبائع العقد (الجدول 2-9-4). (ولا تعامل تكاليف المعاملة الناتجة عن ذلك وغيرها من الرسوم بشكل منفصل هنا، بل ينبغي تسجيلها في حسابات الإنتاج والدخل المناسبة).

الجدول 2-9-4

المعاملة المحاسبية لعقد خيار الشراء

بائع عقد الخيار		مشتري عقد الخيار	
الحساب المالي			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
	$F21 = +p(0) \times q$		$F21 = -p(0) \times q$
$F71 = +p(0) \times q$			$F71 = +p(0) \times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21 = A21 + (p(0) \times q)$		$AF21 = A21 - (p(0) \times q)$
$AF71 = A71 + (p(0) \times q)$			$AF71 = A71 + (p(0) \times q)$

F21 و AF21 = العملة = F71 و AF71 = المشتقات المالية، عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

وإذا تجاوز سعر الأصل الأساسى مستوى سعر التنفيذ، يمارس الخيار (كخيار أمريكي)، لأنه من الممكن اقتناء الأصل الأساسى بسعر منخفض نسبياً، ويبيعه على الفور بسعر مرتفع نسبياً. ويحقق مالك عقد الخيار ربحاً معادلاً للفرق بين السعر السوقى السائد للأصل الأساسى وبين سعر التنفيذ. وتتخذ العلاوة في الاعتبار في هذه الحالة. وإذا لم يمارس مالك عقد الخيار حقه في الخيار قبل انتهاء مدته، تسقط العلاوة من حساب إعادة التقييم. ولا توجد معاملة. ولكن بائع عقد الخيار يحقق كسب حياة، ويتكبد مالك عقد الخيار خسارة حياة (الجدول 4-9-3).

الجدول 4-9-3

المعاملة المحاسبية لعقد خيار الشراء

بائع عقد الخيار		مشتري عقد الخيار	
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11 = -p(0) \times q$	$B103 = -p(0) \times q$	$B103 = -p(0) \times q$	$K11 = -p(0) \times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
		$AF21 = A21 + (p(0) \times q)$	$AF21 = A21 - (p(0) \times q)$
$B103 = BG - (p(0) \times q)$	$B103 = BG - (p(0) \times q)$		

AF21 = مبالغ نقدية؛ K11 = إعادة التقييم؛ B103 أو B103 = كسب حياة أو خسارة حياة.

وعند تصفية (أو بيع) عقد الخيار، يسجل الفرق بين عائدات التصفية (سعر البيع) والقيمة ككسب حياة أو خسارة حياة. وتضاف المكاسب والخسائر، معرباً عنها بتغيرات سعر عقد الخيار، أو تُخصم من/إلى مشتري/بائع عقد الخيار يومياً في حساب "للهامش". وبالرغم من عدم وجود مدفوعات مع عقد الخيار، فإن هناك التزاماً بدفع ثمنه. وتسجل التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لعقد الخيار في حساب إعادة التقييم وفي الميزانية العمومية. والإجراء المبين يتعلق بشراء عقد خيار شراء. وإضافة إلى وقت اقتناء عقد الخيار، t (صفر)، ووقت ممارسة الخيار أو انقضاء مدته، t (2)، يظهر التحديث في t (1) خلال فترة سريان العقد. وفي وقت اقتناء عقد الخيار، t (صفر)، يسجل حق الخيار - كميلغ العلاوة المستحقة الدفع $p(0) \times q$ - كأصل لمشتري عقد الخيار وكخصم لبائعه. ويقابل ذلك اقتناء دفع مسبق (مستحق الدفع/القبض) إلى/من مشتري عقد الخيار وبائعه (الجدول 4-9-4).

الجدول 4-9-4

المعاملة المحاسبية لعقد خيار الشراء

بائع عقد الخيار		مشتري عقد الخيار	
الحساب المالي			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$F71 = +p(0) \times q$			$F71 = +p(0) \times q$
$F89 = +p(0) \times q$	$F89 = +p(0) \times q$		
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
$AF71 = A71 + (p(0) \times q)$			$AF71 = A71 + (p(0) \times q)$
$AF89 = A71 + (p(0) \times q)$	$AF89 = A71 + (p(0) \times q)$		

AF21 = نقدية؛ F71 و AF71 = المشتقات المالية، عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين؛ (F89) و (AF89) = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع.

وتنعكس المكاسب والخسائر (غير المتحققة) خلال الفترة من t (صفر) إلى t (1) في حساب إعادة التقييم وفي t (1) في الميزانية العمومية (الجدول 4-9-5). ولذلك، فإن مكاسب الحيازة تنشأ لمشتري خيار الشراء عندما ترتفع الأسعار، ولمشتري خيار البيع عندما تنخفض الأسعار. والعكس صحيح بالنسبة لبائع عقد الخيار. وتسجل العلاوة ومكاسب الحيازة في الميزانية العمومية.

الجدول 4-9-5

المعاملة المحاسبية لعقد خيار الشراء

بائع عقد الخيار		مشتري عقد الخيار	
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11=(p(1)-p(0))\times q$	$B103=(p(1)-p(0))\times q$	$B103=(1-p(0))\times q$	$K11=(p(1)-p(0))\times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
$AF71=A71-(p(0)\times q)+(p(1)-p(0))\times q$	$B103=BG+(p(1)-p(0))\times q$	$B103=BG+(p(1)-p(0))\times q$	$AF71=A71+(p(0)\times q)+(p(1)-p(0))\times q$
	$AF89=A89+(p(0)\times q)$	$AF89=A89+(p(0)\times q)$	

AF21 = مبالغ نقدية؛ F71 و AF71 = المشتقات المالية، عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين؛ (F89) و (AF89) = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفق؛ K11 = فروق إعادة التقييم؛ B103 و BG = مكاسب حيازة أو خسائر حيازة.

إذا كان السعر أعلى من سعر التنفيذ، يمارس الخيار. ويدفع مالك خيار الشراء العلاوة ويحقق ربحاً قدره $(p(2)-p(0))\times q$ (الجدول 4-9-6).

الجدول 4-9-6

المعاملة المحاسبية لعقد خيار الشراء

بائع عقد الخيار		مشتري عقد الخيار	
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11=(p(1)-p(0))\times q$	$B103=(p(1)-p(0))\times q$	$B103=(1-p(0))\times q$	$K11=(p(1)-p(0))\times q$
الحساب المالي			
ΔL	ΔA	ΔL	ΔA
		$F21=+p(0)\times q$	$F21=-p(0)\times q$
	$F89=-p(0)\times q$	$F89=-p(0)\times q$	
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21=A21+(p(0)\times q)$		$AF21=A21-(p(0)\times q)$
$AF71=A71+(p(0)\times q)+((p(2)-p(0))\times q)$	$B103=BG+(p(2)-p(0))\times q$	$B103=BG+(p(2)-p(0))\times q$	$AF71=A71+(p(0)\times q)+((p(2)-p(0))\times q)$

وإذا لم يمارس مشتري عقد الخيار خياره قبل انتهاء مدة العقد، تُستهلك علاوة العقد وتسقط من حساب إعادة التقييم. وعند تصفية (أو بيع) عقد الخيار، يسجل الفرق بين عائدات التصفية (سعر البيع) والقيمة السوقية للعقد ككسب حيازة.

(د) مخاطر الأسعار المتصلة باتفاقات الحد الأعلى لسعر الفائدة (الحد الأعلى والحد الأدنى والنطاقات)

خصائص الحدود القصوى والحدود الدنيا والنطاقات

عقود الحدود العليا (وتُستخدم للتحوط ضد ارتفاع أسعار الفائدة) هي اتفاقات تعاقدية بين مشتري وبتاع تسمح للمشتري بأن يطلب من بتاع العقد أن يدفع، في فترة زمنية محددة، الفرق بين سعر الحد الأعلى المتفق عليه (سعر التنفيذ) وبين سعر مرجعي محدد دوريا إذا ما تجاوز سعر الفائدة المرجعي سعر التنفيذ. وفي المقابل، على المشتري أن يدفع علاوة الحد الأعلى (إما بشكل متناسب، أو بخصم سنوي في بداية فترة عقد السقف). وبما أنه يوجد خلال فترة العقد حق خيار مستقل لكل تاريخ لتحديد سعر الفائدة المرجعي، فإن عقد الحد الأعلى يماثل سلسلة من الخيارات الفردية بمهلة زمنية متزايدة. ويسمى التاريخ الذي يحدّد فيه السعر "تاريخ التمديد" ويجب أن يُحسب بشكل منفصل عن علاوة الحد الأعلى. ومجموع سعر عقد الحد الأعلى، أي العلاوة، هو مجموع علاوات جميع الخيارات الفردية.

ويقابل عقد الحد الأعلى عقد الحد الأدنى (الذي يُستخدم للتحوط من انخفاض أسعار الفائدة). وعقد سعر الفائدة الأدنى هو اتفاق تعاقدية بين مشتري وبتاع يوافق فيه بتاع العقد على أن يدفع، في فترة زمنية محددة، الفرق بين السعر المتفق عليه (سعر التنفيذ) وسعر مرجعي محدد. وفي المقابل، يوافق المشتري على دفع علاوة.

ويستخدم مصطلحا "الحد الأعلى" و "الحد الأدنى" سواء كانت الأداة الأساسية لعقد الخيار قرضا (للتحوط ضد ارتفاع أسعار الفائدة) أو وديعة (للتحوط ضد انخفاض أسعار الفائدة) أو، من زاوية نظر المشتري، شراء أو بيعا.

وتُحسب علاوات هذه الخيارات المرتبطة بالأداء على أساس نماذج تسعير الخيارات.

ويُفترض أن اتفاقات الحد الأعلى لسعر الفائدة تقابل خيارات ذات مهل زمنية مختلفة. ولذلك، فإن علاوة الحد الأعلى المستحقة الدفع تُحسب بجمع علاوات الخيارات الفردية. وبعد أن يدفع المشتري العلاوة إلى البتاع، لا تكون عليه التزامات أخرى. ويقوم المشتري في كل "تاريخ تمديد" بمقارنة سعر التنفيذ لعقد الحد الأعلى أو الحد الأدنى بالسعر الجاري (مثل سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن). ويمارس الخيار إذا كانت ممارسته تخدم مصلحته. وعلى العكس من ذلك، يتلقى بتاع عقد الحد الأعلى أو الحد الأدنى للعلاوة، وعليه الوفاء بالالتزام الأساسي للعقد، عندما يطلب المشتري منه ذلك. وتجري مدفوعات التعويض، تبعا لذلك، في أي وقف متفق عليه للحدود العليا أو الدنيا.

المخاطر المتصلة بعقود الحدود العليا والحدود الدنيا والنطاقات

وعلى غرار عقود الخيار، تتسم عقود الحد الأعلى وعقود الحد الأدنى بسمات مخاطر غير متناظرة. وبذلك تكون مخاطر سعر الفائدة (مكاسب أو خسائر الحيازة) غير محدودة أو محدودة بمستويات الحد الأعلى أو الحد الأدنى تبعا لاتجاه السوق. ويستفيد مشتري عقد الحد الأعلى من انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع أسعار الأوراق المالية)، في حين يتحمل البتاع الخسائر. وعندما ترتفع أسعار الفائدة، تقتصر خسارة المشتري على مبلغ العلاوة، مثل ربح البتاع.

وعلى العكس من ذلك، يكسب المشتري عندما ترتفع أسعار الفائدة (تنخفض أسعار الأوراق المالية)، ويخسر البتاع تبعا لذلك. وتقابل أرباح المشتري خسائر البتاع، والعكس بالعكس. وتقتصر خسارة مشتري عقد خيار البيع وأرباح البتاع على مبلغ العلاوة في حالة انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع أسعار الأوراق المالية).

ويسمى الجمع بين عقد حد أعلى (الحد الأعلى لسعر الفائدة) وعقد حد أدنى (الحد الأدنى لسعر الفائدة) "نطاقا".

معاملة مخاطر تغيرات أسعار عقود الحد الأعلى والحد الأدنى والنطاقات في نظام الحسابات القومية لعام 2008

تعامل اتفاقات الحد الأعلى لسعر الفائدة كعقود خيار في الحسابات. وبناء على ذلك، ينبغي تسجيل عقود الحد الأعلى أو عقود الحد الأدنى المشتراة أو المباعة، فضلا عن عقود الخيار الأخرى، بوصفها أصولا أو خصوما مالية (مشتقات مالية (AF71)) عند اقتنائها كعلاوات مستحقة الدفع. وفي حالة دفع العلاوة على أقساط وليس على دفعة واحدة، ينبغي تسجيل خصم مالي بذلك. وفي المقابل، ينبغي للبائع أن يسجل أصلا ماليا.

ويتم الدفع في نهاية الفترة في حالة عقود الحد الأعلى، والحد الأدنى، والنطاقات. ويسجل التعويض ك مبلغ مستحق القبض من بائع اتفاق الحد الأعلى لسعر الفائدة، إضافة إلى العلاوة.

والخيارات الفرعية الفردية تنتهي مع مرور الوقت وبالتالي فإن مخاطر تغير الأسعار تنخفض خلال مدة تلك الخيارات. ولهذا السبب، ينبغي تسوية العلاوة على أساس تناسبي. وفي تاريخ كل تحديد (تاريخ التمديد) ينتهي سريان جزء من اتفاق الحد الأعلى لسعر الفائدة ويمارس بدفع مبلغ تعويضي. وينبغي استثناء مبلغ العلاوة المعزو لخيارات الأسهم من مجموع العلاوة في تاريخ التحديد. وكطريقة بديلة، يمكن أيضا تسجيل العلاوة المدفوعة أو المقبوضة ك مبلغ مستحق القبض أو الدفع.

(ب) العقود الآجلة

4-333 العقود الآجلة هي عقود مالية يتفق فيها طرفاها على تبادل كمية معينة من أصل

أساسي (مالي أو غير مالي) بسعر تعاقدى محدد (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد.

4-334 والعقود المستقبلية هي عقود آجلة متداولة في الأسواق المنظمة⁽¹²⁷⁾. وتلك العقود

وغيرها من العقود الآجلة تسوّى عادة، ولكن ليس في جميع الأحوال، بمدفوعات نقدية أو بتقدم أصول مالية أخرى تختلف عن الأصل الأساسي، وبالتالي، فإن تقييمها وتداولها يكونان منفصلين عن تقييم وتداول الأصل الأساسي. وتشمل العقود الآجلة الشائعة الاستعمال، المبادلات، واتفاقات الأسعار الآجلة.

4-335 ويمكن وصف الاختلافات بين العقود الآجلة وعقود الخيار كالتالي:

(أ) في البداية، لا توجد عادة مدفوعات مسبقة للعقد الآجل، وقيمتها السوقية تساوي صفراً؛ وفي حالة عقد الخيار، تُدفع علاوة عند إبرام العقد، وقيمة العقد في بدايته تساوي قيمة العلاوة؛

(ب) ومع تغير أسعار السوق، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف خلال فترة سريان العقد الآجل، يمكن أن تتحول قيمته إلى قيمة إيجابية بالنسبة لأحد طرفيه (كأصل مالي) وإلى قيمة سلبية مقابلة (كخصم مالي) للطرف الآخر؛ ويمكن للطرفين تبادل هذه المراكز، تبعاً للتطورات السوقية في الأداة المالية الأساسية، وفي غيرها، فيما يتصل بسعر التنفيذ المتفق عليه في العقد. وهذه الخاصية تجعل تحديد المعاملات في الأصول المالية بمعزل عن المعاملات في الخصوم المالية ممارسة غير عملية، وربما لا معنى لها. ولذلك فإن المعاملات في العقود الآجلة، خلافاً

(127)العقود الآجلة يمكن أيضا موازنة مخاطرها.

للمعاملات في الأدوات المالية الأخرى، تسجّل عادة بالقيم الصافية للأصول والخصوم. وفي حالة عقد الخيار، يكون المشتري دائما هو الدائن، ومحرر العقد هو المدين؛
(ج) وعند حلول أجل الاستحقاق، يكون الوفاء بالعقد الآجل إلزاميا، في حين يقرر مشتري عقد الخيار أن يسترده أو لا يسترده. وبعض عقود الخيار تُسترد بصفة آلية عندما يجل أجل استحقاقها وهي "في حالة ربحية".

الإطار 10-4 معاملة العقود المستقبلية العقود المستقبلية

العقود المستقبلية هي عقود آجلة لها قيمة سوقية لأنها قابلة للتداول أو لأنه من الممكن موازنة مخاطرها. وهي تتضمن التزاما بتسليم كمية معينة من أداة أساسية يمكن أن تكون سلعة، أو عملة، أو ورقة مالية، أو سلة من الأوراق المالية، في تاريخ محدد وبسعر محدد. ويمكن أن تكون الأداة الأساسية أيضا مؤشرا.

وتتسم العقود المستقبلية بالخصائص التالية. هي تحدد الأداة الأساسية المستخدمة، ومبلغ العقد، وتاريخ الاستحقاق، والقواعد المتعلقة بسلامة الأداء وبالتسوية النهائية. وهي متداولة في أسواق الأوراق المالية؛ وبالتالي، فإن إمداد الالتزامات وشراءها يكون مع نظام مقاصدة سوق الأوراق المالية. وبالنسبة لكل عقد مقاصدة تُدفع وديعة نقدية (الهامش الأولي) كضمان لتغطية أي مخاطر تسوية، وتُسترد بعد غلق العقد أو تسويته. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مشتري العقد المستقبلي أو بائعه بالمشاركة في نظام الهامش بمدفوعات تعويضية يومية عن الربح والخسارة (هامش ضمان القيمة).

ويمكن استخدام العقود المستقبلية لتحويل المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، وأسعار حصص الملكية، وأسعار الصرف. وتبعا لطبيعة الخطر الملحوظ، يفرّق بين العقود المستقبلية لأسعار الفائدة، والعقود المستقبلية للمؤشرات السهمية، والعقود المستقبلية للعمليات.

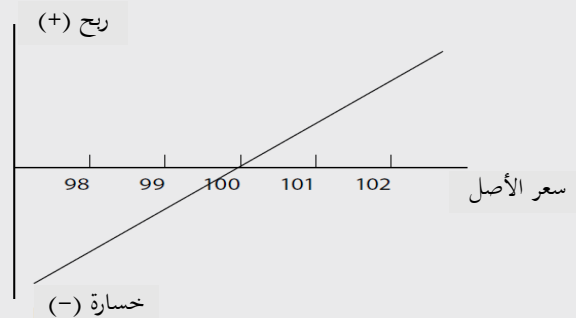
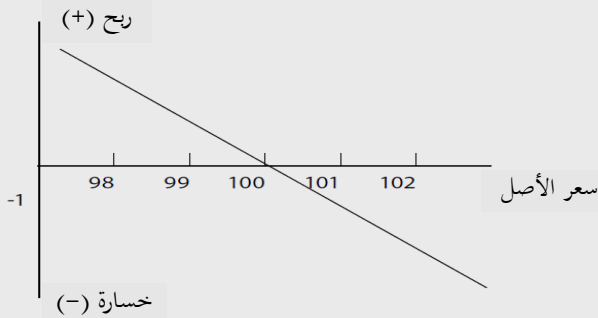
المخاطر الاقتصادية للعقود المستقبلية

إن المخاطر الاقتصادية المتصلة بتداول العقود المستقبلية، أساسا، مخاطر غير محدودة ومتناظرة. ويمكن توضيح ذلك استنادا إلى ما تتسم به تلك العقود من سمات الربح/الخسارة. والمركزان الممكنان في الاتجار بالعقود المستقبلية هما المركز المغطى والمركز المكشوف. وينتج المركز المغطى عن شراء عقد مستقبلي؛ وينتج المركز المكشوف عن بيع عقد مستقبلي. وترد في الشكل 1-10-4 سمات الربح/الخسارة للمركزين الممكنين للعقود المستقبلية.

الشكل 1-10-4

سمات الربح/الخسارة للعقود المستقبلية (أ) سمات الربح/الخسارة لمركز مغطى

(ب) سمات الربح/الخسارة لمركز مكشوف



يمكن شرح مخاطر العقود المستقبلية لسعر الفائدة (مكاسب وخسائر الحيازة) كالتالي: يستفيد مشتري العقد المستقبلي من انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع أسعار الأوراق المالية)، في حين يتحمل البائع الخسائر. وعلى العكس من ذلك، يكسب بائع العقد المستقبلي لسعر الفائدة عندما ترتفع أسعار الفائدة (تنخفض أسعار الأوراق المالية)، ويخسر مشتري العقد. وتقابل أرباح المشتري خسائر البائع، والعكس بالعكس.

وتنشأ مكاسب حيازة في شراء (مكشوف) وبيع تبعاً لذلك العقد المستقبلي لسعر الفائدة إذا ما انخفض سعر الفائدة وارتفع سعر العقد المستقبلي المقابل خلال فترة سريان العقد المستقبلي لسعر الفائدة الجاري. وتبعاً لافتراض التناظر، تنشأ خسائر حيازة إذا ما ارتفع سعر الفائدة خلال فترة سريان العقد. وتنشأ مكاسب حيازة في بيع (مكشوف) ويشتري تبعاً لذلك العقد المستقبلي لسعر الفائدة إذا ما ارتفع سعر الفائدة وانخفض سعر العقد المستقبلي المقابل خلال فترة سريان العقد المستقبلي لسعر الفائدة الجاري. وتنشأ خسائر حيازة إذا ما انخفض سعر الفائدة خلال فترة سريان العقد المستقبلي.

وتحسب مكاسب وخسائر الحيازة على أساس الفرق بين أسعار العقود المستقبلية. ومن الأمثلة على ذلك بيع 15 عقداً مستقبلياً مقابل 1 مليون وحدة نقدية لمدة ثلاثة أشهر بسعر مستقبلي يبلغ 92.7 في المائة ثم شراؤه بعد ثلاثة أشهر بسعر 91.8 في المائة.

فخلال فترة سريان العقد المستقبلي، انخفض سعر العقد المستقبلي (نتيجة ارتفاع سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن) مما جعل عملية (إعادة) الشراء اللاحقة بسعر أدنى تحقق مكسب حيازة، وهو ما يمكن حسابه وفقاً للصيغة $G=(p(t)-p(0))q$. ويشتق سعر العقد المستقبلي في النقطة الزمنية t بالصيغة $p(t)=0.918 \times 3 \text{ months}/12 \text{ months}$, and at time 0, as $p(0) = 0.927 \times 3 \text{ months}/12 \text{ months}$ بالصيغة $q=15 \text{ futures per CU1 1 million}$ لكل عقد مستقبلي.

وبذلك يكون مكسب الحيازة كالتالي: $G=(0.2295-0.23175) \times (-\text{CU1 15 million}) = \text{CU1 33,750}$.

وإذا ما ارتفع سعر العقد المستقبلي خلال مدة سريانه، (نتيجة انخفاض سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن)، فإن إعادة الشراء بسعر أعلى وفي مرحلة لاحقة تكون قد أسفرت عن خسارة حيازة. فسر العقد المستقبلي البالغ 94 في المائة، مثلاً، يؤدي، وفق نفس الافتراضات، إلى خسارة قدرها $G=(0.235-0.23175) \times (-\text{CU1 15 million}) = -\text{CU1 48,750}$.

معاملة مخاطر أسعار للعقود المستقبلية في نظام الحسابات القومية لعام 2008

تساوي القيمة السوقية لعقد مستقبلي، عند إبرامه، صفراً. ولكن تغيرات سعر الأداة الأساسية ومدفوعات الهامش المشتقة منها تسجل كمعاملات وفي الميزانيات العمومية.

وتنقسم الهوامش إلى عناصر قابلة للرد وعناصر غير قابلة للرد (هوامش قابلة للرد وهوامش غير قابلة للرد). والعنصر القابل للرد هو أساساً الهامش الأولي، أما العناصر غير القابلة للرد فهي هوامش ضمان القيمة. ويسجل العنصر القابل للرد كمدفوعات مسبقة (F89) والعنصر غير القابل للرد تحت المشتقات المالية (F71). وما لم تُسدّد الهوامش القابلة للرد، نقداً، فإنها تدرج في الميزانية العمومية للطرف المضمون (غرفة المقاصة). أما إذا استُخدمت الأوراق المالية كضمان، فلا تسجل أي معاملات لأنه لم يحدث انتقال للملكية.

وفي المثال (الجدول 1-10-4)، يمثل شراء العقد المستقبلي في t (صفر) الهامش الأولي (im) من التاجر، $im \times q$ ، لدفعه إلى غرفة المقاصة (F21). وبما أنه يوجد مبلغ ضمان قابل للرد ومتعلق بالهامش الأولي، فإنه يسجل في الحساب المالي كمدفوعات مسبقة (F89).

الجدول 1-10-4

المعاملة المحاسبية لعقد مستقبلي

غرفة المقاصة		الوسيط المالي	
الحساب المالي			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
	$F21 = + im \times q$		$F21 = - im \times q$
$F89 = + im \times q$			$F89 = + im \times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21 = A21 + (im \times q)$		$AF21 = A21 - (im \times q)$
$AF89 = A79 + (im \times q)$			$AF89 = A89 + (im \times q)$

im = الهامش الأولي؛ $F21$ و $AF21$ = العملة؛ $F89$ و $AF89$ = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع.

يُفترض أن سعر العقد المستقبلي p في t (1)، يقل عن السعر الأولي p (صفر)، فيسجل الفرق كخسارة حيازة. وعلى غرفة المقاصة أن تدفع إلى الوسيط المالي هامش ضمان للقيمة بذلك المبلغ (الجدول 4-10-2).

الجدول 4-10-2

المعاملة المحاسبية لعقد مستقبلي

غرفة المقاصة		الوسيط المالي	
الحساب المالي			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
	$F21 = +(p(1) - p(0)) \times q$		$F21 = -(p(1) - p(0)) \times q$
$F71 = +(p(1) - p(0)) \times q$			$F71 = +(p(1) - p(0)) \times q$
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11 = -(p(1) - p(0)) \times q$	$B103 = -(p(1) - p(0)) \times q$	$B103 = -(p(1) - p(0)) \times q$	$K11 = -(p(1) - p(0)) \times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21 = A21 + (im \times q) + (p(1) - p(0)) \times q$		$AF21 = A21 - (im \times q) - (p(1) - p(0)) \times q$
$AF71 = A71 + (p(1) - p(0)) \times q - (p(1) - p(0)) \times q$	$B103 = B - (p(1) - p(0)) \times q$	$B103 = B - (p(1) - p(0)) \times q$	$AF71 = A71 + (p(1) - p(0)) \times q - (p(1) - p(0)) \times q$
$AF89 = A89 + (im \times q)$			$A89 = A89 + (im \times q)$

im = الهامش الأولي؛ $F21$ و $AF21$ = العملة؛ $F71$ و $AF71$ = المشتقات المالية؛ $AF89$ = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع؛ $K11$ = إعادة التقييم؛ $B103$ و BG = مكاسب حيازة أو خسائر حيازة.

وإذا كان سعر العقد المستقبلي في t (2) أعلى من السعر في t (1)، يُعتبر الفرق مكسب حيازة ويُحتسب كهامش ضمان للقيمة لوسيط غرفة المقاصة (الجدول 4-10-3).

الجدول 4-10-3

المعاملة المحاسبية لعقد مستقبلي

غرفة المقاصة		الوسيط المالي	
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11=(p(2)-p(1))\times q$	$B103=(p(2)-p(1))\times q$	$B103=(p(2)-p(1))\times q$	$K11=(p(2)-p(1))\times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21=A21+(im\times q)+(p(1)-p(0))\times q$		$AF21=A21-(im\times q)-(p(1)-p(0))\times q$
$AF71=A71+(p(1)-p(0))\times q-$ $(p(1)-p(0))\times q+(p(2)-p(1))\times q$	$B103=B-(p(1)-p(0))\times$ $q+(p(2)-p(1))\times q$	$B103=B-(p(1)-p(0))\times$ $q+(p(2)-p(1))\times q$	$AF71=A71+(p(1)-p(0))\times$ $q-(p(1)-p(0))\times q+(p(2)-p(1))\times q$
$AF89=A89+(im\times q)$			$AF89=A89+(im\times q)$

im = الهامش الأول؛ $F21$ و $AF21$ = العملة؛ $F71$ و $AF71$ = المشتقات المالية؛ $AF89$ = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفء؛ $K11$ = إعادة التقييم؛ $B103$ و BG = مكاسب حيازة أو خسائر حيازة.

وإذا كان سعر العقد المستقبلي في t (3) أعلى من السعر في t (2)، ينتج عن ذلك ربح تجاري إضافي يضاف إلى حساب الهامش (الجدول 4-10-4).

الجدول 4-10-4

المعاملة المحاسبية لعقد مستقبلي

غرفة المقاصة		الوسيط المالي	
حساب إعادة التقييم			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
$K11=(p(3)-p(2))\times q$	$B103=(p(3)-p(2))\times q$	$B103=(p(3)-p(2))\times q$	$K11=(p(3)-p(2))\times q$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21=A21+(im\times q)+(p(1)-p(0))\times q$		$AF21=A21-(im\times q)-(p(1)-p(0))\times q$
$AF71=A71+(p(1)-p(0))\times$ $q-(p(1)-p(0))\times q+(p(2)-p(1))\times$ $q+(p(3)-p(2))\times q$	$B103=B-(p(1)-p(0))\times$ $q+(p(2)-p(1))\times q+(p(3)-p(2))\times q$	$B103=B-(p(1)-p(0))\times$ $q+(p(2)-p(1))\times q+(p(3)-p(2))\times q$	$AF71=A71+(p(1)-p(0))\times$ $q-(p(1)-p(0))\times q+(p(2)-p(1))\times$ $q+(p(3)-p(2))\times q$
$AF89=A89+(im\times q)$			$AF89=A89+(im\times q)$

im = الهامش الأول؛ $F21$ و $AF21$ = العملة؛ $F71$ و $AF71$ = المشتقات المالية؛ $AF89$ = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفء؛ $K11$ = إعادة التقييم؛ $B103$ و BG = مكاسب حيازة أو خسائر حيازة.

وفي حالة بيع العقد المستقبلي في t (3)، فإن الوسيط المالي يتلقى مكسب في شكل هامش أولي وبيع (الجدول 5-10-4).

الجدول 5-10-4

المعاملة المحاسبية لعقد مستقبلي			
غرفة المقاصة		الوسيط المالي	
الحساب المالي			
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية
	$F21 = -(im \times q) - (p(3) - p(1)) \times q$		$F21 = (im \times q) + (p(3) - p(1)) \times q$
$F89 = -(im \times q)$	$F71 = +(p(3) - p(1)) \times q$		$F71 = -(p(3) - p(1)) \times q$
			$F89 = -(im \times q)$
الميزانية العمومية			
الخصوم	الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية
	$AF21 = A21 + (p(3) - p(0)) \times q$		$AF21 = A21 + (p(3) - p(0)) \times q$
	$B103 = B - (p(3) - p(0)) \times q$	$B103 = B + (p(3) - p(0)) \times q$	

im = الهامش الأولي؛ $F21$ و $AF21$ = العملة؛ $F89$ و $AF89$ = الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع؛ $B103$ و BG = مكاسب حياة أو خسائر حياة.

(ج) المبادلات

4-336 المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين يتفقان على القيام، في فترة زمنية ووفق قواعد محددة سلفاً، بتبادل تدفقات مدفوعات قيمة افتراضية تمثل المبلغ الأصلي. وأكثر أنواع هذه المبادلات شيوعاً، هي مبادلات سعر الفائدة، ومبادلات النقد الأجنبي، ومبادلات العملة.

4-337 ومبادلات سعر الفائدة هي مدفوعات فائدة من طبيعة مختلفة (سعر ثابت، أو سعر عائماً، أو سعران عائمان مختلفان، أو سعر ثابت في عملة وعائماً في عملة أخرى، وما إلى ذلك) على قيمة افتراضية تمثل المبلغ الأصلي. وكثيراً ما تكون التسوية من خلال مدفوعات نقدية صافية تساوي الفرق الجاري بين سعري الفائدة المنصوص عليهما في العقد والمطبق على القيمة الافتراضية للمبلغ الأصلي المتفق عليها.

4-338 ومبادلات النقد الأجنبي (بما في ذلك العقود الآجلة) هي معاملات بعملات أجنبية وبسعر صرف محدد في العقد.

4-339 وتنطوي مبادلات العملة على تبادل لتدفقات نقدية متصلة بمدفوعات الفائدة وعلى تبادل لمبالغ أصلية بسعر فائدة متفق عليه، في نهاية العقد.

المعاملة الإحصائية للمبادلات

الهيكل الأساسي للمبادلات

4-340 تقوم جميع المبادلات على نفس الهيكل الأساسي. يتفق طرفان، هما النظيران، على تبادل مقادير معينة من أصل أساسي، هي "القيم الافتراضية"، تميزا لها عن المبادلات النقدية المادية، أو "القيم الفعلية". ويمكن للمبادلة أن تشمل مبادلة واحدة لقيمة افتراضية، أو مبادلتين، أو سلسلة من المبادلات، كما يمكن ألا تشمل أي مبادلة لقيم افتراضية. وبين مبادلات القيم الافتراضية، يدفع كل من النظيرين إلى الآخر مدفوعات لاستخدام الأصول الأساسية. ويمكن تفسير الهيكل الأساسي كالتالي: يقدم النظير الأول مدفوعات دورية بسعر ثابت (قسمة المبادلة) لاستخدام أصول النظير الثاني. وفي الوقت نفسه، يقدم النظير الثاني مدفوعات دورية بسعر عائم لاستخدام أصول النظير الأول.

4-341 ويشترك في ترتيب المبادلة وسيط مالي (وسيط المبادلة) يكون نظيرا للمستخدمين النهائيين معا. ويستفيد وسيط المبادلة من الفرق بين سعري الشراء والبيع الذي يفرضه على قسيمة المبادلة.

4-342 ويبين الشكل 1-4 التدفقات النقدية المرتبطة بمبادلة عادية.

(أ) ويبين الشكل 1-4 (أ) التبادل الأولي للقيم الافتراضية، وهو تبادل اختياري بمعنى أنه ليس مطلوباً في جميع المبادلات؛

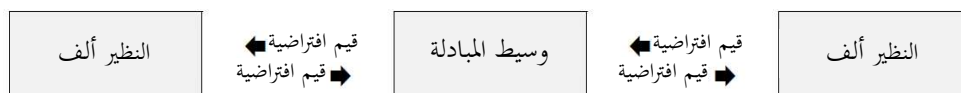
(ب) ويبين الشكل 1-4 (ب) مدفوعات الاستخدام الدورية؛

(ج) ويبين الشكل 1-4 (ج) إعادة تبادل القيم الافتراضية وهي، على غرار التبادل الأولي للقيم الافتراضية، تبادل اختياري بمعنى أنها ليست مطلوبة في جميع المبادلات.

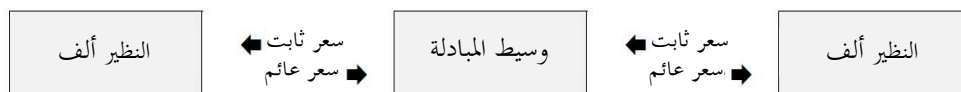
الشكل 1-4

المبادلات

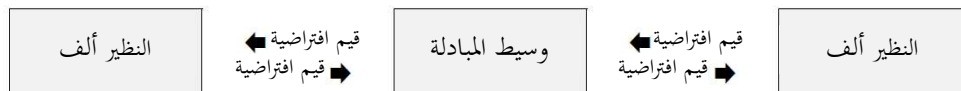
(أ) مبادلة: تبادل أولي لقيم افتراضية (اختياري)



(ب) مبادلة: الاستخدام الدوري لمدفوعات الشراء (إلزامي)



(ج) مبادلة: إعادة مبادلات قيم افتراضية (اختياري)



مبادلات أسعار الفائدة

4-343 في مبادلات أسعار الفائدة، تأخذ القيم الافتراضية موضع المبادلة شكل مبالغ مالية، هي المبالغ الأصلية الافتراضية. والمبالغ الأصلية الافتراضية موضع المبادلة متطابقة في الحجم ومقومة بنفس العملة. وبما أن مدفوعات الاستخدام الدوري، وتسمى الفائدة، هي أيضا بنفس العملة، فإن قيمة المبالغ الافتراضية هي وحدها التي تحتاج إلى مبادلة في تواريخ التسوية الدورية.

4-344 وفي أكثر أشكال مبادلات سعر الفائدة شيوعا، يتبادل النظيران قروضا بسعر فائدة ثابت بقروض بسعر فائدة عائم. وحسب الممارسة السائدة في السوق، يسمى دافع السعر الثابت الذي له مركز مغطى، في مبادلة سعر فائدة ثابت/عائم، متلقي المبادلة (أو المشتري)، في حين يكون دافع السعر العائم الذي له مركز مكشوف، في مبادلة سعر فائدة ثابت/عائم، مقدم المبادلة (أو البائع).

4-345 وفي تاريخ بداية مبادلة سعر فائدة ثابت/عائم، ينفذ عقد المبادلة عادة "بالقيمة المالية"، ويقال إن النظيرين في مركز مبادلة ذات قيمة ظاهرية (أو في مبادلة بقيمة مالية متساوية) لأنه لا تحدث مبادلة نقدية أولية بين الطرفين. وبالتالي، فإن عقد مبادلة أسعار الفائدة لا يمثل، في تاريخ بدايته، لا أصلا ولا خصما لأي من الطرفين. أما بعد ذلك التاريخ، فإن أي حركة في سعر الفائدة في السوق يمكن أن تتسبب في جعل القيمة السوقية لعقد المبادلة إيجابية لأحد الطرفين وسلبية للآخر.

4-346 فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض السعر السوقي الثابت/العائم لمبادلة أسعار الفائدة (معربا عنه بسعر الفائدة الثابت لعقد المبادلة) إلى جعل عقد المبادلة الجاري خصما ماليا بالنسبة للطرف الموجود في مركز مغطى (أي دافع السعر الثابت في المبادلة) وأصلا ماليا للطرف الموجود في مركز مكشوف (أي دافع السعر العائم في المبادلة). ويؤدي ارتفاع السعر السوقي الثابت/العائم لمبادلة أسعار الفائدة إلى تحقيق كسب للطرف الموجود في مركز مغطى (المشتري) وإلى خسارة للطرف الموجود في مركز مكشوف (البائع).

4-347 فعلى سبيل المثال، قدمت مؤسسة غير مالية قرضا مدته خمس سنوات وقيمه 50 مليون وحدة نقدية لتمويل تكاليف البناء في مشروع. ويحمل القرض سعر فائدة قدره 8 في المائة. وبالتالي، تبلغ مدفوعات الفائدة السنوية 4 ملايين وحدة نقدية. وتُدفع الفائدة سنويا، ويسدّد أصل القرض في نهاية السنوات الخمس.

4-348 وتريد المؤسسة المالية مبادلة مدفوعات الفائدة خلال فترة السنوات الخمس، البالغة 4 ملايين وحدة نقدية، (مدفوعات الفائدة الثابتة السعر) بمدفوعات سنوية عائمة السعر. وبإمكان المؤسسة المالية أن تقترض بسعر فائدة قدره 6 في المائة قرضا مدته خمس سنوات. ولذلك، فإن الفائدة التي تتلقاها والبالغة 4 ملايين وحدة نقدية يمكن أن تغطي قرضا بسعر

ثابت قدره 4 ملايين وحدة نقدية/0.06=66.67 مليون وحدة نقدية. وتلك القيمة هي القيمة الافتراضية للمبلغ الأصلي للمبادلة.

4-349 ويمكن المؤسسة المالية بناء مبادلة سعر الفائدة كالتالي:

(أ) تقترض 66.67 مليون وحدة نقدية بسعر فائدة ثابت قدره 6 في المائة لمدة خمس سنوات، وتقرض في الوقت نفسه نفس المبلغ بسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن. ونفترض أن سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن يبلغ 5 في المائة. ويبيّن الجدول 4-17 صافي التدفقات النقدية الناتجة عن هذه الاستراتيجية؛

(ب) ولا توجد تدفقات نقدية صافية في بداية السنة 1. وفي نهاية السنة 5 يُستخدم المبلغ الأصلي للاستثمار القصير الأجل لسداد مبلغ القرض وقدره 66.67 مليون وحدة نقدية؛

(ج) فما الذي تبقى؟ تدفق نقدي يعادل الفرق بين الفائدة المكتسبة (0.01 × سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن × 66.67 مليون وحدة نقدية) والنفقات على القرض الثابت سعر الفائدة، البالغة 4 ملايين وحدة نقدية. وتتلقى المؤسسة المالية أيضا 4 ملايين وحدة نقدية في السنة من تمويل المشروع، فتكون قد حوّلت المدفوعات الثابتة إلى مدفوعات عائمة مرتبطة بسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن؛

(د) وتوجد طريقة أيسر للقيام بذلك. تتصل المؤسسة المالية بتاجر عقود مبادلات وتتفق معه على مبادلة ثابتة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن، مدتها خمس سنوات بمبلغ افتراضي قدره 66.67 مليون وحدة نقدية.

4-350 والاستراتيجيتان تساويان سلسلة من العقود الآجلة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن. والأسعار الآجلة هي 0.01 السعر 1 للفائدة المعمول به بين مصارف لندن 66.67 مليون وحدة نقدية، والسعر 2 للفائدة المعمول به بين مصارف لندن 66.67 مليون وحدة نقدية، إلى غير ذلك. وأسعار العقود الآجلة المتفاوض بشأنها بشكل منفصل لا تكون 4 ملايين وحدة نقدية لأي سنة، ولكنها تساوي القيم الحالية للمدفوعات السنوية لأسعار العقود الآجلة.

4-351 وتتوقف قيمة المبادلة في السنة 3 وما بعدها على أسعار الفائدة الطويلة الأجل. ولنفترض أنها تتغير إلى 6 في المائة، بحيث تكون القيمة التبادلية لسند إذني تصدره الشركة المالية بـ 6 في المائة هي قيمته الاسمية. وفي هذه الحالة، تكون المبادلة صفرية القيمة. ولكن إذا بقيت الأسعار المغطاة في مستوى 7 في المائة (القيمة الحالية)، تكون قيمة السند الإذني لمدة ثلاث

سنوات $1.07/4 + (1.07)^2/(4+66.67) + (1.07)^3/64.92 =$ مليون وحدة نقدية
وتكون قيمة المبادلة $64.92 - 66.67 = 1.75$ مليون وحدة نقدية.

الجدول 4-17

التدفقات النقدية لمبادلة أسعار فائدة ثابتة/عائمة

السنة	1	2	3	4	5
المبادلة (إجمالي صافي التدفقات النقدية)					
1 - إقراض 66.67 وحدة نقدية بسعر فائدة ثابت قدره 6 في المائة سنويا	66,67+	4-	4-	4-	(66.67+4)-
2 - إقراض 66.67 وحدة نقدية بسعر فائدة عائم يقوم على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (5 في المائة سنويا كسعر مبدئي)	66,67-	0.05+ 66.67×	LIBOR(2)+ 66.67×	LIBOR(3)+ 66.67×	LIBOR(4)+ 66.67× LIBOR(5)+ 66.67×
صافي التدفقات النقدية	صفر	4- 0.05+ 66.67×	4- LIBOR(2)+ 66.67×	4- LIBOR(3)+ 66.67×	4- LIBOR(4)+ 66.67× LIBOR(5)+ 66.67×
المبادلة بالسعر الثابت/العائم					
صافي التدفقات النقدية	صفر	4- 0.05+ 66.67×	4- LIBOR(2)+ 66.67×	4- LIBOR(3)+ 66.67×	4- LIBOR(4)+ 66.67× LIBOR(5)+ 66.67×

الجدول 4-18

كيف يكون نمط المدفوعات؟

1 -	تستند الدفعة الأولى إلى سعر ليبور بخمسة في المائة للسنة الأولى:				
	NFC	←	0.08×CU 50 million = CU 4 million	←	FC
	NFC	→	0.05×CU 66.67 million = CU 3.33 million	→	FC
	NFC	←	Net = -CU 0.67 million	←	FC
2 -	وتستند الدفعة الثانية إلى سعر ليبور في السنة الثانية. ولنفترض أنها ترتفع إلى 7 في المائة:				
	NFC	←	0.08×CU 50 million = CU 4 million	←	FC
	NFC	→	0.07×CU 66.67 million = CU 4.67 million	→	FC
	NFC	→	Net = -CU 0.67 million	→	FC

المختصرات: FC = شركة مالية؛ NFC = شركة غير مالية.

4-352 كيف نعرف أن قيمة عقد المبادلة تساوي 1.75 مليون وحدة نقدية؟ لننظر إلى

الاستراتيجية التالية:

(أ) يمكن للمؤسسة المالية أن تدخل في صفقة مبادلة جديدة مدتها ثلاث سنوات

توافق فيها على دفع سعر ليبور لنفس المبلغ الافتراضي البالغ 66.67 مليون وحدة نقدية؛

(ب) وتتلقى، في مقابل ذلك، مدفوعات ثابتة بسعر فائدة قدره 7 في المائة، أي

$$4.67 = 66.67 \times 0.07$$

مليون وحدة نقدية سنويا.

353-4 والمبادلة الجديدة تلغي التدفقات النقدية للمبادلة القديمة، ولكنها تولد مبلغا إضافيا قدره 0.67 مليون وحدة نقدية لمدة ثلاث سنوات. ويبلغ هذا التدفق النقدي الإضافي $1.07/0.67 + (1.07)/0.67 + 2(1.07)/0.67 = 1.75$ مليون وحدة نقدية. وليس لمبادلات أسعار الفائدة العادية تكلفة أو قيمة أولية (أي أن القيمة الحالية تساوي صفرا)، ولكن قيمتها تتعد عن الصفر مع مرور الوقت ومع تغير أسعار الفائدة الطويلة الأجل. ويكسب طرف عندما يخسر الطرف المقابل.

المعاملة المحاسبية

354-4 يستند بيان المعاملة المحاسبية إلى المبالغ الافتراضية والتدفقات النقدية المستمدة من الجدول 4-17. ويرد تطور أسعار ليبور في الجداول من 4-20 إلى 4-24. وهناك اتفاق على تثبيت سعر ليبور في بداية كل فترة، كالتالي: 5 في المائة للسنة الأولى، و 7 في المائة للسنة الثانية، إلخ، وعلى تبادل المدفوعات (الترصيد) في آخر كل سنة بدون اللجوء إلى خدمات وسيط مبادلات. واستنادا إلى التدفقات النقدية، تُحسب القيمة الصافية الحالية للمعاملات لكل سنة في بداية السنة (الجدول 4-19).

355-4 وفي تاريخ بدء عقد المبادلة (مركز مغطى في مبادلة لسعر فائدة ثابت/عائم مع شركة غير مالية)، لا يكون العقد أصلا ماليا لأي من الطرفين.

الجدول 4-19

المعاملات والقيمة الصافية الحالية استنادا إلى تطورات سعر الفائدة

السنة	بداية 1	1	2	3	4	5
ليبور		0.05	0.07	0.07	0.06	0.05
صافي التدفقات النقدية	صفر	LIBOR(1)+ 66.67×	LIBOR(2)+ 66.67×	LIBOR(3)+ 66.67×	LIBOR(4)+ 66.67×	LIBOR(5)+ 66.67×
المعاملات (الصافية) بملايين الوحدات	صفر	67.0-	0.67	0.67	0.67	0.67
صافي القيمة الحالية للمعاملات بملايين الوحدات	صفر	2.89-	2.26	1.75	0.00	0.64-

356-4 وتستند الدفعة الأولى (نهاية السنة 1) إلى سعر ليبور بخمسة في المائة للسنة الأولى: وفي هذه الحالة، تكون المؤسسة المالية، بوصفها طرفا دافعا لسعر ثابت إزاء مؤسسة غير مالية، في مركز مغطى مع الشركة غير المالية. وتبلغ التدفقات النقدية إلى الشركة المالية 0.67 مليون وحدة

نقدية، وتبلغ قيمتها الحالية -2.89 مليون وحدة نقدية. وتؤدي التدفقات النقدية لعقد المبادلة، بوصفها مدفوعات فائدة (D41) إلى تسجيل بنود القيد التالية:

(أ) بالنسبة للشركة المالية، يكون هناك تدفق نقدي (F21) يزيد من مركزها كمقترض صاف (B9). وبموازاة ذلك، وبسبب قيمتها الحالية الصافية السلبية، يجب تسجيل خسارة حيازة في حساب إعادة التقييم (F71)، كمشتقات مالية، و B10 كتغيرات في القيمة الصافية نتيجة مكاسب/خسائر الحيازة؛

(ب) وعلى الشركة غير المالية، بوصفها الطرف المقابل، أن تسجل بنود قيد مقابلة، أي تدفق نقدية إلى الحساب المالي، ودخل فائدة في الحساب الجاري، ومكاسب حيازة في حساب إعادة التقييم.

الجدول 4-20

المعاملات في نهاية السنة 1

الموارد (التغيرات في الخصوم صافي القيمة)		الاستخدامات/التغيرات في الأصول	
الشركات المالية (S12)	الشركات غير المالية (S11)	الشركات غير المالية (S11)	الشركات المالية (S12)
الحساب الجاري			
	0.67 D41	0.67 B9	0.67 D41
			0.67- B9
الحساب المالي			
0.67- B9	0.67 B9		
		0.67 F21	0.67- F21
2.89 F71		2.89 F71	
2.89- B10	2.89 B10		
حساب إعادة التقييم			
مجموع التغيرات في الخصوم	مجموع التغيرات في الخصوم	مجموع التغيرات في الأصول	مجموع التغيرات في الأصول
	0.67 D41		0.67 D41
2.89 F71			
		0.67 F21	0.67- F21
2.89- B10	2.89 B1	2.89 F71	

357-4 واستنادا إلى سعر ليبور بنسبة 7 في المائة للسنة الثانية، يُدفع مبلغ صاف قدره 0.67 مليون وحدة نقدية، وترتفع القيمة الحالية الصافية لعقد المبادلة إلى 2.26 مليون وحدة نقدية، ويسفر ذلك عن كسب حيازة في دفاتر الشركة المالية. وفيما يلي المعاملات الدفترية:

الجدول 4-21

المعاملات في نهاية السنة 2

الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	نهاية السنة 2
الشركات غير المالية (S11)		الشركات المالية (S12)		
	0.67 D41	0.67 D41		الحساب الجاري
	0.67- B9		0.67 B9	
0.67- B9	0.67- F21	0.67 B9	0.67 F21	الحساب المالي
5.15 F71			5.15 F71	حساب إعادة التقييم
5.15- B10		5.15 B10		
مجموع التغير في الخصوم	مجموع التغير في الأصول	مجموع التغير في الخصوم	مجموع التغير في الأصول	التغيرات في الميزانية العمومية = صفر إلى 2
2.26 F71			2.26 F71	
2.26- B10		2.26 B10		

358-4 ويؤدي سعر ليبور بنسبة 7 في المائة خلال السنة الثالثة مرة أخرى إلى مبادلة قدرها 0.67 مليون وحدة نقدية. ونظرا إلى أن مدة سريان عقد المبادلة قد قصرت، فإن قيمة العقد أصبحت 1.75 مليون وحدة نقدية. وتكون بنود القيد الدفترية كالتالي:

الجدول 4-22

المعاملات في نهاية السنة 3

الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	نهاية السنة 3
الشركات غير المالية (S11)		الشركات المالية (S12)		
	0.67 D41	0.67 D41		الحساب الجاري
	0.67- B9		0.67 B9	
0.67- B9	0.67- F21	0.67 B9	0.67 F21	الحساب المالي
	0.51 F71	0.51 F71		حساب إعادة التقييم
0.51 B10		0.51- B10		
مجموع التغيرات في الخصوم	مجموع التغيرات في الأصول	مجموع التغيرات في الخصوم	مجموع التغيرات في الأصول	التغيرات في الميزانية العمومية = صفر إلى 3
	0.67 D41	0.67 D41		
	0.67- F21		0.67 F21	
1.75 F71			1.75 F71	
1.75- B10		1.75 B10		

359-4 وخلال السنة الرابعة، يؤدي سعر ليبور بنسبة 6 في المائة إلى مبادلة صافية صفرية في نهاية السنة 4 وإلى نفس قيمة عقد المبادلة. ولا تسجل أي بنود قيد في الحساب الجاري أو الحساب المالي. وينعكس انخفاض صافي القيمة الحالية لعقد المبادلة في حساب إعادة التقييم.

الجدول 4-23

المعاملات في نهاية السنة 4

نهاية السنة 4	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية
	الشركات غير المالية (S11)		الشركات المالية (S12)	
حساب إعادة التقييم	1.75 F71	1.75 F71	1.75- B10	
	1.75 B10			
التغيرات في الميزانية العمومية = صفر إلى 4	0.67 D41	0.67 D41	0.67 F21	
	0.67- F21			

360-4 وفي نهاية السنة 5، ينبغي لانخفاض سعر ليبور إلى 5 في المائة أن يؤخذ في الحسبان، مما يؤدي إلى تدفق نقدي قدره 0.67 مليون وحدة نقدية وإلى قيمة حالية صافية قدرها 0.64 مليون وحدة نقدية (وهي قيمة متطابقة مع القيمة الحالية للدفعة الختامية في نهاية السنة الخامسة). وجامير بالملاحظة أن صافي قيمة عقد المبادلة في نهاية فترة سريانه تصبح من جديد مساوية للصفر.

الجدول 4-24

المعاملات في نهاية السنة 5

نهاية السنة 5	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية
	الشركات غير المالية (S11)		الشركات المالية (S12)	
الحساب الجاري	0.67 D41		0.67- B10	
الحساب المالي	0.67 B9	0.67 F21	0.67- B9	0.67- F21
حساب إعادة التقييم	0.64 B10	0.64 F71	0.64- B10	
التغيرات في الميزانية العمومية = صفر إلى 5	0.64 B10	0.64 F71	0.64- B10	

361-4 وتعني معاملة عقود المبادلة كمعاملات مالية أن معاملات الحساب الجاري تصنف كمعاملات مالية (في المشتقات (F71))، وأن صافي الإقراض/صافي الاقتراض للقطاعات المعنية يظل بدون تغيير. وتؤدي المعاملات المالية إما إلى تبادل للأصول المالية (للشركة المالية) أو إلى توسيع جانبي الميزانية العمومية (للشركة غير المالية)، ولكنها لا تغير البنود الموازنة.

4-362 أما حركات سعر الفائدة، فهي تؤدي إلى قيم حالية صافية إيجابية وسلبية لعقد المبادلة ينبغي تسجيلها كمكاسب أو خسائر حيازة في حساب إعادة التقييم.

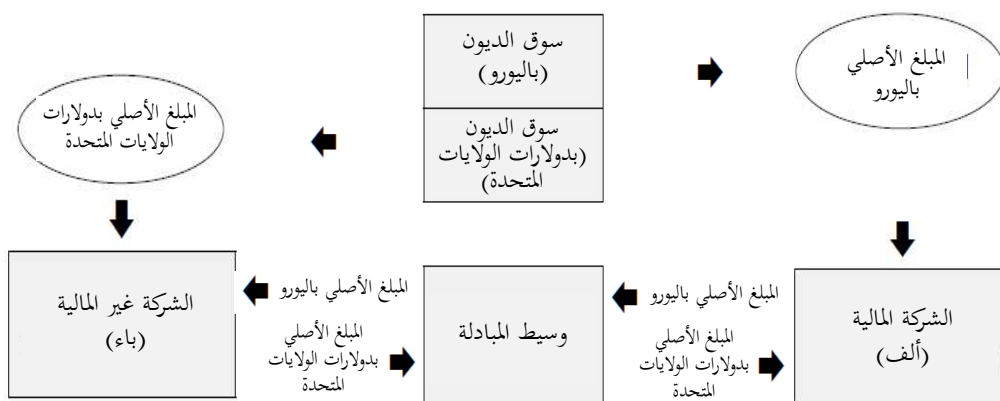
مبادلات العملة

4-363 في مبادلات العملة، تكون العملات التي تقوم بها المبالغ الأصلية عملات مختلفة، وتحتاج بالتالي عادة (ولكن ليس في جميع الأحوال) إلى تبادل. ولتوضيح ذلك، نفترض أنه يمكن لشركة مالية (الطرف ألف) أن تقترض بالعملة 1 (CU1) لمدة سبع سنوات بسعر فائدة ثابت قدره 9 في المائة وأن تقترض بالعملة 2 (CU2) لمدة سبع سنوات بسعر فائدة عائم قائم على سعر ليبور لسنة واحدة. وأنه يمكن لشركة غير مالية (الطرف باء)، من جهة أخرى، أن تقترض العملة 2 لمدة سبع سنوات بسعر فائدة عائم قائم على سعر ليبور لسنة واحدة. وفي هذه الحالة، تحتاج المؤسسة المالية تمويلا بسعر عائم من العملة CU2، وتحتاج الشركة غير المالية تمويلا بسعر ثابت من العملة CU1.

4-364 وبين الشكل 4-2 عمليات الاقتراض الأولية في الأسواق النقدية والتبادل الأولي للمبالغ الأصلية الافتراضية في بداية عقد المبادلة.

الشكل 4-2

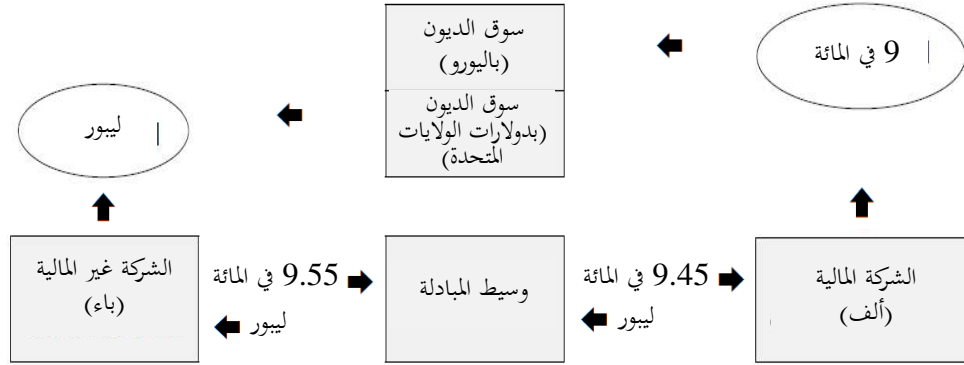
مبادلة العملة ومعاملات الأسواق النقدية (عمليات الاقتراض الأولية ومبادلات المبلغ الأصلي الافتراضي)



4-365 وبين الشكل 4-3 خدمة الدين في الأسواق النقدية وتبادل مدفوعات الفائدة في عقد المبادلة. (الوسيط مستعد حاليا لدفع سعر ثابت قدره 9.45 في المائة على CU1 مقابل ليور CU2 ودفع ليبور CU2 مقابل سعر ثابت قدره 9.55 في المائة على CU1).

الشكل 4-3

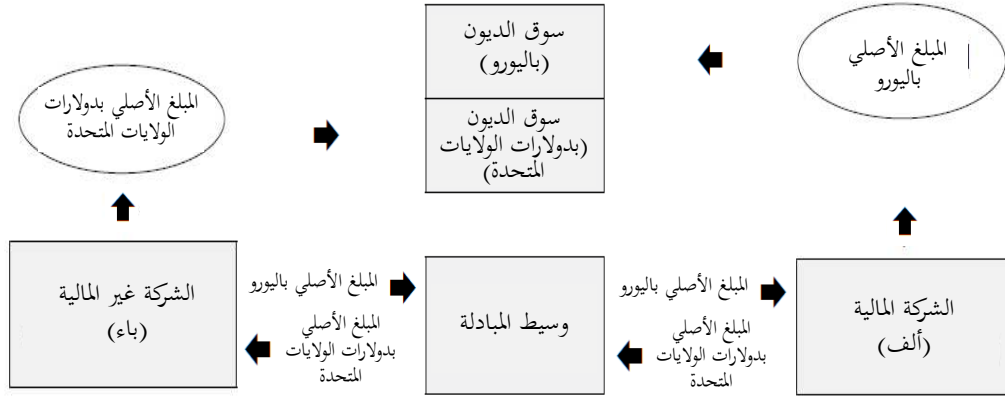
مبادلة العملة ومعاملات السوق النقدية (خدمة الدين ومدفوعات المبادلة)



366-4 ويبين الشكل 4-4 إعادة تبادل المبالغ الأصلية الافتراضية عند إنهاء عقد المبادلة وتسديد الأموال المقترضة من أسواق الديون.

الشكل 4-4

مبادلة العملة ومعاملات السوق النقدية (خدمة الدين ومدفوعات المبادلة)



(د) اتفاقات الأسعار الآجلة

367-4 اتفاقات الأسعار الآجلة هي ترتيبات تعاقدية يبرمها طرفان للتحوط من تغير أسعار الفائدة، ويتفقان فيها على سعر فائدة يُدفع في تاريخ تسوية معين وعلى مبلغ أصلي افتراضي لا يُتبادل أبداً. وتتسوّى اتفاقات الأسعار الآجلة بمدفوعات نقدية ماثلة لمبادلات أسعار الفائدة. وتتصل المدفوعات بالفرق بين سعر اتفاق الأسعار الآجلة والسعر السائد في السوق وقت التسوية.

الإطار 4-11

معاملة اتفاقات الأسعار الآجلة

خصائص اتفاقات الأسعار الآجلة

اتفاقات الأسعار الآجلة هي عقود مستقبلية عن أسعار الفائدة، تفاوض عليها طرفان بشكل فردي. ولكنها تختلف عن العقود المستقبلية في أنها ليست موحدة، والتالي غير متداولة في الأسواق المالية. وهي تتمثل في اتفاق بين طرفين للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة يلتزمان فيه بدفع تسوية في تاريخ معين وعلى أساس مبلغ أصلي افتراضى لا يُتبادل، في حد ذاته، في عقد الاتفاق. وتتصل المدفوعات بالفرق بين سعر اتفاق الأسعار الآجلة المتفق عليه والسعر السائد في السوق في تاريخ التسوية.

الجدول 4-11-1

مقارنة بين اتفاقات الأسعار الآجلة والعقود المستقبلية لأسعار الفائدة

العقود المستقبلية لأسعار الفائدة	اتفاقات الأسعار الآجلة	
وديعة بثلاثة أشهر بسعر فيبور، أو سند دين محدد	لا يوجد ربط مع أداة أساسية	أداة أساسية موحدة
ثابت	فوق مبلغ أدنى	قيمة العقد
ثابت	ما يصل إلى 3 سنوات	مواعيد الاستحقاق
الهامش الأولي وهامش ضمان القيمة	بدون هامش ضمان	بضمان

المخاطر الاقتصادية لاتفاقات الأسعار الآجلة

إن مخاطر أسعار الفائدة لاتفاقات الأسعار الآجلة، متناظرة وغير محدودة من الناحية النظرية، على غرار ما تتسم به العقود المستقبلية. وفيما يتعلق بتاريخ التسوية (بداية الفترة) يُدفع تعويض عن الفرق بين اتفاق الأسعار الآجلة الثابت السعر وبين السعر السائد في السوق المتفق عليه (مثل سعر ليبور). ويستفيد مشتري اتفاق الأسعار الآجلة من ارتفاع أسعار الفائدة، في حين يتحمل البائع الخسائر. وعلى العكس من ذلك، يكسب بائع اتفاق الأسعار الآجلة عندما تنخفض أسعار الفائدة، ويخسر مشتري العقد. وتقابل أرباح المشتري خسائر البائع، والعكس بالعكس.

وتنشأ مكاسب وخسائر الحيازة عن الفرق في أسعار الفائدة بين اتفاق الأسعار الآجلة بسعر ثابت وبين سعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ التسوية. وبما أن الفائدة تصبح مستحقة الدفع في نهاية فترة العقد، فإن المبلغ الافتراضى المحسوب يخصم بسعر فائدة السوق في تاريخ التسوية. وإذا كان السعر المرجعى في تاريخ التسوية أعلى من سعر اتفاق الأسعار الآجلة، يتلقى مشتري العقد مدفوعات التسوية من الطرف المقابل. وفي المقابل، يُدفع تعويض إلى بائع اتفاق الأسعار الآجلة إذا كان سعر السوق أدنى من سعر الاتفاق عند التسوية.

وسعر اتفاق الأسعار الآجلة يحدده طول مهلة التنفيذ ومدة سريان العقد. وبالنسبة لاتفاق أسعار آجلة 7/1 تمتد مهلة التنفيذ شهرا ويسري الاتفاق سبعة أشهر. ويبلغ سعر اتفاق الأسعار الآجلة لمدة ستة أشهر (مدة سريان الاتفاق ناقصا مهلة التنفيذ) 6.73 في المائة. وبافتراض أن سعر ليبور أعلى بـ 8 في المائة من سعر اتفاق الأسعار الآجلة بعد شهر واحد، يدفع البائع المبلغ محصّما إلى المشتري في ذلك التاريخ. وإذا كان سعر ليبور 6.55 في المائة بعد شهر واحد، يتعين على المشتري دفع مبلغ محصّم في ذلك التاريخ.

معاملة مخاطر تغير أسعار اتفاقات الأسعار الآجلة في نظام الحسابات

في الحسابات المالية، يجب تضمين حساب إعادة التقييم بنوداً محاسبية عن تغير الأسعار في الفترة بين t (صفر)، و $t+1$ (1). وإذا حدثت تغيرات في أسعار الفائدة، مقيسة بالقيمة الحالية الصافية للفرق في أسعار الفائدة بين اتفاق الأسعار الآجلة والسعر المرجعي، تنشأ عن ذلك قيم إيجابية أو سلبية للاتفاق. ويجب تسجيلها في حساب إعادة التقييم. وإذا تجاوز سعر الفائدة المرجعي سعر اتفاق الأسعار الآجلة، فإن ذلك يؤدي إلى مكسب حيازة في القيمة الحالية للفرق في سعر الفائدة لمشتري الاتفاق، والعكس بالعكس (الجدول 4-11-2).

الجدول 4-11-2

المعاملة المحاسبية لاتفاقات الأسعار الآجلة

المشتري		البائع	
حساب إعادة التقييم			
ΔA	ΔL	ΔA	ΔL
$K11=(p(1)-p(0)) \times q$	$B103=(p(1)-p(0)) \times q$	$B103=(p(1)-p(0)) \times q$	$K11=(p(1)-p(0)) \times q$
الميزانية العمومية			
A	L	A	L
$AF71=A71+(p(1)-p(0)) \times q$	$B103=(p(1)-p(0)) \times q$	$B103=(p(1)-p(0)) \times q$	$AF71=A71+(p(1)-p(0)) \times q$

AF71 = المشتقات المالية؛ K11 = إعادة التقييم؛ B103 = مكاسب أو خسائر الحيازة.

وبعد انتهاء مهلة التنفيذ، تقارن أسعار الفائدة ويُدفع مبلغ بالقيمة الحالية للفرق بين اتفاق الأسعار الآجلة والسعر المرجعي. وإذا كان السعر المرجعي أعلى من سعر اتفاق الأسعار الآجلة، يدفع البائع للمشتري المبلغ المستحق. وعلى العكس من ذلك، إذا كان السعر المرجعي أدنى من سعر اتفاق الأسعار الآجلة، يتعين على المشتري أن يدفع إلى البائع القيمة الحالية للفرق في سعر الفائدة (الجدول 4-11-3).

الجدول 4-11-3

المعاملة المحاسبية لاتفاقات الأسعار الآجلة

المشتري		البائع	
الحساب المالي			
ΔA	ΔL	ΔA	ΔL
$F21=(p(1)-p(0)) \times q$		$F21=- (p(1)-p(0)) \times q$	
$F71=- (p(1)-p(0)) \times q$		$F71=+ (p(1)-p(0)) \times q$	
الميزانية العمومية			
A	L	A	L
$AF21=A21+(p(1)-p(0)) \times q$		$AF21=A21-(p(1)-p(0)) \times q$	
	$B103=(p(1)-p(0)) \times q$		$B103=(p(1)-p(0)) \times q$

F21 و AF21 = العملة؛ AF71 = المشتقات المالية؛ K11 = إعادة التقييم؛ B103 = مكاسب أو خسائر الحيازة.

(هـ) المشتقات الائتمانية

4-368 المشتقات الائتمانية هي مشتقات مالية يتمثل غرضها الأساسي في تداول مخاطر الائتمان. وهي مصممة للتجار بمخاطر التخلف عن سداد القروض والوفاء بالتزامات الأوراق المالية. وتأخذ المشتقات الائتمانية شكل العقود من النوع الاجل وعقود الخيار، وهي تصاغ، شأنها في ذلك شأن سائر المشتقات المالية الأخرى، بموجب اتفاقات قانونية موحدة تيسر التقييم السوقي؛ ويمكن أن تنطوي على إجراءات ضمان وحماية. وتحوّل المخاطرة الائتمانية من بائع المخاطرة (مشتري الحماية) إلى مشتري المخاطرة (بائع الحماية) مقابل علاوة.

4-369 ويدفع مشتري المخاطرة إلى بائعها مبلغ نقديا في حالة التخلف عن السداد. ويمكن أيضا تسوية مشتقة ائتمانية بتسليم سندات دين من خلال الوحدة التي تخلفت عن السداد.

4-370 وتتمثل أنواع المشتقات الائتمانية في عقود خيار التخلف عن السداد، ومبادلة مخاطر الائتمان، ومبادلات مجموع العائد. ويعكس مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، بوصفه مؤشر مشتقات ائتمانية، تطور علاوات مبادلة تلك المخاطر.

4-371 ومبادلات مخاطر الائتمان عقود تأمين على الائتمان. والغرض منها هو تغطية الخسائر التي يتكبدها الدائنون في الحالات التالية:

(أ) وقوع حدث ائتماني له صلة بوحدة مرجعية، وليس مرتبطا بسند دين أو قرض معين. ويمكن أن يكون الحدث الائتماني الذي أُنر على الوحدة المرجعية المعنية تخلفا عن السداد، أو تخلفا عن الوفاء بأي مدفوعات ملتزم بها حان وقت سدادها، لأسباب مثل إعادة هيكلة الدين، أو إحلال بعهود، أو غيرها؛

(ب) تخلف عن السداد من طرف أداة دين معينة، وعادة ما تكون سند دين أو قرض. وفيما يخص عقود المبادلة، يدفع الدائن بوصفه مشتري مبادلة مخاطر الائتمان وبائع المخاطرة، سلسلة من مدفوعات الأقساط إلى الضامن، أي مشتري المخاطرة.

4-372 وحيثما لا يوجد تخلف على الوحدة المرتبطة أو أداة الدين، يواصل بائع المخاطرة دفع أقساط حتى نهاية سريان العقد. وفي حالة حدوث تخلف، يعوّض مشتري المخاطرة بائعها عن خسارته، ويتوقف بائع المخاطرة عن دفع الأقساط.

(و) الأدوات المالية غير الداخلة في المشتقات المالية

4-373 لا تشمل فئة المشتقات المالية (عدا خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين) (AF71) ما يلي:

(أ) الأداة الأساسية التي تستند إليها المشتقة المالية؛

(ب) سندات الدين المركبة التي تجمع بين سند دين، أو سلة من سندات الدين، وبين مشتقة مالية أو سلة من المشتقات المالية، حيث لا يمكن فصل المشتقات عن سندات

الدين ويكون المبلغ الأصلي المستثمر في البداية كبيرا مقارنة بالعوائد المحتملة من المشتقات المالية المتضمنة. وتصنف الأدوات المالية التي تُستثمر فيها مبالغ أصلية صغيرة مقارنة بالعوائد المحتملة، والتي تتعرض للمخاطر بشكل كامل، كمشتقات مالية. وتصنف الأدوات المالية التي يمكن فيها فصل عنصر سندات الدين عن عنصر المشتقات المالية، وفقا لذلك الفصل؛

- (ج) وتصنف مدفوعات الهامش القابلة للسداد والمتصلة بالمشتقات المالية كودائع أخرى (AF29) أو كقروض (AF4) تبعا للوحدات المؤسسية المعنية. أما مدفوعات الهامش غير القابلة للسداد، التي تخفض من مراكز الأصول/الخصوم أو تزيلها والتي يمكن أن تظهر خلال مدة سريان العقد، فتعامل كتسويات بموجب العقد، وتصنف كعاملات في المشتقات المالية؛
- (د) الأدوات الثانوية غير القابلة للتداول والتي لا يمكن موازنة مخاطرها في السوق؛
- (هـ) مبادلات الذهب التي لها نفس طابع اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية.

(ز) خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

374-4 خيار الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF72) هو اتفاق مبرم في تاريخ معين يسمى (تاريخ "منح الخيار") يسمح لموظف بشراء عدد من أسهم رب العمل بسعر معلن (سعر التنفيذ)، إما في تاريخ محدد (تاريخ استحقاق ممارسة الخيار) أو في غضون فترة زمنية (فترة ممارسة الخيار) تلي مباشرة تاريخ استحقاق ممارسة الخيار. وتاريخ الممارسة هو التاريخ الذي يستخدم فيه الموظف خيار ممارسة ذلك الخيار. ولا يمكن لذلك التاريخ أن يسبق تاريخ استحقاق ممارسة الخيار أو أن يتجاوز نهاية فترة ممارسة الخيار.

375-4 وتسجل معاملات خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الحساب المالي كبنود مقابل لتعويضات العاملين ممثل بقيمة خيار الاكتتاب. وينبغي توزيع قيمة الخيار على الفترة الممتدة بين تاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته؛ وفي حالة عدم وجود بيانات تفصيلية، تسجل المعاملة في تاريخ استحقاق ممارسة الخيار. وبعد ذلك، تسجل المعاملات في تاريخ الممارسة في نهاية فترة الممارسة إذا كان الخيار قابلا للتداول وجرى تداوله فعلا.

المثال العملي 4-4 معاملة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (من إعداد مصرف اليابان)

376-4 يُفترض في هذا المثال أن شركة منحت موظفيها خيار اكتتاب في التاريخ صفر (تاريخ منح الخيار). والخيار قابل للممارسة بين التاريخ 2 (تاريخ استحقاق ممارسة الخيار) والتاريخ 5 بسعر تنفيذ قدره 30. وللتوضيح، يُفترض أن جميع الموظفين سيواصلون العمل لدى تلك الشركة حتى التاريخ 5؛ وسيفون بأي شرط إضافي مرفق بتلك الخيارات (مثل معايير الأداء)؛ وسيمارسون خياراتهم قبل انتهاء المهلة في التاريخ 5 (تاريخ الممارسة).

5	4	3	2	1	صفر	
تاريخ الممارسة أو انتهاء المهلة	تاريخ الممارسة	تاريخ الممارسة	تاريخ استحقاق ممارسة الخيار		تاريخ منح الخيار	التاريخ
بعد خمس سنوات	بعد أربع سنوات	بعد ثلاث سنوات	بعد سنتين	سنة واحدة بعد تاريخ منح الخيار		

4-377 ويُفترض أن القيمة العادلة للخيار في التاريخ صفر هي 20 للخيار الواحد بسعر تنفيذ قدره 30. ويُفترض أن عدد موظفي الشركة هو خمسة، مما يجعل مجموع قيمة الخيارات 100 (20 مضروبة في 5). فتكون القيمة العادلة لكل فترة خدمة 50، مع قسمة المجموع على عد فترات الخدمة المتوقعة قبل تاريخ استحقاق ممارسة الخيار (فترتان). وللتبسيط، تكون قيمة الخيار ثابتة في مستوى 20 من تاريخ صفر حتى تاريخ 5.

4-378 ويسجل نظام فرعي تابع لنظام الحسابات القومية لعام 2008 تلك المعاملات كالتالي: في التاريخ صفر و 1، تسجل الشركة تعويضات للعاملين قدرها 50 في حساب توليد الدخل وتسجل الأسر المعيشية 50 في حساب تخصيص الدخل الأولي. وتتراكم التعويضات خلال فترتين من فترات الخدمة.

4-379 وتُقيّد المعاملة أيضا في الحساب المالي. وفي هذا المثال، يُقيّد البند في الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع نظرا إلى أن تاريخ استحقاق ممارسة الخيار لم يحل بعد⁽¹²⁸⁾. وفي الميزانية العمومية، يتراكم مبلغ الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع ليصل إلى 100 بعد فترتي خدمة (في نهاية الفترة 1).

4-380 وفي الوقت 2 عندما تصبح الخيارات قابلة للممارسة، يستعاض عن مبلغ الحسابات الأخرى المستحقة القبض بـ "خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين" في الحساب المالي وفي الميزانية العمومية.

4-381 وعندما تمارس الخيارات بالفعل في التاريخ 5، يُتوقع أن يكون سعر السهم 50، وهو ما يتسق مع كون قيمة الخيار المستقرة 20 بسعر تنفيذ قدره 30. وتسجل الأسر المعيشية في الحساب المالي شراء ما قيمته 50 من أسهم الشركة، دفعت فيها 150 (30 مضروبة في 5) من أموالها الخاصة، في مقابل 100 من خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. وتسجل الشركة إصدار أسهم بقيمة 250، بخضم 100 من خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، وتلقي 150 من العملات والودائع من الأسر المعيشية.

(128)المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2004).

تسجيل خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

الشركات		الأمر المعيشية		
الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية/القيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول المالية	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول المالية	
				الوقت صفر منح الخيار الفترة 1 (الوقت صفر-1)
				حساب توليد الدخل
	50			تعويضات العاملين
		50		حساب تخصيص الدخل الأولي
				تعويضات العاملين
				الحساب المالي
				العملة والودائع
				خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
50			50	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الميزانية العمومية
			150	العملة والودائع
				خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
50			50	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الفترة 2 (الوقت 1-2)
				حساب توليد الدخل
	50			تعويضات العاملين
				حساب تخصيص الدخل الأولي
		50		تعويضات العاملين
				الحساب المالي
				العملة والودائع
				خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
50			50	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الميزانية العمومية
			150	العملة والودائع
				خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
100			100	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

الشركات		الأسر المعيشية		
الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية/الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول المالية/الأصول المالية	الموارد/التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات/التغيرات في الأصول المالية/الأصول المالية	
				الفترة 3 (الوقت 2-3)
				حساب توليد الدخل
				تعويضات العاملين
				حساب تخصيص الدخل الأولي
				تعويضات العاملين
				الحساب المالي
				العملة والودائع
100			100	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
100-			100-	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الميزانية العمومية
			150	العملة والودائع
100			100	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
				الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الفترة 4 (الوقت 3-4)
				حساب توليد الدخل
				تعويضات العاملين
				حساب تخصيص الدخل الأولي
				تعويضات العاملين
				الحساب المالي
				العملة والودائع
				خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
				الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
				الميزانية العمومية
			150	العملة والودائع
100			100	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
				حصص الملكية
				الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

(أ) الائتمانات التجارية والسلف

385-4 الائتمانات التجارية والسلف (AF81) هي مطالبات مالية ناشئة عن تقديم ائتمان مباشرة من موردي السلع والخدمات إلى زبائنهم، وتقدم سلف لعمل قيد التنفيذ أو في انتظار التنفيذ، في شكل مدفوعات مسبقة من طرف الزبائن مقابل سلع أو خدمات لم تقدّم بعد.

386-4 وتنشأ الائتمانات التجارية والسلف عندما لا تقدّم مدفوعات السلع أو الخدمات في نفس الوقت الذي يحدث فيه انتقال ملكية تلك السلع والخدمات. وإذا حدث الدفع قبل انتقال الملكية، كان المبلغ المدفوع سلفة.

387-4 وتُدرج خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر والتي أصبحت مستحقة ولم تُدفع بعد مع الأداة المالية المقابلة، وعادة ما تكون تحت الفوائد، وتدرج المدفوعات المسبقة لأقساط التأمين تحت الاحتياطيات الفنية للتأمين (على غير الحياة) (F61)؛ وفي الحالتين، لا يُدرج بند تحت F81.

388-4 وتشمل هذه الفئة الفرعية ما يلي:

(أ) المطالبات المالية المتصلة بتسليم سلع أو خدمات لم تسدد مدفوعاتها بعد؛

(ب) الائتمانات التجارية التي قبلتها شركات شراء الديون التجارية باستثناء الحالات التي تُعتبر فيها تلك الائتمانات قروضا؛

(ج) إيجار المباني الذي تراكمت استحقاقه مع مرور الوقت؛

(د) المتأخرات المتعلقة بمدفوعات السلع والخدمات، في الحالات التي لا تكون فيها تلك المتأخرات قروضا.

389-4 وبنبغي التمييز بين الائتمانات التجارية (AF81) وبين التمويل التجاري في شكل كميالات تجارية، أو ائتمانات مقدمة من أطراف ثالثة لتمويل التجارة.

390-4 ولا تشمل الائتمانات التجارية والسلف القروض المقدمة لتمويل الائتمان التجاري. وأي عملية "بيع" كالتى تتضمن شراء ديون تجارية تؤدي عادة إلى إعادة تصنيف الائتمان التجاري كقرض بين المدين الجديد والدائن الحالي.

391-4 ويمكن تقسيم الائتمانات التجارية والسلف، عند الاقتضاء، بحسب أجل الاستحقاق الأصلي، إلى معاملات قصيرة الأجل، وطويلة الأجل في الائتمانات التجارية والسلف.

392-4 ويمكن للائتمانات التجارية والسلف أن تكون أصولا أو خصوما مالية لجميع القطاعات المقيمة وللعالم الخارجي.

(ب) الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع، باستثناء الائتمانات التجارية والسلف

393-4 الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع، باستثناء الائتمانات التجارية والسلف (AF89)، هي مطالبات مالية ناشئة عن اختلاف في التوقيت بين المعاملات التوزيعية أو المعاملات المالية في السوق الثانوية وبين المدفوعات المتصلة بها.

394-4 وتشمل هذه الفئة الفرعية المطالبات المالية التي نشأت نتيجة اختلاف في التوقيت بين المعاملات والمدفوعات المستحقة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بما يلي:

(أ) الأجور والمرتبات؛

(ب) الضرائب والمساهمات الاجتماعية؛

(ج) الأرباح الموزعة؛

(د) الإيجار؛

(هـ) شراء وبيع الأوراق المالية؛

(و) مدفوعات الهامش القابلة للسداد المتصلة بالمشتقات المالية، والتي تمثل التزامات على الوحدات المؤسسية عدا شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي.

395-4 ويجب تسجيل الفوائد المستحقة والمتأخرات مع الأصل أو الخصم المالي ذي الصلة بتلك الفوائد أو المتأخرات، وليس كحسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع. وإذا لم تسجل الفوائد المستحقة كفوائد أعيد استثمارها في الأصل المالي، فإنه ينبغي تصنيفها في تلك الفئة الفرعية.

396-4 أما إقراض الأوراق المالية، والرسوم على إقراض الذهب، التي جرى العرف على معاملتها كفائدة، فإن البنود المقابلة لها تُدرج تحت الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع، وليس مع الأداة المالية ذات الصلة.

397-4 وهذه الفئة الفرعية لا تشمل ما يلي:

(أ) التباينات الإحصائية عدا فروق التوقيت بين المعاملات في السلع والخدمات،

والمعاملات التوزيعية، أو المعاملات المالية، والمدفوعات المقابلة لها؛

(ب) الدفع مبكراً أو بتأخير (بما في ذلك المتأخرات) في إنشاء الأصول المالية أو

استرداد الالتزامات عدا ما هو مصنف في الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع. وهي تصنف في فئة الأداة ذات الصلة؛

(ج) وينبغي لمبالغ الضرائب والاشتراكات الاجتماعية المستحقة الدفع إلى القطاع

الحكومي والتي تُدرج تحت الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع ألا تتضمن الجزء الذي لا يرجح تحصيله من تلك الضرائب والاشتراكات الاجتماعية، والذي يمثل بالتالي مطالبة من القطاع الحكومي ليست لها قيمة حقيقية.

هاء - نظم تصنيفية أخرى للأصول والخصوم المالية

1 - التصنيف بحسب القابلية للتداول

4-398 يمكن التمييز بين المطالبات المالية بحسب ما إذا كانت قابلة للتداول أم لا. وتكون المطالبة قابلة للتداول إذا كانت ملكيتها القانونية قابلة للانتقال بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. وفي حين يمكن الاتجار بأي أداة مالية، فإن الأدوات القابلة للتداول هي أدوات مصممة للاتجار بها في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق. ومسألة القابلية للتداول مسألة تتعلق بالشكل القانوني للأداة المالية. ويشار إلى المطالبات المالية القابلة للتداول بمسمى الأوراق المالية. وبعض الأوراق المالية يمكن أن تكون من الناحية القانونية قابلة للتداول، ولكن قد لا توجد، من الناحية العملية، أسواق سيولة يسهل بيعها أو شراؤها فيها.

4-399 وفيما يلي الشروط الضرورية لقابلية التداول: (أ) القابلية للتحويل ولموازنة المخاطر، في حالة الأداة المالية؛ (ب) التوحيد وكثيرا ما تدل عليه قابلية الأوراق المالية الدولية للمناقلة وأهليتها للحصول على رمز في نظام التقييم الدولي لتعريف الأوراق المالية؛ (ج) عدم احتفاظ حائز الأصل بحق مقاضاة الحائزين السابقين.

4-400 والأوراق المالية والمشتقات المالية هي أدوات مالية قابلة للتداول. وتشمل الأوراق المالية سندات الدين (AF3)، والأسهم المسجلة في البورصة (AF511)، والأسهم غير المسجلة في البورصة (AF512)، وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المغلقة. والمشتقات المالية لا تصنف باعتبارها أوراقا مالية حتى إذا كانت أدوات مالية قابلة للتداول. ومع ذلك، تُعتبر المشتقات المالية المسجلة في البورصة، مثل سندات الخيار أحيانا أوراقا مالية.

2 - التصنيف بحسب نوع الدخل

4-401 تصنف المعاملات المالية بحسب نوع الدخل الذي تولده. وربط الدخل بالأصول والخصوم المالية التي تقابله ييسر حساب معدلات العائد.

4-402 وبين الجدول 4-26 التصنيف التفصيلي بحسب الفئة، والفئة الفرعية والفئة الثانوية وفئات الدخل المقابلة لها. وفي حين يولد الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الديون، والقروض، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع فواد، فإن حصص الملكية تدفع بشكل أساسي أرباحا موزعة، وأرباحا معاد استثمارها أو مبالغ مسحوبة من دخل أشباه الشركات. ويعزى دخل الاستثمار إلى حملة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، وإلى احتياطات التأمين الفنية. ولا تسجل المكافآت المتصلة بالمشاركة في مشتقة مالية تحت الدخل، لعدم تقديم مبلغ أصلي.

تصنيف المعاملات المالية بحسب نوع الدخل

الرمز	نوع الدخل	الرمز	الفئة والفئة الفرعية والفئة الثانوية للمعاملات المالية
D41	الفائدة ^(ب)	F1	الذهب النقدي ^(أ) وحقوق السحب الخاصة
		F2	العملة والودائع
	لا يوجد	F21	العملة
D41	الفائدة	F22	الودائع القابلة للتحويل
D41	الفائدة	F29	ودائع أخرى
D41	الفائدة	F3	سندات الدين
D41	الفائدة	F4	القروض
		F5	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
D42	دخل الشركات الموزع	F51	حصص الملكية ^(ب)
D43	الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي ^(ج)		
D421	الأرباح الموزعة	F511	الأسهم المسجلة وغير المسجلة في البورصة
D43	الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي ^(ج)	F512	
D422	المسحوبات من دخل أشباه الشركات (D422)	F519	حصص الملكية الأخرى
D43	الأرباح المعاد استثمارها عن الاستثمار المباشر الأجنبي ^(ج)		
D443	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الجماعي	F52	أسهم/وحدات صناديق الاستثمار
D441	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين	F6	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
D442	دخل الاستثمار المستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية		
D41	الفائدة (في ظروف معينة)	F7	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
D41	الفائدة (معظم الحسابات المدرجة هنا ليست حسابات مدرة للفوائد)	F8	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

(أ) يتألف الذهب النقدي من سبائك الذهب ومن حسابات الذهب غير المخصصة. ولا يوجد خصم مقابل لسبائك الذهب. أما الخصم المقابل لحسابات الذهب غير المخصصة فإنه يُقيد تحت الودائع التي يمكن أن تدرّ فائدة.

(ب) جرت العادة على تصنيف رسوم الإقراض على الأسهم، وقروض الذهب، ومبادلات الذهب تحت الفوائد.

(ج) الأرباح المعاد استثمارها - الاستثمار مباشرة في حصص الملكية، فقط.

3 - التصنيف بحسب نوع سعر الفائدة

403-4 يمكن تصنيف الخصوم والأصول المالية التي تنشأ عنها فوائد بحسب نوع سعر

الفائدة: ثابت أو متغير أو مزيج من الاثنين.

404-4 وبالنسبة للأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت، تكون مدفوعات الفائدة التعاقدية

الإسمية ثابتة من حيث عملية التقويم مدة عمر الأداة المالية أو لعدد محدد من السنوات. عند نشأة

الدين ومن منظور المدين، يكون توقيت وقيمة مدفوعات الفائدة وسداد المبلغ الأصلي معروفين.

4-405 وبالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، تكون مدفوعات الفائدة و/أو سداد المبلغ الأصلي مرتبطة بسعر فائدة، ومؤشر عام لأسعار سلع وخدمات (مثل مؤشر الأسعار الاستهلاكية الشامل) أو سعر أصل مالي. وتتقلب القيمة المرجعية استجابة لأحوال السوق.

4-406 والأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المختلطة لها سعر فائدة ثابت ومتغير خلال عمرها، وتصنّف كأدوات مالية ذات أسعار فائدة متغيرة.

4 - التصنيف بحسب آجال الاستحقاق

4-407 إن تحليل أسعار الفائدة، وعائدات الأصول، وسيولة خدمة الدين وقدرتها، يتطلب أحيانا تصنيفا للخصوم والأصول المالية وفق مجموعة من نطاقات آجال الاستحقاق.

4-408 والخصم أو الأصل المالي ذو أجل استحقاق قصير الأجل يُسدد عند طلب الدائن، أو في أقل من سنة واحدة. والخصم أو الأصل المالي ذو أجل الاستحقاق الطويل الأجل يسدد في سنة واحدة أو أكثر، أو لا يكون أجل استحقاق محدد.

4-409 ويعرّف أجل الاستحقاق الأصلي للخصم أو الأصل المالي بأنه الفترة المنقضية من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفع القسط النهائي المقرر تعاقديا أو حتى أجل الاستحقاق؛ ويعرّف أجل الاستحقاق المتبقي للخصم أو الأصل المالي بأنه الفترة المنقضية من التاريخ المرجعي حتى تاريخ دفع القسط النهائي المحدد تعاقديا أو حتى أجل الاستحقاق؛

4-410 ويساعد مفهوم أجل الاستحقاق الأصلي في فهم نشاط إصدار الديون. وبالتالي، فإن سندات الدين (AF3)، والقروض (AF4) تنقسم بحسب آجال الاستحقاق الأصلية إلى سندات دين وقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

4-411 وقد تكون آجال الاستحقاق المتبقية أوثق صلة بتحليل مراكز الدين والقدرات على خدمة الديون.

5 - التصنيف بحسب العملة

4-412 يمكن تقسيم العديد من الفئات والفئات الفرعية والفئات الثانوية للأصول والخصوم المالية بحسب عملة تقويمها.

4-413 وتقوم خصم أو أصل مالي بالعملة المحلية يعني تقويمه بالعملة (أو بوحدات العملة) المعتمدة قانوناً في البلد أو في الاتحاد النقدي الذي ينتمي له البلد. وجميع العملات الأخرى هي عملات أجنبية.

4-414 وتشمل الخصوم أو الأصول المالية بالعملات الأجنبية الخصم أو الأصول المالية المقومة بسلة عملات، مثل حقوق السحب الخاصة والخصوم أو الأصول المالية المقومة بالذهب. والتمييز بين العملة المحلية والعملات الأجنبية مفيد بوجه خاص لفئات العملة والودائع (AF2) وسندات الدين (AF3) والقروض (AF4).

4-415 ويمكن ان تكون عملة التسوية مختلفة عن عملة التقويم. وعملة التسوية هي العملة التي تحوّل إليها مراكز وتدفقات الأدوات المالية، مثل الأوراق المالية، كلما جرت تسوية.

الإطار 4-12

الأصول والخصوم المالية والأدوات المالية في المعايير بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أخذت الأفرقة العاملة واللجان التي شاركت في عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام 1993 في اعتبارها بشكل وثيق تصميم وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن بين المبادرات الدولية الأخرى لمواءمة الممارسات المحاسبية الحكومية والمعايير الإحصائية الدولية، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، في طبعته السادسة، وسيصدر قريباً دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، ودليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014. وأُنجزت أعمال قيمة أيضاً على يد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/فرقة العمل المعنية بتنسيق محاسبة القطاع العام، التابعة لصندوق النقد الدولي، التي جمعت بين جهات محاسبية حكومية وقومية. وسيسمح تنسيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الإحصائية إلى أقصى حد ممكن باستخدام نفس البيانات المصدرية في عدة أغراض، مما سيحسن موثوقية إحصاءات الاقتصاد الكلي، ويخفف في الوقت نفسه من عبء الإبلاغ على الشركات.

ولإطار إعداد البيانات المالية وعرضها، التابع للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، أهمية في وضع المعايير الإحصائية. وهذا الإطار أقرته لجنة المعايير الدولية للمحاسبة في نيسان/أبريل 1989 ليُنشر في تموز/يوليه 1989، ثم اعتمده المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (الذي تولى مسؤولية تلك المعايير) في نيسان/أبريل 2001. ويحدد الإطار المفاهيم التي يستند إليها إعداد البيانات المالية وعرضها للمستخدمين الخارجيين، وهو يشمل ما يلي: (أ) الهدف من إعداد البيانات المالية؛ (ب) السمات النوعية التي تحدد فائدة المعلومات الواردة في البيانات المالية؛ (ج) تعريف وتسجيل وقياس العناصر التي تتألف منها البيانات المالية؛ (د) مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال. وفي أيلول/سبتمبر 2010، أقر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الإطار

المفاهيمي للإبلاغ المالي لعام 2010.

والعناصر التي تتصل مباشرة بقياس المراكز المالية هي الأصول والخصوم وحصص الملكية. وفيما يلي تعريفها: (أ) الأصل هو مورد يسيطر عليه كيان نتيجة أحداث سابقة، ويُتوقع أن تدفق منه إلى ذلك الكيان منافع اقتصادية مستقبلية؛ (ب) الخصم هو التزام من كيان نتيجة أحداث سابقة، يُتوقع أن تسفر تسويته عن تدفق موارد من ذلك الكيان في شكل منافع اقتصادية؛ (ج) حصص الملكية هي الفائدة المتبقية من أصول الكيان بعد خصم جميع التزاماته؛

والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي عملية معقدة. ويركز هذا الإطار على معيار المحاسبة الدولي 32 المنقح، ومعيار المحاسبة الدولي 39 المنقح والمعياري الدولي للإبلاغ المالي 7، بالشكل المطبق حالياً. ويتناول معيار المحاسبة الدولي 32 (الأدوات المالية: العرض) تصنيف الأدوات المالية، من منظور المصدر، إلى أصول مالية وخصوم مالية وأدوات حصص ملكية؛ وتصنيف ما يتصل بها من فوائد وأرباح موزعة، وخسائر ومكاسب؛ والظروف التي ينبغي فيها موازنة الأصول والخصوم المالية. وتكمل المبادئ الواردة في هذا المعيار المبادئ المتعلقة بتسجيل وقياس الأصول والخصوم المالية في معيار المحاسبة الدولي 39، الأدوات المالية: التسجيل والقياس، والإقرار عن المعلومات المتعلقة بها في المعيار الدولي للإبلاغ المالي 7، الأدوات المالية: الإقرارات.

ومن بين مختلف الأدوات المالية التي حددتها المعايير للإبلاغ المالي، تشمل فئات الأصول الواردة في الميزانيات العمومية عادة النقد والأرصدة النقدية؛ وأدوات الدين؛ والقروض والسلف؛ وأدوات حقوق الملكية؛ والمشتقات المالية؛ والأصول الملموسة (الثابتة) وغير الملموسة (مثل الشهرة التجارية)، والأصول الضريبية وغيرها من الأصول⁽¹⁾. وعلى جانب الخصوم، تتمثل الفئات الرئيسية في الدين (وأساساً الودائع في حالة المصارف)، والمخصصات، والمشتقات، والضرائب وغيرها من الخصوم ورأس المال والاحتياطيات. ويمكن زيادة تصنيف الديون بحسب الطرف المقابل والأداة المالية، مع إظهار المخصصات منفصلة بين المعاشات التقاعدية والالتزامات الماثلة. ويُقسم رأس المال والاحتياطيات إلى رأس مال اكتسابي، وعلاوات إصدار الأسهم، والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

وبالنسبة للحسابات القومية، تصنّف بنود الميزانية العمومية أساساً بحسب نوع الأداة، وبدرجة أقل، بحسب درجة السيولة. ورغم أن بعض الالتزامات (مثل المخصصات) لا تسجل دوماً كخصوم في نظام الحسابات القومية لعام 2008، فإن معظم فئات الحسابات الوطنية تتطابق مع فئات الميزانية العمومية في المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(أ) استناداً إلى مشروع الميزانية العمومية الموحدة الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية التي اقترحتها لجنة مشرفي المصارف الأوروبية على القطاع المصرفي. وقد أنشئت الهيئة المصرفية الأوروبية في بداية عام 2011 وتولت جميع

المهام والمسؤوليات الحالية للجنة.	
الفئة العامة في الحسابات الدولية	نظام الحسابات القومية لعام 2008
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
الأصول والخصوم المالية الأخرى	الذهب النقدي
	سبائك الذهب
	حسابات الذهب غير المخصصة
أدوات الدين	حقوق السحب الخاصة
أدوات الدين	العملة والودائع
	العملة
	الودائع
أدوات الدين	سندات الدين
	قصيرة الأجل
	طويلة الأجل
أدوات الدين	القروض
	قصيرة الأجل
	طويلة الأجل
حصص الملكية	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
	حصص الملكية
	الأسهم المسجلة في البورصة
	الأسهم غير المسجلة في البورصة
	حصص الملكية الأخرى
	أسهم/وحدات صناديق الاستثمار
	ومنها: أسهم/وحدات صناديق سوق المال
أدوات الدين	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
	الاحتياطيات التقنية للتأمين على غير الحياة
	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
	المستحقات التقاعدية
الأصول والخصوم المالية الأخرى	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بالنظم الموحدة
	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
	المشتقات المالية
	العقود من نوع العقود الآجلة
	عقود الخيار
أدوات الدين	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
	الائتمانات والسلف التجارية
	فئات أخرى

الفصل 5

التقييم والفوائد المستحقة

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 12، حساب التغيرات الأخرى في الأصول،
والفصل 13، الميزانية العمومية
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفصل 3، المبادئ المحاسبية،
والفصل 7، وضع الاستثمار الدولي، والفصل 9، حساب التغيرات الأخرى في الأصول
والخصوم المالية
دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 5، الأرصدة والتدفقات
والقواعد المحاسبية
دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014، الفصل 6 المصروفات، والفصل 9: المعاملات
في الأصول والخصوم المالية، كتيب إحصاءات سندات الدين
النظام الأوروبي للحسابات، 2010، الفصل 6، التدفقات الأخرى
المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، 1995، دليل عن العجز والدين الحكوميين،
(2002)
المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، دليل عن العجز والدين الحكوميين: تنفيذ النظام
الأوروبي للحسابات لعام 1995 (2013)

ألف - مقدمة

1-5 يقدم هذا الفصل نظرة عامة على تقييم الأصول والخصوم المالية في إطار نظام
الحسابات القومية لعام 2008. وهو يعرّف ويصف مختلف مبادئ التقييم ويحدد في أي
الحسابات تقيّد تغييرات التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم المالية. ويصف
هذا الفصل أيضا كيفية معاملة الفوائد المستحقة.

2-5 وهذا الفصل يتداخل بعض الشيء مع الفصول 3 و 7 و 9 من دليل ميزان
المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ومع الفصل 5 من دليل الإحصاءات
النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها. ويحافظ هذا الدليل على الاتساق مع المرجعين
المذكورين، وكذلك مع نظام الحسابات القومية لعام 2008.

باء - الميزانية العمومية

1 - التعريف

3-5 الميزانية العمومية بيان يعكس ما لوحدة أو مجموعة وحدات مؤسسية من أصول وخصوم في نقطة زمنية معينة. ويمكن وضع ميزانية عمومية لوحدات مؤسسية، أو لقطاعات مؤسسية أو لمجموع الاقتصاد.

4-5 وتبين الميزانية العمومية على الجانب الأيسر الأصول المالية وغير المالية، وعلى الجانب الأيمن الخصوم المالية. ويسمى البند الموازن في الميزانية العمومية صافي القيمة (B90) (انظر الجدول 1-5).

2 - الميزانيات العمومية المالية

5-5 تبين الميزانية العمومية على الجانب الأيسر الأصول المالية، وعلى الجانب الأيمن الخصوم المالية. ويسمى البند الموازن في الميزانية العمومية صافي الأصول المالية. ويمكن أن تكون الميزانية العمومية المالية لقطاع أو قطاع فرعي مقيم موحدة أو غير موحدة. والميزانية العمومية المالية للعالم الخارجي هي موحدة، تعريفاً.

الجدول 1-5

الميزانية العمومية كوسيلة لعرض الأصول والخصوم وصافي القيمة

الأصول	الخصوم وصافي القيمة
<p>الأصول غير المالية</p> <p>الأصول المنتجة</p> <p>الأصول الثابتة</p> <p>المخزونات</p> <p>النقائس</p> <p>الأصول غير المنتجة</p> <p>الموارد الطبيعية</p> <p>العقود والإيجارات والتراخيص</p> <p>الشهرة التجارية والأصول التسويقية</p>	<p>الخصوم</p> <p>الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الدين</p> <p>القروض</p> <p>حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار</p> <p>نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة، المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين</p> <p>حسابات أخرى مستحقة الدفع</p> <p>صافي القيمة</p>
<p>الأصول المالية</p> <p>الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الديون</p> <p>القروض</p> <p>حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار</p> <p>نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة</p> <p>المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين</p> <p>حسابات أخرى مستحقة القبض</p>	

6-5 كقاعدة، لا تكون البنود المحاسبية في نظام الحسابات القومية لعام 2008 موحدة. ولذلك، فإن الميزانية العمومية المالية لقطاع أو قطاع فرعي مقيم تُعرض على أساس غير موحد. وتبيّن الميزانيات العمومية المالية غير الموحدة جميع الأصول والخصوم المالية للوحدات المؤسسية مصنفة في القطاع أو القطاع الفرعي، بما فيها تلك التي تكون أصولها أو خصومها المقابلة محتفظا بها في ذلك القطاع أو القطاع الفرعي.

7-5 والميزانية العمومية المالية الموحدة تلغي الأصول والخصوم المالية التي لها مقابلات في نفس القطاع أو القطاع الفرعي.

8-5 والميزانية العمومية المالية التي تعرض مُمّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية (الميزانية العمومية بحسب الدين أو الدائن) هي امتداد للميزانية العمومية المالية التي تبين، إضافة إلى ذلك، تفاصيل الأصول المالية بحسب القطاع المدين، وتفاصيل الخصوم المالية بحسب القطاع الدائن. وهي تقدم، بالتالي، معلومات عن العلاقات بين الأطراف المدينة والدائنة، وهي متسقة مع الحساب المالي بحسب المدين/الدائن.

9-5 وتُحدث المعاملات تغيرات بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية. غير أن تلك التغيرات بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية، هي أيضا نتيجة لتدفقات أخرى لا تمثل تفاعلات بين وحدات مؤسسية باتفاق الطرفين. وتنقسم التدفقات الأخرى المتصلة بالأصول والخصوم إلى فروق إعادة التقييم في الأصول والخصوم، وإلى تغيرات في حجم الأصول والخصوم لم تحدث نتيجة لمعاملات. وتقيّد عمليات فروق التقييم في حساب إعادة التقييم، وتقيّد تغيرات الحجم تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

3 - البنود الموازنة في الميزانيات العمومية

10-5 يسمى البند الموازن في ميزانية عمومية تغطي أصولا غير مالية، وأصولا وخصوما مالية، القيمة الصافية (B90). والقيمة الصافية مستمدة من الفرق بين قيمة جميع الأصول، المنتجة وغير المنتجة والمالية، والخصوم المالية. وينبغي التمييز بينها وبين صافي الأصول المالية، التي تعرّف بأنها الفرق بين الأصول المالية والخصوم المالية.

11-5 وتعرّف الأموال الذاتية بأنها مجموع صافي القيمة زائدا قيمة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5) كخصوم في الميزانية العمومية.

12-5 وتُقيّم الأصول والخصوم (الأرصدة) في الميزانية العمومية بالأسعار المناسبة، وهي عادة الأسعار السائدة في السوق في تاريخ وضع الميزانية العمومية، وبالأسعار الإسمية بالنسبة لبعض الفئات. وتوضع ميزانية عمومية للقطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية، وللمجموع الاقتصادي،

وللعالم الخارجي. وتُجمَع الميزانية العمومية للعالم الخارجي بنفس طريقة تجميع الميزانيات العمومية للقطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية. وهي تتمثل أساساً في مراكز الأصول والخصوم المالية لغير المقيمين إزاء المقيمين. وفي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، تسمى الميزانية العمومية المقابلة، التي توضع من زاوية المقيمين إزاء غير المقيمين، وضع الاستثمار الدولي.

4 - الدين

13-5 يشمل الدين جميع الخصوم المالية لوحدات قطاع ما (وفق تعريف نظام الحسابات القومية لعام 2008) باستثناء حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. ويُعرض مجموع التزامات الدين هذه كمركز إجمالي الدين لوحدة (وحدات) القطاع التي تُجمَع احصاءاتها.

14-5 وتستثنى من ذلك حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار لأنها لا تتطلب دفعا مبلغ أصلي أو لفوائد (انظر الجدول 5-2). وعلى الرغم من أن التأخر في الوفاء بالتزام بتسوية عقد مشتقة مالية، شأنه شأن أي متأخرات، هو التزام بدين لأن هناك مدفوعات يجب سدادها، فإنه لا يوجد مبلغ أصلي سبق تقديمه ويجب سداده. كما أنه لا توجد فوائد تنشأ على أدوات المشتقة المالية أو خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

15-5 ويمكن للدين أن يتغير بدون حدوث تغييرات في صافي القيمة أو صافي الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، يمكن لانخفاض الدين أن يصحبه انخفاض في أرصدة الأصول غير المالية أو الأصول المالية.

الجدول 5-2

الدين، وصافي القيمة، والأموال الذاتية

الأصول	الخصوم وصافي القيمة
الأصول غير المالية الأصول المنتجة الأصول الثابتة المخزونات النفائس الأصول غير المنتجة الموارد الطبيعية العقود والإيجارات والتراخيص الشهرة التجارية والأصول التسويقية	

الأصول		الخصوم وصافي القيمة
<p>الأصول المالية</p> <p>الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الدين</p> <p>القروض</p> <p>حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار</p> <p>نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة</p> <p>المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين</p> <p>حسابات أخرى مستحقة القبض</p>		<p>الدين (= الخصوم باستثناء حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين)</p> <p>حقوق السحب الخاصة</p> <p>العملة والودائع</p> <p>سندات الدين</p> <p>القروض</p> <p>حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار</p> <p>نظم التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة</p> <p>المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين</p> <p>حسابات أخرى مستحقة الدفع</p>
	صافي القيمة	<p>حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار</p> <p>الاستثمار</p> <p>صافي القيمة</p>
	الأموال الذاتية	

الإطار 5-1

دين القطاع الحكومي

تعريف الدين بالقيمة السوقية والدين بالقيمة الإسمية

يوصى عادة باتباع طريقتين رئيسيتين في قياس دين القطاع الحكومي ونشر بياناته:

- دين القطاع الحكومي بالقيمة السوقية.
- ودين القطاع الحكومي بالقيمة الإسمية.

ويستند هذان المفهومان لدين القطاع الحكومي إلى نفس الترسيم المستخدم في القطاع الحكومي. ولكنهما يختلفان فيما يتعلق بتغطية الأداة المالية، ومعاملة الفوائد المستحقة، وطريقة التقييم المطبقة وربما درجة التوحيد⁽¹⁾.

ولم يرد تعريف محدد لدين القطاع الحكومي بالقيمة السوقية، لا في نظام الحسابات القومية لعام 2008، ولا في النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010، ولكن توجد أحكام عامة بشأن القطاعات المؤسسية، والخصوم المالية، وقواعد تقييمها. ويقترح كل من دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2001، ودليل مُعدّي ومستخدِم إحصاءات ديون القطاع الخاص، تعريفاً للدين الحكومي بالقيمة السوقية. ويشمل ذلك التعريف جميع التزامات الدين للوحدات المؤسسية الحكومة المسجلة في الحسابات الأساسية (باستثناء حصص الملكية، وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية) أي حقوق السحب الخاصة؛ والعملة والودائع؛

وسندات الدين؛ والقروض؛ ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة؛ والحسابات المستحقة الدفع الأخرى.

وينبغي تسجيل أرصدة دين الحكومة بالقيمة السوقية في نهاية كل فترة محاسبية. وتعلق طريقة التقييم السوقية هذه بشكل خاص بسندات الدين، علما بأن القيمة الإسمية هي المستخدمة عادة في تقييم العملة، والودائع، والقروض، وغيرها من أدوات الدين. ويمكن اشتقاق قيمة أرصدة دين الحكومة، إجمالية أو صافية من أصول مالية مختارة، موحدة كانت أم غير موحدة. وتتوقف هذه الحسابات أساسا على توافر البيانات المناسبة من الميزانية العمومية، فضلا عن المعلومات عن الأطراف المقابلة في أدوات الدين (للتوحيد). ويعكس دين الحكومة بالقيمة السوقية قيمة أدوات الدين كما لو اقتُنيت في معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ الميزانية العمومية. وهذا يساوي قيمة الدين عند الإنشاء زائدا أية تدفقات اقتصادية لاحقة، مثل المعاملات (المتعلقة مثلا بتراكم الفوائد أو تسديد المبالغ الأصلية أو الفائدة) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، زائدا تغيرات أسعار الصرف وغيرها من التغيرات في القيمة، بما في ذلك تغيرات أسعار السوق.

والدين بالقيمة الإسمية، هو قياس للدين من زاوية المدين: وهو يمثل، في أي وقت، مقدار ما يدين به المدين للدائن، وفقا للشروط المحددة في العقد. وهو يساوي قيمة الدين عند الإنشاء زائدا أية تدفقات اقتصادية لاحقة، مثل المعاملات (كالمعاملات المتعلقة بتراكم الفوائد أو تسديد المبالغ الأصلية أو الفائدة) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، زائدا تغيرات أسعار الصرف وغيرها من التغيرات في القيمة، عدا تغيرات أسعار السوق. وعند الانتقال من دين القطاع الحكومي بالقيمة السوقية إلى الدين بالقيمة الإسمية، يجب طرح جميع فروق إعادة التقييم المتراكمة الناشئة عن تغيرات أسعار السوق. ولا يشمل ذلك فروق إعادة تقييم أدوات الدين المقومة بعملة أجنبية نتيجة تقلبات أسعار الصرف.

القياسات الموسعة لدين الحكومة

لا يشمل دين الحكومة بالقيمة السوقية، ودين الحكومة بالقيمة الإسمية نوعين من التزامات الحكومة. أولا، هناك خصوم مالية مقيدة في نظم المحاسبة الموسعة التابعة للقطاع العام مثل المخصصات لمدفوعات مستقبلية متوقعة ولكن غير مؤكدة، ناشئة عن أحداث سابقة. ولا يشمل ذلك نظم المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي. كما لا يشمل ذلك دائما نظم معاشات التقاعد (المحددة المنافع) غير الممولة التي تديرها وحدات حكومية لفائدة موظفيها، والمدفوعة من الموارد الحالية للحكومة، والتي ليست لها احتياطات خاصة؛ ولا يشمل كذلك الخصوم الطارئة الأخرى مثل الضمانات التي تُمنح مرة واحدة⁽⁴⁾. ثانيا، التزامات الكيانات التي تعتبرها النظم المحاسبية الأخرى فروعاً حكومية ولكن تعتبرها الحسابات القومية خارج حدود القطاع الحكومي العام في الحسابات الوطنية هي التزامات غير مشمولة. ويرد وصف لهذين التعديلين الممكنين في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (وفي النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010).

دين القطاع الحكومي بحسب الأداة المالية، ومجال أو قطاع الدائن

يبين الجدول أدناه الدين الحكومي بحسب الأداة المالية ومجال أو قطاع الدائن. وتقابل العملة والودائع قيمة التزامات الحكومة من القطع النقدية، والودائع القابلة للتحويل وغيرها من الودائع. ومن غير المرجح أن تقدم الحكومة وداًئع قابلة للتحويل لأنها وداًئع يسهل تحويلها إلى عملة أو تحويلها بشيكات أو وسائل أخرى. وتشمل الودائع الأخرى الودائع لأجل، ودفاتر الادخار، وشهادات الادخار. وتشمل فئتا الودائع أيضا الالتزامات القصيرة الأجل في شكل اتفاقات إعادة شراء.

وتشمل سندات الدين القصيرة الأجل الكمبيالات، والأذون والسندات القصيرة الأجل والتي لا يتجاوز أجل استحقاقها عادة السنة الواحدة، والتي تصدر أساسا عن الخزانة. وعادة ما تكون الأوراق المالية القصيرة الأجل على درجة عالية من السيولة، وبمبالغ كبيرة، ومتبادلة في الأسواق المالية بين المصارف وغيرها من الشركات المالية وكبار المستثمرين.

ويمكن أن تُصدر الوحدات الحكومية الأخرى أدوات قصيرة الأجل تسمى أحيانا أوراقا تجارية أو أوراقا تجارية أوروبية. وتشمل

سندات الدين الطويلة الأجل جميع أنواع سندات الدين، مثل السندات والأذون والسندات على الخزنة، بأجل استحقاق تتجاوز السنة، وتصدر عن مختلف القطاعات الفرعية الحكومية.

وتشمل القروض الاقتراض القصير والطويل الأجل لوحدات الحكومة من شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وغيرها من الشركات المالية ومن العالم الخارجى. وتشمل هذه الفئة أيضا المعاملات المحتسبة في القروض فيما يتعلق بتحمل الدين وكذلك القروض المحتسبة فيما يتعلق بالإيجار التمويلي.

دين الحكومة بحسب الأداة المالية، ومجال أو قطاع الدائن

العنصر	الوصف
دين القطاع الحكومي بحسب الأداة المالية العملة والودائع (AF2) سندات الدين القصيرة الأجل (AF31) سندات الدين الطويلة الأجل (AF32) القروض القصيرة الأجل (AF41) القروض الطويلة الأجل (AF42) (الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1)، عند الاقتضاء) ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة (AF6) (المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7)) (حسابات أخرى مستحقة الدفع (AF8))	إجمالي الديون الموحدة للحكومة العامة في العملة والودائع (AF2)، وسندات الدين (AF3)، والقروض (AF4)، بالقيمة الظاهرية (الدين وفقا لإجراءات مواجهة العجز المفرط)؛ والأجل القصير، تعريفيا، هو الأجل الأصلي لمدة سنة واحدة أو أقل، والأجل الطويل هو لمدة سنة أو أكثر. والدين الحكومي بالقيمة الإسمية يوسّع تغطية الأداة المالية للدين وفقا لإجراءات مواجهة العجز المفرط، بشموله جميع أدوات الدين عدا حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (AF5) والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7)؛ وهو يشمل الفوائد المستحقة. ويستند دين الحكومة بالقيمة السوقية إلى التقييم السوقى لأدوات الدين
دين القطاع الحكومي بحسب الدائنين الدائنون المقيمون المصرف المركزي (S121)، شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123)، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S129) والمقيمون الآخرون (الشركات غير المالية المقيمة (S11)، والأسر المعيشية (S14) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15) في الاقتصاد القومي المصدر للدين)، وغير المقيمين (S2)	الديون التي عقدتها الجهات التالية: المصرف المركزي (S121)، شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123)، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S129) والمقيمون الآخرون (الشركات غير المالية المقيمة (S11)، والأسر المعيشية (S14) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15) في الاقتصاد القومي المصدر للدين)، وغير المقيمين (S2)

ملاحظة: ورد في الفقرة 3-197 من نظام الحسابات القومية لعام 2008: أن "القيود في نظام الحسابات القومية، كقاعدة عامة، ليست موحدة"، و "قد تكون عملية التوحيد أكثر ارتباطا بالمؤسسات المالية والقطاع الحكومي". وينبغي، بالتالي، النظر في عرض ديون الحكومة موحدة وغير موحدة.

ويعطى تفصيل ديون القطاع الحكومي بسحب القطاع الدائن معلومات عمّن يمول الحكومة. وينقسم الدائنون المحليون إلى المصرف المركزي وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والشركات المالية الأخرى، والمقيمين (غير الحكوميين) الآخرين. ويشير الجدول الوارد أدناه إلى مزيد من تقسيمات دين القطاع الحكومي بحسب القطاع الفرعى الحكومي، وبحسب أجل الاستحقاق الأصلي والمتبقي وبحسب العملة.

دين القطاع الحكومي بحسب القطاع الفرعي، وأجل الاستحقاق، وعملة التقييم	
العنصر	الوصف
دين الحكومة بحسب القطاع الفرعي دين الحكومة المركزية دين حكومة الولاية دين الحكومة المحلية دين صناديق الضمان الاجتماعي	الحكومة المركزية (S1311)، حكومة الولاية (S1312)، الحكومة المحلية (S1313)، وصناديق الضمان الاجتماعي (S1314) وفي كل حالة، يعرّف دين القطاع الفرعي بأنه التزامات القطاع الفرعي في الأدوات المالية، وأساسا العملة والودائع، والقروض وسندات الدين، باستثناء أي التزامات تمثل أصولا مالية لوحدة في نفس القطاع الفرعي أو وحدات في أي قطاع فرعي حكومي آخر.
دين الحكومة بحسب أجل الاستحقاق الأصلي لمدة تصل إلى سنة واحدة أكثر من سنة واحدة منها أدوات ذات سعر فائدة متغير	أجل الاستحقاق الأصلي هو الفترة الفاصلة بين تاريخ إصدار الدين وتاريخ استرداده. وتعامل الودائع كما لو كان لها أجل استحقاق صفري. بالنسبة للسندات الطويلة الأجل الصادرة في شرائح متعددة، تعامل جميع الشرائح كما لو كان لها نفس أجل الاستحقاق.
دين الحكومة بحسب أجل الاستحقاق المتبقي لمدة تصل إلى سنة واحدة أكثر من سنة واحدة	أجل الاستحقاق المتبقي هو الفترة الفاصلة بين تاريخ الإبلاغ عن الدين وتاريخ استرداده. وتعامل الودائع كما لو كان لها أجل استحقاق متبقي صفري.
دين الحكومة بحسب العملة العملة المحلية العملات الأجنبية	يمكن أن تكون قيمة دين الحكومة عرضة لتغيرات أسعار الصرف.

(أ) فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في الاتحاد الأوروبي، يتمثل قياس دين الحكومة، أو ما يسمى بإجراءات مواجهة العجز المفرط، أو إجراءات ماستريخت للديون، في القيمة الظاهرية (وإن كانت تسمى القيمة الإسمية). والقيمة الإسمية ليست هي القيمة الظاهرية (انظر الفقرة 5-35 أدناه). ويستند حساب الدين وفقا لإجراءات مواجهة العجز المفرط إلى البروتوكول رقم 12 بشأن إجراءات العجز المفرط، المرفق بالمعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت لعام 1992، سابقا). ويعرّف هذا البروتوكول، إلى جانب لائحة مجلس أوروبا رقم 2009/479 (OJ L 145, 10.6.2009, p. 1) الحكومة، ودين الحكومة، وقيمة إجمالية اقتصادية أخرى من زاوية القواعد المحاسبية الواردة في النظام الأوروبي للحسابات.

(ب) يُدرج دليل الإحصاءات المالية الحكومية في صيغته لعام 2013، ولعام 2014، ودليل مُعدّي ومستخدّم إحصاءات ديون القطاع الخاص هذه الالتزامات في تعريفاتها للدين.

جيم - العلاقة بين الأرصدة والتدفقات

5-16 هناك متطابقة محاسبية أساسية تربط بين قيمة رصيد نوع معين من الأصول في الميزانية العمومية الافتتاحية ومقابلها في الميزانية العمومية الختامية، مثلما يظهر في الجدول 5-3.

5-17 وتشير الأرصدة أو المراكز في الأصول غير المالية، والأصول والخصوم المالية إلى مستوياتها في نقطة زمنية معينة. وتشير التدفقات إلى الفرق بين المراكز في نقطتين زمنية متتاليتين، وتمثل في معاملات بين وحدات مؤسسية، وفروق إعادة تقييم وتعديلات أخرى في حجم الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية.

18-5 وفيما يتعلق بالأدوات المالية، يمكن وصف العلاقة بين الأرصدة والتدفقات على النحو

$$\text{التالي: } Stock_t - Stock_{t-1} = Flows_t .$$

19-5 حيث يمثل العنصر $Stock_t$ رصيد مُصدر رصيد الأدوات المالية أو حاملها في نهاية الفترة

المحاسبية t ، ويمثل العنصر $Stock_{t-1}$ رصيد مُصدر الأدوات المالية أو حاملها في نهاية الفترة

المحاسبية $t-1$.

الجدول 3-5

المتطابقة المحاسبية الأساسية

قيمة رصيد من نوع معين من الأصول في الميزانية العمومية الافتتاحية		
مجموع قيمة الأصول المكتتة في المعاملات التي جرت خلال الفترة المحاسبية	المعاملات	زائدا
مجموع قيمة الأصول المتصرف فيها في المعاملات التي جرت خلال الفترة المحاسبية		ناقصا
استهلاك رأس المال الثابت (عند الاقتضاء)		ناقصا
الزيادات في الحجم التي تؤثر على الأصول	التغيرات الأخرى في حجم الأصول	زائدا
النقصان في الحجم الذي يؤثر على الأصول		ناقصا
قيمة مكاسب الحيازة الإسمية الناشئة خلال الفترة والناجحة عن التغيرات في سعر ذلك الأصل	فروق إعادة التقييم	زائدا
قيمة خسائر الحيازة الإسمية الناشئة خلال الفترة والناجحة عن التغيرات في سعر ذلك الأصل		ناقصا
تساوي قيمة الرصيد من ذلك الأصل في الميزانية العمومية الختامية		

20-5 ويشير العنصر $Flows_t$ إلى مجموع التدفقات في الأدوات المالية خلال الفترة المحاسبية t .

ويشمل المعاملات وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

$$Flows_t = Transactions_t + Revaluations_t + Other\ changes\ in\ volume_t$$

21-5 ويشير العنصر $Transactions_t$ إلى صافي تحمل خصوم الأدوات المالية (الإصدارات ناقصا

الاستردادات) أو صافي مقتنياتها (اقتناء الأصول ناقصا التصرف فيها) أثناء الفترة المحاسبية t .

$$Transactions_t = Net\ incurrences_t^{(129)} = Issues_t - Redemptions_t$$

$$\text{أو} \quad Net\ acquisitions_t = Acquisitions_t - Disposals_t^{(130)}$$

(129) يمكن أيضا استخدام مصطلح (net issues) "صافي الإصدارات".

(130) التصرف في الأصول لا يشير إلى شطب الديون. وينبغي معاملة شطب الديون كتغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم وليس كمعاملات.

22-5 ويشير مصطلح فرق إعادة التقييم في الفترة t (*Revaluations*) إلى التغيرات في الأرصدة نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الأدوات المالية خلال الفترة المحاسبية t . وتنشأ فروق إعادة تقييم الأصول والخصوم نتيجة لتغير أسعارها و/أو تغير أسعار الصرف⁽¹³¹⁾.

23-5 وتشير عبارة *تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم* إلى جميع التغيرات في الأرصدة بين نهاية الفترة المحاسبية $t-1$ ونهاية الفترة المحاسبية t لأسباب لا تعود للمعاملات أو لفروق إعادة التقييم.

دال - مبادئ التقييم

24-5 يقيّم كل بند في الميزانية العمومية كما لو أنه اقتني في التاريخ الذي تتعلق به الميزانية العمومية. وينبغي تقييم الأصول والخصوم بالأسعار الملاحظة في السوق في التاريخ الذي تتعلق به الميزانية العمومية.

25-5 وعندما لا توجد أسعار سوقية يمكن ملاحظتها، كحالة وجود سوق وعدم حدوث بيع لأصول فيها مؤخرًا، ينبغي وضع تقديرات لما قد يكون عليه سعر تلك الأصول لو أنها اقتُنيت في السوق في التاريخ الذي تتعلق به الميزانية العمومية.

26-5 وأسعار السوق متاحة عادة بالنسبة للعديد من الأصول والخصوم المالية، وللعقارات (المباني وغيرها من الهياكل، وما يتبعها من أراض) ومعدات النقل القائمة، والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، فضلًا عن الأصول الثابتة المنتجة حديثًا والمخزونات.

27-5 وينبغي تقييم الأصول غير المالية المنتجة للحساب الخاص بالأسعار الأساسية⁽¹³²⁾، أو، في حالة عدم وجود أسعار أساسية، بالأسعار الأساسية لسلع مشابهة أو، إذا لم يكن ذلك ممكنًا، بسعر التكلفة.

28-5 وبالإضافة إلى الأسعار الملاحظة في السوق، يمكن التوصل إلى تقديرات استنادًا إلى الأسعار الملاحظة، أو التكاليف المتكبدة، أو قيمة الأصول غير المالية عن طريق ما يلي:

(أ) إعادة تقييم وتجميع قيم اقتناء الأصول ناقصا التصرف فيها على مدى عمر الأصول؛

(ب) القيمة الحالية، أي القيمة المخصومة، للمنافع الاقتصادية المستقبلية.

29-5 وتحسب القيمة الحالية PV كالتالي:

(131) لا تنطبق التغيرات في أسعار الصرف إلا على الحيازات من سندات الملكية المقومة بعملة أجنبية؛ وهي تقيّم بالعملة المحلية للبلد الذي تقيم فيها الشركة المصدرة.

(132) عرّفت الأسعار الأساسية في الفقرة 2-63 من نظام الحسابات القومية لعام 2008.

$$.PV= FV/(1+\text{discount rate}/100)^n$$

حيث تمثل FV القيمة المستقبلية و n عدد الفترات (السنوات، عادة).

أثر القيمة الحالية (القيمة بسعر الخصم) بسعر أثر خصم قدره 6 في المائة

	القيمة الحالية (قيمة اليوم)	المبلغ المنفق أو المستلم	عدد السنوات من الآن
	1000.00 دولار	1000 دولار	صفر
$PV=FV/(1+\text{rate})^n$	943.40	1000 دولار	1
حيث	890.00	1000 دولار	2
PV هي القيمة الحالية	839.62	1000 دولار	3
FV هي القيمة المستقبلية	792.09	1000 دولار	4
السعر هو سعر الخصم المستخدم	747.26	1000 دولار	5
n هو عدد الفترات	704.96	1000 دولار	6
	665.06	1000 دولار	7

القيم المستقبلية \uparrow

30-5 و تقييم السوق هو المبدأ الأساسي لتقييم المراكز (والمعاملات) في الأدوات المالية. والقيمة السوقية هي قيمة الأصول المالية عند اقتنائها أو عند التصرف فيها، بين أطراف معاملة ترغب في اتمامها، على أساس الاعتبارات التجارية فقط، وبدون اعتبار للعمليات أو الرسوم والضرائب. وتأخذ الأطراف التجارية، في تحديدها للقيمة السوقية، في اعتبارها أيضا الفائدة المستحقة.

31-5 ويعكس التقييم الإسمي مجموع الأموال المقدمة أصلا، زائدا أي سُلف لاحقة، ناقصا أي مدفوعات سداد، زائدا أي فائدة مستحقة. وتشير القيمة الإسمية إلى المبلغ القائم المستحق من المدين إلى الدائن، والذي يتألف من المبلغ الأصلي القائم، بما في ذلك أي فوائد مستحقة. والقيمة الإسمية ليست هي القيمة الظاهرية:

(أ) فالقيمة الإسمية بالعملة المحلية لأداة مالية مقومة بعملة أجنبية تشمل مكاسب أو خسائر الحيازة الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف. وينبغي لقيمة الأدوات المالية المقومة بعملة أجنبية أن تُحوّل إلى العملة المحلية بأسعار الصرف السائدة في السوق في التاريخ الذي تتعلق به الميزانية العمومية. وينبغي لهذا السعر أن يكون في نقطة الوسط بين سعري صرف الشراء والبيع الفوريين لمعاملات العملة؛

(ب) وبالنسبة للأدوات المالية مثل سندات الدين المرتبطة بمؤشر ضيق، يمكن للقيمة الإسمية أن تتضمن أيضا مكاسب أو خسائر الحيازة الناتجة عن التحركات في المؤشر⁽¹³³⁾؛

(ج) ويمكن للقيمة السوقية لأداة مالية أن تحيد، في أي نقطة زمنية، عن قيمتها الإسمية نتيجة فروق إعادة تقييم أحدثتها تغيرات في أسعار السوق. والتحركات في أسعار السوق تنشأ بسبب أحوال الأسواق عموما مثل التغيرات في سعر الفائدة السوقي؛ أو ظروف محددة، مثل التغيرات في صورة الجدارة الائتمانية لمصدر سند الدين؛ أو تغيرات في سيولة السوق عموما، وفي سيولة السوق بالنسبة للأوراق المالية، تحديدا؛

(د) وبالتالي، تنطبق المعادلة الأساسية التالية على أوضاع الأدوات المالية:

القيمة السوقية = القيمة الإسمية + فروق إعادة التقييم المتراكمة والناشئة عن تغيرات سعر السوق.

5-32 وبالنسبة لبعض الأصول غير المالية، ينخفض سعر الاقتناء الأولي المعاد تقييمه إلى الصفر على مدى العمر المتوقع للأصل. وقيمة ذلك الأصل، في أي نقطة زمنية معينة، تساوي سعر اقتنائه الحالي ناقصا القيمة المتراكمة لتلك التخفيضات. ويمكن تسجيل معظم الأصول الثابتة في الميزانيات العمومية بأسعار المشتري الحالية مخفضة بالاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت؛ ويُعرف ذلك بتكلفة الاستبدال المحاسبية. ويوصف مجموع القيم المخفضة لجميع الأصول الثابتة التي لا تزال قيد الاستخدام بصافي الرصيد الرأسمالي. ويشمل إجمالي الرصيد الرأسمالي قيم الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت.

هاء - تقييم الأصول والخصوم المالية

1 - تقييم الأرصدة

5-33 تقيّم الأصول والخصوم المالية المصنفة كأدوات مالية قابلة للتداول، مثل سندات الدين أو سندات الملكية، بالقيمة السوقية. وعادة ما تقيّم الأدوات المالية غير القابلة للتداول بالقيمة الإسمية. وتقيّم البنود المقابلة للأصول والخصوم المالية بنفس الطريقة. وينبغي أن تُستبعد من التقييم العمولات والرسوم والضرائب. وتفيد العمولات والرسوم والضرائب كخدمات مقدمة في إطار القيام بالمعاملات.

(133) تُعتبر مؤشرات الأسعار التي تستند إلى أصول محددة مثل المعادن النفيسة أو النفط مؤشرات ضيقة. ومؤشرات أسعار الاستهلاك أمثلة على المؤشرات العريضة؛ ويُتوقع أن يتغير هذا الربط بالمؤشرات تغيرا سلسا نسبيا على مر الزمن.

(أ) الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

- 34-5 يقيّم الذهب النقدي (AF11) بالأسعار التي تحددها أسواق الذهب المنظمة. وبما أن الذهب النقدي يسعّر عادة بدولار الولايات المتحدة، فإن قيمته تخضع لمكاسب وخسائر الحيازة الإسمية الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف فضلا عن تغيرات سعر الذهب نفسه.
- 35-5 وقيمة حقوق السحب الخاصة (AF12) يحددها يوميا صندوق النقد الدولي ويمكن الحصول على الأسعار بالعملة المحلية من أسواق الصرف الأجنبي. وبما أن حقوق السحب الخاصة تمثل سلة من العملات، فإن قيمتها بالعملة المحلية (وبالتالي مكاسب وخسائر الحيازة) تتغير بتغير أسعار صرف العملات إزاء العملة المحلية.

(ب) العملة والودائع

- 36-5 تُقيّم العملة (الأوراق والقطع النقدية، AF21) بالقيمة الإسمية للعملة.
- 37-5 وتقيّد قيمة الودائع (الودائع القابلة للتحويل، AF22، والودائع الأخرى، AF29)، في الميزانية العمومية بالقيم الإسمية.
- 38-5 وتحوّل العملة والودائع بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية في النقطة الوسط بين سعري صرف العرض والطلب الفوريين السائدين في تاريخ الميزانية العمومية.
- 39-5 وبالنسبة للودائع المركبة، أي الودائع ذات المشتقات المالية المتضمّنة، تظهر مكاسب وخسائر الحيازة نتيجة لتغيرات الأسعار وما تعكسه من فروق بين قيمة الاسترداد والاستثمار المالي الأولي.
- 40-5 وتقيّد الفائدة المستحقة على الودائع في الحساب المالي باعتبارها معاد استثمارها في نفس الوقت كودائع.

(ج) سندات الدين

- 41-5 تولّد سندات الدين فوائد مستحقة؛ وهي تقيّد بالقيمة السوقية ("السعر الشامل"). و "السعر الشامل" هو سعر سند الدين بما فيه أي فوائد مستحقة منذ إصدار آخر قسيمة دفع. ويقابله "السعر الصافي"، وهو سعر سند الدين بدون اعتبار الفائدة المستحقة⁽¹³⁴⁾.
- 42-5 وتقيّم سندات الدين القصيرة الأجل (AF31) بالقيمة السوقية. ويمكن أن تنشأ مكاسب وخسائر حيازة اسمية على سندات الدين القصيرة الأجل بنفس طريقة نشوئها مع

(134) انظر المثال العملي 5-5.

سندات الدين الطويلة الأجل. ولكن بما أن لسندات الدين القصيرة الأجل آجال استحقاق أقصر بكثير، فإن مكاسب الحيازة التي تولّدها تغيرات سعر الفائدة تكون عادة أصغر بكثير مما تولّده سندات الدين الطويلة الأجل التي لها نفس القيمة الظاهرية.

43-5 وإذا لم تتوافر القيم السوقية آنذاك، شريطة عدم وجود ظروف تضخم مرتفع أو أسعار فائدة إسمية مرتفعة، فإنه يمكن وضع تقديرات تقريبية للقيمة السوقية على أساس القيمة الإسمية للعناصر التالية:

(أ) سندات الدين القصيرة الأجل الصادرة بدون خصم أو علاوة؛

(ب) سندات الدين القصيرة الأجل المخصصة.

44-5 وتقيّم سندات الدين الطويلة الأجل (AF32) بالقيمة السوقية، سواء كانت سندات تُدفع عليها فائدة منتظمة، أو سندات بخصم كبير، أو سندات صفرية القسائم تُدفع عليها فائدة ضعيلة أو لا تُدفع عليها فوائد.

45-5 وعندما تصدر سندات دين طويلة الأجل، مثل السندات بعلاوة أو بخصم، بما في ذلك السندات بخصم كبير أو السندات الصفرية القسائم، يكون الفرق بين سعر الإصدار وقيمه الظاهرية أو قيمته الاستردادية في أجل الاستحقاق، مقياسا لسعر الفائدة التي يتعين على المصدر دفعها طوال عمر سند الدين. وتقيّد تلك الفائدة كدخل ملكية مستحق الدفع على مُصدر سندات الدين الطويل الأجل إلى حامل سند الدين، إضافة إلى أي قسيمة فائدة دفعها المصدر بالفعل على فترات محددة خلال عمر سند الدين.

46-5 وتقيّد الفوائد المستحقة باستمرار في حساب الدخل وفي الحساب المالي باعتبار أن حامل سند الدين يعيد استثماره في نفس الوقت في سند الدين نفسه. ولذلك فهي تقيّد في الحساب المالي كافتناء أصل، وتضاف إلى الأصل الموجود. وبالتالي، فإن الزيادة التدريجية في القيمة السوقية لسند دين طويل الأجل، والتي تُعزى إلى تراكم الفائدة المستحقة والمعاد استثمارها، هي زيادة تعكس نمو المبلغ الأصلي القائم، أي حجم الأصول. وهي أساسا مقدار أو زيادة في الحجم وليست زيادة في الأسعار. وهي لا تولّد مكاسب حيازة لحامل سند الدين الطويل الأجل أو خسائر حيازة لمصدره. وتتغير سندات الدين نوعيا مع مرور الزمن ومع اقتراب تاريخ استحقاقها، ومن الضروري إدراك أن ارتفاع قيمتها هو نتيجة لتراكم الفائدة المستحقة وليس تغيرا في الأسعار ولا يولّد مكاسب حيازة.

47-5 غير أن أسعار سندات الدين الطويلة الأجل ذات سعر الفائدة الثابت تتغير أيضا عندما تتغير أسعار الفائدة السوقية، مع تغير أسعار السندات في عكس اتجاه حركات أسعار

الفائدة. وكلما اقترب أجل الاستحقاق، قلّ الأثر الذي يحدثه تغير سعر الفائدة على سعر سند دين طويل الأجل. والتغيرات في أسعار سندات الدين الطويلة الأجل التي تعزى إلى تغيرات أسعار الفائدة السوقية هي تغيرات في السعر وليس في الكم. وبالتالي فإنها تولّد مكاسب وخسائر حيازة لكل من مُصدر سندات الدين وحائزها. ويولّد ارتفاع أسعار الفائدة مكسب حيازة اسمياً لمصدر سند الدين وخسارة حيازة إسمية معادلة لحامل السند، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

48-5 ومدفوعات القسائم و/أو المبلغ الأصلي لسندات الدين ذات سعر الفائدة المتغير مرتبطة بمؤشر أسعار عام للسلع والخدمات (مثل مؤشر أسعار الاستهلاك)، أو بسعر فائدة (مثل سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف، أو سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن، أو غلة سند ما)، أو بسعر أصل من الأصول:

(أ) فعندما تكون مبالغ مدفوعات القسائم و/أو المبلغ الأصلي القائم مرتبطة بمؤشر أسعار عام أو عريض القاعدة، يعامل التغير في قيمة المبلغ الأصلي القائم بين بداية ونهاية فترة محاسبية معينة، نتيجة حركة في المؤشر ذي الصلة، كفائدة مستحقة في تلك الفترة، إضافة إلى أي فائدة مستحقة الدفع في تلك الفترة؛

(ب) وعندما يكون ربط المبالغ التي تُدفع في أجل الاستحقاق بمؤشر ينطوي على دافع لتحقيق مكاسب حيازة، وعادة ما يكون ذلك الربط على أساس بند واحد محدد بدقة، فإن أي حيد للمؤشر الأساسي عن المسار المتوقع أصلاً يؤدي إلى مكاسب أو خسائر حيازة، لا تلغي بعضها بعضاً، في العادة، خلال عمر الأداة.

المثال العملي 1-5 مقارنة القيمة السوقية والقيمة الإسمية لسندات الدين بوصفها خصوصاً مالية⁽¹³⁵⁾

49-5 يوضح هذا المثال العملي العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الإسمية للمراكز في سندات الدين وتسجيل الاستحقاق ودفع الفوائد بالنسبة لمختلف أنواع سندات الدين، وهي: (أ) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بالقيمة الإسمية؛ (ب) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الإسمية؛ (ج) سند بقسمة صفرية؛ (د) نوعان من السندات المربوطة بمؤشرات.

50-5 وسعر الفائدة السوقية السنوي السائد في بداية كل سنة (أو في نهاية السنة السابقة) هو تقريبا النسبة بين الفائدة (السنوية) المستحقة والقيمة السوقية لسند الدين في بداية كل سنة (أو في نهاية السنة السابقة) مضروبة في 100.

(135) انظر أيضا كتيب إحصاءات سندات الدين.

(أ) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بالقيمة الإسمية

51-5 سند بسعر فائدة ثابت وصادر بالقيمة الإسمية (1 000) في بداية السنة الأولى وقابل للسداد في أجل استحقاق بعد خمس سنوات ويدفع قسائم ثابتة قدرها 100 في نهاية كل سنة من عمره. وتنشأ عن السند فائدة على مدار السنة ويُقيد أنه يُعاد استثمارها، مما يزيد من قيمته الإسمية من 1 000 إلى 1 100 في نهاية السنة، وقبل دفع القسيمة. ومدفوعات القسائم على ذلك السند ذي سعر الفائدة الثابت لا تتغير على الرغم من أن أسعار الفائدة السوقية الجارية قد تتغير.

52-5 وعند الإصدار، تكون القيمة الإسمية والقيمة السوقية مساويتين لـ 1 000. وفي نهاية كل سنة، تنشأ فائدة قدرها 100 يدفعها مُصدر السند إلى حائزه. ويعامل مبلغ القسيمة وقدره 100 الذي يدفعه المدين في نهاية السنة كاسترداد (جزئي) للسند، مما يخفض من قيمته الإسمية من 1 100 إلى 1 000.

53-5 ولتوضيح العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الإسمية، وتسجيل التدفقات المرتبطة بكل منها، يعرض الجدول التالي: (أ) الأرصدة والتدفقات (المعاملات وفروق إعادة التقييم) للسنة الأولى من عمر السند؛ (ب) القيمة السوقية والتدفقات ذات الصلة خلال السنة الأولى من عمر السند؛ (ج) الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.

الجدول 4-5

سند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الإسمية

سند الإصدار: 1 000؛ مدفوعات القسائم السنوية: 100؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
بداية السنة 1	نهاية السنة 1	نهاية السنة 2	نهاية السنة 3	نهاية السنة 4	نهاية السنة 5	
						القيمة الإسمية في نهاية السنة
1 000.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	قبل دفع القسيمة
						بعد دفع القسيمة
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الفوائد المستحقة
						القسيمة المدفوعة
1 000.0	969.0	1 025.3	1 054.2	982.1	1 000.0	القيمة السوقية
10.0	10.3	9.8	9.5	10.2	10.0	سعر الفائدة (سنويًا)
						فروق إعادة التقييم التراكمية نتيجة لتغيرات سعر السوق
	31.0-	25.3	54.2	17.9-	0.0	

54-5 وبيّن الجدول 5-5 بنود القيد المحاسبي الرباعي لما يلي:

- (أ) إصدار القطاع الحكومي للسند واقتناء أسرة معيشية له في بداية السنة 1؛
 (ب) الفوائد المستحقة القبض للأسرة المعيشية والفوائد المستحقة الدفع إلى القطاع الحكومي خلال السنة 1؛
 (ج) الفائدة المدفوعة (دفع القسيمة) من القطاع الحكومي إلى الأسرة المعيشية بحلول نهاية السنة.

الجدول 5-5

بنود القيد المحاسبي لسند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الإسمية خلال السنة 1
 الوحدات النقدية

الأسر المعيشية (S14)	القطاع الحكومي (S13)	القطاع الحكومي (S13)	الأسر المعيشية (S14)
الموارد	المعاملات/البنود الموازنة	الاستخدامات	
حساب تخصيص الدخل الأولي			
100+ (ب)	دخل الملكية (الفائدة (D41))	100+ (ب)	
التغير في الخصوم		التغير في الأصول	
الحساب الرأسمالي			
	صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	100-	100+
الحساب المالي			
100+	100-	صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	
	1000+	المجموع	900+ 100+
		العملة والودائع (F2)	1000+ (أ) 1000- (أ) 100- (ج) 100+ (ج)
	1000+ (أ)	سندات الدين (F3)	1000+ (أ)
	100+ (ب) 100- (ج)	حسابات أخرى مستحقة القبض/ حسابات مستحقة الدفع (F8)	100+ (ب) 100- (ج)
حساب إعادة التقييم			
خسارة الحياة		مكاسب الحياة	
	31-	سندات الدين	31-

55-5 يؤدي إصدار السند واقتناؤه، بالنسبة للحكومة العامة، إلى زيادة في العملة والودائع بـ 1 000 وحدة نقدية وفي سندات الدين كخصوم مالية بـ 1 000 وحدة نقدية. وبالنسبة للأسر المعيشية، تنخفض العملة والودائع بمقدار 1 000 وحدة نقدية وسندات الدين كأصول مالية بمقدار 1 000 وحدة نقدية.

56-5 ويسفر استحقاق الفوائد للأسرة المعيشية عن قيد في حساب الدخل كموارد قدرها 100 وحدة نقدية وعن قيد محاسبي مقابل في الحسابات الأخرى المستحقة القبض في الحساب المالي. وبالنسبة للحكومة العامة، تتمثل القيود المحاسبية في استخدام 100 وحدة نقدية في حساب الدخل، وفي قيد آخر في مستحق الدفع في الحساب المالي. وتزيد هذه المعاملات من صافي الإقراض للأسر المعيشية بـ 100 وحدة نقدية وصافي الاقتراض للحكومة العامة أيضا بـ 100 وحدة نقدية.

57-5 وتقيّد مدفوعات الفائدة من القطاع الحكومي إلى الأسر المعيشية كإخفاض في العملة والودائع وفي الحسابات المستحقة القبض بـ 100، بينما تتلقى القطاع الحكومي تحت العملة والودائع 100 وحدة نقدية وتلغي نفس المبلغ من حساباتها المستحقة الدفع.

58-5 ويظهر في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، بالنسبة للأسر المعيشية، إقراض صاف قدره 100+ وحدة نقدية، وبالنسبة للحكومة العامة اقتراض صاف قدره 100- وحدة نقدية. ولاستكمال القيود في نظام حسابات التراكم، ينبغي أيضا قيد -31 ككسب حيازة (سلي) للأسر المعيشية (وهي خسارة حيازة في جانب الأصول) نتيجة انخفاض قيمة السند السوقية من 1 000 إلى 969، وخسارة حيازة مقابلة للحكومة العامة (مكسب حيازة في جانب الخصوم).

(ب) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الإسمية

59-5 في هذا المثال الثاني، لدينا سند بسعر فائدة ثابت مدته خمس سنوات وقابل للسداد في تاريخ الاستحقاق، يصدر بخصم (بأقل من القيمة الإسمية، وبسعر 900) ويدفع قسائم ثابتة قدرها 73.6 خلال عمره، وهي نسبة تقابل، نظرا للخصم، سعر فائدة قدره 10 في المائة. وينشأ عن السند سنويا نوعان من الفائدة: (أ) قسيمة قدرها 73.6؛ (ب) خصم سنوي، يُحسب بقيمة 19.2 للسنة الأولى. وفي نهاية السنة الأولى، تكون الفائدة المستحقة 92.8 ولكن 73.6 منها فقط يُدفع لحامل السند. وهذا يخفض من قيمة المبلغ الرئيسي القائم، بالقيمة الإسمية، من 992.8 إلى 919.2. والخصم المستحق البالغ 100 لا يُدفع إلا في نهاية السنة الخامسة كجزء من سعر الاسترداد.

60-5 وكما هو الحال في المثال السابق، يعرض الجدول التالي ما يلي: (أ) الأرصدة والتدفقات للسنة الأولى من عمر السند؛ (ب) القيمة السوقية والتدفقات ذات الصلة خلال السنة الأولى من عمر السند؛ (ج) الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.

(ج) سند بقسيمة صفرية

5-61 يتعلق المثال الثالث بإصدار سند بقسيمة صفرية، لا يدفع، بحكم تعريفه، قسائم خلال عمره. وللسند سعر استرداد قدره 1 000 وسعر إصدار قدره 620.9. وهذا السعر الأخير هو القيمة الحالية في تاريخ الإصدار للمدفوعات النهائية في نهاية السنة الخامسة، مع خصم (على أساس سنوي) بسعر الفائدة السوقي الجاري البالغ 10 في المائة.

5-62 والمعاملات الوحيدة التي ينبغي قيدها لهذا النوع من السندات، بعد إصدارها، هي استحقاقات الخصم طيلة عمر السند ودفع المبلغ الأصلي عندما يحين أجل الاستحقاق. وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة السوقية على القيمة السوقية للسند في نفس الاتجاه الملاحظ في الحالتين السابقتين، ولكن الأثر يكون أكبر لأن عمر السند أطول.

الجدول 5-6

سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الإسمية

سعر الإصدار: 900؛ مدفوعات القسائم السنوية: 73.6؛ الخصم المدفوع عند الاسترداد؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000.					
الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.					
نهاية السنة	نهاية السنة 1	نهاية السنة 2	نهاية السنة 3	نهاية السنة 4	نهاية السنة 5
القيمة الإسمية في نهاية السنة					
قبل دفع القسيمة	900,0	992,8	1 012,4	1 032,4	1 073,6
بعد دفع القسيمة		919,2	938,7	958,7	1 000,0
الفوائد المستحقة		92,8	93,2	93,7	94,5
القسيمة المدفوعة		73,6-	73,6-	73,6-	73,6-
القيمة السوقية	900,0	887,1	958,5	1 006,5	1 000,0
سعر الفائدة (سنوي)	10,0	10,5	9,7	9,3	9,5
فروق إعادة التقييم التراكمية نتيجة لتغيرات سعر السوق		32,1-	19,8	47,8	20,5-

الجدول 5-7

سند بقسيمة صفرية

سعر الإصدار: 620.9؛ معدل العائد الضمني: 10 في المائة سنويًا؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000.					
الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.					
نهاية السنة	نهاية السنة 1	نهاية السنة 2	نهاية السنة 3	نهاية السنة 4	نهاية السنة 5
القيمة الإسمية	620,9	683,0	751,3	826,4	909,1
الفوائد المستحقة نتيجة الخصم		62,1	130,4	205,5	288,2
القيمة السوقية	620,9	658,7	772,2	873,4	892,9
سعر الفائدة (سنوي)	10,0	9,4	8,8	8,6	9,1

سعر الإصدار: 620.9؛ معدل العائد الضمني: 10 في المائة سنويا؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000 . الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.					
0,0	16,2-	47,0	20,9	24,3-	فروق إعادة التقييم التراكمية نتيجة لتغيرات سعر السوق

5-63 ويعرض الجدول أعلاه ما يلي: (أ) الأرصدة والتدفقات للسنة الأولى من عمر السند؛ (ب) القيمة السوقية والتدفقات ذات الصلة خلال السنة الأولى من عمر السند؛ (ج) الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند. وفي نهاية عمر السند، تقيّد معاملة قدرها 1 000 تقابل سداد المبلغ الأصلي وقدره 620.9 ومدفوعات الفوائد المستحقة وقدرها 379.1.

(د) السندات المربوطة بمؤشر

'1' مربوطة بمؤشر أسعار الاستهلاك

5-64 في المثال الرابع، لدينا سند مربوط بمؤشر وقابل للسداد في تاريخ الاستحقاق بعد خمس سنوات، بقسائم سنوية تدفع 50 (5 في المائة) على مبلغ أصلي قدره 1 000، ومربوط بمؤشر أسعار الاستهلاك. ويُفترض أن نسبة التضخم المتوقعة خلال عمر السند هي نفسها الملاحظة خلال فترة الاثني عشر شهرا السابقة. وتؤثر التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك على القيمة السوقية للورقة المالية من خلال التغيرات في سعر الاسترداد المتوقع، والمخصوم بسعر الفائدة السوقية الجارية. وتنطبق نفس أسعار الفائدة السوقية وظروف السوق المستخدمة في الأمثلة الثلاثة السابقة على حالة هذه السند المربوط بمؤشر. وعند الإصدار، بلغت الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الـ 12 شهرا السابقة 5.5 في المائة. وصدر السند بالقيمة الإسمية، وكانت كل من القيمة الإسمية والقيمة السوقية تساوي 1 000.

5-65 ويعرض الجدول التالي ما يلي: (أ) الأرصدة والتدفقات للسنة الأولى من عمر السند؛ (ب) القيمة السوقية والتدفقات ذات الصلة خلال السنة الأولى من عمر السند؛ (ج) الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند. وكما يتبين في هذا الجدول، تزداد القيمة الإسمية للسند تدريجيا مع الارتفاع الملحوظ في التضخم، في حين تعكس قيمته أيضا نسبة التضخم المتوقعة وتُظهر نفس العلاقة العكسية مع أسعار الفائدة السوقية، التي لوحظت في الأمثلة الأخرى. وبما أن السند مربوط بمؤشر عريض القاعدة، فإن التغيرات في قيمته نتيجة ذلك الربط تقيّد كفاءة مستحقة، أي كمعاملة وليس كفرق إعادة تقييم، وتقيّد التغيرات في القيمة السوقية كفروق إعادة تقييم.

'2' مربوط بسعر الذهب

5-66 يتناول المثال الأخير سندا بخمس سنوات وبقسائم سنوية تدفع 100 (10 في المائة) عن مبلغ أصلي قدره 1 000، وهو مربوط بسعر الذهب. ويُفترض أن سعر الاسترداد يعكس سعر الذهب السائد في السوق. وتؤثر التغيرات في سعر الذهب على القيمة السوقية للورقة المالية من خلال التغيرات في سعر الاسترداد المتوقع للورقة المالية، مخصوماً بسعر الفائدة السائدة في السوق. وتنطبق نفس أسعار الفائدة السوقية وظروف السوق المستخدمة في الأمثلة الأربعة السابقة على حالة هذه السند المرتبط بمؤشر. وعند الإصدار، بلغ سعر الذهب بالعملة المحلية 1 000 للأوقية الواحدة. وصدر السند بالقيمة الإسمية، وكانت كل من القيمة الإسمية والقيمة السوقية تساوي 1 000.

5-67 ويعرض الجدول التالي ما يلي: (أ) الأرصدة والتدفقات للسنة الأولى من عمر السند؛ (ب) القيمة السوقية والتدفقات ذات الصلة خلال السنة الأولى من عمر السند؛ (ج) الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند. وتعكس القيمة الإسمية للسند التغيرات في سعر الذهب وأيضاً الفوائد المستحقة. وتعكس القيمة السوقية للسند التغيرات في سعر الذهب وأيضاً الفوائد المستحقة. ومثلما هو الحال في الأمثلة السابقة، فإن القيمة السوقية تتناسب عكسياً مع أسعار الفائدة السوقية. كما أن الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة السوقية ينبع من فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغيرات أسعار السوق. وبما أن السند مرتبط بمؤشر ضيق النطاق، فإن التغيرات في قيمة السند الناتجة عن تغيرات أسعار الذهب تقيّد كفروق إعادة تقييم وليس كمعاملات.

الجدول 5-8

سند مرتبط بمؤشر أسعار الاستهلاك

سعر الإصدار: 1 000؛ مدفوعات القسائم السنوية: 50؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000؛ مربوط بمؤشر أسعار الاستهلاك. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
نهاية السنة	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	بداية السنة 1	
						القيمة الإسمية في نهاية السنة
1 344,3	1 294,5	1 240,9	1 184,2	1 120,0	1 000,0	قبل دفع القسيمة
1 294,3	1 244,5	1 190,9	1 134,2	1 070,0		بعد دفع القسيمة
344,3	294,5	240,9	184,2	120,0		الفوائد المستحقة
50,0	50,0	50,0	50,0	50,0		نتيجة لدفع القسيمة
294,3	244,5	190,9	134,2	70,0		نتيجة للربط بالمؤشر
1 294,3	1 205,8	1 237,3	1 169,7	1 079,1	1 000,0	القيمة السوقية
7,7	8,6	8,6	9,8	11,1	10,5	سعر الفائدة (سنوياً)
0,0	38,7-	46,4	35,5	9,1		فروق إعادة التقييم التراكمية نتيجة لتغيرات سعر السوق

سعر الإصدار: 1 000؛ مدفوعات القسائم السنوية: 50؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000؛ مربوط بمؤشر أسعار الاستهلاك. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
4,0	4,5	5,0	6,0	7,0	5,5	مؤشر أسعار الاستهلاك (التغيرات في 12 شهرا، بالنسب المئوية)
129,4	124,5	119,1	113,4	107,0	100,0	مؤشر أسعار الاستهلاك (المؤشر باستخدام السنة 1 كسنة الأساس)

الجدول 5-9

سند مربوط بمؤشر سعر الذهب

سعر الإصدار: 1 000؛ مدفوعات القسائم السنوية: 100؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000؛ مربوط بسعر الذهب. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	بداية السنة 1	
						القيمة الإسمية في نهاية السنة
1 200,0	1 150,0	1 100,0	1 050,0	900,0	1 000,0	قبل دفع القسيمة
1 100,0	1 050,0	1 000,0	950,0	800,0		بعد دفع القسيمة
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0		الفوائد المستحقة
100,0-	100,0-	100,0-	100,0-	100,0-		القسيمة المدفوعة
1 100,0	1 026,8	1 054,2	986,7	837,2	1 000,0	القيمة السوقية
9,1	9,7	9,5	10,1	11,9	10,0	سعر الفائدة (سنويا)
						فروق إعادة التقييم التراكمية
100,0	50,0	0,0	50,0-	200,0-		الناشئة عن التغيرات في أسعار الذهب
0,0	23,2-	54,2	36,7	37,2		الناشئة عن تغيرات سعر السوق
1 100,0	1 050,0	1 000,0	950,0	800,0	1 000,0	سعر الذهب (بالعملة المحلية للأوقية الواحدة)

(د) القروض

5-68 إن القيم التي يجب قيدها في الميزانيات العمومية لكل من الدائنين والمدينين هي القيم الإسمية بصرف النظر عما إذا كانت القروض منتظمة أو متعثرة، بما في ذلك الفوائد المستحقة.

5-69 وتفيد الفوائد المستحقة في الحساب المالي باعتبار أن الدين يعيد استثمارها فورا في الدين. ولذلك فهي تقيّد في الحساب المالي كإقتناء أصل، وتضاف إلى الأصل الموجود. وبالتالي، فإن الزيادة التدريجية في قيمة قرض تُعزى إلى تراكم الفائدة المستحقة، هي زيادة تعكس نمو المبلغ الأصلي القائم، أي حجم الأصول. وهي أساسا مقدار أو زيادة في الحجم وليست زيادة في الأسعار. وهي لا تولّد أي مكاسب حياة للدائن ولا أي خسائر حياة للمدين.

(هـ) حصص أو وحدات الملكية وأسهم صناديق الاستثمار

5-70 تقيّم الأسهم المسجلة في البورصة (AF511) بأسعارها الجارية. وتستخدم نفس القيمة على جانب الأصول وعلى جانب الخصوم، وإن لم تكن الأسهم وغيرها من حصص الملكية تمثل، من الناحية القانونية، التزامات على المصدر، بل هي حق ملكية في نصيب من قيمة الشركة بعد تصفيتها، علما بأن قيمة التصفية ليست معروفة مسبقا.

5-71 والسعر الحالي لسهم مسجل في البورصة هو سعره في أحدث معاملة تجارية له.

الإطار 5-2

أسعار الأسهم ومؤشرات أسعار الأسهم

أسعار الأسهم، وأسعار المشتريين، وأسعار البائعين، ونطاقات الأسعار

عندما تُسجل ورقة مالية في البورصة، تُصبح أسهمها تباع وتُشتري في الأسواق المنظمة للأوراق المالية. وأسواق الأوراق المالية تلك هي منظومات منظمة للتداول التجاري، يحدد فيها العرض والطلب حسب قواعد المزاد أسعار أية أوراق مالية. وتتقلب أسعار الأسهم نتيجة تغير العرض والطلب. ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر على الطلب على سهم معين. وهناك تحليلات أساسية وتقنية تحاول فهم ظروف السوق التي تؤدي إلى تغير الأسعار، بل حتى التنبؤ بمستويات الأسعار في المستقبل. وأسعار الأسهم تحددها بصورة أساسية توقعات الأرباح، ولكن المواقف إزاء السوق (مواقف المجازفة، أو الحذر، أو سلوك القطيع) يمكن أن تؤثر أيضا في أسعار الأسهم.

والسعر الجاري لسهم ما هو سعره في أحدث معاملة تجارية اكتملت لذلك السهم. وليس ضروريا أن يكون سعر السهم قد دُفع أو استلم طالما أن أمر الشراء قد صدر في ذلك الوقت. وخلال يوم السوق، يتأخر عادة الاعلان عن أسعار الأسهم بـ 15 إلى 20 دقيقة، إلا في حالة وجود طلب محدد بالإعلان عن الأسعار في الوقت الحقيقي. وتتغير أسعار الأسهم كثيرا وبسرعة، بحيث قد لا يكون آخر سعر للسهم يعكس قيمته الحالية. وفي العادة، تُعرض أيضا الأسعار العليا والدنيا. وهي أعلى وأدنى الأسعار التي بيعت بها الأسهم أو اشترت في ذلك اليوم.

ويمكن أن يتضمن السعر المعلن أيضا معلومات عن سعر البائع وسعر المشتري. وسعر المشتري هو أعلى سعر تكون أي شركة وساطة (صانع سوق) مستعدة لتقديمه لشراء سهم ما في وقت معين، كما يحدث في أي مزاد تماما. أما سعر البائع فهو أدنى سعر تكون أي شركة وساطة مستعدة لقبوله لبيع سهم ما في وقت معين. أما نطاق الأسعار فهو الفرق بين سعر المشتري وسعر البائع لسهم متداول.

مؤشرات أسعار الأسهم

يمكن تصنيف مؤشرات أسعار الأسهم بعدة طرق: مؤشر أسعار الأسهم "العالمي" أو "الشامل" (أو مؤشر الأسواق المالية) ويشمل الشركات ومجموعات الشركات (الكبيرة عادة) بصرف النظر عن مكان إقامتها أو مكان أنشطتها. ومن الأمثلة على ذلك، المؤشر العالمي لشركة مورغان ستانلي كابيتال الدولية، ومؤشر ستاندرد آند بورز لـ 100 شركة عالمية.

مؤشر "قومي" يمثل أداء سوق الأوراق المالية لبلد معين، ويعكس، بالتالي، شعور المستثمرين إزاء حالة اقتصاده. وأكثر مؤشرات أسعار الأسهم استخداما هي المؤشرات الوطنية القائمة على أسهم شركات كبيرة مسجلة في أكبر بورصات البلد، مثل مؤشر ستاندرد آند بورز لـ 500 شركة (S&P 500)، في الولايات المتحدة، ومؤشر نيكاي لـ 225 شركة، في اليابان (Nikkei 225)،

ومؤشر داكس (DAX) في ألمانيا، ومؤشر نظام التداول التجاري الروسى (RTSI)، ومؤشر فايننشال تايمز لسوق المال لـ 100 شركة (UK FTSE 100)، في المملكة المتحدة. ويمكن استعمال هذا المفهوم بشكل يتجاوز كثيرا سوق البورصة ويشمل أسهم كل شركة تقريبا تُتداول أسهمها في الاقتصاد. وتوجد مؤشرات أكثر تخصصا تتبع أداء قطاعات محددة من الاقتصاد أو شركات من حجم معين أو شركات تدار بطريقة معينة.

وهناك طريقة تمييز أخرى هي التمييز بين مؤشر عائد السعر ومؤشر العائد الكلى (أو بين مؤشر "السعر" ومؤشر "العائد"). وبعض المؤشرات هي مؤشرات سعر (مثل مؤشر فايننشال تايمز لسوق المال لـ 100 شركة (UK FTSE 100)) في حين أن مؤشرات أخرى هي مؤشرات سعر وعائد في نفس الوقت (مؤشر ستوكس المالي للمنطقة الأوروبية (Euro Stoxx)). وللبعض المؤشرات، مثل مؤشر ستاندرد آند بورز لـ 500 شركة (S&P 500) عدة صيغ. وتباين هذه الصيغ من حيث ترجيح عناصر المؤشر وكيفية حساب الأرباح الموزعة. فعلى سبيل المثال، لمؤشر ستاندرد آند بورز لـ 500 شركة (S&P 500) الصيغ التالية: (أ) عائد السعر، الذي لا يأخذ في الاعتبار سوى سعر العناصر؛ (ب) العائد الكلى، الذي يأخذ في الاعتبار إعادة استثمار الأرباح؛ (ج) صافي العائد الكلى، الذي يأخذ في اعتباره إعادة استثمار الأرباح بعد خصم ضريبة محتجزة.

ويمكن أيضا تصنيف مؤشر ما حسب الطريقة المستخدمة في تحديد قيمته. ففي المؤشر ذي الأسعار المرجحة، لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة المؤشر سوى سعر أسهم عناصره. وبالتالي، فإن حركة سعر ورقة مالية وحيدة يمكن أن تؤثر بشدة على قيمة المؤشر، بصرف النظر عن الحجم النسبي للشركة ككل. وعلى العكس من ذلك، يأخذ المؤشر ذو القيمة السوقية المرجحة، أو المؤشر ذو الرسملة المرجحة في الاعتبار حجم الشركة. وبالتالي، فإن تحولا صغيرا في سعر السهم لشركة كبيرة يمكن أن يؤثر بشدة على قيمة المؤشر. وفي المؤشر المرجح بحسب الحصص السوقية، يكون السعر مرجحا بحسب عدد الأسهم وليس بحسب مجموع قيمتها. ومؤشر ترجيح الرسملة المعدل هو مزيج من ترجيح الرسملة، والترجيح المتساوي. وهو مشابه لترجيح الرسملة مع فارق رئيسي: هو وضع حد أقصى لأكبر الأسهم، في شكل نسبة مئوية من أوزان مؤشر مجموع الأسهم، مع إعادة توزيع الوزن الزائد بالتساوي بين الأسهم الموجودة دون ذلك المستوى الأقصى.

72-5 وينبغي وضع تقديرات لقيم الأسهم غير المسجلة في البورصة (AF512)، التي لا يجري

تداولها في الأسواق المنظمة بالنسبة لأحد العاملين التاليين:

(أ) قيمة الأسهم المسعّرة، عند الاقتضاء؛

(ب) وقيمة الأموال الذاتية؛ أو

(ج) خصم الأرباح المتوقعة بتطبيق سعر سوقي مناسب على نسبة الأرباح إلى

الأرباح الممهدة التي حققتها الوحدة المؤسسية مؤخرًا.

73-5 وستأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الفروق بين الأسهم المسجلة في البورصة والأسهم

غير المسجلة في البورصة، وخاصة درجة سيولتها، وتأخذ في الاعتبار صافي القيمة المتراكمة خلال عمر الشركة وقطاع نشاطها التجاري.

74-5 ويتوقف وضع تلك التقديرات على الاحصاءات الأساسية المتاحة. وقد تأخذ في

الاعتبار، على سبيل المثال، البيانات عن أنشطة الدمج التي تناولت أسهما غير مسجلة في

البورصة. وإذا تحركت قيمة الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة بشكل مماثل، ومتناسب في المتوسط مع رأسمالها الإسمي، لقيمة أموال الشركات المماثلة ذات الأسهم المسجلة، فإنه يمكن حساب قيمة الميزانية العمومية باستخدام صيغة النسبة. وتقارن هذه النسبة قيمة الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة بقيمة مثلتها للشركات المسجلة. قيمة الأسهم غير المسجلة = السعر السوقي للأسهم المماثلة المسجلة X (الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة) / (الأموال الذاتية للشركات المماثلة المسجلة) وإذا لم تتحرك قيمة الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة تحركا مماثلا، أو إذا لم تكن الشركات المسجلة ممثلة للشركات غير المسجلة، فما ينبغي استخدام هذه النسبة، وتكون للأموال الذاتية قيمة تقديرية أعلى.

5-75 ويمكن لنسبة سعر السهم إلى الأموال الذاتية أن تختلف باختلاف نوع النشاط التجاري. ويفضل حساب السعر الجاري للأسهم غير المسجلة بسحب نوعها. وقد توجد اختلافات أخرى بين الشركات المسجلة وغير المسجلة، مما قد يكون له أثر على طريقة وضع التقديرات.

5-76 وتقييم حصص الملكية الأخرى لأشباه الشركات بوصفها الفرق بين أصولها وخصومها. وبالنسبة لأشباه الشركات، لا يوجد رأسمال سهمي وجميع حصص الملكية هي "حصص ملكية أخرى". وبالتالي فإن صافي قيمتها يساوي صفرا، حسبما ما هو متعارف عليه. وينبغي اختيار أنسب طريقة تقييم تُستخدم مع الوحدات الأخرى من بين الطرق الموصوفة للأسهم غير المسجلة في البورصة.

5-77 وقد تكون للشركات التي تُصدر أسهما أو وحدات أيضا حصص ملكية أخرى.

5-78 وتقييم أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (AF52) بالقيمة السوقية. ولا أهمية للتمييز بين أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المسجلة أو غير المسجلة في البورصة، لأنه ينبغي تقديم جميع البيانات بالقيمة السوقية.

5-79 وتقييم الصناديق المفتوحة باستخدام صافي قيمة أصولها، في حين أن استخدام أسعار السوق أنسب لتقييم أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار المغلقة.

(و) نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة

5-80 تغطي المبالغ المسجلة للاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (AF61) الأقساط التي دُفعت ولم تُكتسب بعد زائدا المبالغ الموضوعة جانبا لتلبية المطالبات القائمة. وتمثل هذه المبالغ الأخيرة القيمة الحالية للمبالغ المتوقع دفعها في تسوية المطالبات، بما في ذلك

المطالبات المتنازع عليها ومخصصات لتغطية مطالبات على حوادث وقعت ولكن لم يُبلغ عنها بعد.

5-81 وتمثل المبالغ المسجلة لمستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (AF62) الاحتياطات اللازمة لتلبية جميع المطالبات المقبلة المتوقعة والأقساط غير المكتسبة.

5-82 وتتوقف المبالغ المسجلة للمستحقات التقاعدية (AF63) على نوع نظام المعاش التقاعدي.

الإطار 3-5

تقييم الأسهم غير المسجلة في البورصة

إذا كانت الأدوات المالية غير متداولة في السوق أو كان تداولها قليل التواتر، فإنه ينبغي استخدام قيمة معادلة لسعر السوق. ويشار إلى هذه القيمة أيضا بمسمى القيمة العادلة وتُعرف كالتالي: "القيمة العادلة هي قيمة معادلة لسعر السوق". كما تُعرف بأنها "المبلغ الذي يمكن مقابله بتبادل أحد الأصول أو تسوية أحد الخصوم بين طرفين مطلعين وراغبين في المعاملة بناء على اعتبارات تجارية" (نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة 3-157 (أ)). انظر أيضا دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة 3-88.

طرائق التقييم الموصى بها في المعايير الإحصائية الدولية

تُقترح طرائق مختلفة لتقييم الأسهم غير المسجلة في البورصة، أي سندات الملكية غير المسجلة في سوق للأوراق المالية. وفيما يلي وصف لها: (النوع ألف) التقييم استنادا إلى أحدث المعاملات؛ (النوع باء) التقييم استنادا إلى البيانات المحاسبية للشركة؛ (النوع جيم) التقييم استنادا إلى قيمة شركة مماثلة أو مجموعة شركات مماثلة⁽¹⁾.

ويورد كل من نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ستة أساليب مختلفة لتقييم الأسهم غير المسجلة في البورصة. وتستند هذه الأساليب إلى ما يلي:

- (أ) سعر أحدث معاملة (النوع ألف)؛
- (ب) صافي قيمة الأصول استنادا إلى البيانات المحاسبية (النوع باء)؛
- (ج) نسبة القيمة الحالية أو السعر الحالي إلى الأرباح، مع خصم الأرباح المتوقعة مستقبلا (النوع باء)؛
- (د) الرسملة السوقية أو نسبة الأسعار إلى القيمة الدفترية (النوع جيم)؛
- (هـ) طريقة القيمة الدفترية للأموال الذاتية (النوع جيم)؛
- (و) تقسيم القيمة العالمية (النوع جيم).

تنفيذ طرائق التقييم

لا تحدد المعايير الإحصائية الدولية طريقة بعينها للتقييم. بل يُستصوب توخي المرونة في اختيار الطريقة المناسبة، كما أنه لا يوجد ترتيب للطرائق المستخدمة. ويُترك لمعدي البيانات اختيار ما يرونه أنسب، تبعا للبيانات المتوافرة وللظروف السائدة في كل اقتصاد. وكثيرا ما يستخدم معدو البيانات بعض الطرائق، مثل نسبة السعر إلى الأرباح، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، في حين أن

طريقة القيمة الدفترية للأموال الذاتية هي طريقة وضعها إحصائيون سعياً للتوصل إلى تعريف موحد للقيمة الدفترية عبر البلدان والمعايير المحاسبية.

ولتطبيق طريقة نسبة الأسعار إلى القيمة الدفترية، تُستخدم البيانات المحاسبية (مراكز الميزانية العمومية) التالية: تُجمَع القيمة الدفترية لحصص الملكية كالتالي: القيمة الدفترية = رأس المال السهمي (العادي (أو المشترك) والأسهم الممتازة) + (الفائض المساهم به) + (الأرباح غير الموزعة) ثم تُقارن بيانات سوق الأوراق المالية ببيانات القيمة الدفترية. وتحسب نسبة الأسعار إلى القيمة الدفترية بقسمة القيمة السوقية للشركة على قيمتها الدفترية باستخدام الصيغة التالية: نسبة الأسعار إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية/القيمة الدفترية.

وتقارن طريقة القيمة الدفترية للأموال الذاتية قيمة الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة في البورصة بقيمة الشركات المسجلة فيها. قيمة الأسهم غير المسجلة = السعر السوقى للأسهم المماثلة^(ب) المسجلة X (الأموال الذاتية للشركات غير المسجلة) / (الأموال الذاتية للشركات المماثلة المسجلة في البورصة). ويمكن لنسبة سعر السهم إلى الأموال الذاتية أن تختلف باختلاف نوع النشاط التجاري. ولذلك، يفضل حساب السعر الجاري للأسهم غير المسجلة بسحب نوعها. وقد يكون للاختلافات الأخرى بين الشركات المسجلة وغير المسجلة أثر على طريقة وضع التقديرات.

السيولة والسيطرة والقيم السلبية لحصص الملكية

قد يكون تقييم الأسهم غير المسجلة، مقارنة بتقييم الأسهم المسجلة، بحاجة إلى مزيد من التعديل من حيث السيولة، والسيطرة، والقيم السلبية لحصص الملكية. وقد يكون لبعض العوامل تأثير كبير على تقييم الأسهم غير المسجلة:

(أ) فالأسهم غير المسجلة تنسم عادة بدرجة منخفضة من السيولة، مقارنة بالأسهم المسجلة. ومن شأن السيولة المنخفضة أن تؤثر سلباً على القيمة، وينبغي أخذها في الاعتبار إذا كانت درجة الانخفاض كبيرة؛

(ب) وللشركات غير المسجلة، عادة، عدد محدود من المالكين، وكثيراً ما يكون لها مالك وحيد. وكثيراً ما تدفع علاوة سيطرة عندما يحصل مستثمر على حصص تسمح له بقدر من السيطرة على شركة. وبما أن علاوات السيطرة تكون في العادة متاحة لجميع حملة الأسهم، فإنه ينبغي لجميع الأسهم في شركة ما أن تقيّم بنفس السعر؛

(ج) وقد تولّد أساليب التقييم مراكز سلبية لا تتسق مع جانب المسؤولية المحدودة لحصة الملكية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تولّد طريقة نسبة السعر إلى الأرباح تقديرات بقيم سوقية سلبية، لأن الأرباح متقلبة وسلبية في كثير من الأحيان. ويسمح دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، بإدراج مراكز سلبية للاستثمار المباشر الأجنبي في وضع الاستثمار الدولي، ولكن الممارسات القطرية الفردية متباينة في ذلك.

(أ) ينبغي تقييم حصص الملكية الأخرى بوصفها معادلة لقيمة أصول الوحدة ناقصاً قيمته خصومها. وينبغي تقييم أسهم أو وحدات صناديق

الاستثمار غير المسجلة في البورصة وفقاً لإحدى الطرائق الموصوفة أعلاه لحصص الملكية غير المسجلة.

(ب) يُقصد بعبارة "مماثلة" في هذا السياق الشركات المسجلة في البورصة الممارسة لنفس النوع من النشاط.

الإطار 5-4

مفاهيم استحقاقات المعاشات التقاعدية

توجد ثلاثة مفاهيم لاستحقاقات المعاشات التقاعدية (أو التزامات المعاشات التقاعدية):

(أ) الالتزامات المستحقة حتى تاريخه: وتتضمن هذه المستحقات أو الالتزامات التقاعدية الحالية للمعاشات التي يتعين

دفعها في المستقبل على أساس الحقوق المستحقة. وحقوق المعاشات التقاعدية المتراكمة مستحقة الدفع نتيجة الاشتراكات الاجتماعية التي دفعها العمال الحاليون واستحقاقات المعاشات المتبقية للمتقاعدين الحاليين. ولا تؤخذ في الاعتبار أي حقوق مستحقة بعد السنة الجارية، للعمال الحاليين أو للعمال في المستقبل. ولذلك فإن الأفق الزمني لهذا المفهوم هو، بالتالي، محدود نوعا ما؛

(ب) الالتزامات تجاه العمال الحاليين وأصحاب المعاشات التقاعدية: بالنسبة للالتزامات تجاه العمال الحاليين وأصحاب المعاشات التقاعدية، يُرصد اعتماد لنظام معاشات تقاعدية يتواصل حتى وفاة آخر مشترك حالي. ولكنه لا يتضمن الوافدين الجدد. ويغطي هذا المفهوم الالتزامات المستحقة حتى تاريخه، والقيمة الحالية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية التي ستكون مستحقة المساهمين الحاليين نتيجة اشتراكهم المقبلة؛

(ج) التزامات النظام المفتوح: إضافة إلى الالتزامات تجاه العمال الحاليين وأصحاب المعاشات التقاعدية، يشمل مفهوم الالتزامات هذا أيضا القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية للعمال الجدد الذين يدخلون نظام المعاشات التقاعدية ذا الصلة. ويُفترض أن يتواصل نظام المعاشات التقاعدية وفق نفس القواعد لمدة طويلة نسبيا. ويمكن تجميع القيمة الحالية للالتزامات النظام المفتوح على مدى أفق زمني غير محدود. غير أن أسبابا عملية تدعو عادة إلى اختيار أفق محدود، مثل 200 سنة.

وقياسات استحقاقات المعاش التقاعدي (مثل ما يسمى بالالتزامات المستحقة حتى تاريخه) هي البيانات المناسبة التي يتعين الإبلاغ عنها في نظام الحسابات القومية. وفي هذا الصدد، تُعتبر تلك البيانات مفيدة لتحليلات الاقتصاد والسياساتية. وهي توفر تقديرات لتكلفة إنهاء افتراضى لنظام معاشات تقاعدية بدون تنصل من الاستحقاقات المتراكمة. وهي تعطى، بوصفها مقياسا لثروة الأسر المعيشية (الأصول والأصول الاحتمالية) معلومات إحصائية قيّمة تساعد في فهم المراكز والتدفقات وما يتصل منها بالادخار والاستهلاك. وإضافة إلى ذلك، تيسر استحقاقات المعاشات التقاعدية المستحقة حتى الآن تقييم إصلاحات المعاشات التقاعدية، من قبيل إنشاء نظام جديد للاشتراكات الجديدة، أو للمشاركين الجدد، مع الحفاظ على النظام الحالي للاستحقاقات التي تراكمت بالفعل.

بيد أن استحقاقات المعاش التقاعدي المستحقة حتى الآن ليست مؤشرا مناسبيا على الاستدامة المالية. ويمكن تفسيرها بأنها مبلغ الموارد الذي ينبغي وضعها جانبا اليوم بغية تمويل جميع حقوق المعاشات التقاعدية المكتسبة حتى سنة معينة. ولا تؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات التي ستراكم بعد تلك السنة. وخلافا لمفاهيم أخرى تتعلق بالمسؤولية، مثل التزامات النظام المفتوح، فإن الأفق الزمني للالتزامات المستحقة حتى تاريخه يُعتبر محدودا نوعا ما. وهذه الالتزامات الأخيرة تمثل جزءا واحدا فقط من الالتزامات الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع الالتزامات المستحقة حتى تاريخه بالقيم الاجمالية بما في ذلك صافي القيمة الحالية للاشتراكات الاجتماعية المقبلة. ولتقييم الاستدامة المالية، لا بد من مقارنة التزامات المعاشات التقاعدية (المستقبلية) بما يقابلها من الأصول المتصلة بالمعاشات التقاعدية في المستقبل.

5-83 وفي نظام معاشات تقاعدية محدد المنافع، يتحدد مستوى المنافع التقاعدية الموعودة للموظفين المشاركين وفق صيغة متفق عليها مسبقا. وتساوي الخصوم المالية لنظام معاشات تقاعدية محدد المنافع القيمة الحالية للمنافع الموعودة.

5-84 وفي نظام اشتراكات محدد الاستحقاقات، تتوقف المنافع المدفوعة على أداء الأصول المكتسبة لنظام المعاشات التقاعدية. وتتمثل خصوم النظام المحدد الاشتراكات في القيمة السوقية الحالية لأصول الصندوق. وصافي قيمة الصناديق تساوي صفرا دائما.

5-85 والقيمة المقيدة للمدفوعات المسبقة لصافي الرسوم ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (AF66) هي المستوى المتوقع للمطالبات ناقصا قيمة أية مبالغ يُتوقع استردادها.

(ز) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

5-86 ينبغي إدراج المشتقات المالية (AF71) في الميزانيات العمومية بالقيمة السوقية. وإذا لم تكن البيانات عن أسعار السوق متوافرة، كحالة عقود الخيار خارج الأسواق الرسمية⁽¹³⁶⁾، على سبيل المثال، فإنه ينبغي تقييمها إما بالمبلغ اللازم لشراء حقوق تلك العقود، أو للدخول في عقد معاملة مقابلة أو بمبلغ العلاوة المستحقة الدفع.

5-87 وبالنسبة لعقود الخيار، يُعتبر أن محور العقد يتحمل التزاما مقابلا يمثل تكلفة شراء حقوق حامل عقد الخيار، بصرف النظر عما إذا كان عقد الخيار هو خيار شراء أو خيار بيع.

5-88 والقيمة السوقية لعقود الخيار والعقود الآجلة يمكن أن تتحول من مراكز إيجابية (أصول) إلى مراكز سلبية (خصوم)، أو العكس، تبعاً لتحركات أسعار البنود الأساسية، ويمكن بالتالي أن تتغير من أصول إلى خصوم، أو العكس، بالنسبة لمحرر العقود وحملتها. وتقوم بعض عقود الخيار والعقود الآجلة على مدفوعات الهامش، حيث تُسوّى الأرباح والخسائر يوميا. وفي هذه الحالات، تكون قيمة الميزانية العمومية صفرا.

5-89 وتقيّم خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF72) على أساس القيمة العادلة لحصص الملكية الممنوحة. وتقاس القيمة العادلة في تاريخ منح الخيار باستخدام القيمة السوقية

(136) لا توجد منهجية متسقة تتعلق بالأنشطة خارج الأسواق الرسمية. وتشير معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى عدة بدائل: "أفضل الأدلة على القيمة العادلة هي الأسعار السائدة في سوق نشطة. فإذا لم تكن هناك سوق نشطة لأداة مالية ما، فإنه يمكن لكيان ما أن يحدد القيمة العادلة باستخدام إحدى تقنيات التقييم. والهدف من استخدام تقنية تقييمية هو تحديد ما يمكن أن يكون عليه سعر معاملة أُجريت في تاريخ القياس على أسس تجارية ولاعتبارات تجارية عادية. وتشمل تقنيات التقييم استخدام المعاملات السوقية التجارية الأساس بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل، ومرجعية، إن وُجدت، للسعر العادل السائد لأداة مالية أخرى تشبه إلى حد بعيد الأداة موضع المعاملة، وتحليلا للندفقات النقدية المخصومة، وخيارات تسعير نموذجية. وإذا كانت هناك طريقة تقييم شائعة الاستخدام لدى المشتركين في السوق لتقييم الأداة، وثبت أن استخدامها يؤدي إلى تقديرات موثوق بها للأسعار الفعلية لمعاملات السوق، فعلى الكيان استخدامها. وتستخدم طريقة التقييم المختارة إلى أقصى حد المدخلات السوقية، وتعتمد بأقل قدر أدنى ممكن على المدخلات الخاصة بكل كيان. وهي تتضمن جميع العوامل التي ينظر فيها عادة المشاركون في السوق عند تحديد الأسعار، وتتفق مع المنهجيات الاقتصادية المتبعة في تسعير الأدوات المالية. وتقوم الكيانات دوريا بمعايرة طرائق التقييم التي تستخدمها وباختبار صلاحيتها لاستخدام الأسعار الملاحظة في أية معاملات سوقية جارية لنفس الأداة المالية (أي بدون تعديل أو إعادة صياغة) أو استنادا إلى أي بيانات سوقية متاحة يمكن ملاحظتها في السوق" (معيان المحاسبة الدولي 39، الفقرة 48 (ألف)).

لعقود خيار معادلة متداولة، أو إذا لم تكن العقود المعادلة متاحة، باستخدام نموذج لتسعير الخيار (انظر أيضا المثال العملي 4-5 بشأن معاملة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين).

(ح) الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

5-90 تقيّم الائتمانات والسلف التجارية (AF81) والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (AF89)، التي تنشأ نتيجة اختلافات التوقيت بين المعاملات التوزيعية، مثل الضرائب، والاشتراكات الاجتماعية، وتوزيع الأرباح، والإيجارات، والأجور والمرتببات، والمعاملات المالية، بالقيمة الإسمية لكل من الدائنين والمدينين على السواء. وينبغي ألا تتضمن مبالغ الضرائب والاشتراكات الاجتماعية المستحقة الدفع تحت AF89 المبالغ التي لا يرجع تحصيلها والتي تمثل، بالتالي، مطالبة حكومة لا قيمة لها.

5-91 ويمكن إن تُدرج هنا الفائدة المستحقة على الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع.

2 - تقييم المعاملات المالية

5-92 تقيّد المعاملات المالية بقيم المعاملات، أي بقيم العملة المحلية التي أنشئت بها الأصول و/أو الخصوم المالية أو صُفّيت، أو كانت موضع تبادل أو تحمّل بين وحدات مؤسسية مقيمة، أو بينها وبين وحدات مؤسسية غير مقيمة، استنادا إلى اعتبارات تجارية.

5-93 وتقيّد المعاملات المالية وما يقابلها من معاملات مالية أو غير مالية بنفس قيمة المعاملة. ويمكن تصور ثلاثة احتمالات:

(أ) تنشأ عن المعاملة المالية مدفوعات بالعملة المحلية: وتكون قيمة المعاملة مساوية لمبلغ وسيلة الدفع المستخدمة؛

(ب) تنشأ عن المعاملة مدفوعات بعملة أجنبية ولا تكون المعاملة المقابلة معاملة بالعملة المحلية (لا تستخدم وسيلة دفع بالعملة المحلية): وتكون قيمة المعاملة مساوية لمبلغ وسيلة الدفع المستخدمة محوّلة إلى العملة المحلية بالسعر السائد في السوق عند الدفع؛

(ج) ولا تعتبر المعاملة المالية ولا مقابلتها معاملة نقدية أو معاملة من خلال وسيلة دفع أخرى: وتكون قيمة المعاملة هي القيمة السوقية الحالية للأصول المالية و/أو الخصوم المعنية.

5-94 وتشير قيمة المعاملة إلى معاملة مالية معينة ومعاملتها المقابلة. وينبغي، من الناحية المفاهيمية، التمييز بين قيمة المعاملة وبين القيمة المستندة إلى السعر السائد في السوق، أو السعر السوق العادل، أو أي سعر يُقصد بها الإعراب عن عمومية أسعار فئة أصول و/أو خصوم مالية مماثلة أو حتى متطابقة. أما في الحالات التي تكون فيها المعاملة المقابلة لمعاملة

مالية تحويلاً مالياً، مثلاً، وبالتالي معاملة مالية على أسس ليست تجارية بحتة، فإن قيمة المعاملة تحدّد وفق القيمة السوقية الجارية لما انطوت عليه من أصول و/أو خصوم مالية.

5-95 ولا تشمل قيمة المعاملة رسوم الخدمة، أو أي رسوم أو عمولات أو مدفوعات مشابهة عن خدمات قُدمت تنفيذاً لمعاملات؛ وتسجّل تلك المدفوعات كمدفوعات خدمة. وتُسْتَبْعَد من ذلك أيضاً الضرائب على المعاملات المالية وتعامل كضرائب على الخدمات في إطار الضرائب على المنتجات. وعندما تشمل المعاملات المالية إصداراً جديداً للالتزامات، فإن قيمة المعاملة تساوي مبلغ الالتزامات المتكبدة بدون احتساب أي فوائد مدفوعة مسبقاً. وبالمثل، عندما ينقضي الالتزام، يجب أن تقابل قيمة المعاملة / بالنسبة لكل من الدائن والمدين، الانخفاض المسجل في الالتزامات.

(أ) سندات الدين

5-96 تقيّم المعاملات في سندات الدين بالأسعار الفعلية التي اتفقت عليها الوحدات المؤسسية المشتركة في المعاملة. وفي الظروف العادية، تكون القيمة السوقية هي السعر الذي تُشْتَرَى أو تباع به سندات الدين في معاملات بين أطراف راغبة، مع استثناء العمولات والرسوم والضرائب.

5-97 وعندما تُسَوَّق سندات الدين من طرف ضامني الاكتتاب، أو جهات وساطة أخرى، ثم تباع بأسعار أعلى إلى مستثمرين نهائيين، تقيّد الأصول والخصوم المالية بالقيم التي يدفعها المستثمرون. وينبغي معاملة الفروق بين المبالغ التي يدفعها المستثمرون وتلك التي تتلقاها الجهات المصدرة كمدفوعات خدمة تدفعها جهات الإصدار تلك إلى ضامني الاكتتاب.

5-98 وتقيّد إصدارات سندات الدين بقيمة الإصدار. وعندما تصدر سندات الدين بخصم أو بعلاوة، تقيّد حصائل جهة الإصدار وقت الإصدار، وليس القيمة الظاهرية، في الحسابات بوصفها قيمة الإصدار الفعلية. ويُعامل الفرق بين قيمة الإصدار وقيمة الاسترداد معاملة الفائدة المستحقة خلال عمر سند الدين (أي سالبة في حالة إصدار السند بعلاوة).

5-99 وينبغي معاملة السندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصرفية معاملة سندات الدين الصادرة بخصم. وتتراكم الفائدة على مدى عمر السندات وتعامل على أساس أنه يعاد استثمارها في تلك السندات.

5-100 وتعامل سندات الدين المرتبطة بمؤشر (باستثناء السندات المرتبطة بعملة أجنبية) كسندات دين ذات سعر فائدة متغير. ويصنف سند الدين كسند دين ذي سعر فائدة متغير إذا كان الارتباط بالمؤشر ينطبق على المبلغ الأصلي أو القسائم (أو على كليهما).

101-5 وتقيّد المعاملات في سندات الدين في الأسواق الثانوية بالأسعار المعروضة في أسواق الأوراق المالية أو بأسعار السوق.

102-5 وتقيّد سندات الدين التي حل أجل استحقاقها بقيمة الاسترداد، التي تتضمن أقساط الاسترداد ولكنها لا تتضمن مدفوعات اليانصيب أو علاوات الادخار، التي تسجل كفائدة.

103-5 وينبغي معاملة تحويل سندات الدين إلى أسهم كبيع لسندات دين وشراء لأسهم. وتُشتق قيمة المعاملة من القيمة السوقية لسندات الدين المتصرف فيها، بما في ذلك إمكانية قيد مكاسب أو خسائر حيازة الأسهم في حساب إعادة التقييم.

(ب) حصص الملكية

104-5 تقيّم المعاملات في الأسهم بالأسعار الفعلية التي اتفقت عليها الوحدات المؤسسية المشتركة في المعاملة. وفي الظروف العادية، تكون القيمة السوقية هي السعر الذي تصدر به الأداة المالية أو تُسترد، أو تشتري، أو تباع في معاملات بين أطراف مستقلة وراغبة، مع استثناء العمولات والرسوم والضرائب.

105-5 وتسجّل الأسهم الجديدة بقيمة الإصدار التي تقابل عادة قيمتها الإسمية زائدا علاوة الإصدار.

106-5 وينبغي قيد المعاملات في الأسهم المتداولة بقيمتها في المعاملة. وعندما لا تُعرف قيمة المعاملة، تُستخدم قيمة تقريبية لها تُستمد من الأسعار المعروضة في الأسواق المالية أو الأسعار السوقية، بالنسبة للأسعار المسجلة في البورصة، أو من القيمة المعادلة لسعر السوق، بالنسبة للأسهم غير المسجلة في البورصة (أنظر أيضا تقييم الأسهم غير المسجلة في البورصة، في الإطار 5-3).

107-5 وشهادات الأرباح السهمية هي أسهم مقيّمة بالسعر الذي تعرضه جهة الإصدار وموزعة بدلا من الأرباح النقدية.

108-5 ولا تقيّد إصدارات أسهم المنحة في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وهي لا تمثل معاملة مالية بين حملة الأسهم والشركة لأنه لا يحدث أي تغيير في المبلغ الإجمالي للأصل المالي الأساسي. ومع ذلك، ففي الحالات التي ينطوي فيها إصدار أسهم منحة على تغييرات في مجموع القيمة السوقية لأسهم الشركة، ينبغي قيد التغييرات التي تطرأ على القيمة السوقية في حساب إعادة التقييم.

5-109 وقيمة معاملات حصص الملكية هي المبلغ الذي يحوِّله المالكون إلى الشركات أو أشباه الشركات. ويمكن، في بعض الحالات، تحويل أموال من خلال تحمّل التزامات الشركة أو شبه الشركة.

(ج) أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار

5-110 تُقيّم الصناديق المفتوحة باستخدام صافي قيمة أصولها، في حين أن استخدام أسعار السوق أنسب لتقييم أسهم الصناديق المغلقة.

5-111 ويمكن أيضا اشتقاق المعاملات من البيانات عن مراكز كل منها. وفي هذه الحالة، يتعين عادة وضع تقديرات لأسعار المعاملات، باستخدام متوسط الأسعار غير المرجح في بداية ونهاية فترة الإبلاغ، مثلا.

5-112 وتشمل المعاملات في أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار صافي قيمة الاشتراكات في صندوق ما.

(د) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

5-113 تنطوي التجارة الثانوية في عقود الخيار وغلق تلك العقود قبل التسليم على معاملات مالية. وإذا ما بلغ الخيار مرحلة التسليم، فإنه يمكن ممارسته أو عدم ممارسته. وفي الحالات التي يُمارس فيها الخيار، قد يدفع محرر عقد الخيار إلى حامل العقد مبلغا بالفرق بين السعر السائد في السوق للأصل الأساسي وسعر التنفيذ، كما يمكن أن يحدث اقتناء أو بيع للأصل الأساسي المالي أو غير المالي المقيد بالسعر السائد في السوق مع دفع مبلغ مقابل بين حامل العقد وبين محرره يساوي سعر التنفيذ. والفرق بين سعر السوق للأصل المالي وسعر التنفيذ هو في الحالتين معادل لقيمة تصفية عقد الخيار، التي هي سعر العقد في تاريخ انتهائه. وفي الحالات التي لا يُمارس فيها الخيار، لا تحدث أي معاملات. ومع ذلك، يحقق محرر العقد مكسب حيازة ويسجل حامل العقد خسارة حيازة (تساويان في الحالتين العالوة المدفوعة عند إبرام العقد)، وتفيد في حساب إعادة التقييم.

5-114 وتشمل المعاملات المقيدة للمشتقات المالية أي تجارة في العقود فضلا عن صافي قيمة التسويات المرهنة. وقد تكون هناك أيضا حاجة إلى قيد المعاملات المرتبطة بوضع عقود المشتقات. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، يدخل الطرفان في عقد مشتقات بدون دفع مبالغ بينهما. وفي هذه الحالات، تكون قيمة معاملة إبرام العقد صفرية ولا يقيد أي شيء في الحساب المالي.

5-115 وتعامل أي عمولات صريحة دفعها أو تلقاها السماسرة أو الوسطاء مقابل ترتيب عقود خيار، أو عقود آجلة، أو مبادلات، أو غيرها من عقود المشتقات، كمبالغ مدفوعة مقابل خدمات وتقييد في الحسابات المناسبة. ولا يُعتبر أن طرفي عقد المبادلة يتبادلان خدمات، أما المدفوعات إلى طرف ثالث مقابل ترتيب المبادلة فإنها تعامل كمدفوعات مقابل خدمة. وفي ترتيب المبادلة، حيث يجري تبادل مبالغ أصلية، ينبغي قيد التدفقات المقابلة كمعاملات في الأداة الأساسية. وتقييد تدفقات المدفوعات الأخرى (باستثناء العمولات) تحت المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7). وفي حين يمكن، من الناحية المفاهيمية، اعتبار أن العلاوة المدفوعة إلى بائع عقد خيار تتضمن رسوم خدمة، فإنه لا يمكن في الممارسة العملية التمييز بين عنصر الخدمة وبين غيره. ولذلك، فإن السعر الكامل يقيد كافتناء أصل مالي من طرف المشتري وكتحمل لالتزام مالي من طرف البائع.

5-116 وعندما لا تتضمن العقود تبادلاً لمبالغ رئيسية، لا تقيد المعاملة عند حدوثها. وضمنياً، تنشأ في تلك النقطة مشتقة مالية ذات قيمة أولية صفرية. ثم تصبح قيمة المبادلة، في وقت لاحق، مساوية لما يلي:

(أ) بالنسبة للمبالغ الأصلية، القيمة السوقية الحالية للفرق بين القيم السوقية المتوقعة في المستقبل للمبالغ التي سيعاد تبادلها وللمبالغ المحددة في العقد؛

(ب) وبالنسبة للمدفوعات الأخرى، القيمة السوقية الحالية للتدفقات المستقبلية المحددة في العقد.

5-117 وتقييد التغيرات التي تطرأ بمرور الوقت على قيمة المشتقة المالية في حساب إعادة التقييم.

5-118 وتجري عمليات إعادة تبادل المبلغ الأصلي اللاحقة وفق شروط وأحكام عقد المبادلة، ويمكن أن تعني ضمناً تبادلاً لأصول مالية بسعر يختلف عن سعرها السائد في السوق. والمبلغ المقابل المدفوع بين طرفي عقد المبادلة هو المبلغ المحدد في العقد. فيكون الفرق بين سعر السوق وسعر العقد مساوياً لقيمة تصفية الأصل/الخصم في أجل الاستحقاق، وينبغي قيده كمعاملة تحت الفئة AF7 (المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين). وفي المجموع، ينبغي أن تكون المعاملات في المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين مساوية لمجموع مكاسب أو خسائر إعادة التقييم طوال مدة عقد المبادلة. وهذه المعاملة مشابهة للمعاملة المتعلقة بعقود الخيار، التي تصل إلى مرحلة التسليم.

5-119 وبالنسبة لوحدة مؤسسية، يقيد عقد مبادلة أو اتفاق أسعار آجلة تحت المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين على جانب الأصول حيث تكون لها قيمة صافية. وعندما يكون صافي قيمة المبادلة خصما، فإنها تقيد أيضا على جانب الأصول، حسب العرف المتبع، تفاديا للخلط بين الأصول والخصوم. وبناء على ذلك، فإن صافي المدفوعات السليبي يزيد من القيمة الصافية، والعكس بالعكس.

واو - فروق إعادة التقييم

1 - المفاهيم المختلفة لمكاسب وخسائر الحيازة

5-120 كسب الحيازة الاسمي على أصل غير مالي هو قيمة الفائدة المستحقة لمالك ذلك الأصل نتيجة تغير سعره على مدى فترة من الزمن. وكسب الحيازة الاسمي على أصل مالي هو زيادة قيمة ذلك الأصل، عدا المعاملات في الأصول (بما في ذلك تراكم الفوائد على مدى فترة من الزمن) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول. وكسب الحيازة الاسمي على خصم مالي هو انخفاض قيمة ذلك الخصم، عدا ما يحدث نتيجة لمعاملات أو لتغيرات أخرى في الحجم. ويشار إلى كسب الحيازة الاسمي عندما يكون سالبا بخسارة الحيازة. وكسب الحيازة الايجابي، سواء كان نتيجة لزيادة في قيمة أصل معين أو انخفاض قيمة خصم معين، يزيد من صافي قيمة الوحدة المعنية. وعلى العكس من ذلك، تحقّض خسارة الحيازة من صافي قيمة الوحدة المعنية، سواء كان ذلك نتيجة انخفاض قيمة أصل معين أو زيادة قيمة خصم معين.

5-121 وكما هو الحال بالنسبة للقيمة المطلقة لتغير قيمة أصل مالي، فإنه من المهم معرفة كيف يكون التغير في القيمة مقارنة بقياس التضخم عموما. فعندما ترتفع قيمة أصل على مدى فترة زمنية معينة بأكثر من ارتفاع مستوى الأسعار العام، يمكن مبادلة ذلك الأصل بكمية أكبر من السلع أو الخدمات أو الأصول المشمولة بمؤشر الأسعار العام، في نهاية تلك الفترة مقارنة ببدايتها. أما الزيادة التي تحافظ بالضبط على نفس الحجم من السلع والخدمات فتسمى كسب الحيازة المحايد. وكسب الحيازة المحايد (أو خسارة الحيازة، المحايدة) على مدى فترة زمنية هو الزيادة (أو النقصان) في قيمة أصل، وفي غياب أي معاملات وغيرها من التغيرات الأخرى في حجم الأصول، التي تسمح بالمحافظة على ما كان موجودا في بداية الفترة من قوة شرائية لاقتناء سلع أو خدمات.

5-122 والفرق بين كسب الحيازة الاسمي (أو الخسارة الإسمية) وبين كسب الحيازة المحايد (أو الخسارة المحايدة) لنفس الأصل خلال الفترة الزمنية نفسها يدعى كسب الحيازة الحقيقي، أو خسارة الحيازة، الحقيقية. فإذا ارتفعت قيمة الأصل بأسرع من ارتفاع كسب الحيازة المحايد، فإن هناك كسب حيازة حقيقيا. وإذا لم ترتفع قيمة الأصل بنفس سرعة ارتفاع الأسعار عموما، أو

لم ترتفع إطلاقاً، فإن مالك الأصل يسجل خسارة حيازة حقيقية. وكسب الحيازة الحقيقي (أو الخسارة) هو مبلغ ارتفاع (أو انخفاض) قيمة الأصل مقارنة بكسب الحيازة المحايد خلال تلك الفترة، وفي غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

123-5 ويوصف البند الموازن في حساب إعادة التقييم بأنه التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الإسمية للحيازة. وهو يعرف بأنه المجموع الجبري لمكاسب الحيازة الإسمية الإيجابية والسلبية على جميع أصول وخصوم وحدة مؤسسية. وكما أن مكاسب الحيازة الإسمية تتألف من مكاسب محايدة وأخرى حقيقية، فإن التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب الحيازة الإسمية يمكن أن تتألف من تغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر حيازة محايدة وتغيرات في صافي القيمة نتيجة لمكاسب أو خسائر حقيقية في الحيازة. وتختل هذه النقطة الأخيرة بقدر كبير من الاهتمام التحليلي.

2 - فروق إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر حيازة إسمية

124-5 تنشأ فروق إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر حيازة اسمية خلال فترة محاسبية لأصحاب الأصول والخصوم، انعكاساً للتغيرات في مستوى وهيكل أسعارها.

125-5 وارتفاع الأسعار هو فرق إعادة تقييم إيجابي أو مكسب حيازة، في حين أن انخفاض الأسعار هو فرق إعادة تقييم سلبي أو خسارة حيازة للحائز. وتشمل فروق إعادة التقييم أيضاً التغيرات في أسعار الحيازات من الأصول بالعملة الأجنبية نتيجة تغير أسعار الصرف.

126-5 ومكاسب وخسائر الحيازة الإسمية المقيدة في حساب إعادة التقييم هي تلك التي تنشأ عن الأصول أو الخصوم، سواء كانت متحققة أم لا. ويقال عن مكسب حيازة أنه متحقق عندما يباع ذلك الأصل، أو يستعاد، أو يُتصرف فيه بشكل آخر، وعن الخصم عندما يُسدد. والكسب غير المتحقق هو الكسب الناشئ عن أصل لا يزال مملوكاً أو عن خصم لا يزال قائماً في نهاية الفترة المحاسبية. ويُقصد بالكسب المتحقق، عادة، الكسب المتحقق على مدى كامل الفترة التي كان فيها الأصل مملوكاً أو الخصم قائماً، سواء تزامنت تلك الفترة مع الفترة المحاسبية أم لم تتزامن. ومع ذلك، وبما أن مكاسب وخسائر الحيازة تسجل على أساس الاستحقاق في نظام الحسابات القومية لعام 2008، فإن التمييز بين المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة، رغم فائدته بالنسبة لبعض الأغراض، لا يظهر في التصنيفات والحسابات.

127-5 وهناك أربع حالات مختلفة لذلك (نظام الحسابات القومية لعام 2008، 12-81):

(أ) حيازة الأصل طوال الفترة المحاسبية: يساوي فرق إعادة التقييم الناشئ خلال الفترة المحاسبية قيمة الميزانية العمومية الختامية ناقصا قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية، ناقصا المعاملات الناتجة عن الفائدة الناشئة (إن وُجدت)، ناقصا أي تغيرات أخرى في الحجم خلال الفترة المحاسبية. وهذه القيم هي قيم تقديرية للأصول كما لو كانت قد اقتُنيت عند وضع الميزانيات العمومية. وفرق إعادة التقييم (مكسب أو خسارة الحيازة) هو غير متحقق؛

(ب) حيازة أصل في بداية الفترة وبيعه خلالها: يساوي فرق إعادة التقييم الناشئ قيمة الأصل عند التصرف فيه، ناقصا قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية، ناقصا المعاملات الناتجة عن الفائدة الناشئة (إن وُجدت)، ناقصا أي تغيرات أخرى في الحجم خلال الفترة المحاسبية التي سبقت عملية البيع. وفرق إعادة التقييم (مكسب أو خسارة الحيازة) هو متحقق؛

(ج) اقتناء أصل خلال الفترة واستمرار حيازته في نهايتها: يساوي فرق إعادة التقييم الناشئ قيمة الميزانية العمومية الختامية، ناقصا قيمة الاقتناء، ناقصا المعاملات الناتجة عن الفائدة الناشئة (إن وُجدت)، ناقصا أي تغيرات أخرى في الحجم خلال الفترة المحاسبية التي تلت عملية الاقتناء. وفرق إعادة التقييم (مكسب أو خسارة الحيازة) هو غير متحقق؛

(د) اقتناء أصل والتصرف فيه خلال الفترة المحاسبية: يساوي فرق إعادة التقييم الناشئ قيمة الأصل عند التصرف فيه، ناقصا قيمته عند اقتنائه، ناقصا المعاملات الناتجة عن الفائدة الناشئة (إن وُجدت)، ناقصا أي تغيرات أخرى في الحجم خلال الفترة المحاسبية بين اقتناء الأصل والتصرف فيه. وفرق إعادة التقييم (مكسب أو خسارة الحيازة) هو متحقق.

5-128 ويتطلب حساب فروق إعادة التقييم في الحالتين (ب) و (د) جمع البيانات عن المعاملات. ولا تسمح المعاملات المستمدة، عادة، إلا بحساب فروق إعادة التقييم في الحالة (أ).

3 - أسعار الأصول كفروق إعادة تقييم متراكمة

5-129 يتمثل النهج الذي ينبغي اتباعه في اشتقاق أسعار الأصول كفروق إعادة تقييم متراكمة من نظام متكامل للحسابات.

5-130 وأسعار الأصول والخصوم المالية يمكن اشتقاقها في شكل فروق إعادة تقييم متراكمة من حساب إعادة التقييم. ولها أهميتها في تقييم آثار تغير الأسعار على أصول وخصوم مالية محددة.

5-131 وقد لا تقتصر أسعار الأصول على أسعار سندات الدين أو حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، وإنما أيضا أسعار العقارات السكنية والتجارية أو الأرض. ويمكن ملاحظة تحركات الأسعار إما عن طريق رصد أسعار أصول معينة مثل الأسهم أو الممتلكات السكنية،

أو رصد مؤشر لأسعار أصول. ولرصد أسعار أصول وحيدة، تُستخدم أسعار الأسهم أو أسعار العقارات السكنية. وتُبنى المؤشرات الإجمالية لأسعار الأصول بتضمين المؤشر أوزاناً ترجيحية تعكس حصة كل أصل أساسي في الأصول التي تحتفظ بها الأسر المعيشية أو القطاعات المقيمة الأخرى.

5-132 ويمكن ملاحظة مكاسب وخسائر الحيازة لأنواع الخصوم والأصول (المالية وغير المالية) ذات القيم الحالية المتغيرة مثل الأرض أو الأسهم. وبالنسبة للأصول والخصوم المالية ذات القيم الحالية الثابتة والتي يساوي سعرها في كل من p_t و p_{t-1} الواحد تعريفاً، فإن مكاسب الحيازة الإسمية تساوي دائماً الصفر. ويتصل هذا بالأدوات المالية مثل العملة والودائع، والقروض، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع.

5-133 وتُشتق تحركات أسعار الأصول من خلال عزل عنصر فرق إعادة التقييم من الميزانية العمومية. وباستخدام المتطابقة المحاسبية الأساسية التي تربط الميزانيتين العموميتين الافتتاحية والختامية، يمكن اشتقاق قيمة رصيد نوع محدد من الأصول في الميزانية الختامية، A_t ، بأن نضيف إلى قيمة رصيد نوع الأصول المحدد في الميزانية العمومية الافتتاحية، A_{t-1} ، المعاملات T_t ، وطرح استهلاك رأس المال الثابت، D_t ، وإضافة التغيرات الأخرى في الحجم، O_t ، وفروق إعادة التقييم، R_t ، (في الفترة t):

$$A_t = A_{t-1} + T_t - D_t + O_t + R_t$$

أما إذا كانت A_t معروفة، فإن فروق إعادة التقييم في الفترة t ، R_t تُشتق كالتالي:

$$R_t = A_t - A_{t-1} - T_t + D_t - O_t$$

$$100 \times R_t / A_{t-1} = 100 \times (A_t - A_{t-1}) / A_{t-1} - 100 \times (T_t + O_t - D_t) / A_{t-1}$$

زاي - التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم

5-134 التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم هي التغيرات في كمية الأصول والخصوم، وفي خصائصها المادية، أو التغيرات في تصنيفها⁽¹³⁷⁾.

5-135 ويمكن أن تنشأ تغيرات في كمية الأصول والخصوم أو في خصائصها الفيزيائية نتيجة لما يلي:

(أ) دمار عرضي نتيجة كوارث طبيعية أو أحداث سياسية، أو تلف أدلة الملكية؛

(137) يمكن أن تتضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم أيضاً المبالغ الناتجة عن التغيرات في أساليب التقدير. وعندما لا يمكن تطبيق أسلوب تقدير على الفترة الكاملة لسلسلة بيانات بسبب محدودية توافر البيانات المصدرية، يمكن أن ينعكس انقطاع سلسلة البيانات في "التغيرات الأخرى".

(ب) خسائر لأسباب (مثل الحرائق أو التلف أو السرقة) لا تعتبر كارثية؛

(ج) استيلاء بدون تعويض عندما تستولي الحكومات أو وحدات مؤسسية أخرى على أصول وحدات أخرى، بما فيها وحدات غير مقيمة، بدون دفع تعويض كامل، لأسباب لا تتعلق بالضرائب أو الغرامات أو الرسوم المماثلة؛ و

(د) التغييرات في المطالبات المالية الناتجة عن عمليات شطب الديون. وهذه ليست معاملات مالية لأنها لا تحدث باتفاق بين الطرفين. ولذلك يجوز للدائن أن يقرر أنه لم يعد في الامكان تحصيل مطالبة مالية ما، بسبب إفلاس المدين أو تصفيته، مثلاً، ويشطب بالتالي تلك المطالبة من ميزانيته العمومية. ويسجل اعتراف الدائن بأن هذه المطالبة غير قابلة للتحصيل كتغييرات أخرى في حجم الأصول. ويجب أيضاً إزالة الخصم المقابل من ميزانية المدين العمومية للمحافظة على التوازن في حسابات مجموع الاقتصاد⁽¹³⁸⁾.

5-136 وتشمل التغييرات في التصنيف التغييرات في تصنيف القطاعات وفي هيكل الوحدات المؤسسية، والتغييرات في تصنيف الأصول:

(أ) وتؤدي إعادة تصنيف الوحدات المؤسسية من قطاع إلى آخر أو التغييرات في هيكل الوحدات المؤسسية إلى إعادة توزيع، وقد تسبب في ظهور واختفاء بعض الأصول المالية التي ينبغي قيدها كتغييرات أخرى في الحجم؛

(ب) وعندما ينتهي وجود شركة ما ككيان قانوني مستقل لأن شركة أخرى أو أكثر استوعبتها، فإن جميع ما للشركة المستوعبة من أصول مالية في شكل سندات دين إزاء الشركة (الشركات) المستوعبة تختفي من نظام الحسابات القومية. وتظل الأصول المالية من سندات دين بين الشركة المستوعبة وأطراف ثالثة بدون تغيير وتتحول إلى الشركة (الشركات) المستوعبة؛

(ج) وبالمثل، عندما تنقسم الشركة قانونياً إلى وحدتين مؤسستين أو أكثر، فإن أي أصول مالية جديدة تنشأ في شكل سندات دين (ظهور الأصول المالية) تسجل كتغييرات أخرى في الحجم.

5-137 وتسجل التغييرات في تصنيف الأصول، مثل تحويل سندات الدين إلى أسهم، والعكس، كمعاملتين ماليتين. وتسجل عمليات إلغاء أدوات الدين (القروض أو سندات الدين) باتفاق بين الدائن والمدين، (إلغاء الدين، أو الإعفاء من الدين) كمعاملات بين الدائن والمدين.

(138) ينبغي أن يتضمن حساب إعادة التقييم تفسيراً للتغييرات في المطالبات المالية الناتجة عن عمليات الشطب التي تعكس القيم السوقية الفعلية للمطالبات المالية القابلة للتداول.

الإطار 5-5

إعادة تنظيم الدين^(أ)

تُعرف إعادة تنظيم الدين (ويشار إليها أيضا بإعادة هيكلة الدين) بأنها ترتيبات بين الدائن والمدين (وأطراف أخرى في بعض الأحيان) يتم بموجبها تغيير الشروط المحددة لخدمة دين قائم. وتشمل أنواع إعادة تنظيم الدين الإعفاء من الدين، وإعادة الجدولة، وإعادة التمويل، وتحويل المدفوعات، والدفع المسبق، وتحمل الدين.

أنواع تنظيم الدين

فيما يلي الأنواع الرئيسية الأربعة لإعادة تنظيم الدين:

- (أ) **الإعفاء من الدين:** ويتمثل في قيام الدائن بتخفيض مبلغ الدين أو إطفائه، من خلال ترتيب تعاقدى مع المدين؛
- (ب) **إعادة الجدولة أو إعادة التمويل (أو تبادل الديون):** وتتمثل في إدخال تغيير على شروط المبلغ المستحق، يؤدي أو لا يؤدي إلى تخفيض عبء الدين بقيمته الحالية. وتدخل في ذلك المعاملات التي تغير نوع أداة الدين المستحقة - كمبادلة القرض بسندات - ولكن ليس معاملات الإعفاء من الدين؛
- (ج) **تحويل الدين،** وفيه يقوم الدائن بمبادلة مطالبة الدين بشيء له قيمة اقتصادية، وليس بمطالبة دين أخرى، مع نفس المدين. ويشمل ذلك عمليات من قبيل مبادلة الدين بمخصص ملكية، ومبادلة الدين بممتلكات عقارية، ومبادلة الدين بالطبيعة^(ب)، وسداد الدين مقدما، أو إعادة شراء الديون نقدا؛
- (د) **تحمل الدين،** وفيه يتحمل المدين الجديد الالتزامات القائمة على المدين السابق تجاه الدائن، ويكون مسؤولا عن سداد الدين. وتحمل الدين هو اتفاق ثلاثي بين دائن ومدين سابق ومدين جديد. ويأخذ المدين الجديد مكان المدين السابق تجاه الدائن، ويصبح مسؤولا عن سداد الدين. وبعد تحمله، يصبح الدين الذي كان التزاما على المدين السابق، التزاما على المدين الجديد. ويحدث ذلك بوجه خاص عندما يضمن المدين الجديد دين المدين السابق، وعندما يُطلب تنفيذ الضمان. ومن الأشكال الخاصة لذلك، تحمل لدين يتضمن تحويلا لأصول غير مالية. ومن الأمثلة على ذلك تحمل دين بتنظيم من الحكومة ينطوي على تحويل أصول ثابتة من وحدة مستفيدة من تحمل دين - تكون في العادة شركة عامة تدير هياكل عامة (مثل مؤسسة سكك حديدية)، أو شركة نقل عام وما إلى ذلك - إلى كيان حكومي يصبح مسؤولا عن الدين. وقد يشمل ذلك أيضا أصولا أخرى غير مالية، مثل الأراضي.

ومن الأشكال الأخرى لإعادة تنظيم الدين، إلغاؤه، ورفض سداده، وشطبه:

- (أ) **إلغاء الدين** هو اتفاق ثنائي بين الدائن والمدين لإلغاء (أو "إسقاط")، التزام قائم على المدين تجاه الدائن، إلغاء كلياً أو جزئياً. ونتيجة لإلغاء الدين، يختفي التزام المدين وما يقابل ذلك الالتزام من أصل لدى الدائن؛
- (ب) **رفض سداد الدين،** وهو إلغاء من جانب واحد لالتزام مدين. وحدوثه غير مرجح في حالة المؤسسات العامة؛
- (ج) **شطب الدين،** ويحدث عندما يسجل الدائن، من جانب واحد، أن المطالبة لم تعد قابلة للتحويل، وذلك أساسا بسبب إفلاس المدين. وينزل الدائن المطالبة من جانب الأصول في ميزانيته العمومية.

(أ) انظر أيضا دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 2، بشأن إعادة تنظيم الدين والمعاملات المرتبطة بها؛ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، مشروع إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، الفصل 8، بشأن إعادة تنظيم الديون، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2013)، الفصل السابع، بشأن المعاملات والضمانات المتصلة بالديون.

(ب) بعض الاتفاقات الموصوفة بمبادلات الدين هي معادلة لإعفاء من الدين، وفيها يقبل الدائن تعهد بلد المدين تحمل عدد من المصروفات الإنمائية والبيئية وغيرها. وينبغي اعتبار هذه المعاملات في إطار الإعفاء من الدين، بوصفها أرصدة مقابلة يطلبها الدائن ولكنه لا يحصل عليها.

المعاملة المحاسبية لتحمل الدين وإلغاء الدين

تُعتبر المعاملة المقابلة لتحمل دين أو إلغاء دين باتفاق متبادل تحويلًا رأسماليًا.

فعندما تتحمل الحكومة دين شركة عامة أو تلغى مطالبة لها على مؤسسة عامة، تكون المعاملة المقابلة للمعاملة المالية المسجلة في الحساب المالي تحويلًا رأسماليًا، وبشكل أدق تحويلًا رأسماليًا آخر ((D99)، وهو إنفاق يؤثر سلبًا على صافي الإقراض/صافي الاقتراض (B9) للحكومة العامة.

وفي العديد من الحالات، يبادر القطاع الحكومي بتحمل الدين أو بإلغائه. ويفسّر قبول المؤسسة العامة لهذا الإجراء، وكون أن تلك المؤسسة تظل قائمة بعده، بأنه كان باتفاق الطرفين.

وينبغي تسجيل عمليات تحمل الدين وإلغاء الدين وقت إزالة الالتزام فعليًا من ميزانية المدين العمومية، وإدراج بنود القيد المقابلة في الميزانية العمومية للحكومة.

كما ينبغي تسجيل تحمل دين أو إلغائه في وقت واحد: وعلى وجه الخصوص، ليست لتواريخ السداد المتتالية المتوخاة في سياق الدين السابق أهمية.

والمبلغ الذي يتعين تسجيله - إنفاق التحويل الرأسمالي - هو المبلغ الكامل للديون القائمة موضع التحمل أو الإلغاء. وفي الحالة الخاصة لتحمل دين بما في ذلك نقل أصول غير مالية، يقيد في الوقت نفسه تحويل رأسمالي معادل لقيمة الأصول غير المالية المنقولة.

وهناك ثلاثة استثناءات على معاملة الاتفاق المتبادل. وفي هذه الحالات، لا يكون لتحمل الدين أو إلغاء الدين تأثير على صافي الإقراض/صافي الاقتراض للحكومة:

(أ) ديون شبه الشركات

إذا كانت المؤسسة العامة شبه شركة مرحة، فإن تحمل أو إلغاء القطاع الحكومي لديون شبه الشركة تلك لا يؤدي إلى قيد تحويل رأسمالي. وينبغي قيد المعاملات المقابلة كمعاملات مالية (معاملات في حصص الملكية).

بيد أن هذا لا يصبح إلا عندما لا تكون شبه الشركة تسجل خسائر تتطلب دعماً حكومياً دائماً. وفي هذه الحالة الأخيرة، تنطبق القاعدة العامة القاضية بقيد تحمل أو إلغاء الديون بتحويل رأسمالي.

(ب) العمليات السابقة لخصخصة شركة عامة

عندما تلغى الحكومة أو تتحمل ديناً عن مؤسسة عامة "كجزء من عملية خصخصة جارية يُخطط لتحقيقها في الأجل القصير"، لا تكون المعاملة المقابلة تحويلًا رأسماليًا ولكن معاملة في حصص الملكية. والخصخصة تعني التنازل عن السيطرة على مؤسسة عامة بالتخلص من الأسهم وحصص الملكية الأخرى.

وينبغي ألا تطبق هذه القاعدة إلا عند التأكد بدرجة كافية من اليقين من أن الخصخصة ستحدث في المدى القصير (أقل من سنة واحدة). وعلى أية حال، فإن وجود خطة للخصخصة لا يكفي في حد ذاته لاعتبار تحمل/الإلغاء الدين "جزءاً من عملية خصخصة جارية يُخطط لتحقيقها في الأجل القصير".

ويسجل تدفق الدين المتحمل أو الملغى كمعاملة مالية في حدود عائدات الخصخصة. وتقيد المبالغ التي تتحملها أو تلغيها الحكومة وتتجاوز تلك الحدود وفقاً للقاعدة العامة، كإنفاق تحويل رأسمالي للحكومة.

(ج) شطب الدين

الحالة الوحيدة التي يمكن أن ينشأ عنها شطب القطاع الحكومي لمطالبة على مؤسسة عامة هي عندما تسبق تصفية المؤسسة إلغاء المطالبة. وينبغي تقييم التصفية من وجهة نظر اقتصادية، أي حتى لو استمر وجود المؤسسة قانوناً فإنه ينبغي اعتبارها مصفاة إذا كانت قد فقدت صفتها المالية ووظيفتها الاقتصادية الرئيسية. ويسجل شطب دين معدوم كتغيرات أخرى في حجم الأصول المالية.

حاء - الفوائد المستحقة

5-138 الفائدة شكل من أشكال دخل الاستثمار المستحق القبض للمالكي بعض أنواع الأصول المالية، وهي: الودائع، وسندات الدين، والقروض، وحسابات أخرى مستحقة القبض عن وضع أصول مالية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. وتشمل الفائدة أيضاً الدخل من حيازة حقوق السحب الخاصة ومخصصات حقوق السحب الخاصة. وليست جميع التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية فائدة. فقد تكون بعض التدفقات عمولات، وهي رسوم على خدمات وتصنف كخدمات مالية.

1 - قيد الفوائد المستحقة

5-139 تقيد الفائدة على أساس الاستحقاق، أي باعتبار أنها تتراكم باستمرار مع مرور الوقت لصالح الدائن وتضاف إلى أصل الدين القائم. وفي إطار أساس الاستحقاق، ومع تراكم الفائدة، يزداد أصل الدين القائم، أي أن الفائدة المستحقة هي جزء من المبلغ الأصلي. ولذلك فإن ما يشار إليه عادة بمدفوعات الفائدة، هي معاملات في الحساب المالي تخفض من خصوم المدين القائمة. ولا تقيد ل أي بنود في الحسابات عن فائدة لم تصبح مستحقة.

الإطار 5-6

المتأخرات

في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، تنشأ متأخرات الديون أو المتأخرات (لكل من الفائدة المستحقة وأصل الدين) عندما يكون دفع مبالغها "متأخراً" أو عندما لا تُدفع تلك المبالغ. ويحدث ذلك عندما لا يدفع المدين مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي في موعدها. ولا تتغير أداة الدين عادة، وتظل متأخرات الدين ضمن المبلغ غير المسدد من أداة الدين التي فات موعد سدادها حتى إطفاء الالتزام.

وإذا كان العقد الأصلي ينص على تغيير خصائص الأداة المالية في حالة حدوث تأخيرات، فإن ذلك التغيير يقيد كإعادة تصنيف في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

ومعرفة مبلغ المتأخرات يمكن أن يمثل معلومات هامة. والمعلومات عن المتأخرات حيوية عند تقييم سيولة شركة أو وحدة حكومية أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وينبغي بالتالي وعندما يكون ذلك ممكناً ومهماً، تقسيم كل فئة من فئات الديون إلى أدوات ذات متأخرات وأدوات بدون متأخرات.

ويقضى أساس الاستحقاق بقتيد مدفوعات سداد الديون عند إطفائها (أي عند دفعها، أو قيام الدائن بإعادة جدولتها، أو بالإعفاء منها). وعندما حدوث تأخر في الدفع، لا تحتسب أي معاملات، ولكن تظل المتأخرات ظاهرة في نفس الأداة حتى إطفاء الالتزام، وليس في شكل "حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع".

وينبغي أيضا بيان كامل مبلغ المتأخرات كبنء مذكرة في الميزانية العمومية.

وإذا كان العقد ينص على إمكانية إدخال تغيير على خصائص الأءة المالية في حالة حدوث تأخيرات، فإنه ينبغي تسجيل ذلك التغيير كأعادة تصنيف في حساب التغييرات الأءرى في حجم الأصول. وتنطبق إعادة التصنيف على الحالات التي يظل فيها العقد الأصلي قائما، مع تغيير بعض شروطه (مثل أسعار الفائدة أو فترات السداد). وإذا ما أعيد التفاوض على العقد أو تغييرات طبيعة الأءة من فئة أدوات إلى أخرى (كالتغيير من سندات إلى حصص ملكية)، تقيء آثار ذلك كمعاملات جديدة.

والمتأخرات يمكن أن تنشأ ليس فقط عندما يمر موعد دفع مدفوعات مقررة دون دفعها، وإنما أيضا، في بعض الحالات، عند تكبء التزامات جديدة. فعندما لا تُدفع مدفوعات تعاقدية عند استحقاقها، كمدفوعات تعويضات العاملين، واشتراكات الضمان الاجتماعي، واستخدام سلع أو خدمات أو منافع اجتماعية، ينبغي قيد التزام جديد (تحت حسابات أخرى مستحقة الدفع) واعتباره متأخرات منذ البداية.

والقيد على أساس نقدي يعني أن المتأخرات لا تقيء عادة عند تكبءها لأنها لا تنطوي آنذاك على تدفقات نقدية. وعندما تصبح المتأخرات تنطوي، في تاريخ لاحق، على تدفق نقدي، فإنها تقيء عندئذ. يُضاف إلى ذلك، أن المتأخرات قد لا تُدفع ويُعترف بها في نقطة معينة من الزمن كالتزام تعاقدى محدد المءة، وهو ما ينبغي قيءه أيضا. وكثيرا ما ينطبق ذلك على المتأخرات المتعلقة بالتعهدات التعاقدية المتأخرة، أكثر مما يتعلق بالالتزامات المتأخرة. وباختصار، يمكن دفع المتأخرات نقدا أو بواسطة إصدار التزام مقابلها، ويمكن أن تكون المدفوعات متصلة بالتزامات متأخرة أو بتعهدات أخرى متأخرة. وينبغي في جميع الحالات قيد تسديد المتأخرات على أساس نقدي.

140-5 والفوائد المستحقة على أءة مالية هي المبلغ الذي يتعين على المءين دفعه خلال مءة معينة من الزمن بدون تخفيض أصل الدين⁽¹³⁹⁾. والفائدة المستحقة هي ءخل وأيضا معاملة مالية بقدر ما تكون الفائدة مستحقة ولم تُدفع بعد (وكأن الفائدة المستحقة أعيد استثمارها فورا في الدين). وتكون هذه المعاملة معكوسة (أي أنه ينشأ عنها سداد دين) عندما تُدفع الفائدة المستحقة فعلا.

(139) على سبيل المثال، يصءر سند ذو سعر فائدة ثابت، بقيمة 100 وحدة نقدية ويدفع خلال عمره قسائم سنوية ثابتة قدرها 10 وحدات نقدية. وتتراكم الفائدة البالغة 10 وحدات نقدية بالرغم من أن القسائم لا تُدفع فعليا. (تتراكم الفائدة حتى وقت دفع القسيمة، مما يزيد من التزام مُصدر السند. وعندها ينخفض المبلغ المستحق). ويُعتبر أن الفائدة يعاد استثمارها في السند، مما يزيد من قيمة السند الاسمية من 100 إلى 110 وحدة نقدية. والقسيمة التي يدفعها المءين في نهاية كل سنة هي استءراء (جزئي) للسند، يخفض قيمته الاسمية من 110 إلى 100 وحدة نقدية.

2 - الفوائد المستحقة بحسب نوع الأصول المالية

(أ) الودائع والقروض والحسابات المستحقة القبض/(الدفع)

141-5 الفوائد المستحقة القبض والمستحقة الدفع على الودائع، والقروض، والحسابات المستحقة القبض/الدفع، تُحدد بتطبيق سعر الفائدة ذي الصلة على المبلغ الأصلي القائم في كل نقطة زمنية خلال الفترة المحاسبية. ومعظم هذه الأدوات المالية لها سعر فائدة ثابت طيلة عمر الأداة؛ وقد تكون لبعضها شروط تتعلق بتغير سعر الفائدة. ولكل فترة، يُستخدم سعر الفائدة ذو الصلة لحساب الفائدة المستحقة في تلك الفترة.

142-5 وتشمل الفائدة على الودائع والقروض المستحقة القبض أو الدفع من المؤسسات المالية أو إليها تسوية تتعلق بهامش يمثل مدفوعات ضمنية عن خدمات تقدمها تلك المؤسسات المالية مقابل منح القروض أو قبول الودائع.

143-5 ولذلك، فإنه من المناسب تقسيم المبالغ الفعلية للفائدة المدفوعة أو المستلمة إلى جزء يتعلق بالخدمة وإلى جزء يتعلق بالفائدة بمفهومها في الحسابات القومية ويُدعى الفائدة وفق نظام الحسابات القومية. وينبغي تقسيم المدفوعات الفعلية إلى المؤسسات المالية والمقبوضات الفعلية منها، والتي توصف بأنها فائدة مصرفية، لكي يمكن قيد كل من الفائدة وفق نظام الحسابات القومية، ورسوم الخدمة، قيدها منفصلاً.

144-5 وتقل مبالغ الفائدة وفق نظام الحسابات القومية التي يدفعها المقترضون إلى المؤسسات المالية عن الفوائد المصرفية بالقيم التقديرية للرسوم المستحقة الدفع، في حين تفوق مبالغ الفائدة وفق نظام الحسابات القومية المستحقة القبض للمودعين الفائدة المصرفية بمبالغ رسوم الخدمة المستحقة الدفع. وتفيد الرسوم كمبيعات خدمات في حسابات الانتاج للمؤسسات المالية وكاستخدامات في حسابات زبائنها.

المثال العملي 2-5 قيد الفوائد المستحقة على القروض

145-5 يبيّن هذا المثال العملي كيفية قيد الفائدة المستحقة على أنواع مختلفة من القروض، بما فيها قروض أسعار الفائدة المتزايدة، وقروض أسعار الفائدة الصفرية، وقروض مدفوعات الفائدة المؤجلة تعاقدياً.

146-5 ويعرض المثال العملي أولاً المبادئ المنهجية ذات الصلة بقيد الفوائد على القروض في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ثم يناقش تطبيق تلك المبادئ المنهجية على عدد من الحالات المحددة: (أ) القروض ذات سعر الفائدة الثابت على مدى فترة القرض؛ (ب) القروض

ذات سعر الفائدة المتزايد؛ (ج) القروض ذات سعر الفائدة المتزايد، مع كون إحدى الدرجات صفراً؛ (د) القروض ذات المدفوعات المؤجلة للفائدة المستحقة.

المبادئ المنهجية

5-147 القروض هي أصول مالية: (أ) تنشأ عندما يقرض دائن أموالاً مباشرة إلى مدين، (ب) تثبتها وثائق غير قابلة للتداول. وتفيد القروض في نظام الحسابات القومية بقيمتها الاسمية، وهو المبلغ المستحق على المدين تجاه الدائن، ويشمل المبلغ الأصلي القائم وأي فوائد مستحقة.

5-148 وتفيد الفائدة المستحقة على أساس مستمر، لأن الموارد المالية (مثل القروض) مقدمة للاستخدام على أساس مستمر. وتفيد الفائدة المستحقة كعامله مالية. وهي تمثل اقتناء إضافياً للأصل المالي من جانب الدائن وتكبداً للالتزام معادل من جانب المدين. ويسجل سداد الدين (المبلغ الأصلي وأي فوائد مستحقة) عند إطفاء الدين، أن عند سداده، أو قيام الدائن بإعادة جدولته، أو بالإعفاء منه.

5-149 وضمناً للتساق والتناظر في تسجيل الفوائد المستحقة في نظام الحسابات القومية للقروض (وأدوات الدين غير المتداولة)، لا بد من حساب استحقاق الفائدة باستخدام سعر (أسعار) الفائدة (أو مجموع المبالغ النقدية) المنصوص عليها في عقد القرض لكل فترة محاسبية أثناء عمر الأداة. ويبيّن هذا التسجيل الإحصائي، على أساس مستمر، الدين الفعلي المستحق من المدين للدائن. كما أنه يكفل التطابق في تسجيل الفائدة المستحقة لمياكل القروض المتساوية مالياً واقتصادياً.

أربعة قروض بسمات مختلفة

5-150 يبين الجدول 5-10 خصائص أربعة قروض تصبح مستحقة السداد بعد خمس سنوات، ومبلغ أصلي قدره 100 يسدد في أجل الاستحقاق، ومعدل عائدي داخلي قدره 5 في المائة. وتختلف القروض من حيث أسعار الفائدة المتفق عليها لكل سنة. والفائدة المستحقة خلال السنة تُدفع في نهاية تلك السنة.

5-151 وفي الجدول 5-10، يعرض المثال 1 قرضاً بسعر فائدة ثابت، والمثال 2 قرضاً بسعر فائدة متزايد. والمثال 3 هو صيغة أخرى للمثال 2 تكون فيها الدرجة الأولى لسعر الفائدة صفرياً. ويشار أحياناً إلى فترة ذات سعر فائدة صفرياً بأنها فترة سماح أو عطلة فائدة. ويحدد عقد القرض في المثال 3 أنه لو استعيد القرض خلال الفترة التي يطبق فيها سعر الفائدة الصفري، فإنه يتعين سداد المبلغ الأصلي فقط. ويختلف المثال 4 عن الأمثلة الأخرى لأن

الفائدة المتراكمة في السنتين الأوليين تُدفع في السنة الثالثة إلى جانب الفائدة المستحقة خلال السنة الثالثة. وفي حالة السداد مبكراً في السنتين الأوليين، فإنه يتعين سداد ليس المبلغ الأصلي فقط، وإنما أيضاً الفائدة المتراكمة وغير المدفوعة بعد أيضاً.

الجدول 5-10

أربعة قروض بسمات مختلفة

المثال 4	المثال 3	المثال 2	المثال 1	
سعر فائدة ثابت بفائدة في السنتين الأوليين تدفع في السنة الثالثة	سعر فائدة متزايد بدون احتساب فائدة في السنتين الأوليين	سعر فائدة متزايد	سعر فائدة ثابت	
5	5	5	5	أجل الاستحقاق بالسنوات
100.0	100.0	100.0	100.0	المبلغ الأصلي
5.0 (تدفع في السنة 3)	صفر (لا تحتسب فائدة)	0.5	5.0	سعر الفائدة (بالنسبة المئوية)
5.0 (تدفع في السنة 3)	صفر (لا تحتسب فائدة)	2.0	5.0	السنة 2
5.0	6.1	6.0	5.0	السنة 3
5.0	8.5	7.7	5.0	السنة 4
5.0	12.0	10.0	5.0	السنة 5
5.0	5.0	5.0	5.0	معدل العائد الداخلي

152-5 لا تشمل الأمثلة تعديلاً لهامش يمثل مدفوعات ضمنية عن خدمات مقدمة من مؤسسات مالية (خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر) وهي ترد من منظور المدين.

المثال 1: سعر فائدة ثابت

153-5 هذا النوع هو من أكثر أنواع عقود القرض شيوعاً. في السنة الأولى يُقدم المبلغ الأصلي إلى المدين، ويسجل كمعاملة في القروض (F4). وفي الفترة نفسها، تنشأ فائدة بمعدل 5 في المائة وتسجل كمعاملة فائدة مستحقة الدفع (D41) وتسجل الزيادة المقابلة من الدين القائم تحت AF4 (الفائدة المستحقة). وبما أن الفوائد المستحقة تُدفع في نهاية السنة، فإن الدين القائم ينخفض بمعاملة قرض (F4 - دفع فائدة). وفي نهاية السنة الأولى تُظهر خصوم الرصيد الختامي للقرض (AF4) نفس قيمة المبلغ الأصلي (100). وينطبق نفس المنطق على السنوات الأخرى. وفي أجل الاستحقاق، يسدّد المبلغ الأصلي مع الفائدة المتراكمة في تلك السنة.

الفائدة المستحقة المدفوع (D41) على أساس الاستحقاق	القروض (AF4) (الرصيد الختامي)	القروض (AF4)				التدفقات النقدية	السنة
		الفوائد المدفوعة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	المجموع		
5,0	100,0	5,0-	5,0	100,0	100,0	95,0	1
5,0	100,0	5,0-	5,0	صفر	صفر	5,0-	2
5,0	100,0	5,0-	5,0	صفر	صفر	5,0-	3
5,0	100,0	5,0-	5,0	صفر	صفر	5,0-	4
5,0	صفر	5,0-	5,0	100,0-	100,0-	105,0-	5

المثال 2: سعر فائدة متزايد

تنطوي هذه الحالة على تسجيل لمبالغ مختلفة من الفائدة. ومع ذلك، تنطبق نفس

الآلية المبينة في المثال 1.

الفائدة المستحقة المدفوع (D41) على أساس الاستحقاق	القروض (AF4) (الرصيد الختامي)	القروض (AF4)				التدفقات النقدية	السنة
		الفوائد المدفوعة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	المجموع		
0,5	100,0	0,5-	0,5	100,0	100,0	99,5	1
2,0	100,0	2,0-	2,0	صفر	صفر	2,0-	2
6,0	100,0	6,0-	6,0	صفر	صفر	6,0-	3
7,7	100,0	7,7-	7,7	صفر	صفر	7,7-	4
10,0	صفر	10,0-	10,0	100,0-	100,0-	110,0-	5

المثال 3: سعر فائدة متزايد (وإحدى الدرجات صفرية)

154-5 يتناول هذا المثال قرضا ذا سعر فائدة متزايد ولكن سعر الفائدة يساوي صفرا في

السنتين الأوليين. وطريقة القيد مماثلة للطريقة الواردة في المثال 2، باستثناء أن الفائدة المستحقة

تساوي صفرا لأن سعر الفائدة يساوي صفرا في السنتين الأوليين⁽¹⁴⁰⁾.

الفائدة المستحقة المدفوع (D41) على أساس الاستحقاق	القروض (AF4) (الرصيد الختامي)	القروض (AF4)				التدفقات النقدية	السنة
		الفوائد المدفوعة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	المجموع		
صفر	100,0	صفر	صفر	100,0	100,0	100,0	1
صفر	100,0	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	2
6,1	100,0	6,1-	6,1	صفر	صفر	6,1-	3
8,5	100,0	8,5-	8,5	صفر	صفر	8,5-	4
12,0	صفر	12,0-	12,0	100,0-	100,0-	112,0-	5

(140) لا تنشأ فائدة، حسب المفروض، خلال فترة السماح، ما لم تحدث ظروف محددة. صندوق النقد الدولي (2003)، الفقرة 2-88؛ والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2013).

المثال 4: تأجيل دفع الفوائد المستحقة

5-155 يتناول المثال الرابع قرضاً تُدفع فائدته المستحقة في السنتين الأوليين إلى جانب الفائدة المستحقة في السنة الثالثة، أي أن دفع الفائدة قد تأجل أو أُرجئ. تقيّد المعاملات في الفوائد المستحقة الدفع (D41) كل سنة وتضاف إلى الدين القائم الذي يتعين سداده (F4 - الفائدة المستحقة). وبما أن الفائدة لا تُدفع في السنتين الأوليين، فإن الرصيد الختامي للقروض (AF4) يزداد. وبما أن الفوائد المستحقة تُحسب على الدين الذي ازداد، فإن الفوائد المستحقة في السنة 2 والسنة 3 تكون أعلى مما كانت عليه في السنة 1. وفي السنة الثالثة، تُدفع بالكامل الفوائد المركبة المتراكمة ويعود الدين القائم إلى مبلغه الأصلي، أي 100. والمعاملة المحاسبية خلال السنوات المتبقية هي نفس المعاملة المتبعة في المثال 1.

السنة	التدفقات النقدية	القروض (AF4)				المجموع	السنة
		الفوائد المدفوعة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	القروض (AF4) (الرصيد الختامي)		
1	100.0+	صفر	5.0+	100.0+	105.0+	5.0+	
2	0.0	صفر	5.3+	صفر	5.3+	5.3+	
3	15.8-	15.8-	5.5+	صفر	10.3-	5.5+	
4	5.0-	5.0-	5.0+	صفر	صفر	5.0+	
5	105.0-	5.0-	5.0+	100.0-	100.0-	5.0+	

الرسوم على إقراض الأوراق المالية وعلى قروض الذهب

5-156 الأوراق المالية والذهب النقدي أدوات مالية، والرسوم على إقراض الأوراق المالية بدون ضمانات نقدية وعلى قروض الذهب هي دفع مبالغ مقابل وضع أداة مالية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. وتعامل الرسوم المرتبطة بإقراض الأوراق المالية (سندات الملكية وسندات الدين) وبقروض الذهب معاملة الفائدة. وك ممارسة تبسيطية، تعامل الرسوم المدفوعة على قروض الذهب غير النقدي أيضاً معاملة الفائدة.

5-157 وبالرغم من أن رسوم إقراض الأوراق المالية هي رسوم مستحقة الدفع في بعض الظروف وفي المقام الأول إلى جهة الحفظ المركزي (وتُستخدم لتغطية رسوم ذلك الحفظ كلياً أو جزئياً)، فإن جميع الرسوم مستحقة الدفع، من حيث المبدأ، إلى مالك الورقة المالية، الذي يتعين عليه أن يدفعها بدوره، كلياً أو جزئياً، إلى جهة الحفظ المركزي في معاملة منفصلة (كرسوم خدمات الحفظ المركزي).

استحقاق الفائدة على الدين المتراجع القيمة

5-158 يظل أصل الدين القائم التزاماً قانونياً على المدين، ويتواصل بالتالي استحقاق الفائدة ما لم ينقض ذلك الالتزام (بالسداد، أو بترتيب ثنائي بين المدين والدائن). ومع ذلك، ووفق نوع من التحليل، قد يكون من الأنسب أن تُستبعد من حساب الدخل الأولي الفائدة التي لا يُتوقع تحصيلها، بشكل واقعي. ولذلك سيكون من المفيد لو قدم الدائن معلومات تكميلية عن الفوائد المستحقة على الديون المتراجعة القيمة، عندما تكون هامة وقابلة للقياس الكمي. ومن المهم أن تتضمن البيانات الفوقية معلومات عن الطريقة المعتمدة في تحديد الديون المتراجعة القيمة.

5-159 ويقضي مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق بمواصلة إظهار متأخرات القسائم أو المبالغ الأصلية غير المدفوعة في مواعيدها، في نفس الأداة حتى إطفاء الالتزام. وبالنسبة للمتأخرات الناشئة من عقد دين، ينبغي للفائدة أن تتراكم بنفس سعر فائدة الدين الأصلي، ما لم ينص عقد الدين الأصلي على سعر فائدة مختلف، ويطبق عندئذ ذلك السعر المختلف. ويمكن أن يشمل سعر الفائدة المنصوص عليه غرامة بالإضافة إلى سعر فائدة الدين الأصلي. وإذا كانت شروط الأداة المالية وخصائصها تتغير بصفة آلية عند التأخر عن السداد، أو إذا كان تصنيف القرض يتغير، فإنه ينبغي تسجيل ذلك التغير كإعادة تصنيف في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (انظر أيضاً الإطار 5-5). وإذا ما أعيد التفاوض على العقد، تقيد المعاملات كما لو أن أداة جديدة أنشئت. وإذا اشترى بند ائتماني ولم يدفع المدين ثمنه خلال الفترة المحددة وقت الشراء، تُعتبر الرسوم الإضافية التي يتكبدها نتيجة لذلك فائدة وتتراكم حتى ينقضي الدين.

5-160 وعندما يُطلب تنفيذ أحد ضمانات المرة الواحدة على دين أصبح متراجع القيمة، يتحمل الضامن التزام ذلك الدين. وبمجرد تفعيل الدين، تصبح الفوائد المستحقة التزاماً على الضامن. ويمكن للضامن أن يقدم مدفوعات الفائدة المستحقة على القروض وغيرها من الالتزامات المدرة للفائدة للوحدات الأخرى التي ضمن قروضها. وإذا لم يتحمل الضامن الدين، تكون الفائدة المستحقة التزاماً على المدين الأصلي، وتُصنّف مدفوعات الضامن على أساس الترتيبات التعاقدية المبرمة بين الضامن والمدين الأصلي. وفي معظم الحالات، تنشأ عن تلك المدفوعات مطالبة من الضامن على المدين الأصلي الذي يتعين عليه خدمة الدين. ويمكن، في حالات أخرى، أن تأخذ المطالبة على المدين شكل زيادة في حصة ملكية قائمة (مثل تفعيل ضمان أقامته شركة أم لديون أحد فروعها بغرض تحسين الميزانية العمومية لذلك الفرع، وبالتالي،

حصة ملكية الشركة الأم فيه). وإذا لم يحصل الضامن على مطالبة على المدين الأصلي، يقيّد تحول رأسمالي من الضامن إلى المدين، لا سيما عندما يكون الضامن وحدة حكومية.

فائدة لا تتضمن خدمات مالية ضمنية على ودائع وقروض

161-5 في العادة، تكون أسعار الفائدة التي يعرضها الوسطاء الماليون على المودعين أقل من الأسعار التي يفرضونها على المقترضين. ويستخدم الوسطاء الماليون هوامش الفائدة الناتجة عن ذلك لتغطية نفقاتهم وتوفير فائض تشغيلي. وطريقة العمل هذه هي بديل عن فرض رسوم مباشرة على الزبائن مقابل الخدمات. ويرد في الفصل الثالث وصف لطريقة معاملة هذا الهامش (خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر) وطريقة قياسه.

162-5 وجرت العادة على أن يقتصر حساب خدمات الوساطة تلك على الشركات المالية وعلى القروض والودائع. فتلك الخدمات لا تقيّد بوصفها مستحقة القبض من الشركات غير المالية. وخدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر هي رسوم على خدمات، وهي تقيّد إلى جانب المصاريف الصريحة للخدمات المالية. ويسجل حساب الدخل الأولي الفائدة الخالصة بإلغاء رسوم الخدمة الضمنية المفروضة من طرف الوسطاء الماليين. وتشمل الفائدة الفعلية المستحقة الدفع إلى الوسيط المالي رسوم الخدمة التي ينبغي طرحها لتكون الفائدة دخل استثمار.

163-5 وبالمثل، يُعتبر أن الفائدة الفعلية المستحقة القبض من وسيط مالي هي فائدة سبق أن حُصمت منها رسوم خدمة، مما يزيد من قيمة الفائدة الفعلية المستحقة القبض من الوسيط المالي بقيمة الخدمة المتلقاة لتقديم الفائدة في شكل دخل استثمار. وتحسب الفائدة الخالصة باستخدام سعر فائدة مرجعي يمثل تكلفة الاقتراض الخالصة. ويرد في الفقرة 3-33 وصف لمفهوم سعر الفائدة المرجعي وطريقة تطبيقه. والفائدة الفعلية التي تفرضها أو تتلقاها المصارف مفيدة لبعض الأغراض التحليلية (مثل تحليل القدرة على تحمّل الدين)، وينبغي تعميمها كبنء مذكورة.

164-5 ويولّد إقراض الأموال الذاتية خدمة مالية وقد يتضمن رسوم خدمة، بالرغم من أنه ليس نشاط وساطة مالية. ومقرضو الأموال ذوي الشخصية الاعتبارية، الذين يقدمون خدمات مالية ويستخدمون أساساً أموالهم الذاتية يعتبرون شركات مالية، و بالتالي يولدون رسوم خدمات مفروضة ضمناً. ويمكن حساب رسوم الخدمة لمقرضي الأموال باعتبارها الفرق بين سعر الفائدة المستحقة الدفع من المقترض والسعر المرجعي مضروباً في مبلغ القرض. والمؤسسات غير الاعتبارية التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم قروض إلى طائفة من الزبائن تتعدى أفراد الأسرة والأصدقاء، وتقبل المخاطرة المالية المتمثلة في التخلف عن السداد، تولّد أيضاً خدمات برسوم مفروضة ضمناً.

5-165 وتنشأ عن التضخم المرتفع صعوبات محددة في قياس الفائدة وتفسيرها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، أن أسعار الفائدة للأدوات المالية المقومة بالعملة المحلية يمكن أن تكون أعلى بكثير من أسعار الفائدة للأدوات المقومة بعملة أجنبية. وبالتالي، فإن الفائدة الاسمية للأدوات المقومة بالعملة المحلية تتضمن تعويضاً عن القوة الشرائية التي تفقدها القيمة النقدية للمبلغ الأصلي. بيد أن لظروف التضخم المرتفع أثراً على المحاسبة يتجاوز قياس الفائدة. والواقع أن مفهوم قياس المعاملات على أساس السعر الحالي يصبح في مجمله موضع تساؤل عندما تكون الأسعار في نهاية الفترة أعلى بعدة مرات مما كانت عليه في بدايتها. ويقدم المرفق باء من الفصل التاسع عشر من نظام الحسابات القومية لعام 2008 إرشادات بشأن إعداد البيانات وعرضها في ظروف التضخم، تتناول حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل، والحساب المالي، والميزانية العمومية.

(ب) سندات الدين

تحديد وقياس الفوائد فيما يتعلق بسندات الدين

5-166 تحديد وقياس الفوائد فيما يتعلق بسندات الدين ليست عملية بسيطة. ففي حين أن على المدينين التزامات بالتسوية وفقاً للأحكام والشروط المحددة عند إبرام أدوات الدين، فإن أصحاب الأوراق المالية المشتراة في الأسواق الثانوية قد لا يكونون على علم بسعر الفائدة المحدد وقت الإصدار، بل قد لا يكتثرون بمعرفته. وهناك ثلاثة نُهج لتحديد وقياس الفوائد فيما يتعلق بأدوات الدين المتداولة (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 11-52):

(أ) تساوي الفائدة المبالغ التي سيتعين على المدينين سدادها زيادة على المبالغ الأصلية المقدمة من الدائنين. وتتحدد مستحقات الفائدة على مدار عمر أداة الدين وفقاً للشروط المتفق عليها عند إنشاء الأداة. ويتم حسابها باستخدام العائد الأصلي حتى تاريخ الاستحقاق. ويُستخدم عائد فعلي وحيد، يُحدد عند إنشاء الورقة المالية، لحساب مبلغ الفائدة المستحقة خلال كل فترة حتى تاريخ الاستحقاق. ويُعرف هذا النهج أيضاً باسم نهج المدين؛

(ب) تساوي الفائدة الدخل الناتج عن تطبيق سعر خصم المقبوضات المستقبلية المحتسب ضمناً في القيمة السوقية للأداة في أي وقت من الأوقات. والفائدة المستحقة وفق هذا النهج تعكس أوضاع السوق والتوقعات السائدة فيه في الوقت الحالي. ويتم حسابها في أي وقت من الأوقات على أساس العائد الحالي حتى تاريخ الاستحقاق. ويختلف سعر الفائدة

الفعلي المستخدم في حساب الفائدة المستحقة باختلاف التغيرات التي تطرأ من فترة لأخرى على السعر السوقي للأوراق المالية. ويُعرف هذا النهج أيضا باسم *نهج الدائن*؛

(ج) تساوي الفائدة الدخل الناتج عن تطبيق سعر الخصم المحتسب ضمناً في تكلفة اقتناء الأداة. وتعكس الفائدة المستحقة وفق هذا النهج أوضاع السوق والتوقعات السائدة فيه وقت اقتناء الأداة. وتُحسب باستخدام العائد في الأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، في وقت اقتناء الأداة. ولا يتغير سعر الفائدة الفعلي إلا في حالة إعادة بيع الورقة المالية في السوق الثانوية. ويُعرف هذا النهج أيضا باسم *نهج الاقتناء*.

نهج المدين ونهج الدائن

5-167 تتوقف كيفية قيد الفوائد المستحقة على سندات الدين على نهج الاستحقاق المستخدم: نهج المدين أم نهج الدائن⁽¹⁴¹⁾. وتعكس هذه المسألة التناقض الموجود منذ أمد طويل في المحاسبة التجارية. وتتبع المحاسبة والإبلاغ الماليان وفق القيمة الدفترية النهج الذي يقضي بأن يُبلغ المدين عن الفائدة المستحقة والواجبة الدفع عن ديونه القائمة. بيد أن حائزي الأصول لا يقيدون الفوائد بمفردها تحت الإيرادات من سندات الدين. وهم يستخدمون، بدلا من ذلك، مفهوم العائد الصافي الذي يشمل الفائدة المستحقة والواجبة الدفع مع شمول أو استبعاد استهلاك تكلفة اقتناء الأصل أو الأصول من سندات الدين في الفترة الجارية. وهذا يعني أن مدفوعات الفائدة وإيراداتها ليست متساوية عبر القطاعات المؤسسية لاقتصاد ما.

5-168 وتعالج حسابات القطاعات المؤسسية التي تستند إلى المعايير الإحصائية الدولية عدم الاتساق هذا. وينبغي، كخطوة أولى، تقييم سندات الدين بأسعار السوق، ويمكن، كخطوة ثانية، قياس الفوائد المستحقة باستخدام إما نهج المدين أو نهج الدائن.

5-169 وفي المعايير الإحصائية الدولية، بما في ذلك نظام الحسابات القومية لعام 2008، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، تقيّد الفائدة وفق نهج المدين المذكور أعلاه والذي يعرّف الفوائد المستحقة (وغيرها من التدفقات مثل فروق إعادة التقييم) من منظور مُصدر سندات الدين. ويمكن الإبلاغ عن الفائدة المحسوبة وفق أسعار السوق كبنء تكميلي، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة في تحليل معدلات العائد.

5-170 والأساس المنطقي لاستخدام نهج المدين هو أن المدين، أي مُصدر الورقة المالية، غير مطالب بتقديم مدفوعات قبل حلول أجل استحقاق تلك الورقة، ولأنه من المناسب، من منظوره، معاملة مبلغ الفائدة بأكمله على أنه يتراكم على مدى عمر الورقة المالية.

(141) توصف أيضا على أساس تاريخي/تعاقدية وعلى أساس السعر السائد في السوق.

171-5 و جدير بالملاحظة أن تقييم وقيد المعاملات في الحساب المالي، أو المراكز في الميزانية العمومية مسألة لا تتوقف على الطريقة المستخدمة في حساب وقيد الفائدة المستحقة. فعمليات اقتناء سندات الدين وبيعها تسجل بأسعار المعاملات، كما أن المراكز تسجل بسعر السوق أو بالقيمة العادلة.

172-5 وفي إطار نهج المدین، عندما تصدر سندات الدين بأسعار ثابتة، يكون سعر الفوائد المستحقة الدفع، والمتراكمة، ثابتا وقت إصدار سند الدين. وبعبارة أخرى، إذا أصدر المدین سند دين قيمته 100 بأجل استحقاق أصلي لمدة 10 سنوات، وبسعر ثابت قدره 10 في المائة، مع دفع الفائدة سنويا، تكون قيمة مدفوعات الفائدة 10 في السنة مدة السنوات الـ 10 القادمة. ويقوم هذا النهج على حجة أن سعر الفائدة محدد تعاقديا، وأن المدفوعات، بالتالي، لا تتغير عندما تتغير أسعار الفائدة في السوق. وتصدر سندات الدين بأسعار ثابتة تحديدا لأن المقترض قرر تمويل احتياجاته بتلك الطريقة التي تتضمن تكاليف اقتراض معروفة على مدى عمر أداة الدين. ولو أن المدین فضّل الاقتراض بأسعار تتغير مع تغير أسعار السوق، لكان الاقتراض قد حدث بأسعار فائدة متغيرة.

173-5 وفي إطار نهج الدائن، يُستخدم السعر السائد في السوق خلال الفترة لتحديد الفائدة المدفوعة على سند الدين. والحجة المقدمة لاستخدام هذا النهج هي أن سعر الفائدة على سند الدين ليس ثابتا، بل يتغير مع تغير ظروف السوق: وبما أن أسعار الفائدة في السوق تتغير، فإن سعر سند الدين، وبالتالي عائده، يتغير. ولا يوجد سعر فائدة ثابت، لأن السعر يستند إلى سعر الفائدة الملاحظ السائد في السوق خلال الفترة. وبما أن تدفقات الفائدة تنطبق على فترة من الزمن، وأن أسعار الفائدة تتغير بشكل مستمر تقريبا، يُستخدم متوسط للسعر السائد لسند الدين خلال الفترة.

174-5 ولا توجد اختلافات بين النهجين إذا ظلت قيمة سند الدين بدون تغيير طوال عمره. ولكن بما أن القيمة السوقية لسندات الدين تتغير عمليا خلال عمرها، وبما أنها تباع وتشتري عادة في أسواق ثانوية، فإن قيد فروق إعادة التقييم والمكاسب والخسائر المتحققة، وفق نهج المدین، تحيد عن نهج القيد المستخدم وفق نهج الدائن، كما يتضح في المثال العملي 3-5.

175-5 وتتوقف القدرة على إعداد حسابات دقيقة، سواء كان ذلك على أساس نهج المدین أو الدائن، على توافر قواعد البيانات التفصيلية عن سندات الدين.

المثال العملي 5-3 استخدام نهج المدين ونهج الدائن في تسجيل الفوائد المستحقة

5-176 يُفترض إصدار سند بقسيمة صفرية في 1 كانون الثاني/يناير من السنة 1. ويحل أجل استحقاق السند في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة 3 بقيمة استرداد 100. ويبلغ سعر الخصم (الفائدة) وقت الإصدار 10 في المائة. فتكون قيمة السند عند إصداره 75.13. ويظل سعر الفائدة السوقي في مستوى 10 في المائة حتى 1 كانون الثاني/يناير من السنة 2، وعندها ينتقل إلى 15 في المائة. ويُحدث تغير سعر الفائدة انخفاضاً في سعر السند من 82.64 (=1.102/100) إلى 75.61 (=1.152/100). ويظل سعر الفائدة السوقية، بالتالي، بدون تغيير حتى حلول أجل الاستحقاق.

5-177 وبين الجدول 5-11 التطورات الحاصلة في القيمة الاسمية، والفائدة المستحقة نتيجة الخصم، والقيمة السوقية وفروق إعادة التقييم نتيجة تغير أسعار السوق خلال عمر السند ذي القسيمة الصفرية. ويبيّن أيضاً القيود المحاسبية التي يتعين إدخالها في حسابات المدين (حساب الدخل، والحساب المالي، وحساب إعادة التقييم، والميزانية العمومية). ويسجّل الدائن القيود المقابلة، ولكن على الجانب المعاكس من الحسابات.

5-178 وبما أنه ليس هناك أي تغيير في أسعار الفائدة السوقية في السنة 1، فإن نفس القيود المحاسبية تقيد وفق كل من نهج المدين ونهج الدائن.

5-179 وبموجب نهج المدين، تتراكم الفائدة باستمرار، وتبلغ 7.51 في السنة الأولى، و 8.26 في السنة الثانية، على الرغم من الزيادة في سعر الفائدة في بداية تلك السنة، و 9.09 في السنة الثالثة. وتُحسب فروق إعادة التقييم كقيم متبقية لكفالة تساوي التدفقات مع التغيرات في الأرصدة (11.35-8.26=3.09، في السنة الثانية و 13.04-9.09=3.95، في السنة الثالثة).

5-180 ووفق نهج الدائن، ينعكس ارتفاع سعر الفائدة في السوق في بداية السنة الثانية بصورة كاملة في فرق إعادة التقييم (تغيرات القيمة السوقية من 82.64 إلى 75.61 (=7.03)) في حين تصل الفائدة إلى مبلغ 11.34 في السنة الثانية (=75.61 × 0.15). وبما أنه لا يحدث تغير في القيمة السوقية في السنة الثالثة، فإنه لا يقيد فرق إعادة تقييم، وتزداد الفائدة ب 13.04 (86.96 × 0.15).

181-5 وبالنسبة لسند صادر بخصم أو بعلاوة، يمثل الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار الفائدة التي تصبح مستحقة مع توالي الفترات خلال عمر السند، بنفس الطريقة التي تحدث مع كميالية.

الجدول 11-5

استخدام نهج المدين ونهج الدائن في قيد الفوائد المستحقة الأرصدة والتدفقات خلال عمر سند ذي قسيمة صفرية

المجموع	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	بداية السنة 2	نهاية السنة 1	بداية السنة 1	
خصائص السند ذي القسيمة الصفرية						
	75,13	75,13	75,13	75,13	75,13	القيمة الإسمية بدون الفائدة المستحقة
	7,51	7,51				+ الفائدة المستحقة نتيجة الخصم
	8,26	8,26+				
	9,09	15,77	7,51	7,51		
24, 86	24,86					
	100, 00	90,91	82,64	82,64	75,13	= القيمة الإسمية
	0,00	3,95-	7,03-			+ فروق إعادة التقييم الناشئة عن تغيرات سعر السوق
	100, 00	86,96	75,61	82,64	75,13	= القيمة السوقية
نهج المدين						
	7,51	7,51				الفائدة المستحقة الدفع
	8,26	8,26+				
	9,09	15,77	7,51	7,51		
24, 86	24,86					
	3,95	3,09	7,03-			فرق إعادة التقييم في التزامات سندات الدين
	100.0 0	86,96	75,61	82,64	75,13	التزامات سندات الدين
نهج الدائن						
	7,51	7,51				الفائدة المستحقة الدفع
	11,34	11,34				
	13,04	18,85	7,51	7,51		
31, 89	31,89					
	0,00	صفر	7,03-			فرق إعادة التقييم في التزامات سندات الدين
	100.0 0	86,96	75,61	82,64	75,13	التزامات سندات الدين

182-5 وتقاس الفائدة على الكمبيالات وسندات الدين بالخصم على الكمبيالة، أي الفرق بين المبلغ المدفوع إلى حامل الكمبيالة عند حلول أجل الاستحقاق وبين المبلغ المتلقى عند إصدارها.

183-5 والسندات ذات القسائم الصفيرية لا تعطي حاملها الحق في أي دخل أثناء عمر السند، بل فقط الحق في تلقي مبلغ ثابت محدد كسداد للمبلغ الأصلي في تاريخ محدد أو تواريخ محددة. وتباع السندات ذات القسائم الصفيرية عند إصدارها بسعر يقل عن سعر استردادها عند حلول أجل استحقاقها، مما يعكس تكلفة الفائدة خلال عمر السند. ويمثل الفرق بين قيمة استرداد سند ذي قسيمة صفيرية وبين سعر إصداره الفوائد التي تصبح مستحقة باستمرار على مدى عمر السند حتى حلول أجل الاستحقاق.

184-5 وتماشيا مع الإصدار السادس لدليل ميزان المدفوعات، يوصى بتصنيف جميع سندات الدين المربوطة بمؤشر (باستثناء تلك المربوطة بعملة أجنبية) كسندات دين ذات سعر فائدة متغير. ويصنف سند الدين كسند دين ذي سعر فائدة متغير إذا كان الارتباط بالمؤشر ينطبق على كل من المبلغ الأصلي والقسائم.

حساب الفوائد المستحقة لسندات الدين بوصفها خصوما

185-5 يصف الفرع التالي طريقة حساب الفائدة المستحقة لأنواع مختلفة من سندات الدين. ولأغراض تعريف وقياس الفائدة، من المفيد التمييز بين مختلف فئات الترتيبات.

أ - سندات الدين ذات التدفقات النقدية المعلومة

186-5 بالنسبة لسندات الدين التي تُسترد بنفس سعر إصدارها (أي التي تصدر بقيمة اسمية)، يتحدد مجموع الفائدة المستحقة على مدى عمر الورقة المالية بمدفوعات القسائم الدورية. وفي حالة القسائم الثابتة، يمكن حساب الفائدة المستحقة بتخصيص القسيمة للفترة ذات الصلة باستخدام صيغة مركبة يومية.

187-5 وبعض سندات الدين، مثل الكمبيالات القصيرة الأجل، والسندات ذات القسائم الصفيرية، لا تُلزم المدين بسداد أي مبالغ إلى الدائن لحين حلول أجل الاستحقاق. وفي الواقع، يتم الوفاء بالتزام المدين بدفع مبلغ وحيد يغطي كلا من المبالغ الأصلية المقترضة والفوائد المستحقة والمتراكمة على مدى عمر الخصوم. ويقال عن هذا النوع من الأدوات أنها محصومة لأن المبلغ المقترض في البداية يقل عن المبلغ الذي يتعين سداؤه. والفرق بين المبلغ الذي يتعين سداؤه في نهاية العقد والمبلغ المقترض في البداية هو الفائدة التي يتعين تخصيصها خلال الفترات

المحاسبية بين بداية العقد ونهايته. وتفيد الفائدة المستحقة في كل فترة في حساب الدخل الأولي بنفس المبلغ مما يزيد من التزام المدين عن نفس الأداة في الحساب المالي.

5-188 وهناك حالة أعقد بقليل وتمثل في أداة مخصصة تتطلب أيضا مدفوعات قسائم دورية. وفي تلك الحالات، يكون مبلغ الفائدة المستحقة هو الدخل المستحق الدفع دوريا زائدا مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة والذي يُعزى إلى الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار. ويمكن حساب الفائدة المستحقة من استهلاك الخصم (الفرق بين سعري الإصدار والاسترداد) بجمع قيم الاستهلاك اليومية خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ. وبالرغم من أنه يمكن حساب معدلات الاستهلاك شهريا أو فصليا، فإن حسابها يوميا ييسر توزيع استهلاك الخصم على فترات الإبلاغ الفردية.

5-189 وفي بعض الحالات، تصدر سندات الدين بعلاوة وليس بخصم. وطريقة تحديد الفائدة المستحقة مطابقة لحالة الأداة المخصصة باستثناء أن العلاوة (الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار) تعامل كفائدة مستحقة سالبة.

5-190 وتشير الأوراق المالية المنزوعة القسائم (وهي أوراق مالية تُتداول فوائدها بشكل منفصل عن مبالغها الأصلية) صعوبات خاصة في حساب الفائدة المستحقة. فمن الممكن لطرف ثالث غير مأذون له من طرف المصدر الأصلي أن يُصدر "أوراقا مالية منزوعة القسائم" غير رسمية، وتصبح تلك الأوراق المالية أدوات جديدة، أي التزاما على مُصدر الأوراق المنزوعة القسائم. وتواصل سندات الدين الأصلية توليد فائدة وفقا للشروط المحددة في العقد. وتتولد عن الأوراق المالية المنزوعة القسائم فائدة بالمعدل المحدد عند إصدار الأوراق المنزوعة القسائم. والأوراق المالية المنزوعة القسائم (الصادة بإذن من جهة الإصدار الأصلية ومن خلال وسيط تعينه تلك الجهة) تغير ببساطة ترتيبات حيازة الأداة الأصلية، وبالتالي تظل الأوراق المالية المنزوعة القسائم التزاما مباشرا لمصدرها الأصلي. وبالتالي تتولد الفوائد على الأوراق المالية المنزوعة القسائم الرسمية وفق سعر فائدة الأداة الأساسية، ولكن ليس بالسعر السائد وقت نزع القسائم.

5-191 وفي البداية، تحدد الأطراف المتعاقدة جميع التدفقات النقدية المستقبلية التي يتعين على المدين دفعها بالعملة المحلية. والفائدة على تلك الأدوات هي الفرق بين جميع مدفوعات المدين والمبلغ الأصلي الذي يتيح الدائن للمدين. وتكون المعلومات عن المبلغ الأصلي القائم وعن أسعار الفائدة اللازمة لحساب استحقاقات الفائدة معروفة منذ البداية.

5-192 وفيما يلي ثلاثة أمثلة في هذا السياق: (أ) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بالقيمة الاسمية؛ (ب) سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الاسمية؛ (ج) سند ذو قسيمة صفرية (انظر أيضا المثال العملي 5-1).

'1' سند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الاسمية

i.

5-193 سند بسعر فائدة ثابت وصادر بالقيمة الاسمية (1 000) في بداية السنة الأولى وقابل للسداد في أجل الاستحقاق بعد خمس سنوات ويدفع قسائم ثابتة قدرها 100 في نهاية كل سنة من عمره.

5-194 وتتراكم الفائدة على السند على مدار السنة ويُسجّل أنه يُعاد استثمارها في السند، مما يزيد من قيمته الاسمية من 1 000 إلى 1 100 في نهاية السنة، وقبل دفع القسيمة. ومدفوعات القسائم على السند بسعر فائدة ثابت، الموجود، لا تتغير، على الرغم من أن أسعار الفائدة السوقية الجارية قد تتغير.

5-195 وعند الإصدار، تكون القيمة الاسمية والقيمة السوقية متساويتين وفي قيمة 1 000. وفي نهاية كل سنة، تنشأ فائدة قدرها 100 يدفعها مُصدر السند إلى حائزه. ويعاقل مبلغ القسيمة وقدره 100 الذي يدفعه المدين في نهاية السنة كاسترداد (جزئي) للسند، مما يخفض من قيمته الاسمية من 1 100 إلى 1 000.

الجدول 5-12

سند بسعر فائدة ثابت صادر بالقيمة الاسمية

سعر الإصدار: 1 000؛ مدفوعات القسائم السنوية: 100؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
بداية السنة 1	نهاية السنة 1	نهاية السنة 2	نهاية السنة 3	نهاية السنة 4	نهاية السنة 5	
						القيمة الاسمية في نهاية السنة
1 000.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	1 100.0	قبل دفع القسيمة
						بعد دفع القسيمة
						الفوائد المستحقة
						القسيمة المدفوعة

'2' سند بسعر فائدة ثابت، صادر بأدنى من القيمة الاسمية

5-196 في هذا المثال الثاني، لدينا سند بسعر فائدة ثابت مدته خمس سنوات وقابل للسداد في تاريخ الاستحقاق، يصدر بخصم (بأقل من القيمة الاسمية، وبسعر 900) ويدفع قسائم ثابتة قدرها 73.6 خلال حياته، وهي نسبة تقابل، نظرا للخصم، سعر فائدة قدره 10 في

المائة. وينشأ عن السند سنويا نوعان من الفائدة: (أ) قسيمة قدرها 73.6؛ (ب) خصم سنوي، يُحسب بقيمة 19.2 للسنة الأولى.

197-5 وفي نهاية السنة الأولى، تكون الفائدة المستحقة 92.8 ولكن 73.6 منها فقط يُدفع لحامل السند. وهذا يخفض من قيمة المبلغ الرئيسي القائم، بالقيمة الاسمية، من 992.8 إلى 919.2. والخصم المستحق البالغ 100 لا يُدفع إلا في نهاية السنة الخامسة كجزء من سعر الاسترداد.

'3' سند ذو قسيمة صفرية

198-5 يتعلق المثال الثالث بإصدار سند صفري القسيمة، لا يدفع، بحكم تعريفه، قسائم خلال عمره. وللسند سعر استرداد قدره 1 000 وسعر إصدار قدره 620.9. والمعاملات الوحيدة التي ينبغي تسجيلها لهذا النوع من السندات، بعد إصدارها، هي استحقاقات الخصم طيلة عمر السند ودفع المبلغ الأصلي عندما يحل أجل الاستحقاق. وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة السوقية على قيمة السند السوقية في نفس الاتجاه الملاحظ في الحالتين السابقتين، ولكن الأثر يكون أكبر لأن عمر السند أطول. وفي نهاية عمر السند، تقيّد معاملة قدرها 1 000 تقابل سداد المبلغ الأصلي وقدره 620.9 ومدفوعات الفوائد المستحقة وقدرها 379.1.

ب - الأدوات ذات سعر الفائدة الثابت المقومة بعملة أجنبية

199-5 في البداية، تحدد التدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية ذات الصلة. وقيد الفائدة على أداة ذات سعر فائدة ثابت مقومة بعملة أجنبية مسألة واضحة أيضا. وتحدّد الفائدة وفقا للصيغة المبينة في الفقرة (أ) أعلاه، مع فارق وحيد هو أن الوحدة الحسابية المستخدمة هي أساسا عملة أجنبية.

الجدول 5-13

سند ذو سعر فائدة ثابت صادر بخصم

سعر الإصدار: 900؛ مدفوعات القسائم السنوية: 73.6؛ مدفوعات الخصم عند الاسترداد؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000. الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.						
نهاية السنة 1	نهاية السنة 2	نهاية السنة 3	نهاية السنة 4	نهاية السنة 5	بداية السنة 1	
						القيمة الاسمية في نهاية السنة
992,8	1 012,4	1 032,4	1 052,8	1 073,6	900,0	قبل دفع القسيمة
916,3	934,3	954,2	976,0	1 000,0		بعد دفع القسيمة
						الفوائد المستحقة
73,6	73,6	73,6	73,6	73,6		على القسيمة
19,2	38,7	58,7	79,1	100,0		على الخصم
73,6-	73,6-	73,6-	73,6-	73,6-		القسيمة المدفوعة

الجدول 5-14
سند ذو قسيمة صفرية

سعر الإصدار: 620.9؛ معدل العائد الضمني: 10 في المائة سنويا؛ أجل الاستحقاق الأصلي: خمس سنوات؛ سعر الاسترداد: 1 000 . الأرصدة والتدفقات السنوية خلال عمر السند.					
نهاية السنة 5	نهاية السنة 4	نهاية السنة 3	نهاية السنة 2	نهاية السنة 1	بداية السنة 1
1 000,0	909,1	826,4	751,3	683,0	620,9
379,1	288,2	205,5	130,4	62,1	
القيمة الإسمية					
الفوائد المستحقة نتيجة الخصم					

5-200 وتحوّل الفائدة المعرب عنها بالعملة الأجنبية إلى وحدات العملة المحلية في نقطة الوسط لسعر السوق للفترات التي تولدت عنها فائدة. وتكون المعلومات عن المبلغ الأصلي القائم وعن أسعار الفائدة اللازمة لحساب استحقاقات الفائدة بعملة التقويم معروفة منذ البداية. وتُعامل أدوات الدين التي يرتبط كل من مبلغها الأصلي وقسائمها بعملة أجنبية كما لو كانت مقومة بتلك العملة الأجنبية.

ج - الأدوات المربوطة بمؤشر

5-201 وترتبط آلية مقايسة مدفوعات القسائم و/أو المبلغ الأصلي بمؤشرات يتفق عليها الطرفان. وقيم المؤشرات ليست معروفة مسبقا. وبالنسبة لسندات الدين التي يرتبط مبلغها الأصلي بمؤشرات، فإن تلك القيم قد لا تعرف إلا عند حلول أجل الاستحقاق. ونتيجة لذلك، تكون تدفقات الفوائد قبل أجل الاستحقاق غير مؤكدة ولا يمكن تحديدها. ولتحديد استحقاقات الفائدة قبل معرفة قيم المؤشرات المرجعية، يتعين استخدام قياسات بديلة. ومن المفيد، في هذا الصدد، التمييز بين الترتيبات الثلاثة التالية: (أ) ربط القسائم فقط بمؤشر؛ (ب) ربط المبلغ الأصلي فقط بمؤشر؛ (ج) ربط كل من القسائم والمبلغ الأصلي بمؤشر.

5-202 وعندما تكون مدفوعات القسائم فقط مربوطة بمؤشر، يعامل كامل المبلغ الناتج عن الربط بالمؤشر كفائدة مستحقة خلال فترة القسيمة. ومن المرجح أنه بحلول وقت إعداد بيانات الفترة المشمولة بالإبلاغ، سيكون تاريخ دفع القسيمة قد مرّ وأصبحت قيمة المؤشر، بالتالي، معروفة. وبالنسبة لبعض الفترات المشمولة بالإبلاغ، يمكن أن يشمل جزء من فترة الإبلاغ تلك فترة قسيمة أو جزءا من فترة قسيمة انقضى موعدها بالفعل. وبالنسبة إلى ذلك الجزء من الفترة المشمولة بالإبلاغ التي تغطيها فترة قسيمة، يُحسب استحقاق الفائدة باستخدام القسيمة اليومية التناسبية بعد الربط بالمؤشر. وفي الجزء المتبقي من الفترة المشمولة بالإبلاغ، يمكن استخدام الحركة في المؤشر خلال ذلك الجزء من فترة الإبلاغ لحساب استحقاق الفائدة.

203-5 وعندما يكون المبلغ الأصلي مرتبطاً بمؤشر، يصبح حساب استحقاقات الفائدة غير مؤكد لأن قيمة الاسترداد غير معروفة؛ وقد يحل تاريخ الاستحقاق، في بعض الحالات، بعد عدة سنوات. ويمكن اتباع نهجين في تحديد استحقاق الفائدة في كل فترة محاسبية:

(أ) يمكن حساب الفائدة المستحقة في فترة محاسبية ما نتيجة ربط المبلغ الأصلي بمؤشر باعتبارها التغيير في قيمة المبلغ الأصلي القائم بين نهاية الفترة المحاسبية وبدايتها نتيجة حركة المؤشر ذي الصلة؛

(ب) ويمكن حساب استحقاقات الفائدة بتحديد معدل الاستحقاق وقت الإصدار. وبالتالي، فإن الفائدة هي الفرق بين سعر الإصدار وبين توقعات السوق، منذ البداية، لجميع المدفوعات التي سيتعين على المدين تقديمها؛ ويسجل ذلك باعتباره يحدث على مدى عمر الأداة. ويسجل هذا النهج كدخل العائد حتى تاريخ الاستحقاق، الذي يتضمن نتائج الربط بمؤشر المتوقعة في تاريخ إنشاء الأداة. وأي انحراف للمؤشر الأساسي عن المسار المتوقع أصلاً يؤدي إلى مكاسب أو خسائر حيازة لا تلغي في العادة بعضها البعض خلال عمر الأداة.

204-5 وفي حين أن النهج الأول (استخدام الحركة في المؤشر) له ميزة البساطة، فإن الفائدة تشمل جميع التغيرات والتقلبات في قيمة المبلغ الأصلي في كل فترة محاسبية نتيجة حركة المؤشر ذي الصلة. وفي حالة حدوث تقلبات كبيرة في المؤشر، فإن هذا النهج قد يولد فائدة سلبية على الرغم من أن أسعار الفائدة في السوق عند الإصدار وفي الفترة الجارية قد تكون إيجابية. والتقلبات تنصرف أيضاً مثل مكاسب وخسائر الحيازة. أما النهج الثاني (تحديد السعر عند الإصدار) فهو يتفادى تلك المشاكل، ولكن التدفقات النقدية المستقبلية الفعلية قد تختلف عن التدفقات النقدية المتوقعة في البداية، إلا إذا تطابقت حالة السوق بالضبط مع ما كان متوقعاً. وهذا يعني أن الفائدة خلال عمر الأداة قد لا تساوي الفرق بين سعر الإصدار وقيمة الاسترداد.

205-5 ويحقق النهج الأول نتائج جيدة إذا ما رُبط المبلغ الأصلي بمؤشر عريض القاعدة (مثل مؤشر أسعار المستهلك)، لأنه من المتوقع أن تتغير نتائج ذلك الربط تغيراً سلساً نسبياً على مر الزمن. بيد أن النهج الأول يمكن أن يعطي نتائج تتعارض مع البديهة عندما يكون الدافع وراء الربط بمؤشر هو تحقيق دخل فائدة ومكاسب حيازة، معاً (كما يحدث مع أسعار السلع الأساسية، أو أسعار الأسهم، أو أسعار الذهب). وبالتالي، عندما يكون الربط بمؤشر لدوافع تحقيق كسب حيازة، وعادة ما يكون ذلك الربط على أساس بند وحيد محدد بشكل ضيق، فإنه يفضل استخدام النهج الثاني، وإلا فإنه ينبغي استخدام النهج الأول لقياس استحقاق الفائدة.

5-206 وبما أن كلا من القسائم والمبالغ الأصلية المربوطة بمؤشر لعملة أجنبية تعامل كما لو أعيد تقويمها بتلك العملة الأجنبية، فإنه ينبغي قياس فائدة تلك الأدوات وتدفعاتها الاقتصادية الأخرى، ومراكزها، باستخدام نفس المبادئ التي تنطبق على الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية. وينبغي للفائدة أن تتولد طوال الفترة باستخدام العملة الأجنبية كوحدة حسابية ثم تحويلها إلى العملة المحلية باستخدام متوسط أسعار الصرف السوقية. وبالمثل، ينبغي تقييم المبلغ الأصلي القائم باستخدام العملة الأجنبية كوحدة حسابية مع استخدام سعر الصرف في نهاية الفترة لتحديد قيمة العملة المحلية لأداة الدين بأكملها (بما في ذلك أي فائدة متراكمة) في وضع الاستثمار الدولي. وتعامل التغيرات في القيم السوقية لسندات الدين نتيجة تقلبات أسعار الصرف و/أو التغيرات في سعر الفائدة بوصفها فروق إعادة تقييم.

5-207 وعندما تربط القسائم والمبلغ الأصلي بمؤشر عريض القاعدة، يمكن حساب استحقاقات الفائدة أثناء فترة محاسبية بالجمع بين عنصرين: المبلغ الناتج عن ربط مدفوعات القسائم بمؤشر والذي يُعزى إلى فترة محاسبية، والتغير في قيمة المبلغ الأصلي بين نهاية الفترة المحاسبية وبدايتها نتيجة الحركة في المؤشر ذي الصلة. وعندما تربط القسائم والمبلغ الأصلي بمؤشر ضيق القاعدة، يمكن تحديد استحقاقات الفائدة لأي فترة محاسبية من خلال تحديد العائد حتى تاريخ الاستحقاق عند الإصدار.

5-208 تقوم آلية الربط بمؤشرات بربط مدفوعات القسائم و/أو المبلغ الأصلي بمؤشرات يتفق عليها الطرفان، وقيم المؤشرات غير معروفة مسبقا. ونتيجة لذلك، لا يمكن معرفة مبلغ الفائدة وقت الإصدار. وبالنسبة إلى بعض الأدوات، لا يمكن تحديد ذلك المبلغ إلا عند الاسترداد. وتشمل الأدوات المربوطة بمؤشر الأدوات المربوطة بسعر فائدة، أو بمؤشر أسعار الاستهلاك، أو بمؤشر لسوق أوراق مالية، أو بسعر سلعة أساسية، أو بسعر صرف. وأدوات الدين المربوطة بمؤشر هي أدوات الدين التي تربط مدفوعاتها ببند مرجعي يتغير في العادة بمرور الزمن استجابة لضغوط السوق. وينبغي تصنيف جميع أدوات الدين الأخرى كأدوات دين ذات سعر فائدة ثابت. وكما لوحظ أعلاه، تصنف أدوات الدين التي يرتبط كل من مبلغها الأصلي وقسائمها بعملة أجنبية وتعامل كما لو كانت مقومة بتلك العملة الأجنبية، لأغراض تحديد الفائدة وغيرها من التدفقات الاقتصادية. وجميع الأنواع الأخرى من الأدوات المربوطة بمؤشرات، بما فيها الأدوات المربوطة جزئيا بأسعار الصرف (مثل التي يرتبط مبلغها الأصلي فقط أو قسائمها فقط بسعر صرف) تعامل كما لو كانت مقومة بالعملة المحلية لأغراض تسجيل الفائدة وغيرها من التدفقات الاقتصادية.

5-209 ويرد في المثال العملي 5-1 مثالان عن السندات المربوطة بمؤشرات:

(أ) السندات المربوطة بمؤشر أسعار الاستهلاك: تؤثر التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك على القيمة السوقية للورقة المالية من خلال التغيرات في سعر الاسترداد المتوقع للورقة المالية، مخصوصا بسعر الفائدة السوقي الجاري؛

(ب) السندات المربوطة بسعر الذهب: تؤثر التغيرات في سعر الذهب على القيمة السوقية للورقة المالية من خلال التغيرات في سعر الاسترداد المتوقع للورقة المالية، مخصوصا بسعر الفائدة السائد في السوق.

الجدول 5-15

أربعة أنواع مختلفة من سندات الدين

المثال 4	المثال 3	المثال 2	المثال 1	
قسمة متزايدة مع قسيمة صفرية في السنتين الأوليين، ولكن بسعر فائدة سوقي متغير	قسمة متزايدة مع قسيمة صفرية في السنتين الأوليين	قسمة متزايدة	قسمة ثابتة	
5	5	5	5	أجل الاستحقاق (بالسنوات)
100.0	100.0	100.0	100.0	المبلغ الأصلي
				سعر الفائدة (بالنسبة المئوية):
0.0	0.0	0.5	5.0	السنة 1
0.0	0.0	2.0	5.0	السنة 2
6.1	6.1	6.0	5.0	السنة 3
8.5	8.5	7.7	5.0	السنة 4

د - سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة

5-210 تعامل الفوائد المستحقة عن سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، مثل خيارات الشراء أو البيع أو تحويل حصص الملكية، نفس المعاملة المحاسبية المتبعة مع الأوراق المالية التي تخلو من تلك السمات. ولا تتأثر مستحقات الفائدة بوجود الخيار في جميع الفترات التي تسبق ممارستها. وعند ممارسة الخيار المتضمن، تُسترد الأوراق المالية ويتوقف استحقاق الفائدة.

المثال العملي 5-4 الفائدة المستحقة لأربعة أنواع مختلفة من سندات الدين

5-211 يبين الجدول 5-15 أربعة أنواع مختلفة من سندات الدين تصبح مستحقة السداد بعد خمس سنوات، وبمبلغ أصلي قدره 100 يسدد في أجل الاستحقاق، وبعاقد أصلي حتى تاريخ الاستحقاق قدره 5 في المائة. وتختلف تلك الأوراق المالية من حيث قيمة القسائم المدفوعة في نهاية كل سنة. ويبين المثال 1 سند دين بقسيمة ثابتة، والمثال الثاني قرضا بقسيمة متزايدة. والمثال 3 هو صيغة مختلفة للمثال 2 تكون قيمة القسيمة فيها صفرية.

212-5 وتفترض الأمثلة من 1 إلى 3 ضمنا أنه لا تحدث أي تغييرات في سعر الفائدة السوقية خلال عمر الورقة المالية. والمثال 4 هو صيغة مختلفة للمثال 3 وفيها تتغير سعر الفائدة السوقية خلال عمر السند مما يحدث تغييرا متزامنا في القيمة السوقية للورقة المالية. وترد التسجيلات المقدمة في هذا المثال العملي من منظور المدين.

المثال 1: سند دين بسعر فائدة ثابت

213-5 في السنة الأولى، تصدر الورقة المالية بالقيمة الاسمية، وتسجل كمعاملة في سندات الدين (F3). وفي الفترة نفسها، تنشأ فائدة وفق العائد الأصلي حتى تاريخ الاستحقاق، البالغ 5 في المائة، وتسجل كمعاملة فائدة مستحقة الدفع (D41) وتسجل الزيادة المقابلة في الدين القائم تحت F3 (الفائدة المستحقة). ويخفض دفع القسيمة في نهاية السنة من قيمة الالتزام. وفي نهاية السنة الأولى يُظهر الرصيد الختامي لسندات الدين (AF3) نفس قيمة المبلغ الأصلي (100).

السنة	التدفقات النقدية	سندات الدين (F3)				المجموع	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي)	الفائدة المستحقة (على أساس الاستحقاق)
		مدفوعات القسيمة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	مجموع			
1	95.0+	5.0-	5.0+	100.0+	100.0+	100.0+	5.0+	
2	5.0-	5.0-	5.0+	0.0	0.0	100.0+	5.0+	
3	5.0-	5.0-	5.0+	0.0	0.0	100.0+	5.0+	
4	5.0-	5.0-	5.0+	0.0	0.0	100.0+	5.0+	
5	105.0-	5.0-	5.0+	100.0-	100.0-	0.0	5.0+	

214-5 وينطبق نفس المنطق على السنوات الأخرى. وفي أجل الاستحقاق، يسدّد المبلغ الأصلي مع مبلغ القسيمة لتلك السنة.

المثال 2: سند دين بقسيمة متزايدة

215-5 تنطوي هذه الحالة على تسجيل لمبالغ مختلفة من الفائدة. غير أن نفس الآلية المتبعة في المثال 1 تنطبق هنا. وتتراكم الفائدة المركبة وفق العائد الأصلي حتى تاريخ الاستحقاق، البالغ 5 في المائة، وتسجل كمعاملة فائدة مستحقة الدفع (D41) ويسجل الفرق بين الفائدة المستحقة والقسيمة المدفوعة كإعادة استثمار/استرداد للورقة المالية الأساسية (معاملة في F3).

السنة	التدفقات النقدية	سندات الدين (F3)				المجموع	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي)	الفائدة المستحقة (على أساس الاستحقاق)
		مدفوعات القسيمة	الفوائد المستحقة	المبلغ الأصلي	مجموع			
1	99.5+	0.5-	5.0+	100.0+	104.5	104.5	5.0+	

السنة	التدفقات النقدية	سندات الدين (F3)				الفائدة المستحقة (على أساس الاستحقاق)	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي)
		المجموع	المبلغ الأصلي	الفوائد المستحقة	مدفوعات القسيمة		
2	2.0-	3.2	0.0	5.2+	2.0-	107.7+	5.2+
3	6.1-	0.6-	0.0	5.4+	6.0-	107.1+	5.4+
4	7.7-	2.3-	0.0	5.4+	7.7-	104.8+	5.4+
5	110.0-	104.8-	100.0-	5.2+	10.0-	0.0	5.2+

المثال 3: سند دين بقسيمة متزايدة الفائدة (مع درجة أولى صفرية)

216-5 تتناول هذه الحالة سند دين بقسيمة متزايدة، ولكن القسيمة تساوي صفراً في السنتين الأوليين. والتسجيل مماثل للتسجيل المتبع في المثال 2.

السنة	التدفقات النقدية	سندات الدين (F3)				الفائدة المستحقة (على أساس الاستحقاق)	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي)
		المجموع	المبلغ الأصلي	الفوائد المستحقة	مدفوعات القسيمة		
1	100.0+	105.0+	100.0+	5.0+	0.0	105.0+	5.0+
2	0.0	5.3+	0.0	5.3+	0.0	110.3+	5.3+
3	6.1-	0.6-	0.0	5.5+	6.1-	109.7+	5.5+
4	8.5-	3.0-	0.0	5.5+	8.5-	106.7+	5.5+
5	112.0-	106.7-	100.0-	5.3+	12.0-	0.0	5.3+

المثال 4: قسيمة فائدة متزايدة (مع درجة أولى صفرية وسعر فائدة سوقية متغيرة)

217-5 المثال 4 هو نفس المثال 3 باستثناء أن سعر الفائدة السوقية يتغير في هذا المثال، مما يُحدث تغيرات في القيمة السوقية للورقة المالية. ويتبع قيد الفائدة نفس المبادئ المطبقة في المثال 3.

السنة	التدفقات النقدية	سندات الدين (F3)				الفائدة المستحقة (على أساس الاستحقاق)	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي بالقيمة الإسمية)
		المجموع	المبلغ الأصلي	الفوائد المستحقة	مدفوعات القسيمة		
1	100.0+	105.0+	100.0+	5.0+	0.0	105.0+	5.0+
2	0.0	5.3+	0.0	5.3+	0.0	110.3+	5.3+
3	6.1-	0.6-	0.0	5.5+	6.1-	109.7+	5.5+
4	8.5-	3.0-	0.0	5.5+	8.5-	106.7+	5.5+
5	112.0-	106.7-	100.0-	5.3+	12.0-	0.0	5.3+

218-5 التغيرات في القيمة السوقية تعني تدفقات اقتصادية أخرى. وهي تحسب باعتبارها الفرق بين المعاملات في سندات الدين (F3) (المحسوبة في الجدول أعلاه)، والتغير في القيمة السوقية للورقة المالية خلال السنة.

السنة	سندات الدين (AF3) (الرصيد الافتتاحي بالقيمة السوقية)	سندات الدين (المعاملات في سندات الدين (F3))	تدفقات اقتصادية أخرى	سندات الدين (AF3) (الرصيد الختامي بالقيمة السوقية)
1	0.0+	105.0+	5.0+	110.0+
2	110.0+	5.3	12.3-	103.0+
3	103.0+	0.6-	4.6+	107.0+
4	107.0+	3.0-	2.2+	106.2+
5	106.2+	106.7-	0.5+	0.0+

أثر مدفوعات القسائم: الأسعار الشاملة والأسعار الصافية

219-5 السعر الصافي لا يشمل الفوائد المستحقة على القسيمة. وتولّد سندات الدين مدفوعات قسائم تُدفع لحملة تلك السندات في مواعيد ثابتة⁽¹⁴²⁾. وينخفض السعر الشامل لسند دين عند دفع القسيمة، ونتيجة لذلك ترتفع قيمة السند وتنخفض مثل أسنان المنشار والسبب في ذلك هو أن التدفقات النقدية المستقبلية انخفضت بمبلغ (هو مبلغ القسيمة المدفوع) في تلك النقطة الزمنية.

220-5 ولفصل أثر مدفوعات القسيمة، تُطرح الفائدة المتراكمة بين تواريخ القسائم من السعر الشامل للتوصل إلى السعر الصافي. ويستند حساب الفوائد المستحقة إلى طريقة عدّ الأيام لاحتساب الفائدة، وسعر القسيمة، وعدد الأيام التي انقضت منذ دفع القسيمة السابقة (هَجّ المدين).

221-5 وتُستخدم طريقة عدّ الأيام لاحتساب الفائدة لحساب الفائدة المستحقة على أدوات الدين. وفي حين يُعرب عن أسعار الفائدة عادة على أساس سنوي (الفترة المرجعية هي سنة واحدة)، فإن مدفوعات القسائم تكون مستحقة عموماً على فترات أقصر (شهرياً، أو فصلياً، أو غير ذلك).

222-5 وتُستخدم كسر عدّ الأيام لاحتساب الفائدة معرباً عنه بعدد الأيام في فترة الاستحقاق مقسوماً على مجموع عدد الأيام في الفترة المرجعية (360 أو 365، عادة) لتحديد المدفوعات المستحقة عن تلك الفترة. وتحدد الطرائق (أو القواعد) المختلفة كيفية حساب عدد أيام الاستحقاق والفترات المرجعية. وعادة ما تتوقف الطرائق المتبعة على نوع السوق، والموقع، و/أو عملة تقويم الأداة المالية.

المثال العملي 5-5 "الأسعار الصافية" و "الأسعار الشاملة" لسندات الدين

(142) توجد استثناءات، مثل السندات الصفرية القسائم.

223-5 لتوضيح أثر مدفوعات القسائم، يُستخدم المثال (ب) الذي سبق ذكره في المثال العملي 1-5. في هذا المثال، لدينا سند ذو سعر فائدة ثابت مدته خمس سنوات وقابل للسداد في تاريخ الاستحقاق، (صادر بأدنى من القيمة الإسمية، وبسعر 900) ويدفع قسائم ثابتة قدرها 73.6 خلال عمره، وهي نسبة تقابل، نظرا للخصم، سعر فائدة قدره 10 في المائة.

224-5 وينشأ عن السند سنويا نوعان من الفائدة: (أ) قسيمة قدرها 73.6؛ و (ب) خصم سنوي، تبلغ قيمته 19.2 للسنة الأولى. وفي نهاية السنة الأولى، تكون الفائدة المستحقة 92.8 ولكن 73.6 منها فقط يُدفع لحامل السند. وهذا يخفض من قيمة المبلغ الأصلي القائم، بالقيمة الاسمية، من 992.8 إلى 919.2. والخصم المستحق البالغ 100 لا يُدفع إلا في نهاية السنة الخامسة كجزء من سعر الاسترداد.

225-5 و "السعر الشامل" هو سعر سند الدين بما فيه أي فوائد مستحقة منذ إصدار آخر قسيمة دفع. ويقابل ذلك "السعر الصافي"، وهو سعر سند الدين بدون اعتبار الفائدة المستحقة. ويبين الجدول 5-16 القيمة السوقية (السعر الشامل) للسند، وسعر السوق باستثناء الفوائد المستحقة نتيجة القسيمة (السعر الصافي)، والفائدة المستحقة المتراكمة نتيجة للقسائم. ويعكس الشكل 5-1 المسار السلسل للسعر الصافي والنمط غير السلس (في شكل أسنان المنشار) للسعر الشامل للسند.

الجدول 5-16

"السعر الصافي" و "السعر الشامل" لسند ذي سعر ثابت يدوم خمس سنوات

الفوائد المستحقة المتراكمة نتيجة القسيمة	القيمة السوقية باستثناء الفوائد المتراكمة نتيجة القسيمة	القيمة السوقية	النقطة الزمنية
	("السعر الشامل")	("السعر الصافي")	
0,0	900,0	900,0	في بداية الربع الأول
17,9-	897,1	915,0	في نهاية الربع الأول
36,2-	893,8	930,0	في نهاية الربع الثاني
54,7-	895,3	950,0	في نهاية الربع الثالث
73,6-	887,1	960,7	حتى نهاية الربع الرابع
0,0	887,1	887,1	نهاية الربع الرابع = بداية الربع الخامس
17,9-	882,1	900,0	في نهاية الربع الخامس
36,2-	883,8	920,0	في نهاية الربع السادس
54,7-	880,3	935,0	في نهاية الربع السابع
73,6-	884,9	958,5	حتى نهاية الربع الثامن
0,0	884,9	884,9	نهاية الربع الثامن = بداية الربع التاسع
17,9-	887,1	905,0	في نهاية الربع التاسع
36,2-	903,8	940,0	في نهاية الربع العاشر

الفوائد المستحقة المترتبة نتيجة القسيمة	القيمة السوقية باستثناء الفوائد المترتبة نتيجة القسيمة		النقطة الزمنية
	القيمة السوقية ("السعر الصافي")	القيمة السوقية ("السعر الشامل")	
54,7-	925,3	980,0	في نهاية الربع الحادي عشر
73,6-	932,9	1006,5	حتى نهاية الربع الثاني عشر
0,0	932,9	932,9	نهاية الربع الثاني عشر = بداية الربع الثالث عشر
17,9-	919,1	937,0	في نهاية الربع الثالث عشر
36,2-	910,8	947,0	في نهاية الربع الرابع عشر
54,7-	895,3	950,0	في نهاية الربع الخامس عشر
73,6-	885,0	958,6	في نهاية الربع السادس عشر
0,0	885,0	885,0	نهاية الربع السادس عشر = بداية الربع السابع عشر
17,9-	892,1	910,0	في نهاية الربع السابع عشر
36,2-	900,8	937,0	في نهاية الربع الثامن عشر
54,7-	915,3	970,0	في نهاية الربع التاسع عشر
73,6-	926,4	1 000,0	حتى نهاية الربع العشرين

226-5 تحسب الفوائد المستحقة باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الفوائد المستحقة} = \text{المبلغ الأصلي} \times \text{سعر الفائدة (سنوي)} \times \text{كسر عدد الأيام لاحتساب الفائدة}$$

$$360 / 90 \times 0.05 \times 8000 = 100$$

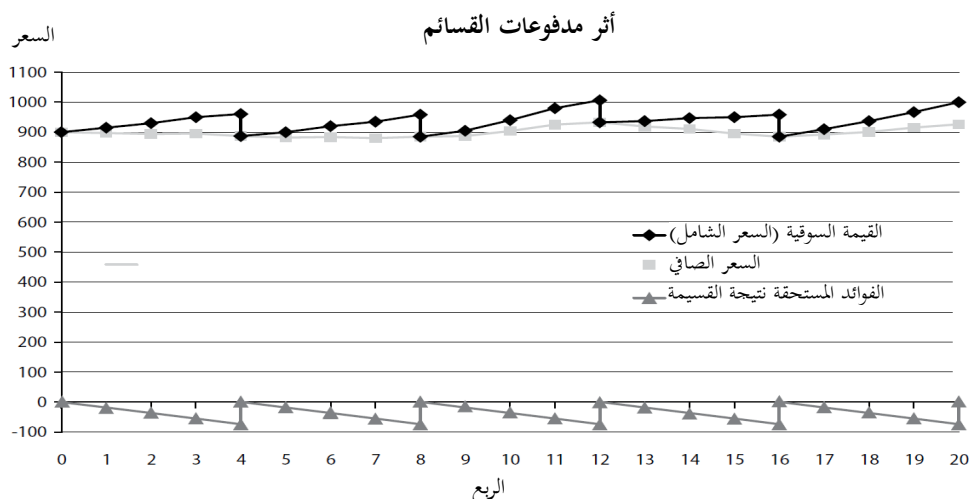
227-5 ويعكس السعر الصافي بدقة أكبر التغيرات في القيمة نتيجة مخاطرة المصدر والتغيرات في تركيبة أسعار الفائدة. ورسم بيانه أسلس من رسم بيان "السعر الشامل". ويسمح استخدام السعر الصافي أيضا بالتمييز بين الفائدة المستحقة (التي تستند إلى سعر القسيمة) عن فروق إعادة التقييم.

228-5 ومن الممارسات السوقية إيراد أسعار سندات الدين بالأسعار الصافية. وعندما تُداول ورقة مالية أو تُستعاد، تُضاف الفائدة المستحقة إلى قيمتها بالسعر الصافي للوصول إلى القيمة السوقية، أي السعر الشامل.

229-5 وبالتالي، فإن العديد من المستخدمين يفضلون الأسعار الصافية للأغراض التحليلية. ولكنه من المناسب إدراج الفائدة المستحقة في سياق نظام لحسابات القطاع المؤسسي والميزانيات العمومية يحلل العلاقات التفصيلية بين الدائن والمدين من حيث المعاملات، والتدفقات الأخرى، والمراكز.

الشكل 5-1

"السعر الصافي" و "السعر الشامل" لسند دين ذي سعر ثابت يدوم خمس سنوات



(ج) مبادلات أسعار الفائدة واتفاقات الأسعار الآجلة

5-230 ينبغي قيد المدفوعات الناتجة عن ترتيب المبادلة (مثل مبادلات أسعار الفائدة واتفاقات الأسعار الآجلة) كمعاملات في المشتقات المالية في الحساب المالي وليس كفائدة مقيدة تحت دخل الملكية.

(د) عقود التأجير التمويلي

5-231 التأجير التمويلي هو بديل للإقراض باعتباره وسيلة لتمويل شراء الأصول. وهو عقد تمّ من خلاله الأموال من مقرض إلى مقترض: وفيه يشتري المؤجّر أصلاً ويتعهد المستأجر بتقديم مدفوعات إيجار تسمح للمؤجر، خلال فترة العقد، باسترجاع جميع تكاليفه، أو ما يقارب جميع تكاليفه، بما في ذلك الفائدة.

5-232 ويعامل المؤجّر على أنه يقدم إلى المستأجر قرضاً يعادل في قيمته سعر المشتري المدفوع لذلك الأصل، ويُسدد ذلك القرض بالكامل تدريجياً على مدى فترة عقد التأجير. ولذلك فإن الإيجار الذي يدفعه المستأجر في كل فترة يعامل على أنه يتضمن عنصرين اثنين هما: سداد المبلغ الأصلي ودفع فائدة. ويحدّد سعر الفائدة على القرض المحتسب تحديداً ضمنياً بنسبة مجموع مبالغ الإيجار المدفوعة على مدى عمر عقد الإيجار إلى سعر المشتري للأصل. وتنخفض الحصة التي تمثل الفائدة في مبلغ الإيجار انخفاضاً تدريجياً على مدى فترة عقد الإيجار مع تسديد أجزاء من المبلغ الأصلي. ويقيد القرض الأولي للمستأجر، مع مدفوعات المبلغ الأصلي اللاحقة في الحسابات المالية لكل من المؤجّر والمستأجر.

5-233 وتسجل مدفوعات الفائدة كفائدة في حساب التوزيع الأولي لدخل كل منهما وفي الحساب المالي. وإذا لم يكن المؤجّر مؤسسة مالية، فإن المدفوعات تقسّم إلى مدفوعات لتسديد

الأصل وإلى فائدة فقط؛ وإذا كان المؤجّر مؤسسة مالية، فإن الفائدة تقسّم إلى فائدة وفق نظام الحسابات القومية، وإلى رسوم خدمة (خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر).

(هـ) الفوائد على الأدوات المالية الأخرى

5-234 تشمل الفائدة أيضا الفائدة المفروضة على المسحوبات المصرفية على المكشوف، والفائدة الإضافية المدفوعة على الودائع المتروكة مدة أطول من المدة المتفق عليها، والمدفوعات إلى حملة "سندات اليانصيب".

(و) الفوائد المستحقة القبض/الدفء حسب القطاع المؤسسي

5-235 تنقسم الأدوات المالية المذكورة أعلاه إلى "أدوات مالية مدرة للفائدة" و "أدوات مالية مدرة لأشكال أخرى من دخل الملكية". وتمثل الأدوات المالية المدرة للفائدة أساسا في حقوق السحب الخاصة، والودائع، والقروض، وسندات الدين، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفء.

5-236 ويرد نظام متكامل ومبسط لحسابات القطاع المؤسسي، وهو يُستخدم لإعداد الفوائد المستحقة القبض/الدفء بحسب نوع الأداة المالية والقطاع. وترد الفائدة ضمن الموارد والاستخدامات في حساب تخصيص الدخل الأولي للقطاعات وفي الحساب الخارجي للدخل الأولي والتحويلات الجارية.

5-237 ويغطي الجدول 5-17 مصفوفة تبين، في الصفوف، الفائدة المستحقة القبض والمستحقة الدفء بحسب الأدوات المدرة للفائدة، وفي الأعمدة القطاعات المؤسسية للاقتصاد وللعالم الخارجي. ويساوي مجموع الفوائد المستحقة الدفء لجميع القطاعات المقيمة والعالم الخارجي مجموع الفوائد المستحقة القبض، بحسب الأداة. وتبين الأعمدة نفقات الفائدة والدخل بسحب الأداة لكل قطاع، وللشركات غير المالية، والشركات المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الربحية التي تُخدم الأسر المعيشية، والعالم الخارجي. ويعرّف صافي الدخل من الفائدة بأنه الفرق بين الفائدة المستحقة القبض والفائدة المستحقة الدفء.

5-238 والبيانات الواردة في خلايا الجدول المظلمة تبين مجاميع الأدوات والقطاعات. وتكفل هذه السمات الاتساق داخل الجدول وتساعد على تقليل الأخطاء في البيانات إلى أدنى حد.

الجدول 5-17

عرض الفوائد المستحقة القبض/الدفع بحسب القطاع المؤسسي والأداة المالية

الموارد (الفائدة المستحقة القبض)

الاستخدامات (الفائدة المستحقة الدفع)

الاجموع	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخام الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	المعاملات	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخام الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	الاجموع
								الفوائد المستحقة الدفع/الفوائد المستحقة القبض								
								حقوق السحب الخاصة								
								الودائع القابلة للتحويل								
								ودائع أخرى								
								سندات الدين القصيرة الأجل								
								سندات الدين الطويلة الأجل								
								قروض قصيرة الأجل								
								قروض طويلة الأجل								
								الائتمانات التجارية والسلف								
								الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع								
								صافي الدخل من الفائدة (=الفائدة المستحقة القبض - الفائدة المستحقة الدفع)								

ملاحظة: المناطق السوداء هي خلايا لا تنطبق عليها بيانات الجدول.

من جدول متعلق بالتمويل والاستثمار إلى حسابات مالية وميزانيات عمومية تكشف انتقال مَمَّن وإلى من تنتقل التدفقات

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008

الفصل 3، الأرصدة والتدفقات والقواعد المحاسبية

الفصل 4، الوحدات والقطاعات المؤسسية

الفصل 10، الحساب الرأسمالي

الفصل 11، الحساب المالي

الفصل 12، حساب التغيرات الأخرى في الأصول

الفصل 13، الميزانية العمومية

الفصل 27، روابط إلى الإحصاءات النقدية وتدفق الأموال

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة

الفصل 3، المبادئ المحاسبية

الفصل 4، الإقليم الاقتصادي والوحدات والقطاعات المؤسسية والإقامة

الفصل 5 تبويب الأصول والخصوم المالية

الفصل 9 حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية

دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها

دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014

كتيب إحصاءات سندات الدين

ألف - مقدمة

1-6 هذا الفصل السادس موجّه إلى مجموعتين واسعتين من معدّي البيانات. الأولى، هي الوكالات الإحصائية، مثل المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية، التي لا تقوم حالياً بإعداد حسابات مالية وميزانيات عمومية موحدة بحسب القطاع المؤسسي، ولكنها تعتمد القيام بذلك. ويمكن اعتبارها "جهات أساسية قائمة بإعداد البيانات". والمجموعة الثانية تضم الوكالات الإحصائية التي تقوم حالياً بإنتاج حسابات مالية وميزانيات عمومية موحدة، وتودّ توسيعها لتعرض انتقال التدفقات المالية من طرف إلى آخر ويمكن اعتبارها "جهات متقدمة قائمة بإعداد البيانات".

2-6 وأسباب متنوعة، من بينها قلة القدرات والموارد والدراية الفنية ومصادر البيانات، لا يقوم العديد من البلدان بإعداد الحسابات المالية والميزانيات العمومية الموحدة بحسب القطاع المؤسسي. ويمكن، كنقطة بداية، اختيار مجموعة محدودة من الأصول والخصوم المالية والقطاعات المؤسسية حسبما هو متاح من مصادر البيانات المتوافرة. ومصادر البيانات المتوافرة في العادة هي الإحصاءات النقدية والمالية، وموازن المدفوعات، وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، وما يتعلق بها من بيانات عن إصدار الأوراق المالية.

3-6 ويناقش هذا الفصل إعداد الحسابات المالية والميزانيات العمومية الموحدة بحسب القطاع المؤسسي. وهو يبدأ بجدول متعلق بالتمويل والاستثمار يضم مجموعة محدودة من فئات الأصول والخصوم المالية. ومن وجهة نظر الأصول، تمثل الأدوات المالية، مثل الودائع والقروض والأوراق المالية، أشكالاً من الاستثمار المالي. ومن وجهة نظر الخصوم، تمثل أدوات الدين، مثل القروض وسندات الدين، وسندات الملكية، أشكالاً من التمويل. ويمثل جمع رأس المال السهمي من خلال إصدار أسهم بديلاً عن الاقتراض.

4-6 والجدول متدرج في تمدده، ويضم ستة "قطاعات" و "قطاعات فرعية" مؤسسية، إضافة إلى العالم الخارجي (انظر الجدول 4-6) ويمكن تضمينه جميع فئات الأصول والخصوم المالية. ويرد في الخطوات من واحدة إلى ثلاثة وصف لهذه التمديدات. ويعني التمييز بين ستة "قطاعات" مؤسسية مقيمة تقسيم قطاع الشركات المالية (S12) إلى ثلاثة قطاعات فرعية، لأغراض تتعلق بالسياسة النقدية. (أ) المؤسسات المالية النقدية؛ (ب) شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129)؛ (ج) قطاعات الشركات المالية المتبقية (S124 إلى S127). وتؤخذ في الاعتبار أيضاً ثلاثة قطاعات مالية غير مقيمة، هي: (أ) الشركات غير المالية (S11)؛ (ب) القطاع الحكومي (S13)؛ (ج) الأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S14 و S15). والعالم الخارجي هو القطاع السابع. وهذا الحيد عن العرض المؤلف المتألف من خمسة قطاعات مؤسسية يوضحه أيضاً الجدول 4-6.

5-6 وفي الخطوة الرابعة تُدمج الحسابات الرأسمالية بحسب القطاع المؤسسي، وتُجمع مع الحسابات المالية المقابلة. ويسمح إدراج الادخار والاستثمار غير المالي أيضاً بوصف شامل لتراكم الأصول والخصوم نتيجة المعاملات.

6-6 وتصف الخطوات الخامسة والسادسة كيفية الانتقال من الحسابات المالية والميزانيات العمومية العادية، بحسب القطاع المؤسسي، إلى حسابات تكشف جزئياً عن انتقال

التدفقات المالية من طرف إلى آخر، ثم في نهاية المطاف إلى نظام متكامل لحسابات القطاعات المؤسسية.

6-7 ويسمح توسيع نطاق نظام الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي وفق الخطوات المذكورة أعلاه للإحصائيين والمستعملين بما يلي:

(أ) رصد النقود بالمفهوم الواسع وعناصرها، ويمكن استكمال ذلك بتحليل منظم للسلوك الاستثماري في جميع القطاعات غير المالية في الاقتصاد. وفي هذا السياق، يُنظر إلى النقود بوصفها أهم عنصر من عناصر الاستثمارات المالية القصيرة الأجل. ويسمح التكامل بين التفاصيل القطاعية للنقود بالمفهوم الواسع وعناصرها بإجراء تحليل أشمل؛

(ب) توسيع نطاق التحليل المالي إلى كامل طيف الأصول المالية التي تحتفظ بها القطاعات غير المالية، والتي تمثل النقود بمفهومها الواسع جزءا رئيسيا منها، في كثير من الأحيان. ويسمح النظر إلى مختلف المكونات بإجراء تحليل استبدالي ضمن الأدوات المالية، على سبيل المثال بين الأدوات المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أو بين الأدوات المالية الطويلة الأجل، مثل سندات الدين والأسهم المسجلة أو غير المسجلة في البورصة، وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار.

(ج) وضع الائتمان المقدم من المؤسسات المالية النقدية في سياق مجمل احتياجات الاقتراض وهيكل تمويل القطاعات غير المالية، وتحديد الأدوات التمويلية وأهميتها النسبية بحسب القطاعات المالية. وعلى وجه الخصوص، تسمح الميزانيات العمومية بتحليل هيكل تفصيلي لخصوم ومديونية القطاعات غير المالية، والشركات غير المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، فيما يتصل بمختلف الأدوات المالية وآجال استحقاقها التعاقدية؛

(د) رصد التغيرات في أسعار الأصول (المستخلصة من مكاسب أو خسائر الحيازة) على النحو المبين في حسابات إعادة التقييم بحسب القطاع المؤسسي لجميع فئات الأصول. وأسعار الأصول مرتبطة تقريبا بالتغيرات المتراكمة للأسعار كجزء من التغيرات في الأرصدة بما يسمح بتقييم مكاسب وخسائر الحيازة لمختلف القطاعات المؤسسية؛

(هـ) اشتقاق مؤشرات السلامة المالية من الميزانيات العمومية المالية، أو من حسابات التراكم لمختلف القطاعات غير المالية لأغراض تحليل الاستقرار المالي. وقد تشير التغيرات في ثروتها (المالية) وفي مديونيتها إلى عدم وجود توافق بين الأصول والخصوم، الأمر

الذي قد تكون له آثار هامة على التكلفة وتوافر التمويل، وبالتالي على الاستثمار والاستهلاك، وفي نهاية المطاف، على تطور الأسعار؛

(و) تحقيق الاتساق في البيانات المالية العالية التواتر التي تمثلها المدفوعات النقدية والمالية، وميزان المدفوعات، وأسواق رأس المال، وإحصاءات مالية الحكومة. وهي تحسن نوعية البيانات واتساقها من خلال توفير المزيد من التدقيق الإسنادي وموازنة الفرص؛

(ز) المرونة التي يوفرها نظام الحسابات القومية لعام 2008 من حيث مستوى التفصيل والعرض في تجميع البيانات باستخدام الإطار في تلبية شروط الأدوات التحليلية الأخرى المستخدمة في تقييم مواطن الضعف والمخاطر المالية. وإحدى هذه الأدوات هو نهج الميزانية العمومية لصندوق النقد الدولي، الذي يتضمن توزيعاً للمراكز المقابلة في الأصول المالية والخصوم بحسب العملة وأجال الاستحقاق.

باء - الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار

1 - الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار ومصادر بياناته

6-8 تتمثل نقطة البداية في تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية القطاعية في التركيز على مجموعة (فصلية) "مخفّضة" من البيانات عن المعاملات المالية وبنود الميزانية العمومية، أي جدول متعلق بالتمويل والاستثمار.

6-9 ومثلما تشير إلى ذلك المنطقة المظلمة باللون الرمادي في الجدول 6-1، لا يغطي ذلك الجدول سوى مجموعة فرعية من البيانات عن المعاملات المالية والميزانيات العمومية. وهذه البيانات عن المعاملات هي صافي اقتناء الأصول المالية (الاستثمار المالي) أو صافي تحمّل الخصوم (التمويل) في شكل أصول وخصوم مالية رئيسية. وبيانات الميزانية العمومية هي الأرصدة المقابلة لأصول وخصوم مالية مختارة.

6-10 والفرق بين التغيرات في الأرصدة والمعاملات هو "التدفقات الأخرى" التي تشمل فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. وقد يكون من الصعب استخلاص بيانات منفصلة لهذين العنصرين في هذه المرحلة، لأن تجميع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار يعتمد على مجموعة محدودة من البيانات المصدرية.

الجدول 1-6

الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار كمجموعة فرعية من الحساب المالي ومن بيانات الميزانية العمومية ضمن نظام الحسابات القومية لعام 2008

الأرصدة		التدفقات الأخرى ^(أ)		المعاملات
				الحساب الجاري
				الانتاج من السلع والخدمات توليد الدخل، وتوزيعه، وإعادة توزيعه، واستخدامه
الميزانية العمومية		حسابات التراكم		
	الأصول غير المالية	حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول	حساب إعادة التقييم	الحساب الرأسمالي
		عمليات إعادة التصنيف والتغيرات الأخرى في الحجم	مكاسب وخسائر حيازة الأصول غير المالية، والأصول والخصوم المالية	صافي اقتناء الأصول غير المالية، والادخار، والتحويلات الرأسمالية
الميزانية العمومية المالية				الحساب المالي
الخصوم الرئيسية	الأصول المالية الرئيسية			صافي اقتناء الأصول المالية الرئيسية وصافي تحمل الخصوم الرئيسية ^(ب)

(أ) العنصران الآخران في التدفقات الأخرى لا يعاملان عادة بشكل منفصل في الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار.

(ب) البنود الموازنة المستمدة من هاتين القيمتين الاجمالتين لا تساوي صافي الإقراض/صافي الاقتراض وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008.

11-6 والبيانات المصدرية متاحة عادة من المؤسسات المالية النقدية، والمصرف المركزي (S121)، وجميع شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122). ويمكن أن تشمل المؤسسات المالية أيضا صناديق سوق المال (S123) في الحالات التي تعرّف فيها أسهم أو وحدات صناديق سوق المال (F521) كجزء من النقود بالمفهوم الواسع⁽¹⁴³⁾. ويمكن أن تتوافر البيانات المصدرية المالية أيضا من القطاعات الفرعية الأخرى للشركات المالية (S12)، مثل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، أو شركات التأمين (S128) وصناديق معاشات التقاعد (S129)، ولكن ليس دائما بالنسبة لبقية القطاعات الفرعية للشركات المالية، وجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، والشركات المالية المساعدة (S126)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال (S127). وعادة ما تُجمع البيانات المصدرية من هذه الوحدات المؤسسية في شكل بيانات شهرية أو فصلية للميزانية العمومية. وتتمثل البيانات المصدرية التكميلية عادة في إحصاءات مالية

(143) انظر الجدول 2-2 في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها.

الحكومة، وإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات إصدارات الأوراق المالية.

6-12 وتُجمع بيانات إحصاءات مالية الحكومة وتُجمع استناداً إلى الإطار المحاسبي لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2014. ويصف هذا الدليل نظاماً إحصائياً محدداً للاقتصاد الكلي (نظام إحصاءات مالية الحكومة) مصمماً لدعم الإبلاغ والتحليل والشفافية في المجال المالي.

6-13 وتتعلق البيانات التي تجمع في سياق ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي بالعلاقة بين قطاع العالم الخارجي في نظام الحسابات القومية لعام 2008 والحسابات الدولية على النحو المبين في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وتقيّد المعاملات والأرصدة والتدفقات الأخرى بين وحدة مقيمة والعالم الخارجي كما لو كانت وحدات العالم الخارجي قطاعاً آخر من الاقتصاد.

6-14 والأوراق المالية مشمولة أساساً في فئات الأدوات المالية AF3 (سندات الدين)، و AF511، (الأسهم المسجلة في البورصة)، و AF512 (الأسهم غير المسجلة في البورصة).

6-15 ويرد وصف لمنهجية جمع وتصنيف هذه الإحصاءات في الأدلة والكتيبات التالية ذات الصلة، الصادرة عن صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية المذكورة في مقدمة هذا الدليل:

(أ) بالنسبة للإحصاءات النقدية والمالية، دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها (صندوق النقد الدولي)، و *Manual on Sources and Methods for the Compilation of ESA95 Financial Accounts* (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، و *Monetary Financial Institutions and Markets Statistics Sector Manual* (المصرف المركزي الأوروبي)؛

(ب) بالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة، دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ودليل إحصاءات ديون القطاع العام: دليل للمجمعين والمستخدمين (صندوق النقد الدولي)؛

(ج) بالنسبة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (صندوق النقد الدولي)؛

(د) يقدم كتيب إحصاءات سندات الدين إطاراً مفاهيمياً لإحصاءات التدفقات والمراكز ذات الصلة.

16-6 ولا تؤخذ في الاعتبار في هذه المرحلة البيانات المصدرية المجمعة مباشرة من الشركات غير المالية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

2 - عناصر الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار

17-6 استنادا إلى مصادر البيانات المذكورة أعلاه، تشمل عناصر الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار، أساسا، البيانات الإجمالية عن مجموعتين من القطاعات المقيمة وست فئات من الأدوات المالية.

18-6 ويفترض أن الاقتصاد الوطني يتألف من مجموعتين رئيسيتين من القطاعات، هما مجموعة القطاعات غير المالية (الشركات غير المالية (S11)، والقطاع الحكومي (S13)، والأسر المعيشية (S14)، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15)) وقطاع الشركات المالية (S12) الذي يشمل مجموعات المؤسسات المالية النقدية (S121 و S122 و S123 و S124)، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129)، وبقية الشركات المالية (S124، و S125، و S126، و S127).

19-6 وبالتركيز على أنشطة الاستثمار التمويلية والمالية الرئيسية للقطاعات غير المالية، فإن معظم فئات الخصوم والأصول المالية المحددة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 هي فئات مشمولة. وهي:

(أ) العملة والودائع (F2)؛

(ب) سندات الدين (F3)؛

(ج) القروض (F4)؛

(د) الأسهم المسجلة في البورصة (F511)⁽¹⁴⁴⁾؛

(هـ) أسهم/وحدات صناديق الاستثمار (F52)؛

(و) بعض الأدوات المالية التي يشار إليها بالاحتياطات الفنية للتأمين على غير

الحياة (F61)، ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (F62) والمستحقات التقاعدية (F63).

(144) في العديد من البلدان، يكون الاقتصار على الأسهم المسجلة في البورصة مضللا لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار جزءا كبيرا من التمويل السهمي (في شكل أسهم غير مسجلة في البورصة (F512) وحصص الملكية الأخرى (F519)).

ومن حيث الجوهر، فإن هذه الأدوات تقوم فيها شركات مالية بدور الوسيط لدى قطاعات غير مالية، أو تكون متداولة في أسواق الأوراق المالية.

6-20 وفي المرحلة الأولى من وضع نظام لحسابات القطاع المؤسسي مرتبط بحسابات التراكم والميزانيات العمومية، قد يكون من الصعب الحصول في الوقت المناسب على بيانات موثوقة وأكثر تفصيلاً عن فرادى القطاعات والقطاعات الفرعية للمؤسسات المالية، فضلاً عن الأدوات المالية، مثل الأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)، وحصص الملكية الأخرى (F519)، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7)، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفق (F8).

6-21 أما المبالغ القائمة من الأصول والخصوم المالية فهي تشكل الأرصدة في إطار الحسابات المالية والميزانيات العمومية المتكاملة. والمعاملات المالية تعكس القرارات الاستثمارية التمويلية والمالية أثناء ربع السنة. والتغيرات في المبالغ القائمة هي نتيجة تلك المعاملات، ولكن أيضاً نتيجة فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم، مثل عمليات شطب القروض أو تخفيض قيمتها، وعمليات إعادة التصنيف بين فئات الأصول والخصوم المالية والقطاعات المؤسسية⁽¹⁴⁵⁾.

6-22 وترد في الجدول 6-2 عناصر الاستثمار المالي وتمويل القطاعات غير المالية. وتنقسم العملة والودائع (F2) باعتبارها أصولاً مالية إلى عملة (F21)، وودائع قابلة للتحويل (F22)، وودائع أخرى (F29). وتنقسم الودائع القابلة للتحويل، والودائع الأخرى، بدورها إلى ودائع لدى مؤسسات مالية نقدية، ولدى وحدات مؤسسية أخرى، هي أساساً الحكومة المركزية والعالم الخارجي.

6-23 ومن عناصر الاستثمار المالي الأخرى، سندات الدين (F3)، والأسهم المسجلة في البورصة (F511)، وأسهم/وحدات صناديق الاستثمار (F52)، وكأحد عناصرها، أسهم/وحدات صناديق سوق المال (F521). وينقسم الاستثمار المالي في سندات الدين بحسب أجل الاستحقاق الأصلي إلى سندات دين قصيرة الأجل (F31) وسندات دين طويلة الأجل (F32).

الجدول 6-2

الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار المالي للقطاعات غير المالية

المعاملات والمراكز

(145) يمكن للانقطاعات الهيكلية في السلاسل الزمنية، الناتجة عن محدودية توافر البيانات المصدرية، أن تنعكس أيضاً في التغيرات في المبالغ القائمة.

الفصل 6 - من جدول متعلق بالتمويل والاستثمار إلى حسابات مالية
وميزانيات عمومية تكشف انتقال مَمَّن وإلى من تنتقل التدفقات

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الخصوم الرئيسية (التمويل)	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الأصول المالية الرئيسية (الاستثمار المالي)
	المجموع		المجموع
F4	القروض بحسب أجل الاستحقاق الأصلي شركات غير مالية قصيرة الأجل طويلة الأجل القطاع الحكومي قصيرة الأجل طويلة الأجل الأسر المعيشية بما فيها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل مأخوذة من المؤسسات المالية النقدية الشركات المالية الأخرى العالم الخارجي	F2 F21 F22 F29	العملة والودائع العملة الودائع ودائع قابلة للتحويل لدى شركات مُصدرة للنقود وحدات مؤسسية أخرى ودائع أخرى لدى شركات مُصدرة للنقود وحدات مؤسسية أخرى
F3	سندات الدين الصادرة عن القطاع الحكومي القصيرة الأجل الطويلة الأجل الشركات غير المالية قصيرة الأجل طويلة الأجل	F3	سندات الدين القصيرة الأجل الطويلة الأجل
F511	الأسهم المسجلة في البورصة الصادرة عن شركات غير مالية	F511 F52 F521	الأسهم المسجلة في البورصة أسهم/وحدات صناديق الاستثمار منها أسهم/وحدات صناديق سوق المال
F63	المستحقات التقاعدية التي تكبدها الشركات غير المالية القطاع الحكومي	F61 F62 F63	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري المستحقات التقاعدية

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الخصوم الرئيسية (التمويل)	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	الأصول المالية الرئيسية (الاستثمار المالي)
	المجموع		المجموع
F29	الودائع (الأخرى) الصادرة عن الحكومة المركزية ^(أ)		
			البنود الموازنة

ملاحظة: تظهر أيضا القروض المقدمة من العالم الخارجي.
(أ) يمكن لوحدة الحكومة المركزية، في حالات استثنائية، أن تُصدر ودائع.

24-6 ويشمل ذلك أيضا الاستثمارات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (F61)، ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (F62)، والمستحقات التقاعدية (F63). وتحوزها أساسا الأسر المعيشية (S14) تجاه شركات التأمين (S128) وصناديق معاشات التقاعد (S129).

25-6 وعلى جانب الخصوم، يمكن جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات والمراكز من طرف فرادي القطاعات غير المالية، أي الشركات غير المالية (S11)، والقطاع الحكومي (S13)، والأسر المعيشية (S14)، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15).

26-6 وترد القروض (F4) بوصفها مقدمة من المؤسسات المالية النقدية (S121 إلى S123)، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S129)، والعالم الخارجي (S2) ومفصلة بحسب القطاع المدين وتاريخ الاستحقاق الأصلي.

27-6 ويشمل ذلك أيضا سندات الدين (F3) مفصلة كذلك بحسب القطاع المدين (أي الشركات غير المالية (S11)، والقطاع الحكومي (S13)، وبحسب تاريخ الاستحقاق الأصلي. وهناك أداة مالية إضافية تتعلق بالأسهم المسجلة في البورصة (F511)، الصادرة عن شركات غير مالية. وأخيرا، يشمل ذلك الودائع التي تتكبدتها الحكومة المركزية والمستحقات التقاعدية (F63).

28-6 ويمثل الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار حلا توفيقيا بالاعتصار في عرضه على مجموعة مختارة من البيانات الفصلية عن بنود المعاملات المالية والميزانيات العمومية. والجدول، مع ذلك، مفيد من الناحية التحليلية لأنه يقدم معلومات هامة وفي حينها عن التمويل وعن سلوك الاستثمار المالي للقطاعات غير المالية مفصلة بحسب جميع الفئات الرئيسية للأصول والخصوم المالية.

29-6 ويمكن تحديد صافي الاستثمار المالي تحديدا تقريبا بطرح التمويل (الخصوم أو المعاملات في الخصوم) من الاستثمار المالي (الأصول المالية أو المعاملات في الأصول المالية).

ونظرا إلى أن التغطية غير الكاملة للأدوات المالية على النحو المبين أعلاه، فإن البنود الموازنة المستمدة من الميزانيات العمومية والحسابات المالية تحيد عن صافي الأصول المالية، أو صافي الإقراض/صافي الاقتراض (B9) وفق تعريف نظام الحسابات القومية لعام 2008.

30-6 ولذلك، ليس من المفيد تفسير البنود الموازنة بنفس الطريقة المتبعة في سياق نظام كامل ومتكامل لحسابات قطاعية.

3 - عرض الاستثمار المالي للقطاعات غير المالية فيما يتعلق بالنقود بالمفهوم الواسع⁽¹⁴⁶⁾

31-6 يمكن استخدام البيانات عن المعاملات والمراكز المالية، على النحو المبين في الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار، في سياق تحليل السياسات النقدية في اقتصاد قومي أو في اتحاد نقدي. وينبغي توسيع تحليل الاستثمار المالي ليشمل طائفة أوسع من الأصول المالية التي تحتفظ بها مختلف القطاعات غير المالية بما في ذلك النقود بالمفهوم الواسع.

32-6 وقد يكون من المهم بشكل محدد مقارنة تطور الاستثمار المالي عموما للقطاعات غير المالية بتطور قطاع النقود بالمفهوم الواسع.

33-6 ويعرض الإطار 1-6 هيكل النقود بالمفهوم الواسع داخل هيكل التسلسل الهرمي للنقود إزاء الأدوات المالية والقطاعات المؤسسية (انظر أيضا الإطار 1-6 في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها).

34-6 وبما أن النقود بالمفهوم الواسع تقابل جزءا رئيسيا من الاستثمارات المالية للقطاعات غير المالية المقيمة في اقتصاد ما، فإن النطاق المحتمل للاستبدال بين الاستثمارات المالية الداخلة في النقود بمفهومها الواسع وغيرها من الأدوات المالية، مثل الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، هو، من حيث المبدأ، نطاق واسع. (انظر الجدول 3-6).

الإطار 1-6

النقود بالمفهوم الواسع، والجهات التي تحملها أو تُصدرها: القطاعات والخصوم المرجعية⁽¹⁾

حملة النقود بالمفهوم الواسع

الشركات المالية الأخرى

حكومة الولاية والحكومة المحلية

(146) انظر أيضا الفصل 27 من نظام الحسابات القومية لعام 2008.

الشركات غير المالية

الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

الجهات المحايدة فيما يتعلق بالنقود بالمفهوم الواسع

الحكومة المركزية (تُدرج الحيازات من العملة المحلية عادة في النقود بالمفهوم الواسع)

غير المقيمين (لا تُدرج الحيازات من العملة المحلية عادة في النقود بالمفهوم الواسع)

الخصوم من النقود بالمفهوم الواسع والجهات المصدرة للنقود بالمفهوم الواسع

صادرة عن شركات إيداع مقيمة

العملة المحلية

الودائع القابلة للتحويل^(٦)

الودائع تحت الطلب (القابلة للتحويل بشيك، أو أمر تحويل بريدي، أو وسيلة مماثلة)

الشبكات المضمونة الدفع

الشبكات السياحية (في حال استخدامها في معاملات مع مقيمين)

الودائع المستخدمة عادة في حالات دفع أخرى^{(ج)١٠(٧)}

ودائع أخرى

الودائع الادخارية غير القابلة للتحويل

الودائع لأجل (أي الودائع المحددة أو الثابتة المدة)

الودائع المقومة بالعملات الأجنبية (باستثناء تلك المدرجة في الودائع القابلة للتحويل)

ودائع أخرى^(٨)

أسهم صناديق سوق المال

سندات الدين

شهادات الإيداع

الأوراق التجارية

شهادات أخرى^(٩)

صادرة عن قطاعات أخرى غير شركات الإيداع المقيمة

العملة المحلية الصادرة عن الحكومة المركزية

العملات الأجنبية (ينطبق على البلدان التي تُتداول فيها العملات الأجنبية على نطاق واسع كوسيلة دفع)

الودائع القابلة للتحويل

الودائع القابلة للتحويل التي تقبلها الحكومة المركزية أو النظام البريدي

الشيكات السياحية الصادرة عن وحدات أخرى عدا شركات الإيداع

ودائع أخرى^(ن)

ودائع أخرى تقبلها الحكومة المركزية أو النظام البريدي

سندات الدين

سندات الخزنة

أوراق تجارية

سندات أخرى^(ح)

(أ) تدرج معظم البلدان ضمن النقود بمفهومها الواسع العملة المحلية، والودائع القابلة للتحويل، والودائع الأخرى الواردة تحت الوصف "صادرة عن شركات إيداع مقيمة" ويدرج عدد صغير من البلدان ضمن النقود بالمفهوم الواسع أسهم صناديق سوق المال، وسندات الدين (أو فئات فرعية محددة منها) صادرة عن شركات إيداع مقيمة. وفي عدد أصغر من البلدان، تنطبق تعريف النقود بالمفهوم الواسع على العملة، والودائع وسندات الدين الواردة تحت الوصف "صادرة عن قطاعات أخرى عدا شركات الإيداع المقيمة".

(ب) يمكن أن تشمل الودائع المقومة بعملة أجنبية.

(ج) يمكن أن تشمل بعض أو جميع الودائع القابلة للتحويل المقومة بعملة أجنبية.

(د) تشمل الأسهم وغيرها من أدلة الإثبات على الودائع القابلة للتحويل الصادرة عن رابطات الادخار أو الإقراض، وجميعيات البناء، والاتحادات الائتمانية، وما إلى ذلك؛ وحسابات الادخار ذات خدمة التحويل الآلي التي تنقل أرصدة من حسابات الادخار إلى حسابات ودائع قابلة للتحويل، تجنبا لسحب على المكشوف؛ النقود الإلكترونية الصادرة عن بطاقة أو القابلة بشكل آخر للتحويل؛ وأنواع أخرى غير مصنفة في موضع آخر.

(هـ) تشمل الأسهم وغيرها من أدلة الإثبات على الودائع غير القابلة للتحويل الصادرة عن رابطات الادخار أو الإقراض، وجميعيات البناء، والاتحادات الائتمانية، وما إلى ذلك؛ اتفاقات إعادة الشراء المدرجة في النقود بالمفهوم الواسع؛ الودائع تحت الطلب القابلة للاسترداد فورا، ولكنها غير قابلة للتحويل؛ وأنواع أخرى.

(و) أي سندات دين أخرى صادرة عن شركات إيداع مقيمة تستوفي تعريف النقود بالمفهوم الواسع (مثل شهادات الادخار أو الشهادات النقدية، أو شهادات القبول المصرفي المتداولة في الأسواق الثانوية الفعالة).

(ز) يشمل النقود الإلكترونية والنقود النقالة الصادرة عن وحدات أخرى عدا شركات الإيداع.

(ح) يشمل سندات الدين الصادرة عن الحكومة المركزية مثل شهادات الادخار.

الجدول 3-6

الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار للقطاعات غير المالية بحسب تاريخ الاستحقاق

والأداة المالية

المعاملات والمراكز

(1) الاستثمارات المالية القصيرة الأجل المتعلقة بالخصوم النقدية (النقود بالمفهوم الواسع،

أساسا)

العملة إزاء المؤسسات المالية النقدية المقيمة (F21)

<p>الودائع القابلة للتحويل لإزاء المؤسسات المالية النقدية المقيمة (F22) جانب من الودائع الأخرى لإزاء المؤسسات المالية النقدية المقيمة (F29) أسهم/وحدات صناديق سوق المال الصادرة عن صناديق سوق المال المقيمة (F521) سندات الدين (ذات آجال الاستحقاق الأصلية القصيرة الأجل) الصادرة عن المؤسسات المالية النقدية المقيمة (F31)</p>
<p>(2) الاستثمارات المالية الأخرى القصيرة الأجل الاستثمارات المالية القصيرة الأجل لإزاء المؤسسات المالية غير النقدية والعالم الخارجي</p> <p>(3) الاستثمارات المالية الطويلة الأجل الودائع الأخرى (F29) سندات الدين (ذات أجل الاستحقاق الأصلي الطويل الأجل) (F32) الأسهم المسجلة في البورصة (F511) أسهم/وحدات صناديق الاستثمار الأخرى عدا صناديق سوق المال (F522) الاستثمارات المالية المتصلة بالتأمين والمعاشات التقاعدية الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (F61) مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (F62) المستحقات التقاعدية (F63)</p>
<p>(4) التمويل القروض من المؤسسات المالية النقدية (F4) الشركات غير المالية قصيرة الأجل طويلة الأجل القطاع الحكومي قصيرة الأجل طويلة الأجل الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل سندات الدين الصادرة عن (F3) شركات غير مالية قصيرة الأجل طويلة الأجل القطاع الحكومي قصيرة الأجل طويلة الأجل</p>

القروض من الشركات المالية الأخرى ومن العالم الخارجي (F4) الأسهم المسجلة في البورصة الصادرة عن شركات غير مالية (F511) الودائع الصادرة عن الحكومة المركزية (F29) المستحقات التقاعدية (F63)
البند الموازنة

ملاحظة: قد يختلف أحيانا تصنيف الأدوات المالية إلى فئات وفئات فرعية وفئات ثانوية عن تصنيف الأصول والخصوم المالية الوارد في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وينطبق هذا أيضا على مفهومي الاستثمارات المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، اللذين لا يتوافقان مع مفهومي "أجل الاستحقاق الأصلي طويل الأجل" و "أجل الاستحقاق الأصلي القصير الأجل". فعلى سبيل المثال، تصنّف أدوات مالية، مثل أسهم/وحدات صناديق سوق المال كاستثمار قصير الأجل، في حين تصنف أسهم/حصص صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، والأسهم المسجلة في البورصة، والاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة، ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري، والمستحقات التقاعدية كاستثمارات مالية طويلة الأجل.

6-35 وتعلق الاستثمارات المالية القصيرة الأجل أساسا بالنقود بالمفهوم الواسع التي تحتفظ بها القطاعات غير المالية. ويمكن أن تشمل النقود بالمفهوم الواسع جميع الخصوم النقدية لدى المؤسسات المالية النقدية المقيمة وبعض وحدات الحكومة المركزية.

6-36 وتوصف الاستثمارات المالية الطويلة الأجل بأنها الاستثمارات في الودائع الأخرى، التي لا تدخل تحت النقود بالمفهوم الواسع (F29)، وسندات الدين الطويلة الأجل (F32)، والأسهم المسجلة في البورصة (F511)، وأسهم/وحدات صناديق الاستثمار الأخرى (AF522)، عدا صناديق سوق المال، والاستثمارات المالية المتصلة بالتأمين والمعاشات التقاعدية (F61 إلى F63)⁽¹⁴⁷⁾. أما الودائع الأخرى (F29)، فهي، مثل سندات الدين، أدوات مالية مدرّة للفائدة ولكنها أقل سيولة. والاستثمارات المالية المتصلة بالتأمين والمعاشات التقاعدية هي أساسا استثمارات مع شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية. وهي تشكل، مع الأسهم المسجلة في البورصة، وأسهم/وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، عنصرا هاما في الاستثمارات المالية الطويلة الأجل للأسر المعيشية.

4 - مجاميع التمويل والديون

6-37 يتصل التمويل الممنوح إلى القطاعات غير المالية بالتزاماتها المالية. وتتمثل عناصره الرئيسية في القروض وسندات الدين، ويصنف كلاهما بحسب القطاع غير المالي وأجل الاستحقاق الأصلي، وفي الأسهم المدرجة في البورصة.

(147) تُعتبر الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (F61) استثمارا ماليا طويلا الأجل.

6-38 وتتيح بيانات الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار تجميع القيم الإجمالية لكل قطاع من القطاعات غير المالية، وهي القطاع الحكومي، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتشمل البيانات جميع الخصوم على النحو المبين في الجدول 6-2، باستثناء الأسهم المسجلة في البورصة الصادرة عن شركات غير مالية.

6-39 ويضع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار أيضا الائتمان المقدم من المؤسسات المالية النقدية في سياق محمل احتياجات الاقتراض وهيكل تمويل القطاعات غير المالية، ويحدد الأدوات التمويلية الرئيسية وأهميتها النسبية بحسب القطاعات المالية.

6-40 وعلى وجه الخصوص، تسمح المبالغ القائمة التي يغطيها الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار بتحليل هيكل مفصل لخصوم ومديونية مختلف القطاعات غير المالية المتصلة بمختلف الأدوات المالية وآجال استحقاقها التقاعدية، مع تصنيف تفصيلي لعناصرها القصيرة والطويلة الأجل. وهذا ينطبق أيضا على الاستثمارات المالية على النحو المبين في الجدول 6-3.

6-41 وهناك أنواع مختلفة من التمويل تستخدمها القطاعات غير المالية مثل التمويل من خلال القروض، وسندات الدين، والأسهم المسجلة في البورصة. ويشمل دين القطاع الحكومي، أساسا، القروض، وسندات الدين، وودائع الحكومة المركزية وخصومها المالية. ويمكن استخدام عناصر ديون الشركات، وسندات الدين، والقروض، إضافة إلى الأسهم المسجلة في البورصة والصادرة عن الشركات غير المالية، لحساب نسب الرفع المالي.

6-42 وتتيح تلك البيانات تحليل نمط التمويل في الاقتصاد القومي عبر مختلف القطاعات، بحسب فئات الخصوم وتواريخ الاستحقاق الأصلية؛ وهي تبين إن كان التمويل مقدما من مؤسسات مالية ونقدية، أو شركات مالية أخرى، أو قطاعات أو قطاعات فرعية أخرى، وإن كان قد حدث ابتعاد عن الاقتراض من المؤسسات المالية في اتجاه إصدار أوراق مالية⁽¹⁴⁸⁾. بيد أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن جميع وسائل التمويل ليست متاحة في اقتصاد قومي ما، من حيث أدوات التمويل والقطاعات المؤسسية.

5 - مواصلة العمل بشأن الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار للقطاعات غير المالية

6-43 يمكن القيام بمزيد من العمل بشأن الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار لتتوافق بين جميع عناصر الاستثمار المالي القصير الأجل والنقود بالمفهوم الواسع.

(148) من الجدير بالملاحظة أن التمويل، على النحو المبين في الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار، قد لا يكون مكتملا، بالنظر إلى وجود أنواع تمويل أخرى تستخدم الأسهم غير المسجلة في البورصة، وحصص الملكية الأخرى، والقروض بين الشركات.

44-6 ويتعلق هذا أساسا بتقسيم الودائع الأخرى (F29) إلى جزء ودائع وجزء لا يدخل تحت النقود بالمفهوم الواسع. وينبغي الفصل بين حيازات القطاعات غير المالية من العملة، وأسهم/وحدات صناديق سوق المال، وسندات الدين القصيرة الأجل الصادرة عن المؤسسات المالية النقدية.

45-6 وفيما يتعلق بسندات الدين، والأسهم المسجلة في البورصة، وأسهم/وحدات صناديق الاستثمار الأخرى عدا صناديق سوق المال، قد تلزم بيانات عن الحيازات بحسب الإقامة وبحسب القطاع المقيم، وقد لا تكون تلك البيانات متاحة دائما.

جيم - توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار وفق نهج تدرّجي

46-6 يمكن زيادة تطوير الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي باتباع نهج تدرّجي. واستنادا إلى جدول فصلي متعلق بالتمويل والاستثمار للقطاعات غير المالية، يمكن توسيع هذا الجدول في الجهات الأربع بتضمينه ما يلي:

(أ) تصنيف أكثر تفصيلا عن القطاعات؛

(ب) جميع فئات الأصول والخصوم المالية؛

(ج) الأصول والخصوم المالية بين الشركات المالية غير المقيمة، والأسر المعيشية، وبين الشركات غير المالية والأسر المعيشية (مثل الائتمان التجاري والقروض فيما بين الشركات)؛

(د) مجموعة أكثر تفصيلا لحسابات التراكم (تُظهر، بالإضافة إلى الحسابات المالية بحسب القطاع المؤسسي، الحسابات الرأسمالية، وحسابات إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم).

47-6 وتشكل التوسعات الحسابات المالية الموحدة، وحسابات إعادة التقييم، وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم في نظام الحسابات القومية لعام 2008. والتصنيف العادي للحسابات يكون وفق خمسة قطاعات مؤسسية؛ ومع ذلك، قد يكون تصنيف قطاع الشركات المالية أو القطاع الحكومي بدرجة أكثر تفصيلا مفيدا تبعا لما يعرب عنه مستخدمو الحسابات من احتياجات.

48-6 ووفقا للنهج التدرّجي، قد يكون أحد المتطلبات الرئيسية هو توفير بيانات أكثر تفصيلا عن الاستثمارات المالية والسلوك التمويلي لمختلف القطاعات غير المالية. وبناء على ذلك، يمكن توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار كالتالي:

(أ) تقسيم عناصر الاستثمارات المالية والتمويل بحسب القطاع غير المالي المقيم، أي الشركات غير المالية (S11)، والقطاع الحكومي (S13)، والأسر المعيشية (S14)، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S14 إلى S15).

(ب) بما في ذلك ثلاث مجموعات من القطاع الفرعي للشركات المالية (المؤسسات المالية النقدية (S121 إلى S123)، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129)، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S129)) والعالم الخارجي (S2)، مما يجعل الجدول يتوسع إلى سبعة قطاعات.

(ج) وهو ما يضيف تفاصيل عن الأصول والخصوم المالية للمبالغ القائمة، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم، تكفي للانتقال إلى نظام متكامل تماما لحسابات القطاع المؤسسي في الوقت المناسب يتضمن معلومات جزئية عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر وعن العلاقات بين القطاعات المدينة والدائنة وبين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي.

1 - توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار إلى سبعة قطاعات

6-49 من شأن إدماج النقود بالمفهوم الواسع في الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار أن يُظهر العلاقات الاقتصادية في شكل معاملات ومراكز بين المؤسسات المالية والنقدية وبقية القطاعات المقيمة، أي القطاعات غير المالية وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S127).

6-50 ويتطلب ذلك توسيع عرض القطاعات بشكل يتجاوز التصنيف العادي للاقتصاد الوطني في خمسة قطاعات مؤسسية مقيمة. وفي حين ينقسم قطاع الشركات المالية إلى ثلاث مجموعات من القطاعات الفرعية، فإن قطاعي الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يظهران معا. وقد يكون لإظهار القطاعين منفصلين فائدة تحليلية بالنظر للمناقشة الجارية بشأن توزيع الدخل والثروة داخل الأسرة المعيشية.

(أ) نهج القطاعات السبعة

6-51 يُفترض أن الاقتصاد الوطني يتألف من ستة قطاعات مقيمة:

(أ) القطاعات غير المالية الثلاثة (الشركات غير المالية (S11)، والحكومة العامة (S13)، ومجموعة قطاعين هما الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S14 و S15)؛

(ب) ثلاث مجموعات فرعية لقطاع الشركات المالية (S12)، وهي المؤسسات المالية النقدية (S121 إلى S123)، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129)، والشركات المالية الأخرى (S124 إلى S127).

52-6 والقطاع السابع هو العالم الخارجي (S2).

53-6 ويغطي قطاع المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، وصناديق سوق المال (S123).

54-6 ويجمع قطاع شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية بين شركات التأمين (S128) وبين صناديق المعاشات التقاعدية (S129). ويشمل قطاع الشركات المالية الأخرى صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، وجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، والشركات المالية المساعدة (S126)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الاموال (S127) (انظر الجدول 4-6).

الجدول 4-6

القطاعات والقطاعات الفرعية وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والتجميع الموصى به للقطاعات الفرعية للشركات المالية وفق نهج القطاعات السبعة

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	القطاع والقطاع الفرعي	
S1	مجموع الاقتصاد	
S11	الشركات غير المالية	
S12	الشركات المالية	
S121	المصرف المركزي	
S122	شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي	المؤسسات المالية النقدية الأخرى
S123	صناديق سوق المال	
S124	الصناديق الاستثمارية عدا صناديق سوق المال	
S125	جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	الشركات المالية باستثناء المؤسسات المالية النقدية وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
S126	الشركات المالية المساعدة	
S127	المؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال	
S128	شركات التأمين	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
S129	صناديق المعاشات التقاعدية	
S13	القطاع الحكومي	
S14	الأسر المعيشية والمعاهد التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية	

الرمز في نظام الحسابات القومية لعام 2008	القطاع والقطاع الفرعي
S15	
S2	العالم الخارجي

55-6 وتوسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار إلى سبعة قطاعات، تكتمل تغطية البيانات القطاعية للنقود بالمفهوم الواسع، وأيضاً للأصول والخصوم المالية الرئيسية الأخرى الواردة في الجدول.

56-6 ويسمح توسيع الجدول في هذا الاتجاه بتوازن البيانات أفقياً لأن هذا النهج يغطي جميع الوحدات المؤسسية، المجمعة في القطاعات المقيمة أو المدرجة في قطاع العالم الخارجي. ويمكن أن تتم هذه الموازنة للمبالغ القائمة وكذلك للمعاملات المالية، أداة بأداة.

57-6 ويبين الجدول 5-6 الأصول والخصوم المالية الرئيسية على النحو الوارد في الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار بحسب القطاع وفئة الأداة المالية. وتبين مجاميع الاقتصاد مجموع الحيازات والإصدارات لكل فئة من الأدوات المالية والمساواة بين المعاملات والمراكز للأصول والخصوم المالية الرئيسية. وتبين الأعمدة لكل قطاع الأصول المالية المحتفظ بها أو الخصوم المتكبدة، فضلاً عن صافي الأصول المالية للقطاع. وتقابل مجاميع البيانات الواردة في خلايا الجدول مجاميع الأدوات المالية والقطاعات المؤسسية.

58-6 وهذا التطابق يكفل الاتساق داخل الجدول ويساعد على تقليل الأخطاء في البيانات إلى أدنى حد. والأرقام الصافية مستمدة كبنود موازنة بين أرصدة الأصول والخصوم المالية وبين المعاملات في الأصول والخصوم المالية. وهي تحيد عن صافي الأصول المالية وصافي الإقراض/صافي الاقتراض لأن هذه الخطوة من توسيع الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار لا تغطي جميع الأدوات المالية.

2 - إدراج جميع فئات الأصول والخصوم المالية

59-6 قد يتطلب الأمر إضافة بعض الأدوات المالية التي لا يتضمنها الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار بعد. وهي الأدوات المالية التي لا تتوافر بشأنها بيانات مصدرية فورية، مثل البيانات عن القروض التي تمنحها القطاعات غير المالية (F4)، والأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)، وحصص الملكية الأخرى (F519)، والمستقتات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7)، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (F8). وأخيراً، ينبغي إدراج البيانات المتعلقة بالذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1).

6-62 ويشمل الذهب النقدي سبائك الذهب المحتفظ بها بوصفها أصولاً مالية وكأحد مكونات الأصول الاحتياطية (لدى المصرف المركزي أو الحكومة المركزية). وتأخذ سبائك الذهب شكل قطع نقدية أو سبائك لا تقل درجة نقائها عن 995 جزء في الألف. وتقيّد مشتريات الذهب النقدي كزيادات، وتقيّد مبيعاته كإخفاضات في الأصول التي تحتفظ بها أصول السلطة النقدية؛ والقيود المقابلة هي الزيادات أو الإخفاضات في أصول العالم الخارجي.

6-63 وحقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية أنشأها صندوق النقد الدولي وخصصها لأعضائه لتكملة الأصول الاحتياطية الموجودة. وحقوق السحب الخاصة ليست عملة أو مطالبة على صندوق النقد الدولي. بل هي مطالبة محتملة على عمالات أعضاء الصندوق المستخدمة بحرية. وبإمكان حملة حقوق السحب الخاصة الحصول على تلك العملات مقابل حقوق سحبهم الخاصة بطريقتين:

(أ) من خلال ترتيب مبادلات طوعية بين الأعضاء؛

(ب) وفيها يعين الصندوق أعضاء لهم مراكز خارجية قوية لشراء حقوق السحب الخاصة من الأعضاء ذوي المراكز الخارجية الضعيفة.

6-64 وبما أن حيازة حقوق السحب الخاصة تمثل خصماً مالياً، خلافاً لحيازة سبائك الذهب، فإن نظام الحسابات القومية لعام 2008 يوصي بإظهار المعاملات والمراكز في حيازات الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة كفئات فرعية منفصلة للمعاملات (F11 و F12) أو فئات فرعية للمراكز (AF11 و AF12).

6-65 والبيانات عن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة متاحة في المصرف المركزي أو الحكومة المركزية، فضلاً عن صندوق النقد الدولي.

(ب) العملة والودائع والقروض

6-66 العملة (F21) تصدر أساساً عن القطاع الحكومي أو المصرف المركزي. وتمثل الوظيفة الرئيسية لشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي في تلقي الودائع (في شكل ودائع قابلة للتحويل (F22)، وودائع أخرى (F29)) و/أو البدائل المقاربة للودائع، من الوحدات المؤسسية، والقيام، لحسابها الخاص، بالإقراض، وبالإستثمار في الأوراق المالية. ويمكن أن تكون الودائع أيضاً خصوماً لوحدات الحكومة المركزية.

6-67 ويمكن استخلاص معظم البيانات من الميزانيات العمومية وبيانات التدفقات النقدية لتلك المؤسسات. وهي تشكل جزءاً من الإحصاءات النقدية والمالية.

68-6 والقروض (F4) تمنحها عموماً الشركات المالية والشركات غير المالية والعالم الخارجي.

(ج) سندات الدين وسندات الملكية

69-6 يُعتبر إدراج التمويل والاستثمارات المالية من خلال الأوراق المالية (سندات الدين (F3) وسندات الملكية كأسهم مسجلة في البورصة (F511) وأسهم غير مسجلة في البورصة (F512)) وعرضها عرضاً تفصيلياً شرطاً مسبقاً للتحليل التفصيلي في سياق السياسة النقدية والاستقرار المالي. وهو يلقي الضوء على المكونات القطاعية للأوراق المالية بوصفها أصولاً وخصوصاً مالية، وعلى مواطن القوة والضعف المحتملة في المحافظات⁽¹⁵⁰⁾.

70-6 وتعدّ جدول شامل متعلق بالأوراق المالية مسألة تحددها تفاصيل التقسيمات المختارة لتلك الأدوات المالية (حسب الفئة الفرعية، والمركز، والمركز الفرعي، والإقامة، والقطاع والقطاع الفرعي للدائن والمدين). ويؤدي الجمع بين هذه الفئات إلى عدد كبير من السلاسل الزمنية، لا سيما وأنه قد يلزم عرض البيانات في شكل مراكز وتدفقات. وعليه، فإن الاختيار بحسب الفئة الفرعية للورقة المالية، والقطاع والقطاع الفرعي هو أمر أساسي.

71-6 ومن الممكن إنشاء قاعدة بيانات لفرادى سندات الدين لجمع وتجميع إحصاءات مفصلة عن إصدارات وحيازات الأوراق المالية⁽¹⁵¹⁾. وقاعدة بيانات فرادى سندات الدين هي قاعدة بيانات صغيرة جداً تخزن معلومات متعلقة بفرادى الأوراق المالية، ويمكن استخدامها بمرونة لتجميع إحصاءات تخدم احتياجات متنوعة. ويمكن لقاعدة بيانات فرادى سندات الدين أن تغطي فئات مختلفة من الأدوات المالية مثل سندات الدين (F3)، والأسهم المسجلة في البورصة (F511)، والأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)، وأسهم/وحدات صناديق الاستثمار (F52)، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7). وتنقسم المعلومات المخزنة عن أداة مالية إلى سمات تصف خصائص مختارة لتلك الأداة.

72-6 ويمكن لاختيار تلك الخصائص أن يتفاوت تبعاً للغرض من قاعدة البيانات. ومن بين الخصائص المفيدة في التطبيقات الإحصائية ما يلي: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية؛ اسم جهة الإصدار وإقامتها وقطاعها وقطاعها الفرعي؛ تاريخ الإصدار؛ تاريخ الاسترداد؛ نوع الورقة المالية؛ عملة التقييم؛ سعر الإصدار؛ سعر الاسترداد؛ المبلغ القائم أو الرملة السوقية؛ مدفوعات القسائم وتواريخها.

(150) انظر كتيب إحصاءات سندات الدين.

(151) انظر، على سبيل المثال، Giron وآخرون (2011).

6-73 ويمكن عرض إنتاج الإحصاءات من قاعدة بيانات فرادى سندات الدين في شكل عملية من ثلاث مراحل⁽¹⁵²⁾:

(أ) أولاً، تُجمع البيانات عن فرادى الأوراق المالية، و/أو تُشتري من طائفة من المصادر، مثل المصارف المركزية، والوكالات الحكومية، ومقدمي البيانات التجارية، وبورصات الأوراق المالية، بصفتها جهات تحفظ تلك البيانات (إدخال البيانات)؛

(ب) ثانياً، تضاف البيانات عن الأوراق المالية المجمعة من مختلف المصادر إلى قاعدة البيانات، وتُدمج وتُخزّن. ويجري التحقق من اكتمال البيانات ومعقوليتها واتساقها، ثم يُصوّب ما يُكتشف فيها من أخطاء (إدارة نوعية البيانات)؛

(ج) ثالثاً، تُخزّن البيانات عن فرادى الأوراق المالية وفقاً لمختلف معايير التصنيف.

6-74 ويمكن ربط قاعدة بيانات فرادى سندات الدين بإحصاءات حيازات الأوراق المالية لحملة السندات المقيمين (مجمّعين بحسب القطاع والقطاع الفرعي) وحملة السندات غير المقيمين. ولهذا الغرض، تُربط البيانات المقدمة من المقيمين على الاستبيانات (سواء كانوا حملة سندات أو حملة بيانات) على مستوى الورقة المالية الفردية بالبيانات المخزّنة في قاعدة البيانات. ويستخدم الربط عادة الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية⁽¹⁵³⁾ ولكنه يشير أيضاً إلى المعلومات عن حملة وحيازات سندات الدين:

(أ) الحائز بحسب الإقامة والقطاعات والقطاع الفرعية المؤسسية، فضلاً عن المجموعات المالية أو غير المالية الكبيرة والمعقدة؛

(ب) مبلغ الحيازات بالعملة.

6-75 وتستند مخططات الإبلاغ الحالية عن حيازات الأوراق المالية أساساً إلى فئتين من الوكلاء القادرين على الوصول إلى تلك المعلومات، هما أمناء الحفظ والمبلغون المباشرون:

(أ) وفي معظم الحالات، تجمع البيانات عن حيازات الأوراق المالية من أمناء الحفظ المقيمين (وأيضاً من الجهات المركزية لإيداع الأوراق المالية) على أساس فرادى سندات الدين. ومن الضروري أيضاً جمع البيانات عن حيازات الأوراق المالية لدى المقيمين من أمناء الحفظ غير المقيمين، بما يسمح بتصنيف الحيازات بحسب إقامة جهة الإصدار. بيد أنه لا يُبلغ

(152) انظر أيضاً الفصل 7، الفقرة 7-121.

(153) يمكن أن يوجد رقم دولي لتعريف الأوراق المالية لجميع سندات الدين وسندات الملكية، إضافة إلى رقم محدد للكيان القانوني يعرف كل وحدة مؤسسية.

عادة عن حيازات إصدارات غير المقيمين التي تستثمرها القطاعات المقيمة في الخارج. ولذلك، ينبغي للمبلغين المباشرين أن يكملوا تقارير أمناء الحفظ المقيمين بالإبلاغ عن حافظاتهم المستثمرة في الخارج؛

(ب) ويقدم المبلغون المباشرون بيانات عن فرادى سندات الدين تتعلق بحيازاتهم مع تقسيمات مختلفة: حسب نوع الأداة المالية، وتاريخ الاستحقاق، وإقامة جهة الإصدار، وما إلى ذلك. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار صعوبات تحقيق معدل استجابة مرتفع، وتقارير منتظمة وموثوق بها.

6-76 ويُعتبر إنشاء نظام متكامل لتجميع الإحصاءات عن إصدارات الأوراق المالية والحيازات، قادر على تقديم بيانات عالية التواتر وفي الوقت المناسب ومصنفة بحسب نوع الأداة المالية، والعملية، وتاريخ الاستحقاق، وبلد الإصدار، والقطاع أو القطاع الفرعي عملية طويلة الأجل وباهظة التكلفة. ويرى النظام الأوروبي للمصارف المركزية أن إنشاء نظام جديد واستخدامه في الإنتاج المنتظم للإحصاءات عن الأوراق المالية، بدءاً ببيانات الميزانية العمومية، عملية ستستغرق عدة سنوات.

(د) الأسهم غير المسجلة في البورصة وحصص الملكية الأخرى

6-77 يمكن استخدام مصادر مختلفة لجمع البيانات عن الأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)، وحصص الملكية الأخرى (F519)⁽¹⁵⁴⁾ وتوجد تلك البيانات عادة في الميزانيات العمومية للشركات المالية، والشركات غير المالية، والقطاع الحكومي، والعالم الخارجي. بيد أنه لا توجد عادة تفاصيل تحليلية للبيانات المتعلقة بالأسهم غير المسجلة في البورصة، وحصص الملكية الأخرى.

6-78 وفي العادة تكون تغطية ونوعية البيانات عن الأسهم غير المسجلة في البورصة، وحصص الملكية الأخرى بالنسبة للشركات غير المالية، غير كافيتين. ويتطلب تحسين تلك البيانات أعمالاً منهجية وتجريبية تتعلق بطرائق الاستقصاء ووضع الاستبيانات لجمع وتجميع بيانات شاملة عن أرصدة تلك الفئات الفرعية وتدققاتها. وينبغي لمعدّي البيانات استخلاص التقديرات عن الأسهم غير المسجلة في البورصة وحصص الملكية الأخرى للشركات المتماثلة في الحجم وفي الفئة الصناعية، استناداً إلى الاستقصاءات. ومع ذلك، وبالرغم من استصواب القيام بذلك العمل، فإنه مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً (انظر الإطار 6-1).

(154) فيما يتعلق بالأسهم غير المسجلة في البورصة، قد تدعو الحاجة إلى استخدام مصادر بيانات متنوعة لأغراض التحقق من دقتها، لأن البيانات المقابلة في قواعد بيانات الأوراق المالية قد لا تكون كاملة.

(هـ) نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة

6-79 تقوم سلطات الإشراف عادة بجمع بيانات الميزانيات العمومية بشأن نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة (F6) على أساس سنوي. وتشير تلك البيانات إلى مختلف أنواع التأمين والمعاشات التقاعدية، مثل التأمين على غير الحياة، والتأمين على الحياة (المرتبطة بوحدة، وغير المرتبطة بوحدة)، وإعادة التأمين، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع، ونظم المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات.

6-80 ويمكن أن تُنشئ الوكالات الإحصائية أيضا خططًا جديدة لجمع البيانات بغرض الحصول في الوقت المناسب من وكلاء الإبلاغ على تقديرات للبيانات عن الأرصدة والتدفقات. ونظرًا لقلّة تواتر البيانات الإشرافية الحالية ولعدم كفاية حسن توقيتها واتساقها، فإنه من المتوقع أن تسفر خطط جمع البيانات هذه عن تحسّن الحسابات القطاعية لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

(و) المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

6-81 المشتقات المالية (F71) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F72) هما فئتان فرعيتان جديدتان من الأدوات المالية تحت نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتشمل المشتقات المالية عقود الخيار، والعقود الآجلة، والمشتقات الائتمانية.

6-82 وفي سياق إعداد نظام متكامل للحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي، ينبغي جمع البيانات عن المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. فعلى سبيل المثال، تغطي نظم جمع البيانات لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بيانات عن المشتقات المالية ككل ولكن ليس في شكل مقسّم إلى الفئتين الفرعيتين المذكورتين أعلاه. وينطبق نفس الشيء على الإحصاءات النقدية والمالية. غير أن تغطية البيانات عادة ما تكون غير مكتملة بسبب القواعد المحاسبية التي تطبقها المصارف.

6-83 وتكون البيانات عن المشتقات المالية متاحة من هذه المصادر عادة بالقيم الصافية. ويمكن أن تكون البيانات المستمدة من مصادر أخرى في شكل قيم إجمالية، أي بدون ترصيد للمراكز المقابلة أو للمعاملات في الأصول والخصوم المالية.

6-84 ومن خلال الجمع بين البيانات المحاسبية المستمدة من مصادر إشرافية وبيانات ميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة، قد يكون من الممكن تجميع بيانات الشركات المالية. وفيما يتعلق ببيانات المعاملات في المشتقات المالية التي تجرّبها

الشركات غير المالية، يمكن أن يكون مصدر البيانات الرئيسي استقصاء أو استبيان يشمل المعاملات بين الشركات المقيمة وغير المقيمة، ومعلومات من القطاعات المقابلة.

(ز) الائتمانات والسلف التجارية

6-85 إن جمع البيانات عن الائتمانات والسلف التجارية (F81) عملية صعبة. ويمكن أخذ معظم البيانات من الميزانيات العمومية المجمعة للشركات المالية وغير المالية. وقد توجد مخططات جمع محددة للحصول على بيانات عن المعاملات عبر الحدود والمراكز في الائتمانات والسلف التجارية.

(ح) نهج القطاعات السبعة بجميع الأصول والخصوم المالية

6-86 يبيّن الجدول 6-6 جميع المعاملات والمراكز في الأصول والخصوم المالية وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتبيّن مجاميع الاقتصاد مجموع المعاملات المالية وأيضاً مجموع الحيازات والإصدارات لكل فئة من فئات الأدوات المالية. وتبيّن الأعمدة لكل قطاع المعاملات المالية والأصول المالية المحتفظ بها أو الخصوم المتكبدة، فضلاً عن صافي الأصول المالية للقطاع. وتقابل مجاميع البيانات الواردة في خلايا الجدول مجاميع الأدوات المالية والقطاعات المؤسسية.

6-87 وهذا التطابق يكفل الاتساق داخل الجدول ويساعد على تقليل الأخطاء في البيانات إلى أدنى حد. والأرقام الصافية مستمدة كبنود موازنة بين المعاملات في الأصول والخصوم المالية وبين أرصدة الأصول والخصوم المالية.

6-88 وهذه البنود الموازنة هي صافي الإقراض/صافي الاقتراض (B9)، وصافي الأصول المالية. وهي مستمدة من الحسابات المالية القطاعية ومن الميزانيات العمومية المالية على النحو المبين في الجدول 6-6 لأنه يشمل جميع فئات الأدوات المالية.

الجدول 6-6

نهج القطاعات السبعة بجميع فئات الأصول والخصوم المالية

المعاملات في الخصوم								المعاملات في الأصول المالية									
الخصوم								الأصول المالية									
الخصوم	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	الأمر العيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخام الأمر العيشية	القطاع الحكومي	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	الشركات المالية باستثناء التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات غير المالية	الشركات غير المالية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات المالية باستثناء التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	القطاع الحكومي	الأمر العيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخام الأمر العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	الخصوم
									المعاملات (F) والمراكز (AF)								
									الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1)								

نهج القطاعات السبعة، جامعا بين الحساب المالي والحساب الرأسمالي

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة				التغيرات في الأصول														
المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	الأوسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخلى الأوسر المعيشية القطاع الحكومي	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	الشركات المالية باستثناء المؤسسات المالية النقدية وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات المالية باستثناء المؤسسات المالية النقدية وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	القطاع الحكومي	الأوسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتخلى الأوسر المعيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	المجموع	
								صافي الادخار (B8n)										
								الميزان الخارجي الجاري (B12)										
								إجمالي تكوين رأس المال (P5g)										
								التغيرات في المخزون (P52)										
								المقتنيات ناقصا التصرف في الممتلكات الثمينة (P53)										
								المقتنيات مطروحا منها الأصول غير المنتجة المتصرف فيها										
								التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض (D9r)										
								التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع (D9p)										
								التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية (B101)										
								صافي الإفراض (+) / صافي الاقتراض (-) (B9)										
								الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1)										
								العملة والودائع (F2)										
								سندات الدين (F3)										
								القروض (F4)؛										
								حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5)										
								الأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)										
								حصص الملكية الأخرى (F519)										
								أسهم/وحدات صناديق الاستثمار (F52)										
								نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة (F6)										

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة								التغيرات في الأصول										
المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	الأوسر العيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأوسر العيشية	القطاع الحكومي	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	الشركات المالية باستثناء التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات غير المالية	المعاملات والبنود الموازنة	الشركات غير المالية	المؤسسات المالية النقدية	الشركات المالية باستثناء التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	القطاع الحكومي	الأوسر العيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأوسر العيشية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	المجموع
									المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7)									
									الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (F8)									

ملاحظة: المناطق المظللة هي خلايا لا تنطبق عليها بيانات الجدول.

تشمل المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي (S121)؛ شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122) وصناديق سوق المال (S123). الشركات المالية باستثناء المؤسسات المالية والنقدية وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية تشمل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)؛ جهات الوساطة المالية الأخرى، باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)؛ الشركات المالية المساعدة (S126)؛ المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الاموال (S127).

92-6 ويتوقف هذا التوسيع للحسابات على توافر بيانات الحسابات غير المالية بحسب القطاع المؤسسي.

93-6 ويمكن أيضا تكملة بيانات الاستثمار والتمويل بمزيد من البيانات غير المالية مثل بيانات الدخل والادخار والاستهلاك بما يسمح بإجراء تحليل محسّن للصلة بين التطورات المالية وغير المالية، وهي مسألة ذات علاقة بعملية نقل السياسات النقدية، كما يتضح في آثار الدخل والثروة.

الإطار 6-2

التباينات الإحصائية

صُمم نظام الحسابات القومية لعام 2008 من الناحية المفاهيمية بشكل لا يترك أي مجال للتباينات الإحصائية أو الانحرافات عن التوحيد المحاسبي الذي يقترحه. وهذا ينطبق على البنود الموازنة، مثل الناتج المحلي الإجمالي وصافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-).

ولنظام متكامل للحسابات القومية وظيفتان إحصائيتان هامتان، هما: أولاً، كونه إطاراً مفاهيمياً يرمى إلى ضمان اتساق التعاريف والتصنيفات المستخدمة في مجالات إحصائية مختلفة، ومترابطة مع ذلك؛ وثانياً، كونه إطاراً محاسبياً يرمى إلى ضمان الاتساق العددي للبيانات المستمدة من مختلف المصادر الإحصائية. ونظراً لاعتبارات التكلفة، فإن نوعية الإحصاءات الأولية الأساسية للحسابات الوطنية لن تكون كافية، ولذلك ينبغي للحسابات القومية أن تحل هذه المشكلة التي تتجلى في شكل تباينات إحصائية. وعلاجها المناسب هو جزء من الأعمال العادية للمحاسبين القوميين.

وفيما يتعلق بالحسابات القطاعية، يقوم التباين بين صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) بدور بارز في تقييم نوعية الحساب الرأسمالي والحساب المالي (البيانات "أعلى" و "أسفل" الخط). ويمكن استخلاص صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) بوصفه الاستثمار غير المالي ناقصاً للتغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية، أو صافي اقتناء الأصول المالية ناقصاً صافي تحمّل الخصوم (B9). ومن الناحية النظرية، ينبغي ألا يكون هناك أي فرق (اتساق رأسى) بين البندين الموازين، المستمد من الحساب الرأسمالي والمستمد من الحساب المالي، على التوالي⁽¹⁾.

ويعود التباين لسببين رئيسيين. الأول هو عدم كفاية البيانات الأولية وعدم اتساقها بما فيه الكفاية، والثاني هو قلة التنسيق بين المؤسسات المشتركة في تجميع الحسابات القومية.

وفيما يتعلق بالبيانات الأولية، يمكن استثمار الموارد في تحسين استقصاءات البيانات، وشكل الاستبيانات، واستراتيجيات أخذ العينات، وأساليب التجهيز، بما في ذلك التعامل مع مشكلة البيانات الناقصة. ومع ذلك، وبالرغم من استصواب هذا النهج، فإنه مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً. وحتى مع استخدام أساليب متطورة جداً لجميع البيانات، ستظل هناك تباينات بين مختلف التقديرات بسبب الاختلافات في التغطية وفي التقييم وبسبب التأخر في التسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقف العمل الإحصائي بدرجة قد تزيد أو تنقص بحسب الحالات على مصادر البيانات الإدارية التي لا تلي دائماً بالضبط احتياجات الإحصائيين.

ولا يقل عن ذلك أهمية في تحسين الإحصاءات الأساسية، تطوير نوعية التقارير. وقد تركز التقارير المنسقة الجودة على التنقيحات، وعلى علامات الموثوقية لمختلف المتغيرات في إطار الحسابات القومية، أو على عرض منسق للتباينات الإحصائية. وفي حين أن الممارسة التي تتبعها عدة بلدان حالياً في حساباتها القومية تُظهر اختلافاً إحصائياً حول صافي الإقراض/صافي الاقتراض، فإنه قد يكون من المفيد بحث ما إذا كان من الأفضل وضع الاختلاف الإحصائي حول (صافي) الادخار، البند الموازن لحساب التراكم، أو حتى توزيعه بين عدة عناصر في ذلك الحساب. ومن شأن ذلك أن يتيح تجميع بعض المتغيرات الأقل موثوقية إحصائياً في الحساب الرأسمالي (التغيرات في المخزونات، والمقتنيات ناقصاً للتصرف في الممتلكات الثمينة، والمقتنيات ناقصاً الأصول غير المالية وغير المنتجة المتصرف فيها) والحساب المالي (الحسابات الأخرى المستحقة القبض والمستحقة الدفع) في بندين يسميان "التمويل المتبقى" و "الاستثمار المتبقى"، والإسهام، بالتالي، في تحسين عرض التحليل الاقتصادي للتمويل والاستثمار.

ومصادر البيانات المقترحة لتجميع الحسابات القومية تقابل عادةً مختلف وكالات تجميع البيانات. وفي كثير من الحالات، يُنتج المكتب الإحصائي الوطني بيانات الدخل والانتاج الوطنيين. ويقوم المصرف المركزي، استناداً إلى البيانات عن إصدارات النقد والأوراق المالية وميزان المدفوعات، بتجميع الحساب المالي، وتقوم وكالات الحكومة بتوليد البيانات المركزية وغيرها من البيانات الحكومية. ويمكن

لجميعها تجميع بيانات كل منها وفق أساليب إحصائية معينة أو تصنيفات تفصيلية. ومع ذلك، يُستصوب مزيد من التنسيق والتعاون بين الوكالات المعنية لمناقشة عرض التباينات بغية الحد من حجمها.

وهناك أساسا خياران للتعامل مع التباينات الإحصائية. أحدهما هو عرض التباين منفصلا في الحسابات. ومن المعتاد، في هذه الحالة، إرفاقه بالمتغير الذي يرى المحاسب الوطني أنه الأقل دقة. والهدف من ذلك هو إعطاء المستعملين مؤشرا على درجة موثوقية البيانات المنشورة. وفي الحسابات القومية للولايات المتحدة، يطبق إجراء تُحدد فيه التباينات تحديدا صريحا وتفسّر. وتجمّع وتُعرض مجموعتان من الأرقام عن الادخار والاستثمار في حسابات تدفق الأموال التي ينشرها مجلس الاحتياطي الفدرالي، وفي حسابي الدخل والإنتاج القوميين التي ينشرها مكتب التحليل الاقتصادي.

أما الخيار الثاني فهو إزالة التفاوت من خلال فحص البيانات في ضوء الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام 2008، واتخاذ أحسن قرار ممكن بشأن موقع الأخطاء المحتملة وتعديل بياناتها تبعا لذلك. ويمكن تفسير التفاوت بعزوه إلى متغيرات محددة في قطاعات أو قطاعات فرعية محددة، وإرفاق التفسير بتقرير عن النوعية يشرح التعديلات. ويعني هذا النهج الثاني أنه، كخطوة أولى، يُنقل التباين من البند الموازن إلى إحدى المجموع الإجمالية أو يقسّم إلى مجاميع مختلفة للحساب الرأسمالي والحساب المالي.

(أ) يمكن ملاحظة تباينات أخرى، من قبيل التباين بين التغييرات في المركزين الافتتاحي والختامي، ومجموع المعاملات؛ وبين التغييرات الأخرى في حجم الأصول وفروق إعادة التقييم (عدم الاتساق بين الأرصدة والتدفقات)؛ أو الاختلافات في البيانات التي أبلغ عنها قيد محاسبي والقيد المقابل (عدم الاتساق بين البنود ومقابلاتها، مثل عدم الاتساق بين مبلغ مستحق الدفع من ألف إلى بء وبين المبلغ المقابل المستحق القبض إلى بء من ألف).

6-94 بيد أن الإدماج الكامل للمتغيرات الحقيقية والمالية يتطلب مجموعة من البيانات الكاملة عن الحسابات غير المالية بحسب القطاع المؤسسي.

6-95 ويمكن استخلاص صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) (B9) بوصفه الاستثمار غير المالي ناقصا للتغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية، أو صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمّل الخصوم. وينبغي ألا يكون هناك أي فرق بين البندين الموازين، المستمد من الحساب الرأسمالي والمستمد من الحساب المالي، على التوالي.

4 - حسابات جزئية لانتقال التدفقات المالية من طرف إلى آخر

6-96 لا يُظهر الجدول المتعلق بالتمويل والاستثمار سوى معلومات جزئية عن انتقال التدفقات من طرف إلى آخر، تتصل أساسا بالودائع والقروض التي لا تُتداول في الأسواق ويسهل، بالتالي، تحديدها بحسب القطاع المقابل. فعلى سبيل المثال، تتضمن إحصاءات الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية عادة بيانات عن الودائع المكتسبة والقروض المتحملة بحسب فرادى القطاعات والقطاعات الفرعية المقيمة في الاقتصاد الوطني.

6-97 بيد أن ما تحتفظ به القطاعات المقيمة وما تتحمله من قروض تجاه المؤسسات المالية النقدية غير المقيمة لا تشمله عادة إحصاءات الميزانية العمومية.

98-6 ولا توجد حاليا سوى معلومات ناقصة عن انتقال التدفقات من طرف إلى آخر، فيما يتعلق بالقطاعات المؤسسية الأخرى. ومعظم هذه البيانات لا يزال يقتصر على القطاع الحكومي والعالم الخارجي. وفي المستقبل، قد يتاح قدر أكبر من البيانات عن انتقال التدفقات من طرف إلى آخر، يكون مستمدا من قواعد بيانات فرادى سندات الدين.

دال - نحو نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي

1 - حسابات القطاع المؤسسي للتحليل الاقتصادي والمالي والنقدي

99-6 يُعتبر إيجاد نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي، عموماً، إنجازاً هاماً يقدم مساعدة كبيرة إلى الاقتصاديين وصنّاع السياسات الذين يحتاجون إلى إجراء تقييم شامل للتطورات الاقتصادية والنقدية. ومن السمات الرئيسية لنظام الحسابات ذلك، هو دمج المعلومات عن معظم التدفقات المالية وغير المالية والأرصدة في إطار محاسبي وحيد. ورغم أن بيانات هذا النظام ستكون متاحة بالضرورة بعد وقت ما من إتاحة الإحصاءات الأولية التي يستند إليها، فإن الإطار المحاسبي المتسق يمثل أساساً مفيداً للتحقق من دقة الإحصاءات الأولية الواردة من مختلف المصادر، ولفهم التطورات الجارية في الاقتصاد ككل.

100-6 ويوفر نظام الحسابات ذلك تفاصيل إضافية لتحليل التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي بحسب القطاع المؤسسي، وإطاراً شاملاً لاستكمال وجمع المعلومات التي تقدمها مصادر إحصائية أخرى في أوقات أنسب.

101-6 وعلى وجه الخصوص، تحسّن الحسابات تحليل ما يلي:

(أ) العناصر الهامة في الطلب بالنسبة للأسر المعيشية، مثل الاستهلاك والاستثمار السكني، بالسماح بالمقارنة بمختلف مصادر الدخل (المتصلة وغير المتصلة بالعمل، بما فيها الأرباح الموزعة والفوائد المستحقة القبض) وبما يرتبط بها من تغييرات في صافي الثروة (كل من المعاملات المالية ومكاسب/خسائر الحيازة في الأصول الأسر المعيشية)؛

(ب) إنتاج الشركات غير المالية ودخلها واستثمارها وتمويلها؛

(ج) تحولات الحافظة بين الأصول النقدية وغيرها من الأدوات المالية بحسب القطاع

المؤسسي.

2 - التدفقات والأرصدة المالية في سياق مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية

6-102 لم يكن العرض العادي لحسابات القطاع المؤسسي في نظام الحسابات القومية مصمماً صراحة لإظهار الروابط بين القطاعات، فهو يركّز عادة على تقديم المعلومات عن "الأنشطة ومَن يقوم بها"، وليس على "الأنشطة ومَن يقوم بها مع مَن".

6-103 ومع ذلك، فإن نظام الحسابات القومية لعام 2008 يقدم إطاراً متكاملًا لتجميع بيانات فصلية عن المعاملات المالية وغيرها من التدفقات والميزانيات العمومية على أساس مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية، لأن المبادئ التي يستند إليها تكفل تسجيل الروابط بين الإجراءات الاقتصادية والمالية في اقتصاد ما.

6-104 وبما أن نظام الحسابات القومية لعام 2008 يمثّل منهجية مقبولة دولياً فيما يتعلق بتجميع الحسابات القومية، فإن عدم إبرازه لمبدأ "مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية" في تجميع البيانات وعرضها قد يكون أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت هذه الإحصاءات غير متاحة إلى حد الآن على نطاق واسع.

6-105 ولذلك فإن تشجيع إبراز العلاقات بين القطاعات في انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر فيما يتعلق بالمراكز والتدفقات المالية، إضافة إلى الحسابات القطاعية لنظام الحسابات القومية، يمثل خطوة هامة في اتجاه ملء ثغرة من أهم الثغرات البيانية التي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

6-106 ويسمح الإطار المتكامل على أساس مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بالإجابة على بعض الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها، من قبيل ما يلي: مَن يمول مَن، وبأي مقدار، وبأي نوع من الأدوات المالية؟ وفيما يتعلق بتخصيص الدخل، يسمح الإطار أيضا بتعقب مَن يدفع دخلاً (مثل الفوائد) وإلى مَن، ومَن يتلقى دخلاً ومَمَّن.

6-107 والأسباب الداعية إلى جمع وتجميع وعرض التدفقات والأرصدة المالية على أساس مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية هي أسباب تحليلية ولكنها أيضا إحصائية.

(أ) فالمعلومات الإحصائية عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر تُشري كثيراً طرائق رصد عمليات الانتقال النقدي. ونظراً إلى أن التغيرات في الأسعار وفي أسعار الفائدة لمختلف الأصول والخصوم المالية لمختلف القطاعات تلعب دوراً رئيسياً في هذه العملية، فإن التحليل قد يركز أيضا على تعديلات تدفقات الأرصدة في مختلف القطاعات المؤسسية. وفي هذا الصدد، تسمح المعلومات الإحصائية عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر

بتحليل كيف تتغير الأصول والخصوم المالية والبنود الموازنة، بوصفها تدفقات وأرصدة مالية، نتيجة للقرارات المتعلقة بالسياسات؛

(ب) وهي تساعد في تحديد مجموعات البيانات التي يشملها أكثر من مصدر واحد، أو مصدر بيانات وحيد، أو لا يشملها أي مصدر للبيانات بسبب قلة الإحصاءات الأساسية. وكمثال على مجموعة بيانات ليس لها مصدر بيانات، بطاقات الائتمان التي تقدمها الشركات غير المالية إلى الأسر المعيشية.

6-108 ونظرا لتعقيد المعلومات الإحصائية عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر، من المتوقع أن يكون العبء على مقدمي ومعدّي البيانات كبيرا جدا. وفي هذا السياق، ومثلما سيرد في الفصل السابع، ينبغي إنشاء مصادر إضافية للبيانات.

6-109 ويوضح الفصل 27 من نظام الحسابات القومية لعام 2008 أن التدفق التفصيلي للحسابات المالية يستند إلى جدولين ثلاثييّ الأبعاد. جدول يسجل المعاملات في الأصول مصنفة تقاطعيا بحسب نوع الأصل والقطاع المدين. وجدول ثان يسجل المعاملات في الأصول مصنفة تقاطعيا بحسب نوع الخصم والقطاع الدائن. ومن الممكن أيضا تصميم جداول مقابلة لبنود الميزانية العمومية.

6-110 واقترحت في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها جداول مماثلة لتعقب المعاملات المالية بين قطاعات المصدر وقطاعات الاستخدام، والأصول المالية المستخدمة في المعاملة (الفصل الثامن). وتظهر القطاعات المتعاملة في الأصول أفقيا في الجدول، وتُعرض أنواع الأصول، مصنفة بحسب قطاع الطرف المدين، رأسيا. ويصف الفصل أيضا كيفية استخدام تلك الجداول في مختلف مجالات السياسات الاقتصادية.

6-111 ويركز دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 على سبب هام آخر يدعو إلى جمع هذه المعلومات المقابلة. وبعض الأصول والخصوم المالية، وهي في العادة الودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفح، تتطلب دفع المدين لفوائده. ويتزايد استحقاق الفائدة باستمرار مما يرفع قيمة مجموع المبلغ الذي سيلزم على المدين دفعه. والإسناد المناسب للفائدة المستحقة إلى الأطراف يتطلب معلومات مقابلة لأن قيمة هذه الأصول والخصوم تشمل جميع الفوائد التي أصبحت مستحقة ولم تُدفع بعد.

3 - إطار مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية

6-112 يسمح وجود إطار متعلق بانتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر بعرض مفصل للتمويل والاستثمار المالي عن طريق الأدوات المالية. وهذا له عدة استخدامات. فهو يسمح،

في سياق أوسع، بتحليل العلاقات القائمة بين القطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية داخل الاقتصاد، وكذلك بين هذه القطاعات والقطاعات الفرعية وغير المقيمين (مع تفصيل أكبر بحسب البلد والقطاع). ومثل هذا التحليل يلقي الضوء على المكونات القطاعية للأصول والخصوم، وعلى مواطن القوة والضعف المحتملة في الحافظات.

6-113 ويقدم الإطار الرد على أسئلة من قبيل: من يمول من، وبأي مقدار، وبأي نوع من الأدوات المالية؟ كما أنه يمكن أن يشرح مسائل من قبيل: إلى أي قطاعات مقيمة أخرى تتجه مطالبات أدوات الدين التي تحتفظ بها، على سبيل المثال، الأسر المعيشية؟ إلى أي قطاعات مقيمة أخرى تتجه مطالبات الأدوات المالية التي يحتفظ بها غير المقيمين؟ أو، على جهة مُصدر الأدوات المالية، ما هو مدى أهمية سندات الدين التي يُصدرها القطاع الحكومي وتحتفظ بها الأسر المعيشية أو الشركات المالية، مثلاً، (وفي أي القطاعات الفرعية)؟ ما هو مدى أهمية سندات الدين الصادرة عن القطاع الحكومي والاحتفظ بها لدى غير المقيمين؟

6-114 وتمثل حيازات أدوات الدين في إطار حسابات مَن وإلى من تنتقل الأدوات المالية أو بحسب الدائن/المدين⁽¹⁵⁵⁾ امتداداً للعرض غير الموحد لحيازات الأدوات المالية بدون أي قطاع مقابل أو معلومات عن الإقامة، مثلما يرد في الجدول 6-8.

الجدول 6-8

النهج غير الموحد في عرض مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية

	جميع الحائزين	غير المقيمين	المقيمون			الحائز بحسب الإقامة والقطاع المقيم	
			الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	شركات مالية	الشركات غير المالية	جهة الإصدار بحسب الإقامة والقطاع المقيم
إقامة جهة الإصدار							المقيمون
							غير المقيمين
							جميع جهات الإصدار
							إقامة الحائز

6-115 ويبين الجدول 6-8 تفاصيل توزيع المراكز بحسب القطاع المدين (المصدر) (أو، في حالة المعاملات، صافي المقتنيات) لأداة مالية مثل سندات الدين أو سندات الملكية (ويُظهر

(155) يستخدم الفصل 27 من نظام الحسابات القومية لعام 2008 مصطلح "تدفق الأموال".

بالتالي القطاعات التي تتجه إليها مطالبات الأوراق المالية) وتفاصيل ذلك التوزع بحسب القطاع الدائن (الحائز) للمراكز أو المعاملات في الأوراق المالية (مع بيان القطاعات التي اقتنت الأوراق المالية). ويقدم هذا العرض، بالتالي، معلومات عن العلاقات بين الدائن والمدين، وهو متسق مع إطار مَمَّن وإلى مَمَّن تنتقل الأدوات المالية.

6-116 وهو يجمع، بوصفه جدولاً تلخيصياً، بين الوحدات المؤسسية المقيمة المصدرة والحائزة للأوراق المالية في القطاعات المؤسسية الرئيسية. ويعرض الجدول 6-8 العلاقات بين المقيمين وغير المقيمين كجهات حائزة ومصدرة لتلك الأدوات المالية.

6-117 وتُجمع الوحدات المؤسسية المقيمة في قطاعات (الشركات غير المالية، والشركات المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وتبعاً للغرض من وضع الجدول، يمكن أيضاً زيادة تقسيم القطاعات المؤسسية المقيمة، كقطاعات مُصدرة وقطاعات حائزة، إلى قطاعات فرعية.

6-118 ومن الممكن تصميم الجدول 6-8 بحيث يبيّن لفترة معينة، المراكز الافتتاحية في بداية الفترة، والمعاملات وغيرها من التدفقات (فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم) خلال الفترة، والمراكز الختامية في نهاية الفترة لما أصدرته أو تحتفظ بها الوحدات المؤسسية المقيمة من أوراق مالية، وحسب الوحدات المؤسسية غير المقيمة.

6-119 وبالنسبة للمقيمين، يوصى بعرض البيانات في شكل غير موحد. وهذا يعني الإبلاغ عن مراكزها ومعاملاتها وعن فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم بين القطاعات (الخلايا المظللة باللون الرمادي وذات الخطوط المائلة).

6-120 وتظهر حيازات الأوراق المالية لغير المقيمين (تجاه القطاعات المقيمة، كجهات إصدار) في شكل مراكز في الميزانية العمومية للعالم الخارجي (وضع الاستثمار الدولي)، وكمعاملات مالية في الحساب المالي للعالم الخارجي (جانبا من ميزان المدفوعات)، وكفروق إعادة تقييم أو تغيرات أخرى في حجم الأصول في حسابات التراكم للعالم الخارجي (الخلايا ذات الخطوط المتقاطعة في عمود غير المقيمين في الجدول 6-8). وتنعكس إصدارات الأوراق المالية من طرف غير المقيمين (تجاه القطاعات المقيمة، كقطاعات حائزة) في الصف الذي يتضمن خلايا ذات خطوط متقاطعة.

6-121 وكما هو مبين أيضاً في الجدول 6-8، فإن حيازات غير المقيمين من الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين ليست مشمولة (الخلايا السوداء). وليس لتلك الأصول صلة بالموضوع من زاوية الاقتصاد الوطني. وبصفة عامة، فإن الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لا تُصدر تلك الأدوات المالية.

6-122 وبالنسبة لكل نوع من الأوراق المالية (كمركز أو كتدفق)، يكون لإطار مَن وإلى من تنتقل الأدوات المالية بُعدان:

(أ) إقامة المدين/المصدر وقطاعه وقطاعه الفرعي؛

(ب) إقامة الدائن/الحائز وقطاعه وقطاعه الفرعي.

6-123 ويتطلب إطار مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية جداول ثلاثية الأبعاد تغطي تفاصيل الورقة المالية، والمدين/المصدر، والدائن/الحائز⁽¹⁵⁶⁾. وتبيّن تلك الجداول المراكز والمعاملات وغيرها من التدفقات، مصنفة تقاطعياً بحسب القطاع المدين والقطاع الدائن.

6-124 وعلى سبيل المثال، يمثل الجدول 6-9 عرضاً لبيانات المعاملات في الأوراق المالية بحسب انتقال السندات من طرف إلى آخر. وهو من نفس نوع الجدول 6-8 ويبيّن، على سبيل المثال، في عموده الرابع أن الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية اقتنت سندات دين قدرها 275 (صافية من السندات المتصرف فيها)؛ وهذا الاقتناء يعكس زيادة في مطالباتها على الشركات غير المالية (65)، والشركات المالية (43)، والحكومة العامة (124)، والعالم الخارجي (43).

الجدول 6-9

المعاملات المالية في سندات الدين (غير الموحدة) في شكل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية

جميع الحائزين	غير المقيمين	المقيمون					الحائز بحسب الإقامة والقطاع المقيم	
		جميع المقيمين	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	شركات مالية	الشركات غير المالية	جهة الإصدار بحسب الإقامة والقطاع المقيم	
147	24	123	65	5	23	30	الشركات غير المالية	المقيمون
106	28	78	43	2	22	11	شركات مالية	
276	54	222	124	6	25	67	القطاع الحكومي	
529	106	423	232	13	70	108	جميع المقيمين	
108		108	43	19	12	34		غير المقيمين
637	106	531	275	32	82	142		جميع جهات الإصدار

6-125 ويشير الجدول 6-9 في الصف الأول، على سبيل المثال، إلى أن من نتائج المعاملات في الفترة المرجعية، إصدار الشركات غير المالية لسندات دين قدرها 147 (صافية من الاستردادات). وازدادت خصومها في هذا الشكل تجاه الشركات غير المالية الأخرى بمقدار

(156) يمكن اعتبار الجانب المتعلق بالسلاسل الزمنية لإطار مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بُعداً رابعاً.

30، وتجاه الشركات المالية بمقدار 23، وتجاه القطاع الحكومي بمقدار 5، وتجاه الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بمقدار 65، وتجاه العالم الخارجي بمقدار 24. وعلى العكس من ذلك، لم تُصدر الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أدوات مالية.

6-126 ويعرض الجدول 6-9 أيضا المعاملات في حيازات سندات الدين داخل القطاعات المقيمة (الخلايا ذات الخطوط المائلة). فقد أصدرت الشركات غير المالية، على سبيل المثال، سندات دين قدرها 30 تحتفظ بها وحدات مؤسسية أخرى في نفس القطاع. وهذه المعاملات لا تكون مشمولة عندما تتوحد المعاملات بين القطاعات. فإذا توحدت المعاملات لكل قطاع مقيم، فإن الجدول لن يُظهر عندئذٍ إلا المعاملات بين مختلف القطاعات المقيمة وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي، ولكنه لن يُظهر المعاملات داخل نفس القطاع المقيم⁽¹⁵⁷⁾.

6-127 وتنعكس المعاملات في سندات الدين التي هي في حوزة المقيمين والصادرة عن غير مقيمين في الصف "غير المقيمين". ومقدارها 108. وتظهر المعاملات في سندات الدين التي هي في حوزة غير مقيمين والصادرة عن مقيمين في الصف "غير المقيمين". ومقدارها 106. ولا تظهر في الجدول المعاملات في سندات الدين التي هي في حوزة غير مقيمين والصادرة عن غير مقيمين (الخلايا السوداء).

6-128 ويبين الجدول 6-9 أيضا، أن جميع المعاملات في سندات الدين التي هي في حوزة مقيمين (تجاه جهات إصدار مقيمة وغير مقيمة) (531)، وتلك التي هي بحوزة غير مقيمين (تجاه جهات إصدار مقيمة) (106) هي معاملات تساوي، بحكم تعريفها، جميع المعاملات في سندات الدين الصادرة عن مقيمين (تجاه حائزين مقيمين وغير مقيمين) (529) وفي سندات الدين الصادرة عن غير مقيمين (تجاه حائزين مقيمين) (108). ومجموع مقدارها 637. ويعرض الجدول 6-10 الجدول 6.9 في شكل سلسلة زمنية.

6-129 ويمكن تجميع جداول مماثلة للمراكز وفروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول.

6-130 ودرجة تعقّد جداول مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية يحددها ما يُختار من تفاصيل لسندات الدين (حسب الفئة الفرعية، والمركز والمركز الفرعي) وللدائنين والمدنيين (حسب الإقامة، والقطاع، والقطاع الفرعي).

(157) تشير المجموع بحسب جهة الإصدار إلى الإصدارات والاسترداد فقط. وتشير المجموع بحسب الحائز إلى الإصدارات والاسترداد والمعاملات في السوق الثانوية.

الجدول 6-10

المعاملات المالية في سندات الدين في شكل مَبَّن وإلى مَبَّن تنتقل تلك السندات،
وفي شكل سلسلة زمنية

$t+n$...	$t+1$	t	المعاملة	
صافي المقتنيات من سندات الدين					
الشركات غير المالية					
			30	شركات غير مالية	صادرة عن
			11	شركات مالية	
			67	القطاع الحكومي	
			108	جميع المقيمين	
			34	غير المقيمين	
			142	جميع جهات الإصدار	
شركات مالية					
			23	شركات غير مالية	صادرة عن
			22	شركات مالية	
			25	القطاع الحكومي	
			70	جميع المقيمين	
			12	غير المقيمين	
			82	جميع جهات الإصدار	
القطاع الحكومي					
			5	شركات غير مالية	صادرة عن
			2	شركات مالية	
			6	القطاع الحكومي	
			13	جميع المقيمين	
			19	غير المقيمين	
			32	جميع جهات الإصدار	
الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية					
			65	شركات غير مالية	صادرة عن
			43	شركات مالية	
			124	القطاع الحكومي	
			232	جميع المقيمين	
			43	غير المقيمين	
			275	جميع جهات الإصدار	
جميع المقيمين					
			123	شركات غير مالية	صادرة عن
			78	شركات مالية	
			222	القطاع الحكومي	
			423	جميع المقيمين	
			108	غير المقيمين	
			531	جميع جهات الإصدار	

$t+n$...	$t+1$	t	المعاملة	
غير المقيمين					
			24	شركات غير مالية	صادرة عن
			28	شركات مالية	
			54	القطاع الحكومي	
			106	جميع المقيمين (= جميع المصدرين)	
جميع الحائزين					
			147	شركات غير مالية	صادرة عن
			106	شركات مالية	
			276	القطاع الحكومي	
			529	جميع المقيمين	

131-6 ويؤدي الجمع بين هذه التفاصيل إلى عدد كبير من العلاقات في جداول مَمَّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية، لا سيما وأنه قد يلزم عرض البيانات في شكل مراكز وتدفقات. وعليه، فإن الاختيار بحسب الفئة الفرعية للورقة المالية، والقطاع والقطاع الفرعي هو أمر أساسي.

4 - حسابات مَمَّن وإلى مَمَّن

132-6 ينطوي تجميع حسابات مَمَّن وإلى مَمَّن تنتقل الأدوات المالية على استخدام المعلومات النظرية⁽¹⁵⁸⁾. والمبدأ الأساسي هو أنه ينبغي، في أي تدفق أو رصيد تشترك فيه وحدتان مؤسستين، جمع المعلومات من الوحدة التي يتسم فيها ذلك الجمع بأكبر قدر من الكفاءة. فعلى سبيل المثال، يمكن الحصول على المعلومات عن الفوائد التي تدفعها شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، من عدد صغير نسبياً من المؤسسات المالية، مقارنة بالعدد الكبير من الأسر المعيشية. ويعني استخدام معلومات الأطراف المقابلة استخدام أرصدة السلع الأساسية في حسابات السلع والخدمات والإنتاج لسد الثغرات. ولمعلومات الأطراف المقابلة أهمية خاصة في سياق فصلي توجد فيه على الأرجح ثغرات.

133-6 وأحد العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار هو أنه ليس بمقدور مقدمي البيانات دائماً جمع البيانات المتعلقة بتصنيف الأطراف المقابلة، إذا لم تكن لديهم معلومات كافية، أو إذا لم يكونوا قد حصلوا على الإذن للقيام بذلك.

134-6 وبيانات الحساب المالي والميزانية العمومية المالية هي عادة من أكثر بيانات القطاعات اكتمالاً. وبيانات الميزانية العمومية و/أو بيانات المعاملات هي في كثير من الأحيان بيانات سبق جمعها من شركات مالية. وإذا صُنِّفت الأطراف المقابلة في كل معاملة، أو أصل أو

(158) من الجدير بالملاحظة أنه ينبغي استخدام نفس مبادئ التجميع، من قبيل التقييم والتوقيت والتصنيف، مع الدائنين والمديين على حد سواء، مما قد يؤدي إلى اختلافات في الإحصاءات الأولية.

خصم، بحسب القطاع المؤسسي، فإن هناك أساساً قويا لتجميع البيانات عن جميع القطاعات، وليس فقط عن الشركات المالية نفسها.

6-135 وبالإضافة إلى ذلك، تبين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، المعاملات، والأصول، والخصوم بين المقيمين وغير المقيمين ممن ليسوا شركات مالية. وينبغي أيضا توجيه الاهتمام إلى المعاملات المالية وأرصدة الأصول والخصوم غير المدرجة في قطاع الشركات المالية وبيانات ميزان المدفوعات، مثل حصص ملكية الأسر المعيشية في الشركات والعلاقات المالية المباشرة بين الشركات غير المالية.

5 - مبدأ المتعامل مقابل مبدأ الدائن/المدين⁽¹⁵⁹⁾

6-136 هناك نوعان من المعاملات المالية في سندات الدين أو سندات الملكية. النوع الأول، وهو إصدارات الأوراق المالية واستردادها، ويقوم به عادة المدين (أو المصدر) ودائن واحد (الحائز). أما النوع الثاني، فهو المعاملات في الأسواق الثانوية وتتشرك فيه ثلاث وحدات مؤسسية: الدائنان اللذان يتبادلان الورقة المالية، والوحدة المؤسسية التي تمثل تلك الورقة التزاما عليها. وفي بعض الأحيان، كما هو الحال في تحمّل دين، يمكن أن تتمثل الوحدات المؤسسية الثلاث في طرفين مدينيين ودائن واحد.

6-137 ومشاركة الأطراف الثلاثة تعقد قيد معاملات السوق الثانوية، لأن المراكز بين المصدر والبائع، وبين المصدر والمشتري تتغير.

6-138 ويمكن بالتالي قيد معاملتي مالية بين وحدتين مؤسستين بوصفهما حائزتين لورقة مالية (وحدتان دائنتان)، مثل تغيير في ملكية ورقة نقدية بين الوحدة المؤسسية ألف، الحائز الأصلي، والوحدة المؤسسية باء، الحائز الجديد، في قطاع (فرعي) مختلف عن ألف، إما:

(أ) كتغير في ملكية الورقة المالية بين الدائنين مع تصنيف بنود القيد في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، للمدين، مما يعكس أن الدائن ينتمي الآن إلى قطاع مختلف. وفي هذا النهج، تقيد معاملتي السوق الثانوية في الحسابات باعتبارها معاملة وحيدة مصحوبة بتعديل تصنيفي؛ أو

(ب) كإقفاء المطالبة (الورقة المالية) للدائن ألف على المدين وإنشاء مطالبة (ورقة مالية) للدائن باء على المدين. وفي هذا النهج، يقيد تبادل الأصول في السوق الثانوية كمعاملتين.

(159) يشرح الفصل الخامس نهج المدين/الدائن في قيد الفوائد المستحقة، وهو يختلف عن مبدأ المدين/الدائن الموصوف هنا في سياق المحاسبة على أساس مبنٍ وإلى من تتنقل الأدوات المالية.

139-6 ويشدد النهج الأول على العقد بين الدائنين (مبدأ المتعامل) في حين يشدد النهج الثاني على العقد بين المدين والدائنين (مبدأ المدين/الدائن)، على النحو المبين في الشكل 6-1.

(أ) مبدأ المتعامل

140-6 يسجل مبدأ المتعامل التغير في ملكية أصل مالي (أو تغير المدين في حالة تحمّل دين) في حسابات المتعاملين (أطراف المعاملة) المعنيين، ولكن ليس في حساب المدين (أو الدائن عندما تتحمل وحدة مؤسسية التزامات وحدة أخرى).

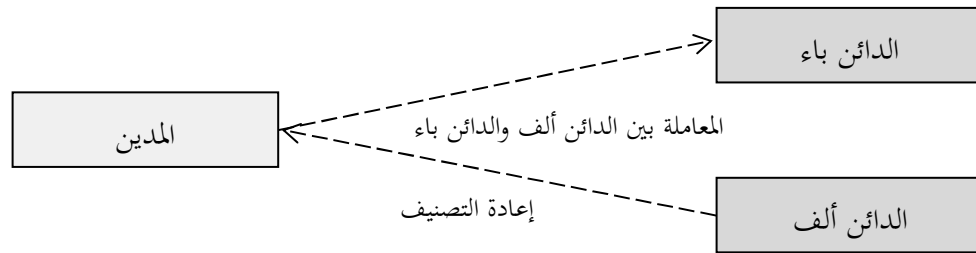
141-6 وبالتالي، فإن تطبيق مبدأ المتعامل ينطوي على قيد التغير في ملكية ورقة مالية بدون اعتبار لمشاركة المدين.

الشكل 6-1

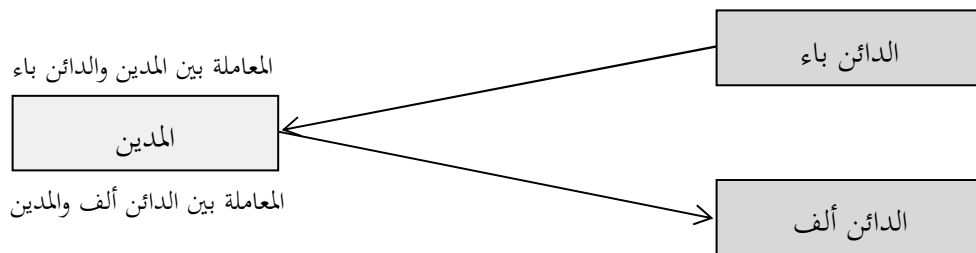
مبدأ المتعامل ومبدأ الدائن/المدين

المعاملات المالية

(أ) مبدأ المتعامل



(ب) مبدأ المدين/الدائن



142-6 على سبيل المثال، عندما تشتري أسرة معيشية من شركة مالية ورقة مالية صادرة عن شركة غير مالية، فإن ذلك يقيد وفق مبدأ المتعامل كمعاملة وحيدة في أوراق مالية، على النحو المبين في الجدول 6-11 (أي بين شركة مالية وأسرة معيشية)، بدون انعكاس لتغير في الملكية في حساب المدين، بوصفه مُصدر الورقة المالية (الشركة غير المالية).

الجدول 6-11

قيد اقتناء أسرة معيشية لسندات دين من شركات مالية وفق مبدأ المتعامل

الأصول المالية	الخصوم	الأصول المالية	الخصوم
الشركات غير المالية		الأسر المعيشية	
+ التغييرات الأخرى في الخصوم تجاه الأسر المعيشية		- العملة	+ سندات الدين
- التغييرات الأخرى في الخصوم تجاه الشركات المالية		شركات مالية	
		+ العملة	- سندات الدين

6-143 ولكي ينعكس التغيير في القطاع الدائن المقابل في حساب المدين، تقيّد إعادة تصنيف للدائن في حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول للشركة غير المالية المدينة. والمعاملات العديدة التي تجري للأوراق المالية في السوق الثانوية تتطلب العديد من عمليات إعادة التصنيف تلك، وهو ما لا يساعد في التحليل. ولذلك، ففي حين أن مبدأ المتعامل يناسب قيد المعاملات والمراكز بدون مراعاة للعلاقة بين المدين والدائن، فإن تطبيقه غير مستصوب في سياق إطار مَمَّ وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

6-144 ويتطلب تطبيق مبدأ المتعامل بيانات عن المعاملات الفردية، بما في ذلك معلومات عما يلي:

- طرفا المعاملة (أي الحائز ألف والحائز باء)؛
- نوع الورقة المالية المعنية وقيمتها؛
- المصدر.

6-145 وينتج عن جمع البيانات عن المعاملات الفردية قدر كبير من المعلومات الإحصائية التفصيلية، نظرا لحجم تداول الأوراق المالية في أي يوم من الأيام. والمعلومات عن طرفي المعاملة (المتعاملين) متاحة لدى أمناء الحفظ أو أسواق الأوراق المالية⁽¹⁶⁰⁾. وإذا لم تتوافر بيانات عن المعاملات فإنه لا يمكن تحديد سوى مراكز حملة الأوراق المالية. وبناء على ذلك، فإن نظم جمع الإحصاءات لا توفر عادة بيانات مفصلة عن المعاملات، وتعتمد بدلا من ذلك على بيانات المراكز⁽¹⁶¹⁾.

(160) لكن تطبيق نهج المتعامل يؤدي في كثير من الحالات إلى توليد بيانات عن المعاملات مع السماسرة وغيرهم من الوسطاء، وليس عن معاملات مع حملة الأوراق المالية "النهائين".

(161) تسجل بعض الاقتصادات بيانات المعاملات تسجيلا مباشرا، ويكون ذلك عادة على أساس صافي الأصول أو الخصوم، على نحو ما يطلبه دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، فيما يتعلق بمعاملات الحافظة. ويمثل تسجيل تلك البيانات صعوبة من الناحية العملية.

(ب) مبدأ المدين/الدائن

146-6 يسجل مبدأ المدين/الدائن معاملة بين وحدتين مؤسستين في حسابات طرفي المعاملة، ويسمح أيضا بتسجيل التغير لدى الدائن في الحساب المالي للمدين (أو، وفي حالة تحمّل دين، تسجيل. التغير لدى المدين في الحساب المالي للدائن).

147-6 وبالتالي، عندما تتغير ملكية الورقة المالية، يسجل مبدأ المدين/الدائن الرابطتين كمعاملتين ماليتين. وعندما تتبع مؤسسة مالية ورقة مالية صادرة عن شركة غير مالية إلى أسرة معيشية، يقيد الحساب المالي للشركة غير المالية إصدار أوراق مالية إلى أسرة معيشية وسدادا مقابلا إلى شركة مالية. وتقيد المعاملات المالية التي تشترك فيها ثلاث وحدات مؤسسية على النحو المبين في الجدول 12-6 أدناه.

الجدول 12-6

قيد اقتناء أسر معيشية لسندات دين من شركات مالية وفق مبدأ المدين/الدائن

الأصول المالية	الخصوم
الشركات غير المالية	
+ العملة	
	+ سندات الدين تجاه الأسر المعيشية
- العملة	
	- سندات الدين تجاه الشركات المالية

الأصول المالية	الخصوم
الأسر المعيشية	
- العملة	
	+ سندات الدين تجاه الشركات غير المالية
الشركات المالية	
+ العملة	
	- سندات الدين تجاه الشركات غير المالية

148-6 ومن الواضح أن بيع وحدة مؤسسية (المدين) مقيمة أو غير مقيمة لورقة مالية إلى وحدة مؤسسية أخرى (مقيمة أو غير مقيمة) (الدائنان) يوافق تعريف المعاملة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (تبادل قيمة اقتصادية بين مشتركين راغبين). وهي عملية لا يمكن اعتبارها إعادة تصنيف لا من وجهة نظر المشتري ولا من وجهة نظر البائع.

149-6 ويتطلب تماثل المعاملة بين حائزي الأصول ومُصدري الخصوم أن يعامل المصدر الحدث كمعاملة مالية (استرداد متزامن، وإصدار جديد، وإصدار صاف بترصيد إلى الصفر).

150-6 ومما يبرر هذا النهج أيضا، الشروط الضمنية أو الصريحة التي قبلها المصدر عند إنشاء الورقة المالية. وعندما يتطلب الإصدار من المدين تسجيل مالكي الأوراق المالية في سجل خصوم الدائن، يُبلغ الدائنان المدين بالتغير في الملكية ويعترف المدين، بتسجيله الحدث، بمعاملة السوق الثانوية. وفي حالة إصدار سندات لحاملها (أي بدون شرط التسجيل)، يسدد المصدر

لحامل السند قيمته في تاريخ الاستحقاق بصرف النظر عن عدد المعاملات التي قد تكون جرت في السوق الثانوية، معترفا ضمينا بمعاملات السوق الثانوية. ويعاد توجيه مسار معاملة السوق الثانوية عن طريق المدين، مما يعكس اعتراف الدائن ضمينا أو صراحة بالمعاملة.

المثال العملي 6-1 القيد التفصيلي للأوراق المالية وفق مبدأ المدين/الدائن⁽¹⁶²⁾

6-151 تكون البيانات عن المراكز متاحة عادة مع المعلومات عن الحائز (الدائن باء) وعن المدين للأوراق المالية في نقطة زمنية معينة، ولكن ليس عن طرف المعاملة الذي اشترت منه الأوراق المالية (الدائن ألف).

6-152 ويمكن عندئذ استخلاص المعاملات، وفق القيم المتبقية، كالفرق بين المراكز في بداية الفترة وفي نهايتها، ناقصا أي تدفقات أخرى:

$$Transactions_t = Position_t - Position_{t-1} - Revaluations_t - Other\ changes\ in\ volume_t$$

6-153 واستنادا إلى المعلومات المتاحة عن المراكز، يتوافق هذا النهج مع مبدأ المدين/الدائن. ويتجلى هذا في الجدول التالي. للدائن باء في $t-1$ المركزين التاليين في سندات الدين: 10 تجاه المدين 1 و 20 تجاه المدين 2. ويتغير المركزان إلى 12، تجاه المدين 1، وإلى 10 تجاه المدين 2 في النقطة الزمنية t . ويُفترض أنه لم تحدث في تلك الفترة فروق إعادة تقييم أو أي تغييرات أخرى في الحجم. واستنادا إلى هذا الافتراض، فإن صافي اقتناء الدائن باء لسندات الدين هو $2+$ تجاه المدين 1 و $10-$ تجاه المدين 2.

6-154 ووفق مبدأ المدين/الدائن، يقيّد صافي مقتنيات المدين باء من سندات الدين تجاه المدين 1 ($2+$) كإقتناء لسندات دين صادرة حديثا عن المدين 1. وبشكل متماثل، يُعتبر أن المدين 1 استرد سندات دين بقيمة 2 كان يحملها الدائن ألف.

6-155 وينبغي في الوقت نفسه قيد اقتناء صاف قدره $10-$ (كتصريف) للدائن باء واسترداد سندات دين من طرف المدين 2. ويُعتبر أن المدين 2 أصدر إصدارا جديدا لسندات دين بقيمة 10 اشتراها الدائن ألف.

6-156 والملاحظ أنه لم تحدث معاملات في تلك الفترة بين المدين والدائنين. بل أن أربع معاملات (واحدة بين كل مدين وكل من الدائنين) احتسبت، وأنها تحل محل المعاملات الفعلية للسوق الثانوية في سندات الدين من طرف الحائزين. ويؤدي ذلك إلى الحفاظ على الصلة بين بيانات المعاملات وبين التغيير في بيانات مراكز مَمَّ وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

(162) انظر أيضا كتيب إحصاءات سندات الدين، الجزء 2.

الفصل 6 - من جدول متعلق بالتمويل والاستثمار إلى حسابات مالية وميزانيات عمومية تكشف انتقال مَمَّن وإلى من تنتقل التدفقات

الجدول 13-6

القيد التفصيلي وفق مبدأ المدين/الدائن

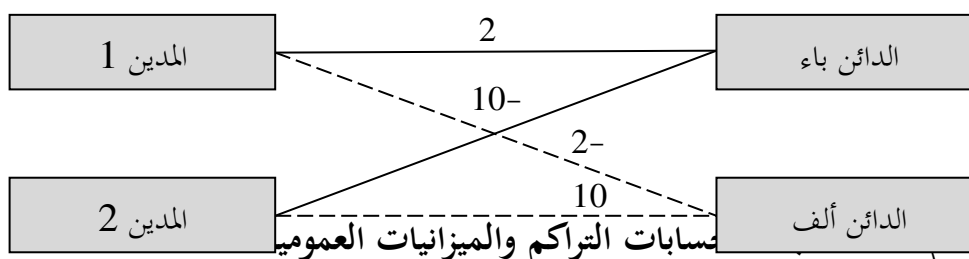
المجموع	الدائن باء	الدائن ألف	الدائن (الحائز)		المدين (المصدر)
			1	2	
15	10	5	المركز في نهاية الفترة السابقة	1	المدين 1
صفر	2	2-	صافي الاقتناء خلال الفترة الجارية	2	
-	-	-	فرق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	3	
-	-	-	التغييرات الأخرى في الحجم خلال الفترة الجارية	4	
15	12	3	المركز في نهاية الفترة الجارية	5	
35	20	15	المركز في نهاية الفترة السابقة	1	المدين 2
صفر	10-	10	صافي الاقتناء خلال الفترة الجارية	2	
-	-	-	فرق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	3	
-	-	-	التغييرات الأخرى في الحجم خلال الفترة الجارية	4	
35	10	25	المركز في نهاية الفترة الجارية	5	
50	30	20	المركز في نهاية الفترة السابقة	1	المجموع
صفر	8-	8	صافي الاقتناء خلال الفترة الجارية	2	
-	-	-	فرق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	3	
-	-	-	التغييرات الأخرى في الحجم خلال الفترة الجارية	4	
50	22	28	المركز في نهاية الفترة الجارية	5	

157-6 ويوضح الشكل 6-2 المعاملات المقيدة في هذا المثال وفق مبدأ المدين/الدائن.

158-6 وتتألف مجموعة المعلومات المطلوبة لتطبيق مبدأ المدين/الدائن مما يلي: (أ) قاعدة بيانات لفرادى سندات الدين تسمح بتحديد كل إصدار لسند دين (معلومات عن المدين وعن الدائن الأولي)؛ (ب) الصلة بين قاعدة بيانات فرادى سندات الدين وبين الاحصاءات المناسبة عن حيازات سندات الدين التي تتعقب التغيرات في مراكز سندات الدين للدائنين وتتضمن معلومات عن فرادى المدينين.

الشكل 2-6

المعاملات وفق مبدأ المدين/الدائن



هاء -

159-6 إن نظام حسابات التراكم والميزانيات العمومية الموصوف إلى حد الآن هو نظام ذو بعدين، أساسا. وحسابات التراكم والميزانيات العمومية محدودة من حيث إنها لا تكشف إلا جزئيا عن القطاعات الأطراف المقابلة في المعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغيرها من التغيرات في الحجم، ومراكز الميزانية العمومية. أي أنه بالرغم من أنها تبين ما هي القطاعات التي تكتسب أصولا مالية، وما هي الأصول المالية التي تتعامل فيها، فإنها لا تحدد القطاعات التي أصدرت تلك الأصول. وبالمثل، ففي حين أنها تسمح بتحديد القطاعات المقترضة الصافية، وتبين كيفية اقتراضها، فإن الحسابات لا تُظهر أي القطاعات تكتسب أدوات الاقتراض أو تحتفظ بها. ونفس الشيء ينطبق على فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول. وبالتالي فإنها لا تعطي صورة كاملة عن التدفقات ذات الصلة في الاقتصاد.

160-6 ومن أجل فهم كامل للتدفقات والأرصدة المالية، من المهم معرفة ليس فقط أنواع الالتزامات التي يستخدمها قطاع ما في تمويل أنشطته، وإنما أيضا القطاعات التي توفر ذلك التمويل. وكثيرا ما يكون من الضروري أيضا تحليل المعاملات المالية بين القطاعات الفرعية لقطاع ما، مثل الشركات المالية والقطاع الحكومي.

161-6 وتشمل النظم المتعددة الأبعاد للحسابات التقسيمات بحسب الأداة المالية، والقطاع المدين والقطاع الدائن، اللازمة لعرض تفصيلي بحسب مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية - إما مصمم لكامل الاقتصاد الوطني، أو لقطاعات مؤسسية محددة.

162-6 ولتجميع حسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية ، يجب جمع المعلومات عن الأطراف المقابلة بالنسبة لمختلف الأدوات المالية التي تحتفظ بها وتحملها القطاعات المؤسسية، مثل الودائع، والقروض، والأوراق المالية، والأسهم، بما في ذلك أشكال حصص الملكية الأخرى.

163-6 ووفقاً للمبدأ الداعي إلى الحصول على المعلومات عن تفاصيل مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية من أكثر المصادر الإحصائية موثوقة، فإنه ينبغي استخدام البيانات المستمدة من مختلف النظم المحاسبية، معدلة بمعلومات إحصائية مأخوذة من أسواق رأس المال.

164-6 وفي العادة لا تتوافر معلومات مقابلة فصلية وتفصيلية عن الشركات غير المالية والأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ويمكن استخلاص معلومات جزئية عن تفاصيل مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية من إحصاءات مالية أخرى.

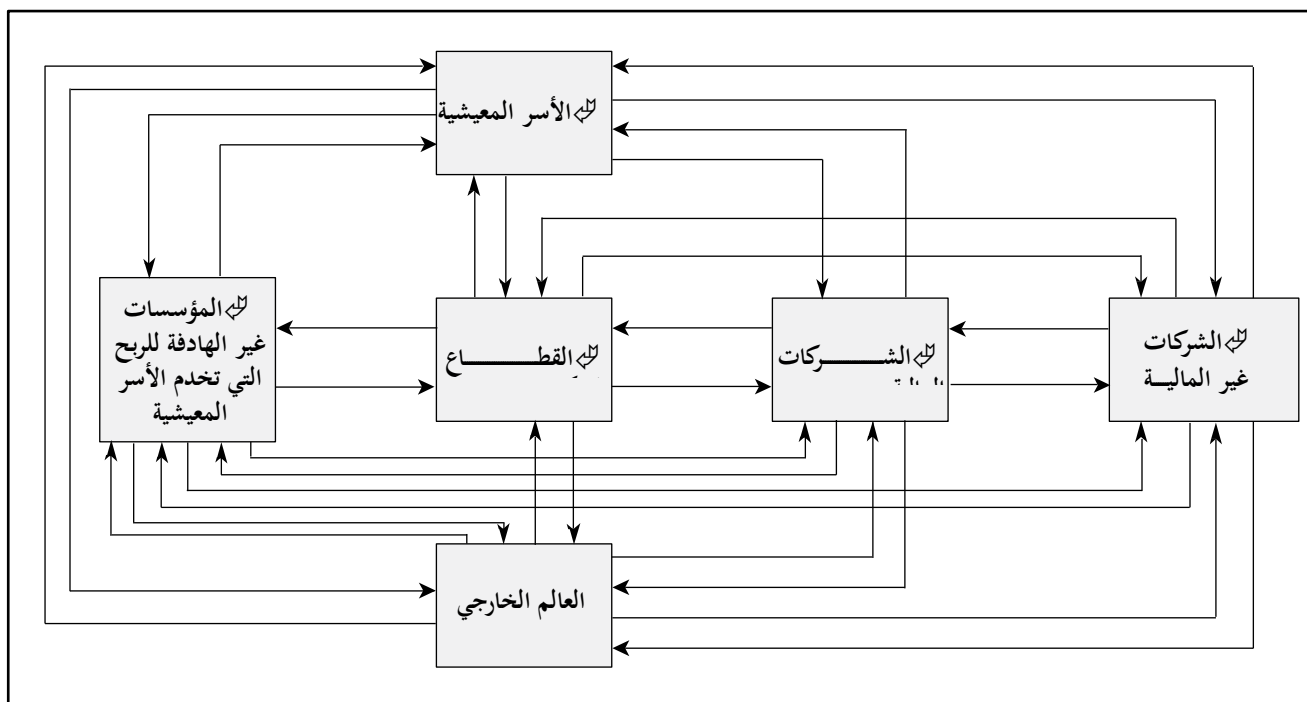
165-6 وتسمح حسابات مَمَّن وإلى مَن بتعقب علاقات المدين/الدائن بين القطاعات المؤسسية لأنها تُظهر عادة المعاملات، والتدفقات الأخرى، ومراكز الميزانية العمومية مصنفة تقاطعياً بحسب القطاع المدين والقطاع الدائن. ويوضح الشكل 6-3 معاملات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية في شكل تدفقات إلى الداخل وإلى الخارج، بالنسبة لأداة مالية واحدة، بين خمسة قطاعات مقيمة والعالم الخارجي.

166-6 وبغية استخلاص حسابات مَمَّن وإلى مَن، يجب تجميع البيانات على أساس مبدأ القيد الرباعي. ويتيح العرض تحليلاً لمن يمول مَن، وبأي مقدار، وباستخدام أي أداة. وفيما يتعلق بتوزيع الدخل، يسمح العرض أيضاً بتعقب من يدفع (أو يتلقى) الدخل، مثل الفوائد، وإلى مَن (أو مَمَّن).

167-6 ويؤدي تعميم نظام محاسبة مبني على القيد الرباعي إلى نظام حسابات يعرض تفاصيل مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية. ويتطلب هذا النظام تحديد خمسة أبعاد: نوع الحساب (الميزانية العمومية، وحساب المعاملات، وحساب إعادة التقييم، وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول)، وفئة الأدوات، والقطاع المدين، والقطاع الدائن، والفترة الزمنية أو النقطة الزمنية المحددة.

الشكل 6-3

معاملات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بين القطاعات الخمسة والعالم الخارجي لأداة مالية واحدة



ملاحظة: تشير الأسهم داخل القطاعات المقيمة إلى المعاملات بين القطاعات. وهذه المعاملات لا تظهر، بحكم تعريفها، بالنسبة للعالم الخارجي.

6-168 ولفترة محددة أو في نقطة زمنية محددة، يُعتبر استخدام نظام رباعي الأبعاد من المعادلات الخطية وسيلة مناسبة لعرض حسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

6-169 فعلى سبيل المثال، وبالنظر فقط إلى نوع واحد من الحسابات، هو الحساب المالي، ولفترة زمنية واحدة، ومعاملة مالية $F(i)$ في الفترة الزمنية t بين مدين $D(j)$ مقيم في الاقتصاد الوطني $e(k)$ ينتمي إلى قطاع $s(l)$ ودائن $C(m)$ مقيم في نفس الاقتصاد الوطني $e(k)$ وينتمي إلى قطاع $s(m)$ ، تكون المعادلة كالتالي:

$$F(i) = F(i)_t (D(j)_{e(k),s(l)}, C(m)_{e(k),s(m)})$$

1 - العناصر التي تحدد درجة تعقّد حسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية

6-170 إن درجة تعقّد نظام لحسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية في فترة زمنية أو في نقطة زمنية محددة مسألة تحددها الأبعاد الأربعة لنظام الحسابات المذكورة أعلاه:

(أ) نوع الحساب؛

(ب) الفئة أو الفئة الفرعية للأداة المالية؛

(ج) القطاع أو القطاع الفرعي للمدين؛

(د) القطاع أو القطاع الفرعي للدائن.

171-6 ويمكن، نظرياً، الجمع بين الأنواع الأربعة من حسابات الأرصدة، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، والفئات الثماني للأدوات، والقطاعات الخمسة، والعالم الخارجي، في جدول من 152 خلية (4×8×6×6). وإذا ما ارتفع عدد فئات الأدوات إلى 16 وعدد القطاعات إلى 13 فإن الجدول سيتضمن (نظرياً) 10 816 خلية. (الجدول 6-14).

الجدول 6-14

عدد الخلايا التي ينبغي تجميعها في مجموعة كاملة من حسابات مَبْن وإلى مَبْن تنتقل الأدوات المالية

عدد الأدوات المالية				عدد القطاعات/القطاعات الفرعية المؤسسية المدنية والدائنة
16	8	3	2	
256	128	48	32	2
576	288	108	72	3
2 304	1 152	432	288	6
4 096	2 048	768	512	8
10 816	5 408	2 028	1 352	13

2 - الخصائص المحددة للأدوات المالية

172-6 يتسم أي نظام مكتمل يعرض مَبْن وإلى مَبْن تنتقل الأدوات المالية بدرجة كبيرة من التعقيد الناتج عن تعدد واختلاف أبعاده، حتى لو عومل العالم الخارجي وبعض القطاعات غير المالية بوصفها قطاعات موحدة. بيد أن الخصائص التي تنفرد بها بعض الأدوات المالية تنطوي على بعض القيود التي تسهم نوعاً ما في تقليل درجة تعقّد نظام الحسابات المالية. فعلى سبيل المثال، تجري المعاملات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة بين حائز لتلك الأصول المالية، هو المصرف المركزي أو الحكومة المركزية، بوصفه السلطة النقدية، والعالم الخارجي.

173-6 والمعاملات في العملة تكون إما إصدارات عملة من طرف السلطات النقدية أو معاملات بين حائزي العملة. وعادة ما يُصدر المصرف المركزي العملة في شكل أوراق نقدية، في حين تُصدر الحكومة المركزية العملة عادة في شكل قطع نقدية. والعملة المتداولة، سواء كانت محلية أو أجنبية، تستخدمها جميع القطاعات الحائزة للأموال كوسيلة للمعاملات، المالية أو غير المالية، وأيضاً كمخزن للقيمة. وفي العادة تشترك في المعاملات في الودائع مؤسسات الائتمان،

المقيمة وغير المقيمة، كقطاعات مدينة، وجميع القطاعات، المقيمة وغير المقيمة، كأصحاب ودائع. وإلى حد ما، يمكن للحكومة المركزية أن تتحمل أيضا ودائع.

6-174 وتجري المعاملات في سندات الدين والأسهم وحصص الملكية الأخرى عادة بين الشركات، المالية أو غير المالية، كوحدات مؤسسية مُصدرة وكحائزة لتلك الأدوات المالية. ويمكن أن تكون الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مَحْوَلَة قانونيا لإصدار الأوراق المالية. وفي حالة الأسر المعيشية، يمكن إصدار سندات دين لتمويل شراء مساكن. وتُصدر الحكومة سندات الدين.

6-175 وتحمل جميع القطاعات عادة تلك الأدوات المالية، التي تُتداول منها في الأسواق الثانوية سندات الدين، والأسهم المسجلة في البورصة، وبعض أنواع أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. وأخيرا، تكون المعاملات في احتياطات التأمين الفنية، بحكم تعريفها، بين الأسر المعيشية كحاملة لوثائق التأمين وبين مُصدر تلك الوثائق. ويمكن أن يكون المصدر شركة، وأيضا وحدة حكومية. وترد هذه القيود في الخلايا المظللة في الجدول 6-15.

6-176 ويعرض الجدول 6-16 جميع المعاملات المالية الممكنة لأداة مالية (i) F في فترة زمنية بين قطاعات مقيمة (S11 إلى S15)، والاقتصاد الوطني (S1) العالم الخارجي (S2). وترد المعاملات في مصفوفة يمثل فيها كل صف التدفقات أو الأرصدة من القطاعات المدينة إلى القطاعات الدائنة، وتمثل الخلايا في كل عمود التدفقات أو الأرصدة من القطاعات الدائنة إلى القطاعات المدينة.

6-177 وترد المعاملات المالية داخل القطاعات في الخلايا القطرية الرئيسية للمصفوفة. وهناك استثناء بالنسبة للعالم الخارجي، يتمثل في عدم تقسيمه أيضا إلى قطاعات مؤسسية في هذا الجدول. ويُعامل العالم الخارجي كقطاع، أي أنه موحد، بحكم التعريف.

الجدول 6-15

القيود التي تفرضها الخصائص المحددة للأدوات المالية (في الخلايا المظللة)

المجموع	S2	S1	S14/S15	S13	S12	S11	المعاملات	S11	S12	S13	S14/S15	S1	S2	المجموع
							صافي تحمّل الخصوم							
							الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							
							العملة والودائع							
							سندات الدين							
							القروض							
							حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار							

6-180 والميزانية العمومية المالية على أساس مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية لقطاع مؤسسي أو للعالم الخارجي هي امتداد للميزانية العمومية المالية غير الموحدة. وهي تبيّن، بالإضافة إلى ذلك، تفاصيل الأصول المالية بحسب القطاع المدين وتفاصيل الخصوم بحسب القطاع الدائن. وهي تقدم، بالتالي، معلومات عن العلاقات بين الأطراف المدينة والدائنة، في شكل عرض متسق مع حساب المعاملات المالية بحسب المدين/الدائن.

6-181 ويسمح وضع حساب للمعاملات المالية والميزانية العمومية المالية على أساس مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بوضع حسابات أخرى على ذلك الأساس. وتكمن قيمة هذه المعلومات أساسا في فروق إعادة التقييم، لأنها تسمح بالتحديد الكمي لأثار مختلف أسعار الأصول المقاسة لقطاعات معينة على قطاعات أخرى⁽¹⁶³⁾.

3 - المعاملات المالية بين وحدتين مؤسسيين كدائنة ومدينة

6-182 بالنسبة للعديد من المعاملات المالية بين وحدتين مؤسسيين، يتمثل المدينون والدائنون عادة في أطراف المعاملات. فعلى سبيل المثال، تمنح شركة تلقي ودائع (الدائن، S122) قرضا (F4) إلى شركة غير مالية (المدين، S11). وينشأ عن تحويل الودائع (F21) اقتناء صاف لأصول مالية من طرف شركة تلقي الودائع، وتحمل صاف لخصوم من طرف الشركة غير المالية.

شركات تلقي الودائع (S122)	
الخصوم	الأصول المالية
	- الودائع القابلة للتحويل (F21)
	+ القروض (F4)

الشركات غير المالية (S11)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ الودائع القابلة للتحويل (F21)
+ القروض (F4)	

6-183 ونفس الشيء ينطبق إذا كانت وحدة حكومة مركزية (المدين، S1311)، مثلا، تصدر سندات (F32)، تقتنيها في البداية أسرة معيشية (الدائن، S14).

الأسر المعيشية (S14)	
الخصوم	الأصول المالية
	- الودائع القابلة للتحويل (F21)
	+ سندات دين طويلة الأجل (F32)

الحكومة المركزية (S1311)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ الودائع القابلة للتحويل (F21)
+ سندات دين طويلة الأجل (F32)	

(163) ينبغي الموازنة بين قواعد التقييم المحاسبية التي تستخدمها مختلف الوحدات المؤسسية في الميزانيات العمومية، المالية منها وغير المالية.

184-6 وتقييد المعاملات في الحساب المالي لقطاع مؤسسي مقيم أو للعالم الخارجي. وفي الحالات التي تكون فيها المعاملة ونظيرتها معاملتين ماليتين، فإنهما قد تغيران مجاميع الوحدتين ذات الصلة لكل من الأصول والخصوم المالية أو لحفاظة الأصول والخصوم المالية. وبالتالي، فإن المعاملات المالية التي لها معاملات مالية مقابلة تؤدي إما إلى: (أ) ارتفاع أو انخفاض متزامن في الأصول والخصوم المالية لطرفي المعاملة كليهما؛ أو (ب) تبادل للأصول المالية بين طرفين (انظر الجدول 6-17). ويمكن لأطراف المعاملات أن تكون وحدات مؤسسية مقيمة أو غير مقيمة.

185-6 وثمة مثال آخر هو قيام شركة غير مالية بإعادة شراء أسهم مسجلة في البورصة. ويُفترض أن أسرة معيشية تحتفظ بأسهم مسجلة في البورصة (انظر الجدول 6-18).

186-6 وتنطوي المعاملات في كثير من الأحيان على مبادلة أصل مالي بآخر بدون تبادل للعملة أو لودائع قابلة للتحويل. وتشمل تلك العمليات، على سبيل المثال، تحويل أسهم غير مسجلة في البورصة إلى أسهم مسجلة في البورصة، أو تحويل ودائع أخرى إلى ودائع قابلة للتحويل، أو سندات دين طويلة الأجل إلى أسهم مسجلة في البورصة. وهي تثير مسألة ما إذا كان ينبغي معاملة التحويلات كمعاملات مالية أو كتغييرات أخرى في حجم الأصول. وفي الحسابات المالية على أساس مَمَّن وإلى مَمَّن تنتقل الأدوات المالية، ينبغي معاملة التحويل بوصفه معاملتين ماليتين، أي استرداداً لأسهم غير مسجلة في البورصة، وإصداراً لأسهم مسجلة في البورصة.

الجدول 6-17

المعاملات المالية التي تقابلها معاملات مالية أخرى

مبادلة أصل مالي بآخر

شركات تلقي الودائع (S122)	
الخصوم	الأصول المالية
	- ودائع قابلة للتحويل (F21)
	+ القروض (F4)

ارتفاع متزامن للأصول والخصوم المالية

الأسر المعيشية (S15)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ ودائع قابلة للتحويل (F21)
	+ القروض (F4)

مبادلة أصل مالي بآخر

شركات تلقي الودائع (S122)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ ودائع قابلة للتحويل (F21)
	- ائتمان تجاري (F9)

انخفاض متزامن للأصول والخصوم المالية

الأسر المعيشية (S15)	
الخصوم	الأصول المالية
	- ودائع قابلة للتحويل (F21)
	- ائتمان تجاري (F9)

مبادلة أصل مالي بآخر

شركات تلقي الودائع (S122)	
---------------------------	--

مبادلة أصل مالي بآخر

الأسر المعيشية (S15)	
----------------------	--

شركات تلقي الودائع (S122)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ ودائع قابلة للتحويل (F21)
	- حصص ملكية (F51)

ارتفاع متزامن للأصول والخصوم المالية

الأسر المعيشية (S15)	
الخصوم	الأصول المالية
- ائتمان تجاري (F9)	- ودائع قابلة للتحويل (F21)
	+ حصص ملكية (F51)

مبادلة أصل مالي بآخر

شركات تلقي الودائع (S122)	
الخصوم	الأصول المالية
+ سندات دين (F3)	+ ودائع قابلة للتحويل (F21)

الأسر المعيشية (S15)	
الخصوم	الأصول المالية
- ائتمان تجاري (F9)	- ودائع قابلة للتحويل (F21)
	+ سندات دين (F3)

الجدول 6-18

المعاملات المالية في الأسهم المسجلة في البورصة، على أساس ممتن وإلى من إعادة شراء أسهم مسجلة في البورصة من طرف شركة غير مالية من أسرة معيشية

الشركات غير المالية (S11)	
الخصوم	الأصول المالية
- أسهم مسجلة في البورصة اقتنتها أسرة معيشية (F511)	- ودائع قابلة للتحويل (F21)

الأسر المعيشية (S15)	
الخصوم	الأصول المالية
	+ ودائع قابلة للتحويل (F21)
	- أسهم مسجلة في البورصة صادرة عن شركة غير مالية (F511)

4 - المعاملات المالية في الأسواق الثانوية

6-187 تسمح الحسابات المالية على أساس ممتن وإلى من تنتقل الأدوات المالية، أيضا، بإظهار الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الثانوية وآثارها. وتشمل المعاملات المالية في الأسواق الثانوية أساسا الأوراق المالية (سندات الدين، والأسهم المسجلة في البورصة، أو أسهم صناديق الاستثمار) أو المشتقات المالية، ويمكن لملكية هذه الأدوات أن تتغير بدون تدخل مباشر من المدين. وتؤدي هذه الأنواع من المعاملات إلى قيود محاسبية على جانب الدائن لكل من طرفي المعاملة وأيضا على جانب المدين. وكمثال على ذلك، شراء أسرة معيشية لسند صادر عن الحكومة المركزية تحتفظ به شركة غير مالية.

الجدول 6-19

المعاملات المالية في سندات الدين على أساس ممتن وإلى من إصدار الحكومة المركزية لسند دين طويل الأجل

الحكومة المركزية (S1311)

الشركات غير المالية (S11)

الفصل 6 - من جدول متعلق بالتمويل والاستثمار إلى حسابات مالية وميزانيات عمومية تكشف انتقال مَمَّن وإلى من تنتقل التدفقات

الحكومة المركزية (S1311)	
الأصول المالية	الخصوم
+ ودائع قابلة للتحويل (F21)	+ سند دين اقتنته شركة غير مالية (F31)

الشركات غير المالية (S11)	
الأصول المالية	الخصوم
- ودائع قابلة للتحويل (F21)	
	+ سند دين صادر عن الحكومة المركزية (F31)

بيع شركة غير مالية لسند طويل الأجل صادر عن الحكومة المركزية إلى أسرة معيشية

الحكومة المركزية (S1311)	
الأصول المالية	الخصوم
- ودائع قابلة للتحويل (F21)	- سند دين تصرف فيه شركة غير مالية (F31)
+ ودائع قابلة للتحويل (F21)	+ سند دين اقتنته أسرة معيشية (F31)

الشركات غير المالية (S11)	
الأصول المالية	الخصوم
+ ودائع قابلة للتحويل (F21)	
	- سند دين استعادته الحكومة المركزية (F31)

الأسر المعيشية (S15)	
الأصول المالية	الخصوم
- ودائع قابلة للتحويل (F21)	
	+ سند دين صادر عن الحكومة المركزية (F31)

188-6 وينعكس إصدار الحكومة المركزية لسند دين طويل الأجل في الحسابات المالية على النحو المبين في الجزء الأول من الجدول 6-19. ويظهر البيع من شركة غير مالية إلى أسرة معيشية في الجزء الثاني من الجدول.

189-6 وفي إطار الحساب المالي لانتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر، تشمل المعاملات المقابلة في السوق الثانوية معاملتين: الأولى، بين شركة غير مالية (بائع الورقة المالية) والحكومة المركزية باعتبارها المدين (مسترد الورقة المالية)، والثانية بين الأسر المعيشية (مشتري الورقة المالية) والمدين (المصدر الجديد للورق المالية) لكي تعكس التغيير في الملكية في حساب الحكومة المركزية.

5 - المتغيرات النقدية في نظام حسابات ثلاثي الأبعاد

190-6 من شأن وجود نظام ثلاثي الأبعاد لحسابات التراكم والميزانيات العمومية، يبيّن تفاصيل قطاع الشركات المالية وفئات الأصول والخصوم المالية، على النحو المحدد في نظام الحسابات القومية لعام 2008، والبنود المقابلة، أن يتيح إمكانية تحديد القيم النقدية الإجمالية. ويمكن بالتالي تحليل

التطورات النقدية في أوسع إطار مالي ممكن وبطريقة تسمح بسهولة بإظهار صلتها بالتطورات الاقتصادية المسجلة في حسابات الإنتاج والدخل.

6-191 وتشمل الجاميع النقدية الرصيد النقدي بالمفهوم الواسع، والتغيرات في ذلك الرصيد. وهي تنعكس في تطورات ما يسمى بمقاييلات النقود بالمفهوم الواسع، التي تُشتق باستخدام بعض المتطابقات المحاسبية. وجميع البلدان تقيس التطورات النقدية، وكثيرا ما يُعتبر النمو النقدي متصلا بالتطورات في النشاط الاقتصادي و - على المدى الطويل - في التضخم، أو أن النمو النقدي يتضمن معلومات قيمة بشأن الاستقرار المالي. وهناك عدة تعاريف ممكنة للنقود بالمفهوم الواسع؛ ومن المرجح أن يكون الخيار الوطني لذلك التعريف قائما على التجربة، تبعا لأي قياس أو أي قياسات تكون أنسب للتطورات في الاقتصاد الوطني.

6-192 ويمكن وضع هذا النظام الثلاثي الأبعاد لتحديد ذوي الصلة من الحائزين، والمصدرين، والأصول المالية، ولتمييز ضمن الحائزين بين القطاعات المالية وغير المالية، نظرا إلى أنه يمكن أن تُحدث حيازاتهم آثارا مختلفة في النشاط الاقتصادي والتضخم. ويُفترض أن العالم الخارجي محايد ماليا. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على الحكومة المركزية. فالأصول المالية كمتغيرات نقدية تُعتبر متضمنة لعملة (صادرة عن المصرف المركزي)؛ وودائع سائلة لدى المصرف المركزي وشركات أخرى لتلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وأدوات دين قصيرة الأجل قابلة للتسويق صادرة عن القطاع المصدر للنقود (وكلاهما بأجال استحقاق أولية تصل إلى سنة واحدة)؛ والأسهم أو الوحدات الصادرة عن صناديق سوق المال. وبالمثل، تُحدّد مقابلات النقود في الإطار الثلاثي الأبعاد، مثل الائتمان المحلي، وصافي الأصول الخارجية لمصدري النقود⁽¹⁶⁴⁾.

(أ) القطاع المصدر للنقود وعلاقته مع القطاعات الحائزة للنقود

6-193 تشمل القطاعات الفرعية المتمثلة في المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، وصناديق سوق المال (S123) جهات الوساطة المالية التي توجّه من خلالها سياسة المصرف المركزي النقدية إلى الوحدات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد. وبالتالي، فإن هذه المجموعة من القطاعات الفرعية للشركات المالية تُحدّد على أساس القياسات المطبقة على النقود بالمفهوم الواسع. وهي تدعى المؤسسات المالية النقدية (القطاع المصدر للنقود)، وقد تشمل أو لا تشمل صناديق سوق المال، تبعا لكيفية تعريف النقود بالمفهوم الواسع. وفي المقابل، تغطي

(164) انظر أيضا تعريف القطاعات الحائزة للنقود، والقطاعات المصدرة للنقود، والقطاعات المحايدة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها (الفقرة 6-193).

القطاعات الحائزة للنقود عادة جميع القطاعات المؤسسية المقيمة باستثناء المؤسسات المالية النقدية والحكومة المركزية⁽¹⁶⁵⁾.

(ب) عناصر التوحيد

194-6 تسفر إزالة المعاملات المالية المجمعة، والتدفقات الأخرى، ومراكز الميزانية العمومية بين المؤسسات المالية النقدية المقيمة عن عرض موحد. ونظرا لمحدودية ممارسات القيد، فإن مجموع التدفقات والأرصدة النقدية بين المؤسسات المالية لا يكون بالضرورة "صفرا".

195-6 ويشير العرض الموحد أيضا إلى استقصاء شركات تلقي الودائع، وأيضا، في شكل موسع، إلى استقصاء الشركات المالية، بالشكل الذي طُوِّر في سياق الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، استنادا إلى استمارات الإبلاغ الموحدة. (انظر أيضا الفصل 9).

196-6 واستمارات الإبلاغ الموحدة يستخدمها معظم أعضاء صندوق النقد الدولي في تقديم بياناتهم النقدية إلى الصندوق. ومن مزايا تلك الاستمارات: (أ) تحسين إمكانية المقارنة بين البلدان في البيانات المالية؛ (ب) تحسين نوعية البيانات المالية، نظرا لأن التعاريف والمفاهيم المستخدمة في استمارات الإبلاغ الموحدة تستند إلى دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها؛ (ج) تحسين توقيت البيانات النقدية. ويوجد حاليا 137 بلدا مُبلغا تستعمل استمارات الإبلاغ الموحدة، منها 33 تُضمّن تقاريرها بيانات عن شركات مالية أخرى.

(165) انظر أيضا دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الفصل 6 بشأن تعريف القطاعات الحائزة للنقود، والقطاعات المصدرة للنقود، والقطاعات المحايدة.

مصادر البيانات المستخدمة في تجميع الحسابات المالية، وحسابات التدفقات الأخرى، والميزانيات العمومية المالية بحسب القطاع المؤسسي

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008

الفصل 18، إعداد وتقديم الحسابات

الفصل 27، روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة

دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014

كتيب إحصاءات سندات الدين

ألف - مقدمة

7-1 يقدم الفصل 7 وصفا تفصيليا لمختلف مصادر البيانات المستخدمة لتجميع الحسابات المالية وحسابات التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي. وينبغي إدراج البيانات المستمدة من تلك المصادر في الحسابات. وكخطوة أولى، يُجمع معا البيانات عن مختلف القطاعات المؤسسية، وتجمعات قطاعات الشركات المالية، وفئات محددة لأدوات مالية، مثل الأوراق المالية والقروض.

7-2 ويتطلب تجميع حسابات القطاع المؤسسي استخدام عدة مصادر إحصائية، يُجمع معظمها في البداية لأغراض أخرى (البيانات الأساسية) وتمثل هذه اللبنة الأساسية عادة في بيانات عالية التواتر مستمدة من الإحصاءات النقدية والمالية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، أو من إحصاءات مالية الحكومة. كما تدمج النظم المتقدمة للحسابات أيضا بيانات عن حيازات الأوراق المالية من ميزانيات الشركات، أو من استقصاءات الأسر المعيشية، إذا كانت حسنة التوقيت وتفصيلية بما فيه الكفاية.

7-3 ويمكن جمع البيانات من خلال استبيانات مصممة خصيصا للأغراض الإحصائية. بيد أن معظم مصادر البيانات ليست مصممة للأغراض الإحصائية و/أو لتجميع الحسابات المالية، وحسابات التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية. وهي تُجمع عادة لأغراض رقابية أو تنظيمية أو ضريبية. ومن الأمثلة على ذلك بيانات الميزانية العمومية لشركات تلقي الودائع باستثناء

المصرف المركزي، التي تجمعها المصارف المركزية أو وكالات الإشراف في سياق سياساتها النقدية و/أو مهامها الرقابية. ونفس الشيء ينطبق على مصادر أخرى، مثل إحصاءات مالية الحكومة أو إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التي تُجمع بغرض تحليل السياسات الضريبية أو الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

4-7 ويمكن بالتالي اعتبار الحسابات المالية، وحسابات التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية بحسب القطاع، ناتجا من نواتج مختلف مصادر البيانات المستخدمة كلبينات أساسية. وهي تُعتبر أيضا نظاما متكاملا للحسابات قائما على إطار منهجي على النحو المبين في المعايير الإحصائية الدولية مثل نظام الحسابات القومية لعام 2008.

5-7 ويعني استخدام هذه المصادر الإحصائية بوصفها لبنات أساسية في تجميع الحسابات والميزانيات العمومية أن هذه الحسابات تعتبر "بنية فوقية منهجية" تضفي محفزات تيسر توحيد مختلف الإحصاءات المالية. ومن الأمثلة على ذلك التغييرات التي أدخلت في الإحصاءات النقدية والمالية لتنقيح التصنيف القطاعي للوحدات المؤسسية، وتحسين تعاريف وتقسيمات الأصول والخصوم المالية أو تعديل الأساليب المتبعة في تقييم البيانات المصدرية.

باء - جمع البيانات المالية

1 - مقدمة

6-7 تُجمع مصادر البيانات المالية بثلاث طرائق مختلفة:

(أ) مباشرة من البيانات المقدمة عن كل وحدة مؤسسية؛

(ب) وغير مباشرة بالنسبة لوحدة مؤسسية من خلال الوحدة المقابلة؛

(ج) ومن قواعد البيانات الجزئية عن فرادى الأدوات المالية.

7-7 والبيانات الإحصائية المستخدمة لأغراض تجميع حسابات القطاع المؤسسي هي عادة تلك المجموعة مباشرة من كل من الوحدات المؤسسية أو من حفظة البيانات الذين يجمعونها نيابة عن زبائنهم.

8-7 وينبغي عادة أخذ البيانات المالية من مصادرها المباشرة وفي شكل غير موحد. وأنسب طريقة لذلك هي الحصول على بيانات المعاملات والتدفقات الأخرى والأرصدة بشكل مفصل تفصيلا كافيا بحسب فئة الأداة المالية، والوحدة المقابلة. ويتيح ذلك، لكل قطاع ولكل فئة من الأدوات المالية، تقسيم البيانات عن المعاملات، والتدفقات الأخرى، والأرصدة، إزاء الوحدات المؤسسية:

(أ) داخل نفس القطاع الفرعي، أو القطاع؛

(ب) إزاء القطاعات المقيمة الأخرى؛

(ج) إزاء العالم الخارجي.

9-7 وتعلق تلك البيانات المالية أساسا بما يلي:

(أ) الإحصاءات النقدية والمالية؛

(ب) إحصاءات موازين المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛

(ج) إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاعات غير المالية الأخرى.

(أ) الإحصاءات النقدية والمالية

10-7 قد تتطلب أغراض التحليل عرضا منفصلا للقطاعات المالية الرئيسية الثلاثة، وهي المؤسسات المالية النقدية، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، وبقية الشركات المالية. وبالنسبة لقطاع الشركات المالية، قد يكون من المفيد أيضا التمييز بين صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال وبين المؤسسات المالية الأخرى.

11-7 وتتسم البيانات المصدرية المستمدة من الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية عادة بالتفصيل من حيث الودائع، والقروض، وسندات الدين، والأسهم، مع ما يقابل ذلك من تفاصيل عن آجال الاستحقاق، وعملة التقويم، والقطاع المقابل. وتسمح هذه البيانات بتجميع المجاميع النقدية والمقابلات الرئيسية للنقود بالمفهوم الواسع.

12-7 ويمكن أن تكون بيانات الميزانيات العمومية متاحة من سلطات الإشراف في الوقت المناسب عن شركات التأمين والمعاشات التقاعدية⁽¹⁶⁶⁾ وعن شركات مالية أخرى، مثل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال. بيد أن تلك البيانات لا تشمل الشركات المالية التي لا تخضع لإشراف. ويمكن جمع تلك البيانات من خلال استقصاءات تجريها المصارف المركزية أو المكاتب الإحصائية الوطنية.

13-7 وتُستمد البيانات الإحصائية المتعلقة بإصدارات وحيازات سندات الدين وسندات الملكية لمختلف القطاعات المؤسسية أحيانا من قواعد بيانات فرادى سندات الدين. ويمكن أيضا تكملة البيانات المأخوذة مباشرة من المؤسسات المالية بيانات من القطاعات المقابلة، مثل

(166) قد تكون هذه البيانات متاحة سنويا فقط، مع توقيت مناسب يدوم تسعة أشهر، وتغطية تقتصر على الميزانيات العمومية.

تلك المتعلقة بالقروض التي تمنحها الشركات المالية إلى القطاع الحكومي، وإلى الشركات غير المالية أو إلى العالم الخارجي.

(ب) إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

7-14 يتسم عرض البيانات الفصلية منفصلة بالنسبة لقطاع العالم الخارجي في إطار حسابات القطاع المؤسسي بأهمية أساسية. وتمثل البيانات المصدرية الأساسية لهذا العرض في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التي ينبغي أن تكون متسقة تماما مع مجموعات البيانات المتاحة عن القطاعات المقيمة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التحول في النهج الوظيفي المطبق على بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي إلى التفصيل بحسب الأداة المالية⁽¹⁶⁷⁾.

7-15 ويمكن القيام بتحسين تدريجي لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بإدراج تفاصيل إضافية، كإظهار القيود المدينة والدائنة بصورة منفصلة، مثلا، أو بيان التفاصيل الجغرافية للأطراف المقابلة الرئيسية.

7-16 ويعكس وضع الاستثمار الدولي الميزانية العمومية المالية للاقتصاد الوطني؛ ويتعلق ذلك أيضا بتفاصيل التغييرات في وضع الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى معاملات ميزان المدفوعات، يتأثر وضع الاستثمار الدولي بتغيرات التقييم في الأصول والخصوم المالية نتيجة تطورات الأسعار وأسعار الصرف، وبعض التأثيرات الأخرى على المبلغ القائم من الأصول والخصوم الخارجية.

(ج) إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاعات غير المالية الأخرى

7-17 في حين لا تكاد توجد أية بيانات مصدرية فصلية متاحة عن الشركات غير المالية والأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، فإنه يمكن استخلاص حسابات فصلية تفصيلية للحكومة العامة ولقطاعاتها الفرعية.

7-18 وتقدم الحسابات الحكومية، على أساس شهري أو فصلي في معظم الأحيان، معلومات هامة عن أنشطة الحكومة ومراكزها، وتدعم، بالتالي، تحليل السياسات المالية والنقدية. وتشكل الحسابات الحكومية للبيانات الرئيسية لحسابات القطاع المؤسسي. وهي تقدم معلومات رئيسية تُستخدم في تحليل تطورات محددة في التمويل الحكومي. وتلك البيانات مفيدة بشكل خاص في الرصد والتنبؤات الضريبية، وتساعد أيضا على تحسين نوعية وتوقيت الحسابات الحكومية بشكل عام، بما في ذلك البيانات السنوية.

(167) انظر أيضا الجدول 7-1 (الجدول 26-6 من نظام الحسابات القومية لعام 2008).

7-19 ولتحقيق فهم أفضل للعلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة الشهرية والحسابات المالية وغير المالية الحكومية الفصلية، يجب تحليل العلاقات بين الإيرادات والنفقات، وصافي الإقراض/صافي الاقتراض، ومقابلتها المالية. وفي العديد من الحالات، يتطلب ذلك تحويل البيانات النقدية الشهرية أو الفصلية إلى بيانات على أساس الاستحقاق. ويتعلق ذلك أيضا بالصلة بين المعاملات المالية، والتدفقات الأخرى، وبنود الميزانية العمومية للحكومة.

2 - البيانات المجمعة مباشرة من الوحدات المؤسسية

7-20 تتمثل البيانات المجمعة مباشرة من الوحدات المؤسسية أساسا في بيانات الميزانيات العمومية للشركات المالية المقيمة ووحدات القطاع الحكومي.

7-21 وتتعلق الإحصاءات النقدية والمالية بالبيانات المجمعة شهريا أو فصليا من المؤسسات المالية النقدية لأغراض السياسات النقدية. ويجمعها عادة المصرف المركزي أو وكالة الإشراف في سياق سياساتهما النقدية و/أو مهامهما الرقابية.

7-22 وبغية توفير تغطية إحصائية شاملة لقطاع الشركات المالية ككل، يمكن للمصارف المركزية أو سلطات الإشراف أن تجمع أيضا بيانات عن شركات مالية أخرى، مثل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، وأحيانا عن مجموعات محددة من الوسطاء الماليين، مثل المؤسسات المالية القائمة بتوريق الأصول المالية.

7-23 وتُجمع بيانات مالية الحكومة لأغراض رصد الميزانية وتحليل السياسة المالية. وفي حين أن البيانات الميزانية تكون عادة عالية التواتر، فإن البيانات الحكومية الأخرى ليست متوافرة دائما في الوقت المناسب تماما، وهي تفتقر أحيانا إلى التغطية الجيدة، لا سيما ما يتعلق منها بالحكومات المحلية.

7-24 وتُجمع إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على أساس شهري أو فصلي من طرف المصارف المركزية أو المكاتب الإحصائية الوطنية. وتؤخذ تلك البيانات عادة من قواعد بيانات جزئية تتضمن إحصاءات عن المعاملات عبر الحدود ومراكز الشركات غير المالية المقيمة.

7-25 ولا يوجد عادة سوى قدر محدود من البيانات المالية عن الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ وهي بيانات تُجمع مباشرة.

(أ) الإحصاءات النقدية والمالية

7-26 أهم مصدر مباشر لتجميع الحسابات المالية، وحسابات التدفقات الأخرى، والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي، هي الإحصاءات النقدية والمالية.

27-7 وتعلق الإحصاءات النقدية والمالية في الغالب ببيانات الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية. وهذه المؤسسات هي المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، وصناديق سوق المال (S123). وهي تتلقى ودائع أو تُصدر أوراقا مالية، أو تمنح قروضا، أو تستثمر في الأوراق المالية لحسابها الخاص. ويحتفظ المصرف المركزي بقائمة كاملة بالمؤسسات المالية النقدية ويمكنه نشرها.

28-7 وتتضمن الإحصاءات النقدية والمالية التي يجمعها ويصنفها عادة المصرف المركزي معلومات مفصلة عن المجاميع النقدية العامة، وعناصرها (الأوراق النقدية، والعملات المعدنية، والودائع القابلة للتحويل، والأدوات القابلة للتداول القصيرة الأجل) ومقابلاتها (ولا سيما الائتمانات الممنوحة من المؤسسات المالية النقدية والتزاماتها الطويلة الأجل). وتُحسب المجاميع النقدية ومقابلاتها من الميزانية العمومية الموحدة للمؤسسات المالية النقدية.

29-7 وفي حين أن البيانات المصدرية تُجمع من الميزانيات العمومية الشهرية أو الفصلية، فإن البيانات عن المعاملات تُستخلص كفروق في الأرصدة مع تعديل يراعي التغيرات في أسعار الصرف، وفروق إعادة التقييم الأخرى، وعمليات إعادة التصنيف، وأي تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم.

30-7 وبعض المفاهيم في الإحصاءات النقدية والمالية لا تتطابق دائما مع تلك الموجودة في الحسابات الوطنية. وتتصل الاختلافات عادة بالفوائد المستحقة، وتصنيف الصكوك المالية، وبتقييم بنود الميزانية العمومية، لا سيما على جانب الخصوم المالية.

المثال العملي 7-1 حساب المعاملات الشهرية على أساس المبالغ القائمة

31-7 تُحسب المعاملات الشهرية من الفروق الشهرية في المبالغ القائمة مع تعديلات تراعي التدفقات الأخرى. وهذه هي فروق إعادة التقييم (تغيرات في أسعار الصرف وغيرها من فروق إعادة التقييم) وتغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم.

32-7 إذا كانت L تمثل المبلغ القائم في نهاية الشهر t ، و E_t^M تعديل التغير في سعر الصرف، و V_t^M تعديلات إعادة التقييم الأخرى، و C_t^M تعديل إعادة التصنيف، و O_t^M التعديل الناتج عن أي تغير آخر في حجم الأصول والخصوم في الشهر t ، تكون صيغة المعاملة F_t^M في الشهر t

$$\text{كالتالي: } F_t^M = (L_t - L_{t-1}) - E_t^M - V_t^M - C_t^M - O_t^M$$

33-7 وبالمثل، تكون المعاملات الفصلية F_t^Q ، لربع السنة المنتهي في الشهر t كالتالي:

$$F_t^Q = (L_t - L_{t-1}) - E_t^Q - V_t^Q - C_t^Q - O_t^Q$$

34-7 وبالنسبة للمجموعات الفصلية التي تتوافر عنها ملاحظات شهرية، يمكن استقاء المعاملات الفصلية كمجموع معاملات الثلاثة أشهر في ذلك الربع من السنة.

الإحصاءات المتعلقة بالمصرف المركزي

35-7 تستند الإحصاءات المتعلقة بالمصرف المركزي إلى المحاسبة الداخلية ونماذج الإبلاغ التي يضعها المصرف المركزي ويستخدمها في تحليل السياسة النقدية. وتوجد عروض إحصائية دورية عن الإحصاءات تمتد من الإحصاءات اليومية والأسبوعية إلى البلاغات الفصلية والسنوية. وتكتسي عروض الميزانيات العمومية الشهرية والفصلية أهمية خاصة بالنسبة للحسابات المالية وحسابات التدفقات الأخرى والميزانيات العمومية. ويمكن تصنيف الميزانيات العمومية الفصلية بحسب الأداة المالية والقطاع المؤسسي وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008.

36-7 ويسمح تقديم البيانات عن المعاملات المتراكمة (عند توافرها) بقيم المعاملات، وعن الأرصدة بأسعار السوق بتقسيم التغيرات التي تطرأ على الأرصدة إلى معاملات مالية وتدفقات أخرى، هي في الأساس فروق إعادة تقييم.

الإحصاءات عن شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي

37-7 تمثل الإحصاءات الفصلية أو الشهرية عن شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي جانبا هاما من الحسابات المالية الفصلية وحسابات الميزانيات العمومية. وعادة ما تكون البيانات موزعة بحسب الأداة المالية، وأجل الاستحقاق الأصلي، والعملة، وموزعة جزئيا بحسب القطاع المقابل والإقامة. ويمكن أن تكون مجموعات البيانات المتاحة مناسبة جدا لتجميع مراكز الميزانية العمومية بالنسبة للودائع، والقروض وإلى حد ما لسندات الدين وسندات الملكية التي تصدرها وتحتفظ بها تلك المؤسسات (168).

38-7 والبيانات عن المعاملات لا تُجمع عادة بشكل مباشر، بل تُستخلص من التغيرات في الأرصدة مع إدخال تعديلات تزيل الآثار الناتجة عن غير المعاملات. ولذلك الغرض، يمكن أيضا جمع بيانات عن التعديلات الشهرية أو الفصلية. ويمكن أن تشمل تلك البيانات عمليات التصنيف وإعادة التقييم التي لا تتعلق بالتغيرات في أسعار الصرف.

الإطار 1-7

الربط بين الحسابات الوطنية، والحسابات التجارية، والبيانات الرقابية

ينصب التركيز هنا على الحسابات الوطنية بتعريفها الواسع: أي البيانات المقاسة والمسجلة وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008 والأدلة ذات الصلة. ومع ذلك، قد يكون من المفيد توضيح الفارق بين الحسابات القومية، والحسابات التجارية، والبيانات الرقابية.

(168) جمع البيانات عن التوريق مهم أيضا. ويمكن تكييف خطط جمع الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية، أو وضع خطط جديدة لجميع البيانات عن الشركات المالية القائمة بتوريق الأصول المالية (المقابلات العادية للمؤسسات المالية النقدية في عمليات التوريق) بهدف تقديم معلومات إحصائية عن تلك العمليات والتطورات التي تحدث للقروض التي تم توريقها. وللإطلاع على المزيد من المعلومات عن التوريق، انظر الفصل الرابع.

وتتميز المعايير الإحصائية الدولية بوضوح بين المقيمين وغير المقيمين وبين القطاعات المؤسسية. وهي تميز أيضا بشكل دقيق بين المعاملات وبين غيرها من التدفقات (فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى) المتصلة بالأصول والخصوم.

وتطبق المعايير الإحصائية في أعداد عدّة في المجال الإحصائي، بما في ذلك الحسابات المتكاملة للقطاعات المؤسسية، والإحصاءات النقدية، وغيرها من البيانات المتعلقة بالمؤسسات والأسواق المالية التي تُجمع وتصنّف أساسا لأغراض السياسة النقدية. وبالتالي، وعلى سبيل المثال، فإن الإحصاءات النقدية، والمجاميع النقدية المستمدة منها، تشمل الميزانيات العمومية، والمعاملات وغيرها من التدفقات النقدية لمؤسسات مصنفة على أنها مؤسسات مالية نقدية،⁽¹⁾ مقيمة في البلد المعني، بصرف النظر عن موقع مكاتبها الرئيسية. وهذه البيانات لا تشمل المعلومات الإحصائية عن أنشطة الفروع الأجنبية للمؤسسات المالية النقدية المقيمة. ولا تشمل كذلك أنشطة فروع المؤسسات المالية النقدية، التي ليست هي نفسها مؤسسات مالية نقدية، مثل شركات التأجير المالي أو مقدمى الائتمان الاستهلاكي. وتلك الكيانات هي جهات وساطة مالية (غير نقدية) "أخرى"، علما بأن الإحصاءات لا تدمج المعاملات وغيرها من التدفقات، ولا تجمع بين وحدات مؤسسية تنتمي لقطاعات مختلفة أو ذات إقامة مختلفة.

وتركز البيانات الإحصائية المستخدمة لأغراض الإشراف والاستقرار المالي على أعمال كامل المؤسسة المشرف عليها. وتلك البيانات تتصل بمشكل المجموعات المالية، والتكتلات والشركات المتعددة الجنسيات، وهي بالتالي توحد عبر الحدود الوطنية لكي تشمل أيضا أعمال فروع المصارف الأجنبية، ويمكن توحيدها عبر القطاعات لتشمل أعمال الفروع المالية التي هي نفسها شركات تلقي ودائع أو مؤسسات مالية نقدية.

ومحتوى المعلومات يختلف بعض الشيء. فبالرغم من أن المشرفين يستخدمون التمييزات القطاعية والأدوات المالية المفصلة المبلغ عنها للأغراض الإحصائية، فإنهم مهتمون كثيرا بقياس المخاطر (مثل مخاطر الطرف المقابل، أو مخاطر السوق). وقد تشمل البيانات الرقابية معلومات من خارج الميزانية العمومية أو بيانات عن الضمانات؛ وقد يؤدي ذلك إلى تصنيفات قطاعية مختلفة. وفيما يتعلق بالتقييم، تسجل القروض بالقيم الإجمالية في الإحصاءات النقدية وفي الحسابات القومية، في حين أن القيم الصافية هي التي تطبق عادة في البيانات الرقابية.

وقد لا تكون للبيانات من النوع اللازم لأغراض الاستقرار المالي، ويفضل أن تكون بتواتر فضلى على الأقل بالنسبة للمجموعات المالية الكبيرة، صلة وثيقة ببيانات الميزانية العمومية المجمع عادة عن المؤسسات المالية النقدية وأنواع أخرى من الشركات المالية.

(أ) تشمل المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال.

الإحصاءات عن صناديق سوق المال

7-39 تستثمر صناديق سوق المال عائداتها أساسا في أدوات أسواق المال، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال. وأدوات الدين القابلة للتحويل، مثل سندات الخزانة، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية؛ والودائع المصرفية؛ والأدوات التي تسعى إلى تحقيق معدل عائدات يقارب أسعار الفائدة لأدوات سوق المال. وهي تصدر أسهم أو وحدات صناديق سوق المال مشابهة وظيفيا، أحيانا، للودائع القابلة للتحويل.

7-40 وبالنسبة لهذه الكيانات، يمكن جمع إحصاءات شهرية أو فصلية من مختلف مراكز الميزانيات العمومية، مع بعض التركيز على أسهم أو وحدات سوق المال بوصفها أصولا وخصوصا مالية، مفصلة بحسب القطاع المقابل والإقامة.

7-41 ويمكن الحصول أيضا على مجموعات أخرى من الإحصاءات المالية عن الشركات المالية التي ليست مؤسسات مالية نقدية ولكنها تخضع للتنظيم والإشراف، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال. وقد تكون هناك أيضا خطط محددة لجمع البيانات عن بقية الشركات المالية، مثل المؤسسات المالية القائمة بتوريق الأصول المالية، أو الشركات ذات الأغراض الخاصة، أو الشركات التابعة المالية⁽¹⁶⁹⁾.

(ب) الإحصاءات عن صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال

7-42 لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال أهمية خاصة بوصفها أنشطة استثمار جماعية تستثمر رأس مال (تُجمع من الجمهور عن طريق إصدار أسهم أو وحدات) في أصول مالية و/أو غير المالية. ويمكن أن تكون تلك الصناديق الاستثمارية مفتوحة أو مغلقة (صناديق استثمارية مفتوحة، وصناديق استثمارية مغلقة). وتستثمر بعض صناديق الاستثمار في صناديق أخرى (صناديق الصناديق)؛ والصناديق التحوطية نوع من صناديق الاستثمار التي تشمل مجموعة غير متجانسة من نظم الاستثمار الجماعي، ولها عادة حد أدنى مرتفع من الاستثمارات، وقواعد تنظيمية مخففة، ومجموعة واسعة من الاستراتيجيات الاستثمارية؛ وتستخدم صناديق أسهم رأس المال الخاص للاستثمار في سندات الملكية. وهي عادة شركات محدودة لا تتجاوز مدتها عشر سنوات (وكثيرا ما يكون ذلك بتمديد سنوي). وفي البداية، يقدم المستثمرون المؤسسيون التزاما غير ممول تجاه الشراكة المحدودة، يُنفذ فيما بعد خلال عمر الصندوق.

7-43 وتصنف صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال في القطاع الفرعي للشركات المالية S124. وثمة علاقة وثيقة بين صناديق سوق المال (S123) وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، والفئات الفرعية المقابلة في الأدوات المالية، أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال. والوحدات المؤسسية المصنفة ضمن هذين القطاعين الفرعيين للشركات المالية هي وحدها التي تُصدر أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال، على التوالي. فهي لا تُصدر أسهما مثل الشركات المالية أو الشركات غير المالية الأخرى. والحد الفاصل بين صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال وصناديق سوق المال يحدده التعريف المعتمد لصناديق سوق المال. وفي حالات كثيرة، يتحدد ذلك الحد الفاصل وفق التعاريف الموجودة المستخدمة للأغراض الإشرافية أو السياسة النقدية. والصناديق التي لا تستوفي معايير

(169) انظر اللوائح والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المصرف المركزي الأوروبي في هذا المجال.

صناديق سوق المال لأنها، مثلاً، تستثمر في أصول تغلب عليها السيولة، تستجّل بوصفها صناديق استثمار عدا صناديق سوق المال. ولذلك فإن المقارنات الدولية لصناديق سوق المال و/أو لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال ينبغي أن تأخذ في الحسبان الاختلافات الممكنة في التعاريف.

7-44 وتشير الإحصاءات المتعلقة بصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال إلى البيانات المجمعة عن تلك الكيانات بوصفها مُصدرة لأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. وتُدعى صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال أحياناً صناديق استثمار مشترك، أو صناديق استثمار مفتوحة، أو أنشطة استثمار جماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل.

7-45 ويمكن لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال أن تنشأ كالتالي: (أ) في إطار قانون العقود (مثل الصناديق المشتركة التي تديرها شركات إدارة)؛ (ب) في إطار القانون الاستثمائي (مثل الوحدات الاستثمائية)؛ (ج) في إطار نظام أساسي (مثل شركات الاستثمار)؛ (د) بطريقة أخرى ذات أثر مماثل.

(ج) الإحصاءات عن شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية

7-46 يقوم بجمع الإحصاءات عن الشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية الجمعية المصرف المركزي، أو وكالة رقابية أو المكتب الإحصائي الوطني.

47-4 ومن المتوقع أن تزداد أهمية شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية مع ارتفاع سن السكان عموماً. ولذا فمن الضروري تحسين جمع وتواتر البيانات عن تلك المؤسسات.

7-48 وفي كثير من الأحيان تكون المعلومات الفصلية متاحة فقط على جانب الأصول للميزانيات العمومية، وربما مع توزيع تلك البيانات على القطاعين الفرعيين، شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

7-49 وبالإضافة إلى الأرصدة الفصلية (وقد لا تكون المعاملات الفصلية متاحة)، تتوافر ميزانيات عمومية سنوية أكثر تفصيلاً، كما تتوافر أفضل التقديرات بشأن تقسيم استحقاقات التأمين على الحياة للأسر المعيشية والمعاشات التقاعدية (إلى نظم محددة الاشتراكات، وأخرى محددة المنافع، وأخرى مختلطة).

7-50 ولا يمكن الحصول على أرقام الميزانية العمومية السنوية كاملة ومتضمنة لمعلومات عن خصوم شركات التأمين، إلا ببعض التأخير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البيانات، إذا ما جمعت لأغراض رقابية فقط، فإنها لا تتضمن معلومات كافية بحسب إقامة الطرف المقابل والقطاع المؤسسي.

51-7 ويمكن استخلاص البيانات المتعلقة بالمعاملات من الأرصدة فقط. ومن الصعب الحصول على بعض مجموعات البيانات، مثل السلاسل الزمنية مفصلة بحسب تواريخ الاستحقاق (ولا سيما لسندات الدين المحتفظ بها) والتقسيمات الجغرافية لغير المقيمين (ولا سيما لسندات الدين المحتفظ بها، والأسهم غير المسجلة في البورصة، وحصص الملكية الأخرى، واستحقاقات التأمين على الحياة).

52-7 وفي حين أن الخصوم الرئيسية لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية تتمثل فيما تحتفظ به من احتياطات فنية أو استحقاقات معاشات تقاعدية، فإن أصولها تشمل ما يلي:

(أ) الاستثمارات المالية، وتتمثل عادة في أوراق مالية مسجلة و/أو ودائع؛

(ب) المبالغ المستحقة القبض، وتشمل جزئياً مبالغ مستحقة حالياً من حملة وثائق التأمين، ووسطاء ماليين، وشركات إعادة تأمين أخرى. والعنصر الرئيسي في تلك المبالغ هو عادة حصة شركة إعادة التأمين في مختلف الاحتياطات التقنية (التي تُعرض، وفق معظم القوانين، بالقيمة الإجمالية للتأمين على جانب الخصوم في الميزانية العمومية)؛

(ج) والأصول غير الملموسة. وبالإضافة إلى الشهرة التجارية، تُظهر حسابات شركات التأمين في بعض البلدان أصولاً ذات تكلفة اقتناء مؤجلة. ويمكن توزيع بعض تكاليف الشراء، أو كلها، على مدة الوثيقة وثيقة التأمينية. ولهذا، بوجه عام، أهمية أكبر بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، لأن تكاليف الشراء أعلى وتُستهلك خلال فترة أطول بكثير. ولتبرير إدراج أصل ذي تكلفة اقتناء مؤجلة، يتعين على شركة التأمين أن تثبت توقعها لأرباح مستقبلية تكفي لتغطية اهتلاك ذلك الأصل. وبالتالي، فإن الأصل ذو تكلفة الاقتناء المؤجلة هو أصل غير ملموس يُتوقع منه ربحاً مستقبلياً. ويمكن أن تُظهر بعض شركات التأمين "قيمة الأعمال التجارية المكتسبة" وهي تمثل القيمة المخصومة لجميع الأرباح المتوقعة مستقبلاً من اكتساب حافظة للتأمين على الحياة. وهي تُعتبر، بالتالي، حالة خاصة للشهرة التجارية المكتسبة. ولا يُسمح عادة لشركات التأمين بأن تُظهر على ميزانيتها العمومية قيمة الأرباح المستقبلية المولدة داخلياً، رغم أن هذه "القيمة المتضمنة" كثيراً ما تظهر في شكل بيانات تكميلية.

شركات التأمين على الحياة

53-7 يتمثل مُعادل مخصص تسوية المطالبات لشركات التأمين في صندوق الاعتمادات المستقبلية (في المملكة المتحدة) وفي الفائض غير المخصص القابل للتوزيع (في ألمانيا). وفي السنوات المواتية لعائدات الاستثمار، لا تُوزَع بعض الأرباح مباشرة كمكافآت على حملة وثائق التأمين، بل يُحتفظ بها لاستخدامها في اعتمادات مستقبلية. ويجري ذلك لكيلا تتأثر معدلات

مكافآت حملة الوثائق في السنوات التي تسوء فيها الأوضاع الاستثمارية، ولكي تكون عائداتهم في مستويات متماثلة. ولذلك فإن صندوق الاعتمادات المستقبلية جزء من رأس مال شركة التأمين على الحياة، وهو متاح ليستوعب المخاطر التي قد تنشأ في الشركة. بيد أنه يمكن تحويل الصندوق إلى حملة الوثائق أو استخدامه ليستوعب مخاطر في أماكن أخرى من المجموعة الاستثمارية.

7-54 وتمثل الديون عادة نسبة متواضعة من الميزانية العمومية. وكثيرا ما تتمثل الديون الصادرة عن شركات التأمين الخاضعة للرقابة في ديون ثانوية طويلة الأجل، بما أنها تعامل عموما كرأس مال تنظيمي.

7-55 وليس لمفهوم كسب جزء من قسط تأميني في سنة معينة معنى عموما بالنسبة لعقود التأمين على الحياة، نظرا لطابعها الطويل الأجل وإلى أن جزءا كبيرا من القسط يُستثمر عادة في السنوات المقبلة، بدلا من استخدامه في تغطية مخاطر السنة الجارية. وبالتالي، فإن شركات التأمين على الحياة لا تبلغ عادة عن الأقساط في شكل أقساط مكتسبة وأقساط غير مكتسبة.

7-56 ويبين بيان الدخل لشركة تأمين على الحياة ما يلي: (أ) المطالبات المدفوعة خلال السنة؛ و (ب) الزيادات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة خلال السنة.

شركات التأمين على غير الحياة

7-57 بالنسبة لشركة التأمين على غير الحياة، تشمل الاحتياطيات الفنية ما يلي: (أ) احتياطيات المطالبات/الخسائر القائمة؛ (ب) احتياطيات الأقساط غير المكتسبة.

7-58 وتشمل احتياطيات المطالبات/الخسائر القائمة ما يلي: (أ) المطالبات التي أُنقذت على مبالغها ولم تُدفع بعد؛ (ب) المطالبات المعروفة التي لم توافق شركة التأمين بعد على مبلغها؛ (ج) المطالبات المتكبدة والتي لم يُبلغ عنها بعد - وهي عموما حالة المطالبات المتعلقة بأحداث وقعت فعلا ولكنها لم تُعرف بعد، وتتوقع شركة التأمين ظهورها في السنوات المقبلة. ويمثل ذلك التزاما رئيسيا في كثير من الأحيان، ولا سيما فيما يتعلق بفئات الحالات "الطويلة" (التمثلة عموما في الوفيات). وتمثل مخاطر الأسبستوس والمخاطر البيئية الأمثلة الرئيسية على المطالبات الطويلة جدا القائمة منذ سنوات.

7-59 وتمثل احتياطيات الأقساط غير المكتسبة جزءا من الأقساط المتعاقد بشأنها في السنوات السابقة والتي تتعلق بمخاطر لفترات مقبلة، ولم "تُكتسب" بعد. وبالتالي، فإن احتياطيات الأقساط غير المكتسبة تمثل اعتمادا لتغطية مطالبات متوقعة في المستقبل تتصل بأقساط سبق استلامها.

60-7 وقد تكون لبعض شركات التأمين على غير الحياة "مخصصات لتسوية المطالبات" تُستخدم لتمهيد التقلبات الطبيعية التي تتسم بها المطالبات بين سنة وأخرى. وتحوّل مبالغ إلى مخصصات التسوية في السنوات التي تشهد مستويات اكتتاب مرتفعة، وتُستخدم في السنوات التي تشهد مطالبات عالية بشكل استثنائي (مثل الكوارث النووية أو الزلازل). وبالتالي فإن احتياطي التسوية هو اعتماد وليس خصما ماليا. وبالتالي، لا يُسمح باستخدامه في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

61-7 وبالنسبة لشركة تأمين على غير الحياة، هناك ثلاثة تعاريف للدخل من الأقساط: (أ) إجمالي أقساط الاكتتاب: وهي الأقساط الفعلية المتعاقد بشأنها مع حامل الوثيقة ليدفعها؛ (ب) صافي أقساط الاكتتاب: وهو صافي الأقساط ناقصا أقساط إعادة التأمين المستحقة الدفع من شركة التأمين؛ (ج) صافي الأقساط المكتسبة: وهو الجزء من صافي أقساط الاكتتاب المتعلق بمبلغ المخاطرة المغطاة خلال السنة المحاسبية.

62-7 فعلى سبيل المثال، إذا صدرت بوليصة سنوية جديدة في 1 كانون الأول/ديسمبر لقسط اكتتاب صاف قدره 1200 وحدة نقدية، فإن جزءا واحدا من اثني عشر جزءا من الأقساط (وحدة نقدية) يُكتسب خلال تلك السنة التقويمية. وتحوّل الأجزاء الإحدى عشرة المتبقية من القسط إلى احتياطي الأقساط غير المكتسبة، الذي يظهر كخصم مالي في بيان الميزانية العمومية. وفي السنة المحاسبية التالية، "يُكتسب" المبلغ المتبقي وقدره 1100 وحدة نقدية. ونتيجة لذلك، يحوّل مبلغ 1100 وحدة نقدية من احتياطي الأقساط غير المكتسبة إلى صافي الأقساط المكتسبة لتلك السنة.

63-7 ويظهر بيان الدخل لشركة التأمين على غير الحياة "مطالبات متكبدة أو خسائر صافية". ويتمثل إجمالي المطالبات المتكبدة فيما يلي: (أ) المطالبات المدفوعة خلال السنة؛ (ب) الزيادات في خسائر الاحتياطيات خلال السنة.

64-7 ويُستخلص عندئذ صافي المطالبات المتكبدة بخصم حصة شركة إعادة التأمين في إجمالي المطالبات المتكبدة.

65-7 وبالتالي، فإن بيان الدخل لا يتضمن المطالبات التي تحدث خلال السنة الجارية فقط، وإنما يمكن أن يتأثر أيضا "بتطورات تحدث للاحتياطي" نتيجة مطالبات عن سنوات سابقة. وتدخل مصروفات تسوية الخسائر (أو تكلفة تسوية المطالبات) لشركات التأمين على غير الحياة عموما في بيان الدخل إلى جانب المطالبات، وليس مع المصروفات الأخرى. وفي البلدان التي تسمح بتأجيل تكاليف الاقتناء، لا يشمل بيان الدخل تكاليف الاقتناء القابلة للتأجيل للسنة الجارية، ولكنه يشمل اهتلاك الأصل ذي تكلفة الاقتناء المؤجلة.

شركات إعادة التأمين

66-7 تقيد المعاملات والمراكز بين شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين بوصفها مجموعة معاملات مستقلة تماما. ولا يحدث أي توحيد بين معاملات ومراكز شركة التأمين المباشر كمصدرة لوثائق التأمين لزيائنها، من جهة، وحامل الوثيقة مع شركة إعادة التأمين، من جهة ثانية.

67-7 وتجري المعاملات المالية المحددة بين شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المباشر، وهي معاملات في الاحتياطيات الفنية لإعادة التأمين، ومعاملات في المطالبات المالية مع شركات تنازلت عن عمليات تأمين لغيرها.

68-7 وتظهر الاحتياطيات الفنية لإعادة التأمين الناشئة عن عقود إعادة التأمين كأصول مالية لشركة التأمين المباشر في شكل مطالبات على شركة إعادة التأمين؛ ولا تُؤخذ تلك الاحتياطيات مع الخصوم الخاصة بشركة التأمين المباشر في شكل احتياطيات فنية.

69-7 وينبغي تصنيف الاحتياطيات الفنية لإعادة التأمين كاحتياطيات فنية للتأمين على غير الحياة. ويمكن زيادة تقسيمها بحسب نوع التأمين (على الحياة، أو على غير الحياة، أو معاشات تقاعدية) أو بحسب نوع الاحتياطي (أقساط غير مكتسبة، أو مطالبات غير مدفوعة، أو احتياطيات تأمينية).

70-7 والمطالبات المالية لشركات إعادة التأمين على شركات التأمين المباشر (الشركات المتنازلة) هي أصول مالية لشركات إعادة التأمين لدى شركات التأمين المباشر (الشركات المتنازلة)، وتمثل ضمانا مقدما لتغطية الالتزامات التأمينية تحتفظ به شركة التأمين المباشر مما لديها من أموال سائلة لدفع مستحقات شركة إعادة التأمين بموجب عقد إعادة التأمين. وتحدد تلك المطالبات على أساس عقود التأمين القصيرة أو الطويلة الأجل بدون نقل لأية مخاطر اكتساب كبيرة. وهي تتضمن تسجيل وقياس الأصل أو الخصم المالي عند نشوء تلك العقود. وتصنّف تلك المطالبات عادة كقروض (F4).

صناديق المعاشات التقاعدية

71-7 يعرف صندوق المعاشات التقاعدية بأنه مجموعة من الأصول التي تشكل كيانا قانونيا مستقلا. وتشترى الأصول بالمساهمات في صندوق المعاشات التقاعدية لغرض وحيد يتمثل في تمويل منافع المعاشات التقاعدية. ولأعضاء الصندوق حقوق قانونية أو تنظيمية أو حق مطالبة تعاقبية آخر على أصول صندوق المعاشات التقاعدية.

(د) الإحصاءات عن بقية الشركات المالية

72-7 بما أن بقية الشركات المالية ليست في العادة خاضعة لإشراف أو تنظيم، فإنه قد لا توجد نظم لجمع البيانات الخاصة بهذه الوحدات. وهي تشمل الشركات المالية المصنفة كجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (القطاع الفرعي S125)؛ أو الشركات المالية المساعدة (القطاع الفرعي S126)؛ أو المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (القطاع الفرعي S127).

73-7 وقد بذلت بعض الجهود لتوضيح تصنيف وحدات مؤسسية محددة داخل قطاع الشركات المالية. وهذه الوحدات هي المؤسسات المالية القائمة بتوريق الأصول المالية ومؤسسات أخرى مثل الكيانات ذات الأغراض الخاصة، والكيانات الوسيطة، والشركات التي ليس لها وجود مادي. ويصنف نظام الحسابات القومية لعام 2008 الشركات المالية التي تمارس أنشطة توريق الأصول تحت القطاع الفرعي لجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125).

74-7 وقد يكون من المهم، لأغراض السياسات النقدية، جمع بيانات عن هذه الأنواع من الشركات المالية. والشركات المالية التي تمارس توريق الأصول، مثل الوحدات المؤسسية التي تقوم بمعاملات التوريق، تتحمل سندات دين تنتقل مخاطرها الائتمانية إلى المستثمرين عن طريق سندات الدين تلك. كما أنها تقتني أصولاً أساسية متصلة بإصدار سندات الدين. ويمكن إنشاء الشركات المالية القائمة بتوريق الأصول، في إطار قانون العقود (مثل الصناديق المشتركة التي تديرها شركات الإدارة) وقانون الصناديق الاستثمارية (مثل الوحدات الاستثمارية)، وقانون الشركات (مثل الشركات العامة المحدودة) أو إطار ذي أثر مماثل.

75-7 وينبغي التمييز بين الشركات المالية القائمة بتوريق الأصول وبين غيرها من الكيانات التي تُنشأ فقط للاحتفاظ بحافظات محددة من الأصول والخصوم المالية. وعندما لا يتحمل الكيان مخاطر سوقية أو ائتمانية، فإنه يُجمع مع شركته الأم، إذا كان مقيماً في نفس البلد مع تلك الشركة.

76-7 وعندما يكون الكيان قد أنشئ خارج الإقليم الاقتصادي الذي توجد فيه الشركة الأم، فإنه يُعتبر مقيماً في البلد الذي أُدرج فيه الكيان، حتى وإن كان وجوده المادي فيه محدوداً أو منعدماً. ويعامل في هذه الحالات كوحدة مؤسسية منفصلة عن القطاع الفرعي للشركات المالية، المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127)، في الاقتصاد المضيف.

(هـ) إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

77-7 تقوم إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على نهج وظيفي يميز بين الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية. وهذه التقسيمات للأدوات المالية هي أقل تفصيلاً من تلك التي ورد وصفها والتوصية بها لحسابات مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

78-7 ويقدم الجدول 1-7 نظرة عامة على البيانات المتاحة وفق النهج الوظيفي المطبق في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ونهج الأدوات المالية الوارد في نظام الحسابات القومية لعام 2008⁽¹⁷⁰⁾.

79-7 ويبين الجدول أن البيانات عن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة هي جزء من بيانات الأصول الاحتياطية. وفي حين أن أصول حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية، فإن الخصوم المالية لحقوق السحب الخاصة هي استثمارات أخرى. وتمثل البيانات عن العملة والودائع، أساساً، جزءاً من الاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية. ويمكن أيضاً إدراج الودائع الأخرى القابلة للتحويل، والودائع الأخرى، في الاستثمار المباشر.

80-7 وتندرج بيانات سندات الدين في الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والأصول الاحتياطية، بينما يمكن أن تكون حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار جانباً من الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية.

81-7 وترد البيانات عن القروض في الاستثمار المباشر، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية، في حين أن البيانات عن الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع تمثل جزءاً من الاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية. وقد يكون من الصعب تحديد البيانات عن المعاملات عبر الحدود أو مراكز نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة. فهي في العادة جزء من الاستثمار المباشر والاستثمارات الأخرى.

82-7 وتجمع البيانات عن المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين فئة وظيفية محددة هي "المشتقات المالية" في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وهي تندرج أيضاً تحت الأصول الاحتياطية.

83-7 وتتوزع بيانات الاستثمار المباشر بحسب رأس المال السهمي، والعائدات المعاد استثمارها، ورؤوس الأموال الأخرى، وهي في معظمها قروض فيما بين الشركات. وتنقسم

(170) الجدول 1-7 متماثل مع الجدول 26-6 في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

الفتتان أيضا بحسب القطاع المقابل إلى مؤسسات مالية نقدية، ومؤسسات أخرى. وتميز بيانات استثمارات الحافظة بين الأرقام المتعلقة بمحصول الملكية وبأدوات الدين (السندات والأوراق المالية فضلا عن أدوات سوق المال). ويغطي التفصيل بحسب القطاع المقابل بيانات المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وأسواق سوق المال، والقطاع الحكومي، وقطاعات أخرى. وتتضمن بيانات الاستثمارات الأخرى أرقاما عن القروض أو العملة والودائع، والائتمانات التجارية، والأصول أو الخصوم الأخرى بنفس التفصيل بحسب القطاع المقابل، المتبع في بيانات استثمار الحافظة.

7-84 ولتحقيق الإدماج الكامل والمتسق لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في حساب العالم الخارجي، قُدمت توصيات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وفي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة بشأن العلاقة بين العالم الخارجي وحسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. أنظر أيضا دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 7، علاقة حسابات العالم الخارجي في نظام الحسابات القومية بالحسابات الدولية.

7-85 وتتصل المسائل المحددة في هذا السياق بتفاصيل بيانات الأدوات المتاحة عن فئات الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والتي لا تبدو كافية لأغراض حسابات مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية. وفي حين يمكن أن يكون نقل بعض الأدوات المالية إلى حساب العالم الخارجي عملية سهلة، فإن نقل البعض الآخر ليس كذلك. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمزيد من التفصيل في الاستثمار المباشر والاستثمارات الأخرى بحسب الأداة المالية وتاريخ الاستحقاق أن يساعد في تحسين عملية النقل تلك. وتنشأ عن بعض تركيبات الأدوات المالية والقطاعات صعوبات كبيرة، مثل القروض أو العملة والودائع وغيرها من الأصول المالية أو الخصوم. وعلى وجه الخصوص، تُدرج معاملات وأرصدة حصص الملكية بحسب الفئات الفرعية في الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة، وكذلك في الأصول الاحتياطية، لكنها لا تُحدد بصورة منفصلة. وينطبق نفس الشيء على معاملات وأرصدة احتياطات التأمين الفنية بوصفها جزءا من الاستثمارات الأخرى.

(و) إحصاءات مالية الحكومة

7-86 تستند إحصاءات مالية الحكومة إلى الإحصاءات المالية العامة الرسمية المستمدة من ميزانيات فرادى الوحدات الحكومية. وهي تُجمع عادة من مختلف الوحدات الحكومية على أساس شهري أو فصلي أو سنوي.

الجدول 1-7

الصلة بين تصنيف الأصول المالية والفئات الوظيفية

نظام الحسابات القومية لعام 2008					الفئات الوظيفية
الاستثمار المباشر	الاستثمار الاحتفاظة	المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيّات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية	
					الذهب النقدي
					حقوق السحب الخاصة
العملة والودائع					
					العملة
					مراكز المعاملات بين المصارف
				X	ودائع أخرى قابلة للتحويل
				X	ودائع أخرى
			X	X	سندات الدين
			X	X	قروض
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار					
حصص الملكية					
			X	X	الأسهم المسجلة في البورصة
			X	X	الأسهم غير المسجلة في البورصة
	X			X	حصص الملكية الأخرى
أسهم/وحدات صناديق الاستثمار					
			X	X	أسهم/وحدات صناديق سوق المال
			X	X	أسهم/وحدات صناديق الاستثمار
نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة					
	X			X	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
	X			X	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
	X				المستحقات التقاعدية
	X			X	مطالبات صناديق التقاعد على مديري نظم المعاشات التقاعدية
	X				مستحقات المنافع غير التقاعدية
	X			X	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين					
		X			المشتقات المالية
		X			خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفعة					
	X			X	الائتمانات والسلف التجارية
	X			X	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفعة

(أ) أصول حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية؛ وخصوم حقوق السحب الخاصة هي استثمارات أخرى؛ X تشير إلى الفئات الوظيفية المنطبقة؛ و X تشير إلى حالات تُعتبر غير شائعة نسبياً.

7-87 وتصنّف الوحدات المؤسسية للحكومة العامة في أحد القطاعات الفرعية التالية:

- (أ) الحكومة المركزية (وهي في العادة، ميزانية الدولة، والأموال الخارجة عن الميزانية، والمؤسسات المملوكة للدولة)؛
 (ب) حكومة الولاية؛
 (ج) الحكومة المحلية؛
 (د) صناديق الضمان الاجتماعي⁽¹⁷¹⁾.

7-88 وأحد أوجه القصور في بيانات مالية الحكومة ناتج عن كون القواعد المحاسبية في حسابات الحكومة تختلف إلى حد ما عن المعايير المحاسبية المستخدمة في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تعتمد بيانات مالية الحكومة حصراً أو إلى حد ما على مبدأ تسجيل المعاملات على أساس نقدي وليس على أساس مبدأ الاستحقاق.

7-89 ومن الناحية المثالية، ينبغي لإحصاءات مالية الحكومة أن تشمل بيانات عما يلي:

- (أ) الإيرادات والنفقات (التكاليف)؛
 (ب) المعاملات المالية (صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم)؛
 (ج) فروق إعادة تقييم الأصول والخصوم؛
 (د) التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم؛
 (هـ) الميزانيات العمومية؛
 (و) المعاملات والمراكز داخل الهيئات الحكومية.

7-90 ويمكن، انطلاقاً من ذلك، استخراج المؤشرات المالية البارزة، مثل إيرادات الحكومة، وبنفقاتها (كمعاملات غير مالية)، والمعاملات المالية، والميزانية العمومية. وهي مترابطة على النحو التالي:

الإيرادات - النفقات (التكاليف)

= الفائض (+) / العجز (-) (معرفاً كصافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) في نظام

الحسابات القومية 2008 (B9))

= صافي اقتناء الأصول المالية - صافي تحمل الخصوم المالية (B9F) و

صافي اقتناء الأصول المالية

- صافي تحمل الخصوم

+ التدفقات الأخرى

= زيادة صافي ثروة الحكومة

(171) الضمان الاجتماعي، أساساً، وفي بعض البلدان المستشفيات المملوكة للدولة.

7-91 ويمكن أن تكون بيانات الإيرادات والنفقات مفصلة إلى حد ما (وتحمل رمزا تصنيفيا يصل إلى خمسة أرقام. أنظر دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2001). ويمكن أن يسمح هذا أيضا باستخلاص المجاميع لأغراض الإبلاغ الخارجي.

7-92 ويمكن جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية بالنسبة لجميع فئات الأصول والخصوم المالية. وعادة ما تتوافر بيانات إحصائية كافية عن المعاملات في الأصول والخصوم المالية وعن ديون الحكومة. وتتعلق بيانات أصول الحكومة أساسا بالثروة المالية، وتحديدًا لدى المصرف المركزي وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والشركات غير المالية، والعالم الخارجي.

7-93 ويمكن أيضا إدراج بعض التقسيمات إلى فئات فرعية للعملة والودائع (العملة، والودائع تحت الطلب، والودائع الأخرى)؛ وسندات الدين (القصيرة الأجل والطويلة الأجل، بآجال الاستحقاق الأصلية وبآجال الاستحقاق المتبقية)؛ وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (الأسهم المسجلة في البورصة، والأسهم غير المسجلة في البورصة، وحصص الملكية الأخرى، وأسهم صناديق الاستثمار)؛ والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفعة (الائتمان التجاري، والمتأخرات، والحسابات الأخرى).

7-94 ويمكن أيضا جمع بيانات بنفس التقسيمات للميزانيات العمومية، ولفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. ويمكن أن تتضمن البيانات المتعلقة بالمعاملات والمراكز داخل الحكومة نفس التقسيمات الموجودة في البيانات المصدرية بما يسمح بإجراء توحيد سليم لبيانات القطاع الحكومي.

7-95 ويتطلب تجميع البيانات المصدرية لكل وحدة مؤسسية تنتمي للقطاع الحكومي وجود سجل بجميع الكيانات الحكومية. ويمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تحتفظ بسجل إحصائي عن وحدات القطاع الحكومي وأن تنشره. ومن المهم في هذا السياق أن تكون حدود القطاع المؤسسي للحكومة العامة مرسومة بشكل صحيح وفقا للمعايير الإحصائية الدولية. ويقوم رسم هذه الحدود على معايير محددة تتصل عادة باختبار الإنتاج السوقي/غير السوقي. وتصنف الوحدات الحكومية كجهات منتجة غير سوقية. بيد أن التصنيف الدقيق للوحدات الحكومية المحلية الصغيرة مسألة صعبة التحقيق.

7-96 ومن الضروري تحديث السجل على أساس مستمر، لأن وضع الكيانات يمكن أن يتغير من خلال عمليات الدمج والتملك، أو التصفية.

3 - البيانات المجمعة بشكل غير مباشر من خلال الوحدات المقابلة

7-97 مصادر البيانات المباشرة باهظة التكلفة، وقد لا تكون وحدات الإبلاغ دائما على استعداد لتقديم البيانات المطلوبة، ولا سيما الأسر المعيشية. وقد تكون بيانات الميزانية العمومية للشركات غير المالية متاحة، ولكن فقط عن مجموعة فرعية من هذا القطاع ومع بعض التأخير. ونفس الشيء ينطبق على البيانات التي تُجمع في سياق استقصاءات الأسر المعيشية.

7-98 ولذلك، يتعين تكملة نظم جمع البيانات المباشرة ببيانات تؤخذ بشكل غير مباشر عن القطاعات المقابلة ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، كثيرا ما تكون الإحصاءات التي تُجمع لأغراض السياسات النقدية أو المالية قائمة جزئيا على أساس مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، وتمثل بالتالي مصدرا مفيدا.

7-99 واستخدام البيانات "غير المباشرة" ضروري بصفة عامة للأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات غير المالية، وبعض القطاعات الفرعية للشركات المالية التي لا توجد لها بعد نظم شاملة لجمع البيانات المباشرة.

7-100 وتُعتبر الإحصاءات النقدية أكثر المصادر تفصيلا بين البيانات الإحصائية التي تُستمد منها بيانات الوحدات أو القطاعات المقابلة. والبيانات عن الودائع وسندات الدين التي تتحملها المؤسسات المالية النقدية، والقروض التي تمنحها تلك المؤسسات هي بيانات متاحة عموما مع تقسيمات بحسب القطاع المقابل، وأجل الاستحقاق الأصلي، والعملية.

7-101 وتُستمد البيانات عن العالم الخارجي جزئيا باستخدام المعلومات عن الأطراف المقابلة من بيانات الميزانية العمومية للمؤسسات المالية النقدية. ونفس الشيء ينطبق على إحصاءات مالية الحكومة. ويمكن التحقق من دقة بيانات الميزانية العمومية المتعلقة بالأصول المالية بمقارنتها بالبيانات الواردة من الإحصاءات النقدية التي تتعلق أيضا ببيانات الدين الحكومي، مثل القروض التي تمنحها شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي.

7-102 ومن الأمثلة على ذلك، مقارنة إحصاءات مالية الحكومة بالإحصاءات النقدية. وتقدم الإحصاءات النقدية عادة بيانات عن القروض مع تفاصيل بحسب القطاعات المدينة المقابلة، ومن بينها الحكومة. وفي الوقت نفسه، تظهر هذه الأصول للمؤسسات المالية النقدية كدين حكومي في إحصاءات مالية الحكومة. ورغم أن البندين ينبغي أن يكونا متطابقين، فإنها لا يكونان كذلك عادة لعدد من الأسباب، منها عدم تصنيف الكيانات المقابلة تصنيفا مناسباً في الإحصاءات النقدية أو عدم اكتمال البيانات التي أبلغت عنها الكيانات الحكومية.

الإطار 7-2

فحوص النوعية لبيانات مالية الحكومة^(أ)

يمكن إجراء فحوص النوعية لبيانات مالية الحكومة على عدة مراحل:

- على مستوى الوحدة المؤسسية.
- وعلى مستوى القطاع الفرعي.
- وعلى مستوى القطاع الحكومي.

ومن حيث المبدأ، ينبغي إجراء ثلاث مجموعات مختلفة من الفحوص تغطي جوانب الاكتمال، والمعقولية، والاتساق.

ويمكن توضيح كيفية تطبيق فحوص النوعية هذه بمثال عن مجموعة بيانات مصدرية تتعلق بصندوق ضمان اجتماعي أنشأته حكومة مركزية. ويمكن أن تتوافر عن هذه الوحدة المؤسسية مجموعات مختلفة من البيانات المصدرية جمعتها مؤسسات مختلفة: البيانات التي جمعتها المؤسسة مباشرة عن إيراداتها ونفقاتها ومعاملاتها المالية؛ والميزانية العمومية؛ والبيانات التي جمعتها بشكل غير مباشر وحدات حكومية أخرى؛ والبيانات عن إصدارات وحيازات الأوراق المالية، المستمدة من قاعدة بيانات للأوراق المالية؛ والبيانات المالية التي يجمعها المصرف المركزي.

ويعني التحقق من اكتمال البيانات مقارنة مختلف مصادر البيانات لمعرفة ما إذا كانت هناك بنود محددة ناقصة، ومحاولة استخلاص مجموعة كاملة من الحسابات استناداً إلى المصادر المتاحة.

ويمكن القيام بفحوص المعقولية، مثلاً عن طريق مقارنة نفس الرقم عبر الزمن ومن خلال اكتشاف القيم الخارجة. وتعلق الفحوص الأخرى بالبيانات المبلغ عنها والمتعلقة بفئات محددة، والتي قد لا تتسم بالمعقولية بالنسبة لبعض الوحدات المؤسسية (مثل إصدار أسهم أو تحمّل ودائع من طرف وحدات حكومية عدا الحكومة المركزية) أو لا يرجح حدوثها (مثل اقتناء سندات دين صادرة عن وحدات غير حكومية).

وهناك نوعان من فحوص الاتساق الرئيسية التي يمكن تطبيقها على البيانات المصدرية:

- الاتساق الرأسي، وهو يعني تساوي مجاميع النفقات/التغيرات في الخصوم مع مجاميع الإيرادات/التغيرات في قيود الأصول لجميع معاملات وحدة مؤسسية ما.
- والاتساق بين الأرصدة والتدفقات يعني أن التغيرات بين المراكز الافتتاحية والنهائية تنعكس كلها في المعاملات، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، وفروق إعادة التقييم.

والقيام بفحوص الاتساق هذه يتطلب مجموعة كاملة من البيانات عن الأرصدة والتدفقات.

وتتطلب فحوص النوعية على مستوى القطاعات الفرعية أن تكون البيانات المصدرية لجميع صناديق الضمان الاجتماعي بيانات إجمالية. وتسمح البيانات والمراكز المتعلقة بالمعاملات داخل صندوق الضمان الاجتماعي باستخلاص مجموعة من البيانات عن صناديق الضمان الاجتماعي. ويحدث أيضاً أن تقع أخطاء وإسقاطات في هذه المرحلة من العمل الإحصائي. وقد يلزم، بالتالي، إجراء فحوص نوعية مناسبة لتتقيا البيانات.

وينبغي إجراء عملية فحص لنوعية البيانات شهرياً أو فصلياً. ويمكن القيام بذلك باستخدام برمجيات مناسبة لقواعد البيانات الإحصائية. ومن شأن ترتيب عملية فحص متكاملة وآلية أن تكشف عن وجود الأخطاء أو الإسقاطات على مستوى الوحدات المؤسسية. وينبغي تصحيح تلك الأخطاء والإسقاطات، وفي الحالات الاستثنائية حلها بالتعاون مع الوحدة المؤسسية ذات الصلة.

(أ) يمكن إجراء فحوص نوعية مماثلة لمصادر إحصائية أخرى.

103-7 ويمكن لتوقيت القيد أن يمثل مشكلة فيما يتعلق بودائع الحكومة لدى المصارف. وهذا البند متاح عادة في كل البيانات المصرفية وبيانات الحكومة المركزية، ولكنه لا يتطابق بينهما أبدا بسبب اختلاف التوقيت.

104-7 وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على الاتساق مع الإحصاءات النقدية، ولا سيما مع الأموال المرتبطة والأطراف المقابلة ذات الصلة، ينبغي لمجمعي البيانات استخدام مجموع القروض الممنوحة من المؤسسات المالية النقدية على النحو الوارد في الإحصاءات النقدية. وهذا يعني أن فرق القروض الممنوحة من المؤسسات المالية النقدية إلى القطاع الحكومي قد يكون احتسب للقروض الممنوحة من تلك المؤسسات إلى قطاع آخر. ويُفترض أن يظل مجموع القروض المقدمة من المؤسسات المالية النقدية في نفس القيمة الواردة في الإحصاءات النقدية، ولا ينطبق ذلك على تفاصيل القطاع المقابل، وأن يكون متسقا مع إحصاءات مالية الحكومة.

105-7 وهذا الإجراء يتوقف إلى حد كبير على نوعية كل من مصدر البيانات والتسلسل الهرمي للمصادر الذي استخدمه مجمّع البيانات. ويمكن إجراء التعديل بالطريقتين.

106-7 ويمكن أن يكون القطاع المستخدم في التعديل هو قطاع الشركات غير المالية، لأن السبب الرئيسي في التباين يكمن عادة في سوء تصنيف القروض الممنوحة من المؤسسات المالية النقدية إلى القطاع الحكومي والشركات غير المالية كأطراف مدينة.

4 - البيانات المباشرة مقارنة بالبيانات غير المباشرة للشركات غير المالية والأسر المعيشية

107-7 في سياق تحسين نوعية حسابات القطاع المؤسسي وفي ضوء احتياجات المستعملين المتغيرة، قد يتحول تركيز الاهتمام إلى مجالات كانت أقل أهمية، ولم تكن بالتالي تتلقى تغطية كافية في الحسابات، مثل الائتمانات التجارية، والقروض فيما بين الشركات، وصافي مقتنيات الأوراق المالية في إطار مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

108-7 وبعبارة أكثر تحديدا، لا تزال البيانات عن الائتمانات التجارية أو القروض فيما بين الشركات غير مكتملة أو منخفضة الجودة، لأنه لا تتوافر بشأنها في العادة بيانات مباشرة عن الشركات غير المالية، والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

109-7 وللحسابات القطاعية للشركات غير المالية، إلى جانب حسابات الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، فائدة تحليلية محددة لأن السلوك الاستثماري والتمويلي لتلك القطاعات يلعب دورا هاما في تفسير قنوات انتقال النقدية. وتتصل المسائل التحليلية ومسائل السياسات العامة أيضا بمختلف أشكال تمويل

الشركات، وبلاستقرار المالي للقطاعات في سياق التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي.

7-110 وهناك اهتمام قوي بتحسين جمع البيانات وإعداد الحسابات لهذه القطاعات. أما ما هو متاح حتى الآن، فهو، أساساً، بيانات الاستقصاءات عن الشركات غير المالية، وعن أفرقة فرعية مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعن الأسر المعيشية.

7-111 ويمكن أن تمثل القروض فيما بين الشركات، والقروض والائتمانات التجارية أو السلف الأخرى إزاء القطاعات المقيمة جزءاً كبيراً من تمويل الشركات والاستثمارات المالية. وينطبق نفس الشيء على حصص الملكية التي لا تغطيها قواعد الأوراق المالية. ولا توجد أيضاً بيانات عن الأصول والخصوم المالية الأخرى للشركات تجاه الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، مثل التزامات المعاشات التقاعدية.

7-112 ويمكن الحصول على بعض البيانات من مصادر غير مباشرة، مثل الإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات ومالية الحكومة. وهذه البيانات تشمل الودائع المحتفظ بها والقروض من المؤسسات المالية النقدية، والائتمانات التجارية تجاه العالم الخارجي، والقروض من القطاع الحكومي.

(أ) البيانات عن الشركات غير المالية

7-113 تتباين مصادر البيانات عن الشركات غير المالية، حسب المرجح، تبايناً كبيراً بين البلدان. ومن هذا المنطلق، ومن كون أن الشركات غير المالية تغطي عدداً كبيراً من الصناعات، فإنه يُفترض منطقياً أن تختلف نوعية البيانات اختلافاً كبيراً بين البلدان.

7-114 ويمكن استخدام مصادر البيانات المتاحة عن الشركات غير المالية لتجميع الميزانيات العمومية، وكذلك لاستخلاص المعاملات المالية. واستخلاص المعاملات من المراكز، بما في ذلك تفاصيل الأصول والخصوم، هو عملية صعبة على مجمعي البيانات. ويمثل وضع تقديرات للقيم السوقية انطلاقاً من الميزانيات العمومية المبلغ عنها صعوبة إضافية، ولكن تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة (المعايير الدولية للإبلاغ المالي) التي تؤكد على القيم العادلة قد تيسر مهمة الإحصائيين في المستقبل. وفيما يتعلق بهذه التحديات وغيرها، يرجح أن يفضل مجمعو البيانات استخدام مصادر بيانات متعددة إلى أقصى حد ممكن.

(ب) مصادر البيانات لتجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للشركات غير المالية

7-115 توجد أساساً أربعة مصادر للبيانات عن الشركات غير المالية:

- (أ) الميزانيات العمومية للشركات، المتاحة للعموم؛
 (ب) والإحصاءات الضريبية؛
 (ج) والإحصاءات المستمدة من الاستقصاءات؛
 (د) وبيانات الأطراف المقابلة (غير المباشرة).

بيانات الميزانيات العمومية للشركات

7-116 أبسط مصدر لتلك البيانات هو الميزانيات العمومية للشركات، المتاحة للعموم، والمرتبطة بتقديم التقارير السنوية. وأحد العقبات أمام استعمال ذلك المصدر، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، هو أنه قد لا تتوافر عنها سوى معلومات موحدة عالمياً. وبيانات هذه الميزانيات العمومية متاحة عادة سنوياً فقط، ومع فارق زمني. بيد أن إتاحة المعلومات عن أرصدة حسابات الشركات الكبيرة على فترات تقل عن سنة، وفي وقت مناسب، تتزايد كما أن نمو قواعد بيانات القطاع الخاص على الإنترنت يتزايد ويتيح البيانات في أوقات أنسب، وبشكل أكثر تنظيماً ويجعلها في متناول المجمعين بشكل أيسر.

7-117 غير أن الميزانيات العمومية لهذه الشركات لا تقدم عادة بقدر كبير من التفاصيل. وقد تكون المعلومات عن الأصول والخصوم أكثر تفصيلاً مما تتضمنه المعلومات المستندة للتقارير السنوية فقط، لو أتاحت الرابطات الصناعية بيانات المجملات وأمكن استخدامها⁽¹⁷²⁾.

7-118 وبيانات الميزانيات العمومية هي في العادة محدودة من حيث التفصيل. وعموماً، يمكن أن تتمثل فئات الأصول فيما يلي: رأس المال المكتتب وغير المدفوع، والأصول الثابتة، والأصول المتداولة، والمبالغ المدفوعة مقدماً، والدخل المستحق. وتنقسم الأصول الثابتة والمتداولة بدورها إلى فئات فرعية. وتشمل الأصول الثابتة الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، والأصول الثابتة المالية. وتنقسم الأصول المتداولة إلى أسهم، ومدنين، واستثمارات جارية، ونقدية في المصارف، ونقدية حاضرة. وتنقسم بعض الأدوات المالية أيضاً بحسب تاريخ الاستحقاق، ولكن ليس بحسب قطاع الطرف المقابل. فحصة الملكية، على سبيل المثال، لا تنقسم إلى أسهم مسجلة في البورصة وأسهم غير مسجلة في البورصة وحصة ملكية أخرى.

(172) مع ذلك، ستكون هناك دائماً ثغرات في البيانات. فعلى سبيل المثال، لا توجد بيانات عن الأصول والخصوم المالية للشركات تجاه الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، مثل التزامات الشركات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، إزاء الأسر المعيشية.

ومع ذلك، هناك مصادر أخرى للبيانات (معلومات سوق الأوراق المالية) عن الشركات المسجلة، يمكن الاستعانة بها.

7-119 وفيما يتعلق بجانب الخصوم، تتمثل الفئات الرئيسية في الديون المستحقة للدائنين بمبالغ تصبح مستحقة وواجبة الدفع في غضون سنة واحدة أو أكثر (حسب أجل الاستحقاق الأصلي). وتتمثل الأصناف الأخرى في مخصصات الالتزامات، والرسوم، والمستحقات، والإيرادات المؤجلة، ورأس المال والاحتياطيات. ويمكن زيادة تقسيم فئات الديون بدرجات متفاوتة بحسب الأدوات المالية، والطرف المقابل، (مثل القروض المصرفية)، بينما تُعرض المخصصات منفصلة للمعاشات التقاعدية وللالتزامات المماثلة. ويُقسم رأس المال والاحتياطيات إلى رأس مال اكتتابي، وعلاوات إصدار الأسهم، واحتياطيات، وأرباح.

7-120 وفي الجدول 7-2 نظرة عامة عن البنود الرئيسية المعروضة عادة في قواعد بيانات الميزانيات العمومية للشركات.

الجدول 7-2

البنود الرئيسية للميزانيات العمومية وبيانات الدخل في قاعدة بيانات للميزانيات العمومية للشركات

الأصول	الخصوم وحصص الملكية
الأصول (المتداولة) قصيرة الأجل	الخصوم
• النقدية ومكافآت النقدية	• الخصوم (المتداولة) قصيرة الأجل
• الأسهم وغيرها من أدوات سوق المال	القروض
• مستحق القبض	ائتمانات تجارية
• مخزونات	• الخصوم (المتداولة) طويلة الأجل
الأصول (المتداولة) طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل (رهن عقاري)
• غير ملموسة	خصوم غير متداولة أخرى
• ملموسة	حصص ملكية
• مالية	• رأس مال
	رأس المال واحتياطيات
	أرباح
حساب الربح والخسارة	
الدخل التشغيلي	
مصاريف التشغيل	
الدخل المالي	

7-121 ويمكن أن تلي بيانات الميزانية العمومية احتياجات العديد من المستخدمين القائمين بتحليلات هيكلية لقطاع الشركات. غير أنه من الصعب نقل تلك البيانات إلى فئات الأدوات

المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008، نظرا للتبيان في التصنيف وفي معايير التقييم، التي لا تتمثل دائما للمعايير الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فإن تفاصيل الأدوات المالية، وآجال الاستحقاق، والقطاعات البديلة محدودة بشكل لا يلبي احتياجات معظم المحللين والإحصائيين. وبناء على ذلك، قد يتطلب تجميع حسابات القطاع المؤسسي تقسيمات إضافية.

الإحصاءات الضريبية

7-122 يمكن أن تكون الإحصاءات الضريبية متاحة في بعض البلدان للمجمّعين. وفي حين أن هذه الإحصاءات سنوية التواتر وتتاح بتأخير سنة أو سنتين على الأقل، فإنها تأتي في شكل بيانات موحدة محليا وتغطي جميع البلدان. وهي تُعتبر، نتيجة لذلك، مصدرا موثوقا به للبيانات. غير أنها تقوم على كيانات قانونية، مما يعني أنه ستكون هناك لا محالة مطالبات كبيرة بين الشركات المحلية المعقدة وفروعها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى تفاصيل الأصول والخصوم يمكن أن يكون مماثلا للميزانيات العمومية للشركات المتاحة للعموم، أي أنها قد لا تكون مفصلة بالقدر الكافي الذي يلبي أغراض الحسابات المالية.

7-123 ويمكن استخدام الإحصاءات الضريبية بالاقتران مع بيانات الميزانيات العمومية للشركات (مثلما سبقت الإشارة إليه) من أجل تحسين التغطية وكفالة التغطية المحلية لبيانات الميزانية العمومية فقط في حالة المؤسسات المتعددة الجنسيات المعقدة.

استقصاءات المؤسسات

7-124 لا يمكن إدخال تحسينات نوعية كبيرة على حسابات قطاع الشركات غير المالية إلا بتوافر مجموعة من البيانات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل وفي الوقت المناسب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استقصاء المؤسسات بشكل منظم، يرجح إجراؤه أكثر في الوكالات الإحصائية المركزية. ويمكن تصميم هذه الاستقصاءات لتكون على ما يحتاجه المجمّعون من درجات التواتر، والتفصيل (استقصاءات فصلية، عادة) والتوقيت. بيد أن الحاجة إلى التفصيل توازنها في العادة اعتبارات العبء الذي تمثله إجابة الشركات على الاستبيانات، بحيث ينبغي أن يكون التركيز على المعلومات الأساسية المتعلقة بالأصول والخصوم. وفي الحالات المثالية، تلي التفاصيل المتعلقة بالأدوات المالية احتياجات نظام الحسابات القومية لعام 2008. وثمة ميزة أخرى هي أن هذه الأنواع من الاستقصاءات تركز على المؤسسات المحلية.

7-125 ولا يُتوقع في العادة من استقصاءات المؤسسات أن تغطي كامل مجموعة الشركات غير المالية، إضافة إلى أن تلك الاستقصاءات عرضة لأخطاء المعاينة ولأخطاء الملاحظة. والعينات المستخدمة هي عينات طبقية في العادة، وقد تحاول أو لا تحاول وضع تقديرات

لكامل المجموعة الإحصائية. وفي الحالات التي تولّد فيها تلك الاستقصاءات تقديرات عن كامل المجموعة الإحصائية، فإنه ليس من النادر أن تشمل الإحصاءات الضريبية تقديرات للمجموعة الإحصائية بكاملها، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة.

7-126 ومن أوجه القصور في بيانات الاستقصاءات أنه يحدث ان جمعها قد جرى طوعا. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحيز أو يتسبب في مشاكل أخرى تتعلق بالعينة في حالة خطأ ناتج عن عدم الاستجابة بنسبة كبيرة. ومن القيود الأخرى التي يمكن أن توجد في بعض الولايات القضائية، الفرق في التغطية بين الصناعات في قطاع الشركات غير المالية. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون التغطية كافية في القطاع الفرعي للخدمات التي تمثل عادة جانبا كبيرا من اقتصاد متقدم.

معلومات الأطراف المقابلة

7-127 سواء أُجريت استقصاءات للمؤسسات أم لم تُجر، فإنه يمكن أخذ بعض البيانات عن الشركات غير المالية من مصادر غير مباشرة، مثل الإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات ومالية الحكومة. ويمكن للإحصاءات النقدية والمصرفية أن تكون مصادر هامة للمعلومات عن قطاع الشركات غير المالية، بالنسبة لاثنتين من الأدوات المالية الهامة: الودائع النقدية المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية النقدية، والقروض الممنوحة من تلك المؤسسات. ويمكن عادة استخدام ميزان المدفوعات (للمعاملات)، ووضع الاستثمار الدولي (للمراكز) كجزء من المعلومات عن القروض والودائع الأجنبية، فضلا عن الائتمانات التجارية تجاه العالم الخارجي. والأهم من ذلك هو أنه بإمكان الحسابات الدولية أن تكون مصدرا للمعلومات عن المعاملات والمراكز مع فروع الشركات الأجنبية، في شكل قروض بين الشركات، وسلف وديون أخرى غير قابلة للتداول، فضلا عن حصص الملكية بين الشركات. كما يمكن لبيانات الأطراف المقابلة، المستمدة من الحكومات أو المؤسسات الحكومية، أن تكون مصدرا للبيانات عن تلك الأدوات نفسها.

7-128 وتمثل قواعد بيانات الأوراق المالية مصدرا هاما للمعلومات عن الشركات غير المالية لسببين: هي تغطي في العادة عالم هذه الكيانات بأكمله (في حين أن الاستقصاء بالعينة قد لا يشمل جميع الشركات التي تصل إلى أسواق رأس المال)؛ وقد تكون قادرة (تبعاً للمرحلة التي بلغها تطوير قاعدة البيانات) على تقديم كل من المعاملات والمراكز بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية، وبالقيمة المعدلة وفق تقلبات أسعار الصرف، عند الاقتضاء. وبما أن قضايا الديون وحصص الملكية تمثل عادة جزءا كبيرا من تمويل الشركات غير المالية وخصومها، فإن وجود قواعد عن الأوراق المالية يمكن أن يكون أداة قيمة في وضع تقديرات الجودة لهذا القطاع.

129-7 وفي الواقع، يمكن للبلدان أن تستخدم مزيجاً (أو تخطط لاستخدام مزيج) من مصادر البيانات الأربعة المشار إليها أعلاه عن الشركات غير المالية. ويولّف الجدول 3-7 المصادر الأساسية للبيانات عن الشركات غير المالية، إلى جانب خصائصها الأساسية المتمثلة في التواتر، والتوقيت، والتفصيل، والتوحيد، والتغطية الشاملة.

(ج) تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للشركات غير المالية

استخدام البيانات المستمدة من حساب الربح والخسارة في تجميع المعاملات المالية

130-7 في حالة جميع البيانات عن الشركات غير المالية من خلال استقصاء المؤسسات، من المرجح أن تشمل عملية الجمع المتكاملة كلا من بيانات الدخل والميزانيات العمومية. وتمثل بيانات حساب الربح والخسارة عادة مصدراً هاماً لاستكمال الحساب الجاري، الذي يسجل إنتاج الشركات غير المالية من السلع والخدمات، وتوليد الدخل وتوزيعه واستخدامه. ويمكن استخلاص عناصر مثل الدخل التشغيلي، والقيمة المضافة، وإجمالي وصافي الأرباح التشغيلية، من البيانات، مثلما يبيّن الجدول 4-7. وتوجد أيضاً بيانات تكميلية عن الاستثمار والاهتلاك. وبعض هذه المعلومات يمكن أن تكون مفيدة جداً في تجميع المعاملات المالية.

131-7 وبما أن بيانات التدفقات النقدية التفصيلية غير متوافرة عادة، فإن تجميع البيانات المتعلقة بالمعاملات من الأرصدة يتسم بصعوبة أكبر. ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب اشتقاق البنود الموازنة مثل صافي الإقراض/صافي الاقتراض، أو صافي القيمة للشركات غير المالية وتوفيقها مع رصيد الحساب الجاري بدون استخدام مصادر بيانات إضافية. ويتضمن حساب الربح والخسارة عادة تفاصيل من قبيل المكاسب والخسائر المتحققة، وفروق إعادة تقييم العملات الأجنبية، والزيادة/الانخفاض في قيمة الأصول والخصوم. ويمكن لمجمعي البيانات استخدام هذه المعلومات عموماً في إسناد التعديلات إلى الفئات المناسبة، نظراً لتركز الأدوات المالية في عدد محدود من الأصول والخصوم في قطاع الشركات غير المالية.

132-7 ودقة وموثوقية بيانات الشركات المالية تحددهما عدة عوامل. أحدها يتعلق بجمع البيانات على أساس المعاينة، وهو ما يتطلب أن تكون بيانات حساب الربح والخسارة محل تقييم ورصد يتناولان التغطية، وأخطاء المعاينة، وأخطاء الاستجابة، وأخطاء الملاحظة. ويتصل عامل آخر بالتحقق من النتائج الوسيطة بمقارنتها بمعلومات إحصائية أخرى وبفحص التباينات الإحصائية.

الجدول 3-7

مصادر البيانات عن الشركات غير المالية

بيانات الأطراف المقابلة (غير المباشرة)	الإحصاءات الاستقصائية	الإحصاءات الضريبية	الميزانيات العمومية للشركات، المتاحة للعموم	مصدر البيانات/الخصائص
فصلية، في العادة	يمكن تصميمها لتكون فصلية	سنويا	تكون سنوية في العادة، ولكن انتشار قواعد البيانات في القطاع الخاص جعل البيانات متاحة على الإنترنت بشكل متزايد وتواتر يزيد على مرة في السنة	التواتر
فترة تأخر قصيرة، في العادة	يمكن تصميمها لتكون فترة تأخرها مناسبة	فترات تأخر طويلة (تتجاوز السنة والسنتين في كثير من الأحيان)	فترات تأخر متفاوتة، من متوسطة إلى طويلة (وتزيد عادة على السنة). ومع انتشار قواعد البيانات في القطاع الخاص، أصبحت بعض المعلومات المختارة حسنة التوقيت بشكل متزايد	حُسن التوقيت
التفاصيل بحسب الأداة	يمكن تصميمها لتكون على درجة عالية من التفصيل (مع مراعاة الصعوبات التي يمثلها عبء الإجابة على الاستبيانات)	إجمالية، بشكل لا يتيح سوى تفاصيل محدودة	إجمالية، بشكل لا يتيح سوى تفاصيل محدودة	التفاصيل
انعكاس للكيانات الموحدة محليا	<ul style="list-style-type: none"> مؤسسات موحدة محليا كيانات قانونية محلية 	محلي، استنادا إلى كيانات قانونية	<ul style="list-style-type: none"> عالمي، عادة، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات محلي بالنسبة للشركات الأخرى، استنادا إلى كيانات قانونية 	التوحيد
نعم، في العادة	<ul style="list-style-type: none"> لا، في حالة الاقتصار على الاستقصاء بالعينة نعم، في حالة استخدام بيانات أخرى (مثل البيانات الضريبية) لوضع التقديرات 	نعم، بالنسبة للكيانات القانونية	التغطية ليست شاملة، في العادة	التغطية شاملة

133-7 وكثيرا ما تكون البيانات المستمدة من خلال المعاينة مجمعة طوعا. بيد أن أحد أوجه القصور الرئيسية في تلك العينات هو قلة تغطيتها لقطاع الخدمات الفرعي، الذي يمثل عادة جانبا كبيرا من اقتصاد متقدم. وعدم توافر البيانات في الوقت المناسب، والتواتر السنوي أحيانا للبيانات المتاحة عن الميزانيات العمومية للشركات هي بعض الأسباب الرئيسية التي تحول دون استخدام تلك البيانات على نطاق واسع كمصدر لتجميع حسابات القطاع المؤسسي. وما عدا ذلك، فإن التواتر السنوي لبيانات حساب الربح والخسارة لدى الشركات يُعتبر في حالات كثيرة كافيا لأغراض التحليل الهيكلي، بافتراض وجود سلاسل زمنية طويلة من البيانات.

الجدول 4-7

توزيع بيانات حساب الربح والخسارة بحسب البند المحاسبي

الرمز	الوصف
- 1	صافي التعامل
- 2	التغير في أرصدة السلع التامة الصنع والأعمال الجارية
- 3	الإنتاج المرسل
- 4	دخول تشغيلية أخرى
S.*	مجموع الدخول التشغيلية
- 5	تكاليف المواد والبند الاستهلاكية
5 - أ	المواد الخام والبند الاستهلاكية
5 - ب	رسوم خارجية أخرى
- 8	ضرائب ورسوم تشغيلية أخرى
T.*	قيمة مضافة (S-5-8)
- 6	تكاليف الموظفين
6 - أ	الأجور والمرتبات
6 - ب	تكاليف الضمان الاجتماعي
U.*	إجمالي الأرباح التشغيلية (T-6)
- 7	تسويات القيمة للأصول غير المالية
7 - أ	اهتلاك الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
7 - ج	تسويات قيمة ومخصصات أخرى
V.*	صافي الأرباح التشغيلية (U-7)
11/9	الدخل المالي
- 12	تسويات القيمة للأصول المالية
- 13	الفوائد والرسوم المماثلة
13 - أ*	الفوائد المدفوعة على الديون المالية
13 - ب*	رسوم مالية أخرى
W.*	الدخل المالي صافيا من الرسوم (11-12-13/9)
X.*	أرباح أو خسائر الأنشطة العادية قبل الضرائب (V+W)
- 16	الدخل الاستثنائي
- 17	الرسوم الاستثنائية
Y.	الضرائب على الأرباح
- 21	الربح أو الخسارة في السنة المالية (X+16-17-Y)

تجميع حسابات القطاع المؤسسي للشركات غير المالية

7-134 ينبغي استخدام مجموعة واسعة من مصادر البيانات المباشرة وغير المباشرة عن قطاع الشركات غير المالية عند تجميع حسابات القطاع المؤسسي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخلاص المعاملات انطلاقاً من بيانات الميزانية العمومية، وبيانات حساب الربح والخسارة للشركات غير المالية، وأيضاً من بيانات غير مباشرة، على النحو التالي:

(أ) يُستخدم بيان الدخل لتقدير المجموع (وربما بعض تفاصيل المجموع) المتحقق وغير المتحقق لمكاسب أو خسائر الحيازة والمعاملات الاستثنائية التي ينبغي تعديلها من الفرق الأول للميزانية العمومية بغية تقدير المعاملات المالية. وقد يكون بإمكان بعض الوكالات الإحصائية تحقيق أكثر من ذلك من حيث دقة الأدوات في هذه التعديلات إذا كان لديها قدر من التفصيل (مثلاً، بشأن بيان الدخل أو في شكل جدول استقصاء تكميلي) بشأن مكاسب أو خسائر الحيازة، ورفع أو تخفيض قيمة الأصول والخصوم المالية؛

(ب) وقطاع الشركات غير المالية قطاع كبير ومتنوع تحدث فيه معاملات رئيسية فصلية. وبصرف النظر عن مصادر الأموال المتاحة والمختارة للتجميع، فإن المعلومات الاقتصادية بشأن عمليات الدمج والتملك لا تقدر بثمن. وهذا ينطبق بصفة خاصة على قياس المعاملات، لأن عمليات الدمج والتملك تؤثر على الأصول والخصوم في القطاعات غير المالية، ولكن التغيرات الناتجة عن ذلك قد لا تشكل جميعها معاملات مالية (مثل التغيرات الهيكلية المتصلة بإعادة التنظيم). وهذا يعني أنه ينبغي وضع مجموعة من التعديلات من أجل استخلاص المعاملات وإزالة التدفقات الأخرى (فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم)؛

(ج) إدماج الحسابات المنفصلة لتقديرات القيمة السوقية لأصول وخصوم مختارة، واستخدام تحويلات الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية لتقدير المعاملات المالية انطلاقاً من بيانات الميزانية العمومية؛

(د) استخدام بيانات أرصدة وتدفقات الأطراف المقابلة، قدر الإمكان.

7-135 بيد أن استخدام عدد كبير من مصادر البيانات يعني الحاجة إلى عناية لكفالة اتساق البيانات. والفرق في توقيت توافر البيانات من مصادرها يعني أيضاً أنه سيتعين إعادة الحسابات المختلفة على مجموعات البيانات الجديدة.

الإطار 7-3

بناء تقديرات الاحصاءات المالية للاقتصاد الكلي عن الشركات غير المالية (من إعداد هيئة الإحصاء الكندية)

معلومات أساسية

في كندا، أُنشئت في أواخر ستينات القرن الماضي حسابات التدفقات المالية الفصلية المؤلفة من الحسابات الرأسمالية والحسابات المالية، وأضيفت إليها في أوائل السبعينات حسابات الميزانيات العمومية (المؤلفة من الأصول والخصوم المالية). وجدير بالإشارة أن تقديرات لقطاع الشركات غير المالية كانت متاحة لكل من هذين الحسابين منذ البداية، وأن تحسينات أُدخلت على نوعيتها بمرور الوقت. وتحققت مكاسب النوعية تلك، أساساً، نتيجة لإدخال تحسينات على أدوات ومنهجيات استقصاء المؤسسات، بشكل مباشر بالنسبة للشركات غير المالية وغير مباشر بالنسبة للشركات المالية (بيانات الطرف المقابل).

وتحسنت الحسابات أيضاً، من حيث نطاقها وتفصيلها، مع مرور الوقت. وفي أوائل الثمانينات، أضيفت تقديرات الأصول غير المالية إلى الأصول المالية والخصوم القائمة بغية إعداد مجموعة حسابات الميزانية العمومية الوطنية التي تتضمن تقديرات لصافي قيمة كل قطاع. ثم تغير تواتر إعداد بيانات الميزانية العمومية فأصبح فصلياً. وفي مطلع الألفية الجديدة، أصبحت بيانات الأصول والخصوم المالية تعدّ على أساس قيمة السوق. وفي عام 2012، أضافت التفتيحات الشاملة التي أُدخلت على الحسابات الوطنية تفاصيل جديدة للبيانات المنشورة عن الأدوات في جميع القطاعات المؤسسية (مثل حصص ملكية الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة). ويجري العمل على إدخال تغييرات أخرى في حساب الأصول، وخاصة بالنظر إلى أهمية عمليات إعادة تقييم التغيرات في القيمة الصافية.

الاستقصاء المالي للمؤسسات

يتمثل المصدر الرئيسي المستخدم في تجميع بيانات قطاع الشركات، بما فيها الشركات غير المالية (حسب الصناعة)، في الاستقصاء المالي للمؤسسات الذي يجري فصلياً. وهذا الاستقصاء مرتبط بسجل أعمال تجارية مركزي، وفقاً للممارسة المتبعة في الاستقصاءات التجارية في هيئة الإحصاء الكندية.

التوحيد

المؤسسة الإحصائية هي الوحدة الاستقصائية في الاستقصاء المتعلق بالبيانات المالية للشركات. وبالنسبة للمشاريع المعقدة، يمثل هذا توحيداً انتقائياً للكيانات القانونية ومؤسساتها ذات الصلة (وهي عادة وحداتها الاستقصائية المستخدمة في استقصاءات النشاط التجاري)، وهذا يعني أن المؤسسات تصنّف عادة (وليس دائماً) بحسب الصناعات، وتبعاً لأنشطتها الرئيسية. وبالنسبة للمؤسسات البسيطة، تتمثل وحدة الاستقصاء في الكيان القانوني. والمبدأ العام المتبع في التوحيد هو توحيد المؤسسات محلياً، الذي يتوافق مع الحدود المفاهيمية للحسابات القومية والدولية.

التغطية والمنهجية الأساسية

بالنسبة للمؤسسات/الصناعات المالية، تُحقق استقصاءات الصناعات، أو تكاد تحقق، تغطية شاملة، باستثناء الشركات القابضة. أما بالنسبة لصناعات الشركات غير المالية، فإن الاستقصاء يستخدم نمحاً يقوم على العينة الطبقية، ويشمل الكل، أو البعض (أخذ عينات) أو لا يشمل أي مؤسسات في العينة، بغية تغطية عالم تلك المؤسسات بأكمله. وتغطي الطبقة التي تشمل الكل كبريات الشركات (بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة و/أو فروعها المحلية). وفي حالات عدم الاستجابة في هذا الجزء تُستخدم أحدث القيم المبلغ عنها من الشركة غير المستجيبة، والتحركات المسجلة في الشركات ذات الحجم المماثل في نفس الصناعة. وتغطي الطبقة التي تشمل البعض عينة تتناوب عليها كبريات الشركات (هي الشركات المعقدة، في العادة) من مختلف الصناعات. ويعامل عدم الاستجابة بنفس طريقة معاملته في الطبقة التي تشمل الكل، وتوضع تقديرات للجزء غير المشمول بالعينة

استنادا إلى البيانات الضريبية. وتغطي الطبقة التي لا تضم شركات في عينتها، أساسا، الشركات الصغيرة (الكيانات القانونية) وتوضع لها تقديرات باستخدام البيانات الضريبية؛ أما في الفترة الجارية، فإن التقديرات توضع بالإشارة إلى البيانات الضريبية. ويُربط استقصاء المؤسسات بالبيانات الضريبية على أساس سنوي. وإجمالاً، تشكل هذه منهجية قوية.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذا الاستقصاء يمثل مصدراً رئيسياً لتقديرات الأصول والخصوم للشركات غير المالية، فإنه يقدم في المتوسط تقديرات أعلى نوعية بحسب الصناعة (وهو استخدام رئيسي للاستقصاء) مما يقدمه البناء الإجمالي لمجموع الشركات غير المالية المستخدم في الحسابات المالية القطاعية.

محتوى الاستقصاء ومسائل التقييم

صُمم الاستقصاء الأولي (وفيه أضيفت الميزانيات العمومية إلى البيانات الدخل في عام 1972) لتلبية احتياجات مجتمعي الحسابات القومية والحسابات المالية، ولا يزال بالتالي يحتفظ (من خلال إعادة تصميمه دورياً) بالمستوى المطلوب من تفاصيل الأدوات. ونتيجة لذلك، يمكن وصفه بأنه متوافق إلى حد كبير مع متطلبات نظام الحسابات القومية لعام 2008. فعلى سبيل المثال، تيسر التفاصيل الحالية للأدوات تقسيم الأصول إلى أصول تداولية وغير تداولية. وهذا التفصيل يدعم إلى حد ما تفاصيل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

وكان تقييم الأصول والخصوم، لسنوات عديدة، قائماً على المعايير الدفترية الموحدة/تكاليف الاقتناء (للأصول). وقد تطور ذلك في السنوات الأخيرة مع اعتماد الشركات لمعايير محاسبية أحدث، هي المعايير الدولية للإبلاغ المالي، توصى بتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الجارية (أي القيمة العادلة). وهذا هو في جوهره تطور جيد، ولكنه يشكل أيضاً تحدياً لمجمعي البيانات ولعمليات التجميع التي يقومون بها. وللاستجابة لذلك، تكيّفت أداة استقصاء المؤسسات مع هذا التحدي في عام 2007، بإدراج متغير دخل شامل في بيان الدخل. وهذا المتغير هو في نفس الوقت إشارة إلى أن الشركة المعنية اعتمدت مبادئ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأيضاً مصدر بيانات عن الأرباح/الخسائر غير المتحققة الناشئة عن إعادة حساب الخصوم الأصول في فترة معينة.

جداول الاستقصاء

يمثل استقصاء المؤسسات مجموعة متكاملة من بيانات الدخل والميزانيات العمومية، إضافة إلى بعض الجداول التكميلية. وهذا ما يجعله مفيداً في بناء عدد من عناصر نظام الحسابات القومية، ليس أقلها حسابات الميزانية الوطنية، وحسابات التدفقات المالية. وهو يسمح، على وجه الخصوص باستخدام بيان الدخل لبناء تعديلات في تجميع المعاملات المالية استناداً إلى الفروق الأولى بين فترة وأخرى في حسابات الميزانية العمومية. ومن العناصر التي تسهم في وضع حسابات متماسكة، أن هذه التعديلات تجعل أيضاً المعاملات المالية متنسقة مع معاملات الحساب الجاري.

وهناك جدول تكميلي هام في قياس المعاملات المالية، هو الجدول المتعلق بمواءمة أرباح وخسائر بيان الدخل مع الأصول والخصوم ذات الصلة (الذي كان يسمى توزيع المكاسب/الخسائر المتحققة وعمليات ترفيع/تخفيض القيمة). وللأسف، فإن هذا الجدول لا يُجمع إلا للمؤسسات المالية التي تحوز كميات كبيرة من الأوراق المالية المتداولة.

العملية والتحليل

بالنسبة للشركات غير المالية، تخصّص التعديلات المتصلة بالمكاسب/الخسائر المتحققة، والمكاسب/الخسائر غير المتحققة (بما في ذلك العملة الأجنبية) وعمليات ترفيع/تخفيض القيمة، للأصول والخصوم استناداً إلى ما يُعرف عن المعاملات الكبيرة وبنود العملات الأجنبية، وكإجراء ثانوي، للأصول/الخصوم ذات الصلة استناداً إلى أوزانها الذاتية. وتُعرض التغييرات الشاملة الناشئة عن إعادة هيكلية الشركات، وعن تناوب العينة، في شكل بنود منفصلة. كما تُعرض التعديلات الخاصة الأخرى في شكل بنود منفصلة أيضاً. ثم يقدم مجال الاستقصاء ملفاً إلى مجتمعي الحسابات المالية يتضمن جميع هذه المعلومات مصنفة في مجالات تشمل الميزانية

العمومية الافتتاحية والختامية، والتغير في المركز المالي، ومختلف أنواع التعديلات الأخرى المصنفة. وهذا ييسر كثيرا تجميع الحسابات المالية للشركات غير المالية.

إجراءات الحسابات المالية وتحليلها

تمثل النتائج الاستقصائية المجهزة الخطوة الأولى في توليد (أ) العمليات المالية للشركات غير المالية في حسابات التدفقات المالية؛ و (ب) أرصدة الخصوم والأصول ذات الصلة بالقيمة السوقية في حسابات الميزانية الوطنية. ويقدم ملف استقصاء المؤسسات إلى مجمعي الحساب المالي بحسب الصناعة، ليدعم، إلى جانب السجلات الجزئية المبلغ عنها، تحليلاً لهم الإضافية. وتشمل الخطوات التالية استخدام بيانات الطرف المقابل وإدماجها (بما في ذلك المعلومات المستمدة من قواعد بيانات الأوراق المالية)، والمعلومات الاقتصادية (المتعلقة مثلاً بعمليات الدمج والتملك)، ومصادر البيانات الخارجية (مثل بيانات أسواق الأوراق المالية، وغيرها)، فضلاً عن استعراض لاتساق التقديرات القطاعية للشركات غير المالية الواردة في مصفوفي حسابات التدفقات المالية وحسابات الميزانية الوطنية.

وكمثال على ذلك، يُستعاض عن بيانات التزامات القروض المصرفية المستخلصة من الاستقصاءات، بالبيانات الحقيقية عن الإقراض المقدم إلى مجموع الشركات غير المالية، في تقديرات الإقراض الاجمالية الاستقصائية (التي تتضمن كلا من السجلات المبلغ عنها والاحتسبة والمقدرة). وهذه العملية تحسن دقة البيانات على المستوى القطاعي وتعزز تفاصيل مُمّن وإلى من تنتقل الأدوات المالية. ونفس الشيء يقال عن التعديلات الأخرى الناشئة عن التحليل الإضافي الذي يقوم به مجمعو الحسابات المالية. وهناك بعض التعديلات التي تُدخل على المستوى الكلي (على القروض المصرفية، مثلاً)، وتعديلات أخرى على المستوى الجزئي (على عمليات الدمج والتملك، مثلاً). وجددير بالإشارة، مع ذلك، أن التعديلات التي تُدخل على التقديرات المستمدة من الاستقصاء تدار عن كتب وتكون في أدنى حد ممكن.

ويرد أدناه تفسير (غير مستفيض) للإجراءات التحليلية وعمليات الاستبدال/التعديل في الأجزاء المتعلقة بالأصول والخصوم المالية، على التوالي.

الأصول غير المالية والمقتنيات الرأسمالية للشركات غير المالية؛ الحساب الرأسمالي

نظراً للاختلافات الكبيرة مع مبادئ التقييم الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008، فإن بيانات الأصول غير المالية المستمدة من استقصاءات المؤسسات تُستخدم كمرجع فقط. وقد يتغير ذلك مع تزايد اعتماد الشركات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في حساباتها، وتحويلها في تقييم أصولها وخصومها ذات الصلة إلى القيمة العادلة.

والأصول غير المالية لقطاع الشركات غير المالية في مصفوفة حسابات الميزانية الوطنية تهيمن عليها الهياكل غير المقيمة (تشييد المباني والإنشاءات الهندسية) والآلات والمعدات. وتشمل الأصول غير المالية الأخرى الأراضي المحيطة بتلك الهياكل، والعقارات السكنية (الهياكل والأراضي، منفصلة)، ورؤوس أموال وبرمجيات البحث والتطوير، فضلاً عن المخزونات التجارية. ويقوم جرد جميع الأصول المنتجة على منهجية الجرد الدائم، وتوزع تلك الأصول على القطاعات بحسب الصناعة. ويخصص رصيد المساكن القائم على منهجية الجرد الدائم وفق نفس المنهجية المستخدمة لوضع تقديرات لقطاع الإسكان. وتوضع التقديرات المتعلقة بالأراضي باستخدام مؤشر محدد بحسب الصناعة يتمثل في نسبة الأراضي إلى الهياكل (ومصنف بحسب الموقع والنوع) وضعته بحوث أجريت في التسعينات، وتُترجم هذه التقديرات إلى قيم سابقة ولاحقة باستخدام مؤشرات عقارية. ويُستخلص المخزون التجاري أيضاً من عملية "مجموع التدفقات" (مع مقارنتها بالبيانات الاستقصائية) وتُخصص بشكل شبه حصري لهذا القطاع.

وتتسم التدفقات الاستثمارية المتصلة بالشركات غير المالية في الحسابات الرأسمالية من مصفوفة حسابات التدفقات المالية بدرجة أكبر من التجميع، أي أنها لا تُنشر بنفس درجة تفصيل الأرصدة، ولكن توزيع عناصر الاستثمار على القطاعات يتبع نمطاً مماثلاً لما ورد أعلاه بالنسبة للأرصدة. ومعظم التدفقات الاستثمارية تأتي من استقصاءات أُدخلت نتائجها في نموذج منهجية الجرد

الدائم، مما يؤدي إلى اتساق ومواءمة بين التفاصيل (مثل تغير الأسعار) بين التدفقات والأرصدة. - - وتُستخلص تقديرات الوفورات القطاعية كبنود موازنة في الحساب الجاري، وتتولّد بيانات الاهتلاك من نموذج منهجية الجرد الدائم، وتُنشأ التحويلات الرأسمالية بشكل مستقل. وتفاصيل الحساب الرأسمالي في حسابات التدفقات المالية يقدمها مجمّع حسابات الدخل والتدفقات الفصلية، وهي تعكس الطابع المتكامل لحسابات الاقتصاد الكلي في كندا.

الأصول والأرصدة والتدفقات المالية للشركات غير المالية

تُستمد التقديرات الأولية لمجموع الأصول المالية والتفاصيل الأساسية للأصول المالية من استقصاء المؤسسات. ومن هنا، يبدأ إدخال سلسلة من التعديلات الإضافية والبيانات البديلة في بناء حسابات التدفقات المالية وحسابات الميزانية الوطنية. وتسفر التعديلات، عندما تُعتبر تصويبات (لتعديل عمليات الدمج والتملك في حسابات التدفقات المالية، أو تعديل التقييم السوقي في حسابات الميزانية الوطنية، مثلا) عن تغيير مجاميع الأصول المالية المستمدة من الاستقصاءات. واستبدال القيم من البيانات المقابلة لا يسفر عادة عن تغيير مجاميع الأصول المالية تلك.

وتُبنى أصول الدوائع من بيانات الأطراف المقابلة المستقاة من مؤسسات تلقى الدوائع. وهي بيانات فعلية مستقاة من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، تحل محل التقديرات الاستقصائية. وتتسم بيانات الأطراف المقابلة عن الأرصدة والتدفقات بنوعية أفضل، إلى حد ما. والممارسة المتبعة هي الحفاظ على القيمة الإجمالية للأصول المالية المستمدة من الاستقصاءات، ويكون ذلك عادة بمقابلة التعديل في فئة الأصول المالية الأخرى.

وعادة ما يجري تعديل الاستثمار بين الشركات (الدين وحصص الملكية)، وأحيانا فئات أصول أخرى لتعكس أنشطة الدمج والتملك، لكل من المعاملات والمراكز المحلية، والمعاملات والمراكز عبر الحدود، وترد البيانات عن هذه الأخيرة من مجمّع الحسابات الدولية. وفي حين أنه ينبغي، من حيث المبدأ، أن يتضمن الملف الصادر عن الاستقصاء المالي للمؤسسة تلك التعديلات، فإنها لا ترد فيه، في كثير من الأحيان، لأن الشركات المنشغلة بإعادة الهيكلة الناتجة عن الدمج والتملك لا تستجيب لطلب المعلومات إلا بعد أرباع عدّة من السنة. وتعتبر هذه التعديلات تصويبات، ولذلك فهي تُغيّر مجاميع الأصول المالية المستمدة من الاستقصاءات.

وتقارن بيانات الاستثمار بين الشركات، والحسابات المستحقة القبض، والأدوات الأخرى، بشكل دوري، بالبيانات الفصلية لميزان المدفوعات الدولية الكندية، والبيانات الفصلية لمراكز الاستثمار الدولي الكندية. وهذا أيضا انعكاس للطابع المتكامل لحسابات الاقتصاد الكلي لكندا.

والفئات الأخرى من الأصول المالية (مثل الأوراق المالية) هي فئات أصغر نسبيا وتقوم إلى حد كبير على النتائج التقديرية الاستقصائية (مع إضافة أو إزالة بعض التعديلات الاستبدالية على أساس معلومات الأطراف المقابلة) وليس لها أثر كبير على نوعية بيانات القطاع في معظم الحالات. ومع ذلك، تخضع هذه الأصول لاستعراض تحليلي دقيق يقارنها بمصادر أخرى، وتجري أحيانا عملية موازنة المصفوفة في الاتجاهين، وتُدخل عليها تعديلات إضافية. ويمكن لفئة الأصول المالية الأخرى أن تخضع لتعديلات موازنة المصفوفة في حالي الأرصدة والتدفقات.

ونتيجة لذلك، وبعد تحليل يجريه مجمّع الحساب المالي، تُعتبر الفئات الرئيسية للأصول المالية للشركات غير المالية ذات نوعية جيدة. ومع ذلك، فإن دقة البيانات وموثوقيتها أكثر مدعاة للقلق بالنسبة للمعاملات منها للمراكز، نظرا لطبيعة الصعوبات التي ينطوي عليها قياس المعاملات.

خصوم الشركات غير المالية (بما فيها حصص الملكية) - الأرصدة والتدفقات

مثلما هو الحال بالنسبة للأصول المالية، تُستمد التقديرات الأولية لمجموع الخصوم وحصص الملكية، وكذلك تفاصيل الأداة

الأساسية من استقصاء المؤسسات. ويخضع هذا الجانب من السجل أيضا لسلسلة من التعديلات الإضافية والبيانات الاستبدالية في بناء حسابات التدفقات المالية وحسابات الميزانية الوطنية. ووفقا لنفس الإجراءات المتبعة مع الأصول المالية (المبينة أعلاه)، فإن استبدال البيانات على أساس مقابلاتها يكون في فئة الخصوم الأخرى، أما التعديلات على البيانات فلا تكون عادة على أساس بيانات مقابلة.

وتُستمد الخصوم في قطاع الشركات غير المالية، إلى حد كبير، من بيانات الطرف المقابل ومن قواعد بيانات الأوراق المالية. ويستعاض عن تقديرات التزامات القروض، المستمدة من استقصاء المؤسسات المالية (بما في ذلك عقود التأجير الرأسمالي) بالتفاصيل الفعلية لأصول القروض، المستمدة إلى حد كبير من المؤسسات المالية (عن طريق الاستقصاءات ومن الجداول التكميلية للمصارف). وبالنسبة للمعاملات، تعدّل أصول القروض تلك أولا (قدر الإمكان) لمراعاة البدلات التي خُصمت عند حساب مراكز الأصول. ومع ذلك، تتسم هذه القيود المقابلة المتعلقة بالأرصدة بنوعية أحسن قليلا مقارنة بقيود المعاملات.

ويستعاض عن تقديرات السندات والأوراق القصيرة الأجل، المستمدة من استقصاء المؤسسات بما يلي: (أ) الإصدارات الجديدة؛ (ب) مراكز الأوراق المالية ذات الصلة (مع تصويب لقيم كليهما). وتضيف هذه العملية دقة إلى تعديلات المكاسب/الخسائر المستمدة من بيان الدخل للمعاملات، وهي تولّد قيما سوقية دقيقة للمراكز. وتستمد معلومات الأوراق المالية من قواعد بيانات الأوراق المالية التي تغطي كلا من الإصدارات المحلية والدولية. وتتعدد شعبة الحسابات الدولية قواعد البيانات هذه بالصيانة. وتعتبر بيانات الأرصدة والمعاملات المستمدة من قاعدة بيانات الأوراق المالية على درجة مماثلة من النوعية العالية.

وحصص ملكية الشركات مصدر رئيسي لأموال المؤسسات غير المالية، وتضم أيضا قدرا كبيرا من القيمة الصافية في هذا القطاع. والقياس عملية تقدير تفصيلية تقسّم حصص الملكية المسجلة في البورصة (التداولية) وغير المسجلة في البورصة (غير المتداولة):

- وبالنسبة للمعاملات، هناك استبدال جزئي لبيانات استقصاء المؤسسات المالية. ويؤخذ صافي الإصدارات الجديدة للأسهم المسجلة في البورصة من قواعد بيانات الأوراق المالية، وتمثل تقديرات حصص الملكية غير المسجلة في البورصة أساسا الفروق الأولى للأسهم القائمة زائدا الفائض المساهم به.
- وبالنسبة للمراكز، تقسم أيضا الأسهم المسجلة وغير المسجلة في البورصة. وتؤخذ القيمة السوقية المحسوبة للأسهم المسجلة في البورصة من قواعد الأوراق المالية (التي تجمع معلومات سوق الأوراق المالية). وبالنسبة لحصص الملكية، تسجّل الشركات الكبيرة بقيمتها السوقية باستخدام نسب تضعها الصناعات على أساس القيم الدفترية (استنادا إلى الأسهم المسجلة في البورصة). وبعبارة أكثر تحديدا، تتوقف العتبة القصوى للحجم على افتراض أن الشركات الكبيرة غير المسجلة في البورصة تواجه نفس الواقع السوقى الذي تواجهها مثيلاتها المسجلة في البورصة والعاملة في نفس الصناعات، وهي بالتالي تخضع لتقييم مماثل.

وتقارن بيانات التزامات الدين وحصص الملكية بين الشركات ببيانات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي. وينطبق الشيء نفسه على الحسابات المستحقة الدفع. والفئات الأخرى للخصوم صغيرة نسبيا وتقوم إلى حد بعيد على نتائج الاستقصاء. وعلى وجه الخصوص، ليس لتلك الفئات تأثير كبير على نوعية بيانات القطاع في معظم الحالات. وهي تخضع مع ذلك للاستعراض التحليلي على أساس مصادر أخرى وفي عملية موازنة المصفوفة في الاتجاهين، وتدخل عليها تعديلات إضافية أحيانا. ويمكن أن تخضع فئة الأصول المالية الأخرى، على غرار أصولها المقابلة، لتعديلات موازنة المصفوفة في حالي الأرصدة والتدفقات.

وينتج عن عمليات التحليل، والتقدير، والتعديل، والاستبدال التي يقوم بها معدّو الحسابات المالية المشار إليها أعلاه اعتبار معظم فئات الخصوم وحصص الملكية للشركات غير المالية ذات نوعية جيدة. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للأصول المالية، تعتبر

دقة البيانات وموثوقيتها أدنى بالنسبة للمعاملات منها للمراكز.

ملاحظات إضافية بشأن نوعية البيانات واكتمال الحسابات المالية

بعد عدة سنوات من الخبرة في بناء وتوسيع وتحسين الحسابات المالية في هيئة الإحصاء الكندية، من الواضح أن وجود نظام كامل لحسابات التدفقات المالية، ونظام كامل لحسابات الميزانية الوطنية ليس فقط أكثر فائدة للمستعملين وإنما هو يساهم أيضا في تعزيز نوعية التقديرات القطاعية بدرجة كبيرة.

ويفرض الحساب الرأسمالي والحساب المالي أن يكون القيد التي يفرضه حساب القطاع (الرأسي) مكتملا للقيد الذي يفرضه الأصول والخصوم (الأفقى). وفي كثير من الأحيان يكشف نصح الموازنة المتزامنة عن وجود تشوهات من قبيل التقديرات بأقل أو بأكثر من القيم الحقيقية لمعاملات الأصول والخصوم في القطاعات؛ وهي توفر، في حالة حسابات الاقتصاد الكلي المتكاملة، آلية يتلقى معدو الحساب الجاري من خلالها تغذية مرتدة.

وبالمثل، فإن من شأن وجود حساب كامل للميزانية العمومية (بما في ذلك الأصول غير المالية) أن يحسّن نوعية الحسابات القطاعية عن طريق توليد تقديرات القيمة الصافية كوسيلة للمساعدة في مقارنة نوعية الأصول غير المالية، فضلا عن الأرصد المالية (التي يشار إليها أحيانا باسم القيمة الصافية المالية). وتحسنت أيضا عملة موازنة مصفوفة حسابات الميزانية الوطنية كثيرا، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعديلات، وخصوصا فيما يتعلق بفئات الأصول والخصوم في حسابات التدفقات المالية. وقد تحسنت بالتالي عمليات مقارنة البيانات وتحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، تكشف أرصدة صافي قيمة قطاع الشركات بوضوح عن الثغرات المحتملة في البيانات (انظر الإشارة إلى الموارد الطبيعية، أدناه).

وإلى جانب ذلك، وبالنسبة لحسابات الميزانية الوطنية، يولد هذا القطاع ثلاثة قياسات للقيمة الصافية الجارية: (أ) القيمة السوقية لحصص ملكية الشركات، التي تعتبر خصما ماليا في مصفوفة الاقتصاد ككل، لأن قطاعات أخرى تحتفظ بها كأصول؛ (ب) صافي قيمة الأصول، التي تعادل مجموع الأصول ناقصا الخصوم، باستثناء حصص ملكية الشركات بالقيمة السوقية؛ (ج) القيمة الصافية المتبقية للشركات بوصفها الفرق غير المخصص بين القياسين الأولين، والذي يُستخدم في حساب صافي القيمة الوطنية (أي النهج القائم على مجموع تقديرات القيمة الصافية للقطاعات المؤسسية الوطنية). وهناك أيضا قياس تكميلي لحصص الملكية بالقيمة الدفترية يقدم لبعض الاستخدامات التحليلية، ويتألف من الأسهم القائمة المستمدة من الاستقصاء، زائدا الفائض المساهم به، زائدا الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات.

التحديات المتبقية المتعلقة بالبيانات والخاتمة

يظل تجميع الاحصاءات المالية لقطاع الشركات غير المالية في الاقتصاد الكلي مهمة شاقة. وقد تطورت نوعية البيانات على مر الزمن، مع تواصل تحسّن المصادر والمنهجيات. وهذه التحسينات يمكن أن تقابلها جزئيا تطورات جديدة في الأسواق المالية والمحاسبة المالية يمكن أن تؤثر سلبا على تجميع بيانات الميزانيات العمومية وتدفقات الأموال إذا لم يفهمها مجمعو البيانات فهما صحيحا، ويأخذونها في الحسبان.

ومع أن نوعية البيانات تعتبر حاليا جيدة بوجه عام في حسابات التدفقات المالية وحسابات الميزانية الوطنية الكندية لقطاع الشركات غير المالية، فإنه لا تزال هناك تحديات أخرى تتعلق بالبيانات. ومن الأمثلة على ذلك:

- تفاصيل الأدوات وجودتها. هناك حاجة إلى مواصلة العمل بشأن المشتقات المالية فضلا عن الالتزامات المرتبطة بنظم المعاشات التقاعدية المحددة المنافع.
- الثغرات في البيانات. هناك مشروع لوضع التقديرات الجارية لعقود تأجير الموارد الطبيعية في حسابات الميزانية الوطنية. ومن شأن إدراج هذا الأصل للشركات غير المالية أن يسفر عن وضع قياس محسّن لصافي قيمة الأصول يكون متوائما أكثر مع

القيمة السوقية لحصص ملكية الشركات .

• حسابات العناصر. هناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لتطوير حساب التغيرات الأخرى في الأصول.

(د) البيانات عن الأسر المعيشية

البيانات الجزئية الاستقصائية

136-7 يمكن جمع إحصاءات عن الأسر المعيشية من استقصاءات تغطي تمويل الأسر المعيشية واستهلاكها. وقد يوفر الاستقصاء بيانات عن دخل الأسر المعيشية وثروتها على مختلف مستويات الدخل والثروة، ولمختلف الفئات العمرية، والالتزامات العائلية، وما إلى ذلك. وحيث تجرى تلك الاستقصاءات، تُجمع البيانات عادة بتواتر ثلاث إلى خمس سنوات، نظرا لارتفاع تكاليف تنظيمها.

البيانات الكلية

137-7 نظرا لارتفاع تكاليف إجراء تلك الاستقصاءات في العديد من البلدان أو في معظمها (حتى في البلدان التي لديها نظم إحصائية متطورة)، فإن هذه البيانات الجزئية ليست المصدر الرئيسي في تجميع بيانات الميزانية العمومية والمعاملات المالية على صعيد الاقتصاد الكلي. بل أن تقديرات قطاع الأسر المعيشية في العديد من البلدان تستخدم عادة بيانات الأطراف المقابلة (قدر الإمكان) إلى جانب الأصول والخصوم المستخلصة كقيم متبقية. وهذا يعني أن بناء تقديرات قطاع الأسر المعيشية يعتمد على عملية موازنة حصيفة للمصفوفة (انظر الفرع 3) وأيضاً على التحليل الدقيق للحساب المالي في أي فترة من فترات الإنتاج.

الإطار 4-7

استخدام البيانات المستمدة من استقصاءات مالية المستهلك وحسابات تدفق الأموال في الولايات المتحدة (من إعداد مجلس الاحتياطي الفيدرالي)

أسهمت الميزانيات العمومية لقطاع الأسر المعيشية في الأزمة المالية الأخيرة، وتأثرت بها أيضا بشكل كبير. وأسهم ارتفاع أسعار المساكن والأوراق المالية في الفترة التي سبقت الأزمة في النمو القوي الذي شهدته إنفاق المستهلكين وسرعة وتيرة تراكم الديون خلال تلك الفترة، وساعد بالتالي على تهيئة حالة جعلت الأسر المعيشية أكثر هشاشة أمام الصدمات المالية. وأسهمت الانخفاضات الحادة في قيمة المساكن وأسعار الأوراق المالية في بداية الأزمة (إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل) في الانخفاض الكبير وما تلاه من تباطؤ في نمو إنفاق المستهلكين، الذي هيمن على نشاط الاقتصاد الكلي خلال السنوات الخمس الماضية. وأحد التفسيرات المعتادة لاستمرار المستهلكين في تقييد الإنفاق هو رغبة بعض الأسر المعيشية على الأقل في تفادي العودة إلى الأوضاع الهشة التي كانت تواجهها الميزانيات العمومية عند بداية الأزمة.

ومن الواضح أن فهم أحدث الدورات الاقتصادية، وبطء التعافي الجاري، يتطلب فهم تطور الميزانيات العمومية للأسر المعيشية. وللأسف، فإن مجموعات البيانات المتاحة لدراسة الميزانيات العمومية للأسر المعيشية لها جميعها قيود كبيرة تشمل بعدا أو

أكثر، مثل التمثيلية، وحسن التوقيت، ومستوى التجميع، ودرجة طولية المعلومات، ومستوى التفصيل. وهذه القيود تعوق قدرتنا على تعقب تطور ميزانيات الأسر المعيشية على مر الزمن بتفاصيل كافية لتحديد التغييرات الهامة عند حدوثها.

وهناك نوعان من مصادر البيانات المستخدمة على نطاق واسع في ميزانيات الأسر المعيشية، وكلاهما صادر عن مجلس الاحتياطي الفدرالي: حسابات تدفق الأموال، التي تقدم تقديرات الأصول والخصوم الإجمالية التي يحتفظ بها قطاع الأسر المعيشية، واستقصاء مالية المستهلكين الذي يقدم كل ثلاث سنوات صورة تفصيلية عن الحالة المالية والميزانية العمومية لعينة تمثيلية من الأسر المعيشية في الولايات المتحدة.

وقد أنشئ هذان المصدران من البيانات لأغراض مختلفة. فحسابات التدفقات المالية تقدم قياسا للحالة الإجمالية للأسر المعيشية في الولايات المتحدة، وهي مؤشر رئيسي عن التوقعات الاقتصادية الكلية. ويقدم استقصاء مالية المستهلكين نظرة تفصيلية على التنوع الثري في مالية الأسر المعيشية، وهو أمر بالغ الأهمية في فهم أسس الاقتصاد الجزئي للنشاط الاقتصادي الكلي. وحسابات التدفقات المالية متاحة حتى الربع الأخير من عام 2012، ولكنها تفتقر إلى البيانات الجزئية عن ميزانيات الأسر المعيشية. ويقدم استقصاء مالية المستهلكين بيانات جزئية وفيرة لنقطة معينة في الزمن، ولكن العمل الكثيف الذي يتطلبه إعدادها يجعله متاحا كل ثلاث سنوات فقط مع تأخر في الانتاج يدوم سنتين (على سبيل المثال، يعود أحدث استقصاء إلى عام 2010، وقد أصبح متاحا في عام 2012). والفكرة الرئيسية للمشروع الموصوف في هذه الورقة هي الجمع بين مجموعتي البيانات سعيا إلى وضع مجموعة بيانات مفصلة في الوقت المناسب عن ميزانيات الأسر المعيشية.

7-138 وتتوقف نوعية بيانات قطاع الأسر المعيشية في الحساب المالي وحسابات الميزانية على ما يلي: توافر الحسابات الجارية والبيانات عن الأصول غير المالية؛ وتوافر معلومات مقابلة عالية التواتر عن الأرصدة والتدفقات، ومعلومات غير مباشرة أخرى. ودقة وموثوقية البيانات عن أرصدة وتدفقات القطاعات الأخرى، وذلك بالنظر إلى قيود المصفوفة التي يُستمد منها، ويوازن فيها، عادة العديد من أصول وخصوم قطاع الأسر المعيشية. وهذا يأخذ في الاعتبار تغطية القطاعات المؤسسية الأخرى والمنهجات المستخدمة في اشتقاق الأصول والخصوم، فضلا عن المعاملات المالية في الأصول والخصوم عبر القطاعات المؤسسية الأخرى.

الإطار 7-5

بناء تقديرات اقتصادية كلية للإحصاءات المالية للأسر المعيشية (من إعداد هيئة الإحصاء الكندية)

معلومات أساسية

في كندا، أُنشئت في أواخر ستينيات القرن الماضي حسابات التدفقات المالية الفصلية، المؤلفة من الحسابات الرأسمالية والحسابات المالية، وأضيفت إليها في أوائل السبعينات حسابات الميزانيات العمومية (المؤلفة من الأصول والخصوم المالية). وحدير بالملاحظة أن تقديرات قطاع الأسر المعيشية كانت متاحة في هذين الحسابين منذ البداية، وأن تحسينات أُدخلت على نوعيتها بمرور الوقت. وانعكاسا لاعتماد قطاع الأسر المعيشية على نوعية بيانات القطاعات الأخرى في إطار مصفوفة الحسابات المالية، تحققت عدة مكاسب في النوعية نتيجة إدخال تحسينات على أدوات استقصاء المؤسسات، لا سيما بالنسبة للشركات غير المالية والمؤسسات المالية التي تشكل حوالي 20 قطاعا مؤسسيا في الحسابات المالية الكندية. وبالإضافة إلى ذلك، تحولت تقديرات قطاع الأسر المعيشية كثيرا لصالح استخدام القيودات المقابلة في السبعينات والثمانينات، مع تحسّن البيانات الإدارية وغيرها من البيانات. وتحسنت الحسابات أيضا، من حيث نطاقها وتفصيلها، مع مرور الوقت. وفي أوائل الثمانينات، أُضيفت تقديرات الأصول

غير المالية إلى الأصول المالية والخصوم القائمة بغية إعداد مجموعة حسابات الميزانية العمومية الوطنية التي تتضمن تقديرات لصافي قيمة كل قطاع. ثم تغير تواتر إعداد بيانات الميزانية العمومية فأصبح فصليا. وفي مطلع الألفية الجديدة، أصبحت بيانات الأصول والخصوم المالية تعدّ على أساس قيمة السوق. وأنشئ في عام 2009 حساب المعاشات التقاعدية الفرعى الذي يتضمن تفاصيل عن أصول المعاشات التقاعدية، والمعاملات المالية والدخل المتصل بقطاع الأسر المعيشية. وأسفرت التنقيحات الشاملة للحسابات القومية في عام 2012 عن فصل قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح عن قطاع الأسر المعيشية، وإضافة تفاصيل جديدة للأدوات في جميع القطاعات المؤسسية (مثل حصص ملكية الشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصة). ويجري العمل على إدخال تغييرات أخرى في حساب الأصول، وخاصة بالنظر إلى أهمية عمليات إعادة تقييم التغيرات في القيمة الصافية في قطاع الأسر المعيشية (قطاع الاستثمار النهائي).

الأصول غير المالية واقتناء رأس المال في قطاع الأسر المعيشية

تقيم العقارات السكنية و، إلى حد أقل، مخزونات السلع الاستهلاكية المعمرة، على الأصول المالية لقطاع الأسر المعيشية. وتستند الهياكل السكنية إلى طريقة الجرد الدائم للمساكن المخصصة لقطاع الأسر المعيشية باستخدام المعلومات عن نوع المساكن وحيازتها. وتُبنى عملية مماثلة مع التدفقات المتصلة بتكوين رأس المال، يكتملها تقسيم المبيعات إلى فردية وجماعية. وتوضع تقديرات الأراضى باستخدام أرقام تاريخية سنوية لنسبة الأراضى إلى الهياكل (مصنفة بحسب الموقع والنوع) مأخوذة من بحوث معيارية أجريت في التسعينات. وتُترجم هذه التقديرات إلى قيم سابقة ولاحقة باستخدام مؤشرات عقارية جارية. وتستند التدفقات المتصلة أيضا وأساسا بالمبيعات الجديدة التي تتضمن مبيعات تشمل الأرض وأخرى لا تشملها. وتوضع تقديرات المخزونات من السلع الاستهلاكية المعمرة للأسر المعيشية في حسابات الميزانية العمومية أيضا باستخدام منهجية الجرد الدائم. ولا توجد تدفقات مقابلة في الحساب الرأسمالي.

وتشمل الأصول غير المالية أيضا مزارع غير اعتبارية وأصولا تجارية غير اعتبارية. وتستند أصول المزارع/الاستثمار التي تشمل كلا من رأس المال والمخزونات إلى بيانات التعداد الزراعى (التي تتضمن نسب المزارع الاعتبارية/غير الاعتبارية) وإلى استقصاءات زراعية أعلى تواترا. والأعمال غير الاعتبارية وغير الزراعية صغيرة جدا ونسبتها في أصول الأسر المعيشية تتناقص مع مرور الوقت. وتستند تقديرات أرصدة وتدفقات هذه الأصول إلى مصادر متنوعة.

الأصول المالية لقطاع الأسر المعيشية - الأرصدة والتدفقات

تعتمد تقديرات الأصول المالية اعتمادا كبيرا على البيانات المقابلة الفصلية المستمدة في الوقت المناسب من المؤسسات المالية (من كل من الاستقصاءات والجداول التكميلية المصرفية). وتتسم بيانات الأطراف المقابلة عن الأرصدة والتدفقات بنوعية أفضل، إلى حد ما. وتُبنى أصول الودائع من بيانات الأطراف المقابلة المستقاة من مؤسسات تلقي الودائع.

وتعادل عناصر أصول التأمين على الحياة وعناصر أصول المعاشات التقاعدية (النظم المرتبطة برب عمل، الممولة، والحكومية غير الممولة) الخصوم المقابلة في القطاعات المؤسسية الأخرى. وأصول صناديق الاستثمار تعادل إلى حد بعيد خصوم صناديق الاستثمار، معدلة وفقا للأجزاء المحتفظ بها كأصول في قطاعات أخرى. والسندات تهيمن عليها سندات الادخار الحكومية، التي تستند إلى التزامات القطاع الحكومي المقابلة.

وتشتق الأصول الأخرى إلى حد كبير بالقيم المتبقية، ولكنها تخضع لاستعراض تحليلي دقيق استنادا إلى مصادر أخرى وإلى عملية موازنة المصفوفة. ونتيجة لذلك، تعتبر الفئات الرئيسية ذات نوعية جيدة، وإن كانت نوعية البيانات تمثل مصدر قلق بالنسبة للمعاملات، أكثر منها بالنسبة للأرصدة. وتشمل أسهم الشركات أكبر أصل شبه أصل متبق، وهي تنقسم إلى عنصرين فرعيين: الأسهم المسجلة في البورصة، هي تقوم على تقديرات ذات نوعية جيدة للأصول والخصوم عبر المصفوفة القطاعية؛ والأسهم غير المسجلة في البورصة، التي تهيمن عليها الشركات الخاصة الكبيرة والتي تُقارن سنويا بالبيانات ذات الصلة. أما بقية الأصول المالية فهي

صغيرة الحجم نسبيا وتشكل مجموعة يتسم فيها الاشتقاق بدرجة أدنى من النوعية. وهناك فئات الأخرى من السندات القصيرة والطويلة الأجل بأحجام غير هامة، بحيث لا يكون لاشتقاق تقديراتها أثر على نوعية بيانات القطاع عموما. وتثير فئة الأصول المالية الأخرى، وإن كانت صغيرة الحجم، بعض القلق نظرا للمسائل المتعلقة بنوعية هذه الأدوات على نطاق المصنوفة القطاعية، في حالة كل من الأرصدة والتدفقات.

خصوم قطاع الأسر المعيشية - الأرصدة والتدفقات

تُستمد خصوم قطاع الأسر المعيشية إلى حد كبير من بيانات الأطراف المقابلة التي توفرها المؤسسات المالية (من الاستقصاءات ومن الجداول التكميلية المصرفية) وتُعتبر ذات نوعية جيدة. وتتسم القيود المقابلة بنوعية أحسن قليلا في حالة الأرصدة منها في حالة المعاملات. وهى تشمل، مرتبة بحسب الحجم: الرهون العقارية (السكنية وغير السكنية)، وتمثل أكبر نسبة في الخصوم؛ الائتمان الاستهلاكي، وهو كبير الحجم أيضا؛ والقروض الأخرى، التي تشمل القروض المصرفية باعتبارها قيما مقابلا إلى جانب عناصر أخرى بُنيت من مصادر معلومات أخرى. وتشمل العناصر الأخرى القروض الزراعية والتقديرات المباشرة لإيجار السيارات التمويلي. وتُشتق المبالغ التجارية المستحقة الدفع والمتصلة بالمشاريع التجارية غير الاعتبارية باستخدام القيم المتبقية، ولكنها ضئيلة نسبيا.

الصلات بين الميزانية العمومية لقطاع الأسر المعيشية واستقصاءات قطاع الأسر المعيشية

تنظّم في كندا من حين إلى آخر استقصاءات عن أصول الأسر المعيشية وديونها (الاستقصاء عن الأمن المالي). وتُستخدم تقديرات البيانات الجزئية هذه أساسا في تحليل ثروة الأسرة المعيشية بحسب الدخل والفئات العمرية. وعلى وجه الخصوص، تقارن أرصدة العقارات السكنية في حسابات الميزانية الوطنية بالبيانات الجزئية عن أصول عقارات الأسر المعيشية عندما تصبح متاحة، فلمجموعتي التقديرات تاريخ من التقارب النسبي من حيث قيم العقارات السكنية وبالنسبة للأصول والخصوم المالية، يمكن أن تكون البيانات الجزئية والكلية مختلفة تماما لعدد من الأصول والخصوم (وتمثل خصوم الرهن العقاري الاستثناء العام من ذلك، مما يعكس احتمالا العلاقة الوثيقة بقيم العقارات السكنية المستمدة من الاستقصاءات). ولهذا السبب، فإن تقديرات قطاع الأسر المعيشية في حسابات الميزانية الوطنية تكون مرتبطة مرجعيا باستقصاءات أصول وديون الأسر المعيشية (مع التركيز أكثر على الاتجاهات بين مجموعتي البيانات) عندما تصبح تفاصيل الاستفتاء متاحة.

الخاتمة

إن تجميع الاحصاءات المالية لقطاع الأسر المعيشية في الاقتصاد الكلى مهمة شاقة. وقد تواصل مرور الوقت تحسّن نوعية الإحصاءات في قطاع الأسر المعيشية، مع استمرار تطور مصادر البيانات والمنهجيات. ومع ذلك، يمكن أن تقابل هذه التحسينات جزئيا تطورات جديدة في الأسواق المالية والمحاسبة المالية يمكن أن تؤثر سلبا على تجميع بيانات الميزانيات العمومية وتدفقات الأموال، بما في ذلك تقديرات قطاع الأسر المعيشية في مصنوفة الحسابات المالية، إذا لم يفهمها مجتمعو البيانات فهما صحيحا، ويأخذونها في الحسبان. ويتواصل أيضا مرور الوقت توسّع تفاصيل الميزانية العمومية لقطاع الأسر المعيشية وحسابات عناصره (مثل حساب التغيرات الأخرى في الأصول)، مما يسمح لهذه الحسابات بمواجهة تحديات مواكبة التطورات.

5 - البيانات المالية المجمّعة في قواعد البيانات الجزئية

139-7 هناك بعض الزخم في جمع البيانات المالية في قواعد بيانات لفرادى السندات وفي سجلات ائتمانية⁽¹⁷³⁾. وتغطي قواعد بيانات فرادى السندات بيانات عن إصدارات وحيازات

(173) يمكن أن تكون هناك قواعد بيانات جزئية عن البيانات المحاسبية للشركات، مثلا.

الأوراق المالية، في حين تتضمن السجلات الائتمانية إحصاءات تفصيلية عن القروض الممنوحة من المؤسسات المالية النقدية أساسا إلى القطاعات غير المالية، مثل القطاع الحكومي، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

(أ) إحصاءات الأوراق المالية

7-140 تمثل الإحصاءات التفصيلية عن الأوراق المالية أداة هامة لتحسين تغطية ونوعية حسابات القطاع المؤسسي ولتطوير حسابات تَمَنّ وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية. وتشمل إحصاءات الأوراق المالية بيانات عن عمليات الإصدار والاسترداد، ومعاملات السوق الثانوية، والمبالغ القائمة للأوراق المالية، ومعلومات عن أسعار الأوراق المالية.

7-141 وتشمل الأوراق المالية سندات الدين وسندات الملكية مثل الأسهم المسجلة في البورصة والأسهم غير المسجلة في البورصة. وتُعتبر بعض أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار أيضا أوراقا مالية.

إحصاءات إصدارات الأوراق المالية

7-142 تشمل إحصاءات إصدارات الأوراق المالية بيانات أرصدة وتدفقات الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون مقسمة بحسب الفئات الفرعية وعملة التقييم و، بالنسبة لسندات الدين، بحسب أجل الاستحقاق ونوع سعر الفائدة. ويمكن أيضا جمع بيانات عن إصدارات الأوراق المالية لغير المقيمين بالعملة الوطنية⁽¹⁷⁴⁾.

7-143 ويمكن لإحصاءات إصدارات الأوراق المالية أن تتضمن سلاسل زمنية على مستويات مختلفة من التجميع وبحسب إقامة المصدر، وعملة الإصدار، والقطاع والقطاع الفرعي المصدر. ويمكن لبيانات أرصدة سندات الدين أن تكون بقيمة السوق أو بالقيمة الاسمية.

إحصاءات حيازات الأوراق المالية

7-144 يمكن أن تستند الإحصاءات المتعلقة بحيازات الأوراق المالية إلى معلومات ميزانيات القطاعات المؤسسية، وأيضا إلى إحصاءات متلقي الودائع أو أمناء الحفظ. وأقصر طريقة لذلك هي ربط فرادى سندات الدين بالبيانات عن حيازات الأوراق المالية.

قواعد بيانات فرادى السندات

(174) الإصدارات في الخارج من طرف غير المقيمين أصعب تعقبا.

7-145 في سياق حسابات مّمن وإلى من تنتقل الأدوات المالية ، تُصبح لقواعد بيانات فرادى السندات أهمية كبيرة. وتمثل قاعدة بيانات فرادى السندات قاعدة بيانات جزئية تخزن معلومات عن إصدارات فرادى السندات. ويمكن استخدام قاعدة البيانات بشكل مرّن لتجميع مجموعة من الإحصاءات تلبي احتياجات متنوعة⁽¹⁷⁵⁾.

7-146 وتنقسم المعلومات المخزنة عن أداة مالية إلى سمات تصف خصائص تلك الأداة. وقد يتباين اختيار تلك الخصائص تبعاً للغرض من قاعدة البيانات. ومن بين الخصائص المفيدة في التطبيقات الإحصائية ما يلي: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية؛ اسم جهة الإصدار وإقامتها وقطاعها الفرعي؛ تاريخ الإصدار؛ تاريخ الاسترداد؛ نوع الورقة المالية؛ عملة التقويم؛ سعر الإصدار؛ سعر الاسترداد؛ المبلغ القائم أو الرسملة السوقية؛ مدفوعات القسائم وتواريخها (انظر الشكل 7-1). وتسمح هذه المعلومات بتجميع المعلومات عن جميع السمات اللازمة للأوراق المالية.

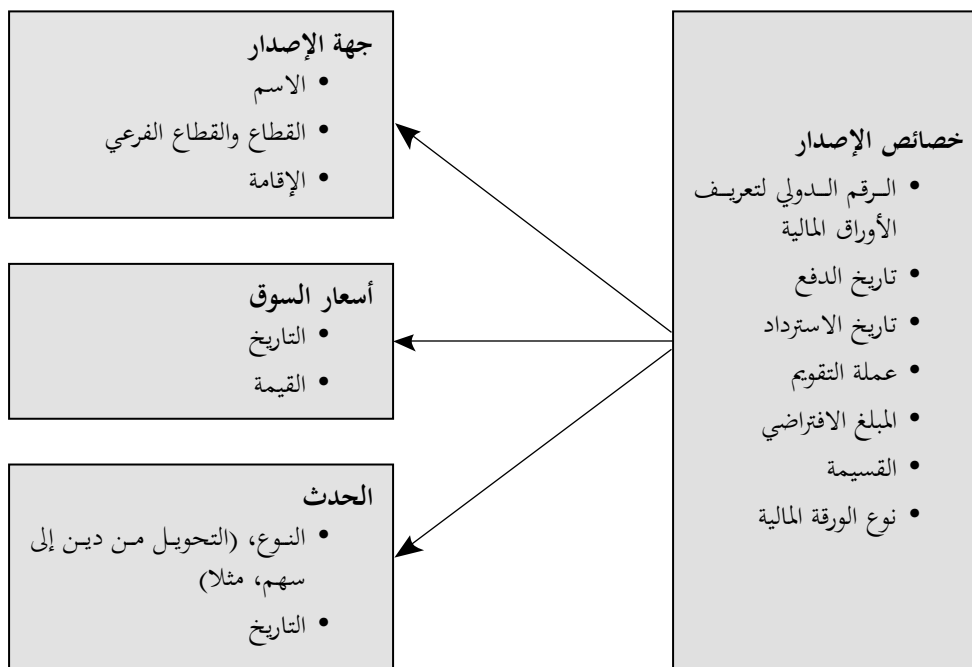
7-147 وأحد الأمثلة على استخدام محتوى قواعد بيانات فرادى السندات، هو استخراج البيانات عن فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. وقد غيرت الأزمة المالية الأخيرة التركيز في تحليل السياسات النقدية والمالية من نواح عديدة. فقط لوحظ، بشكل خاص، أن الاهتمام المتزايد بالميزانيات العمومية ومكوناتها، ولا سيما ما إذا كانت التغيرات فيها تعود إلى معاملات أم إلى تدفقات أخرى، أعطى زخماً لمواضيع مثل آثار الشراء، والسلوك فيما يتعلق بالرفع المالي، وقيمة الضمانات المالية والصلة المتبادلة بين المجالين العقاري والمالي.

7-148 وأدى الاهتمام بفهم التدفقات التي لا تأخذ شكل معاملات إلى شروع مجمعي البيانات في وضع الهياكل الأساسية الإحصائية القادرة على التمييز بين مختلف الفئات الفرعية للتدفقات الأخرى، ولا سيما بين التدفقات الناتجة عن فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في الحجم.

(175) يمكن أن تتضمن قواعد بيانات فرادى السندات إحصاءات تغطي فئات مختلفة من الأدوات المالية، وهي عادة سندات الدين وسندات الملكية.

الشكل 7-1

مثال على سمات البيانات المخزنة في قواعد بيانات فرادى السندات للاستخدام الإحصائي



7-149 ومن الأمثلة الأخرى على استخدام البيانات المستمدة من قواعد فرادى السندات، بجميع البيانات المتعلقة بسندات الدين مصنفة بحسب آجال الاستحقاق المتبقية. وفي حين أن الميزانيات العمومية لا تسمح عادة بتجميع هذه البيانات، فإنه يمكن القيام بذلك على أساس بيانات فرادى السندات لكل من إصدارات وحيازات الوحدات المؤسسية لسندات الدين، مصنفة بحسب القطاع والقطاع الفرعي.

7-150 ويمكن عرض إنتاج الإحصاءات من قاعدة بيانات فرادى السندات في شكل عملية ذات ثلاث مراحل: (انظر الشكل 7-2). وتشمل المرحلة الأولى (المدخلات) عادة جمع و/أو شراء البيانات عن فرادى الأوراق المالية من مجموعة من المصادر، مثل المصارف المركزية والوكالات الحكومية، ومقدمي البيانات التجاريين وبورصات الأوراق المالية. وتشمل المرحلة الثانية إدارة نوعية البيانات. وفيها تُضاف إلى قاعدة البيانات المعلومات المتعلقة بفرادى الأوراق المالية المجمعة من مختلف المصادر، وتُدمج وتُخزّن. ويجري التحقق من اكتمال البيانات ومعقوليتها واتساقها، ثم يُصوّب ما يُكتشف فيها من أخطاء. وتشمل المرحلة الثالثة تخزين بيانات فرادى الأوراق المالية وفقا لمختلف معايير التصنيف.

7-151 وكثيرا ما تكون إدارة نوعية البيانات عملية معقدة بسبب قلة التوحيد القياسي. وتبين التجربة أن مختلف مصادر البيانات تستخدم في العديد من الأحيان محدّات مختلفة للأدوات المالية، وطرق تصنيف مختلفة لوصف خصائص الأدوات، وأشكال بيانات ومعايير تقييم مختلفة. والمصادر تفتقر أحيانا كثيرا إلى البيانات الفوقية، كما أن نوعية تعهدها متباينة، أي أنه من الممكن أن تكون موسومة بوسم قديم، وبدون الإشارة إلى ذلك. وتمثل هذه القيود صعوبة كبيرة عند جمع البيانات عن عدد كبير من الأدوات في قاعدة بيانات لفرادى السندات.

7-152 ومن السمات الأساسية لقواعد بيانات فرادى السندات، قدرتها على التجهيز الآلي الموثوق لكميات كبيرة من البيانات لأغراض تجميع الجوامع الإحصائية أو أنواع التحليل الأخرى. ويحدد مستوى التوحيد في أكثر البيانات المرجعية استقرارا (الرقم المحدد، والسمات الرئيسية، والتصنيفات) إلى حد كبير نوعية وكفاءة قاعدة البيانات وما ينتج عنها من عمليات إحصائية وتحليلية. ويتوقف توحيد البيانات المرجعية، بدوره، على مستوى التوحيد داخل مصادر البيانات المستخدمة وفيما بينها.

7-153 والاحتياجات المحددة التي تدعو إلى توحيد البيانات، والتي ظهرت نتيجة للتطبيقات الحاسوبية الواسعة النطاق، مقارنة بمجرد الكشف عن تلك البيانات، تعزز الدعوة إلى وضع بيانات مرجعية موحدة عن الأوراق المالية وجهات إصدارها، وفي الحالات المتلى، ستتاح تلك البيانات لصنّاع السياسات، والهيئات التنظيمية، والقطاع المالي من خلال بنية أساسية عامة ودولية. ومن المرجح أن تؤدي تلك البيئة الأساسية إلى تخفيض تكاليف قواعد بيانات فرادى السندات، وبالتأكيد إلى زيادة قيمتها، وتمكين جميع الأطراف المهتمة من إعداد تحليلات أفضل توفيقا للأسواق المالية المتزايدة التعقيد، ولا سيما في أوقات الاضطرابات.

7-154 ويمكن توسيع قواعد بيانات فرادى السندات لتشمل معلومات عن حيازات الأوراق المالية وحائزها بحسب القطاع والقطاع الفرعي، والإقامة. ولذلك الغرض، تُربط المعلومات المقدمة من الجهات المحيية على مستوى الورقة المالية الفردية بالبيانات المخزّنة في قاعدة بيانات فرادى السندات. ويكون الربط عادة باستخدام الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية، ولكنه يشير أيضا إلى المعلومات عن حملة وحيازات سندات الدين:

(أ) الحائز بحسب الإقامة والقطاع المؤسسي والقطاع الفرعي، وأيضا بحسب المجموعات المالية أو غير المالية الكبيرة والمعقدة؛

(ب) مبلغ الحيازات بالعملة.

الشكل 7-2

مراحل تطوير قواعد بيانات فرادى السندات

النواتج	إدارة نوعية البيانات	المدخلات
البيانات الجزئية	استلام البيانات ودمجها وتخزينها	جمع البيانات المصادر:
تجميع البيانات	ضبط اتساق البيانات وتنظيفها	<ul style="list-style-type: none"> المصرف المركزي الوكالات الحكومية المصادر الدولية مقدمو البيانات التجاريون بورصات الأوراق المالية وكالات التقييم
نشر البيانات المستخدمون		
<ul style="list-style-type: none"> المصارف المركزية الوكالات الإحصائية الوكالات الدولية 		

7-155 وينبغي التمييز بين مستويين إثنين، على الأقل، من الوصول، هما الوصول إلى البيانات الأولية للإحصائيين، والوصول إلى البيانات الأكثر تجميعاً للمستخدمين، لتجميع تدفقات الأموال والميزانيات العمومية المالية القطاعية، على سبيل المثال.

7-156 وتستند مخططات الإبلاغ الحالية عن حيازات سندات الدين أساساً إلى فئتين من الوكلاء القادرين على الوصول إلى المعلومات عن حيازات الأوراق المالية: (أ) أمناء الحفظ (والمستودعات المركزية لأوراق المالية)؛ (ب) المبلغون المباشرون. وفي معظم الحالات، تُجمع البيانات من أمناء الحفظ من خلال قاعدة بيانات فرادى السندات. ويتعلق ذلك أيضاً بجمع البيانات عن حيازات سندات الدين لدى المقيمين من أمناء الحفظ غير المقيمين، بما يسمح بوضع تقديرات لتصنيف الحيازات بحسب إقامة الجهة المصدرة.

7-157 ويقدم المبلغون المباشرون، من خلال استكمال تقارير أمناء الحفظ، بيانات عن حيازاتهم بتقسيماتها المختلفة إلى قواعد بيانات فرادى السندات: بحسب نوع الأداة، وتاريخ الاستحقاق، وإقامة الجهة المصدرة، وما إلى ذلك. وقد تكون هناك أيضاً في بعض البلدان قوانين تُلزم المقيمين بالإبلاغ عن الأوراق المالية التي يحتفظون بها في الخارج. بيد أن هناك تغطية محدودة عادة للبيانات المجمعة مباشرة من قطاعات أو قطاعات فرعية محددة، مثل الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية.

7-158 وينبغي عند التفكير في بناء قاعدة بيانات فرادى السندات، النظر في جميع جوانب الفوائد والتكاليف. ومعظم الحجج المؤيدة أو المعارضة لإنشاء قواعد بيانات فرادى السندات لها

صلة بمجمّعي إحصاءات الأوراق المالية، كما أن للمجيبين والمستخدمين صلة بتلك الحجج أيضا. ولذلك، ينبغي لعملية تحديد المنافع والتكاليف أن تنظر في جميع المراحل من البداية إلى النهاية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على التخطيط للقيام بمجهود ترمي إلى التوحيد.

159-7 ومن المزايا الرئيسية لقواعد بيانات فرادى السندات، أن مجمّعي البيانات، وليس المحييون، هم المسؤولون عن التصنيف الإحصائي للأوراق المالية. وهذا الأمر يعزز دقة البيانات واتساقها، والتقيد بالمعايير الإحصائية الدولية. وللأغراض الإحصائية، ولا سيما في حالات إحصاء إصدارات الأوراق المالية، وإحصاءات مالية الحكومة، وحسابات القطاع المؤسسي، عادة ما تكون البيانات عن الإصدارات في قواعد بيانات فرادى السندات مجمّعة في عدة فئات إحصائية. وتتسم قواعد بيانات فرادى السندات بمرونة إنتاج تجميعات مختلفة استنادا إلى ما فيها من بيانات، بدون الحاجة إلى أي جمع إضافي للبيانات. ويمكن أيضا تصميم قواعد البيانات تلك بشكل يسمح باشتقاق المراكز والمعاملات وغيرها من التدفقات. وتسمح قواعد بيانات فرادى السندات أيضا بالتحقق من النوعية على مستوى دقيق جدا لاكتشاف الملاحظة ذات القيم الخارجة في فئات إحصائية محددة. ووجود قيم خارجة يمكن أن يدل على سوء تصنيف كما يمكن أن يكون نتيجة ابتكار مالي، الأمر الذي يتطلب المزيد من التحقيق وربما إدخال تعديل على فئات التجميع الإحصائي.

160-7 ويستفيد المحييون من قواعد بيانات فرادى السندات لأنها تقلل من كمية التفاصيل التي يُبلغون مجمّعي البيانات عنها. ولم يعد المحييون بحاجة إلى تحويل بياناتهم الداخلية إلى تقارير إحصائية، وأصبحوا يكتفون بتقديم ما في قواعد بياناتهم من معلومات ذات صلة عن فرادى سندات الدين. ولكن على المحييين، مقابل ذلك، أن يتقيدوا بمعايير البيانات المتفق عليها مع المجمّعين، علما بأن المحييين يستفيدون أيضا من توحيد البيانات، فهم أنفسهم بحاجة إلى بيانات ذات نوعية جيدة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة لعملياتهم والحد من مخاطرها التشغيلية.

161-7 ومن منظور المستخدم، قد تكون هناك فائدة في تجزئة البيانات وتفصيلها، أو في الجمع بين مختلف التصنيفات، وخاصة مع تزايد تعقّد أسواق سندات الدين وتزايد طابعها العالمي. وتسمح قواعد بيانات فرادى السندات بهذه التجزئة في إحصاءات سندات الدين. وفي بعض الأحيان، تشكّل هيئة معينة بينات فرادى السندات لتحليل التطورات. وتتيح قواعد بيانات فرادى السندات أيضا إمكانية تحليل تمويل مختلف القطاعات، وحجم مختلف أجزاء السوق، أو أهمية مختلف سندات الدين. وتسمح قواعد البيانات للمستخدمين بتتبع التغييرات في التصنيفات الائتمانية والأسعار والسيولة لفرادى السندات والجهات المصدرة.

7-162 وفي الوقت نفسه، يتحمل المجمعون تكاليف كبيرة في إنشاء وتعهد قواعد بيانات فرادى السندات وتكييفها مع تغير احتياجات المستخدمين⁽¹⁷⁶⁾. وإلى حد الآن، تُستمد بيانات قواعد بيانات فرادى السندات، إلى حد كبير، من مقدمي البيانات التجاريين. والحصول على تلك المعلومات مكلف، ويمكن أن تكون المعلومات ناقصة أو متناقضة بين المصادر. وتكاليف تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في التخزين والتجهيز كبيرة، لا سيما في الحالات التي تتطلب عمليات واسعة ومعقدة "لتنقية البيانات" لمعالجة سوء نوعيتها أو قلة التوحيد بين مصادرها.

7-163 ومن منظور عملي ومنهجي، تتسم قواعد بيانات فرادى السندات بتعقدها، وبضخامة حجم البيانات والإحصاءات المخزنة فيها، وبتحوّل تكاليف إدارتها من المجهين إلى المجمعين. والحالة تتطلب إيجاد موارد مالية وموارد تكنولوجيا المعلومات. كما تتطلب مصروفات إدارية لإنشاء العقود مع وكلاء الإبلاغ لقيامهم بالإبلاغ المنتظم أو تنظيم الاستقصاءات، فضلا عن تكاليف إدارة المشتريات والتسليم من مصادر البيانات التجارية. ويلزم حد أدنى من نوعية البيانات اللازمة، مثل التغطية الكاملة لفئات محددة من الأوراق المالية ذات مجموعة معينة من الخصائص. كما يلزم بعض التدخل اليدوي للتدقيق في البيانات المقابلة الواردة من مختلف مقدمي البيانات. وأخيرا، يمكن أن تكون هناك عقبات قانونية وتعاقدية تمنع تبادل البيانات بين المصارف المركزية، والوكالات الإحصائية، والسلطات الأخرى، وكذلك بين مختلف أنواع المستخدمين داخل مؤسسة ما.

(ب) سجلات الائتمان

7-164 بالرغم من أن قاعدة بيانات كهذه قد تكون هدفا طويلا الأجل، فإنه يمكن العمل على جمع ومواءمة بيانات القروض الموجودة في سجلات الائتمان (المركزية والخاصة).

7-165 ولبعض المصارف المركزية سجلات ائتمان رسمية؛ وتوجد أيضا سجلات خاصة تقدم إليها المؤسسات المالية النقدية وغيرها من المقرضين بيانات، ويمكنها البحث في محتوياتها.

7-166 وهناك ثلاثة استخدامات رئيسية لمحتوى سجلات الائتمان من المعلومات:

(176) نظرا لارتفاع التكاليف، توجد إمكانيات للتعاون وتقاسم التكاليف بين المجمعين القائمين بإنشاء قواعد بيانات فرادى السندات. وقد حققت بعض قواعد بيانات فرادى السندات إلى حد الآن تغطية عالية لبيانات الأوراق المالية للاقتصادات الكبرى، مثل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك منطقة اليورو، ويمكن تبادل مجموعات البيانات هذه على مستوى إجمالي للأغراض الإحصائية، مع مراعاة قواعد السرية.

(أ) تمكين المشرفين المصرفيين من إجراء تقييم دقيق للمخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية الخاضعة للإشراف، أي تقييم تركيز الائتمان و/أو التقصير المحتمل أو الفعلي من جانب المقرض أو المقترض؛

(ب) دعم المعاملات المالية عن طريق مساعدة مؤسسات الائتمان وغيرها من المقرضين في تقييم المخاطر المتصلة بالمقرضين المحتملين⁽¹⁷⁷⁾؛

(ج) لأغراض التحليل الاقتصادي. أظهرت التجربة أنه مع تحسن تغطية البيانات والوصول إليها، يمكن لسجلات الائتمان أن تدعم التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، والبحوث والاحتياجات الإحصائية، فضلا عن تحليل السوق والمخاطر الائتمانية.

7-167 وبسبب القيود القانونية، ومختلف الأهداف التنفيذية المنشودة، والتنافس بين مكاتب الائتمان الخاصة⁽¹⁷⁸⁾، نشأ بعض التخصص في مختلف سجلات الائتمان القائمة: التقارير الإيجابية (عن القروض الجديدة والقروض القائمة)؛ والتقارير السلبية (عن التخلف عن سداد القروض)؛ وتغطية الإقراض (القروض المقدمة إلى الشركات غير المالية أو القروض المقدمة إلى الأسر المعيشية لأغراض استهلاكية أو لشراء مساكن (برهن عقاري أو بدونه)).

7-168 وتختلف سجلات الائتمان المركزية (القائمة) ومكاتب الائتمان الخاصة اختلافا كبيرا بين البلدان، من حيث نطاقها وتغطيتها. وتزايد التوقعات بتطور سجلات الائتمان، وتؤكد بعض الأحداث الملموسة ذلك التطور. وقد تتوسع تغطية تلك السجلات وتحسن نوعيتها تدريجيا، ويمكن استخدامها أيضا لأغراض مثل التحليل والبحوث الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، كمصادر للإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات وحسابات القطاع المؤسسي.

(177) يقوم العديد من مكاتب الائتمان الخاصة بتطوير خدمات القيمة المضافة لزبائنها بنمذجة سلوك المستهلكين و/أو تقييم احتمال التخلف عن السداد بحسب نوع القرض أو فئات المقرضين. ويمكن أن تقوم سجلات الائتمان أيضا بتطوير نماذج المخاطر الائتمانية للأغراض الرقابية.

(178) يتلقى مكتب الإقراض الخاص بيانات من المقرضين ويخزنها في قاعدة بيانات مشتركة. وينبغي أن تكون البيانات المقدمة دقيقة وحسنة التوقيت. ويمكن عندئذ للمقرضين المبلغين الوصول إلى السجل للحصول على معلومات موحدة عن طالبي الائتمان.

جيم - تجميع حسابات القطاع المؤسسي

1 - نهج البنات الأساسية

7-169 يتبع تجميع نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي عملية محددة تنطوي على استخدام لبنات أساسية. وفيها تُجمع البيانات المصدرية عن القطاعات المؤسسية، ومجموعات القطاعات الفرعية، وحتى القطاعات الفرعية لاستخدامها كبنات أساسية تُدرج في الحسابات العادية وحسابات مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية. وتستخدم المصادر وفق ترتيب هرمي، أي أنه في حال توافر أكثر من مصدر للبيانات عن نفس المتغير، يُستخدم أكثر المصادر وثوقاً.

7-170 وتشمل البنات الأساسية تصنيفات تفصيلية للأدوات، وتشمل أيضاً بدرجات متفاوتة معلومات تتعلق بانتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر عن المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، وغيرها من التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، تتوافق قدر الإمكان مع معايير نظام الحسابات القومية لعام 2008.

7-171 واتباع نهج القطاعات السبعة، تغطي البنات الأساسية المؤسسات المالية النقدية (S121 إلى S123)، والقطاع الحكومي (S13)، والعالم الخارجي (S2)، وأيضاً شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129)، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، وجزءاً كبيراً من الشركات المالية الأخرى (S124 إلى S127).

7-172 وهناك لبنة أساسية هامة أخرى هي إحصاءات الأوراق المالية. وفي حين أن قطاع البنات الأساسية يمكن أن يقدم معلومات إحصائية عن جميع الأدوات المالية، فإن لبنة إحصاءات الأوراق المالية تقدم بيانات شاملة عن إصدارات وحيازات الأوراق المالية بالنسبة لجميع القطاعات والقطاعات الفرعية المقيمة والعالم الخارجي.

7-173 وكل لبنة من البنات الأساسية لها خصائص مختلفة وتضيف تحديات مختلفة إلى الاتساق داخل البنات من حيث قواعد التقييم والمحاسبة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطابع المتكامل لحسابات القطاع المؤسسي، تمثل نوعية واتساق البنات عنصر أساسياً في نوعية الحسابات عموماً، وبالتحديد حسابات قطاعي الأسر المعيشية والشركات غير المالية. وتستند حسابات هذين القطاعين أساساً إلى تفاصيل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، المقدمة من مختلف البنات الأساسية.

174-7 ونهج اللبنة الأساسية موضح في الشكل 7-3. وهو يتضمن اللبنة الأساسية الست، على النحو المبين أعلاه⁽¹⁷⁹⁾:

(أ) المؤسسات المالية النقدية (المصرف المركزي (S121)، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، وصناديق سوق المال (S123))؛

(ب) القطاع الحكومي (الحكومة المركزية (S1311)، وحكومة الولاية (S1312)، والحكومة المحلية (S1313)، وصناديق الضمان الاجتماعي (S1314))؛

(ج) العالم الخارجي (S2)؛

(د) شركات التأمين (S128)، وصناديق المعاشات التقاعدية (S129)؛

(هـ) صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، وجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، والشركات المالية المساعدة (S126)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الاموال (S127)؛

(و) الأوراق المالية (ولا سيما سندات الدين (F3)، والأسهم المسجلة في البورصة (F511)، والأسهم غير المسجلة في البورصة (F512)).

175-7 وتشير السهام إلى أن البيانات عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر تُستخدم في بناء الحسابات لعدة قطاعات وتجمعات قطاعية لا تتوافر عنها مصادر بيانات مباشرة.

(أ) نهج اللبنة الأساسية والأدلة التي تناولتها

176-7 توجد عدة أدلة تتضمن توجيهها، من حيث المنهجية والتعريف، بشأن كيفية تصميم اللبنة الأساسية كأساس لتجميع حسابات القطاع المؤسسي. وفيما يلي الأدلة الرئيسية الأربعة التي تناولت هذا الموضوع: دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها، الذي تناول لبنة قطاع الشركات المالية (S12)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الذي تناول لبنة القطاع الحكومي، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة

(179) تشكل البيانات المصدرية التي تغطيها اللبنة الأساسية الست الأساس لتجميع حسابات القطاعات المؤسسية وفقاً لنهج القطاعات السبعة. وهذا يعني أن الحسابات القطاعية للمؤسسات المالية النقدية، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، والشركات المالية الأخرى، والقطاع الحكومي، والعالم الخارجي، تعتمد بشكل أساسي على البيانات المصدرية المقابلة المباشرة. وتجمع حسابات الشركات غير المالية وحسابات الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، في المقام الأول على أساس البيانات "غير المباشرة" المأخوذة من مختلف اللبنة وإحصاءات سندات الدين.

السادسة، الذي تناول لجنة العالم الخارجي، وكتيب إحصاءات سندات الدين، الذي تناول لجنة الأوراق المالية.

7-177 وتناول دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها أساسا لجنة المؤسسات المالية النقدية. وهو يتناول أيضا القطاعات الفرعية الأخرى أو مجموعات القطاعات الفرعي، مثل صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

7-178 ومع ذلك، يحدث أن تظهر مختلف التناقضات في البيانات داخل اللجنة الأساسية الواحدة، وبين اللبنة. وقد تنشأ تلك التناقضات لأسباب منها أن استمارات التقارير لا تغطي بيانات الأرصدة فقط، أو بيانات المعاملات فقط، أو لأن المبادئ المحاسبية تحيد عما هو متوقع فيما يتعلق بتوقيت القيد أو بتقييم المعاملات والأرصدة.

(ب) إزالة عدم الاتساق من البيانات المتصلة باللبنة الأساسية في قطاع الشركات المالية

7-179 يتمثل الاستخدام الرئيسي لحسابات القطاع المؤسسي داخل مصرف مركزي في تحسين تحليل السياسة النقدية.

7-180 ولذلك فمن الأهمية القصوى أن تكون حسابات القطاع المؤسسي متسقة مع الإحصاءات النقدية والمالية، التي تشكل مصدر الإحصاءات الشهرية أو الفصلية للنقود بالمفهوم الواسع. وقد تُعطى هذه البيانات، نظرا لأهميتها في السياسة النقدية، أولوية ومقاما أعلى مقارنة بمعظم البيانات المقابلة المتصلة بالمؤسسات المالية النقدية (S121 إلى S123)، وخصوصا ما يتعلق منها بالقروض التي تمنحها تلك المؤسسات والودائع التي تتلقاها. وبالنسبة لجزء كبير من أصول المؤسسات المالية النقدية، يُستخدم مبدأ التقييم السوقي بالفعل في قواعد المحاسبة. وتوفر الروابط المتكاملة بين الإحصاءات النقدية والمالية، والحساب المالي، والميزانية العمومية، على النحو المبين في نظام الحسابات القومية لعام 2008 اتساقا عاما في المبادئ والمفاهيم، من قبيل الإقامة، وتصنيف الوحدات المؤسسية، وتصنيف الأصول والخصوم المالية، وقيد الأصول والخصوم المالية وتقييمها، وكذلك المعاملات وغيرها من التدفقات، وتجميع البيانات وتوحيدها.

7-181 وإذا لم يتحقق هذا الاتساق العام، فإن القائم بالتجميع سيواجه تحديا على مستوى الاتصالات لأن حسابات القطاع المؤسسي تحيد عن البيانات التي جُمعت من الإحصاءات النقدية والمالية. وينطبق هذا التحدي في مستوى الاتصالات في نهاية المطاف على مختلف

أساليب التقييم المطبقة في الإحصاءات النقدية والمالية، التي قد تتبع مبادئ المحاسبة التجارية ولكن ليس مبادئ الحسابات القومية، التي تستند إلى مبدأ التقييم السوقي.

7-182 وتنطبق المبادئ المحاسبة التجارية أيضا على لبنات أساسية أخرى ضمن قطاع الشركات المالية، هي اللبنة الأساسية لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124)، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S128 و S129).

7-183 وكثيرا ما تتسم بيانات الميزانية العمومية المجموعة من المؤسسات المالية، ولا سيما من شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي (S122)، بحجم كبير من تفاصيل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، بالنسبة للودائع والقروض، وأحيانا أيضا عن سندات الدين.

7-184 وقد تنشأ أحيانا مسائل تتعلق بالنوعية:

(أ) عندما تجمع بيانات الميزانية العمومية شهريا أو فصليا وتقيّم بالقيمة الإسمية أو بقيمة الاقتناء التي لا تشمل الفوائد المستحقة؛

(ب) نتيجة لإدخال تعديلات على البيانات. وبما أن البيانات عن المعاملات لا تُجمع مباشرة ولكنها تُستمد من التغيرات في الأرصدة، فهي تُعدّل بإلغاء فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم؛

(ج) إذا ظهرت تناقضات كبيرة عند مقارنة مجموعات البيانات المقابلة المجمعة عن مختلف القطاعات الفرعية للشركات المالية على مستوى حسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية.

7-185 وللتغلب على أوجه القصور هذه، يمكن إضافة مجموعة كاملة من بيانات التدفقات (المعاملات، وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم) إلى بيانات الميزانية العمومية، مفصلة بحسب الأداة المالية وعلى أساس مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية. ومن شأن ذلك أن يقلل من الحاجة إلى وضع التقديرات ويسمح بالتدقيق أكثر في نوعية البيانات عموما.

(ج) قواعد الأولوية المتصلة بالبيانات المقدمة من اللجنة الأساسية للمؤسسات المالية النقدية

7-186 يمكن استخدام حسابات القطاع المؤسسي في رصد تفاعلات المؤسسات المالية النقدية مع الشركات المالية الأخرى، والقطاعات غير المالية والعالم الخارجي، وكشف التطورات

الأوسع نطاقا التي تحدث في مجال التمويل والاستثمار وتفاعلاتها مع الاقتصاد الحقيقي (مما يشكل جسرا بين التحليل النقدي والاقتصادي)

7-187 وللقيام بهذا الدور، من المهم بدرجة قصوى أن تكون حسابات القطاع المؤسسي متسقة قدر الإمكان مع إحصاءات المؤسسات المالية النقدية المستخدمة في التحليل النقدي العادي. بيد أن الاتساق التام ليس ممكنا دائما بسبب مختلف الانحرافات في هذه البيانات عن حسابات القطاع المؤسسي.

7-188 وفي حين أن بيانات المعاملات تتماشى عموما مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، فإنها لا تنطبق بالضرورة على بيانات الميزانية العمومية و، ضمنا، على بيانات التدفقات الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد لا تغطي بيانات الميزانية العمومية بصورة سليمة فروق إعادة التقييم (المتراكمة) لحصص الملكية وسندات الدين. ويتمثل أحد الخيارات المتاحة في استخدام بيانات المعاملات المستمدة من إحصاءات المؤسسات المالية النقدية (مما يكفل، بالتالي، الاتساق التام لبيانات المعاملات) والقيام مع ذلك بتقدير بيانات التدفقات الأخرى من مصادر أخرى. ومن شأن ذلك أن يسمح بالاتساق التام بين حسابات القطاع المؤسسي وإحصاءات المؤسسات المالية النقدية عن المعاملات، ولكن ليس عن مراكز الميزانية العمومية والتدفقات الأخرى.

7-189 والبيانات عن الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع مجال آخر من المجالات التي قد لا تتبع فيها إحصاءات المؤسسات المالية النقدية نظام الحسابات القومية لعام 2008. وفي إحصاءات المؤسسات المالية النقدية، تمثل الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع في كثير من الأحيان جزءا من الأصول والخصوم المتبقية، التي غالبا ما تكون مختلفة النطاق تماما، وتغطي أيضا الفائدة المستحقة أو الأرباح/الخسائر في السنة الجارية.

(د) اللبنة الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية

7-190 تمثل لبنة الأوراق المالية جزءا هاما من المعلومات الإحصائية عند جمع وتجميع بيانات فرادى السندات على أساس مّمن وإلى من تنتقل الأدوات المالية. وتتبع منهجية هذه اللبنة الأساسية إلى حد بعيد التوصيات الواردة في كتيب إحصاءات سندات الدين.

7-191 وتُستخدم معلومات تفصيلية عن إصدارات وحيازات الأوراق المالية على مستوى الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية لسد الثغرات فضلا عن دعم مبدأ التقييم السوقي في جميع حسابات القطاع المؤسسي.

7-192 وفي غياب قاعدة بيانات لفرادى السندات، تُجمع البيانات عن إصدارات وحيازات القطاع المؤسسي للأوراق المالية من مختلف اللبنة الأساسية، كما هو مبين في الشكل 7-3. وكثيرا ما تُستمد بيانات حيازات الأوراق المالية لدى الأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، أو لدى الشركات غير المالية، عن طريق "استغلال" التطابقات في الإطار المحاسبي.

(هـ) اللبنة الأساسية للعالم الخارجي

7-193 تستفيد اللبنة الأساسية للعالم الخارجي من مختلف نظم الإبلاغ المباشر. وهي تتمثل في استمارات تقارير مخصصة لجمع البيانات عن ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، أو عن الأوراق المالية التي أصدرها مقيمون ويحتفظ بها في الخارج (والتي يمكن أن تُستخدم أيضا كمدخلات لللبنة الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية).

7-194 وأحد جوانب القوة في اللبنة الأساسية للعالم الخارجي هو تصنيفها التفصيلي للأدوات المالية، وما فيها من تفاصيل تَمُن وإلى من تنتقل الأدوات المالية تتعلق بمراكز الميزانية العمومية، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، وتتبع عن كثب مبادئ القيد والتقييم لنظام الحسابات القومية لعام 2008.

الشكل 7-3
اللبنة الأساسية الرئيسية المساهمة في نظام حسابات القطاع المؤسسي

S2	S15 و S14	S13	S129 و S128	S127 إلى S124	S123 إلى S121	S11	مالية
العالم الخارجي		القطاع الحكومي	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	المؤسسات المالية التقديرية		
الأوراق المالية							

ملاحظة: تشير السهام ← إلى أن بيانات تَمُن وإلى من تنتقل الأدوات المالية مقدمة من اللبنة الأساسية الرئيسية. وتقدم اللبنة الأساسية لصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (S124) بيانات عن جزء فقط من القطاعات الفرعية S124 إلى S127. وقد توجد لبنة أساسية أخرى لقطاعات فرعية للشركات المالية، مثل الشركات المالية المساعدة (S126).

195-7 وإحدى المسائل المتصلة بالبيانات المتاحة عن العالم الخارجي، عرضها الذي يغلب عليه الجانب المتعلق بالمهام. وهذا لا يسمح دائما بمسح مباشر لتصنيف الأدوات المالية وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويوجد في معظم الحالات تقسيم مقيد نوعا ما لبيانات العالم الخارجي بحسب القطاع المقابل.

196-7 والتوفيق الرأسي بين حسابات العالم الخارجي، كجزء من حسابات القطاع المؤسسي، يعني إزالة صافي جميع حالات الخطأ والسهو. ومن الخيارات المتاحة، تعديل الحساب المالي لإزالة تلك الاختلالات تماما. ومع ذلك، فإن الزيادات في صافي الخطأ والسهو قد توحى بضرورة القيام بتحليل إحصائي شامل.

197-7 ويمكن تحديد عدم التماثل مع بيانات البلدان الأجنبية كمصدر رئيسي لتلك التباينات. ومن الحلول للحد منها، بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي أو استثمار المحافظة، على سبيل المثال، تبادل البيانات الجزئية بين البلدان مع الاستمرار في الحفاظ على سرية البيانات.

(و) اللبنة الأساسية للحكومة العامة

198-7 تضم اللبنة الأساسية للحكومة العامة مجموعة متسقة إلى حد كبير من البيانات المالية وغير المالية مع بعض المعلومات عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر، المستمدة من الحكومة المركزية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية، ومن صناديق الضمان الاجتماعي.

199-7 ويتمثل التحدي الرئيسي المتعلق باللبنة الأساسية هذه، أساسا، إلى الاختلافات بين إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات المؤسسات المالية النقدية من حيث تصنيف الأدوات المالية، وحدود القطاعات، والترصيد. وقد يتطلب تحسين الاتساق بين مجموعتي الإحصاءات العمل على التوفيق بين البيانات، حتى على مستوى الوحدة المؤسسية.

200-7 وعلى الرغم من أن اتساق حسابات القطاع المؤسسي مع بيانات مالية الحكومة ليس بنفس درجة الأهمية، من منظور السياسات النقدية، فإنه مع ذلك ضروري بالنظر إلى الحساسية السياسية للبيانات، التي كثيرا ما تُستخدم في الأغراض الإدارية.

201-7 وفي هذا السياق، فإن الاختلافات بين بيانات مالية الحكومة وحسابات القطاع المؤسسي قد لا تكون مقبولة لاعتبارات تتعلق بالسياسة المالية. وتُجمع بيانات الحكومة عادة بعناية كبيرة ووفق المعايير الإحصائية الدولية، وتخضع أيضا لتدقيق شديد، لأنها سُتستخدم في الأغراض الإدارية. وهذا يعطي لبيانات مالية الحكومة مستوى من الدقة لا يمكن بلوغه في

مجالات إحصائية أخرى. بيد أن البيانات الإدارية تتبع عادة مبدأ المحاسبة النقدية، في حين أن البيانات الإحصائية أو بيانات الحسابات القومية تتبع مبدأ الاستحقاق.

(ز) إجراءات التوفيق بين البيانات

202-7 يتمثل عنصر القوة الرئيسي في نهج اللبنة الأساسية في أنه يجمع بيانات عن مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية أو تجمعات قطاعات فرعية في إطار متماسك، هو نظام الحسابات القومية لعام 2008. وفي هذا الإطار، تُعرض التباينات داخل مصادر البيانات الفردية ويجري التوفيق بينها. وهي تقدم تغذية مرتدة إلى عمليات التأكد من نوعية البيانات، وإلى العمليات الرامية إلى تحسين فرادى نظم جمع الإحصاءات في الأجل الطويل.

203-7 ويستند تجميع حسابات القطاع المؤسسي إلى اللبنة الأساسية على النحو المبين أعلاه، وأيضاً إلى المعلومات عن نظم جمع البيانات التكميلية للقطاعات والقطاعات الفرعية التي ليست جزءاً من نهج اللبنة الأساسية. وقد تشمل هذه النظم بيانات عن القطاعات الفرعية للشركات المالية، مثل جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، والشركات المالية المساعدة (S126)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127). وفي العديد من البلدان، تُجمع بيانات الميزانية العمومية للشركات، وتُجرى استقصاءات للأسر المعيشية.

204-7 ويمكن أن تنشأ في كل مجموعة من هذه المجموعات الحاجة إلى إجراءات توفيق إضافية بسبب خصائصها الفردية أو تأخر توافرها.

205-7 وينبغي التوفيق بين البيانات في حسابات القطاع المؤسسي على أساس فرادى الأدوات المالية وكذلك على أساس مُمّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، حسب الاقتضاء. ويكون ذلك باختيار أنسب البيانات المصدرية اختياريًا فرديًا. وفي بعض الحالات، ينبغي عدم المساس بمتغيرات هامة سياسياً مثل النقود بالمفهوم الواسع، وديون الأسر المعيشية، وديون الحكومة، للمحافظة على التماسك داخل مصدر البيانات الإحصائية الأساسية.

206-7 والتوفيق بين مراكز الميزانية العمومية، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم يجري بشكل متزامن. وفي حال عدم الاتساق بين الأرصدة والتدفقات بعد ذلك التوفيق، يمكن تعديل المعاملات والتدفقات الأخرى. وينبغي رصد حجم التعديلات والتأكد عن كثب من ضرورة إدخالها، وتوثيقها في تقارير دورية عن النوعية.

207-7 ويتعلق أحد أضعف المجالات في إجراءات التوفيق بمقارنة البيانات عن الأسهم غير المسجلة وغيرها من حصص الملكية، على جانبي المصدر والحائز. وبالرغم من أن بعض

المعلومات عن الحائزين قد تتوافر من مختلف اللبنة الأساسية، فستكون هناك ثغرات مختلفة يتعين ملؤها. ويمثل التقييم السوقي لتلك الأدوات المالية مشكلة في حد ذاتها. وبالنظر للتوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وفي أدلة أخرى، يتمثل أحد الخيارات في تحويل الأموال الذاتية بالقيمة الدفترية إلى القيم السوقية استناداً إلى النسب المعمول بها مع الشركات المماثلة المسجلة.

2 - استراتيجية التجميع

7-208 في سياق وضع نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي، ينبغي للعمل أن يركز على تحقيق الاتساق بين الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، والميزانيات العمومية لمختلف القطاعات المؤسسية والعالم الخارجي. ويكون هذا العمل وفق ثلاثة مبادئ تتمثل، بإيجاز، في الاكتمال والامتثال والاتساق.

7-209 والاكتمال يعني أنه يتعين تجميع الحسابات باستخدام بيانات مصدرية شاملة. وينبغي وصف احتياجات كل قطاع مؤسسي وصفا كاملاً. وحيثما لا تكون للبيانات المصدرة تغطية كافية، ينبغي وضع تقديرات إضافية لاستخلاص مبلغ إجمالي ذي معنى.

7-210 والامتثال يعني أن الحسابات تمثل للتعريف والمعايير المحاسبية الواردة في المعايير الإحصائية الدولية، مثل نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، وأدلة أخرى. وقد تختلف التعريف والمعايير المحاسبية عن المفاهيم المستخدمة في مصادر البيانات الأولية. وقد يتعين إدخال تعديلات على مجموعات البيانات الأولية لتصويب تلك الانحرافات. ومن الأمثلة على ذلك، استخدام القيم الإسمية بدلا من القيمة السوقية في إحصاءات إصدارات الأوراق المالية.

7-211 ويراعي الاتساق التطابقات التي يتضمنها الإطار المحاسبي. فتلك التطابقات تمثل معلومات إضافية للقائم بتجميع البيانات وتؤدي إلى تحسين نوعية البيانات عموماً. ويتعين أيضاً تحقيق الاتساق في مصادر البيانات الأولية. ويتمثل الاتساق الزمني في الاتساق بين البيانات التي تُنشر بتواترات مختلفة.

3 - موازنة البيانات

7-212 ينبغي دمج الحسابات في ثلاثة أبعاد: أفقياً، ورأسياً، وفيما يتصل بالأرصدة والتدفقات. وينبغي موازنة البيانات تبعاً لذلك.

(أ) الموازنة الأفقية

7-213 تتعلق الموازنة الأفقية بالحفاظ على التكافؤ في كل معاملة، وفي كل فرق من فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في الحجم وبنود الموازنة العامة؛ وتتوازن التدفقات والأرصدة عند وضع الجاميع لكافة القطاعات المقيمة والعالم الخارجي.

7-214 وينبغي للحسابات أن تكون متسقة أفقياً بحيث يكون مجموع الاستخدامات مساوياً لمجموع الموارد، ويكون مجموع (التغييرات في) الأصول مساوياً لمجموع (التغييرات في) الخصوم. وفي هذا السياق، يتعين التوفيق أفقياً بين جميع المعاملات والمراكز، أي أنه ينبغي لموازن المعاملات المعرب عنها لأي معاملة أو نوع من الأصول كمجموع استخدامات/تغييرات الأصول عبر القطاعات المؤسسية أن يكون معادلاً لمجموع الموارد/التغييرات في الأصول عبر القطاعات المؤسسية. وتصح هذه العلاقة على المستوى الوطني بالنسبة لجميع مجموعات البيانات القطاعية الوطنية.

7-215 وفيما يلي مثالان على ذلك:

(أ) بالنسبة لفئة المعاملات غير المالية "تعويضات العاملين"، ينبغي أن يكون مجموع المبالغ المستحقة الدفع (الاستخدامات) من جانب جميع القطاعات المؤسسية المقيمة والعالم الخارجي مساوياً لمجموع المبالغ المستحقة القبض (الموارد) لجميع القطاعات المقيمة؛

(ب) بالنسبة لفئة المعاملات المالية "سندات الدين"، ينبغي أن يكون مجموع المبالغ التي أصدرتها جميع القطاعات المؤسسية المقيمة والعالم الخارجي مساوياً لمجموع المبالغ التي تلقتها جميع القطاعات المقيمة.

7-216 ويمكن اعتبار مجموعة القيود المحاسبية الأفقية نظاماً من معادلات خطية. وتكون الموازنة في هذا السياق عملية حل للمعادلة يتطلب، كشرط ضروري، أن يكون عدد المعادلات مساوياً على الأقل لعدد المتغيرات غير المعروفة.

7-217 ويمكن توضيح ذلك بمثال في سياق الحسابات المالية بحسب القطاع: توضع معادلة تكون فيها جميع إصدارات سندات الدين الطويلة الأجل معادلة لمجموع إصدارات جميع القطاعات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

7-218 وفيما يلي هذه المعادلة لإصدارات (صافي تحمل الخصوم، I) سندات الدين الطويلة الأجل (F32) من طرف جميع القطاعات باستثناء الأسر المعيشية، بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية:

$$I(F32(S1+S2))=I(F32(S11))+I(F32(S121 \dots S129))+I(F32(S131 \dots S1314)) \\ + I(F32(S2))$$

219-7 وحل المعادلة، يجب أن نعرف ما لا يقل عن $n-1$ متغيراً من المتغيرات الـ n . وإذا عُرفت $n-1$ بالضبط من المتغيرات، يمكن تجميع المتغير n بالجمع أو الطرح.

220-7 وإذا عُرف عدد من المتغيرات يقل عن $n-1$ ، فإن حل المعادلة يتطلب جميع المزيد من المعلومات الإحصائية. ويمكن القيام بذلك بتقدير مبلغ إضافي لقطاع ما.

221-7 وثمة مسألة أخرى يتعين النظر فيها هي أنه يوجد في الكثير من الحالات العديد من السلاسل الزمنية لمتغير واحد. فعلى سبيل المثال، يمكن أخذ سلسلة لإصدار القطاع الحكومي سندات دين طويلة الأجل العامة إما من مصدر مباشر مثل إحصاءات مالية الحكومة؛ أو من مصدر غير مباشر مثل مجموع مختلف حيازات جميع القطاعات (المقابلة) لسندات الدين الطويلة الأجل الصادرة عن القطاع الحكومي؛ أو من مصدر ثالث كقاعدة بيانات فرادى السندات.

222-7 ويتعين في هذه الحالة على المحاسبين الوطنيين اختيار أي السلاسل يضعون في المعادلة⁽¹⁸⁰⁾. وفي حالات عديدة يكون المصدر المباشر هو الأكثر موثوقية. وينبغي مع ذلك القيام بفحوص الاتساق والمعقولة قبل اختيار الأرقام المناسبة.

223-7 وكمثال ذي صلة، يتطابق صافي مقتنيات أو حيازات (H) جميع القطاعات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة من سندات الدين الطويلة الأجل (F32) مع مجموع الإصدارات (I):

$$H(F32(S1+S2))=H(F32(S11))+H(F32(S121 \dots S129))+H(F32(S131 \dots S1314)) \\ + H(F32(S14))+H(F32(S15))+H(F32(S2))$$

224-7 ومقارنة بالمعادلة السابقة عن إصدارات سندات الدين، يمكن أن تكون نوعية مجموعة البيانات هذه منخفضة نسبياً. ويمكن أن تتاح بيانات مباشرة أو غير مباشرة عن حيازات سندات الدين. ويمكن أن تؤخذ بيانات مباشرة من حسابات الشركات المالية والقطاع الحكومي، ولكن لا يمكن ذلك بالنسبة للشركات غير المالية والأسر المعيشية. فالبيانات عن تلك الحيازات لا يمكن جمعها إلا من مصادر غير مباشرة من خلال معلومات مقابلة.

225-7 ويمكن لقواعد بيانات فرادى السندات المرتبطة بإحصاءات حيازات الأوراق المالية أن تكون مصدراً موثقاً به للملاءمة للبيانات المطلوبة.

(180) هنا، ينخفض عدد المتغيرات تماشياً مع العدد الأقل من المعادلات. والملاحظ أن الزيادة في عدد المعادلات يمكن أن تأخذ أيضاً شكل انخفاض في عدد المتغيرات، والعكس صحيح.

226-7 ويمكن تجميع بيانات بدرجة موثوقية أقل إذا وجب تجميع بعض متغيرات المعادلة بالقيم المتبقية، بطرح المتغيرات المعروفة من مجموع الحيازات. وقد يكون ذلك ضروريا بالنسبة للسندات الطويلة الأجل التي تحتفظ بها الأسر المعيشية، والتي تجمّع باعتبارها الفرق بين مجموع الحيازات وحيازات القطاعات المتبقية.

227-7 وكما ذكر أعلاه، فإن التطابق يعني تساوي مجموع إصدارات سندات الدين الطويلة الأجل مع مجموع حيازات تلك السندات. ومع ذلك، وإذا اختلف المجموعان، فإنه ينبغي استخدام أحدهما. وإذا استُخدمت بيانات الإصدارات، فإنه ينبغي تصحيح البيانات عن حيازات أحد القطاعات.

(ب) الموازنة الرأسية

228-7 يحاول المجمعون الوطنيون أيضا تحقيق الاتساق الرأسي لجميع القطاعات المؤسسية. وعلى أية حال، فإن الاتساق الرأسي قد يكون مطلوبا بالنسبة لبعض القطاعات المؤسسية الرئيسية، مثل المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي، والعالم الخارجي، في حين قد لا يمكن التوصل إلى التوفيق الكامل بالنسبة للقطاعات المتبقين، أي الأسر المعيشية بما فيها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات غير المالية، حتى لو كانت لهما أهمية تحليلية كبيرة. وفي التوفيق بين هذه القطاعات، يمكن تقليص الاختلالات الرأسية إلى حد كبير.

229-7 ولكي يمكن الحصول على حسابات متكاملة، يتعين توسيع أعمال "الموازنة الرأسية"، التي تتمثل في الحفاظ على التطابقات بين المعاملات المالية وغير المالية في نظام الحسابات. وعادة ما يتحقق التوازن من خلال عمليات التوفيق بين البيانات الكلية والقطاعية لصافي الإقراض/صافي الاقتراض المستمدة من الحساب الرأسمالي ومن الحساب المالي (B9).

230-7 ويتعين أن تكون الحسابات أيضا متسقة رأسيا، بحيث يكون مجموع كافة الموارد والتغيرات في الخصوم، لكل قطاع مقيم وللعالم الخارجي، مساويا لمجموع كافة الاستخدامات والتغيرات في الأصول.

231-7 وقد يتطلب ذلك إزالة التفاوتات، واستخدام قيود محاسبية محددة بالنسبة لبعض القطاعات، مثل القطاع الحكومي، والشركات المالية، والعالم الخارجي. وقد تبقى تباينات إحصائية متماثلة في المبلغ ومختلفة في العلامة بالنسبة للأسر المعيشية والشركات غير المالية.

التباين بين صافي الإقراض/صافي الاقتراض في الحساب الرأسمالي والحساب المالي

232-7 في العديد من البلدان، يشترك في تجميع حسابات القطاع المؤسسي كل من المكتب الإحصائي الوطني والمصرف المركزي. ونتيجة لذلك، تظهر هوامش الخطأ في معظم الأحيان في شكل فرق بين صافي الإقراض/صافي الاقتراض المجمع للحساب الرأسمالي، ومثيله المجمع للحساب المالي.

233-7 وقد يكون إظهار الاختلافات الإحصائية على هذا النحو مضللاً إذا كانت الاتجاهات في البند الموازن، المستمد من الحسابين، توحى بوجود حركة في اتجاهين مختلفين في الزمن.

234-7 ويتبع عرض الحساب الرأسمالي والحساب المالي في نظام الحسابات القومية لعام 2008 إطاراً نظرياً تُعامل فيه المتغيرات النقدية والمالية بمعزل عن القطاع "الحقيقي" (الجدول 5-7). وتنعكس هذه الثنائية في الحسابين. فالحساب الرأسمالي (الحساب فوق الخط) يضم المتغيرات "الحقيقية"، مثل الادخار، وصافي التحويلات الرأسمالية، واقتناء الأصول غير المالية. أما العناصر "المالية" (تحت الخط) فهي تظهر في الحساب المالي كصافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم.

235-7 والبند الموازن "صافي الإقراض/صافي الاقتراض" مستمد من الحسابين وهو معروض في المثال الرقمي في الجدول 5-7. وإذا كان هناك اختلاف في الحساب الرأسمالي بين الادخار وبين الاستثمار غير المالي، فإن ذلك يعني بالضرورة وجود اختلاف يقابله بين صافي تحمل الخصوم، والاستثمار المالي في الحساب المالي.

236-7 ووفقاً للممارسة الحالية السائدة في البلدان، ترد التباينات الإحصائية حول البند الموازن، صافي الإقراض/صافي الاقتراض.

237-7 وفي حين تظهر بعض التباينات الأصغر حجماً بالنسبة للشركات المالية والقطاع الحكومي، فإن هذا لا ينطبق على صافي الإقراض/صافي الاقتراض للأسر المعيشية والشركات غير المالية.

238-7 ومن الصعب إعطاء توجيهات بشأن ما هو المستوى المقبول من التباينات الإحصائية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الدخل القومي الإجمالي، مثلاً). وفي حالات الحساسية السياسية المرتفعة، كما هو الحال بالنسبة للبند الموازن، صافي الإقراض/صافي الاقتراض للحكومة العامة (عجز/فائض الحكومة)، بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي، فإن التباينات لا تُعرض إطلاقاً. وهذا لا ينطبق عادة على صافي الإقراض/صافي الاقتراض للقطاعات المؤسسية الأخرى.

الأسباب التي يمكن أن تسهم في التفاوت

239-7 في حين أن نظام الحسابات القومية لعام 2008 مصمم بشكل لا يترك أي مجال للبيانات الإحصائية أو الانحرافات عن التوحيد المحاسبي الذي يدعو إليه، فإن البيانات الإحصائية والطريقة المناسبة للتعامل معها تشكل جزءاً من عمل المحاسبين الوطنيين العادي.

240-7 والسببان الرئيسيان في التفاوت هما عدم كفاية البيانات الأولية وعدم اتساقها بما فيه الكفاية، وقلة التنسيق بين المؤسسات المشتركة في تجميع الحسابات القومية.

الجدول 5-7

الحساب الرأسمالي والحساب المالي بحسب القطاع

المجموع	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة						المعاملات	التغيرات في الأصول						المجموع
	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد	الأوسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأوسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية		الأوسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الأوسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي	
ثالثاً - 1 الحساب الرأسمالي														
		427	220	35-	14	228	إجمالي الادخار							
13-	13-						الميزان الخارجي الجاري							
66	4	62	23	6	صفر	33	التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض							
66-	1-	65-	8-	34-	7-	16-	التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع							
414	10-	424	235	63-	7	245	التغيرات في القيمة الصافية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية							
							تكوين إجمالي رأس المال الثابت	53	35	8	280	376		376
							التغيرات في المخزون	2	صفر	صفر	26	28		28
							المقتنيات ناقصا التصرف في الممتلكات الثمينة	5	3	صفر	2	10		10
							المقتنيات ناقصا الأصول غير المالية وغير المنتجة المتصرف فيها	5	2	صفر	7-	صفر		صفر
							صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	170	103-	1-	56-	10	10-	صفر
ثالثاً - 2 الحساب المالي														
صفر	10-	10	170	103-	1-	56-	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)							

							صافي اقتناء الأصول المالية	191	10-	172	83	436	47	483
483	57	426	21	93	173	139	صافي تحمّل المحصوم							

241-7 ومصادر البيانات المقترحة لتجميع الحسابات القومية تقابل عادةً مختلف وكالات تجميع البيانات. وفي كثير من الحالات، يُنتج المكتب الإحصائي الوطني الانتاج الوطني وحسابات الدخل. ويقوم المصرف المركزي، استناداً إلى البيانات عن إصدارات النقد والأوراق المالية وميزان المدفوعات، بتجميع الحساب المالي، وتقوم وكالات الحكومة بتوليد البيانات المركزية وغيرها من البيانات الحكومية. ويمكن لجميعها تجميع بيانات كل منها وفق أساليب إحصائية معينة أو تصنيفات تفصيلية. ومع ذلك، يُستصوب مزيد من التنسيق والتعاون بين الوكالات المعنية لمناقشة عرض التباينات بغية الحد من حجمها.

التوفيق بين الحساب الرأسمالي والحساب المالي

242-7 من المفيد توضيح أسباب التباين في صافي الإقراض/صافي الاقتراض بين الحساب الرأسمالي والحساب المالي.

243-7 في حسابات منطقة اليورو التي يشترك في تجميعها المصرف المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، يجري التوفيق بين جميع القطاعات والعالم الخارجي باستثناء قطاع الأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية.

244-7 وفي الحسابات القومية للولايات المتحدة، يطبق إجراء مُحدد وتفسّر فيه التباينات بشكل صريح. وتُجمّع وتُعرض مجموعتان من الأرقام عن صافي الإقراض/صافي الاقتراض في حسابات تدفق الأموال التي ينشرها مجلس الاحتياطي الفدرالي، وفي حسابي الدخل والانتاج القوميين التي ينشرها مكتب التحليل الاقتصادي. وتُعرض مصادر الاختلافات في جدول.

245-7 ويمكن اتباع نهج مماثل يُدرج جميع عناصر حساب التراكم في عملية التوفيق، بغية تحديد التباينات والإشارة، حيثما أمكن، إلى أسباب ظهورها. ويمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق، ويمكن إذا لزم الأمر توسيع العملية بتضمينها بنود معاملات إضافية من حساب الإنتاج وحساب الدخل.

246-7 ولا يمكن أن تكون الحسابات القومية أفضل من حصيلة العناصر المكونة لها. ولذلك، ينبغي تكريس مزيد من العمل لتحسين وتوسيع نطاق البيانات المصدرية المستخدمة في تجميع الحسابات القومية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، تجميع بيانات المعاملات والتدفقات الأخرى للشركات المالية، التي تُستمد عادةً من معلومات الميزانية العمومية.

247-7 وبالمثل، يمكن من حيث المبدأ التوفيق بين إحصاءات ميزان المدفوعات وحساب العالم الخارجي لنظام الحسابات القومية لعام 2008، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق عرض متسق بينها.

248-7 ومن المهم بنفس القدر تحسين البيانات المصدرية المباشرة للشركات غير المالية والأسر المعيشية استنادا إلى إحصاءات الميزانيات العمومية للشركات واستقصاءات الأسر المعيشية.

(ج) عملية الموازنة المتصلة بالأرصدة والتدفقات

249-7 ينبغي أن تكون الحسابات أيضا متوازنة فيما يتصل بالأرصدة والتدفقات بحيث يكون التغيير في كل فئة من الأصول والخصوم في الميزانية العمومية معادلا للتغيرات الناشئة عن المعاملات غير المالية، والمعاملات المالية وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

250-7 ويجب المحافظة على الاتساق بين بيانات حسابات التدفق وبيانات الميزانية العمومية. ويتصل هذا أيضا بالاتساق في بيانات مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية من خلال إدراج بُعد القطاع المقابل في عملية التجميع بمجمليها.

4 - هيكل البيانات وتجهيز البيانات

(أ) تنظيم بيانات المدخلات

251-7 يتطلب تجميع حسابات مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية تحويل البيانات المصدرية عن طريق نقل الملفات بين الوحدات التنظيمية أو حتى بين المؤسسات المعنية. وقد وُضع نُهج مشترك لتيسير نقل البيانات: تستخدم تدفقات البيانات مرافق ورسائل محددة، وهي مدعومة بنظام ترميزي ومرتببة وفق نظام يصنّف البيانات أو يحدد البنية المعلوماتية لبيانات الحسابات القومية ومختلف مصادر البيانات الإحصائية. وتدقق البيانات ونظام تصنيف البيانات الإحصائية مرتبطان ارتباطا وثيقا بتصميم قاعدة بيانات للحسابات المؤسسية في بيئة برمجيات ونظام التجميع المستخدم.

252-7 ولنظام تصنيف البيانات المستخدم في نقل البيانات المصدرية عدة أبعاد تتوافق مع المفاتيح المستخدمة في عدة مجالات إحصائية⁽¹⁸¹⁾.

(181) انظر أيضا الفرع المتعلق بتعريف هيكل البيانات للحسابات القومية.

253-7 وبالنسبة لنظام تصنيف بيانات الحسابات القومية، صُممت الأبعاد لكي يمكن التمييز بين الأرصدة والمعاملات وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في الحجم. وحفاظا على إطار مّمن وإلى من تنتقل الأدوات المالية، يتعين تحديد رموز منطقتي المدين والدائن، والقطاعات والقطاعات الفرعية. وسيسمح ذلك بعرض كامل لنظام حسابات القطاع المؤسسي. والأبعاد المخصصة لمختلف الأنشطة والأدوات مطلوبة أيضا بالسّمات المقابلة، مثل التقسيمات بحسب آجال الاستحقاق، أو عملة التقييم، أو درجة التوحيد، أو طريقة التقييم المطبقة.

254-7 ويقدم الجدول 6-7 نظرة عامة على الأبعاد التي يتعين وضعها في نظام لتصنيف بيانات الحسابات القومية.

255-7 وبالإضافة إلى الأبعاد، يجب إضافة سمات إحصائية تصف السلاسل الزمنية المنقولة، مثل صفة البيانات (قيمة عادية، أو تقديرات، أو تنبؤات، وما إلى ذلك)؛ ورمز العملة؛ والوحدة (بالملايين، أو البلايين، أو غير ذلك)؛ ومُضاعف الوحدة؛ وعدد الكسور العشرية؛ ودرجة التوحيد، والمنظمة مصدر البيانات.

الجدول 6-7

مثال على نظام لتصنيف بيانات الحسابات القومية

يمكن لنظام تصنيف بيانات الحسابات الوطنية أن يشمل الأبعاد التالية⁽¹⁾:

- التواتر، وهو يبيّن تواتر السلسلة المبلغ عنها، أي شهريا أو فصليا أو سنويا.
- منطقة الإبلاغ، وتمثل المنظمة الدولية أو المنظمة التي تتجاوز أنشطتها حدود الولاية الوطنية، أو البلد الذي يقدم البيانات.
- مؤشر التعديل، ويشير إلى التحويلات المطبقة على السلسلة الزمنية، مثل التعديلات الموسمية أو التعديل بحسب يوم العمل.
- بُعد الأداة، ويشير إلى التقسيم، الوارد في نظام الحسابات القومية لعام 2008، إلى منتجات (سلع وخدمات)، ودخل، وأصول، وخصوم.
- نوع الحساب، ويشير إلى نوع البيانات، مثل المعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، والأرصدة.
- بعدان يتعلقان بآجال الاستحقاق (أصلية، ومتبقية، وقصيرة الأجل، وطويلة الأجل) ونوع سعر الفائدة للأداة المالية.
- بُعد منطقة المدين ومنطقة الدائن، ويمثلان المناطق ذات الصلة (منظمة دولية، أو منظمة تتجاوز أنشطتها حدود الولاية الوطنية، أو بلد إقامة القطاع المؤسسي). قائمة الرموز، وتتضمن قائمة البلدان العادية التي تستخدمها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وبعض الرموز الإضافية.
- حقلا بيانات إضافيان، أحدهما لقطاع المدين، والثاني لقطاع الدائن. وبالنسبة لحقول البيانات، يستند التقسيم إلى القطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية تمثيا مع نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويتطلب التحديد الكامل

للقطاع المدين والقطاع الدائن وضع رمزين للمنطقة، ورمزين للقطاع.

- طريقة التقييم، ويشار إليها بأنها "تقييم السوق"، أو أساليب أخرى، مثل التقييم بالقيمة الاسمية.
- بعد يشير إلى المصدر الإحصائي، مثل الحسابات القومية، أو الإحصاءات النقدية، أو غير ذلك.

(أ) الأبعاد هي مفاهيم إحصائية يتعين استخدامها للتمييز بين سلسلتين زمنيتين مختلفتين، (مثل المنطقة أو القطاع أو الأداة). وتأخذ الأبعاد قيمها من قوائم رموز مناسبة. وتوصف السلسلة الزمنية بنظام التصنيف المستخدم معها (أو هي تحمل اسمه)، وهو تجميع متداخل لقيم أبعاده المقابلة. والصفات هي مفاهيم إحصائية تقدم معلومات إضافية (نوعية، عادة) عن سلسلة أو مجموعة من السلاسل الزمنية، ولكنها ليست بالضرورة جزءاً من "مفتاح" السلسلة. ومن الأمثلة على الصفات، "الوحدة"، و"مضاعف الوحدة"، وعنوان السلسلة، وما إلى ذلك.

(ب) نقل البيانات، والنظم الرئيسية، والبيانات الوصفية

256-7 هناك عدة أدوات متاحة لتحليل البيانات المدرجة في قاعدة بيانات الحسابات الوطنية. ولتسنى تحليل البيانات، تُترجم مختلف الفئات الرئيسية للبيانات المصدرية (الإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات الأوراق المالية، وغيرها) إلى مفاتيح الحسابات القومية باستخدام جداول المفاتيح.

257-7 ويتعين إدراج أدوات إضافية في نظام التجميع للربط بين مختلف الفئات الفرعية للبيانات المالية وفقاً للأبعاد المحددة أو لمجموعات الأبعاد في نظام تصنيف بيانات الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى العمليات في اختيار سلسلة زمنية بأكملها عن أداة مالية محددة، أو قطاع، أو منطقة، أو عن تركيبات متنوعة من هذه العناصر.

258-7 وبغية الحد من التعقيد، يمكن تجميع مجموعات بيانات تتسم بدرجة أكبر من الاتساق، مثل مجموعة بيانات حُوّلت جميع سلاسلها إلى نفس التواتر. ويمكن أحياناً تحويل السلاسل الزمنية المنخفضة التواتر، مثل الأرصد والمعاملات، إلى سلاسل عالية التواتر باستخدام تقديرات تقريبية خطية لكفالة الاتساق بين القيود (الخطية).

عرض الحسابات ونشرها

المراجع:

- نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفصل 18، إعداد وتقديم الحسابات
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 9، العناصر
الأساسية وبنود أخرى مختارة
دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها
دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014
كتيب إحصاءات سندات الدين

ألف - مقدمة

8-1 يقدم هذا الفصل توجيهات تتعلق بكيفية قيام المكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، والمنظمات الدولية، بنشر وتعميم حساباتها القومية والمنهجيات المتصلة بها، من خلال مواقعها الشبكية ووسائل الإعلام الأخرى.

8-2 وتببع هذه المؤسسات عموماً سياسة الوصول الحر والاستخدام المجاني، حتى للأوساط التجارية، فيما يتعلق بالبيانات التي تنشرها، رغم أن استخدام تلك البيانات يخضع عادة لشروط معينة، مثل الإشارة إلى المصدر وعدم تغيير البيانات. ويمكن تنزيل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية من المواقع الشبكية للمكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، والمنظمات الدولية، في أشكال مختلفة، ويمكن حتى تنزيل السلاسل الزمنية في شكل رسوم بيانية.

8-3 وقد يكون المستخدمون على علم بأن الأرقام عن قيم إجمالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الخاص، والادخار، والديون، متاحة من المكاتب الإحصائية والمصارف المركزية، ولكنهم قد لا يدركون كامل نطاق أو تفاصيل ما يُجمَع من بيانات الحسابات القومية.

8-4 ويتناول هذا الفصل تطوير نماذج لمجموعة دنيا مستتوية من الحسابات القطاعية والميزانيات العمومية القابلة للمقارنة دولياً. ويرد وصف النماذج في بداية الفصل. وهي تُستخدم كأدوات لعرض ونشر بيانات الحسابات القومية على العموم.

5-8 وُضمت جداول هذا الفصل ورسومه بشكل يعرض بيانات المعاملات غير المالية والأصول غير المالية، ولكنه يعرض أساسا بيانات الأرصدة والتدفقات المالية.

باء - النماذج المنسقة للحسابات القطاعية والميزانيات العمومية

6-8 أجملت مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، عددا من التوصيات لمعالجة الثغرات التي نشأت في البيانات نتيجة للأزمة العالمية الأخيرة. وقُدمت تلك التوصيات في تقرير لصندوق النقد الدولي وأمانة مجلس تحقيق الاستقرار المالي معنون "الأزمة المالية وثغرات المعلومات". وتدعو التوصية 15 إلى وضع استراتيجية للتشجيع على تجميع ونشر نصح الميزانية العمومية، وتدفقات الأموال، والبيانات القطاعية بشكل أعم، بدءا باقتصادات مجموعة العشرين.

7-8 والهدف من التوصية 15 هو توسيع نطاق نشر وإبلاغ الحسابات القطاعية الفصلية والسنوية، في شكل تفصيلي وقابل للمقارنة الدولية، في كل من اقتصادات مجموعة العشرين، والاقتصادات المتقدمة خارج تلك المجموعة. وينطوي ذلك على تحسين تجميع الحسابات القطاعية من حيث التفاصيل (القطاعات الفرعية والأصول)، وسد الثغرات في البيانات، وعرض الأرصدة والتدفقات المالية في شكل يكشف مَن وإلى من تنتقل الأدوات المالية.

8-8 وأنشئ فريق عامل معني بالحسابات القطاعية تحت رعاية الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية. ويضم الفريق العامل مصرف التسويات الدولية، والمصرف المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي (رئيسا)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة. ومن الإنجازات الهامة التي تحققت في تنفيذ التوصية 15، التوصل من خلال مشاوره قادها صندوق النقد الدولي إلى تطوير نماذج مجموعة دنيا مستصوبة من الحسابات القطاعية والميزانيات العمومية القابلة للمقارنة دوليا. وأقر الفريق العامل في تلك المناقشات المجموعة النهائية التالية من النماذج:

(أ) إطار للتصنيفات الدنيا المستصوبة؛

(ب) نموذج للإبلاغ عن بيانات حسابات المعاملات غير المالية الفصلية؛

(ج) نموذج للإبلاغ عن بيانات الأرصدة والمعاملات الفصلية للأصول والخصوم المالية؛

(د) نموذج للإبلاغ عن بيانات الأرصدة السنوية للأصول غير المالية.

9-8 ويقدم الإطار المذكور في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه لمحة عامة عن أيّ السلاسل الزمنية للأرصدة والتدفقات ينبغي الإبلاغ عنها:

- ويتناول الجدول 8-1 النموذج المذكور في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، المتعلق بالمعاملات غير المالية الفصلية. وينبغي أخذ هذه السلاسل الزمنية من الحسابات الرأسمالية والحسابات الجارية القطاعية.
 - ويتناول الجدول 8-2 النموذج المذكور في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، المتعلق بأرصدة وتدفقات الأصول والخصوم المالية. وينبغي أن تؤخذ السلاسل الزمنية من الميزانيات العمومية والحسابات المالية القطاعية.
 - ويتناول الجدول 8-3 النموذج المذكور في الفقرة الفرعية (د) أعلاه، المتعلق بالأرصدة السنوية للأصول غير المالية.
- 10-8 وتشير خلايا الجدول ذات اللون الرمادي الفاتح إلى المتطلبات الدنيا، في حين تشير الخلايا ذات اللون الرمادي الداكن إلى المتطلبات المستصوبة (المشجع عليها).

الجدول 8-1

نموذج المعاملات غير المالية الفصلية

الحساب الجاري والحساب الرأسمالي: القطاعات والمعاملات (فصلية، مع حسن توقيت يدوم ربع سنة)

الأسر المعيشية والمؤسسات غير الحادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية الخارجي	S2	S14+ S15	S13	الشركات المالية				الشركات غير المالية		S1	مجموع الاقتصاد
				ومنها: الشركات العامة المالية	ومنها: الشركات المالية الأخرى	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية التقاعدية	ومنها: الشركات العامة غير المالية	S11		
			S12001	S124+ S125+ S126+ S127	S/128+ S129	S121+ S122+ S123	S12	S11001	S11	S1	
											P6 (for S2) الصادرات من السلع والخدمات
											P7 (for S2) الواردات من السلع والخدمات
											B.1g إجمالي القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي
											D.1 تعويضات العاملين
											B.2g+B.3g إجمالي الفائض التشغيلي وإجمالي الدخل المحتلظ
											D.2 الضرائب على الإنتاج والواردات
											ومنها:
											D.21 (for S1) الضرائب على المنتجات
											D.29 الضرائب أخرى على الإنتاج
											D.3 الإعانات
											ومنها:
											D.31 (for S1) إعانات على المنتجات
											D.39 إعانات أخرى على الإنتاج
											D.4 دخل الملكية
											ومنها:

الفصل 8 - عرض الحسابات ونشرها

الأسر المعيشية والمؤسسات غير المحافضة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية الخارجي	S14+ S15	S13	الشركات المالية					الشركات غير المالية			S1	
			ومنها: الشركات العامة المالية	الشركات المالية الأخرى	شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية النقدية	ومنها: الشركات العامة غير المالية	S12	S11	S1		
S2	S14+ S15	S13	S12001	S124+ S125+ S126+ S127	S/128+ S129	S121+ S122+ S123	S12	S11001	S11	S1		
											D.41	الفائدة
											D.4N	دخل الملكية عدا الفوائد
											D.41g	مجموع الفوائد قبل تخصيص خدمات
											B.5g	إجمالي رصيد الدخل الأولي/إجمالي الدخل القومي
											D.5	الضرائب الجارية على الدخل والثروة، وما إلى ذلك
											D.61	صافي اشتراكات الضمان الاجتماعي
											D.62	المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية
											D.63	التحويلات الاجتماعية العينية
											D.7	التحويلات الجارية الأخرى
												ومنها:
											D.71	صافي أقساط التأمين على غير الحياة
											D.72	مطالبات التأمين على غير الحياة
											D.7N	التحويلات الجارية الأخرى غير المحددة في أماكن أخرى
											B.6g	إجمالي الدخل المتاح
											D.8	التعديل مقابل التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية
											P.3	نفقات الاستهلاك النهائي
												ومنها:
											P.31	نفقات الاستهلاك الفردي
											P.32	نفقات الاستهلاك الجماعي
											B.8g	إجمالي الادخار
											D.9	التحويلات الرأسمالية
												ومنها:
											D.91	إجمالي الادخار
											D.9N	التحويلات الرأسمالية
											P.5g	تكوين إجمالي رأس المال
												ومنها:
											P.51g	تكوين إجمالي رأس المال الثابت
											P.52+P53	التغيرات في المخزونات والاقتناء ناقصا التصرف في النفائس
											P.51c	استهلاك رأس المال الثابت
											NP	المقتنيات ناقصا التصرف في الأصول غير المنتجة
											B.9	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)

= الحد الأدنى
= مستصوب (مُشجع عليه)

ملاحظة: انظر الجدول 8-4 أدناه.

الجدول 8-2

نموذج للأرصدة والمعاملات الفصلية للأصول والخصوم المالية
الأرصدة والتدفقات المالية : القطاعات والأدوات) فصلية، مع حسن توقيت يدوم ربع سنة)

العالم الخارجي	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		القطاع الحكومي		الشركات المالية														الشركات غير المالية		مجموع الاقتصاد								
	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	المجموع	ومنها: صناديق الضمان الاجتماعي	المجموع	ومنها: الشركات المالية الأخرى	الشركات المالية الأخرى						شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية				المؤسسات المالية النقدية					ومنها: الشركات العامة غير المالية	المجموع						
							المؤسسات المالية الخيرية	مقرضو الأموال	شركات مالية مساعدة	شركات الوساطة المالية الأخرى	بإشياء شركات التأمين	وصناديق المعاشات التقاعدية	صناديق الاستثمار عمدا	صناديق سوق المال	المجموع	صناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين	المجموع	صناديق سوق الأموال	شركات أخرى لتلقي الودائع				المصرف المركزي	المجموع	المجموع			
																											S124+	S125+	S126+
S2	S15	S14	S14+ S15	S1314	S13	S12001	S127	S126	S125	S124	S124+	S125+	S126+	S127	S129	S128	S128+	S129	S123	S122	S121	S121+	S122+	S123	S12	S11001	S11	S1	
																													F1
																													السحب النقدي وحقوق السحب الخاصة
																													F11
																													F12
																													F2
																													F21
																													F22
																													F221
																													F229
																													F29
																													F3
																													F31
																													F32
																													F4
																													F41
																													F42
																													F5
																													F51
																													F511
																													F512
																													F519

الفصل 8 - عرض الحسابات ونشرها

العالم الخارجي	الشركات المالية														الشركات غير المالية		مجموع الاقتصاد											
	الشركات المالية الأخرى														ومنها: الشركات العامة غير المالية													
	المؤسسات المالية الأخرى														مجموع													
	ومنها: صناديق الضمان الاجتماعي														مجموع													
المؤسسات غير الخادفة للربح التي تقدم الأجر المعيشية	الأجر المعيشية	مجموع	ومنها: صناديق الضمان الاجتماعي		مجموع	ومنها: الشركات المالية الأخرى		المؤسسات المالية الخيرية	معرضو الأموال	شركات مالية مساعدة	شركات الوساطة المالية الأخرى	بانشاء شركات التأمين	وصناديق المعاشات التقاعدية	صناديق الاستثمار عدا	صناديق سوق المال	مجموع	صناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين	مجموع	صناديق سوق الأموال	شركات أخرى لتلقي الودائع	المصرف المركزي	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
S2	S15	S14	S14+S15	S1314	S13	S12001	S127	S126	S125	S124	S124+S125+S126+S127	S129	S128	S128+S129	S123	S122	S121	S121+S122+S123	S12	S11001	S11	S1						
																												F52 أسهم/وحدات صناديق الاستثمار
																												F521 أسهم/وحدات صناديق سوق المال
																												F522 أسهم/وحدات صناديق الاستثمار في غير سوق المال
																												F6 نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة
																												F61 الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة
																												F62 مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
																												F63+F64+F65 المستحقات التقاعدية
																												F63 مستحقات المعاشات التقاعدية
																												F64 مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة
																												F65 مستحقات المنافع غير التقاعدية
																												F66 مستحقات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
																												F7 المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
																												F71 المشتقات المالية
																												F711 عقود الخيار
																												F712 العقود الآجلة
																												F72 خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
																												F8 الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
																												ومنها: العملة المحلية
																												F81 الائتمانات والسلف التجارية
																												F89 الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع

الحد الأدنى =
 = مُستصوب (مشجع عليه) =

ملاحظة: انظر الجدول 8-5 أدناه.

الجدول 3-8

نموذج للأرصدة السنوية للأصول غير المالية (أرصدة الأصول غير المالية: القطاعات وأنواع الأصول) سنوية، مع حسن توقيت يدوم تسعة أشهر (المالية غير المالية)

العالم الخارجي	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية				الشركات غير المالية		مجموع الاقتصاد	
			ومنها: الشركات العامة المالية	الشركات المالية الأخرى	شركات التأمين وصادق المعاشات التقاعدية	المؤسسات المالية التقاعدية	منها: الشركات العامة غير المالية			
S2	S14+S15	S13	S12001	S124+ S125+ S126+ S127	S128+ S129	S121+ S122+ S123	S12	S11001	S11	S1
										AN1 الأصول غير المالية المنتجة
										AN11 الأصول الثابتة
										ومنها:
										AN111 المساكن
										AN112 المباني والهياكل الأخرى
										AN12 المخزونات
										AN13 النفائس
										AN2 الأصول غير المالية غير المنتجة
										AN21 الموارد الطبيعية
										ومنها:
										AN211 الأراضي
										ومنها:
										AN2111 أراضي المباني والهياكل الأساسية
										AN212 احتياطات المعادن والطاقة
										AN22 العقود والإيجارات والتراخيص
										AN23 الشهرة التجارية والأصول التسويقية

= الحد الأدنى
= مُستصوب (مشجع عليه)

ملاحظة: انظر الجدول 8-19 أدناه.

جيم - نشر بيانات الحسابات القومية على المستخدمين⁽¹⁸²⁾

8-11 من المهم عرض المعلومات الإحصائية الواردة في بيانات الحسابات القومية ونشرها على المستخدمين بطريقة فعالة تيسر الوصول إليها وباستخدام النصوص والجدول والرسوم البيانية.

8-12 ويتطلب نشر بيانات الحسابات القومية بفعالية على المستخدمين أن يكون محتوى النشرة الصحفية أو التقرير أو المقال المستخدم:

(182) تنطبق استراتيجية الاتصال المستخدمة لنشر بيانات الحسابات القومية عموماً على جميع مجموعات البيانات.

- (أ) يفسر أرقام الجداول والرسوم البيانية تفسيراً واضحاً؛
- (ب) يسرد التفاصيل المحيطة بالبيانات؛
- (ج) يسترعي اهتمام القارئ بسرعة بعنوان رئيسي أو برسم بياني؛
- (د) مصاغاً صياغة واضحة وفي المتناول بدون إفراط في استخدام المصطلحات الاقتصادية والإحصائية؛
- (هـ) مفهوماً بسهولة ومثيراً للاهتمام ولا يبعث على الملل؛
- (و) يشجع الآخرين، بمن فيهم وسائط الإعلام، على استخدام بيانات الحسابات القومية بشكل مناسب يعزز الأهداف المرجوة من نشر تلك الحسابات.
- 13-8 وينبغي، كخطوة أولى وقبل إعداد هذه المواد، تحديد الجمهور المستهدف. ومن المهم أيضاً معرفة وسائل الاتصال المتاحة، بما فيها الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي (التي تتطور بسرعة).
- 14-8 وينبغي لنشر بيانات الحسابات القومية أن يستند إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية⁽¹⁸³⁾. وتشمل الممارسات الجيدة المشار إليها في موقع الأمم المتحدة ما يلي:
- (أ) الصلة بالموضوع، والحياد، وتساوي فرص الوصول؛
- (ب) المهنية؛
- (ج) المساءلة؛
- (د) منع إساءة الاستعمال؛
- (هـ) الفعالية من حيث التكلفة؛
- (و) السرية؛
- (ز) التشريعات؛
- (ح) التنسيق الوطني؛
- (ط) المعايير الدولية؛
- (ي) التعاون الإحصائي الدولي.

(183) اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هذه المبادئ في عام 1994. ويرد وصفها بالتفصيل في الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة (<http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-English.htm>).

دال - استخدام النصوص

8-15 تتضمن الاتصالات الكتابية الفعالة ثلاثة عناصر:

- (أ) الهيكل (الطريقة التي يُعرض بها المضمون)؛
- (ب) الأسلوب (طريقة الصياغة)؛
- (ج) المحتوى (موضوع النص المكتوب).

8-16 والهيكل الجيد ييسر إيصال الرسالة. وينبغي توضيح مضمون الرسالة والغرض منها قبل الشروع في عملية الصياغة. ومن الضروري أيضا تحديد النقاط الرئيسية وتسلسلها المنطقي.

8-17 وينبغي أن تصف مقدمة النص بإيجاز الرسالة الرئيسية. وأحد المبادئ التوجيهية التي يمكن اتباعها هو الاقتصار على نقطة واحدة في كل فقرة، مع الشروع بالرسالة الرئيسية في الجملة الأولى ثم إضافة معلومات داعمة في فقرات وجمل قصيرة.

8-18 وينبغي تكييف أسلوب الكتابة (تقنية أو مبسطة) بحسب الجمهور الذي يتجه النص إليه (الخبراء بالموضوع أو غير الملمين به). وينبغي للكاتب أن يقرر كمية البيانات والتفاصيل التي يحتاجها القارئ، وما إذا كان من المناسب استخدام مصطلحات الحسابات الوطنية تحديدا، أم مصطلحات موحدة أخرى، قد لا تكون في متناول جمهور أوسع من غير الخبراء.

هاء - تصميم الجداول والرسوم البيانية

8-19 ينبغي أن تُرفق النصوص بجدول ورسوم بيانية عن الحسابات الوطنية. وينبغي أن تُعرض الجداول في أشكال تتماشى مع اهتمامات القراء، وبطبيعة الحال مع المعلومات المراد إبلاغها. ورغم أنه من الممكن إدخال مزيد من التفاصيل في الحسابات الاقتصادية المتكاملة عن طريق إضافة مزيد من الأعمدة للقطاعات الفرعية ومزيد من الصفوف لمجموعات المعاملات، والتدفقات والمراكز الأخرى، فإن ذلك يجعل الجدول معقدا جدا وصياغته صعبة. ولهذا السبب، ينبغي إيراد التحليلات الأكثر تفصيلا للإنتاج والمعاملات في السلع والخدمات، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية التفصيلية، في مرفق النص وليس في متنه.

8-20 وهناك أساسا نوعان من الجداول: (أ) جداول بسيطة تُدرج في صلب النص وتصف الهياكل أو التطورات المحددة لعدد محدود من القيم الإجمالية ("جداول المتن")؛ (ب) جداول أكثر تفصيلا ترافق النص ولكنها ترد في مرفق ("جداول المرفق").

8-21 ويمكن أن تعرض جداول المتن قيما إجمالية مأخوذة من مختلف الحسابات (مالية وغير مالية)، ومختلف القطاعات أو فئات الأصول والخصوم.

8-22 أما جداول المرفق فيمكن أن تعرض كامل نظام الحسابات في الاقتصاد القومي أو في قطاع مؤسسي. وأحد الأمثلة على ذلك هو عرض تسلسل الحسابات في المرفق 2 من نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتعرض إحدى المجموعات الفرعية حسابات التراكم والميزانيات العمومية لأصول وخصوم مختارة أو لجميعها.

8-23 ويمكن استخدام الرسوم البيانية لوصف بيانات الحسابات القومية. والرسم البياني الجيد ينقل المعلومات إلى القارئ بسرعة وسهولة. والرسوم البيانية تسلط الضوء على السمات الهامة للبيانات وتُظهر العلاقات التي لا تتضح بجلاء من دراسة قائمة أرقام. وتمثل الرسوم البيانية أيضا وسيلة ملائمة للمقارنة بين مجموعات بيانات مختلفة.

1 - عرض البيانات المستمدة من نموذج المعاملات غير المالية القابلة للمقارنة دوليا (الجدول 8-1)

8-24 استنادا إلى تسلسل الحسابات المبين في الفصل الأول، يمكن تصميم جداول مختلف الحسابات (حساب الإنتاج، والحساب الخارجي، وحسابات توزيع الدخل وإعادة توزيعه، واستخدامه، والحساب الرأسمالي) بحسب نوع المعاملة (الجدول 8-4)

الجدول 8-4

جدول يعرض بيانات عن المعاملات غير المالية بحسب القطاع المؤسسي على أساس تسلسل الحسابات

الاستخدامات/الموارد	مجموع الاقتصاد	الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	العالم الخارجي
S1	S11	S12	S13	S14+S15	S2	
حساب الإنتاج						
الناتج						
الاستهلاك الوسيط						
الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات						
إجمالي القيمة المضافة (الأسعار الأساسية)						
الناتج المحلي الإجمالي (أسعار السوق)						
حساب توليد الدخل						
إجمالي القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي						
تعويضات العاملين						
الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات						
الضرائب الأخرى ناقصا الإعانات الأخرى على الإنتاج والواردات						
إجمالي الفائض التشغيلي/إجمالي الدخل المختلط						

الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية

العالم الخارجي	الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد	الاستخدامات/الموارد
S2	S14+S15	S13	S12	S11	S1	
						الحساب الخارجي
						الصادرات من السلع والخدمات (Ex)
						الواردات من السلع والخدمات (Im)
						الميزان الخارجي للسلع والخدمات (-Ex + Im)
						حساب تخصيص الدخل الأولي
						إجمالي الفائض التشغيلي و (إجمالي) الدخل المختلط
						تعويضات العاملين
						الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات
						الضرائب الأخرى ناقصا الإعانات الأخرى على الإنتاج والواردات
						دخل الملكية الفائدة دخول ملكية أخرى
						إجمالي الدخل القومي
						حساب التوزيع الثانوي للدخل
						إجمالي الدخل القومي
						الضرائب الجارية على الدخل والثروة، وما إلى ذلك
						اشتراكات الضمان الاجتماعي
						المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية
						التحويلات الجارية الأخرى صافي أقساط التأمين على غير الحياة مطالبات التأمين على غير الحياة مسائل أخرى
						إجمالي الدخل المتاح
						حساب استخدام الدخل المتاح
						إجمالي الدخل المتاح
						نفقات الاستهلاك النهائي نفقات الاستهلاك الفردي نفقات الاستهلاك الجماعي
						التعديل مقابل التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية
						إجمالي الادخار
						الميزان الخارجي الجاري
						الحساب الرأسمالي
						إجمالي الادخار

العالم الخارجي	الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد	الاستخدامات/الموارد
S2	S14+S15	S13	S12	S11	S1	
						الميزان الخارجي الجاري إجمالي تكوين رأس المال إجمالي تكوين رأس المال الثابت التغيرات في المخزونات واقتناء ناقصا التصرف في النفائس
						استهلاك رأس المال الثابت
						المقتنيات ناقصا الأصول غير المالية وغير المنتجة المتصرف فيها
						التحويلات الرأسمالية الضرائب الرأسمالية تحويلات رأسمالية أخرى
						التغيرات في القيمة الصافية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية
						صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)

2 - عرض البيانات المستمدة من نموذج أرصدة وتدفقات الأصول والخصوم المالية القابلة للمقارنة دوليا (الجدول 2-8)

25-8 تتضمن الفقرات التالية أمثلة على الجداول المستخدمة في عرض بيانات أرصدة وتدفقات الأصول والخصوم المالية القابلة للمقارنة دوليا في أشكال مختلفة (الجدول 2-8) وهي:

- جداول تبيّن، بدون معلومات مقابلة، إما: (أ) المراكز، وصافي المقتنيات من الأصول، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، بحسب الجهة الدائنة؛ أو (ب) المراكز، وصافي تحمل الخصوم، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الخصوم، بحسب الجهة المدينة؛ وهي تسمى جداول موجزة وتجمع بين وحدات مؤسسية مقيمة تكتسب أو تتحمل أدوات مالية في القطاعات المؤسسية الرئيسية. وتبعا للغرض من وضع هذه الجداول، يمكن زيادة تقسيم القطاعات المؤسسية إلى قطاعات فرعية على النحو المبين في النماذج أعلاه.
- جداول تبيّن، مع إيراد معلومات مقابلة كاملة، إما: (أ) المراكز، وصافي اقتناء الأصول، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للقطاعات الدائنة المقيمة والدائنين غير المقيمين إزاء المدنين المقيمين؛ أو (ب) المراكز، وصافي تحمل الخصوم، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الخصوم للقطاعات المدينة المقيمة والمدنين غير المقيمين إزاء الدائنين المقيمين. وتعكس الجداول انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر، فهي تعرض العلاقة بين القطاعات المقيمة كجهات دائنة،

والمقيمين وغير المقيمين كجهات مدينة، وبين غير المقيمين كجهات دائنة والمقيمين كجهات مدينة بأدوات مالية.

3 - الجداول التي لا تتضمن معلومات عن الطرف المقابل

26-8 يمكن، على سبيل المثال، استخدام الجدول 5-8 لبيان المراكز والتدفقات الأخرى (فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم) للأدوات المالية التي تحتفظ بها الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة بوصفها جهات دائنة.

27-8 وتصنف الوحدات المؤسسية المقيمة في القطاعات المقيمة (الشركات غير المالية، والشركات المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) التي اقتنت أدوات مالية صادرة عن جميع الجهات المصدرة المقيمة وغير المقيمة، بدون تفاصيل عن إقامة الجهة المصدرة أو قطاعها المقيم⁽¹⁸⁴⁾ (وهو ما يدل عليه اللون الرمادي الفاتح في خلايا الصف 3 من الأعمدة 1 إلى 5 في الجدول 5-8).

28-8 وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون غير المقيمين اقتنوا أدوات مالية صادرة عن مقيمين، وتظهر حيازاتهم تلك في الخلية الموجودة في الصف 1 من العمود 6 من الجدول 5-8 (باللون الرمادي الفاتح، أيضا).

الجدول 5-8

جدول يستند إلى إقامة الدائن، غير موحد

	الدائن الحائز	المقيمون					المدن جهة الإصدار	
		الشركات غير المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد		العالم الخارجي
		1	2	3	4	5	6	7
إقامة جهة الإصدار	1							
	2							
	3							
		إقامة الحائز						

الجدول 6-8

(184) ترد تفاصيل الإقامة في الجدول 5-8 لأنه يجب تحديد الأدوات المالية التي أصدرها مقيمون واقتناها غير مقيمين تحديدا منفصلا.

جدول يستند إلى إقامة المدين، غير موحد

المدين	جهة الإصدار	المقيمون					المجموع	
		الشركات المالية	الشركات المالية	القطاع الحكومي	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	مجموع الاقتصاد الخارجي		
		1	2	3	4	5	6	7
المقيمون	1							
غير المقيمين	2							
المجموع	3							
إقامة جهة الإصدار								

8-29 يمكن استخدام الجدول 8-6 لبيان المراكز والمعاملات أو التدفقات الأخرى (فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول والخصوم) للأدوات المالية التي تصدرها الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة بوصفها جهات مدينة.

8-30 وبالنسبة للحائزين، تُجمع الوحدات المؤسسية المقيمة بوصفها جهات مدينة في القطاعات المقيمة المصدرة للأدوات المالية التي يفتنيها جميع الحائزين، المقيمين وغير المقيمين، بدون أي تقسيم بحسب الإقامة أو القطاع المقيم للحائز⁽¹⁸⁵⁾ (وهو ما يدل عليه اللون الرمادي الفاتح لخلايا الصف 3 من الأعمدة 1 إلى 5 في الجدول 8-6). ويُصدر غير المقيمين أدوات مالية يفتنيها مقيمون، وتظهر تلك الإصدارات في الصف 1 من العمود 6 في الجدول (باللون الرمادي، أيضا).

4 - الجداول التي تستند إلى إقامة الدائن

(أ) الأدوات المالية المحتفظ بها، بحسب أجل الاستحقاق، والعملية، ونوع سعر الفائدة

8-31 يعرض الجدول 8-7 بيانات عن الأدوات المالية التي تحتفظ بها القطاعات المقيمة، والقطاعات الفرعية للشركات المالية المقيمة، وغير المقيمين، موزعة بحسب آجال الاستحقاق.

8-32 ويوصى بالتقسيم إلى فئتي آجال الاستحقاق الأصلية القصيرة والطويلة. ويمثل الصف الرابع لآجال الاستحقاق، الأدوات المالية المحتفظ بها لجميع آجال الاستحقاق. ومن الممكن الاستفادة هنا من إدراج بند مذكرة، إذا كانت البيانات متاحة، يُظهر حيازات الأدوات المالية الطويلة ذات آجال الاستحقاق الطويلة التي لها آجال متبقية لغاية سنة واحدة.

(185) ترد تفاصيل الإقامة في الجدول 8-6 لأنه يجب تحديد الأدوات المالية التي يحتفظ بها مقيمون وأصدرها غير مقيمين تحديدا منفصلا.

8-33 والأدوات المالية المبينة والمقسمة إلى آجال استحقاق أصلية طويلة وقصيرة هي أساساً قروض وسندات دين. ويعرض الجدول 7-8، على سبيل المثال، بيانات عن سندات الدين بحسب الإقامة، والقطاع المقيم، والقطاع الفرعي المالي للحائز، وإقامة جهة الإصدار، وأجل الاستحقاق.

الجدول 7-8

سندات الدين مصنفة بحسب الإقامة، والقطاع المقيم، والقطاع الفرعي المالي المقيم للحائز، وإقامة جهة الإصدار، وأجل الاستحقاق

القطاع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد										الحائز	
		بند تذكرو: الشركات العامة	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى ^(أ)	صناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين	صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	صناديق الاستثمار في سوق المال	الشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي	المصرف المركزي		الشركات غير المالية
													جهة الإصدار بحسب الإقامة وأجل الاستحقاق
													أجل الاستحقاق الأصلي القصير
													أجل الاستحقاق الأصلي الطويل
													بند تذكرو: أجل استحقاق أصلي طويل، مع أجل استحقاق متبق لغاية سنة واحدة
													جميع آجال الاستحقاق
													أجل الاستحقاق الأصلي القصير
													أجل الاستحقاق الأصلي الطويل
													بند تذكرو: أجل استحقاق أصلي طويل، مع أجل استحقاق متبق لغاية سنة واحدة
													جميع آجال الاستحقاق
													أجل الاستحقاق الأصلي القصير
													أجل الاستحقاق الأصلي الطويل
													بند تذكرو: أجل استحقاق أصلي طويل، مع أجل استحقاق متبق لغاية سنة واحدة
													جميع آجال الاستحقاق

(أ) هناك جهات وساطة مالية أخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، أي شركات مالية تقوم بتوريق الأصول المالية، ووسطاء أوراق مالية ومشتقات مالية، وشركات مالية تقوم بالإقراض، وأطراف مقابلة مركزية في عملية المقاصة، وشركات مالية متخصصة، على النحو المبين في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (الفقرة 4-110)؛ وشركات مالية مساعدة (S126)؛ ومؤسسات مالية حضرية وجهات إقراض (S127). وتشمل الشركات المالية المساعدة المكاتب الرئيسية (للشركات المالية)، وتشمل المؤسسات المالية الحضرية ومقرضو الأموال الشركات القابضة. وقد يكون من الضروري الفصل بينهما.

8-34 ويرد بيان تفصيلي لقطاع الشركات المالية يتضمن فصلاً بين حيازات الجهات التالية:
(أ) المصرف المركزي؛ (ب) شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، و (ج) صناديق

سوق المال؛ (د) صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال؛ (هـ) شركات التأمين؛ (و) صناديق المعاشات التقاعدية؛ (ز) الشركات المالية الأخرى⁽¹⁸⁶⁾.

8-35 ومن منظور السياسة النقدية وتحليل الاستقرار المالي، قد يكون من المفيد أيضا إظهار بيانات المستثمرين المؤسسيين مثل كبار حائزي الأدوات المالية كسندات الدين وسندات الملكية. ويُعتبر عموما أن المستثمرين المؤسسيين يشملون مجموعة فرعية من المؤسسات المالية، هي المجموعة المصنفة في القطاعات الفرعية التالية: (أ) صناديق الاستثمار (في صناديق سوق المال وفي غيرها)؛ (ب) شركات التأمين؛ (ج) صناديق المعاشات التقاعدية⁽¹⁸⁷⁾.

8-36 ويمكن أن تتضمن جداول مماثلة حيازات أدوات مالية مفصلة بحسب العملة (العملة المحلية والعملات الأجنبية) أو بحسب نوع سعر الفائدة المطبقة (سعر فائدة ثابت أو سعر فائدة متغير).

(ب) الأدوات المالية المحتفظ بها كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول

8-37 يمكن استخدام الجدول 8-8 لإظهار علاقة الأرصدة-التدفقات بين المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للأدوات المالية التي تحتفظ بها القطاعات المقيمة، والقطاعات الفرعية للشركات المالية المقيمة، وغير المقيمين، والصادرة عن مقيمين وغير مقيمين.

8-38 وتغطي هذه الإحصاءات المعرب عنها بالقيمة السوقية المراكز في الأدوات المالية في نهاية الفترة السابقة؛ وصافي المكتنيات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول في الأدوات المالية خلال الفترة الجارية؛ والمراكز في نهاية الفترة الجارية. وتعرض المعاملات بالقيمة الصافية (المكتنيات ناقصا الأصول المتصرف فيها). كما يمكن عرضها بالقيمة الإجمالية (إجمالي المكتنيات والأصول المتصرف فيها).

الجدول 8-8

(186) هي جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، أي الشركات المالية التي تقوم بتوريق الأصول المالية، ووسطاء الأوراق المالية والمشتقات المالية، والشركات المالية التي تقوم بالإقراض، والأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة، والشركات المالية المتخصصة، على النحو المبين في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (الفقرة 4-110)؛ والشركات المالية المساعدة (S126)؛ والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127). وتشمل الشركات المالية المساعدة المكاتب الرئيسية (للشركات المالية)، وتشمل المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال الشركات القابضة. وقد يكون من الضروري الفصل بينهما.

(187) انظر "مجموعة البيانات عن أصول المستثمرين المؤسسيين"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مقتطفات إحصائية، متاحة على موقع المنظمة الشبكي: <http://stats.oecd.org>.

الأدوات المالية مصنفة بحسب الإقامة، والقطاع المقيم، والقطاع الفرعي المالي المقيم للحائز، وبحسب المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، لجهة الإصدار

المجموع	العالم الخارجي	بند تذكير: الشركات العامة	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	مجموع الاقتصاد							الحائز	
					الشركات المالية	الشركات المالية الأخرى ^(أ)	صناديق المعاشات التقاعدية	شركات التأمين	صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	صناديق الاستثمار في سوق المال	شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي		المصرف المركزي
													جهة الإصدار بحسب الإقامة وبحسب المراكز، وصافي المكتنيات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول
													المركز في نهاية الفترة السابقة
													صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية
													فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية
													التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية
													المركز في نهاية الفترة الجارية
													المركز في نهاية الفترة السابقة
													صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية
													فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية
													التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية
													المركز في نهاية الفترة الجارية
													المركز في نهاية الفترة السابقة
													صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية
													فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية
													التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية
													المركز في نهاية الفترة الجارية

(أ) هناك جهات وساطة مالية أخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S125)، هي الشركات المالية التي تقوم بتوريق الأصول المالية، ووسطاء الأوراق والمشتقات المالية، وشركات الإفراض المالية، والأطراف المقابلة المركزية في عملية المقاصة، والشركات المالية المتخصصة، على النحو المبين في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (الفقرة 4-110)؛ الشركات المالية المساعدة (S126)؛ والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الاموال (S127).

5 - الجداول التي تستند إلى إقامة المدين

(أ) جهات إصدار الأدوات المالية بحسب آجال الاستحقاق، والعملة، ونوع سعر الفائدة

39-8 يمكن التمييز بين أربعة تصنيفات ممكنة في عرض الإحصاءات المتعلقة بالأدوات المالية

كنخصوم: جهة الإصدار، وتاريخ الاستحقاق، والعملة، ونوع سعر الفائدة⁽¹⁸⁸⁾.

(188) لا يمكن تقسيم جميع الأدوات المالية بحسب أجل الاستحقاق. ويشير الفصل الرابع من هذا الدليل إلى أنه يمكن تصنيف الأدوات المالية بحسب قابليتها للتداول وبحسب الدخل، بيد أن هذه التصنيفات لا تطبق في الجداول هنا.

8-40 ويجمع الجدول 8-9 بين التصنيفات بحسب جهة الإصدار وبحسب أجل الاستحقاق. وهو يعرض الأدوات المالية مقسمة إلى أدوات ذات آجال استحقاق قصيرة وطويلة، مع تقسيم آجال الاستحقاق الطويلة إلى أربعة قطاعات فرعية. وهناك بند تذكرة يبين إصدارات الأدوات المالية ذات آجال الاستحقاق الطويلة كآجال أصلية، وذات أجل الاستحقاق المتبقي لغاية سنة واحدة.

الجدول 8-9

الأدوات المالية مصنفة بحسب جهة الإصدار/المدين وأجل الاستحقاق

المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد					جهة الإصدار
		المؤسسات غير الهادفة للربح التي تستخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	
							أجل الاستحقاق
							أجل استحقاق أصلي قصير
							أجل استحقاق أصلي طويل
							أكثر من سنة واحدة ولغاية سنتين
							أكثر من سنتين ولغاية خمس سنوات
							أكثر من خمس سنوات ولغاية عشر سنوات
							أكثر من عشر سنوات
							جميع آجال الاستحقاق
							بند تذكرة: أجل استحقاق أصلي طويل، مع أجل استحقاق متبق لغاية سنة واحدة

(ب) الأدوات المالية الصادرة كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم

8-41 ومن الجوانب الهامة الأخرى المتعلقة بإصدارات الأدوات المالية، عرض المراكز والتدفقات بشيء من التفصيل، بما يتماشى مع الجدول 8-8. ويبين الجدول 8-10 علاقة المراكز والتدفقات للأدوات المالية كالتزامات مالية. وتغطي هذه الإحصاءات المعرب عنها بقيمة السوق المراكز في نهاية الفترة السابقة، والتدفقات خلال الفترة الجارية، والمراكز في نهاية الفترة الجارية. وتنقسم المعاملات أيضا إلى إجمالية (إصدارات واستردادات بالقيمة الإجمالية) وصافية (إصدارات بالقيمة الإجمالية ناقصا الاستردادات).

6 - جداول ممتن وإلى من تنتقل الأدوات المالية

8-42 يتطلب إجراء تحليل كامل للتمويل المالي (وغير المالي) معلومات تفصيلية عن الجهات التي تصدر عنها أموال قطاع ما والجهات التي تصل إليها تلك الأموال. ويمكن عندئذ تعقب

تدفق الأصول المالية في الاقتصاد، والعلاقات المالية بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يكون من المهم لمقرري السياسات معرفة ليس فقط أنواع الخصوم (والأصول المالية) التي تستخدمها القطاع الحكومي لتمويل عجزها، وإنما أيضا أيّ القطاعات تقدم ذلك التمويل (وهل العالم الخارجي هو مصدر ذلك التمويل).

الجدول 8-10

الأدوات المالية بحسب جهة الإصدار/المدين كمراكز وتدفقات

المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد					جهة الإصدار
		المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	
							المراكز والتدفقات
							المركز في نهاية الفترة السابقة
							صافي الإصدارات (إجمالي الإصدارات ناقصا الاسترداد)
							إجمالي الإصدارات
							الاسترداد
							فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية
							التغيرات الأخرى في الحجم خلال الفترة الجارية
							المركز في نهاية الفترة الجارية

8-43 وبالنسبة للشركات المالية (ومن يشرف عليها)، من المهم معرفة ليس فقط تكوين الأصول المالية المكتسبة، وإنما أيضا أيّ القطاعات تتحمل المطالبات الناتجة عن تلك الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يكون من الضروري تحليل المعاملات المالية بين القطاعات الفرعية لقطاع ما (معاملات الحكومة المركزية مع حكومة محلية، أو صناديق الضمان الاجتماعي، أو معاملات المصرف المركزي مع شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي).

8-44 ويعكس الجدول 8-11 نَحْج مِّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، إذ هو يعرض العلاقات بين القطاعات المقيمة كجهات حائزة، والمقيمين وغير المقيمين كجهات إصدار، وبين غير المقيمين كجهات حائزة والمقيمين كجهات إصدار للأدوات المالية، مثل سندات الدين أو سندات الملكية.

8-45 وهو يبيِّن، بالنسبة لاقتصاد قومي، المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للأوراق المالية التي يحتفظ بها المقيمون، مجمعة في قطاعات وغير المقيمين إزاء الوحدات المؤسسية كجهات إصدار، مقسمة بحسب الإقامة وبحسب القطاع المؤسسي (الخلايا باللون الرمادي الفاتح في الجدول 8-11).

46-8 وبالنسبة للمقيمين، يوصى بعرض البيانات عن الحيازات من الأدوات المالية في شكل غير موحد. وهذا يعني تغطية المراكز، والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للأدوات المالية، بين القطاعات (الخلايا المظلمة باللون الرمادي وذات الخطوط المائية).

47-8 وكما هو مبين أيضا في الجدول 8-11. فإن حيازات غير المقيمين من الأدوات المالية الصادرة عن غير المقيمين ليست مشمولة (الخلايا السوداء). وليس لتلك الأصول صلة بالموضوع من زاوية الاقتصاد القومي.

الجدول 8-11

جدول يعكس نهج ممتن وإلى من تنتقل الأدوات المالية (غير موحد)

المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد				الحائز بحسب الإقامة والقطاع المقيم	
		الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	جهة الإصدار بحسب القطاع المقيم	
إقامة جهة الإصدار						الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد
						الشركات المالية	
						القطاع الحكومي	
						الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	
							العالم الخارجي
							المجموع
إقامة الحائز							

48-8 تظهر الحيازات من الأدوات المالية لغير المقيمين (تجاه القطاعات المقيمة بوصفها جهات إصدار) كمراكز في الميزانية العمومية للعالم الخارجي (وضع الاستثمار الدولي)؛ وكمعاملات مالية في الحساب المالي للعالم الخارجي (جزء من ميزان المدفوعات)؛ وكفروق إعادة تقييم وتغيرات أخرى في حجم الأصول في حسابات التراكم للعالم الخارجي (الخلايا ذات الخطوط المتقاطعة في عمود غير المقيمين في الجدول 8-11).

49-8 ويمكن النظر أيضا في إجراء تقسيمات إضافية للحائزين المقيمين بحسب القطاع الفرعي للشركات المالية والقطاع الفرعي للحكومة العامة وجهات الإصدار غير المقيمة بحسب البلد و/أو القطاع.

- (ج) حائزو ومُصدرو الأدوات المالية بحسب أجل الاستحقاق، والعملة، ونوع سعر الفائدة 8-50 تضيف الجداول الثلاثية الأبعاد التي تبين مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، إلى الجداول ذات البُعدين تقسيماً أو مجموعة تقسيمات للأدوات المالية بحسب القطاع الفرعي (العملة، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة)⁽¹⁸⁹⁾.
- (د) الأدوات المالية الصادرة والمحتفظ بها كمراكز، ومعاملات، وفروق إعادة تقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول 8-51 يبين الجدول 8-13 علاقات المركز والتدفقات للأدوات المالية التي يحتفظ بها غير المقيمين والقطاعات المقيمة تجاه غير المقيمين والقطاعات المقيمة كجهات إصدار. 8-52 وتغطي هذه الإحصاءات المعرب عنها بقيمة السوق المراكز في نهاية الفترة السابقة؛ والمعاملات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية؛ والمراكز في نهاية الفترة الجارية. وتعرض المعاملات بالقيمة الصافية (المقتنيات ناقصاً الأصول المتصرف فيها).
- 8-53 وعلى غرار المراكز والمعاملات، يمكن عرض فروق التقييم (مكاسب أو خسائر الحياة) والتغيرات الأخرى في الحجم في جدول ثلاثي الأبعاد ذي تقسيمات بحسب الإقامة والقطاع المؤسسي المقيم للحائز ولجهة الإصدار. ويمكن تقديم هذه المعلومات الإحصائية التفصيلية في المستقبل في شكل قواعد بيانات فرادى السندات.
- (هـ) الأدوات المالية التي تُصدرها وتحتفظ بها القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية 8-54 يمكن تصميم عروض الجداول الثلاثية الأبعاد لقطاعات فرعية أو لمجموعات قطاعات فرعية للشركات المالية، مثل المؤسسات النقدية والمالية، أو المستثمرين المؤسسيين، بهدف إظهار دور الوسطاء الماليين في توفير الموارد المالية للقطاعات الأخرى من خلال تحويل آجال استحقاق الأصول أو الأصول نفسها.

(189) تتجاوز معايير التصنيف بحسب العملة وسعر الفائدة إطار الحسابات القومية وقد يتعين الحصول على البيانات من مصادر أخرى. وهي لا تُجمَع بالضرورة في إطار الحسابات المالية.

الجدول 8-12

الحيازات من الأدوات المالية في إطار انتقال تلك الأدوات من طرف إلى آخر بحسب الإقامة، والقطاع المقيم للحائز، وبحسب العملة، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة، وبحسب الإقامة وقطاع إقامة جهة الإصدار

المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد				الحائز بحسب الإقامة والقطاع المقيم		
		الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات والقطاعات الفرعية المالية	الشركات غير المالية	جهة الإصدار بحسب الإقامة والقطاع المقيم، والعملة، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة		
						العملة	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		
						العملة	الشركات والقطاعات الفرعية المالية	
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		
						العملة	القطاع الحكومي	
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		
						العملة	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		
						العملة	العالم الخارجي	
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		
						العملة	المجموع	
						أجل الاستحقاق		
						سعر الفائدة		

8-55 ومن المرجح أن تكون مراكز وتدفقات المؤسسات المالية النقدية، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، وغيرها من الشركات المالية ذات أهمية كبيرة. وقد تكشف هذه العروض الموسّعة تنامي (أو تقلص) دور أنواع أخرى من الوسطاء الماليين أو المؤسسات المالية، وتسلب الضوء على طبيعة أعمالها من حيث الأطراف المقابلة التي تتعامل معها، فضلا عن أنواع الأدوات المالية التي تحتفظ بها أو تتعامل فيها.

8-56 ويعرض الجدول 8-14 تقسيما بحسب القطاع/القطاع الفرعي لحائزي الأدوات المالية في إطار مّمن وإلى من تنتقل الأدوات المالية، بما يسمح بتحليل تفصيلي للعلاقة بين جهات الإصدار والحائزين. وهو يبيّن حيازات الأدوات المالية للقطاعات الفرعية الرئيسية الخمسة في قطاع الشركات المالية. وتنقسم الحيازات بحسب أجل الاستحقاق (الأصلي)، كما تنقسم داخل كل فئة من فئات أجل الاستحقاق بحسب الإقامة والقطاع المقيم لجهة الإصدار. وهرنا بتوافر البيانات، يمكن إظهار درجات متفاوتة من التفصيل، مثل التقسيمات البديلة لبيانات الحيازات بحسب العملة ونوع سعر الفائدة.

الجدول 8-13

حيازات وإصدارات الأدوات المالية في إطار انتقال تلك الأدوات من طرف إلى آخر: المراكز والتدفقات

المجموع	العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد				الحائز بحسب الإقامة والقطاع المقيم	
		الأسر المعيشية والمؤسسات غير المهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات والقطاعات المالية الفرعية	الشركات غير المالية	جهة الإصدار بحسب الإقامة والقطاع المقيم، وبحسب المراكز، وصافي المكتنيات، وفروق إعادة التقييم، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول	
						المركز في نهاية الفترة السابقة	الشركات غير المالية
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة الجارية	الشركات المالية
						المركز في نهاية الفترة السابقة	
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	مجموع الاقتصاد
						المركز في نهاية الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة السابقة	
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	القطاع الحكومي
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة السابقة	
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	الأسر المعيشية والمؤسسات غير المهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة السابقة	العالم الخارجي
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة الجارية	المجموع
						المركز في نهاية الفترة السابقة	
						صافي المكتنيات خلال الفترة الجارية	
						فروق إعادة التقييم خلال الفترة الجارية	
						التغيرات الأخرى في حجم الأصول خلال الفترة الجارية	
						المركز في نهاية الفترة الجارية	

8-57 ولأغراض الاستقرار المالي، يتعين وضع تقسيم أكثر تفصيلاً لحيازات الأدوات المالية، وخاصة بحسب جهات الإصدار الفردية. وقد يكون مفيداً، كخطوة أولى، تقسيم المستثمرين في الأوراق المالية لفرادى جهات الإصدار بحسب القطاع الفرعي للشركات المالية (مثل المؤسسات

(و) توسيع جداول ممتن وإلى من تنتقل الأدوات المالية

8-58 يمكن توسيع التحليل وفق الطرف المقابل ليشمل القطاعات الفرعية (للشركات المالية) من أجل توضيح دور الوسطاء الماليين في تعبئة الموارد المالية وإتاحتها إلى القطاعات الأخرى في أشكال ملائمة من خلال تحويل آجال الاستحقاق أو الأصول. ومن المرجح أن تكون للمراكز والمعاملات المصرفية وتلك المتعلقة بشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية أهمية كبيرة.

8-59 وقد يكشف توسيع التحليل أيضا تنامي (أو تقلص) دور أنواع أخرى من الوسطاء الماليين والمؤسسات المالية، ويسلط الضوء على طبيعة أعمالها من حيث الأطراف المقابلة التي تتعامل معها، فضلا عن أنواع الأدوات المالية التي تتعامل فيها. وبالتالي، فإنه يمكن زيادة توسيع الجداول الموصوفة أعلاه لإظهار القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية كدائنة للقطاعات غير المالية المقيمة (الشركات غير المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) وغير المقيمين. ويتضمن الجدول الذي يتضمن جميع علاقات المدين/الدائن بالضرورة عددا كبيرا من الخلايا، ويكون العديد منها فارغا؛ ولذلك، ولغرض التوضيح، لم توسع هنا سوى بعض أجزاء الجدول.

8-60 ويوضح الجدول 8-15 كيفية إظهار الأطراف المقابلة المدينة والدائنة (عند الاقتضاء) لقطاعات فرعية محددة من قطاع الشركات المالية. وتُقسم هذه المقابلات بحسب نوع المطالبة، والإقامة، والقطاع المدين أو الدائن. ورهنا بتوافر البيانات، يمكن إظهار درجات متفاوتة من التفصيل، مثل العملة والودائع (بحسب القطاع الدائن)، والقروض (بحسب القطاع المدين) أو نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة (بحسب القطاع الدائن).

8-61 ويمكن توسيع حسابات التغيرات الأخرى في الأصول أيضا لإظهار مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول بحسب القطاع المؤسسي، والأصل أو الخصم المالي، والقطاع المقابل. ويمكن تقديم هذه المعلومات الإحصائية التفصيلية في المستقبل في شكل قواعد بيانات فرادى السندات أو قواعد بيانات الميزانيات العمومية للشركات.

7 - جداول تتضمن القيم الإجمالية للأدوات المالية مثل الأوراق المالية

8-62 للقيم الإجمالية العالمية التي تغطي أدوات مالية محددة مثل سندات الدين، أو سندات الملكية، أهمية تجعلها مطلوبة على وجه الاستعجال بسبب الأزمة المالية التي ظهرت مؤخرا وانتشرت عبر الاقتصادات والأسواق.

الجدول 8-15

جدول تفصيلي لانتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر (للأرصدة والتدفقات) يبين الأصول والخصوم للشركات المالية بحسب نوع المطالبة والمدين/الدائن

نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة	المؤسسات المالية التقديية	الأصول المالية للشركات المالية	
		نوع المطالبة والمدين	المالية الأخرى
		الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	
		الذهب النقدي	
		حقوق السحب الخاصة	
		العملة والودائع	
		العملة	
		الودائع القابلة للتحويل	
		مقيمون	
		غير مقيمين	
		ودائع أخرى ...	
		سندات الدين	
		قصيرة الأجل	
		الشركات غير المالية	
		الشركات المالية	
		القطاع الحكومي	
		الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	
		العالم الخارجي	
		طويلة الأجل ...	
		القروض	
		قصيرة الأجل	
		طويلة الأجل	
		حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	
		حصص ملكية	
		شركات مقيمة	
		مسجلة في البورصة	
		غير مسجلة في البورصة	
		حصص الملكية الأخرى	
		الشركات غير المقيمة	
		أسهم/وحدات صناديق الاستثمار	
		أسهم/وحدات صناديق سوق المال	
		المقيمون	
		غير المقيمين	
		أسهم/حصص صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال ...	
		نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة	

الجدول 8-16

الحيازات من الأدوات المالية بحسب البلد، والقطاع المقيم، والعملية، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة

الحائزون المقيمون										الحيازات من الأدوات المالية بحسب القطاع المقيم، والعملية، وأجل الاستحقاق، وسعر الفائدة	جهة الإصدار المقيمة في البلد		
الأسر المعيشية والمؤسسات غير المحاذفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			القطاع الحكومي			الشركات المالية			الشركات غير المالية				
سعر الفائدة	أجل الاستحقاق	العملة	سعر الفائدة	أجل الاستحقاق	العملة	سعر الفائدة	أجل الاستحقاق	العملة	سعر الفائدة			أجل الاستحقاق	العملة
												البلد ألف	
												البلد باء	
												البلد جيم	
												...	
												البلد ياء	
												جميع القضايا (العالم)	

8-65 والجدول 8-17 هو جدول مّمن وإلى مّن تنتقل الأدوات المالية يتعلق بحيازات وإصدارات الأدوات المالية مع تقسيم الحائزين وجهات الإصدار بحسب البلد ومجموعات البلدان. ولجدول مّمن وإلى مّن تنتقل الأدوات المالية الموضوعية على أساس البلدان أهمية في المقارنات الدولية وهي مطلوبة من قبل المنظمات الدولية.

8-66 ويتطلب وضع هذه الجداول وتضمينها قيما إجمالية عالمية بيانات وطنية عن انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر، يجب تجميعها والتوفيق بينها. ويمكن لجداول أكثر تفصيلا أن تتضمن مزيدا من تقسيم الأدوات المالية بحسب القطاع، وأجل الاستحقاق، والعملية، وسعر الفائدة.

الجدول 8-17

حيازات وإصدارات الأدوات المالية بحسب البلد

الحائز المقيم في البلد						جهة الإصدار المقيمة في البلد
جميع الحائزين (في العالم)	البلد ياء	...	البلد جيم	البلد باء	البلد ألف	
						البلد ألف
						البلد باء
						البلد جيم
						...
						البلد ياء

جميع الحائزين (في العالم)	البلد ياء	...	البلد جيم	البلد باء	البلد ألف	الحائز المقيم في البلد
						جهة الإصدار المقيمة في البلد
جميع جهات الإصدار (في العالم)						

8-67 ويمكن أن تُظهر تقسيمات أخرى حيازات الشركات المالية أو شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي من سندات الدين التي تمثل مطالبات على مجموعات محددة من البلدان، مثل البلدان الناشئة والنامية.

8-68 ويمكن أيضا عرض حيازات الأدوات المالية مقسمة بحسب الفئة الفرعية أو المركز الفرعي، مثل أجل الاستحقاق الأصلي (قصير الأجل أو طويل الأجل) أو العملة الرئيسية، كما هو مبين في الجدول 8-18. والعملات هي دولار الولايات المتحدة، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، وجميع العملات الأخرى.

الجدول 8-18

الحيازات من الأدوات المالية بالعملات الرئيسية

العملات					الحيازات المقيمين في
عملات أخرى	الجنيه الإسترليني	الين الياباني	اليورو	دولار الولايات المتحدة	
					الولايات المتحدة
					منطقة اليورو
					اليابان
					المملكة المتحدة
					بلدان أخرى
					جميع الحيازات (العالم)

8 - عرض البيانات المستمدة من نموذج الأصول غير المالية القابلة للمقارنة دوليا (الجدول 8-19)

8-69 يمكن تصميم جدول يعرض الأصول غير المالية بحسب القطاع المؤسسي. ويعرض الجدول 8-19 (د) تقسيما إلى أصول مالية منتجة وغير منتجة. وتشمل الأصول المنتجة أساسا الأصول الثابتة (المساكن والمباني والهياكل الأخرى)، وأيضا المخزونات والنفائس. وتنقسم الأصول غير المنتجة إلى موارد طبيعية، وعقود، وإيجارات وتراخيص وشهرة تجارية، وأصول تسويقية.

8-70 ولا يناقش هذا الدليل ما يتعلق بالأصول غير المالية.

9 - الرسوم البيانية

8-71 كثيرا ما يحدد نوعُ البيانات اختيار الرسم البياني لعرضها. وأكثر الرسوم البيانية شيوعا في عرض الحسابات القومية هي رسوم السلاسل الزمنية التي تعرض البيانات في نقاط زمنية مختلفة. ويمثل المحور الأفقي الزمن، ويمثل المحور الرأسي قيم البيانات. ويمكن استخدام هذه الرسوم البيانية لإظهار الاتجاهات والأنماط الدورية والموسمية على مدى فترة زمنية. ومن أنواع الرسوم البيانية الشائعة الأخرى، الرسوم البيانية بالأعمدة الرأسية، والأشكال التوضيحية الدائرية، والمدارج التكرارية، والرسوم البيانية بالنقاط المتناثرة.

الجدول 8-19

جدول يعرض بيانات عن الأصول غير المالية بحسب القطاع المؤسسي

العالم الخارجي	الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد	
S2	S14+S15	S13	S12	S11	S1	
						AN1 الأصول غير المالية المنتجة
						AN11 الأصول الثابتة
						ومنها:
						AN111 المساكن
						AN112 المباني والهياكل الأخرى
						AN12 المخزونات
						AN13 النفائس
						AN2 الأصول غير المالية غير المنتجة
						AN21 الموارد الطبيعية
						ومنها:
						AN211 الأراضي
						ومنها:
						AN2111 أراضي المباني والهياكل الأساسية
						AN212 احتياطات المعادن والطاقة
						AN22 العقود والإيجارات والتراخيص
						AN23 الشهرة التجارية والأصول التسويقية

8-72 ويمكن عرض تفاصيل مِّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية في شكل مصفوفات، أو مخططات سير عمل، أو شبكات.

8-73 ويبين الرسم البياني أدناه (وهو من إعداد المصرف الوطني النمساوي) كيفية عرض الحسابات القطاعية لاستخدامها في تحليل الأزمة المالية الأخيرة. ويعرض الشكل 8-1 بيانات "مِّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية" عن المعاملات في الخصوم (التمويل) بين المصرف

المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال، والوسطاء الماليين الآخرين، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، والشركات غير المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والعالم الخارجي.

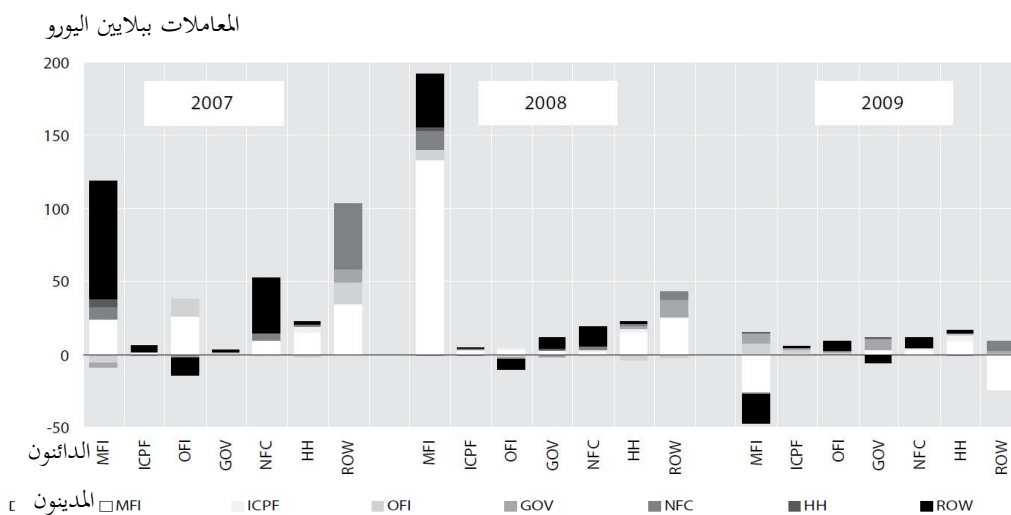
74-8 ويرد أدناه، مثال لمخطط سير عمل من إعداد مكتب الإحصاء الأسترالي. ويوضح الشكل 2-8 صافي التدفقات المالية (المعاملات) بين القطاعات المؤسسية المقيمة والعالم الخارجي لأستراليا خلال الفترة 2010-2011. وتشير السهام إلى صافي التدفقات من المقرضين إلى المقترضين.

75-8 فعلى سبيل المثال، هناك تدفق صاف قدره 21.3 بليوناً من قطاع الأسر المعيشية (بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) إلى الشركات المالية، وتدفق صاف قدره 48.8 بليوناً من الشركات غير المالية إلى الشركات المالية، وتدفق صاف قدره 27.5 بليوناً من قطاع الشركات المالية إلى القطاع الحكومي (وجميع الأرقام بالدولار الأسترالي)⁽¹⁹⁰⁾.

الشكل 1-8

حسابات قطاعية للنمسا أعدت لتحليل الأزمة المالية الأخيرة

التمويل في شكل مَن وإلى مَن انتقلت الأدوات المالية خلال الأزمة المالية



(190) انظر:

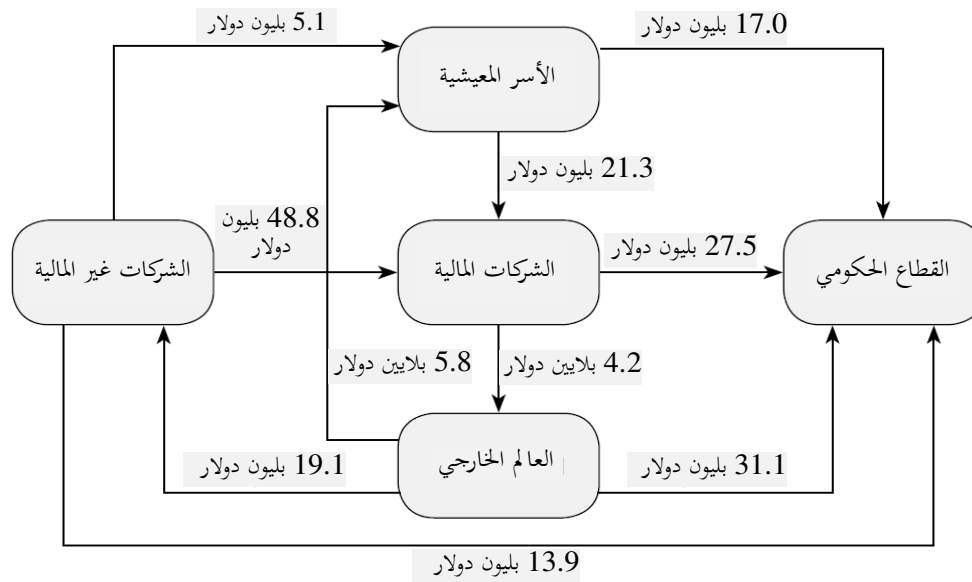
www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Lookup/by%20Subject/1301.0~2012~Main%20Features~Inter-sectoral%20financial%20flows~265

المصادر: MFI .OeNB = المؤسسات المالية النقدية، بما فيها المصرف المركزي، ICPF = شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، OFI = المؤسسات المالية الأخرى، GOV = الحكومة، NFC = الشركات غير المالية، HH = الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ROW = العالم الخارجي (غير المقيمين).

المختصرات: MFI = المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال؛ OFI = جهات الوساطة المالية الأخرى؛ ICPF = شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛ NFC = الشركات غير المالية؛ GOV = القطاع الحكومي؛ HH = الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ROW = العالم الخارجي.

الشكل 2-8

التدفقات المالية بين القطاعات خلال الفترة 2010-2011



المصادر: الحسابات القومية الأسترالية: الحسابات المالية (5232.0).

8-76 ويمكن أيضا عرض انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر في شكل شبكات. وبصورة أعم، يمكن عرض "التعرضات" الثنائية بين N قطاعات تحت كل فئة k من فئات الأدوات المالية $N \times N$ في مصفوفة X_k ذات x_{ij} بند، حيث يمثل x_{ij} تعرض القطاع i للقطاع j في فئة الأدوات المالية k . ويساوي مجموع المبالغ في صف معين مجموع الأصول $a_{i,k}$ من أداة محددة k يحتفظ بها قطاع وصادرة عن قطاعات مقابلة. وبناء على ذلك، فإن مجموع المبالغ في عمود معين يساوي مجموع الالتزامات $l_{j,k}$ لأداة مالية محددة k في قطاع عليه مطالبات من قطاعات مقابلة.

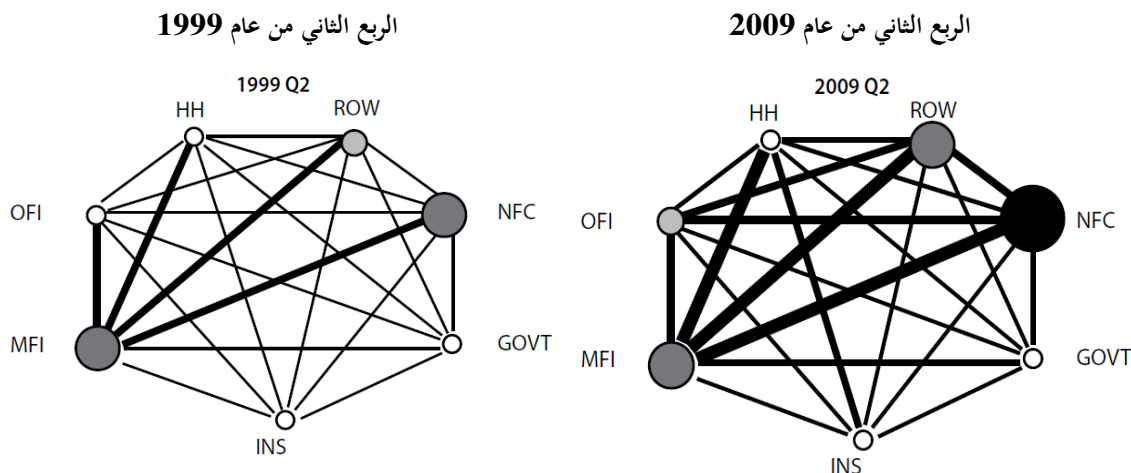
8-77 وفي العروض القائمة على بيانات قيم إجمالية، تحتل القطاعات المقيمة الخلالا القطرية في المصفوفة X_k بسبب الطابع غير الموحد لعرض التدفقات والمراكز.

8-78 وبعد تجميع التعرضات الثنائية وعرضها بالنسبة لكل فئة من الأدوات المالية، يمكن بناء شبكة تربط بين جميع القطاعات وتستخدم التعرضات الإجمالية، أي الأصول مع الخصوم وربط فرادى القطاعات في جميع فئات الأدوات المالية.

8-79 ويوضح الشكل 3-8 هذه الشبكة من تعرضات الميزانيات العمومية عبر قطاعات منطقة اليورو ومنطقة اليورو مع العالم الخارجي في نهاية ربعي السنة، الربع الأول من عام 1999 والربع الثاني من عام 2009. وفي هذا الشكل، تصف العقد التعرضات داخل مختلف القطاعات. وتُظهر الروابط التعرضات الثنائية الإجمالية بين كل قطاعين، بقيمة مجموعها على نطاق كافة الأدوات المالية؛ ويعكس سُمك الرابط بين كل قطاعين حجم إجمالي هذا التعرض. وتبلغ درجة العقد (أي عدد الروابط لكل قطاع) ستة في شكل يضم جميع القطاعات السكنية الخمسة والعالم الخارجي.

الشكل 3-8

تعرضات الميزانية العمومية بين القطاعات لقطاعات منطقة اليورو والعالم الخارجي
الربع الثاني من عام 1999 والربع الثاني من عام 2009



ملاحظة: يعكس حجم العقدة المبلغ الإجمالي للتعرضات (الأصول زائدا الخصوم) داخل القطاعات. ويعكس سمك الروابط حجم التعرضات الإجمالية بين القطاعين.

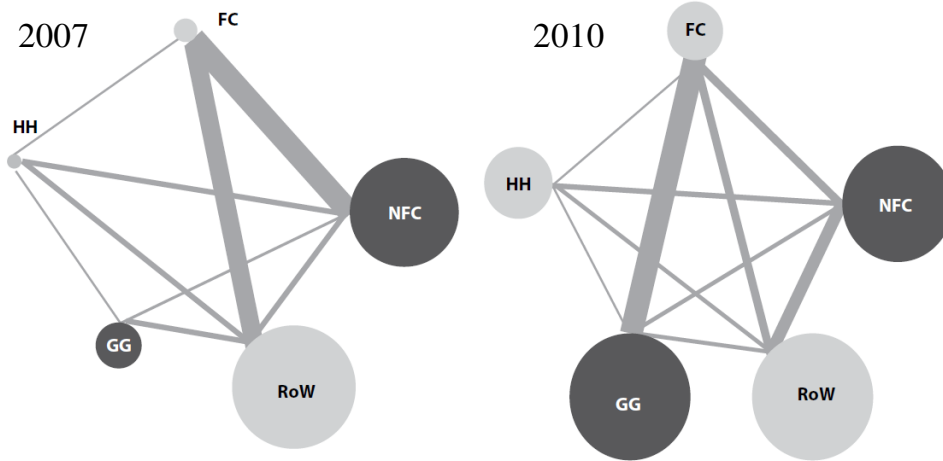
المختصرات: NFC = الشركات غير المالية؛ MFIs = الشركات المالية؛ OFIs = الشركات المالية الأخرى؛ INS = شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛ GOVT = القطاع الحكومي؛ HH = الأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ ROW = العالم الخارجي.

المصدر: Castrén and Kavonius (2009).

80-8 ويُبرز الشكل 4-8 درجة الترابط المالي الداخلي بين جميع القطاعات في الحسابات المالية البرتغالية. ويعرض الشكل أدناه (صافي) تدفق الأموال الملحوظ بين مختلف القطاعات المؤسسية، ويقارن ذلك التدفق بين عامي 2007 و 2010. وقطر الدوائر متناسب مع الادخار المالي في كل قطاع (الإيجابي بالرمادي الفاتح، والسلبي بالرمادي الداكن). وسمك الروابط متناسب مع العلاقات بين القطاعات.

الشكل 4-8

تدفق الأموال في البرتغال في عامي 2007 و 2010



المختصرات: NFC = الشركات غير المالية؛ FC = الشركات المالية؛ GG = القطاع الحكومي؛ HH = الأسر المعيشية؛ RoW = العالم الخارجي.

المصدر: Lima and Monteiro (2011).

واو - نشر بيانات الحسابات القومية

1 - نظم المعلومات الإحصائية

81-8 تقدم نظم المعلومات الإحصائية أو مستودعات البيانات الإحصاءات اللازمة إلى مقرري السياسات العامة، وأيضاً إلى الجمهور المهتم وإلى المشاركين في السوق.

82-8 ونظم المعلومات الإحصائية مصممة لتلبية احتياجات طائفة واسعة من المستخدمين، ممن يزورونها مرة واحدة بحثاً عن أحدث القيم الإحصائية لسلسلة زمنية محددة، إلى من يستخدمونها بكثرة مثل المشاركين في السوق، والصحفيين، والمحللين، والباحثين.

83-8 وهي تتضمن واجهات قوية وبسيطة الاستخدام تتيح الوصول إلى العديد من السمات، والمهام، والسلاسل الزمنية، المصممة لجعل البيانات متاحة للمستخدمين مهما كانت درجة إلمامهم بتكنولوجيا المعلومات أو بالإحصاءات عموماً.

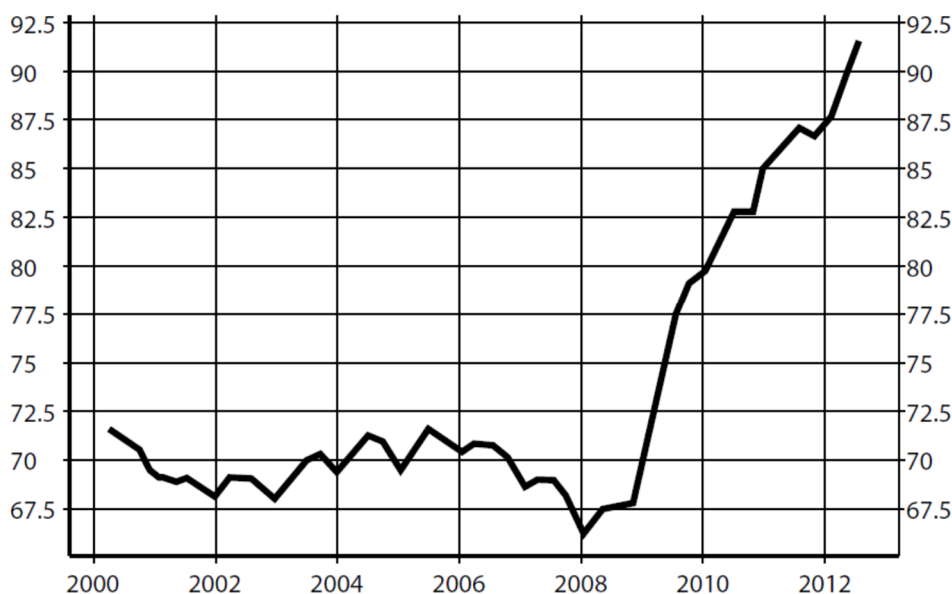
84-8 ومن الأمثلة على ذلك مستودع البيانات الإحصائية الشبكي للمصرف المركزي الأوروبي. وفيه تظهر على الجانب الأيسر من صفحة الاستقبال الروابط إلى الاقتصادية لمختلف الإحصاءات (مثل الحسابات القومية) ومختلف التقارير (بما فيها التقارير الذاتية والبيانات الذاتية).

85-8 وتتضمن بقية الصفحة معلومات عن مؤشرات مختارة في منطقة اليورو، مثل معدلات التضخم أو المجاميع النقدية M3. وبالصفحة أيضاً مؤشرات أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنة السابقة، ومعدل البطالة، والعجز الحكومي. ويعرض الشكل 5-8، على سبيل المثال، تطور ديون القطاع الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في منطقة اليورو.

الشكل 5-8

ديون القطاع الحكومي

الفترة المرجعية: تشرين الثاني/نوفمبر 2012



المصدر: النظام الأوروبي للمصارف المركزية، والمفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، والبيانات الوطنية.

2 - مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية

86-8 ترعى سبع مؤسسات (مصرف التسويات الدولية، والمصرف المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي) مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات الإحصائية. والمعيار المستخدم هو معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (معيار الأيزو التقني 17369 لعام 2013 الذي ينقح معيار الأيزو التقني 17369 لعام 2005). وهي تقدم نموذج معلومات يعرض البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، فضلا عن عدة أشكال تمثل هذا النموذج (مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في شكل SDMX-EDI ومختلف أشكال SDMX-ML). وهي تقترح أيضا طريقة معيارية لتنفيذ خدمات الإنترنت، بما في ذلك استخدام السجلات.

87-8 ويغطي نموذج المبادرة عدة عناصر. وفيما يلي سرد ووصف لكل عنصر منها:

(أ) مفاهيم الواصف. لكي يكون للبيانات الإحصائية معنى، لا بد من معرفة المفاهيم المرتبطة بها. فالرقم 1.2953، في حد ذاته لا معنى له، ولكن إذا عرفنا أنه يمثل سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، فسيكون له معنى؛

(ب) هيكل التغليف. يمكن تجميع البيانات الإحصائية على المستويات التالية: مستوى الملاحظة (قياس ظاهرة ما)؛ مستوى السلسلة (قياس الظاهرة مع مرور الوقت ويكون ذلك عادة على فترات منتظمة)؛ مستوى المجموعة (مجموعة من السلاسل، ومن الأمثلة المعروفة على ذلك مجموعة الأشقاء، وهي مجموعة سلاسل متطابقة باستثناء اختلاف تواتر القياس بينها)؛ مستوى مجموعة البيانات (ويتألف من عدة مجموعات تغطي، على سبيل المثال، مجالا إحصائيا معينا). ويمكن إلحاق مفاهيم الواصف المذكورة أعلاه بمختلف المستويات في هذا التسلسل الهرمي؛

(ج) الأبعاد والخصائص. هناك نوعان من مفاهيم الواصف: الأبعاد، التي تحدد وتصف البيانات، والخصائص، التي هي وصفية بحتة؛

(د) المفاتيح. تُجمع الأبعاد في مفاتيح تسمح بتعريف مجموعة محددة من البيانات (السلسلة، على سبيل المثال). وتُلحق قيمُ المفاتيح بمستوى السلسلة وتُعطى ترتيباً ثابتاً. وحسب الممارسة المتبعة، يكون التواتر هو المفهوم الواصف الأول، ويسند للمفاهيم الأخرى ترتيب في تلك المجموعة المحددة من البيانات. ويمكن إلحاق مفاتيح جزئية بالمجموعات؛

(هـ) قوائم الرموز. تحدّد كل قيمة ممكنة لأحد الأبعاد في قائمة رموز. ويُعطى لكل قيمة على تلك القائمة مختصر (رمز) غير مرتبط باللغة ووصف مرتبط باللغة. والخاصية يمثلها إما رمز أو نص غير مقيد الصياغة. وبما أن الغرض الوحيد من الخاصية هو وصف البيانات وليس تعريفها، فإن ذلك لا يمثل مشكلة؛

(و) تعاريف هيكل البيانات. يحدد تعريف هيكل البيانات (مخطط تصنيف البيانات) مجموعة من المفاهيم التي تصف وتعرّف مجموعة من البيانات. وهو يبيّن أي المفاهيم تمثل أبعاداً (تعريفاً ووصفاً) وأبها تمثل خصائص (بمجرد وصف). وهو يحدد مستوى الإلحاق لكل مفهوم من هذه المفاهيم على أساس هيكل التغليف (مجموعة البيانات، المجموعة، السلسلة، الملاحظة)، إضافة إلى مركزها (إلزامية أو مشروطة). ويحدد أيضاً أي قوائم الرموز تعطي القيم المحتملة للأبعاد ويعطي قيماً محتملة للخصائص، إما في شكل قوائم رموز، أو حقول نصية غير مقيدة الصياغة.

8-88 وتدعم مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في شكل XML استخدامات مختلفة، وهي تحدد بالتالي عدة أشكال XML. وهناك، أساساً، شكلان مستخدمان:

(أ) شكل تعريف الهيكل. ويُستخدم هذا الشكل لتعريف هيكل المجموعات الرئيسية (المفاهيم، وقوائم الرموز، والأبعاد، والخصائص، وما إلى ذلك)؛

(ب) الشكل المختصر. يُستخدم هذا الشكل لتعريف ملف البيانات. وهو ليس شكلاً عاماً (يتعلق تحديداً بتعريف هيكل البيانات)، ولكنه مصمم لدعم التحقق من دقة البيانات وتبادل مجموعات كبيرة منها.

الإطار 1-8

تعريف هيكل البيانات للحسابات القومية

بدأ العمل على وضع تعريف هيكل بيانات الحسابات القومية في أوائل عام 2011.

واشترك في قيادة المشروع كل من المصرف المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية.

ومبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية هي المعيار الذي وُضع بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة في التبادل الإلكتروني للبيانات والبيانات الوصفية فيما بين المنظمات الدولية والوكالات الوطنية لإنتاج البيانات. والغرض من إطلاق تلك المبادرة لنقل بيانات الحسابات القومية هو الاقتصار على شكل موحد يمكن استخدامه وتفاذي نقل نفس البيانات في أشكال مختلفة إلى منظمات دولية مختلفة. وقد تعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً مكثفاً مع المصرف المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، في إعداد مسودات المفاهيم وقوائم الرموز لاستخدامها مع البيانات المستندة إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في إطار تطبيق المبادرة (ويُعرف هيكل ترميز المبادرة بتعريف هيكل البيانات).

ومنذ البداية، اتفقت المنظمات الرائدة على بناء تعريف لهيكل البيانات باستخدام مفاهيم منهجية أساسية تستند إليها بيانات نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتشمل هذه المفاهيم الأساسية، ويشار إليها باسم "الأبعاد" في مصطلحات المبادرة، ما يلي:

- 1 - المنطقة المرجعية (البلد أو المنطقة)
- 2 - القطاع المؤسسي المرجعي
- 3 - قيودات التدفقات والأرصدة
- 4 - البنود المحاسبية
- 5 - بنود نظام الحسابات القومية
- 6 - التصنيف الوظيفي
- 7 - تصنيف الأدوات
- 8 - أجل الاستحقاق
- 9 - عملة تقويم الأداة
- 10 - المنطقة المقابلة (البلد أو المنطقة، مثلاً)
- 11 - القطاع المؤسسي المقابل

ووفقاً لنموذج المعلومات في مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، فإن تركيبة من عناصر الأبعاد المشار إليها تمثل "مفتاحاً" فريداً من نوعه لتحديد سلسلة زمنية ما. والفائدة من ذلك هو أنه يمكن تبادل جميع السلاسل الزمنية التي تستند إلى مفهوم سليم باستخدام نهج مشترك، وليس فقط السلسلة الزمنية المطلوب تقديمها في شكل محدد. فعلى سبيل المثال، يهتم صندوق النقد

الدولي بمعاملات ميزان المدفوعات تجاه العالم الخارجي، في حين يهتم المصرف المركزي الأوروبي بمعاملات بلدان منطقة اليورو المصنفة تحت المعاملات "خارج منطقة اليورو"؛ وهاتان المجموعتان من السلاسل الزمنية يميز بينهما بُعد "المنطقة المقابلة".

ومن المتوقع أن تستفيد معظم البلدان المتقدمة إحصائياً من القدرات الوظيفية التي توفرها الخدمات الشبكية للمبادرة لنشر البيانات المستندة إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008. وقد بدأ المصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، بالفعل في تقديم خدمات الوصول الحاسوبية إلى البيانات المخزنة في مستودعات البيانات الخاصة بكل منها، من خلال خدمة شبكية قائمة على المبادرة. وتوافر خدمة شبكية للمبادرة يلغي الحاجة إلى الإبلاغ عن البيانات، لأن المنظمة الطالبة "تسحب" البيانات من المنظمة "التي توفرها" باستخدام الخدمة الشبكية. ويقوم حالياً عدد من الوكالات المنتجة للبيانات بتطبيق تلك التكنولوجيا لتحسين ما تقدمه إلى مستخدمي بياناتها.

الأبعاد والخصائص المقترحة لتعريف هيكل للبيانات يستند إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008

اسم البعد	وصف البعد
التواتر	تواتر السلسلة الزمنية (شهرياً، مثلاً)
المنطقة المرجعية	رمز البلد المبلغ (البرتغال، مثلاً)
مؤشر التعديل	تعديلات أو مفاهيم محددة للسلسلة الزمنية (تعديلات موسمية، مثلاً)
قيد تدفقات/أرصدة	مؤشر متغير عن التدفقات أو الأرصدة (المراكز، مثلاً)
بند ميزان المدفوعات	تصنيف بنود الإحصاءات الخارجية
بند محاسبي	نوع التدفق أو الرصيد بالنسبة لمنطقة الإبلاغ (الأصول، مثلاً)
الفترة الوظيفية	التصنيف بحسب وظيفة الاستثمار المالي (الأصول الاحتياطية، مثلاً)
تصنيف الأدوات المالية	التوزيع بحسب الأدوات المالية (سندات الدين، مثلاً)
القطاع المقيم	القطاع المؤسسي في منطقة الإبلاغ (القطاع الحكومي، مثلاً)
عملة التقويم	عملة الإصدار للبنود المالية أو فواتير السلع والخدمات (اليورو، مثلاً)
أجل الاستحقاق	أجل الاستحقاق الأصلي للبند المالي، مقرونًا بأجل الاستحقاق المتبقي (قصير الأجل، مثلاً)
المنطقة المقابلة أو منطقة الشريك	بلد الطرف المقابل (اليابان، أو العالم الخارجي، مثلاً)
قطاع الطرف المقابل	القطاع المؤسسي للطرف المقابل (القطاع الحكومي، مثلاً)

اسم الخاصية	وصف الخاصية	شروط الإبلاغ	مستوى الإلحاق
مضاعف الوحدة	يبين ما إذا كانت وحدة القياس للسلسلة بالآلاف، أو الملايين، أو غير ذلك ...	إلزامي	سلسلة
الكسور العشرية	يبين مستوى الدقة في السلسلة		سلسلة
مركز الملاحظة	يبين ما إذا كانت القيمة قيمة عادية، أو بيانات مؤقتة، أو تنبؤات، إلى غير ذلك ...	اختياري	ملاحظة
اسم الخاصية	وصف الخاصية	شروط الإبلاغ	مستوى الإلحاق
مركز السرية	يبين ما إذا كانت الملاحظة متاحة بحرية، أم مقيدة، أم سرية ...	اختياري	ملاحظة
شكل الوقت	تحدد الشكل المستخدم في وصف الفترة المرجعية	اختياري	سلسلة
المنظمة القائمة بالتجميع	تحدد المنظمة المسؤولة عن تجميع السلسلة	إلزامي	سلسلة
نهاية السنة المالية المشمولة	تبين ما إذا كانت البيانات تستند إلى سنة مالية وتحدد السنة المالية	إلزامي	سلسلة

وتصف الخصائص أيضا السلاسل الزمنية المعروفة بأبعاد. وبالتالي فإن الإبلاغ عن بعض الخصائص إلزامي، في حين أن الإبلاغ عن البعض الآخر اختياري. ويمكن أيضا إلحاق الخصائص على مستويات مختلفة، مثل كونها ملاحظات، أو سلاسل (سلاسل زمنية أو سلاسل شقيقة)، أو مجموعة بيانات.

استخدام الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي

المرجعان:

دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014

ألف - مقدمة

9-1 تسلط حسابات القطاع المؤسسي مزيدا من الضوء على التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية، التي لا تكشفها سوى جزئيا الإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات أو إحصاءات مالية الحكومة. وتوفر تلك الحسابات، بشكل خاص، تفاصيل إضافية لتحليل التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي بحسب القطاع المؤسسي، وإطارا شاملا لاستكمال وجمع المعلومات التي تقدمها مصادر إحصائية أخرى في أوقات أنسب. وفي هذا السياق، تمثل علاقات تدفقات الأرصدة الشاملة (المعاملات وفروق إعادة التقييم والتدفقات الأخرى)، والتي يمكن اشتقاقها لحسابات القطاع المؤسسي، مصدرا مفيدا يخدم من الناحية التحليلية أغراضا متنوعة. وتمثل حسابات القطاع المؤسسي أيضا وسيلة لتحقيق الاتساق في مختلف البيانات المصدرية.

9-2 ويتضمن هذا الفصل أمثلة تصف كيفية استخدام حسابات القطاع المؤسسي، ولا سيما الحساب المالي والميزانية العمومية، في تحليل السياسات والبحوث:

(أ) التحليل النقدي والمالي، الذي يشمل رصد الأصول النقدية وتحليل تحولات الحافظة بين الأصول النقدية والأدوات المالية الأخرى؛

(ب) تحليل الهياكل المالية في الاقتصاد الوطني من حيث الأسواق والمشاركين في السوق. والمشاركون في السوق هم الشركات المالية، وأساسا شركات الوساطة المالية؛ والقطاعات غير المالية، مثل الشركات غير المالية، والأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والقطاع الحكومي، سواء كمدينين أو دائنين؛ والعالم الخارجي؛

(ج) تحليل التمويل الداخلي والخارجي للاستثمارات المالية وغير المالية للشركات غير المالية، أيضا فيما يتعلق بتقييم التغيرات في الثروة المالية للشركات غير المالية؛

(د) تحليل استهلاك الأسر المعيشية وادخارها، واستثمارها، وثروتها؛

(هـ) التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحليل الاستقرار المالي⁽¹⁹¹⁾.

3-9 ولتوضيح فائدة حسابات القطاع المؤسسي في الأغراض التحليلية والسياساتية، ترد أدناه بعض الأمثلة على تلك الحسابات، مثل حسابات تدفق الأموال في الولايات المتحدة، وحسابات القطاع المؤسسي المطبق في منطقة اليورو، ونهج الميزانية العمومية لصندوق النقد الدولي، واستخدام حسابات القطاع المؤسسي في تحليل الاستقرار المالي.

باء - الإحصاءات النقدية والمالية

4-9 يمكن استخدام نهج الحافظة في تحليل التطورات النقدية والمالية لبيان النقدية والائتمانات والأصول الأخرى في إطار نظام حسابات القطاع المؤسسي. ويمكن استخدام حسابات القطاع المؤسسي لرصد المتغيرات النقدية ومكوناتها وفي تحليل تحولات الحافظة بين الأصول النقدية والأدوات المالية الأخرى. وتعتبر النقود أهم عنصر من عناصر الاستثمار المالي القصير الأجل، ويسمح إدراج كامل التفاصيل القطاعية للنقود بالمفهوم الواسع وعناصرها بإجراء تحليل أشمل.

5-9 وتُرتب الخصوم عادة بحسب ما يُعتبر، في الظروف العادية، تناقصا للسيولة: النقود بما فيها العملة، والودائع القابلة للتحويل، وسندات الدين القصيرة الأجل، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال (الإصدارات من طرف المؤسسات المالية النقدية)). وتشمل الأصول المالية الائتمانات بوصفها مجموع القروض وسندات الدين (المقتنيات من طرف المؤسسات المالية النقدية)). وتشمل الأصول الأخرى سندات الدين الطويلة الأجل، والأسهم وحصص الملكية الأخرى، والاستحقاقات من نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة.

1 - دمج النقود في حسابات القطاع المؤسسي

6-9 يسمح إطار حسابات القطاع المؤسسي بتحليل الحملات النقدية مقرونة بأصول مالية أخرى قصيرة الأجل، يمكن أن تمثل بدائل مقارنة للنقود. وعلاوة على ذلك، تُعرض تحركات النقدية والائتمانات أيضا من زاوية صلتها بالاستثمار المالي الطويل الأجل وعناصر التمويل في القطاعات المقيمة باستثناء المؤسسات المالية النقدية المقيمة، ولا سيما الأسر المعيشية والشركات

(191) قد يكون استخدام حسابات القطاع المؤسسي لهذه الأغراض محدودا نسبيا بالمقارنة مع أنواع أخرى من التحليل الاقتصادي الكلي، بسبب محدودية المعلومات عن البنود الخارجة عن الميزانية العمومية، وعن المخصصات. ويمكن مع ذلك استخدام بيانات حسابات القطاع المؤسسي كنقطة انطلاق لتحليل الشبكات.

غير المالية، ولكن أيضا القطاع الحكومي والعالم الخارجي. ويمكن، نتيجة لذلك، رصد تحولات الحافظة داخل الثروة المالية لهذه القطاعات وتحركات أسعار أصولها ومديونيتها.

7-9 ويشتق عرض النقود بالمفهوم الواسع ومقابلاتها في حسابات القطاع المؤسسي من المعاملات المالية الموحدة والميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية المقيمة تجاه بقية القطاعات المقيمة. وتسمح الحسابات المالية والميزانيات العمومية المقابلة، وتفصيل قطاع الشركات المالية، وفئات الأصول والخصوم المالية وأطرافها المقابلة، بتحديد النقود بالمفهوم الواسع. ويمكن بالتالي تحليل التطورات النقدية في أوسع إطار مالي ممكن وبطريقة تسمح بسهولة بإظهار صلتها بالتطورات الاقتصادية المسجلة في حسابي الإنتاج والدخل والحساب الرأسمالي.

8-9 وتتألف المؤسسات المالية النقدية من المصرف المركزي وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي. وتبعا لتعريف النقود بالمفهوم الواسع، تُدرج صناديق سوق المال كمؤسسات مالية نقدية أو كشركات أخرى لتلقي الودائع⁽¹⁹²⁾. وأطرافها المقابلة هي القطاعات المقيمة المتبقية باستثناء الحكومة المركزية. وتُرصد الحيازات من النقد لدى المؤسسات المالية النقدية نفسها. ولا تندرج تحت النقود بالمفهوم الواسع خصوم غير المقيمين ولا حيازات غير المقيمين من النقود بالمفهوم الواسع الصادرة عن جهات مقيمة مُصدرة للنقود⁽¹⁹³⁾.

9-9 وعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار أن المتغيرات النقدية تشمل ما يلي: (أ) العملة (الصادرة عن المصرف المركزي)؛ (ب) الودائع القابلة للتحويل المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية النقدية؛ (ج) الودائع القابلة للاسترداد بعد إشعار بفترة تصل إلى ثلاثة أشهر (أي ودائع ادخارية قصيرة الأجل) لدى المؤسسات المالية النقدية؛ (د) الودائع ذات أجل استحقاق يصل إلى ثلاثة أشهر (أي ودائع قصيرة الأجل) لدى المؤسسات المالية النقدية؛ (هـ) اتفاقات إعادة الشراء، وأسهم أو وحدات صناديق سوق المال، وسندات الدين ذات أجل استحقاق أصلي يصل إلى سنة واحدة أو أقل، الصادرة عن المؤسسات المالية النقدية.

10-9 ويعرض الجدول 1-9 بالخط المائل المعاملات المالية في الأصول للقطاعات المقيمة عدا المؤسسات المالية، التي تمثل المطالبات النقدية على المؤسسات المالية النقدية. ويمكن تحديد المبلغ القائم من النقود بالمفهوم الواسع بطريقة مماثلة في الميزانيات العمومية المالية.

(192) انظر الفصل 6 من دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها.

(193) لا تندرج تحت النقود بالمفهوم الواسع حيازات قطاع العالم الخارجي من أي من المتغيرات النقدية. ولا تندرج تحتها كذلك حيازات القطاعات المقيمة من الودائع الأجنبية وغيرها من الأصول الأجنبية القصيرة الأجل.

9-11 وفي الجدول 9-2، تظهر العناصر المقابلة للنقود بالمفهوم الواسع بالخط المائل (عناصر الائتمان المحلي). ويكشف المقابل للائتمان المحلي صلة التغيرات في المفهوم الواسع للنقود بالإقراض الذي تقدمه المؤسسات المالية إلى المقيمين الآخرين في جميع أشكاله، بما في ذلك اقتناء الأوراق المالية التي يصدرونها. ويشمل الطرف المقابل جزءاً من أصول المؤسسات المالية النقدية، وهي القروض الممنوحة إلى جميع القطاعات الأخرى، بما في ذلك الكيانات الأخرى (أي غير المؤسسات المالية النقدية) في قطاع الشركات المالية، واقتناء الأوراق المالية الصادرة عن تلك القطاعات، وأشكال الإقراض الأخرى المقدمة إليها.

9-12 ويمثل جزء آخر من أصول المؤسسات النقدية والمالية، هو صافي الخصوم لغير المقيمين، الطرف المقابل الخارجي: صافي الأصول الخارجية للمؤسسات المالية النقدية (بمفهوم الميزانية العمومية)، أو التغيرات فيها (المتوافقة مع المعاملات في الحساب المالي). وتوافق معاملات ومراكز العالم الخارجي (مع إدخال تعديل على بعض الترتيبات) ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الجدول 9-1

النقود بالمفهوم الواسع في إطار حسابات القطاع المؤسسي

العالم الخارجي	حاملو النقود (المجموع)	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية		الشركات غير المالية	الدائن
				الشركات المالية الأخرى	المؤسسات المالية النقدية ⁽¹⁾		
							نوع المطالبة والمدين (المؤسسات النقدية المالية)
							العملة والودائع
60	215	150	10	5	60	50	قصيرة الأجل ^(ب)
10		30	صفر	صفر	20	10	طويلة الأجل
							سندات الدين
30	40	20	5	5	30	10	قصيرة الأجل ^(ج)
10		10	صفر	صفر	10	5	طويلة الأجل
	صفر	20	صفر	2	5	5	أسهم أو وحدات صناديق سوق المال
2		5	صفر	5	5	صفر	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
10		صفر	صفر	10	10	2	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
2		صفر	صفر	2	2	1	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
	282	190	15	12		65	الرصيد النقدي
	80	45	صفر	17		18	الخصوم غير النقدية المحلية (المجموع)
124							الخصوم الخارجية للمؤسسات المالية النقدية (المجموع)

- (أ) تشمل المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال. والقطاعات الحائزة للنقود هي كلها قطاعات مقيمة باستثناء المؤسسات المالية النقدية، والحكومة المركزية.
- (ب) تشمل الودائع القصيرة الأجل الودائع القابلة للتحويل، والودائع القابلة للاسترداد بمهلة قصيرة تصل إلى ثلاثة أشهر (أي الودائع الادخارية القصيرة الأجل)، والودائع ذات آجال استحقاق متفق عليها تصل إلى سنتين (أي الودائع القصيرة الأجل) المتفق بشأنها مع المؤسسات المالية النقدية.
- (ج) تشمل سندات الدين القصيرة الأجل سندات الدين ذات آجال الاستحقاق الأصلية التي تصل إلى سنة واحدة أو أقل والصادرة عن المؤسسات المالية النقدية.

الجدول 9-2

العناصر المقابلة للنقود بالمفهوم الواسع في إطار حسابات القطاع المؤسسي

العالم الخارجي	المجموع	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية		الشركات غير المالية	المدين	نوع المطالبة والدائن (المؤسسات النقدية المالية)
				الشركات المالية الأخرى	المؤسسات المالية النقدية ⁽¹⁾			
30					80			العملة والودائع
60	110		40	10	40	60		سندات الدين
45	206	120	20	6		60		القروض
صفر					5			أسهم أو وحدات صناديق سوق المال
	5					5		حصص ملكية
5	10			10	5			أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
صفر	3		صفر	3				نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة
5	2	صفر	صفر	صفر	10	2		المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
5	صفر	صفر	صفر	صفر	2	صفر		الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع
	336	120	60	29		127		الائتمان المحلي (المجموع)
150								الأصول الخارجية (المجموع)
-150=26 (124)								صافي الأصول الخارجية (العناصر المقابلة الخارجية)

(أ) تشمل المؤسسات المالية النقدية المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال.

9-13 ويربط صافي الأصول الخارجية للمؤسسات المالية النقدية، الذي يلخص معاملاتها مع العالم الخارجي، النقود بالمفهوم الواسع من خلال الإطار المحاسبي للمؤسسات المالية النقدية.

9-14 ويمكن عندئذ استخدام المتطابقات في ميزان المدفوعات لبيان الصلة بين معاملات القطاعات المقيمة بخلاف المؤسسات المالية النقدية مع العالم الخارجي وبين التغيرات التي تحدث في النقود بالمفهوم الواسع. وينبغي لمعاملات ميزان المدفوعات للمؤسسات المالية النقدية أن تكون متساوية مع معاملات ميزان المدفوعات لجميع القطاعات المقيمة الأخرى مع علامة

عكسية. (ولهذا الغرض، يستحسن أن تكون الأخطاء والإسقاطات قد أزيلت من ميزان المدفوعات عند تجميع الحسابات القطاعية والميزانيات العمومية؛ وإلا فإنها يمكن أن تُعزى إلى قطاعات غير مقيمة بخلاف المؤسسات المالية النقدية).

9-15 ويتضمن الجدول 9-3 مثالا مبسطا يوضح هذه العلاقة.

الجدول 9-3

ميزان المدفوعات وصلته بالمعاملات في المقابلات الخارجية للنقود بالمفهوم الواسع

المعاملات فسي المقابلات الخارجية للقود	الأخطاء والإسقاطات	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى		استثمار المحافظة		الاستثمار المباشر		الحساب الجاري والحساب الرأسمالي	
			الخضوم (عدا المؤسسات المالية النقدية)	الأصول (عدا المؤسسات المالية النقدية)	الخضوم		الأصول (عدا المؤسسات المالية النقدية)	بجسب الوحدات غير القيمة في الاقتصاد		بجسب الوحدات في الخارج، عدا المؤسسات المالية النقدية ^(أ)
					أدوات الدين	حصص الملكية				
28-	6	3-	23	32-	4	32	47-	4	6-	9-

(أ) تشمل جميع الوحدات المؤسسية باستثناء المؤسسات المالية النقدية، أي المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال.

2 - النقود، والائتمان، والاستثمار المالي والتمويل في نظام لحسابات القطاع المؤسسي

9-16 تسمح حسابات القطاع المالي بتوسيع نطاق التحليل المالي ليشمل كامل طيف الأصول المالية التي تحتفظ بها القطاعات غير المالية، والتي يمكن أن تمثل النقود بمفهومها الواسع جزءا منها.

9-17 ويسمح النظر إلى مختلف المكونات بإجراء تحليل استبدالي ضمن الأدوات المالية، على سبيل المثال بين الأدوات المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أو بين الأدوات المالية الطويلة الأجل، مثل سندات الدين، والأسهم، وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. وتسمح البيانات القطاعية بتحديد تفاصيل السلوك الاستثماري لمختلف القطاعات (مثل الشركات المالية، والأسر المعيشية بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، أو القطاع الحكومي).

9-18 وتُدرج هذه الخطوة النقد والائتمان في جدول يبين الاستثمار والتمويل الماليين للقطاعات المؤسسية في اقتصاد ما وفي العالم الخارجي، استنادا إلى البيانات المقدمة من القطاع المصدر للنقود، إلى جانب البيانات التكميلية عن الأدوات المالية الأخرى مثل إصدارات وحيازات الأوراق المالية (الجدول 9-4).

الجدول 9-4

النقود بالمفهوم الواسع والائتمان كجزأين من حسابات القطاع المؤسسي

الخصوم (أو التغيرات في الخصوم) التمويل								الأصول المالية (أو المعاملات في الأصول المالية) الاستثمار المالي								
المجموع	العالم الخارجي	الاقتصاد	المؤسسات المالية النقدية	الأسر المعيشية بما في ذلك مؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	الشركات غير المالية	المراكز (أو المعاملات)	المجموع	العالم الخارجي	الاقتصاد	المؤسسات المالية النقدية	الأسر المعيشية بما في ذلك مؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	القطاع الحكومي	الشركات المالية الأخرى	الشركات غير المالية
592	22	570	467	60	10	3	30	قصيرة المدى ^(أ)	592	90	502	220	190	15	12	65
335		335	335					العملة والودائع	335	60	275	60	150	10	5	50
100		100	100					سندات الدين	100	30	70	30	20	5	5	10
32		32	32					أسهم أو وحدات صناديق سوق المال	32	صفر	32	5	20	صفر	2	5
125	22	103		60	10	3	30	القروض	125		125	125				
456	118	338	107	60	50	26	95	طويلة الأجل ^(أ)	456	22	434	369	45	صفر	5	15
100	30	70	70					الودائع	100	10	90	50	30	صفر	صفر	10
205	60	145	35		40	10	60	سندات الدين	205	10	195	180	10	صفر	صفر	5
126	23	103		60	10	3	30	القروض	126		126	126				
22	5	17	2			10	5	حصة الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار الأخرى	22	2	20	10	5	صفر	5	صفر
3	صفر	3			صفر	3		نظم التأمين، والمعاشات التقاعدية، والضمانات الموحدة	3		3	3				
51	10	41	39	صفر	صفر	صفر	2	مراكز أو معاملات أخرى	51	12	39	24	صفر	صفر	12	3
39	5	24	32	صفر	صفر	صفر	2	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	39	10	29	17	صفر	صفر	10	2
12	5	7	7	صفر	صفر	صفر	صفر	الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع	12	2	10	7	صفر	صفر	2	1
1099	150	949	613	120	60	29	127	المجموع	1099	124	975	613	235	15	29	83

(أ) لا يشير تصنيف الأدوات المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008 بحسب آجال الاستحقاق القصيرة والطويلة إلا إلى سندات الدين والقروض. وتعتبر العملة وأنواع محددة من الودائع وصناديق سوق المال أدوات مالية قصيرة الأجل، وتعتبر أدوات مالية أخرى طويلة الأجل.

9-19 وتنقسم مصادر تمويل التمويل (613) المقدمة من القطاع المصدر للنقود إلى قصيرة

الأجل (467) وطويلة الأجل (107) ومصادر تمويل أخرى (39).

9-20 ويمكن اشتقاق النقود بالمفهوم الواسع كالتالي:

(أ) بطرح الاستثمارات المالية القصيرة الأجل للمؤسسات المالية النقدية تجاه

الجهات المصدرة للنقود - المعاملات داخل القطاع (باللون الرمادي الداكن على الجانب

الأيسر: (95) - واستثمار العالم الخارجي في النقود (90)؛ أو

(ب) من الرقم غير الموحد للتمويل القصير الأجل (282=90-95-467).

21-9 وتظهر النقود أيضا كاستثمار مالي للقطاعات الحائزة للنقود في المتغيرات النقدية. وهي العملة والودائع، والأوراق المالية القصيرة الأجل، وأسهم/وحدات صناديق سوق المال (الأرقام باللون الرمادي الفاتح: 282=65+12+15+190).

22-9 ويظهر أيضا الائتمان المحلي (بالرمادي العادي: 336) كتمويل يقوم به القطاع الحائز للنقود في شكل قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل ممنوحة من المؤسسات المالية النقدية (206)، وسندات دين (110)، وحصص ملكية (15)، وأدوات مالية أخرى (5)، كما هو مبين في الجدول 9-4. وتُشتق الأصول والخصوم الخارجية بوصفها مجموع الأدوات المالية (124) والتمويل (150) (وكلاهما باللون الأسود) للعالم الخارجي تجاه القطاع المصدر للنقود.

23-9 وبما أن الجدول يقدم نظرة محدودة نوعا ما عن عملية التمويل والاستثمار المالي في اقتصاد ما، فإنه يمكن توسيعه ليشمل جميع مصادر التمويل واستخدامات الاستثمار المالي لجميع القطاعات المؤسسية. فبالنسبة للشركات غير المالية، مثلا، يمكن إدراج الخصوم المتكبدة تجاه الشركات غير المالية الأخرى، والمؤسسات المالية غير النقدية أو القطاع الحكومي، باعتبارها مصادر تمويل. وينطبق الشيء نفسه على استثمارات القطاع المالية التي تقوم فيها حصص الملكية بدور هام إلى حد ما. ومن شأن إدراج الاستثمارات غير المالية، والادخار، وصافي التحويلات الرأسمالية (الحساب الرأسمالي) أن يسمح بإجراء تحليل كامل للاستثمار والتمويل والديون بحسب القطاع المؤسسي.

جيم - تحليل الهياكل المالية

24-9 تتسم الهياكل المالية للأسواق المالية وللمشاركين في السوق، المضمنة في قطاعات أو قطاعات فرعية، بدرجة من التباين عبر الاقتصادات الوطنية بالرغم من تزايد الترابط بين الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. ويشار أيضا في كثير من الأحيان إلى ما يلاحظ في مختلف الاقتصادات الوطنية من تمييز مبسط بين الهياكل المصرفية الأساس، والهياكل المالية السوقية الأساس.

25-9 ويغلب على الهيكل المالي المصرفي الأساس تقديم جزء كبير من الاستثمارات المالية وتمويل القطاعات غير المالية فيه من خلال وسطاء ماليين. ومعظم الأدوات المالية المستخدمة في ذلك غير قابلة للتداول، مثل الودائع والقروض أو منتجات التأمين.

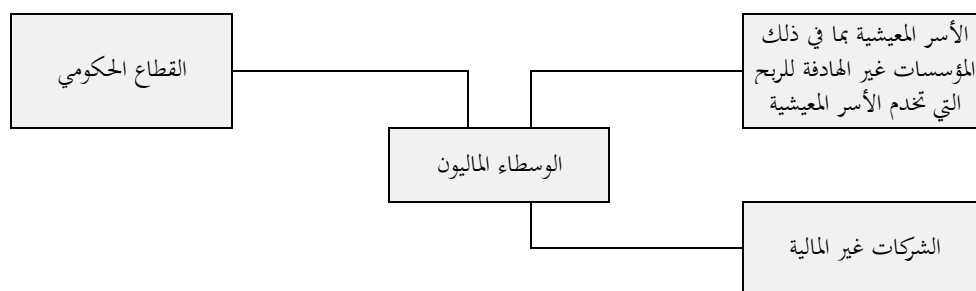
26-9 وتتسم الهياكل المالية السوقية الأساس بأن التمويل المالي والأنشطة التمويلية فيها تكون من خلال الأسواق المالية التي تُتداول فيها أدوات مالية قابلة للتداول. وهذه الأدوات هي سندات الدين، وسندات الملكية، والمشتقات المالية.

9-27 ويقدم الشكل 9-1 نظرة عامة على هذين النوعين من الهياكل المالية. والأسر المعيشية والشركات غير المالية هي الجهات الرئيسة التي تقدم قروضا للمقترضين الذين هم أساسا الشركات غير المالية، والقطاع الحكومي، والأسر المعيشية، بطريقتين. الأولى هي عن طريق جهات الوساطة المالية. وتمثل أساسا في شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، وجهات الوساطة المالية الأخرى مثل صناديق الاستثمار. والثانية هي من خلال الأسواق المالية، أي أسواق الديون أو سندات الملكية والمشتقات المالية. ولا يأخذ الشكل 9-1 في الاعتبار المقرض والمقترض وأنشطة الوساطة المالية للعالم الخارجي.

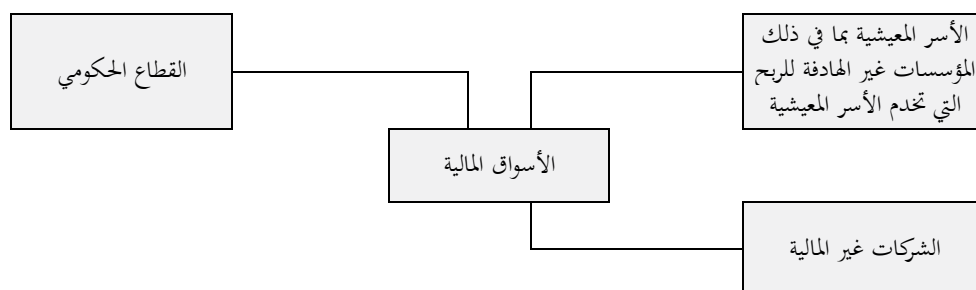
الشكل 9-1

الهياكل المالية المصرفية الأساس والسوقية الأساس

(أ) المصرفية الأساس: الأموال موجهة من خلال الوسطاء الماليين



(ب) السوقية الأساس: الأموال موجهة من خلال أسواق الأوراق المالية والمشتقات المالية



9-28 وتحليل الهيكل المالي مهم من حيث قياس كفاءة النظام المالي، والاستقرار المالي، وقنوات تبليغ السياسة النقدية. وفيما يتعلق بكفاءة النظام المالي، يسمح تحليل الهيكل المالي بالإجابة على أسئلة هامة من قبيل كيف تتوزع المخاطر في نظام مالي ما، ومن يتحمل تلك المخاطر؛ أو ماهي الحوافز على توفير المعلومات واستخدامها. وقد يكون من المهم، لأغراض الاستقرار المالي، استكشاف العلاقة بين الهيكل المالي والظواهر من قبيل الأزمات المصرفية،

وأزمات العملات، وفقاعات وأهيارات أسعار الأصول، والعدوى، والهشاشة المالية. وأخيراً، فإن الهيكل المالي مهم في تحديد قنوات تبليغ السياسة النقدية، مع مراعاة النماذج التقليدية للسياسة النقدية والإعراب عن "وجهة النظر النقدية" أو "وجهة النظر الائتمانية" مع التركيز على الوصول إلى التمويل.

9-29 وإلى جانب الآراء بشأن الهياكل المالية المصرفية الأساس، والسوقية الأساس، والمقارنة بينهما، من المهم رصد السلوك في مجالي الاستثمار المالي والتمويل لمختلف القطاعات المؤسسية المقيمة، والمؤسسات المالية النقدية، والمستثمرين المؤسسيين، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية والقطاع الحكومي، والعالم الخارجي. وينطوي ذلك على تحليل هيكلي تفصيلي لأصول وخصوم ومدىونية هذه القطاعات فيما يتصل بمختلف الأدوات المالية مع تقسيماتها بحسب آجال الاستحقاق، وعملة التقويم أو قطاع الطرف المقابل.

1 - المؤسسات المالية النقدية والمستثمرون المؤسسيون

9-30 تتمثل المؤسسات المالية النقدية أساساً في المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، وصناديق سوق المال. وفئات أصولها الرئيسية هي القروض وسندات الدين، بينما تتمثل خصومها في العملة والودائع، وسندات الدين، وحصص الملكية. وعندما يغلب الطابع "المصرفي الأساس" على الهيكل المالي لاقتصاد ما، تمثل المؤسسات المالية النقدية جزءاً هاماً من قطاع الشركات المالية.

9-31 والعكس صحيح، في هيكل مالي يغلب عليه الطابع السوقي الأساس. وفي تلك الحالة، يقوم المستثمرون المؤسسيون بدور هام في عملية الوساطة المالية، لأنهم يمثلون حائزين مهمين للأدوات المالية القابلة للتداول مثل سندات الدين وسندات الملكية. وعموماً، يُعتبر أن المستثمرين المؤسسيين يشملون مجموعة فرعية من الشركات المالية، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (أو جميع صناديق الاستثمار إذا لم تصنّف صناديق سوق المال كمؤسسات مالية نقدية)، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.

9-32 وقد تتباين تغطية الوسطاء الماليين من بلد إلى آخر، فهي تشمل أحياناً المؤسسات المالية القائمة بتوريق الأصول، وتجار الأوراق المالية والمشتقات المالية، والشركات المالية العاملة في الإقراض، والشركات المالية المتخصصة.

2 - مالية الشركات

(أ) الادخار والاستثمار والتمويل

9-33 تتعلق مالية الشركات باستثمار وتمويل الشركات غير المالية من حيث المعاملات (الأنشطة)⁽¹⁹⁴⁾ والمراكز.

9-34 ومن المسائل التحليلية المرتبطة بذلك، ما إذا كان لمؤشرات الميزانية العمومية عن الرفع المالي، والسيولة، والجدارة الائتمانية، تأثير كبير على أنشطة الاستثمار التي تقوم بها الشركات غير المالية. وفيما يتعلق بالرفع المالي، أي نسبة الدين إلى رأس المال السهمي، هناك موقفان: الأول، هو إن هيكل الشركة المالي لا يقوم بأي دور في تحديد الاستثمار (Modigliani-Miller)؛ والثاني، أخذاً في اعتباره عيوب نقائص أسواق رأس المال، هو أن للرفع المالي أهمية في قرارات الاستثمار. وهناك نقطة أخرى تتمثل فيما إذا كانت الشركات غير المالية تستجيب لعمليات إعادة تقييم رأسمالها السهمي بزيادة صافي المقتنيات من الأصول المالية.

9-35 والفرق الأول هو ما إذا كان الاستثمار ممولاً بتمويل داخلي أم بتمويل خارجي. والتمويل الداخلي يشير إلى التغييرات في صافي قيمة الشركات غير المالية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية. ففي الجدول 9-5، مثلاً، يبلغ التمويل الداخلي 65 وهو مكون من ادخار صاف قدره 48 وتحويلات رأسمالية صافية قدرها 17 (=16-33). وخلال تلك الفترة، زادت الشركات غير المالية من تمويلها الخارجي بما قدره 140، خصوصاً صافية متكبدة. ويمكن أن يكون هذا التمويل الخارجي من خلال تمويل الدين (سندات دين، وقروض، وحسابات أخرى مستحقة الدفع (=53=26+21+6))⁽¹⁹⁵⁾؛ وتمويل سهمي (=84)؛ أو تمويل من خلال المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (=3).

9-36 ويُستخدم مجموع التمويل (=205) للاستثمار في الأصول غير المالية والأصول المالية - الاستثمار غير المالي (=134)، وصافي اقتناء الأصول المالية (الاستثمار المالي) (=71). ومعظم استثماراتها غير المالية هو في (صافي) تكوين رأس المال الثابت (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت (=113=250-137)). ويشمل صافي اقتناء الأصول المالية (الاستثمارات المالية) الاستثمار في العملات والودائع (=27)؛ وسندات الدين (=7)؛ والقروض (=19)؛ وحصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (=10)؛

(194) ما لم تكن الحسابات (حسابات المعاملات) المالية وغير المالية متكاملة رأسياً تماماً، فإن التباينات تؤثر على العلاقة بين الادخار والاستثمار والتمويل.

(195) تبعاً للغرض من التحليل، يمكن لمفهوم الدين أن يختلف من حيث الأدوات المالية، والتقييم ومعاملة الفوائد المتراكمة.

والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (=3)؛ والحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (=4).

الجدول 5-9

ادخار الشركات غير المالية واستثمارها وتمويلها

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة		التغيرات في الأصول
	المعاملة	
205	التمويل	
65	التغيرات في القيمة الصافية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية	
48	صافي الادخار	
33	التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض	
16-	التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع	
140	صافي تحمل الخصوم	
6	سندات الدين	
21	القروض	
84	حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	
3	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	
26	حسابات أخرى مستحقة الدفع	
	الاستثمار	205
	الاستثمار غير المالي	134
	تكوين إجمالي رأس المال الثابت	250
	(-) استهلاك رأس المال الثابت	137-
	التغيرات في المخزون	26
	المقتنيات ناقصا التصرف في الممتلكات الثمينة	2
	المقتنيات ناقصا الأصول غير المالية وغير المنتجة المتصرف فيها	7-
	صافي اقتناء الأصول المالية	71
	العملة والودائع	27
	سندات الدين	7
	القروض	19
	حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	10
	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	3
	حسابات أخرى مستحقة القبض	4

37-9 والمعاملات الناتجة عما يُتخذ في فترة معينة من قرارات التمويل والاستثمار المالية ليست هي وحدها التي تساهم في التغيرات التي تحدث في مراكز الأصول والخصوم في الميزانية العمومية

للشركات المالية بين بداية الفترة ونهايتها، ففروق إعادة تقييم الأصول والخصوم والتغيرات الأخرى في الحجم تساهم في تلك التغيرات أيضا.

(ب) المؤشرات المستخدمة في وصف الهيكل المالي للشركات غير المالية

9-38 تُستخدم مؤشرات مستمدة من مراكز الأصول والخصوم في الميزانية العمومية لوصف الهيكل المالي للشركات غير المالية⁽¹⁹⁶⁾. وهذه المؤشرات هي أساسا الرفع المالي، والسيولة، والجدارة الائتمانية. واستنادا إلى بيانات المعاملات والمراكز من قبيل ما يعرضه الجدول 9-6، يمكن تعريف عدة مؤشرات:

(أ) مؤشر توبين: ويعرّف بأنه نسبة قيمة السوق للشركات وقيمة السوق لأصولها غير المالية (= $2\ 407/3\ 482 = 1.45$ بالأسود)؛

(ب) الفجوة التمويلية للشركات⁽¹⁹⁷⁾: وتعرّف بأنها الاستثمار (المالي وغير المالي): بالرمادي الداكن) ناقصا التمويل الداخلي (بالرمادي الداكن = $134 = 65 - 71 + 140$) كنسبة مئوية من التمويل أو من (الناتج المحلي الإجمالي)؛

(ج) الدين إلى رأس المال السهمي (= $980/2\ 255 = 2.30$ بالرمادي الفاتح)؛

(د) الدين إلى الأصول (= $3482/2\ 255 = 0.65$)؛

(هـ) الدين إلى صافي القيمة (= $88/2\ 225 = 25.3$).

(ج) الرفع المالي، والسيولة، والجدارة الائتمانية للشركات غير المالية

9-39 يعرّف عن الرفع المالي، بوصفه مؤشرا رئيسيا للهيكل المالي السليم، بقياسات ثلاثة، كما ورد أعلاه: (أ) نسبة الدين إلى رأس المال السهمي؛ (ب) نسبة الدين إلى الأصول (القيمة السوقية للشركات)؛ (ج) نسبة الدين إلى صافي القيمة. والقياسان الأولان يحددان التقييم السوقي لرأس المال السهمي في قاسم النسبة، مما يجعل من الصعب تفسير هذا القياس عندما تكون أسواق الأسهم شديدة التقلب.

الجدول 9-6

(196) أي تحليل للهيكل المالي للشركات غير المالية يتأثر بهيكل الشركة وبحجمها ونوع نشاطها وانفتاحها على الأسواق المالية وبما إذا كانت تخضع لسيطرة أطراف غير مقيمة أم للحكومة العامة.

(197) في الولايات المتحدة، تعرّف الفجوة التمويلية بأنها النفقات الرأسمالية ناقصا مجموع الأموال الداخلية وتعديلات تقييم المخزون.

معاملات الشركات غير المالية وتدفقاتها ومراكزها الأخرى

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة				المراكز والمعاملات والتدفقات الأخرى	التغيرات في الأصول			
P(1)	OF(1)	T(1)	P(0)		P(1)	OF(1)	T(1)	P(0)
3 482	144	205	3 133	التمويل				
88	111	65	88-	صافي القيمة (التمويل الداخلي)				
3 394	33	140	3 221	الخصوم (التمويل الخارجي)				
2 255	20	53	2 182	الدين				
980	11	84	885	حصص الملكية				
159	2	3	154	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين				
				الأصول (الاستثمارات)	3 482	144	205	3 133
				الأصول غير المالية	2 407	122	134	2 151
				الأصول المالية	1 075	22	71	982

ملاحظة: P(1) و P(0) هما المركزان في الفترة (1) (بدايتها (صفر) ونهايتها (1)) و T(1) و OF(1) هما المعاملات والتدفقات الأخرى خلال الفترة 1.

40-9 وتعلق مشاكل السيولة بحالات يؤثر فيها نقص الأصول السائلة على قدرة شركة ما على الوفاء بالتزاماتها الفورية. وهي تظهر، في جميع الأحوال تقريبا، في ظروف تؤدي إلى الإعسار أو عدم الرغبة في الدفع. وتمثل عملات الدين وأسعار الفائدة المطبقة عليه، وهيكل استحقاق الدين، ومدى توافر الأصول لسداد الديون، عوامل هامة تحدد مدى هشاشة الشركات غير المالية.

(د) الهياكل المالية المتفاوتة

41-9 تتفاوت الهياكل المالية للشركات غير المالية تفاوتاً كبيراً عبر الاقتصادات والصناعات والشركات من مختلف الأحجام.

42-9 وقد توحى الاختلافات في أنماط التمويل بين الشركات غير المالية الصغيرة والكبيرة، وبين القيود التمويلية بأن للسياسة النقدية تأثيراً على الشركات يختلف باختلاف حجمها وعلى آلية النقل نفسها. فعلى سبيل المثال، يُعتقد أن الشركات غير المالية الصغيرة تواجه في كثير من الأحيان مشاكل تمويل أكثر صعوبة مما تواجهه الشركات الكبيرة.

43-9 وقد تسهم الابتكارات في الأسواق المالية في نشوء أنماط مالية جديدة للشركات، تقوم فيها شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي بأدوار جديدة فيما يتعلق بالتوريد، والمشتقات الائتمانية، والتمويل المنظم والقروض المشتركة. ومن العوامل المساهمة في هذه

التطورات، زيادة التكامل بين الأسواق المالية، والتطورات التنظيمية من قبيل اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة، والتطورات التكنولوجية التي تحسن نوعية المعلومات وتوقيتها.

3 - مالية الأسرة المعيشية

(أ) الميزانية العمومية وصافي القيمة للأسر المعيشية

9-44 أعطى الاهتمام المتزايد بالميزانيات العمومية ومكوناتها، ولا سيما ما إذا كانت التغيرات فيها تعود إلى معاملات أم إلى تدفقات أخرى، زحماً لمواضيع يتكرر طرحها مثل آثار الشراء، والسلوك فيما يتعلق بالرفع المالي، وقيمة الضمانات المالية والصلة المتبادلة بين المجالين العقاري والمالي. بيد أن للصلة والروابط بين هذه المسألة والبيانات الجزئية أهمية أساسية في تحليل السلوك المالي للأسر المعيشية.

9-45 ورصد التغيرات في صافي القيمة للأسر المعيشية على أساس ميزانيتها العمومية هو أحد أوجه القوة في نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي. وهذا النوع من التحليل لا يشمل فقط مؤشرات هامة أخرى، مثل الثروة المالية وغير المالية للأسر المعيشية، وإنما أيضاً ديون الأسر المعيشية وادخارها.

9-46 وتتأثر الثروة المالية وغير المالية للأسر المعيشية، حجماً وهيكلًا، بالتغيرات الناتجة عن المعاملات (اقتناء الأصول أو التصرف فيها) وأيضاً بالتدفقات الأخرى مثل فروق إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في الحجم. والترتيبات المختلفة في الشروط المتعلقة ليس فقط بنظم المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، وإنما أيضاً بنظم تمويل الإسكان والتعليم، يمكن أن تفسر اختلاف حجم وهيكل الأصول المالية وغير المالية للأسر المعيشية في مختلف البلدان.

(ب) الأصول غير المالية كجزء من الميزانيات العمومية للأسر المعيشية

9-47 هناك جزء من حسابات القطاع المؤسسي يتسم بالصعوبة ويتعلق بجمع وتجميع بيانات الميزانيات العمومية عن الأصول غير المالية. ويمكن التمييز، استناداً إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008، بين فئتين رئيسيتين من الأصول غير المالية، هما الأصول غير المالية المنتجة وغير المنتجة.

9-48 وتشمل الأصول غير المالية المنتجة الأصول الثابتة والمخزونات والنفائس. وتشمل الأصول غير المالية غير المنتجة الموارد الطبيعية والعقود، والإيجارات، والتراخيص، والشهرة التجارية.

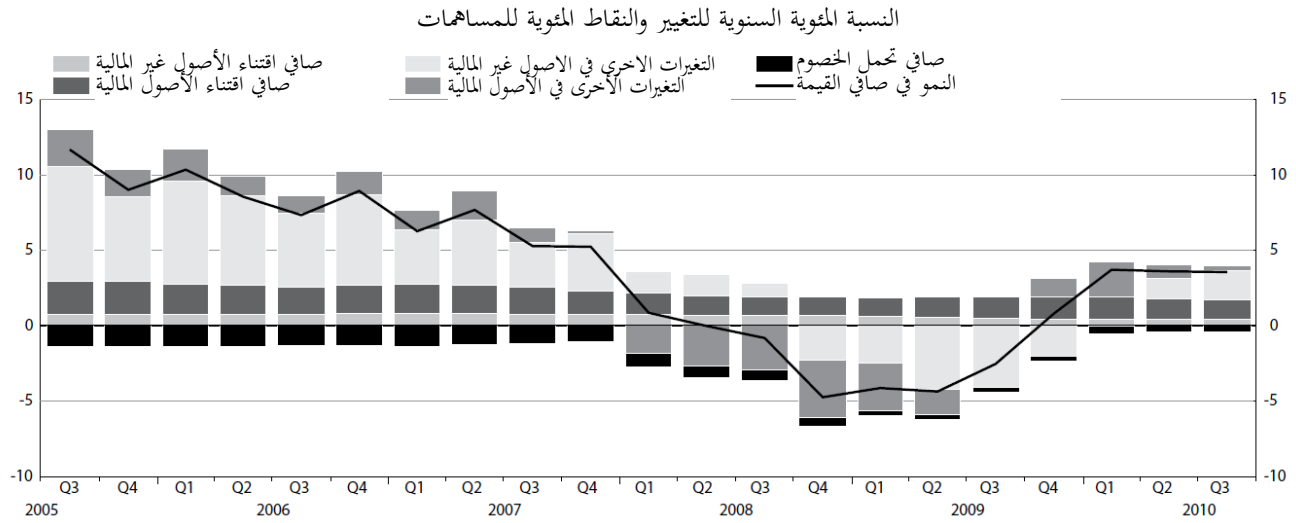
9-49 وكثير ما تكون بيانات الأصول غير المالية متاحة فقط عن ثروة الأسر المعيشية، التي تغطي قيمة جميع المساكن السكنية، بما في ذلك قيمة الأرض التي بُنيت عليها تلك المساكن (198).

9-50 وتمثل الثروة السكنية، التي يمكن أن تكون جزءا كبيرا من مجموع ثروة الأسر المعيشية (تبعاً لهيكل الثروة في فرادى البلدان)، عنصراً هاماً في تقييم استهلاك الأسر المعيشية واستثماراتها ومدخراتها وقرارتها المتعلقة بالحفاظة.

9-51 ويُنشر الشكل 9-2 بانتظام في النشرة الصحفية الفصلية لحسابات منطقة اليورو، الصادرة عن المصرف المركزي الأوروبي. وهو يصور التغييرات في صافي قيمة الأسر المعيشية بحسب نوع الأصول (199).

الشكل 9-2

نمو صافي قيمة الأسر المعيشية ومساهماتها بحسب نوع تغيير الأصول



المصدر: المصرف المركزي الأوروبي.

(ج) فروق إعادة تقييم أصول وخصوم الأسر المعيشية

9-52 تمثل الأصول والخصوم الأرصدة في نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي. وتعكس المعاملات المالية القرارات الاستثمارية التمويلية والمالية خلال فترة زمنية ما. والتغييرات في المبالغ القائمة هي نتيجة تلك المعاملات، ولكنها أيضاً نتيجة فروق إعادة التقييم وغيرها من التغييرات

(198) تعتبر الولايات المتحدة السلع الاستهلاكية المعمرة أصولاً غير مالية. ويعامل نظام الحسابات القومية لعام 2008 السلع الاستهلاكية المعمرة كبنود استهلاكية.

(199) في معاملة تدفق الأموال في الولايات المتحدة، تقسم التغييرات في صافي قيمة الأسر المعيشية إلى مكوناتها.

في حجم الأصول والخصوم، مثل عمليات شطب القروض أو إعادة التصنيف بين الوحدات المؤسسية أو الأدوات المالية.

53-9 وتسمح حسابات القطاع المؤسسي برصد التغيرات في أسعار الأصول (مقيسة كمكاسب أو خسائر حيازة). والأداة المحاسبية الأساسية هي حساب إعادة التقييم الذي يعكس تلك التغيرات في الأسعار.

54-9 وتعرض بيانات الميزانية العمومية للأسر المعيشية المكاسب والخسائر الكبيرة لحيازة الأسر المعيشية من الثروة أو من حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، مرتبطة بارتفاع أو انخفاض أسعار المساكن أو أسعار الأوراق المالية.

55-9 والتغيرات الأخرى في تلك الأصول، ولكن ليس التغيرات الأخرى في الخصوم، هامة في سياق التغيرات في ثروة الأسرة المعيشية أو في صافي قيمة الأسر المعيشية على النحو المبين في الشكل 9-2. وعلى وجه الخصوص، ترتبط حركة الثروة المالية للأسر المعيشية نوعاً ما بمؤشرات سوق الأسهم في البلدان التي تحتفظ فيها الأسر المعيشية بجزء كبير من ثروتها المالية في شكل سندات ملكية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

(د) ديون الأسر المعيشية ومدخراتها

56-9 يمكن استخدام مؤشرين إضافيين، هما ديون الأسر المعيشية ومدخراتها، في تحليل مالية الأسر المعيشية. وينبغي عرض ديون الأسر المعيشية في شكل غير موحد وبالقيمة السوقية. والقروض والحسابات الأخرى المستحقة الدفع هي عادة الأدوات المالية الوحيدة المشمولة باعتبارها خصوماً. وينبغي، مع ذلك، مراعاة أن ديون الأسرة المعيشية، في سياق التحليل، هي مؤشر أقل أهمية من صافي قيمة الأسرة المعيشية أو صافي قيمة الثروة المالية (الأصول المالية ناقصاً الخصوم) بالنظر إلى أن الأسر المعيشية تحتفظ في كثير من الأحيان بكميات كبيرة من الأصول.

57-9 والجمع بين الحساب المالي والحساب الرأسمالي للأسر المعيشية يوسع نطاق التحليل. ويؤدي ذلك إلى عرض واسع نسبياً يغطي الاستثمار ككل (المالي وغير المالي)، فضلاً عن التمويل (صافي الادخار، وصافي التحويلات الرأسمالية، وصافي تحمل الخصوم) (الجدول 9-7). ويمكن اشتقاق ادخار الأسر المعيشية من هذا الجدول. وهو يعرض إجمالي الادخار الذي يضم صافي الادخار واستهلاك رأس المال الثابت⁽²⁰⁰⁾. وبما أن استهلاك رأس المال الثابت ليس على درجة كافية من الاتساق عبر البلدان، فإنه ينبغي استخدام إجمالي الادخار، بدلاً من صافي الادخار، لإجراء المقارنات.

(200) يجب التمييز بين مفهوم "الادخار الإجمالي" وبين إجمالي الديون الذي ينطوي على تجميع مجملات المراكز على جانب الخصوم من الميزانية العمومية.

9-58 ومن الممكن تكملة تحليل الاستثمار والتمويل بإدماج مزيد من العناصر المأخوذة من حسابي الدخل والإنتاج. ويسمح الربط بمتغيرات حقيقية بدراسة علاقة الترابط بين المتغيرات المالية والمتغيرات الحقيقية، التي لها أيضا صلة بعملية انتقال السياسة النقدية، كما ينعكس في آثار الدخل والثروة على الأسر المعيشية، وأيضاً على القطاعات المؤسسية الأخرى.

الجدول 9-7

ادخار الأسر المعيشية واستثمارها وتمويلها

التغيرات في الأصول	المعاملة	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة
	التمويل	261
	التغيرات في القيمة الصافية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية	200
	صافي الادخار	185
	التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض	23
	التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع	-8
	صافي تحمل الخصوم	61
	الاستثمار	261
	الاستثمار غير المالي	47
	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	80
	(-) استهلاك رأس المال الثابت	-45
	التغيرات في المخزون	2
	المقتنيات ناقصا التصرف في الممتلكات الثمينة	5
	المقتنيات ناقصا الأصول غير المالية وغير المنتجة المتصرف فيها	5
	صافي اقتناء الأصول المالية	214

4 - إحصاءات مالية الحكومة

9-59 تتمثل المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تحليل السياسة المالية في عجز القطاع الحكومي، ونفقاتها، وإيراداتها، وديونها. وكثيراً ما تعود الاختلافات المنهجية بين البيانات القطرية إلى ترسيم القطاعات. فالشركات العامة تصنّف أحيانا كوحدات حكومية استناداً إلى معايير تصنيف محددة. كما أنه يحدث أحيانا أن تكون بيانات الحكومة المركزية هي البيانات الوحيدة المتاحة، إلى جانب بيانات القطاع الحكومي.

9-60 وينبغي التمييز بين القطاع الحكومي كقطاع مؤسسي مقيم وبين القطاع العام⁽²⁰¹⁾. ويضم القطاع الحكومي جميع الوحدات المؤسسية التي رُسمت حدودها وفق وظيفتها الاقتصادية الرئيسية: إما

(201) في الاتحاد الأوروبي، يُستخدم ما يسمى بـ "معياري الخمسين في المائة" إلى جانب التحليل النوعي لتحديد أيّ الكيانات تصنف داخل القطاع الحكومي. ولا يرد "معياري الخمسين في المائة" صراحة في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

توفير السلع والخدمات إلى المجتمع المحلي أو إلى فرادى الأسر المعيشية بأسعار لا تعكس كامل أسعار السوق؛ أو إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق تحويل المدفوعات. ويموّل كل من هذين النشاطين أساساً من الضرائب أو من تحويلات وحدات حكومية أخرى. والوحدات الحكومية الأخرى. ويغطي القطاع العام القطاع الحكومي وجميع الشركات العامة المالية وغير المالية.

(أ) عجز الحكومة

61-9 يُشتق عجز (أو فائض) القطاع الحكومي كبنء موازن لإيرادات القطاع الحكومي ناقصا النفقات (المصروفات). وهو يناظر البند الموازن في الحساب الرأسمالي أو الحساب المالي للحكومة العامة (صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)، (B9). ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا يكون هناك أي تباين بين البندين الموازين. ويمكن، مع ذلك، ملاحظة تباينات تعود إلى استخدام مصادر بيانات مختلفة، وأساليب تقدير مختلفة في تجميع الحسابات (202).

62-9 ويعنى وجود قيمة سالبة لصافي الإقراض/صافي الاقتراض أن نفقات الحكومة تفوق إيراداتها. وهذا يعني أنه يتعين تحمّل خصوم (مثل بيع سندات حكومية)، أو التخلص من أصول مالية (مثل التصرف في الودائع المصرفية) تولّد موارد نقدية، لتمويل النفقات بالقدر الزائد على الإيرادات. وبالتالي، فإن صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) للحكومة يعادل الفرق بين صافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمّل الخصوم. ويظهر كلاهما في الحساب المالي الذي يبين تفاصيل وفاء الحكومات بالتزاماتها الاقتراضية.

(ب) ديون الحكومة

63-9 يمكن عرض ديون الحكومة في شكل موحد وفي شكل غير موحد. ويشار عادة إلى دين القطاع الحكومي الإجمالي الموحد، أي أن مراكز الدين داخل القطاع الحكومي تكون موحدة، والمراكز الإجمالية مطبقة. ويمكن الإبلاغ عن دين القطاع الحكومي بالقيمة الإسمية، على النحو المعرف في نظام الحسابات القومية لعام 2008 (203).

(202) كثيراً ما تكون عملية تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية منفصلة عن بقية الحسابات إلى درجة تكفي لجعل أرقام الإقراض الصافي أو الاقتراض الصافي المستمدة من كل منها مختلفة عملياً بالرغم من أنها، مفاهيمياً، نفس الأرقام. وقد يكون سبب التباين خطأ في الحساب المالي أو في موضع ما من الحسابات يفضي إلى رصيد الحساب الرأسمالي. ويمكن لفحص الاختلافات في كل قطاع على حدة أن يساعد في تحديد المصادر الأرجح للخطأ. فعلى سبيل المثال، قد يعني التفاوت الكبير في صافي اقتراض الأسر المعيشية أن جانباً من دخل الأسر المعيشية لم يُسجّل. وقد يعني التفاوت الكبير في الإقراض الصافي للشركات غير المالية أن بعض النفقات على رأس المال الثابت لم تسجّل. ولكن يجب التدقيق في كل تباين في كل حالة على حدة. انظر نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة 18-20.

(203) في الاتحاد الأوروبي، يبلغ عن دين القطاع الحكومي بوصفه دين ماستريخت، في إطار إجراءات مواجهة العجز المفرط.

9-64 وتعتبر الأدوات المالية التالية دينا: حقوق السحب الخاصة؛ والعملية والودائع؛ وسندات الدين؛ والقروض؛ ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة؛ والحسابات المستحقة الدفع الأخرى. ولا تندرج في ذلك حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، أو المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

9-65 ومن منظور حسابات مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، يتناول التحليل الشامل لسياسة ضريبية مسائل من قبيل: ما هي القطاعات المقابلة في قرارات الاستثمار المالي والقرارات المالية التي تأخذها القطاع الحكومي أو أحد قطاعاتها الفرعية؟ وما هي الشركات (المالية أو غير المالية، أو المقيمة أو غير المقيمة) التي تكون للحكومة فيها مصلحة؟ أو بدلا من ذلك: من الذي يحتفظ بدين الحكومة داخل الاقتصاد أو خارجه؟ ويمكن عرض بيانات دين القطاع الحكومي مقسمة بحسب الحائز أو الدائن. ويمكن تقسيم تلك البيانات إلى ديون يحتفظ بها مقيمون وغير مقيمين. ويمكن زيادة تقسيم حيازات المقيمين من الدين إلى ديون تحتفظ بها قطاعات مؤسسية، من قبيل المصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والمؤسسات المالية الأخرى، والمقيمين الآخرين. ويمكن أيضا عرض دين القطاع الحكومي بحسب أجل الاستحقاق الأصلي، وبحسب أجل الاستحقاق المتبقي، وبحسب عملة التقويم.

(ج) رصد التطورات الضريبية

9-66 تُستخدم مؤشرات القطاع الحكومي لرصد التطورات الضريبية في نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي. ولهذا الغرض، عادة ما تُستخدم البيانات الفصلية لتقييم تنفيذ الإنفاق الحكومي، فضلا عن أحدث التطورات في الإيرادات الحكومية. وهذا يدعم الرصد المستمر لمالية الحكومة خلال السنة، ويسمح بإجراء تقييمات للتوقعات التي أعدها القطاع الحكومي لكامل السنة. وفي حين أن البيانات الفصلية متقلبة إلى حد ما، فإن أنماطها الموسمية تكون مستقرة بصورة معقولة. وهذا يعني أنه يمكن تحديد الاتجاهات العريضة في المقارنات بين السنوات، وأن تلك الاتجاهات يمكن أن توفر مؤشرات موثوقة لتحسين تقييم التوقعات.

9-67 ويمكن للتغيرات في النمط الفصلي أن تكشف عن معلومات بشأن التغيرات المحتملة في اتجاه مالية الحكومة أثناء سنة ما مما لا يمكن استنتاجه من رقم وحيد عن السنة بأكملها. فعلى سبيل المثال، لا يكشف أحدث رقم للعجز السنوي عما إذا كان ذلك العجز متزايدا أو متناقصا خلال السنة، أو ما إذا كانت السنة قد شهدت نقطة تحول.

9-68 ويمكن للبيانات الفصلية أن تساعد أيضا في تحسين نوعية وتوقيت إحصاءات مالية الحكومة عموما، بما في ذلك البيانات السنوية. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى إضفاء المزيد

من الأئمة والمتانة على نظم التجميع، وتحسين معالجة وتسجيل أنواع المعاملات الجديدة، وحل أي نوع من المشاكل المحتملة مسبقاً خلال السنة.

9-69 ولتحقيق فهم أفضل للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي الفصلية وإيرادات الحكومة ونفقاتها واستثماراتها وبياناتها التمويلية الفصلية في نظام حسابات القطاع المؤسسي، ينبغي تطبيق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا يعني، فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية، أنه ينبغي تسجيلها في الفترة التي يحدث فيها النشاط الاقتصادي الذي تتولد عنه مسؤولية دفع الضريبة؛ وقد تختلف تلك الفترة عن الفترة التي يحين فيها موعد السداد الفعلي. وعندما يلتزم عموماً بمبدأ الاستحقاق، فإنه لا يمكن تطبيقه دائماً بصرامة في الممارسة العملية. فمن الصعب، مثلاً، تطبيق مبدأ الاستحقاق على أساس فصلي على ضرائب تُجى سنوياً. وفي حين أنه لا مناص أحياناً من الحيد عن مبدأ الاستحقاق، فإنه يعقد التحليل الاقتصادي للعلاقة بين حسابات الحكومة وبين غيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي.

9-70 ومع ذلك، يتطلب وجود نظام متكامل لحسابات القطاع المؤسسي الفصلية تحليلاً للتفاعل بين التطورات الاقتصادية في القطاع الحكومي والقطاعات المقيمة الأخرى والعالم الخارجي، من خلال استكشاف الموجزات فصلية لإيرادات الحكومة ونفقاتها وعجزها وديونها.

5 - الاستثمار المالي والتمويل عبر الحدود

9-71 تؤكد العولمة والتكامل المالي أهمية وجود بيانات موثوقة وجيدة التوقيت عن المعاملات والتدفقات الأخرى والمراكز عبر الحدود.

9-72 وتنعكس المعاملات التجارية والتدفقات الأخرى والمراكز عبر الحدود في الحسابات المقابلة للعالم الخارجي. وتظهر الأصول المالية التي يفتنيها غير المقيمين والخصوم التي يتحملونها (تجاه القطاعات المقيمة) كمراكز في الميزانية العمومية للعالم الخارجي (وضع الاستثمار الدولي)؛ وكمعاملات مالية في الحساب المالي للعالم الخارجي (جزء من ميزان المدفوعات)؛ وكفروق إعادة تقييم وتغيرات أخرى في حجم الأصول في حسابات التراكم للعالم الخارجي.

9-73 ويمكن أن تشير المؤشرات المتصلة بالمراكز في الميزانية العمومية للعالم الخارجي إلى الأصول والخصوم على النحو المبين في المسح المنسق لاستثمار الحافظة، والمسح المنسق للاستثمار المباشر، لصندوق النقد الدولي، كما يمكنها أن تقتصر على الخصوم مثلما هو الحال في بيانات الدين الخارجي.

9-74 والغرض من المسح المنسق لاستثمار الحافظة هو جمع المعلومات عن أرصدة الحيازات من استثمارات الحافظة في الأوراق المالية عبر الحدود (سندات الملكية وسندات الدين الطويلة

والقصيرة الأجل⁽²⁰⁴⁾. ويُنظم هذا المسح سنويا منذ عام 2001. وهو يجمع بيانات من أكثر من 75 بلدا عن مراكز استثمارات المحافظة في نهاية السنة للأدوات المالية المستهدفة مع تفاصيلها بحسب بلد جهة الإصدار.

75-9 وتتيح المعلومات المجمّعة عرض البيانات بحسب انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر على مستوى كل أداة مالية، وبشكل يبيّن حائزي الأصول تجاه اقتصادات جهات الإصدار. وبالإضافة إلى هذه المجموعة من البيانات اللازمة، يشجع صندوق النقد الدولي أيضا تقديم المعلومات التكميلية التي تعتبر مفيدة. ويحدد المسح المنسق لاستثمار المحافظة الأوراق المالية التي تحتفظ بها القطاعات المقيمة مع تقسيم تلك القطاعات إلى السلطات النقدية، والمصارف، والمؤسسات المالية الأخرى، والقطاع الحكومي، والقطاع غير المالي. كما يُظهر تفاصيل الأوراق المالية بحسب العملة. واستجابة لما تحدد من ثغرات في البيانات في أعقاب الأزمة المالية، يجري إدخال عدد من التحسينات على المسح، بدءا ببيانات نهاية حزيران/يونيه 2013 التي جمعت في كانون الثاني/يناير 2014. وتشمل هذه التحسينات إجراء مسح بتواتر نصف سنوي، مع الإبلاغ عن البيانات بالنسبة في كل من نهاية حزيران/يونيه ونهاية كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛ والتعجيل بتقديم البيانات في الوقت المحدد إلى صندوق النقد الدولي، وقيام الصندوق بنشرها؛ والشروع في ممارسة الإبلاغ طوعا عن بنود إضافية في تلك البيانات تتعلق بقطاع المدينين الأجانب، والمراكز المكشوفة (السلبية). وسيبدأ العمل أيضا بتصنيف القطاعات المؤسسية القائم على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

76-9 والمسح المنسق للاستثمار المباشر⁽²⁰⁵⁾ هو مشروع لجمع البيانات الإحصائية على نطاق عالمي يقوده صندوق النقد الدولي، بالاشتراك مع شركائه من الوكالات، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمصرف المركزي الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويجرى هذا المسح على أساس سنوي بداية ببيانات نهاية عام 2009. وتُطلب البيانات الأولية بعد تسعة أشهر من انتهاء الفترة المرجعية وتُنشر في كانون الأول/ديسمبر. وتُنشر بيانات منقحة أشمل في أواسط السنة التالية (بتأخير 18 شهرا). وتضمّن مسح نهاية عام 2011 بيانات منقحة من 100 اقتصادا.

(204) للمزيد من المعلومات عن المسح المنسق لاستثمار المحافظة، وجداول النتائج (البيانات والبيانات الوصفية) يرجى الرجوع إلى الموقع: www.imf.org/exter-nal/np/sta/pi/cpis.htm.

(205) للمزيد من المعلومات عن المسح المنسق للاستثمار المباشر، وجداول النتائج (البيانات والبيانات الوصفية) يرجى الرجوع إلى الموقع: <http://cds.imf.org>.

9-77 ويجمع المسح المنسق للاستثمار المباشر بيانات شاملة ومتسقة عن مراكز آخر السنة للاستثمار المباشر الأجنبي بحسب اقتصاد المستثمر المباشر (الاستثمار المباشر الموجه إلى الداخل) وبحسب اقتصاد الاستثمار (الاستثمار المباشر الموجه إلى الخارج). وهو يتضمن أيضا عددا من التفاصيل، بما في ذلك بيانات منفصلة عن مراكز حصص الملكية والدين. ويجمع المسح المعلومات على أساس كل بلد على حدة ولكن بدون تفاصيل بحسب قطاع المستثمر أو المتلقي⁽²⁰⁶⁾. والغرض من المسح هو تحسين نوعية إحصاءات مراكز الاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي وبحسب قطاع الطرف المقابل المباشر.

9-78 وعلى غرار قطاع الدين والقطاعات المؤسسية الأخرى، يعرف الدين الخارجي لاقتصاد ما بأنه إجمالي الدين الخارجي المستحق من المقيمين إلى غير المقيمين. وهو يشمل جميع الخصوم المعترف بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008 مثل الأدوات المالية، باستثناء حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. وتُستثنى هاتان الفئتان من الأدوات المالية لأنهما لا تتطلبان دفع مبلغ أصلي أو فائدة.

9-79 ويمكن أخذ المؤشرات المشتقة من إحصاءات ميزان المدفوعات من حسابات السلع والخدمات (التجارة)، والدخل، والتحويلات الجارية أو التحويلات الرأسمالية. وتمثل حسابات السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية الحساب الجاري، في حين يشمل الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية.

الإطار 9-1

الاستثمار المباشر الأجنبي

أصبح الاستثمار المباشر الأجنبي عاملا رئيسيا في التكامل الاقتصادي الدولي. وبالتالي فإن التحليل المنتظم لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر هو جزء لا يتجزأ من معظم التحليلات المالية عبر الحدود وتحليلات الاقتصاد الكلي.

وتمثل مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر فئة هامة من الاستثمارات الموجهة إلى الخارج والواردة من الخارج. وهي تعطي، باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرا عن مدى ما بلغته عوامة الاقتصادات والترابط بينها.

وتبيّن معاملات الاستثمار المباشر الأجنبي في الحساب المالي لميزان المدفوعات صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم، بما في ذلك بيانات منفصلة عن أدوات حصص الملكية وأدوات الدين.

(206) مع ذلك، تقدم بعض الاقتصادات بياناتها عن صافي الديون مقسمة إلى جهات مالية وسيطة مقيمة ومؤسسات مقيمة لا تقوم بالوساطة المالية.

ويقدم دخل الاستثمار المباشر عن أرباح المستثمرين المباشرين وشركات الاستثمار المباشر. وتنشأ أرباح الاستثمار المباشر عن العناصر التالية: (أ) الأرباح الموزعة، وكذلك الأرباح غير الموزعة، وتُعامل الأرباح غير الموزعة كما لو أنها وُزعت ثم أعيد استثمارها فوراً في الشركة؛ (ب) الفوائد على القروض والائتمانات التجارية وغيرها من أشكال الدين بين الشركات. ويتضمن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، في طبعته السادسة، مزيداً من التفاصيل عن معاملة الاستثمار المباشر الأجنبي. وكما هو موضح في الفصل 6 من ذلك الدليل، تمتد علاقة الاستثمار المباشر إلى الشركات المنتسبة، مع مستثمر مباشر مشترك، حتى في غياب تبادل حيازة الأسهم بينهما. وبسبب إعادة التصنيف (الممكنة) للكيانات ذات الأغراض الخاصة/الحيازات كجزء من القطاع الفرعي الجديد للمؤسسات المالية الحصرية ومقرضوا الأموال (S127)، فإنه يمكن للأُنشطة المالية للشركات غير المالية والمؤسسات المالية الحصرية أن تتأثر من الاستثمار المباشر الأجنبي.

9-80 وقد يكون من المناسب التركيز على المفهوم الواسع والجمع بين صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-) في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي من/إلى العالم الخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا المؤشر يقابل صافي الإقراض/الاقتراض الصافي على النحو المستمد من الحساب المالي.

دال - التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحليل الاستقرار المالي

9-81 تُستخدم حسابات القطاع المؤسسي لأغراض التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحليل الاستقرار المالي. وهذا ينطوي على اشتقاق مؤشرات السلامة المالية من الميزانيات العمومية المالية أو معاملات حسابات القطاعات المقيمة، ولا سيما الأسر المعيشية. ويمكن أن تشير التغيرات في ثروة الأسر المعيشية (المالية) وفي مديونية الأسر المعيشية إلى وجود عدم اتساق بين الأصول والخصوم. ويمكن أن تكون لذلك آثار هامة على تكلفة التمويل وتوافره، وبالتالي على الاستثمار والاستهلاك، وفي نهاية المطاف، على تطورات الأسعار.

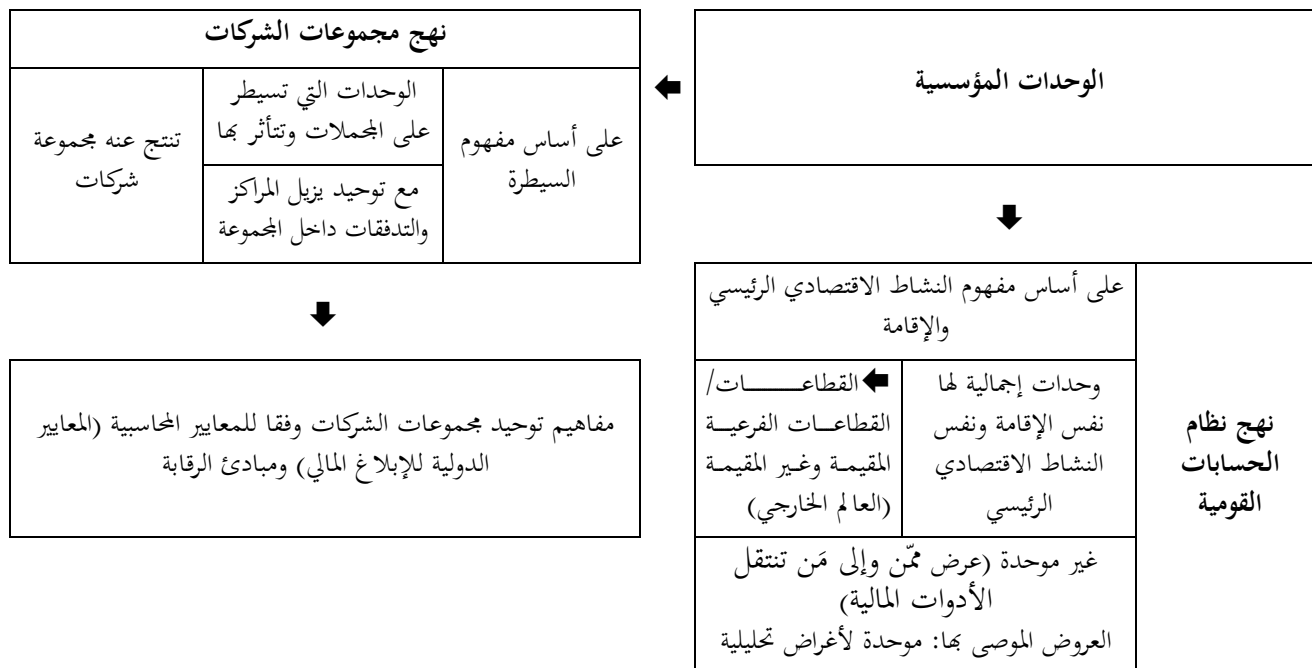
9-82 ويمكن أن يكون استخدام حسابات القطاع المؤسسي لأغراض التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحليل الاستقرار المالي محدوداً فيما يتعلق بالشركات غير المالية مقارنة بأنواع أخرى من التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، على النحو المبين أعلاه نظراً لمحدودية المعلومات عن هياكل مجموعات الشركات، والمخصصات والبنود الخارجة عن الميزانية العمومية.

9-83 وإذ أخذنا في الاعتبار الاختلافات المفاهيمية الموجودة بين نظام الحسابات القومية لعام 2008 وبين إطار تحليل الاستقرار المالي، تُعتبر بيانات الحسابات القومية مجموعة بيانات

تكميلية تُضاف إلى البيانات الموحدة عن مجموعات الشركات. ويمكن مع ذلك استخدام بيانات حسابات القطاع المؤسسي كنقطة انطلاق لتحليل الشبكات.
84-9 ويتعين، كخطوة أولى، شرح المفاهيم المختلفة ومقارنة مختلف عناصرها.

الشكل 9-3

نهج نظام الحسابات القومية ونهج مجموعة الشركات



1 - نهج نظام الحسابات القومية ونهج مجموعة الشركات

9-85 يعرّف مفهوم الحسابات القومية القائم على نظام الحسابات القومية لعام 2008 (”نهج نظام الحسابات القومية“) الوحدات المؤسسية، الجملة في قطاعات وقطاعات فرعية على أساس إقامتها ونشاطها الاقتصادي الرئيسي. والبيانات الجملة هي بيانات غير موحدة (أي أنها تعرض انتقال الأدوات المالية من طرف إلى آخر)؛ بيد أنه يجري توحيدها بحسب القطاع أو القطاع الفرعي للاقتصاد الوطني في عدة حالات لأغراض تحليل السياسات⁽²⁰⁷⁾. ويوضح الشكل 9-3 هذا النهج.

(207) على سبيل المثال، تُقدم البيانات عن المؤسسات المالية النقدية أو القطاع الحكومي، عادة في شكل موحد.

86-9 ويمثل تعريف الوحدات المؤسسية أيضا نقطة الانطلاق في شرح نهج مجموعة الشركات. واستنادا إلى مفهوم السيطرة، تُجمع الوحدات المسيطرة والخاضعة للسيطرة وتوحد من خلال إزالة المراكز والتدفقات داخل المجموعة، فتنشأ مجموعة الشركات.

87-9 والوحدات المسيطرة والخاضعة للسيطرة تشكل مجموعة شركات تنتمي عادة (من منظور نهج نظام الحسابات القومية) إلى اقتصادات مختلفة، وكذلك إلى قطاعات أو قطاعات فرعية مختلفة. ولذلك يكاد يكون من المستحيل التوفيق بين البيانات المحملة على أساس نظام الحسابات القومية وبين البيانات القائمة على نهج مجموعات الشركات. بيد أن أحد الخيارات، في هذه الحالة، هو تقسيم إحدى مجموعات الشركات إلى مجموعات فرعية مختلفة ذات إقامات مختلفة وتنتمي إلى مختلف القطاعات المقيمة.

88-9 وهناك تعديلات أخرى يمكن القيام بها على أساس مفاهيم توحيد مختلفة وتطبق وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة (المعايير الدولية للإبلاغ المالي) ومبادئ الرقابة.

89-9 واستنادا إلى هذين المفهومين، ينبغي تحديد مختلف متطلبات البيانات على النحو المبين في الجدول 8-9. وبما أن تحليل السياسات النقدية وغيره من أنواع تحليل سياسات الاقتصاد الكلي تقوم على المعايير الإحصائية الدولية (نهج نظام الحسابات القومية)، فإنه يتعين توفير البيانات وفقا للقطاعات المؤسسية. أما البيانات اللازمة لأغراض الاستقرار فيتعين توفيرها وفقا لنهج مجموعة الشركات.

الجدول 8-9

الاحتياجات الإحصائية لأغراض السياسة النقدية والاستقرار المالي

الاحتياجات	نهج نظام الحسابات القومية (المعايير الإحصائية الدولية) للأغراض السياسة النقدية	نهج مجموعة الشركات لأغراض الاستقرار المالي
الجهات القائمة بالإبلاغ	المؤسسات المالية النقدية، والشركات المالية الأخرى، والقطاعات غير المالية، والعالم الخارجي	مجموعات الشركات الكبيرة (مجموعات الشركات المالية ومجموعات الشركات غير المالية)
الإقامة	نهج البلد المضيف	نهج بلد الموطن، أولا، ثم يكمله نهج البلد المضيف
التوحيد الجغرافي	غير موحد	موحد، ثم يكمله النهج غير الموحد
التوحيد المؤسسي	غير موحد ⁽¹⁾	موحد، بما في ذلك المؤسسات المالية الأخرى المنتهية إلى نفس مجموعة الشركات المالية
التقييم	القيمة السوقية	القيمة السوقية/القيمة الدفترية

الاحتياجات	نهج نظام الحسابات القومية (المعايير الإحصائية الدولية) للأغراض السياسية النقدية	نهج مجموعة الشركات لأغراض الاستقرار المالي
تفاصيل الأداة	أساسية (الأدوات المالية وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008: العملة والودائع (F2)؛ سندات الدين (F3)؛ القروض (F4)؛ حصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (F5)؛ نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة (F6)؛ المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7)؛ الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفع (F8))	مفصلة (مثل القروض المشتركة، والديون غير ذات الأولوية، والتجارة الإلكترونية، وما إلى ذلك)
أجل الاستحقاق	أجل الاستحقاق الأصلي	أجل الاستحقاق المتبقي

(أ) غير أنه يُسمح بالتوحيد بشروط معينة داخل الإقليم الوطني؛ وبالتالي، ولأغراض الإبلاغ الإحصائي، يمكن المؤسسة مالية نقدية أن توحد مكاتبتها المحلية، ولكن لا يمكنها توحيد مكاتبتها الواقعة خارج البلد.

90-9 وتميز المعايير الإحصائية الدولية بوضوح بين المقيمين وغير المقيمين وبين القطاعات المؤسسية؛ وهي تعامل بشكل منفصل المعاملات وغيرها من التدفقات (فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى) المتصلة بالأصول والخصوم. وتُتبع هذه المعايير في حسابات القطاع المؤسسي المتكاملة وفي الإحصاءات النقدية وغيرها من بيانات المؤسسات والأسواق المالية المجمعة أساساً لأغراض السياسات النقدية.

91-9 وبالتالي، وعلى سبيل المثال، فإن الإحصاءات المصرفية والمجملات النقدية المستمدة منها، تشمل الميزانيات العمومية، والمعاملات وغيرها من التدفقات النقدية (عدا المعاملات) لمؤسسات مصنفة على أنها مؤسسات مالية نقدية مقيمة في المكتب الرئيسي، وتستبعد أنشطة الفروع الأجنبية للمؤسسات المالية النقدية المقيمة. وهي تستبعد كذلك أنشطة فروع المؤسسات المالية النقدية، التي ليست هي نفسها مؤسسات مالية نقدية، بل شركات تأجير مالي أو مقدمي ضمانات الائتمان الاستهلاكي (على سبيل المثال) وهذه الكيانات هي جهات وساطة مالية (غير نقدية) "أخرى". والاحصاءات لا تدمج المعاملات وغيرها من التدفقات، ولا تجمع بين الوحدات المؤسسية التابعة لقطاعات ذات إقامة مختلفة.

92-9 وتركز البيانات الإحصائية المستخدمة لأغراض التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي على أعمال مجموعة الشركات بأكملها. وبالتالي، فإن تلك البيانات توحد عبر الحدود الوطنية لكي تشمل أيضاً أعمال فروع المصارف الأجنبية، ويمكن توحيدها عبر القطاعات لتشمل أعمال الفروع المالية التي ليست مصارف (أو مؤسسات مالية نقدية). ومحتوى المعلومات مختلف بعض الشيء. فبالرغم من أن المشرفين يستخدمون التمييزات

القطاعية والأدوات المالية المفصلة المبلغ عنها للأغراض الإحصائية، فإنهم مهتمون كثيرا بقياس المخاطر (مثل مخاطر الطرف المقابل، أو مخاطر السوق).

9-93 وبالمقارنة مع التصنيف المقترح لأغراض الاستقرار المالي، فإن عدد فئات الأصول والخصوم المالية في الحساب المالي وفي الميزانية العمومية هو عدد محدود نوعا ما.

9-94 ولأغراض الاستقرار المالي، هناك بعض الاهتمام بجمع المزيد من تفاصيل بيانات الميزانية العمومية، فضلا عن البيانات الخارجة عن الميزانية، مثل المخصصات والاعتمادات الاحتمالية.

2 - تطبيق نهج نظام الحسابات القومية على التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي

9-95 إن استخدام حسابات القطاع المؤسسي في سياق نظام الحسابات القومية لعام 2008 مفيد في التحقق مما يلي:

(أ) أوجه الضعف المتأصلة في مراكز الميزانية العمومية للقطاعات المقيمة، مثل القطاع الحكومي، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، وأيضا غير المقيمين؛

(ب) الظروف السائدة في الأسواق والتي يتعرض لها العديد من هذه القطاعات، مثل أسواق العقارات؛

(ج) الروابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي داخل الاقتصاد.

9-96 وتمثل حسابات القطاع المؤسسي مصدرا لبناء سلاسل زمنية متسقة لقياسات الرفع المالي عبر مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية. وتحليل الميزانيات العمومية وشبكات المخاطر مفيد بشكل خاص لأغراض التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وينبغي الاهتمام بأوجه الضعف الناشئة عن الترابط بين الوحدات المؤسسية المحملة في مختلف القطاعات الفرعية للشركات المالية. وتميل القطاعات التي لها نسبة ديون مرتفعة مقارنة بأصولها السائلة إلى أن تكون عرضة لانخفاض أسعار أصولها.

9-97 وتتوقف سلامة النظام المالي بشكل حاسم على استدامة مستوى ديون الشركات والأسر المعيشية. ومن ناحية التمويل، يُعترف بأن مديونية الشركات ومستوى رفعها المالي هما مؤشران رئيسيان لتحديد فقاعات الأصول والضائقة المالية⁽²⁰⁸⁾. ويمكن الاستفادة من المعلومات عن نمو الائتمان، مقترنة بالمعلومات عن التمويل الخارجي للمصارف (عدا الودائع)، وأسعار الأصول في اكتشاف مستويات الرفع المالي الخطيرة على نطاق الاقتصاد ككل.

(208) انظر Jaeger (2003) و Teplin (2001).

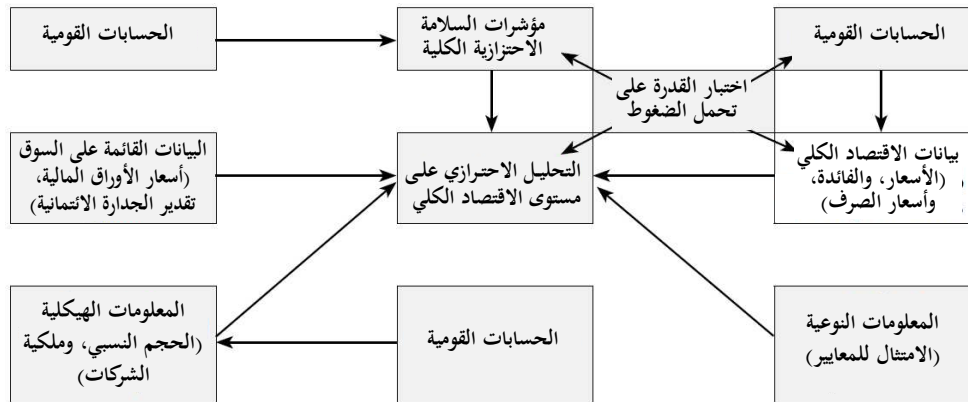
9-98 ويبين قياس الهشاشة زيادة هائلة في تمويل الديون (مقارنة بمتغيرات الدخل)، وتحولا من الدين الطويل الأجل إلى الدين القصير الأجل، وزيادة في أنشطة المضاربة (أسواق الأصول)، وانخفاضا في هوامش السلامة للشركات المالية. والزيادات الكبيرة المفاجئة في أسعار الفائدة يمكن أن تؤدي إلى زيادات في شطب الديون وفي عدد القروض المتعثرة ومتأخرات الديون، وبالتالي إلى نشوء مخاطر نظامية وأزمات مالية يرافقها سحب الودائع من المصارف بشكل مُعَد وما يترتب على ذلك من عدم القدرة على الدفع أو تخصيص الائتمانات.

9-99 ومن الناحية غير المالية، توفر "مؤشرات الهشاشة المالية القائمة على الدخل"، إلى جانب قياسات الفعالية والربحية معلومات قيمة عن إمكانيات الوفاء بالالتزامات، أي سداد الديون. وتوفر قياسات فجوة التمويل⁽²⁰⁹⁾ معلومات عن كفاءة واستمرارية الأعمال التجارية، أي أنها تقدم مؤشرا على قدرة المؤسسة على تحديد نفسها وعلى النمو باستخدام تدفقاتها النقدية الداخلية (أموالها الذاتية). ويقدم الجانب الحقيقي أيضا مجموعة كبيرة من المعلومات التي يمكن استخدامها في "اختبار الإجهاد"، وتحليل السيناريوهات، ووضع نماذج لاستقرار النظام المالي على صعيد الاقتصاد الكلي، مما يسمح بتحديد الضغوط المحتملة لعدم الاستقرار في الوقت المناسب.

9-100 وخلاصة القول، وكما هو مبين في الشكل 9-4، تؤدي الحسابات القومية دورا رئيسيا في تجميع بعض مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية، مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والسلامة المالية للقطاعات غير المالية، فضلا عن تحليل الهيكل المالي، بما في ذلك تقييم أهمية الأدوات المالية الرئيسية، وهيكل الملكية، وقياسات التركيز للشركات المالية وغير المالية.

الشكل 9-4

استخدام الحسابات القومية في التحليل الاحترازي على مستوى الاقتصاد الكلي



المصدر: Sundararajan and others (2002)، مع تعديلات.

(209) هذا هو الفرق بين الأموال الداخلية (الادخار) والاستثمار.

هاء - بعض الأمثلة على الحسابات القطاعية الفصلية

1 - حسابات الولايات المتحدة عن تدفقات الأموال

9-101 تتضمن حسابات الولايات المتحدة عن تدفقات الأموال بيانات فصلية عن المعاملات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع⁽²¹⁰⁾. وهي تجمع بين المعاملات المأخوذة من حسابات الدخل والانتاج القومي (حساب الدخل والحساب الرأسمالي) وبين المعاملات المالية (الحساب المالي) لإظهار مجموع مصادر الأموال وأوجه استخدامها بحسب القطاع.

9-102 ويوحى تاريخ الولايات المتحدة واهتمامها المستمر بحسابات تدفقات الأموال بأن تلك الحسابات تحظى بقدر كبير من التقدير لدى واضعي السياسات في مجلس الاحتياطي الفدرالي. ولكن تلك الحسابات ليست سوى مجموعة واحدة من البيانات في كتلة كبيرة من المعلومات التي تستخدمها السلطات. كما أن دور حسابات تدفق الأموال في صنع السياسات قد تغير خلال الخمسين سنة الأخيرة.

9-103 فقبل خمسين عاما، لم تكن البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية متاحة في الوقت المناسب بالدرجة التي هي عليه الآن. وكانت الحسابات القومية في مراحلها الأولى، والتقارير الخاصة عن الناتج، والعمالة، والأسعار، وتطورات الأسواق المالية في بداية تطورها واستخدامها. وكان الاقتصاديون قد بدأوا بناء نماذج إحصائية للاقتصاد؛ ولم تكن البيانات اللازمة لوضع التقديرات، ولا حتى التقنيات الإحصائية والمرافق الحاسوبية قد أتاحت بعد على نطاق واسع. وبمعايير اليوم، كانت الأسواق المالية أقل تعقيدا، حتى وإن كان فهم الاتجاهات والتغيرات الدورية أو التنبؤ بها على نفس درجة الصعوبة.

9-104 ولا تزال حسابات تدفق الأموال الفصلية تؤدي دورا حتى مع زيادة توافر المعلومات التفصيلية في الوقت المناسب عن الاقتصاد. وقد لا تحتل بيانات تلك الحسابات العناوين الكبيرة في الأخبار، ولكنها هامة أحيانا:

(أ) حسابات تدفق الأموال توفر إطارا منطقيًا يلخص الكثير من المعلومات المالية الواردة في أشكال أخرى؛

(ب) توفر تلك الحسابات الخلفية (المعلومات الأساسية) اللازمة للعمل التحليلي. فجميع الاقتصاديين يبحثون عن سوابق أو "علاقات أساسية" تسمح بالتنبؤ بالتطورات المقبلة. وحتى إذا كان التاريخ لا يعيد نفسه، فإن الحسابات يمكن أن تعطي مؤشرا عمّا يمكن أن يكون مختلفا هذه المرة؛

(210) متاح في الموقع: www.federalreserve.gov/releases/z1/

(ج) طالما استخدمت النماذج، فإن البيانات الواردة في الحسابات المالية تقدم سلاسل زمنية متسقة يمكن تطبيقها لاشتقاق العلاقات بين القطاعات المالية أو بين المتغيرات المالية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية؛

(د) كثيرا ما توفر الحسابات رؤية تسمح بدعم أو دحض معلومات متضاربة من مصادر أخرى.

9-105 ومن الأمور الأساسية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات النقدية في الولايات المتحدة، تحليل الحالة الراهنة للاقتصاد ووضع توقعات تفصيلية بالتطورات المالية وغير المالية، على أساس افتراضات بشأن مسار أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والسياسة الضريبية. ومن الواضح أن الافتراضات المتعلقة بأسعار الفائدة تتوقف جزئيا على حالة أساس فيما يتعلق بدرجة تساهل أو صرامة السياسة النقدية على مدى فترة التنبؤ. وعموما، تتضمن التنبؤات المعدة معلومات لمساعدة اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة في اتخاذ قراراتها على أساس أهدافها المتعلقة بالتضخم.

9-106 ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن التوقعات هي توقعات الموظفين: فالموظفون هم من يحددون الافتراضات. ويجوز لأعضاء لجنة السياسات ألا يوافقوا على الافتراضات وعلى النتائج المتوقعة (وكثيرا ما يحدث ذلك). ومع ذلك، فإن التوقعات الاقتصادية الشاملة عنصر أساسي في عملية صنع القرار لأنها توفر أساسا لمناقشات اللجنة.

9-107 وفي إطار هذه العملية توضع توقعات تدفق الأموال، وهي تخضع لنفس الافتراضات. وهي، في جوهرها، وصف للكيفية التي سيمول بها النشاط الاقتصادي على الجانب الحقيقي وكيف ستتغير مراكز الميزانيات العمومية للأسر المعيشية والشركات.

9-108 وتقدم تنبؤات تدفق الأموال عددا من الأدوات المفيدة لتحليل السياسات من جانب الموظفين، وفي نهاية المطاف من جانب لجنة السياسات:

(أ) أولا، هي توفر موجزا موحدا للطريقة التي قد تتطور بها الأسواق المالية في الفترة المقبلة. ولكنها لا تقتصر على نمو المحملات النقدية أو التطورات المصرفية. وهي تتضمن موجزا للأنشطة المتوقعة في أسواق السندات والسندات الحكومية، والتمويل الاستهلاكي، والتغيرات في الميزانيات العمومية للأسر المعيشية والشركات. وقد وضعت لكل عنصر من هذه العناصر تقديرات أو توقعات تراعي بعناية المسار المتوقع للتضخم والنشاط الاقتصادي غير المالي بحسب القطاع؛

(ب) ثانيا، يتيح التنبؤ بتدفق الأموال فرصة لتقييم التغيرات المحتملة في شروط الائتمان واحتمال وجود أو غياب معوقات النمو في النشاط الحقيقي، نتيجة لتلك الظروف.

وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فروق المخاطرة المتصلة بأسعار الفائدة، ومعدلات التخلف عن السداد لدى الشركات والمستهلكين، والشروط والمعايير المطبقة من طرف المصارف وغيرها من الجهات الوسيطة. ومن الممكن النظر في عوامل الائتمان بدون تنبؤات بتدفق الأموال، ولكن التنبؤات تمثل طريقة لقياس الآثار من الناحية المالية قياسا كميًا؛

(ج) ثالثًا، يمثل التنبؤ بتدفق الأموال طريقة إضافية (من بين عدة طرائق) للتحقق من الاتساق في عناصر أساسية أخرى من التنبؤات. وتوضع التنبؤات المتعلقة بالاقتراض في ضوء التنبؤات بالدخل والأرباح، ويتوقف الاستهلاك جزئيًا على اعتبارات تتعلق بالميزانية العمومية، وتراعي تنبؤات الاستثمار في الأعمال التجارية القيود على السيولة؛

(د) رابعًا، يمثل التنبؤ بتدفق الأموال أساسًا لتقييم المعلومات الشهرية والأسبوعية عن التدفقات المالية، إذ هو يوضع بين اجتماعات لجنة السياسات.

9-109 وفيما يلي بعض الأمثلة عن العلاقات التي تساعد على توضيح ذلك مأخوذة من التنبؤ بتدفق الأموال:

(أ) توفر حسابات تدفق الأموال تحليلًا لاحتياجات الشركات من التمويل خلال فترة التنبؤ. ويمكن أن يكون اقتراض الشركات قطعًا ذا أهمية في حد ذاته، ولكنه أيضًا عنصر رئيسي في الديون المحلية. ويمكن لتحليل العوامل التي تحدد اقتراض الشركات أن يعطي تغذية عكسية عن عناصر أخرى في التنبؤات الاقتصادية؛

(ب) يسمح التنبؤ بتدفق الأموال أيضًا بوضع توقعات لثروة الأسر المعيشية.

9-110 وتمثل التغيرات في الثروة عناصر أساسية لفهم القوى المحركة للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص أثر تلك الثروة على الاستهلاك. وفي السنوات الأخيرة، تعاون الاحتياطي الفدرالي مع مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في جمع المعلومات في حسابات تدفق الأموال، وحسابات الدخل والإنتاج القومي، وحسابات ميزان المدفوعات من أجل إنتاج مجموعة شاملة من جداول نظام الحسابات القومية لعام 1993 للولايات المتحدة. ويشار إلى هذه الحسابات بالحسابات المتكاملة للاقتصاد الكلي.

9-111 وثبت أن لتجميع الحسابات المالية في الولايات المتحدة قيمة كبيرة لدى مقرري السياسات. وبمرور الوقت، تغيرت الاستخدامات المعينة للحسابات مع تغير كثافة استخدامها تبعًا للمسائل التي ينصب عليها الاهتمام. والمسائل التي تتناول توسع الديون مسائل شائعة، أما آثار الميزانيات العمومية فقد اكتسبت أهمية خاصة مؤخرًا. وتوجد مع ذلك قيود كبيرة على استخدام تلك الحسابات. وكما هو الحال مع أي أداة أخرى، ينبغي توخي الحذر عند تفسير البيانات، ويُنصح باستخدام المواد التكميلية بشكل متكرر.

الإطار 9-2

التنبؤات، وصافي قيمة الأسر المعيشية، ونمو الديون المستمدة من حسابات الولايات المتحدة لتدفق الأموال (من إعداد مجلس الاحتياطي الفيدرالي)

التنبؤات

تستخدم الحسابات لأغراض السياسات النقدية. والتنبؤات الاقتصادية التي تدمج حسابات تدفق الأموال مع حسابات الاقتصاد الكلي الأخرى تتيح فرصة لقياس آثار التغييرات المحتملة في شروط الائتمان على نمو النشاط الحقيقي.

ويمثل التنبؤ بتدفق الأموال طريقة إضافية للتحقق من اتساق العناصر الأخرى في التنبؤ الاقتصادي، لأن ظروف الميزانية العمومية والوصول إلى القروض وغيرها من الأموال الخارجية يمكن أن تكون عوامل تحدد قرارات الإنفاق والإنتاج التي تتخذها الأسر المعيشية وأوساط الأعمال والحكومات⁽¹⁾.

ونظرا إلى أن حسابات تدفق الأموال توفر إطارا منطقيا يلخص التنبؤات المستقلة للمعلومات المالية وغير المالية، فإننا نستخدم صيغة مبسطة للحسابات لوضع التنبؤات المالية للجنة الفدرالية للسوق المفتوحة⁽²⁾.

وترد التنبؤات بشأن بنود مثل الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والإقراض المصرفي والودائع، والرهون العقارية، والائتمان الاستهلاكي، وإصدار السندات والأسهم، واقتراض الحكومة الفدرالية. ويمكن عن طريق إدراج هذه التنبؤات الموضوعية بشكل مستقل في إطار لتدفق الأموال، أن نتحقق من اتساقها مع بعضها البعض. ومن الفوائد الأخرى لاستخدام إطار تدفق الأموال في وضع التوقعات، أن ذلك الإطار يوفر سلاسل زمنية متسقة عن سنوات عديدة، ويسمح باستنتاج العلاقات القائمة فيما بين القطاعات أو بين المتغيرات المالية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

القيمة الصافية للأسر المعيشية

للاحتياطي الفيدرالي نموذج للاقتصاد الكلي توضع فيه نماذج استهلاك الأسر المعيشية وفق نظرية الاستهلاك "دورة الحياة". وتعتبر هذه النظرية أن صافي قيمة الأسر المعيشية هو متغير حاسم في شرح التنبؤ بالاستهلاك.

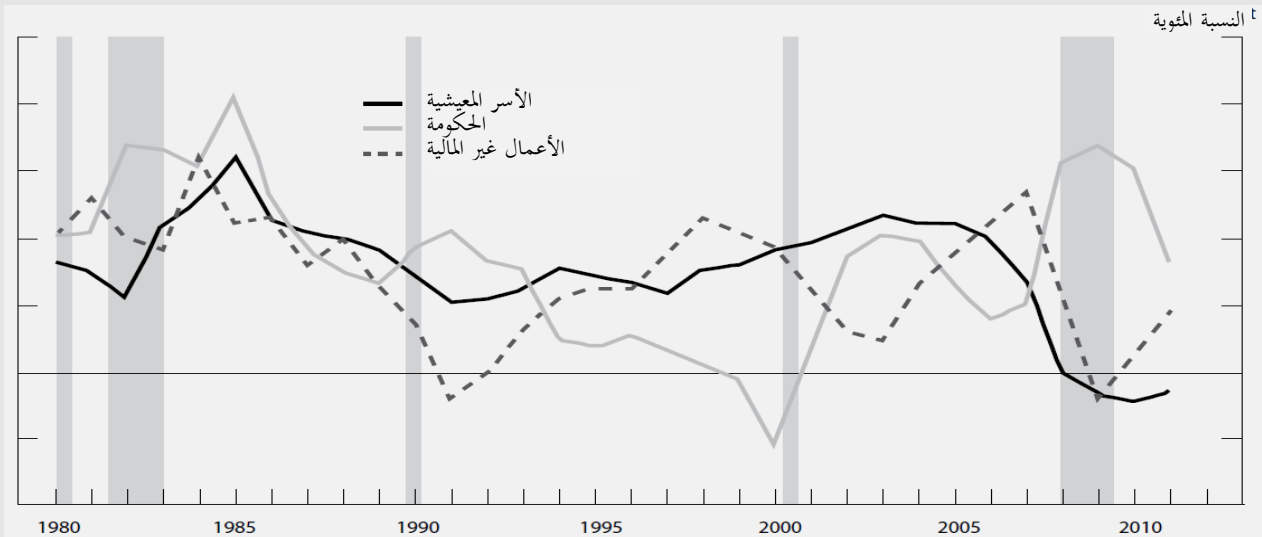
ويُفترض أن الأسر المعيشية التي لا تعاني من قيود ائتمانية لها استهلاك يتسم بدرجة منخفضة من التقلب تستهلك على مر الزمن. أي أن الأسر المعيشية تنفق، من حيث المبدأ، $1/T$ في المائة من صافي قيمتها كل سنة، حيث تمثل T الوقت المتبقي قبل الوفاة. وهذه، بالطبع، نظرة مبسطة إلى نظرية دورة الحياة التي يمكن تغييرها بشكل يأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل الدوافع المتصلة بالتركة. ومع ذلك، فإن صافي قيمة الأسر المعيشية هو عنصر رئيسي في هذه المعادلة، وهو متاح فقط فصليا من حسابات تدفق الأموال.

نمو الديون

من جوانب التنبؤات التي يركز عليها صنّاع السياسات، نمو الديون للقطاعات غير المالية المحلية التي بلغت حوالي 6 في المائة في المتوسط خلال السنوات العشرين الماضية.

الشكل 9-2-1

نمو ديون القطاعات غير المالية المحلية في الولايات المتحدة



المصدر: حسابات الولايات المتحدة لتدفق الأموال، 7 حزيران/يونيه 2012.

بيد أن تقسيم مجموع نمو الديون بحسب القطاعات، مثلما يبدو مقسما سنويا في الشكل أعلاه، يكشف صورة أكثر أهمية بكثير. فبالنسبة للقطاع الحكومي المجمع، تسارع نمو الديون، على الصعيد الفدرالي وصعيد الولاية والصعيد المحلي (الخط الرمادي) قبل حالات الركود الاقتصادي (ممثلة بالأعمدة المظلمة)، وقارب 20 في المائة في ذروته. وعلى العكس من ذلك، بدأ نمو الديون التجارية غير المالية (الخط المتقطع) يتباطأ قبل حالات الركود، وانكمش بالفعل بحلول نهاية آخرها، بشكل مماثل لما سجّل في أوائل التسعينات. ويميل نمو ديون الأسر المعيشية (الخط الأسود)، من ناحية أخرى، إلى أن يكون أقل تقلبا حتى السنوات القليلة الماضية عندما انكششت ديون الأسر المعيشية للمرة الأولى المسجلة في حسابات تدفق الأموال، ولم تنتعش إلى حد الآن.

(أ) Teplin (2001).
(ب) McIntosh and Ball Holmquist (2012).

112-9 ويمكن اعتبار بناء الحسابات المالية وتعهداتها استثمارا في تحسين عملية صنع السياسات حاليا وفي المستقبل. ويتعين على مجتمعي الحسابات رصد الحاجة إلى تعديل بيانات وهيكل حساباتهم لكي تظل أدوات فعالة لزيائهم الرئيسيين.

2 - الحسابات الفصلية لمنطقة اليورو

113-9 نُشرت أولى الحسابات الاقتصادية والمتكاملة الفصلية لمنطقة اليورو بحسب القطاع المؤسسي في أيار/مايو 2007. (ونُشرت قبل عام من ذلك أولى الحسابات السنوية⁽²¹¹⁾)؛ وكان المصرف المركزي الأوروبي قد نشر لعدة سنوات حسابات جزئية تشمل القطاعات غير

(211) لا تزال هذه الحسابات تجتمع على أساس معايير نظام الحسابات الأوروبي لعام 1995. وهناك خطة عمل بشأن تجميع البيانات ونشرها وفقا لنظام الحساب الأوروبي لعام 2010 المتسق مع نظام الحسابات القومية لعام 2008.

المالية في منطقة اليورو)⁽²¹²⁾. وتجمع هذه الحسابات التي هي نتيجة لمبادرة مشتركة مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (الذي ينتج الحسابات الرأسمالية الحالية) بين جميع المعاملات الاقتصادية والمالية للقطاعات المؤسسة الرئيسية في منطقة اليورو، مع ميزانيات عمومية تسجل الأصول والخصوم المالية، وحسابات توفيقية تبيّن فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

9-114 وتتضمن حسابات منطقة اليورو معلومات شاملة ليس فقط عن الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية (بما في ذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية)، والشركات غير المالية، والشركات المالية، والقطاع الحكومي، وإنما أيضا عن التفاعلات بين هذه القطاعات والعالم الخارجي. وإضافة إلى ذلك، تربط حسابات منطقة اليورو بين الإحصاءات المالية وغير المالية، مما يسمح بإجراء تحليل متكامل للأنشطة الاقتصادية غير المالية (مثل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) والمعاملات المالية (مثل إصدار الديون). وهي تتضمن أيضا ميزانيات عمومية مالية كاملة ومتسقة تقدم، إلى جانب وصف كامل للأصول المنتجة غير المالية والثروة السكنية للأسر المعيشية، مؤشرا جيدا على مجموع الميزانية العمومية لمختلف القطاعات. وهناك جزء لا يتجزأ من تلك الحسابات، هو تفاصيل مَن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية، المتاحة حاليا عن الودائع، والقروض، وسندات الدين، وحصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار في شكلي المعاملات والمبالغ غير المسددة.

9-115 وحسابات القطاع المؤسسي مصممة بشكل يجعلها تمثل للاحتياجات المركزة على آلية انتقال السياسة النقدية. فكيف تؤثر السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي على الاقتصاد في منطقة اليورو؟ ومن خلال أي قنوات تعمل تلك السياسة النقدية؟

9-116 تنتقل السياسة النقدية من القطاع "النقدي" لاقتصاد منطقة اليورو إلى القطاعات "الحقيقية". وتشدد هذه النظرة على الأهمية النسبية لمختلف الروابط بين هاتين المجموعتين من القطاعات. وتحدد نظرية السياسة النقدية المتعلقة بالكيفية التي يُفترض أن الحوافز النقدية تؤثر بها على الدخل والإنفاق، عددا كبيرا من "قنوات الانتقال" تتمثل أساسا في "الآثار المباشرة" و "قنوات التكلفة الرأسمالية".

9-117 وحسابات القطاع المؤسسي هي أداة تحليلية تمثل اقتصاد منطقة اليورو، وقطاعاته ومعاملاته ومختلف "قنوات الانتقال" في إطار متكامل. وفي هذا السياق، يحلل نهج الحافظة السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي في سياق قرارات الانفاق التي يتخذها أصحاب

(212) متاح على الموقع: www.ecb.int/stats/acc/html/index.en.html

الثروات. وقرارات الإنفاق التي يتخذها أصحاب الثروات مرتبطة بتدفقات مناظرة للأصول بين القطاعات وبالتغيرات في أرصدة الأصول والخصوم.

9-118 ويُعتبر "نهج توازن الحافظات" أنسب إطار للجمع بين حسابات القطاع المؤسسي وبين تحليل السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي. وفي هذا النهج، يُعتبر أن الأسر المعيشية، والشركات المالية أو غير المالية، والحكومة، هي الوحدات المؤسسية التي تدير محافظاتها بكفاءة في اقتصاد ما، أي أرصدة أصولها وخصومها، بما في ذلك النقود (وإن كان من الممكن اعتبار أن للنقود، بوصفها وسيلة لإجراء المعاملات، سمات وأهمية خاصة)⁽²¹³⁾. وتشمل الإدارة، إلى جانب هيكل المخزونات، القرارات المتعلقة بالمعاملات (المالية وغير المالية، مثل صافي اقتناء الأصول، وصافي تحمل الخصوم، والإنتاج، والدخل، والاستهلاك، والادخار)، والتدفقات الأخرى، ولا سيما التغيرات في الأسعار (مقيسة بوصفها مكاسب أو خسائر حيازة). وأدوات المحاسبة الأساسية التي تعكس هذه الأنشطة هي الميزانيات العمومية، فضلا عن المعاملات وحسابات التدفقات الأخرى.

9-119 ويركز هذا النهج على النظر في القرارات التي يتخذها أصحاب الثروة فيما يتعلق بالاستثمار - المالي أو غير المالي - المالية أو غير المالية، ويمثل تعميما لمعاملة النقود، وسماتها الخاصة، كواحد من مجموعة كبيرة من الأصول التي تمثل وسائل بديلة لحيازة الثروة. ويُعتبر الطلب على النقود قرارا في تهيئة الحافظة المثلى، والخيار بين الأصول تحدده المفاضلة بين معدلات العائد و "خدمات السيولة". ويشمل ذلك جميع المعاملات التي تسهم في تراكم الأصول التي تحتفظ بها القطاعات أو الالتزامات التي تتحملها تلك القطاعات خلال فترة ما. ويُستخدم الادخار، وصافي التحويلات الرأسمالية، وصافي تحمل الخصوم (التمويل) في اقتناء الأصول المالية وغير المالية (الاستثمار). وهناك شرط صارم يتمثل في وجوب تساوي الاستثمار مع تمويله في كل قطاع.

9-120 ومن الآثار الأخرى المترتبة على نهج توازن الحافظات، رصد هيكل أسعار الفائدة وأسعار الأصول، فضلا عن عناصر الدخل والإنفاق المناظرة الناتجة عن الأصول والخصوم. ويمكن اشتقاق أسعار الأصول من تغيرات الأسعار كجزء من التغيرات في الأرصدة، مما يسمح بتحديد مكاسب وخسائر الحيازة لمختلف القطاعات.

9-121 وفي حين أن هذه الثنائية واضحة بين التحليلات المالية وغير المالية، فإنها لا تحظى بالاهتمام في نهج توازن الحافظة. وتعامل أنشطة القطاعات المالية وغير المالية معاملة مترامنة،

(213) Backus and others (1980).

نظرا إلى أن قرارات الحافظة للقطاعات تُعتبر مترابطة. ومع ذلك، تقسّم الأصول والخصوم وفق استخدامهما الاقتصادي وسيولتها، وآجال استحقاقها، فضلا عن قابليتها للتداول، ودرجة تقلبها، وما إلى ذلك.

9-122 وتشمل استراتيجية السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي، في جملة أمور، نهجا قائما على ركيزتين لتحليل المخاطر المتصلة باستقرار الأسعار: التحليل الاقتصادي والتحليل النقدي. وحسابات القطاع المؤسسي مصممة بطريقة تعزز هذا التحليل. وتشكل الحسابات أداة تسمح بالتحقق من المعلومات المستمدة من التحليلات الاقتصادية القصيرة الأجل بمقارنتها بالمعلومات المستمدة من التحليلات النقدية. ويكفل هذا التحقق من المعلومات استنادا إلى عدة مصادر محافظة السياسة النقدية على توجيهها في أجل متوسط يتجاوز أفق التوقعات التقليدية، مما يساعد على تثبيط السياسات المفرطة في النشاط، والمحاولات المفرطة الطموح لصقل التطورات الاقتصادية.

9-123 والهيكل القائم على ركيزتين لا يقسم مجموعة المعلومات أو يخصص المؤشرات إلى إحدى الركيزتين أو الأخرى، بشكل خال من المرونة. ويُعتبر استغلال أوجه التكامل بين متغيرات المعلومات ضمن هاتين الركيزتين أفضل طريقة لضمان استخدام جميع المعلومات ذات الصلة في تقييم تطورات الأسعار استخداما متسقا وفعالا ييسر كلا من عملية اتخاذ القرار وإيصاله.

9-124 وتساعد حسابات القطاع المؤسسي على تقييم الأثر المحتمل للتغيرات في أسعار الفائدة على قرارات الإنفاق، مما يتيح فهما أعمق لعملية انتقال السياسة النقدية، وبالتالي المعايير السليمة لأدوات السياسة النقدية.

3 - نهج الميزانية العمومية لصندوق النقد الدولي

9-125 بالمقارنة مع الاستعمال التقليدي لبيانات المعاملات، يركز نهج الميزانية العمومية على تحليل بيانات الأرصدة في الميزانيات العمومية القطاعية لاقتصاد ما، وميزانيته العمومية الاجمالية، وأصوله المالية وغير المالية، وخصومه، وصافي قيمته.

9-126 وينطوي هذا النهج في تحليل الاستقرار المالي على نهج قطاعي مؤسسي من النوع الذي يوضع لمختلف البلدان. وما يميزه هو أن الاهتمام فيه لا ينصب فقط على نشاط وقوة الاقتصاد ككل تجاه العالم الخارجي، وإنما أيضا داخل الاقتصاد وفي العلاقات المتبادلة بين القطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية. ويمكن زيادة تقسيم القطاعات المشمولة إلى قطاعات فرعية، مثل القطاعات الفرعية للمؤسسات المالية، كالمصرف المركزي، وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي، والشركات المالية الأخرى.

9-127 ونهج الميزانية العمومية يساعد كثيرا على اكتشاف ما يمكن أن تتضمنه الميزانيات العمومية من عدم اتساق ويمكن أن يزيد من المهاشة أمام الصدمات، كما يساعد على تحديد أوجه الترابط بين القطاعات التي قد تزيد من مخاطر التداعيات. وتشدد مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والمصرف المركزي الأوروبي، على مزايا نهج الميزانية العمومية في رصد ومراقبة الأنشطة المالية، إلى جانب تحليل الاستقرار المالي، من حيث تقييم نوعية وتنوع كل قطاع وقطاع فرعي لحافظة الأصول والخصوم، وتحديد نقاط الضعف في النظام المالي، وقياس التعرض للمخاطر المالية القطاعية، وتحديد الصلات بين القطاعات وتقييم الديناميات بينهما في أوقات الصدمات⁽²¹⁴⁾.

9-128 ويمكن لإطار تقييم مخاطر الميزانية العمومية أن يركز على أربعة أنواع من حالات عدم الاتساق في الميزانية العمومية، وجميعها يساعد على تحديد قدرة البلد أو القطاع أو القطاع الفرعي على خدمة الديون في مواجهة الصدمات:

(أ) عدم التوافق في آجال الاستحقاق، حيث يجعل وجود ثغرة بين الالتزامات الواجبة السداد في الأجل القصير وبين الأصول السائلة قطاعا أو قطاعا فرعيا غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية إذا رفض السوق تجديد ديونه، أو خلق مخاطر تجعله معرضا لارتفاع أسعار الفائدة؛

الإطار 9-3

تجميع الحسابات القطاعية خلال الأزمة المالية الأخيرة

يبيّن تجميع الحسابات القطاعية خلال الأزمة المالية الأخيرة بوضوح فائدتها كأداة للتدقيق في الاتساق بين مصادر البيانات الإحصائية. وتجمع الحسابات استنادا إلى مقارنة مختلف المصادر الإحصائية. وتكشف هذه العملية مختلف التناقضات من حيث التغطية، والتقييم، والمعاملة المحاسبية عموما، وتساعد على فهم الأسباب الكامنة وراء تلك التناقضات.

وقد تكتفت في عام 2008 الأزمة المالية التي بدأت في أواسط عام 2007، ثم تحولت إلى ركود في عدة اقتصادات وتسببت في عدد من صعوبات التجميع لم يسبق أن برزت من قبل. وأدى حجم المعاملات المالية غير المسبوق إلى زيادة كبيرة في التناقضات في البيانات المصدرية. وبالمثل، أسفرت التحركات الكبيرة في أسعار الأصول عن فروق إعادة تقييم كبيرة أدت إلى تفاقم صعوبة الموازنة في بيانات التدفقات الاقتصادية الأخرى.

ومن الأهمية القصوى، في ظل تلك الظروف، أن تكون هناك مجموعة واسعة من البيانات الوصفية تُستخدم لتحسين عملية التجميع. وينبغي للبيانات الوصفية أن تشمل معلومات عن المعاملات المالية الرئيسية، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، وتنقيحات البيانات، وما يُدخل على البيانات المصدرية من تعديلات موازنة رئيسية.

(214) انظر، على سبيل المثال، أحدث إصدارات تقرير صندوق النقد الدولي عن الاستقرار المالي في العالم، واستعراض الاستقرار المالي للمصرف المركزي الأوروبي.

وخلال الأزمة المالية، كانت ضخامة بعض المعاملات والتدفقات الأخرى سببا في صعوبة تفسير تطورات محددة سبق أن اتسمت في الفترات السابقة بالاستقرار وبقدر من سلاسة نمط التطور.

وكان ذلك هو الحال أيضا في معاملات البيع على المكشوف خلال عام 2008. ويمكن لهذه المعاملات، التي تنشأ عندما تبيع وحدة مؤسسية أصولا ليست هي مالكة القانوني، مثل الأصول المقترضة من خلال إقراض الأوراق المالية، أن تعامل في المصادر الإحصائية معاملة تختلف من مصدر إلى آخر. فالإحصاءات النقدية قد تعامل ذلك البيع على المكشوف باعتباره تحمّل خصوم، بينما تعامله إحصاءات ميزان المدفوعات بوصفه تصرفا في أصل مالي (حتى وإن لم يكن مملوكا، مما يؤدي إلى تسجيل رصيد سلبي). وهذا الاختلاف في المعاملة يمكن أن يؤدي إلى اختلالات أفقية لكل من الأصول المباعة على المكشوف، وللخصوم المسجلة من طرف شركة لتلقي الودائع.

وقبل تلك الأزمة، كانت المبالغ المتعامل معها كبيرة، ولكن كان هناك أيضا دوران مرتفع جدا، مما يعني أن المراكز المكشوفة الجديدة تقابل مراكز مكشوفة منتهية، مما يجعل الأثر على التفاوت طفيفا. ومع اختفاء العمليات على المكشوف بسرعة وبدرجات متفاوتة خلال معظم مراحل الأزمة المالية، أتضح فجأة تصفية تلك المراكز، مما أحدث تباينات ضخمة. وثبتت الأهمية الحاسمة للبيانات الوصفية في تفكيك التباينات والتقليل منها إلى أدنى حد.

وكانت البيانات الوصفية مفيدة أيضا في توفير المعلومات عن عمليات الدمج والتملك، أو عن العمليات الأخرى بين الشركات الكبيرة أثناء الأزمة المالية. ولوحظت ظواهر جديدة عند تجميع الحسابات، مثل عمليات التوريق المحتفظ بها، أي عمليات التوريق التي يكتب فيها بالكامل مُصدر الأوراق المالية، بهدف الاحتفاظ بالوصول إلى تمويل اتفاقات إعادة الشراء. وإضافة إلى ذلك، بدأت تنكشف المعاملات الكبيرة، مثل التدخلات الحكومية الضخمة في المصارف المتعثرة ماليا. وبصورة أعم، برزت تغيرات كبيرة في أنماط التمويل والاستثمار، ولا سيما الاستعاضة الحادة عن التمويل المصرفي بالتمويل من خلال الأسواق المالية، والتحويلات الكبيرة في حافظات الأسر المعيشية نحو الأصول النقدية، والتي حلت محلها فيما بعد أصول مالية أخرى قصيرة الأجل. ونتيجة لذلك، كان هناك تحرك من القنوات ذات الصلة بالمصارف إلى أشكال أخرى من الوساطة المالية.

(ب) عدم توافق العملة، حيث يؤدي تغير سعر الصرف إلى خسارة رأسمالية؛

(ج) مشاكل الهيكل الرأسمالي، حيث يؤدي الاعتماد الشديد على الديون بدلا من

التمويل السهمي إلى تفويض قدرة الشركة أو المصرف على تحمل الصدمات في مجال الإيرادات؛

(د) مشاكل الملاءة المالية، حيثما كانت الأصول غير كافية لتغطية الخصوم، بما في

ذلك الالتزامات الطارئة.

9-129 ويمكن أن يؤدي التباين في آجال الاستحقاق، وعدم توافق العملات، وضعف

الهيكل الرأسمالي إلى زيادة مخاطر تسبب الصدمات السلبية في مشاكل السيولة أو الإسهام في

مخاطر الملاءة المالية. وعادة ما تكون مشاكل السيولة مرتبطة بقلّة الموارد لتغطية المدفوعات

القصيرة الأجل. ويمكن أن تنشأ مخاطر الملاءة المالية عن مجرد الاقتراض أكثر من اللازم، أو عن

الاستثمار في الأصول المنخفضة العائد. ومع ذلك، يمكن أن توجد التزامات خارج الميزانية

العمومية، تعامل عادة كطوارئ في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وقد تكون مشاكل

السيولة والملاءة المالية أحداثاً منفصلة ولكنها مترابطة، مثلاً عندما تتحول مشاكل الملاءة المالية إلى مشاكل سيولة، أو يثير تكرار مشاكل السيولة قلقاً بشأن الملاءة المالية.

9-130 ومن هذا المنظور، يمكن أن تحدث أزمة مالية عندما ينخفض الطلب على الأصول المالية لواحد أو أكثر من القطاعات. وقد يفقد الدائنون الثقة في قدرة البلد على الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لخدمة ديونه الخارجية، أو في قدرة الحكومة على خدمة ديونها، أو في قدرة النظام المصرفي على الوفاء بمتطلبات التدفقات الخارجية للودائع، أو في قدرة الأسر المعيشية أو الشركات غير المالية على سداد القروض وغيرها من أشكال الدين⁽²¹⁵⁾.

9-131 ويتضمن الجدول 9-9 صيغة مبسطة من مصفوفة نُهج الميزانية العمومية. وبما أن الخصوم في مصفوفة نُهج الميزانية العمومية هي بيانات قطاعية موحدة، فإن الخلايا القطرية (المظللة) في الجدول التي تصف الحيازات داخل القطاع الواحد، تظل خالية.

9-132 ويستند نُهج الميزانية العمومية إلى الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية ولكنه يقتصر على تحليل مراكز الأصول والخصوم المالية. وهو يبيّن لكل أداة مالية القطاع الذي يتحمل الخصم المالي (المدين) والقطاع الذي يقتني الخصم المالي المقابل (الدائن). وهو، بعبارة أخرى، يقابل "تفاصيل" تدفق الأموال في نظام الحسابات القومية.

9-133 وتتألف تفاصيل القطاعات في مصفوفة نُهج الميزانية العمومية من القطاع الحكومي، والقطاع المالي وقطاعاته الفرعية، والشركات غير المالية، والقطاعات المقيمة الأخرى، والعالم الخارجي. ولتفاصيل عملات التقويم، وأجال الاستحقاق (الأصلية) للأصول والخصوم دور هام في تصنيف الأصول والخصوم في إطار نُهج الميزانية العمومية. ويتبع تصنيف الأدوات المالية بحسب الفئة التصنيف الوارد في نظام الحسابات القومية، ولكن يوصى بالتقسيم الجديد بحسب الفئات الفرعية، رغم أن البيانات ليست متاحة دائماً.

9-134 ومصادر البيانات الرئيسية هي بيانات تقدّم دورياً إلى صندوق النقد الدولي، بما في ذلك استمارات الإبلاغ الموحدة للإحصاءات النقدية. وإلى حد في تموز/يوليه 2013، كان هناك 33 بلداً تقدم تقارير عن جميع القطاعات الفرعية للشركات المالية (المصارف المركزية، وشركات تلقي الودائع، وغيرها من الشركات المالية). وكانت ترد من 137 بلداً (منها بلدان منطقة اليورو) تقارير لا تغطي سوى المصارف المركزية وشركات تلقي الودائع الأخرى. ومن بين مصادر البيانات الأخرى اللازمة لتكملة إطار نُهج الميزانية العمومية، وضع الاستثمار الدولي، والمسح المنسق لاستثمار الحافظة، فضلاً عن الإحصاءات الفصلية للدين الخارجي، والمركز المشترك بشأن الديون الخارجية.

(215) انظر Allen and others (2002)؛ و Gray, Merton and Bodie (2002)؛ و Mink (2005).

الجدول 9-9

عرض مبسط لمراكز الأصول والخصوم المالية بين القطاعات وفق نهج الميزانية العمومية

المجموع	العالم الخارجي	الشركات غير المالية	الشركات المالية (بما في ذلك المصرف المركزي)	القطاع الحكومي	حائز الخصم المالي (الدائن)	مُصدر الخصم المالي (المدين)
					القطاع الحكومي	
					العملة المحلية	
					مجموع الخصوم الأخرى	
					القصيرة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					المتوسطة والطويلة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					القطاع المالي (بما في ذلك المصرف المركزي)	
					مجموع الالتزامات	
					الودائع والالتزامات الأخرى القصيرة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					المتوسطة والطويلة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					حصص الملكية (رأس المال)	
					القطاع غير المالي	
					مجموع الخصوم	
					القصيرة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					المتوسطة والطويلة الأجل	
					بالعملة الأجنبية	
					بالعملة المحلية	
					حصص الملكية (رأس المال)	
					العالم الخارجي	
					مجموع الخصوم	
					النقدية والقصيرة الأجل	
					المتوسطة والطويلة الأجل	
					حصص الملكية	

ملاحظة: يشير أجل الاستحقاق القصير إلى أجل الاستحقاق الأصلي القصير الأجل. ويشير أجل الاستحقاق المتوسط والطويل إلى أجل الاستحقاق الأصلي الطويل الأجل.

9-135 وتستخدم ثلاثة أنواع مختلفة من استثمارات جمع البيانات، تتعلق، على التوالي، بما يلي: (أ) المصارف المركزية؛ (ب) شركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي؛ (ج) الشركات المالية الأخرى، إن وجدت. وتُجمع البيانات المتعلقة بالأصول المالية والخصوم للفئات الرئيسية من الأدوات المالية المستخدمة في نظام الحسابات القومية مع توزيعها بحسب العملة (العملة الوطنية والعملات الأجنبية) وتاريخ الاستحقاق الأصلي.

9-136 والقطاعات المشمولة عادة هي: المصرف المركزي؛ وشركات تلقي الودائع باستثناء المصرف المركزي؛ والشركات المالية الأخرى؛ والقطاع الحكومي (بيانات منفصلة لكل من الحكومة المركزية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية)؛ والشركات غير المالية (بيانات منفصلة للمؤسسات غير المالية في كل القطاعين العام والخاص)؛ والقطاعات المقيمة الأخرى (الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية)؛ وغير المقيمين. وتقدم هذه البيانات بشكل مرض مراكز الدائن/المدين بين قطاع الشركات المالية، والقطاعات المقيمة الأخرى، والعالم الخارجي.

تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية في الاتحادات النقدية والاقتصادية

المراجع:

نظام الحسابات القومية لعام 2008

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، التذييل 3، الترتيبات الإقليمية: اتحادات العملات، والاتحادات الاقتصادية، والبيانات الاقتصادية الأخرى

دليل الإحصاءات النقدية والمالية وإرشادات بشأن تجميعها

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014

كتيب إحصاءات سندات الدين

دليل الحسابات المالية الفصلية لمنطقة اليورو: المصادر والأساليب

ألف - مقدمة

1-10 يصف هذا الفصل تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية في الاتحادات النقدية والاقتصادية. وهو يحدد ثلاثة أشكال مختلفة من الترتيبات الإقليمية: الاتحادات النقدية واتحادات العملات، والاتحادات الجمركية⁽²¹⁶⁾. ويعرّف الاتحاد النقدي بأنه الحالة التي تتسم بوجود سياسة نقدية وحيدة بين الاقتصادات، أنشئت باتفاق قانوني حكومي دولي (في شكل معاهدة، مثلاً). واتحاد العملات هو اتحاد نقدي يُستعاض فيه عن العملات الوطنية بعملة مشتركة. والاتحادات الاقتصادية توائم سياسات اقتصادية معينة بهدف تعزيز المزيد من التكامل الاقتصادي. والاتحادات الجمركية لها تعريفات مشتركة وسياسات تجارية مشتركة أخرى مع الاقتصادات غير الأعضاء. ويتناول الفرع بآء الاتحادات النقدية واتحادات العملات، ويتناول الفرع جيم الاتحادات الاقتصادية، ويتناول الفرع دال الترتيبات الجمركية.

10-2 ويناقش الفرع بآء القضايا المنهجية المتصلة بالاتحادات النقدية. وتتصل تلك القضايا بمعظم المسائل المنهجية وبالخاصة الأساسية، على صعيد السياسات، إلى الحسابات المالية

(216) يتناول التذييل 3 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، بشأن الترتيبات الإقليمية: اتحادات العملات، والاتحادات الاقتصادية، والبيانات الاقتصادية الأخرى، القضايا المنهجية المتعلقة بمختلف أنواع التعاون الإقليمي. وهي الاتحادات النقدية (واتحادات العملات)، والاتحادات الاقتصادية، والاتحادات الجمركية.

والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي. وبعض القضايا المحددة تتصل بمعاملة المصارف المركزية للاتحاد النقدي، وترتيبات إدارة الاحتياطيات، وتحديد العملة المحلية. والمسائل المتعلقة بالاتحادات الاقتصادية هي أساسا مجموعة فرعية من تلك المتعلقة بالاتحادات النقدية.

3-10 ويناقش الفرع هاء تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحادات النقدية أو الاقتصادية. وهو يعتمد على المساهمات الوطنية؛ ولذلك فمن الضروري أن تتبع الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد المعايير المتفق عليها دوليا لتصنيف المعاملات والأصول والخصوم وتوفر بيانات وصفية ملائمة تصف المنهجية التي اتبعتها⁽²¹⁷⁾.

باء - الاتحادات النقدية واتحادات العملات

4-10 الاتحاد النقدي الذي يستعاض فيه عن العملات الوطنية بعملة مشتركة هو اتحاد عملات.

1 - الإقليم الاقتصادي لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات

5-10 يتمثل الإقليم الاقتصادي لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات فيما يلي: (أ) الأقاليم الاقتصادية للبلدان الأعضاء في الاتحاد؛ (ب) الأقاليم الاقتصادية لمؤسسات الاتحاد⁽²¹⁸⁾.

6-10 وإذا ما كان لاتحاد نقدي واتحاد عملات نفس البلدان الأعضاء، يكون الإقليم الاقتصادي لكل من الاتحادين هو نفسه. أما إذا كان للاتحاد الاقتصادي عدد أكبر من البلدان الأعضاء من الاتحاد النقدي فإن الاتحاد النقدي لا يغطي سوى الأقاليم الاقتصادية لبلدانه الأعضاء والإقليم الاقتصادي للمصرف المركزي للاتحاد النقدي.

7-10 ويتطلب انضمام اقتصاد ما إلى اتحاد نقدي أو اتحاد عملات أن يكون ذلك الاقتصاد عضوا في الهيئة المركزية لصنع القرار، وأن يشارك بانتظام في عمليات صنع قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية، وأن يخضع لتلك القرارات. وتشمل المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية التمثيل وحقوق التصويت، وقد يكون ذلك على أساس التناوب، في الهيئة المركزية لصنع القرار.

8-10 وفي الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، يُعتبر المصرف المركزي للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات وحدة مؤسسية في حد ذاتها، تملك أصولا وتحمل خصوما ذاتية. وهو غير مقيم في أي

(217) انظر، على سبيل المثال، المصرف المركزي الأوروبي، دليل الحسابات الفصلية لمنطقة اليورو: المصادر والأساليب.

(218) نفس الشيء ينطبق على الترتيبات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحادات الاقتصادية أو الاتحادات الجمركية.

اقتصاد عضو في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، ولكنه مقيم في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات. وهو يتصرف، بوصفه مؤسسة دولية أو ذات ولاية تتجاوز حدود الولاية الوطنية، تصرف المصرف المركزي تجاه الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات. وينبغي دائما أن يُنسب إلى القطاع الفرعي للمصرف المركزي (S121) من قطاع الشركات المالية (S12). فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف مصرف استثمار إقليمي باعتباره مؤسسة مالية.

9-10 وإذا كان الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات منظما بطريقة يكون فيها لذلك الاتحاد مصرف مركزي في بلد واحد ومكاتب وطنية في كل بلد عضو، فإن مقره يُعتبر وحدة مستقلة مقيمة في المنطقة ككل، وليس في أي اقتصاد عضو بعينه. وتعامل المكاتب الوطنية، التي تعمل بمثابة المصرف المركزي للبلدان الأعضاء المعنية، معاملة المقيم في البلد الذي توجد فيه.

10-10 والمؤسسات غير المالية، مثل البرلمان والمؤسسات السياسية الأخرى للاتحاد الاقتصادي، ومحكمة العدل وغيرها من الكيانات القانونية واللجان، تغطيها الميزانية العامة للاتحاد الاقتصادي، ويمكن أن تشكل وحدة مؤسسية تقدم أساسا الخدمات غير السوقية لصالح الاتحاد الاقتصادي. وينبغي تصنيف تلك الوحدة تحت القطاع الفرعي للمؤسسات الاتحاد الاقتصادي (S1315) أو القطاع الحكومي (S13).

10-11 وقد يخلق تأسيس مؤسسات متعددة الأقاليم على نطاق الاتحاد النقدي مشاكل في تحديد إقامة الوحدات وتوزيع الأنشطة فيما بين الاقتصادات الأعضاء التي تقوم فيها الشركة المعنية بعملياتها، ويتسبب بالتالي في صعوبات للحسابات القومية. ويصعب في بعض الحالات تخصيص مكان التأسيس أو التسجيل لاقتصاد محدد، إذا كانت الولاية القضائية التي سمحت بإنشاء الكيان وتنظيمه ولاية على مستوى الاتحاد. ومع ذلك، فإن مسألة إسناد إقامة المؤسسات المتعددة الأقاليم تنشأ أيضا في ظروف أخرى، ولذلك ينبغي تطبيق المعاملة المبينة في الفقرات من 4-41 إلى 4-44 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة على المؤسسات المتعددة الأقاليم الموجودة في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات (أو في اتحاد اقتصادي).

2 - الاتحادات النقدية أو اتحادات العملات المركزية واللامركزية

10-12 هناك نوعان من الاتحادات النقدية أو اتحادات العملات. نموذج الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات المركزي ويضم مصرفا مركزيا لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات تملكه حكومات البلدان الأعضاء. وتقوم الفروع أو الوكالات الإقليمية للمصرف المركزي بعمليات المصرف المركزي في كل بلد عضو. ونموذج الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات اللامركزي ويضم مصرفا

مركزيا لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات ومصارف مركزية وطنية تملك المصرف المركزي للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات وتقوم بدور المصرف المركزي للبلدان التي توجد فيها.

10-13 ومن الأمثلة على النموذج المركزي، المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا، والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. والمصرف المركزي الأوروبي مثال على النموذج اللامركزي.

3 - الأصول الاحتياطية وترتيبات إدارة الاحتياطيات

10-14 ينبغي للأصول الاحتياطية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات ألا تشمل سوى الأصول التي: (أ) تمثل المطالبات على غير المقيمين في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات؛ و (ب) تستوفي المعايير المبينة في الفصل 6 من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وينبغي أيضا أن يكون تعريف الأصول الاحتياطية على صعيد الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات وعلى صعيد الاقتصاد العضو هو نفسه؛ وبعبارة أخرى، وفيما يتعلق بالبيانات الوطنية، ينبغي للأصول الاحتياطية ألا تشمل سوى الأصول التي تعتبر أصولا احتياطية على مستوى الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات.

10-15 والأصول الاحتياطية في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات لامركزي (مثل الاتحاد النقدي الأوروبي) تحتفظ بها المصارف المركزية الوطنية في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات (أي أن الأصول تسجل في الواقع في ميزانيتها العمومية). ومع ذلك، يؤدي السياق المؤسسي، في ظروف معينة، إلى بعض القيود على سيطرة المصارف المركزية الوطنية للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات سيطرة فعلية على تلك الأصول. أي أنه يمكن ألا تكون المصارف المركزية للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات قادرة على التعامل في بعض الأصول الاحتياطية إلا بموافقة المصرف المركزي للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، بشكل يكفل التنسيق المناسب لأنشطة الاحتياطيات بين المصارف المركزية الوطنية للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات. وما لم يحدث نقل الملكية إلى المصرف المركزي للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، وأمكن للاتحاد النقدي أو اتحاد العملة تعبئة الأصول الأجنبية المملوكة للمصارف المركزية للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أي أنها أصول احتياطية للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، فإنه يتعين على المصرف المركزي الوطني للاقتصاد العضو في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات أن يصنفها كأصول احتياطية في ميزان مدفوعاته الوطنية ووضع الاستثمار الدولي. وهذا هو الحال حتى وإن لم يكن للمصرف المركزي للاتحاد النقدي أو اتحاد العملات سيطرة كاملة على استخدامها بسبب قيود تشغيلية على مستوى الاتحاد النقدي أو العملة.

4 - تعريف العملة المحلية في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات

10-16 العملة التي تصدر في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات هي عملة محلية لذلك الاتحاد. وينبغي اعتبارها دائما عملة محلية من منظور كل اقتصاد عضو، حتى وإن كان من الممكن أن تصدر عن مؤسسة غير مقيمة (سواء كانت مصرفا مركزيا آخر في الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات أو المصرف المركزي لذلك الاتحاد). ومن نتائج ذلك، أن الحيازات من العملة المحلية يمكن أن تكون، في اتحاد نقدي أو اتحاد عملات ومن منظور وطني، مطالبات على أطراف غير مقيمة.

المعاملات والمراكز في الأوراق النقدية

10-17 ينبغي معاملة المعاملات والمراكز في الأوراق النقدية وفقا لنفس المبادئ المتبعة مع البيانات الوطنية، مع تسجيل المشتريات غير المقيمة باعتبارها زيادة في الخصوم الخارجية (الائتمان) وتسجيل القيد المقابل، مثل السفر، حسب الاقتضاء. ومن منظور وطني، تُعتبر الحيازات من الأوراق النقدية الصادرة عن المصرف المركزي لاتحاد نقدي أو اتحاد عملات في اقتصاد عضو آخر أصولا خارجية في نفس الوقت، بالرغم من أن العملة تصنّف كعملة محلية.

10-18 وإذا ما أمكن تحديد مُصدر الأوراق النقدية، كما هو الحال في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي عند كتابة هذا الدليل، فإنه يمكن تطبيق المنهجية الموضحة في الفقرة م-3-42 من التذييل الثالث (الملحق الثالث) من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، في بيانات ميزان المدفوعات الوطني ووضع الاستثمار الدولي.

10-19 أما عندما لا يمكن تحديد مُصدر الأوراق النقدية، كما هو الحال في الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث تُصدر الأوراق النقدية بشكل جماعي وبدون إشارة إلى اقتصاد المنشأ، فإنه لا يمكن تطبيق هذه المنهجية تطبيقا دقيقا بين أعضاء الاتحاد النقدي، ويتعين استخدام تقديرات تقريبية في البيانات الوطنية.

جيم - الاتحادات الاقتصادية

10-20 الاتحاد الاقتصادي هو اتحاد يضم اقتصادين أو أكثر. وتنشأ الاتحادات الاقتصادية نتيجة اتفاق قانوني حكومي دولي مبرم بين بلدان أو هيئات قانونية ذات سيادة بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي بينها. وفي الاتحاد الاقتصادي، تشترك مختلف البلدان أو الهيئات القانونية الأعضاء في بعض الخصائص القانونية والاقتصادية المرتبطة بإقليم اقتصادي وطني.

10-21 وتوائم الاتحادات الاقتصادية بعض سياساتها الاقتصادية تعزيزا لتكاملها الاقتصادي. وبين تلك السياسات: (أ) حرية حركة السلع والخدمات داخل الاتحاد الاقتصادي،

ونظام ضريبي مشترك للواردات من غير اقتصادات الاتحاد (منطقة التجارة الحرة)؛ (ب) حرية تنقل الأموال داخل الاتحاد الاقتصادي؛ (ج) حرية حركة الأشخاص (الاعتباريين وغير الاعتباريين) داخل الاتحاد الاقتصادي.

10-22 وتُنشأ، إضافة إلى ذلك في اتحاد اقتصادي، منظمات إقليمية محددة لدعم أداء الاتحاد فيما يتعلق بالنقاط (أ) إلى (ج)، أعلاه. ويوجد عادة في الاتحاد الاقتصادي شكل من أشكال التعاون والتنسيق في السياسات المالية والنقدية.

10-23 ولأغراض التنسيق والتعاون على صعيد الاقتصاد الكلي، تحدد الاتحادات الاقتصادية متطلبات محددة من البيانات بما في ذلك الحسابات القومية أو من إحصاءات ميزان المدفوعات، الأمر الذي يساعد في تقييم جوانب مثل درجة التكامل في السوق الداخلية للاتحاد الاقتصادي والحصص التجارية مع الأطراف خارج الاتحاد الاقتصادي.

10-24 وعلى صعيد الاتحاد الاقتصادي، يتسم كل من الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي، وحساب الاستثمار المباشر بالأهمية في رصد الأداء الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي. ومع ذلك، وبما أن مختلف العملات تظل متداولة معا، وتظل مختلف السلطات النقدية تحدد أهدافها النقدية والسياساتية وفقا لتطورات متغيراتها النقدية، تكون أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والحفاظة وغيرها من الفئات الاستثمارية ذات دلالة أقل على مستوى الاتحاد الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تمثل الأصول الاحتياطية لاتحاد ما عدا الاتحاد النقدي مجموع الاحتياطيات الوطنية (بدون توحيد)، وهو مجموع ليس له معنى محدد على مستوى الاتحاد.

10-25 ويتألف الإقليم الاقتصادي لاتحاد اقتصادي من الإقليم الاقتصادي للبلدان أو الولايات القانونية الأعضاء، والمؤسسات الإقليمية التي تشمل نفس الاقتصادات أو مجموعة فرعية منها، والتي أنشئت لإدارة أداء الاتحاد الاقتصادي.

10-26 وبالتالي، فإن الإقامة في اقتصاد عضو في اتحاد اقتصادي تعني بالضرورة الإقامة في الاتحاد الاقتصادي، والمنظمات الإقليمية التي يشملها تعريف إقليم الاتحاد الاقتصادي هي أيضا مقيمة فيه. غير أن المنظمات الإقليمية التي لا تتطابق عضوية اقتصاداتها مع ذلك الاتحاد الاقتصادي، أو مع مجموعة فرعية منه، تُعتبر غير مقيمة فيه.

دال - الترتيبات الجمركية

10-27 يمكن للتكامل الإقليمي أن يأخذ شكل ترتيبات جمركية بين عدة اقتصادات. وبصفة عامة، لا تشير هذه الترتيبات الجمركية، القائمة على تعريفات جمركية مشتركة تجاه الاقتصادات غير الأعضاء، مسائل محددة من حيث الحسابات المالية والميزانيات العمومية. ومع

ذلك، عندما تولد الاتحادات الجمركية تدفقات عبر الحدود، من خلال صيغة لتقاسم الإيرادات، مثلاً، يتأثر تسجيل المعاملات والمراكز في الحسابات الدولية بالترتيبات المؤسسية والإدارية للاتحاد الجمركي.

10-28 وفي الاتحادات الجمركية، مثل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، يمكن أن يتعاون الأعضاء في فرض الرسوم الجمركية وجمعها وتوزيعها. ويحدد توقيت وكيفية القيام بتلك المهام النهج المناسب لتسجيلها. ويمكن أن يُعهد بوحدة من تلك المهام أو بجمعها إلى اقتصاد معيّن، أو إلى الاقتصادات الأعضاء بصورة جماعية، أو إلى وكالة دولية ينشئها الأعضاء. والأهم، هو تشجيع الاقتصادات في الاتحاد جمركي على الاتفاق على طريقة موحدة ومناسبة للتسجيل الإحصائي خدمة للاتساق والقابلية للمقارنة على الصعيد الإقليمي.

هاء - الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي

1 - الحسابات القومية وحسابات الاتحاد النقدي

10-29 يتمثل التركيز في نظام الحسابات القومية لعام 2008 على وضع حسابات لاقتصاد قومي. ويشير تجميع الحسابات لاتحاد نقدي مسألة إلى أي مدى يمكن تجميع مجملات حسابات القطاع المؤسسي المقيمة (الوطنية) عبر اتحاد نقدي لإعطاء نتائج متكافئة من الناحية النظرية عبر الاتحاد ككل.

10-30 وحسابات الاتحاد النقدي لا تعادل، من الناحية المفاهيمية، مجموع الحسابات الوطنية للبلدان الأعضاء بعد تحويلها إلى عملة مشتركة. ويتعين إضافة حسابات مؤسسات الاتحاد المقيمة. وينبغي أيضاً سحب المعاملات عبر الحدود والتدفقات والمراكز الأخرى بين البلدان الأعضاء من حسابات العالم الخارجي الوطنية.

10-31 وينبغي إيلاء اهتمام خاص في حسابات الاتحاد النقدي إلى تعريف الوحدات المقيمة، وحسابات العالم الخارجي، وترصيد المعاملات والتدفقات والمراكز الأخرى بين أعضاء الاتحاد.

10-32 وعندما تكون مجملات الحسابات الوطنية للبلدين ألف وباء مجمعة، تسجل مجملات حسابات العالم الخارجي المجمعة المعاملات والتدفقات والمراكز الداخلية بين البلدين ألف وباء، ومع البلدان الأخرى، ومع مؤسسات الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

10-33 ويعتبر الاتحاد النقدي اقتصاداً واحداً؛ وتُدرج حسابات مؤسسات الاتحاد، ولا تُقيد في حسابات العالم الخارجي سوى المعاملات والتدفقات والمراكز الأخرى للوحدات المؤسسية المقيمة مع الوحدات المؤسسية في بلدان ثالثة.

10-34 وهناك خاصية هامة في نظام الحسابات القومية لعام 2008، فيما يتعلق بأغراض مجملات الاتحاد النقدي، هي أن حسابات القطاعات المؤسسية المقيمة ليست موحدة. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن المعاملات بين الشركات المالية الإجمالية تظهر بالقيمة الإجمالية في كل من الموارد/التغيرات في الخصوم والاستخدامات/ التغيرات في الأصول على جانبي حسابات المعاملات ولا تُرصد. وهذا يجعل من الممكن جمع الحسابات القطاعية عبر البلدان الأعضاء في الاتحاد والتوصل إلى مجملات تعادل، من الناحية المفاهيمية، النتائج الوطنية.

2 - تجميع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الاتحادات النقدية

(أ) تجميع مجملات البيانات الوطنية مع مراعاة المعاملات والمراكز الداخلية

10-35 تترتب على إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الاتحاد النقدي (وأيضا في الاتحاد الاقتصادي) آثار بالنسبة لجميع البيانات على الصعيد الوطني تتمثل في أن مسألة التوزيع الجغرافي للأرصدة والتدفقات، التي ليست أساسية بالنسبة للبيانات الوطنية، تصبح ذات أهمية أساسية. وتجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاتحاد نقدي من مجرد مجملات البيانات الوطنية ليس طريقة ملائمة.

10-36 وهناك عدة أسباب لذلك. فإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاتحاد نقدي بمجرد إضافة البيانات الوطنية الإجمالية يؤدي إلى تضخيم لا موجب له لإجمالي تدفقات الاتحاد وأرصده لأنها تشمل المعاملات والمراكز بين أعضاء الاتحاد النقدي (المعاملات "الداخلية"). وقصُر عملية الجمع على صافي المعاملات أو المراكز الوطنية لأعضاء الاتحاد النقدي يحل هذه المشكلة، ولكنه لا يعطي سوى صافي المجملات لأنه لا يُظهر سوى صافي الأرصدة دون فصل القيود المدينة عن القيود الدائنة في الحساب الجاري، ودون فصل الأصول عن الخصوم في الحساب المالي. وإضافة إلى ذلك، من المرجح جدا في الممارسة العملية ألا تلغي المعاملات الداخلية بعضها البعض بشكل كامل نظرا لوجود حالات عدم تماثل في الأرقام الثنائية، مما يؤدي إلى أخطاء في بيانات المجملات.

10-37 وبناء على ذلك، يتم عادة إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاتحاد النقدي بتجميع مجملات البيانات الوطنية التي تسهم بها اقتصادات الاتحاد لإعداد معاملاته ومراكزه مع غير المقيمين فيه، أي البيانات التي تسمى بيانات خارج الاتحاد النقدي. ونظرا لتجميع مجملات البيانات من اقتصادات مختلفة، يتعين على الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد أن تتبع دائما المعايير المتفق عليها دوليا في تصنيف المعاملات والأصول والخصوم، وأن تقدم بيانات وصفية كافية تصف منهجيتها.

10-38 ويمكن أن تكون بيانات المعاملات والمراكز ضرورية أيضا. ومن الأمثلة على ذلك، استثمارات الحافظة، التي قد يتعين فيها حساب الخصوم تجاه غير المقيمين في الاتحاد النقدي باعتبارها الفرق بين مجموع الخصوم من الأوراق المالية الوطنية المستحقة لغير المقيمين ومعاملات ومراكز المقيمين في اقتصادات الاتحاد الأخرى في تلك الأوراق المالية. وسبب ذلك هو أن النظم الوطنية لجمع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي قد لا تكون قادرة على تحديد ما إذا كان مشترى ومالك الأوراق المالية المحلية غير المقيمين يقيمون في اقتصادات أخرى في الاتحاد أم لا. وفي هذه الحالات، يؤثر عدم التماثل في البيانات الداخلية على نوعية بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاتحاد النقدي.

10-39 وبالنسبة للاستثمار المباشر، تُصنف المعاملات الداخلية في الاتحاد النقدي بين شركة أم وأحد فروعها أو إحدى الشركات التابعة لها والواقعة داخل اقتصادات مختلفة في الاتحاد كمعاملات محلية للاتحاد. ونظرا إلى أن معاملة الكيانات التي تربطها علاقة استثمار مباشر تختلف في الحسابات الخارجية عنها في الحسابات المحلية، قد يتعين على معدي البيانات التعاون الوثيق في إعدادها. وعلى سبيل المثال، تقيّد الأرباح المعاد استثمارها بين الكيانات في مختلف الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد النقدي كمعاملات عبر الحدود في ميزان المدفوعات الوطني، ولكنها لا تقيّد كمعاملات في الحسابات القومية للاتحاد.

(ب) المعاملات والمراكز الداخلية المحددة

10-40 تسجّل الاكتتابات الأولية في رأسمال المصرف المركزي للاتحاد نقدي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاقتصادات الأعضاء كأصول، واستثمارات أخرى، وحصص ملكية أخرى. وعلى جميع الاقتصادات الأعضاء في المصرف المركزي للاتحاد النقدي أن تصنف هذه المعاملة والمركز بنفس الطريقة.

10-41 وتصنّف المطالبات الناشئة عن تحويل الأصول الاحتياطية إلى المصرف المركزي للاتحاد النقدي كأصول، واستثمارات أخرى، إما تحت حصص الملكية الأخرى أو تحت العملة والودائع الأخرى، تبعا لطبيعة المطالبة. وإذا لم يف أحد الأعضاء تماما بالتزاماته بتحويل الأصول الاحتياطية إلى المصرف المركزي للاتحاد النقدي، يقوم المصرف المركزي للاتحاد بقتيد مطالبة على ذلك العضو. وينبغي تصنيف هذه المطالبات على الاقتصاد العضو في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كخصوم واستثمارات أخرى وحسابات أخرى مستحقة الدفع، أو مبالغ أخرى قصيرة الأجل للمصرف المركزي (أو القطاع الحكومي).

10-42 وتسجّل المعاملات والمراكز المتبادلة للمطالبات والخصوم بين المصارف المركزية الوطنية للاتحاد النقدي ومصرفه المركزي (بما في ذلك ما ينشأ عن ترتيبات التسوية والمقاصة) للمصرف

المركزي تحت الاستثمارات الأخرى، والعملية والودائع، أو القروض، (تبعاً لطبيعة المطالبة) في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاقتصادات الأعضاء. وإذا لم تكن هذه التغييرات في الأصول والخصوم الداخلية في الاتحاد ناشئة عن معاملات، فإنه ينبغي إدراج القيود ذات الصلة بها تحت عمود "التعديلات الأخرى" في وضع الاستثمار الدولي. وينبغي تسجيل تعويضات هذه المطالبات والخصوم في ميزان المدفوعات للاقتصادات الأعضاء في الاتحاد النقدي كدخل على أساس إجمالي تحت دخل الاستثمار، والاستثمارات الأخرى.

10-43 وتمثل أرباح سك العملة دخلاً نقدياً متأتياً من إصدار العملة. وينبغي تسجيل عمليات إعادة عزو الدخل النقدي بين الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد النقدي ومصرفه المركزي كتحويل جار حين لا تكون هناك مراكز أصول وخصوم أساسية مثبتة.

10-44 وينبغي تصنيف توزيع أرباح المصرف المركزي للاتحاد النقدي باعتباره دخلاً من الأصول المالية تعزى إليه اكتتابات الاقتصادات الأعضاء.

3 - تحويل البيانات بعملات مختلفة

10-45 في حسابات الاتحاد النقدية (والاقتصادية)، ينبغي أن يُعرب عن المعاملات والتدفقات والمراكز الأخرى في الأصول والخصوم بعملة واحدة. ولهذا الغرض، يتعين تحويل البيانات المسجلة بعملات محلية مختلفة إلى عملة وحيدة، بإحدى الطرائق التالية:

(أ) استخدام أسعار صرف السوق (أو متوسط تلك الأسعار) السائدة خلال الفترة الزمنية التي أُعدت فيها الحسابات؛

(ب) استخدام أسعار صرف ثابتة خلال الفترة برمتها. ويمكن أن يكون السعر الثابت هو السائد في نهاية الفترة، أو في بدايتها، أو متوسط أسعار الصرف خلال الفترة برمتها. ويؤثر سعر الصرف المستخدم على ما لبلد عضو معين من وزن (ثابت) في مجملات الاتحاد؛

(ج) حساب مؤشر بين فترات متعاقبة باعتباره المتوسط المرجح لمؤشرات بيانات كل بلد عضو معرباً عنه بالعملة المحلية. وتُبنى الأوزان الترجيحية على أساس حصة كل بلد عضو في فترة المقارنة الأولى محوّلة بحسب أسعار الصرف. وبعد اختيار فترة مرجعية كأساس للمقارنة، يمكن تطبيق المؤشر المتسلسل على ذلك الأساس لتوليد مستويات فترات الملاحظة الأخرى.

10-46 وفي الطريقة (أ)، يجري تحديث أوزان البلدان الأعضاء في مجملات الاتحاد وفقاً لتعديلات عمالات كل منها. فتكون مستويات المجملات مستكملة في أي وقت، ولكن تغيراتها يمكن أن تتأثر بتقلبات أسعار الصرف. وفي حالة النسب، يمكن لأثر تقلبات أسعار الصرف على البسط والمقام أن يلغي بعضها البعض إلى حد كبير.

10-47 وفي الطريقة (ب)، لا يجري تحديث الأوزان الترجيحية للبلدان الأعضاء، وهو ما يحمي التغييرات في مجملات الاتحاد من تقلبات أسعار الصرف. بيد أن مستويات المجملات قد تتأثر باختيار أسعار الصرف (الثابتة) التي تعكس تعادلات عملات البلدان الأعضاء في لحظة زمنية معينة.

10-48 والطريقة (ج) تحمي التغييرات في مجملات الاتحاد من تقلبات أسعار الصرف، في حين تعكس مستويات تلك المجملات عموماً التعادلات السائدة لكل فترة زمنية. ويحدث ذلك على حساب قابلية الإضافة وغيرها من القيود المحاسبية. فإذا ما كانت هناك حاجة لتلك السمات، فإنه يمكن استعادتها في خطوة أخيرة.

10-49 ويمكن أيضاً إعداد حسابات الاتحاد النقدي والاتحاد الاقتصادي من خلال تحويل البيانات المقيدة بمختلف العملات المحلية إلى معايير القوة الشرائية⁽²¹⁹⁾. ويمكن استخدام الطرائق (أ) أو (ب) أو (ج) المبينة أعلاه لهذا الغرض بالاستعاضة عن أسعار الصرف بمعايير القوة الشرائية المقابلة.

واو - تجميع مجملات الاتحادات

10-50 تتمثل إحدى طرائق إعداد بيانات حسابات العالم الخارجي لاتحاد نقدي أو اتحاد اقتصادي في سحب المراكز والتدفقات داخل الاتحاد من حسابات العالم الخارجي للبلدان الأعضاء. ورغم من أن هذه المراكز والتدفقات المتماثلة تتوازن حسب المفروض، فإنها لا تكون كذلك بوجه عام بسبب التباين في تسجيل نفس المركز أو التدفق في الحسابات القومية للطرف المقابل.

10-51 وتُحدث التباينات حالات من عدم التطابق في حسابات الاتحاد النقدي أو الاتحاد الاقتصادي لكامل الاقتصاد وللعالم الخارجي يتعين التوفيق بينها. وقد تسبب إزالة تلك التباينات وما يعقبها من موازنة بين الحسابات في مزيد من التباين بين مجملات الاتحاد وبمجاميع الحسابات القومية للبلدان الأعضاء.

(219) معيار القوة الشرائية هو عملة مصطنعة. ومن الناحية النظرية، يمكن لمعيار قوة شرائية أن يشتري نفس المقدار من السلع والخدمات في كل بلد. بيد أن اختلاف الأسعار عبر الحدود يعني أن شراء نفس المقدار من السلع والخدمات يتطلب مبالغ مختلفة من وحدات العملة المحلية، بحسب البلد. وتشتق معايير القوة الشرائية بقسمة أي مجملات اقتصادية في بلد ما بالعملة المحلة على تعادلات القوة الشرائية الخاصة بذلك البلد. ومعيار القوة الشرائية هو المصطلح الفني الذي يستخدمه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية للإشارة إلى العملة المشتركة التي يُعرب بها عن مجملات الحسابات القومية عند تعديلها، باستخدام تعادلات القوة الشرائية، لمراعاة الاختلافات في مستويات الأسعار. وبالتالي، يمكن تفسير تعادلات القوة الشرائية بأنها سعر صرف معيار القوة الشرائية مقابل اليورو.

الإطار 10-1

العملة المتداولة في منطقة اليورو وفي فرادى الدول الأعضاء في منطقة اليورو

العملة المتداولة في منطقة اليورو

العملة المتداولة هي كمية عملة اليورو الصادرة والمتداولة (أي التي لا يحتفظ بها المصرف المركزي الأوروبي والمصارف المركزية الوطنية في منطقة اليورو نفسها)، وهي مجموع المبالغ المسجلة في المصارف المركزية والمصرف المركزي الأوروبي لمنظومة اليورو^(أ). وهي تشمل أيضا، من حيث المبدأ، تقديرات العملات الأجنبية الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها المقيمون في منطقة اليورو.

وتتوافر بعض المعلومات عن الحيازات من العملة. وتُبلغ المؤسسات المالية النقدية (عدا المصارف المركزية) ومؤسسات التحويل النقدي البريدية، شهريا، عن حيازاتها من العملة باليورو وبغيره من العملات. وتميز المؤسسات المالية النقدية بين المبالغ باليورو وبغيره من العملات؛ وتُبلغ مؤسسات التحويل النقدي البريدية عن المبلغين بدون تمييز بينهما (ربما لأن الحيازات بالعملة الأجنبية صغيرة جدا). وتُبلغ الحكومات المركزية شهريا عن حيازاتها من العملة باليورو (ولا تُبلغ عن حيازاتها من العملات الأخرى). ولا تُظهر إحصاءات صناديق الاستثمار وشركات توظيف الأموال حيازات العملة للمؤسسات المبلغة؛ ولعل السبب في ذلك هو أنها صغيرة جدا. والأهم من ذلك، هو أن الشحنتات من الأوراق النقدية التي توجهها المصارف التجارية في منطقة اليورو إلى المصارف الواقعة خارج منطقة اليورو تقدم بعض المعلومات عن الحيازات خارج منطقة اليورو. ويفترض أن تلك الشحنتات تمثل معظم المعاملات في العملة مع غير المقيمين في منطقة اليورو. ويُعتقد أن العملة التي يحملها المسافرون إلى خارج منطقة اليورو، أو التحركات المرتبطة بالتهرب الضريبي أقل أهمية. وفي أي حال، يصعب قياسها بدقة.

وقد وضع المصرف المركزي الأوروبي طريقة لتقدير الحيازات من اليورو خارج منطقة اليورو لأغراض ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي وحسابات منطقة اليورو^(ب)، تستخدم متوسطا ترجيحيا لنهجين مختلفين. تُطرح تقديرات الحيازات في خارج منطقة اليورو من إصدارات اليورو لاشتقاق حيازات المقيمين في منطقة اليورو من عملة اليورو. ويحدد المبدأ التوجيهي ECB/2011/23، المعاد صياغته، رسميا صيغة الإبلاغ عن شحنتات الأوراق النقدية اعتبارا من آذار/مارس 2013.

ويمكن بالتالي تقدير حيازات الكيانات المقيمة في منطقة اليورو عدا المؤسسات المالية النقدية، ومؤسسات التحويل النقدي البريدية، والحكومات المركزية، تقديرا قائما على القيم المتبقية. والصعوبة التي لا يمكن تجنبها لتقدير الحيازات خارج منطقة اليورو، وإمكانية احتفاظ مؤسسات التحويل النقدي البريدية ببعض المبالغ بالعملات الأجنبية يُدخلان قدرا كبيرا من عدم اليقين في تقديرات مجموع الحيازات لدى القطاعات المقيمة المتبقية (الأسر المعيشية، والشركات غير المالية، والشركات المالية عدا المؤسسات المالية النقدية، والوكالات الحكومية خارج الحكومة المركزية)؛ وتقسيم الحيازات بين القطاعات المتبقية هو عملية على درجة تيقن أقل. وهناك مزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بحيازاتها من العملة الأجنبية الورقية والمعدنية.

العملة المتداولة في فرادى الدول الأعضاء في منطقة اليورو

تستند الحسابات المالية لمنطقة اليورو إلى الحسابات المالية المقدمة بموجب المبدأين التوجيهيين ECB/2002/7 و ECB/2005/13. بيد أنه ليس بإمكان فرادى الدول الأعضاء في منطقة اليورو أن تقيس مباشرة تداول العملة في بلدها، الذي قد لا تكون له صلة كبيرة بالمبلغ الصادر فعلا على المصرف المركزي الوطني أو بالمبلغ الافتراضي المسند لدولة بعينها من خلال آلية تخصيص الأوراق النقدية. وقبل عام 2009، توقف العمل بالتخصيص القانوني وفقا لتخصيص الأوراق النقدية عند إعداد الحسابات المالية، وبدأ تسجيل الإصدار الحقيقي للعملة عن المصرف المركزي الوطني على جانب الخصوم في الحساب. ولم تكن المراكز الداخلية في منظومة

اليورو، الناشئة عن التخصيص القانوني للأوراق النقدية سمة من سمات الحسابات المالية الوطنية.

بيد أن الأوراق النقدية المتداولة أصبحت بداية من عام 2009 تسجّل في الحسابات المالية الوطنية للدول الأعضاء في منطقة اليورو كخصوم وفقا لحصة البلد المعني في رأسمال المصرف المركزي الأوروبي. ويمثل ذلك مسؤولية المصرف المركزي لذلك البلد فيما يتعلق بالأوراق النقدية الصادرة باليورو، ويعكس أيضا حصته في أرباح سك العملة ("الدخل النقدي")^(ج). ويسجل الفرق بين التزامات الدولة العضو فيما يتعلق بالعملة (محسوبة من آية حصص رأس المال) وبجيازات المقيمين فيها التقديرية من العملة باليورو (انظر أدناه) كخصوم ودائع للعالم الخارجي أو مطالبات على العالم الخارجي.

وليست هناك استقصاءات تفصيلية متاحة عن حيازات العملة لدى المقيمين في الدول الأعضاء المشاركة (أي في منطقة اليورو). وتقوم بعض الدول الأعضاء في منطقة اليورو بوضع تقديرات لتلك الحيازات باستخدام متغيرات توضيحية تتصل بالطلب على العملة. والمتغيرات "الودائع لليلة الواحدة" و"الودائع القابلة للاسترداد بمهلة" والإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية هي أكثر المتغيرات فائدة في الاختبارات التي تستخدم تقنيات الانحدار لـ "تفسير" الحيازات المحلية من اليورو في شكل أوراق نقدية وعملة معدنية.

ويستخدم إجراء تخصيص إصدارات عملة اليورو بين الدول الأعضاء المعلومات الوطنية المتاحة في بعض البلدان، التي قد تعكس الخبرة مع تداول العملة الوطنية قبل التغيير النقدي الذي حدث في عام 2002 (أو بعده، تبعا لتاريخ الانضمام إلى منطقة اليورو)، والذي لا يزال يُعتبر مهما في ظل الظروف الجديدة. ولكن، مهما كانت الطريقة التي يقدر بها الإحصائيون الوطنيون العملة المتداولة للحسابات المالية الوطنية، فإن مجموعها يجب أن يعادل المبلغ الصادر عن منظومة اليورو ككل ناقصا تقديرات المصرف المركزي الأوروبي لحيازات غير المقيمين (والمبالغ التي تحتفظ بها المؤسسات المالية النقدية، طبعاً). والدول الأعضاء في منطقة اليورو التي لا تضع تقديراتها الوطنية الخاصة بما تتقاسم المبالغ المتبقية بشكل متناسب مع ما تحدده آلية حصص رأس المال. ولضمان الاتساق، يكون تخصيص العملة المتداولة بين الدول الأعضاء بالاتفاق بين المصرف المركزي الأوروبي والإحصائيين الوطنيين.

وينبغي تسجيل المبالغ القائمة التي وُضعت موضع التداول بالعملة الوطنية قبل التحول النقدي تحت الحسابات الأخرى المستحقة الدفع (AF8). (وهذا يختلف عن المعاملة المتبعة في الإحصاءات النقدية في منطقة اليورو، حيث تظل تلك المبالغ بالعملة المتداولة وبالتالي بالمجملة النقدية لمدة سنة بعد التحول النقدي). وتُستمد حيازات المقيمين في منطقة اليورو من الأوراق والقطع النقدية من العملات الأجنبية من التقديرات الوطنية.

(أ) تشمل منظومة اليورو المصرف المركزي الأوروبي والمصارف المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت اليورو.

(ب) غير أن الإحصاءات النقدية لمنطقة اليورو تشمل مجموع عملة اليورو المتداولة، بخلاف حيازات المؤسسات المالية النقدية في منطقة اليورو.

(ج) آلية حصص رأس المال لا تغطي القطع النقدية التي لا تزال تقيّد في الحسابات المالية القومية كمبالغ صادرة عن المصرف المركزي الوطني. وكما ذكر سابقاً، تمثل القطع النقدية التزاماً على الحكومة المركزية، ولكن إصدارات القطع النقدية تقيّد، حسب الممارسة، كالتزام على المصرف المركزي الذي تعزى إليه مطالبة مقابلة على الحكومة. وفي مجملات منطقة اليورو، تُعتبر القطع النقدية، بالمثل، التزاماً على منظومة اليورو، تقابله مطالبة محتسبة على الحكومة.

1 - الميزانية العمومية الإجمالية للمؤسسات المالية النقدية في اتحاد نقدي

10-52 تتألف الميزانية العمومية الإجمالية للمؤسسات المالية النقدية في اتحاد نقدي من الميزانيات العمومية الإجمالية للمصارف المركزية في منظومة الاتحاد النقدي (أي المصارف المركزية الوطنية للاتحاد النقدي، والمصرف المركزي للاتحاد النقدي) وجميع المؤسسات المالية النقدية الأخرى المقيمة في الاتحاد النقدي.

10-53 وهي تُستمد بتجميع محملات الميزانيات العمومية الوطنية لجميع المصارف المركزية الوطنية للاتحاد النقدي والمصرف المركزي للاتحاد. وبالمثل، تُجمع إجماليات الميزانيات العمومية الوطنية لجميع المؤسسات المالية النقدية الأخرى لجميع البلدان المشاركة في الاتحاد النقدي عن طرق الإضافة. ثم تُجمع الميزانيات العمومية الإجمالية للمصارف المركزية في منظومة الاتحاد النقدي والمؤسسات المالية النقدية الأخرى بإضافتها، بندا بندا، في ميزانية عمومية إجمالية للقطاع المصدر للنقود في الاتحاد النقدي. وتكون أساسا لاشتقاق الميزانية العمومية الموحدة. وينطبق الإجراء نفسه على المعاملات.

2 - الميزانية العمومية الموحدة للمؤسسات المالية النقدية في اتحاد نقدي

10-54 نقطة البداية في اشتقاق الميزانية العمومية الموحدة هي الميزانية العمومية الإجمالية للقطاع المصدر للنقود في الاتحاد النقدي ككل. وتوفر الميزانية العمومية الموحدة للقطاع المصدر للنقود معلومات إحصائية عن أصول وخصوم القطاع المصدر للنقود تجاه المقيمين في الاتحاد النقدي ممن يعملون خارج القطاع المصدر للنقود (أي القطاع الحكومي وسائر المقيمين في الاتحاد النقدي) تجاه غير المقيمين في الاتحاد النقدي. وتُحسب بترصيد مراكز القطاع المصدر للنقود داخل الاتحاد النقدي. وترصيد مراكز القطاع المصدر للنقود لا يقتصر على الودائع والقروض، بل يشمل جميع بنود الميزانية العمومية التي تسمح فيها المعلومات عن الطرف المقابل بتحديد مبلغ خصوم القطاع المصدر للنقود المحتفظ بها داخل القطاع.

10-55 وفي حالة إصدار عملة، على سبيل المثال، تُرصد المبالغ المحتفظ بها في القطاع المصدر للنقود. وحسب الممارسة المتبعة، يُخصّص الجزء المتبقي الذي يمكن أن يكون محتفظا به لدى القطاع الحائز للنقود، أو الحكومة المركزية، أو العالم الخارجي، تخصيصا كاملا إلى القطاع الحائز للنقود في الاتحاد النقدي، ويدخل بالتالي في الجملات النقدية. وقد تنشأ صعوبات مماثلة مع أسهم أو وحدات صناديق سوق المال، أو سندات الدين الصادرة عن القطاع المصدر للنقود.

3 - البيانات عن المؤسسات المالية النقدية كمدخلات في الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي في اتحاد نقدي

10-56 تمثل بيانات الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية مدخلات هامة في إعداد الحسابات المالية والميزانيات العمومية بحسب القطاع المؤسسي في اتحاد نقدي. بيد أن البيانات قد تختلف بشكل محدود ولكنه هام عن التعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وعن المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها حسابات القطاع المؤسسي.

10-57 وتعلق أهم أوجه الاختلاف عن نظام الحسابات القومية لعام 2008 بمعاملة الفوائد المستحقة على الودائع والقروض وتقييم الأوراق المالية. ومن الصعب أيضا ربط بعض الأدوات المالية مع ما يقابلها من فئات الأصول المالية في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

10-58 ولكي يمكن استخدام المعلومات المحاسبية في الأغراض الإحصائية، تسمح إحصاءات الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية باستخدام سلطة تقديرية في تقييم الأوراق المالية، في حين يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستخدام أسعار السوق لكل من المعاملات والمراكز.

10-59 وقد لا تتطابق بعض بنود الميزانية العمومية، مثل "الأصول المتبقية" و "الخصوم المتبقية" مع فئة الأدوات المالية "الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الدفوع" في نظام الحسابات القومية لعام 2008. وإلى جانب الفوائد المستحقة، تشمل هذه البنود التعامل في المشتقات المالية، وفي بعض الحالات الأرباح والخسائر الجارية، التي تنتمي، في الحالات العادية، إلى رأس المال والاحتياطيات.

4 - مقارنة مختلف مصادر البيانات الإحصائية

10-60 يتطلب استخدام معلومات من مصادر مختلفة الاختيار بينها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُظهر الميزانيات العمومية للشركات المصدرة للنفود مبالغ ودائع وقروض من وإلى الجهات الوسيطة الأخرى (غير النقدية) تختلف عن البيانات التي يُفترض أنها تعكس بدقة الجانب الآخر لدى الجهات الوسيطة المالية (غير النقدية). وبالمثل، يمكن أن تكون بيانات مالية الحكومة غير متسقة مع بيانات الشركات المصدرة للنفود بشأن المراكز أو المعاملات مع كيانات الحكومة.

10-61 وقد يختار معدّو البيانات ما يعتبرونه مصدرا أكثر موثوقية، وأن يُدخلوا تعديلات تعويضية على بيانات الطرف المقابل عند الضرورة، مع أنهم قد يقومون بذلك في إطار قيود، مثل وجوب إعطاء الأولوية لبيانات مالية الحكومة.

10-62 وفي حين أن الكثير من بيانات الحسابات المالية قد يكون قائما على الميزانيات العمومية للشركات المصدرة للنقود وغيرها من البيانات، فإنه قد تنشأ اختلافات للأسباب المبينة.

10-63 وقد تكون هناك أيضا بعض القيود الأخرى، مثل الحاجة إلى الموازنة رأسيا بين الحسابات غير المالية تجاه الحسابات المالية للمؤسسات المالية، والقطاع الحكومي والعالم الخارجي، والموازنة الأفقية بين مختلف فئات الأدوات المالية. وجميع هذه الشروط قد تعني مزيدا من الابتعاد عن البيانات المقدمة أصلا كبيانات مجملة وموحدرة للمؤسسات المالية النقدية.

5 - الميزانيات العمومية القطاعية

10-64 في حسابات الاتحادات الاقتصادية والاتحادات النقدية، يمكن تجميع الميزانيات العمومية القطاعية ليس فقط للمؤسسات المالية النقدية وإنما أيضا لجميع الشركات المالية الأخرى بحسب القطاع الفرعي. وهناك عدة خطوات يجب التمييز بينها:

(أ) الميزانيات العمومية القطاعية للبلدان الأعضاء تكملها الميزانيات العمومية لجميع مؤسسات الاتحاد؛

(ب) مراكز الأصول المالية لمقيم في الاتحاد يحتفظ بها مقيم آخر (المراكز الداخلية) تُسحب من الحسابات الوطنية للعالم الخارجي؛

(ج) الاختلالات الناشئة عن عدم التوافق بين المراكز الداخلية للأصول المالية والخصوم التي تقابلها تخصّص لمختلف القطاعات من خلال الموازنة.

10-65 تجمّع الأصول غير المالية كجزء من الميزانيات العمومية القطاعية بوصفها مجموع الأصول غير المالية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي أو الاتحاد النقدي.

(أ) حسابات مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية

10-66 في حسابات الاتحاد، تجمّع عروض مَمَّن وإلى مَن تنتقل الأدوات المالية بتجميع إجماليات المصفوفات الوطنية وإعادة تصنيف المعاملات الداخلية والمراكز الداخلية بوصفها تدفقات وأرصدة مقيمة.

(ب) حسابات العالم الخارجي

10-67 تسجل حسابات العالم الخارجي (بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي) لاتحاد اقتصادي أو اتحاد نقدي المعاملات والمواقف للأصول والخصوم المالية بين

الوحدات المقيمة للاتحاد والوحدات غير المقيمة. وبالتالي، فإن حسابات العالم الخارجي للاتحاد اقتصادي أو اتحاد نقدي لا تتضمن المعاملات والمراكز التي تحدث أو التي توجد داخل الاتحاد. وتدعى المعاملات التي تجري داخل الاتحاد "معاملات داخلية" وتدعى المراكز المالية بين المقيمين في الاتحاد "مراكز داخلية".

10-68 وتعتبر المؤسسة التي تقوم بالاستثمار المباشر الأجنبي مقيمة في الاتحاد إذا كان أحد المستثمرين فيها من غير المقيمين يملك 10 في المائة أو أكثر من أسهمها العادية أو القوة التصويتية فيها (بالنسبة لمؤسسة اعتبارية) أو ما يعادل ذلك (بالنسبة لمؤسسة غير اعتبارية). وفي الحسابات القومية للبلد العضو، يجوز لمؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبي أن يكون لها مستثمرون مقيمون في بلد عضو آخر. والأرباح المقابلة المعاد استثمارها لا تُسجل في الحسابات.

10-69 وتمثل إحدى طرائق تجميع حسابات العالم الخارجي للاتحاد اقتصادي أو اتحاد نقدي في سحب المعاملات الداخلية، على جانبي الموارد والاستخدامات، من حسابات العالم الخارجي للبلدان الأعضاء. ورغم من أن هذه المعاملات تتوازن حسب المفروض، فإنها لا تكون كذلك في الممارسة العملية بسبب التباين في تسجيل نفس المعاملة في الحسابات القومية للطرف المقابل.

10-70 ويتسبب عدم التماثل ذلك في اختلافات في حسابات الاتحاد بين حسابات مجموع الاقتصاد والعالم الخارجي. ولذلك فإن تجميع حسابات الاتحاد يتطلب توفيقاً بين الحسابات، يتحقق بطرق مثل معيار المربعات الصغرى أو التخصيص النسبي. وفي حالة السلع، يمكن استخدام إحصاءات التجارة الداخلية لتوزيع التفاوتات بحسب فئة الإنفاق.

10-71 وتتسبب إزالة تلك التباينات وما يعقبها من موازنة بين الحسابات في مزيد من التباين بين إجماليات الاتحاد ومجموع الحسابات القومية للبلدان الأعضاء.

الإطار 10-2

تجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي الأوروبي

تسهم بيانات الحسابات المالية الوطنية التي تقدمها المصارف المركزية الوطنية و، في بعض البلدان، المكاتب الإحصائية الوطنية، كثيرا في الحسابات المالية والميزانيات العمومية للاتحاد النقدي الأوروبي (حسابات منطقة اليورو).

يبد أن حسابات منطقة اليورو لا تعتمد على الحسابات المالية الوطنية وحدها. فهناك مساهمات كبيرة تقدمها أيضا بيانات الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية في منطقة اليورو (المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية)؛ وسلسلة بيانات منطقة اليورو عن أصول وخصوم صناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية العاملة في مجال توريق الأصول، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التوريق، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛ وإحصاءات إصدارات الأوراق المالية (الإصدارات، والاسترداد، والمبالغ القائمة)؛ وإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لمنطقة اليورو. وبالنسبة للقطاع الحكومي المؤسسي وقطاعاته الفرعية، تُدمج البيانات المجمعة وفقا لإطار قانوني محدد القطاعات في حسابات منطقة اليورو.

وبالتالي، فإن بيانات حسابات منطقة اليورو هي حسابات تستند بصورة عامة إلى أساس متين في المجالات الإحصائية الهامة الأربعة التالية:

- البيانات المستندة إلى الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية، ولا سيما البيانات التي تتضمن أنشطة تلك المؤسسات مع القطاعات المؤسسية الأخرى في منطقة اليورو. وعلى الرغم من أنه لا يمكن أبدا استبعاد أخطاء التصنيف، فإن الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية تقدم معلومات موثوقة عن بيانات الطرف المقابل بشأن جزء كبير من الأصول المالية التي تحتفظ بها القطاعات الأخرى في منطقة اليورو والقروض التمويلية المقدمة إلى تلك القطاعات.
- الأوراق المالية الصادرة عن المقترضين المقيمين في منطقة اليورو. ويحتفظ بالمعلومات التفصيلية عن هذه الأوراق المالية (وعن العديد غيرها)، بما في ذلك حصص الملكية، في قواعد البيانات المركزية للأوراق المالية للمصرف المركزي الأوروبي، وفي قواعد البيانات الوطنية للأوراق المالية. وتشمل قواعد البيانات المركزية للأوراق المالية معلومات عن قطاع الجهة المصدرة، وطبيعة الأداة وسعرها، وكذلك معلومات لتقدير أسعار الأسهم غير المسعرة. ومع ذلك، فإن المعلومات الرئيسية والمتعلقة بمن يحوز الأوراق النقدية، لا تزال غير متاحة. ويمثل تطوير الإحصاءات المتعلقة بجيازة الأوراق المالية مشروعا ذا أولوية عالية للمصرف المركزي الأوروبي. وقد بلغت بعض الدول الأعضاء بالفعل مرحلة متقدمة في جمع المعلومات عن حيازةفرادى الأوراق المالية من أمناء الحفظ وغيرهم من المصادر الأخرى لمعلومات الديون وسندات الملكية.
- الحسابات المالية الحكومية العامة. في هذا المجال، تقضى تشريعات الاتحاد الأوروبي (اللائحة رقم 2004/501) بالإبلاغ فصليا وفي الوقت المناسب عن معلومات الحساب المالي والميزانية العمومية.
- ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لمنطقة اليورو. بعض التعديلات ضرورية لتكملة حساب العالم الخارجي (S2). وهذه المصادر، مع ذلك، راسخة ومصممة بشكل يأخذ في الاعتبار إجماليات منطقة اليورو.

وبالنسبة للقطاعات اللذين يهتم بهما مستخدمو حسابات المصرف المركزي الأوروبي أكثر - الأسر المعيشية والشركات غير

المالية - تقدم المؤسسات المالية النقدية، وهي الجهات الوسيطة المالية المهيمنة في منطقة اليورو، ومصادر أخرى ذكرت أعلاه، معظم احتياجات التمويل ومنافذ تراكم الأصول المالية.

والمعلومات المصدرية قليلة أو ضعيفة في المجالات التالية، والحالة تتطلب عادة وضع تقديرات لتجميع البيانات:

- تمويل الأسر المعيشية، باستثناء المؤسسات المالية النقدية.
- الأصول المالية للأسر المعيشية، باستثناء ما هو في شكل مطالبات على المؤسسات المالية النقدية، وصناديق الاستثمار، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية.
- تمويل الشركات غير المالية، باستثناء ما يكون من خلال المؤسسات المالية النقدية وإصدار الأوراق المالية، بما في ذلك التمويل فيما بين الشركات.
- الأصول المالية للشركات غير المالية، باستثناء ما يكون في شكل مطالبات على المؤسسات المالية النقدية، بما في ذلك الأصول الناشئة عن التمويل بين الشركات.
- التمويل والاستثمارات المالية للمؤسسات المالية عدا المؤسسات المالية النقدية، وصناديق الاستثمار، والشركات العاملة في توريق الأصول، وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، إلا بقدر ما تكون المعلومات متاحة كمعلومات الطرف المقابل من الشركات المالية المملوغة أو من قواعد بيانات الأوراق المالية.

ويجب النظر في مسألة التصنيف القطاعي السليم عبر منطقة اليورو والتمييز بين الإقامة محليا في منطقة اليورو والإقامة خارجها. ويكمن تعقّد المسألة هنا في أن معاملة حسابات بعض المعاملات والمراكز تتوقف على ما إذا كانت تلك المعاملات والمراكز داخلية أم عبر الحدود: فمفاهيم الاستثمار المباشر وما يرتبط به من دخل ومعاملة الأرباح غير الموزعة إطار ذلك الدخل وفي حساب الدخل هي مفاهيم تقتصر على الأعمال التجارية عبر الحدود.

وبالتالي، فإن ما يصنّف في الإحصاءات الوطنية الفرنسية والألمانية استثمارا مباشرا من طرف مؤسسة فرنسية في شركة فرعية ألمانية يجب أن يعاد تصنيفه في حسابات منطقة اليورو. وثمة مسألة أخرى تتعلق بوضع إقامة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهيئات أخرى. وباستثناء المصرف المركزي الأوروبي، الذي يعامل إحصائيا باعتباره مؤسسة مالية نقدية مقيمة في منطقة اليورو، وإن لم يكن مقيما في أي دولة عضو بمفردها، تعامل هذه المؤسسات من الناحية الإحصائية بوصفها غير مقيمة في كل الإحصاءات الوطنية وإحصاءات منطقة اليورو، بصرف النظر عن مكان وجودها الفعلي. وبالتالي، تعامل المعاملات المالية أو المراكز بينها وبين الكيانات في منطقة اليورو بإجماليات منطقة اليورو كمعاملات أو مراكز بين منطقة اليورو والعالم الخارجي. (ولبعض الأغراض التشغيلية، يعامل المصرف الأوروبي للاستثمار كمقيم في منطقة اليورو، ولكن ذلك لا يؤثر على تصنيفه الإحصائي كطرف غير مقيم بالرغم من وجوده في لكسمبرغ).

ومن الصعب جدا تحقيق الاتساق التام في حسابات منطقة اليورو، نظرا إلى أن البيانات تأتي من مصادر مختلفة عديدة، لا يرجح أنها تسجل المعاملات ومراكز الميزانيات العمومية تسجيلا متسقا في الممارسة العملية، بصرف النظر عن المبادئ التي تقوم عليها الحسابات. وحتى لو تحقق ذلك الاتساق في البيانات الوطنية، فمن غير المرجح المحافظة عليه في إجماليات منطقة اليورو بدون مزيد من تعديل النتائج.

والسبب في ذلك هو التباينات الكبيرة الموجودة، كما هو معروف، في معاملات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

داخل منطقة اليورو. وبالتالي، وفي حين أن المعاملات المالية للقطاعات المحلية يمكن أن تكون خاضعة في الحسابات المالية الوطنية لقيود تجعلها تعادل المعاملات المالية للعالم الخارجي (S2)، مع ما ينتج عن ذلك من تساوي مجموع صافي المعاملات المالية لأعمدة العالم الخارجي في حسابات الدول الأعضاء في منطقة اليورو مع مجموع المعاملات المالية لقطاعاتها المحلية، فإن مجموع المعاملات المالية للقطاعات المحلية في منطقة اليورو لن يساوي مجموع الحساب المالي لميزان المدفوعات في منطقة اليورو.

ومن الصعب أيضا تحقيق الاتساق التام في الأصول والخصوم المالية القائمة في القطاعات المحلية ووضع الاستثمار الدولي في منطقة اليورو. والسبب في ذلك هو أن بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في منطقة اليورو تجمّع من المعاملات والمراكز خارج منطقة اليورو، ولا تستخدم المعاملات والمراكز داخل المنطقة التي يعرف أنها غير متسقة بين الدول الأعضاء.

المراجع

- Allen, M., and others (2002). A balance sheet approach to financial crisis. IMF Working Paper, No. 02/210. Available from www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=16167.0.
- Australian Bureau of Statistics (1999). The measurement of non-life insurance output in the Australian national accounts. Paper presented at the OECD Meeting of National Accounts Experts, 21-24 September, Paris, France. Available from www.oecd.org/dataoecd/62/2/2681028.pdf.
- Backus, D., and others (1980). A model of U.S. financial and non-financial economic behavior. *Journal of Money, Credit, and Banking*, No. 12 (2) (May), pp. 259-293.
- Bank for International Settlements, International Monetary Fund and European Central Bank (forthcoming). *Handbook on Securities Statistics*. Available from www.imf.org/external/np/sta/wgsd/hbook.htm.
- Bloem, A. M., C. Gorter and L. Rivas (2006). Output of central banks. Paper presented at the fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January-8 February, Frankfurt am Main, Germany. Available from <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/papers/m4cb.PDF>.
- Cagan, P. D. (1956). The monetary dynamics of hyper-inflation. In *Studies in the Quantity Theory of Money*, Milton J. Friedman, ed. Chicago: University of Chicago Press.
- Castrén, O., and I.K. Kavonius (2009). Balance sheet interlinkages and macro-financial risk analysis in the euro area. ECB Working Paper Series, No. 1124 (December). Available from www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp1124.pdf.
- Chavoix-Mannato, M. (2011). Working party on financial statistics: Proceedings of the workshop on securitization. OECD Statistics Working Papers, No. 2011/03. OECD Publishing. Available from <http://dx.doi.org/10.1787/5kg3h0jssnq6-en>.
- Chen, B., and D.J. Fixler (2003). Measuring the services of property-casualty insurance in the NIPAs. *Survey of Current Business* (October), pp. 10-26. Available from www.bea.gov/scb/pdf/2003/10October/1003Insurance2.pdf.
- Coleman, B. E., and J. Wynne-Williams (2006). *Rural Finance in the Lao People's Democratic Republic: Demand, Supply, and Sustainability*. Manila: Asian Development Bank. Available from www.adbi.org/files/2006.rural.finance.lao.pdf.
- Dippelsman, R. (2009). Recording of defined benefit pension schemes in macroeconomic statistics. Paper presented at the first European Central Bank/Eurostat workshop on pensions, 29-30 April, Frankfurt am Main, Germany. Available from www.ecb.int/pub/pdf/other/ecbeurostatworkshoponpensions201002en.pdf.
- European Central Bank (2008). Regulation (EC) No. 24/2009 of the European Central Bank of 19 December 2008 concerning statistics on the assets and liabilities of financial vehicle corporations engaged in securitization transactions (ECB/2008/30) (OJ L 15, 20.1.2009, p. 1).
- _____. *Financial Stability Review*. Frankfurt am Main. Available from www.ecb.europa.eu/pub/fsr/html/index.en.html.

- _____. Handbook on quarterly financial accounts for the euro area: sources and methods. Frankfurt am Main. Available from www.ecb.europa.eu/stats/pdf/eea/Handbook_on_quarterly_financial_accounts.pdf.
- European Council (1996). Council Regulation (EC) No. 2223/96 of 25 June 1996 on the European system of national and regional accounts in the Community (ESA95) (OJ L 310, 30.11.96, p. 1). Available from <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31996R2223:EN:HTML>.
- European Parliament and Council (2013). Regulation (EU) No. 575/2013 of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 on prudential requirements for credit institutions and investment firms and amending Regulation (EU) No. 648/2012 (OJ L 176, 27.6.2013, p. 1).
- Eurostat (2001). *Handbook on Price and Volume Measures in National Accounts*. Available from http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/KS-41-01-543-__-N-EN.pdf.
- _____. (2011). *Manual on Sources and Methods for the Compilation of ESA95 Financial Accounts*. Second edition 2011 update. Available from http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-RA-11-004/EN/KS-RA-11-004-EN.PDF.
- _____. (2013). *Manual on Government Deficit and Debt: Implementation of ESA95*. Luxembourg. Available from http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-RA-13-001/EN/KS-RA-13-001-EN.PDF.
- Eurostat and European Central Bank (2011). *Technical Compilation Guide for Pension Data in National Accounts*. Eurostat methodologies and working papers. Available from www.ecb.int/pub/pdf/other/techn_comp_gd_pens_dt_nat_accts_201201en.pdf.
- Financial Stability Board and International Monetary Fund (2009). The financial crisis and information gaps: Report to the Group of 20 finance ministers and central bank governors (October). Washington, D. C. Available from www.imf.org/external/np/g20/pdf/102909.pdf.
- Girón, C., and others (2011). Developing and implementing euro area accounts. Paper presented at the IMF-OECD Conference on Strengthening Sectoral Position and Flow Data in the Macroeconomic Accounts, 28 February-2 March, Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/np/seminars/eng/2011/sta/pdf/euroarea.pdf.
- Hood, K. K. (2013). Measuring the services of commercial banks in the national income and products accounts. *Survey of Current Business*, (February), pp. 8-19. Available from www.bea.gov/scb/pdf/2013/02%20February/0213_nipa-rev.pdf.
- India, Ministry of Statistics and Programme Implementation (2001). Report of the National Statistical Commission (September). Available from http://mospi.nic.in/Mospi_New/site/inner.aspx?status=2&menu_id=87.
- Inter-Agency Task Force on Finance Statistics (forthcoming). *External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users*. Available from www.tffs.org/edsguide.htm.
- International Accounting Standards Board (2010). The conceptual framework for financial reporting 2010 (September). Available from www.ifrs.org/News/Press-Releases/Documents/ConceptualFW2010vb.pdf.

- International Accounting Standards Committee (1989). Framework for the preparation and presentation of financial statements (July).
- صندوق النقد الدولي (2000). دليل الإحصاءات النقدية والمالية. واشنطن العاصمة. متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/index.htm.
- _____. (2001a). *Financial Organization and Operations of the IMF*. Pamphlet Series No. 45, sixth Edition. Washington, D.C.
- _____. (2001b). *Government Finance Statistics Manual*. Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf.
- _____. (2002). *The Coordinated Portfolio Investment Survey Guide*. Second edition. Washington, D.C. Available from <http://cpis.imf.org>.
- _____. (2003). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (حزيران/يونيه). متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/eds/Eng/Guide/index.htm.
- _____. (2006). *Financial Soundness Indicators: Compilation Guide* (March). Available from www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/index.htm.
- _____. (2008). *Monetary and Financial Statistics: Compilation Guide*. Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/cgmfs/eng/pdf/cgmfs.pdf.
- _____. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf.
- _____. (2010). *The Coordinated Direct Investment Survey Guide*. Washington, D.C. (March). Available from www.imf.org/external/np/sta/cdis/index.htm.
- _____. (2011). إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها. واشنطن العاصمة، متاح على الموقع: <http://www.tffs.org/pdf/method/PSDS11fulltext.pdf>.
- _____. (2014). دليل مالية القطاع الحكومي، لعام 2014. متاح على الموقع: www.imf.org/external/np/sta/gfsm/index.htm.
- _____. Global financial stability report. Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/.
- _____. (forthcoming). *Balance of Payments and International Investment Position Compilation Guide*. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bop6comp.htm.
- _____. (forthcoming). *Monetary and Financial Statistics Manual and Compilation Guide*.
- Jaeger, A. (2003). Corporate balance sheet restructuring and investment in the euro area. IMF Working Paper, No. 03/117 (June). Available from www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=16536.0.
- Kulshreshtha, A. C. (2006). Treatment of informal sector financial activities including own moneylenders in the SNA. Paper presented at the fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January-8 February, Frankfurt am Main, Germany. Available from <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/papers/m4MoneyLendersKulsh.PDF>.

- Lequiller, F. (2004). Recommendations on the measurement of the production of non-life insurance. Paper presented at the First Meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 16-20 February, Washington, D.C. Available from <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/papers/m1%28p%29insurance.PDF>.
- Lima, F., and O. Monteiro (2011). An integrated analysis of the Portuguese economy: The financial and the real economy. Banco de Portugal, *Supplement to the Statistical Bulletin*, 2/2011, pp. 37-49. Available from www.bportugal.pt/en-US/Estatisticas/PublicacoesEstatisticas/Tumbnails%20List%20Template/sup-be%202-2011-en.pdf.
- McIntosh, S. H., and E. Ball Holmquist (2012). U.S. flow of funds accounts. Paper presented to the National Association of Business Economists at the Economic Measurement Seminar, Arlington, Virginia, 31 July. Available from http://nabe-web.com/ems2012/presentations/mcintosh_ems.pdf.
- Mink, R. (2005). Selected key issues of financial accounts statistics. *IFC Bulletin*, No. 21 (July), pp. 6-24. Available from www.bis.org/ifc/publ/ifcb21.pdf.
- Moulton, B. R., and E. P. Seskin (2003). Preview of the 2003 comprehensive revision of the national income and product accounts: Changes in definitions and classifications. *Survey of Current Business* (June), pp. 17-34. Available from www.bea.gov/scb/pdf/2003/06June/0603NIPArevs.pdf.
- Nordin, A. (2006). The production of financial corporations and price/volume measurement of financial services and non-life insurance services. Paper presented at the fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January - 8 February, Frankfurt am Main, Germany. Available from <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/papers/m4FinancialServices.PDF>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (1998). FISIM. Paper presented at the joint OECD/ESCAP meeting on national accounts, 4-8 May, Bangkok. Available from www.oecd.org/std/na/2664768.pdf.
- _____. (2009). *Measuring Capital: OECD Manual*. Second edition. Available from www.oecd.org/std/productivitystatistics/43734711.pdf.
- Reinsdorf, M. B. (2009). Actuarial measures of defined benefit pension plan. Paper presented at the first European Central Bank/Eurostat workshop on pensions, 29-30 April, Frankfurt am Main, Germany. Available from www.ecb.int/pub/pdf/other/ecbeurostatworkshoponpensions201002en.pdf.
- _____. (2011). Comment on the treatment of defined benefit pensions in 2008 SNA. Paper presented at the meeting of the review group for the United Nations/European Central Bank *Handbook on Financial Production, Flows and Stocks in the System of National Accounts*, 7-8 July, New York.
- Reinsdorf, M. B., and D.G. Lenze (2009). Defined benefit pensions and household income and wealth. *Survey of Current Business* (August), pp. 50-62. Available from www.bea.gov/scb/pdf/2009/08%20August/0806_benefits.pdf.
- Seskin, E. P., and S. Smith (2009). Preview of the 2009 comprehensive revision of the NIPAs: Changes in definitions and presentations. *Survey of Current Business* (March), pp. 10-27. Available from www.bea.gov/scb/pdf/2009/03%20March/0309_nipa_preview.pdf.

Shrestha, M. (2012). Templates for minimum and encouraged sets of internationally comparable sectoral national accounts and balance sheets. *SNA News and Notes*, No. 34 (July). Available from <https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna/n34-En.pdf>.

Shrestha, M., and R. Mink (2011). An integrated framework for financial flows and positions on a from-whom-to-whom basis. Paper presented at the IMF-OECD conference on strengthening sectoral position and flow data in the macroeconomic accounts, 28 February-2 March, Washington, D.C.. Available from www.imf.org/external/np/seminars/eng/2011/sta/pdf/whom.pdf

Sundararajan, V., and others (2002). Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices. IMF Occasional Paper No. 212 (April). Available from www.imf.org/external/pubs/nft/op/212/.

Teplin, A. M. (2001). The U.S. flow of funds accounts and their uses. *Federal Reserve Bulletin* (July). Available from www.federalreserve.gov/pubs/bulletin/2001/0701lead.pdf.

الأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي (1993) نظام الحسابات القومية لعام 1993، رقم المبيع (A.94.XVII.4). متاح على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/1993sna.pdf>

الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي (2009) نظام الحسابات القومية لعام 2008، رقم المبيع (A.08.XVII.29). متاح على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008.pdf>